



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

العلم الثاقب

تتمتع

كافيه ابن الحاجب

الإمام الهندي

مباحث في أصول الفقه

دعوات الفقه

مكتبة دار الفقه

بمطبعة دار الفقه

المجلد ١-٢



دار الفقه للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النجم الثاقب شرح كافيه ابن الحاجب

كاتب:

صلاح بن على ابن محمد

نشرت فى الطباعة:

مؤسسة الامام زيد بن على

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٦	النجم الناخب شرح كافيه ابن الحاجب المجلد ١-٢
١٦	اشاره
١٦	المجلد ١
١٦	اشاره
٢٠	المقدمه
٢٦	القسم الأول : الدراسه
٢٦	اشاره
٢٨	عصر صلاح بن على بن محمد بن على بن أبى القاسم الهادى وسيرته
٢٩	الحياه السياسيه
٤٤	الحياه العلميه
٤٤	اشاره
٤٩	١- علوم القرآن الكريم
٥٠	٢- علوم الحديث
٥٠	٣- علم الفقه
٥١	٤- علم التاريخ
٥١	٥- علوم اللغه والنحو
٥٧	ابن الحاجب حياته :
٦٠	المؤلف
٦١	كتاب النجم الناخب شرح كافيه ابن الحاجب
٦١	منهجه فى الشرح
٦٢	مصادره
٦٨	القسم الثانى : التحقيق
٦٨	اشاره

٧٠	وصف النسخ
٧١	منهج التحقيق
٧٤	القسم الثالث : نص الكتاب
٧٤	اشاره
٧٧	الكلمه والكلام
٩٨	الإعراب
١١٠	الأسماء الستة
١٣١	الممنوع من الصرف
١٩٣	المرفوعات
١٩٣	اشاره
١٩٤	[الفاعل]
٢٠٨	التنارع
٢٣٤	نائب الفاعل
٢٤٣	المبتدأ والخبر
٢٤٣	اشاره
٢٤٨	مسوغات الابتداء بالنكره
٢٥٥	الخبر يكون جمله
٢٤٣	وجوب تقديم المبتدأ
٢٤٧	وجوب تقديم الخبر
٢٧٠	تعدد الخبر
٢٧٤	دخول الفاء في خبر المبتدأ
٢٨٠	حذف المبتدأ
٢٨٢	حذف الخبر
٢٩٣	خبر (لا) النافيه للجنس
٢٩٤	اسم ما ، ولا المشبهتين ب- (ليس)
٣٠٠	المنصوبات

- ٣٠٠ اشارة
- ٣٠٢ المفعول المطلق [ظ ٣٥]
- ٣١٩ المفعول به
- ٣٢٥ المنادى
- ٣٢٥ اشارة
- ٣٣٥ توابع المنادى
- ٣٥٨ ترخيم المنادى
- ٣٧٢ الندبه
- ٣٧٨ حذف حرف النداء
- ٣٨٤ الاشتغال
- ٤٠٥ التحذير
- ٤١١ المفعول فيه
- ٤١٩ المفعول له [ظ ٥٠]
- ٤٢٥ المفعول معه
- ٤٣٣ الحال
- ٤٥٩ التمييز
- ٤٧٥ المستثنى
- ٥٠٦ خبر كان وأخواتها
- ٥١٣ اسم إن وأخواتها
- ٥١٤ المنصوب ب- (لا) التي لنفى الجنس
- ٥٣٣ خبر ما ولا المشبهتين بليس
- ٥٤١ المجرورات
- ٥٧٠ التوابع
- ٥٧٠ اشارة
- ٥٧٢ النعت
- ٥٨٤ العطف

٥٩٤	التوكيد
٦٠٦	البدل
٦١٨	عطف البيان
٦٢٤	المجلد ٢
٦٢٤	اشاره
٦٢٥	المبنى
٦٢٥	اشاره
٦٥٨	نون الوقايه
٦٦٥	ضمير الفصل
٦٧٢	ضمير الشأن والقصه
٦٧٧	أسماء الإشاره
٦٨٥	الموصول
٧١٦	[ظ ٨٦] أسماء الأفعال
٧٣٠	أسماء الأصوات
٧٣٤	المركبات
٧٤٠	الكنائيات
٧٥٠	الظروف
٧٨٤	المعرفه والنكره
٧٩٥	العدد
٨١٦	المذكر والمؤنث
٨٢٦	المثنى
٨٣٧	[ظ ١٠١] الجموع
٨٣٧	اشاره
٨٤١	جمع المذكر السالم
٨٥٠	جمع المؤنث السالم
٨٥٧	جمع التكسير

٨٦٠	المصدر
٨٧٤	اسم الفاعل
٨٨٦	اسم المفعول
٨٨٩	الصفة المشبهة
٩٠١	اسم التفضيل
٩٢٥	الفعل
٩٢٥	اشاره
٩٢٧	الفعل الماضى
٩٣٠	الفعل المضارع
٩٤٥	نواصب الفعل المضارع
٩٧٧	جوازم الفعل المضارع
١٠٠١	فعل الأمر
١٠٠٧	فعل ما لم يسم فاعله
١٠١٤	المتعدى وغير المتعدى
١٠٢٥	أفعال القلوب
١٠٤٢	الأفعال الناقصة
١٠٦٠	أفعال المقاربه
١٠٦٨	التعجب
١٠٧٥	أفعال المدح والذم
١٠٨٧	الحروف
١٠٨٧	اشاره
١٠٩١	حروف الجر
١١٦٩	الحروف العاطفه
١١٩١	حروف التنبيه
١١٩٤	حروف النداء
١١٩٧	حروف الإيجاب

١٢٠٣	حروف الزيادة
١٢١٠	حرفا التفسير
١٢١٣	حروف المصدر
١٢١٦	حروف التحضيض
١٢١٩	حرف التوقيع
١٢٢١	حرفا الاستفهام
١٢٢٧	حروف الشرط
١٢٥٠	حرف الردع
١٢٥٢	تاء التأنيث الساكنه
١٢٥٦	التنوين
١٢٦٤	نون التوكيد
١٢٧١	المصادر والمراجع
١٢٨٥	الفهارس
١٢٨٥	فهرس الآيات
١٢٨٥	اشاره
١٢٨٥	الفاتحه
١٢٨٥	البقره
١٢٩٤	النساء
١٢٩٧	المائده
١٢٩٨	الأنعام
١٣٠٠	الأعراف
١٣٠٢	الأنفال
١٣٠٤	التوبه
١٣٠٦	هود
١٣٠٨	يوسف
١٣١٠	الرعد

١٣١٢	إبراهيم
١٣١٢	الحجر
١٣١٢	النحل
١٣١٤	الإسراء
١٣١٤	الكهف
١٣١٦	مريم
١٣١٨	طه
١٣١٨	الأنبياء
١٣٢٠	الحج
١٣٢٠	المؤمنون
١٣٢٢	النور
١٣٢٢	الفرقان
١٣٢٤	الشعراء
١٣٢٤	النمل
١٣٢٥	القصص
١٣٢٦	العنكبوت
١٣٢٦	الروم
١٣٢٨	لقمان
١٣٢٨	السجده
١٣٢٨	الأحزاب
١٣٢٨	سبأ
١٣٣٠	فاطر
١٣٣٠	يس
١٣٣١	الصفات
١٣٣١	ص
١٣٣١	الزمر

١٣٣٣	غافر
١٣٣٣	فصلت
١٣٣٣	الشورى
١٣٣٥	الزخرف
١٣٣٥	الدخان
١٣٣٥	الجاثية
١٣٣٥	الأحقاف
١٣٣٧	محمد
١٣٣٧	الفتح
١٣٣٧	الحجرات
١٣٣٧	ق
١٣٣٧	الذاريات
١٣٣٩	الطور
١٣٣٩	النجم
١٣٣٩	القمر
١٣٣٩	الرحمن
١٣٤٠	الواقعه
١٣٤١	الحديد
١٣٤١	المجادله
١٣٤١	الحشر
١٣٤١	المتحنه
١٣٤١	الجمعه
١٣٤٣	المنافقون
١٣٤٣	التغابن
١٣٤٣	الطلاق
١٣٤٣	التحریم

- ١٣٤٣ القلم
- ١٣٤٣ الملك
- ١٣٤٤ الحاقه
- ١٣٤٥ القلم
- ١٣٤٥ المعارج
- ١٣٤٥ نوح
- ١٣٤٥ الجن
- ١٣٤٦ المزمّل
- ١٣٤٧ المدثر
- ١٣٤٧ القيامه
- ١٣٤٧ الإنسان
- ١٣٤٧ المرسلات
- ١٣٤٧ النبأ
- ١٣٤٩ النازعات
- ١٣٤٩ عبس
- ١٣٤٩ التكوير
- ١٣٤٩ الانفطار
- ١٣٤٩ المطفيين
- ١٣٤٩ الانشقاق
- ١٣٤٩ البروج
- ١٣٥٠ الطارق
- ١٣٥١ الأعلى
- ١٣٥١ الغاشيه
- ١٣٥١ الفجر
- ١٣٥١ البلد
- ١٣٥١ الشمس

١٣٥٢	الليل
١٣٥٣	الضحى
١٣٥٣	الشرح
١٣٥٣	التين
١٣٥٣	العلق
١٣٥٣	القدر
١٣٥٣	الزلزله
١٣٥٣	القارعه
١٣٥٣	العصر
١٣٥٤	قريش
١٣٥٥	الماعون
١٣٥٥	الكافرون
١٣٥٥	المسد
١٣٥٥	الإخلاص
١٣٥٦	فهرس الأحاديث
١٣٥٦	حرف الألف
١٣٥٦	حرف الباء
١٣٥٦	حرف السين
١٣٥٦	حرف الشين
١٣٥٦	حرف القاف
١٣٥٦	حرف الكاف
١٣٥٨	حرف اللام
١٣٥٨	حرف الميم
١٣٥٨	حرف النون
١٣٥٩	فهرس الأبيات الشعريه
١٣٩٤	فهرس الأمتال

١٣٩٥ ----- فهرس المحتويات

١٤٠٥ ----- تعريف مركز

سرشناسہ: ابن محمد، صلاح بن علی، - ۸۴۹ق.

عنوان و نام پدید آور: النجم الثاقب شرح كافيہ ابن الحاجب / للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم؛ دراسه و تحقيق الدكتور/ محمد جمعه، حسن نبعه

مشخصات نشر: صنعاء: مؤسسه الامام زيد بن علي الثقافيه، ۱۴۲۴ق = ۲۰۰۳م = ۱۳۸۱

مشخصات ظاهري: ۲ مجلد در يك جلد

يادداشت: عربي

موضوع: ادبيات عرب -- نحو

توضيح: «النجم الثاقب شرح كافيہ ابن حاجب» اثر صلاح بن علي بن محمد بن ابى القاسم است كه شرحى است بر كتاب «كافيہ» ابن حاجب (۶۴۶ق) در علم ادبيات عرب. شارح با توجه به سه كتاب «شرح كافيہ ابن حاجب»، «البرود الضافيه و العقود الصافيه» اثر محمد بن علي بن ابى القاسم الهادى (۸۳۷ق) و «شرح كافيہ در نحو» اثر رضى الدين استرآبادى (۶۸۶ق)، به شرح كتاب حاضر پرداخته است.

محققين كتاب، محمد جمعه و حسن نبعه، آراء نحوى را از مصادر و كتب مربوطه جمع آورى نموده و بين آن ها و كتب نحوى ربط داده و در حاشيه كتاب، قيد نموده اند. همچنين آيات قرآنى را به خطى متمايز، مکتوب نموده، قرائات مختلف را ذکر کرده، احاديث را نیز به خط متفاوتی از متن نوشته و مثال های مشهور را از مراجع آن ها استخراج کرده و در کتاب ذکر نموده اند. ایشان شواهد شعری را نیز بیان و رساله را به دو جزء تقسیم کرده اند.

ص: ۱

الحمد لله رب العالمين ، وصلاه وسلاما دائبين على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد :

إن الأمم الحيه هي التي تتصل حلقات ماضيها بحاضرها لتبنى عليها مستقبلها ، وإن أهم ثروه يخلفها الآباء والأجداد للأبناء ، هي الثروه الفكرية التي تنهض على أساسها الأمم ، إذ هي النهضه الحقيقيه الراسخه والتي يبنى عليها كل شأن من شؤون الحياه ، وإن من واجب الأبناء تجاه ما خلفه الآباء المحافظه عليه وتطويره ، والاتكاء عليه في بناء صروح القوه والتقدم.

ولسنا ننكر أنه حدثت حركه إحياء واسعه للتراث العربى الإسلامى فى كثير من أقطار العالم الإسلامى ، بيد أنه مازال هناك كثير من هذه الكنوز الدفينه التي لم تر النور بعد ، وتنتظر من يزيل عنها ركام الأيام والسنين ، ويوقظها من رقادها الطويل الذى ضاقت به ذرعا ، لتساهم فى بناء صرح حضارى شامخ يستند إلى ماض عريق وطيد الأركان.

ولعل إخراج هذه الكنوز ، وأعنى بها ها هنا المخطوطات ، وتحقيقها تحقيقا علميا واجب على جميع الباحثين تجاه هذا التراث الغنى ، ولا يغيب

عن البال أن إحياء مثل هذا الأمر يحتاج إلى جهد كبير ، وأن الكل يعلم مدى الجهد والوقت الذي يحتاج إليه تحقيق أى أثر من الآثار القديمة ، إذ التحقيق العلمى لا- بد أن تتوفر فيه شروط معينه حتى يكون عملا- مقبولا- يتكئ عليه الدارسون ويرتضونه لذلك سجلت هذه الرساله فى جامعه الجزيره لنيل درجه الدكتوراه فى النحو والصرف.

هذان الأمران هما من دوافع عملى هذا ، فقامت بتحقيق هذا الكتاب الموسوم ب- (النجم الثاقب شرح كافيه ابن الحاجب) والذي يقع فى (١٥١) ورقه أى (٣٠٢) صفحه ، ويعتبر هذا الكتاب ذو قيمه علميه متميزه لأسباب ، أهمها :

أنه كتاب جامع لكتب سابقه قبله ، فقد اجتمع فى هذا الكتاب أربعة كتب فى كتاب واحد ، وهى :

شرح الكافيه لابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) واسمه شرح المصنف.

البرود الضافيه والعقود الصافيه ، لوالد المؤلف محمد بن على بن أبى القاسم الهادى (ت : ٨٣٧هـ).

شرح الكافيه فى النحو ، لرضى الدين الاسترابادى (ت : ٦٨٦هـ).

فقد اعتمد مؤلف كتاب النجم الثاقب على هذه الكتب الثلاثه اعتمادا مباشرا ، وأكثر من النقل عنها مصرحا وغير مصرح ، وإن كان قد صرح فى بدايه كتابه بأنه لخص كتاب والده البرود الضافيه.

أما منهجى فى تحقيق هذا النص ، فيتلخص بما يأتى :

نسخت النص بالرسم الإملائي المعاصر.

ترقيم أوراق الكتاب إلى وجه وظهر ، ورمزت للوجه بحرف (و) مع رقم الصفحة في المخطوط ، ورمزت للظهر بحرف (ظ) مع رقم الصفحة في المخطوط ، حيث أصبح تقسيم الكتاب هكذا [و ١٥] أو [ظ ١٥].

أبرزت متن الكافية باللون الأسود الغامق المتميز عن بقية النص.

قارنت بين متن الكافية لابن الحاجب المدون في الكتاب وفي الأصل باللون الأحمر (والكافية في النحو) التي حققها الدكتور طارق نجم ، وإذا كان ثمة اختلاف أو زياده أو نقصان وضعته بين حاصرتين مع رقم معين ، وأشارت إليها في الهامش بقولى : ما بين الحاصرتين زياده من الكافية المحققه.

صححت الأخطاء الكثيره والمتنوعه وخاصه الإملائيّه واللغويه منها ، ومنها ما أشرت إليه في الهامش ومنها ما لم أشر إليه لتكراره.

عرضت جميع ما فى الكتاب من آراء نحويه على مصادرها ومظانها من الكتب ، فربطت بينه وبين الكتب النحويه الأخرى ، وكنت أثبتة فى الحاشيه سواء صرح بها أم لم يصرح ، وعن الاختلاف ، وبين ما نقله وبين ما هو موجود فى هذه المصنفات.

حاولت ضبط النص ضبطا كاملا لإخراجه الإخراج الأفضل ، مستعينا بالكتب التى اعتمد عليها المؤلف والتي ذكرتها فى هذه المقدمه والدراسه وغيرها مما لم أذكر فى هذه المقدمه الدراسه.

ص: ٧

خرّجت الآيات من القرآن الكريم وكتبتها بخط متميز عن باقى النص ، وأتممت الآيه التى تحتاج إلى ذلك.

خرّجت القراءات إن وجدت.

كتبت الأحاديث بخط مغاير ، وخرجتها من كتب الحديث.

خرّجت الأمثال المشهوره من مراجعها المعتمده.

رقت الشواهد الشعريه وأكملتها فى الهامش ، وضبطتها وخرجتها من مظانها ملتزما أشهر المراجع من مراعاة تاريخ وفاه مؤلفيها ما أمكن ، وشرحت ما صعب من لغاتها ، وبينت ما اختلف من رواياتها ، وبينت موضع الشاهد فيها ، وقد بلغت الشواهد فى هذه الرساله ما يقارب ٨٤٨ شاهدا نحويا ولغويا.

قسمت الرساله إلى جزأين منفصلين فى مجلدين كبيرين فى حين أن المؤلف جعلها جزأين فى مجلد واحد.

كتبت فهارس لهذه الرساله ليسهل الرجوع إليها.

فهرس للآيات القرآنيه.

فهرس للأحاديث النبويه.

فهرس للأمثال.

فهرس للشواهد الشعريه على حرف الهجاء مع مراعاة الدوائر العروضية فى ذلك.

ص: ٨

ثبت المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

وفى الختام لا يسعنى إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان إلى قسم اللغة العربيه فى جامعه الجزيره ، وأخص بالذكر من أساتذتها الاجلاء الأستاذ الدكتور : عمر السيد العباس البدر رئيس قسم اللغة العربيه ، وكذا أستاذى الدكتور مجهد الدليمى المشرف الأول على هذه الرساله الذى لم يدخر وسعا فى إسداء النصيح والتوجيه ، وقد أفدت منه ومن توجيهاته فائده جلى فجزاه الله الجزاء الأوفى.

كما وأخص بالشكر الجزيل والامتنان الكبير مشرفى الثانى أستاذى الدكتور طارق نجم عبد الله رئيس قسم اللغة العربيه فى جامعه صنعاء ، الذى تفضل مشكورا بمد أيديه البيضاء التى لا تنسى ، فكان له الفضل الأسبق فى إخراج هذه الرساله ، وقد بذل كل ما يستطيع من جهد ، ولم يدخر وسعا فى إبداء النصيح والتوجيه لى ، وقد استفدت منه كثيرا فجزاه الله خيرا.

كما وأخص بالشكر رئيس جامعه صنعاء الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح لاستجابته قبول الإشراف المشترك مع جامعه العلوم والتكنولوجيا وإداره البحث والدراسات العليا فى الجامعه والتوجيه للدكتور المشرف الثانى بذلك.

ولا أنسى أن أشكر إداره البحث والدراسات العليا فى جامعه العلوم

ص: ٩

والتكنولوجيا ، وقسم اللغة العربية وعميد الدراسات العليا على المساعدة التي قدموها لي .

كما أخص بالشكر الجزيل والامتنان الكبير ، أخى وصديقى الأستاذ الدكتور نبيل محمد أبو عمشه ، الأستاذ المشارك فى جامعه دمشق ، والمعار إلى جامعه صنعاء على مساعدته القيمه التى أبداها لى وتفضله بالإطلاع على رساله وضبط النص فيها وإبداء النصح والتوجيه ، ومتابعه رساله معى من أولها إلى آخرها ، فجزاه الله خيرا .

وبعد ... فهذه ثمره سنوات من الجهد والعمل المتواصل ، فإن أحسنت فبفضله تعالى ، وإن أخطأت فمن عجزى وقصور يدى ، ولا يسعنى أخيرا إلا أن أشكر أساتذتى الأجلء أعضاء لجنه المناقشه والحكم على تفضلهم عناء قراءه هذا السفر الضخم وتقويم ما اعوج منه ، وأنا على يقين بأن هذه الرساله ستنهض بآرائهم السديده وملاحظاتهم القيمه .

هذا وقد قدمت للنص المحقق بمقدمه لا- ترقى إلى مستوى الدراسه ، وأعتذر هاهنا عن هذا القصور لطول النص المحقق ، ولعلمى أن دراسه هذا الكتاب هى بحد ذاتها يمكن أن تكون رساله جامعه مستقلة .

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

ص : ١٠

القسم الأول : الدراره

اشاره

ص: ١١

توالى على حكم اليمن فى القرنين السابع والثامن الهجريين حكام من خارجها ، منهم الأيوبيون الذين امتد نفوذهم إلى اليمن حتى مجيء بنى رسول الذين ابتداء بزوغ نجمهم بانتهاء نفوذ المصريين فى اليمن ، وكان ذلك تحديدا فى بدايه القرن السابع منذ العام ٦٢٦ هـ ، واستمرت سيطرتهم على اليمن (أى بنو رسول) ما يزيد على القرنين من الزمان حتى عام ٨٥٨ هـ ، وهى الفتره نفسها التى عاش فيها مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح كافيه ابن الحاجب ووالده صاحب كتاب البرود الضافيه والعقود الصافيه.

وحتى تتضح لنا صورته العصر الذى عاش فيه مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح مقدمه كافيه ابن الحاجب ووالده مؤلف كتاب البرود الضافيه والعقود الصافيه وقد صرح مؤلف النجم الثاقب بأنه كان تلخيصا لهذا الكتاب.

ولذلك كان لا بد من دراسه العصر من النواحي التاريخيه والسياسيه ، ومن الناحيه الاجتماعيه والناحيه العلميه ...

بادىء ذى بدء لا بد من القول بأن من أهم الأسباب التي أدت إلى إنهيار نفوذ دوله الأيوبيين فى اليمن وقيام دوله بنى رسول :

أولا : اختلاف أبناء صلاح الدين الأيوبي وأحفاده فيما بينهم على الزعامه فى مصر مما انعكس على أطراف الدوله ، وبالذات على اليمن ، وذلك لأسباب من أهمها :

- طبيعه اليمن جغرافيا وصعوبه السيطرة عليه .

- عدم قبول أهل اليمن للحكم الأيوبي من أول حاكم وهو توران شاه إلى آخر حاكم وهو السلطان مسعود .

- بعد المسافه بين الدوله المركزيه فى مصر وبلاد اليمن التي تختلف عن أرض مصر من حيث السكان والمناخ .

هذه أسباب قيام دوله بنى رسول فى اليمن ، وهى نفسها أسباب سقوط الحكم الأيوبي فى اليمن (١).

ويعود نسب ابن رسول إلى محمد بن هارون الغسانى (٢) ، وقد كان أثيرا عند الخليفه العباسى ، فأرسله عدّه مرات إلى سلاطين الأيوبيين فى مصر ، وأطلق عليه لقب (رسول) (٣).

ص: ١٤

١- ينظر حياه الأدب اليمنى فى عصر بنى رسول ، عبد الله الحبشى ، ١٧ .

٢- ينظر قره العيون بأخبار اليمن الميمون ، عبد الرحمن بن على الزبيدى ٢٩٩ ، والمقتطف من تاريخ اليمن للقاضى عبد الله الجرافى ١٣٣ ، وموسوعه التاريخ والحضاره الإسلاميه د. أحمد شلبى ٧ / ٣٥١ .

٣- ينظر المصادر السابقه ، وموسوعه التاريخ ٧ / ٣٥١ ، والعقود اللؤلؤيه فى تاريخ الدوله - الرسوليّه على بن الحسن الخزرجى ١ / ٢٧ .

ويتجه المؤرخون اليمنيون إلى الربط بين هذه الأسره وبين اليمن ، فيذهبون إلى أنّ محمد بن هارون هذا هو من ولد جبله بن الأيهم الغساني ، ويرجع نسب جبله إلى سبأ بن يشجب بن قحطان (١).

ويذهب بعض المؤرخين الغربيين إلى أن بني رسول ينحدرون من أصل فارسي ، ودليلهم على ذلك أن جد بني رسول رستم وهو اسم فارسي.

ويرى بعض المؤرخين أن بني رسول من أصل تركماني ، ويستدلون على ذلك بمعرفه بني رسول للغه التركمانيه ، وعلل ذلك صاحب قره العيون عند ما قال : (٢) (إن أولاد جبله بن الأيهم سكنوا بلاد التركمان مع قبيله منهم يقال لها (بيجك) وهي من أشرف قبائل التركمان ، فاختلفوا بهم وتكلموا بلغتهم وانقطعت أخبارهم عن أكثر الناس فنسبهم من لا يعرفهم إلى التركمان).

أسس الدوله الرسوليّه في اليمن نور الدين عمر بن علي بن رسول ، وبدأ من زييد فوطدّ فيها حكمه ، ثم توسع فيما حولها ، وكان نور الدين عمر موثقاً عند الملك المسعود الأيوبي فجعله نائبا له على اليمن (٣) ، وكان هذا أصغر إخوته.

وكان الملك المسعود خائفا على اليمن من بني رسول فقبض على

ص: ١٥

١- ينظر قره العيون ٢٩٩ ، والعقود اللؤلؤيه ١ / ٢٦ - ٢٧.

٢- ينظر قره العيون ٢٩٩ - ٣٠٠.

٣- ينظر العقود اللؤلؤيه ١ / ٢٩ - ٤٠ ، وقره العيون ٣٠٠.

أولاد علي بن رسول وهم بدر الدين ، وفخر الدين ، وشرف الدين ، وأرسل بهم إلى مصر ، ولم يخش الملك المسعود علي اليمن غيرهم لما فيهم من الشجاعه والإقدام وعلو الهمة (١).

ولما توفي الملك المسعود سنة ٦٢٦ هـ أضمر نور الدين عمر بن علي بن رسول في نفسه الاستقلال ، ولكنه كان خائفا بسبب ما حدث لأخويه بدر الدين وفخر الدين ، فأظهر للناس أنه نائب لبنى أيوب (٢) ، وحرص على التقرب للعامه لعلهم يكونون درعا له إذا غضب عليه بنو أيوب.

وكان أول أمر نور الدين عمر بن علي في زبيد ، فبقى فيها مده من الوقت ، وطّمد فيها دعائم حكمه ، وجعل يولى في الحصون من يثق به ، ويعزل من يخشى منه ، وتسلم صنعاء وأعمالها سنة ٦٢٧ هـ وأقطعها ابن أخيه أسد الدين محمد بن الحسن ، ثم أخذ حصن تعز صلحا سنة ٦٢٨ هـ (٣).

ولم يغير نور الدين عمر سكه ولا خطته إلا في سنة ٦٣٠ هـ بعد أن وطّمد حكمه واستصدر أمرا من الخليفة العباسي - الظاهر بن الناصر - فطار صيت نور الدين وعظم أمره (٤) ، ولقب بالمنصور.

واتته حكم المنصور في عام ٦٤٧ هـ حيث كان قتله علي يد جماعه من مماليكه وكانوا يحسنون الفروسيه والرمى مالا يحسنه أحد ، وكان الأمير

ص: ١٦

١- ينظر موسوعه التاريخ ٧ / ٥٣٢ ، وقره العيون ٢٩٨.

٢- ينظر قره العيون ٣٠٠.

٣- ينظر قره العيون ٣٠٠.

٤- ينظر موسوعه التاريخ ٧ / ٣٥١.

أسد الدين حسن بن رسول قد استمالهم وشجعهم ووعدهم بما طابت به أنفسهم (١).

وخلف المنصور ابنه المظفر واتسع ملك الدولة الرسولية في عهده حتى وصل إلى بلاد عمان وأخذ ظفار من يد سالم بن إدريس الخبوطي.

توفي الملك المظفر سنة ٦٩٤ هـ ، بعد أن حكم اليمن نحو نصف قرن ، وقد ترك مآثر كثيرة ، منها بناء المدارس والمساجد ، وكان ملكا ضحما جوادا بذالا للأموال في الحروب وأعطى من حسن سياسته ما لم يعطه أحد من الملوك ، وهو أول من سن من ملوك الدولة الرسولية نظام ولايه العهد (٢).

وخلفه ولده الملك الأشرف عمر بن يوسف وهو أكبر أبناء أبيه وأحبهم إليه ، ولما علم أخوه المؤيد بقيامه بالملك بعد والده خرج عليه ، ولكن الملك الأشرف تمكن من القضاء على قوه أخيه ، واستمر حكم الملك الأشرف حتى ٦٩٦ هـ وكان ملكا سعيدا صالحا برا بإخوته وقرابته محبا لهم ، وكان رؤوفا بالرعيه عطوفا عليهم (٣).

ثم حكم اليمن الملك المؤيد داود بن يوسف وكان هذا مودعا في السجن فأخرجه خدامه ، وبويع بالحكم بمحضر كبير من أعيان الدولة والعلماء ، واستمر حكمه حتى ٧٢١ هـ بعد أن حكم ستا وعشرين سنة.

وتولى الحكم بعد المؤيد ولده الملك المجاهد علي بن داود بن يوسف ،

ص: ١٧

١- ينظر العقود اللؤلؤيه ١ / ٨٣ ، وقره العيون ٣١١.

٢- ينظر قره العيون ٣٣٧.

٣- ينظر العقود اللؤلؤيه ١ / ٢٩٨.

واستمر حكمه حتى ٧٦٤هـ ومات بعدن ، وقد حكم اليمن ثلاثا وأربعين سنة (١).

وبويع الأفضل ابن الملك المجاهد بعد أبيه ، ودام حكمه حتى عام ٧٧٨هـ حيث خلفه ولده الملك الأشرف بن العباس ، واستمر حكمه حتى سنة ٨٠٣هـ ، ومات بتعز ودفن بمدرسته التي أنشأها بمدينة عدينه ، وكان الملك الأشرف قد استخلف ولده الناصر في أيام مرضه ، وقد ثبت الملك الناصر أحمد بن إسماعيل على بلاد أبيه (٢) ، توفي الملك الناصر ٨٢٧هـ في حصن قوارير (٣) وحمل إلى مدينه تعز ، ودفن فيها.

وتولى الحكم بعد الملك الناصر ولده المنصور عبد الله بن أحمد بن إسماعيل وحكم ثلاث سنوات ومات سنة ٨٣٠هـ (٤).

وتولى الحكم بعده أخوه يحيى بن إسماعيل الملقب بالملك الظاهر ، واستمر حكمه حتى ٨٤٢هـ ، وخلفه ولده إسماعيل بن يحيى الملقب بالملك الأشرف ، واستمر حكمه حتى سنة ٨٤٥هـ ، وتولى الحكم بعده المظفر يوسف بن الملك المنصور ، وقد استفحل في عهده شأن العبيد فتحكموا بالدوله ، ففي سنة ٨٤٦هـ عين العبيد الأفضل محمد بن إسماعيل ملكا على اليمن ، فبعث المظفر إلى زيد الشيخ طاهر في جماعه ، فقبضوا على الأفضل محمد بن إسماعيل بن عثمان وساروا به إلى تعز ، ولما وجد

ص: ١٨

١- ينظر غايه الأمانى ٥١٦ ، ومجموع بلدان اليمن ٤٢٩.

٢- ينظر قره العيون ٣٨٧.

٣- قوارير : حصن فى وصاب السافل ويعرف الآن باسم المكعك ، ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٥٨.

٤- ينظر غايه الأمانى ٥٦٧.

العسكر أن المظفر ضعف عن أمر الخلافة خرج جماعه منهم إلى (حيس) (١) فبحثوا عمّن بها من أولاد الملوك فوجدوا أحمد الناصر بن الظاهر من بنى رسول ولقبوه بالملك المسعود ، ونزل المظفر وبنو طاهر إلى لحج سنة ٨٥٢ هـ والمسعود ب- (عدن) وحصل بينهما لقاء ، فقتل من عسكر المسعود جماعه ، ثم إن المظفر ترك حصن تعز للمسعود فقبضه المسعود سنة ٨٥٤ هـ (٢).

وفى سنة ٨٥٥ هـ أقام العبيد الملك المؤيد حسين بن الظاهر ملكا على اليمن ، وهذا هو آخر ملوك بنى رسول ، وفى سنة ٨٥٨ هـ (٣) سار المؤيد من زبيد إلى عدن ، فقصده بنو طاهر فقبضوا عليه واستولوا على جميع ما بيده ، ثم رجع العبيد إلى موآله الملك المسعود ، ثم خلع المسعود نفسه عن الأمر ، وبذلك انقرضت دوله بنى رسول وانصرفت أيامهم.

ضعفت الدوله الرسوليّه وتداعت أركانها ونتيجته ذلك وفى عام ٧٣٠ هـ ، قام أربعة من الأئمه وخاصه بعد هذا العام داخل الدوله الرسوليّه حيث ضعفت السلطه المركزيه مما أتاح الفرصه للأئمه الزيديه من أن ينشروا دعوتهم فى غيبه السلطه المحليه المناوئه (٤).

والظاهر لأنه لم يجر بين الأئمه والملك المنصور خلاف ولا حرب ولم يبدأ الصراع بين الأئمه والدوله الرسوليّه إلا فى آخر عهد المنصور

ص: ١٩

١- حيس مدينه مشهوره من تهامه من أعمال زبيد ، وهى جنوبى زبيد ، ينظر مجموع بلدان اليمن ٣٠١.

٢- ينظر قره العيون ٤٠٤.

٣- ينظر غايه الأمانى ٥٨١.

٤- ينظر موسوعه التاريخ ٧ / ٣٥٦.

وذلك أيام المهدي بن الحسين سنة ٦٤٦ هـ (١).

قام الإمام المهدي أحمد بن الحسين وبعث الدعوه فى جميع الأقطار فأجابه خلق كثير وجرت بين عسكره وعسكر السلطان حروب كثيره ، وفى أول سنة ٦٤٧ هـ طلع عسكر الإمام أحمد بن الحسين حصن كو كبان (٢) على حين غفله من أهله.

وفى سنة ٦٤٨ هـ بعد موت الملك المنصور ، وقيام ابنه المظفر سار الإمام إلى صعده بجيش عظيم من همدان فدخلها دخول الفاتحين الظافرين ، ثم عاد إلى صنعاء فدخلها ، ثم عقد الإمام الصلح مع الملك المظفر على أن تكون للإمام صنعاء وصعده وما بينهما ، وللسلطان (أى للملك المظفر) اليمن الأسفل والتهائم (٣).

وكما ذكرت ففى سنة ٧٣٠ هـ قام أربعة من الأئمه وهم :

على بن صلاح بن تاج الدين.

والإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزه.

والواثق بالله المطهر بن الإمام محمد بن المطهر بن يحيى.

وأحمد بن على بن أبى الفتح.

فأما على بن صلاح فظهر فى بلاد شذب ، وأما الإمام يحيى بن حمزه فى جهات صنعاء ، وبلغت دعوته بلاد الظاهر وصعده ، وأما الفتحي فظهر فى

ص: ٢٠

١- ينظر قره العيون ٣٠١.

٢- ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٦٨.

٣- ينظر المقتطف ، ١٨٨.

توفى الإمام يحيى بن حمزة فى ذمار سنة ٧٤٧ هـ ، وتوفى على بن صلاح سنة ٧٣٠ هـ ، ببلاد شطب ، وتوفى الإمام أحمد بن على سنة ٧٥٠ هـ بصعده ، وبقى الإمام الواثق متوليا الأمر (٢) ، وفى سنة ٧٥٠ هـ كان قيام المهدي لدين الله (على بن محمد) (وهو غير والد مؤلف النجم الثاقب) وكانت دعوته فى (ثلا) (٣) فاجتمع إليه كثير من علماء الهدويه وبايعوه ، وتنحى الإمام الواثق بالله المطهر بن محمد ، وصرح بموالاته للمهدى فى رساله بليغه ودخل المهدي صعده فى نفس السنه من مبايعته (٤).

وتوفى الإمام المهدي سنة ٧٧٣ هـ وتولى الإمام بعده ولد الناصر صلاح الدين محمد بن على ، وقد اتسع صيته ، واستولى على أكثر مدن اليمن وحصونه ، وقهر ملوك بنى رسول ، وفتح صنعاء ، وسار إلى زبيد ، وتوفى سنة ٧٩٣ هـ (٥).

واضطرب أهل اليمن بعد موته ، وكثرت الفتن والمحن ، وانتشر الخلاف فى جميع الأطراف ، والسبب فى ذلك حدائه سن ولده القائم بالأمر بعده ، وهو على بن صلاح الدين ، وعدم إحرازه لكثير من شروط الإمامه ، مع وجود من هو أولى منه ، وكثر المخالفون من

ص: ٢١

١- ينظر غايه الأمانى ، ٥١١.

٢- ينظر المقتطف ١٩٣ - ١٩٤.

٣- ثلا : بلده مشهوره من نواحى صنعاء تبعد قريبا من ٦٠ كيلومترا عنها ، ينظر مجموع بلدان اليمن ١٦٤.

٤- ينظر غايه الأمانى ، ٥١٥.

٥- ينظر المقتطف ، ١٩٥.

وباع كثير من الناس الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى ، ولما علم أصحاب الإمام المنصور على بن صلاح بذلك ، بدأت الفتن والحروب والمفاوضات بين الطرفين إلى أن استطاع الإمام المنصور أن يأسر المهدي أحمد بن يحيى فسجن في ذمار ، ثم في صنعاء ، ولما استقر الأمر له في صنعاء أخرج المنصور الإمام المهدي من السجن (٢).

وسار الإمام أحمد بن يحيى إلى ظفير حجه ٨٣٨ هـ ، واستقر في ظفير إلى أن مات بالطاعون سنة ٨٤٠ هـ.

وفي سنة ٨٤٠ هـ وفي المحرم منها مات الإمام المنصور على بن صلاح في مدينه صنعاء بالطاعون ودفن في قبه أبيه الناصر صلاح الدين.

وعلى بن صلاح الدين هو صاحب البرود الضافيه والعقود الصافيه في شرح المقدمه الكافيه ، وقد ألف الإمام المنصور على بن محمد بن أبي القاسم تجريد الكشاف ، وهي رساله استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمنه ، ورد عليه تلميذه ناصر السنه العلامه الحافظ الحجه محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه (العواصم والقواصم) في أربعة مجلدات والذي اختصره في كتابه (الروض الباسم في الذب عن سنه أبي القاسم) (٣).

هذا وخلف الإمام المنصور على بن صلاح الدين صلاح بن على ، والذي تلقب بالمهدي ، وكان على ما ذكر صاحب المقتطف من تاريخ

ص: ٢٢

١- ينظر غايه الأمانى ٥٨٣.

٢- ينظر المقتطف (١٩٦) ، وغيه الأمانى ٥٣٩ - ٥٥٣.

٣- ينظر المقتطف من تاريخ أخبار اليمن ١٤٣.

أخبار اليمن أنه كان عالما محققا له شرح على كافيته ابن الحاجب سماه (النجم الثاقب على مقدمه ابن الحاجب).

قال صاحب غايه الأمانى فى أخبار القطر اليمانى (١): وقام بعده ولده محمد بن على بن صلاح الدين ، فلم يلبث بعد والده إلا قدر شهر ثم مات ، ودفن بالقرب من قبر أبيه ، ولم يبق من أهل بيته إلا الشريفه الكامله فاطمه بنت الحسن بن صلاح الدين ، فملكه صنعاء وجهاتها ، وقام بأوامرها الفتى قاسم بن عبد الله بن سنقر ، فأقام للإمامه والنظر فى أحوال الخاصه والعامه السيد صلاح الدين بن على بن محمد بن أبى القاسم ، ويلقب بالمهدى لدين الله ، قال ابن مظفر رحمه الله تعالى : وكان صلاح بن على واعيا مبرزا

فى علوم الاجتهاد ، وذا ورع شحيح وبايعه علماء صنعاء ، وتزوج صلاح بن على بالشريفه بنت الحسن بن صلاح الدين ، وكانت قبله تحت محمد ابن على بن صلاح الدين (٢).

وفى هذه السنه سرى الطاعون فى بلاد المغرب فهلك فيه خلائق لا يحصون ، ومنه مات الإمام المهدى لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى (٣) صاحب المصنفات المشهوره وعلى رأسها كتابه الموسوم البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، وهو من أشهر كتب الفقه عند المذهب الزيدى فى اليمن.

وفى هذه السنه ٨٤٠ هـ كانت دعوه الإمام المتوكل على الله المطهر بن

ص: ٢٣

١- ينظر غايه الأمانى ٢ / ٥٧٣.

٢- ينظر غايه الأمانى ٥٧٣.

٣- ينظر مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن ، عبد الله محمد الحبشى ، ٥٨٣.

محمد بن سليمان فى الأهرجر من بلاد حمير فأجابه كثر من العلماء.

وأما الإمام صلاح بن على لما رأى إقبال الناس على قاسم بن عبد الله سنقر وتصرفه فى الأعمال وحفظه للأموال أراد القبض عليه ، فعامل ثلاثه أنفار من الحاشيه على قبضه متى دخل عليه كعادته ، فسمى الخبر وعرف به العبد ، فدخل بجماعه من خاصته ، وابتدأ الإمام ومن عنده بالكلام والتأنيب والملام ، ثم أشاروا إلى أصحابه ففتكوا بالثلاثة المعاملين على قبضه ، ورموا برؤوسهم إلى خارج الدار ، وأودع الإمام صلاح بن على دار الاعتقال ، فلم يزل فيه إلى أن احتالت زوجته الشريفه فاطمه فى فكاهه ، وسار معها إلى صعده (١).

وفى سنه ٨٤٦ هـ خرج صلاح بن على بن محمد بن أبى القاسم من صعده إلى جهه صنعاء ، بعد أن صادر أهل صعده مصادره عظيمه ، وقبض منهم أموالا- كبيره ، فأشار عليه بعض أصحابه أن لا- يتعرض لمن (بصنعاء) فى ذلك الأوان بل يقصد (ثلا) ويستقر فيه إلى أن تلوح له الفرصه فى صنعاء ، فلم يقبل بهذه المشوره ، بل تقدم إلى حمراء علب (٢) خارج صنعاء ، وخرج إلى جند الناصر بن محمد فوقع بينهم وبينه حرب أسرف فيه صلاح بن على ثم أودع دار الاعتقال ، ثم سار الناصر محمد إلى صعده ، فانترعها من يد الشريفه فاطمه بنت الحسن بن صلاح الدين ، ولم يبق معها غير الحصون المجاوره والمحيطه بصعده.

ص: ٢٤

١- ينظر غايه الأمانى ٥٧٤.

٢- الحمراء : من قرى سنحان باليمن ، والعلب بكسر العين وسكون اللام الأرض الصلبه الخشنه الغليظه (ياقوت معجم البلدان).

وفى سنة ٨٤٩ هـ مات صلاح الدين بن على بن محمد بن أبى القاسم فى سجن الناصر بن محمد ودفن فى مسجد موسى بمدينه صنعاء (١).

الحياه الاجتماعيه

قال صاحب كتاب حياه الأدب (٢) فى عصر دوله بنى رسول عبد الله الحبشى ص ٤٦ : تعددت طبقات المجتمع اليمنى فى القرنين الثامن والتاسع ، وانقسمت إلى ستة أقسام : (٣)

- طبقه الأمراء.

- طبقه المشايخ ورؤساء القبائل.

- طبقه العلماء.

- طبقه العسكر.

- طبقه عامه الشعب.

- طبقه العبيد.

وتضم طبقه الأمراء جماعه من المماليك ورؤساء العشائر المقربين للسلطان ، أما طبقه العبيد فكان لها دور كبير فى آخر عهد الدوله الرسوليّه ، إذ كان لهم أثر كبير فى تغيير ميزان القوه عند اختلاف الأمراء ، وبالتالي كانوا جزءا من النظام الحاكم.

ص : ٢٥

١- ينظر غايه الأمانى ٥٨٢.

٢- ينظر حياه الأدب ، عبد الله حبشى ٤٦.

٣- ينظر غايه الأمانى ٤٩٤.

أما طبقه عامه الشعب فمنها أهل الريف الذين يعتمدون في حياتهم على الزراعة وتربيته المواشى ، وأهل المدن الذين يعتمدون على التجاره والمهن الحرفيه.

ولكل طبقه من طبقات المجتمع المذكوره زى خاص بهم ، ويحمل للأمرء فى الغالب لهم شعارات التعظيم كدق الطبول والمرافقه لهم بالحرس ، وخص الأمرء بلباس مميز عن بقيه أفراد الشعب ، فهم يلبسون أقبية إسلاميه ضيقه الأكمام ، مزنده اليدين ، وأحزمه فى أوسطهم ، وعلى رؤوسهم أعطيه تسمى تخافيف تكون على شكل عصابه وليست بعمامه ، ويتفق قاده العسكر فى لباسهم مع الأمرء (١).

أما أفراد الشعب من أهل الريف فعامتهم يلبسون قمصانا كبيره الجيوب ونعالا ضخمه ، ومنهم من يحرص على إطاله شعره ولا يغطى رأسه إلا نادرا (٢).

أما العلماء فغالبا ملابسهم العمائم والشاش والملاحف (٣) ، وللنساء زى خاص بهن ، فعند الخروج تستعمل المرأه فى الغالب نوعا من الملابس يسمى جوخه ، وتضع على رأسها طرطورا ، ثم تتغطى بملاءه ، ومن أزيائهن نوع من الأغطيه يوضع على الرأس يسمى مصون (٤).

واشتهر الأمرء والملوك بالصيد ، وهى التسلية المفضله عندهم ، ورأى

ص: ٢٦

-
- ١- ينظر مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار ، أحمد بن يحيى العمري ، ٥٢.
 - ٢- ينظر حياه الأدب ٤٧.
 - ٣- ينظر حياه الأدب ٤٧.
 - ٤- ينظر المرجع السابق ٤٧.

صاحب غايه الأمانى أن هذا الأمر من البدع فى الإسلام حيث يقول :

فهى أعظم بدعه فى الإسلام وحققتها على ما يذكره المؤرخون أنه يخرج الملك بعسكره من زبيد إلى النخل فى يوم السبت ، ويأمر أهل زبيد بالخروج معه بنسائهم فتقع هناك مفاسد عظيمه ، واختلاط فاحش وسماع وطرب (١).

وكان فى اليمن مناسبات واحتفالات يجتمع فيها الناس ، فمنها احتفالات رسميه ، ومنها احتفالات دينيه ، مثل : الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى وقدم الحاج.

ومن عاداتهم فى النكاح يشير إلى ذلك الخزرجى فى العقود اللؤلؤيه فيقول : فبلغ بهم الأمر أن من كان له نخل لا يزوجه أحد ، وأى امرأه لها نخل لا يتزوجها أحد إلا مغرور ، وكان الرجل الذى ليس له نخل إذا تزوج امرأه لا نخل لها يقال عند عقد الزواج بينهما : ومن سعادتهما أنه لا نخل لأحد منهما (٢).

وكان الناس فى اليمن متحابين يساعد بعضهم بعضا عند الشدائد وما زالت هذه طبيعتهم إلى أيامنا هذه.

وكان يوجد فى اليمن أقلية من اليهود ، وكان هؤلاء يستوطنون قرى بجانب قرى المسلمين ، وكان أكثر وجودهم فى المناطق الجبلية المحاذيه لتعز وعدن ، وكان لهم فى المدن أحياء خاصه ، وتولى بعضهم وظائف حكوميه

ص : ٢٧

١- ينظر غايه الأمانى ٤٩٤.

٢- ينظر العقود اللؤلؤيه ١ / ٢٩٨.

هامه كالنظر في أموال الميناء في عدن (١)، ومنهم من احترف مهنا كالتب وبعض الصناعات اليدويه ، وكانت عدن وتعز تغص بالعديد من كنائس اليهود ، فيسمع لأصوات المصلين بها زجل عظيم يؤذى المسلمين (٢).

أما النساء فكان لهن دور بارز في حياه اليمن في هذين القرنين ، فاست وتصدرت المرأه المجالس ، حتى إن قبيله المعازبه ولت عليها امرأه تعرف ب- (بنت العواطف) فكان السلطان يكسوها كما كان يكسو مشايخ القبائل (٣).

وقد اشتهر في اليمن عدد من النساء عرفن بخدمتهن الاجتماعيه ، منهن : (٤).

١ - الدار الشمس ابنه المنصور عمر بن علي الرسولي ، وكانت من النساء الحازمات ، ولما قتل أبوها بذلت الأموال للرجال وحفظت زبيد حتى وصل أخوها المظفر ، ولها من المآثر المدرسه المعروفه بالشمسيه بذي عدينه من تعز ، ومدرسه بزبيد وغيرها ، توفيت ٦٩٥ هـ

٢ - آمنه بنت إسماعيل النقاش من الحازمات ، وحفظت الملك بعد

ص: ٢٨

١- ينظر حياه الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

٢- وقد انتقل اليهود من اليمن إلى فلسطين بعد عام ١٩٤٨ م ويعدون جاليه كبيره في كيان الدوله اليهوديه ، وبقي منهم في مدينه صعده جاليه صغيره - تبعد صعده عن صنعاء ٢٥٠ كم - وكذلك في مدينه ريده - على بعد ٧٥ كم شمال صنعاء -.

٣- ينظر العقود اللؤلؤيه ٢ / ٦٩.

٤- ينظر حياه الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

غيا ب ابنها المجاهد فى مصر؁ ولها من المآثر مدرسه فى المحالب (١)؁ وأنشأت خانقاه بزبب؁ توفبت ٧٤٢هـ

٣- أم الملوكة جهه الطواشى جمال الالب فرحان؁ ولها من المآثر مدرسه فى زبب؁ وأخرى فى عز ولحج؁ توفبت ٨٣٤هـ

٤- فاطمه بنت الحسن بن على بن محمد زوجه الإمام المهلبى التى سبق ذكرها.

٥- صفبه بنت المرطبى من العالمات؁ توفبت ٧٧١هـ

٦- دهماء بنت بعبى المرطبى؁ لها مؤلفات فى الفقه؁ توفبت سنه ٨٣٧هـ وبغير هن كطبرات.

الحياه العلمبه

اشاره

شهد البمن فى القرنبن الثامن والتاسع نهضه علمبه واسعه؁ واشتهر فى هذببن القرنبن كببر من العلماء فى العلوم المختلفه؁ وكان لتشجبب ملوك وأمراء الدوله الرسولبه للعلماء أثر كببر فى إهباء النهضه العلمبه؁ كما كان للأئمه دور كببر فى نشر العلم فى أكثر الملبن والقربى البمنبه.

وبعب إنشاء الملبارس العلمبه من أهم مظاهر الحياه العلمبه فى البمن؁ وقد أولع سلاطببن الدوله الرسولبه وأمرائها بإنشاء الملبارس على ملبلف أنواعها.

ص: ٢٩

١- المحالب : بلده قببمه خارجه فى تهامه؁ بنظر مجموع بللبان البمن ٤٨٩.

وظهرت مدارس فى زبيد تعرف بالمنصوريات نسبة إلى الملك المنصور، وكانت كل مدرسة منها متخصصة بتدريس أحد العلوم، فواحدة مختصة بتدريس المذهب الشافعي، والثانية بتدريس المذهب الحنفي، والثالثة تعنى بتدريس الحديث النبوي (١).

وقام سلاطين بنى رسول بالإتفاق على هذه المدارس ويمكن أن نعدد بعضا من هذه المدارس التي ذكرها الخزرجي فى العقود اللؤلؤيه (٢) ومنها فى زبيد :

- المدارس المنصوريات

- المدرسة الشمسيه

- المدرسة السابقه

- مدرسة الشافعيه

- المدرسة النظاميه

- مدرسة القراء

- مدرسة الحديث النبوي

مدارس تعز :

المدرسه السيفيه وهى أول مدرسه أنشئت فى تعز، بناها المعز إسماعيل بن طغتكين الأيوبي، توفى سنه ٥٩٣ هـ، وظلت قائمه حتى القرن التاسع (٣).

- المدرسه الوزيرييه، أسسها الملك المنصور (٤).

ص: ٣٠

١- ينظر العقود اللؤلؤيه ١ / ٨٤، وقره العيون ٣١٢.

٢- ينظر المصدر السابق ١ / ٤٠٨.

٣- ينظر حياه الأدب اليمنى ٧٥.

٤- ينظر العقود اللؤلؤيه ١ / ١٤٥.

- المدرسه الغرابيه ، أسسها الملك المنصور.

- المدارس المظفريه نسبة إلى الملك المظفر (ت ٦٩٤هـ).

- المدرسه المؤيديه نسبة إلى الملك المؤيد (٧٢١هـ) (١).

وكان ملوك وأمراء الدوله الرسولييه من العلماء والمجتهدين ، وذكر أن الملك المؤيد كان يحفظ مقدمه طاهر بن بابشاذ في النحو ، وكفايه المتحفظ في اللغه ، والجمل للزجاجي ، وقد ألف ملوك الدوله الرسولييه عددا كبيرا من المؤلفات ، فنسب إلى الملك المظفر يوسف بن عمر (ت ٦٩٤هـ) الكتب التاليه : (٢).

- تيسير المطالب في تيسير الكواكب.

- المخترع في فنون الصنع.

- العقد النفيس في مفاكهه الجليس.

ونسب للملك الأشرف عمر بن يوسف الكتب التاليه : (٣)

- كتاب في الأسطر.

- التبصره في علم النجوم.

- الجامع في الطب.

- المعتمد في الأدوية.

ص: ٣١

١- ينظر العقود اللؤلؤيه ١ / ٤٤١.

٢- ينظر حياه الأدب اليمنى ٦٠.

٣- ينظر المرجع السابق ٦٠.

- المغنى فى البيطره.

- التفاحه فى علوم الفلاحه.

- طرفه الأصحاب وتحفه الآداب فى الأنساب.

ونسب للملك المؤيد مختصر كتاب الجمهوره فى البيزره ، وجمع أشعار الجاهليه (١) والمولدين ، وللملك المجاهد على بن داوود (٢) كتاب الأقوال الكافيه والفصول الشافيه فى علم الحيوان.

واهتم الملك الأفضل بالتاريخ والأنساب ؛ فصنف مجموعه من الكتب فى هذا المجال ، ومما نسب إليه ما يأتى : (٣).

- نزّه العيون فى تاريخ الطوائف والقرون.

- العطايا السنيه فى المناقب اليمنيه.

- نزّه الإبصار فى اختصار كثر الأخبار.

- مختصر تاريخ ابن خلكان.

- بغيه ذوى الهمم فى أنساب العرب والعجم.

وشارك الأئمه فى حركه التأليف ، وعرف منهم الإمام المهدي محمد بن المطهر (ت : ٧٢٨ هـ) وله من الكتب : (المنهاج الجلى شرح مجموع الإمام زيد بن على) ، وكتاب : (عقود العقيان فى الناسخ والمنسوخ من القرآن) (٤).

ص : ٣٢

١- ينظر قره العيون ٣٤٩.

٢- ينظر حياه الأدب ٦٠.

٣- ينظر قره العيون ٣٧٥.

٤- ينظر المقتطف ١٩٣.

وقد عرف الإمام يحيى بن حمزه بسعه اطلاعه ، وصنف في الفقه والأصول والبلاغة والنحو ، فله في الفقه كتاب : (الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) وفي علم الأصول كتاب : (نهاية الوصول في علم الأصول) وفي البلاغة كتاب : (الطراز) وفي علم النحو كتاب : (المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي) وكتاب (الحاصر لفوائد مقدمه طاهر) وكتاب :

(الأزهار الصافية شرح المقدمه الكافيه لابن الحاجب) وغيرها من الكتب (1).

وكما ذكرت سابقا من الأئمة الذين عرفوا بنشاطهم العلمي الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى ، وله إلى جانب الكتب في علوم الشريعة له في النحو كتاب : (المكمل الكاشف لغوامض المفصل) وله شرح الكافية والمقدمه المحسبه وغيرها من الكتب.

ومما يلفت النظر له أن القرون الثامن والتاسع والعاشر عصر الموسوعات العلميه ، وإن النهضه العلميه في اليمن كانت مواكبه لهذه الموجوده في بقية البلاد الإسلاميه فكما هو معلوم أنه بعد أن تعرضت البلاد الإسلاميه لغزوات متكرره من جميع الجهات من الشرق ومن الغرب ، ولذلك لم يكن بعيدا على اليمن أن تكون فيها هذه الحركه العلميه الواسعه ، وذلك لأسباب ذكرتها في بدايه هذا البحث ، ولذلك اهتم الأئمه في اليمن بالعلوم التي تتعلق بالدين مثل : علوم القرآن والحديث والفقه والتاريخ واللغه والنحو.

ص: ٣٣

١- ينظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكانى ٢ / ٣٣١ ، ومصادر الفكر العربى الإسلامى في اليمن ، عبد الله الحبشى ٥٦٧.

نبح فى هذه العلوم جماعه من العلماء وخاصة فىما يتعلق بعلم القراءات ، منهم :

على بن عطيه بن على الشغدري (١) ت ٧٢٠ هـ ، له منظومه فى علم القراءات.

أبو يعقوب إسحاق بن محمد المعافى المعبرى (٢) ت : ٨٠٠ هـ) له كتاب الإيجاز فى القراءات.

حسن محمد الشظبى (٣) ت : ٨٣٤ هـ).

عثمان بن عمر بن أبى بكر الناشرى (٤) ت : ٨٤٨ هـ) له كتاب : (إيضاح الدرره المضىيه فى قراءات الثلاثه المرضيه) ، وغيره من كتب القراءات.

واهتم العلماء فى اليمن أيضا بعلم التفسير ، وظهرت الشروح والحواشى على التفاسير ، مثل الحواشى التى وضعت على الكشاف للزمخشرى ، ولهم أيضا كتب مستقلة فيه ، كالبيان فى التفسير لعطيه بن محبى الدين النجرانى (٥) ت : ٦٦٥) ، والمقاليد فى التفسير للعلامه يوسف

ص : ٣٤

١- ينظر مصادر الفكر اليمنى ١٨.

٢- ينظر المرجع السابق ٢١.

٣- ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوى ٣ / ١٢٥ ، ومصادر الفكر ٢١.

٤- ينظر مصادر الفكر ٢٣.

٥- ينظر مصادر الفكر ١٧.

ابن أحمد بن محمد (١) (ت : ٨٣٢هـ) وله كتاب : (الثمرات فى تفسير آيات الأحكام).

٢- علوم الحديث

شجع ملوك وأمراء الدوله الرسوليّه على تدارس الحديث النبوى وخصصت مدارس لذلك منها : إحدى المدارس المنصوريّه وغيرها ، ولم يكن لعلماء اليمن فى علم الحديث مؤلفات ذات قيمه علميه فى هذا العلم ، وإنما كثر اهتمامهم بمطالعه كتب الحديث من التأليف بها.

٣- علم الفقه

اهتمت الدوله الرسوليّه بإنشاء المدارس التى تعنى بتدريس المذهب الشافعى والحنفى واقتصر علماء السنه على تقليد أصحاب المذاهب ولم يخرج عن هذه القاعده أحد من علمائهم فى العصر الرسولى (٢).

وأما مذهب الإمام زيد بن على فقد برع فيه جماعه من المجتهدين منهم الإمام يحيى بن حمزه ، والمهدى أحمد بن يحيى المرتضى.

وقد عرف فى اليمن كثير من علماء الفقه على اختلاف المذاهب من سنه وزيديه ، فعلماء المذهب الشافعى هم علماء الدوله الرسوليّه وعلى أيديهم قامت النهضه الفقيهيه فى المدارس منهم : أبو عبد الله محمد بن

ص : ٣٥

١- ينظر مصادر الفكر ٢١.

٢- ينظر حياه الأدب اليمنى ١٠٨.

أبى بكر الأصبغى (ت : ٦٩١ هـ) وله كتاب (الأشراف فى تصحيح الخلاف) ، وجمال الدين محمد بن عبد الله الريمى (ت : ٧٩٢) وله

كتاب التفقه شرح التنبيه (١).

أما علماء الزيدية فذكرت منهم الإمامين يحيى بن حمزه ، وأحمد بن يحيى المرتضى وغيرهم.

٤- علم التاريخ

برز فى ميدان الكتابه التاريخيه جماعه من العلماء منهم محمد بن يعقوب الجندى (ت : ٧٣٠ هـ) ، ومؤرخ الدوله الرسوليّه على بن الحسن الخزرجى (ت : ٨١٢ هـ) صاحب كتاب : العقود اللؤلؤيه فى تاريخ الدوله الرسوليّه.

٥- علوم اللغه والنحو

أما اهتمام علماء اليمن فى علوم اللغه ، فالظاهر أنه يعود إلى أهميه هذه العلوم فى فهم القرآن الكريم والسنه النبويه ، ومع أن الاهتمام بها كان مبكرا إلا- أن إنتاجهم العلمى ومساهماتهم فى تجديده والاجتهاد فيه كان قليلا ، ومن أهم كتب اللغه : (نظام الغريب) لعيسى بن إبراهيم الربعى (ت ٤٨٠ هـ) ، وهو من الكتب التى اشتهرت شهره واسعه واعتمده

ص: ٣٦

١- ينظر مصادر الفكر ١٩١.

طلبه اليمن ثم كتاب شمس العلوم لنشوان الحميري (ت : ٥٧٣ هـ) ثم اكتفى الناس بعد ذلك بمعجم القاموس المحيط للفيروز آبادي.

أما علم النحو فقد اهتم العلماء في هذين القرنين بنوعين من التأليف فيه :

الأول : شرح المتون النحويه المشهوره ، وقد اعتنى علماء اليمن بثلاثه كتب نحويه مختصره هي :

المقدمه المحاسبه لابن بابشاذ ، واعتمدت هذه المقدمه في الدراسات في المدارس في ذلك العصر ، وقد نسب لأهل اليمن ثمانية شروح عليها.

المفصل في النحو للزمخشري ، وقد أعجب به علماء اليمن وشرحوه ، ونسب لهم عشره شروح على المفصل.

الكافيه في النحو ، لابن الحاجب ، وقد طغى على غيره من المتون ، وقد بلغت شروح علماء اليمن على الكافيه ما يقارب الثلاثه والعشرين شرحا.

الثاني : هو التأليف النحوي الخاص بعلماء اليمن ، وقد ظهرت مجموعه من المؤلفات الخاصه بهم ، منها كتاب (كشف المشكل في النحو) لعلي بن سليمان بن حيدر اليمنى ، و (المجموع المحيط في الأصول والفروع) و (التهذيب لابن يعيش الصنعاني) (١) ، وظهرت مجموعه من المختصرات منها : مختصر لأحمد بن محمد بن إبراهيم (٢) (ت : ٥٥٨ هـ) ، وآخر

ص : ٣٧

١- ينظر مصادر الفكر ٣٧٣.

٢- ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٣٥٦ ، ومصادر الفكر ٣٧٠.

للحسن بن إسحاق اليمنى (١).

وقد عرف من النحاه فى عصر الدوله الرسوليّه ، أذكر منهم :

ابن يعيش الصنعانى (٢) (ت : ٦٨٠هـ)

هو محمد بن على بن يعيش الصنعانى من علماء اليمن فى القرن السابع الهجرى برع فى النحو واللغه ، وله مجموعه من المؤلفات منها :

شرح المفصل ، والياقوته فى النحو ، والمنتهى والبيان للحيران فى إعراب القرآن ، وكتاب التهذيب فى النحو.

الإمام يحيى بن حمزه (٣) (ت : ٧٤٧هـ).

وله من المؤلفات فى اللغه والنحو مجموعه من الكتب وهى :

١ - الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه.

٢ - المحصل فى كشف أسرار المفصل.

٣ - الحاصر لفوائد المقدمه فى علم حقائق الإعراب.

٤ - المنهاج الجلى فى شرح جمل الزجاجى.

وفى البلاغه كتابه المشهور الطراز.

ابن بصيص (٤) (ت : ٧٦٨هـ).

ص: ٣٨

١- ينظر بغيه الوعاه للسيوطى ١ / ٥٠٠.

٢- ينظر ترجمته فى مصادر الفكر ٣٧٣ ، وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٥ / ٢٩٩.

٣- ينظر ترجمته فى البدر الطالع ٢ / ٣٣١ ، ومصادر الفكر ٥٦٨ وما بعدها.

٤- ينظر ترجمته فى هديه العارفين ١ / ١١٢ ، ومصادر الفكر ٣٧٥.

هو أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن بصيص عالم النحو والعروض ، ولد بمدينة زبيد ، سنة ٧٦٨ هـ وله شرح على المقدمة المحسبه.

الشرحي (١) (ت : ٥٨٠٢).

هو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني الشرجي نسبه إلى قريه الشرجه التي ولد فيها وهي بين حيس وزبيد وذلك في عام ٧٤٠ هـ ورحل إلى زبيد وأخذ العلم عن ابن بصيص السالف حتى برع في علم النحو ، وانتشر ذكره في اليمن وله مجموعه من المؤلفات منها :

- شرح ملحه الإعراب.

- مختصر المحرر في النحو.

- الإعلام لمواضع اللام في الكلام.

- نظم مختصر ابن عباد.

- نظم مقدمه ابن بابشاذ.

- مقدمه في علم النحو.

الإمام المنصور على بن صلاح الدين (ت : ٥٨٤٠).

له كتاب البرود الضافيه شرح المقدمه الكافيه ، وتجريد الكشاف وهي رساله استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمانه.

الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (٢) (ت : ٥٨٤٠).

ص : ٣٩

١- ينظر بغية الوعاه ١٠٧ / ٢ ، ومصادر الفكر ٣٧٦. ينظر البدر الطالع ١ / ١٢٢ ، ومصادر الفكر ٥٨٣ وما بعدها.

يتصل نسبه بالحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وهو أحد أئمه الزيديه فى اليمن ولد سنه ٧٧٥ هـ بمدينه ذمار أخذ العلم عن عدد من الشيوخ والأئمه منهم والده الشريف يحيى المرتضى ، وخاله المهدي على بن محمد ، والقاضى يحيى بن محمد المذحجى وغيرهم وتلمذ على يديه كثير من الطلاب. وله مجموعه من المؤلفات النحويه وهى :

- الكوكب الزاهر فى شرح مقدمه طاهر.

- الشافيه فى شرح معانى الكافيه.

- المكمل بفرائد معانى المفصل.

- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (حققه : د. نورى الهيتى رساله دكتوراه)

- إكليل التاج وجوهره الوهاج.

وغير هؤلاء كثير منهم ابن هيطل المعروف بأنه سيويه اليمن.

مصادر هذا البحث ومراجعته :

- البدر الطالع للشوكانى.

- مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن عبد الله الحبشى.

- العقود اللؤلؤيه فى تاريخ الدوله الرسوليّه الخزرجى.

- قره العيون بأخبار اليمن الميمون عبد الرحمن بن على الزبيدى

- غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى.
- حياه الأدب اليمنى فى عصر بنى رسول لعبد الله الحبشى.
- بغيه الوعاه للسيوطى.
- المقتضب من تاريخ اليمن للقاضى عبد الله الجرافى.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع السخاوى.
- مجموع بلدان اليمن جمعه العلامة المؤرخ محمد بن أحمد الحجري اليمانى ، تحقيق : القاضى إسماعيل بن على الأكوع ، منشورات وزاره الإعلام اليمن.
- موسوعه التاريخ والحضاره الإسلاميه أحمد شلبى.
- مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار أحمد بن يحيى العمري.
- تاريخ الأدب العربى لبروكلمان.

ابن الحاجب حياته :

اسمه : هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الدونى ، كان أبوه كرديا حاجبا للأمير موسك الصلاحي (١) ، ولد فى مدينه اسنا من صعيد مصر ، وقد اختلف المترجمون له فى تحديد سنه مولده فمنهم من قال إنها فى سنه ٥٧٠ هـ ، وآخرون فى ٥٧١ هـ ، قال صاحب الوفيات : (٢) الراجح أنه ولد أواخر سنه ٥٧٠ هـ

وعاش ابن الحاجب فى عهد بنى أيوب وأوج قوتهم ، وهيات له مكانه والده أن يعيش حياه الطبقة الحاكمه أو القريبه منها ، قال ابن خلكان :

(واشتغل ولده أبو عمرو المذكور فى القاهره فى صغره بالقرآن ، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك رضى الله عنه ، ثم بالعربيه والقراءات ، وبرع فى علومه وأتقنها غاية الإتقان) (٣).

وإذ أكتفى بهذا التعريف الموجز لابن الحاجب ، لأن ابن الحاجب على

ص : ٤٢

١- ينظر وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨ ، والبدايه والنهايه ١٣ / ١٧٦ .

٢- ينظر وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .

٣- نفس المصدر ٢٤٨ - ٢٤٩ .

ما أرى قد أشبع دراسه وبحثا من الذين درسوا أو حققوا الكافيه وهم كثير ، أذكر منهم على سبيل المثال :

ابن الحاجب النحوى دراسه للدكتور الجنابى .

الدكتور أسامه الرفاعى فى تحقيقه ودراسته للفوائد الضائيه .

الدكتور طارق نجم عبد الله فى دراسته وتحقيقه للكافيه فى النحو .

الأستاذة فطوم الأهدل فى تحقيقها ودراستها لمنهاج الطالب فى كشف أسرار مقدمه ابن الحاجب ، لأحمد بن محمد الرصاص من علماء القرن التاسع - رساله ماجستير فى جامعه صنعاء .

وقد أشبع هؤلاء وغيرهم ابن الحاجب وحياته ما يغنى عن التكرار ، وقد طالت رسالتى هذه حتى تجاوزت الألف صفحه ، مما يعنى زياده قد سبقت إليها وما أظنى آتى بشىء جديد .

لقد اهتم علماء اليمن بكافيه ابن الحاجب اهتماما كبيرا حتى غطت على بقيه المتون ، وقد بلغت من المكانه ما لم يبلغه متن آخر سوى ألفيه ابن مالك المشهوره ... وقد كثرت شروح الكافيه وما يهمنى منها الشروح اليمنيه ، والتي وصلت إلى ثلاثه وعشرين شرحا ، أعد منها على سبيل المثال لا الحصر :

الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه للإمام يحيى بن حمزه .

الأسرار الصافيه والخلاصات الشافيه فى كشف المقدمه الكافيه

لإسماعيل بن إبراهيم بن عطيه النجراني.

منهاج الطالب في كشف أسرار مقدمه ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرصاص.

الشافيه في شرح الكافيه للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ، ٨٤٠ هـ

البرود الضافيه والعقود الصافيه شرح المقدمه الكافيه لعلی بن محمد ابن أبی القاسم المتوفى ٨٣٧ هـ والد المؤلف.

النجم الثاقب شرح كافيه ابن الحاجب لصلاح الدين بن علي بن أبي القاسم ٨٤٩ هـ معونه الطالب علي الكافيه لابن الحاجب لعلی بن محمد بن سليمان ابن هطيل ، (ت : ٨١٢ هـ).

طرفه الراغب في الإعراب عن مفهوم ابن الحاجب للإمام القاسم بن محمد بن علي المتوفى ١٠٢٩ هـ منهاج الطالب إلى فهم الكافيه لمحمد بن أحمد بن حسن الرصاص.

شرح محمد بن عز الدين صلاح بن حسن بن علي بن المؤيد ، نسخها كثيره في صنعاء.

وأكتفى بهذه الشروح لشهرتها وغنائها عن غيرها ، وأكثرها محقق ، ومنها ما هو قيد التحقيق ، ومنها ما هو مخطوط.

اسمه : صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم.

لم تذكر لنا المراجع والمصادر سنه ولادته بالتحديد ، وإنما ذكرت نبذه يسيره عن سيرته لا تتجاوز في أكثر الأحيان الصفحه أو أقل من ذلك ، وقد ذكرت سيرته وحياته ومؤلفاته عند ما تكلمت على الحياه السياسيه في اليمن ، ولا داعى لإعادتها هنا.

أما مؤلفاته فلم يذكر لنا صاحب مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن سوى كتاب النجم الثاقب شرح كافيهِ ابن الحاجب ، وكذلك صاحب المقتطف فى أخبار تاريخ اليمن وغايهِ الأمانى ، إلا أنّ الأخير نقل عن ابن مظفر قوله فى غايهِ الأمانى ٥٧٣ / ٢ : (وكان صلاح الدين بن علي داعياً مبرزاً فى علوم الاجتهاد وذا ورع شحيح ، وبايعه علماء صنعاء).

تتلمذ صلاح الدين بن علي بن علي والده ، وكان كثير الذكر الحسن له والتبجيل والاحترام وكان يقول : (وقال والدى ، وقال جمال الإسلام ، وقال صاحب البرود ، وقال والدى حرس الله مهجته ...).

ولم تذكر لنا الكتب شيوخاً غير ما ذكره هو فى كتابه النجم الثاقب ...

وقد وصل الإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد إلى مرتبه عاليه بين علماء عصره إذ بايعه علماء صنعاء اعترافاً منهم بمكانته العلميه والدينيه وقد كان مجتهداً إذ الغالب من شروط الإمامه عند الزيديه أن يكون الإمام مجتهداً ، وقد عرف ذلك عن صاحب كتاب النجم الثاقب ، وكذلك عن والده صاحب البرود الضافيه.

منهجه فى الشرح

لقد سلك المؤلف فى شرحه طريقه تعليميه حيث يذكر المتن ثم يشرحه وكان يشرح العبارة بطريقه سهله وهى الطريقه التى بينها فى مقدمه الكتاب ، حيث قرأ عليه بعض الأخوان كافيه ابن الحاجب المتن وطلبوا منه شرحها لهم فشرحها ، وكان أكثر الشرح مأخوذاً من كتاب والده البرود الضافيه والعقود الصافيه ، قال فى ١ / ١ : (فإنه قرأ على جماعه من الإخوان كافيه ابن الحاجب ، وكان الإلقاء حينئذ أكثره من الشرح المسمى بالبرود الضافيه والعقود الصافيه ...).

وقد اعتمد المؤلف على نسخه للمتن مغايره للنسخه التى اعتمدها فى المقارنه ، فقد اعتمدت نسخه الدكتور طارق نجم (الكافيه فى النحو) وقد حققها وقارن بين نسخها وهى موجوده كثيره ، فاعتمدت عليها وقارنت بين التى بين يدي حيث كان المؤلف يذكر المتن فكنت أقارنه مع متن الكافيه فى النحو وإذا كان هناك فارق أو زياده أثبتته فى الهامش بقولى : ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

أما أسلوبه فى الشرح فكان أسلوباً سهلاً فى أكثره ، لأنه أسلوب تعليمى لطلبه العلم كما ذكر فى مقدمه. وإلى جانب السهوله يتسم بالوضوح فعباراته واضحه لا لبس فيها ولا تعقيد ، وإلى جانب السهوله والوضوح يعتمد المباشرة فى تناوله لموضوعه ، ولكن هناك بعض

الاضطراب في عبارته ، ولعل ذلك يرجع إلى الناسخ ، ويقول عند الشرح والاعتراض على المؤلف : كان الأولى أن يقول ، كان يشرح عبارات المتن من الوجهه النحويه ، وقد يدفعه إلى إعراب بعض مفرداتها لبيان المراد ، ونراه في بعض الأحيان يعترض على بعض عبارات المتن ، وكان يقول :

والأولى ، وبذلك يسلم من الاعتراض ، ويرد على حده ، ويرد عليه ، وردّ ...

وكما هو معلوم فالكافيه تحتوي على بعض الشواهد ، وقد درج الشارح على نسبه هذه الشواهد ما استطاع إلى ذلك ، وإلى شرح بعضها وبيان موطن الاستشهاد فيها ، ونراه في كل ذلك معتدل العبارة لا إيجاز مخل ولا إطاله ممله.

مصادره

أما مصادر كتابه فهي كثيره ، وفي الواقع جمع في كتابه ثلاثه كتب في كتاب واحد ، حيث اعتمد في شرحه على الكتب التاليه وأكثر النقل عنها وهي :

كتاب البرود الضافيه والعقود الصافيه لوالده.

شرح الكافيه لرضى الدين الاسترآبادى.

شرح المصنف وهو شرح ابن الحاجب.

وفي الواقع كان عملى في هذه الكتب الثلاثه حيث كان يكثر النقل عن والده ولقد أحصيت ما ذكر أنه نقله عن والده فوجدتها أكثر من

ص: ٤٧

خمسين نقلا صرح بها ، ينظر الصفحات التاليه فى الجزء الأول : ٢ - ١٨ - ٢٢ - ٤٦ - ٥١ - ٥٣ - ٧٥ - ١٥٠ - ٢٠٦ - ٢٧٨ - ٣٤٣ - ٣٧٣.

والجزء الثانى : ٦٤٤ - ٦٧٧ - ٦٨٣ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢٧ - ٧٣٤ - ٧٩٣ - ٨٢٧ - ٩٠٨.

أما ما لم يصرح به فلم أستطع متابعته فيه ، لأنه لا يوجد بين يدى نسخه من شرح والده. وقد حاولت الحصول على نسخه أخرى فلم أجد رغم البحث الشديد فى المكتبات الخاصه فى اليمن (أى مكتبات المخطوطات العامه والخاصه) وبالطبع فقد اعتمد على كتاب والده ، كما صرح فى مقدمه بيد أنه أخذ عنه أضعاف ما صرح به.

أما المصدر الثانى الأساس الذى اعتمده ، وهو شرح كافيه ابن الحاجب للرضى وكان ينقل عنه باسم نجم الدين ، وقد بحثت عن سبب هذه التسميه فوجدتها فى آخر كتاب الرضى حيث لُقّب بـ (نجم الدين) ، وقد أكثر من النقل عن الرضى بشكل ملفت للنظر ، وقد تجاوز ما نقله عن والده ، حيث أحصيت له فى المجلد الأول ما صرّح به ما يقارب من الأربعين موضعا والأكثر منها ما لم يصرح به ينظر الصفحات الآتية : ٦٩ - ٨٩ - ٩٢ - ١٠٩ - ١١٦ - ١٤٢ - ١٦٩ - ١٨٦ - ٢١٩ - ٢٦٤ - ٢٩٢ - ٣١٧ - ٣٢٦ وغيرها.

ومن الكتب التى أكثر الأخذ عنها شرح الكافيه لابن الحاجب فقد أكثر الأخذ عنه مصرحا بذلك وغير مصرح ، ولكن بشكل أقل من الكتابين السابقين فقد أحصيت له فى المجلد الأول الذى لم يصرح به ،

ص : ٤٨

ينظر الصفحات التاليه : ٣ - ٩٣ - ١٨٧ - ٢٤٥ - ٢٥٨ - ٢٩١ - ٢٩٩ - ٣١٦ - ٣٢٠ - ٣٢٦ - ٤٠٤ - ٤٢٥ ...

وكان يلقب ابن الحاجب مره ، قال المصنف ، ومره قال الشيخ ، ومره باسمه قال ابن الحاجب.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها كتاب الأزهار الصافيه في شرح المقدمه الكافيه للإمام يحيى بن حمزه ، وقد أحصيت ما نقله عنه فوجدته ما يقارب الخمسه والعشرين موضعا صرح بها ، ولم أرجع إلى الأزهار للمقارنه وإنما رجعت مستخرجا آراء الإمام يحيى منها.

ومن الكتب التي اعتمد عليها المؤلف ، كذلك كتاب الوافيه شرح المقدمه الكافيه لركن الدين الأسترآبادى ، وقد أحصيت ما نقله عنه مصرحا فوجدتها قريبه من الخمسه والعشرين موضعا استخراجتها من مظانها.

وقد ذكر كتبا أخرى أخذ عنها كأمالى ابن الحاجب النحويه والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب وكذلك ذكر أنه نقل عن ابن يعيش فى شرحه للمفصل وعن المفصل والأنموذج والكشاف للزمخشري ، وكان يكثر النقل عن كتاب سيبويه والمبرد والفراء والأخفش وغيرهم ، وقد استخراجت هذه الآراء من مظانها.

وكانت بعض النقول هذه مأخوذه عن الرضى دون عزو ، أو من كتب أصحابها. وقد عوّل الشارح على نوعين من طرق الاحتجاج :

ص : ٤٩

- القرآن : فقد اعتمد على القرآن الكريم وقراءاته وقد أكثر منها كثره ملفته للنظر.

- الحديث ورواياته : فقد احتج بالحديث رغم أنه رده عند ما قال :

والحديث يروى بالمعنى. وقد بلغت الأحاديث الذى استشهد بها ما يقرب العشرين حديثاً.

- الشعر : اعتمد اعتماداً كلياً على شعر عصر الاحتجاج وهو الشعر الجاهلى والإسلامى حتى ١٦٠ هـ.

ومع أنه اعتمد على عصر الاحتجاج إلا أنه أورد أبياتاً لشعراء كبار منهم أبو تمام الطائى وأبو الطيب المتنبى وأبو العتاهيه وأبو نواس وأبو العلاء المعرى والإمام الشافعى ، فكان يورد أشعار هؤلاء للتمثيل وليس على سبيل الاحتجاج.

- أما الأمثال والأقوال المأثوره فقد اعتمدها مثله مثل جميع من كتبوا وألفوا فى النحو.

ثانياً : القياس

فقد اعتمد القياس وكما هو معلوم أن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول فى حكم لعله جامع ، قال الكسائى : إنما النحو قياس يتبع ، وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث يطمأن إلى

ص : ٥٠

أنه كثير فى كلامهم كثره أرادوا معها القياس عليه (١).

وكان يذهب فى ذلك مذهب والده ويعتمد رأيه فى هذا، وكان يقول: ويقاس على ذلك، وينظر ج ١ / ٨ - ١٤. وقال فى الجزء الثانى ٥٥٩:

قوله: من الثلاثى قياس، قال: إن كان من ثلاثى فمذهب سيبويه والجمهور أنها قياس فى كل فعل ثلاثى تام متصرف، يحترز من كان وأخواتها، ويذر ويدع ونعم وبئس وفعل التعجب، والمبرد قصره على السماع، وإن كان من رباعى، فهو مقصور على السماع. ثم يرد على المبرد ويقول: ولم يسمع إلا عرعار لعبه صبيان وقرقار حكاية صوت الرعد.

أما منهجه النحوى فهو على عادة النحويين المتأخرين يميلون إلى رأى البصريين فى الأكثر الغالب وإن كان لا يحدد رأيه بشكل واضح وإن كان له فى بعض الحالات اختيار كأن يقول: وعندى، كما فى الصفحة ٤٠٥ من الجزء الأول؛ حيث رجح رأى الفراء؛ وأقره دون القياس عليه، وينظر الصفحة ج ١ / ٤١٨. كذلك اعتماده رأى البصريين كما فى ٢ / ٦٤٢.

أما ما أراه فإنه يرى رأى الذى يراه والده؛ لأنه يأتى به لترجيح رأى على آخر، أو ليسلك طريقا خاصا لذلك، وينظر الصفحات التى أحصيتها عليه فى التصريح بالأخذ عن والده.

ص: ٥١

١- ينظر أصول النحو ٧٨ - سعيد الأفغانى.

القسم الثاني : التحقيق

اشاره

ص: ٥٣

النسخه وحيده وهى مؤلفه من ١٥١ ورقه من القطع الكبير وكل ورقه فيها ما يقارب ٣٣ سطرا.

وتنقسم إلى جزأين فى كل جزء ٧٥ ورقه مكتوبه بخط نسخى عادى غير منقوط ، ومتن الكافيه مكتوب بلون أحمر.

وفى الصفحه الأولى العنوان وهو : كتاب النجم الثاقب شرح كافيه ابن الحاجب تأليف مولانا الأعظم الجواد الأكرم الصدر الصمصامه المبرز العلامه سليل آبائه الأكرمين ، ووارث علم آل طوش : صلاح الدين أبى محمد صلاح بن على بن محمد بن أبى القاسم الهادى تولى الله مكافأته بمنه وكرمه آمين.

وفى هذه الصفحه إلى جانب هذا العنوان والتقريظ بيتان من الشعرهما :

شاور صديقك فى الخفى المشكل

واقبل نصيحه ناصح متفضل

فالله قد أوصى بذاك نبيه

فى قوله شاورهم وتوكل

يبدأ الجزء الأول من موضوع الكلمه والكلام وينتهى عند موضوع عطف البيان ، ويبدأ الجزء الثانى من موضوع المبنى وينتهى عند موضوع نون التأكيد ، وفى الصفحه الأخيره تأكل غير واضح ونقص بمقدار نصف صفحه كما فى شرح المصنف وما يقارب الصفحه ونصف كما فى شرح الرضى.

أما الكتابه الإملائيّه فكانت تختلف ، حيث كان يكتب الألف المقصوره ألفا ممدوده ، وكان يسهل ولا يهمز وأكثره غير منقوط وكلمات كثيره ترسم بغير الطريقه المعاصره.

أما أسلوبه فقد كان يشبه أسلوب القدماء فى التعبير ، وكان يكثر مثلا من حذف فعل الشرط وجوابه ، ويبقى الحرف فقط مثل : وإن لم.

منهج التحقيق

فكان منهج التحقيق أولا وقبل كل شىء ، حرصت حرصا كبيرا على ضبط النص ، وقد اعتمدت فى ذلك على نسخه الرضى ، لأنه كان يكثر من النقل عنها ، وعلى نسخه ابن الحاجب ، وحاولت جهدى أن يخرج النص صحيحا دقيقا مضبوطا بالشكل إذا استدعى الأمر ذلك إلا بعض الكلمات التى لا يتجاوز عددها أصابع اليدين ، وهى ليست بالكثيره بالنسبه لحجم المخطوط ، ثم كتبه بالرسم الإملائى المعاصر حتى يتيسر الإطلاع عليه ، وإذا كان ثمه خطأ فى النص أثبتته فى الهامش وصحته فى المتن ، وذلك بقولى ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق ، أو قلت والأشبه كذا ، أو قلت تحريف أو تصحيف.

وقمت بتخريج الشواهد الشعريه من مكانها ، وسلكت فيها أننى حددت البحر ، وأتممته وحددت مصادره ، وذلك بحسب وفاه مؤرخيها ، وذكرت الروايات فيه إن وجدت ، وشرحت لغته إن صعبت ، وحددت موضع الاستشهاد به إن كان مما يحتج به ، أو إن كان مما لا يحتج به ، حددت موضع التمثيل.

أما بالنسبة للآيات القرآنيه أتممت الآيه بما يقتضى إعطاء المعنى كاملا ، وحددت مكانها فى القرآن وفى السوره مشيرا برقم السوره ورقم الآيه كأن أقول مثلا :

البقره ترتيبها فى القرآن الثانيه والآيه (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) (رقمها ٦ فتصبح هكذا البقره ٢ / ٦ وهكذا).

ثم قمت بتخريج القراءات إذا كان ذلك مطلوباً وذلك من كتب القراءات المشهوره وكتب التفاسير المعتمده.

أما الأحاديث فخرجتها من كتب الحديث المشهوره والموجوده فيها ، وكذلك فعلت بالأمثال حيث اعتمدت فى تخريجها على الكتب المشهوره بذلك.

أما الأقوال المأثوره فقد خرجتها من مكانها فى كتب اللغه والنحو وضبطت منها ما يحتاج إلى ضبط.

وفى النهايه لا يسعنى إلا أن أعترف بجهد المقل المقصر فإن كنت أصبت وأحسنيت فبتوفيق الله لى وتوجيه أستاذى ومشرفى ، وإن كنت أخطأت فمن نفسى ، وكما هو معلوم فإن عمل التحقيق لا ينتهى مهما راجعه صاحبه لأنه عمل بشر وقد أبى الله أن تكون العصمه إلا لكتابه ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القسم الثالث : نص الكتاب

اشاره

ص: ٥٩

[١ ظ] الحمد لله على إقامه اللسان ، كما أحمده على الهدايه والإحسان.

وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الديان ؛ شهاده توافق فيها السرّ والإعلان ، والقلب واللسان ، وأرجو بها منّ الغفران ، وأستجير بها من عذاب النيران ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى من عدنان ، أرسله إلى جميع الإنس والجان ، صلّى الله عليه وعلى آله ما اختلف الملوان (١) وبعد :

فإنه قرأ على جماعه من الإخوان كافيه ابن الحاجب وكان الإلقاء حينئذ أكثره الشرح المسمى بالبرود الضافيه والعقود الصافيه لوالدنا وشيخنا العلامة الحبر الصمصامه طود العلم ومعدن التقى والحلم الجمالى ، جمال الدين سليل الأئمه الهادين ، أبى الحسن على بن محمد القاسم الهادوى (٢) ، شيد الله مجده ، وجدد سعده ، وهو أجل الشروح قدرا وأشهرها ذكرا ، وكنت ألتقط لهم بعض فرائده المتناثره ، وأختصر لهم من فوائده المتكاثره ، فسألونى تسطير ذلك لأجل الاختصار ، وتوسطه بين الإقلال والإكثار ، فأجبتهم سائلا متضرعا إلى الملك الجليل ، متوسلا متشفعا بالنبي والتنزيل أن يرزقنا العلم والعمل ، ويجنبنا غر الخطأ والزلل ، وسميته بالنجم الثاقب على كافيه ابن الحاجب.

ص: ٦١

١- الملوان : هما الليل والنهار ، وقيل الملوان : طرفا النهار - وقيل هو من (ملو) كما قال ابن سيده وليس من ملى ، ينظر اللسان ماده (ملا) ، ٦ / ٤٢٧٣.

٢- وقد نسبه فى التقرير إلى الهادى وهى صحيحه.

قال الشيخ : (الكلمه لفظ ... إلى آخره) (١) وأغفل حدّ النحو ، حدوا على ما فعل الزمخشري (٢) ، والحاجه إلى حدّه كالحاجه إلى حدّ الكلمه ، بل هو أهمّ. واشتقاق النحو (٣) من القصد ، لأنّ النحويين القدماء قصدوا كلام العرب ، المراعى لقياسات الإعراب ، بقصد أن يتشابه كلامهم ، وله حدان : لغويّ واصطلاحيّ :

أما اللغويّ : فهو مشترك بين معان سبعة : بمعنى (مثل) ، وبمعنى (عند) ، وبمعنى (دون) ، وبمعنى (القصد) ، وبمعنى (الصرف) ، (واسم للقبيله) ، و (اسم لهذا الفن) غلب عليه من بين المنحوات ، كما غلب علم الفقه (٤) على الأحكام الشرعيه ، وعلم الكلام (٥) على العلوم الإلهيه.

وأما الاصطلاحى : فقال ابن الحاجب : هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنيه الكلم إعرابا وتصريفا.

ص: ٦٢

١- فى الكافيه المحققه إكمال الجملة : (وضع لمعنى مفرد) ٥٩.

٢- ينظر شرح المصنف ٦ ، والمفصّل للزمخشري ٦.

٣- ينظر ماده (نحا) فى اللسان ٦ / ٤٣٧١.

٤- علم الفقه : هو العلم بالأحكام الشرعيه العمليه المكتسبه من أدلتها التفصيليه ، أو المستفاده من أدلتها التفصيليه ، ينظر علم أصول الفقه عبد الوهاب خلاف ١١.

٥- علم الكلام : هو علم يقتدر فيه على إثبات العقائد الدينيه على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه ، ينظر التهانوى - للشيخ المولوى محمد أعلى ، كشاف اصطلاحات الفنون.

وقال صاحب البرود : (١) أقرب ما يحدّبه : علم يتعرّف به التغيرات العربيّة الواقعة على الكلم لفظاً أو تقديراً ، فاحترز بالتغيرات العربيّة عن غير العربيّ كنصب الفاعل ورفع المفعول وبقوله (الواقعه على الكلم) من معرفه الكلم ومعانيها وهو اللغه ، ودخل في معرفه التغيرات ، البناء على حركه أو سكون وإن كان لا يتبدل ، لأنه لا يعرف مواضع التغير إلا وقد عرف ما لا يتغير.

وأما الكلمه فهى مفرد الكلم مثل تمره وتمر لأن الكلم لم يستعمل إلا فيما

فوق الاثنين بخلاف تمره ، فإن يستعمل فى الواحد والاثنين والجمع ، وفيها ثلاث لغات بوزن نبقه لأهل الحجاز وهى أقواها ، وبوزن سدره ، وبوزن تمره وهى أضعفها ، ولها حقيقتان : لغويه واصطلاحيه :

أما اللغويه : فتستعمل حقيقه ومجازا ، والحقيقه إطلاقها على كل واحد من الاسم والفعل والحرف.

والمجاز فى معان ثلاثه : يعبر بها عن القصيده ، كقول العرب : أفصح كلمه قالها لييد :

[١] ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل

وكلّ نعيم لا محاله زائل (٢)

ص: ٦٣

١- صاحب البرود هو ، والد المؤلف الشارح ، وله شرح على الكافيه المسمى : (البرود الضافيه والعقود الصافيه شرح الكافيه) وهو على بن محمد بن أبى القاسم المتوفى ٨٣٧ هـ ومنه نسخه فى الامبروزيانا فى إيطاليا برقم ٦٩ / ٣٧٩ ينظر مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن عبد الله الحبشى ، وقد عرّفه الشارح لهذا الكتاب فى مقدمته المثبتة فى بدايه النجم الثاقب شرح كافيه ابن الحاجب.

٢- البيت من الطويل ، وهو للييد بن ربيعه العامرى الشاعر المخضرم - الصحابى فى - ديوانه ٢٥٦ ، ينظر الخزانة ٤ / ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، والمغنى ١٧٦ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٢ ، واللسان ماده (رجز) ٣ / ١٥٨٨. الشاهد فيه : قوله : (ما خلا الله) حيث نصب اسم الجلاله بعد ما خلا - حيث دلت على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا ، مفعولا به. وما مصدرية ولا يكون بعدها إلا فعل وفاعلها واجب الاستتار أما إذا كانت (ما) زائده فإن ما بعد (خلا) اسم مجرور ب- (خلا) التى هى فى هذه الحال حرف جر مثل حاشا ، والشاهد الثانى فيه توسط المستثنى بين جزأى الكلام - وهو قوله ما خلا الله حيث وقعت بين المبتدأ وخبره والتقدير ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

ويعبر بها عن عيسى عليه السلام ، قال تعالى : (وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ) (١) ويعبر بها عن الكلام ، كقوله : «الكلمه الطيبه صدقه» (٢).

وأما الاصطلاح : فما ذكره المصنف (٣) وهو : (لفظ وضع لمعنى مفرد) فقوله : (لفظ) جنس الحدّ يدخل فيه المهمل والمستعمل ، وخرجت الخطوط والإشارات والعقود والنصب ، فإنها وإن دلت على معنى فليست بلفظ ، وقوله : (وضع) ، خرج ما كان بالطبع كقول الساعل : أح ، والنائم أخ ، قوله (لمعنى) خرجت المهملات نحو : كادث ، وما دث ، ودين مقلوب زيد ، (مفردا) احتراز من المركب ، نحو (قام زيد) ، و (زيد قام) ، وسائر التراكيب ، ويجوز فى (مفرد) الرفع والجر ، فالرفع صفة للفظ ، والجر صفة للمعنى ، لكن الرفع ضعيف للفصل بين الصفة والموصوف ، ولأنه يرد عليه نحو : عبد الله (٤) مسمى به ، فهو لفظ مركب وضع لمعنى مفرد ، ومعرفة هذه الحقيقة موقوفه

ص: ٦٤

١- سورة النساء ٤ / ١٧١ وتامها : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ) (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ...).

٢- رواه البخارى فى صحيحه باب طيب الكلام من كتاب الأدب ٨ / ١٤ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ٢٥١ ، ٢٥٢.

٣- ينظر شرح المصنف ٦ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٢٩١ وشرح المفصل ١ / ١٩.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٣ وما بعدها.

على معرفه اللفظ ، والوضع ، والمعنى ، والمفرد.

فاللفظ : (١) اشتقاق من الطرح ، يقال لفظته الأرض أى طرحته ، وهو فى الأصل مصدر ، ثم استعمل فى معنى الملفوظ به ، وهو المراد هنا ، كما تقول :الدينار ضرب الأمير ، أى مضروبه (٢).

وحدّه ما يخرج من الفم ، قاله الرماني (٣) ، وهو معترض بالريق ، وعلى هذا لا- يقال لفظ الله ، كما يقال : كلام الله (٤) ، فلا يصح التحديد به لعدم عمومه ، والأولى أن يقال : هو الصوت المتقطع أحرفا ، فيخرج ما كان شاذا (حا) كصوت البهائم ، وطنين الذباب ، وصرير الباب.

والوضع : إيقاع لفظ على أمر يفهم عند سماعه ذلك الأمر ، والمعنى هو المسمى ، والمفرد ما لا يدلّ (٥) جزء لفظه على جزئه حين صار جزءا له كقولك (زيد) فإن أحد حروفه لا يدل على جزء له من ذاته ، وقوله : (حين صار جزءا له) ، كقولك : زيد ، فإن أحد حروفه ، مثل (غلام زيد) ، إذا سمي به ، فإنه قبل التسميه دال جزء لفظه على جزئه ، وبعد التسميه غير دالّ ،

ص: ٦٥

١- ينظر اللسان ماده (لفظ) ٥ / ٤٠٥٣.

٢- ينظر الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه ١ / ١٧.

٣- هو على بن عيسى بن على عبد الله أبو الحسن الرماني ولد سنه ٢٧٦ هـ وتوفى ٣٨٦ هـ من مصنفاته : التفسير وشرح أصول ابن السراج ، وشرح سيبويه ، وشرح المقتضب شرح الصفات ، معانى الحروف وغيرها ينظر ترجمته فى البغيه ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ، ومعجم الأدباء ٧ / ٧٣ وما بعدها ، إنباه الرواه ٢ / ٢٩٤ وما بعدها ، الأعلام ٦ / ٣١٦.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٣ ، وشرح المفصل ١ / ١٩ ، واللسان ماده (كلم) ٥ / ٣٩٥٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٥ - ٢٦. قال سيبويه فى ١ / ٢٥ هذا باب الاستقامه من الكلام والإحاله. (فمنه : مستقيم ، حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب) ثم ضرب أمثله لكل نوع منها.

٥- فى الأصل (يدخل) ، وهو تحريف.

والمركب عكس ذلك ، وهو ما يدل جزء لفظه على جزئه حين صار جزءا (١) له ، ويرد على حده ثلاثة أسئلة :

الأول : الضمير المستتر فى (قم) ، فإنه كلمه وليس بلفظ ، وأجيب بأنه كالمفوض به ، بدليل أنه لا يستقل الكلام دونه ، وأنه يبرز فى بعض المواضع ، نحو : (قوما) ، بخلاف ضمير اسم الفاعل ، ولهذا لم يكن كلمه مستقله .

الثانى : أنه جمع بين النقيضين فى قوله : (الكلمه) لأن الألف واللام للجنس فيها والتاء للإفراد ، والجواب أن لام الجنس على ضريين :

مستغرقه مفيده للكثرة : وهو ما يحس منها لفظ (كل) (٢) كقوله تعالى :

(وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) (٣) وداله على ماهيه الجنس المقصود فى المذهن عقلا من غير نظر إلى قلبه ولا كثره (٤) كقوله تعالى : (لَتِنْ أَكَلَهُ الدُّبُّ) (٥) ، لأنه هنا لم يرد استغراق الجنس ، وهو المقصود فى الكلمه ، لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهيه الشئ من غير نظر إلى استغراقه .

الثالث : ما وجه تذكيره لفظاً؟ وهلا أنه مطابقه للكلمه ، والجواب أن (لفظاً) أعم من لفظه لأنه اسم جنس كـ (تمره) (٦) [و ٢] وتمر تطلق على المفرد والمثنى والمجموع بخلاف تمره ، فإنها لا تطلق إلا على واحد الجنس

ص: ٦٦

١- ينظر شرح المفصل ١ / ١٩ ، وشرح الرضى ١ / ٥ .

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٤ .

٣- العصر ، ١٠٣ / ٢ .

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٤ .

٥- يوسف ١٢ / ١٤ ، وتمامها : (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ) .

٦- ينظر شرح الرضى ١ / ٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٧ .

لا غير ، فلو قال : لفظه لزم في الحرف الواحد من (زيد) أن يكون كلمه ولا تجب المطابقه بين المبتدأ والخبر إلا إذا كان الخبر صفه مشتقه ، (ولفظ) وإن كان في المعنى ملفوظا به ، وهو صفه مشتقه ، فالعبره بالأصل والأصل مصدر ، قال ابن الحاجب (١). قولنا لفظ أحسن من قولهم لفظه إشاره إلى قول الزمخشري (٢) ، ووجه واحد وإن أراد به عددا مخصوصا فلا دليل عليه وإن أراد جنس اللفظ ، فقولنا لفظ أعم وأخصر وأدفع للبس.

قوله : (وهي اسم ، وفعل ، وحرف) يعني أن الكلمه تنحصر في هذه الثلاثه لا غير ، وزاد الزمخشري (٣) رابعا وهو (المشترك) ، وطاهر (٤) جعلها عشره ، لكن بينها أو بين اثنين منها. هذه التقسيمات ليست بزائده على الاسم والفعل والحرف ، لأن المشترك لا- يكون إلا- بينها أو بين اثنين منها ، والرفع والنصب والجر وسائر ما زاده طاهر ، بعضه ليس من أقسام الكلمه ، كالحركات والجزم ، وأما العامل والتابع فمن أقسامها ، لكنه ذكرها باعتبار أمر آخر وهو كونه عاملا وتابعا ، وأما الخط فهو علم آخر وإنما قدم الاسم على الفعل لصحة الإخبار به وعنه ، نحو : (زيد قائم) ، و (القائم زيد) ، وقدم الفعل على الحرف لأنه يخبر به بخلاف الحرف ، فإنه لا يخبر به ولا عنه. فلذلك أخره وقد قيل في قوله : وهي اسم وفعل وحرف ،

ص: ٦٧

١- ينظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٥٩.

٢- ينظر المفصل ٦.

٣- ينظر المصدر السابق.

٤- طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، مات سنه ٤٦٩ هـ من أشهر تصانيفه شرح الجمل للزجاجي ، شرح المقدمه المحاسبه ، وتعليق في النحو ما يقارب خمسه عشر مجلدا. ينظر ترجمته في بغيه الوعاة ٢ / ١٧ ، إنباه الرواه ٢ / ٩٦ ، معجم الأدباء ١٢ / ١٧ ، الإعلام ٣ / ٢٢٠ وينظر رأيه في شرح المقدمه المحاسبه ٩١ - ٩٣ وقد عددها وهي : (الاسم ، والفعل ، والحرف ، والرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخط).

يلزمه أن تكون الكلمه مجموع الثلاثه ، لأن الواو تفيد الجمع ، فيكون قوله : (مرّ بزید) كلمه واحده فلوأتى ب- (أو) كان أولى ، وجوابه من وجهين :

أحدهما : أن الواو بمعنى (أو).

الثانى : أن التقسيم مع الواو على ضربين :

تقسيم للاسم إلى أجزاءه ، كقوله : (السكنجين) خلّ وعسل وإلى جزئياته ، كقولك : الحيوان : (إنسان و فرس) ، والكلمه (اسم وفعل وحرف) فهذا لا يلزم فيه الاجتماع بخلاف الأول ، والفرق بين الجزئى والأجزاء ، أن الجزئى يدخل تحت الكلّى ، ويكون الكلّى خبرا عنه ، نقول الإنسان حيوان ، والاسم كلمه ، ولا- يدخل الجزء تحت الكلّى ولا- يخبر بالكلّى عن الجزء ، لا- نقول : الزنجبيل سكنجين (١).

قوله : (لأنها إمّا تدل على معنى فى نفسها أولا- [الثانى الحرف إما أن يقترن بأحد الأزمنه الثلاثه أولا ، الثانى الاسم ، والأول الفعل] (٢)) ، الدليل على انحصار الكلمه فى هذه الأقسام ، العقل والسمع ، أما العقل فالقسمه الدائره بين النفى والإثبات ، حيث قال : (لأنها إمّا أن تدل على معنى فى نفسها أولا) ، الثانى الحرف : (وهو إن لم يدل) والأول : وهو إن دلت ، إما أن تقترن بأحد الأزمنه الثلاثه أولا.

ص : ٦٨

١- السكنجين : خلّ وعسل ، وينظر شرح الرضى ١ / ٦ والعباره منقوله عن الرضى بتصريف. والسكنجين كلمه أعجميه معناها الشراب المتخذ من حامض وحلو.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

الثانى : الاسم : وهو إن لم يقترن ودلت على معنى فى نفسها ، والأول الفعل ، وهو إن اقترنت بأحد الأزمنه الثلاثه ودلت على معنى فى نفسها وذلك لأن القسم ثلاث ، قسمه دائره بين إثباتين ، نحو : (زيد فى الدار أو فى السوق) ، فهذه يجوز دخول متوسط بينها ، وقسمه بين نفيين ، نحو : (زيد لا فى الدار ولا فى السوق) ، فهذه أيضا يجوز دخول متوسط بينها ، وقسمه دائره بين نفي وإثبات نحو : (زيد فى الدار أولا؟) فهذه لا يجوز دخول متوسط بينها ، وقسمه أسنخ (١) من الدائره بين النفي والإثبات.

وأما السمع فما روى عن أمير المؤمنين على (عليه السلام) أنه قال لأبى الأسود الدؤلى (٢) يا أبا الأسود ، اقسام لهم الكلام إلى ثلاثه أقسام (اسم وفعل وحرف).

قوله : (وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها) يعنى قد علم بهذا التقسيم حدّ كل واحد من الاسم والفعل والحرف ، فإن قيل فلم حقق كل واحد منها بعد ذلك؟

قلنا هذا على سبيل الجملة ، وتحقيق كل واحد منها [٢ ظ] على انفراده على سبيل التفصيل.

قوله : (الكلام) اسم مصدر كالطلاق والعتاق ، لأنه من كَلَمَ وقياسه

ص : ٦٩

-
- ١- السنخ الأصل من كل شىء ، ورجع فلان إلى سنخ الكرم ، والسنخ والأصل واحد ، ينظر اللسان ماده (سنخ) ، ٣ / ٢١١٤.
 - ٢- أبو الأسود الدؤلى ظالم بن عمرو أول من وضع أسس النحو ، وهو من سادات التابعين ، صحب عليا رضى الله عنه ، وهو ثقه شيعى شاعر روى عن عمر وعلى وابن عباس وأبى ذر وغيرهم توفى سنه ٦٩ هـ . ينظر ترجمته فى البغيه ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، ومعجم الأدباء ١٢ / ٣٤ - ٣٨ وفيات الأعيان ١ / ٢٤٠ ، والإصابه فى تمييز الصحابه ٧ / ١٣ وإنباه الرواه ١ / ٤٨ وما بعدها.

تكليما. وقيل : هو مصدر لأنه قد عمل ، قال الشاعر :

[٢] فأشفي نفسي من تباريح ما بها

فإن كلاميها شفاء لما بيا (١)

والكلام يستعمل في اللغة وفي الاصطلاح ، أما اللغة فيستعمل في معان ثلاثة (٢) على ما في النفس من إرادته الكلام وترتيبه وليس بمعنى مستقل قال :

[٣] إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا (٣)

وعلى الخط لما بين دفتي المصحف تقول : هذا كلام الله ، وعلى الإشارة قال الشاعر :

[٤] إذا كلمتني بالعيون الفواتر

أجبت عليها بالدموع البوادر (٤)

ص: ٧٠

١- البيت من الطويل وهو بلا نسيبه في شرح المفصل ١ / ٢١ وقوله : ألا- هل إلى ريًا سبيل وساعه تكلمنى فيها من الدهر خاليا وهمع الهوامع ١ / ٩٥ والبيتان لذي الرمه في الدرر ٥ / ٢٦٣. والشاهد فيه قوله : (كلاميها) حيث أعمل اسم المصدر (كلام) قال شارح المفصل ابن يعيش. وذهب الأ-كثرون إلى أنه اسم للمصدر وذلك لأن فعله الجارى عليه لا- يخلو من أن يكون كَلَم مضاعف العين مثل سلّم أو تكلم ، فكَلَم فعل يأتي مصدره على التفعيل ، وتكَلَم مثل تفَعَّل يأتي مصدره على التفعّل فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم انته كلامه (١ / ٢).

٢- ينظر شرح شذور الذهب ٥٢ ، وقد ذكر ابن هشام هذه المعاني الثلاثة.

٣- البيت من الكامل وهو للأحظل كما في شرح شذور الذهب ٥٤ وينظر شرح المفصل ١ / ٢. الشاهد فيه قوله : أنه استعمل الكلام على ما في النفس من معنى ، وأن العرب تطلق الكلام على المعنى الموجود في النفس.

٤- ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٢ / ٤٧٢ ، ولم ينسبه.

وأما الاصطلاح فقوله : (ما تضمن كلمتين بالإسناد). فقوله : (ما) جنس للحدّ ، فلو قال : (قول تضمّن) ، أو كلمتان أسندت إحداهما إلى الأخرى لكان أولى (١) ، ويدخل في (تضمن) المنطوق به ، نحو : (زيد قائم) ، والمقدر نحو : (قم) بخلاف ما لو قال : (تركبت) ، لأن التركيب يستدعي التعدد لفظاً ، قال ابن الحاجب (٢) قوله : (كلمتين) ، يحتز عن الكلمه الواحده ، وقوله بالإسناد : يعنى (المفيد) كإسناد الجمل ، ويخرج المضاف والمضاف إليه وسائر المركبات لأن إسنادها غير مفيد ، لأن المراد بالإسناد ، نسبه أحد الجزأين إلى الآخر لإفاده المخاطب ، ولا يقال : هذا إضمار في الحد ، لأن اللام للعهد ، إذ المشهور من الإسناد في اصطلاح النحاه : إسناد الجمل وهو المفيد ، ويرد على حده من إسناد الجمل نحو : (إن قام زيد) ، فإنه تضمن كلمتين بالإسناد وليس بكلام ، فقيل : إن دخول حرف الشرط حاله عارضه ولا عبره به ، وقال الأندلسى (٣) والإمام يحيى (٤) بن حمزه : لا بد في الحد من أن يقال : (وحسن السكوت عليه) (٥).

ص: ٧١

- ١- ينظر شرح المفصل ١ / ٢.
- ٢- ينظر شرح المصنف ٦.
- ٣- الأندلسى هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسى الإمام أبو محمد اللورقى النحوى المتوفى ٦٦١ هـ. قال ياقوت عنه : إمام فى العربيه عالم بالقراءات صنف شرح المفصل فى أربعة مجلدات ، وشرح الجزوليه والشاطبيه ينظر ترجمته فى البغيه ٢ / ٢٥٠ ، ومعجم الأدباء ١٦ / ٢٣٤.
- ٤- الإمام يحيى بن على بن إبراهيم العلوى الطالبى ولد ٦٦٩ هـ ومات ٧٤٥ هـ له مصنفات كثيره فى أكثر العلوم العربيه والإسلاميه منها الأزهار الصافيه فى شرح المقدمه الكافيه ، وشرح الطراز فى البلاغه. تنظر ترجمته فى البدر الطالع ٢ / ٣٣١ ، والأعلام ٨ / ١٤٣ - ١٤٤ ، وينظر رأيه فى الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه ٢٦ - ٢٧.
- ٥- وهذا ما ذهب ابن مالك فى ألفيته وهو ما اصطلح عليه النحاه وهو اللفظ المفيد فائده - يحسن السكوت عليها) ينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٤ ، وشرح المفصل ١ / ٢٠ ، قال ابن مالك فى الألفيه : كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

قوله : (ولا يتأتى ذلك إلا فى اسمين أو اسم وفعل). وأجازه الفارسي فى حرف واسم (١) نحو : (يا زيد) بدليل حسن السكوت عليها ، وأجاب البصريون (٢) بأن (يا) فى معنى الفعل كأنك قلت (أدعوزيدا) وعلى كلام بعضهم لا إشكال ، لأنه يقول باسميه حرف النداء ، فقد يأتى من اسمين ، وإنما لم يأت الكلام إلا فى اسمين نحو : (زيد قائم) أو فى فعل واسم نحو : (قام زيد) ، لأن التركيب الممكن يرتقى إلى اثنتى عشره مسأله ، لأن معنى ثلاثه ، اسم وفعل وحرف ، وتركيب كل واحد منها مع نفسه ومع أحدهما على البديل ، ومعهما جميعا فخمس متكرره وواحد مركبه من اسم وفعل وحرف ، فبقى سته ، اسم مع اسم ، واسم مع فعل ، واسم مع حرف ، وفعل مع فعل ، وفعل مع حرف ، وحرف مع حرف ، ولا يصح من هذه المركبات إلا اثنان ، اسم مع اسم ، واسم مع فعل نحو : (زيد قائم) و (قام زيد) ، فالأول جمله اسميه ، والثانى فعليه ، وإنما لم يأت إلا منهما لأنه لا بد من مسند ومسند إليه ، وقد حصل فيهما ، ولم يأت فى غيرها ، إمّا لعدم المسند والمسند إليه كالحرف مع الحرف ، أو لعدم المسند إليه كالفعل مع الفعل ، وكالفعل مع الحرف ، أو لعدم المسند كالاسم مع الحرف ، ولا يرد عليه (يا زيد) لأن الحرف نائب مناب الفعل ، على الصحيح.

ص: ٧٢

١- ينظر كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٩٥ ، وكتاب (البيان) شرح (اللمع) لابن جنى ١ / ٢٠ إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى المتوفى ٥٣٩ هـ. والهمع ١ / ٣٣ - ٣٤.

٢- ينظر الأنصاف ١ / ٣٢٦ مسأله رقم ٤٥ ، المنادى المفرد العلم معرب أو مبنى ، وشرح المفصل ١ / ١٢٧.

قوله : (الاسم) اختلف فى اشتقاقه ، فعند البصريين أنه مشتق من السمو (١) وهو العلو والارتفاع ، لأنه سمي به إلى العقل فأخرجه إلى الوجود قال الشاعر : [ظ ٣]

[٥] دنوت تواضعا وسموت مجدا (٢)

...

فالمحذوف لامه ، وعند الكوفيين أنه مشتق من السيمه وهى العلامه ، فالمحذوف فائه ، قال ثعلب : الاسم سمه توضع على المسمى ليعرف بها ، قال الشاعر :

[٦] عوى ثم نادى هل أحصتم قلاصنا

وسمن على الأفخاذ بالأمس أربعا (٣)

ص: ٧٣

١- ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ١ / ٦ المسألة رقم ١ الاختلاف فى أصل اشتقاق الاسم ، واللسان ماده سمو ووسم ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٢ وما بعدها ، وفى كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبى بكر بن الأنبارى ، وهو كوفى يقول : إن الاسم مشتق من السمو وكذا نقل عن ثعلب ذلك ، كما فى اللسان ماده سما ٣ / ٢١١٠ ، وبذلك تنتفى دعوى الخلاف فى اشتقاق الاسم بين البصريين والكوفيين.

٢- صدر بيت من الوافر ، ينظر اللسان ماده (سمو) ٣ / ٢١١٠. والشاهد فيه قوله : (سموت) حيث جاء سمو مشتق من السمو كما هو رأى البصريين.

٣- البيت من الطويل وهو بلا نسبه كما فى اللسان ماده (سما) وأنشده ثعلب مع ثلاثه أبيات آخر كما ذكر صاحب اللسان قال : وقد سموا واستموا إذا خرجوا للصيد ، وقال ثعلب استمانا : أصادنا واستمى : تصيد وأنشد ثعلب هذه الأبيات دون أن ينسبها : عوى ثم نادى هل أحصتم وسمن على الأفخاذ بالأمس غلام أضلته التُّبوح فلم يجد له بين خبت والهباء أجمعا أناسا سوانا فاستمانا فلا- ترى أخوا دلج أهدى بليل وأسمعا وكأن معنى وسمن فى البيت كما قال ثعلب. وهو الجورب من الصوف يلبسه الصائد ويخرج إلى الظباء نصف النهار ، فتخرج من أكنتها ويلدها حتى تقف فيأخذها.

ودليل البصريين (١) على أنه من السمو: التصغير والتكسير والإضمار، لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وهم يجمعون على أسماء وسمي وسميت، وقياس الكوفيين أوسام ووسيم ووسمت، ولم يقل بذلك أحد. وفيه خمس لغات اسم اسم سم سم [سم] (٢) وسما (٣).

[٧] فضّم واكسر وذا في السين إن حذف

والحذف والضّم في مقصوده لزم

وقطع همزته في الشعر ليس به

بأس، ولولاه في هذا لما فهما (٤)

قوله: (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) قوله: (ما جنس للحد، فلو قال (كلمه) كان أولى (دل على معنى) خرجت المهملات في (نفسه)، خرج الحرف، ومحلّ (في نفسه) الجرّ صفه ل- (معنى) وضمير (نفسه) عائد إلى (معنى) عند المصنف (٥)، والصحيح أنه عائد إلى (ما) لأن المراد بها كلمه، وهي على بابها لا بمعنى الباء (٦)،

ص: ٧٤

١- ينظر الإنصاف ١ / ٦ مسأله رقم (١) وينظر اللسان ماده (سما).

٢- ما بين الحاصرتين مكرره.

٣- ينظر اللسان ماده (سما) ٣ / ٢١٠٧، وماده (وسم) ٦ / ٤٨٣٨. والتي أثبتتها الشارح سته مع تكرار واحده. وفي اللسان عدّها أربعا وقال: وألفه ألف وصل وربما جعلها الشاعر ألف قطع للضرورة كقول الأحوص. وما أنا بالمحسوس في جذم ولا من تسمى ثم يلتزم الاسما اللسان ٣ / ٢١٠٩، وقد كرر (سم) مرتين.

٤- والمفهوم من هذين البيتين لغات خمس وليس ستا.

٥- ينظر شرح المصنف ٧. ينظر شرح الرضى ١ / ١١.

٦- يريد أن هاهنا للظرفيه وليست بمعنى الباء.

كما قال بعضهم و (غير) صفة بعد صفة لقوله (معنى).

قوله (غير مقترن بأحد الأزمنة) ، خرج الفعل وبعض الاسم ، نحو (الصباح والغبوق) (١) (الثلاثة) ، رجع (الصباح) و (الغبوق) ويعنى بالثلاثة : (الماضى والحاضر والمستقبل) ، ويرد على حده إشكالات أربعة :

الأول : الخطوط والعقود والإشارات (٢) والنصب فإنها داله على معنى فى نفسها غير مقترنه بأحد الأزمنة الثلاثة وليست بأسماء. وجوابه أنه اتكل على مورود القسمة كأنه قال : الاسم كلمه ، والعقود ونحوها ليست من جنس الكلام.

الثانى : الفعل المضارع نحو (٣) (يقوم) و (يضرب) على القول بالاشتراك فإنه دال على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة ، والجواب أن الاعتبار بالمتكلم ، ولم يقصد إلا أحد معنييه ، واللبس إنما حصل على السامع ولا عبره به.

الثالث : اسم الفاعل : (٤) إذا أريد به أحد الأزمنة نحو : (زيد ضارب عمرا) ، وأجيب بأن أصله أن يكون صفة ، كقولك : (رجل مالك العبد) فإنه صفة محضه ، وإنما عرض له الاقتران فى بعض مواضعه لأجل الاشتقاق ، والاشتقاق عارض ، والعارض لا يخرج الأشياء عن أصولها (٥) ألا ترى أن قولك (إن قام زيد قمت) يحكم عليه ، ولكن لا عبره

ص: ٧٥

١- ينظر شرح المصنف ٧ ، وشرح الرضى ١ / ١١ .

٢- ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٤ وما بعدها .

٣- ينظر شرح المصنف ٧ ، شرح الرضى ١ / ١١ .

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١١ .

٥- ينظر المصدر السابق .

بالعارض ، قال ابن الحاجب : (١) وهذا الاعتراض أشكل من المضارع ، أى أكثر إشكالا ، وإنما كان أكثر لأن الفعل المضارع داخل فى الاسم ، واسم الفاعل خارج عنه ، والشئ يدخل بأدنى ملابسه بخلاف الخروج .

الرابع : الأفعال التى لا تتصرف ك- (نعم) (٢) و (بئس) وأخواتهما فإنها داله على معنى فى نفسها غير مقترنه بزمان ، فيدخل فى حد الاسم ما ليس منه ، وأجيب بأن الأصل فيه التصرف ، ولكن سلبت التصرف لإفاده معنى ، وهو المدح العام والذم العام ، ألا ترى إلى قول البائع : (بعت) [ظ ٣] والمشتري (اشتريت) فإنهما خرجا من الاقتران لعروض الإنشاء فيهما ، وذلك لا يخرجهما عن الفعلية ، قال الشيخ : (٣) وهذا أشكل من اسم الفاعل ، وجه إشكاله أنها لم توجد متصرفه ولهذا حكم بعضهم باسميتها ، ولأن اسم الفاعل لم يحصل فيه اللبس إلا بواسطة ، وهى عمله أو إضافته ، وهذه الأفعال اللبس حاصل فيها من غير واسطه .

قوله : (ومن خواصه) (من) تبعيضية (٤) لأن خواص الاسم كثيره ، لكن لم يذكر منها إلا ما اشتهر ، وأكثر استعمالا ، والخواص جمع خاصه (٥) ، ك- (دواب) جمع (دابه) ، ومعرفة الاسم تكون بالحد وبالخاصه ، والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن الحد يعم أجزاء المحدود ، والخواص بخلاف ذلك .

ص : ٧٦

- ١- ينظر شرح المصنف ٧ .
- ٢- ينظر المصدر السابق .
- ٣- ينظر شرح المصنف ٧ .
- ٤- ولها معان أخر مذكوره فى مواضعها . منها البيانىه - وابتداء الغايه - والتعليل والبدل (ينظر الجنى الدانى ٣٠٨ وما بعدها .
- ٥- ينظر شرح المفصل ١ / ٢٤ ، واللسان ماده (خصص) ٣ / ١١٧٣ .

الثاني : أن الحد يطرد وينعكس والخاصه تطرد ولا تنعكس ، وحقيقه الطرد أن تأتي بالحد إلى جانب (كل) ، وتخبر بالمحدود أخيرا. فتقول : كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمينه الثلاثه فهو اسم ، وحقيقه العكس أن تأتي بالحد إلى جانب كل ، وتخبر بالمحدود أخيرا فنقول : كل اسم فهو دالّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمينه الثلاثه هذه حقيقه المنطقيين ، والنحويون يعكسون ذلك ، فتقول : في الخاصه كل ما دخله الألف واللام فهو اسم ، فهذا اطراد (١) ولا يصح العكس لأن كثيرا من الأسماء لا تدخله الألف واللام ، كالضمائر والأعلام وخواص الاسم على ضربين : لفظيه ومعنويه ، فاللفظيه : اللام والجر بحرف والتنوين ، والمعنويه : الإسناد إليه والإضافه (٢).

قوله : (دخول اللام) وكان الأولى أن يقول : حرف التعريف ليدخل (أل) وإنما اختص بالاسم ، فلأنه محكوم عليه بالإخبار عنه ، ولا- يحكم على الشيء إلا- بعد معرفته ، والأفعال أحكام يخبر بها ، وحق الخبر أن يكون مجهولا- ليفيد المخاطب فلم يقبل التعريف ، وقد شد دخول اللام على الفعل نحو قول الشاعر :

[٨] ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل (٣)

ص: ٧٧

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٣ ، وشرح المفصل ١ / ٢٥. وما بعدها.
- ٢- وهذا ما ذهب إليه شارح المفصل ابن يعيش فى ١ / ٢٤ حيث قال : (وإنما قال حرف التعريف ولم يقل حرف الألف واللام على عادته النحويين لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزه دخلت توصلا إلى النطق بالساكن وعند الخليل أن التعريف بالألف واللام جميعا وهما حرف واحد مركب من حرفين).
- ٣- البيت للفرزدق وهو من البسيط ، ينظر اللسان ماده (أمس) ١ / ٣٠ ، والإنصاف مسأله فى عله بناء الآن ٢ / ٥٢١. شرح شذور الذهب ٤٠. والرصف ١٦٢ - ٢٢٥ ، والجنى ٢٠٢ ، والهمع ١ / ٢٤٩. والشاهد فيه : دخول (أل) الموصوله على الفعل المضارع وهذا خلاف القاعده بأن (أل) مختصه بالاسم ولذلك عدّ بيت الفرزدق هذا شاذلا يقاس عليه ويروى ولا البليغ بدل الأصيل.

قوله : (والجر) ولم يقل حرف الجر ، لأنه قد يدخل على الفعل على سبيل الحكايه ، وتقول (زيد) مرفوع ل- (قام) ، قاله ركن الدين (١) واعترضه صاحب البرود بأن الفعل قد صار (هذا) اسما ، وإنما التعليل أن يدخل على الفعل إذا كان صفة لموصوف محذوف نحو :

[٩] والله ما ليلي بنام صاحبه

ولا مخالط الليان جانبه (٢)

وإنما كانت من خواص الاسم لأنها وضعت لتوصل معانى الأفعال إلى الأسماء ، ولأن الجر علم المضاف والأفعال لا تقع مضافا إليه ، لأن المضاف إليه محكوم عليه ، والأفعال أحكام.

قوله : (والتنوين) (٣) يريد تنوين التمكين والتكثير والعوض والمقابله ،

ص : ٧٨

١- ركن الدين الاستربادى ، هو الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوى الاسترآبادى أبو الفضائل توفى ٧١٥ صنف شرح مقدمه ابن الحاجب بثلاثه شروح أشهرها المتوسط ، والشافيه فى التصريف ، ينظر ترجمته فى بغيه الوعاة ١ / ٥٢١ - ٥٢٢ ، والأعلام ٢ / ٢١٥ ، ينظر رأيه فى الوافيه شرح الكافيه ٨.

٢- الرجز للقنانى فى شرح أبيات سيبويه ٢ / ٤١٦ وينظر الخصائص ٢ / ٣٦٦ ، والإنصاف ١ / ١١٢ ، مسأله رقم ٦٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١٤ ، وشرح قطر الندى ٢٩ ، واللسان ماده (نوم) ٦ / ٤٥٨٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣٨٨. والشاهد فيه قوله : (بنام صاحبه) حيث دخل حرف الجر على محذوف والتقدير : بمقول فيه : (نام صاحبه) فحذف القول وبقي المحكى فيه.

٣- ينظر شرح المفصل ٩ / ٢٥ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ١٣ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١١.

ما خلا- الترتم ، فإنه لا- يختص بالاسم وإنما اختص به تنوين التمكين لأنه دليل على تمكن الاسم فى الإعراب ، والأفعال غير متمكنه فيه ، وتنوين التنكير لأنه دليل على تنكير أسماء مخصوصه كانت معارف ، والأفعال نكرات من أول وهله لا يدخلها التعريف ، فلم تحتج إلى تنكير وتنوين العوض لأنه [ظ ٤] فى الأصل عوض عن حذف المضاف إليه ، والأفعال لا تضاف وما كان عوضا عن حرف أو إعلال محمول على العوض فى المضاف إليه وتنوين المقابله ، لأنه عوض عن نون الجمع فى المذكر السالم والأفعال لا تجمع (١).

قوله : (الإسناد إليه) يعنى كونه فاعلا أو مبتدأ هذه العلامات المعنويه ، وإنما كان الإسناد إليه من خواص الاسم (٢) ، لأنه وضع لأن يسند ويسند إليه ، لأنه محكوم عليه ، والأفعال محكوم بها ، فلم تقع إلا مسنده دائما ، فلو أسند إليها لكانت مسنده ومسندا إليها فى حاله واحده وهو محال.

قوله : (والإضافه) يريد الإضافه لا بحرف ملفوظ به ، نحو : (غلام زيد وضارب زيد) ، بخلاف الإضافه بحرف ملفوظ به ، نحو : (مررت بزيد) فإنّ (مررت) مضافا إلى (زيد) بواسطه حرف جر ، وإنما كانت الإضافه لا بحرف ملفوظ به من خواص الاسم ، لأنها لا تخلو من تعريف (٣) أو تخصيص أو تخفيف ، ولا يصح ذلك فى الفعل لأنه لا يتعرف ولا يتخصص لتوغله فى التنكير ، والتخفيف إنما يكون بسقوط تنوين أو نون تثنيه أو جمع ، والفعل لا ينون ولا يثنى ولا يجمع.

ص : ٧٩

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٣.

٢- ينظر حاشيه شرح الرضى ١ / ١٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٩ وما بعدها.

٣- ينظر شرح المفصل ١ / ٢٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١١.

قوله : (وهو معرب ومبنى) ، تقسيم للاسم ، لأنه لا يخلو إما أن يختلف آخره باختلاف العامل لفظا أو تقديرا أولا ، إن اختلف فهو المعرب ، وإن لم فهو المبني ، وأثبت ابن جنى (١) قسما ثالثا ، لا معربا ولا مبنيا كالمضاف إلى ياء المتكلم أو الأسماء غير المركبة ، كالتعداد وحروف التهجي لعدم حصول سبب البناء وموجب الأعراب.

قوله : (فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل) (٢) ، فقوله :

(المركب) كالجنس للحد لأنه عمّ التراكيب الأربعة تركيب المزج كـ (بعلبك) ، والبناء كـ (خمسة عشر) ، (وسيويه) ، والإضافه كـ (غلام زيد) ، والجمل كـ (قام زيد) و (زيد قائم) وهو الذى أراد هنا ، وخرجت حروف التهجي والتعداد فإنها غير معرفه لفوات العقد والتركيب ، قوله : (الذى لم يشبه مبنى الأصل) ، خرج ما أشبه مبنى الأصل وهى أمور ستة :

١ - تضمن الحرف.

٢ - وشبه الحرف.

٣ - وشبه ما أشبه الحرف.

٤ - وما وقع موقع الفعل.

٥ - وما أشبه ما وقع موقعه.

٦ - وما أضيف إلى غير المتمكن ، ومبنى (٣) الأصل : الحروف وبعض

ص : ٨٠

١- ينظر البيان شرح اللمع ١ / ٢٠ ، للكوفى الشريف عمر بن إبراهيم ت ٥٣٩.

٢- قال الرضى فى ١ / ١٦ : (هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لأنه فى صنف الأسماء فلا يذكر إلا أقسامها).

٣- ينظر شرح المصنف ٨. ينظر شرح الرضى ، ١ / ١٦ وقال الجرجانى فى هامش الرضى : (قوله - مبنى الأصل فيه مناقشه تظهر بالتأمل فى الفرق بين أن يقال هذا مبنى الأصل ، وهذا أصله البناء ، إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بحذف الأصاله دون العروض المتبادر من الثانى أن أصله أن يبنى سواء بنى كما هو أصله أو عرض له الإعراب وينحصر مبنى الأصل فى الأمور الثلاثه والجمله من حيث هى).

الأفعال. وهو الماضي والأمر بغير لام ، ويرد على هذا الحد سؤالات ثلاثة :

الأول : إن قوله : (المركب) لم يعلم أى التركيب قصد ، وجوابه أنه قصد التركيب الإسنادى المفيد ، واللام للعهد الذهني.

الثاني : (مبنى الأصل) ، فإنه يلزم دخوله وجوابه وجهان :

أحدهما : أنه يخرج بطريق الأولى لأنه قد احترز عما أشبه المبنى فبالأولى المبنى.

الثاني : أن مراده المعرب لكنه اتكل على مورود القسمه ، حيث وهو معرب ومبنى.

فالمعرب الثالث : غير المتصرف يخرج لأنه مشبه لمبنى الأصل وهو معرب ، فيخرج من الحد ما هو منه ، وجوابه أنه أراد الاسم المركب المشابهة المسقطه لجميع الإعراب لا- بعضه ، قال صاحب البرود : الأولى فى الحد أن يقول : الاسم المركب المفيد المنتفیه عنه الأسباب الستة ، حقيقه أو حكما ، ويريد بالحكم الاحتراز عن (أى) فإنّ فيها ما فى أخواتها الاستفهاميه والشرطيه والموصوله ، وهى معربه من بينهنّ لما لازمت الإضافه ، قابل ذلك سبب البناء فانتفى فى الحكم.

ص : ٨١

قوله : (وحكمه أن يختلف آخره باختلاف (١) العامل لفظا أو تقديرا) [و ٥] يعنى أن هذا حكم المعرب يتميز به عن غيره ، واحترز بقوله : (يختلف آخره) مما يختلف ما قبل آخره ، نحو : (هذا امرؤ أثيم) و (رأيت امرءا أثيما) و (مررت بامرئ أثيم).

وقوله : (لاختلاف العامل) يحترز من الحكايه ، فإنها تختلف لا- لاختلاف العامل ، تقول فى : (جاء زيد) : من (زيد) ، وفى : (أرأيت زيدا) من (زيدا) ، وفى (مررت بزيد) من (زيد). وكذلك فإن اختلاف هذه الأشياء للحكايه. وكان الأولى أن يقول : وتختلف حركه آخره ، لأن الآخر هو لام الكلمه ، وهو لا يختلف ، قاله اليمنى (٢).

وقوله : (لفظا أو تقديرا) لفظا ك- (زيد) أو تقديرا ك- (عصا) (٣) فإنك تقول : (جاء زيد) و (رأيت زيدا) و (مررت بزيد) ، و (هذه عصا) ، و (رأيت عصا) و (مررت بعصا).

ص: ٨٢

١- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٧ : هذا الذى جعله المصنف بعد تمام الحد حكما من أحكامه لازما له جعله النحاه حد المعرب فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل). قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر ، بل الاختلاف الذى يصبح لغه ، ومعرفه مثل هذا الاختلاف موقوفه على معرفه المعرب أولا- ، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفه المعرب متوقفه على معرفه الاختلاف على حده فيكون دورا).

٢- اليمنى هو الحسن بن إسحاق أبو محمد اليمنى قال عنه الخزرجى فى العقود اللؤلؤيه : إمام النحاه فى قطر اليمن. وإليه كانت الرحله وإلى ابن أخيه إبراهيم ، توفى قريبا من ٦٥٠ هـ وصنف مختصرا فى النحو. ينظر ترجمته ، والبغية ١ / ٥٠٠.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٧ ، وشرح المفصل ١ / ٥٠.

قوله : (الإعراب) اختلف فى اشتقاقه ، ف قيل من الإبانة يقال أعرب (١) الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، ومنه الحديث : «الشيء تعرب عن نفسها ، والبكر تستأمر» (٢) فكان الإعراب أبين الكلمة ، أهى فاعله أو مفعوله ، وقيل من التغيير ، يقال عربت معدة الفصيل : إذا تغيرت ، فكان الإعراب لما يتغير بتغير العوامل عليه (سمى إعراباً) وقيل من التحسين ، وعليه قوله تعالى : (عُرِباً أُتْرِباً) (٣) ومنه قولهم : (امرأه عروب) وهى المتحبيه إلى زوجها فكان الإعراب يحسن الكلمة ويزينها.

وحقيقته ما ذكر وهو (ما اختلف آخره به) أى آخر المعرب بالإعراب ، وفيه سؤالان :

أحدهما : أنه حدّ الشيء بنفسه ، لأن الضمير يعود إليه ، فكأنه قال

ص : ٨٣

١- ينظر اللسان ماده (عرب) ٤ / ٢٨٦٧ ، وكذلك عربت معدة الرجل إذا فسدت ، وعرب الرجل عرباً فهو عرب اتخم. وقولهم : (امرأه عروب) المرأه الضحاكه ، وقيل هى المتحبيه لزوجها المظهره له ذلك ، والعرب جمع عروب وهى المرأه الحسناء المتحبيه إلى زوجها ، وقيل الغنجات وقيل العواشق ... وقال العروب العاصيه لزوجها ، الخائنه بفرجها الفاسده فى نفسها ..

٢- الحديث يروى : أحق بدل تعرب. رواه مسلم ٢ / ١٠٣٧ ، وأخرجه أبو داوود ٣ / ٤٢ ، والشافعى فى مسنده ٧٢.

٣- الواقعه ، ٥٦ / ٣٧.

الإعراب ما اختلف آخر المعرب بالإعراب ، وجوابه أنه ضمير فكأنه قال حده تغييره.

الثانى : أنه يلزم أن يكون العامل إعرابا ، لأنه اختلف به آخر المعرب ، وجوابه أنه إنما اختلف بعمل العامل لا به ، واعلم أن الشيخ بنى حده على الإعراب بالحركات أنفسها ، لأنه قال فى شرحه ، وهذا أولى من قولهم : الإعراب هو : اختلاف الآخر (١) ، وهذه مسأله خلاف ، فمذهب طائفه من النحاه ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) إلى أن الإعراب : أمر معنوى ، وهو الاختلاف ، والحركات علامات للاختلاف ، وذهبت طائفه منهم الشلوبين (٣) وهذا المصنف (٤) إلى أن الإعراب الحركات أنفسها لا أمرا آخر يسمى اختلافا ، ولكل منهم حجه ، فحجه سيبويه (٥) وأصحابه ثلاثه أوجه ، أنه يلزم فى الموقوف عليه ونحوه البناء ، لأنه لا- حركه فيه ، وإنما إذا أطلقنا على الحركه والحرف ، كان نقلا- له بالكليه عن الوضع اللغوى ، بخلاف إطلاقه على الاختلاف ، فإنه تخصيص للوضع اللغوى الذى

ص: ٨٤

- ١- ينظر شرح المصنف ٩ ، وعبارته ابن الحاجب هي : (هذا أولى من حد الإعراب باختلاف الآخر). وأماله ٢ / ٦٠٢.
- ٢- ينظر الكتاب ١ / ١٣ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٠ - ٥١ وشرح الرضى هامش ١ / ٢٣.
- ٣- أبو على الشلوبين (عمر بن محمد عمر بن عبد الله ولد سنة ٥٦٢ هـ وتوفى فى سنة ٦٤٥ هـ ، صنف تعليقا على كتاب سيبويه أو شرح على الجزوليه ، والتوسطه. ينظر ترجمته فى البغيه ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥. ينظر رأى أبى على الأستاذ فى التوسطه ١١٦ ، والهمع ١ / ٤٠.
- ٤- ينظر شرح المصنف ٩.
- ٥- ينظر الكتاب ١ / ١٣ وما بعدها والإنصاف للأنبارى ١ / ٣٣ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ١٧ ، قال ابن يعيش فى شرح المفصل ١ / ٥٢ : فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها بقدر كما فى الأسماء المقصوره (...).

هو التغيير لا- إخراج له عنه ، إنه يقال حركات إعراب وعلامات إعراب ، فيجب أن يكون غيره ، وإلا كان من إضافه الشيء إلى نفسه ، وحجه المصنف (١) وأصحابه وجوه ثلاثه : أنا نقطع أن المتكلم إذا قال : (جاء زيد) ، و (رأيت زيدا) ، و (مررت بزيد) ، إنه ليس في آخر زيد إلا ضم أو فتح أو كسر لا أمر آخر يسمى اختلافا (٢) ، وإنا لو سلمنا أن ثم أمرا آخر يسمى اختلافا لزم فيه التعدد ، لأن الاختلاف لا يعقل إلا بين شيئين فبطل تقسيمه إلى ثلاثه ، وتكون أنواع الإعراب ستة إذا اكتفينا وجعلنا الاختلاف ينتقل من الرفع إلى النصب والجر ، أو من النصب إلى الرفع والجر أو من الجر إلى [ظ ٥] والرفع والنصب.

فالإعراب ثلاثه ، والاختلاف اثنان ، وثلاثه في اثنين ستة ، وتسعه إذا نظرت إلى كل واحد من الرفع والنصب والجر ، فالإعراب ثلاثه والاختلاف ثلاثه ، وثلاثه في ثلاثه تسعه ، وقد أجمعوا أن الإعراب ثلاثه ، وأنه يلزم أن يكون كل اسم في أول تركيبه غير معرب ، لأن إعرابه إنما حصل عند تركيبه ، ولم يختلف حاله حينئذ.

قال والدى فى البرود : وعندى أن الخلاف قريب ، والقولين كالمتكافئين ومرجعهما هل يكون الإعراب الاختلاف أو ما به يقع الاختلاف.

قوله : (ليدل) اللام متعلقه ب- (اختلف) وهى للتعليل (٣) ، أى وجه إعراب الاسم دلالة على المعانى المعنوية عليه ، أى المختلفه عليه ، يقال :

ص: ٨٥

- ١- ينظر شرح المصنف ٩.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٨ - ١٩.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٩.

اعتورته (١) الرماح ، إذا تداولته ، ويريد بالمعاني الفاعليه والمفعوليه والإضافه ، واحترز بقوله (ليدل على المعاني) من المحكى والفعل المعرب اختلافه لا يدل على المعاني المعتوره عليه على كلام البصريين ، وقد اختلف البصريون والكوفيون فى أصله الإعراب فى الأسماء والأفعال ، فعند البصريين : أنه أصل فى الأسماء (٢) وفرع فى الأفعال ، لأنه يدل فى الأسماء على المعاني المختلفه مثل قولك (ما أحسن زيدا) فى التعجب ، و (ما أحسن زيد) فى النفي ، و (ما أحسن زيد)؟ فى الاستفهام ، فلولا اختلاف الإعراب لما فهمت تلك المعاني ، بخلاف الأفعال ، فإن الإعراب لا يدل فيها على معنى ، ألا ترى أن المعاني المختلفه فيها تشترك فى الإعراب الواحد كالأمر ، والنهى والإثبات والنفى والحال والاستقبال والخبر والاستخبار ، نحو : (ليقم زيد) و (لا يقم) و (يقوم زيد) و (ما يقوم) ، و (ويقوم زيد) و (سيقوم) ، و (يقوم زيد) و (هل يقوم)؟ وإنما تفرق المعاني فى الفعل اختلاف الصيغ أو بقرينه أخرى ، كالمضارع الصالح للحال والاستقبال ، ولا يصح هذا الاشتراك فى إعراب الأسماء ، وما اشترك المنصوب والمجرور فى باب المثنى والمجموع ومالا- ينصرف وجمع المؤنث السالم (مأمون) جانبيهما واتفاق ، وعند الكوفيين أن الإعراب أصل فى الأفعال كأصلته فى الأسماء (٣) دال على معان مختلفه

ص: ٨٤

- ١- ينظر اللسان ماده (عور) ٥ / ٣١٦٨.
- ٢- ينظر الرضى ١ / ٢٣ حيث قال أن أصل الأسماء الإعراب فما وجدت فيها مبنا فاطلب لبنائه عله. والرضى يقول برأى البصريين ، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري فى المفصل ١٦ وابن يعيش فى شرحه ١ / ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٧ حيث ذكر رأى البصريين والكوفيين فى ذلك ، وشرح التسهيل السفر الأول ، ١ / ٤٢.
- ٣- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٧ وما بعدها.

كدلالته فى الأسماء ، واحتجوا بقولهم (لا- تأكل السمك وتشرب اللبن) بالرفع والنصب والجزم فى تشرب ، فالرفع نهى عن الجمع بينهما فى الفم لأن الواو للحال.

والنصب نهى عن الجمع بينهما فى البطن ؛ لأن الواو تقدر بعدها أن ، والجزم نهى عن فعل كل واحد منهما مجتمعين ومفترقين ، لأن النهى يقتضى التكرار.

وأجاب البصريون (١) بأن اختلاف المعانى فى الأفعال بتقدير صيغ مختلفه ، لا بالإعراب ، إذ لو كان بالإعراب لاتفقت المسائل لفظاً أو تقديراً.

والتقدير هاهنا مختلف ، ألا ترى فى هذه المسألة : أن النصب بتقدير (أن) والجزم بتقدير (لا) الناهيه ، والرفع على المبتدأ ، لأن الواوى للحال لتعدد العطف ، وواو الحال لا تدخل على المضارع المثبت ، فتعين حينئذ تقدير مبتدأ ، وهذه صيغ متغايره داله على تلك المعانى.

قوله : (وأنواعه رفع ونصب وجر) مذهب الأصوليين أن النوع أعم من الجنس (٢) ، والنحاه والفقهاء عكسوا ، وإنما لم يذكر الجزم مع أنه من أنواع الإعراب ، لأنه [و ٦] هاهنا ذكر أحوال الاسم والجزم من أحوال

ص: ٨٧

١- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٩٧١ - ٩٧٤ حيث وافق الشارح ما ذهب إليه ابن مالك فى إفاده الرفع والنصب والجزم معانى معينه ذكرها ابن مالك. قال : - المعنى المراد من النصب : النهى عن الجمع بينهما فيجوز أكل كل واحد على حده. - والمعنى المراد من الرفع على إضمار مبتدأ محذوف تقديره : أنت تشرب ، أى فى حال شرب اللبن ، والواو هنا للحال. - المعنى فى الجزم النهى عن كل من الفعلين جميعاً.

٢- جاء فى اللسان ماده (نوع) ٦ / ٤٥٧٦ ، النوع أخص من الجنس. وقال فى ماده (جنس) والجنس أعم من النوع وما ذكره صاحب اللسان هو رأى النحاه كما ذكر.

الفعل ، فأخره إلى الفعل وإنما كان الإعراب ثلاثه لوجهين :

أحدهما : مناسبة للكلام لأن مخارجه ثلاثه : الحلق والضم والشفه.

الثانى : أن معانى الاسم ثلاثه فاعليه ومفعوليه وإضافه ، فكان الإعراب الذى جاء للمعانى ثلاثه مناسبه. فالرفع من الشفه وهو أول المخارج للأول من المعانى وهو الفاعليه ، والنصب من الحلق للمفعوليه لكثرتها ، والجر من وسط الفم لثقله (١).

قوله : (فالرفع علم الفاعليه) إنما أتى بيباء النسب ليستغرق الفاعل وما حمل عليه كالمبتدأ أو غيره ، وعلاماته ثلاثه (٢) الضم والألف والواو نحو :

(جاء زيد والزيدان والزيدون وأبوك).

قوله : (والنصب علم المفعوليه) ليدخل المفعول وما حمل عليه ، وعلاماته أربع : (٣) الفتح والكسر والألف والياء نحو : (إنّ زيدا والمسلمات وأباك والزيدين والزيدين قائمون).

قوله : (والجر علم الإضافه) أى علم المضاف إليه معنى أو لفظا ، ك- (غلام زيد) ، (وحسن الوجه) ولم يقل الإضافيه لما كانت سببا واحدا ،

ص: ٨٨

١- ينظر شرح الرضى حيث أورد دلالة مخارج الحركات الضم والنصب والكسر والجرم فى ١ / ٢٤.

٢- ينظر المصدر السابق.

٣- ينظر الرضى ١ / ٢٤. قال الرضى فى شرحه ١ / ٢٥ : (إنما بين العامل لاحتياج قوله قبل : ويختلف آخره لاختلاف العامل إلى بيانه. وبمعنى بالتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر ، فإن معنى الفاعليه والمفعوليه والإضافه كون الكلمه عمدته أو فضله أو مضافا إليها وهى كالأعراض القائمه بالعمده والفضله والمضاف إليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعانى المتكلم والآله العامل ، وفحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاه جعلوا الآله كأنها هى الموجد للمعانى وعلاماتها فلهدا سميت الآلات عوامل ...)

لأنه يسمى الذى بحرف جر ملفوظ به ، إضافة ، وعلاماته ثلاث ، (الكسر) و (الفتح) و (الياء) ، نحو : (مررت بزيد) و (أحمد والمسلمين والمسلمين وأبيك).

قوله : (والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب) أى حقيقه العامل ما به يتحصل المعنى المقتضى للإعراب لأن العامل شىء ، والمقتضى للإعراب شىء آخر ، نحو : (قام زيد) ، فالعامل قام والمقتضى للإعراب (١) ، هو الفاعليه وهى إنما تحصلت وتقومت ب- (قام) ، والمقتضى على ضريين : منه ما يقتضى نوعيه الإعراب وهو الفاعليه والمفعوليه والإضافه.

فالفاعليه تقتضى رفعا والمفعوليه نصبا والإضافه جرا ، ومنه ما يقتضى جنسيه الإعراب وهو العقد والتركيب.

فالتركيب : وضع كلمه عند أخرى كقولك (زيد بكر عمرو) والعقد إسناد كلمه إلى أخرى كقولك (زيد قائم) فإذا حصل التركيب من غير عقد لم يكن كلاما ومتى حصل العقد حصل الإعراب ، ذكره الإمام يحيى بن حمزه : (٢) قيل العكس ، ووجه الشيخ فى سرد هذه الحدود وإن كان المقصود بالإعراب الحركات الواقعه على آخر الكلمه وإنه لما حدّ الكلمه والكلام لكونهما موضوع النحو ، لزم من ذلك شرح الاسم والفعل والحرف ، لأنها أقسام الكلمه ، ولما بدأ بشرح الاسم تكلم فى قسمته إلى

ص : ٨٩

١- ينظر شرح المصنف ٩.

٢- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافيه شرح الكافيه ٥٣ - ٥٤.

معرب ومبنى ولزم من هذا الكلام فى المعرب الكلام فى العامل.

أما الأعراب فلشده التماس بينهما وأما العامل فلذكره فى حد المعرب ، أو لأنه لما ذكر الإعراب ذكر العامل لأنه مؤثره (١).

قوله : (فالمفرد المنصرف) إنما ذكر تقسيم الأسماء لما كان الإعراب رفعا ونصبا وجرا ، وكل واحد منهما بأمر متعدد على ما ذكرنا ، احتاج إلى تقسيمه ليضع لكل جنس ما يستحقه من العلامات ، فقوله : (المفرد) يحتز من المثنى والمجموع ، والمنصرف يحتز من غير المنصرف ك- (أحمد) ، فالمفرد يقابل باعتبارات أربعة : ما يقابل المثنى والمجموع وهو الذى أراد هنا ، وما يقابل المضاف وهو المذكور فى المنادى ، وما تركب يقابل المركب تركيب المزج ، والبناء هو ما يقابل الجملة ويرد عليه فى احترازه الأسماء الستة (٢) فإنها مفردة منصرفه وهى معربه بالحروف [ظ ٦] فإن قال : إنى احتزت من المضاف ، ورد عليه المثنى والمجموع ، فإن قال : إنى احتزت من المثنى والمجموع والمضاف ، ورد عليه سائر المضافات غير الأسماء الستة ، فإن قال لم أحتز عنها لأنى ذكرت حكمها بعد. قيل له : فلا يحتز عن غير المنصرف ، لأنه ذكره بعد ، فلو قال : ما لم يكن من الأسماء الستة لسلم الاعتراض.

قوله : (والجمع المكسر والمنصرف) فالمكسر احتراز عن جمع السلامه (كالزيدين) والمنصرف احتراز من غير المنصرف ، ك- (مساجد وزيانب).

ص: ٩٠

١- ينظر شرح المصنف ٩.

٢- ينظر شرح المصنف ٩. وشرح الرضى ٢٨ / ١ ، وشرح المفصل ١ / ٥٦ - ٥٧.

قوله : (بالضمه رفعاً ، والفتحه نصباً ، والكسره جراً) تقول : هذا رجل ورجال ، ورأيت رجلاً ورجالاً ، (ومررت برجل ورجال) فإن قيل لم عدل إلى اختيار الكوفيين؟ (١)

حيث قال بالضمه إلى آخره ولم يقل بالرفع ، وجوابه أنه اضطر إليه خوف التكرير ، وكلام الشيخ (٢) هاهنا تفصيل المعرب وذلك أن الإعراب ضربان بحركه ، وهو الأصل لأنها أخف ، وبحرف وهو فرع لثقله ، وأصل الإعراب بالحركه أن يكون بالضمه رفعاً والفتحه نصباً والكسره جراً ، وأصل الإعراب بالحرف أن يكون بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، ثم الإعراب على ثلاثه أقسام : لفظى فى جميع الأحوال ، وهو المفرد والمنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركه ، والأسماء الستة فى الحروف ، ومنه ما يحمل منصوبه على مجروره ، وهو جمع المؤنث السالم فى الحركه والمثنى والمجموع فى الحرف ، ومنه ما يحمل مجروره على منصوبه ، وهو غير المنصرف فى الحركه ، ولا يوجد فى الحروف.

والثانى : تقديرى بكل حال ، ولا يكون إلا فى الحركه ، كـ (عصا) و (غلامى).

والثالث تقديرى فى حال لفظى فى حاله ، مثاله فى الحركه (قاض) ، وفى الحرف (مسلمى).

قوله : (جمع المؤنث السالم بالضمه والكسره) فقوله : (المؤنث)

ص : ٩١

١- واختيار الكوفيين هو الإعراب بالحركات ، وينظر شرح الرضى ١ / ٢٧.

٢- ينظر شرح المصنف ١٠.

احتراز من المذكر ، السالم يحترز من المكسر نحو : (زيانِب) ، وذلك نحو (مسلمات) ، وإنما لم يدخله الفتح لأنه فرع على جمع المذكر السالم وقد حملوا منصوبه على مجروره لعله جامعه بينهما ، فكذلك هذا لثلا يكون للمؤنث ميزه على المذكر ، وأجاز الكوفيون دخول النصب والتنوين وأنشدوا :

[١٠] فلما جلاها بالأيام تحيزت

نباتا عليها ذلها واكتئابها (١)

هذا إذا لم يسم به ، وإن سمي به فمذهبان :

الأول : وهو الأفصح أن يعرب كإعرابه قبل التسميه على الحكايه.

والثاني : أن يعرب بالرفع والنصب والجر من غير تنوين واحتج بقوله :

[١١] تنورتها من أذرعها وأهلها

بيثرب أدنى دارها نظر عالي (٢)

ص : ٩٢

١- البيت من البحر الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ، ١ / ٥٣ ، وينظر جمهره اللغه ٢٤٨. وأدب الكاتب ٤٤١ ، والخصائص ٣ / ٣٠٤ ، وشرح المفصل ٥ / ٤ - ٨ وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٠٧ ، وتذكره النحاه ٢٨٩ ، ولسان العرب ماده (أيم) ١ / ١٩٢ ، ورفض المباني ٢٤١. ويروى فيه اجتلاها ، ويروى في معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٣ إذا ما. والشاهد فيه قوله : (ثباتا) حيث نصب جمع المؤنث بالفتحه خلافا للمشهور (القاعده). ويروى (ثبات) كما في شرح المفصل ٥ / ٤.

٢- البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في الديوان ٣١ ، والكتاب ٣ / ٢٣٣ ، وشرح المفصل ١ / ٤٧ ، ٩ / ٣٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٧٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٨ ، وخزانة الأدب ١ / ٥٦. والشاهد فيه قوله : (أذرعها) حيث يجوز فيه الوجوه الثلاثة الكسر مع التنوين ، والكسر - بلا تنوين ، والفتح بغير تنوين.

وأجاز الكوفيون : (١) أن تعرب إعراب مالا ينصرف وأنشدوا : (من أذرعات) بالفتح ، ويرد عليه سؤالان ؛ أحدهما : لم قدمه على جمع المذكر السالم؟ وجوابه : أنه معرب بالحركة وجمع المذكر بالحروف ، والحركة أخف من الحرف ، والثاني : لم قدمه على غير المنصرف؟ وجوابه لدخول التنوين عليه بخلاف غير المنصرف.

قوله : (غير المنصرف بالضمه والفتحه) أى رفعه بالضمه ، ونصبه وجره بالفتحه ، وإنما امتنع منه الجر والتنوين ، لأنه أشبه الفعل بعلتين فرعيتين [و ٧] وهما : المانعان له من الصرف فامتنع منه ما امتنع من الفعل ، وهو الجر والتنوين ، وكان الأولى أن يحترز من المنقوص ، كـ (جوار) و (غواش) لأنه يدخله الجر ولا يدخله الضم ، وعن مثل (عرفات) و (مسلمات) مسمى بها ، فإنه غير منصرف ، مع أن إعرابه بالضمه والكسره عند المصنف (٢) وهو الصحيح ، فكأنه يقول ما لم يكن منقوصا ولا جمع مؤنث ، وعند الأخفش (٣) والمبرد (٤) والزجاج (٥) أن جمع المؤنث

ص: ٩٣

١- أكثر كتب النحو التي اطلعت عليها لا تذكر الكوفيين صراحة وإنما تذكر مذاهب في ذلك ، منهم ابن عقيل وحتى سيبويه يقول : سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس (أى تنوين أذرعات) ويفهم من كلام سيبويه أنه يجيز الفتح ، لأنه يقول ومن العرب من لا ينون أذرعات ، الكتاب ٣ / ٢٣٤ ، وشرح المفصل ١ / ٤٦ ، ٤٧

٢- ينظر شرح المصنف ٩.

٣- ينظر رأى الأخفش فى الإنصاف ١ / ٢٣ والهمع ١ / ٥٦.

٤- ينظر الإنصاف مسأله رقم (٣). القول فى إعراب المثنى وجمع المذكر قال الأنبارى (وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى عثمان المازنى أن التشبيه والجمع مبيان وقد رجعت إلى المقتضب فلم أجد ما نسبه الشارح إلى المبرد.

٥- الزجاج هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج من تصانيفه معانى القرآن - والاشتقاق ، وفعلت وأفعلت وشرح أبيات سيبويه وغيرها توفى سنة ٣١١ هـ ، ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ١ / ٤١١ وما بعدها برقم (٨١٥). ينظر رأيه فى الإنصاف ١ /

٣٣ وشرح الرضى ١ / ٢٦ ، والهمع ١ / ٥٧.

مبنى فى حال النصب ، معرب فى حاله الرفع والجر ، وغير المنصرف مبنى فى حاله الجر ، معرب فى حاله الرفع والنصب ، قالوا :
ولا نستنكر البناء فى بعض الأحوال ، فإنَّ (أمس) معرب فى حال ، مبنى فى حال ، وكذلك (قبل) و (بعد) وأجاز الجمهور بأن
(أمس) المبنى غير المعربه ، وهى التى يراد بها اليوم الذى يلى يومك : وهى مبنى فى جميع أحوالها ، وهى لا- يراد بها ذلك
معربه فى جميع أحوالها ، وأما (قبل) و (بعد) فلوجود عله البناء فىهما وهاهنا لا عله موجب للبناء .

قوله : (أخوك أبوك) [وهي حموك وهنوك وفوك وذو مال] (١) إلى آخرها. شرع في تبين ما يعرب بالحروف ، فالأحماء إخوة الزوج ، ولا يكونون من قبل الزوجه فتكون الكاف في (حموك) مكسوره ، والهـن كـنايه عن الأشياء المنكره ، وقد يسمى بها الفرج وفي هذه الأسماء لغات ذكرها المصنف في المجرورات (٢).

قوله : (مضافه) يعنى أن هذه الأسماء تعرب بالحروف بشروط أربعه ذكر منها الأولين :

الأول : قوله مضافه لأنها لو أفردت أعربت بالحركات ، تقول : (هذا أب وأخ) و (رأيت أبا وأخا) و (مررت بأب وأخ).

الثانى قوله : (إلى غير ياء المتكلم). كقولك : (أخى) و (أبى) فإنه يعرب بالحركات تقديرا ، ك- (غلامى).

الثالث : أن لا تصغر فإنها تعرب بالحركات ، تقول : (هذا أبيت وأخيه) و (رأيت أبيت وأخيه) ، و (مررت بأيت وأخيه).

ص: ٩٥

١- زياده من الكافيه المحققه وهى تعداد الأسماء الستة وهى (وحموك وهنوك وفوك وذو مال) ٦١.

٢- ينظر المصنف ٥٥ - ٥٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٧.

الرابع : أن لا- تجمع جمع التكسير ، فإن جمعت أعربت بالحركات ، تقول : (هؤلاء آباءه وإخوته) و (رأيت آباءه وإخوته) و (مررت بآبائه وإخوته).

قوله : (بالواو والألف والياء). أى بالواو فى الرفع والألف فى النصب والياء فى الجر. تقول (هذا أبوه وأخوه) و (رأيت أباه وأخاه) و (مررت بأبيه وأخيه) ويقال لم أعربت هذه الأسماء بالحروف؟ ثم بعد ذلك ما هذه الحروف؟ أما لم أعربت؟ فاختلف فيه ، فقيل على طريق الشذوذ ، وصفت بأنها وجدت فى القرآن وفى فصيح الكلام وقيل توطئه وتمهيدا لما بعدها (1) ، وهو المثني والمجموع ، وضعف بأن الشيء لا يكون توطئه لغيره ، وقيل عوضا عن حذف لاماتها وضعف بأنه يلزم ذلك فى (يد) و (دم) (2) وقيل لأنها أسماء فكثرت بمضافاتها لفظا ومعنى فصارت على أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب واحد ، وليس أكثر من الحركة إلا الحرف ، ويكثرها لفظا - هاهنا وهو الإضافة - ومعنى وهو استلزامها غيرها ف- (الأب) يستلزم ابنا ، و (الأخ) أخا و (الحم) زوجة وزوجا وإخوه له ، و (الهن) والفم لا- يكونان إلا فى جسد حيوان ، و (ذو) بمعنى صاحب ، والصاحب لا بد له من مصاحب وهذا القول هو اختيار المصنف (3) وأما ما هذه الحروف؟ فاختلف فيها فقال قطرب (4) والزيادى (5) وبعض

ص: ٩٦

١- ينظر شرح الرضى ٢٨ / ١ ، والإنصاف ٣٢ / ١.

٢- ينظر شرح الرضى ٢٨ / ١ ، والإنصاف ٣٢ / ١.

٣- ينظر شرح المصنف ٩ ، وشرح الرضى ٣٠ / ١.

٤- محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف قطرب مات سنة ٢٠٦ هـ ، وصنف المثلث والنوادر ، والصفات والأضداد ، وإعراب القرآن ، والمصنف الغريب ، ومجاز القرآن ، ينظر ترجمته فى البغية ١ / ٢٤٣ ، معجم الأدباء ١٩ / ٥٣ - ٥٤ ، ينظر رأى قطرب فى الإنصاف ١ / ٣٣ والهمع ١ / ١٢٣.

٥- الزيادى إبراهيم بن سفيان بن سليمان أبو إسحاق الزيادى مات سنة ٢٤٩ هـ ، صنف النقط والشكل ، والأمثال ، شرح نكت سيويه وغيرها ، ينظر ترجمته فى بغية الوعاه ١ / ٤١٤ ، ومعجم - الأدباء ١ / ١٥٨ - ١٦١ ، وينظر رأى الزيادى فى شرح المفصل ١ / ٥٢ ، والهمع ١ / ١٢٣.

الكوفيه واختاره المصنف ، وكثير من المتأخرين ، إنها أنفسها إعراب ولا إعراب (١) [ظ ٧] سواها لا ظاهر ولا مقدر ، فالواو كالضمه والألف كالفتحه والياء كالكسره ، ولا يستبعد إعرابها بالحروف ، فقد جاء في المثني والمجموع وفي الأفعال الخمسه ، باتفاق الأكثرين ، واختلفوا فيما بينهم فقال أكثرهم إنها زوائد للإعراب ، وضعف بأنه يؤدي إلى استعمال اسم على حرف واحد في (فوك) و (ذومال) ، وقال ابن الحاجب : (٢) إنها مبدله من لام الكلمه أو عينها ، لأن دليل الإعراب لا يكون من أصل الكلمه ، فهي بدل يفيد ما لم يفد المبدل منه كالتاء في (بنت) و (أخت) فإنها بدل من الواو ، وتفيد التأنيث بخلاف الواو ، ولا يقال : إن (فوك) و (ذومال) على حرف واحد لقيام البدل فقام المبدل منه ، وقال الأخفش (٣) : إنها دلائل الإعراب (٤) المقدر قبلها ، فالواو دليل للضمه ، والألف للفتحه ، والياء للكسره ، وقال سيويه (٥) والفارسي (٦) وأكثر البصريين (٧) إنها لامات الكلمه ، والإعراب مقدر عليها ، وإنما أعلت هذا الإعلال لأنهم

ص : ٩٧

١- ينظر شرح المصنف ٩ ، وشرح الرضى ١ / ٣٠ .

٢- انظر شرح المصنف ، ٥٦ .

٣- ينظر شرح التسهيل ، السفر الأول ، ١ / ٥٦ .

٤- ينظر الرضى ١ / ٢٨ - ٢٧ ، ٣٠ ، والإنصاف ١ / ١٧ - ١٨ وما بعدها ، وشرح المفصل ١ / ٥٢ ، قال الرضى : (وقال بعضهم الإعراب بالحركات مقدر في متلو الألف والواو والياء ، والحروف دلائل الإعراب ، وهذا قريب من قول الكوفيين فى الأسماء الستة) ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٥١ - ٥٣ ، وهمع الهوامع ١ / ١٧٦ .

٥- ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٣ ، ٣ / ٤١٢ .

٦- ينظر البغداديات ١٥٥ وما بعدها .

٧- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧ - ٢٨ - ٣٠ ، والإنصاف ١ / ١٧ - ١٨ وما بعدها ، وشرح المفصل ١ / ٥٢ .

ضموا العين اتباعا للام الفعل كفعلمهم فى (امرؤ) و (ابنم) ، وحذفوا حركه اللام لأنها حرف عله وبقيت الواو لانضمام ما قبلها ، وفى الجر كذلك ، وقلبت ياء لانكسار ما قبلها وسكونها والنصب كذلك ، وقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها ، وقال الربعى : (١) أصلها فى حال الرفع أبوك برفع الواو وثقلت الضمه على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته فصارت أبوك بسكون الواو ، وفى حال النصب رأيت أبوك بفتح الواو وبحرك حرف العله وانفتح ما قبله فقلبت ألفا فصار أباك ، وفى الجر مررت بأبوك بكسرها ثقلت الكسره عليها فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته ثم قلبت الواو ياء لتصبح الكسره كما قيل فى ميعاد وميزان (٢) وضعف بأنه جعل الإعراب بالحركه على غير الأخف ، قال ابن الحاجب (٣) ظاهر كلام سيبويه (٤) أن لها إعرابين ، تقديرى بالحركات ، ولفظى بالحروف.

قال لأنه قدر الحركه ثم قال فى الواو ، وهى علامه الرفع ، وهو ضعيف لحصول الكفايه بأحد الإعرابين ، وحجه سيبويه وجوه ثلاثه :

الأول : أن دليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمه ، وهذه الحروف إما لام الكلمه أو عينها ، وبعض الكلمه لا يدل على المعنى العارض فيها وأما التثنيه والجمع فحروفهما ليست من نفس الكلمه.

ص : ٩٨

١- الربعى هو : على بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربعى أبو الحسن الزهرى أحد أئمه النحويين وحذاقهم أخذ عن السيرافى ولازم الفارسى عشر سنين تنظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٤ / ٧٨ - ٨٥ وبغية الوعاة ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، ينظر رأيه فى شرح الرضى ٢٨ / ١.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧.

٣- نقل الرضى كلام ابن الحاجب فى ١ / ٢٧ ، والعباره منقوله عن الرضى دون عزو من الشارح إليه.

٤- ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٣ - ٣ / ٤١٢.

الثانى : أنها كانت معربه فى الإفراد بالحركات ، والإضافه لا تغير حكما للكلمه فى الإعراب.

الثالث : أن الكلمه يختل بحذفها ، ودليل الإعراب لا تختل الكلمه بحذفه ، وأما التشبيه والجمع فإنما اختلا بالحذف ، لم تختص لدلالته الإعراب بل انضمت إليه دلالة على التشبيه والجمع وقلبت فى حال النصب والجر ليكون أقرب إلى الحركه المقدره عليها ، وقال الكسائى (١) والفراء (٢) الضم إعراب بالحركه ، والواو إعراب بالحرف ، وضعف بأنه لم يعهد ، وقال المازنى (٣) والزجاج (٤) : إن هذه الحروف إشباع نشأت عن الحركات الإعرابيه وأصله (هذا أخك) و (رأيت أخك) و (مررت بأخك) فنشأت الواو من الضمه والألف من الفتحه والياء من الكسره وحجتهم فى الواو :

[١٢] وإننى حيثما يثنى الهوى بصرى

من حيثما سلكوا أدنو فأنظور (٥)

والأصل فأنظر وفى الألف :

[١٣] ومن ذم الرجال بمنتراح (٦)

...

ص : ٩٩

١- ينظر رأى الكسائى فى الهمع ١ / ١٢٥.

٢- ينظر رأى الفراء فى الهمع ١ / ١٢٥.

٣- ينظر الإنصاف ١ / ١٧ - ١٨ ، وشرح المفصل ١ / ٥٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٧ ، ١ / ١٢٥.

٤- ينظر رأى الزجاج فى الهمع ١ / ١٢٥.

٥- البيت من البحر البسيط لابن هرمه فى ملحق ديوانه ٢٣٩. ينظر اللسان ماده (شرى) (حتور). ينظر الإنصاف ١ / ٢٣ - ٢٤ ،

وخزانه الأدب ١ / ١٢١ ، ٧ / ٥١ ينظر شرح شواهد المعنى ٢ / ٧٨٥. والشاهد فيه قوله : فأنظور حيث أشبع ضمه الظاء للضروره.

٦- البيت من الوافر وهو لابن هرمه فى ديوانه ٩٢ ، ولسان العرب ماده نزع ٦ / ٤٣٩٣ ، - والإنصاف ١ / ١٢٥ ، وينظر الخزانه ٧ /

٥٥٧. وصدوره : وأنت من الغوائل حين ترمى والشاهد فيه قوله : حيث أشبع فتحه الزاى فصارت ألفا وذلك للضروره وأصلها

بمنتراح - الغوائل جمع غائله منتراح مصدر ميمى فعله انتراح أى بعد

وأصله بمنترح ، وفي الياء [و ٨].

[١٤] نفى الدارهم تنقاد الصياريف (١)

...

والأصل الدراهم والصيارف وهذا القول ضعيف ، لأنه لم يأت إلّا في ضروره الشعر (٢).

قوله : (المثنى وكلا مضافا إلى مضمر اثنان). إنما لم يستغن بذكر المثنى على (كلا) و (اثنين) ، لأن تشبيتهما ليست حقيقيه ، إذ المثنى اسم مفرد ألحق بآخره ألف ونون ، وكلا واثنان ليسا كذلك ، أما (اثنان) فلم يسمع له مفرد ، وأما (كلا) فقد اختلف فيها وفي (كلتا) فذهب البصريون (٣) إلى أنهما اسمان مفردان يطلقان على المثنى ك- (زوج) ، وكذلك (اثنان) ، وهو اختيار المصنف (٤) واحتجوا بالسمع والقياس ، أم

ص: ١٠٠

١- البيت من البحر البسيط وهو للفرزدق ، وصدره هو : تنفى يداها الحصى فى كل ينظر الكتاب ١ / ٢٨. ينظر اللسان ماده (نقد)
٦ / ٤٥١٧ ويروى فيه الدنانير والإنصاف ١ / ٢٧ وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٢ وينظر الأشباه والنظائر ٢ / ٢٩. والشاهد فيه قوله :
الدراهم والصياريف حيث أشبع كسره الهاء فى الدراهم وكسره الراء فى الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء قال ابن
الأببارى فى الإنصاف : يحتمل أن يكون الدراهم جمع درهام ، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال.

٢- ينظر الإنصاف ، ١ / ٣١.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٢.

٤- ينظر شرح المصنف ٩.

السماع فقوله : (كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا) (١) فلو كان مثنى لقال أتيا ، وقال الشاعر :

[١٥] كلا يومى أمامه يوم صدّ

وإن لم نأتها إلّا لماما (٢)

فلو كان مثنى لقال (يوما) ، لأن المثنى لا يعود له مفرد إلا شاذ نحو :

[١٦] وكأَنَّ فى العينين حبّ قرنفل

أو سنبلًا كحلت به فانهلت (٣)

وأما القياس فلأنهما لو كانا مثنيين أدى إلى إضافه الشيء إلى نفسه فى قوله : (جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما) ولأنهما لا يعربان إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما إلى المضمرة على الصحيح وهذا ليس بشرط فى المثنى ، وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان (٤) لأنهما يعربان إعراب لمثنى ولأنه قد جاء مفردا (كلتا).

[١٧] فى كلت رجلها سلامى واحده

كلتاهما مقرونه بزائده (٥)

ص: ١٠١

١- الكهف ١٨ / ٣٣ وتماهما : (وَلَمْ تَظَلِّمْ مِنْهُ شَيْئًا).

٢- البيت من البحر الوافر وهو لجري فى ديوانه ٧٧٨ ، وينظر الإنصاف ٢ / ٤٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٤ ، واللسان مادة (كلا) ٥ / ٣٩٢٤. والشاهد فيه قوله (كلا يومى أمامه يوم صد) حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن كلا وذلك يدل على أن كلا مفرد فى اللفظ وهو مثنى فى المعنى.

٣- البيت من البحر الكامل وهو لسلمى بن ربيعه فى أمالى القالى ١ / ٨١ ، وسمط اللالى ١ / ١٧٣ - ٢٤٧ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوفى ٥٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٢١ ، وتذكره النحاه ٣٥٨ ، واللسان مادة (هلل) ٦ / ٤٦٨٩. والشاهد فيه قوله : (كجلت). (فانهلت) حيث أعاد الضمير فيهما مفردا وهو يعود إلى مثنى (العينين) والقياس كحلتا فانهلتا.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٢.

٥- الرجز بلا نسبه فى اللمع ١٧٢ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٩ ، وشرح الرضى ١ / ٣٢ ، واللسان مادة (كلا) - ٥ / ٣٩٢٤ ، والمقاصد النحويه ١ / ١٥٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٤١ ، وخزانه الأدب ١ / ١٢٩ - ١٣٣. الشاهد فيه قوله : (كلت) مما يدل على أن كلا وكلتا مثنى لفظا ومعنى والمسأله فيها خلاف. انظر الإنصاف ٢ / ٤٣٩ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٣٢.

والألف في (كلا) عند سبويه بدل من الواو (١)، لأن أصله (كلو) تحرك حرف العله وانفتح ما قبله فقلبت ألفا ، وقال الفارسي (٢) هي بدل من الياء لسماح الإمالة فيه و (كلتا) الألف للتأنيث والياء مبدله من الواو التي أبدلت ألفا في (كلا) ، كما أبدلت في (بنت) و (أخت) ، والأصل (كلوى) (٣) على وزن فعلى وقال الجرمي : (٤) التاء للتأنيث وتقدمت على الواو على غير قياس ووزنها فتعل ، وضعف بأنه عديم النظير .

قوله : (مضافا إلى مضمر واثنان) هذا مذهب البصريين أنه إذا أضيف إلى مضمر كان بالألف في حالة الرفع ، وبالياء في حالة النصب والجر ، لأنه إذا أضيف إلى مضمر تأكدت فيه التثنية لفظا ومعنى ، فاللفظ ظاهر ، والمعنى أنها اكتنفته التثنية أولا وآخرا ، وأما إذا أضيف إلى ظاهر لزم الألف في الأحوال الثلاثة ، وقال الفراء (٥) إنه لازم الألف في الأحوال الثلاثة سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمر وعليه قوله :

[١٨] الأربّ حى الزائرين كلاهما

وحى دليلا فى الفلاه هداهما (٦)

ص: ١٠٢

١- ينظر الكتاب ٣ / ٣٦٤ ، وشرح المفصل ١ / ٥٥ ، وشرح الرضى ١ / ٣٢ .

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٢ ، ومن قال به فيما ذكره الرضى السيرافى فى الصفحه نفسها .

٣- اللسان ماده (كلا) ٥ / ٣٩٢٤ .

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٢ .

٥- أى لفظ اثنان ، ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٤٢ وما بعدها .

٦- البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس وليس فى ديوانه ، وإنما نسبه العيانى فى (الموضح فى تبين أسرار معانى الموشح) صفحه (٣٢) وقال فى هامشه : وأنشده الفراء فى معانيه مع بيتين - آخرين ، ولكننى بحثت عنهما فى معانى الفراء فلم أجدهما فيه وهى كما ذكرها العيانى : فيا رب حى الزائرين كلاهما وحى دليلا فى الفلاه هداهما وليتهما ضيفاي فى كل منزل مدى محتوما على قراهما وليتهما لا يقطعان مفازه ولا علما إلا وعينى تراهما

وحكى الفراء والكسائي عن كنانة أنه في حال الرفع بالألف ، وفي حال النصب والجر بالياء ، سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر .

قوله : (بالألف والياء) أى بالألف فى حاله الرفع ، وبالياء فى حاله النصب والجر ، نقول : (جاء الزيدان كلاهما واثنان) ، ف- (رأيت الزيدين كليهما ، واثنين) و (مررت بالزيدين كلاهما واثنين) ، هذه اللغة الفصحى والتي عليها النحويون ، وحكى لغه لبنى الحارث بن كعب (١) وبعض العرب إلزام المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة كالمقصور ، وجعلوا منه قوله تعالى : (إن هذان لَساحِرانِ) (٢) وقوله :

[١٩] تزود منا بين أذناه ضربه

... (٣)

[ظ ٨] وأما إن سمي بالمثنى فوجهان ، الأجود الحكاياه الثانى : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وإلزامه الألف ليكون له نظير فى المفردات ومنه :

ص: ١٠٣

١- ينظر الإنصاف ١ / ٣٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٦٨ .

٢- طه ٢٠ / ٦٣ وتمامها : (قالوا إن هذان لَساحِرانِ يُريدانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى .)

٣- البيت من البحر الطويل ، وهو لهو بر الحارثى فى شرح المفصل ٣ / ١٢٨ وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٦٩ ، وشرح شذور الذهب ٧٦ ، واللسان ماده (صرع) ٤ / ٢٤٣٣ ، وعجزه : دعتة إلى هابى التراب عقيم والشاهد فيه : على أن من العرب من لزم المثنى الألف فى الأحوال كلها ومحل الاستشهاد (أذناه) وكان من حقه لو جرى على اللغة المشهوره أن يقول بين أذنيه لإضافه الأذنين إلى الظرف ويروى طغمه بدل ضربه .

ألح عليها دائم الهطلان (١)

قوله : (جمع المذكر السالم) إنما قال السالم ليحترز من المكسر فإنه يعرب بالحركات.

قوله : (وأولو ، وعشرون وأخواتها) وهى العقود (ثلاثون أربعون إلى التسعين) إنما لم يستغن عن هذه بذكر الجمع ، لأنها غير جمع على الحقيقة (٢) إذ لا واحد لها على الحقيقة ، أما (أولو) فهى بمعنى أصحاب ، كـ (ذوو) ولا مفرد له بخلاف (ذوو) فله مفرد وهو (ذو) وأصل (ذوو) ، (ذوون) حذفت النون للإضافة (٣) وأما (عشرون) فليس بجمع على الحقيقة لعشره ، إذ لو كان جمعا لعشره لأطلق على ثلاثين ، لأن أقل الجمع ثلاثة وثلاث عشرات ثلاثون ، وكان يلزمه فتح العين والشين ولا يفيدهم ثلاثة أربعة ، لأن ثلاثين ليست جمعا لثلاثة ، ولا أربعين لأربعة وإنما جمع ثلاثة تسعه (٤) ، وفيه شذوذ آخر ، وهو أنه جمع ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون وهو غير جائز.

قوله : (بالواو والياء) يعنى إعرابه فى حالة الرفع بالواو وفى حالة

ص: ١٠٤

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لابن مقبل فى ديوانه ٣٣٥ ، وينظر الكتاب ٢٥٩ / ٤ ، والخصائص ٢ / ٢٠٢ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤٤ ، واللسان مادة (حلل) ٦ / ٤٢٧١ ، ومعجم البلدان ٣ / ١٨٥ مادة (السبعان) وأوضح المسالك ٤ / ٣٣٣ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٤٢ ويروى : عفت حججا بعدى وهن ثمانى. ويروى : أمل عليها بالبلبلى الملوآن. والسبعان : موضع فى ديار قيس كما فى معجم البلدان. والشاهد فى (السبعان) على أنه وزن فعلان حيث أنه لم يجزّ بالياء وإنما على سبيل الحكايه.

٢- ينظر شرح المصنف ، ١٠.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٣.

٤- ينظر المصدر السابق.

النصب والجر بالياء ، تقول : (جاء الزيدون وأولو مال وعشرون رجلا) و (رأيت الزيدتين وأولى مال وعشرين رجلا) و (مررت بالزيدتين وأولى مال وعشرين رجلا) وفي هذا خلاف ، ذهب أكثر البصريين إلى [أن] (١) إعراب المثنى والمجموع تقديري بالحركات ، قال سيبويه (٢) والخليل : إن الإعراب مقدر على علاماتها ، فعلى الألف والواو ضمهما ، وعلى الياء كسره أو فتحه ، وهذه العلامات لا تكون إعرابا لأنها كعلامه التأنيث والنسب كما أن تلك لا تكون إعرابا كذلك هذه ، وقال الأخفش (٣) والمازني والمبرد (٤) إن الإعراب مقدر على ما قبل علامه التثنيه والجمع ، لأن هذه العلامات زوائد على الكلمه ، دلالة للإعراب (٥) وذهب الكوفيون وقطرب وأكثر المتأخرين والمصنف (٦) أنهما معربان بالحروف ، فالواو في الجمع والألف في المثنى كالضمه ، والياء فيهما كالكسره والفتحه ، قالوا : وإنما أعربت بالحروف لأنها أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب ، وليس أكثر من الحركة إلا الحروف ، وكان القياس أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف ويجرا بالياء ، وقد خالفوا القياس في رفع المثنى بالألف ونصبهما بالياء ، أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف ، وأما الجر فيهما والرفع في المجموع فباق على القياس ، وإنما خالفوا بينهما في الرفع خوف اللبس ، لأنك لو رفعتهما بالواو ونصبتهما بالألف لوقع اللبس بينهما ، ولم يعرف المثنى من المجموع ، ونون التثنيه مكسوره ونون الجمع

ص: ١٠٥

١- [أن] زياده يقتضيها السياق ، وينظر الإنصاف ، ١ / ٣٣ وما بعدها.

٢- ينظر الكتاب ، ١ / ١٨.

٣- ينظر الإنصاف ١ / ٣٣ وما بعدها.

٤- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢.

٥- ينظر المقتضب ، ٢ / ٤٣٥ - ٤٣٧.

٦- ينظر شرح المصنف ١٠ ، والإنصاف ١ / ٣٣ وما بعدها شرح المفصل ، ١ / ٥٢.

مفتوحه فجوابه أنها تذهب في حاله الإضافه فإن قيل وأى لبس ، وما قبل واو الجمع مضموم ، وما قبل واو التثنيه مفتوح ، فجوابه أنه يقع اللبس في المقصور نحو : (مصطفون) فإنهم فتحوا فيه ما قبل الواو لتدل الفتحه على الألف المحذوفه ، وأما حال النصب ، فلو جعلنا نصبهما بالألف لأدى إلى اللبس بينهما ، لأن الألف تستدعى أن يكون ما قبلها مفتوحا بكل حال في كلا النوعين ، فطرح الألف في حاله [و ٩] النصب لذلك ، وسبق المثني فأخذ الألف في حاله الرفع لأنها أخف ، ولأنها تكون ضميرا له ، وبقي الواو للجمع على قياس الأسماء الستة ، ولأنها ضمير له ، وحمل فيها المنصوب على المجرور لأنهما مفعولان فضله يجوز حذفهما ويتفقان في كنايه الإضمار نحو : (رأيتك ومررت بك) ، وهذا الجمع وإن لم يسم به فهو بالحروف على ما ذكره الشيخ (١) وقد قيل فيما كأن جمعه غير قياسى ك- (بنين) و (سنيين) و (وأربعين) و (أرضين) و (ثيين) ، إنه يعرب على نونه بالحركات وتلزم الياء ولا تحذف نونه للإضافه وعليه.

[٢١] وكان لنا أبو حسن علىّ

أبا برا ونحن له بنين (٢)

ص: ١٠٦

-
- ١- ينظر شرح المصنف ، ١٠.
 - ٢- البيت من البحر الوافر وهو لأحد أولاد على بن أبى طالب رضى الله عنه وينسب لسعيد ابن قيس الهمداني ، ينظر فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٠٤ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٥٥ ، والمقاصد النحويه ١ / ١٥٦ ، وخزانه الأدب ٨ / ٧٥ - ٧٦. ويرويه الرضى فى شرحه : إن لنا أبا حسن عليا أب برّ ونحن له بنين والشاهد فيه قوله : (بنين) حيث أعربه بالحركات شذوذا والأكثر إعرابه بالحروف وإلحاقه بجمع المذكر السالم.

وقال :

[٢٢] دعاني من نجد فإنّ سنيه

لعين بنا شيبا وشيننا مردا (١)

وقال :

[٢٣] وما ذا تبتغي الشعراء مني

وقد جاوزت حد الأربعين (٢)

وروى الفراء عن تميم أن الجمع مع إعرابه بالحركات يمنع الصرف ، وإن سمي به فالأجود الحكايه على ما كان قبل التسميه ، ومنهم من ألزمه الياء ، وإعرابه بالحركات مصروفا ، ومنهم من ألزمه الواو وإعرابه بالحركات إعراب ما لا- ينصرف ، ومنعه الصرف للعلميه وشبه العجميه ، لأنه قليل النظير في المفردات ، واحتج بقول الشاعر :

[٢٤] ظل ليلى وبّت كالمحزون

واعترتنى الهموم بلماطرون (٣)

ص: ١٠٧

١- البيت من البحر الطويل وهو للصمه القشيري كما في شرح المفصل ٥ / ١١ - ١٢ وينظر مجالس ثعلب ١٧٧ - ٣٢٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٥ وشرح ابن عقيل ١ / ٦٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٥٧ واللسان ماده (نجد) ٦ / ٤٣٤٦ ، والمقاصد النحويه ١ / ١٦٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ٥٨ - ٥٩. ويروى : ذراني بدل دعاني. والشاهد فيه قوله : (سنينه حيث أعرب سنين بالفتحه الظاهره بدليل بقاء النون مع الإضافه فجعل النون الزائده كالنون الأصليه ولو حذفها لقال : فإن سنيه.

٢- البيت من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي كما في سر الصناعه ٢ / ٦٢٧ ، وينظر حماسه البحتری ١٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٢ ، وشرح المفصل ٥ / ١١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٠٤ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٨ وتذكره النحاه ٤٨٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ٦١ - ٦٢ ، والمقاصد النحويه ١ / ١٩١. والشاهد فيه قوله : (الأربعين) حيث وردت الروايه فيه كسر النون.

٣- البيت من الخفيف ، وهو لأبي دهب الجمحي في ديوانه ٦٨ ، وله ولغيره ، ينظر الخصائص - ٣ / ٢١٦ ، وأوضح المسالك ١ / ٥٣ ولسان العرب ماده (خصر) ٢ / ١١٧٢ ، وخزانه الأدب ٧ / ٣١٤ والمقاصد النحويه ١ / ١٤١. والشاهد فيه قوله : (بالماطرون) حيث أعرب الشاعر جمع المذكر السالم المسمى به بالحركات فجره بالكسره ، ويجوز فيه إعرابه إعراب جمع المذكر السالم ومن العرب من يلزمه الواو ويفتح النون قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٠٦ : وهذه أسماء أمكنه والأجود أجرؤها مجرى الجمع ثم التزام الواو وجعل الإعراب في النون قليل والحمل عليه ضعيف.

وقال السيرافي (١) وإن يلزم الواو ، واحتج بقوله :

[٢٥] ولها بالماطرون إذا

أكل النمل الذي جمعا (٢)

وحكى من كلام العرب (هذا ياسمون البر) و (رأيت ياسمون البر) و (مررت بياسمون البر) والمثنى والمجموع إذا سمي بهما مفرد ، فإن حكى لم تجز تثنيته ولم يسم به ثانيا ، لأنه يؤدي إلى التسلسل ، وإن لم يحك جاز التثنيه والتسميه به ثانيا ، لأنه بمنزله المفرد بشرط أن لا تزيد حروفه قبل التثنيه على خمسة أحرف ، ك- (رجلان) ، و (يدان) فنقول فيه (رجلانان) و (يدنان) ، لأنه لا يخرج بالتثنيه عن نهاية زياده الاسم ، وهو سبعة أحرف ك- (اشهيباب) (٣).

قوله : (التقدير فيما تعذر) لما فرغ من الإعراب اللفظي بالحركه والحرف ، شرع في التقديرى ، وهو نوعان : مقدر بالحرف ك- (مسلمى)

ص: ١٠٨

١- ينظر شرح الكتاب ١ / ١٤١ للسيرافي.

٢- البيت من المديد وهو لأبى دهبيل الجمحى فى ديوانه ٨٥ ، وله ولغيره ، وينظر سر صناعه الأعراب ٢ / ٦٢٦ ، والممتع فى التصريف ١ / ١٥٨ ، واللسان ماده (مطرن) ٦ / ٤٢٢٤ وقد نسبه للأخطل وخزانه الأدب ٧ / ٣٩ ، والمقاصد ١ / ٤٨ . والشاهد فيه قوله : (بالماطرون) حيث نزل منزله الزيتون فى إعرابه بالحركات ، قال ابن جنى : (ليست النون فيه بزياده لأنها تعرب).

٣- ينظر الإنصاف ٢ / ٧٥٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ، ١ / ١٠٥ - ١٠٦ .

وبالحركة ، والذي بالحركة متعذر ك- (عصا) و (غلامى) (١) ، ومستثقل ك- (قاضى).

قوله : (فيما تعذر كعصى) يعنى باب المقصور ك- (عصى) و (فتى) و (صلى) ، كان الأولى أن يقدم المنقوص ، لأنه لإحاله ظهوره ، ولعله نظر إلى أن الألف أقوى من الياء فى المد لملازمته لها ، وإنما تعذر لأن آخره ألف (٢) ، وهو حرف ساكن ، وإنما امتنع تحريكها لأنه يؤدى إلى أحد أمرين ؛ إما ردها إلى أصلها ، ومنه (هرب) لأن أصلها (عصو) تحرك حرف العله وانفتح ما قبله ، فقلبت ألفا ، وأما همزها فيؤدى إلى الإلباس بباب المهموز ، وخرجت عن كونها ألفا ، وألف باب (عصى) إن وقف عليها وكان بالألف واللام أو الإضافه (كالعصا وعصاك) فهى المنقلبه بالاتفاق ، وإن كان بغير ذلك ، فثلاثة أقوال مذهب سيويه (٣) ، أنها فى حال الرفع والجر مبدله عن حرف أصلى وفى النصب زائده مبدله عن التنوين قياسا على الصحيح ، ومذهب المازنى أنها زائده فى الأحوال الثلاثة مبدله عن التنوين ، وحجته أن ما قبل الألف مفتوح فى الأحوال الثلاثة فأجرى الرفع والجر مجرى النصب ، ومذهب المبرد (٤) والكسائى (٥) والسيرافى (٦) وابن كيسان [ظ ٩] أنها أصلية فى الأحوال الثلاثة وحجتهم أنها قد جاءت الإماله فى

ص: ١٠٩

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٤ ، وشرح المصنف ١١ .
- ٢- ينظر شرح المصنف ١١ .
- ٣- ينظر الكتاب ٣ / ٣٨٥ وما بعدها وشرح المقدمة المحسبه ١ / ١١٧ .
- ٤- ينظر المقتضب ١ / ١٤٤ .
- ٥- ينظر رأى الكسائى فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ١١٣ ، وشرح الرضى ٢ / ١٧٤ .
- ٦- ينظر رأى السيرافى هامش الكتاب ٣ / ٣٨٦ .

المقصود حال الوقف ولا تصح الإمالة إلا في حرف أصلي ، وأما حكمها في الوصل فإن وصلت بساكن حذفت مطلقا لالتقاء الساكنين كقولك : (عصى الأعرج) و (العصا الجيده) وإن وصلت بمتحرك فإن كان معرفا ثبتت (كالعصا نافع) فإن كان منكرا حذفت لالتقاء الساكنين ، وهما الألف والتنوين ، نقول (هذه عصا جيده) ، وأما إذا أضيف إلى المقصود ظاهر متحرك أو مضمّر لم ينفك عن الألف بحال.

قوله : (وغلامي) يعني أن الإعراب يتعذر لفظا فيما أضيف إلى ياء المتكلم ، ووجه تقديره أن الياء تستدعي أن يكون ما قبلها مكسورا وهو حرف الإعراب في الأحوال الثلاثة فتعذر أن يتحرك بحركة الإعراب ، لأن الحرف الواحد يستحيل تحريكه بحركتين في حاله واحده.

قوله : (مطلقا) إشاره إلى خلاف فيه ، فابن مالك (١) وبعض النحاه (٢) قالوا إعرابه في حاله الحركه ل- (عصى) وتقديرى في حاله الرفع والنصب ، وذلك لأن الياء إنما تطلب كسره ، ما لا كسره بناء فكسره الإعراب يحصل بها ما تطلب الياء فكانت أولى وردّ بأن الياء أسبق من الإعراب فكذلك كهنا لأن الإعراب ناشئ عن

ص: ١١٠

-
- ١- وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله : وسم معتلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرضى مكارما فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذى قد قصرا وينظر شرح ابن عقيل ١ / ٨٠ وما بعدها.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ١١.

التركيب مع العامل والمفرد أسبق ، وقال ابن السراج (١) وابن الخشاب (٢) ، والجرجاني (٣) والمطرزى (٤) إنه مبني لإضافته إلى الياء ، ووجهه بأنه قد صار بإضافته إلى الياء جزء كلمه ، وهى ضعيفه لأنه حرف عله وهو اسم على حرف واحد ، وما اختاره ابن الحاجب.

مذهب سيويه والجمهور (٥) ، وقال ابن جنى : هو خصي لا معرب ولا مبني.

قوله : (أو أستثقل كقاض رفعا وجرا) هذا الثاني من التقديرى بالحركه وهو المنقوص وهو كل اسم آخره ياء حقيقه قبلها كسره ، فقوله ياء ، احتراز عما ليس بياء كـ (زيد) خفيفه يحترز من الثقيله كـ (على) ، و (كرسى) ، و (ولى) ، قبلها كسره يحترز من أن يكون قبلها ساكن كـ (ظبي) و (يحيى) ، فإن هذه المحترز عنها تعرب بالحركات لفظا ، والأصل فى (قاض) (قاضى) بضم الياء فى الرفع وفتحها فى النصب وكسرها فى الجر فاستثقلت الضمه والكسره ، أما الضمه فلأنها من جنس الواو ،

ص: ١١١

١- ينظر الأصول لابن السراج ٢ / ٣٧٨.

٢- ابن الخشاب هو : عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوى ، توفى سنه ٥٦٧ هـ ، صنف شرح الجمل للجرجاني ، وشرح اللمع لابن جنى وغيرها ، الرد على ابن بابشاذ فى شرح الجمل. ينظر بغيه الوعا ٢ / ٢٩ - ٣٠. ينظر رأى ابن الخشاب فى الهمع ١ / ٥٨.

٣- ينظر رأى الجرجاني فى الهمع ١ / ٥٨.

٤- المطرزى هو ناصر بن عبد السيد بن على بن المطرز أبو الفتح النحوى الأديب المشهور بالمطرزى ، ولد ٥٣٨ وتوفى سنه ٦١٠ هـ ، من أهل خوارزم برع فى النحو واللفه والفقه ، معتزلى المذهب ، صنف شرح المقامات ، المغرب فى شرح المعرب ، ومختصر المصباح فى النحو وغيرها ... ، ينظر البغيه ٢ / ٣١١ وأنباء الرواه ٣ / ٣٤٠.

٥- ينظر شرح المصنف ١١ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤.

والواو تباين الياء لاختلافهما في الطبع ، وأما الكسر فلأنه من جنس الياء ، والياء على الياء ثقيله بخلاف الفتحة ، فإنها خفيفة على الياء ، فلهذا أعرب بالنصب لفظاً (١) وبالرفع والجر تقديرا ، هذا مذهب الجمهور ، وقد جاء تقدير النصب كقوله :

[٢٦] فلو أن واش بالمدينه داره

ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا (٢)

ولو كان لفظا لقال : (واشيا) وقد جاء إظهار الرفع والجر مع النصب ، قال في الرفع :

[٢٧] قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها

موالى ككباش العوس سحاح (٣)

فى الجر :

[٢٨] ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى

كجوارى يلعبن فى الصحراء (٤)

ص: ١١٢

١- ينظر شرح المصنف ١١ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤.

٢- البيت من البحر الطويل وهو للمجنون فى ديوانه ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٦ / ٥١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٣٧ ، ومغنى اللبيب ٣٨٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٩٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٣ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٤٨٤. والشاهد فيه قوله : (واش) حيث عامل الاسم المنقوص واش فى حاله النصب كما يعامل فى حالتى الرفع والجر فحذف ياءه.

٣- من البحر البسيط وهو بلا نسبه فى شرح ابن الحاجب ٣ / ٨٢ ، وينظر شرح المفصل ١٠ / ١٠٣. ويروى وبهجتها. والشاهد فيه قوله : (موالى) حيث حرك الياء بالضم شذوذا ، والعوس : ضرب من الغنم - سحاح : جمع ساحه وهى الشاه الممثلة سمنا.

٤- البيت من البحر الكامل وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ١٠ / ١٠١ ، وشرح شافيه ابن - الحاجب ٣ / ١٨٣ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٢ - ٣٤. والشاهد فيه قوله : كجوارى حيث حرك الياء من الاسم المنقوص جرا بالتنوين شذوذا كما ذكر شارح الشافيه.

وقال أيضا :

[٢٩] فيوما يجارين الهوى غير ماضى

ويوما ترى منهن غولا تغول (١)

وقد اختلف فى تنوين المنقوص ، والأكثر أنه تنوين تمكين (٢) ، ومنهم من قال عوض (٣) عن إعلال الياء ، لأن أصله (قاضى) فعلى أنه تمكين نقول : ثقلت الضمه والكسره على الياء فحذفتا ، فالتقى التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى أنه عوض ، ثقلت الضمه على الياء فحذفتا وتبعهما التنوين ، وأى تنوين آخر عوض عن الإعلال فالتقى ساكنان الأول حرف عله فحذف.

وأما حكم ياء المنقوص فى الوصل والوقف ، أما فى الوقف إن كان معرّفا باللام ثبتت ساكنه فى الرفع والجرح مفتوحه فى النصب على الأفتح فيهما وإبدال التنوين فى النصب ألفا وقد أجز حذفها وبقاؤها ، وأما فى الوصل ، فإن وصلت بساكن حذفت مطلقا فى الرفع والجرح ، وإن وصلت بمتحرك فإن كان المنقوص معرّفا باللام ثبتت الياء ، وإن كان

ص: ١١٣

١- البيت من الطويل وهو لجريز فى ديوانه ١٤٠ ، وينظر الكتاب ٣ / ٣١٤ ، والمقتضب ١ / ٦٤٤ والخصائص ٣ / ١٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٨٦ ، ونوادير أبى زيد ٢٠٣ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠١ - ١٠٤ ، واللسان ماده (غول) ٥ / ٣٣١٨ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٥٨ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٢٧. والشاهد فيه قوله : (ماضى) حيث حرك الياء فى الجرح ضروره.

٢- ينظر شرح المفصل ٩ / ٢٩ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ١٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٠.

٣- ينظر المصدر السابق.

منكراً حذفت لأجل التنوين وأما النصب فثبتت متحركة ، وأما حكمها في الإضافة إلى مضمراً أو ظاهر متحرك فثبتت الياء في الرفع والجر ساكنه ، وفتحها في النصب (١).

قوله : (ونحو مسلميّ رفعاً) هذا الضرب الثاني وهو التقديري بالحرف ، وهو جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى الياء فإنها تقدر فيه الواو في حال الرفع وهو لفظي في حال النصب والجر ، لأن الياء موجوده ، وإنما كان في الرفع مقدرًا لأن أصله (مسلمون) فأضيف إلى الياء فحذفت النون للإضافة ، فصار (مسلموى) فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت الأولى بالسكون فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في ياء المتكلم فصار (مسلميّ) ، فعلم أنه عدل عن الواو التي كانت علامة الرفع لأجل الاستثقال لها مع الياء. فلذلك وجب أن يحكم عليه في حال الرفع بالإعراب مقدرًا ، وأما في النصب والجر ، فباء الإعراب فيه ثابتة لم تتغير عن حالها الأصلية (٢) ، قال في البرود : والصحيح أنه في حال الرفع لفظي غير مقدر ، لأن الواو كالموجوده وإنما قلبت لعارض الاستثقال واحتج بوجهين :

أحدهما : أن أحدا لا يقول بتقدير الواو في (ميزان وميقات) ولا بتقدير التنوين في (رأيت زيدا) ، عند الوقف.

والثاني : أنا لو سلمنا ذهاب الواو بالكليه لکننا نقدر بالضمه لأنها الأصل ألا ترى أنا لا نقدر في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الياء إلا الحركة.

ص: ١١٤

١- ينظر شرح المصنف ١١.

٢- ينظر شرح المصنف ، ١١ ، نقل الشارح هذه العبارة ولم يسندها إلى المصنف.

قوله : (واللفظي فيما عداه) أى فيما عدا هذه الأنواع وهما نوعا التعذر والمستثقل فهو لفظي ، لأنه إذا حصر الأقل فما عداه بخلافه وهو الأكثر ، وقد بقى عليه من التقديرى المدغم نحو : (وَتَرَى النَّاسَ) (١) وما سَكَنَ للتخفيف ، نحو : (وَرُسُلُنَا) (٢) أو الضروره نحو :

[٣٠] ...

وقد بدا هنك من المئزر (٣)

والمتبع نحو : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) (٤) والمحكى نحو : زيد (من زيد) (من زيذا) (من زيد) ، وبعضهم جعل المحكى فى حال الرفع معربا.

ص: ١١٥

- ١- الحج ٢٢ / ٢ ، وتمامها : (يَوْمَ تَرُؤُنَهَا تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ...) . قرأ الجمهور وترى بالتاء مفتوحه وزيد بن على بضم التاء وكسر الراء ، وقرأ الزعفرانى وعباس فى اختياره بضم التاء وفتح الراء ورفع (الناس) ينظر القرطبي ٣٤٩٧ / ٥ ، والبحر المحيط ٣٢٥ / ٦ ، وفتح القدير ٤٣٥ / ٣ .
- ٢- المائده ، ٣٢ / ٥ قرأه أبو عمرو بإسكان السين فى رسلنا والباء فى سبلنا حيث وقع فى الخط على التخفيف لتوالى الحركات ولأنه جمع ، وضم ذلك الباقون على الأصل ، ينظر الكشف ٤٠٨ / ١ ، والحجه لابن زنجله ٢٢٥ .
- ٣- البيت من السريع ، وهو للأقيشر الأسدى أو الفرزدق ، وليس فى ديوانه ، ينظر الكتاب ٢٠٣ / ٤ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٩١ ، والخصائص ٩٥ / ٣ ، وشرح المفصل ٤٨ / ١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٨ / ١ ، ووصف المباني ٣٩٣ ، وهمع الهوامع ٥٤ / ١ ، وخزانه الأدب ٤٨٤ / ٤ - ٤٨٥ وصدرة : رحى وفى رجليك ما فيهما . والشاهد فيه قوله : (بدا هنك) حيث سكن النون ، و (هنك) ضروره ، وهو مرفوع ، لأنه فاعل بدا .
- ٤- الفاتحه ١ / ١ الجمهور قرأوا بضم دال (الحمد) وأتبع إبراهيم بن أبى عبلة ميمه لام الجر لضمه الدال كما أتبع الحسن ، وزيد بن على كسر الدال لكسره اللام وهى أغرب . ينظر البحر المحيط ١٣١ / ١ .

قوله : (غير المنصرف) قد اختلف في اشتقاق المنصرف (١)، ف قيل هو من صرفه البكره والباب إذا صرف ، قال الشاعر :

[٣١] مقذوفه بدخيس النحض بازلها

لها صريف صريف القعوب المسد (٢)

فعلامته على هذا التنوين فقط ، وقيل من (التصرف) الذى هو (التقلب) فعلامته على هذا الجر والتنوين جميعا ، وقيل هو من (الصرف) وهو الخالص ، كقولهم (شراب صرف) أى خالص لم يمزج ، ومعناه أن المنصرف خالص من شبه الفعل بخلاف غير المنصرف ، وقيل من الصرف الذى هو (الفضل) قال الشاعر :

[٣٢] فما الفضه البيضاء والتبر واحد

نقوعان للمكدى وبينهما صرف (٣)

أى (فضل).

ص: ١١٦

١- ينظر اللسان ماده (صرف) ٤ / ٢٤٣٤ ، وما بعدها.

٢- البيت من البسيط وهو للنابغه الذيبانى فى الديوان ١٦ وينظر الكتاب ١ / ٣٥٥ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣١ وجمهره اللغه ٥٧٨ - ٧٤١ ، واللسان ماده (صرف) ٤ / ٢٤٣٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٩٣. والشاهد فيه قوله : (لها صريف صريف) حيث استدل على اشتقاق المنصرف وهو المتحرك والمتقلب.

٣- لم أقف له على قائل أو مصدر.

قوله : (ما اجتمع فيه علتان) جنس للحد ، يحترز من العله الواحده فإنها لا تؤثر فى منع الصرف ، خلافا للكوفيين (١) والأخفش (٢) والفارسي (٣) وابن برهان (٤) من البصريين ، واختاره صاحب الإنصاف (٥) فإنهم أجازوا المنع لعله واحده واحتجوا بقوله : [ظ ١٠]

[٣٣] ومصعب حين جد الأمر أطيها

(٤)...

ويقوله :

[٣٤] فما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس فى مجمع (٧)

ويقوله :

ص: ١١٧

١- ينظر الإنصاف ٢ / ٤٩٣ ، وشرح المفصل ١ / ٦٨ ، والهمع ١ / ١٠٩ .

٢- ينظر المصدر السابق .

٣- ينظر رأى الفارسي فى الهمع ١ / ١٠٩ .

٤- ينظر الإنصاف ٢ / ٤٩٣ .

٥- ينظر المصدر السابق ٢ / ٥٠١ .

٦- البيت من مجزوء الوافر وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ١٢٤ ، وينظر الإنصاف ٢ / ٥٠١ ، وشرح المفصل ١ / ٦٨ ، وخزانه الأدب ١ / ١٥٠ . ويروى بتقديم وتأخير أطيها وأكرمها كما فى شرح المفصل ١ / ٦٨ . والشاهد فيه قوله : (ومصعب) فإنه مرفوع بغير تنوين فدل على أنه ممنوع من الصرف مع أنه ليس فيه إلا عله واحده وهى العلميه .

٧- البيت من المتقارب وهو لعباس بن مرداس السلمى فى ديوانه ٨٤ ، والإنصاف ٢ / ٤٩٩ ، وشرح المفصل ١ / ٦٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٥٠ ، وشرح الرضى ١ / ٣٨ ، واللسان ماده (ردس) ٣ / ١٦٢٣ ، وخزانه الأدب ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ويروى صاحب الإنصاف يفوقان شيخى فى مجمع ، وردّ هذه الروايه وقال : بل الروايه الصحيحه المشهوره ما رويناها . والشاهد فيه قوله : (مرداس) حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا عله واحده وهى العلميه .

ذو الطول وذو العرض (١)

ورد البصريون ذلك ، إما بضعف فالروايه فيه وأنتم (٢) ، وأما مرداس فالروايه شيخى ، وأما عامر فهو اسم قبيله ، ففيه العلميه والتأنيث (٣).

قوله : (من علل تسع) يحترز من علل البناء فإنها ست. قوله :

(وواحد منها تقوم مقامها) ، يعنى أو واحده من التسع تقوم مقام علتين ، وذلك فى الجمع المتناهى والتأنيث بالألف المقصوره والممدوده فإنهم أقاموا فيها لزوم التأنيث ونهايه الجمع مقام العله الثانيه (٤).

قوله : (وهى عدل (٥) ووصف إلى آخره) (٦) شرع يبين العلل التسع

ص: ١١٨

١- البيت من بحر الهزج وهو لذى الأصبع العدوانى كما فى ديوانه ٤٨ ، وينظر الإنصاف ٢ / ٥٠١ ، وشرح المفصل ١ / ٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٤١ ، واللسان ماده (عمر) ٤ / ٣١٠٤ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٦٤. والشاهد فيه قوله : (عامر) حيث منعها من الصرف ، وليس فيها إلا عله واحده وهى العلميه وذلك للضروره الشعريه.

٢- ينظر شرح المفصل ١ / ٦٨ ، وفيه وأما قوله : (مصعب حين جد الأمر) فإن الروايه الصحيحه وأنتم حين جد الأمر.

٣- ينظر شرح المفصل ١ / ٦٨ ، وشرح الرضى ١ / ٣٨.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٩.

٥- ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٦.

٦- فى الكافيه المحققه زياده وهى : عدل ووصف وتأنيث ومعرفه وعجمه ثم جمع ثم تركيب والنون زائده من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب ينظر الكافيه فى النحو ٦٢ وقال : وهما من البحر البسيط نسبها عبد الغفور فى حاشيه له على الفوائد الضيائيه لأبى سعيد الأنبارى النحوى ، ثم قال : وأظنه يعنى أبا البركات الأنبارى أوردتهما فى أسرار العرييه ٣٠٧ بقوله ويجمعها بيتان من الشعر. والروايه فى أسرار العرييه : جمع ووصف وعجمه ثم العدل ... وهما فى شرح ابن عقيل ٣ / ٣٢١.

التي ذكر ، وهي أخبار متعدده لمبتدأ محذوف.

قوله : (والنون زائده) روى بنصب زائده ورفعها ، فالرفع إما خبر عن النون ، وهو ضعيف من جهة المعنى ، وإما صفة لها ، والألف واللام زائدان ، ودليل زيادتهما ، أنه ذكر كل الأسباب في البيتين دونها نكره ، والنصب إما على الحال المؤكده ، قاله الإمام يحيى بن حمزه (١) (عليه السلام) أو منتقله وعاملها مضمّر تقديره ، ومنها : النون زائده ، وقيل : على الحكاياه ، كأنه قال : يمتنع الصرف والنون زائده.

قوله : (وهذا القول تقريب) يحتمل وجوها :

أحدهما : أنه أراد أن نظمه بهذه العلل أقرب للحفظ من عدها نثرا.

الثاني : أنه أراد أن ذكرها في البيتين تقريب ، وسيأتي تفصيلها من بعد.

الثالث : أنه أراد أن حصرها في تسع تقريب ، لأن منهم من زاد ألف الإلحاق إذا سمي بما هي فيه ، وأحمر إذا سمي به ثم نكر (٢) وجعلها إحدى عشره ومنهم من أراد نهايه الجمع ، ولزوم التأنيث ، وجعلها ثلاث عشره ، ومنهم من ردها إلى علتين ، وهي الحكاياه والتراكيب ، فكنى بالحكاياه عن الصفه في (أفعل) ووزن الفعل في العلميه ، والتركيب كناية عن سبع علل : تركيب المزج ، و تركيب التأنيث ، و تركيب الجمع ، و تركيب العجمه ، و تركيب العدل ، و تركيب زياده الألف والنون ، و تركيب النكرات نحو أحاد ، وقد جمعها صاحب البرود في بيت واحد :

ص: ١١٩

١- ينظر الأزهار الصافيه ١٢٥.

٢- ينظر شرح المفصل ، ١ / ٧.

[٣٦] اعدل وأنت وعزف وركب اجمع

صف اعجم زن الفعل مخصوصا

مثل : [أحاد وطلح] حضرموت

جوار أحمر آزر يزيد سكران (١)

قوله : (مثل عمر وأحمر) إلى آخره (٢) ، هذا يتبين للعلل بالأمثلة ، ففي (عمر) العدل التقديرى والعلميه ، و (أحمر) وزن الفعل والوصف ، و (طلحه) التأنيث اللفظى والعلميه ، و (زينب) المعنوى والعلميه ، و (إبراهيم) العجمه والعلميه ، و (مساجد) الجمع ونهايه الجمع ، و (معد يكرب) التركيب والعلميه ، و (عمران) الألف والنون والعلميه ، و (أحمد) وزن الفعل والعلميه.

قوله : (وحكمه أن لا كسر ولا تنوين) أى حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر ولا التنوين ، وإنما امتنعا فيه ، لأن هذه الأسباب المانعه من الصرف فإذا اجتمع فى الاسم سببان منها ، صار بهما فرعا من جهتين ، فيشبه الأفعال لأنها فرع على الأسماء من جهتين :

أحدهما : أن الاسم يخبر به وعنه ، والفعل يخبر به فقط ، وما أخبر به وعنه كان أصلا لأنه مستقل كلاما فهو مستغن عن الفعل ، والفعل غير مستغن عنه. [و ١١]

الثانيه : أن الفعل مشتق من الاسم عند البصريين (٣) ، والمشتق فرع

ص: ١٢٠

- ١- ثمه خلل فى الوزن بين وفيه سقط ظاهر.
- ٢- فى الكافيه المحققه زياده حيث عد العلل مع الأمثله وهى قوله مثل : عمر ، وأحمر ، وطلحه ، وزينب ، وإبراهيم ، ومساجد ، ومعد يكرب ، وعمران ، وأحمد. (٦٢)
- ٣- ينظر الإنصاف ١ / ٧ وما بعدها.

على المشتق منه ، والعله الأخرى على كلام الكوفيين (١) ، أن الفعل بمنزله المركب لاستدعائه الفاعل ، والاسم بمنزله المفرد ، والمركب فرع المفرد ، فلما أشبه الفعل قطع عنه الجر والتون ولم يعط الجزم لأن المشبه أضعف من المشبه به ، أو لامتناع عوامله ، وأما بيان فرعيه هذه العلل التسع ، فالعدل فرع على المعدول عنه ، والوصف فرع على الموصوف ، والتأنيث فرع على التذكير (٢) لفظا ومعنى ، فاللفظ بالزيادة ، لأنك تقول قائم ، ثم قائمه والمعنى أن المذكر أغلب من المؤنث ، والمعرفة فرع على النكرة ، لأن النكرة أكثر ، لأنك تقول : قائم ، ثم القائم .

وتحتاج إلى زياده لفظ ، أو وضع فى الأعلام ، والعجمه فرع على العربيه لأنها دخيله فى كلام العرب (٣) ، ولأن لغه كل قوم أصل بالنسبه إلى لغتهم ولغه غيرهم ، والجمع فرع على الواحد لأنك لا تجمع الشيء إلا بعد معرفه أفراده ، والتركيب فرع على الأفراد (٤) ، والألف والنون فرع على ما زيدتا عليه ، وذلك على كلام الكوفيين (٥) لأنهم يمنعونه الصرف بالأصالة لا للمشابهه ، وعلى كلام البصريين ، إنما منع الصرف لمشابهه ألف التأنيث ، ولا تكون على كلامهم الألف والنون فرعتين ، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم ، كما أن الاسم أصل والفعل فرع ، كذلك

ص: ١٢١

- ١- ينظر الإنصاف ١ / ٧ وما بعدها.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٧.
- ٣- ينظر شرح المصنف ١١ ، وشرح الرضى ١ / ٣٧ - ٣٨ ، وهذا التفريغ الذى ذكره الشارح منقول من شرح المصنف وشرح الرضى بتصريف.
- ٤- ينظر شرح المصنف ١١ (وأكثر عباراته منقوله عن شرح المصنف دون إسناد. وقد استعمل المصنف عن بدل على فى كل عباراته ...).
- ٥- ينظر شرح المفصل ١ / ٦٨ - ٦٩.

وزن الاسم أصل ووزن الفعل فرع.

قوله : (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب) إنما جاز ذلك لأنه رُدَّ فرع إلى أصل وهو من أحسن الضرورات ، رد الأشياء إلى أصولها ، قال الكوفيون : (١) ما لم يكن (أفعل من) ، لأن التنوين لا يدخل عليه كالإضافه ، وضعف تصرف : (خير منك) و (شر منك) وقال طاهر (٢) وبعض المتأخرين : ما كان آخره الألف ، نحو (حبلى) لم يصرف للضرورة لعدم الفائدة ، لأن التنوين ساكن والألف مغن عنه ، قال صاحب البرود : وهذا باطل لأن التنوين قد يلاقيه ساكن فيحرك بالكسره ، والألف تحذف إذا لاقاها ساكن فله فائده أى فائده ، نحو قولى :

[٣٧] حبلى اختارت خروج جنينها ولم

يكن حبًا حاز عن إذن بعلمها (٣)

والصرف قد يكون للضرورة والقوافى والتناسب ، فالضرورة ما كان فى

أول البيت ، نحو :

[٣٨] وجبريل أمين الله فينا

وروح القدس ليس له كفاء (٤)

أو وسطه نحو :

ص: ١٢٢

١- ينظر المفصل ١٧ ، وشرحه لابن يعيش ١ / ٦٨ وشرح الرضى ١ / ٣٨.

٢- ينظر شرح المقدمة المحسبه ، ١١٩.

٣- كذا فى الأصل! ولم أقف على قائله ، وهو غير منضبط الوزن.

٤- البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (٧٦) ، وينظر اللسان ماده (كفأ) ٥ / ٣٨٩٢. والشاهد فيه قوله : (وجبريل)

حيث صرف جبريل مع أنه ممنوع من الصرف للعلميه والعجمه ، وعلله بأنه فى أول البيت للضرورة ...

[٣٩] أَعَدُّ ذَكَرَ نَعْمَانَ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ

هو المسك ما كثرته يتضوع (١)

والذى للقوافى ما كان فى آخره ، نحو :

[٤٠] ...

عصائب طير تهتدى بعصائب (٢)

ليطابق القافيه الأولى لأنها مكسوره قال :

[٤١] كلينى لهم يا أميمه ناصب

وليل أقاسيه بطيء الكواكب (٣)

وأما التناسب فضربان :

أحدهما : أن يكون بإزاء غير المنصرف منصرفا فيصرف ليتسق الكلام ، نحو قوله تعالى : (سَيَلَسِلَ وَأَعْلَلًا وَسَيَجِيرًا) (٤) فإن سلاسل صرف لما كان

ص : ١٢٣

١- البيت من البحر الطويل وهو للتابعه الديقانى كما فى ديوانه : ٧ والشاهد فيه قوله : (نعمان) حيث صرفه ضروره وهو ممنوع من الصرف.

٢- البيت من البحر الطويل وهو للتابعه كما فى ديوانه ٤٢ ، ينظر الشعر والشعراء ١٧٥ ، وشرح المفصل ١ / ٦٨ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٨٩ . وصدوره : إذا ما غزوا فى الجيش حلق والشاهد فيه قوله : (بعصائب) حيث جر عصائب بالكسره وحقه الجر بالفتحه نيابه عن الكسره ، لأنه ممنوع من الصرف ، لكن الشاعر صرف للضروره.

٣- البيت من البحر الطويل وهو للتابعه وهو مطلع قصيدته البائيه المشهوره وهو فى ديوانه ٤٠ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، ٣ / ٣٨٢ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٤٥ وجمهره اللغه ٣٥٠ - ٩٨٢ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٧ ، ورفض المباني ٢٣٧ ، واللسان ماده (أسس) ١ / ٧٩ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٢١ - ٣٢٥ .

٤- الآيه من سوره الإنسان ٧٦ / ٤ وتمامها : (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَيَلَسِلَ وَأَعْلَلًا وَسَيَجِيرًا) وقرأ نافع والكسائى وأبو بكر عن عاصم وهشام عن عامر (سلاسل) بالتنوين والباقون بغير تنوين وكذلك فإنه ما ينطبق على هذه القراءة ، قراءه ينطبق على ما بعدها وهى ١٥ - ١٦ من السوره نفسها ينظر الكشف ٢ / ٣٥٢ .

والثانى : فى الفواصل نحو قوله تعالى : (قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِنْ فَضِّهِ) (١) فقوارير الأولى صرفت للفاصله ، والثانيه لمناسبه قوارير الأولى : إذا كانت الأولى الفاصله ، والزمخشرى منع من الصرف للتناسب (٢) وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة ، فمنع منه أكثر البصريين مطلقا (٣) ، وأجازه الأخفش (٤) [ظ ١١] وأكثر الكوفيين مطلقا (٥) ، واختاره الإمام يحيى بن حمزه (٦) ، وبعض الكوفيين أجازه (٧) فيما كان علما فقط ، لأنه لم يسمع إلا فيما أحد علميه العلميه ، فيقصر عليه ، نحو :

[٤٢] ...

يفوقان مرداس فى مجمع (٨)

قوله : (ما يقوم مقامهما ، الجمع وألفا التانيث) أى مقام العلتين ، ومراده من الجمع ما كان ثالث حروفه ألفا ، بعد الألف حرف مشدد ، ك- (دوابّ) و (شوابّ) أو حرفان ك- (مساجد) أو ثلاثه ساكن الأوسط ك- (مصاييح) ، وإنما قام الجمع مقام علتين لأنهم جعلوا كونه جمعا عله ، وصبغه منتهى الجموع عله أخرى.

ص: ١٢٤

-
- ١- الآيتان من سورة الإنسان ٧٦ / ١٥ - ١٦ وتماهما (ويطاف عليهم بآنيه من فضه وأكواب كانت قواريرا ، قواريرا من فضه قدروها تقديرا).
 - ٢- ينظر المفصل ١٢.
 - ٣- ينظر شرح المفصل ١ / ٦٩.
 - ٤- ينظر الإنصاف ٢ / ٤٩٣ ، والصفحه ٢ / ٥١٤ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٣٨.
 - ٥- ينظر الإنصاف ٢ / ٤٩٣.
 - ٦- ينظر الأزهار الصافيه ، ٨٩ - ٩٠.
 - ٧- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٨.
 - ٨- سبق تخريجه فى الصفحه ٨٦.

وألفا التأنيث يعنى المقصوره والممدوده فإنهم أقاموا التأنيث مقام عله ، ولزومه مقام عله أخرى ومراده ب- (لزوم) التأنيث ، أن الألفين لا يذهبان عن الكلمه أو بدلها ، بخلاف التاء فإنها تسقط فى الجمع ، وذكر الجمع وألفى التأنيث ها هنا تبيننا لقوله أولا : (أو واحده منها تقوم مقامهما) وقيل : معنى اللزوم كون الألف لا تفارقه فى العلم والنكره ، فألفه من جمله حروفه ، بخلاف التاء فإنها لا تلزمه إلا فى العلم ، ذكر معناه الكوفيون (١) والفارسي (٢).

قوله : (فالعديل) لما فرغ من تعداد العلل شرع فى تبينها واحده واحده ، قيل : إنما ذكر أول البيت ، وهى العديل ، وهو مصدر عدل ، يقال عدل عن الطريق إذ مال عنها (٣) وحدّه ما ذكر : (وهو خروجه عن صيغته الأصليه) وهى ثلاثه وكذلك سائرهما.

قوله : (تحقيقاً أو تقديراً) إشاره إلى قسمته ، والضمير فى خروجه إن رجع إلى لفظ العديل أذى إلى الدور (٤) ، لأنه فسر الشىء بنفسه ، وإن رجع إلى الاسم ورد عليه الإعلال والإدغام والإبدال ، وأورد نجم الدين على حده (٥) ، ما عدل عن الألف واللام ، نحو : (سحر وأمس) ، فإنه لم يخرج عن صيغته الأصليه ، لأن الألف واللام ليسا بأصليين ، وجوابه أن مراد

ص: ١٢٥

١- ينظر رأى الكوفيين فى الهمع ١ / ٧٨.

٢- ينظر رأى الفارسي فى المقتضب شرح الإيضاح ٢ / ٩٦٣.

٣- ينظر اللسان ماده (عدل) ٤ / ٢٨٤٠ - ٢٨٤١.

٤- الدور أى أن يعود الشىء إلى نفسه فلا- يؤدى المعنى المراد وهو تفسير الشىء بنفسه كما ذكر الشارح ، ينظر اللسان ماده (دور) ٢ / ١٤٥٠.

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٤٤.

الشيخ (١) بالإضافه هاهنا ، ما كان الاسم عليه قبل العدل ، سواء كان أصليا في نفسه أو زائدا.

قوله : (تحقيقا أو تقديرا) تقسيم للعدل إلى حقيقي وتقديرى ، ونصبهما على المصدر ، فالحقيقى ، ما وجد له أصل ، والتقديرى ما لم يوجد له أصل ، ولكن ألجأت إليه الضروره ، وهى وروده غير مصروف.

قوله : (كثلاث ، ومثلث) ذكر للحقيقى ثلاثه أمثله ، الأول : (ثلاث) و (مثلث) وإنما مثل بمثلث مع ثلاث إشاره إلى أن فى (ثلاث) وبابه ثلاث لغات ، تقول : (أحادوثنى وثلاث ورباع) حذف (مثنى) و (مثلث) و (مربع) (وحدان) و (ثنيان) و (ثلثان) و (ربعان) وتحقيق العدل فى ذلك ، أن معنى قولك (جاء القوم أحاد وثنى وثلاث ورباع) أى (واحد واحد) ، و (اثنين اثنين) و (ثلاثه ثلاثه) و (أربعة أربعة) وذلك لأن الأصل فى كلام العرب تكرير الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه ، فلما ورد (أحاد وثنى وثلاث ورباع) غير مكرر ، علم أنه معدول إليه للاختصار ، وهل يقال إلى (عشار) (٢) أو يقتصر على السماع؟ وهو إلى (رباع) ، منع من ذلك أكثر البصريين (٣) لعدم السماع ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، والفراء (٤) والزجاج (٥) فى فعال دون (مفعّل) و (فعالن) لوروده فى (فعال) نحو قوله :

ص: ١٢٦

- ١- ينظر شرح المصنف ١٢.
- ٢- ينظر شرح المصنف ١٢ ، وشرح المفصل ١ / ٦٢ ، ٦٣ ، وشرح الرضى ١ / ٤١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٦.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٤١ ، وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ١ / ٦٢ ، (وأما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه).
- ٤- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ ، والبحر المحيط ٣ / ١٥٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٨١.
- ٥- ينظر رأى الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤ ، والبحر المحيط ١ / ١٥٩ - ١٦٠.

مرنقه وأنجيه عشارا (١)

ما المانع لهذه الأعداد من الصرف ، فقال سيبويه والخليل : العدل (٢) والصفه ، قال تعالى : (أُولَىٰ أُجْنِحِهِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) (٣) ورد بأن الوصف [و ١٢] عارض كـ (أربع) وأضيف بأن (أربعا) استعمل في أصله اسما بخلاف ما عدل به عنه ، فإنه استعمل صفه من أول أمره ، فلا يضمره اسميه ما عدل عنه ، لأنه لفظ آخره وقال بعضهم وهو اختيار الزمخشري (٤) إن المانع من الصرف ، العدل عن لفظها ، وهو اثنين ، وعن تكريرها ، وهو (اثنين اثنين). وقال الفراء : العدل والتعريف بالألف واللام (٥) ، ولا يظهران فيه ، لأن قرينه المضاف تضاف إلى ما يضاف إليه ثلاثه ، فإن وقع نكره صرف ، نقول : إن مثنى وثلاث في الآية بدل من أجنحه (٦). وقال بعضهم : العدل والتأنيث اللفظي ، إن عدل عن ثلاثه ، والمعنوي إن عدل

ص: ١٢٧

١- البيت من الوافر ، وهو ل- (خدش بن زهير) في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٣٣ ، وأساس البلاغه ٢ / ٧٥ - ٢٣٩. وصدرة : تظل الطير عاكفه عليه والشاهد فيه قوله : (عشارا) حيث استعمل عشارا على أنه معدول عن عشار عشار أي كل جماعه عشره طيور.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٥ ، وشرح الرضى ١ / ٤١ حيث قال : وأما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثه ثلاثه ثم نقل رأى سيبويه حيث قال : (إن منع الصرف في هذا للعدل والوصف)

٣- فاطر ٣٥ / ١ وتمامها : (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أُجْنِحِهِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

٤- ينظر الكشاف ١ / ٤٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٢.

٥- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ ، وشرح الرضى ١ / ٤١.

٦- قال أبو حيان في البحر : وقيل : (أولى أجنحه معترض ، ومثنى حال والعامل فعل محذوف يدل عليه (رسلا) أي يرسلون مثنى وثلاث ورباع) ، ينظر البحر المحيط ٧ / ٢٨٦.

عن ثلاث ، وإن سمي بهذا المعدول ، فسيبويه يمنعه للعلميه وشبه أصله (١) ، وقال طاهر : (٢) وذهب طائفه من المحققين ، منهم أبو علي (٣) ، والأخفش (٤) والمازني (٥) ، أنه يصرف ، وهذا من المواضع العجيبه التي لا تنصرف في النكره ، وتنصرف في المعرفه ، لأن علتيه قد زالتا بالتسميه ، لأن هذا الصرف لم يعدل ، ويوصف به إلا في حال التنكير ، فإن نكر بعد أن سمي به ، كنت مخيرا في صرفه ومنعه ، وإن صغرت جميع ذلك ، معرفه كان أو نكره صرفته ، لأنه لم يعدل في حال تصغيره .

قوله : (وأخر) هذا المثال الثاني من الحقيقي ، وهو ما عدل به عن الألف واللام ك- (أخر) (سحر) ، و (أمس) وأما (سحر وأمس) إذا أريد بهما معنيين ففيهما العدل عن الألف واللام (٦) ، والعلميه فيمن أعرب (أمس) إعراب مالا- ينصرف ، وأما (أخر) فهو صفة نكره ، لأنه توصف النكره ، قال تعالى : (فَعَمَدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٧) واختلف ، ما العله المانع له من الصرف مع الوصف ، فالذي عليه سيبويه (٨) ، وجماهير النجاه والمصنف (٩) ،

ص: ١٢٨

- ١- ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٥ ، والبحر المحيط ١٥٩ .
- ٢- ينظر شرح المقدمة المحسبه ١ / ١٠٨ .
- ٣- ينظر رأى أبي علي في الإيضاح شرح المفصل ١ / ١٣٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٠٨ .
- ٤- ينظر البحر المحيط ٣ / ١٥٩ ، وابن يعيش ١ / ٦٣ .
- ٥- ينظر رأى المازني في الهمع ١ / ٨١ .
- ٦- قال الرضى فى ١ / ٤٢ ، (ومنع أبو علي من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفه كأمس وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله تعالى : (فَعَمَدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) وأجاب الرضى بقوله : (وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى أى عدل عن التعريف إلى التنكير).
- ٧- البقره ٢ / ١٨٤ .
- ٨- ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٤ - ٢٨٣ .
- ٩- ينظر شرح المصنف ١٣ ، وشرح الرضى ١ / ٤٢ .

أنها العدل عن الألف واللام ، وذلك أن (آخر) جمع لأخرى ، و (أخرى) تأنيث (آخر) وآخر أفعال التفضيل ، وقياس أفعال التفضيل ، أن لا يخرج عن الألف واللام ، أو الإضافة ، أو (من) والعدل عن (من) والإضافة لم يعهد ، ولأن الذى ب- (من) عن مفرد مذكر ، و (آخر) مجموع فلم يبق إلا أن معدول عن الألف واللام ، واعترضه الفارسي (1) ، بأن (آخر) صفه نكره بالإجماع ، وما عدل به عن الألف واللام يجب أن يكون معرفه ك- (سحر) و (أمس) والجواب أنه معدول عن الألف واللام لفظا ومعنى ، أى معدول عن التعريف إلى التنكير ، ومن أين له أنه لا يجوز اختلاف المعدول والمعدول عنه ، تعريفا وتنكيرا ، ولو صح ذلك لوجب بناء (سحر) و (أمس) ، كما يقوله بعضهم : لتضمنه معنى الحرف وتعريف (سحر) لكونه علما على الصحيح ، لا لكونه معدولا عن الألف واللام ، وقال بعضهم : إنه معدول عن أفعال المضاف إلى نكره ، لثلا يلزمهم تعريفه ، وذكر كثير من النحاه أنه عن (أفعل من) (2) ورد بأن (آخر) والذى ب- (من) مفرد مذكر ، وبأنه قد خرج عن التفضيل إلى معنى غيره.

قوله : (وجمع) (3) هذا المثال الثالث من الحقيقي ، واختلف فى عدل

ص: ١٢٩

- ١- ينظر رأى أبى على فى شرح الرضى ١ / ٤٢ ، وهذه العبارة منقوله عن الرضى دون أن يسندها الشارح إليه ...
- ٢- قال الرضى فى شرحه ١ / ٤٢ قيل الدليل على عدل آخر أنه لو كان مع (من) المقدره كما فى (الله أكبر) للزم أن يقال بنسوه آخر على وزن أفعل ، لأن أفعال التفضيل ما دام بمن ظاهره أو مقدره لا يجوز مطابقتها لمن هو له بل يجب إفراده ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة ، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف.
- ٣- قال ابن الحاجب فى الإيضاح شرح المفصل ١ / ١٣٦ : والمانع عندنا العدول والصفه الأصلية المقدره فيه كأن أصله بمعنى (مجتمع).

(جمع) ، وأخواته ، فذهب الأخفش (١) والمازني (٢) ، إلى أنه صفة معدول به عن جمع ساكن الحشو ، لأنه جمع ل- (جمعاء) و (جمعاء) تأنيث (أجمع) وقياس (أجمع) أن يأتي على (جمع) ك- (حمراء) و (حمر) ، ولأنه قد سمع العدل عن (فعل) إلى (فعل) قالوا : (ثلاث درع) والأصل درع ، فامتناعه للوصف والعدل عن جمع ، وذهب الفارسي (٣) إلى أن (جمع) معدول به عن (جماعي) ك- (صحراء) و (صحاري) ، لأن فعلاء التي ليس بصفه تجمع ، على فعالي ، وكلام الأخفش لا يصح إلا إذا كان صفة وليس بصفه. [ظ ١٢]

وقال ابن مالك : (٤) إنه معدول عن (جمعاوات) ، لأن مذكرها يجمع بالواو والنون ، فيتفق الجمعان ويتطابقان في السلامه ، وكلام الفارسي لا يصح إلا في الاسم الذي لا مذكر له ك- (صحراء) وأما (جمعاء) فمذكره (أجمع) وقال بعضهم يجوز أن يكون معدولا عن جماعي (٥) أو عن (جمعاوات) لأن (جمعا) اسم آخر ليس مؤنثه ل- (أجمع) فهو (كصحراء) مما لا مذكر له ، يجوز أن يجمع على (فعالي) أو على (فعلاوات).

ص: ١٣٠

١- ينظر المقتصد في شرح في الإيضاح ٢ / ٩٧٩ ، والهمع ١ / ٩٠.

٢- ينظر رأى المازني في المقتصد ٢ / ٩٧٩.

٣- ينظر شرح المصنف ١٣ ، وشرح الرضي ١ / ٤٣ ، وقد نقل الرضي رأى الفارسي في ١ / ٤٣.

٤- قال ابن مالك في ألفيته : والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد أو كثعلا والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التعيين قصدا يعتبر قال ابن عقيل في ٢ / ٣٣٥ والأصل جمعاوات ، لأن مفردة جمعاء ، فعدل عن جمعاوات إلى جمع ، وينظر الهمع ١ / ٩٠.

٥- ينظر شرح المصنف ١٣ وينسب هذا الرأى لأبي على الفارسي ، وشرح الرضي ١ / ٤٣ وما بعدها.

قال أبو حيان : (١) إنه معدول عن الألف واللام ، واختلف من قال باسميته ، ما العله الثانيه فى منعه الصرف ، فذهب سيبويه والخليل (٢) ، إنه تعريف بالإضافه ، لأنها فى معنى جميعهم ، تقول : (قرأت الكتاب أجمع) أى جميعه ، وضعف بأن تعريف الإضافه لا يمنع الصرف ، وأجيب بأن قيل : إنما لم يعتبر مع وجود المضاف إليه ، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه ، وأما مع حذفه ، فإنه مشبه لتعريف العلميه فلا- مانع من اعتباره ، وذهب بعضهم ، وحكى عن الفارسى : (٣) أنها التعريف الوضعى كالأعلام ، لأن (جمع) ، وبابه وضع بغير علامه تعريف تأكيداً (٤) للمعارف.

قوله : (أو تقديرًا ، كعمر وقطام) التقديرى ، نوعان : فعل ك- (عمر) وفعال ك- (قطام) أما فعل ، فإن كان اسم جنس ، ك- (صرد) (٥) و (نغر) (٦) اسم طائر ، أو صفه ، ك- (خطم) أو مصدر ك- (هدى) و (تقى) أو جمع ك- (غرف) و (ظلم) صرف بكل حال ، وإن كان علما ، فإن صرفته العرب صرف ك- (أدد) (٧) وإن منعته منع ، وطريقه السماع ، ك- (عمر) و (مضر) و (زفر)

ص: ١٣١

- ١- ينظر رأى أبى حيان ف الهمع ١ / ٩١.
- ٢- ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٤. وشرح الرضى ١ / ٤٣ - ٥٣.
- ٣- ينظر رأى الفارسى فى المقتصد شرح الإيضاح ٢ / ٩٧٩.
- ٤- كذا وفى الأصل تأكيد.
- ٥- صرد : وزن عمر نوع من الطيور ، الأثنى صرده وقد يكون الهدهد أو غيره. ينظر اللسان ماده (صرد) ٤ / ٢٤٢٨.
- ٦- نغر : وزن رطب وهو فرخ العصفور وقيل هو ما يسمى البلبل. ينظر ماده (نغر) فى اللسان ٦ / ٤٤٨٧.
- ٧- إنه منقول من جمع (أده) وهى المره من الود ك- (غرف) وغرفه والهمزه بدل من الواو المضمومه وقيل أنه علم رجل مشتق من الود عند سيبويه ، فهمزته بدل من واو ، وقيل من الأد بفتح الهمزه وكسرهما ، وهو العظيم فهمزته أصلية ، ينظر حاشيه الخضرى على الصبان ١ / ٦٥.

و (هبل) و (ثعل) و (زحل) و (جمح) و (قوس قزح) و (عصم) و (جشم) و (قثم) و (دلف) و (بلع) بطن من قضاعه (١) وإن لم يعلم فيه شىء من العرب منع بشرطين ؛ أحدهما : ثبوت فاعل ، والآخر : عدم فعل قبل التسميه ك- (قيم وحجى) لأنه ثبت قائم وحاج ، وعدم (قيم وحجى) قبل العلميه ، وإلا صرف ، ك- (رجب) و (حطم) ، لأن له أصلا فى النكرات ، والذي ألجأهم إلى تقدير العدل ، وروده عن العرب غير منصرف ، فبقوا بين أحد محذورين ، إن صرفوا خالفوا كلام العرب وإن منعوا خالفوا قاعدتهم ، لأنهم لم يبقوا الصرف لعله واحده فتكلفوا العدل لأجل ذلك.

قوله : (وقطام فى تميم) هذا النوع الثانى وهو (فعال) وإنما قال فى تميم ، لأن أهل الحجاز يبنونه على الكسره (٢) واعلم أن (فعال) على ثمانية أقسام ، فأربعة منصرفه ، وهى (اسم الجنس) و (الصفه) و (المصدر) و (الجمع) (كجنح ، وجواد ، وذهاب ، وسحاب) وثلاثة مبنيه على الكسر (٣) ، وهى اسم الفعل وصفته ، ومصدره ك- (نزال) و (فساق) و (فجار). والرابع علم الأعيان (كقطام وحدام) وأهل الحجاز يبنونه على الكسر كإخواته ، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف للعلميه

ص: ١٣٢

-
- ١- ينظر همع الهوامع ١ / ٨٨.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ١٣ ، وشرح الرضى ١ / ٤٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧.
 - ٣- قال ابن مالك فى ألفيته : وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣٣٦.

والعدل (١) وهو مذهب سيويه (٢) ، ومذهب المبرد (٣) أن امتناعه للعلميه والتأنيث ، لأنه لا يقدر العدل إلا مع الاضطرار ، وقد أمكن التأنيث ، وأجيب عن سيويه بوجهين ؛ أحدهما : أنهم يتفقون في تقدير العدل فيما آخره راء ، وهذا مثله ، فيطرد الباب ، والثاني أن من هذه الأسماء ما لا تأنيث فيه ، وهو ممتنع ك- (لصاف) اسم جبل قال :

[٤٤] ...

فإذا لصاف تبيض فيه الحمّر (٤)

و (خصاف) لذكر من الخيل ، في المثل (أجرأ من خصاف) (٥) وقد روى ركن الدين أن المصنف حذف (قطام) من نسخته (٦).

قوله : (الوصف) هذه العله الثانيه. قوله : (شرطه أن يكون في [و ١٣] الأصل كذلك) (٧) يعني وصفا ، لأن الصفات قسمان : ممتنع وهو ما كان وصفا وباقيا عليه ك- (أحمر) و (أصفر) ووصفا طرأت عليه الإسميه ، ك- (أسود) و (أرقم) للحيه و (أدهم) للقيد ، و (أبرق) لما اجتمع فيه سواد

ص: ١٣٣

١- ينظر الكتاب ٣ / ٢٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٣٧ ، والهمع ١ / ٩٣.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٢٧٩.

٣- ينظر المقتضب ٣ / ٥٠ - ٣٧٦ ، والهمع ١ / ٩٣.

٤- البيت من الكامل ، وهو لأبي المهوش الأسدي في الخزانة ٦ / ٣٧٠ - ٣٧٣ ، وينظر سمط اللالي ٨٥٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٣ ، واللسان ماده (حمر) ٢ / ٩٩٣. وصدرة : قد كنت أحسبكم أسود خفيه والشاهد فيه قوله : (لصاف) فإنه اسم جبل وفيه جواز إعادته الضمير عليه لتأويله بالموضع ، وهو منزل من منازل بني تميم. وفي اللسان ماده (لصف) ٥ / ٤٠٣٢ وهو موضع من منازل بي تميم وقيل أرض لبني تميم ، وقيل لصاف وثبره ماء ان بناحية الشواجن في ديار ضبه بن أد.

٥- ينظر اللسان (خصف) ٢ / ١١٧٤ ، ومجمع الأمثال ١ / ١٨٢.

٦- ينظر الوافية شرح الكافية ٢٦.

٧- في الكافية المحققه أن يكون وصفا في الأصل. ينظر الرضى ١ / ٤٧ - ٤٨. وقد نقل رأى أبي على الفارسي وسيويه وأيد الرضى رأى الفارسي.

وبياض ، و (أبطح) للمكان المتسع فلا يضر غلبه الاسميه على الوصفيه بل العبره بالأصل قال :

[٤٥] يرى الناس منه جلد أسود سالخ

وفروه ضرغام من الأسد ضيغم (١)

ابن جنى : (٢) ورواه الكسائي عن العرب أنها تصرف ما طرأت عليه الاسميه ، لأنها قد خرجت عن الوصفيه ، بدليل أنها جمعت جمع الأسمى ، قالوا : (الأساود) و (الأراقم) و (الأبارق) و (الأداهم) و (الأباطح) ومنصرف وهو حيث يكون الوصف طارئا على الاسم كقوله : (مررت بنسوه أربع) ، و (برجل أربع) ، للذليل ، فإن أصل أربع اسم للعدد ، قال نجم الدين : (٣) إنه يمتنع ، أو ما صرفهم أربع فى (مررت بنسوه أربع) فإنما هو لقبوله التاء ، لا لعدم شرط الوصف . كقولهم : (أربعه) (٤) كناقه يعمله).

قوله : (فلا تضره الغلبه) يعنى أن الاعتبار بالأصل . (فلذلك صرف) (مررت بنسوه أربع) لما كان أصله الاسم . (وامتنع (أسود) و (أرقم) للحيه ، و (أدهم للقيد) وإن كانت اسما هاهنا ، لأن أصلها

ص : ١٣٤

١- البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر لكن يوجد منه (جزء بيت) فى البيان شرح اللمع وهو (أسود سالخ) وهو محل الاستشهاد ، ينظر البيان فى شرح اللمع للشريف الكوفى ٢ / ٥١٨ . والسالخ : الأسود من الحيات شديد السواد وأقتل ما يكون من الحيات إذا سلخت جلدها ، ينظر اللسان (سالخ) ٣ / ٢٠٦٢ .

٢- ينظر البيان فى شرح اللمع ٢ / ٥١٩ .

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٤٦ - ٤٧ ، وشرح المصنف ١٣ .

٤- قال نجم الدين الرضى فى ١ / ٤٦ : (وأنا إلى الآن لم يقسم لى دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد فى منع الصرف ، أما قولهم : مررت بنسوه أربع مصروفا فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فإنه يقبلها كقولهم أربعه) انته كلامه .

الوصفيه ف- (أسود) مأخوذ من السواد ، و (وأرقم) من الرحمه (١) ، وهى النقطة ، التى تكون فى جلد الحيه ، و (أدهم) للأسود إلى خضره (٢).

قوله : (ضعف منع أفعى للحيه ، وأجدل للصقر ، وأخيل للطائر) هذا معطوف على قوله : صرف ، أى ولكون الوصف الأسمى معتبرا ، ضعف منع هذه ، لأنه لم يتحقق فيها الوصفيه ، فمن صرف ، فلا إشكال لعدم تحقق الوصفيه ، وهذا مذهب أكثر العرب ، واختيار الشيخ (٣) ، قال سيويه (٤) منعها (أخبث) لوجهين ومن منع ، تخيل فيها معنى الوصفيه فى أصل الوضع ولا تقول : وصفيتها عارضه ، ف- (أفعى) للحيه ، (وأجدل) من الجدل وهو القوه ، ومنه قوله (جبل مجدول) للمفتول بقوه وإحكام ، (وأخيل) (٥) من التخيل ، وقيل من الخيلاء ، وهو الطائر الذى [فيه] (٦) لمعه تخالف سائر جسده ، وحجه المانعين له قوله :

[٤٦] مطرقا يرشح سما كما أط

رق أفعى تنفث السم صل (٧)

ص: ١٣٥

١- ومنه الرقيم حيث اختلفت فى تفسيره فمنهم من قال : إنه لوح من حجاره أو رصاص رقت فيه أسماءهم جعل على باب الكهف. والرقم الكتابه وغير ذلك من الأقوال ، ينظر تفسير فتح القدير للإمام الشوكانى ٣ / ٢٧٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥ / ٣٩٧٣ وما بعدها ، واللسان (رقم) ٣ / ١٧٠٩.

٢- والأدهم الأسود والدّهمة السواد ، وحديقه دهماء مدّهامه خضراء تضرب إلى السواد من نعيمها وريها وفى التنزيل (مداهمتان) أى سوداوان من شده الخضره ، ينظر ماده دهم فى اللسان ٢ / ١٤٤٣ - ١٤٤٤.

٣- ينظر شرح المصنف ١٣ ، وشرح الرضى ١ / ٤٧.

٤- ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٠.

٥- ينظر اللسان (خيل) ٢ / ١٣٠٦.

٦- زياده يقتضيها السياق.

٧- البيت من البحر المديد وهول- (تأبط شرا) كما فى شرح الحماسه للتبريزى ١ / ٣٤٢. ويروى - فى الحماسه مطرق ، ومعنى أطرق : أرخى عينيه ، والرشح : العرق ، والصل وهى الحيه التى تقتل إذا نهشت من ساعتها ، ولا تنفع معها الرقيه ، ينظر اللسان ماده (صل) ٤ / ٢٤٨٨ ، والنفت كالقذف. والشاهد فيه قوله : (أطرق أفعى) حيث أتى بلفظ الأفعى ، حيث أن وصفيتها أصلية وليست عارضه.

وقوله :

[٤٧] كأن العقيلين حين لقيتهم

فراخ القطا لاقين أجدل بازيا (١)

وقوله :

[٤٨] دعيني وعلمي بالأمر وشيمتي

فما طائري فيها عليك بأخيلا (٢)

ص: ١٣٦

١- البيت من البحر الطويل ، وهو للقطامي في ديوانه ١٨٢ ، وله ولغيره ، ينظر جمهره اللغه ٨٠٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ١١٩ ، واللسان ماده (جدل) ١ / ٥٧٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥١٣. والشاهد فيه قوله : (أجدل) حيث منعه من الصرف مع أنه اسم للصقر أصلا. ومنعه لأنه ضمنه الوصفية ، وهي القوه فانضمت إلى وزن الفعل. ويروى صدره في اللسان : كأن بنى الدعماء إذ لحقوا بنا

٢- البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٢٧١ ، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٣٩٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ٥١٤ ، ويروى ذرينى بدل دعيني. الشاهد فيه قوله : (بأخيلا) حيث منعه من الصرف فجره بالفتحه نيابه عن الكسره والألف للضرورة الشعريه ، وهو اسم لطائر معروف ذى خيلان ، وقد ردّه الرضى وقال : (وكذا توهم فى أخيل أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا) ، ينظر الرضى ١ / ٤٨ بخلاف ابن الحاجب فقد أثبت أخيل بأنه طائر ذو خيلان. ينظر شرح المصنف ١٣ ، وقال سيويه فى الكتاب ٣ / ٢٠١ ، وأما أخيل فجعلوه أفعال من الخيلان للونه وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعه سوداء مخالفه للونه.

فأما أولف (١) أو أولق (٢) ، فمن جعل وزنهما ، (أفعل) منعهما ، ومن جعلهما (فوعل) صرفهما.

قوله : (التأنيث بالتاء) هذه العله الثالثه وهو لفظى ومعنوى ، فاللفظى بالألف المدوده ، وقد تقدما ، ولا شرط فيهما للزومهما الألف ، وبالتاء مراده بناء التأنيث تاء زائده فى آخر الاسم مفتوح ما قبلها ، تنقلب فى الوقف هاء (٣).

قوله : (وشرطه العلميه) فى منع الصرف ، لأنه لا يلزم إلا معها ، ألا ترى أنك تقول : فى غير العلميه ، (قائم) و (قائمه) فلو سميت (بقائمه) لزمتم من التاء ، وامتنعت من الصرف.

قوله : (والمعنوى كذلك) يعنى شرط العلميه ، لأنها إذا اشترطت فى اللفظى ، فبالأولى فى المعنوى ، وإلا انتقض بنحو : (جريح) لأن فيه التأنيث والصفه ، ونحو : أرنب لأن فيه التأنيث والوزن [ظ ١٣]

قوله : (وشرط تحتم تأثيره زياده على الثلاثه ، أو تحرك الأوسط ، أو العجمه) يعنى بهذه الشروط التأنيث المعنوى (٤) ، وأما اللفظى فلا

ص: ١٣٧

١- ينظر اللسان (ولف) ٦ / ٤٩١٨.

٢- ينظر اللسان (ولق) فأولق شبه الجنون ٦ / ٤٩١٩.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٤٨ ، هذه العبارة مأخوذه من الرضى بتصريف دون أن يسندها له وزاد الرضى بقوله : (مثل : أخت و بنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبه التاء بالتأنيث ، فعلى هذا : لو سميت بنت وأخت وهنت مذكرا لصرفتها) ينظر المصدر نفسه. وقال فى الحاشيه فى الصفحه ١ / ٤٩ (وإن سميت بها مؤنثا حقيقيا كانت كهنت فى جواز الصرف وعدمه).

٤- قال الرضى فى ١ / ٥١ ، (والمراد به - أى التأنيث المعنوى - تأنيث ما التاء فيه مقدره سواء أكان حقيقيا كزنب أو لا كعقرب).

شرط فيه سوى العلميه سواء أكان حقيقيا أو غير حقيقى ، مذكرا أو مؤنثا ثلاثيا : ك- (هبه) و (طلحه) أو رباعيا ك- (فاطمه) أو خماسيا ك- (سفرجله) و (حنظله) إذا سمى بهما.

وإنما لم يشترط فى اللفظى هذه الشروط ، لأنه لا يوجد إلا رباعيا ، ك- (طلحه) أو فعلا عنه ك- (هبه) و (شاه) ، ولأن التأنيث اللفظى فيه ثقل ، لأنه يقوم مقام اسم مركب ، وحاصل المؤنث المعنوى إن كان رباعيا امتنع ، ك- (زينب) (1) لأنهم أقاموا الحرف الرابع مقام تاء التأنيث ، بدليل عدم ظهورها فى التصغير ، ك- (زينب) ، أو متحرك الأوسط ك- (سقر) امتنع أيضا ، لأنهم أقاموا الحركه مقام الحرف الرابع ، واختار بن الأنبارى فى متحرك الوسط الوجهين (2) ، وقال : لو كانت الحركه تقوم مقام الحرف الرابع لامتنع ، (قدم) مسمى به مذكرا ، وأما امتناع (سقر) فلا نضمام العجمه إلى العلميه والتأنيث ، وإن كان ثلاثيا ، فإن انضمت إليه عله ثالثة امتنع ك- (حمص) و (ماه) و (جور) ، لأن فيه العجمه والعلميه والتأنيث ، وإن لم ينضم ك- (هند) فمذهب الجمهور جواز الوجهين ، واحتجوا له بقولهم :

[٤٩] لم تتلفع بفضل مثررها دعد

ولم تغذ دعد فى العلب (٣)

ص: ١٣٨

- ١- ينظر شرح الرضى ، ١ / ٥١.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٠ حيث نقل الرضى رأى ابن الأنبارى فقال : (وخالفهم ابن الأنبارى فجعل (سقر) كهند فى جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء ، ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٤٩٣ ، مسأله رقم ٧٠ ، والهمع ١ / ١٠٩.
- ٣- البيت من المنسرح ، وهو لجريز فى ملحق ديوانه ١٠٢١ وله ولعبيد بن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه ١٧٨ ، وينظر : الكتاب ٣ / ٢٤٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠ ، والخصائص ١ / ٦١ ، والمفصل ١٧ ، وشرحه لابن يعيش ١ / ٧٠ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٩٥ ، وشرح شذور الذهب ٤٥٩ ، والبحر المحيط ١ / ٣٩٧. ويروى لم تسق بدل لم تغذ. والشاهد فيه قوله : (دعد) حيث كررها مصروفه وغير مصروفه وهذا ما يجوز فيه الوجهان لأنه عربى ساكن الوسط وهو كما ذكر الشارح وهو رأى الجمهور خلافا للزجاج (ينظر شرح المفصل ١ / ٧٠).

واختار سيبويه (١)، والأخفش (٢) والمبرد (٣) والمصنف (٤) المنع، والفارسي (٥) الصرف، وأما الفراء (٦) والزجاج (٧) فمنعا من صرفه لبقاء العلتين.

قوله: (فهند يجوز صرفه)، وذلك لأنه لم يحصل فيه شرط التحتم والخفه، وإذا قاومت أحد الشئيين، وفهم من قولهم يجوز صرفه جواز الوجهين، واختيار المنع (٨).

قوله: (وجور، وزينب، وسقر، وماه ممتنع) ف- (زينب) لزيادته على الثلاثة، (وسقر) لتحرك الأوسط، (وماه وجور) لانضمام عله ثالثه (٩).

قوله: (فإن سمى به مذكر) يعنى بالمؤنث المعنوى، وحاصله ثلاثه أقسام: مؤنث وباق عليه، وشرطه ما تقدم، ومذكر سمى به مؤنثا ولم يذكره الشيخ (١٠)، وهو غير منصرف ثلاثيا كان أو رباعيا، ما لم يكن غير أصلى، ولا مشترك، لأنه نقل من الأخف إلى الأثقل، وأجاز عيسى بن عمر (١١).

ص: ١٣٩

١- ينظر الكتاب ٣ / ٢٤٠، وشرح الرضى ١ / ٥٠.

٢- ينظر رأى الأخفش فى شرح المفصل ١ / ٦٨.

٣- ينظر الكامل ١ / ١٨٣، وشرح الرضى ١ / ٥٠.

٤- ينظر شرح المصنف ١٤.

٥- ينظر رأى الفارسي فى المقتضب فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٩٣، وشرح المفصل ١ / ٦٨.

٦- ينظر معانى القرآن للفراء ٣ / ١١٠، الهمع ١ / ١٠٩.

٧- ينظر شرح المفصل ١ / ٧٠، وشرح الرضى ١ / ٥٠، والهمع ١ / ١٠٨.

٨- ينظر شرح المفصل ١ / ٧١، وهو رأى الجمهور وسيبويه ينظر الهمع ١ / ١٨٠.

٩- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٠.

١٠- ينظر شرح المصنف ١٤.

١١- ينظر الكتاب ٣ / ٢٤٢، وشرح الرضى ١ / ٥١ وقد نقل الرضى رأيه كذلك مقرونا برأى أبى - زيد والجرمى قال: (يجعلون

مثل هند فى جواز الأمرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا إلى أصله، والهمع ١ / ١٠٨).

الوجهين في الثلاثي ساكن الوسط ، مثل : (زيد) أجراه ك- (هند) ومؤنث سمي به مذكر ، وهو الذي ذكره الشيخ في قوله ، فإن سمي به مذكر ، يعنى بالمؤنث المعنوى ، وظاهر كلامه ، أن اللفظى ممتنع ، وفيه تفصيل ، وهو أن نقول : إذا سمي بالمؤنث مذكرا ، إن كان لفظيا ، فإن كان التأنيث أصليا امتنع مطلقا ، كأن سمي رجلا ب- (فاطمه) وإن كان غير أصلى ك- (بنت) و (أخت) و (ضربت) و (مسلمات) ، أما (بنت) و (أخت) إذا سمي بهما مذكر ، فصرفه سيويه (١) ومنعه الفراء (٢) ، وأما ضربت فإن كان فيه ضمير ، كانت جملة محكيه (٣) ، وإن لم تكن ، أعرب إعراب مالا- ينصرف ، وأما (مسلمات) فمنعه الجمهور من الصرف وتنوينه تنوين مقابله (٤) ، وصرفه الزمخشري (٥) . وإن لم يكن لفظيا ، فإن كان غير أصلى أو مشركا ، انصرف ، ك- (حائض) ، و (وطالِق) ، و (جريح) ، و (صبور) ، وإن لم كان أصليا ، فإن كان زائدا على الثلاثي ، امتنع ك- (عقرب) وإن كان ثلاثيا ، فالجمهور يصرفونه مطلقا وعليه :

[٥٠] تجاوزت هنداً رغبه عن قتاله

إلى ملك أعشوا إلى ضوء ناره (٦)

ص: ١٤٠

-
- ١- ينظر الكتاب ٣ / ٢٤٣.
 - ٢- ينظر رأى الفراء فى الهمع ١ / ١٠٨.
 - ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٢.
 - ٤- ينظر شرح المفصل ٩ / ٣٤.
 - ٥- ينظر المفصل حيث لم يعدها مع ما منعه من الصرف ١٦ - ١٧.
 - ٦- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ٥ / ٩٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٤٣ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٥٨ . والشاهد فيه قوله : (هندا) حيث صرفه لأنه هنا اسم رجل وهذا رأى الجمهور كما قال - الشارح لأنه مؤنث سمي به مذكر.

ومنعه الفراء (١) وتغلب ، وقال ابن خروف (٢) إن كان متحرك الأوسط ، ك- (قدم) امتنع ، وإن كان ساكنه ك- (هند) انصرفت. [و ١٤]

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلميه سبب ظاهر ، منعت ك- (باهله) ، و (تغلب) و (بغداد) و (خرسان) وإن لم يكن ، فإن سمع فيها المنع ك- (سدوس) و (خندف) و (هجر) و (عمان) (٣) ، أو الصرف :ك (ثقيف) و (حنين) أو الوجهان معا ك- (ثمود) و (قريش) ، وأوسط لم يخالف ، وإن جهل الأمر جاز لك الوجهان (٤) ، فالصرف فى القبائل بتأويل الأب إن كان اسمه ك- (ثقيف) أو الحى ، وفى الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما ، ومنعه فى القبائل بتأويل الأم إن كانت اسميه ك- (خندف) أو القبيله ، وفى الأماكن بتأويل البقعه والبلد ونحوهما.

وأما أسماء السور (٥) ، فما كان منها جمله ، نحو : (أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ) (٦) و (قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ) (٧) أو حرف تهجى خارج عن النظائر نحو : (ألم) و (ألر) و (المر) و (كهيعص) و (حم عسق) و (طه) حكى على حاله ، ليؤدى على المعنى

ص: ١٤١

- ١- ينظر رأى الفراء فى الهمع ١ / ١٠٨.
- ٢- ينظر رأى ابن خروف فى الهمع ١ / ١١٠.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٢.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٢ ، حيث نقل الشارح (هذه العبارة من شرح الرضى ١ / ٥٢ بتصرف بسيط دون أن يسندها إليه).
- ٥- للتفصيل ينظر الكتاب ٣ / ٢٥٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٥٢ والهمع ١ / ١١١ - وما بعدها.

- ٦- إشاره إلى سوره (القمر) وهى ١ / ٥٤ وتمامها : (أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ).
- ٧- إشاره إلى سوره (الجن) وهى ١ / ٧٢ وتمامها : (قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا).

المقصوره وإن لم يخرج ، ك- (حم) و (طس) و (يس) فقد جوز فيه مع الحكايه إعراب ما لا ينصرف للعجمه والعلميه ، لأنها ك- (هايل) و (قاييل) وأما (ص) و (ق) و (نون) ، فمصرفه إن لم تحك وقد أجز فيها الوجهان ك- (هبل) وإذا جعلت اسما للسوره وأما (طسم) فإذا أعربت جرى مجرى الاسم المركب ك- (بعلبك) لأن (طس) ك- (هايل) مركبه مع (ميم) ، بخلاف (كهيعص) لطوله وخروجه عن النظائر وما كان منها معرفا ك- (النساء) و (المائده) و (الأنعام) أو مضافا ك- (آل عمران) فمعرب بوجه الإعراب لتمكنه ، وما عدا ذلك فإن زاد على الثلاثي ، وليس عربيا ، ك- (يوسف) و (يونس) و (إبراهيم) أو عربيا فيه علتان ك- (سبحان) لم يصرف مطلقا ، وإن كان ثلاثيا ك- (هود) و (نوح) أو عربيا ك- (محمد) فإن جعلته اسما للسوره امتنع وإن لم صرف ، على تقدير مضاف ، أى قرأت سوره هود (١).

قوله : (المعرفه) هذه العله الرابعه. قوله : (شرطها أن تكون علميه) وذلك لأن المعارف خمس : المضمورات ، والأعلام ، وأسماء الإشاره وما عرّف بالألف واللام وما أضيف إلى أحدها : فالمضمورات وأسماء الإشاره مبنيان ، فلا مدخل لهما في المعرب ، وأما التعريف والإضافه ، فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفا ، أو في حكم المنصرف على المذهبين ، فلم يبق إلا تعريف العلميه هذا على مذهب من لم يعتد بتعريف التوكيد ، وهو الفارسي (٢) لأنه جعل تعريفه من جهه العلميه ، وأما الخليل وسيبويه (٣) فإنهما يعتدان بتعريف التوكيد ، فيزداد مع العلميه تعريف

ص: ١٤٢

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٢.

٢- ينظر رأى الفارسي فى المقتصد شرح الإيضاح ٢ / ١٠٠٣ وما بعدها.

٣- ينظر الكتاب ٣ / ٢٤٤.

التوكيد لأنهم يجعلان تعريفه من جهه الإضاافه.

قوله : (العجمه) هذه العله الخامسه ، ولا- خلاف فى أن ما نقل عن لغه العجم كالفرس والروم وغيرهم كان أعجميا ، وزاد الفارسى ما كان مسمى به من الآحاد ، ونظيره فيها معدوم ، نحو أن يسمى (بمساجد) و (مصاييح) و (زيدون) و (حمدون) وادعى أبو محمد : (١) أن الإجماع على أن إحدى علتى هذه المسمى بها العجمه والمرجع بمعرفه العجمى ، اللغه والسماع ، وقد ذكرت فى معرفه تحتم الاسم العجمى وجوه مقربه ، إن فات الضبط ، خروجه عن الأوزان العربيه نحو : (ابريسم) أو اجتماع الصاد والجيم نحو (صولجان) أو اجتماع القاف والجيم نحو : (الجق) ، أو اعتقاب الزاى [ظ ١٤] والبدال نحو : (مهندز) اسم للمهندس أو إعتقاب النون والراء نحو : (نرجس) أو خماسيا عريا عن حروف الذلاقه (٢) ، أو رباعيا عاريا عنها إلا أن يكون فيه نون ، ك- (عسجد) وتجمع حروف الذلاق (مر بنفل) (٣).

ص: ١٤٣

- ١- أبو محمد هو ، القاسم بن الحسين بن محمد ، أبو محمد الخوارزمى النحوى (صدر الأفاضل) ولد سنه ٥٥٥ هـ صنف التخمير فى شرح المفصل (وقد حقق منذ أعوام فى جامعه الرياض - وشرح سقط الزند - وشرح الإنموزج وشرح الأبنيه وغيرها ، ينظر بغيه الوعا. ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ومعجم الأدباء ١٦ / ٢٣٨ - ٢٥٣ ، وينظر رأيه فى التخمير ١ / ٢١٩).
- ٢- حروف الذلاقه هى الفاء والراء والميم والنون واللام والباء وهى من المذلق وهو الطرف وسميت : مذلقه لسرعه النطق بها لخفتها والإذلاق لغه : حده اللسان ، ينظر لسان العرب ماده (ذلق) ، وينظر كتب التجويد ، وحروفه مجموعه ب- (فرّ من لب) ، وعند الشارح (مر بنفل) ٣ / ١٥١٢.
- ٣- قال السيوطى فى الهمع ١ / ١٠٥ : (قال صاحب العين : لست واجدا فى كلام العرب كلمه خماسيه بناؤها من الحروف المصمته خاصه ، ولا رباعيه كذلك إلا كلمه واحده هى عسجد) لخفه السين وهشاشتها ، (والحروف المصمته هى ما عدا حروف الذلاقه).

قوله : (شرطها أن تكون علميه فى العجمه) (١). ذكر شرطين :

أحدهما : علميه فى العجميه ، والثانى : زائد على الثلاثه أو : (تحرك الأوسط) أما اشتراط العلميه فى العجميه ، فلأنه لو كان نكره لتصرفت فيه العرب بإدخال اللام والإضافه والتنوين ، فأشبهه كلامهم وحاصله إن كان علما فى اللغتين امتنع ك- (إبراهيم) وإن كان نكره فيهما صرف ، نحو (لجام) و (ديباج) (٢) و (استبرق) إلا- أن يوجد سبب مانع غير العجميه ، ك- (نرجس) و (بقم) مسمى بهما امتنع للعلميه والوزن ، وإن كان نكره فى العجميه علما فى العربيه ك- (بندار) و (قالون) (٣) فسيبويه يصرفه (٤) وهو المفهوم من كلام ابن الحاجب (٥) ، ومنعه ابن عصفور وغيره (٦).

قوله : (وتحرك الأوسط نحو : شتر وسقر) (٧) فيه خلاف منعه الشيخ وجماعه قياسا على المؤنث ، وذهب الأكثر إلى صرفه ، ولا يقاس على المؤنث ، لأن التأنيث أثقل من العجمه ولهذا جاز فى ساكن الأوسط الوجهان ، ك- (هند) وتحتم الصرف عند الأكثر فى الأعجمي ك- (نوح) ولأن تحرك الأوسط فى المؤنث قائم مقام ما سد مسد علامه التأنيث والعجمه

ص: ١٤٤

١- فى الكافيه المحققه العجميه بدل العجمه.

٢- ينظر الهمع ١ / ١٠٤.

٣- البندار بالضم واحد البنادره ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وهى المواضع التى يستخرج منها جواهر الأرض كالذهب والماس. ينظر اللسان (بندر) ١ / ٣٥٨. قالون لم يستعمل علما وإنما استعمل صفه بمعنى (جيد) ومنه قول على رضى الله عنه لشريح (قالون) وهو بالروميه بمعنى أصبت ينظر اللسان (قلن) ٥ / ٣٧٣٠.

٤- ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٥.

٥- ينظر شرح المصنف ١ / ٤.

٦- همع الهوامع ١ / ١٠٤.

٧- خلت الكافيه المحققه من لفظه (سقر).

لا علامه لها فيسد شيء مسدها ، وإنما امتنع (سقر) و (شتر) (١) ، لأن فيهما العجمه والعلميه ، والتأنيث ، لا لتحرك الوسط فلو مثل الشيخ (٢) على مذهبه ، ب- (لمك) اسم أبي نوح (٣) ، لكان أولى.

قوله : (أو زياده على الثلاثه) ك- (إبراهيم) كان الأولى تقديم هذه على تحرك الأوسط ، لأنه متفق على منعه (٤) ، وكان الأولى أن يقول : ما لم يكن الزائد حرف تصغير نحو :

[٥١] فإن يقدر عليك أبو قبيس

يحط بك المعيشه في هوان (٥)

فإنه منصرف ، ولو سمي به ، نحو : (عزيز) لأن التصغير لم تحذف له نفلا ، والدليل : (عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ) (٦) فيمن نون ولا دليل يمنعه على قراءه من لم ينونه (٧) ، لأنه حذفه لأجل الوصف بابن لا لغيره.

ص : ١٤٥

- ١- اسم قلعه من أعمال أران إقليم بأذربيجان.
- ٢- ينظر شرح المصنف ١٤.
- ٣- وفي اللسان (لمك) أبو نوح ولا مك جده ويقال : نوح بن لمك ويقال ابن لامك. ينظر ماده (لمك) ٥ / ٤٠٧٦.
- ٤- ينظر الهمع ١ / ١٠٤.
- ٥- البيت من البحر الوافر وهو للنابعه في ديوانه ، وينظر اللسان (فبس) ٥ / ٣٥١١. والشاهد فيه قوله : (أبو قبيس) حيث صغره من (أبو قابوس) فصغره النابعه تصغير ترخيم وهو يريد تعظيمه وجعله أبا قبيس للضرورة.
- ٦- الآية من سوره التوبه ٩ / ٣٠ وهى وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون).
- ٧- قرأ عاصم والكسائى تنوين (عزيز) ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بترك التنوين لاجتماع الساكنين. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تفسير سوره التوبه ٤ / ٢٩٥٥. والبحر المحيط ٥ / ٣٢ ، وحجه القراءات لابن زنجله ٣١٦ - ٣١٧ ، والسبعه فى القراءات ٣١٣.

قوله : (فنوح منصرف) هذا مذهب الجمهور وأجاز فيه عيسى بن عمر (١) وعبد القاهر (٢) والزمخشري : (٣) الوجهين ك- (هند) ، إلا أن الصرف أجود.

قوله : (وشر وإبراهيم ممتنع) (٤) فشر لتحرك الأوسط وهو اسم حصن ب- (أران) و (إبراهيم) لزياده على الثلاثه ، وجميع أسماء الملائكه والأنبياء أعجميه لا تنصرف ، إلا (مالك) و (رضوان) من الملائكه فهما عربيان ، و (مالك) منصرف ورضوان ممتنع وسبعه من أسماء الأنبياء ، فإنها تنصرف ، ثلاثه عربيه (محمد) و (صالح) (٥) و (شعيب) وأربعه عجميه (نوح) و (هود) و (لوط) و (وشيث) ويجمعها قوله :

[٥٢] ألا إن أسماء النبيين سبعه

لها الصرف فى اعتبار من يتنشد

فشيث ، ونوح ، ثم هود وصالح

شعيب ولوط والنبي محمد (٦)

قوله : (الجمع) هذه العله السادسه وهى أحد ما تقوم العله فيه مقام علتين. قوله : (وصيغه منتهى الجموع) أى غايه جموع التكسير ، لأن

ص: ١٤٦

١- ينظر رأى عيسى بن عمر فى الهمع ١ / ٩٨.

٢- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٩٤.

٣- ينظر المفصل ١٧ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٧١ ، وشرح الرضى ١ / ٥٤.

٤- شر وهو حصن ب- (أران) : ينظر شرح الرضى ١ / ٥٤.

٥- قال السهيلي فى الخزانة ١ / ٢٢٦ : محمد منقول من صغته فى معنى محمود ولكن فيه معنى المبالفه والتكرار ، لأن المحمد الذى حمد مره بعد مره.

٦- البيتان من الطويل ، والتمثيل فيهما اشتراك أسماء النبيين. العربيه غير الثلاثيه والعجميه الثلاثيه فى الصرف.

الاسم فى [و ١٥] التكمسفر قء فجمعم جمعم بعء جمعم ءءقققا ك- (أكالب) جمعم (أكلب) ، وأكلب جمعم (كلب) (١) و (أناعمف) جمعم (أنعمام) و (أنعمام) جمعم (نعم) فإءذا وصل إلى هءا الوزن ، امءنعم جمعمه جمعم التكمسفر ، لأنه قء فجمعم جمعم السلامه (٢) ، «كصاحباء فوسف» (٣) و

... [٥٣]

... نواكس الأبصار (٤)

قال الشفخ : وهءا أولى من قول الأكثر لا ءظفر له فى الآءاء ، لأنه منقوض بأفعل ك- (أفلس) (٥) و (أبواب) ، وقء أعبب بأن له نظفرا وهو (آنك) اسم للرصاص ، و (أبلم) (٤) و (برمه أعشار) و (ءوب أسمال) واعءرض بأن (آنك) أعجمف فلا حجه ففه ، وأما (أبلم) ، فهو (أبلمه) بالهاء ، والفصفح ضم الهمزه ، وأما (برمه أعشار) (٧) و (ءوب أسمال) فهو جمعم

ص: ١٤٧

١- ففظر شرح المصنف ١٥.

٢- ففظر شرح الرضى ١ / ٥٤.

٣- الءءفء أءرجه البءارى فى صءفحه فى (كءاب الأءان) ١ / ١٤٥ - ١٤٧ ، وأءرجه مسلم فى صءفحه فى كءاب الصلاه - باب اسءءلاف الإمام إذا عرض له عءءر ٢ / ٢٥ ومالك فى الموطأ باب جامع الصلاه ١ / ١٧١ ، والءرمذى فى سننه ٥ / ٢٧٤. ورفرف صواحب فوسف (وهن صواحباء فوسف) ورفرف (كصاحباء فوسف) وأءرجه النسائف بروافه (إنكن لأنءن صواحباء فوسف) ١ / ١٣٣.

٤- البفء من الكامل وهو للفرءءق فى ءفوانه ١ / ٣٠٤ ، ففظر الكءاب ٣ / ٤٣٣ ، وشرح أفاء سففوفه ٢ / ٣٤٧ والمقءضب ١ / ١٢١ ، ٢ / ٢١٩ ، وجمهره اللغه ٦٠٧ ، وشرح ءفوان الحماسه للمرزوقف ٣٩ ، وشرح المفصل ٥ / ٥٤ ، وشرح ارضى ١ / ٥٤ ، واللسان (نكس) ٦ / ٤٥٤٠ ، وءزانه الأءب ١ / ٢٠٤ - ٢٠٨ وءمام البفء : وإذا الرءال رأوا فزفء رأفءهم ءضع الرقاب نواكس والشاهء ففه قوله : (نواكس) ءفء جمعم ناكس وهف صفه للعاقل وءلك ضروره.

٥- ففظر شرح المصنف ١٥.

٦- ففظر اللسان (بلم) ١ / ٣٥٢.

٧- ففظر اللسان (برم) ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩.

لأنه لا يقال (أعشار) إلا إذا انكسرت أعشارا ، ولا (أثمال) إلا إذا صارت كل قطعه وحدها ، وقال صاحب البرود : فى عبارته نظر ، لأن المصطلح عليه فى منتهى الجموع الكثره ، فىلزمه دخول ما كان منها منصرفا ك- (فعل وفعالن) وسائر جموع الكثره المنصرفه ، فالأولى ما قاله ابن مالك : (١) أن يكون على وزن مفاعل ، أو مفاعيل فى الهيئه.

قوله : (بغير هاء) يحتز من (صياقله) و (فرزانه) ومراده هاء التانيث الزائده على صيغه الجمع (٢) ، وإلا- ورد عليه (فواره) قال صاحب البرود : لو كان بغير التاء لكان أولى ، لموافقته اصطلاح البصريين وانتفاء اللبس فى (فواره) (٣) ، وكان يجب أن يحتز من ياء النسب المخرج له عن صيغه منتهى الجموع نحو : (مداسى) فإنه منصرف فإن لم يخرجه ، فهو ممتنع نحو (كراسى) و (بخاتى) (٤).

قوله : (كمساجد ومصاييح) ضابط هذه الصيغه أن يكون أولها مفتوحا وثالثها ألفا بعده حرفان ك- (مساجد) ، أو حرف مشدد ك- (شواب) (٥) أو ثلاثه ساكن الأوسط ك- (مصاييح) بغير ياء ولا تاء نسبة مخرجه.

ص: ١٤٨

- ١- وقد أشار ابن مالك إلى ذلك فى ألفيته بقوله : وكن لجمع مشبه مفاعلا- قال ابن عقيل : (ونبه بقوله : مشبه مفاعلا- أو المفاعيل) على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع وإن لم يكن فى أوله ميم ، فىدخل ضوارب وقناديل فى ذلك ، فإن تحرك الثانى صرف نحو : صياقله. ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧.
- ٢- ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٧ ، وشرح الرضى ١ / ٤٨.
- ٣- ينظر اللسان (فره) ٥ / ٣٤٠٦.
- ٤- ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٠.
- ٥- جمع : شابه.

قوله : (وأما فرزانه فمنصرف) كان قوله بغير هاء يغنى ، ولكن أراد البيان بالمثال ، وإنما صرف لشبهه بالمفرد ، وهو كراهيه وطواعيه لفظا ومعنى ، أما اللفظ فظاهر ، وأما المعنى فلإفاده كل واحد منهما التعدد ، لأن المصدر يفيد الكثرة فى الجمع ، وقال السيرافى : (١) إنما صرف فرزانه وبابها ، لخروجها بالتاء عن الوزن المتغير كياء النسب.

قوله : (وحضاجر علما للضبع غير منصرف لأن منقول عن الجمع ، انتصابا علما على الحال من الضمير فى غير منصرف) هذا جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : قلت شرط الجمع أن يكون على صيغه منتهى الجموع ، (وحضاجر) علم الجنس غير منصرف وليس بجمع ، وإن كان على صيغه منتهى الجموع ، وأجاب بأنه منقول عن الجمع لأن حضاجر جمع ل- (حضر) وهو عظيم البطن (٢) قال :

[٥٤] حضجر كأم التوأمين تو كأت

على مرفقيها مستهله عاشر (٣)

ثم سمي به الضبع لعظم بطنها ، كأنه بمثابة بطون كثيره ، والأسماء المنقوله عن الجمع كالأسماء المنقوله عن الصفه ، يعتبر فيها الأصل كما لو سمي بمساجد امتنع ، لاعتبار الجمع المشروط ، وضعف بأن العلميه تنافى

ص : ١٤٩

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٧.

٢- ينظر شرح المصنف ١٥ ، واللسان ماده : (حضر) ٢ / ٩٠٦ ، وشرح الرضى ١ / ٥٧.

٣- البيت من الطويل ، وهو لسماعه النعامى كما فى شرح أبيات سيويه ١ / ٥٩٢ ، وينظر الكتاب ٢ / ٧١ ، والبيان شرح اللمع ٢ / ٥٢٧ ، وشرح المفصل ١ / ٣٦ ، واللسان ماده (حضر) ٢ / ٩٠٦. والشاهد فيه قوله : (حضر) وهو مقطوع بالابتداء ومصروف لأنه منقول عن الجمع ، وإن كان وزنه على صيغه منتهى الجموع وليس بجمع ، كما ذكر الشارح.

الجمعيه ، كمنافاتها الوصفيه نحو : (حاتم) ، وهذا السؤال إذا كان منقولاً- عن الجمع إلى علم الجنس ، أما إذا كان باقياً على الجمع غير منقول ، فلا إشكال في منعه ، ك- (مساجد) وقال بعضهم : امتنع (حضاجر) للعلميه والتأنيث ، لأنه يطلق على المذكر والمؤنث ك- (حمامه) ورد بأنها اسم جنس ، وبأنها إذا نكرت ، لم تصرف ، والتأنيث يزول لزوال العلميه ، فما العله في منعها حال تنكيرها ، وأجيب بأن علم الماهيه لا يتنكر ، وقال بعضهم : العلميه وشبه العجمه .

قوله : (وسراويل ، إذا لم يصرف وهو الأ-كثر) وهذا السؤال أشكال من (حضاجر) ، لأن حضاجر منقوله عن الجمع وسراويل ليست بجمع [ظ ١٥] في الأصل ، فيقال : نقلت عنه ، ولأنها نكره ، ويفهم من المصنف جواز الصرف (١) ولكن الأشهر المنع ، قال الشاعر : يصف ثور وحش :

[٥٥] ...

فتى فارسي في سراويل راح (٢)

في علته ، فقال سيويه (٣) والفارسي (٤) والأكثر هو : اسم عجمي مفرد

ص : ١٥٠

-
- ١- ينظر شرح المصنف ١٥.
 - ٢- البيت من الطويل وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٤ ، وله وللراعي النميري ، ينظر جمهره اللغه ٦٦ وأمالى القالى ٢ / ١٦٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٠٥ ، وشرح المفصل ١ / ٦٤ وشرح الرضى ١ / ٥٧ واللسان ماده (ذب) ٣ / ١٤٨٣ وخزانه الأدب ١ / ٢٨٨. وصدرة : يمشى بها ذب الرياد كأنه ويروى أتى دونها. والشاهد فيه قوله : سراويل حيث جاء مفرداً ممنوعاً من الصرف لأنه على وزن صيغه من صيغ منتهى الجموع وهو مفاعيل.
 - ٣- ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٩ ، والهمع ١ / ٨٠.
 - ٤- ينظر المقتصد شرح الإيضاح ٢ / ١٠٠٤ ، وشرح المفصل ١ / ٦٤ ، وشرح الرضى ١ / ٥٧.

حمل على موازنه فى العربيه ك- (مصاييح) وقال بعضهم : عربى مفرد حمل على موازنه وقال المبرد : عربى (١) جمع سرواله
تقديرا ك- (أبايل) جمع (إبول) (٢) تقديرا ، وقواه الزمخشري (٣) وقيل تخفيفا وأنشد :

[٥٦] عليه من اللؤم سرواله

فليس يرق لمستعطف (٤)

قال السيرافى : (سرواله) فى البيت لغه فى السراويل ، لأن الشاعر ، لم يرد أن عليه قطعه من خرق (٥).

قوله : (وإذا صرف فلا إشكال) ، وذلك لأن شرطه أن يكون جمعا على صيغه منتهى الجموع ، أو منقولا عن (٦) الجمع ك-
(حضاجر) قال المصنف : وأما من قال لا نظير له فى الآحاد (٧) ، فلا إشكال وارد منع أو صرف ، لأنه إن صرفه لزمه صرف
(مصاييح) وشبهه وإن منع فهذا الإشكال الوارد على النحاه.

ص : ١٥١

١- ينظر المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٤.

٢- ينظر اللسان ماده : (أبل) ١ / ٩.

٣- ينظر الكشاف ٤ / ٢٣٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٤.

٤- البيت من المتقارب وهو بلا نسبه فى المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، وينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ١٠٠٥ ، والبيان شرح اللمع ٢
/ ٥٢٧ وشرح المفصل ١ / ٦٤ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ٢٧٠ ، واللسان ماده (سرل) ٣ / ١٩٩٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٨٠ ،
وخزانه الأدب ١ / ١١٣ - ٢٣٣. والشاهد فيه قوله : (سرواله) وهو واحد وجمعه سراويل ، والسيرافى يقول سرواله لغه فى السراويل
لأن الشاعر لم يرد عليه قطعه من خرق. وقال محقق شرح شافيه ابن الحاجب : لا يعلم قائله حتى ذهب جماعه من العلماء إلى أنه
مصنوع ١ / ٢٧٠.

٥- ينظر هامش الكتاب ٣ / ٢٢٩.

٦- ينظر شرح المفصل ١ / ٦٤.

٧- ينظر شرح المصنف ١ / ٦.

قوله : (ونحو جوار ، رفعا وجرا مثل قاض) يعنى كل منقوص لا- ينصرف ، سواء كان من الجمع ك- (جوراي) ، أم من وزن الفعل مصغرا ك- (أعيمي) (١) أم من المنقوص المنصرف ، مسمى به مؤنث ك- (قاض) اسم امرأه ، أم من الفعل ، نحو : (يغزو) و (يرمي) (٢) مسمى بهما ، فإن الواو تقلب ياء ، وتعامل هذه الأنواع معاملة واحده.

قوله : مثل (قاض) يعنى أن إعراب (جوار) كإعراب قاض رفعا وجرا (٣) هذا مذهب سيويه والخليل (٤) وجماهير البصريين (٥) سواء كان معرفه أو نكره ، وقد جاء عن بعض العرب حمل المجرور على المنصوب قال :

... [٥٧]

ولكن عبد الله مولى مواليا (٦)

قليله ، واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر (٧) فى النكره ، وأما المعرفه فقالوا : يمتنع التنوين فى جميع أحواله ، فى الرفع تكون ياء ساكنه ، وفى النصب والجر ياء مفتوحه ، لأن التنوين عندهم فى النكره تنوين

ص : ١٥٢

- ١- ينظر الكتاب ٣ / ٣١١.
- ٢- ينظر همع الهوامع ١ / ١١٥.
- ٣- ينظر شرح المفصل ١ / ٦٤ ، وشرح الرضى ١ / ٥٨.
- ٤- ينظر الكتاب ٣ / ٣١٠.
- ٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٨.
- ٦- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى الكتاب ٣ / ٣١٣ وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣١١ ، والمقتضب ١ / ١٤٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤ ، وشرح المفصل ١ / ٦٤ ، وشرح الرضى ١ / ٥٨ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٤٠ ، والهمع ١ / ١١٥ ، والخزانة ١ / ٢٣٥ - ٢٣٩ ، وصدرة : فلو كان عبد الله مولى هجوته والشاهد فيه : قوله : (مولى مواليا) حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف فى حاله الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء ، وجّره بالفتحه نيابه عن الكسره ، وهذا شاذ.
- ٧- ينظر شرح الرضى ١ / ٥٨.

صرف ، وأما المعرفة فغير منصرف ، وأما (جوار) فللعلمية وشبه العجمية ، وأما (قاص) اسم امرأه فلها وللتأنيث ، وأما (أعيمي) فلها ولوزن الفعل ، وأما حكم (جوار) ونحوه في الصرف وعدمه فلا خلاف بينهم في حاله النصب ، أنه غير منصرف لأن بعد ألفه حرفين ، وكذا في الجر على لغه من حملة على النصب ، وإنما الخلاف بينهم في حاله الرفع والجر ، فذهب (١) الأخفش (٢) والزجاج (٣) وجماعه منهم الزمخشري (٤) إلى أنه منصرف ، لأن أصل الأسماء الصرف ، ولأنه ليس بعد الألف إلا حرف واحد على رأى من لم يحمله على النصب ، وأجروه مجرى (سلام) و (كلام) ، وبنوا على أن الإعلال مقدم على منع الصرف (٥) ، واختلف في كيفية إعلاله ، على كلام من صرفه ، فقليل أصله (جوارى) بالضمه من غير تنوين ، فثقلت الضمه على الياء فحذفت وبقيت الياء ساكنة فحذفت للتخفيف ، وجيء بالتنوين علامه للصرف ، وقيل أصله (جوارى) بالضم والتنوين ، صرف على كلا التقديرين ، وذهب سيبويه والخليل (٦) وجماهير البصريين إلى منعه من الصرف ، وأن التنوين تنوين عوض (٧) ، وأن الياء في حكم البارزة بدليل بقاء الكسرة ، وعودها في حاله النصب ، ومنع (أحوى) و (أشقى) (٨) لأن أصله (أحوى) بالتنوين تحرك

ص: ١٥٣

- ١- في الأصل (فمذهب) ، ولا يستقيم مع ما يأتي بعدها من تعدى ذهب بحرف الجر (إلى).
- ٢- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ، ١ / ٦٣.
- ٣- ينظر ما ينصرف ولا ينصرف ١١٤ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٦٤.
- ٤- ينظر المفصل ١٧ ، وشرحه لابن يعيش ، ١ / ٦٣.
- ٥- وهذا رأى سيبويه ، كما فسره السيرافي وأيده الرضى فى شرحه ١ / ٥٨ ، قال : (وهو الحق قول سيبويه بأن أصله (جوارى) بالتنوين ، والإعلال مقدم على منع الصرف).
- ٦- ينظر الكتاب ، ٣ / ٣١٢.
- ٧- ينظر شرح المصنف ١٦ ، وشرح الرضى ١ / ٥٨ - ٥٩.
- ٨- ينظر شرح المصنف ١٦ ، وشرح الرضى ١ / ٥٩.

حرف العله وانفتح ما قبله ، فقلبت ألفا فالتقت الألف والتنوين فحذفت الألف ، فصار (أحوى) من كذا ، وزالت لام الكلمه ، وألف الوقف بدل من التنوين ، وأما على كلام سيبويه والخليل فأصله (أحوى) بغير تنوين ، لأنهم يقدمون منع الصرف بحركه حرف العله ، وانفتح ما قبله ، فقلبت ألفا [و ١٦] فصار (أحوى) بوزن الفعل ، ولام الكلمه باقيه لم يجر عليها إلا القلب. وعندى أن اعتراض المصنف بنحو : (أحوى) ساقط لأن الوزن إذا كان فى أوله أحد حروف المضارعه اعتبر ولوزال فاؤه أو عينه ، أو لامه ، لأن حروف المضارعه تجبر وزن الفعل وتدل عليه ، وقد نص على معنى ذلك فى شرح المفصل (١) واختلف فما هذا التنوين؟ عوض؟ (٢) فقال الخليل وسيبويه (٣) عن الياء وفسره السيرافى (٤) بأن أصله (جوارى) بالضم والتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف - كما تقدم - ، حذفت الضمه لثقلها ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الكسره داله عليها ، ثم حذف التنوين لكونه غير منصرف ، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين بعد منعه من الصرف ، فوضعوا التنوين عن الياء وقال المبرد (٥) ، وهو اختيار المصنف (٦) وركن الدين (٧) إنه عوض عن حركه الياء ، ومنع الصرف مقدم على الإعلال وأصله (جوارى)

ص: ١٥٤

١- ينظر الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ١٤٠.

٢- ينظر شرح المصنف ١٦ ، وشرح الرضى ١ / ٥٨.

٣- ينظر الكتاب ٣ / ٣١٢.

٤- ينظر هذا الرأى فى شرح الرضى ١ / ٥٨.

٥- ينظر المقتضب ١ / ١٤٣ ، وهامشه ٣ / ٣٢٧.

٦- ينظر شرح المصنف ١٦.

٧- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ٣٥.

بالضم والتنوين ، حذف التنوين لمنع الصرف ، ثم ضمت الياء لثقلها ، ثم عوض التنوين عن الضمه ثم حذفت الياء لالتقاء [الساكنين] (١) ، وإنما عوض التنوين لمنع الصرف ثم ضمت الياء عن حركة الياء ، ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين ، لأنهم يستثقلون الياء المتطرفه بعد الكسره فى المفرد نحو (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ) (٢) وشبهه فيحذفونها اكتفاء بالكسره ، وإذا فعلوا ذلك فى المفرد ، وهو خفيف ، فبالأولى فيما هو أثقل منه وهو الجمع ك- (جوارى) وشبهه روايه المصنف فى شرحه الكبير عن المبرد ، أنه عوض عن الإعلال (٣).

قوله : (التركيب) هذه العله السابعه. قوله : (شرطه العلميه) وإنما اشترطت ، لأنه لو لم يكن علما لكان فى معرض الزوال ، فلم يكن لازما ، والتركيب المعتبر هو اللازم (٤) ، وقيل اشترطت لأنه لم يؤثر ، إلا لشبهه تاء التأنيث وشرطه العلميه ، فكذلك ما أشبهه ، ووجه الشبه أن ما قبل آخرهما مفتوح ، وأنه تحذف فى الترخيم كالتاء ، وأنه يصغر ويبقى على فتحه.

ص: ١٥٥

١- زياده يقتضيها السياق.

٢- الرعد ١٣ / ٩.

٣- وينقل الرضى هذا الرأى ويعترض عليه ، ينظر شرح الرضى ١ / ٥٨ ورد فى هامش الرضى ١ / ٥٨ : المنقول عن المصنف فى أماليه أن الصرف مذهب المبرد ، ومن قال بقوله ، ومن قال بقوله ، ومن قال بقوله. ينظر الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ١٤١ ، والمقتضب ١ / ١٤٣ ، والشرح الكبير هو الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب الذى يعتبر اكبر كتبه فى النحو.

٤- قال الرضى فى ١ / ٥٩ : (إنما كان شرط التركيب العلميه لأن الكلمتين معا تدخلان فى وضع العلم ، فيؤمن حذف أحدهما إذا العلميه تؤمن من النقصان ، ولولاها لكان التركيب عرضه للانفكاك والزوال.

قوله : (وأن لا يكون بإضافه ، ولا إسناد) وأما الإضافة ، ك- (غلام زيد) فلأنها تصرف غير المنصرف ، وأما الإسناد نحو (تأبط شرا) فلأنه مبني ، وكلامه في المعرب ، وكان الأولى أن يحتز عن باقي التراكيب ، فإن قال : هي مبنيه ، قيل له : فلا حاجه إلى قولك : والإسناد مبني ، والتراكيب أربعه : تركيب مزج ك- (بعلبك) وهو مراد الشيخ ، و تركيب إضافة ك- (غلام زيد) و تركيب إسناد ك- (تأبط شرا) و تركيب بناء وهو أربعه أيضا : عدد ك- (خمسه عشر) وظروف ك- (صباح ومساء) وأحوال ك- (شعر بعز) وصوت ك- (سيويه) ، وفي (سيويه) خلاف ، الأفضح بناؤه على الكسر ، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف ، وأما تركيب المزج ك- (بعلبك) (١) ففيه لغات ، الأفضح بناء الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء ك- (معديكرب) ولا [نونا] (٢) ك- (باذنجان) ، وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف ، الثانيه : أن يجعله ك- (غلام زيد) ، الثالثه : ك- (غلام أحمد) ، الرابعه : بناء الحرفين جميعا على الفتح وعليه :

[٥٨] أقام به شاهبور الجنود

حولين يطرد فيه القدم (٣)

قوله : (الألف والنون) يعنى الزائدتين ، هذه العله الثامنه ، واستغنى عن ذكر الزيادة لتقدمها في البيتين في قوله : والنون زائده ، والزائده في الاسم والصفه.

ص: ١٥٦

١- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٢٥.

٢- في الأصل ولا نون ، وهو خطأ.

٣- البيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه ٢٠٠ ، وينظر اللسان مادم قدم ٥ / ٣٥٥٦ ، والشاهد فيه (شاهبور) حيث بنى الجزأين على الفتح ومنعها من الصرف ، وسيأتي.

قوله : (والنون زائده والزائده فى الاسم والصفه) ، لأنهما [ظ ١٦] إن كانتا زائدتين أثرا كـ - (عمران) وإن كان أصليين لم يؤثر ، كـ - (فينان) (١) من الفن ، وقال الفراء : إن كانت النون الأصلية بعد ألف زائده أثرت كـ - (شبنان) (٢) وغيره لشيها بالزائده ، فإن احتملا الوجهين ، نظر إلى الاشتقاق ومن الأمثله المحتمله (حسان) (٣) و (تبان) (٤) و (سّمان) (٥) و (سجّان) و (قطّان) و (قبان) و (فينان) و (برهان) و (دهقان) (٦) و (شيطان) (٧) و (رمان).

فمن (٨) أخذها من الحسّ وهو القتل ، والتّب وهو الخساره ، والسم ، والسجن ، والقطّ ، والقّب ، والفينه ، وهى الجبن والبرهه ، ومن دهق بالماء أعطاه ومن شاط إذا بطل وهلك ، لم يصرفها لزياده النون ، وسيبويه والخليل يأخذان الرّمان من الرم (٩) وهو الإصلاح لأنه يرم المعده أى يصلحها ، فلا يصرفانه ، ومن أخذها من الحسن والتبن ، والسمن وسحنت (١٠) الحجر إذا كسرتها ، وقطن وفنن فى الأرض ذهب فيها ومن

ص: ١٥٧

- ١- ينظر اللسان ماده (فنن) ٥ / ٣٤٧.
- ٢- ينظر اللسان ماده (شنب) ٤ / ٢٣٣٦.
- ٣- ينظر اللسان ماده (حس) ٢ / ٨٧٠.
- ٤- ينظر اللسان ماده (تب - تبب) ١ / ٤١٥.
- ٥- ينظر اللسان ماده (سمن) (سمان) ٣ / ٢١٠٤.
- ٦- ينظر اللسان ماده (دهق) ٢ / ١٤٤٢ ودهق الماء أفرغه.
- ٧- ينظر اللسان ماده (شاط) ٤ / ٢٣٧٥ ، وينظر شرح الرضى ١ / ٦١.
- ٨- بدأ فى تفسير معانى الكلمات السابقه.
- ٩- ينظر اللسان ماده (رم) ٣ / ١٧٣٦. وينظر رأى سيبويه والخليل فى الكتاب ٢ / ٢١٨ ، وابن يعيش ١ / ٦٧ ، وشرح الرضى ١ / ٥٩ ، قال سيبويه وسألته أى الخليل عن رمان فقال : لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف ، ينظر الكتاب ٣ / ١٢٨.
- ١٠- سحن الشىء سحنا إذا دقه والسحن أن تدلك فشبّه بمسحن حتى تلين ، والمساحن حجاره تدق بها حجاره ، ينظر ماده (سحن) فى اللسان ٣ / ١٩٦٠.

الفنن ، وهو الغصن ، ومن برهن ، وتدهقن ، وشطن ، إذا بعد وكأن الشيطان بعد عن رحمه الله ، صرفها لأصالة النون. والأخفش (١) يصرف الرمان ، لأنه من رمن بالمكان إذا قام به ، و (مران) وهو الفناء إذا سمي به ، فمن أخذه من المرانه صرفه ومن أخذه من المرور منعه ، وإنما أثرا في منع الصرف على كلام البصريين (٢) لشبههما بألف التأنيث الممدوده ، من وجوه امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وزيادتهما في آخر الكلمه ، وحذفهما للترخيم ، وكونهما حرفي مد ، ولأن اختصاص الزيادة في (سكران) بالمذكر ، كاختصاصهما في (حمراء) بالمؤنث وتساوي المصدرين وزنا ، فسكر من سكران ، كحمر من (حمراء) (٣) واختصاص كل واحد منهما بصيغته أخرى مخالفه لمذكره ، وبفوات الوجه الأول ، تسقط الألف والنون عند التأنيث.

فإن قيل فيمنعان من الصرف من غير اشتراط عله أخرى ك- (حمراء) وجوابه ، أنه المشبه دون المشبه به ، وقال الكوفيون (٤) إنها أثر للزيادة فقط مع العلم والصفه لا للشبهه ، وضعف بصرف (ندمان) وحكى أبو حيان (٥) واختاره الأمام يحيى ابن حمزه (٦) ، أنهم لا- يشترطون مع الزيادة أن لا- تدخله التاء ، ولا يعتبرون الشبهه بألفى التأنيث ، وقالوا لم تدخل العلميه سببا في منع الصرف ، بل شرط الألف والنون ، لأنه يمنع معها دخول (فعلانه) ،

ص: ١٥٨

- ١- قال الأخفش في اللسان ماده (رمن) نونه أصلية مثل قواص وحمّاض وفعال أكثر من فعلان ، ٣ / ١٧٣٩.
- ٢- ينظر الهمع ١ / ٩٥.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٦٠.
- ٤- ينظر رأى الكوفيين فى الهمع ١ / ٩٦.
- ٥- ينظر رأى أبى حيان فى الهمع ١ / ٩٦.
- ٦- ينظر الأزهار الصافيه فى شرح المقدمه الكافيه ١٢٥ وما بعدها.

وأما الوصف في (سكران) فلا شرط ولا سبب والزيادة مع الوصف لا تكون إلا في فعلاّن كـ- (سكران) بخلاف الاسم فإنها تكون في مثلث الفاء ، نحو : (عفّان) و (عمران) و (عثمان) وقال المبرد : (١) جهه الشبه ، أن النون بدل همزه التأنيث في (فعلاء) نحو (حمراء) فكما لا ينصرف فعلاء لم تنصرف فعلاّن ، لأنه فرعها ، واحتج بإبدال النون من همزه التأنيث في نحو : (صنعاني) و (روحاني) في النسب وضعف بوجهين ؛ أحدهما : أن نون فعلاّن بدل من الهمزه في البعض دون البعض محض التحكم ، ، والثاني : أن لا مناسبة بين النون والهمزه ، فتبدل منهما ، وأما (صنعاني) و (روحاني) فأصله (صنعاوى) (٢) أبدلت النون من الواو شاذًا بمناسبه بينهما ، بدليل إدغام الواو في النون.

قوله : (وإن كان اسما فشرطه العلميه) يعنى أنهما لا يؤثران في المنع مع الاسم إلا بشرط العلميه ، وإنما اشترطت ليؤمن بها من دخول التاء نحو : (سعدان) و (سعدانه) (٣) و (مرجان) و (مرجانة) لأن دخول الزائدتين ، يكون في العلم ، فيمتنع مطلقا ، وفي الجنس فينصرف مطلقا [و ١٧] وفي الصفه يشترط انتفاء فعلاّنه مطلقا ، أو وجود فعلى وأما إذا سمى بالجنس والصفه امتنع مطلقا.

قوله : (أو صفه ، فانتفاء فعلاّنه ، وقيل وجود فعلى) عطف ب- (أو)

ص : ١٥٩

١- ينظر المقتضب ١ / ١٤٣ ، وشرح الرضى ١ / ٦٠ ، وقد نقله الشارح دون أن ينسبه إلى الرضى ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥.

٢- ينظر الرضى ١ / ٦٠.

٣- ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٧.

على عاملين مختلفين ، وعطف (صفه) على [خير] (١) كان ، وعطف ف- (انتفاء) على (أن) ، لأن تقديره ، وإن كان صفه فشرطه انتفاء فعلاؤه ، وليس هذا مما يجيزه المصنف على ما سيأتي في العطف (٢). يعنى أن النون الزائده فى الصفه ، بعضهم يشترط انتفاء فعلاؤه ، وبعضهم يشترط وجودها ، فلا خلاف فى صرف ندمان لوجود الشرطين ، وهو وجود (ندمانه) وانتفاء ندمى ، ولا فى منع (سكران) لوجود (سكرى) وانتفاء (سكرانه) ، وإنما الخلاف فيما لم يوجد له مؤنث ك- (رحمان) (٣) و (لحيان) والذى مؤنثه على فعلاؤه ، ألفاظ قليلة ، وقد جمعت تقريبا فى قوله :

[٥٩] أجر فعلى لفعلاونا

ودجانا وسخانا (٤)

ومرجانا وعلانا (٥)

وموتانا (٦) وندمانا (٧)(٨)

وإنسانا وشیطانا (٩) ونصرانا (١٠)(١١)

إذا استثنيت حبالنا (١٢) وضحيانا (١٣)

ص: ١٦٠

- ١- ما بين حاصرتين زياده يقتضيها السياق.
- ٢- ينظر شرح المصنف ١٧ ، وشرح الرضى ١ / ٦٠ حيث نقل العبارة بتصرف يسير من قوله ب- (أو على عاملين إلى قوله : ... فى العطف) ولم يعزها ، اللفظه : البارى تعالى.
- ٣- ينظر الرضى تعليل انتفاء رحمن من رحمان لخصوصيته هذه. ولحيان وهو صاحب اللحيه الكبيره والنسبه لحيانى وليس له مؤنث منه ١٠ / ٦١ ، والهمع ١ / ٩٦.
- ٤- سحبان أى جراف يجرف كل ما مر به ، وسحبان ، اسم رجل من وائل كان لسنا بليغا يضرب به المثل ، فى البيان والفصاحه ينظر ماده (سحب) فى اللسان ٣ / ١٩٤٩ وقد تكون (سخنان) من السخونه وهى عكس البروده وسخنان أى حار ، كما ذكره الشارح والهمع ١ / ٩٦.
- ٥- علانا : أى شديد العطش من العلّ وهو كذلكك الرجل الصغير الحقيير (ينظر اللسان ماده (علل) ٤ / ٣٠٧٩.
- ٦- موتان - رجل موتان الفؤاد غير حديده ، أى غير ذكى - ينظر اللسان ماده (مات) ٦ / ٤٢٩٦.
- ٧- ندمان ندم فهو ندمان وندام ، وندامنى فلان على الشراب فهو نديمى وندمانى ، وجمع النديم ندام ، وجمع الندمان ندامى والمرأه ندمانه والنسوه ندامى (ينظر اللسان ماده (ندم) ٦ / ٤٣٨٦ ، وشرح الرضى ١ / ٦١
- ٨- أليان : أى صاحب إليه عظيمه من ذكور الغنم.
- ٩- شيطان من شطن عنه إذا بعد - شاط هلك. ينظر ماده (شطن) فى اللسان ٤ / ٢٢٦٤.

١٠- نصران من نصر والنصارى منسوبون إلى قريه بالشام تسمى ناصره ونصوريه وهو ضعيف على رأى بن سيده ، وأما سيويه فنقل عن الخليل : أن نصارى جمع نصرى ونصران كما قالوا ندمان وندامى ينظر ماده (نصر) فى اللسان ٦ / ٤٤٤٠.

١١- الأبيات من مجزوء الوافر. والألفاظ التى مؤنثاتها بالتاء فى هذه الأبيات سبع عشره لفظه فى حين حصرها السيوطى فى الهمع بأربع عشره لفظه ، قال فى همع الهوامع ١ / ٩٦ - ٩٧ : (وهى ندمان ، سيفان ، وحبلان ، للمتلئ غضبا) ودخنان (فيه كدره فى سواد) ، ويو سخنان (حار) ، ويوم ضحيان لا- غيم فيه ، وبعير صوحان (يابس الظهر) ورجل علان (صغير حقير) ورجل قشوان (دقيق الساقين) ورجل مصان (لئيم) ، ورجل موتان الفؤاد (أى غير حديده) ورجل نصران (أى نصرانى) ورجل خمصان لغه فى خمصان وكبش أليان (كبير الإليه) فهذه أربع عشره كلمه لا غير مؤنثاتها بالتاء).

١٢- سيفان : الرجل الطويل الممشوق الضامر كالسيف وهى سيفانه ينظر اللسان ماده (سيف) ٣ / ٢١٧٢.

١٣- قسانا : لئيم وهو شتم للرجل يعير به ، ينظر ماده (مصّ) فى اللسان ٦ / ٤٢١٦ ، والهمع ١ / ٩٧.

يقال (يوم سخنان) أى (حار) ، (سيفان) الرجل الطويل (علّان) شديد العطش ، (مصان) كثير الشتم ، رجل (موتان القلب) أى غافل ، (نصران) و (نصراييه) أى نصير. كل هذه مؤنثها فعلاانه وهى منصرفه فى النكره ، وما ورد فى (عريان) من المنع فهو ضروره نحو قوله :

ص: ١٦١

بذى نفسها والسيف عريان ينظر (١)

وبعض العرب (٢) يجعل مؤنث ما آخره ألف ونون زائدان على فعلاؤه كله ويصرفه أجمع.

قوله : (ومن ثم اختلف فى رحمن دون سكران وندمان) يعنى أن (سكران) وجد له فعلى ، ولم يوجد له فعلاؤه فمنع ، (وندمان) عكسه فصرف ، وأما (رحمن) و (لحيان) فليس لهما مؤنث فيتم فيهما هذا التقسيم ، ووجه الإختلاف فيهما ، أن من اشترط انتفاء فعلاؤه فقد انتفت في نحو (الله رحمن رحيم) ، ومن اشترط وجود فعلى ، فلم يوجب فيصرف (٣) ، قال ابن الحاجب : (٤) والمنع أولى من وجهين :

أحدهما : أن الألف والنون إنما منعنا لامتناع دخول ألفى تاء التأنيث عليهما ، و (رحمن) لا تدخل عليها تاء التأنيث ، فقد صح الشبهه بألفى التأنيث ، لأن وجود فعلى ليس مقصودا فى نفسه ، وإنما المقصود تحقق امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، فإذا امتنع دخولها عليهما بغيره ، فقد حصل المقصود ، والثانى : أن المنع فى باب فعلاؤه أكثر من الصرف ،

ص : ١٦٢

١- البيت من الطويل وهو بلا نسبه فى الإنصاف ٢ / ٤٩٧ ، وخزانه الأدب ١ / ١٤٨ - ٢٥٤ . وأوفضن : أسرعن ، ترغو : من الرغاء وهو صوت الإبل ويروى البيت فى الإنصاف ب- (أحمر) بدل (ينظر) والشاهد فيه قوله : (عريان) حيث منعه من الصرف ، مع أنه ليس فيه إلا العلميه وهى وحدها غير كافيه فى منع الصرف ، ولكن الشارح عللها بأن ذلك ضروره.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٦٠ . وقد أشار إلى أن بعض العرب هم بنو أسد.

٣- هذه العبارة منقوله بتصريف عن شرح الرضى ١ / ٦١ دون إسناد.

٤- ينظر شرح المصنف ١٧ ، وشرح الرضى ١ / ٦١.

وإذا لم تثبت (رحمن) من أحدهما فحمله على الأ-كثر أولى ، لأن باب (سكران) أكثر من باب (ندمان) واختار أبو حيان (١) الصرف لأنه محتمل ، والأولى فيما حمل أن يردّ إلى الأصل وهو الصرف ، وقال : كان الأولى في التمثيل ب- (لحيان) لوجوه :

أحدها : أن الرحمن ملازم للألف واللام أو النداء ، فلا- يظهر فيه ، الأمر الثاني : أنه علم الله تعالى ، فالعلمية ك- (النجم) و (الصّيق) ما كان علما فهو ممتنع بلا خلاف ، وأيضا قد تقدم الكلام في الاسم ونحن في الصفه ، الثالث : قاله ابن مالك : إن الممثل معرّض لأن تذكره بالتاء أو بألف (فعلى) لينظر ما هو اللاحق به ، وتعرّض الرحمن لذلك مع وجود مندوحه مخاطره من فاعله .

قوله : (وزن الفعل) هذه العله التاسعه .

قوله : (شرطه أن يختص بالفعل كشمّر وضرب) [ظ ١٧] يعنى أن باب (فعل) و (فعل) يختصان بالفعل ولا يوجدان في الاسم فإن وجد شيء في الأسماء ، فلا- يكون إلا- منقولا عن الفعل ك- (شمّر) لفرس ، و (ندر) لماء ، و (عثر) لموضع (٢) ، و (خضم) لرجل (٣) ، أو أعجميا ك- (بقم) وك (ضبع) ، و (سلم) لبيت المقدس (٤) ، وأصل هذه كلها أفعال ، وأما (فعل) فمن

ص: ١٦٣

-
- ١- ينظر البحر المحيط ١ / ١٢٨ ، والهمع ١ / ٩٦ .
 - ٢- ينظر شرح المصنف ص ١٧ ، وشرح الرضى ١ / ٦١ .
 - ٣- ينظر همع الهوامع ١ / ١٠٠ .
 - ٤- قال الفراء : لم يأت على فعل إلا بقم وعثر وندر وسلم ، ينظر اللسان ماده (سلم) ٤ / ٢٣١٨ ، وينظر الكتاب ٣ / ٢٠٨ وما ينصرف وما لا ينصرف ٢١ .

المختص بالفعل أيضا ، ما لم يكن مضاعفا ، ولا معتلا ، ك- (قيل) و (بيع) و (ردّ) و (شدّ) ولم يوجد منقولا ، إلا (دئل ورثم) و (وعل) ، أسماء دواب ، وحاصل الأوزان كلها خمسة أقسام ، تختص الاسم ، ك- (فلس) و (حبر) و (طرد) و (أيل) و (عبق) و (عيب) والخماسى كله والرباعى ، ما عدا (فعلا) وغالب عليه ك- (أفعل) على كلام الشيخ ، ومعتل الثلاثى ومضاعفه مثل (قيل) و (بيع) و (شدّ) و (مدّ) فهذان منصرفان ، ولا يؤثر فيهما الوزن ، ويختص بالفعل ك- (شمر) و (ضرب) وغالب عليه كفعل الأمر نحو : (قم) و (اضرب) وسائر الأفعال التسعة الخماسيه التي فى أولها همزه وصل ، وما كان فى أوله أحد حروف نأيت ، فهذان ممتنعان ، وهما المراد هاهنا ، وامتناع الجر والتنوين للمشابهة بحصول علتين فرعيتين ، هذا مذهب الجمهور ، وقال صاحب التخمير : (١) إن العله فى امتناعها كونه منقولا عن الفعل إلى العلميه أو الوصفيه ، والحركه حكايه لحركه الفعل ، كقوله :

[٦١] نبئت أخوالى بنى يزيد

... (٢)

ص: ١٦٤

-
- ١- صاحب التخمير هو صدر الأفاضل الخوارزمى أبو محمد وسبقت ترجمته فى الصفحه ١٤٣ ينظر رأيه فى التخمير ١ / ٢١١.
 - ٢- البيت من الرجز ، وهو لرؤبه كما فى ملحق ديوانه ١٧٢ ، وعجزه : ظلما علينا لهم فديد وينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٧٧ ، وابن يعيش ١ / ٢٨ ، وشرح الرضى ١ / ٦٤ واللسان ماده (زيد) ٣ / ١٨٩٨ ، ومغنى اللبيب ٨١٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٤ ، والمقاصد النحويه ١ / ٣٨٨ ، وخزانه الأدب ١ / ٢٧٠. والشاهد فيه قوله : (يزيد) حيث سمى به وأصله فعل مضارع وهو من زاد يزيد ، وهو اسم - على وزن الفعل المضارع.

ولم يعتبر المشابهه ، وما لم يكن من فعل كأفعل و (أيدع) مشبه بالفعل ، مشترك بينهما ، نحو (فَعَل) و (فعل) ، (فَعَل) و (فعلل) مفتوح العين ومكسورها ومضمومهما ك- (ضرب) و (علم) و (صرف) و (دحرج) فصرفه الجمهور ، ومنعه عيسى بن عمر (١) ، إذا كان منقولا من فعل نحو (ضرب) من (ضرب يضرب) لأمر العسل محتجا بقوله :

[٦٢] أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

متى أضع العمامه تعرفوني (٢)

ولم ينون (جلا) ، ولا حجه له لاحتمال أن يكون مضمنا ضميرا ، فيكون جمله محكيه ، كقوله :

[٦٣] نبئت أخوالي بنى يزيد (٣)

...

وفصل الفراء (٤) ، فقال : إن اشتهر كون ذلك اللفظ فعلا منع

ص: ١٦٥

١- ينظر رأى عيسى بن عمر فى الكتاب ٣ / ٢٠٦ وقال الرضى فى شرحه ١ / ٦٤ : (واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو (كعسب) ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١ ، والخزانة ١ / ٢٥٥ ، والهمع ١ / ٩٨ .

٢- البيت من البحر الوافر وهو لسحيم بن وثيل اليربوعى كما فى الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، وجمهره اللغة ٤٩٥ - ١٠٤٤ وابن يعيش ٣ / ٦٢ ، وأمالى ابن الحاجب ٤٥٦ ، والمغنى ٢١٢ - ٨١٧ وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٤٩ وشرح الرضى ١ / ٦٤ ، واللسان ماده (جلا) ١ / ٦٧١ وجمع الهوامع ١ / ٩٨ ، وخزانة الأدب ١ / ٢٥٥ - ١٥٧ . والشاهد فيه قوله : (جلا) وهو غير منصرف عند عيسى بن عمر كما ذكر الشارح لأنه منقول من الفعل ، أما سيبويه فيراه جمله محكيه ، الكتاب ٣ / ٢٠٧ وهذا ما ذكره الشارح ، وأما ابن يعيش فى شرح الفصل فيرى أن (جلا) ليس علما وإنما هو فعل ماض مع ضميره صفه لموصوف محذوف تقديره : أنا ابن رجل (جلا) شرح المفصل ٣ / ٦٢ .

٣- سبق تخريجه فى الصفحة السابقه .

٤- ينظر رأى الفراء فى معانى القرآن ١ / ٣٤٢ .

نحو (ضرب) (١) فإنه محتمل أن يكون اسما للعسل ، لكن الأشهر فعليته وإن اشتهر كونه اسما صرف نحو (حجر) لأنه محتمل أن يكون فعلا من (حجر القاضي عليه) لكن الأشهر الاسميه.

قوله : (أو يكون (٢) أوله زياده) يعنى الاسم المنقول ، واحترز بقوله : (زياده) من أن تكون أصلية ، ك- (نوفل) و (نهشل) فإنه منصرف.

قوله : (كزيادته) يعنى كزياده الفعل ، وهى الهمزه ك- (أحمر) و (أحمد) ، والياء ك- (يزيد) والتاء ك- (تغلب) والنون ك- (نرجس) مسمى به ، قال ابن الحاجب : (٣) هذا أولى من قول النحويين ، أو يكون غالبا على الفعل لوجهين :

أحدهما : أنه رد إلى جهاله ، إذا لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطه بما وقع منه فى الأسماء والأفعال.

الثانى : أنا لو اعتبرنا الغلبه ، لزم أن يمنع (فاعل) فى الأسماء ، ويصرف (أفعل) فى الأسماء ، أما (فاعل) فلأنه فى الفعل أكثر من أن يحصر ك- (ضارب) و (قاتل) و (خاصم) وقاتل فى باب المفاعله ، وسافر فى غيرها ، ولم يوجد فى الاسم إلا قليلا ك- (خاتم) و (عالم) و (طابق) و (طابع) و (دائق) (٤) والمعلوم أنا لو سمينا ب- (خاتم) لصرف اتفاقا ، وأما أفعل (٥) فلأنه

ص: ١٦٦

١- ينظر اللسان ماده (ضرب) ٤ / ٢٥٦٤ والضرب بالتحريك العسل الأبيض الغليظ يذكر ويؤنث ، والضرب لغه فيه حكاه أبو حنيفه.

٢- فى الكافيه المحقق زياده (فى) بعد يكون.

٣- ينظر شرح المصنف ١٧ ، وشرح الرضى ١ / ٦٢.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٦٢.

٥- ينظر شرح المصنف ١٧ ، وشرح الرضى ١ / ٦٢ ، وهذه الفقره منقوله عن الرضى بتصرف.

فى الأسماء أكثر منه فى الأفعال ، وهو معتبر فى منع الصرف ، فلو كان اعتباره لغلبته فى الفعل ، لم يمنع (أفعل) لغلبته ، فى الاسم والدليل على أن (أفعل) فى الاسم أكثر منه فى الأفعال ، أنه ما من فعل ثلاثى إلا وله أفعل اسما إما للتفضيل وإما لغيره وهو : [و ١٨] فى اللون والعيب ، وأفعل للأفعال لا يكون إلا فى بعض ما جاء فيه (فعل) بكسر العين ، يعنى أن فعل الماضى بعض مضارعه على أفعل كـ- (شربت) (أشرب) و (علمت أعلم) وبعضه لا يأتى على أفعل كـ- (وثق) و (وثق) وقال فى غير ذلك قليل ، يعنى مفتوح العين فى الماضى والمستقبل ، وذلك فيما عينه أو لامه حرف حلق نحو (جهزت أجهز) و (سلخت أسلخ) وفى بعض النسخ (فعل) بفتح العين ، ومراده لا يكون أفعل فى الفعل ، إلا لتعديه أو بمعنى فعل كـ- (نكر) و (أنكر) و (قشع) الغيم (أقشع) قال : ويجىء أفعل ماضيا للأفعال من غير فعل ثلاثى قليلا كـ- (أشحم) و (ألحم) و (أشمر) و (أشكل) وغير ذلك مما همزته للصيرورة ، ويقابله فى القله وقوع أفعل فى الأسماء من غير ذلك فعل ، كـ- (أجدل) و (أخيل) و (أفعى) و (أرنب) (١) و (أفكل) (٢) و (أيدع) (٣) وغير ذلك فثبت أن أفعل فى الاسم أكثر منه فى الفعل فلم يصدق قولهم : يغلب فى الفعل ، وقد اعتبر اتفاقا انته (٤)

ص: ١٦٧

- ١- ينظر شرح المصنف ١٧ مع بعض التصرف ، وشرح الرضى ١ / ٦٢ حيث العبارة منقوله بتصريف دون أن يعزوها الشارح إلى الرضى.
- ٢- أفكل الأفكل على أفعل : الرعدة ولا يبنى منه فعل ، وقيل : هى رعدة تعلق الإنسان ولا فعل له ينظر اللسان ماده (فكل) ٥ / ٣٤٥٢.
- ٣- أيدع : الأيدع الزعفران ، وهذا ينصرف فإن سميت به رجلا لم تصرفه فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته فى النكرة مثل : (أفكل) ينظر ماده (يدع) اللسان ٦ / ٤٦٥٠.
- ٤- أى كلام ابن الحاجب ، وفيه تصرف واضح.

والجواب على الوجه الأول معارضة وتحقيق ، أما المعارضة فنقول : قولك (وشرطه أن يختص بالفعل) رد إلى جهاله ، إذ لا يعرف اختصاصه إلا بعد الإحاطة ، فما أجاز في المختص ، فهو جوابنا في الغالب. وأما التحقيق فقال نجم الدين : (١) إنه يمكن معرفه ذلك لا بالإحاطة بل بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في أحدهما دون الآخر كما يعرف مثلا أن أفعل في الفعل قياس في الأمرين بفعل الكثير الغالب ، ك- (أذهب) و (أحمد) و (أسمع) و (أعلم) و (أرحم) وغير ذلك ، وليس في الاسم قياس في شيء ، ك- (أصبع) وإنما اشترط في وزن الفعل تصدرة بالزيادة المذكوره لكونها قياسيه في جميع الأفعال المنصرفه دون الأسماء إذ لا- فعل منصرف إلا- وله مضارع لا يخلو من الزيادة في أوله ، ولا عبره بغير المنصرف لقلته ، فصارت هذه الزيادة [لاطرادها] (٢) في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصا بالفعل ، فجرى الوزن وإن كان مشتركا كأفعل إلى جانب الفعل حتى صح أن يقال هو وزن الفعل (٣) ، وأما الجواب على الوجه الثاني ، أما فاعل فلا جواب عليه ، وإما أفعل ، فلا نسلم غلبته في الاسم بل هو في الفعل أكثر ، والدليل على ذلك وجوه : أحدها نقض لقوله : إن أفعل لم يجئ فعلا مضارعا ، إلا في بعض ما جاء فيه (فعل) ، بما اختاره من مذهب البصريين (٤) ، أن أفعل التعجب فعل يبنى مما يبنى منه اسم التفضيل ، فإذا هما سواء في بناء أفعل منهما جميعا ، واختص أفعل الفعلى على الاسمي

ص: ١٦٨

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٦٣.
- ٢- في الأصل (لاطراد) ولا وجه لها.
- ٣- إلى هنا النقل من نجم الدين ١ / ٦٣ بتصرف.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٦٢.

بمجيئه فى بعض الأفعال الثلاثيه ك- (أخرج) و (أذهب) فكان أغلب.

الثانى : أن الزيادة فى الفعل لا- تكون إلا- لمعنى ، وفى الأسماء قد تكون لمعنى ك- (أحمر) و (أفضل) وقد لا تكون ك- (أرنب) وبابه ، فصارت بالفعل أخص وأغلب ، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

الثالث : أن كل فعل متصرف ، يستدعى حروف المضارعه ، ومن جملتها الهمزه ، وليس كذلك الاسم ، فكان أفعل أغلب على الفعل من الاسم.

الرابع : قاله صاحب التخمير : (١) إن ما كان من أفعل صفه فهو منقول عن الفعل ، فحينئذ لا يبقى إلا (أرنب) وبابه ، وهو قليل مغلوب ، قال والدى : حرس الله مهجته : وفى عبارته الشيخ تداخل ، حيث قال : أو يكون فى أوله زياده ، لأن كثيرا من المختص فى أوله زياده كزياده الفعل نحو :

(يدحرج) وغيره ، فيكون فيها تكرر وتجاوز بوضع العام للخاص [ظ ١٨] ولا فائده تحته.

قوله : (غير قابل للتاء) وذلك لأنه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل ، لأن الفعل لا تلحقه هذه التاء ، لأنها تجره إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم ، كما جرت الزيادة المصدره الوزن إلى جانب الفعل ، وغلب جر التاء ، لأن الوزن لا يختص بالاسم بخلاف التاء ، فامتنع (أحمر) لعدم قبوله التاء (٢) ، لأنه يقال فى مؤنثه ، (حمرء) لا (أحمره) وانصرف (يعمل) و (أرمل) مع بقاء الوصف والوزن ، لقبوله التاء ، فى قولهم : (٣) (جمل يعمل) (٤) و (ناقه

ص : ١٦٩

١- ينظر التخمير ١ / ٢٢٤.

٢- ينظر شرح المصنف ١٨.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٦٣.

٤- واليعمل واليعمله : من الإبل النجيبه المعتمله المطبوعه على العمل ولا يقال ذلك إلا - للأنتى. هذا قول أهل اللغه ، واليعمل عند سيبويه (اسم ، ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٦ ، وقد حكى أبو على يعمل ويعمله ، ولا يقال عند سيبويه : جمل يعمل وناقه يعمل ، وإنما يقال : يعمل ويعمله ...) ينظر اللسان ماده (عمل) ٤ / ٣١٠٨.

يعمله) فإن سمي بهما منع من الصرف ، لعدم دخول التاء بعد التسميه ، وأما لحوق التاء في (أسود) للحيه ، مع أن (أسود) غير منصرف ، فالصريون ينكرون ذلك ، وإن سلم ذلك فلحوقها عارض بسبب غلبه هذا اللفظ في الأسماء ، والأصل أن يقال في مؤنثه (سوداء).

وأعلم أنه إذا لحق الصيغه المختصه بالفعل والغالبه عليه تعيين ، فإما أن يكون التعيين فيها نفسها أو في حرف المضارعه ، عند من يعتبر أن يكون أول الوزن زياده مثل حروف المضارعه ، إن كان في حرف المضارعه بقى ممنوعا ك- (هراق) في (أراق) وإن كان في الصيغه ، فإن بقى حرف المضارعه بقى ممنوعا ، سواء كان محذوف الفاء ، نحو (يعد) و (يهب) أو العين نحو (لم يقل) و (لم يبع) أو اللام ، نحو (لم يخش) و (لم يغز) و (لم يرم) ، لأن حروف المضارعه تخبر عن الفعل وتدل عليه ، وكذلك (عد) و (قل) ، لأن أصله الهمزه لو لم يتحرك ما بعد حرف المضارعه ، إلا أنك إذا سميت بهذه رددت المحذوف لزوال الجازم ، لأن الأسماء لا جزم فيها (1) ، وإن لم يبق حرف المضارعه ولا- همزه الوصل ك- (قيل) و (بيع) و (بوع) ، و (ردّ) و (شدّ) كان مصروفا لزوال حرف المضارعه.

قوله : (وما فيه علميه مؤثره ، إذا نكر صرف) يحترز بالمؤثره من أن لا- تؤثّر ، وذلك في ألفى التأنيث ، و (مساجد) فإنه لا أثر للعلميه مع هذه لاستقلالها عنها بالجمعيه والتأنيث اللازم ، وكلامه لا يطرد إلا على رأى

ص: ١٧٠

الأخفش (١) دون رأى سيوييه ، لأن (أحمر) إذا سمي به فالعلميه مؤثره ، فإذا نكر لم يصرف على رأى سيوييه (٢) وقد قال : ما فيه علميه مؤثره إذا نكر صرف ، وجمله الأسماء الممتنع ، أربعة عشر ، والعلميه معها على ثلاثه أقسام ، لا- مؤثره ولا- شرط وذلك في ألفى التأنيث ، ونهايه الجمع على اختيار الشيخ ، ومؤثره هي غير شرط ، وذلك في ثلاثه ، وزن الفعل ، صفه ك- (أحمر) ، و (فعلان) (فعلى) ك- (سكران) (سكرى) وما جاء فيه العدل والصفه ك- (أحاد) و (أخر) غير مسمى بهن ومؤثره وشرط وذلك في تسعه : التأنيث بالتاء والمعنوى ، وألفى التكسير ، والإلحاق ، ك- (قبعثرى) و (علقى) لأن ألفهما مشبهه بألف التأنيث ، من حيث إنهما ألفان مزيدان في آخر الكلمه ، لا- أصل لهما ، وإنما اشترط العلميه فيهما دون ألفى التأنيث ، لأن ألفيهما تنقلبان في التصغير ياءين وتحذف ألف التكبير في جمع التكسير من غير عوض بخلاف ألف التأنيث ، والعجمه ، والتركيب ، والعدل الحقيقي والتقديرى إذا سمي بهما ، ووزن الفعل اسما ، وفعلان اسما ، وما سمي بالجمع ، على مذهب أبى على الفارسي (٣) ، لأن أحد علميه عنده العلميه.

قوله : (لما تبين من أنها لا تجامع مع مؤثره ، إلا ما هي شرط فيه [إلا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما ،

ص: ١٧١

١- ينظر شرح المصنف ١٨ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٧٩ ، وشرح الرضى ١ / ٦٥ .

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٣٩٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٤ .

٣- ينظر رأى الفارسي فى المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ١٠٢٧ ، وشرح المصنف ١٨ ، وشرح الرضى ١ / ٦٥ .

فإذا نكر بقى بلا سبب أو على سبب واحد[١] تعليل لصفه ، وتمام التعليل ، فإذا نكر بقى بلا سبب ، و (مؤثره) حال ، ومفعول تجامع (ما) ، ويعنى ب- (ما هي شرط فيه) التأنيث بالتاء لفظاً أو تقديرًا ، والعجمه والتركيب ، والألف [و ١٩] والنون فإذا زالت العلميه زالت سائر العلل لزوالها ، لأنها شرط فيها كلها (٢).

قوله : (وخالف سيويه (٣) الأخفش فى مثل أحمر علما (٤) ثم نكر ، اعتبارا للصفه بعد التنكير) يعنى ما كان ممتنعا قبل التسميه (٥) ، ما خلا ألفى التأنيث ، فلم يقل أحد بصرفها منكرا.

وقوله : (اعتبارا) مصدر ل- (خالف) ، والذي وقع فيه الخلاف أربع مسائل : وزن صفه ، و (فعلان فعلى) صفه ، والعدل صفه ، ومنتهى الجمع صفه ، كل هذه ممتنعه قبل التسميه وإذا سمى بها امتنعت ، وأما إذا نكرت بعد التسميه ، فسيويه (٦) والجمهور يمنعونها لشبه الأصل ، وحجتهم السماع والقياس ، أما السماع : فما روى أبو زيد عن بعض الهذليين : كيف تقول لرجل له (عشرون عبدا) كلهم اسمه (أحمر)؟ فقال له : (عشرون أحمر) ، فقال : وإن كان اسم كل واحد (أحمد) فقال : (عشرون أحمدًا) ، وأما القياس فهو أن شبه العله عله فى منع الصرف ، ك- (سراويل)

ص: ١٧٢

-
- ١- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ١٨ ، وشرح الرضى ١ / ٦٧.
 - ٣- الكتاب ٣ / ١٩٣.
 - ٤- فى الكافيه المحققه (إذا) بدل (ثم) ٦٦.
 - ٥- ينظر شرح المصنف ١٨ ، وشرح الرضى ١ / ٦٨ ، وشرح المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٧٩.
 - ٦- ينظر الكتاب ٣ / ١٩٣ ، وشرح المفصل ١ / ٧٠ ، وشرح الرضى ١ / ٦٨.

لشبه الجمع ، والألف والنون والتركيب لشبه تاء التأنيث ، وغير ذلك ، وذهب الأخفش (١) وروى عن المبرد (٢) إلى صرفه لأن الصفه قد زالت لزوال العلميه. وقال الفراء (٣) فى (أحمر) وبابه : إذا سُمى رجل فيه حمرة ب- (أحمر) أو ب- (أسود) امتنع منكرا ، وإن لم ، انصرف ، وروى عن الفارسى والجرجاني (٤) جواز الوجهين ، قال:- لأن أفعل حين سمّت به العرب ، اعتبرت الوصفيه تاره والاسميه أخرى كقوله :

[٦٤] أتانى وعيد الحوص من آل جعفر

فيا عبد قيس لو نهيت الأحوصا (٥)

قوله : (ولا- يلزمه باب حاتم) يعنى لا- يلزم سيبويه ، ما ألزمه الأخفش (٦) حيث قال : إذا كنت تعتبر الأصل بعد زواله فامنع (حاتما) وبابه ك- (ضارب) إذا سُمى به الوصف والعلميه ، لأن أصله الوصف ، فأجاب المصنف (٧) عن سيبويه بأن لا تعتبر الوصفيه إلا بعد زوال العلميه لتضادهما ، لأن العلميه لواحد بعينه ، والوصفيه لواحد من امته ،

ص: ١٧٣

- ١- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٠.
- ٢- ينظر المقتضب للمبرد ٣ / ٣١٢.
- ٣- ينظر الهمع ١ / ١١٦.
- ٤- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٨٣ وما بعدها.
- ٥- البيت من الطويل ، وهو للأعشى كما فى ديوانه ١٩٩ ، وينظر إصلاح المنطق ٤٠١ ، والمفصل ١٩٥ ، وشرحه لابن يعيش ٥ / ٦٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٥٤٧ ، ولسان العرب (حوص) ٢ / ١٠٥١ ، وتذكره النحاه ٦٣١ وخزانه الأدب ١ / ١٨٣. والشاهد فيه قوله : (الحوص ، والأحوص) حيث جمع عليهما أحوص ، ولا يجمع على فعل إلا أفعل وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء. ولا يجمع على أفعل إلا أفعل اسما أو أفعل التفضيل وفى الأحوص الاسميه والوصفيه كما لحظها الشاعر.
- ٦- ينظر شرح الرضى ١ / ٦٨ ، وشرح المصنف ١٨.
- ٧- ينظر شرح المصنف ١٨ - ١٩. وشرح المفصل ١ / ٧٠.

فإن أردت اعتبار الوصفية مع العلميه فقد نفيتها ، وإن أردت بعد التنكير فليس فيه إلا الوصف فقط ، والعله الواحده لا تمنع ، بخلاف (أحمر) فإن فيه بعد زوال العلميه الوزن والوصف.

قوله : (فى حكم واحد [لما يلزم من اعتبار المتضادين] (١)) يحتز من حكم اعتبار المتضادين فى حكمين ، فإنه جائز ، كما ذكر سيويه فى (أحمر) اعتبارا لحاله التعريف والتنكير كقوله :

[٦٥] أتانى وعيد الحوص من آل جعفر

فيا عبد قيس لو نهيت الأحوصا (٢)

فإنه عند اعتبار الوصفية فى (أحوص) اسم رجل جمعه على (حوص) ك- (حمر) فى أحمر ، وعند اعتبار الاسميه جمعه على (أحوص) ك- (أحمد) و (أحمد).

قوله : (وجميع الباب باللام ، أو الإضافه ينجر بالكسره) يعنى باب غير المنصرف مطلقا ، نحو (الأحمر) و (أحمر كم) لا خلاف فى جره بالكسره إذا دخله الألف واللام ، أو الإضافه ، وإنما الخلاف ، هل يكون منصرفا

ص: ١٧٤

١- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- البيت من الطويل ، وهو للأعشى كما فى ديوانه ١٩٩ ، وينظر إصلاح المنطق ٤٠١ ، والمفصل ١٩٥ ، وشرحه لابن يعيش ٥ / ٦٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٥٤٧ ، ولسان العرب (حوص) ٢ / ١٠٥١ ، وتذكره النحاه ٦٣١ وخزانه الأدب ١ / ١٨٣. والشاهد فيه قوله : (الحوص ، والأحوص) حيث جمع عليهما أحوص ، ولا يجمع على فعل إلا أفعال وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء. ولا يجمع على أفعال إلا أفعال اسما أو أفعال التفضيل وفى الأحوص الاسميه والوصفيه كما لحظها الشاعر.

أم لا؟ فالفارسي (١) يوافق (٢) ، والجرجاني وغيره صرفوه (٣) ، والممانع من دخول التنوين [و] (٤) الألف واللام والإضافه ، وحثهم أن اللام والإضافه تحدثان في الاسم معنى لا- يكون في الفعل ، وهو التعريف ، فيزول شبه الفعل ، ويعود الاسم إلى أصله ، واختاره صاحب البرود وسيبويه (٥) ، وكثير من النحاه منعه ، لأن علامه الصرف عندهم التنوين وحده ، لأن اللام والإضافه لا يزيلان شبه الفعل من الأسماء ، وبعضهم فصل [ظ ١٩] فقال : إن كان أحد علتيه العلميه ، صرف ك- (إبراهيم) و (أحمد) وإلا منع ، ك- (مساجد) و (أحمر) واختاره ركن الدين (٦) وأما تصغير هذا الباب ، فإن أزال سببا صرف ك- (عمر) وإن لم يزل ك- (زينب) منع وحصل بتصغيره عله منع الصرف كتصغير (خير) و (شر) فإنك تقول : (أخير) و (أشير) فحذفت من تصغير هذه الأوزان عله مانعه ، وهى الوزن ، فيمتنع ، وبعضهم صرفها ، لأن حدوث هذه العله عارض ، والذي يزول بالتصغير العدل والجمع ، وما فيه ألف الإلحاق والتكسير علما ووزن الفعل المختص ك- (شمر) و (ضرب) ، والذي لا يزوال الوصف والعلميه والتأنيث والعجمه ووزن الفعل الذى فى أوله زياده كزيادته والتركيب ما فيه الألف والنون علما مع غيره ما لم ينقلب ك- (سليطين) فإنه يصرف ،

ص: ١٧٥

- ١- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٦٦.
- ٢- فى الأصل (يوفق) وهو تحريف.
- ٣- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٦٦.
- ٤- زياده مقحمه محلّه بالنص.
- ٥- ينظر الكتاب ٣ / ١٩٣ ، وشرح الرضى ١ / ٦٩.
- ٦- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ٣١ - ٣٢.

وبعضهم ذهب إلى أن التصغير يزيل العلميه (١).

ص: ١٧٦

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٦٩ - ٧٠، وشرح الشافيه فى الصرف ١ / ١٩٦ وما بعدها.

قوله : (المرفوعات) : إنما قدمت على المنصوبات والمجرورات ، لأنها حركة الفاعل ، وهو عمده ، والمنصوبات حركة المفعول ، وهو فضله .

قوله (هو) : إن قيل له : ذكر الضمير ، وهو راجع إلى المرفوعات .

فجوابه أنه إما عائد إلى مضاف محذوف تقديره : باب المرفوعات هو ، أو خبر مبتدأ محذوف ، تقديره المرفوع هو ، حذف لدلالة المرفوعات عليه ، أو لأن من اصولهم إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث جاريين على ذات ، جاز تكبيره وتأنيثه كقولهم (من كانت أمك) (ومن كان أمك) وقد توسط الضمير بين المرفوعات و (ما) .

قوله : (ما اشتمل على علم الفاعليه) إنما لم يقل ما اشتمل على الرفع ، لأنه يؤدي إلى الدور (1) ، ومراده بالاشتمال التضمن (2) ، ويعلم الفاعليه ، الضم ، والألف ، والواو ، نحو (جاء زيد والزيدان والزيدون ، وأبوك) وإنما جاء بالنسبه في (الفاعليه) ، ليدخل فيها ما حمل على الفاعل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، والمبتدأ والخبر ، وخبر إن ، واسم كان ، واسم ما

ص : ١٧٧

١- الدور معناه : توقف أحد الأمرين على الآخر ، وفي اللسان دور ٢ / ١٤٥٠ : إضافه الشيء إلى نفسه .

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٠ .

ولا المشبهتين ب- (ليس) وخبر (لا) التي لنفى الجنس (١).

[الفاعل]

قوله : (فمنه الفاعل) : الضمير فى (منه) يعود إلى (ما) ، أى مما اشتمل على علم الفاعليه ، وإنما قدم الفاعل ، لأنه الأصل عنده (٢) ، وهو اختيار الزمخشري (٣) ، لأن عامله لفظى ، فهو قوى ، وسيبويه وأتباعه يقدمون المبتدأ ، لأنه عامله معنوى عدمى ، فهو كالمستقل بنفسه (٤). والفاعل يحتاج إلى فعله ، ولأن الفاعل مع فعله مركب ، والمفرد أسبق ، وعامله الفعل على كلام الجمهور ، وروى عن الكسائى : (٥) أنه معنوى ، وهو كونه فاعلا ، إن كان مثبتا ، أو التوكيد إن كان منفيا ، ورد ب- (مات زيد) وقيل : لشبهه بالمبتدأ فى أنه مخبر عنه.

قوله : (وهو ما أسند [إليه] (٦) الفعل) ، كالجنس للحد ، وإنما أتى ب- (ما) ولم يقل (اسم) ليدخل فيه صريح الاسم ، نحو (قام زيد) والمقدر بحروف المصدر ، وهى (أن) و (أنّ) و (ما) نحو : (يعجبني أن قمت) و (أنك قمت) ، و (ما صنعت) ، قال :

[٦٦] يسر المرء ما ذهب الليالى

وكان ذهابهنّ له ذهابا (٧)

ص: ١٧٨

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٠ وبهامشه برقم ٥.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٧١.
- ٣- ينظر المفصل ١٨ ، وشرحه لابن يعيش ١ / ٧٤ - ٧٥.
- ٤- ينظر الأنصاف ١ / ٤٤ وما بعدها المسألة رقم ٥ فى رافع المبتدأ ورافع الخبر ، وشرح شذور الذهب ٨٧ وشرح الرضى ١ / ٧١.
- ٥- ينظر مصادر الحاشيه السابقه.
- ٦- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٧- البيت من الوافر ، وهو بلا- نسبه فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٢٤٢ ، وشرح المفصل ٨ / ١٤٢ - ١٤٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢ / ٢٣٣ ، والجنى ، ٣٣١ ، والهمع ١ / ٨١. والشاهد فيه قوله : (ما ذهب الليالى) حيث وقع المصدر المؤول من ما والفعل فى محل رفع فاعل.

وأجاز بعضهم جعل الفعل فاعلا من غير حرف مصدر ، نحو : (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسُجُنَّهٗ) (١) وقوله :

[٦٧] وما راعنى إلا يسير بشرطه

وعهدى به قينا يفش بكير (٢)

وقوله :

[٦٨] وما ضر تغلب وائل أهجوتها

أم بلت حيث تناطح البحران (٣)

قوله : (وشبهه إليه) وهى المشتقات (٤) ، وما تؤول بها من الجوامد ، والمصادر ، وأسماء الأفعال ، [و ٢٠] والحروف والظروف.

ص: ١٧٩

١- يوسف ١٢ / ٣٥ ، وتماهما : (حَتَّىٰ حِينٍ) قال فى البحر : هذا قول سيبويه. قال المبرد : وهذا غلط لا يكون الفاعل جملة ، ولكن الفاعل ما دل عليه (بدا) وهو المصدر المقدر من الفعل ، وهو البداء أو بدا لهم رأى ، ينظر تفسير البحر المحيط ٥ / ٣٠٦ ، والكتاب ٣ / ١١٠.

٢- البيت من الطويل ، وهو بلا- نسبه فى الخصائص ٢ / ٤٣٤ ، وينظر شرح المفصل ٤ / ٢٧ ، ومغنى اللبيب ٥٥٩ ، ويروى : وعهدى به قينا يسير والشاهد فيه قوله : (يسير) على أنها جملة فى محل رفع فاعل لراعنى. وقال ابن هشام : ومنع الأكترون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا : فى (بدا) ضمير البداء ، وتسمع ويسير على إضمار أن.

٣- البيت من البحر الكامل ، وهو للفرزدق كما فى ديوانه ٢ / ٣٤٤ ، وينظر أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٦٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٨٨ ، والخزانة ٢ / ٥٠١ ، ويرى حيث تلاطم بدل تناطح. والشاهد فيه قوله : (أهجوتها) حيث جاء الفعل فاعلا من غير حرف مصدرى ، على تأويل : ما ضرها هجوك إياها.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٧١.

قوله : (وقدّم عليه) يخرج عنه المبتدأ الذى خبره فعله ، نحو : (زيد قام) ، وإنما وجب تقديمه للإلباس بالمبتدأ ، وأجاز تأخره الكوفيون مطلقاً (١) ، وأجازه الكسائي (٢) حيث لا يلتبس بالمبتدأ ، نحو أن يكون نكره ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، نحو : (رجل قام) و (الزيدان قام) و (والزيدون قام) (٣).

قوله : (على جهه قيامه به) يعنى على جهه قيام الفعل بالفاعل ، فضمير (قيامه) راجع إلى الفعل ، وضمير (به) راجع إلى الفاعل ، ويخرج مفعول ما لم يسم فاعله (٤) ، نحو : (ضرب زيد) فإن (زيداً) أسند إليه الفعل وقدّم عليه ، لكن لا من جهه قيامه به ، لأن الفعل هو التأثير ، والتأثير لا يكون قائماً بالمفعول بل بالفاعل ، وهذا اختيار الشيخ (٥) ، والزمخشري (٦) و عبد القاهر (٧) يعدّانه من جملة الفاعل اصطلاحاً لا معنوياً ، فلا يحترزان عنه. وإنما لم يقل : قائماً به ، ليدخل الفاعل الحقيقي ، نحو (قام زيد) ، (وبعد زيد) أى قرب مكانه ، وبعد مكانه (٨) ، لأن المراد قرب المحل لا الجثه ، والمجاز نحو (مات زيد) و (ما قام عمرو) و (سقط الجدار) ، ويرد على الحد سؤال ، وهو أن يقال : ما قصد فى قوله : (ما أسند الفعل) هل اللغوى أو الاصطلاحى ، فإن قصد اللغوى فهو خطأ ، لقوله : (أو شبهه) ولا شبه له ،

ص: ١٨٠

- ١- ينظر رأى الكوفيين فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٩١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٦٥.
- ٢- ينظر ابن عقيل ١ / ٤٦٦ ذكر هذه الأمثله ونسبها للكوفيين ولم ينسبها للكسائي.
- ٣- انظر مصادر الحاشيه السابقه.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٧١ ، وشرح المصنف ١٩.
- ٥- ينظر شرح المصنف ١٩.
- ٦- ينظر المفصل ١٨ ، وشرح الرضى ١ / ٧١.
- ٧- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٣٢٦ ، وشرح الرضى ١ / ٧١.
- ٨- ينظر حاشيه (٧).

فلا يحتاج إلى قوله : (أو شبهه) وإن قصد الاصطلاحى فى كـ- (ضرب) و (قام) لم يخرج مفعول ما لم يسم فاعله ، بقوله : (على وجه قيامه به) لأنه غير قائم بالفاعل ، لأن قولك (ضرب زيد) ، اللفظ للمتكلم دون زيد ولكن قد أسند إلى (زيد) والجواب : أن مراد الشيخ مدلول الفعل الاصطلاحى والضمير فى (قيامه) يعود إلى ذلك المدلول ، ذكره ركن الدين (١).

قوله : (مثل قام زيد) هذا مثال إسناد الفعل ، وقوله : (زيد قائم أبوه) هذا مثال إسناد شبهه.

قوله : (والأصل أن يلي فعله) معناه أن مرتبه الفاعل بعد فعله بلا فصل ، لأنه أحد جزئى الجملة ، قدم عليه الفعل ، لئلا يلتبس بالمبتدأ ، أو لأنه كالجزم منه ، ودليل ذلك تسكين آخر الفعل له نحو : (٢) (ضربت) ، وتأتيه مع أن الأفعال مذكوره ، وإعراب الفعل بعد الفاعل فى (يضربون) وأخواته ، والإعراب إنما يكون على الآخر إن كان بالحركه ، وعقيب الآخر إن كان بالحرف ، والنسبه إليه ، نحو (كنتى) ، والنسبه إلى المركبات ، إنما هى فى الأول فقط.

قوله : (فلذلك جاز «ضرب غلامه زيد») يعنى لما كان أصله أن يلي فعله ، جاز أن يقال هذا المثال ، وإن كان ظاهره عود الضمير إلى غير مذكور ، لما كان رتبته التقديم ، وإن تأخر لفظا.

قوله : وامتنع (ضرب غلامه زيدا) لما كان الفاعل فى رتبته لفظا ومعنى والضمير المتصل به عائدا على زيد وهو متأخر لفظا ورتبه ولا بد

ص: ١٨١

١- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ٤٤.

٢- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٥.

فيما يرجع إليه الضمير فاعلا كان أو مفعولا من أن يتقدم لفظا ورتبه ، نحو (ضرب غلامه زيد) ، فأما المتأخر لفظا ورتبه ، وهو قوله : وامتنع (ضرب غلامه زيدا) فمنع من ذلك البصريون ، لعود الضمير على غير مذكور ، وأجازها الأخفش (١) وابن جنى (٢) محتجين بقوله :

[٦٩] جزى ربه عنى عدى بن حاتم

... (٣)

قال نجم الدين : والأولى تجويز ذلك على قله (٤).

قوله : (وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينه) انتصاب (لفظا) تمييز ، أى انتفى لفظ الإعراب (٥) فيهما ، والقرينه انتصاب (لفظا) لا- تقديره ، يعنى أن الفاعل يلى فعله ، وليس بواجب ، وقد يعرض [ما] (٦) يوجب تقديمه ، وأشياء توجب تأخيره ، وبدأ بالموجه للتقديم ، لأنها أقرب

ص: ١٨٢

- ١- ينظر رأى الأخفش فى الهمع ١ / ١٦٠.
- ٢- ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤ حيث يقول : أما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى (ربه) عائد على (عدى) خلافا للجماعه.
- ٣- البيت من الطويل ، وهو للنابغه الذبياني فى ديوانه ١٩١ وله ولأبى الأسود أو لعبد الله بن همارق ، ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ١٦٠ ، وشرح الرضى ١ / ٧٢ ، وشرح شذور الذهب ١٦٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٩٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٣٠ ، وخزانه الأدب ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨. وعجزه : جزاء الكلاب العاويات وقد فعل والشاهد فيه قوله : (جزى ربه عدى) حيث عاد الضمير فى الفاعل (ربه) إلى المفعول (عدى) والمفعول متأخر لفظا ورتبه مع اتصال الفاعل المتقدم بضمير يعود على المفعول المتأخر.
- ٤- ينظر شرح المصنف ٢٠ ، وشرح الرضى ١ / ٧٢.
- ٥- ينظر مصادر الحاشيه السابقه.
- ٦- زياده يقتضيها السياق.

الأول : اللبس ، وهو حيث ينبغي الإعراب فيهما ، والقريته أى فى الفاعل والمفعول ، وفى قوله : (فيهما) (١) ، إضمار ، لأنه لم يتقدم للمفعول ذكر ، وجوابه أن المفعول من لازمه ، فكأنه قد تقدم ذكره ، مثال انتفاء الإعراب والقريته فيهما (ضرب موسى عيسى) فإن الإعراب منتف فيهما لفظا ، والقريته أيضا منتفيه ، لأنها على ضربين ؛ لفظيه ، نحو : (وضربت الجبلى موسى) ومعنويه ، وهى حاله نحو (ضربت هذه هذه) ، مشيرا إليهما وعقله نحو : (أكل موسى الكمثرى).

واحترز بقوله (وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما ، والقريته) من أن توجد نحو : (أكل زيد أخيرا) (٢) أو أحدهما نحو (ضرب زيد عمرا) ، و (أكل موسى الكمثرى) ، فإن فى هذه لا يجب فيها تقديم الفاعل لأن اللبس منتف فيها.

الثانى قوله : (أو كان مضمرا متصلا) يعنى الفاعل ، نحو (ضربت زيدا) لأنه لو آخر لانفصل ، وهو لا يسوغ إلا لتعذر الاتصال ، واحترز بالمضممر من الظاهر ، وبالمتصل من المنفصل ، نحو (ما ضربنى إلا أنت) فإنه لا يجب

ص: ١٨٣

١- قال الرضى فى شرحه : ١ / ٧٢ (أى فى الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام أى إذا انتفى الإعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القريته الداله على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعه للتمييز بينهما أى الإعراب لمانع ، والقرائن اللفظيه والمعنويه الداله على تعيين أحدهما من الآخر ، فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي لكل منهما).

٢- هكذا رسمت الأشبه : (خبزا) ، والصواب ما أثبتناه.

فيه تقديم الفاعل ، ومراده إذا كان بعد الفعل ، فأما قبله ، فيجوز (زيدا ضربت).

الثالث : قوله : (أو وقع مفعوله بعد إلا-) أى مفعول الفاعل ، نحو (ما ضرب زيد إلا عمرا) وإنما وجب تقديمه ، لأن المراد به حصر الفاعل على المفعول ، فلو آخر لانعكس ، فأما إذا قدمته مع (إلا) على الفاعل ، نحو (ما ضرب إلا عمرا زيد) ففيه خلاف ، أجازة الكسائي (١) والفراء (٢) واحتجوا بقوله :

... [٧٠]

وتغرس إلا فى منابتها النخل (٣)

وضابط هذا الحصر ، قال نجم الدين : (٤) إنك إذا ذكرت قبل أداء الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها ، وجب أن يكون مما لذلك المتقدم من الفاعليه والمفعوليه والحاليه ، أو غير ذلك محصورا فى المتأخر ، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخل الخصوص ولا العموم ، كما إذا قلت (ما ضرب زيد إلا عمروا) ف-

ص: ١٨٤

١- ينظر رأى الكسائي فى شرح الرضى ١ / ٧٥ ، والهمع ٢ / ٢٦٠.

٢- قال الفراء بخلاف رأى الكسائي وهو مع أكثر البصريين ، وذهب ابن الأنبارى إلى المنع ، ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٩٢ ، والهمع ٢ / ٢٦١.

٣- البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ١١٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٢٦ ، واللسان ماده (خطط) ٢ / ١٢٠٠ وتذكره النحاه ٣٣٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٣. وصدده : وهل ينبت الخطى إلا وشيجه والشاهد فيه قوله : (وتغرس إلا فى منابتها النخل) حيث قدم الجار والمجرور (فى منابتها) على نائب الفاعل (النخل) مع أنهما محصوران ب- (إلا).

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٣.

ضاربيه زيد محصوره فى (عمرو) مضروبيه عمرو يجوز أن تكون لغير زيد وبالعكس ، لو قلت (ما ضرب عمرا إلا- زيد) فمضروبيه (عمرو) كلها مقصوره على (زيد) وضاربيه زيد يجوز أن تكون لغير عمرو ، وكذا فى (ما جاء زيد إلا راكبا) فمجىء زيد محصور على الركوب وحاله الركوب ، يجوز أن تكون لغير زيد (١).

الرابع قوله : (أو ومعناها [وجب تقديمه]) (٢) وهى إنما ، لأنهما مفيدتان الحصر ، نحو (إنما ضرب زيد عمرا) لأن المراد حصر الفاعل على المفعول ، كما فى إلا- فلو قدم لا-نعكس ، وبينهما فرق ، لأن المحصور لا- ينفك عن المحصور عليه ، فى (إنما) بخلاف (إلا-) ، فإنها تتوسط بينهما ، وفى عبارته إبهام ، لأنها تعطى أنه يجب تقديم الفاعل إذا وقع المفعول عقب (إلا) وليس تحب إلا إذا كان الفاعل الذى وهو عقيب إنما ، هو مراد الشيخ (٣) لكنه من أخذه بالعباره.

قوله : (وإذا اتصل به ضمير مفعول) يعنى بالفاعل هذه الوجوه التى يجب تأخيره فيها ، الأول : حيث يتصل به ، أى بالفاعل ضمير مفعول ، نحو : (ضرب زيدا غلامه) لأنه لو قدم الضمير لعاد إلى متأخر لفظا ورتبه ، يرد عليه (ضرب زيد عمرا وغلامهما بكرا) فلو قال (مفعوله) سلم.

الثانى : قوله : (أو وقع بعد إلا) يعنى أو وقع الفاعل بعد (إلا) نحو : (ما ضرب عمرا إلا زيد) وإنما وجب تأخيره (٤) لأن المراد حصر المفعول على

ص: ١٨٥

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٣.

٢- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر شرح المصنف ٢٠.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٥.

الفاعل ، فلو قدم لانعكس (١) ، فأما لو قدمت الفاعل مع إلا- ، فقلت : (ما ضرب إلا زيد عمرا) منعها البصريون (٢) [و ٢١] والمصنف وأجازها الكسائي (٣) والفراء وجماعه واحتجوا بقوله :

[٧١] ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم

ولا جفا قط إلا جباً بطلا (٤)

وقوله :

[٧٢] ...

وهل يعذب إلا الله بالنار (٥)

على تقدير : (عاب) و (هجا) و (يعذب) ، وقدم الكلام بدون المفعول.

الثالث قوله : (أو معناها) وهي (إنما) نحو : (إنما ضرب عمرا زيد) فلو قدم الفاعل لانعكس أيضا ، وفي عبارته هذه ما فى الأولى من الإبهام.

الرابع قوله : (أو اتصل مفعوله وهو غير متصل [به] (٦) وجب

ص: ١٨٦

١- ينظر شرح المصنف ٢٠.

٢- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٩٢ ، وشرح المصنف ٢٠.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٢٤ - ٧٢٥ ، والهمع ٢ / ٢٦١.

٤- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه فى أوضح المسالك ، ٢ / ١٢٩ ، وينظر تذكره النحاه ٣٣٥ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤٩٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٦١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٧ . والشاهد فيه قوله : (ما عاب إلا لثيم فعل) وكذلك (وما جفا قط إلا جباً بطلا) حيث قدم المحصور بإلا فى موضعين.

٥- البيت من البسيط ، وصدوره : نبئتهم عذبوا بالنار جارتهم وهو بلا نسبه فى أوضح المسالك ٢ / ١٣٠ ، وتذكره النحاه ٣٣٥ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤٩٢ . والشاهد فيه قوله : (وهل يعذب إلا الله بالنار) حيث قدم الفاعل المحصور بإلا وهو لفظ الجلاله (الله) على ما هو بمنزله المفعول به وهو الجار والمجرور (بالنار) والتقدير : (وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله) وهذا ما أشار له الشارح.

٦- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

تأخيره) يعنى مفعول الفاعل ، والفاعل غير متصل ، فالاسم ظاهر ، أو منفصل ، بعد إلا نحو (ضربنى زيد وما ضربنى إلا أنت) لأنك لو قدمت الفاعل لانفصل الضمير المفعول وهو لا- يسوغ ، واحتراز بقوله : (وهو غير متصل) من أن يتصل الفاعل نحو (ضربنى) فإنه يجب تقديمه على المفعول.

قوله : (وقد يحذف الفعل) أتى ب- (قد) تنبيها على أن الأصل عدم الحذف ، لأنه أحد جزئى الجملة ، والحذف قد يكون بالنسبة إلى الفعل ، وإلى الفاعل ، وإلى اليعها معا.

قوله : (لقيام قرينه) يعنى أنه لا يحذف شىء من الأشياء إلا لقرينه ، جائزا كان أو واجبا (١).

قوله : (جوازا) نصب على المصدر ، من (يحذف) ، أى يحذف حذفاً جوازا ، وكذلك (وجوبا) ، ومراده : إن حذفنا الفعل جوازا ووجوبا ، فالجواز حيث لا يمنع من اللفظ مانع ، وهو قرينه حاله ، كقولك لقوم محدقين إلى الهلال : (الهلال والله) ، أى ظهر أو بدا ، ويحتمل أن يكون (الهلال) خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، ومقاله فى جواب نفى ، أو استفهام ، أو كلام يشعر به ، فالنفي قولك : بلى زيد ، لمن قال : (ما قام أحد) ، والاستفهام ، (زيد) لمن قال : (هل قام أحد)؟ واعتراض نجم الدين (٢).

قوله : (زيد لمن قال : من قام)؟ بأن الظاهر أنه مبتدأ لوجهين ، أحدهما : أن الأولى فى الجواب مطابقه السؤال ، وهو من قام؟

ص : ١٨٧

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٦ ، والعبارة منقوله عنه دون أن يعزوها الشارح إليه.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٦.

الثانى : أن السؤال عن القائم ، لا عن الفعل ، فالأهم ، تقدم المسؤول عنه ، فالأولى فى المثال (إن لا حظيه فلا أليه) بالرفع أى إلا يكن لك حظيه من النساء ، فإنى لا أليه ، أى غير مقصره فيما تحظى به النساء عند أزواجهن من خدمه والتصنع (١) ، و (كان) تامه أو ناقصه ، و (لا-) لنفى الجنس ، أو بمعنى (ليس) ، وكلا- التقديرين ضعيف لأن شرط الجنيه هنا التكرير والتى بمعنى (ليس) عملها ضعيف ، وروى النصب فيهما على تقدير (إن لا أكن حظيه ، فلا أكن أليه) و (كان) ناقصه ، والكلام المشعر به قوله : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) (٢) على بيانه لما لم يسم فاعله ، كأن قائلا قال من يسبحه؟ فقال رجال ، ولا يصح أن يكون رجال فاعلين ليسبح ، لأن يؤدى إلى أن يكونوا مسبحين (٣).

ص: ١٨٨

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٦ وقولهم هو : (إلا- حظيه فلا أليه) قال الزمخشري فى المفصل ٢٣ ، ومنه المثل (إلا حظيه فلا أليه) أى إن لا- تكن لك فى النساء حظيه فإنى غير اليه) وهذا ما ذهب إليه سيبويه فى الكتاب ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ قال : كأنها قالت فى المعنى : إن كنت ممن لا- يحظى عنده فإنى غير أليه ولو عنت بالحظيه نفسها لم يكن إلا نصبا إذا جعلت الحظيه على التفسير الأول ، وينظر الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ١٧٨ ، واللسان ماده (حظا) ٢ / ٩٢٠ ، حيث ضبطه بالنصب فحسب (إلا حظيه فلا أليه) ومجمع الأمثال ١ / ١٣.

٢- سوره النور الآيه ، ٢٤ / ٣٦ - ٣٧ وتمامها : (فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ [٣٦] رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ). قرأ الجمهور (يسبح) بكسر الباء بالياء من تحت ، وابن وثاب وأبو حيوه كذلك ، إلا أنه بالتاء من فوق ، ونافع وابن عمر وأبو عمرو وحمزه يقرؤون بكسر الباء ، وقرأ أبو جعفر تسبح بالتاء من فوق وفتح الباء ، ينظر القرطبي ٥ / ٤٤٦٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢١ ، والكشف ٢ / ١٣٩ وحجه القراءات لابن زنجله ٥٠١ ، والسبعه فى القراءات ٤٥٦.

٣- ينظر شرح المصنف ٢٠ - ٢١.

قوله : (و...)

[٧٣] ليبيك يزيد ضارع (١) لخصومه

...

كأن قائلاً قال من يبيكه؟ فقيل ضارع وهو الدليل ، والمختبط أصله المتعرض للسؤال من غير وسيله ، والطوائح : المهالك.

والبيت للحارث بن نهيك ، وقيل ضارع فاعل ليبيك ، ويزيد منادى ، ورجال مبتدأ ، وحذف الفعل جائر إذا لم يذكر المفعول مع الفاعل ، فأما إذا ذكر نحو (زيد عمرا) ، جواب فى نحو (هل ضرب أحد أحدا) فمنعها سيبويه (٢) ، لأن الحذف يجوز فيضعف ، وتعدد عمله يشعر بقوته ، وأجازها غيره.

قوله : (ووجوبا) وذلك حيث يمنع من اللفظ به مانع وهو كل موضوع دخل فيه ما يختص بالفعل من حرف شرط أو غيره على الاسم ، وفسر

ص : ١٨٩

١- البيت من الطويل وهو للحارث بن نهيك فى الكتاب ١ / ٢٨٨ كما نسب لنهشل بن حرى ، وللييد ، ولمزرد ولغيرهم ، ينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ١١٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٢ ، والخصائص ٢ / ٣٥٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٣٥٤ ، وشرح المفصل ١ / ٨٠ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ١٧٣ ، وشرح المصنف ٢١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٠٤ ، ومغنى اللبيب ٨٠٧ ، والبحر المحيط ٤ / ١٢٢. وعجزه : ومختبط مما تطيح الطوائح والشاهد فيه قوله : (ضارع) فاعل ، أى يبيكه ضارع ويزيد نائب فاعل أما من بنى ليبيك للمعلوم وأعرب ضارع فاعلا فأعراب يزيد عندئذ منادى محذوف الأداة وذكر ابن يعيش فى شرح المفصل أن الأصمعى رواه على بنيه الفاعل ولا شاهد فيه على هذه الرواية وقد نوه الشارح لهذه الرواية.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٢٨٩.

بفعل متاخر وذلك نحو (إن)، و (لو) و (إذا) و (هل) على كلام البصريين (١). [ظ ٢١]

قوله: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (٢) تقديره: إن استجارك أحد؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر، ولكن حذف لدلاله الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر.

وقوله: (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) (٣) وقولهم: (لو ذات سوار لطمتمني) (٤) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٥) و (هل زيد قام)؟ وقال الجرمي ارتفع ما بعد هذه على الابتداء وما بعدها الخبر (٦) وروى عن سيبويه تجويز الابتداء والفاعل (٧).

قوله: (ويحذفان معا) يعنى الفعل والفاعل، أما حذف الفاعل وحده، فمنعه البصريون (٨) والفراء (٩) مطلقا، ما خلا فاعل المصدر، والمفرغ،

ص: ١٩٠

- ١- ينظر الإنصاف ٢ / ٦١٦ المسأله رقم ٨٥ وهى عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد إن الشرطيه، وابن يعيش ١ / ٨٢.
- ٢- التوبه ٩ / ٦ وتمامها: (فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلغُهُ مَا مَنَّهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ).
- ٣- الإسراء ١٧ / ١٠٠ وهى (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لمسكتكم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا) وفيها حذف الفعل بعد لو وأنتم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.
- ٤- ينظر فى شرح هذا المثل شرح الرضى ١ / ٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٢، واللسان ماده (لطم) والكامل ٣ / ٤٤٠، والمغنى ٢٩٦، ومجمع الأمثال ٢ / ١٧٤.
- ٥- الانشاق ١ / ٨٤.
- ٦- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٧.
- ٧- ينظر الكتاب ٢ / ١٢١ وما بعدها.
- ٨- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى تكمله بدر الدين ٢ / ٩١٦، وشرح عمده الحافظ ١٠٩ - ٣٢٩.
- ٩- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٤٢٢ وما بعدها.

نحو (ما قام وقعد إلا زيد) و (ما قام وقعد إلا أنت) وأجازه الكسائي مطلقا (١) كما أجازته في التنازع نحو (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ) (٢) أى شىء وقوله :

[٧٤] إذا اكتحلت عيني بعينك مسها

بخير وجلّى غمره عن فؤاديا (٣)

أى الاكتحال ، وأما حذفهما (٤) معا وذلك من حصول قرينه ، كقولك (أقام زيد) و (أزيد قام) نقول نعم ، تقديره ، نعم قام زيد ، ونعم زيد قام ، فلولا ما تقدم من القرينه لم تكن نعم مفيدة ، لأنه حرف لا يفيد إلا مع جملة فعلية ، أو اسميه (٥) ، وينبغى أن يكون المقدر بعدها مطابقا لقرينه الاسميه أو الفعلية ، لأن الأولى مطابقه الجواب للسؤال.

ص: ١٩١

-
- ١- ينظر الإنصاف ٢ / ٥٥٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى تكمله ٢ / ٩١٦ وشرح الرضى ١ / ٧٧.
 - ٢- الأنعام ٦ / ٣٤ ، وتمامها : (وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ).
 - ٣- البيت للمجنون وهو من البحر الطويل ، ينظر ديوان المجنون ٨٥ . والشاهد فيه قوله : (مسها) ويروى لم تنزل ويفوت الاستشهاد بهذه الروايه لأن التقدير مسها الاكتحال كما ذكر الشارح وهو فاعل مقدر.
 - ٤- فى الأصل (حذفها) وهو تحريف.
 - ٥- ينظر شرح المصنف ٢١ ، وشرح الرضى ١ / ٧٧ والعبارة مأخوذه من شرح المصنف دون عزو إليه.

قوله : (وإذا تنازع الفعلان) كيفيه التنازع ، أن يجتمع عاملان أو أكثر على معمول واحد ، كل واحد منهما يجوز أن يعمل فيه.

قوله : (الفعلان) كان الأولى أن يقول : العاملان فصاعدا معمولا أو أكثر ليدخل الفعلان والاسمان ، نحو (ضربت وأكرمت زيدا) أو (أنا ضارب ومكرم زيدا) قال تعالى : (هَأْوُمْ أَقْرُؤًا كِتَابِيَهٗ) (١).

وقال كثير :

[٧٥] قضى كل ذى دين فوقى غريمه

وعزه ممطول معنى غريمها (٢)

وليدخل فصاعدا ، الاثنين ، الثلاثة ، نحو (ضربت وأكرمت وأهنت زيدا) قال الكسائى :

ص: ١٩٢

١- الحاقه ١٩ / ٦٩ ، تمامها : (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَأْوُمْ أَقْرُؤًا كِتَابِيَهٗ).

٢- البيت من الطويل ، وهو لكثير فى ديوانه ١٤٣ ، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٩٠ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٣٤٠ ، والإنصاف ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل ١ / ٨ ، ولسان العرب ماده (غرم) ٥ / ٣٢٤٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٩٥ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٦ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٤٧ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٢٣ . والشاهد فيه قوله : (ممطول معنى غريمها) حيث تنازع عاملان اسمان ، وهما ممطول ومعنى معمولا واحدا وهو غريمها.

أخ لك يعطيك الجزيل وناصر (١)

والتاء الزائده على الثلاثه ، فقييل لا- يجوز ، وقيل يجوز : لوروده فى الجار والمجرور نحو (كما صليت وباركت ، وترحمت ، وتحنتت ، وسلمت على إبراهيم) (٢) وليدخل بأكثر المعمولات والثلاثه ، نحو : (أعطيت وكسوت زيدا جيبه) و (أعلمت وأنبأت زيدا عمرا قائما) وفيه مذاهب ، أجازه المازنى وغيره مطلقا ، ومنهم من منعه ، وأجازه الجرمى (٣) فى الاثنيين دون الثلاثه ، لأنه لم يسمع فى الثلاثه ، وباب التنازع خارج عن القياس.

قوله : (ظاهرا) يحترز من المضمّر فإنه لا يصح فيه التنازع ، وهو ضعيف ، لأن ظاهر كلامه المنع فى المضمّر مطلقا ، وأنت تقول : إن كان المضمّر متصلا ، فهو معمول لما اتصل به لأنه كالجاء منه ولا تنازع فيه ، مرفوعا كان ، أو منصوبا أو مجرورا ، وإن كان منفصلا فإن كان منصوبا أو مجرورا ، منصوب المحل جاز فيه التنازع (٤) ، نحو (ما ضربت وأكرمت إلا- إياك) و (ما قمت وقعدت إلا بك) وإن كان مرفوعا ، نحو (ما قام وقعد إلا أنا) وأجازه بعضهم ، ومنعه الأكثر ، واختاره المصنّف (٥) ، لأن من شرط

ص: ١٩٣

١- البيت من الطويل ، وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ١٦٦ - ٣٠٩ ، وينظر حماسه البحرى ١٤٩ ، وسمط اللالى ١٦٦ ، وخزانه الأدب ١ / ٢٧٤. والشاهد فيه قوله : (كساک ولم تستكسه فاشكرن له أخ) حيث تنازع ثلاثه عوامل وهى كساک ولم تستكسه فاشكرن معمولا واحدا وهو أخ فاعمل الأول فى هذا المعمول.

٢- التنازع هنا التأثير فى الجار والمجرور وهو (على إبراهيم) وقد تنازع خمسة أفعال العمل فى الجار والمجرور.

٣- ينظر رأى الجرمى فى الهمع ١٤٦ / ٥.

٤- ينظر شرح الرضى ٧٨ / ١.

٥- ينظر شرح المصنّف ٢١.

التنازع الإضمار في الملغى ضميرا يعود إلى التنازع سواء أعملت الثاني أو الأول ، وأنت في هذه الصورة ، إن أعملت أضمرت الفاعل مع إلا قلت : (ما قام إلا أنا ، وقعد إلا أنا) بقى الضمير منفصلا كالتنازع ؛ لأنه لا يصح الاتصال مع بقاء إلا ، واقتضاء كل واحد من العاملين معمولا وحده ، ولا يصح التنازع إلا في معمول واحد ، وإن أضمرت مع حذفها ، تعين لفظ المسأله ، ومعناها مثاله : (ما قمت وقعد إلا أنا) أو (ما قام وقعدت إلا أنا) أما اللفظ فلأن [و ٢٢] من شرط الاستثناء أن يكون من متعدد لفظا أو تقديرا ، ولا متعدد في هذه الصورة ، لا لفظا ولا تقديرا ، وأما المعنى ، فلأن القيام والقعود يصيران منفيين عنه بعد ما كانا مثبتين قبل الاستثناء وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في الملغى (١) وإذا بطل تنازع في هذا وأمثاله ، كان (إلا أنا) فاعل ، وحذف الفاعل الأول لدلاله الثاني عليه (٢) ولكن لأى الفعلين يكون الموجود فاعلا ، فليل للثاني لجوازه ، وقيل للأول ، لأن من حق الدليل أن يتقدم على المدلول ، وكذلك الظاهر الواقع هذا الموقع نحو : (ما قام وقعد إلا زيد) ، حكمه حكم (ما قام وقعد إلا أنت).

قوله : (بعدهما) قال نجم الدين : (٣) لا حاجه إليه ، لأنهما يتنازعا ما هو قبلهما إذا كان منصوبا نحو : (زيدا ضربت وقتلت) و (إياك ضربت وأكرمت) انته.

ص: ١٩٤

-
- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٨ (هذه العبارة منقوله من الصفحه ١ / ٧٨ ، مع شىء من التصرف دون عزو من الشارح لذلك).
 - ٢- ينظر المصدر السابق.
 - ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٨.

وفيه تفصيل : إن تأخر المعمول [على] (١) العاملين صح التنازع ، وإن توسط بينهما فقال جمهور النحاه : (٢) إنه معمول للمتقدم ، ولا يصح فيه التنازع ، لأنه يلزم اعتبار الضعيف مع وجود القوى ، وأجازه الفارسي (٣) لأن الفعل المتصرف يجوز أن يعمل فيما قبله ، إذا لم يمنع مانع ، وإن تقدم عليها معا ، فالأكثر منعوا ، وأجاز نجم الدين (٤) وغيره التنازع ، وفرقوا بين المتوسط وبينه ، بأنهما قد انحطت رتبتهما معا ، فلا مانع من اعتبار الأضعف مع الضعيف ، كما أجاز اعتبار القوى مع الأقوى ، حيث يتأخر وصح في كلام الشيخ إبهامات : هي أنه لا يصح إلا في الفعلين لا غيره ، ولا يصح في المشتقات ، ولا يكون إلا ظاهرا فقط ، ولا يكون إلا واحدا ولا يكون إلا بعدهما ، وفي كل منهما يجوز خلاف ما ذكره.

وقد ذكرت للتنازع شروط سته ، ثلاثة ترجع إلى العاملين وثلاثة إلى المعمولين ، أما التي ترجع إلى العاملين ، فالأول صلاحيتهما جميعا للعمل في التنازع ، خرج ما لا يصح إما لأن أحدهما لازم كقولك (قام زيد) و (ضربت عمرا) فإن (قام) لا تستدعي مفعولا ، أو للتأكيد نحو (قام قام زيد) أو لتغيير المعنى ، كقولك (سقيتها وعلفتها تبنا) (٥) ، وقوله :

... [٧٧]

كفاني ولم أطلب قليل من المال (٦)

ص: ١٩٥

- ١- كذا والأشبه [عن].
- ٢- نظر الهمع ٥ / ١٤٤.
- ٣- ينظر همع الهوامع ٥ / ١٤٤.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٩.
- ٥- إشاره إلى البيت : علقتها تبنا وماء باردا حتى غدت هماله عيناها
- ٦- البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩. صدره : فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه وينظر الكتاب ١ / ٧٩ ، والمقتضب ٤ / ٧٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٧ ، والإنصاف ١ / ٨٤ ، وابن يعيش ١ / ٧٨ ، وشرح المصنف ٢٢ ، وشرح الرضى ١ / ٨١ - ٨٢ ، ومغنى اللبيب ٣٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤٢ ، ٢ / ٨٨٠ ، وشرح الشذور ٢٥١ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٤٤ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٢٧ - ٤٦٢. الشاهد فيه قوله : (كفاني ولم أطلب قليل من المال) حيث تقدم عاملان وتأخر معمول واحد وهو قليل من المال والمصنف يعتبر هذا البيت ليس من باب التنازع ، لأنه لا يصح تسلط كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر محافظه على المعنى المراد.

الثانى : أن لا يمنع مانع من توجهه إليه ، وهو حيث لا يتصرف فى معموله بتقديم ، ولا تأخير ، ولا فصل ، كالتعجب ، و (نعم) و (بئس) و (إنّ) وأخواتها ، لا- تقول : إنّ ثم تنازعا ، فى (ما أحسن وأكمل زيدا) لأنك إن أعملت الأول أدى إلى الفصل بين العامل ومعموله ، وإن أعملت الثانى أدى إلى إضمار المفعول قبل الذكر ، أو حذفه ، ولذلك لا يجوز (إنّ ولعل زيدا قائم) و (لا ضربت وإنّ زيدا قائم) لأنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدها ولا العكس.

الثالث : أن يكون بين العاملين ارتباط إما بعطف ك- (قام وقعد زيد) أو بغيره ، نحو : (آتونى أُفْرِغُ عَلَيْهِ قَطْرًا) (1) فإن لم يكن ارتباط لم يصح ، نحو : (ضربت أكرمت زيدا).

وأما التى ترجع إلى المعمول ، فالأول : أن يكون المتنازع ظاهرا ، وقد تقدم فيه الخلاف ، وما عداه ضميرا لغير العامل راجعا إلى المتنازع ، ملفوظا به أو مقدرًا ، يخرج من هذا الباب ما لا يصح إضماره ، كالحال ، والتمييز ،

ص: ١٩٦

١- الكهف ١٨ / ٩٦ ، وتمامها : (آتونى زُبَرَ الحَديدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ... آتُونى أُفْرِغُ عَلَيْهِ قَطْرًا).

وسائر النكرات التي لا يصح إضمارها أبداً ، ومن ذلك أن يكون في المعمول ضمير يعود على مبتدأ ، أو موصول ، أو موصوف ، أو ذى حال لا- يحذف عائدها ولا- يغنى عنه عائد المعمول المتنازع ، نحو : (زيدا ضرب ثم أكرم أخاه) إذا طلبت إعمال أحدهما أضمرت في الثاني ، وقلت (زيد أضربه ثم أكرم أخاه) أو (زيد اضرب ثم أكرمه أخاه) فأنت تطلب ضميرين فإن جعلت هذا من [ظ ٢٢] التنازع بقى المبتدأ بلا- عائد ، وإن جعلته للمبتدأ بقى المتنازع بلا- ضمير ، فلا- يصح هذا الباب ، وما جاء [نسبه] (١) في التنازع ، بل يكون من باب واحد ، فالمفعول الأول ، أو العائد ويجب إظهاره ، ولهذا منع الجمهور في :

[٧٨] ...

وعزه ممطول معنّى غريمها (٢)

أن يكون من التنازع.

الثاني : أن يكون المعمول المتنازع بعد العاملين ، وقد تقدم فيه الخلاف.

الثالث : أن يكون المعمولان متحدین مثل (ضربنى زيد وضربته) أو متماثلين نحو : (كان زيد قائماً ، وكان عمرو قائماً) وفي هذا تفصيل ، وهو أن يقول : إن كان المعمولان متحدین جاز التنازع ، قيل (ضربنى زيد وضربته) وإن كانا متغايرين ، فإن تماثلاً مثل (كان زيد قائماً) ، و (كان عمرو قائماً) فإن (قائماً) متماثل فيهما ، فأجاز التنازع بعضهم ومنعه البعض (٣) ، لأن تفسير الشيء بما يماثله قليل ، وهذا باب يجوز ، فلا يجمع

ص: ١٩٧

١- هكذا رسمت ولم أتبين مراده.

٢- سبق تخريجه وهو برقم ٧٥.

٣- ينظر الإنصاف ٢ / ٦١٥.

بين تجويزين ، وقال بعضهم : إن طابق تشبيه وجمعا ، وتذكيرا ، أو تأنيشا جاز وإلا- لم يجز ، وإن اختلفا لم يجز التنازع ، سواء اختلفا لفظا ، أو معنى ، نحو : (ضربت زيدا وضربت عمرا) أو معنى فقط نحو (ثبت العطاء (١) وسكبت الغطاء (٢)) الأول : للنار ، والثاني : للمكان وأجازه بعضهم فى المختلفين معنى.

قوله : (فقد يكون فى الفاعليه مثل ضربنى وأكرمنى زيد) ظاهر كلامه العموم فى الفاعل ، وسائر المرفوعات ، والأظهر أن لا يجوز إلا فى الفاعل ، أو مفعول ما لم يسم فاعله ، واسم كان وأخواتها ، وأما المبتدأ والخبر واسم ما ولا المشبهتين بليس ، وخبر لا التى لنفى الجنس ، فلا يجوز.

قوله : (وفى المفعوليه ، مثاله : (ضربت وأكرمت زيدا) والظاهر هنا أيضا العموم ، وليس كذلك ، وإنما يجوز فى المفعول المطلق ، وبه ، وفيه ، وفى غيرهما لا يجوز ، لضعف دلالة الفعل عليها ، ولا امتناع الإضمار فى بعضها ، كالحال والتمييز.

قوله : (وفى الفاعليه والمفعوليه مختلفين) وذلك حيث يطلبه العامل الأول فاعلا- ، والثانى مفعولا أو العكس ، مثاله : (ضربنى وأكرمت زيدا) و (ضربت وأكرمنى زيد) و (مختلفين) حال من الفعلين فى قوله : وإذا تنازع الفعلان.

قوله : (ويختار (٣) البصريون إعمال الثانى ، والكوفيون الأول) لا

ص : ١٩٨

١- ينظر ماده (ثنى) لسان العرب ١ / ٥١٣.

٢- ينظر ماده (سكب) لسان العرب ٣ / ٢٠٤٥.

٣- فى الكافيه المحققه الفاء بدل الواو فى قوله : (فيختار).

خلاف بينهم في جواز إعمال أى الفعلين شئت؟ خلافا للفراء في بعض المسائل ، ولكن ما المختار؟ فاختار البصريون (١) الثانى والكوفيون الأول (٢) وبعض النحاه سوى بين المذهبين ، حجه البصريين السماع والقياس.

أما السماع ، فأيات وأبيات أما الآيات فقوله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) (٣) فلو أعمل الأول لقال أفرغه ، وقوله : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) (٤) فلو أعمل الأول لقال يفتيكم فيها فى الكلاله.

و (هاؤمُ اقْرؤا كتابيه) (٥) فلو أعمل الأول لقال : اقرووه. (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) (٦) فلو أعمل الأول لقال : كذبوا بها بآياتنا و (تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ) (٧) فلو أعمل الأول يستغفر لكم إلى رسول الله ، إلى غير ذلك من الآيات ، وأما الأبيات قوله :

ص: ١٩٩

١- ينظر شرح المصنف ٢١ ، شرح الرضى ١ / ٧٩ ، وشرح المفصل ١ / ٧٧ وما بعدها ، والإنصاف ١ / ٨٣ وما بعدها مسأله ١٣ [القول فى أولى العاملين بالعمل فى التنازع] ، وينظر رأى الفراء فى تذكره النحاه ٣٤٤.

٢- ينظر شرح المصنف ٢١ - ٢٢ ، وشرح الرضى ١ / ٧٩.

٣- الكهف ١٨ / ٩٦.

٤- النساء ٤ / ١٧٦ ، وتمامها : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ ... وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ). الكلاله : مصدر من تكلمه النسب أى أحاط به. والكلاله : من القرابه ما خلا الوالد والولد ، قال الفراء : وهو فى حديث جابر عند مسلم ، فكل من مات ولا والد له ولا ولد فهو كلاله ورثته ، وكل إرث ليس بوالد للميت ولا ولد فهو كلاله موروثه ، وهذا مشتق من جهه العربيه موافق للتنزيل والسنه ، ينظر اللسان ماده كلل ، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٦٤٦ وما بعدها. وتفسير البحر المحيط ٣ / ٤٢٢.

٥- الحاقه ١٩ / ٦٩ وتمامها : (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُمُ اقْرؤا كتابيه).

٦- التغابن ١٠ / ٦٤ ، وتمامها : (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبئسَ المصيرُ).

٧- المنافقون ٥ / ٦٣ وتمامها : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُؤُسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ).

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

بنصب لون ، فلو أعمل الأول لرفعه ، وأضمر المفعول فى استشعرت ، وقوله :

[٨٠] ولكنّ نصفاً لو سببت وسبني

بنو عبد شمس من مناف وهاشم (١)

ولو أعمل الأول لقال : سبوني بنو عبد شمس ، بنصب (بنى) ، وقوله :

[٨١] ولقد أرى تغنى به سيفانه

تصبى الحليم ومثلها أصباه (٢)

ص: ٢٠٠

١- البيت من البحر الطويل ، وهو الفرزدق فى ديوانه ٢ / ٣٠٠ ، او ينظر : الكتاب ١ / ٩٧ ، وشرح أبيات ١ / ١٩١ ، والمقتضب ٤ / ٧٤ ، وأساس البلاغه ٤٥٩ ، والإنصاف ١ / ٨٧ ، وشرح المفصل ١ / ٧٨ ، وتذكرة النحاه ٣٤٥ ، وقد روى فى الديوان (ولكن عدلا). ومعنى نصفاً أى عدلاً. الشاهد فيه قوله : (لو سببت وسبني بنو عبد شمس) ، حيث تنازع عاملان هما ، قوله : سببت وسبني معمولاً- واحدا هو بنو عبد شمس فأعمل الثانى فيه ، وأعمل الأول فى الضمير التاء ، ولو أعمل الأول لقال : سبوني بنو عبد شمس بنصب بنى ، وهذا يدل على أن إعمال العامل الثانى فى باب التنازع جائز.

٢- البيت من البحر الكامل وهو لو عله الجرمى كما فى شرح أبيات سيويه ١ / ٢٥٨ وله أو لرجل من باهله كما فى الكتاب ١ / ٧٧ ، وينظر المقتضب ٤ / ٧٥ ، والأنصاف ١ / ٨٩. ويروى (نرى) بدل أرى. الشاهد فيه قوله : (ولقد أرى تغنى به سيفانه) حيث تنازع عاملان معمولاً- واحدا وهما أرى وتغنى والمعمول قوله (سيفانه) وأول العاملين يطلب مفعولاً- والثانى يطلب فاعلاً وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى هذا المعمول بدليل مجيئه مرفوعاً وهو سيفانه.

[و ٢٣] سيفانه فلو أعمل الأول لنصبها وقوله :

[٨٢] قضى كل ذى دين فوفى غريمه (١)

...

فلو أعمل الأول ، كان الأحسن أن يقول : فوفاه ومعنى هو (٢) ، لأن الضمير فى معنى خبر عن عزه ، وقد جرى على مطول فيجب إبرازه ، لأنه جرى على غير من هوله والكوفيون (٣) يقولون حذف الضمير فى (فوفى) اختصار ، وأما عدم إبرازه فى (معنى) فليس بوجوب إبرازه إذا التبس وأما القياس فلقربه ، ولأن العرب قد اعتورته مع زوال المعنى فبالأولى مع بقائه ، قالوا : (حجر ضب خرب) (٤).

[٨٣] ...

كبير أناس فى بجاد مزمل (٥)

ص : ٢٠١

١- سبق تخريجه برقم ...

٢- ينظر الإنصاف ٩٢ / ١ وقال : ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد (معنى) فتقول : (وعزه مطول معنى هو غريمها).

٣- ينظر الإنصاف ٩٢ / ١.

٤- ينظر الإنصاف ٩٢ / ١ قال : (والذى يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : (حجر ضب خرب) فأجروا خرب على ضب وهو فى الحقيقة صفة للحجر ، لأن الضب لا يوصف بالخراب فها هنا أولى) وهذا ما ذهب إليه الشارح. وتذكره النحاه ٣٤٦.

٥- البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٢٥ وينظر تذكره النحاه ٣٠٨ - ٣٤٦ ، ومعنى الليب ٦٦٩. وصدده : كأن ثيبا فى عرانيين وبله الشاهد فيه قوله : مزمل : مجرور لمجاورته ل- (أناس) تقديره لا- لبجاد لتأخره عن مزمل فى الرتبة وحقه الرفع لأنه نعت لكبير ولكن من أجل القرب والمجاوره جرّ.

فجرّ خرب ومزمل لجواره لضب وبجاد ، وإن كان الخرب صفه لحجر والمزمل صفه كبير ، ولأنك لو أعلمت الأول في العطف ، نحو (قام وقعد زيد) لفصلت بين العامل والمعمول بأجيني بلا ضروره ، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقيه ، وكلاهما خلاف الأصل (١) وروى سيويه (٢) أن إعمال الثاني هو الأكثر في كلام العرب.

وحجه الكوفيين القياس السماع.

أما القياس فلأن الأول أهم لسبقه قال :

[٨٤] ...

ما الحب إلا للحبيب الأول (٣)

اعتبر الأسبق عند اجتماع الشرط والقسم ، ولأن إعمال الثاني يؤدي إلى عود الضمير إلى غير مذکور ، وأما السماع فقوله :

[٨٥] ...

كفاني ولم أطلب قليل من المال (٤)

فلو أعمل الثاني نصب (قليل) قوله :

ص: ٢٠٢

١- ينظر شرح الرضى ٧٩ / ١ وهذه العبارة منقوله بالنص من الرضى دون أن يعزوها الشارح إليه (السطر ١١) ٧٩ / ١.

٢- ينظر الكتاب ٧٦ / ١ وما بعدها ، وتذكره النحاه ٣٤٥ - ٣٤٨ ، وشرح المفصل ٧٨ / ١ وما بعدها.

٣- البيت من البحر البسيط وهو لأبى تمام فى ديوانه ٤٦٣. وصدرة : نقل فؤادك حيث شئت من الهوى والتمثيل فيه : (ما الحب إلا للحبيب الأول) حيث استدل على أهميه سبق الأول. فى الترتيب.

٤- سبق تخريجه برقم ٧٧.

تنخل فاستاكت به عود إسحل (١)

فلو أعمل الثانى لقال : (بعود إسحل ، قوله :

سمعت بينهم نعب الغرابا (٢)

ولو أعمل الثانى لقال (الغراب) بالرفع.

وأجاب البصريون (٣) عن حججهم ، أما الإضممار فهو كثير فى القرآن ، نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (٤) فى ضمير الشأن ، و (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) (٥) (وربّ هو رجلا) وأما (قليل من المال) فليس من التنازع ، وأما (عود

١- البيت من البحر الطويل وهو لعمر بن ربيعة فى ملحق ديوانه ٤٩٨ ، و صدر : إذا هى لم تستك بعود أراكه ونسب لطفيل الغنوى فى ديوانه ٦٥ ولعمر أو لطفيل أو للمقنع الكندى وغيرهم. ينظر الكتاب ١ / ٧٨ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٨٨ ، وشرح المفصل ١ / ٧٩ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤٤٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ٨٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٧٨ ، وجمع الهوامع ١ / ٦٦. والشاهد فيه قوله : (تنخل) و (فاستاكت) حيث تنازع العامل الأول الفعل وهو (عود) حيث أعمل العامل الأول تنخل لو أعمل الثانى استاكت لقال بعود إسحل. الإسحل هو : نبات يستعمل فى الاستياك. تنخل : اختيار مثل الأراك.

٢- البيت من الوافر. و صدره : ولما أن تحمل آل ليلي وهو بلا نسبه فى الإنصاف ١ / ٨٦. والشاهد فيه قوله : (سمعت بينهم نعب الغرابا) حيث تقدم عاملان ، وهما سمعت ونعب وتأخر عنهما معمول واحد وهو (الغراب) والأول يطلبه مفعولا لأنه استوفى فاعله ، والثانى يطلبه فاعلا لأنه فعل لازم لم يستوف فاعله ظاهرا ، ولذلك أعمل الأول فنصبه مفعولا ولو أعمل الثانى لرفعه فاعلا كما ذكر الشارح.

٣- ينظر رأى البصريين فى الإنصاف ١ / ٨٧ وما بعدها.

٤- الإخلاص ١١٢ / ١.

٥- الحج ٢٢ / ٤٦ وتمامها : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ). ولكن لا تعمى أبصار العيون ، لأنها ثابتة للكفار بل تعمى بصائرهم.

إسحل) ، فلانكسار البيت ، وأما (نعب الغراب) فللقافيه ، وإذا أردت معرفه التنازع فى جميع أقسام الأفعال السبعه ، وهى اللازم والمتعدى بحرف والمتعدى تاره بنفسه وتاره بحرف ، والمتعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى اثنين ، الثانى غير الأول ، والمتعدى إلى اثنين الثانى هو الأول ، والمتعدى إلى ثلاثه إذا اجتمعت شروطه الستة التى ذكرنا.

قوله : (فإن أعملت الثانى) بدأ بكلام البصريين (١) كما كان هو المختار. قوله : (أضمرت الفاعل فى الأول على وفق الظاهر) المراد بالتنازع ، عند إرادته النطق بالفاعل على معمول واحد ، وأما بعد النطق بالإضمار للملغى ، بإطلاق التنازع فيه مجاز وحاصله أنّ العاملين إذا استدعيا فاعلا- ، أو الأول منهما أضمرته فى الأول على وفق الظاهر فى الأفراد ، والتشبيه ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، وهى مسأله الخلاف بين الجمهور والكسائى والفراء (٢) وإن استدعيا مفعولا- ، أو الأول منهما حذفته بلا خلاف ، ولأنك لو أضمرته لعاد إلى غير المذكور ، وجواز حذفه بخلاف الفاعل ، فإنه لا يجوز حذفه ، فارتكبوا الإضمار قبل الذكر ، فنقول فى اللازم (قام وقعد زيد) (قاما وقعد الزيدان) (قاموا وقعد الزيدون) ، (قامت وقعدت هند) (قامتا وقعدت الهندان) (قمن وقعدت الهندات) ونقول فى المتعدى بحرف إذا استدعيا فاعلا- (مر وسار بى زيد) (مرا وسار بى الزيدان) (مروا وسار بى الزيدون) (مرّت وسارت بى هند) (مرتا وسارت بى الهندان) (مررن وسارت بى الهندات) وكذلك تفعل إذا

ص: ٢٠٤

١- ينظر شرح الرضى ٧٩ / ١ ، والإنصاف ٨١ / ١ وما بعدها ، وينظر شرح المفصل ٧٩ / ١ .

٢- ينظر تذكره النجاه ٣٤٥ وما بعدها ، والإنصاف ٩٢ / ١ وما بعدها .

استدعيا الأول فاعلا [ظ ٢٣] ومفعولا نحو (مرّ وسرت بزید). والكسائي يحذف هربا من الإضمار قبل الذكر (١)، والفراء يظهره (٢) ولا يحذف، ولا يضم، ويخرج من باب التنازع، وإن استدعيا مفعولا حذف اتفاقا تقول: (مررت وسرت بزید)، (مررت وسرت بالزیدین)، (مررت وسرت بالزیدین)، (مررت وسرت بهند)، (مررت وسرت بالهندین)، (مررت وسرت بالهندات) وكذلك إذا استدعى الأول مفعولا-والثاني فاعلا-، نحو (مررت وسار بي زيد) ولا يجوز الإضمار، لأنه فضله يعود إلى غير المذكور، وأما المتعدى تاره بنفسه، وتاره بحرف، فإن استعملت العاملين جميعا بحرف جر كانا من المتعدى بحرف، وإن استعملتا بغير حرف، كانا من المتعدى إلى واحد فإن استعمل أحدهما بحرف، والآخر بغير حرف، فإن قدمت الذي بحرف، فإن استدعيا فاعلا أضمرته على الخلاف، تقول: (شكر لي ورجعه زيد)، (شكر لي ورجعه الزيدان)، (شكروا لي ورجعه الزيدون)، (شكرت لي ورجعته هند) (شكرت لي ورجعته الهندان)، (شكرن لي ورجعته الهندات)، وكذلك تفعل إذا استدعى الأول منهما فاعلا نحو: (شكر له ورجعت زيدا)، وإن استدعيا مفعولين حذف الإضمار نحو (شكرت له ورجعت زيدا) فتقول: (شكرت ورجعت زيدا)، (شكرن ورجعت الزيدین)، (شكرت ورجعت الهند)، (شكرت ورجعت الهندان) (شكرت ورجعت الهندات)، وكذلك يجب الحذف إذا استدعى الأول مفعولا والثاني فاعلا، نحو:

ص: ٢٠٥

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٩، وشرح المصنف ٢١.

٢- ينظر معانى القرآن للفراء ٣ / ٢٩٩ وما بعدها، وشرح الرضى ١ / ٧٩ - ٨٠، وشرح المفصل ١ / ٧٩.

(شكرت له ورجعه زيد) وإن قدمت المتعدى بنفسه فإن استدعيا فاعلا أضمرت على الخلاف ، تقول : (شكرني ورجع إليّ زيد) (شكراني ورجع إليّ الزيدان) (شكروني ورجع إليّ الزيدون) (شكرتني ورجعت إلى هند) (شكرتاني ورجعت إليّ الهندان) (شكرنني ورجعت إلى الهندات) وكذلك نفعّل إذا استدعى الأول منهما فاعلا والثاني مفعولا ، نحو : (شكرني ورجعت إلى زيد) وإذا استدعيا مفعولا حذفت اتفاقا ، نقول (شكرت ورجعت إلى زيد) (شكرت ورجعت إلى الزيدين) (شكرت ورجعت إلى الزيدين) (شكرت ورجعت إلى هند) (شكرت ورجعت إلى الهنديين) (شكرت ورجعت إلى الهندات) وكذلك نفعّل إذا استدعى الأول مفعولا والثاني فاعلا نحو (شكرت ورجع إلى زيد) ونقوله في المتعدى إلى واحد ، وهي مسأله الكتاب (١) ، إن استدعيا فاعلا أضمرته على وفق الظاهر ، تقول : (ضربني وأكرمني زيد) ، (ضرباني وأكرمني الزيدان) ، (ضربوني وأكرمني الزيدون) ، (ضربتني وأكرمتني هند) ، (ضربتاني وأكرمتني الهندان) ، (ضربنني وأكرمنني الهندات) (٢) وكذلك نفعّل إذا استدعى الأول فاعلا ، والثاني مفعولا نحو : (ضربني وأكرمت زيدا).

قوله : (دون الحذف) أي لا تحذف بل تضمّر كما مثلنا ، لأن حذف الفاعل لا يجوز.

قوله : (خلافًا للكسائي) يعني ، فإنه يحذف الفاعل هربا من الإضمار

ص: ٢٠٦

١- والمقصود مسأله الكتاب عند سيويه في باب التنازع ، ينظر الكتاب ١ / ٧٣ وما بعدها.

٢- هذه الأمثله هي نفسها عند الرضى ، ينظر ١ / ٧٩ ، وشرح المصنف ١ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ١٦٣.

قبل الذكر ، والفرق بين الحذف والإضمار يظهر في التثنيه ، والجمع والتأنيث ، تقول على الحذف : (ضربنى وأكرمنى الزيدان) ، (ضربنى وأكرمنى الزيدون) ، (ضربتنى وأكرمتنى هند) ، (ضربتنى وأكرمتنى الهندان) ، (ضربننى وأكرمننى الهندات) والذى هرب إليه أشنع مما فرّ منه ، لأن الذى فرّ منه وقد جاء بعده ما يفسره (١).

قوله : (وجاز خلافا للفراء) أى جاز إضمار الفاعل فى الأول خلافا للفراء (٢) ، فلم يجر الإضمار قبل الذكر كما [و ٢٤] فعل البصريون (٣) لعوده إلى غير مذكور ، ولا الحذف كما فعل الكسائى ، لأنه حذف الفاعل لا يجوز ، بل أوجب ، إما إعمال الأول والإضمار فى الثانى ، والإظهار فى الفاعل الأول يخرج عن باب التنازع ، وتقول (ضربنى زيد) ، (وضربت زيدا) هذه حكاية المصنف ، وحكى السيد شرف الدين أبو قاسم بن محمد نجم الدين (٤) أن الفراء يجيز الإضمار بأن يؤخر ضمير الفاعل الأول مفصولا بعد الظاهر ، فتقول (ضربنى وضربت زيدا) وهو (٥) ، وهما ، وهم ، وهى ، وهن ، فى التثنيه ، والجمع ، والمؤنث ، وحكى ابن مالك ذلك عنه فى

ص: ٢٠٧

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٧٩ ، والعبارة منقوله عن الرضى دون إسناد إليه.

٢- ينظر شرح المفصل ١ / ٧٩ ، وشرح المصنف ٢١.

٣- ينظر الإنصاف ١ / ٤٤٤.

٤- هو شرف الدين إسماعيل بن أبى بكر بن عبد الله بن محمد اليمنى الإمام شرف الدين بن المقرئ توفى سنه ٨٣٧ هـ ، ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ١ / ٤٤٤.

٥- ينظر تذكره النحاه لأبى حيان ، ٣٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٧٧٩ - ٧٨٠٠.

المختلفين فاعليه ومفعوليه ، دون المتفقين ، وهما اللذان يقتضيان فاعلا ، فإنه يجيز فيهما أن يرفع الظاهر بعدهما جميعا ، ويجيز معمولا بين عاملين ، وقد أبطلت أقواله الثلاثة ؛ الأول : بما ورد من نحو قوله :

[٨٨] وكمتا مَدَّماه كأن متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب (١)

بنصب لون ، فإنَّ (جرى) و (استشعرت) تنازعا (لون) مذهب ، و (جرى) يقتضى الرفع ، و (استشعرت) يقتضى النصب ، فأعمل (استشعرت) وأضمر الفاعل فى (جرى) وحكى بعضهم عنه جواز الإضمار قبل الذكر (٢) ، كالبصريين ، لكنه يقتصر على السماع ، وكذلك نفعل إذا استدعى الأول فاعلا ، والثانى مفعولا ، نحو : (ضربنى وأكرمت زيدا).

قوله : (وحذفت المفعول إن استغنى عنه) يعنى إذا استدعى العاملان مفعولا نحو : (ضربت وأكرمت زيدا) أو الأول منهما ، نحو (ضربت وأكرمتنى زيدا) ، (ضربت وأكرمت الزيدىن) ، (ضربت وأكرمت الزيدىن) (ضربت وأكرمت هنددا) (ضربت وأكرمت الهندىن) ، (ضربت وأكرمت الهندات).

قوله : (وإلا ظهرا) (٣) وذلك حيث لا يستغنى عنه وهو حيث يلتبس (٤) ،

ص : ٢٠٨

١- سبق تخريجه برقم ٧٩.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٢ ، وشرح الرضى ١ / ٨٠.

٣- فى الكافيه المحققه (أظهرت) بدل ظهر.

٤- قال ابن الحاجب فى شرح الكافيه ٢٢ : (حسبى وحسبتهما منطلقىن الزيدان منطلقا ، أظهرت منطلقىن لتعذر الإضمار لأنك لو أضمرته مفردا لم يستقم ، لأنه مفعول ثان لحسبتهما فيجب أن يكون مثنى ولو أضمرته مثنى لم يستقم ، لأنه عائد على منطلقا. وضمير المفرد لا يكون مثنى فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار).

أو حيث يكون العاملان من أفعال المبتدأ وتقول في المتعدى إلى اثنين الثاني غير الأول ، إذا اقتضى العاملان فاعلا (أعطاني جبه وكساني زيد جبه) ، (أعطيتني جبه وكساني الزيدون جبه) ، (أعطيتني جبه وكستني هند جبه) ، (أعطيتني جبه وكساني الهندان جبه) ، (أعطيتني جبه وكساني الهندات جبه) وكذلك تضمم إذا اقتضى الأول فاعلا والثاني مفعولا-، نحو: (أعطاني جبه ، وكسوت زيدا جبه) والخلاف ما تقدم ، وإن اقتضى مفعولين حذف نقول (أعطيت وكسوت زيدا) ، (أعطيت وكسوت الزيدون جبه) ، (أعطيت وكسوت هندا جبه) ، (أعطيت وكسوت الهنديين جبه) (أعطيت وكسوت الهندات جبه) بلا خلاف ، ونقول في المتعدى إلى اثنين ، وكذلك تحذف إذا اقتضى الأول مفعولا والثاني فاعلا نحو (أعطيت وكساني زيد جبه) بلا خلاف (١) ، ونقول في المتعدى إلى اثنين الثاني هو الأول ، إذا اقتضى العاملان فاعلين نحو (علمني قائما ، ورآني زيد قائما) (علماني قائما ، ورآني الزيدان قائما) (علموني قائما ، ورآني الزيدون قائما) (علمتني قائما ، ورآتني هند قائما) (علمتاني قائما ، ورآتني الهندان قائما) (علمتني قائما ، ورآتني الهندات قائما) على الخلاف في الإضمار ، وكذلك إذا اقتضى الأول فاعلا- والثاني مفعولا نحو (علمني قائما ورآيت زيدا قائما) وإن اقتضينا مفعولين ، أو الأول منهما ، فاختلف في ذلك ، فمذهب المبرد (٢) ، وجماعه ، واختاره [ظ ٢٤] المصنف (٣) إلى إظهار المعمول ويخرج عن باب التنازع فتقول :

ص: ٢٠٩

١- ينظر شرح الرضي ١ / ٨١.

٢- ينظر رأى المبرد في المقتضب ٤ / ٧٥.

٣- ينظر شرح المصنف ٢٢.

(علمت زيدا منطلقا) و (رأيت زيدا منطلقا) لأنك إن أضمرت عاد إلى غير مذكور ، وهو مفعول فضله ، وإن حذف حذف أحد مفعولى علمت ، وذلك لا يجوز ، وقال بعضهم : يجوز الإضمار ، لأنه إذا امتنع حذف مفعول علمت صار كالفاعل ، فكما أن الفاعل يضم قبل الذكر ولا يحذف ، كذلك هذا ، وقال بعضهم إنه يضم ويؤخر وراء الظاهر ، فنقول : (علمت زيدا ورأيت عمرا منطلقا) وقال ابن عصفور (١) وجماعه : إنه يحذف الظاهر الأول كـ (باب أعطيت) لأنه قد ورد في القرآن والشعر ، قال تعالى (وَلَا يَحْسِبَنَّ) [بالباء] (الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) (٢) أى بخلهم هو خيرا لهم فحذوف الأول من مفعولى حسب وقوله :

[٨٩] إني ضمننت لمن أتاني ما جنى

وأتى وكان وكنت غير غدور (٣)

وقال ابن الحاجب : (٤) غير غدور خبر عنهما معا ولا حذف ، لأنه يطلق

ص: ٢١٠

١- ينظر رأى ابن عصفور فى الهمع ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

٢- آل عمران ٣ / ١٨٠ وهى بتمامها : (بل هو شر لهم سيطوفون ما بخلوا به يوم القيامة والله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير) وقد زاد الناسخ لفظه (بالياء) بعد قوله تعالى : (وَلَا يَحْسِبَنَّ) مشيرا إلى قراءه من قرأ بها من القراء وهم السبعة ما عدا حمزه. ينظر حجه القراءات ابن زنجله ١٧٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٢٠ ، والبحر ٣ / ١٣٣.

٣- البيت من الكامل وهو للفرزدق كما فى الإنصاف ١ / ٩٥ ، وليس فى ديوانه ، ينظر الكتاب ١ / ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٢٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ١٦٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦١٢ ، واللسان مادة (قعد) ٥ / ٣٦٨٨. الشاهد فيه قوله : (وكنت غير غدور) حيث أنه أخبر عن أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر عن الآخر لاتفاق خبريهما فى المعنى ، وتقديره : فكان غير غدور وكنت غير غدور فاكتفى بالخبر عن الثانى عن الخبر عن الأول.

٤- ينظر الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ١٦٨.

على الواحد والجمع ك- (عدو) و (صديق) ، قال صاحب البرود : هذا منه وهم ، لأنه يلزمه أشنع مما فرّ عنه ، وهو عمل عاملين في معمول واحد.

هذا الكلام إذا تنازع أحد المفعولين ، فإن تنازعهما جميعا حذفتهما بلا خلاف. وأما المتعدى إلى ثلاثة ، فإن تنازعا فاعلا أضمرته على الخلاف ، تقول : (أعلمنى عمرا قائما) و (أنبأنى زيد عمرا قائما) و (أعلمانى عمرا قائما) و (أنبأنى الزيدان عمرا قائما) (أعلمونى عمرا قائما) (أنبأنى الزيدون عمرا قائما) (أعلمتنى عمرا قائما) و (أنبأتنى هند عمرا قائما) (أعلمتانى عمرا قائما) و (أنبأتانى الهندان عمرا قائما) (أعلمتنى عمرا قائما) و (أنبأتنى الهندات عمرا قائما) وكذلك إذا استدعى الأول فاعلا ، والثانى مفعولا-، نحو (أعلمنى عمرا قائما) و (أنبأت زيدا عمرا قائما) وإن تنازعا مفعولا ، فإن تنازع المفاعيل الثلاثة كلها ، أو المفعول الأول وحده ، أو الثانيتين جميعا حذفت بلا-خلاف ، وإن تنازعا أحد المفعولين الأخيرين فالخلاف فيه ، كالخلاف فى أحد مفعولى (علمت).

قوله : (وإن أعلمت الأول ، وأضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار) يعنى إذا أضمرت الأول على ما اختاره الكوفيون (١) ، فإن اقتضى الثانى فاعلا أضمرته اتفاقا ، لأنه يعود إلى متقدم رتبه ، ما لم يمنع مانع ، كالعائد المتصل بالمعمول على ما تقدم ، وإن اقتضى مفعولا ، فالأجود الإضمار ، لأنه يعود إلى متقدم رتبه ، ويجوز حذفه ، لأنه مفعول فضله ، فتقول فى اللازم : (قام وقعد زيد) (قام وقعدا الزيدان) (قام وقعدوا الزيدون) (قامت وقعدت هند) (قامت وقعدتا الهندان) (قامت وقعدن

ص: ٢١١

الهندات) وفي المتعدى بحرف إذا اقتضى فاعلا-، (مرّ وسار بي زيد) (مرّ وسارا بي الزيدان) (مرّ وساروا بي الزيدون) (مرت وسارت بي هند) (مرت وسارتا بي الهندن) (مرت وسرن بي الهندات) وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني فاعلا نحو (مرت وسار بي يزيد) (مرت وسارا بي بالزيدين) (مرت وساروا بي بالزيدين) (مرت وسارت بي بهند) (مرت وسارتا بي بالهندين) (مرت وسرن بي بالهندات) وإن اقضى الأول والثاني منهما مفعولين جاز الإضمار والحذف، والإضمار أجود، تقول : (مرت وسرت به يزيد) (مرت [و ٢٥] وسرت بها بالزيدين) (مرت وسرت بهم بالزيدين) (مرت وسرت بهما بهند) (مرت وسرت بهما بالهندين) (مرت وسرت بهن بالهندات) ونقول في الحذف : (مرت وسرت يزيد) (مرت وسرت بالزيدين) إلى آخرها، وعلى قياس ذلك تفعل بالمتعدى تاره بنفسه وتاره بحرف، والمتعدى إلى واحد، إن اقتضى العاملان فاعلين أو الثاني وجب الإضمار في الثاني، وإن اقتضى مفعولين أو الثاني جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، ونقول في المتعدى إلى اثنين، الثاني غير الأول، إذا اقتضى فاعلا- (أعطاني وكساني جبه زيد جبه) (أعطاني وكساني جبه الزيدان جبه) (أعطاني وكسوني جبه الزيدون جبه) وكذلك في المؤنث، وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني وحده فاعلا-، نحو : (أعطيت وكساني جبه زيدا جبه) (أعطيت وكساني جبه الزيدين جبه) (أعطيت وكسوني جبه الزيدين جبه) إلى آخرها، وإن اقتضيا مفعولين جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، تقول (أعطيت وكسوته إياها زيدا جبه) (أعطيت وكسوتهما إياهما الزيدين جبه) (أعطيت وكسوتهم إياهم الزيدين جبه) وكذلك في

المؤنث ، وكذلك إذا اقتضى الثاني مفعولا ، نحو : (أعطاني وكسوته إياها زيدا جبه) إلى آخرها ، وإن شئت حذف ، فقلت (أعطيت وكسوت زيدا جبه) (أعطيت وكسوت الزيدين جبه) (أعطيت وكسوت الزيدين جبه) وكذلك المؤنث ، وأما المتعدى إلى اثنين الثاني هو الأول ، فإن تنازع العاملان المفعولين معا ، كان مثل باب (أعطيت) يجوز الحذف والإضمار والإضمار أجود ، وإن تنازع أحدهما ، أو فاعلا وجب الإضمار ولم يجر الحذف ، وإنما جاز التنازع في باب (علمت) مع إعمال الأول دون الثاني ، لأنه قد عاد إلى مذكور ، وأما المتعدى إلى ثلاثة (١) فإن تنازع العاملان المفعولات كلها ، أو الأول وحده ، أو الآخرين معا ، جاز الحذف والإضمار ، والإضمار أجود ، وإن تنازعا فاعلا ، أو أحد المفعولين الآخرين ، وجب الإضمار ، لأن الفاعل وأحد مفعولي (علمت) لا يجوز حذفه ، فتقول على تنازعهما للمفعولات كلها ، (أعلمت وأنبأته إياه زيدا قائما) (أعلمت وأنبأتهما إياهما إياهما الزيدين العمرين قائمين) (أنبأ وأعلمت وأنبأتهم إياهم إياهم الزيدين العمرين قائمين) وكذلك في المؤنث ، وإن حذفتها ، قلت : (أعلمت وأنبأت زيدا عمرا قائما) (أعلمت وأنبأت الزيدين العمرين قائمين) (أعلمت وأعلمينه إياه زيدا عمرا قائما) (٢).

قوله : (إلا أن يمنع مانع فتظهر) يعني إلا أن يمنع مانع من الحذف والإضمار ، فإنه يجب ظهوره ، ويخرج عن باب التنازع وذلك حيث يتصل

ص: ٢١٣

١- ينظر تذكره النحاه ٣٥٥ ، وشرح الرضى ١ / ٨٢ .

٢- ينظر تذكره النحاه ٣٥٥ .

بالمفعول عائد يعود إلى مبتدأ كما تقدم. وحيث يختلف المفسّر والمفسّر في أفعال المبتدأ أو الخبر نحو (حسبتي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا) ووجه المنع أنك إذا عملت الأول أضمرت موضع (منطلقين) فإن أضمرته مفردا لم يصح لأنه يأتي (مفعولا) (١) ل- (حسبتهما) فإن أضمرته مثنى لم يصح لأنه عائد على منطلقا ، وضمير المفرد لا- يكون مثنى وإن حذفته فمفعولى (علمت) لا يجوز حذف [ظ ٢٥] أحدهما ، فلم يبق إلا أن يظهر (٢) ، ويخرج عن باب التنازع ، وكذا فى باب (كان) و (كنت قائما الزيدان قائمين) وأجاز ركن الدين (٣) ونجم الدين (٤) وغيرهما فى المختلفين ، وقالوا : إن الأول والثانى تنازعا اسم فاعل القيام والانطلاق من غير نظر إلى كونه مفردا أو مثنى ، والإفراد إنما لزم من أنه أعمل فيه الأول ولو أعمل فيه الثانى لزم التثنيه وليس تجب المطابقه بين الضمير والمعود إليه إلا إذا وقع لبس ، فإما إذا لم يقع لبس لم تجب المطابقه (٥) قال تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) (٦). وقال تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً) (٧) وقبلها : (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً) والضمير للأولاد حملا على المعنى المقصود وقوله :

ص: ٢١٤

- ١- فى الأصل (مفعولى).
- ٢- ينظر شرح المصنف ٢٢.
- ٣- ينظر رأى ركن الدين فى الوافيه فى شرح الكافيه ٥٠.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٨١.
- ٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٨١.
- ٦- يونس ١٠ / ٤٢ ، وتامامها : (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ).
- ٧- سوره النساء ١١ / ٤ وهى آيه الميراث وهى : (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحده فلها النصف ...).

[٩٠] تعشّ ، فإن عاهدتني لا تخونني

نكن مثل من يا ذئب يصطحبان (١)

فعلى هذا ، يجوز التنازع في المختلفين ، أفرادا ، وتثنيه ، وجمعا وتذكيرا ، وتأنيثا ، فتقول : (حسبتني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا) و (حسبت وحسباني إياه الزيدان منطلقين) و (حسبت وحسبتني إياه هند منطلقه) و (حسبتني وحسبتهما إياها هند قائما) و (حسبني وحسبتهم إياهم الزيدون منطلقا) (٢) هذا على إعمال الأول ، كذلك يجوز على إعمال الثاني ، في قول من أجاز التنازع في أفعال المبتدأ والخبر. (٣)

قوله : (وقول امرئ القيس) :

[٩١] ولو أنما أسعى لأدنى معيشه

كفاني ولم أطلب قليلا من المل (٤)

ليس منه لفساد المعنى) يعنى أن الكوفيين (٥) ، احتجوا على إعمال الأول مع أنه حذف ضمير المعمول من الثاني وهو ضعيف ، إلا أنه

ص: ٢١٥

١- البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ٣٢٩ ، وينظر الكتاب ٢ / ٤١٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٨٤ ، والخصائص ٢ / ٤٢٢ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٣٢ ، ومغنى اللبيب ٥٢٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٣٦ ، واللسان مادة (منن) ٦ / ٤٢٨٠ ، ويروى فيه تعالى بدل تعش. والشاهد فيه قوله : (يصطحبان) ثنى حملا على معنى (من) لأنها كناية عن اثنين وقد فصل بين (من) وصلتها بالنداء ، وقد توضع من للتثنيه وذلك قليل كما قال ابن جنى في الخصائص ٢ / ٤٢٢.

٢- ينظر الرضى ١ / ٨١.

٣- أى الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثه مفعولات الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر ك- (أعلم وأنبأ) وما فى معناها. وممن جوز التنازع فى باب الثلاثه المازنى ، وجماعه كما حكى ذلك أبو حيان فى التذكره ٣٥٥ وما بعدها ومن منع ذلك الجرمى وجماعه ينظر المرجع نفسه.

٤- سبق تخريجه برقم ٨٥.

٥- ينظر الإيضاح فى شرح المفضل ١ / ١٦٩.

أفصح (١)، فأجاب البصريون (٢) بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى ، لأننا لو وجهنا الفعل إلى شيء واحد لفسد المعنى ، لأن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا كان بعدها مثبت كان منفيًا في المعنى ، وإن كان منفيًا كان مثبتًا في المعنى لأنها تدل على امتناعه ، وامتناع النفي إثبات ، فقوله (لو أنما أسعى لأدنى معيشه) بمعنى ما سعيت لأدنى معيشه لأن (لو) دخلت على إنما أسعى ، وهو مثبت ، وقوله : (ولم أطلب) بمعنى طلبت قليلا- من المال) لأن الواو عاطفه ل- (لم) على (لو) وهي للنفي ، وإذا دخلت (لو) على ما كان إثباتا ، فيصير الكلام : (ما سعيت لأدنى معيشه ، وطلبت قليلا من المال) والمعلوم أن من سعى لأدنى معيشه فقد طلب قليلا- من المال ، فيصير الكلام منفيًا مثبتًا في حاله واحده وهو لا يصح ، فإذا أدى إلى ذلك خرج عن باب التنازع ، وقدر لقوله : (ولم أطلب) مفعولا آخر تقديره : ملكا ، أو مجدا ، يدل عليه البيت الثاني :

[٩٢] ولكنما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي (٣)

وقال بعضهم : يقدر (ولم أطلب الكثير) وقيل يقدر (ولم أطلب قليلا

ص: ٢١٦

١- ينظر شرح المصنف ٢٢ ، وتذكره النحاه ٣٤١.

٢- ينظر المصادر السابقه.

٣- البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس كما في ديوانه ٣٩ ، وينظر شرح أبيات سيويه ١ / ٣٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٢ ، والإنصاف ١ / ٨٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٧٠ ، والرضى ١ / ٨٢ ، ووصف المباني ٣٨٥ ، ومغنى اللبيب ٣٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤٢ ، وتذكره النحاه ٣٤٠ ، والهمع ٢ / ١٩٠ . والشاهد جاء تفسيراً لغايه الشاعر من البيت الذى سبقه قال أبو حيان : (لأنه يكون قد نفي السعى لأدنى معيشه وأثبت طلب الملك وهذا معنى مستقيم ويؤكد أن المطلوب عنده الملك).

من المال) لدلاله الظاهر عليه ، ولأنه أبلغ ، إذا نفى القليل يدخل فيه نفى كثير (١) وهو مثل : (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) (٢) وجعله الفارسي (٣) وجماعه من التنازع ، قالوا والواو في (ولم أطلب) يجعلها الكوفيون للحال ، لأنها إذا كانت للحال استقام توجد الفعل إلى قليل من المال ، ولم يلزم منه تناقض ، لأن الحال غير داخل في الجواب ، فلا يلزم ثبوت الطلب ، ويصير المعنى : كفاني قليل من المال عندي ، ولم أطلب قليلا من المال من أحد ، فلا تناقض ، لأن القليل الكافي غير القليل الذي لم يطلب. [و ٢٦] فيدخل في التنازع على الخلاف ، وفي نحو (كان زيد قائما ، وكان عمرو قائما) (٤).

ص: ٢١٧

- ١- ينظر مغنى اللبيب ٦٦١ حيث نقل ابن هشام رأى الفارسي والكوفيين ، ونقل أبو حيان فى التذكرة رأى الفارسي والمبرد فى أن هذا البيت (ولم أطلب قليلا من المال) من باب التنازع ينظر التذكرة ٣٤١.
- ٢- وهو قول عمر رضى الله عنه كما نقل ذلك ابن هشام فى المغنى ٣٣٨. وصهيب بن سنان بن مالك ت ٣٨ هـ صحابى عربى جليل أسره الروم صغيرا فعرف بالرومى ، شهد بدرًا وأحدا وغيرهما من المواقع وهو الذى نزل به قوله تعالى : على ما ذكره القرطبي فى تفسيره الجامع لأحكام القرآن عند تفسير الآية ٢٠٧ من سورة البقره وهى (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد) وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبى صلى الله عليه وسلم وينظر لهذا القول : شرح التسهيل السفر الأول تكمله ١٠٥٧ / ٢ و رصف المبانى ٣٦٠ ، والنهايه فى غريب الحديث والأثر ٨٨ / ٢.
- ٣- ينظر رأى الفارسي فى المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٤٣ / ١ وما بعدها.
- ٤- ينظر مغنى اللبيب ٦٦٠ وما بعدها ، وشرح الرضى ٨٢ / ١ ، والإنصاف ٩٣ / ١ وتذكره النجاه ٣٤١.

قوله : (مفعول ما لم يسم فاعله) لما أخرجه الشيخ عن الفاعل بقوله : (على جهه قيامه به) وجب أن يتكلم عليه مستقلا.

فقوله : (كل مفعول حذف فاعله) جنس ، وخرج الحال والتمييز والاستثناء ، فإنها مشبهه ، وليست مفعوله ، قاله ركن الدين : (١) قوله : (وأقيم هو مقامه) أى وأقيم المفعول مقام الفاعل ، يحترز من أن يبقى على ما كان عليه ، ك- (ضربت زيدا) ومن أن لا يكون له مفعول ، كاللازم على الخلاف.

وحذف الفاعل وإقامه المفعول مقامه يكون لأحد أمور خمسة : إما للاختصار ، أو لعدم العلم به ، أو للإيهام والإبهام ، إما لجلالته ، أو لخساسته ، أو لخوف من تبعته أو بغضا له أو غيره عليه (٢) ، قال :

[٩٣] وإياك ذكر العامريه إننى

أغار عليها من فم المتكلم (٣)

ص: ٢١٨

١- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه لركن الدين الاستربادى ٥٧.

٢- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧١٣ - ٧١٤ ، وينظر لتفصيل هذه الأمور التى ذكرها الشارح شرح المفصل ٧ / ٦٩ - ٧٠ ، والهمع ٢ / ٢٦٢ وما بعدها.

٣- لم أقف له على قائل أو مصدر.

أو لكونه معلوما كخلق الخلق ، أو لتقويم السجع (١) نحو : (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) (٢).

قوله : (وشرطه أن تغير صيغه الفعل إلى فعل يفعل) فقوله : (فعل) كناية عن الماضي في ضم أوله وكسر ما قبل آخره ، و (يفعل) كناية عن المضارع في ضم أوله وفتح ما قبل آخره ، وسيأتي تفصيله في بابه.

قوله : (ولا- يقع المفعول الثاني من باب علمت) (٣) حاصله أن الفعل إن كان لازما ، نحو قام زيد ، وباب (كان) وأخواتها ، فالأكثر لا يجوزون بناءه للمفعول ، لعدم ما يقوم مقام الفاعل ، وأجازه بعضهم ، قال الفراء : (٤) لا فاعل له كالمصدر ، وقال الكسائي : (٥) فيه ضمير مجهول قائم مقام الفاعل ، وإنما كان مجهولا لأنه يحتمل أن يراد أحد ما يدل عليه الفعل من مصدر ، أو ظرف مكان أو زمان ، ولم تدل قرينه تدل على تعيينه وقال بعضهم : فيه ضمير للمصدر ، ومنه ما لا يصح فيه قيда ، إنما لا تصح إقامته ، لأن ما عدا ما ذكر تصح إقامته ، فقال : ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت).

ص: ٢١٩

-
- ١- في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧١٢ : أو إلى إصلاح النظم إذ لا يقال للقرآن سجع ، وجاءت العبارة في الهمع : وإصلاح السجع نحو (من طابت سريرته حمدت سيرته) ويكون في غير القرآن ، ينظر الهمع ٢ / ٢٦٣.
 - ٢- الليل ٩٢ / ١٩ - ٢٠.
 - ٣- ينظر شرح المصنف ٢٢ ، وشرح الرضى ١ / ٨٣.
 - ٤- ينظر الهمع ٢ / ٢٧٠.
 - ٥- ينظر رأى الكسائي في الرضى ١ / ٨٣.

(ولا الثالث من باب أعلمت) الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت ، والذي زاد بسبب الهمزة ، هو المفعول الأول وفيه تفصيل ، وهو أن يقول : إن كان المفعول الثاني والثالث من (علمت) و (أعلمت) ظرفا أو بحرف جر ، أو جملة ، لم تصح إقامته مطلقا مع وجود المفعول به الصريح ، وهو الأول من باب (علمت) والأول والثاني من باب (أعلمت) خلافا للكوفيين (١) ، وإن كان مفعولا- به صريحا ، نحو (علمت زيدا قائما) و (أعلمت زيدا عمرا قائما) فمنع النحاه مطلقا ، لأنه في الأصل خبر للمبتدأ ، وهو مسند ، فلو أقيم مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا إليه في حاله واحده وهو لا يصح ، قال نجم الدين : (٢) فيما قالوه نظر لأن الشيء إذا كان مسندا ، أو مسندا إليه بالنسبه إلى شيئين صح ذلك ، كقولك (أعجبنى ضرب زيدا عمرا) فأعجبنى مسند إلى ضرب ، وضرب مسند إلى زيد ، فهو مثل قولك مضاف ومضاف إليه بالنسبه إلى شيئين ، كقولك (فرس غلام زيد) وأجازه المتأخرون (٣) ، حيث لا- يلتبس بالمبتدأ ، وهو حيث يكون نكرة ، لأن التنكير يدل على أنه خبر نحو (علم زيد قائم) وأما إذا التبس نحو (علم زيد أخوك) لم يجوز وهو ضعيف ، لأن اللبس منتف مع بقاء كل من المفعولين في مركزه ، لأن الخبر مرتبه بعد المبتدأ ، وإذا أقمته مقام الفاعل فليس من شرطه أن يلي الفعل ، وإذا حصل ثم لبس ، نحو (ضرب موسى عيسى) لم يجوز تقدمه (٤).

ص: ٢٢٠

١- ينظر الهمع ٢ / ٢٦٤.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٨٣ - ٨٤.

٣- ينظر المصدر السابق ، والهمع ٢ / ٢٦٣ وما بعدها.

٤- ينظر شرح المصنف ٢٢ ، وشرح الرضى ١ / ٨٤.

قوله : (والمفعول له) أى لا- تصح إقامته ، لأنه إن بقى منصوبا لم تصح إقامته ، وإن زال النصب ، فمن حقه أن يلي [ظ ٢٦] وتلحقه اللام وإلا بطل معناه ، وأجازه بعضهم فى المجرور نحو قوله :

[٩٤] يغضى حياء ويغضى من مهابته

فما يكلم إلا حين يتسم (١).

وقيل : امتناعه ، لأنه عله للفعل ، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه أو لأنه قد يكون عله لأفعال متعددة ، نحو (ضربت ، وأكرمت ، وأعطيت إكراما لزيد) ، فإن أقمته لها لم يصح ، لأنه يؤدي إلى معمول بين عوامل ، ولئن أقمته لبعضها كان تخصيصا من غير مخصص (٢).

قوله : (والمفعول معه [كذلك]) (٣) وإنما لم يقم لأنه مصاحب ، والفعل إلى فاعله أحوج من مصاحبه ، ولأنك إن أقمته مع حذف حرف العطف تغيرت المعية ، وإن أقمته معها كان معطوفا ولا معطوف عليه لأن الواو تفيد الانفصال ، والفاعل كالجاء من الفعل (٤) ، ولم يذكر الشيخ الحال

ص: ٢٢١

١- البيت من البسيط ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٧٩٢ ، وله وللحزین الكنانى (عمر بن عبد وهيب) فى الأغانى ١٥ / ٢٦٣ ، ينظر شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١٦٢٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٣ ، واللسان ماده (حزن) ٢ / ٨٦٢ ، ومغنى اللبيب ٤٢١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٣٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٤٦. الشاهد قوله : (من مهابته) فقوله من مهابته فى موضع مفعول له واسم ما لم يسم فاعله لأن المفعول له لا- يقام مقام الفاعل ، والتقدير : ويغضى إغضاء حادث من مهابته. وأجاز الأخفش إلى أن الجار والمجرور (من مهابته) نائب فاعل ، مع اعترافه أن (من) هنا للتعليل.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٢.

٣- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٨٤.

والتمييز والاستثناء ، وباب (كان) قال ركن الدين : (١) إنما لم يذكرها لأنها قد جرت بقوله : (كل مفعول) لأنها مشبهه ، وإذا لم تصح الإقامه فى الصريح فبالأولى فى المشبه به ، وأما الحال والتمييز فلأن إقامتهما مما يجوز إضمارها وهو لا يصح ، ولأن الحال فضله ، ولو أقيم كان عمده ، والتمييز جىء به لرفع الإبهام فإذا أقيم لم يرفع إبهاما ، والظروف غير المتمكنه إقامتها تقتضى رفعها ، وعدم تمكينها يقتضى نصبها ، وأما خير (كان) فعلته كعله الثانى من مفعولى علمت ، وأجاز الفراء إقامته ، نحو (كين أخوك) (٢) والكسائى أقام التمييز لأنه فاعل فى الأصل نحو (طيب نفس) (٣).

قوله : (وإذا وجد المفعول به تعين له [تقول : ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا فى داره]) (٤).

شرح يبين ما يقام مقام الفاعل وهى خمس ، المفعول الصريح ، وبحرف ، والمتمكن من الزمان والمكان ، والمصدر المختص ، وقد أشار إليها بالأمثله ، وإنما صح إقامتها من دون غيرها لاستدعاء الفعل لها لأن كل فعل يستدعى مصدرا ، إذ هو جزؤه وزمانا ومكانا يقع فيهما ، ومفعولا به يقع عليه ، إن كان متعديا وأما الذى بحرف ، فلأنه حرف بخلاف العرض ،

ص: ٢٢٢

- ١- ينظر الوافيه ٥٨. والعباره عنده هى : ولم يذكر الحال والتمييز لأنهما لا- يقعان مع الفاعل لأن يعلم من قوله (كل مفعول) حذف فاعله لأنهما ليستا بمفعول ، وطبعا لم يذكر ركن الدين الاستثناء.
- ٢- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٧١٧ حيث نقل ابن مالك رأى الفراء ، والهمع ٢ / ٢٧١.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٨٤ حيث نقل الرضى رأى الكسائى ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧١٩.
- ٤- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

والمصاحبه والتمييز ، والاستثناء منه بخلاف الأول ، فإنه يستدعيها.

فإن قيل فيلزم إقامه الحال مقامه لاستدعاء الفعل له ، بل لا بد لكل فعل منه ، وجوابه أن قله مجيئها في الكلام منعها من نيابه ، وفي كلام الشيخ تفصيل ، وهو أن تقول : المفعول به الصريح إن كان أن يتعدى بحرف جر ، نحو (اخترت الرجال عمرا) فمذهب الجمهور لا تصح إقامته مع وجود ما أصله المتعدى بنفسه ، وحكمه حكم المتعدى بحرف ظاهر ، والظرف والمصدر ، وقال بعضهم : لا فرق بينهما ، فتقيم أيهما شئت مقام الفاعل ، وإن كان أصله التعدى بنفسه ، فمذهب البصريين (١) لا يجوز إقامه شيء منها مع وجوده ، لاستدعاء الفعل له استدعاء مفيدا ، بخلاف سائرهما ، فإنه وإن استدعاه فليس بمفيد ، وقال الكوفيون والأخفش : (٢) إن إقامته بالأوليه لا-الوجوب لمجيئه ، واحتجوا بقوله تعالى : (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (٣) . وبقوله عزّ و علا : (وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ

ص: ٢٢٣

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٨٤ ، وشرح شذور الذهب ١٨٩ وما بعدها ، شرح ابن عقيل ١ / ٥٠٩ ، والهمع ٢ / ٢٦٩ ، حيث أثبتوا رأى البصريين.
- ٢- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٥٠٩ وما بعدها. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧١٦ (وأجاز ابن السراج نيابه المنوى وأجاز الأخفش نيابه الظرف الذى لا يتصرف نحو أن تقول : جلس عندك ، ومذهبه في هذه المسأله ضعيف ، وأجاز هو والكوفيون نيابه غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول : إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب).
- ٣- الجاثيه ٤٥ / ١٤ وتمامها : (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا- يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ (لِيَجْزِيَ) قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ). قراءه العامه ليجزى بالياء على معنى ليجزى الله ، وقرأ حمزه والكسائى وابن عامر (لنجزى) بالنون على التعظيم. وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبيه ليجزى بياء مضمومه وفتح الزاى على الفعل المجهول وقوما بالنصب ، قال الكسائى : معناه ليجزى الجزاء قوما (ينظر تفسير القرطبي سوره الجاثيه ٧ / ٥٩٨٢ ، والسبعه فى القراءات ٥٩٤ - ٥٩٥ ، والحججه فى القراءات لابن زنجله ٦٦٠ ، والنشر ٢ / ٣٧٢ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٥).

الْقِيَامَةِ كِتَابًا (١). وبقوله :

[٩٥] ولو ولدت قفيره جرو كلب

لسب بذلك الجرو الكلابا (٢)

فإنه أقام المفعول بحرف مع وجود الصريح ، وتأوله البصريون (٣) ، أما الآيتان ، فقيل المقام المصدر والمفعول منصوبا بفعل مقدر ، وقبل المقام مفعول صريح حذف [و ٢٧] لدلاله الكلام عليه ، وتقديره (ليجزى العذاب قوما) ويخرج الطائر في حال كونه مكتوبا وأما البيت فقيل شاذ ، وقيل انتصاب الكلاب ب- (ولدت) و (جرو كلب) منادى (٤) ، والمقام إما بذلك أو مصدر تقديره (ولو ولدت الكلابا يا جرو كلب لست بذلك الجرو ، أو لست السبب بذلك).

قوله : (فإن لم يكن فالجميع سواء) يعنى إن لم يكن ثم مفعولا به صريح ، فالمجرور والمصدر ، والظرفان المخصصان سواء في إقامه أيهما

ص: ٢٢٤

١- الإسراء ١٧ / ١٣ وتماهما : (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا). وقرأ شبيهه ومحمد بن السميعة وروى أيضا عن أبي جعفر (ويخرج) بضم الياء وفتح الراء على الفعل المجهول. والباقون (ونخرج) بنون مضمومه وكسر الراء أى ونحن نخرج. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥ / ٣٨٤٥ ، والبحر المحيط ٦ / ١٤.

٢- البيت من البحر الوافر وهو لجريير فى الخزانه ١ / ٣٣٧. وهو بلا نسبه فى الخصائص ١ / ٣٩٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٥ ، لابن يعيش ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٧١٦ ، وشرح الرضى ١ / ٨٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٦٦. الشاهد فيه قوله : لسب بذلك الجرو الكلابا حيث ناب الجار المجرور عن فاعل سب مع وجود المفعول به وهو كلابا وقد وردت شواهد من آيات وأبيات أخرى أثبتتها الكوفيون والأخفش وتأولها البصريون وحملوها على الضروره أو الشذوذ وفى ذلك مقال.

٣- ينظر الهمع ٢ / ٢٦٥.

٤- أسند ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧١٧ هذا الرأى لابن با بشاذ.

شئت مقام الفاعل (١) نحو (سير يزيد يوم الجمعة أمام الأمير سيرا شديدا) فأى واحد أقمته مقام الفاعل رفعته ونصبت ما سواه من غير ترتيب ، إلا- أن يقدم ما أقمته إلى جانب الفعل ، وقبل الأولى الترتيب على ما رتب في التمثيل ، وقدم ابن عصفور (٢) المصدر لقوه دلالاته على الفعل ، وبعضهم المجرور (٣) ، لأنه مفعول به ، لكن بواسطة ، وبعضهم الظروف لملازمه الفعل لها ، وقيل ما اهتم المتكلم (٤) بشأنه فالأولى تقديمه .

قوله : (والأول من باب أعطيت أولى من الثانى) يعنى من ما ليس من أفعال المبتدأ والخبر ، وإنما كان الأول أولى ، لأنه فاعل فى المعنى من حيث إنه آخذ ، والثانى مفعول من حيث أنه مأخوذ (٥) ، واشترط بعضهم أنه إذا التبس بغير الأول نحو (أعطيت الجارية العبد) ، (وموسى عيسى) (وزيدا عمرا) وما شاكل ذلك وأما على مذهب الفراء وابن كيسان (٦) ، فلا يصح إقامه الثانى ، لأنه عندهما منتصب بفعل مقدر ، أى وقيل : درهما .

مسألة : مركبه من الفعل المبني للمفعول ، ومن اسم المفعول الجارى عليه أربعة أوجه : الأول (أعطى المعطى ألفا مئه) بنصب ألفا ومئه ، فالمعطى فاعل لأعطى ، ومئه مفعوله الثانى ، وفاعل المعطى مضمير فيه ،

ص : ٢٢٥

-
- ١- قال الرضى ١ / ٨٥ (والأكثر على أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي فى النيايه ، ولم يفضل بعضها بعضا).
 - ٢- ينظر رأى ابن عصفور فى الهمع ٢ / ٢٦٩ .
 - ٣- ينظر الهمع ٢ / ٢٦٩ ، قال وعليه ابن معط .
 - ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٨٥ والعبارة منقوله عن الرضى بتصرف .
 - ٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٨٥ .
 - ٦- ينظر الهمع ٢ / ٢٧٠ .

وَأَلْفًا مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، الثَّانِي (أَعْطَى بِالْمَعْطَى أَلْفٌ مِثَّهُ) يَرْفَعُهَا ، فَأَلْفٌ فَاعِلٌ الْمَعْطَى وَمِثُّهُ فَاعِلٌ أَعْطَى ، وَبِالْمَعْطَى مَفْعُولٌ أَعْطَى ، وَبِهِ مَفْعُولٌ الْمَعْطَى.

الثَّالِثُ : (أَعْطَى بِالْمَعْطَى أَلْفٌ مِثَّهُ) بِنَصْبِ أَلْفٍ وَرَفْعِ مِثِّهِ فَمِثُّهُ فَاعِلٌ أَعْطَى ، وَبِالْمَعْطَى مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَفَاعِلٌ الْمَعْطَى مُضْمَرٌ فِيهِ ، وَمَفْعُولُهُ أَلْفٌ.

الرَّابِعُ : (أَعْطَى الْمَعْطَى بِهِ أَلْفٌ مِثَّهُ) يَرْفَعُ أَلْفٌ ، وَنَصَبَ مِثُّهُ ، فَالْمَعْطَى فَاعِلٌ أَعْطَى ، وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي مِثُّهُ ، وَأَلْفٌ فَاعِلٌ الْمَعْطَى وَبِهِ مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَهَكَذَا فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ نَحْوُ : أَعْلَمَ فَالْمَعْلَمُ بِهِ (زَيْدٌ أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ غَلَامَهُ) وَضَابِطُهُ ، أَنْ مَفَاعِيلُ الْمَعْلَمِ تَكُونُ بَعْدَهُ حَتَّى تَسْبِقَ مِنْهَا ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلصَّلَةِ وَاسْمَ الْمَفْعُولِ وَمَعْمُولَاتِهِ صَلَّهُ (أَلٌ) وَهِيَ بِرِمْتِهَا مَفْعُولٌ وَاحِدٌ ل- (أَعْلَمَ) وَبِاقِي مَفَاعِيلِهِ بَعْدَهَا.

ص: ٢٢٦

قوله : (ومنها) يعنى المرفوعات. قوله : (المبتدأ والخبر) اختلف فى عاملهما ، فمذهب الجمهور ، أنه أمر معنوى ، وهو الابتداء (١) ، وحقيقته اهتمامك بالشىء قبل ذكره ، وجعلك له أولاً لثان ، ذلك الثانى حديث عنه ، واختار المبرد (٢) والزمخشرى (٣) أنه تجردهما عن العوامل اللفظية ، وقيل : لفظى ، فقال بعض الكوفيين (٤) : المبتدأ رفع الخبر ، والعائد رفع المبتدأ ، وقال الكسائى والفراء : (٥) رفع كل واحد منهما صاحبه نحو قوله تعالى : (أَيَّا مَا تَدْعُوا) (٦) فإن تدعوا نصب (أياما) وأياما جزم تدعوا ، وقيل لفظى ومعنوى ، وهو أن الابتداء رفع المبتدأ للمبتدأ والمبتدأ جميعاً رفعاً الخبر ، وقيل الابتداء رفع المبتدأ ، والمبتدأ رفع الخبر (٧) [ظ ٢٧]

قوله : (المبتدأ هو الاسم المجرد) أعلم أن المبتدأ مشترك بين ماهيتين

ص: ٢٢٧

- ١- ينظر الإنصاف ١ / ٤٤ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ . والهمع ٢ / ٣ - ٧ .
- ٢- ينظر المقتضب ٤ / ١٢٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول .
- ٣- ينظر المفصل ٢٣ .
- ٤- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٠ .
- ٥- ينظر الإنصاف ١ / ٤٥ ، وشرح المفصل ١ / ٨٣ .
- ٦- الإسراء ١٧ / ١١٠ ، وتمامها : (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ...).
- ٧- ينظر الإنصاف ١ / ٤٦ - ٤٧ .

مختلفتين ، وهما المسند والمسند إليه والصفه ، فلا يمكن حدهما جميعا ، إلا بذكر لفظ أحدهما فى الماهيه كما فعل الشيخ
وقدم منهما ما هو الأكثر فى كلامهم.

قوله : (الاسم) : جنس للحد ، قوله : (المجرد عن العوامل اللفظيه) خرج اسم (إنّ) و (كان) والأول من باب (علمت) وقيده
باللفظيه ، احترازا عن المعنويه ، فإنه لا يتجرد عنها ، وفى هذا إشاره إلى أن العامل عنده معنوى (١).

قوله : (مسندا إليه) خرج ما لا إسناد فيه ، كالأعداد والتعداد ، والتهجى ، والخبر لأنه مسند.

قوله : (والصفه) يعنى المشتقه ، وهى اسم الفاعل والمفعول ، والصفه المشبهه (٢) ، نحو (أقائم الزيدان) و (أمضروب الزيدان) و
(أحسن الزيدان).

قوله : (الواقعه بعد حرف النفى) استدر كها بلفظها ، لأنها قد خرجت بقوله : (مسندا إليه) وقيدها بحرف النفى وألف الاستفهام ،
لأنها لا تكون مبتدأه إلا معها ، خلافا للكوفيين والأخفش (٣) ، وإنما قال : (حرف النفى) ليعم حروفه كلها ، وقيل يسمع منها إلا
(ما) وزاد بعضهم (غير) نحو :

ص : ٢٢٨

١- ينظر شرح المصنف ٢٣ ، وشرح الرضى ١ / ٨٦ ، ٨٧.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٨٦.

٣- قال الرضى فى ١ / ٨٧ : والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفه للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو
النفى ، وينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٩٢ وما بعدها.

ينقضى بالهم والحزن (١)

وقال: (ألف استفهام) ولم يقل (حرف الاستفهام) لأنه لم يسمع إلا في الهمزة وبعضهم قاس عليها (هل).

قوله: (رافعه لظاهره)، يحترز من أن ترفع ضميرا مستترا نحو (أقائمان) الزيدان) و (أقائمون الزيدون)، و (أقائمان هما) و (أقائمون هم) فإنها خبر وما بعدها المبتدأ (٢) وفاعلها مستتر فيها، ومراده بالظاهر، ما كان غير مضمّر مستتر، سواء كان ظاهرا أو مضرا نحو (أقائم الزيدان) و (أقائم أنتم) لأن مراده الظاهر اللغوي لا- الاصطلاحى، وإلا- ورد عليه، نحو (أقائم أنتم)، وقد اعترض حده بأن قيل: كان الأولى أن يقول: الاسم وما فى تأويله، ليدخل (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) (٣) و (وسواءً عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ) (٤) وتقول المجرد، أو ما فى حكمه ليدخل (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) (٥) و (بحسبك زيد) وتقول: رافعه لغير ضمير مستتر ليدخل (أقائم أنتم) لأنه مثل

ص: ٢٢٩

١- البيت من البحر المديد وهو لأبى نواس كما نسبه ابن هشام فى المغنى ٢١١، وينظر أمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٣٧، وشرح الرضى ١ / ٨٧، وتذكره النحاه ١٧١ - ٣٦٦، وهمع الهوامع ٢ / ٦، وخزانه الأدب ١ / ٣٤٥. والتمثيل فيه هو قوله: (غير مأسوف على زمن) حيث استغنى بنائب الفاعل وهو الجار والمجرور عن الخبر وكأنه قال: ما مأسوف على زمن حيث أجرى (غير) مجرى حرف النفى. والبيت جىء به للتمثيل لا للاستشهاد، لأن قائله لا يستشهد به.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٣، وشر الرضى ١ / ٨٦ - ٨٧، وشرح شذور الذهب ٢٠٩.

٣- ينظر الكتاب ٤ / ٤٤ وهو مروى عنده (لا أن تراه) بدل خير من أن تراه ١٠٢. وشرح الرضى ١ / ٨٦، وشرح شذور الذهب ٤٢ - ٤٣ - ٢٠٧، ومغنى اللبيب ٥٥٩ - ٧٧٢ - ٨٣٩.

٤- البقره ٢ / ٦. وتمامها: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ).

٥- آل عمران ٣ / ٦٢ وتمامها: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ).

قوله : (مثل : زيد قائم) مثال المبتدأ الذى هو اسم مجرد عن العوامل اللفظيه مسندا إليه و (ما قائم الزيدان) للمبتدأ الذى هو صفه رافعه لظاهر واقع بعد حرف النفى ، و (أقائم الزيدان) للذى هو صفه واقع بعد ألف الاستفهام.

قوله : (فإن طابقت مفردا ، جاز الأمران) يعنى أنها إذا طابقت مفردا مثل (أقائم زيد) جاز أن يكون مبتدأ ، وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر ، وأن يكون خبرا وما بعدها المبتدأ ، وفاعلها ضمير مستتر فيها ، واحترز بمفرد من أن يطابق مثنى ، ومجموعا فإنها لا تكون إلا- خبرا ، لأنها إذا تبيت وجمعت ، ضعف شبهها بالفعل فيضعف رفعها للفاعل المنفصل ، ويكون مبتدأ وهى خبر ، وفاعلها مستتر لا- يبرز إلا- إذا أخر على غير من هوله ، نحو (غلام هند قائم هى) وبعضهم أجاز أن تكون مبتدأه ، على لغه (أكلونى البراغيث) قال السيد شرف الدين : قيل للمصنف كيف تجوز لها الوجهين إذا طابقت مفردا [و ٢٨] وأنتم لم تحكموا لها بالابتداء ، حيث لا- تطابق إلا لضروره ، وقد زالت هنا ، فرجع عن ذلك ، وقال فى الأمالى : (١) هى خبر لا- غير ، وإن لم تطابق فهى المذكوره فى الحد ، نحو (أقائم الزيدان) و (أقائم أنتما) و (أقائم الزيدون) و (أقائم أنتم) فذهب الجمهور (٢) إلى أنها مبتدأه ، وفاعلها سد مسد الخبر لا خبر لها ، لأننا لو جعلناها خبرا وما بعدها المبتدأ لم يصح لعدم المطابقه ، رفعت ظاهرا

١- ينظر الأمالى النحويه لابن الحاجب ٢ / ٤٥٩.

٢- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٨٩ وما بعدها.

أو مضمرا منفصلا ، ومنع الكوفيون رفعها المنفصل ، لوجوب استتاره كما في الفعل (١) وضعف قولهم إذا أخرجت الصفه على غير من هي له نحو :

[٩٧] خليلي ما واف بعهدى أنتما

إذا لم تكونا لي على من أقاطع (٢)

وذهب الرازي (٣) ، والإمام يحيى بن حمزه (٤) إلى أنها الخبر ، وما بعدها المبتدأ مطلقا سواء طابقت أم لم تطابق ، لأنها مسنده في المعنى فلو ابتدئ بها كانت مسندا إليها وهو لا يصح ، وإنما أفردت لأنها وقعت موقعا هو بالفعل أخص ، لأن أصل النفي والاستفهام للفعل ، فلما دخلا في الصفه أفردت لمشابهة الفعل.

قوله : (والخبر هو المجرد المسند) وإنما قال المسند ، ولم يقل الاسم ، لأنه يكون اسما وغيره. خرجت العوامل اللفظية و (المسند) خرج ما لا إسناده فيه ، كالأعداد ، والتعداد ، وما كان مسندا إليه ، كالمبتدأ والفاعل المغاير

ص: ٢٣١

-
- ١- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٩٤ وما بعدها ، ومغنى اللبيب ٧٢٣ ، والهمع ٢ / ٦.
 - ٢- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه في المغنى ٧٢٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٩٨ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٦٦ ، وشرح شذور الذهب ٢٠٧ ، وشرح قطر الندى ١٢١ ، وجمع الهوامع ٢ / ٦. والشاهد فيه قوله : (ما واف أنتما) حيث رفع الوصف واف ضميرا منفصلا على أنه فاعل أغنى عن الخبر لكونه معتمدا على حرف النفي (ما) ، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبرا عنه لثلا يلزم الإخبار بالمفرد وهو واف عن المثني وهو أنتما ، وذلك لا يجيزه أحد من العلماء.
 - ٣- الرازي الإمام فخر الدين محمود بن عمر الرازي ولد سنة ٥٥٤ هـ وتوفي ٦٠٦ هـ من أشهر تصانيفه التفسير الكبير المشهور وغيره في مختلف أقسام الشريعة ، وصنف في النحو : شرح المفصل ينظر ترجمته في الأعلام ٦ / ٣١٣.
 - ٤- ينظر رأى الأمام يحيى بن حمزه في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٢٠٦.

للفه المذكوره ، يعنى التى أدخلت فى المبتدأ ، لأنها تجرده مسنده ، وكان الأولى أن يقول المسند إلى المبتدأ ليسلم من الاستثناء ، ولئلا يرد عليه ما أسند إلى الفاعل نحو (قام ويقوم زيد).

قوله : (وأصل المبتدأ التقديم) وذلك لأنه محكوم عليه ، والخبر محكوم به ، ومعرفة المحكوم عليه يجب تقديمها لتحكم بها على متحقق فإن قيل : فيلزم على هذا تقدم الفاعل على فعله ، وجوابه أنه عامل فيه ، والعامل يتقدم على المعمول ، وإنما اعتبر تقديم الأمر اللفظى وهو العامل على الأمر المعنوى ، وهو المحكوم عليه لأنه طارئ عليه ، وللطارئ حظ الطروء ، لأنه لو آخر التبس بالمبتدأ والخبر.

قوله : (ومن ثم جاز «فى داره زيد» يعنى لما كان أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة ، لأنه وإن عاد فيه الضمير إلى غير مذكور لفظاً فرتبته التقديم (١)).

قول : (وامتنع «صاحبها فى الدار» وذلك لأن الضمير الذى فى المبتدأ ، وهو صاحبها ، عاد إلى غير متقدم ، لفظاً ورتبه ، فلو قلت (فى الدار صاحبها) صحت.

مسوغات الابتداء بالنكرة

قوله : (وقد يكون المبتدأ نكرة) قد للتقليل ، لأن أصله أن يكون معرفه ، لأنه طريق إلى معرفه الفائدة ، وإذا لم يعرف فى نفسه ، فأحرى أن لا

ص: ٢٣٢

١- ينظر شرح المصنف ٢٣ ، وشرح الرضى ١ / ٨٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٨٨ وما بعدها.

يعرف خبره ، قال الصنف : (١) وإنما جاز فى الفاعل أن يكون نكره مع أنه محكوم عليه لأنه لوجوب تقدم فعله صار كالمتخصص ، قال نجم الدين : (٢) ذلك وهم لأنه إذا لم يتخصص إلا بالحكم ، كان بغير الحكم غير متخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته ، وما أحسن قول ابن الدهان : (٣) إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكره شئت وأما الخبر فمن شرطه أن يكون مجهولا ، لأنه محط الفائدة ، فلا يقال (السماء فوقنا ، والأرض تحتنا) ، إلا إذا قدر شخص لا يعلم ذلك وأما نحو : (الله ربنا ، ومحمد [٢٨] نبينا) فالمراد إما التعظيم والإقرار لا الإخبار ، وإن كانت صورته صورته الإخبار ، وإما الرد على منكري الوجدانية والنبوه ، وإخبار أن المتكلم ليس مثلهم .

قوله : (إذا تخصصت بوجه ما) وذلك لأن التخصص قريب من التعريف ، قوله : (بوجه ما) إشاره إلى أنما ذكره من الوجوه ليس بحاصر ، لأنه لم يذكر إلا ستة (٤) وبعضهم بلغها نيفا وثلاثين ، ثم قال ولم أحصر ،

ص: ٢٣٣

١- ينظر أمالى ابن الحاجب ٢ / ٥٧٥ - ٥٧٦ .

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٨٨ .

٣- ينظر رأى ابن الدهان فى الرضى ١ / ٨٨ . وهو المبارك بن المبارك بن سعيد بن أبى السعادات أبو بكر بن الدهان النحوى ، ولد سنة ٥٠٢ هـ وقيل ٥٠٤ هـ ، ومات سنة ٦١٢ هـ . كان إماما فى النحو واللغة والتصريف والعروض والمعانى والأشعار والتفسير والإعراب وتعليم القراءات عارفا بالفقه والطب والنجوم ، ينظر البغية ٢ / ٢٧٣ .

٤- عد منها ابن عقيل أربعين وعشرين وجها ، وأوصلها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا ، ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢١٦ - ٢٢٧ وشرح الرضى ١ / ٨٩ .

وسبويه (١) ذكر أن المبتدأ يكون نكرة متى أفادت فمتى حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكرة شئت ، قال الوالد : وأنا أذكر هذه الستة التى ذكر ، وأدخل فيها ما أمكن دخوله مما ذكر غيره ، وما بقى فحصر سبويه قد أغنى .

الأول قوله : (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ) (٢) ومراده به الوصف ، ويدخل فى هذا الوجه خمسة أوجه ذكر الصفه ، والموصوف معا نحو : (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ) وحذف الصفه دون الموصوف نحو (السمن منوان بدرهم) (٣) أى منه قال :

[٩٨] وما برح الواشون حتى ارتموا بنا

وحتى قلوب عن قلوب صوارف (٤)

ص: ٢٣٤

-
- ١- وحصر سبويه الابتداء بالنكرة متى أفادت دون أن يحصر المواضع لذلك ، ينظر الكتاب ١ / ٣٣٠ وما بعدها.
 - ٢- الآية ٢ / ٢٢١ من سورة البقره وتامها : (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَّهُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ...).
 - ٣- ينظر هذا القول فى شرح المفصل ١ / ٩١ ، وأصول ابن السراج ٢ / ٣٠٢ ، وشرح المصنف ٢٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥ - ٢٩ والتقدير : (السمن منوان كائن منه بدرهم) والقول شاهد على الابتداء بنكرة موصوفه بمقدر ، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنه موصوفه بوصف مقدر.
 - ٤- البيت من الطويل ، وهو لمزاحم العقيلى كما فى المقاصد النحويه ٢ / ٩٩ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٣٩٧ . ويروى صوارف بدل صوادف . والشاهد فيه قوله : (وحتى قلوب عن قلوب صوارف) أى قلوب منا عن قلوب منهم حيث حذف الصفه أو متعلق الجار والمجرور حيث قدره ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٩٧ . ب- (منهم) وكما قدره الشارح.

أى منا ومنهم ، وحذف الموصوف دون الصفه نحو : (ضعيف [عاذ] (١) بقرمله) أى رجل ضعيف ، وشبه الوصف ، نحو (أمر بمعروف صدقه) (٢) والوصف المعنوى ، وهو التصغير نحو (رجيل قائم) كأنك قلت (رجل حقير).

الثانى قوله : (أرجل فى الدار أم امرأه) ومراده الاستفهام عن التعيين ، لأنه لا يسأل حتى يكون قد علم أحدهما ، ويدخل فيه أربعة : الاستفهام المطلق ، نحو (أرجل فى الدار)؟ وجواب الاستفهام نحو (رجل) فى جواب (من عندك) والتفصيل مع (أما) ومع غيرها نحو (أما رجل فقائم) و (أما رجل فقاعد) ونحو :

[٩٩] فيوم علينا ويوم لنا

ويوم نساء ويوم نسر (٣)

الثالث قوله : (ما أحد خير منك) ، ومراده العموم ، لأن الشئ إذا عمّ اشتهر وعرف ، أو قلت نظائره ، واتحد فأشبهه المعرفه ، ويدخل فيه النكره

ص: ٢٣٥

١- ما بين حاصرتين زياده يقتضيها السياق وهى ثابتة عند جميع من روى هذا المثل ، القرملة نبات وقيل شجر صغار ضعاف لا شوكة له ، واحدته قرملة ويضرب هذا المثل لمن يستعين بمن لا دفع له وبأذله منه ينظر جمهره الأمثال ١ / ٤٦٦ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٨٨ ، واللسان مادة (قرملة) ٥ / ٣٦٠٧ ، والهمع ٢ / ٢٩ .

٢- أخرجه أحمد فى مسنده ٥ / ١٦٧ .

٣- البيت من البحر المتقارب ، وهو للنمر بن تولب فى ديوانه ٣٤٧ ، وينظر الكتاب ١ / ٨٦ ، وحماسه البحترى ١٢٣ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٧٤٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٠ . والشاهد فيه قوله : (فيوم علينا ويوم لنا) حيث ابتدأ بالنكره المحضه فى مقام التنويع حيث عطف يوم الثانى على يوم الأول ، قال سيبويه : سمعناه من العرب ينشدونه يريدون : نساء فيه ونسر فيه على حذف .

التي يراد بها العموم ، ولا نفى نحو (تمره خير من جراده) (١) والإبهام نحو: (ما أحسن زيدا) في قوله سيويه (٢) ، والتعجب عند رؤيه شجره (شجره سجدت) ، وكذلك (حصاه سجت) (٣) وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، أما أسماء الاستفهام ، ففيها خلاف ، الجمهور على أنها مبتدأ ما بعدها الخبر ، ومنهم من قال : ما بعدها ساد مسد الخبر ، وأما أسماء الشرط فقيل : إنها مبتدأ ، وشرطها جزاؤها خبر واحد (٤) وقيل مع شرطها مبتدأ ، والجزاء خبر وحده ، وقيل إنها وشرطها جزاؤها مبتدأ ولا خبر ، بل الشرط والجزاء سدا مسده.

الرابع قوله : (شَرَّ أهرَّ ذَا ناب) (٥) ومثله :

[١٠٠] قدر أحلك ذَا المجاز وقد - (٦)

ص: ٢٣٦

١- ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن هذا القول لابن عباس رضى الله عنه ، والأصح أنه لعمر بن الخطاب رضى الله عنه. أخرجه الإمام مالك في الموطأ في باب : فديه من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم من كتاب الحج ١ / ٤١٦ والروايه عنده : لتمره.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٨٧ ، وشرح المصنف ٢٤ ، وشرح الرضى ١ / ٨٩ ، ومغنى اللبيب ٦٠٩ - ٦١٣.

٣- ينظر هذه الأمثلة في شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٦ ، والهمع ٢ / ٣٠.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٠.

٥- ينظر لهذا المثل والكتاب ١ / ٣٢٩ ، ومجمع الأمثال ١ / ٥١٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢١ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، واللسان ماده (هر) ٦ / ٤٦٥٠ ، وهو يضرب في ظهور أمارات الشر ومخاييله.

٦- هذا البيت من البحر الكامل ، وهو لمورج السلمى. وعجزه : وأبى مالك ذو المجاز بدار ينظر أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٧ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٠٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٠ ، ومغنى اللبيب ٦٠٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٦ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤٦٧ - ٤٦٨. والشاهد فيه قوله : (قدر أحلك ذَا المجاز) أى ما أحلك ذَا المجاز إلا قدر ، وهو إنما تخصص لأنه بمعنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكره.

وقولهم : (مأرب لا حفاوه أقدمه) (١) و (مهم أفعده) (٢) وإنما تخصص لأنه فى معنى الفاعل ، والفاعل يجوز أن يكون نكرة ، لأن تقديره : (ما أهر ذا ناب إلا شر) و (ما أحلك ذا المجاز إلا قدر) و (ما جاء بك إلا مأرب) و (ما أفعده إلا مهم) واعتراضه السكاكى (٣) بأنه إذا كان فى معنى الفاعل أفاد الحصر ، وذلك غير صحيح ، فإنه قد يهر من الخير كما يهر من الشر ، وجعله من الوصف المقدر ، كأنه فى معنى شر عظيم. [و ٢٩]

الخامس قوله : (فى الدار رجل) ومثله ، (تحت رأسى سرج) و (على ابنه درع) والمراد به كل ظرف كان خبرا لنكرة ، فإنه يجب تقديم الظرف ، ويجوز الابتداء بنكرة ، لأنه لا يجوز عمل الجار والمجرور بغير اعتماد وذهب الكوفيون (٤) إلى أن الظرف ونحوه عاملان فى المرفوع ، وارتفاعه على الفاعليه ، وأجاز الأخفش (٥) أن يكون مبتدأ كمذهب سيبويه (٦) وفاعلا كمذهب الكوفيين ...

السادس قوله : (سلام عليكم) (٧) وهو كل ما كان دعاء له ، أو عليه

ص: ٢٣٧

١- يروى هذا المثل كما فى لسان العرب مادو (أرب) (مأربه لا حفاوه). ومعناه : أى إنما بك حاجه لا تحفيا بى. ينظر مجمع الأمثال ٢٠ / ٣١٣ - ٣١٤.

٢- ويروى (امراً قعد عن الحرب) ينظر شرح الرضى ١ / ٩١.

٣- السكاكى : وهو سكنان بن مروان بن حبيب بن يعيش المصمودى. ينظر تاريخ علماء الأندلس ١ / ٢٣٠ ، وبغية الوعاه ١ / ٥٩٢.

٤- للتفصيل : ينظر الإنصاف ١ / ٥١ وما بعدها مسأله ٦ - [فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور] ، ومغنى اللبيب ٦٠٩ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل ١ / ٨٦ و ٨٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٦ وما بعدها.

٥- ينظر الإنصاف ١ / ٥١.

٦- ينظر الكتاب ١ / ٥٦.

٧- فى الكافيه المحققه (عليك).

ك (سلام عليه) و (ويل له).

[١٠١] ...

فترب لأفواه الوشاه وجندل (١)

تخصص لنسبته ، إلى الفاعل ، فهو في معنى المضاف ، لأن الأصل سلمت سلامى ثم سلمت سلاما ثم سلام) ، حذفت الإضافة للاختصار ، فانتصب ثم حذف الفعل أيضا للاختصار ، ثم عدل إلى الرفع ليفيد الاستمرار في كل وقت ، لأنه إذا كان منصوبا كان في معنى الفعل (٢) ، ولهذا قيل : إن سلام إبراهيم عليهم أبلغ من سلام الملائكة ، حيث قالوا (سلاما) بالنصب ، فقال (سلام) بالرفع ، وكذلك (ويل له) لأن أصله (هلك ويلا) أى هلاكا فرفع بعد حذف الفعل لإزالة الحدوث (٣) ، وإفاده الاستمرار. قال الوليد : (٤) ويلزم على هذا التعليل جواز الابتداء بكل مصدر ، وإن لم يكن دعاء له ولا عليه ، نحو (ضرب لزيد ، وعجب لك) ومفهوم كلام النحاه قصر ذلك على الدعاء ، وجوابه بأنه كثير في الدعاء فقصر عليه ، والله أعلم. وقد عدوا من وجوه التخصيص النكرة المعطوفه

ص: ٢٣٨

- ١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى الكتاب ١ / ٣١٥ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٨٣ ، والمتقضب ٣ / ٢٢٢ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٩ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٣٠. وصدرة : لقد ألب الواشون ألبا ليينهم والشاهد فيه قوله : (فترب) حيث رفع الابتداء ، وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب و (لأفواه) هو خبر المبتدأ النكرة (ترب).
- ٢- ينظر شرح المصنف ٢٤ ، وشرح الرضى ١ / ٩١.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٩١ والعباره منقوله بتصرف.
- ٤- الوليد محمد التميمي النحوى المصادرى المشهور بولاد مات سنه ٢٤٣ هـ لازم تلميذ الخليل المهلبى ثم الخليل نفسه ، ينظر بغية الوعاه ٢ / ٣١٨.

على متخصص نحو : (زيد ورجل قائمان) و (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ) (١) والنكرة المعطوف عليها متخصص ، نحو (رجل وزيد قائمان) والنكرة التي بعد واو الحال ، نحو : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (٢) والتي بعد فاء الجزاء نحو (إن ذهب غير فعير في الرباط) (٣) والتي بعد (لولا) نحو :

[١٠٢] لولا اصطبار لأودى كل ذى مقه

حين استقلت مطاياهن للظعن (٤)

والتي بعد لام الابتداء نحو (لرجل قائم) والتي خبرها جملة متقدمه نحو :

(قام أبو رجل).

الخبر يكون جملة

قوله : (والخبر قد يكون جملة) (قد) للتقليل ، لأن أصل الخبر الأفراد ،

ص : ٢٣٩

١- البقرة ٢ / ٢٦٣ من سورة البقرة وتامها : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ).

٢- آل عمران ٣ / ١٥٤.

٣- ينظر هذا المثل في اللسان مادة غير ٣١٨٥ / ٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢٥ ، ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٥ ، وجمهره الأمثال لأبي هلال العسكري ١ / ٨١ ، ويروى : إن ذهب العير فعير في الرباط ويروى : إن هلك غير فعيرى الرباط ويضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب ، وينظر الهمع ٢ / ٣١.

٤- البيت من البحر البسيط وهو بلا- نسبه في شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٤ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٠٤ ، والمقاصد النحويه ١ / ٥٣٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٠. والشاهد فيه قوله : (اصطبار) فإنه مبتدأ مع كونه نكرة والمسوغ لوقوعه مبتدأ ووقوعه بعد لولا وخبره محذوف وجوبا تقديره : موجود. معنى مقه حب على وزن فعله كعده والتاء فيهما عوض عن فاء الكلمه وهى الواو وعد عده ، وومق مقه والمقه المحبه وفى اللسان ومق يمق. مثل وثق يثق ٦ / ٤٩٢٧.

لأن المفرد قبل المركب ، وجاز وضع الجمله خبرا لأنها تفيد مثل ما يفيد المفرد (١).

قوله : (مثل : زيد أبوه قائم وزيد قائم أبوه) مثل مثلا في الجمله الاسميه ، ومثلا في الجمله الفعلية ، وفيه تقسيم وهو أن الخبر يكون مفردا جامدا ، نحو (زيد أخوك) ومشتقا كاسم الفاعل والمفعول ، والصفه المشبهه ، نحو (زيد ضارب) و (عمرو مضروب) و (بكر حسن) وجمله اسميه ، نحو (زيد أبوه قائم) وفعله نحو (زيد قائم أبوه) وحرفيه نحو (زيد في الدار) وظرفيه نحو (زيد عندك) وجمله إنشائية نحو (زيدا ضربه) و (زيد إن تعطه يشكرك) فممنع بعضهم أن تكون خبرا (٢) وأجازها الأكثر بتقدير القول ، ومنهم من قال : لا- حاجه إليه لكثرتة في القرآن ، نحو : (وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِيْنَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) (٣) (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ) (٤) (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) (٥) إلى غير ذلك.

قوله : (ولا بد من عائد) يعنى فى الخبر ، يرجع إلى المبتدأ ، سواء كان ظاهرا ، أو مستترا ، وإنما اشترط الضمير لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ ، فأتى بالضمير العائد إلى المبتدأ ليربط بينهما وتحصل الفائدة وإنما قال : ولا بد من عائد ، ولم يقل : ولا بد من ضمير ، لأن العائد أربعة أشياء :

ص : ٢٤٠

١- ينظر شرح المصنف ٢٤.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٩١ وقد نقل الرضى رأى بعض الكوفيين.

٣- العنكبوت ٢٩ / ٦٩ وتمامها : (وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِيْنَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ).

٤- العنكبوت ٢٩ / ٩ وتمامها : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ).

٥- آل عمران ٣ / ١٠٦ وتمامها : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌُ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌُ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ).

الأول : الضمير نحو : (زيد ضربته ، وزيد قائم ، وزيد قائم أبوه).

الثانى : الإشاره إلى المبتدأ ، نحو : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ) (١) (الم ، ذَلِكُمُ الْكِتَابُ) (٢) على أنه اسم للسوره. [ظ ٢٩]

الثالث : تكرير لفظ المبتدأ ، نحو : (الْحَاقَّةُ ، مَا الْحَاقَّةُ) (٣) (القَارِعَةُ ، مَا الْقَارِعَةُ) (٤) وأكثر ما يكون فى مواضع التعظيم ، والتهويل ، وأما تكرير معناه ، نحو : (زيد جاء أبو محمد) ، فأجازه الأخفش (٥) ، ومنعه الأكثرون.

الرابع : العموم ، نحو (نعم الرجل زيد) وأما ما يحتاج من الأخبار إلى العائد فإن كان الخبر مفردا مشتقا ، فلا بد من عائد نحو (زيد قائم) والمراد بالمشتق ما يصح أن يعمل فيلحقه أسماء الزمان والمكان ، والآله ، والصفه غير المشبهه ، وإن كان جامدا ، نحو : (زيد أبوك) فلا يحتاج إلى عائد ، وأوجب الكوفيون (٦) العائد ، ويقدرونه بالمشتق ، أى والدك أو شقيقك فى (زيد أخوك وإن كان ظرفا ، فلا بد من عائد سواء قيل : إنه يتعلق بمفرد أو بفعل ، وعائد ضمير فاعل مستتر ، وإن كان جمله ، فإن كانت هى المبتدأ فى المعنى ، لم يحتج إلى عائد لضمير الشأن ، و (نعم الرجل زيد) فى أحد القولين وإن لم ، فلا بد من عائد.

ص: ٢٤١

١- الأعراف ٢٦ / ٧ وتمامها : (يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ ذَلِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ.)

٢- البقره ١ / ٢ - ٢ وتمامها : (ذَلِكُمُ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ.)

٣- الحاقه ١ / ٦٩ .

٤- القارعه ١ / ١٠١ .

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٢ .

٦- ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف مسأله رقم ٩ ، ١ / ٦٥ ، وشرح المفصل ١ / ٩١ - ٩٢ .

قوله : (وقد يحذف) يعنى عائد الجملة ، وفيه تفصيل ، إن كان فى مفرد أو ظرف لم يجر حذفه لأنه فاعل ، وإن كان فى جملة ، فإن كان مرفوعاً لم يجر حذفه ، سواء كان مبتدأً أو فاعلاً ، إلا فى نحو (زيد ما قام وقعد إلا هو) فإنه حذف الأول لدلاله الثانى عليه ، وأجاز بعضهم حذف العائد المبتدأ نحو :

[١٠٣] إن يقتلوك فإن قتلوك لم يكن

عار عليك وربّ قتل عار (١)

أى هو عار ، وإن كان منصوباً منفصلاً لم يجر حذفه ، نحو (زيد ما ضربت إلا إياه) فإنه حذف العائدين لدلاله الآخر عليه ، وإن كان متصلاً فإن كان بفعل غير متصرف ، أو ناقص أو مشبه ، لم يجر حذفه ، نحو (زيد ما أحسنه) و (زيد كأنه أسد) و (القائم كأنه زيد) وإن كان غير ذلك وهو الفعل المتصرف ، فمفعول الجمهور حذفه مطلقاً (٢) ، وأجازه هشام (٣) مطلقاً ، نحو (وَكُلًّا وَعَدَّ اللهُ الْحُسْنَى) (٤) وقال بعضهم : إن لزم منه إعمال الفعل

ص: ٢٤٢

١- هذا البيت من البحر الكامل وهو لثابت قطفه فى ديوانه ٤٩ ، وينسب لخبيب بن خدره الهلالي ، وينظر المقتضب ٣ / ٦٦ ، والحماسه البصريه ١ / ٢٧٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠١ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٤٩ ، والجنى الدانى ٣٤٩ ، ومغنى اللبيب ، ٢١ - ١٤١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٨٩ - ٣٩٣ والهمع ٢ / ١٦ ، والخزانة ٩ / ٥٧٦ ، ويروى فى البيان والتبيين ١ / ٢٩٣ ، والأغانى ١٤ / ٢٧٩ وبعض قتل عار وعليها يفوت الاستشهاد. والشاهد فيه قوله : (رب قتل عار) حيث جاز حذف العائد وهو الضمير (هو) وهو مبتدأ والتقدير : (هو عار) وقيل (رب) مبتدأ و (عار) خبر وهذا ما ذهب إليه الكوفيون (ينظر شرح التسهيل).

٢- ينظر شرح المفصل ١ / ٩٢.

٣- ينظر رأى هشام فى الهمع ٢ / ١٦.

٤- النساء ٤ / ٩٥ وتمامها : (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرْرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... أَجْرًا عَظِيمًا).

فى المبتدأ ، نحو (زيد ضربت) لم يجز ، وإن لم ، نحو : (زيد إني ضربت) جاز بشرط الدلالة على حذفه ، يحترز من نحو (زيد إني ضربته فى داره) وإن كان مجرورا بالإضافه لم يجز ، نحو : (زيد غلامه فى داره) وإن كان بحرف ، فإن كان محصورا غير مكرر ، لم يجز نحو : (زيد ما مررت إلا به) وكذلك إذا أدى إلى تهيؤ الفعل ليعمل نحو : (زيد مررت به) لم يجز وإن لم يكن على حذفه دليل ، نحو (زيد مررت به فى داره) وإن لم يكن (إيها) فمفعول الأكثر ، ولا يقاس على ما جاء لقلته ، وأجاز بعضهم محتجا بقوله تعالى : (إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) (١) أى منه و (إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) (٢) أى منهم و (السمن منوان بدرهم) أى منه (٣) ، وحذف الضمير فى الخبر قليل ، لأنه أجنبي يحتاج إلى رابط ، وهو أجود فى الحال نحو (مررت بزيد يضرب عمرا أى يضربه عمرو ، لأنه صفة للفعل فهو فى حكم الراجع إلى ما قبله ، وأجوز منه الموصوف ، نحو : (الناس رجلا ن رجل أكرمت ، ورجل أهنت) وقوله :

[١٠٤] أبحث حمى تهامه بعد نجد

وما شىء حميت بمستباح (٤)

ص: ٢٤٣

١- الشورى ٤٢ / ٤٣. وتمامها : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ).

٢- الكهف ١٨ / ٣٠ وهى بتمامها : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا).

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٢.

٤- البيت من البحر الوافر ، وهو لجريز فى ديوانه ١ / ٨٩ وينظر الكتاب ١ / ٨٧ - ١٣٠ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٥ وأمالى ابن

الشجرى ١ / ٧٨ - ٣٢٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٧٠ ، ومغنى اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩ - ٨٢٩ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٢.

والشاهد فيه قوله : (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطه بالضمير المقدر المنسوب المحذوف وتقديره : حميته.

لأن الصفه جزء جمله من الموصوف ، وأجوز منه الموصول نحو : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (١) لأن ملازمه الصله للموصول أكثر من الصفه للموصوف (٢) ، لأنها لا تفارقه بخلاف الصفه.

قوله : (وما وقع ظرفا) أى ظرف مكان ، لأنه أعم من حيث أنه يخبر به عن الجثه والمعنى لإفادتها ، من حيث إن الشخص يختص بمكان دون مكان ، فنقول (زيد أمامك) و (الفضل أمامك) وإن توغل ظرف المكان فى الإبهام لم يخبر به ، فلا نقول : (زيد أمام) ولا مكان لعدم الفائده ، وأما [و ٣٠] ظرف الزمان فلا يخبر بها عن الجثث ، ولا تكون حالا منها ولا صفه لها ، لعدم الفائده ، لأن الزمان يشترك فيه جميع الأشخاص من غير اختصاص لأحدهم به ، والخبر من شرطه الإفاده ، ما امتنع لذلك ، فإن وصف جاز وقوعه خبرا عن الشخص ، نحو (زيد فى زمان طيب) وأما قولهم : (الهلال الليله) (٣) و (اليوم خمر وغدا أمر) (٤) وقوله : (فى كل عام نعم).

[١٠٥] أكل عام نعم تحوونه (٥)

...

ص: ٢٤٤

١- الفرقان ٢٥ / ٤١ وهى بتمامها : (وَإِذَا رَأَوْكَ إِذْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوعًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا).

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٢.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٤.

٤- هذا الشطر من رجز لامرئ القيس قاله عند ما جاءه نبأ مقتل أبيه وهو يشرب الخمر فقال : لا صحو اليوم ولا شرب غدا اليوم خمر وغدا أمر. ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٤١٧ ، وجمهره الأمثال ٢ / ٤٣١ ، والأمثال لأبى عبيد ٣٣٣ ، وشرح الرضى ١ / ٩٤. والشاهد فيه قوله : (اليوم خمر) حيث حذف المضاف وهو شرب ، وحدوث والتقدير اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر.

٥- هذا الرجز لقيس بن حصين كما فى الكتاب ١ / ١٢٩ وتمامه : يلحقه قوم وتنتجونه ولقيس أو لصبي من بنى سعد أو لغيرهما ، ينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ١١٩ ، والإنصاف ١ / ٦٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣٤ ، وشرح الرضى ١ / ٩٤ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٠٨. الشاهد فيه قوله : (أكل عام نعم) حيث قدر الشارح حذف مضاف وتقديره أكل عام إحراز نعم ، أو نهب نعم وقدره الرضى أى حوايته ، وذلك لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم الذات ولذلك قدر له مضاف محذوف. قال ابن مالك فى التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ : (ولا يغنى ظرف الزمان غالبا عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت أو تعم إضافة معنى إليه أو يعم ، واسم الزمان خاص أو مسؤول به عن خاص ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا ، انته كلامه).

وفعلی حذف مضاف ، أى (رؤیه الهلال اللیله) ، و (الیوم شرب خمر وغدا حدوث أمر) ، (وحدوث نعم) وقیل : فى (الهلال اللیله) إنه لما كان یتعین بغير إذ إنما بالزیاده والنقصان أجرى مجرى المعانى وفى قوله : (كل عام نعم تحوونه) أن النعم لما كانت تجرى من غير اختیار صاحبها ، نزلت نزلہ القمر ، وإذا أخبرت بظروف الزمان عن المعانى فإن كانت مستغرقة للزمان أو أكثره ، نحو (الصوم یوم الجمعة) فالصوم یوم جاز الرفع والنصب ، والرفع أجود ، لا- سیما مع النکره ، والجرب- (فى) خلافا للكوفیین (١) ، لأنها عندهم للتبعیض ، وإن كانت غیر مستغرقة ، ولا غالبه ، (الأكل یوم) و (الأكل یوما) فالأجود النصب ، وأما قوله تعالى : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ) (٢) فمتأول على أنه أرید به الاستغراق على وجه مجازى ، وهو تعظیم أمر الحج ، ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأنه مستغرق للأشهر الثلاثة (٣) ، فإن أخبرت بظرف الزمان عن اسم زمان فالرفع لازم

ص: ٢٤٥

- ١- ینظر شرح التسهیل السفر الأول ١ / ٤٣٦ ، وشرح الرضى ١ / ٩٥.
- ٢- البقره ١٩٧ / ٢ ، وتمامها : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)
- ٣- ینظر شرح الرضى ١ / ٩٥ والعبارة منقوله منه بتصرف قال الرضى : وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا ، فإن كان غیر متصرف نحو (زید عندك) فلا كلام فى امتناع رفعه : وإن كان متصرفا وهو نكره فالرفع راجح نحو : أنت منى مكان قریب).

نحو (اليوم الأحد) وأجاز بعضهم نصب ما أصله المصدر ، نحو (اليوم السبت والجمعه) نظر إلى أصله ، وأجاز هشام والفراء (١) النصب في أيام الأسبوع كلها على تأويل اليوم بالآن.

قوله : (فالأكثر أنه مقدر بجمله) يعنى ما وقع من الظرف والحرف معا ، لأنهم يطلقون معا اسم الظرف ، نحو (زيد خلفك) و (زيد فى الدار) فإنه يجب ذكر تقديم العامل ، لأن الظرف معمول ، والمعمول لا بد له من عامل ، ولكن لا يظهر ، لأن الظرف قد صار كالعوض عنه ، وأجاز ظهوره بعضهم محتجا بقوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) (٢) ولا- حجه لهم فيها لأن (عنده) يتعلق بالرؤية لا خبر ، و (مستقرا) حال لأن الظرف والحرف يتعلقان بمحذوف ، حيث يقعان خبرا لمبتدأ ، أو صله لموصول أو صفة لموصوف ، أو حالا لذى حال (٣) ، وما عدا ذلك متعلقا فيه بموجود أو ما هو فى حكم الموجود ، واختلف ما المقدر؟ فزعم ابن السراج (٤) أنه لا يحتاج إلى تقدير ، لأن الكلام تام ولأنه لا يجوز ظهوره ، لأنه يقال (إن فى الدار زيدا) ولا يجوز (إن استقر) ولا مستقر فى الدار زيد ، وذهب الأخفش (٥) وطاهر (٦) ، وروى عن سيبويه (٧) ، أنه بقدر بمفرد اسم فاعل لأنه أصل الخبر

ص: ٢٤٦

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٦ .

٢- النمل ٢٧ / ٤٠ ، وتمامها : (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي)

٣- ينظر الإنصاف ١ / ٥٢ ، وشرح المفصل ١ / ٩١ ، وشرح المصنف ٢٤ ، وشرح الرضى ١ / ٩٣ .

٤- ينظر الأصول ١ / ٦٣ ، والهمع ٢ / ٢٢ .

٥- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ .

٦- ينظر شرح المقدمة المحسبه ١٧٧ - ١٨٧ .

٧- ينظر الكتاب ١ / ٤١٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ .

الإفراد ، ولأنه قد ظهر مفردا حيث ظهر ، وتقديره حاصل أو مستقر ، وقال الفارسي (١) ، والزمخشري (٢) ، والمصنف (٣) روى عن سيبويه أيضا أنه يقدر فعل ، تقديره (حصل) أو (استقر) (٤) وحجتهم أنه عامل في الظرف ، وأصل العمل للأفعال ، ولأن الصلة لا تقدر إلا بجمله ، ومنهم من جمع بين القولين ، فقال : تقدر في الصلة جملة ، وفي ما عداها مفرد ، وعلى كلا التقديرات ، لما حذف الفاعل انتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف ، على كلام الفارسي (٥) ومن تابعه ، ويقال إنه مرفوع بالظرف مجازا ، وكذلك الظاهر ، نحو (زيد فى الدار أبوه) مرفوع بالظرف مجازا ومحل الظرف الرفع ، وقال السيرافى : (٦) هو باق فى المحذوف [ظ ٣٠] ومحل الظرف النصب.

وجوب تقديم المبتدأ

قوله (وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام) يعنى أن أصل المبتدأ التقديم ، لأنه محكوم عليه ، والخبر التأخر ، لأنه محكوم به ، وقد تعرض أشياء توجب تقديمه ، فذكر الشيخ أربعة :

ص: ٢٤٧

١- ينظر رأى الفارسي فى الهمع ٢ / ٢٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣١ - ٤٣٢.

٢- ينظر المفصل ٥٦ ، وشرحه لابن يعيش ١ / ٩١.

٣- ينظر شرح المصنف ٢٤.

٤- ينظر شرح التسهيل ج ١ ، ١ / ٤٣٢ قال ابن مالك : فلهذه المرجحات وافقت الأخص بقولى فى الأصل ، معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق وفاقا للأخص تصريحا ، ولسيبويه إيماء وخالفت ما ذهب إليه أبو على والزمخشري من جعل الظرف جملة ، وينظر شرح المفصل ١ / ٩١.

٥- ينظر الهمع ٢ / ٢٢.

٦- ينظر رأى السيرافى فى هامش الكتاب ١ / ٤١٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣٣.

الأول قوله : (إذا كان المبتدأ مشتقاً على ماله صدر الكلام) وإنما قال مشتقاً ولم يقل له صدر الكلام لعمومه ، إذ قد يكون مشتقاً على ما له صدر الكلام وليس بصدر ، نحو : (غلام من ضربت)؟ والذي له صدر الكلام ، ضمير الشأن (١) ، والاستفهام ، وأسماء الشرط ، وكم الخبرية ، والمضاف إلى أحدهما ، ما خلا ضمير الشأن ، فإنه لا يضاف إليه لإيهامه ، ولام الابتداء ، والنفي ، والتعجب ، وما خرج مخرج المثل مثاله : (هُوَ اللهُ أَحَدٌ) (٢) (ومن جاءك)؟ و (من تكرم أكرم) و (وكم رجل ضربت)؟

و (غلام من جاءك) و (غلام من تضرب أضرب) و (غلام كم رجل ضربت) و (لزيد قائم) ، (ما أحسن زيدا) و (ما زيد قائم) ، (وسلام له) و (ويل له).

قوله : (مثل من أبوك)؟ هذا مثال الاستفهام ، قال نجم الدين : (٣) وهذا المثال لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه (٤) إن (من) مبتدأ و (أبوك) خبره ، وعند غيره (من) [في] (٥) هذا المثال خبر ، لأن الذي بعدها معرفة (٦) ، فيجب أن يكون هو المبتدأ ، والمثال المتفق عليه (من قام)؟ و (ما جاء بك) و (أيهم قام)؟

ص: ٢٤٨

١- ينظر شرح المصنف ٢٤ ، وشرح الرضى ١ / ٩٧.

٢- الإخلاص ١ / ١١٢.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٥ - ٤٠٠.

٤- ينظر الكتاب ٢ / ١٦١ ، وشرح الرضى ١ / ٩٧ ، وقال ابن مالك والمبتدأ عند سيبويه فى نحو (كم مالك؟) كم مع أنه نكرة والخبر مالك مع أنه معرفة ، وكذا نحو : (مررت برجل أفضل منه أبوه) أفضل عنده مبتدأ وأبوه خبر ، فجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبر. شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠١.

٥- زياده يقتضيها السياق.

٦- ينظر شرح المفصل ١ / ٩٨.

الثانى والثالث : قوله : (أو كانا معرفتين ، أو متساويتين) يعنى المبتدأ أو الخبر ف- (المعرفتين) نحو (زيد القائم) (١) و (المتساويتين).

قوله : (أفضل منك أفضل منى) ولا فرق بين أن يكون المبتدأ والخبر اسمين نحو : (زيد أخوك) أو أحدهما وصف نحو (زيد القائم) لأنه مبني على جواز كون الصفة مبتدأ خلافا للرازي ، والأمام يحيى بن حمزه (٢) فإنهما يجيزان تقديمها وتأخيرها ، لأنها متعينة عندهما للخبريه لكونها مسنده فى المعنى : فكيف يسنده إليها واعترض مذهبهم بنحو (القائم العالم) فإن هنا لا بد من جعل أحدهما مبتدأ ، وأجيب عما أوردوه ، بأننا لا- تجيز عن الصفة إلا- بتأويلها بالاسم ، فإذا قيل (القائم زيد) فمعناه الذات المتصفه (٣) بالقيام زيد أو مسمى زيد ، ووجوب تقدم المبتدأ فى المعرفتين ، والمتساويتين مذهب البصريين (٤) ، لئلا يلتبس ، لأن المعنيين مختلفان ، لأنك إذا قلت (زيد العالم) جاز أن يكون غير زيد عالم وأما زيد فلا يكون إلا العالم ، وإذا قلت (العالم زيد) وجب أن يكون العالم زيد ولا يخرج شىء منه عن زيد ، ومنهم من أجاز التقديم والتأخير مطلقا وابن مالك (٥) وغيره فصل ، بأنه إن كان ثم قرينه جاز التقديم والتأخير نحو :

[١٠٦] بنونا بنو أبنائنا وبنائنا

بنوهن أبناء الرجال الأباعد (٦)

ص: ٢٤٩

١- فى الأصل (لقائم) وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

٢- ينظر الأزهار الصافية ٢١٤ - ٢١٥.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٧.

٤- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٨.

٥- ينظر شرح التسهيل لابن مالك الجزء الأول ١ / ٤٠٢ ، وشرح الرضى ١ / ٩٧.

٦- البيت من البحر الطويل ، وينسب للفرزدق وهو ليس فى ديوانه المطبوع ، ينظر الإنصاف ١ / ٦٦ ، وشرح المفصل ١ / ٩٩ ، ٩

/ ١٣٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٢ ، وشرح الرضى ١ / ٩٧ ، ومغنى اللبيب ٥٨٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٤٨ ،

وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٣ ، وهمع الهومع ٢ / ٣٢ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٤٤. والشاهد فيه قوله : (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر

وهو بنونا على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) مع استواء المبتدأ والخبر فى التعريف فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم وذلك

لوجود قرينه معنويه تعين المبتدأ منهما.

ونحو :

[١٠٧] لعاب الأفاعى القاتلات لعابه

... (١)

أى بنو أبنائنا بنونا ، ولعابه لعاب الأفاعى ، وإلا لم يجز.

الرابع : قوله : (أو كان الخبر فعلا- له ، مثل : «زيد قام») يعنى أن يكون الخبر فعلا- للمبتدأ ، فإنه لو قدم الخبر التيسر الفاعل ، وأجازه الكوفيون (٢) مطلقا ، وفصل ابن مالك والسكاكى (٣) بأنه إن كان ثم ضمير بارز نحو (الزيدان قاما) و (الزيدون قاموا) جاز التقديم ، وإلا لم يجز ، ومما يجب فيه تقديم المبتدأ أن يكون قبل (إلا) نحو : (ما زيد إلا فى الدار) أو بعد (إنما) ، نحو : (إنما زيد فى الدار) لأنه يفيد حصر المبتدأ على الخبر

ص : ٢٥٠

١- البيت من البحر الطويل وعجزه : وأرى الجنا اشتارته أيد عواسل وهو لأبى تمام الطائى كما فى ديوانه ١ / ٢٤٢ ، وينظر شرح الرضى ١ / ٩٨ ، والعواسل : جمع عاسله وهى ذات العمل الصالح ، وأرى : العسل ، ينظر اللسان مادة (عسل) ٤ / ٢٩٤٥ . والتمثيل فيه قوله : (لعاب الأفاعى لعابه) حيث استوى المبتدأ والخبر وكلاهما معرفه وكلاهما مضاف إلى معرفه فيجوز التقديم والتأخير كما أشار الشارح.

٢- ينظر شرح المفصل ١ / ٩٢ ، والإنصاف ١ / ٦٥ وما بعدها.

٣- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٣ وما بعدها. قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٤ ما نصه : ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم ، لأن سبب اقترانه بالفاء وشبهه بجواب الشرط فلم يجز تقديمه ، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط. ينظر رأى السكاكى فى مفتاح العلوم ٨٧.

فلو قدمت الخبر لانعكس ومنها [و ٣١] أن يدخل الفاء على الخبر نحو: (الذي يأتيه فله درهم) أو لام الابتداء على المبتدأ ، نحو : (لزيد قائم).

وجوب تقديم الخبر

قوله : (وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام) [مثل : أين زيد] (١) هذا القسم الثاني : الذي يوجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، فمنها أن يتضمن الخبر المفرد ، ماله صدر الكلام ، وقيد الخبر بالمفرد ، لأنه إذا كان جملة لم يجب تقديمه على المبتدأ ، لأن تقدمه على جزئه (٢) نحو (زيد أين بيته).

قوله : (أو كان مصححا [له]) (٣) يعني أو كان تقديم الخبر مصححا لمجيء المبتدأ نكرة ، فإنه يجب تقديمه ، نحو (في الدار رجل) فإنه قد تخصص المبتدأ بتقديم الخبر عليه ، فلو زال التصحيح ، ولم يصح الابتداء بالنكرة ، خلافا للكوفيين (٤) ، فارتفع (الرجل) عندهم بالفاعلية ، قال نجم الدين : الأولى أن العلة في إيجاب تقدم الظرف خبرا عن المبتدأ النكرة خوف لبس الصفة مع كثره استعمال الظرف خبرا ، فلو قل وقوع الظرف خبرا عن النكرة ، اغتفر اللبس القليل (٥) ، وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ النكرة نحو : (قائم رجل) ، لارتفع اللبس ، ولا يعينه للخبريه ، بل

ص: ٢٥١

١- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٤.

٣- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٩ ، وقد نقل العبارة بتصرف.

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٩٩.

يحتمل أن يكون (رجل) (١) بدلا من (قائم) ، وأن يكون مبتدأ بخلاف (فى الدار رجل) فإنه بتقدم الظرف يتعين للخبريه.

قوله : (أو لمتعلقه ضمير فى المبتدأ ، نحو : «على التمره مثلها زيدا») [أو كان خبرا] (٢) أى لمتعلق الخبر ، وهو التمره ، ضمير فى المبتدأ ، وهو مثلها ، فلو قدمت المبتدأ لعاد الضمير إلى غير مذكور ، وقد اختلف فى تأويله ، فقال ركن الدين : (٣) يحتمل أنه أراد بالتعلق تعلق الحروف بالأفعال ، فيكون الخبر المحذوف وهو حاصل أو حصل (وعلى التمره) متعلق به ، وفيه نظر ؛ لجواز أن يقال (على الله عبده متوكل) فإنه تقدم المبتدأ هنا وهو (عبده) على خبره وهو (متوكل) مع أن فيه ضميرا لمتعلق الخبر ، وهو (على الله) ، فلو قال : وكان الخبر ظرفا لسلم ، واعترضه الوالد بأنه قوله غير شامل ، لأنه يخرج منه :

... [١٠٨]

ولكن ملء عين جفونها (٤)

ص: ٢٥٢

- ١- فى الأصل (رجلا) وهو سهو.
- ٢- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٣- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ، ٦٨ - ٦٩.
- ٤- البيت من البحر الطويل ، وهو ل- (نصيب بن رباح) فى ديوانه ٦٨ ، وصدره : أهابك إجلالا وما بك قدره على ... ويروى حبيبا بدل جفونها ، وينسب للمجنون فى ديوانه ٥٨ ، ينظر شرح ديوان الحماسه ٣٦٣ ، وسمط اللالى ١ / ٤٠١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٢١٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤١. والشاهد فيه قوله : (ملء عين حبيبا) فإنه قدم الخبر وهو قوله (ملء عين) المبتدأ وهو حبيبا لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ مع أن رتبه الخبر التأخير لعاد الضمير على متقدم لفظا ورتبه وهذا لا يجوز ولكن بتقديم الخبر وقد رجع الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبه التأخير وهو جائز.

وكلام المصنف مستقيم ، لأن مراده بالتعلق الذى لا ينفك عنه الخبر ، ولاتفاهه فيدخل فيه المضاف وغيره ، ولم يرد التعلق الذى يراد فى تعلق الحروف والظروف ، ولا-التعلق المعنوى الذى هو الاستدعاء ، وإنما أراد الارتباط اللفظى ، قال ركن الدين : (١) ويحتمل أنه أراد بالخبر ، الخبر لفظاً ، وهو الجار والمجرور ، وأراد بالتعلق المجرور فلم يقع الإشكال انتهى ، فيقال متعلق بكسر اللام ، ويعنى بالمتعلق جزء الخبر ، فقولك (على التمره) خبر ، والمجرور جزؤه ، وانتصاب زيد على التمره ، ويجوز رفعه على البذل من (مثلها) ، ورفع ونصب مثلها على أنه مبتدأ ، ومثلها صفه له تقدمت عليه فانتصب على الحال نحو (فى الدار واقفاً رجل).

قوله : (أو عن أن) يعنى أو كان الخبر عن (أنّ) المفتوحه والمشدده ، وجب تقديمه لئلا يلتبس بالمكسوره فى الصوره ، أو ب- (أن) التى بمعنى (لعل) ، أو لئلا يدخل عليها (إنّ) المكسوره (٢) ، فيقال : (إنّ أنك منطلق عندى) وأجازها الأخصش (٣) ، قياساً على المصدريه ، نحو : (وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (٤) أى قياساً فى دخول العوامل عليها مثل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) (٥) وأما إن وليت المفتوحه المشدده (أما) تقدمت باتفاق نحو قوله :

[١٠٩] دأبى اصطبار وأما أننى جزع

يوم النوى فلو جد كاد يبرينى (٦)

ص: ٢٥٣

١- ينظر رأى ركن الدين فى الوافيه شرح الكافيه ٦٥.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٤ - ٢٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٠٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩.

٣- ينظر الهمع ٢ / ٣٦.

٤- النساء ٤ / ٢٥.

٥- المزمّل ٧٣ / ٢٠.

٦- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٩ ، وينظر مغنى اللبيب ٣٥٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٦١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢١٣ ، وجمع الهوامع ٢ / ٣٦. ويروى : عندى بلد دأبى. والشاهد فيه قوله : (أما أننى جزع ... فلو جد) حيث ولى أما المفتوحه فهى مبتدأ من المصدر المؤول وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور ، وجاز تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأن اللبس وهذا التقدم باتفاق كما ذكر الشارح.

ومن وجوه تقدم الخبر ، أن يكون قبل (إلا) أو قبل المبتدأ بعد (إنما) نحو: (ما فى الدار إلا زيد) و (إنما فى الدار زيد) وكذلك إذا كان بتقديم الخبر يفهم معنى لا- يفهم بتأخره وجب تقديمه نحو (تميمى أنا) إذا قصدت بيان أنك من تميم ، والتفاخر بها (١) ، وأما ما عدا هذه الأشياء فجائز فيه التقديم ، إذا أردت الاهتمام بإفاده السامع الحكم من أول وهله نحو : (قائم زيد) والتأخير نحو : (زيد قائم) إذا لم يرد ذلك خلافا للكوفيين والأخفش (٢) ، فإنهم منعوا من تقدم الخبر ، لأنك لو قدمته وقلت : (قائم زيد) لارتفع زيد عندهم بالفاعليه وبطل المبتدأ ، لأنهم يعلمون الصفه من غير اعتماد ، وأجاز بعضهم التقدم حيث يكون العائد منصوبا نحو : (زيد ضربته).

تعدد الخبر

قوله : (وقد يتعدد الخبر ، مثل زيد عالم عاقل) يعنى مع اتحاد المبتدأ ، وفيه تفصيل ، وهو أن نقول : إن اتحد فجائز نحو (زيد قائم قاعد) وإن تعددا

ص: ٢٥٤

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٠ والعبارة مأخوذه بتصريف دون أن يعزوها إلى مصدرها ، وينظر شرح المفصل ١ / ٩٢ ، الإنصاف ١ / ٦٦.

٢- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٢ ، والهمع ٢ / ٣٤ - ٣٥.

لفظاً أو معنى نحو : (زيد وعمرو قائم وقاعد) و (زيد وعمرو وبكر سائر وقائم وقاعد) أو معنى (الزيدان قائمان) و (الزيدون قائمون) أو أحدهما لفظاً ، أو أحدهما معنى نحو : (زيد وعمرو قائمان) و (زيد وعمرو وبكر قائمون) و (الزيدان قائم وقاعد) ومنه (الفرس أسود وأبيض) و (الزيدون سائر وقائم وقاعد) جاز ذلك ، والواو واجبه ، وفي كل منهما ضمير يعود إلى مبتدئه.

وإن تعدد المبتدأ واتحد الخبر فالأظهر الجواز حيث يصح المعنى (١) نحو :

(الأصدقاء نسب وإخوه) ، والناس تزيد في المبالغة ، قال :

[١١٠] إنما الناس أنا فإذا

مت فللناس الفناء (٢)

وإن اتحد المبتدأ وتعدد الخبر ، فهي مراد الشيخ (٣) ، فإن تعدد لفظاً ومعنى ، فإن كان بعاطف فأخبار باتفاق ، وفي كل واحد ضمير يعود إلى المبتدأ نحو (زيد العالم والعامل والكريم) وإن كان بغير عاطف نحو : (وَهَيَوَ الْغُصُورُ الْمَوْدُودُ ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) (٤). ونحو :

[١١١] من يك ذابت فهذا بتي

مقيظ مصييف مشتي (٥)

ص: ٢٥٥

١- ينظر شرح المصنف ٢٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٠٠ ، وشرح المفصل ١ / ٩٩.

٢- لم أقف على قائل له أو مصدر.

٣- ينظر شرح المصنف ٢٥.

٤- البروج ٨٥ / ١٤ - ١٥.

٥- الرجز لرؤبه بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٩ ، وينظر الكتاب ٢ / ٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٣ ، والإنصاف ٢ / ٧٢٥ ، وشرح المفصل ١ / ٩٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٣ ، واللسان مادة (بتت) ١ / ٢٠٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٥٣. والشاهد فيه قوله : فهذا بتي مقيظ مصييف مشتي ، فهي أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف .. وهذا ما ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب كما ذكر الشارح.

فذهب الزمخشري (١) والمصنف (٢) إلى إنها أخبار ومنهم من قال: الأول خبر، والباقي صفات وفي كل منهما ضمير على كلا القولين، وإن تعدد معنى فهي ضربان، الجمع والأسماء التي تقع على القليل والكثير، كالمصادر وأسماء العموم، فأما الأسماء فجائز نحو (زيد عدل وصوم) و (ذَلِكَ الْكِتَابُ) (٣) وأما الجمع فأجازه بعضهم مع قصد المبالغة نحو: (رَبِّ ارْجِعُونِ) (٤) فليس بخبر وقد قيل فيه: إنه يريد ملائكة الموت.

وإن تعدد لفظا نحو (الرمان حلو حامض) و:

[١١٢] ...

... يقظان هاجع (٥) ...

(وزيد قائم قاعد) فالأصح لا يجوز دخول العاطف، وبعضهم أجازه (٦)،

ص: ٢٥٦

١- ينظر المفصل ٣٠، وابن يعيش ١ / ٩٩ - ١٠٠.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٥، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٥٧٩.

٣- البقره ٢ / ٢.

٤- المؤمنون ٢٣ / ٩٩ وهي بتمامها: (حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون).

٥- هذا جزء من بيت البحر الطويل، وهو لحميد من ثور في ديوانه ١٠٥، ينظر الشعر والشعراء ١ / ٣٩٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٣ وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٩، وخزانه الأدب ٤ / ٢٩٢. والبيت بتمامه: ينام ياحدى مقلتيه ويتقى بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع ويروى في شرح ابن عقيل نائم بدلا عن هاجع. الشاهد فيه قوله: (فهو يقظان هاجع) حيث تعدد الخبر بدون حرف العطف قال ابن مالك في شرح التسهيل وعلامه هذا النوع صحه الإقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار السفر الأول ١ / ٤٤٣.

٦- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٣.

والأكثر ، منهم المصنف (١) ، يجعلها أخبارا متعددة في اللفظ ويجعل في كل واحد ضميرا ، ومنهم من يكتفى بضمير واحد وبعضهم جعل الثاني صفة للأول ، لأن المعنى : حلو فيه حموضه ، لأنهما لو كانا خبرين لزم أن المعنى حلو في حال ، حامض في حال ، قال : لأن الصفة قد توصف نحو (عالم فطن) و (طيب ماهر) أى فطن في علمه ، وماهر في طبه ، وضعف هذا القول بأنه يلزم فيه اجتماع الضدين ، لو كان المعنى حلاوه حامضه ولا يلزم هذا على القول الأول ، لأنهما راجعان إلى الرمان ، بعض أجزائه حلو ، وبعضه حامض ، فكأنه قيل : في جزء منه حلاوه ، وفي جزء [٣٢ و] منه حموضه (٢) ، وليس قولك : (هذا الفرس أسود أبيض) منه بل هو من المبتدأ المتعدد ، نحو (الزيدان عالم وجاهل) كأنك أردت بعضه أبيض وبعضه

ص: ٢٥٧

- ١- ينظر شرح المصنف ٢٥ ، وأماله ٥٧٩ / ٢ ، والرضى ١٠٠ / ١ .
- ٢- ينظر شرح ابن عقيل ٢٥٧ / ١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٩٩ / ١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٣ قال ابن مالك في شرح التسهيل في الصفحة ٤٤٢ وما بعدها : تعدد الخبر على ثلاثة أضرب : أحدهما : أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه مثل الآيتين في سورة البروج . وكقولك الراجز : من كان ذابت ... ثانيها : أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد الخبر عنه حقيقه مثل قول الشاعر : يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه أو لتعدد المخبر عنه حكما كقوله تعالى : (اعْلَمُوا أَنَّهَا الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهُمْ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ) ثالثها : أن يتعدد لفظا دون معنى بقيامه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك : هذا حلو حامض بمعنى مز . وكقولك هو أعسر أيسر بمعنى أضببط ، أى عامل بكلتا يديه . انته بتصرف .

أسود ، كما أردت أحد الزيديين عالم والآخر جاهل. وإن اختلفا في اتحاد المبتدأ أو تعدده ، فإنه لما كان يمكن التمييز في الفرس بين الأسود والأبيض ، أشبه المبتدأ المتعدد ، ولما لم يكن تمييز الجزء الحلو الحامض ، أشبه المبتدأ المتحد ، قال اليمنى (١) لا يجوز أن يعود من كل واحد منهما ضمير ، لأنه يصير التقدير : كله حلو ، وكله حامض فيؤدى إلى الجمع بين ضدين ، ولا خلوهما عنه ، لأنه ينقض قاعده الصفه المشتقه ، ولا عوده من أحدهما لما فيه من التحكم ، لأنه يكون هو الخبر لعود الربط منه ، فلم يبق إلا أن يقدر الاسمين بمعنى اسم واحد فاحتمل للضمير ، وهو مز (٢).

قال ابن جنى : وهذا الموضع كان أبو على يخاطب به خاصه أصحابه ستين سنه ، وما أظنه فهمه إلا واحد أو اثنان.

دخول الفاء في خبر المبتدأ

قوله : (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) [فيصح دخول الفاء في

ص: ٢٥٨

-
- ١- أغلب الظن أنه أراد إما إبراهيم بن محمد بن أبي عباد إسحاق اليمنى النحوى المتوفى بعد الخمسمئه وهو من أعيان النحويين باليمن. صنف مختصرين في النحو وهما مختصر سيبويه والتلقين في النحو ، ينظر البغيه ١ / ٤٢٦. أو عمه الحسن بن اسحاق أبو محمد اليمنى ويعرف بابن أبي عباد قال عنه الخزرجى : إمام النحاه في قطر اليمن وكان معاصرا لابن أخيه السابق ذكره ، وكلاهما يلقب باليمنى توفى قريبا من ٥٩٠ هـ صنف مختصرا في النحو يدل على فضله ومعرفته ينظر ترجمته في البغيه ١ / ٥٠٠.
 - ٢- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٧ ، وشرح المفصل ١ / ٩٩ ، الهوامع ٢ / ٥٣ - ٥٤.

الخبر^[١] قد لتقليل تضمن المبتدأ معنى الشرط ، لأنه لا يكون إلا مع الإيهام والعموم ، لا لتقليل الفاء مع التضمن ، فإنها مختاره.

ودخولها على الخبر واجب ، وجائز ، وممتنع : أما الواجب فمع (أما) نحو (أما زيد فقائم) ولا تحذف إلا لضروره ، كقوله :

[١١٣] فأما القتال لا قتال لديكمو

ولكنّ سيرا في عراض المواكب (٢)

أو لإضمار القول نحو : (فَمَأْمًا الَّذِينَ اشْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ) (٣) تقديره (فيقال لهم : أكفرتم) (٤) وإنما وجب الفاء مع (إن) لأن الجزاء جمله اسميه وهي أجنبيه فدخلت للربط.

أما الجائز فحيث ذكر الشيخ (٥).

قوله : (وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف ، نحو : «الذي يأتي

ص : ٢٥٩

١- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- البيت من الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥ ، ينظر المقتضب ٢ / ٧١ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٨٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٦٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٠١ ، والجنى الدانى ٥٢٤ ، ومغنى اللبيب ٨٠ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٩١ وهمع الهوامع ٤ / ٣٥٦ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٥٢. والشاهد فيه قوله : (لا قتال لديكم) حيث حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضروره. فالقتال مبتدأ ، ولا قتال لديكم خبر ويروى المراكب بدل المواكب.

٣- آل عمران ٣ / ١٠٦.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٧ ، وشرح المصنف ص ٢٥ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٠.

٥- كما فى المتن من الكافيه المحققه وهى التى ذكرت.

فله درهم)) هذه الموصولة بفعل ، والظرف نحو : (الذى فى الدار فله درهم) (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (١) وإنما قال : الاسم الموصول بفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول ، لا تقول (القائل فله درهم) ولا (المضروب فله درهم) وأجازه المبرد (٢) والكوفيون (٣) مستدلين بقوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا) (٤) (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا) (٥) ورد بأنه لو كان منه لكان المختار النصب لأنه مثل (زيدا فاضربه) والقراء متفقون على الرفع (٦).

قوله : (والنكرة الموصوفة بهما) يعنى بالظرف والفعل ، مثاله : (كل رجل فى الدار فله درهم) أو (يأتينى فله درهم) وزاد السخاوى (٧) ، النكرة

ص : ٢٦٠

١- النحل ١٦ / ٥٣ وهى بتمامها : (وما بكم من نعمه فمن الله ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون).

٢- ينظر المقتضب ٣ / ٢٢٥ ، والهمع ٢ / ٥٦.

٣- ينظر الهمع ٢ / ٥٦.

٤- النور ٢٤ / ٢.

٥- المائدة ٥ / ٣٨.

٦- الأمر فيه تفصيل وهو كالتالى : قرأ الجمهور (الزانية والزانى) بالرفع ، وقرأ عيسى بن عمر الثقفى وابن أبى عبله (الزانية) بالنصب وهو أوجه عند سيبويه حيث قال فى ١ / ١٤٤. وقد قرأ أناس : (والسارق والسارقة) و (الزانية والزانى) وهو على ما ذكر لك من القوه ، ولكن أبت العامه إلا القراء بالرفع وإنما كان الوجه فى الأمر والنهى النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب ، وقرأ ابن مسعود (والزان) بغير الياء. قال القرطبى فى تفسيره : وأما الفراء والمبرد والزجاج فإن الرفع عندهم أوجه والخبر فى قوله : فاجلدوا لأن المعنى : الزانية والزانى مجلودان بحكم الله. ينظر الكتاب ١ / ١٤٢ وما بعدها ، وتفسير أحكام القرآن للقرطبى ٥ / ٤٥٥١ ، وتفسير البحر المحيط ٦ / ٣٩٣.

٧- السخاوى هو على بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوى النحوى المقرئ الشافعى كان بصيرا فى القراءات وعللها إما ما فى النحو واللغة والتفسير ، ومن تصانيفه شرح على المفصل وسفر السعادة ، وشرح أحاجى الزمخشري النحويه ، وشرح الشاطبيه مات سنة (٥٥٨ أو ٥٥٩ هـ) ينظر بغيه الوعاة ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ والوفيات لابن خلكان ١ / ٣٤٥. ينظر رأيه فى همع الهوامع ٢ / ١٦٣.

الموصوفه باسم الفاعل ، نحو : (كل رجل قائم فله درهم).

قوله : (مثل «الذى يأتينى فله درهم») مثال الاسم الموصول بفعل ، وقوله : (أو فى الدار) مثال الاسم الموصول بظرف ، وقوله : (كل رجل يأتينى) مثال النكره الموصوفه بفعل ، وقوله : (أو فى الدار) مثال النكره الموصوفه بالظروف ، ويفهم منه العموم ، فى كل نكره موصوفه وهو المختار ، ومنهم من شرط أن يدخل عليها (كل) فهذه يجوز دخول الفاء إذا قصد أن الأول سبب فى الثانى ، وإن لم يقصد لم تدخل.

وأما الممتنع فما عدا الواجب والجائز ، وقد أجاز بعضهم دخولها نحو (زيد فقائم) (١) واحتج بقوله :

[١١٤] وقائله خولان فانكح فتاتهم

... (٢)

ص: ٢٤١

١- ينظر شرح المفصل ١ / ١٠٠ ، وينظر شرح الرضى ١ / ١٠٢. وممن أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى لا يشبه أداه الشرط الأخفش ، قال ابن مالك ورأيه فى ذلك ضعيف. ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٩ ، وينظر شرح الرضى ١ / ١٠٢
٢- البيت من الطويل وعجزه : وأكرومه الحيين خلو كما هيا وهو بلا نسبه فى الكتاب ١ / ١٣٩ - ١٤٣ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤١٣ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٣١١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٨٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٠٢ ، ووصف المباني ٤٤٩ ، والجنى الدانى ٧١ ، ومغنى اللبيب ٢١٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٦٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ٥٩ ، وخزانه الأدب ١ / ٣١٥ - ٤٥٥. والشاهد فيه قوله : (خولان فانكح فتاتهم) حيث رفع خولان على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقديره هذه خولان وذلك كما يقول الشارح ناقلا رأى سيويه هذه خولان وفانكح جمله أخرى. وقال ابن مالك : على أن زياده الفاء فى مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمرا كما سهلها كون العامل مفرغا ، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ، ١ / ٤٥٠ وينظر شرح الرضى ١ / ١٠٢.

برفع (خولان) وسيبويه (١) يقول : تقديره : هذه خولان فانكح ، جملة أخرى مسبيه ، [ظ ٣٢].

قوله : (وليت ولعل مانعان باتفاق) (٢) يعني دخول الفاء فيهما ممتنع ، وكذلك في (كأن) ، وإنما امتنع دخول الفاء في هذه الثلاثة ، لأنها لا تدخل إلا على خبر محض (٣) ، وهذه قد غيرت معنى الابتداء بجعل الجملة إنشائية ف- (ليت) قلبته للتمنى و (لعل) للترجى و (كأن) للتشبيه وأما (إن) و (أن) و (لكن) فمنعها الجمهور ، وحكى عن سيبويه (٤) وذلك لأنه لا يجوز دخولها على الشرط ، فكذلك ما يشبهه ، وأجازها ابن مالك (٥) وجماعه من المغاربة ، واحتجوا على المكسوره بقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ تُمْ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ) (٦) وفي المفتوحه بقوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمْسَهُ) (٧) وقوله :

[١١٥] علمت يقينا أن ما حم كونه

فسعى امرئ في صرفه غير نافع (٨)

ص: ٢٤٢

- ١- ينظر الكتاب ١ / ١٣٨.
- ٢- في الكافية المحققه (بالاتفاق).
- ٣- ينظر شرح المصنف ٢٥ ، وينظر شرح الرضى ١ / ١٠٣.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٣.
- ٥- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٥٠ وما بعدها ، وهمع الهومع ٢ / ٥٧ وما بعدها.
- ٦- البروج ٨٥ / ١١ ، وتمامها : (فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ الْحَرِيقِ).
- ٧- الأنفال ٨ / ٤١.
- ٨- البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبه في شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٥١ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٢٥. والشاهد فيه قوله : (فسعى امرئ) حيث بقيت الفاء في الخبر سعى مع دخول أن المفتوحه على الحمله.

وفى (لكنّ) بقوله :

[١١٦] فوالله ما فارقتمكم قاليا لكم

ولكن ما يقضى فسوف يكون (١).

وبعضهم أجاز دخولها فى (أن) وحدها ، وقد أشار إليه بقوله : (والحق بعضهم ، (أنّ) بهما) يعنى ب- (ليت) و (لعل) فى المنع واختلف من المجيز ومن المانع؟ فروايه المصنف (٢) والأكثرين المنع عن سيويه (٣) لأن (إن) لا تدخل الشرط ، فكذلك ما فى معناه ، فإذا دخلت (الفاء) فهى زائده ، والجواز عن الأخفش ، والفاء بمعنى الشرط وحجته أن (إن) لا تغير المعنى الإخبارى ، وروايه أبى البقاء (٤) ، وركن الدين العكس (٥) ، وهى أولى لقيام قرينه ، لورود الفاء فى القرآن ، ولأن الأ-خفش (٦) يقول بزياده الفاء ،

ص: ٢٦٣

١- البيت من البحر الطويل وهو للأفوه الأودى ، وليس فى ديوانه ، وبلا-نسه فى أمالى القالى ١ / ٩٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٥١ ، وشرح الأشمونى ١ / ١٠٨ ، وشرح قطر الندى ١٤٩ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٣١٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦٠. الشاهد فيه قوله : (لكن ما يقضى فسوف يكون) دخول لكن على ما الموصوله تكفها عن العمل ، وكذلك اقتران خبر لكن بالفاء وهذا ما أشار إليه الشارح.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٠٣.

٣- ينظر المصادر السابقه.

٤- هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبرى البغدادى الضرير النحوى الحنبلى توفى سنه ٥٦١٦ هـ ، ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢ / ٣٨ - ٤٠ صنف التبيان فى القرآن ، واللباب.

٥- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ٧١.

٦- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٩.

حذف المبتدأ

قوله : (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينه جوازا) قد للتقليل لأن الأصل عدم حذفه ولا بد في حذفه من قيام قرينه ، وحذفه جائز ، وواجب فالجائز قرينه حاله نحو :

قوله : [كقول المستهل] (١) (الهلال الليله) أى هذا ، ومنه قوله :

[١١٧] ...

... إذا قال الخميس : نعم (٢)

أى هذه نعم ، والمقاله فى جواب السؤال كقولك : (صحيح لمن قال : كيف زيد)؟ أى زيد صحيح ، والواجب فى مواضع منها ؛ المصادر التى لا أفعال تظهر لها ، إذا رفعت ، وهى سماع ، نحو (حمد لله) و (ثناء عليه) ، (وسمع وطاعه) أى أمرى حمد الله ، ومنها الصفات المقطوعه إلى الرفع ، نحو : (الحمد لله أهل الحمد) أى هو (٣) و (مررت بزويد العالم) قال تعالى : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (٤) أى وهم. وقوله :

ص: ٢٦٤

١- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- البيت من السريع وتمامه : لا يبعد الله التلبب والغارات وهو للمرقش الأكبر فى إصلاح المنطق لابن السكيت ٦٠ ، والمفصل ٢٥ وشرحه لابن يعيش ١ / ٩٤ ، ومغنى اللبيب ٦٨٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٨٩ واللسان ماده (عمم) ٤ / ٣١١٣. والتلبب معناه : لبس السلاح ، والنعم واحد الأنعام. والشاهد فيه قوله : (نعم) وهى خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هذه نعم).

٣- ينظر شرح المصنف ٢٥ - ٢٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٠٣.

٤- النساء ٤ / ١٦٢ ، وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعه والمقيمون على العطف ، وكذا هو فى حرف عبد الله (أى ابن مسعود) وأما فى حرف (أبى) فهو فيه والمقيمون كما فى المصاحف واختلف فى نصبه على أقوال سته أصحابها قول سبويه بأنه منصوب على المدح. ينظر الكتاب ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، وتفسير القرطبي ٣ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ ، والبحر المحيط ٣ / ٤١١ - ٤١٢.

أى وهم ، وإنما وجب حذف المبتدأ هاهنا ، لأنه لو ظهر المبتدأ أخرجت عن كونها صفات ، ومنها المخصوص فى باب (نعم) و (بئس) على من جعله خبراً لمبتدأ محذوف ، وكذلك (سيما) فيمن رفع ما بعدها ، ومنها ما كان من الأمثال ، أو ما يجرى مجراها محذوف المبتدأ ، فإنه يجب الاتباع ، لأن الأمثال لا تغير ، وما يأتى فى الشعر من ذكر الديار نحو (دار لميه) و:

أى تلك ، نحو : (من أنت؟ زيد) أى مذكورك زيد.

١- البيت من الكامل وهو للخرنق بنت هفان فى ديوانها ٤٣ ، وينظر الكتاب ١ / ٢٠٢ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٦ ، ومعانى القرآن للأخفش ١ / ٣٤٩ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٨٢ ، والبحر المحيط ٣ / ٤١١ - ٤١٢ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤١ - ٤٢ - ٤٤ . وعجزه : والطيون معاقد الأزرق قبله قولها : لا يبعدن قوماً الذين هم سم العداة وآفه الجزر النازلين بكل معترك والطيون معاقد الأزرق ويروى هذا البيت كما ذكر ابن مالك بعده روايات. ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٨٢ ، فهى أربعه أوجه ولكل وجه دلالة.

٢- فى الأصل (سلمى) ولا يستقيم الوزن بها.

قوله : (والخبر جوازا) أى حذفه على ضربين ؛ جواز ووجوب ، فالجواز قرينه حالیه.

قوله : (خرجت فإذا السبع) : ف- (إذا) هذه للمفاجأه ، وقد اختلف فيها ، فاختر ابن مالك (١) أنها حرف والخبر محذوف ، واختار الأكثرون ظرفيتها ، فقال سيويه (٢) والمبرد (٣) وطاهر (٤) إنها ظرف مكان فهى حينئذ الخبر ، أى (خرجت فبالحضره السبع) وقال الزمخشري (٥) والمصنف (٦) والزجاج (٧) : إنها ظرف زمان ، والخبر محذوف وتقديره واقف ، لأن ظروف الزمان لا- يخبر بها [و ٣٣] عن الجثث لنقصها ، وأما الفاء الداخلة على إذا الفجائية ، فقال الزيادةى (٨) إنها جواب شرط مقدر ، ولعله أراد بها فاء السببيه وقال المازنى : (٩) هى زائده ، وقيل : عاطفه حملا على المعنى أى خرجت ففاجأت كذا (١٠) ، والمقالیه فى جواب الاستفهام ، نحو : (زيد) فى جواب من قال (من عندك)؟

ص: ٢٦٦

- ١- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٥.
- ٢- ينظر الكتاب ٣ / ٦٠ - ٦٤ ، وشرح المفصل ١ / ٩٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٠٣.
- ٣- ينظر المقتضب ٢ / ٥٦ - ٥٧.
- ٤- ينظر رأى طاهر فى شرح المقدمه المحسبه ٢٤٧.
- ٥- ينظر المفصل ٢٥.
- ٦- ينظر شرح المصنف ٢٥.
- ٧- ينظر رأى الزجاج فى الرضى ١ / ١٠٤.
- ٨- ينظر رأى الزيادةى فى شرح الرضى ١ / ١٠٤.
- ٩- ينظر رأى المازنى فى شرح الرضى ١ / ١٠٤.
- ١٠- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٤ وهذه العبارة من قوله : (وأما الفاء حتى كذا) منقوله عن الرضى دون إسنادها إليه.

قوله : (ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره) هذا الواجب في الخير ، ولم يذكر الواجب في المبتدأ ، لأن بعضهم لا يجيزه ، لأنه عمده ، ولعله اختاره ، وله شرطان ؛ أحدهما : القرينه ولا بد في كل محذوف من قرينه تدل على حذفه سواء ، كان فاعلاً ، أو مفعولاً- ، أو مبتدأً أو خبر ، لأن الخبر محط الفائدة ، فلو خلا مكانه لتعطل عن الفائدة ، لأنه لا يظهر في حال ، بخلاف الجواز ، فإنه يظهر تاره ، ويكمن (١) أخرى ، وحذفه في أربعة مواضع (٢) ؛ الأول :

قوله : [مثل] (٣) (ولولا زيد لكان كذا) فإن : هنا قد حصل الشرطان ، أما القرينه ، فلأن (لولا) تدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، فكان منها إشعار بجكم الوجود ، وأما الالتزام ، فقد التزم في موضع الخبر وهو (موجود لكان كذا) وقد اختلف في المرفوع بعد (لولا) فقال الفراء : (٤) إنه مرتفع بها ، قال الوالد : ولعله يجعله مبتدأً وهي من عوامله ، وقال الكسائي : إنه فاعل فعل محذوف ، ويؤيده أنه وقع نكره نحو قوله :

[١٢٠] لولا اصطبار لأودى كل ذي

... (٥)

الأكثرين إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف وجوبا تقديره (لولا زيد موجود) (٦). وقال الرماني وابن مالك (٧) [وابن] (٨)

ص: ٢٦٧

- ١- في الأصل (يمكن) ولا وجه لها.
- ٢- أي حذف الخبر في هذه المواضع الأربعة وجوبا. وقد عدها الشارح
- ٣- ما بين حاصرتين زياده من الكافية المحققة.
- ٤- ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٤ ، وشرح الرضى ١ / ١٢٤.
- ٥- سبق تخريجه.
- ٦- وهو رأى البصريين كما نقله الرضى ، ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٤.
- ٧- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٦ ، وينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٥٠.
- ٨- زياده يقتضيها السياق.

الشجرى (١) إن كان خاصا وجب ظهوره ، وإلا وجب حذفه ، مثال الخاص قول المعرى :

[١٢١] ...

فلولا الغمد يمسكه لسالا (٢)

وقال الشافعى :

[١٢٢] ولولا الشعر بالعلماء يزرى

لكنت اليوم أشعر من لييد (٣)

ويستدل لهم بقولها :

[١٢٣] فوالله لو لا الله يخشى عواقبه

لزعزع من هذا السرير جوانبه (٤)

ص: ٢٤٨

١- ينظر رأى ابن الشجرى والرمانى فى الهمع ٢ / ٤٢.

٢- البيت من البحر الوافر ، وهو لأبى العلاء المعرى فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٦ ، والجنى الدانى ٩ / ٦٠٠ ، ومغنى اللبيب ٣٦٠ - ٧٠٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٢١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥١ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٢. وصدده : يذيب الرعب منه كل غضب التمثيل فيه قوله : (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا وهو جملة (يمسكه) مع فاعلها ومفعولها الكاف ، وخبر المبتدأ الواقع بعد لو لا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل عليه الدليل عند قوم. كما ذكره الشارح والجمهور على أن الحذف واجب لأنهم اختاروا أن خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا كون عام. ومنهم من لحن المعرى لأنه ذكر الخبر بعد لولا.

٣- البيت من الوافر وهو للإمام الشافعى كما فى ديوانه ٧٣. والتمثيل فيه قوله : (لولا الشعر) حيث حذف الخبر بعد لو لا وجوبا وتقديره (موجود)

٤- البيت من البحر الوافر وهو بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ٣٩٤ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٣ ، ووصف المبانى ٣١٥ ، والمغنى ٣٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٦٨ ، واللسان مادة (ززع) ٣ / ١٨٣٢ ويروى صدره فى الرصف : والله لو لا الله لا شىء غيره وهذا الشاهد من مقطوعه لها قصه مثبتة فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٦٦٨ وغيره. والشاهد فيه قوله : (لولا- الله ... لززع) حيث جعلت لززع جوابا ل- (لولا) لأنها سبقت بقسم صريح ، وهنا وجب حذف الخبر ، لأن المبتدأ المقسم به صريح ، وهو والله لولا الله ، فلفظ الجلاله الثانى مبتدأ مقسم به صريح لذلك وجب حذفه كما ذهب إلى ذلك الشارح وابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٧٧.

وقد لَحَّنَا (١)، ويؤول قولها: بأنه محمول على الحال، وجعل ما كان خاصا مصدرا مبتدأ نحو: لولا إمساك الغمد وإزراء الشعر.

قوله: (وضربى زيدا قائما) وهو كل مبتدأ هو مصدر (٢) أو بمعنى المصدر، وهو أفعال المضاف إلى المصدر منسوب إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما، مذكور بعده حال منهما، أو من أحدهما، مثال نسبته إلى الفاعل: (ذهابى راجلا) و (أخطب ما يكون الأمير قائما) (٣) ومثال نسبته إلى مفعول (أكثر شربى السويق ملتوتا) ومثال نسبته إليهما (تضاربنا قائمين) ومثال المذكور بعده حال منهما جميعا، (ضربى زيدا قائمين) وكذلك (تضاربنا قائمين) ومثال الحال من أحدهما على البدل (ضربى زيدا قائما) وقد اختلف تأويله مع اتفاقهم على رفع المصدر، أو ما أضيف إليه، فقال بعضهم، هو فاعل فعل محذوف أى وقع ضربى، وردّ بدخول عوامل المبتدأ والخبر عليه نحو: (إن ضربى زيدا قائما) و (كان ضربى زيدا قائما) وقال الأكثر زن: إنه مبتدأ، ثم اختلفوا، فقال ابن درستويه (٤) وطاهر:

ص: ٢٦٩

١- أى المعرى الشافعى. إذ هما بعد عصر الاحتجاج.

٢- فى الأصل (مصدرا)

٣- ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح المفصل ١ / ٩٦ - ٩٧. وشرح الرضى ١ / ١٠٤ - ١٠٥، وهمع الهوامع ٢ / ٤٠.

٤- هو: ابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ولد سنة ٢٥٨ هـ ومات ٣٤٧، صنف الإرشاد فى النحو: وشرح الفصيح والمقصود والممدود وغيرها، وينظر البغية ٢ / ٣٦، وينظر رأيه فى شرح الرضى ١ / ١٠٥.

(١) لا خبر له لكونه بمعنى الفعل ، لأن المعمول ساد سد الخبر كما في (أقائم الزيدان) ومعنى ضربي زيدا قائما أضربه قائما ورد بأنه لو كان مثل : (أقائم الزيدان) لم يلزم الحال في موضع الخبر ، وقال الأكترون : لا بد له من خبر واختلف فيه ، فروى بعض الكوفيين (٢) ، أنه الحال ، لأنها كالظرف ، ورد بأنها من تمام المصدر ومعموله له على قولهم ، فكيف يكون خبرا عنه؟ وبأنه لم يعهد كونها خبرا ، وقال الأكترون إنه محذوف ، واختلف فيه ، فقال الأخفش ، وروى عن عضد [٣٣] الدوله : (٣) أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال تقديره (ضربي زيدا ضربته قائما) أى ما ضربي إلا إياه ، إلا على هذا الضرب المقيد ، وقال أكثر الكوفيين : (٤) إنه مقدر بعد الحال وجوبا والحال من معمول المصدر لفظا ومعنى ، وعاملها المصدر الذي هو المبتدأ ، وتقديره (ضربي زيدا قائما حاصل) وقال البصريون : إنه مقدر في موضع الحال متعلق للظرف ، والحال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال محذوف وتقديره : (ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما) فضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل وزيد معموله وحاصل خبره - إذا كان ظرف واقع موقع الخبر - وقائما حال ، وعاملها (كان) ، وهى تامه ، وصاحبها الضمير

ص : ٢٧٠

١- ينظر شرح المقدمه المحسبه ٣١٣ / ٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٠٥ ، والهمع ٢ / ٤٤ .

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٥ ، وجمع الهومع ٢ / ٤٤ .

٣- عضد الدوله فنا خسرو بن الحسن بن بويه أبو شجاع بن ركن الدوله بن ساسان الأكبر ، أحد العلماء بالعربيه والأدب ، وله فى العربيه أبحاث حسنه وأقوال نقل عنه ابن هشام الخضراوى فى الإفصاح أشياء ، وله صنف أبو على الفارسى الإيضاح والتكملة ولد ٣٢٤ هـ ومات سنه ٣٧٢ هـ . ينظر ترجمته فى بغيه الوعاة ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٥ حيث نقل الرضى رأى البصريين فى حين نقله الشارح منه بتصريف دون أن يسنده إليه ، ورأى البصريين والكوفيين فى الهمع ٢ / ٤٤ - ٤٦ .

المستتر ، فى (كان) وهو عائد إلى معمول المصدر ، وهو (زيد) معنى لا- لفظا لكنه حذف الخبر وهو حاصل ، لأنه متعلقات الظروف العامه ، يجب حذفها ، نحو : (زيد عندك) وحذف الظرف ، وهو - إذا كان - لدلاله الحال عليه ، فقد حصل الشرطان ، وهو التزام غير الخبر ، وهو (قائما) مكان الخبر وهو (حاصل) والقرينه وهو (قائما) لأنه يدل على الظرف ، والظرف يدل على متعلقه ، وهو الخبر ، والدال على الدال على الشئى كالدال على ذلك الشئى وضعف كلام الأخفش (١) والعضد ، بأنه وإن كان أخصر ، لم يسمع حذف المصدر ، إذا كان خبرا ، وكلام الكوفيين (٢) وإن كان أخصر لوجهين ؛ أحدهما : أنه يلزم موضع الخبر غيره ، وإذا لم يلزم ، لم يجب الحذف.

الثانى : أنه متفق على أن المفهوم من (ضربى زيدا قائما) الحصر على كل ضرب منى حاصل على زيد ، فإنه مشروط بحال القيام منه كأنك قلت (ما أضرب زيدا إلا قائما) وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصريه والأخفش (٣) وبيانه مبنى على مقدمه ، وهو أن اسم الجنس الذى يقع على القليل والكثير بلفظ واحد إذا استعمل ، ولم تقم قرينه تخصصه ببعض ما يقع عليه ، فهو لاستغراق الجنس ، نحو : (الماء بارد) و (التراب يابس) و (الإنسان حيوان) أى كل ما فيه هذه الماهيه حال هكذا ، وإن قامت قرينه الخصوص ، فهو للخصوص نحو (اشتر اللحم واشرب الماء) لأن شراء الجميع ممتنعان ، فإذا تقرر هذا ، فاسم الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصريه ، بحال تخصصه ، بل الحال عندهم قيد فى الخبر فيبقى الجنس

ص: ٢٧١

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٦.

٢- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ١ / ١٠٦.

٣- ينظر رأى البصريه والأخفش شرح الرضى ١ / ١٠٥ وهمع الهوامع ٢ / ٤٦ - ٤٧.

على العموم فيكون المعنى : كل ضرب منى واقع على زيد حاصل في القيام ، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه (١) ، وأما عند الكوفيه ، فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى (شربى زيدا) المختص بحال القيام (حاصل) وهذا غير مطابق للمعنى المتفق عليه ، لأنه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام ، حصول الضرب المقيد بغيره ، فهذا يبطل مذهب ابن درستويه (٢) ، لأن لا حصر فى قولك : إضرب زيدا.

قال الوالد : قول الكوفيين : إن تقديرهم أخصر لا يسلم ولأن - حاصلًا - قد أمنت حذفه ، لأنه لا يظهر متعلقا لظرف خبرا ، والظرف انسحب للحال ، فتقديرها أولى.

قوله : (وكل رجل وضيعته) ، يعنى مما يجب حذفه لحصول الشرطين وهما التزام موضع الخبر ، وحصول المقارنه بواو (مع) وضابطه [و ٣٤] كل مبتدأ عطف عليه بالواو والتي بمعنى (مع) (٣) بشرط المقارنه ، وفيه مذهبان :

أحدهما للكوفيين إن : (وضيعة) هو الخبر ، لأن الواو بمعنى (مع) أنت إذا صرحت بها نحو : (كل رجل مع ضيعة) لم تحتج إلى تقدير خبر فكذلك فى ما كان فى معناها (٤) ، وربما قالوا : واو (مع) سدت مسد الخبر والثانى للبصريين (٥) ، أن الخبر محذوف ، وتقديره (كل رجل مقرون وضيعته) وقيل :

ص: ٢٧٢

١- ينظر شرح الرضى وهذه الفقره مأخوذه بتصريف من الرضى ١ / ١٠٥ دون إسنادها له ، حيث أثبت رأى أهل البصره والأخفش.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٦ ، يتابع الأخذ عن الرضى دون إسناد لذلك. وينظر رأى ابن درستويه فى الصفحه نفسها.

٣- ينظر شرح المصنف ٢٦ ، وهو منقول عن المصنف بالنص دون عزو.

٤- ينظر شرح المصنف ١ / ١٠٨.

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٨.

(كل رجل وضعته مقرونان) وهو ضعيف ، لأنه في التثنيه لم يلتزم موضع الخبر غيره ، لأن محله بعد المعطوف والمعطوف عليه ، وإن قدمته عاد ضمير المثني إلى غير مذكور.

قوله : (مثل عمر ك لأفعلن كذا (١) وضابطه : كل مقسم به صريح ، ابتدئ به نحو (لعمرك لأفعلن) فإن كان المقسم به غير صريح جاز حذفه وإثباته نحو (عهد الله) ، (ميثاق الله لأفعلن) يجوز فيه الحذف والإظهار نحو (على عهد الله) و (على ميثاق الله) ، وإنما وجب حذف الخبر في لعمرك ، وهو (يميني) أو (قسمى) لحصول الشرطين فيهما ، للدلالة على خصوصيه الخبر ، بما في الكلام من معنى القسم ، والتزام موضع الخبر ، وهو (يميني) أو (قسمى) غيره ، وهو لأفعلن (٢) ، وإنما لم يذكر الشيخ نحو (زيد في الدار أو خلفك) مما يجب حذف خبره (٣) ، لأن هذا مرفوع المحل على الخبر ، وساد مسد الخبر بخلاف هذه الأول فليس محلها رفع الخبر وإن سدت مسده ، ومما حذف الخبر لسد مفعوله مسده [المسألة (٤) الزنبريه وهى : (كنت أظن العقرب أشد لسعه من الزنبر ، فإذا هو إياهما) قال سيويه : (فإذا هو هى) لأن (إذا) الفجائية إن كانت خبرا فهى خبر بعد خبر ، وإن لم تكن خبرا ، تعين (هى) للخبر والخبر مرفوع و (إياها) ضمير نصب سد مسد الخبر وقال الكوفيون : إياها هو الخبر ، واستعير ضمير المنصوب للمرفوع ، وقال بعضهم : هو محذوف تقديره : فإذا هو يساويها حذف الفعل

ص : ٢٧٣

- ١- فى الكافيه المحققه : لعمرك.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٧.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٨.
- ٤- ما بين حاصرتين زياده يقتضيها السياق.

لدلاله مفعوله (١).

خبر إن وأخواتها (٢)

قوله : (خبر إن وأخواتها) يعنى (أنّ) و (كأنّ) و (ليت) و (لعل) (٣). قوله : (هو المسند) جنس دخل تحته سائر المسندات.

قوله : (بعد دخولها) (٤) [هذه الحروف] (٥) خرجت سائر المسندات كالخبر والفعل.

قوله : (مثل : (إن زيدا قائم) إنما أعملت لشبهها بالفعل المتعدى من حيث إنها على ثلاثة أحرف مفتوحه الأواخر ، تدخلها نون الوقايه وهى تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين ، والكوفيون (٦) يقولون : تنصب الاسم ، وأما الخبر فمرتفع على ما كان عليه ، وإنما قدم منصوبها على مرفوعها تشبيها لها بالمفعول الفرعى وهو (ضرب عمرا زيد) لأن المشبه دون المشبه به.

قوله : (وأمره كأمر خبر المبتدأ) يعنى فى أقسامه من كونه مفردا

ص : ٢٧٤

- ١- ينظر المسأله الزبوريه فى الزبيدي ٧٠ - ٧٣ ، ومعجم الأدباء ١٦ / ١١٩ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٨ - ١٠ ، وإنباه الرواه ٢ / ٣٤٨ ، والأشبه والنظائر ٣ / ١٥ ، وبغية الوعاه ٢ / ٢٣٠ ، مغنى اللبيب ١٢١ ما بعدها. وينظر الطبقات الكبرى للسيوطي ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٢ المسأله رقم ٩٩ ، وأمالى ابن الحاجب ٨٧٤ وما بعدها.
- ٢- لم يذكر اسم كان مع أنه من المرفوعات.
- ٣- لم يذكر الشارح (لكنّ).
- ٤- فى الكافيه المحققه (دخول) بدل (دخولها).
- ٥- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٦- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٥٥ وما بعدها ، وشرح المفصل ١ / ١٠٢.

أو جملة ، وأحكامه من كونه متحددا ، ومتعددا ، ومثبتا ، ومنفيا ، وأحواله من كونه نكرة ومعرفه ، وشرائطه ، من عود الضمير إذا وقع جملة ، أو مفردا مشتقا.

قوله : (إلا في تقديمه) يعني فإنه لا يجوز تقديم جبر (إن) على اسمها ، كالمبتدأ والخبر ، وإنما امتنع لضعفها ، لأنها لم تتصرف في نفسها ، فتصرف في معمولها ، أو لأنها مشبهة بالمفعول الفرعى ، فلو قدم خبرها زال الشبه (١).

قوله : (إلا إذا كان ظرفا) استثناء من المستثنى ، وهو قوله : (إلا- في تقديمه) الذى كان منفيا لأنه مستثنى من موجب فيكون المستثنى الثانى موجبا [ظ ٣٤] لكونه غير منفى ، يعنى فإنه يجوز لأنهم اتسعوا فى الظروف ، دون غيرها ، ولهذا فصلوا بين المضاف والمضاف إليه فى نحو :

[١٢٤] ...

لله درّ اليوم من لامها (٢)

لأنها أوعيه لجميع الاستثناء ، إذ كل شىء من المحدثات لا بد فيه من زمان ومكان ، فلهذا دخلت ، حيث لا يدخل غيرها ، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنب ، وأجرى الجار مجراه لكثرة فى الكلام مثله ، واحتياجه إلى الفعل أو معناه لمناسبته له لأن الظرف فى الحقيقة جار ومجرور ، لأنه

ص : ٢٧٥

١- ينظر شرح المصنف (٢٤) ، وشرح الرضى ١ / ١١٠ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٣ .

٢- هذا البيت من البحر السريع ، وهو لعمر بن قميته فى ديوانه ١٨٢ ، وينظر الكتاب ١ / ١٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٣ وتذكره النحاه ٣٨١ ، والخزانة ٢ / ٢٤٧ . لما رأته سائدا ما استعبرت ... الشاهد فيه قوله : (در اليوم من) حيث فصل بين المضاف درّ والمضاف إليه الاسم الموصول (من) بالظرف اليوم ضروره وهذا ما اختاره أبو بكر بن السراج على ما ذكره أبو حيان فى التذكرة ٣٨١ .

مقدر ب- (فى) ، وقد يكون الظرف واجبا حيث يعود إلى غير مذكور نحو : (إن فى الدار ساكنها) أو يكون المبتدأ نكرة نحو : (إن فى الدار رجلا) و (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) (١) وحيث يدخل على المبتدأ ماله الصدر فإنه يجب تأخره ، لأن لها الصدر أيضا نحو : (إن فى الدار لزيدا) و (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يَهْدِيكُمْ) (٢) وجائز فيما عداه ، نحو : (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) (٣) و (إن فى الدار زيدا) وقد يحذف الخبر إذا كان اسما نكرة نحو :

[١٢٥] إِنَّ محلا وَإِنَّ مرتحلا

وإِنَّ فى السفر ما مضى مهلا (٤)

أى إن لنا ، وبعضهم أجاز حذفه مع المعرفة أيضا ، وقد يحذف الاسم أيضا نحو :

[١٢٦] فلو كنت ضيبا عرفت قرابتي

ولكن زنجي عظيم المشافر (٥)

ص: ٢٧٦

١- المزمّل ٧٣ / ١٢ .

٢- الآيه مكرره فى سورة النحل ٢٧ / ١١ - ١٣ - ٦٥ - ٦٧ .

٣- الغاشيه ٨٨ / ٢٥ - ٢٦ .

٤- البيت من البحر المنسرح وهو للأعشى فى ديوانه ٢٨٣ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٤١ ، والخصائص ٢ / ٣٧٣ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٣ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٤٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٦٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٣ ، والمغنى ١١٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦١٢ ، والخزانة ٩ / ٢٢٧ ، ويروى (إن فى السفر من مضى مهلا) ويروى فى المغنى إذا مضوا مهلا) ويروى (إن فى السفر من مضى مهلا) والشاهد فيه قوله : (إن محلا وَإِنَّ مرتحلا) حيث حذف خبر إن مع النكرة والتقدير : إن لنا محلا وإن لنا عنها مرتحلا .

٥- البيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٤٨١ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٣٦ . والإنصاف ١ / ١٨١ ، وابن يعيش ٨ / ٨١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٦١ ، والجنى الدانى ٥٩٠ ، ووصف المبانى ٣٥٠ ، والمغنى ٣٨٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٠١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٦٣ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٤٤ . ورواه سيبويه برفع زنجى ونصبه ويروى عظيم مشافره فالرفع تقديره : ولكنك زنجى والنصب قدره : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ... فيه قوله : (ولكن زنجى) حيث حذف اسم لكن والتقدير : ولكنك زنجى ، ويجوز نصب زنجى على إضمار الخبر وتقديره كما عند سيبويه ولكن زنجيا ... لا يعرف والنصب أجد .

برفع (زنجى) تقديره ولكنك ، وفي عموم الشيخ نظر ، لأن فى خبر المبتدأ ما لا يكون خبراً ل- (إنّ) كالإنشاء ، وماله الصدر ، لا يقال : (إن زيدا أضربه) ولا (إنّ كيف زيدا) ولا (إنّ أين زيدا) ولا (إن أقاءم الزيدان) وكذلك (لعل زيدا قام) بفعل ماض لا يجوز عند بعضهم ، ولعل مراده أن خبر (إن) يشارك خبر المبتدأ فيما ذكر بعد أن ثبت كونه خبراً لها ، لا فى ما صح أن يقع خبراً للمبتدأ.

خبر (لا) النافيه للجنس

قوله : (خبر (لا) التى لنفى الجنس. قوله هو المسند) يعم جميع الأخبار والفعل. قوله : (بعد دخولها) خرج ما عداه ، وإنما عملت لشبهها ب- (إنّ) من حيث إن لها صدر الكلام ، وإنهما من عوامل المبتدأ والخبر ، وإنهما للتأكيد ، و (إن) لتأكيد الإثبات ، و (لا) لتأكيد النفى ، لكنهم يحملون النقيض على النقيض ، كما يحملون النظير على النظير ، والخلاف فى رفع خبرها ك- (إنّ).

قوله : (لا غلام رجل ظريف فيها) ، ف- (غلام رجل) اسمها و (ظريف)

ص: ٢٧٧

خبرها ، قال المصنف : (١) وهذا أحسن من قولهم : (لا رجل ظريف) لأنه يحتمل للوصفيه بخلاف مثالها ولأنه قال و (وبنو تميم لا يثبتونه) فتوهم أنهم يحذفون مطلقا ، وليس يحذفونه إلا إذا كان خبرا ، فأما صفه فلا ، وهذا بناء منه على أن اسم (لا) إذا كان مضافا لم يوصف على المحل ، ومذهب النحاه (٢) أنه لا- يوصف على المحل ، ولم يمنع من الوصف إلا- المصنف (٣) وابن برهان ، ولقائل أن يقول : المسألة أكثر إشكالا لأن فيها يحتمل أن يكون خبرا ، وأن يكون متعلقا للخبر على كلامه ، فلو حذفه لكان أولى.

قوله : (ويحذف كثيرا) يعنى فى لغه من يثبته ، وذلك إذا كان عاما (لا إله إلا الله) و (لا سيف إلا ذو الفقار ، ولا فتى إلا على) (٤) تقديره موجود.

قوله : (وبنو تميم لا يثبتونه) يحتمل أن يراد لا يثبتونه رأسا ، سواء كان اسما أو ظرفا ، ويحتمل أن يراد لا يظهره إذا كان عاما ، نحو (لا بأس) و (لا خوف) فإن ورد جعلوه صفه كقوله :

[١٢٧] إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها

ولا كريم من الولدان مصبوح (٥)

ص: ٢٧٨

١- ينظر شرح المصنف ٢٦ ، وشرح الرضى ١ / ١١١ .

٢- ينظر رأى مذهب النحاه فى شرح الرضى ١ / ١١١ .

٣- ينظر شرح المصنف ٢٦ .

٤- ينظر شرح المفصل ١ / ١٠٧ ، وشرح الرضى ١ / ١١١ - ١١٢ ، قال السيوطى فى الهمع : (إذا وقعت إلا- بعد لا- جاز فى المذكور بعدها الرفع والنصب ، نحو : (لا- سيف إلا- ذو الفقار ، وذا الفقار) و (لا إله إلا الله) وإلا (الله فالنصب على الاستثناء). ينظر همع الهوامع ٢ / ٢٠٣ .

٥- هذا البيت من البحر البسيط وهو لحاتم الطائي فى ملحق ديوانه ٢٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٧٣ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٩٩ وهو ملفق عند سيبويه وعند ابن مالك من بيتين هما : ورد جازرهم حرفا مصرمه فى الرأس منها وفى الأصلاب تمليح إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح فرواه سيبويه ملفقا من صدر البيت الأول وعجز البيت الثانى وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى ملحق شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٢٢ ، واللسان ماد (صرر) ٤ / ٢٤٣٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤١٣ . الشاهد فيه قوله : (ولا- كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر (لا-) وهو (مصبوح) ، وهذا رأى سيبويه وابن مالك ، أما على رأى الزمخشري وعليه بنو تميم ، و (مصبوح) إما خبر على رأى سيبويه وابن مالك ويجوز أن يكون صفه على رأى الزمخشري وابن يعيش . ينظر شرح المفصل ١ / ١٠٧ .

فمصباح على كلامهم صفة كريم ، وأهل الحجاز يجيزون ظهوره وحده وأما إذا كان ظرفا لم يجز عند أهل الحجاز وبنى تميم (١) ، وإنما كثر حذف خبر لا ، لأنها مشبهة ب- (إن) وخبرها يجوز حذفه ، إذا كان اسمها نكرة نحو :

[١٢٨] إن محلا وإن مرتحلا

... (٢)

فكذلك ما شبه بها.

ص: ٢٧٩

١- ينظر شرح المفصل ١ / ١٠٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٣ .

٢- سبق تخريجه في الصفحة ٢٧٦ برقم ١٢٥ .

قوله : (اسم ما ولا المشبهتين بليس) إنما عملا لشبههما ب- (ليس) من حيث إنهما من عوامل المبتدأ والخبر ، وإن لهما صدر الكلام ، ونهما للنفي مطلقا ، واختصت (ما) بنفي الحال ، وبدخول الباء في خبرها وهو حكم لا يشبهه ، وقد قيل إنه يشبهه ، ولهذا لا يحذف خبرها ، وتدخل على المعرفة والنكرة وعملها فصيح .

قوله : (المشبهتين) خرج ما ليس لم يشبه بها ، لأن (ما) تكون اسميه وسيأتي في الموصول ، وحرفيه ولها أقسام ؛ مصدرية ومنهم من جعل المصدرية اسما ، وزائده ، نحو (غضبت من غير ما جرم) (١) ونافيه وهي الداخلة على غير المبتدأ والخبر نحو (ما ضربت) وعامله وهي التي بمعنى (ليس) وهي الرافعة للاسم والناصبه للخبر عند البصريين (٢) وأما الكوفيون فيقولون : نصبت الاسم والخبر مرتفع بما كان من قبل وهو ضعيف لأنهم يعملونها في الأبعد دون الأقرب ، وأما (لا) فهي للنهي نحو : (لا تفعل) ، وزائده نحو (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٣) . وعاطفه ونافيه غير

ص : ٢٨٠

١- ينظر المفصل ٣١٢ ، وشرح المفصل ٨ / ١٣١ وما بعدها .

٢- ينظر الإنصاف مسأله ١٩ ، ١ / ١٦٥ وما بعدها .

٣- الأعراف ٧ / ١٢ وتامها : (قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ) .

عامله نحو: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ) (١) ولنفى الجنس وبمعنى (ليس).

قوله: (هو المسند إليه) يعم جميع المسندات.

قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المسندات.

قوله: (مثل ما زيد قائما) مثال العمل ب- (ما).

قوله: (ولا رجل أفضل منك) مثال عمل (لا)

قوله: (وهو شاذ في لا) يعنى العمل، وهو مذهب الأخفش (٢) والمبرد (٣) ولم يجيء إلا فى الشعر (٤) نحو:

[١٢٩] من صد عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح (٥)

وأشد منه دخولها على المعرفة وإثبات خبرها مع اسمها، نحو:

ص: ٢٨١

١- الأنعام ١٤٥ / ٦ وتامها: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ...).

٢- ينظر رأى الأخفش فى شرح المفصل ١ / ١٠٩.

٣- ينظر المقتضب ٢ / ٣٦٢.

٤- ينظر شرح المصنف ٢٦ - ٢٧، وشرح الرضى ١ / ١١٢.

٥- البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك كما فى الكتاب ١ / ٥٨، وينظر شرح أبيات سيبويه ٢ / ٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٠٩، والإنصاف ١ / ٣٦٧، وشرح المفصل ١ / ١٠٨، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٢٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٤، وشرح الرضى ١ / ١١٢، ومغنى اللبيب ٣١٥ - ٨٢٥، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٨٣، وخزانه الأدب ١ / ٤٦٧. والشاهد فيه قوله: (لا براح) حيث أعمل (لا) عمل ليس فرفع بها الاسم وهو براح وحذف خبرها وتقديره: لا براح لى.

[١٣٠] ...

لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا (١)

وقوله :

[١٣١] فحلت سواد القلب لا أنا باغيا

سواها ولا فى حبها متراخيا (٢)

ونحو قول المتنبي :

[١٣٢] ...

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا (٣)

ص: ٢٨٢

١- عجز بيت من البحر البسيط ، وهو بلا نسبه فى شرح شذور الذهب ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧١١ ، وصدرة : أنكرتها بعد أعوام مضين لها وفى ديوان جرير ١٦٠ شبيهه دون صدره : حى المنازل إذ لا- نبتغى بدلا بالدار دارا ولا- الجيران جيرانا والشاهد فيه قوله : (لا- الدار دارا ولا- الجيران جيرانا) حيث أعمل لا- عمل ليس واسمها معرفه ، وهو شاذ كما ذكر الشارح ، والأصل أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

٢- هذا البيت من الطويل وهو للنابعه الجعدى فى ديوانه ١٧١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٥ ، والجنى ٢٩٣ ، والمغنى ٣١٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦١٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٥ ، وخزانه الأدب ٣ / ٣٣٧. والشاهد فيه قوله : (لا- أنا باغيا) حيث أعمل (لا) عمل ليس مع أن اسمها معرفه وهو أنا وهو شاذ كما ذكر الشارح ، ولكن النحاه تأولوه كما ذكر الشارح بعد بيت المتنبي.

٣- عجز بيت من الطويل وهو للمتنبي فى ديوانه ٤ / ٤١٩ ، وصدرة : إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٥ ، والجنى الدانى ٢٩٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٣ ، ومغنى اللبيب ٣١٦ ، والأشباه والنظائر ٨ / ١٠٨. والتمثيل فيه قوله : (فلا- الحمد مكسوبا ولا المال باقيا) حيث عمل (لا) النافيه عمل ليس فى الموضوعين مع أن الاسم فى كليهما معرفه محلى بأل وهذا قليل.

وقد يؤؤل الشعر على حذف فعل ، أى : لا- أرى باغيا ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير وبرز ، ولا الدار أعرها دارى ، ولا الجيران أعرهم جيرانا ، ومنهم من أجاز ذلك (١) لكثرة وروده فى الاسم والخبر ، والزجاج (٢) أجاهه فى الاسم دون الخبر.

ص: ٢٨٣

-
- ١- ومن أجاز ذلك ابن مالك ، حيث قال : (وشذ إعمالها فى معرفه فى قول النابغه الجعدى الشاهد ١٣١ الذى ذكر ، وقد حذا المتنبى حذو النابغه فقال الشاهد ١٣٢ ثم قال : والقياس على هذا سائغ عندى) ، شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٥.
 - ٢- ينظر رأى الزجاج فى الهمع ٢ / ١١٩.

قوله : (المنصوبات) ، إنما قدمها على المجرورات ، لأنها حركه المفعول نفسه ، والمجرور بواسطه ، وما كان لا- يحتاج إلى واسطه أولى مما يحتاج إليها.

قوله : (هو ما اشتمل على علم المفعوليه) ، السؤال فى (هو) كالسؤال فى المرفوعات ، والجواب ما تقدم.

وعلامات المفعوليه الفتحه وهى أصلها ، والكسره والألف والياء ، نحو : (رأيت زيدا ، ومسلمات ، وأخاك ، والزيدين).

قوله : (المفعوليه) : هى على ضربين ، حقيقى ، ومشبه به ، فالحقيقى :الخمسه الأول (١) ، وما عداها مشبه به ، وقال الكوفيون : ليس الحقيقى إلما المفعول به (٢) ، وقال صاحب التخمير : الحقيقى المفعول المطلق وبه (٣) فقط ، وقال نجم الدين : (٤) جعل الحال والاستثناء من الحقيقى ، والمفعول له ومعها من المشبه ، إذ رب فعل بلا عله ولا مصاحب ، ولا فعل إلا واقع على

ص : ٢٨٤

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١١٢.

٢- ينظر همع الهوامع ٢ / ٨.

٣- ينظر التخمير ١ / ٢٩٧.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١١٣.

حاله من الموقع والموقع عليه ، فلو قال : ما اشتمل على علامه الفضلات في الأصل ، فيدخل مع الخمسه ، الحال والتميز ، والاستثناء ، والمشبه بها ، ودخل عليه عوامل المبتدأ والخبر (١).

ص: ٢٨٥

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١١٣.

قوله : (فمنه المفعول المطلق) : الضمير راجع إلى (هو) وإنما قدّمه إمّا لأنه مطلق عليه الفعل من غير واسطه حرف ، بخلاف سائرهما ، ولأنه فعل الفاعل فى الحقيقه ، والمفعول به محلّه ، وفيه ظرفه ، وله عليه ، ومعه مصاحبه (١) ، وهو يسمى مطلقا لما قلنا ومصدرا وحدثا ، لأنه بعد أن لم يكن ، وحدثان مبالغه ، وربما سماه سيويه (٢) فعلا.

قوله : (وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه) قوله : (اسم) جنس الحد ، قال المصنف (٣) : إنما ذكر هاهنا لفظه اسم دون سائر الحد لثلا يدخل عليه (ضربت ضربت) فإنه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنّه ليس باسم ، قوله : (ما فعله) أى فعل الاسم فاعل فعل ، كـ (قديم ومحال) خرج اسم ما لم يفعل فاعل فعل (٤) كـ (قديم ومحال) ، قوله : (مذكور) صفه لفعل ، وخرج نحو : (أعجبنى الضرب) ، فإنه فعله فاعل فعل ما ، ولم يفعل ، أعنى الضرب فاعل أعجب لأنه فاعله ، وهو لا يفعل نفسه ، قوله : (بمعناه)

ص : ٢٨٦

-
- ١- للتفصيل ينظر الكتاب ٣١١ / ١ وما بعدها ، وشرح المفصل ١١٠ / ١ ، وشرح الرضى ١١٣ / ١ .
 - ٢- ينظر الكتاب ٣١١ / ١ .
 - ٣- ينظر شرح المصنف ٢٧ .
 - ٤- ينظر شرح الرضى ١١٤ / ١ .

خرج نحو : (كرهت قيامي) فإنه فعله فاعل فعل مذكور ، لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ، والضمير في (معناه) راجع إلى اسم (١) ، أو إلى (ما) ويرد عليه ، نحو (كرهت كراهتي) و (أحببت حبي) و (أبغضت بغضي) ، فإنه مفعول به ، قال ركن الدين : (٢) فالأولى أن يزداد ذكر (بيانا له) ، وقد أورد منفي المطلق نحو : (ما ضربت ضربا) ، والمصادر التي لا أفعال لها نحو (ويحه) و (ويه) والجامد نحو : (ضربته سوطا) ، وما أقيم مقام الفاعل ، وجوابها. أما المنفي فهو فرع المثبت ، وأما (ويحه) وبابه ، ففعلها مقدر (٣) ، وأما (ضربته سوطا) فهو واقع موقع ضربه ، أو على حذف مضاف تقديره : ضربه سوط ، وأما (ضرب ضرب) فهو وإن كان مفعولا- مطلقا مرفوع ، وكلامه في المنصوبات ، أو لأن ما لم يسم فاعله فرع على ما سمى فاعله ، وذلك وارد على حدود المفعولات كلها في كل ما يصح إقامته مقام الفاعل (٤).

قوله : (ويكون للتأكيد ، والنوع ، والعدد) ، فالتأكيد ما أفاده فائده الفعل مصدرا ، ك- (ضربا واسم مصدر نحو (اغتسلت غسله) وصفه نحو (قم قائما) وأما النوع والعدد فهو ما أفاده فائده زائده على الفعل كالعدد ما كان مستقرا به من مصدر نحو (ضربت ضربه وضربتين وضربات) أو باسم ، نحو : (واحدة واثنتين ، وثلاث) أو بآله نحو : (ضربته سوطا ، أو سوطين ، أو ثلاثه أسواط) ، وقيل (سوطا) مفعول به أي ضربته

ص: ٢٨٧

١- ينظر شرح المصنف ٢٧ ، وشرح الرضى ١ / ١١٤.

٢- ينظر الوافية في شرح الكافية ٧٩ ، والعبارة فيه هي : واعلم أن لو زاد عليه قيذا آخر وهو ذكر بيانا له لم ينتقض بمثل : كرهت كراهتي.

٣- ينظر الكتاب ١ / ٣١٦ ، وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٩٦.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١١٤.

بسيط. وأما النوع ، فهو ما عدا ذلك ، وهو أقسام :

الأول : ما دل على الهيئه وهو صفات ، ومصادر ، فالمصادر نحو (جلس جلسه) بكسر أولها ، و (مات ميتة سوء) والصفات ، نحو : (رجع القهقرى) (١) و (اشتمل الصماء) (٢) و (اعتم العقداء) قال المبرد : (٣) تقديره الرجوع القهقرى ، والشمله الصماء ، والعمه العقداء ، ولا تكون مصادر لأن هذه الأوزان لم تسمع فى المصادر ، قال سيبويه : (٤) هى مصادر لأنها لو كانت صفات لظهر موصوفها فى حال.

الثانى : المعرف بلام الجنس والعهد ، نحو (ضربت الضرب) والضرب الذى يعرف.

الثالث : المضاف نحو : (ضربت ضرب الأمير) و (فَضْرَبَ الرَّقَابِ) (٥).

الرابع : الموصوف بمشتق ، نحو : (ضربت ضربا شديدا) ، والجارى مجراه ، نحو : (ضربت أى ضرب) و (كلّ ضرب) و (بعض ضرب) ، و (يسير ضرب).

ص : ٢٨٨

- ١- رجع القهقرى معناها : القهقرى : الرجوع إلى خلف فإذا قلت : رجعت القهقرى فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذى يعرف بهذا الاسم لأن القهقرى ضرب من الرجوع. ينظر اللسان ماده (قهقر) ٥ / ٣٧٦٥.
- ٢- اشتمل الصماء : اشتمل بالثوب إذا أداره على جسده كله حتى لا تخرج منه دره. والشمله الصماء : التى ليس تحتها قميص ولا سراويل. وفى الحديث : (أنه نهى عن اشتمال الصماء) واشتمل الصماء تلفع بالثوب. ينظر اللسان ماده شمل.
- ٣- ينظر رأى المبرد فى المقتضب ٣ / ٢٠٠ ، وشرح المفصل ١ / ١١٢ ، وشرح الرضى ١ / ١١٥.
- ٤- ينظر رأى سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٥ ، وشرح المفصل ١ / ١١٢. وقال سيبويه : (لأنه ضرب من فعله الذى أخذ منه).
- ٥- محمد ٤٧ / ٤ ، وتمامها : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَغِيدٌ وَإِمَّا فِتْدَاءٌ (...).

الخامس : أسماء جوامد نحو (تربا) و (جندلا) و (فاها لفيك) ، وفيها تأويلات : أحدها : أنها واقعه موقع المصادر (١) (فتربا وجندلا) وقع موقع رميا ، وفاها موقع شفاها.

والثاني : أنها على تقدير مضاف في (ترب وجندل) أى (رمى ترب وجندل). والعامل فى النوع والعدد الفعل المتقدم ، أو ما قام مقامه من الصفات والمصادر ، وقيل فى (قعد القرفصاء) أنه يقدر لها من جنسها [و ٣٦] أى يقرفص القرفصاء.

قوله : (مثل جلست جلوسا) هذا مثال التأكيد ، [جلسه] (٢) ، مثال النوع (جلستين) مثال العدد.

قوله : (فالأول) يعنى التوكيد (لا يثنى ولا يجمع) (٣) لأنه موضوع للماهيه ، وتثنيها وجمعها متعذر ، ولأنه لم يقد إلا فائده الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

قوله : (بخلاف أخويه) يعنى النوع والعدد ، فإنهما يثنيان ويجمعان ، لأن النوع هو التمييز عن نوع آخر ، فإذا انضم إليه نوع آخر ثبت تثنيته ، وكذلك العدد فنقول (ضرب الأمير) و (ضرب الأمير) والضروب إذا

ص : ٢٨٩

١- للتفصيل ينظر الكتاب ١ / ٣١٧ وما بعدها. وشرح المفصل ١ / ١١٢ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٩٤ وما بعدها ، وشرح المصنف ٢٧ ، وشرح الرضى ١ / ١١٥.

٢- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- قال المصنف فى شرحه ٢٧ ، (لأنه موضوع للحقيقه بدليل صحه إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه ، وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه إذ حقيقه التثنيه أن تقصد إلى أمرين متميزين اشتركا فى اسم واحد.

أردت أجناسها ، (وضربتین ، وثلاث ضربات).

قوله : (وقد يكون بغير لفظه) (١) يعنى المصدر بغير لفظ الفعل نحو (قعدت جلوسا) والمصدر على ضربين من لفظه ك- (ضربت ضربا) ومن غيره وهو إما أن يلاقى الفعل فى الاشتقاق أولا- الملقى ك- (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (٢) وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) (٣) وغير الملقى ك- (قعدت جلوسا) وعامله عند السيرافى (٤) والمازنى (٥) والمبرد (٦) ، الفعل الظاهر مطلقا ، وعند سيويه : (٧) أن الظاهر فى الذى من لفظه ، والمقدر فى الذى أفاده فائده الاشتقاق ، والذى من غير لفظه ، حكاه نجم الدين (٨).

قوله : (وقد يحذف الفعل [لقيام قرينه جوازا لمن قدم] (٩)) قد للتقليل ، ولا- بد فيه من قرينه. والحذف على ضربين ، جواز ووجوب.

والجواز قرينه حاله كقولك : (خير مقدم) لمن عليه هيئه السفر ، ومقاله فى جواب سؤال ، أو نفى نحو : (سيرا شديدا) لمن قال (كيف سرت) و (بلى سيرا) لمن قال : (ما سرت) وهو قياسى كله ، أعنى الجواز.

ص: ٢٩٠

- ١- قال الرضى فى شرحه ١ / ١١٦. (أى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك إما مصدر أو غير مصدر ، والمصدر على ضربين ، إما أن يلاقى الفعل فى الاشتقاق وإما أن لا يلاقيه).
- ٢- سورة نوح ١٧ / ٧١ وتمامها : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا).
- ٣- المزمّل ٨ / ٧٣ ، تمامها : (وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً).
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١١٦ ، وشرح المفصل ١ / ١١٢ ، والهمع ٢ / ٩٨.
- ٥- ينظر المصدر السابق.
- ٦- ينظر المقتضب ١ / ٧٣ - ٧٤.
- ٧- ينظر الكتاب ٤ / ٨١ وما بعدها.
- ٨- ينظر شرح الرضى ١ / ١١٦.
- ٩- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

والوجوب : سماعى وقياسى : فالسماعى قرينه حاله كقولهم : (غضب الخيل على اللجم) (١) أو (فرقا خيرا من حب) (٢) و (مواعيد عرقوب) (٣) لأنها أمثال لا- تغير ، والمقاله ما ذكر من الأمثله نحو : (سعيًا ورعيًا وخيبه وحمداً وشكراً وعجبا) [ووجوباً] (٤) وقال الأخفش : (٥) والمبرد : (٦) إنه يقاس بشرط التنكير ، والإفراد كهذه الأمثله ، لأنه قد كثر ، وبعضهم أجاز ظهور أفعالها مطلقاً ، وفصل بعضهم ، بأنها إذا دخلت اللام نحو (سقيا لزيد) وجب الحذف ، وإلا فهو جائز ، وبعضهم قال : لا يجب الحذف إلا- مع اجتماعها ، لأنها قد صارت مثلاً ، فأما جامع الأفراد فلا ، وإنما حذفت أفعال هذه المصادر لكثرتها فى الاستعمال ، فخففت بحذف أفعالها ، وجعل المصدر عوضاً عنها لكثرتة فى الاستعمال ، وأما القياس .

فقوله : (وقياساً فى مواضع منها) (٧) أى من المواضع القياسيه التى فيها حذف الفعل .

ص : ٢٩١

- ١- (غضب الخيل على اللجم) يضرب لمن يغضب غضباً لا- ينتفع به ولا- موضع له ، ونصب غضب على المصدر . ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٥٦ ، وشرح المفصل ١ / ١١٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢ / ٢٢٦ ، واللسان ماده (غضب) ٥ / ٣٢٦٣ .
- ٢- (فرقا أنفع من حب) ويروى (أو فرقا خيراً من حب) ومعناه : (لأن يفرق منك فرقا خيراً من أن تحب) ينظر المصادر السابقه .
- ٣- مواعيد عرقوب يضرب مثلاً فى الخلف ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٣١١ ، واللسان (عرقب) ٤ / ٢٩١٠ ، وشرح المفصل ١ / ١١٣ .
- ٤- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه . والترتيب مختلف فى المحققه : مثل : (سقيا ورعيًا وخيبه وجدعا وحمداً وشراً وعجبا) ... وينظر هذه المصادر وغيرها الكتاب ١ / ٣١١ وما بعدها ، والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ . وهمع الهوامع ٢ / ١١٨ .
- ٥- ينظر رأى الأخفش شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٩٩ .
- ٦- ينظر المقتضب ٣ / ١٠٤ ، ٤ / ٥١ .
- ٧- ينظر شرح المصنف ٢٨ .

قوله : (ما وقع مثبتا) يعنى المصدر احتراز من المنفى نحو (ما أنت إلا سيرا) فإنه جائز ، قوله : (بعد نفى) احتراز من المثبت ، لا بعد نفى نحو (زيد سيرا) فإنه لا يجب ، وسيبويه يقول : (١) قد يجب الحذف فى المنفى والمثبت ، لا بعد نفى ، لكنه سماع وما لم يسمع فهو جائز.

قوله : (أو معنى نفى) (٢) وهو (إنما) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : (٣) إنما قال (أو معنى النفى) ليندرج فيه نحو (إنما أنت سيرا) ونحو (زيد أبدا سيرا) و (زيد سيرا سيرا).

قوله : (داخل على اسم) داخل صفه لنفى ، يحترز من دخول النفى على الفعل نحو (ما يسير إلا سيرا) و (ما شرت إلا سيرا) (٤).

قوله : (لا يكون خبرا عنه) احتراز من نحو (ما سيري إلا سير شديد) فإنه مرفوع ، لما صح أن يكون خبرا عن سيري ، قيل ولا بد من الاحتراز من المجازى فإنه إذا أريد الإخبار بالمصدر عن الجثة مجازا للمبالغة لم يجب الحذف بل يكون خبرا مرفوعا نحو :

[١٣٣] ترع ما رتعت حتى إذا ادكرت

فإنما هي إقبال وإدبار (٥)

ص: ٢٩٢

١- ينظر الكتاب ١ / ٣٣٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٢٠ .

٢- يريد ما فى إنما من معنى الحصر نحو : (إنما زيد سيرا) ينظر الرضى ١ / ١٢٠ .

٣- ينظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

٤- ينظر الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وشرح الرضى .

٥- البيت من البسيط ، وهو للخنساء فى ديوانها ٣٨٣ والكتاب ١ / ٣٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٨٢ والشعر والشعراء ١ / ٣٤٥ ، واللسان مادة (رھط) ٣ / ١٧٥٣ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٣١ . والشاهد فيه رفع إقبال وإدبار وهما مصدران قد أخبر بهما .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط.

قوله : (ما أنت إلا سيرا) ، (وما أنت إلا سير البريد) [وزيد سيرا سيرا] (١) فسيرا و (سير البريد) مثبتان بعد نفي وهو ما داخل النفي على اسم ، وهو أنت والمصدر ، وهو (سيرا سيرا) لا يكون خبرا عنه لأنه لا يخبر عن الجث لتقضيها وزوالها ، ولا يصح الإخبار بما يتقضى عما يبقى ، ومثّل بمثالين ؛ أحدهما : نكره ، والآخر : معرفه وقال ركن الدين : (٢) أوردهما ليعلم أن الواقع موقع الخبر يكون فعلا للمبتدأ كالأول ، ومشبهها به كالثاني.

قوله : (وإنما أنت سيرا) (٣) مثال لما فى معنى (إلا). قوله : (أو وقع مكررا) (٤) يعنى أو وقع المصدر الداخلى على الاسم الذى لا يكون المصدر خبرا عن ذلك الاسم مكررا ، وإن لم يكن بعد نفي ولا معناه ، ولا بد من هذين الشرطين وهما : أن يدخل على الاسم لا يكون خبرا عنه ، لئلا يرد ،

ص: ٢٩٣

١- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر رأى ركن الدين فى الوافيه فى شرح الكافيه ٨٣ ، والعباره منقوله عنه بتصريف يسير.

٣- ينظر شرح المصنف ٢٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٢٠. قال الرضى فى شرحه ١ / ١٢٠ و ١٢١ : (واعلم أن هذا المصدر الذى بعد إلا أو معناها قد يكون منكررا كما ذكرنا ومعروفا إما بالإضافه نحو : ما زيد إلا سير البريد أو باللام نحو : زيد إلا السير ، وكذا يجيء مكررا نحو : ما زيد إلا- سيرا سيرا ، قالوا فحيثئذ حذف الفعل أوجب لقيام الأول مقامه ...). وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٤ - ١١٥.

٤- فى الكافيه المحققه مكانها قبل قوله : ما أنت إلا سيرا.

نحو: (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) (١) فإنه داخل على فعل (وسيرى سير سير) فإنه خبر عنه (٢)، ومثاله (زيد ضربا ضربا) فإن المصدر مكرر، وهو لا يكون خبرا عن زيد لأنه جته، ولا فرق في المكرر، بين أن يكون من لفظه نحو (زيد سيرا سيرا) أو من غير لفظه بعطف نحو: (زيد ضربا وقتلا) أو بغير عطف نحو (زيد قياما وعودا) دخلت عليه نواسخ المبتدأ والخبر، نحو (إن زيدا سيرا سيرا) و (كان زيد سيرا سيرا) أو لم تدخل، وإنما وجب فيه الحذف، لأن المراد الحصر والاستمرار، وإظهار الفعل يدل على الحدوث والتجدد، أو لأنهم أقاموا في المكرر أحد المكررين مقام الفعل.

قوله: (ومنها) أى من الواجبات القياسيه (ما وقع تفصيلا) احتراز من أن لا يقع تفصيلا فإنه يظهر كـ (مننت منا) و (ضربت ضربا).

قوله: (لأثر مضمون جمله) احتراز من أن يقع تفصيلا لمضمون الجملة، وهو معناها، لا لأثرها، فإنه يظهر، نحو: (زيد يسافر إما سفرا قريبا أو بعيدا) واحتراز من أن يقع تفصيلا لمضمون مفرد نحو (سفر زيد إما سفر قريب أو بعيد) ولأثره (٣)، نحو (فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) (٤) فإن الفعل يظهر في هذه الاحترازا، ومراده بالأثر، عاقبه معنى الجملة، وفائدتها

ص: ٢٩٤

١- الفجر ٨٩ / ٢١.

٢- قال ابن الحاجب فى شرحه ٢٨ بعد ذكر الآيه : (إنما المراد تكرير المصدر فى موضع خبر عما لا يصح أن يكون خبرا عنه ظاهرا). قال ابن يعيش فى شرح المفصل ١ / ١١٥ : فالمعنى إما أن تمنوا منا وإما أن تفادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمرة).

٣- ينظر شرح المصنف ٢٨.

٤- سورة ٤٧ / ٤ (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعِيدٌ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ...).

ومقصودها من الفرض المطلوب منها ، وسماه أثرا ، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

قوله : (متقدمه) ، قال الوالد : قيد مستغنى عنه ، لأن التفصيل لا يكون إلا للمتقدم ، إلا أن يريد أن هذا المصدر لا يتقدم على جملة.

قوله : (مثل : فشدوا الوثاق) [فإما منا بعد وإما فداء] (١) هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط لأن (المن والفداء) تفصيل لأثر مضمون الجملة ، وهو (شدوا الوثاق) إذ كل شد وثاق يتعقبه ، إما المن وإما الفداء ، أى إما أن تمنوا منا ، أو تفادوا فداء ، ومثله (اشتر ثيابا فإما اكتساء وإما بيعا) و (اشتر طعاما ، فإما أكلا وإما بيعا).

قوله : (ومنها ما وقع للتشبيه) احتراز من أن يقع لغير التشبيه نحو (لزيد صوت صوت حسن) فإنه لا يجب الحذف بل يقدر عند الخليل (٢) وإلا رفعت على البدل عند سيبويه (٣) أو الصفه.

قوله : (علاج) احتراز عن ما وقع للتشبيه ، وليس بعلاج ، كأفعال الطبائع نحو (مررت به ، فإذا له هدى هدى العلماء) و (سمت سمت الصلحاء) فإنك ترفع ، وإلا- أتيت بالفعل ، والمراد بالعلاج ، ما كان يزوال ما هو عارض غير لازم كالصوت ، وقد قيل : إن قوله : (علاج) محذوف فى بعض النسخ ، ولا بد منه ، إلا إذا دخل ما كان بالطبع.

ص: ٢٩٥

١- فى الكافيه المحققه تمام الآيه ، ٥٨.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٣٦١. وقال الخليل فيما نقله الرضى : (حذف المضاف أى مثل صوت فيجيز تعريفه مع كون الموصوف غير معرفه) ينظر شرح الرضى ١ / ١٢٢.

٣- ينظر الكتاب ١ / ٣٥٦ وما بعدها.

قوله : (بعد جملة) احتراز عن أن يقع بعد مفرد نحو (صوت زيد صوت حمار) فإنه يرفع. [و ٣٧]

قوله : (مشملة على اسم) يحترز من أن لا يشتمل على اسم نحو (مررت فإذا ضرب صوت حمار) (١) أو (مررت فإذا لزيد صوت حمار) فإنه يرفع.

قوله : (بمعناه) يحترز من أن يشتمل على اسم لا-بمعنى المصدر ، نحو (مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار) قال الوالد : وكان من حقه أن يقول غير صالح لنصبه ، وإلا-ورد ب- (مررت بزيد) فإذا هو مصوت صوت حمار) فإن (مصوتا) ناصب لصوت حمار.

قوله : (وصاحبه) احتراز من أن يشتمل على اسم بمعناه ، ولكن ليس بصاحبه ، فإنه يرفع ، نحو (مررت فإذا فى الدار صوت صوت حمار) وأجاز سيويه (٢) النصب ، لأن صاحبه مذكور فى المعنى لأن كل صوت لا بد له من مصوت.

قوله : (مثل : مررت به) (فإذا له صوت صوت حمار) و (صراخ صراخ الثكلى) هذان مثالان لما اجتمعت فيه الشروط (فصوت حمار ، وصراخ الثكلى) للتشبيه ، وهو علاج لأن الصوت مما يعالج وبزوال ، وهو بعد جملة ، وهى (فإذا له صوت) وهى مشتملة على اسم ، وهو (صوت) بمعنى المصدر وهو (صوت حمار) ، وصراخ الثكلى ، ومثلها :

ص : ٢٩٦

١- ينظر شرح المصنف ٢٨.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٣٥٦ و ٣٥٧.

(دق دقك بالمنحاز حب الفلفل) (١).

[١٣٤] ...

له صريف صريف القعو بالمسد (٢).

والتقدير: يصوت صوت حمار، ويصرخ صراخ الثكلى، ويدق دقك بالمنحاز، ولها صريف صريف القعو، وقال بعض النحاه: العامل فيه المصدر الأول.

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة) يعنى المصدر، يقع مضمون جملة، أى معناها، احترز من مضمون المفرد، نحو (ضربت ضربا) فإنه يظهر فعله.

قوله: (لا- محتمل لها غيره) احتراز من نحو (زيد قائم حقا)، قوله: (مثل له على ألف درهم اعترافا) معنى الجملة التى هى (له على ألف درهم)

ص: ٢٩٧

١- ينظر القول فى اللسان (نحر) ٤ / ٤٣٦٥، وشرح المفصل ١ / ١١٥ والكتاب ١ / ٣٥٧ وهو فيه (مررت به فإذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل) ولم ينسبه لا إلى شعر ولا إلى رجز... والمنحاز: المدق، وقال ابن يعيش فى شرحه ١ / ١١٥ والمنحاز (الهاون) والقلقل بالكسر وقافين. حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامه تقول: الفلفل بالضم وهو تصحيف منهم. والظاهر أن الاسم هو الفلفل كما ورد فى اللسان ماده (فلفل) ٢ / ٣٤٦٦. قال فى اللسان: والفلفل بالضم معروف لا ينبت بأرض العرب وقد كثر مجيئه فى كلامهم، وأصل الكلمه فارسىه (...). والشاهد فيه قوله: (دقك حب الفلفل) يدق دقك وهى (مفعول مطلق لفعل محذوف وهو يدق).

٢- عجز بيت من البسيط وهو للنابعه الذيبانى فى ديوانه ١٦ والكتاب ١ / ٣٥٥، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣١، واللسان ماده (صرف) ٤ / ٢٤٣٦، وبلا نسبه فى همع الهوامع ١ / ١٩٣. وصدرة: مقدوفه بدخيس النحض بازلهها وصف ناقته بالقوه والنشاط والنحض - اللحم - دخيس اللحم ما تداخل منه وتراكب، والبازل: السن، والصريف صوت أنيابها إذا مكت، القعو: ما تدور عليه البكره. والشاهد فيه صريف على المصدر التشبيهى والعامل فيه مضمردل عليه ما قبله أى يصرف صريف القعو.

وقوله :

[١٣٥] إني لأمنحك الصدود وإني

قسما إليك مع الصدود لأميل (١).

وقد تكون معرفه نحو : (صُنِعَ اللهُ) (٢) و (صِبْغَةَ اللهِ) (٣) و (كِتَابَ اللهِ) (٤) و (وَعَدَ اللهُ) (٥) ، وإنما كان الله مما لا متحمل له ، لأن فعل الله حق ، ومنه (الله أكبر دعوه الحق) (٦).

قوله : (ويسمى توكيد لنفسه) وذلك لأنه يؤكد مضمون الجملة (٧) الذى هو الاعتراف.

قوله : (ومنها ما وقع مضمون جملة) أى معناها ، يحترز من مضمون المفرد ، نحو (رجع القهقرى) (٨).

ص : ٢٩٨

١- البيت من الكامل ، وهو للأحوص فى ديوانه ١٦٦ ، ينظر الكتاب ١ / ٣٨٠ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٧٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٣ ، وسمط اللالئ ١ / ٢٥٩ ، وشرح المفصل ١ / ١١٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٢٣ و خزانه الأدب ٢ / ٤٨ ، ٨ ، ٢٤٣ . والشاهد فيه قوله : (قسما) حيث نصبه على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم.

٢- النمل ٢٧ / ٨٨ وتمامها : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ).

٣- البقره ٢ / ١٣٨ وتمامها : (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ).

٤- النساء ٤ / ٢٤ وتمامها : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ).

٥- الروم ٣٠ / ٦ وتمامها : (وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ).

٦- ينظر شرح الرضى ١ / ١٢٣ ، وشرح المفصل ١ / ١١٧ .

٧- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٢٣ : كما أن المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا ، إلا أن المؤكد هاهنا مضمون المفرد أى الفعل من دون الفاعل لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان وأما فى مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسميه بكمالها لا مضمون أحد جزئها.

٨- ينظر شرح المصنف ٢٩.

قوله : (لها محتمل غيره) يحترز من (له على ألف درهم مثله).

قوله : (زيد قائم حقا) (١) فإن حقا مضمون ل- (زيد قائم)، وهو يحتمل أن يكون قيامه حقا وغير حق.

قوله : (ويسمى توكيدا لغيره) (٢) أى لغير مضمون الجمله لاحتماله الصدق وغيره ، ومن هذا قولهم : (النار محرقه حقا) و (السماء فوقنا يقينا) لأن الجمله غير مفيده للمصدر ، وإنما علم من بديهه العقل ، ونحو قول النبي (٣) مثلا : (زيد قائم حقا) ، فإنه يعدّ مؤكدا لغيره وإن كان كلامه حقا ، لأنه علم من غير لفظ الجمله ، وقيل هذا من التوكيد.

قوله : (ومنها ما وقع مثني ، مثل لبيك وسعديك) يعنى من القياسيه وكذلك (حنانيك) و (هذا ذيك) و (دواليك) وهذه الأمثله تشبيها مقصوره على السماع ، لأنها على خلاف القياس ، وأما حذف فعلها بقياس ، ف- (لبيك) من ألب (٤) بالمكان إذا أقام به ، أى أقيم بخدمتك ولا أفارقها ، و (سعديك أى أسعدك إسعادا بعد إسعاد ، أى إجابته بعد إجابته قال :

[١٣٦] لبيك لبيك لا أرضى بواحد

حتى أزيد مع لبيك سعديك (٥)

ص: ٢٩٩

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٢٣ ، وشرح المفصل ١ / ١١٦.

٢- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٢٥ ناقلا عن المصنف ولم أجده فى شرح المصنف. وقال المصنف : معنى التوكيد لغيره ، أى التوكيد لدفع احتمال غيره. وليس بشيء لأنه فى مقابله التوكيد لنفسه فينبغى أن يكون الغير مؤكدا كالنفس (ينظر شرح المصنف ٢٩).

٣- أى قول النبي مثل ما مر من الحقائق التى ذكرت.

٤- ينظر اللسان ماده (لب) ٥ / ٣٩٨٠ ، وشرح المفصل ١ / ١١٨ و ١١٩ ، وقال الخليل : إن معنى التشبيه أنه أراد تحننا بعد تحنن ، ينظر الكتاب ١ / ٣٤٨ - ٣٥٣ ، وشرح الرضى ١ / ١٢٦.

٥- البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر.

و (حنانيك) تحننا بعد تحنن ، قال :

[١٣٧] أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا

حنانيك بعض الشر أهون من بعض (١)

وتجىء مفردة. قال تعالى : (وَخَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) (٢) و (هذا ذيك) هذا بعد هذ وهو السرعة ، قال :

[١٣٨] ضربا هذا ذيك وطعنا

... (٣)

[ظ ٣٧] و (دواليك) من المداولة ، أى مداولة بعد مداولة قال :

[١٣٩] إذا شقَّ برد شقَّ بالبرد مثله

دواليك حتى كلنا غير لابس (٤)

ص: ٣٠٠

١- البيت من الطويل ، وهو لطفه بن العبد فى ديوانه ٦٦ ، ينظر الكتاب ١ / ٣٤٨ ، والمقتضب ٣ / ٤٢٤ ، وشرح المفصل ١ / ١١٨ ، واللسان (حنن) ٢ / ١٠٣٠ ، وهمع الهوامع ٣ / ١١٢ . والشاهد فيه قوله : حنانيك : منصوب على المصدر النائب عن الفعل وقد ثنى حنانيك أى تحننا بعد تحنن ، لإرادته التكثير ...

٢- سورة مريم ١٩ / ١٣ ، وتماهما : (وَخَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا).

٣- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ١٤٠ ، وتمامه : حتى تقضى القدر المقضى ينظر الكتاب ١ / ٣٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣١٥ ، وشرح المفصل ١ / ١١٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٢٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ١١٧ ، واللسان (هذذ) ٦ / ٤٦٤٣ ، والهمع ٣ / ١١١ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٠٦ . الوخض : طعن غير جائف ويكون بالرمح . الشاهد فيه قوله : (هذا ذيك) حيث أضاف هذا اللفظ إلى المخاطب وهو مفعول مطلق لفعل من معناه . أى أسرع هذا ذيك ...

٤- البيت من الطويل ، وهو لسحيم عبد بنى الحسحاس فى ديوانه ١٦ ، وينظر الكتاب ١ / ٣٥٠ ، والخصائص ٣ / ١٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ١١٨ ، واللسان ماده (دول) ٢ / ١٤٥٦ ، وفيه برداك بدل البرد ، والهمع ٣ / ١١٠ ويروى عجزه : دواليك حتى ليس للبرد والشاهد فيه قوله : (دواليك) حيث أضيف إلى ضمير المخاطب على أنه مفعول مطلق خلافا لسيبويه فهو يجوز فيها الحال (الكتاب ١ / ٣٥٠).

الألفاظ مثناه عند سيويه (١)، والكاف ضمير بدليل سقوط النون، واختلف في تثنيها، فعند السهيلي (٢) وغيره، تشنيه حقيقه، أى إجابته فى الأوامر، وإجابته فى النواهي، وإسعادا فى الأوامر، وإسعادا فى النواهي، وخفافا فى الدنيا، وخفافا فى الآخرة. وهذا منهم، ومداوله منها، وعند السيرافى (٣) أنها ليست بحقيقه، وإنما يراد بها الكثير، أى إجابته بعد إجابته إلى آخرها، كقوله تعالى: (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصِرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصِيرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ) (٤) وذلك لا- يكون من كرتين، وقال يونس: (٥) إنها مفردة، وأصلها (لبي) قلبت ألفتها مع المضمرك- (على) و (لدى) وضعف بقوله:

[١٤٠] دعوت لما نا بنى مسورا

فلتى فلتى يدي مسور (٦)

ص: ٣٠١

-
- ١- ينظر الكتاب ١ / ٣٥١، وشرح الرضى ١ / ١٢٥، وشرح المفصل ١ / ١١٩.
 - ٢- ينظر رأى السهيلي فى الهمع ٣ / ١١٢.
 - ٣- ينظر رأى السيرافى فى حاشيه الكتاب ١ / ٣٥٢.
 - ٤- سوره الملك ٦٧ / ٤.
 - ٥- ينظر الكتاب ١ / ٣٥١، وابن يعيش ١ / ١١٩، وشرح الرضى ١ / ١٢٥، وهمع الهومع ٣ / ١١٢.
 - ٦- البيت من المتقارب، وهو لرجل من بنى أسد كما فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٩١٠، واللسان ماده (لبي) ٥ / ٣٩٩٣ وبلا نسبه فى الكتاب ١ / ٣٥٢، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٧٩، وشرح المفصل ١ / ١١٩، وشرح الرضى ١ / ١٢٥، ومغنى اللبيب ٧٥٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٣، وهمع الهوامع ٢ / ١١٣. والشاهد فيه قوله: (لبي) وهو شاهد على أن (لييك) تشنيه، وليس كما زعم يونس أن (لييك) أصلها لبي قلبت ألفتها ياء لاتصالها بالضمير فصارت لييك فالياء عند يونس منقلبه عن ألف، وسيويه يرى أنها ياء التشنيه. وفى الشاهد رد على يونس، كما قال الشارح.

فإن ياءه بقيت مع إضافته إلى المظهر ، وزعم الأعلام (١) ، أن الكاف للخطاب ، كالتى فى (ذلك) وحذفت النون معا تشبيها لها بكاف (٢) الضمير ، وهذه الألفاظ إذا ثبتت لزمت النصب ، وحذف فعلها قياسا ، وإنما حذف لأن التشبه فى المعنى تكرير ، فاستغنوا بذكر أحد المتكررين عن الفعل .

ص: ٣٠٢

-
- ١- الأعلام الشنتمرى يوسف بن سليمان بن عيسى النحرى الشنتمرى المعروف بالأعلم عالما بالعربيه واللغه ومعانى الأشعار ، ولد ٤١٠ هـ ، ومات سنه ٤٧٦ هـ ، ينظر ترجمته فى البغيه ٢ / ٣٥٦ . وينظر رأيه فى همع الهوامع ٢ / ١١٣ .
 - ٢- وهذا ما ذهب إليه يونس بن حبيب ، ينظر الكتاب ١ / ٣٥١ .

قوله : (المفعول به : ما وقع عليه فعل الفاعل) قال الشيخ : والمراد بالوقوع تعلقه بما لا يفعل إلا به (١) ، حقيقه نحو (ضربت زيدا) ومجازا نحو (رأيت زيدا) وهذا يدخل فيه المتعدى بحرف لأن مفعوله لا- يفعل إلا به ، ومطلق لفظ المفعول به ، لا يقع على المتعدى بحرف فى الاصطلاح ، قال فى البرود : فالأولى ما يفعل به الفعل المتعدى خاصه. والعامل عند البصريين الفعل أو شبهه (٢) ، وقال الفراء : (٣) الفعل والفاعل ، وهشام : (٤) الفاعل ، وقال خلف من الكوفيين : (٥) كونه مفعولا ، والضمير فى قوله : (المفعول به) راجع إلى الألف واللام ، أى الذى يفعل به فعل ، وكذا الضمير فى المفعول فيه ، وله ، ومعه.

قوله : (وقد يتقدم على الفعل) الأصل تأخره بعد الفعل والفاعل لأنه فضله ، وقد يتقدم ، وذلك لقوه عامله ، لأنه إذا تصرف فى نفسه

ص: ٣٠٣

١- ينظر شرح المصنف ٢٩. قال الرضى فى شرحه ١ / ١٢٧ : فعلى تفسيره (أى المصنف) ينبغى أن تكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصره إلى الكوفه مفعولا بها ولا شك أنه يقال أنها مفعولا بها لكن بواسطه حرف جر).

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٢٨ ، والهمع ٣ / ٧.

٣- ينظر الهمع ٣ / ٧.

٤- ينظر المصدر السابق.

٥- ينظر المصدر السابق.

تصرف فى معموله بخلاف (إن) وأخواتها (١) وتقدم المفعول على الفعل واجب وممتنع وجائز.

أما الواجب فحيث يكون له الصدر كالأستفهام ، والشرط (٢) ، وكم الخبرية ، والمضاف إلى أحدهما ، أو ينصبه فعل دوما مع (أما) أو مع عدمها نحو : (أيهم ضربت)؟ و (من تضرب أضرب) و (كم ضربت) ، و (غلام من تضرب أضرب) و (غلام كم رجل لقيت)؟ (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (٣) و (زيدا فاضرب).

وأما الممتنع ، فمع فعل التعجب نحو : (ما أحسن زيدا) والذى نزله نون التوكيد نحو (اضربن زيدا) والموصول ب- (إن) نحو (إن ضربت زيدا) وحيث يلتبس نحو (ضرب موسى عيسى) (٤) كذلك كل حرف له الصدر لا- يفصل بينه وبين الفعل ، ولا يتقدم عليه معمول الفعل ، ك- (إن) الشرطية و (لم) و (لما) ، والداخل عليه لام الابتداء ، مثل (لسوف أضرب) ما لم يكن فى خبر أن نحو (كرهت أنك قائم) أو (أن) نحو (كرهت أن تخرج) فحصل من هذا ، أنه يجب التأخير لضعف العامل ، وأداؤه إلى تأخير ما له الصدر ، أو إلى الجمع بين مثلين ك- (علمت أنك قائم) لأنك لو قدمته جاز دخول العوامل عليه نحو (إلى أنك قائم علمت) أو إلى اللبس ، وزاد الكوفيون (٥) عوده إلى غير المذكور.

ص: ٣٠٤

- ١- ينظر شرح المصنف ٢٩.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٢٨ ، وشرح المصنف ٢٩.
- ٣- سورة الضحى ٩٣ / ٩.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٢٨.
- ٥- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ١ / ١٢٨.

قوله : (وقد يحذف الفعل لقيام قرينه جوازا ووجوبا) والجواز قرينه حاله نحو : (مكة ورب الكعبة) لمن عليه أهبه السفر ولرائي الرؤيا (خيرا وما شرا) (١) وخيرا لنا ، وشرا لعدونا ، ولمن يسدد سهما (القرطاس والله) (٢) أى قصد مكة ، ورأيت خيرا ، وما رأيت شرا ، وأصبت القرطاس والله. ومقاله في جواب الاستفهام نحو (زيدا ، لمن قال : من أضرب) وكذلك ، نعم زيدا لمن قال : (أضربت أحدا) والنفى نحو (بلى زيدا) ، لمن قال : (ما ضربت).

(والوجوب في أربعة أبواب. قوله : (فالأول سماعي) وذلك فيما كان محذوف الفعل من مثل ، أو جار مجراه في كثره الاستعمال ، فالمثل قولهم (كلّ شيء ولا شتيمه حر) (٣) أى ارتكب. (وكليهما وتمرا) (٤) أى أعطيك

ص: ٣٠٥

١- قال في الكتاب ١ / ٢٨٣ : وإنما نصبت خيرا لك وأوسع لك ، لأنك حين قلت انته ، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل في الصفحة نفسها : كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبتك لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انته. أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلا من قوله : انته خيرا لك وادخل فيما هو خير لك.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٢٩٥.

٣- كل شيء ولا شتيمه حر أى اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمه حر. ينظر شرح الرضى ١ / ١٣٠ و ١٣١ ، واللسان مادة (شتم) ٤ / ٢١٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٧.

٤- كلاهما وتمرا ويروى كليهما ، فمن رواه بالرفع على أنه مبتدأ مؤخر وخبره محذوف ، تقديره لك كلاهما وأضمم أزيدك تمرا. فتمرا مفعول به لفعل محذوف ، ينظر مجمع الأمثال ٢ / ١٥١ - ١٥٢.

كليهما وأزيدك تمرا ، و (الكلاب على البقر) (١) أى أرسل ، و (أهلك والليل) (٢) أى الحق أهلك مع الليل لا يسبقك إليهم ، إن كانت الواو بمعنى (مع) ، وإن كانت عاطفه ، قدر لليل فعل آخر ، أى الحق أهلك واسبق الليل ، والجارى مجراه مما ذكره الشيخ.

قوله : (مثل امرءا ونفسه) أى دع امرءا ونفسه ، والواو تحتل العطفية أى ودع نفسه ، ويحتمل المعية ، وهى الناصبه نفسه.

قوله : و (انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ) (٣) تقديره : واتقوا خيرا لكم. قاله سيبويه (٤) والجمهور ، وقال الكسائى : (٥) إنه خبر (كان) تقديره يكن خيرا لكم.

وقال الفراء : (٦)

إنه صفة مصدر محذوف ، أى انتهاء خيرا لكم ، وقال بعض الكوفيين (٧) انتصابه على الحال.

ص : ٣٠٦

١- الكلاب على البقر : يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاه يعنى لا- ضرر عليك فخلهم. ينظر مجمع الأمثال ٢ / ١٤٢ ونصب الكلاب على معنى أرسل كما ذكر الشارح.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٢٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٦.

٣- النساء ٤ / ١٧١.

٤- ينظر الكتاب ١ / ٢٨٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٢٩ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣ / ٢٠٢١ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٦.

٥- ينظر رأى الكسائى فى شرح الرضى ١ / ١٢٩ ، وحاشيه السيرافى على الكتاب ١ / ٢٨٤. قال الكسائى : معناه (انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم) ينظر شرح الرضى ١ / ١٢٩.

٦- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٢٩٥.

٧- ينظر رأى بعض الكوفيين فى شرح الرضى ١ / ١٣٠.

قوله : (وأهلا وسهلا ومرحبا) تقديره أتيت أهلا لا أجنب ووطئت سهلا من البلاد ولا حزنا ولقيت مرحبا ، أى مكانا رحبا ، وقيل : يقدر لها فعل واحد أى صادفت ، وقال المبرد : (١) إنها من المفعول المطلق ، أى أهلت أهلا ، وسهل موضعك سهوله ، وضع سهلا موضع سهوله ، ورحبت بلادك مرحبا (٢) أى رحبا.

وقد يحذف المفعول ، ولم يذكره المصنف ، فخلاص مفعول أفعال القلوب على ما يأتى فى بابها ، ومفعول فعل التعجب ، لأنه لا فائده فى التعجب دون المتعجب منه ، إلا أن تقوم قرينه على تعيينه ، جاز حذفه نحو (ما أحسنك وأجمل).

وحذف المفعول على ضربين ، منه ما يراد وينوى ك- (أعطيت وضربت) (وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (٣) و (ما تشتهيه الأنفس) (٤). ومنه ما لا يراد ، وإما لتضمن فعله اللزوم ، نحو (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) (٥) وقوله :

[١٤١] ...

إلى الضيف يجرح فى عراقبيها نصلى (٦)

ص: ٣٠٧

١- ينظر المقتضب ٣ / ٢٨٣ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٠.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٢٩٥ وعنده : (رحبت بلادك وأهلت).

٣- يس ٣٥ / ٣٦ وتمامها : (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ).

٤- الزخرف ٧١ / ٤٣ ، وتمامها : (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصَفَاحٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلْمِذُ الْأَعْيُنِ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ).

٥- الأحقاف ١٥ / ٤٦ (قَالَ رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ).

٦- عجز بيت من الطويل وهو لذى الرمه فى ديوانه ١٥٦ ، وصدره : وإن تعتذر بالمحل من ذى ضروعها وينظر أساس البلاغه ماده (عذر) ٢٩٦ ن وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٩ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٢٥١ ، وشرح الرضى ١ / ١٣١ ، ومغنى اللبيب ٦٧٦ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٢٨. والشاهد فيه قوله : (يجرح) وفيه حذف المفعول به ليجرح لتضمنه معنى يؤثر فى الجرح أو ينزل كما ذكره الشارح.

فضمن أصلح معنى بارك ، ويجرح معنى ينزل ، والعموم والمبالغه نحو (فلان يعطى ويمنع ، ويقطع ويعقد ويحل ، ويأمر وينهى) (وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ) (١) و (يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ) (٢) وقوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) (٣).

وكذلك فواصل الآي نحو : (لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ) (٤) و (تَعْقِلُونَ) (٥) و (تَتَّقُونَ) (٦).

ص: ٣٠٨

١- آل عمران ٣ / ١٥٦ ، وتمامها : (لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَشْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ).

٢- البقره ٢ / ٢٤٥ وتمامها : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ).

٣- الليل ٩٢ / ٥.

٤- يوسف ١٢ / ٤٦ (وَأُخْرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ).

٥- آيات كثيرة آخرها لعلكم تعقلون منها البقره ٢ / ٧٣ (كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ).

٦- آيات كثيرة تنتهي بقوله : لعلكم تتقون منها : البقره ٢ / ٢١ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ).

قوله : (الثانى المنادى) وهو ثانى ما حذف فعله وجوبا ، وأول القياسيه.

قوله : (وهو المطلوب إقباله) (١) : جنس دخل فيه (أنا أطلب إقبالك) قوله : (بحرف نائب مناب أدعو) أخرج أنا طالب إقبالك ، والنائب مناب (أدعو) حروف النداء (٢).

وقوله : (لفظا أو تقديرا) تقسيم بعد تمام الحد فاللفظ : نحو (يا زيد) والتقدير : (٣) (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنِّ هَذَا) (٤).

وعامل المنادى هو (أدعو) عند سيبويه (٥) ، لكن حذف حذفاً لازماً لكثرة استعماله ، ولدلاله حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته ، وعند الزمخشري (٦) ، (يا) لازمه مع الفعل وتقديره (يا) أدعو زيدا ، وإنما قدرها مع الفعل لتبقى

ص: ٣٠٩

١- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٣١ ، قال المصنف المطلوب إقباله أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله.

٢- وحروف النداء هى (يا) و (أيا) و (هيا) و (أى) و (الهمزه).

٣- ينظر شرح المصنف ٢٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٣١.

٤- يوسف ١٢ / ٢٩ وتمامها : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنِّ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ).

٥- ينظر الكتاب ٢ / ١٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٧ ، وشرح الرضى ١ / ١٣١. والإنصاف ١ / ٣٢٣.

٦- ينظر المفصل ٣٥.

الجملة على الإنشاء (١)، وقيل حرف النداء هو العامل. فقال الفارسي: لنيابتها عن الفعل (٢)، وهي حرف وضعف بلزوم اتصال الضمير بها، وبأنها قد تحذف، وهم لا يحذفون العوض والمعوض منه جميعا، وقيل لأنها اسم فعل بدليل تمام الكلام بقولك (يا زيد) ورد بأن من حروف من النداء الهمزة، وليس من أسماء الأفعال [ظ ٣٨] حرف واحد، وبأنه كان يلزم الاقتصار عليه، كأسماء الأفعال.

قوله: (ويبنى على ما يرفع به) [إن كان مفردا معرفه] (٣) إنما لم يقل على الضم، ليعم علامات الرفع (٤)، وهي الضمه والألف والواو.

والمنادى ينقسم إلى مبني ومعرب. والمعرب منصوب ومجرور، والمبني له شرطان: أن يكون مفردا ومعرفه، وأراد بالمفرد هنا غير المضاف والمشبه به، دون المثني والمجموع، وبالمعرفه ما كان معرفه قبل النداء وبعده، وهو النكره المقصوده.

قوله: (مثل: يا زيد، يا رجل، يا زيدان، يا زيدون) ف- (يا زيد)، مثال المفرد المعرفه، و (يا رجل) النكره المقصوده، و (يا زيدان) للمثنى، و (يا زيدون) للمجموع، وفيه سؤال وهو، لم بنى على حركه؟ ولم خص بحركه دون حركه؟ أما لم بنى؟ فقال الفراء: (٥) لتضمنه الألف والهاء، لأن أصله

ص: ٣١٠

١- ينظر شرح المفصل ١ / ١٢٧ لابن يعيش.

٢- ينظر رأى أبى على الفارسي فى شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٧ وشرح الرضى ١ / ١٣٢، وهمع الهوامع ٣ / ٣٣.

٣- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٣٢ فالعبارة منقوله عنه بتصرف يسير.

٥- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣١٩، وشرح الرضى ١ / ١٢٣.

(يا زيدا) وبنى على الضم ، ك- (قبل) و (بعد) ، قال المصنف وكثير من المتأخرين : لوقوعه موقع الكاف الاسميه . وهى (أدعوك) المشابهه لكاف الخطاب الحرفيه لفظا أو معنى (١) ، أما اللفظ ، فلأنه مفرد غير مضاف ، ولا مشبه به كالضمير المخاطب ، وأما المعنى : فالأقبال والإدبار ، التعريف والخطاب لأن المنادى مخاطب ، وأما بناؤه على حركه فقليل : لثلا يجمع بين ساكنين فى بعض المواضع ، نحو (يا زيد) وحمل باقى الباب عليه ، وقيل لأن بناءه عارض ، والأصل فيه التمكين فى الإعراب ، وإنما خص بالضم لأنه لو بنى على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم ، ولو بنى على الفتح لا لتبس بنكره المعرب فيه ، فخصوه بالضم خوف اللبس ، وأما إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ، فالخيل يقيه على الضم (٢) ، وأبو عمرو ينصبه (٣) ، لأنه لما دخل التنوين عاد الإعراب ، وأصله النصب لأن (يا زيد) بمنزله (أدعو زيدا) وقد روى الوجهان فى :

[١٤٢] سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السلام (٤)

ص: ٣١١

-
- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٣٣.
 - ٢- ينظر رأى الخليل فى الكتاب ١ / ٣١٣. ولم ينسبه سيويوه إليه ، والهمع ٣ / ٤١ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٦ ، والأصول لابن السراج ١ / ٣٣٦.
 - ٣- ينظر رأى أبى عمرو فى الهمع ٣ / ٤٢.
 - ٤- البيت من الوافر ، وهو للأحوص فى ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢ / ٢٠٢ ، وشرح أبيات سيويوه ٢ / ٢٥ ، ٦٠٥ ، والأصول ١ / ٣٤٤ ، والإنصاف ١ / ٣١١ وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٣ والجنى ١٤٧ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٢ ، والخزانة ٢ / ١٥٠ - ١٥٢ . والشاهد فيه قوله : (يا مطر) حيث نون مطر الأول وهو مفرد علم للضروره وأبقى الضم فى الثانى للضروره الشعريه.

... [١٤٣]

يا عديا لقد وقتك الأواقي (١)

قوله : (ويخفض بلام الاستغائه) هذا أحد قسمي المعرب. قوله : (مثل يا لزيد) (٢) وإنما خفض معها لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه فكان اعتباره أولى ، وقد اختلف في الاستغائه ، فحكى الفراء عن بعضهم أنها محذوفه من (آل) (٣) ولهذا صح الوقف عليها قال :

... [١٤٤]

إذا الداعي المثوب قال يا لا (٤)

أى يا لا فلان ، وذهب الأكثرون إلى أنها لام الجر ، فقبل إنها زائده لأنه

ص: ٣١٢

١- عجز بيت من الخفيف ، وصدرة : رفعت رأسها إلى وقالت وهو للمهلهل بن ربيعة وله ولغيره ، ينظر سمط اللالي ١ / ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٠ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٧٩٧ ، وشرح شذور الذهب ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٤٣ ، والهمع ٣ / ٤١ ، والخزانة ٢ / ١٦٥ ، ويروى : وضربت صدرها. والشاهد فيه قوله : (يا عديا) حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه نصبا ليشابه به النكرة غير المقصوده.

٢- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٣٣ ما نصه : (هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به نحو يا الله أو تعجب منه نحو : يا للماء يا للدواهي وهى لام التخصيص أدخلت علامه للاستغائه والتعجب).

٣- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٢٠ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٤.

٤- عجز بيت من الوافر ، وصدرة : فخير نحن عند الناس منكم وهو لزهير بن مسعود الضبى فى خزانه الأدب ٢ / ٦ ، وينظر الخصائص ١ / ٢٧٦ ، واللسان ماده (يا) ٦ / ٤٩٧٦ ، ومغنى اللبيب ٢٨٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٩٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٩٤. الشاهد فيه قوله : (يا لا) يريد يا لفلان أو لا فرار أو لا نفر فحذف ما بعد الحرف وقد استدل بذلك الفراء كما ذكر الشارح أن اللام فى المستغاث بقيه اسم وهو (أل) والأصل يا آل زيد ثم حذف همزه أل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

لا- متعلق لها إلا- (يا) أو (أدعو) ولا- يتعلق ب- (يا) لأنه غير عامل. ولا- ب- (أدعو) لأنه غير متعد بنفسه ، والصحيح أنه لام التخصيص ، وهي تكون في المستغاث نحو (يا الله) والمتعجب نحو (يا للماء) و (للدواهي) (١) دون غيرها وشذ :

[١٤٥] يا لبكر انشروا الى كليبيا

يا لبكر أين أين الفرار (٢)؟

وقيل هو مستغاث ، ولا يدخل إلا على (يا) دون أخواتها ، وإنما قلنا : إنها للتخصيص للمناسبة بينها وبين المستغاث والمتعجب ، لأن المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ، والمتعجب مخصوص باستحضاره لغرابته من بين أمثاله ، وهي المعديه ل- (أدعو) المقدر عند سيويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول ، وإنما جاز ذلك مع أن أدعو متعد بنفسه لضعفه بالإضمار ، أو لعطف النائب منابه ، ألا ترى أنك تقول : (ضربي لزيد حسن) و (أنا ضارب لزيد) ولا يجوز (ضربت لزيد) وإنما فتحت لام الجر مع المستغاث إما للفرق بينها وبين المستغاث له ، أو لوقوع المستغاث موقع المضمير ، تقديره (أدعوك) و (أستغيثك) ولام الجر مفتوحه معه ، ما خلا ياء المتكلم ، فحصل من هذا أن اللام مفتوحه ، ما لم

ص: ٣١٣

١- ينظر الكتاب ٢ / ٢١٧ ، وابن يعيش ١ / ١٢٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٤ .

٢- البيت من المديد وهو للمهلل بن ربيعه يرثى أخاه كما فى الكتاب ٢ / ٢١٥ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٦٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٢٢ ، وشرح الرضى ! / ١٣٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٦٠ . والشاهد فيه قوله : (يا لبكر) حيث أدخل لام الاستغاثه مفتوحه على بكر للفرق بينها وبين المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير ، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

يكن مجازا نحو (يا للعجب) فإنه يجوز فتحها على أنه مستغاث ، وكسرهما على أنه مستغاث له ، والمستغاث به مفتوح محذوف تقديره (يا للناس للعجب) [و ٣٩] وأما لام المستغاث له فهي حرف جر مكسوره على قياسها ، ما لم تدخل على مضمرة غيرها متعلقه ب- (يا) أو (أدعو) وقيل :

بمحذوف ، ويكونان جملتين ، وقيل بحال محذوفه ، فيكون جملة واحده ، تقديره داعيا أو مستغيثا ، وأما المعطوف على المستغاث ، فإن أعدت معه حرف النداء فتحتها نحو :

[١٤٦] يا لعطافنا ويا لرياح

وأبي الحشرج الفتى النفاح (١)

وإن لم تعد فهي مكسوره ما لم تدخل على مضمرة غير يا ، نحو :

[١٤٧] يبيكين ناء بعيد الدار مغترب

يا للكهول وللشبان للعجب (٢)

قوله : (ويفتح لإلحاق ألفها) يعني أن المنادى يفتح لإلحاق ألف

ص: ٣١٤

١- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبه في الكتاب ٢ / ٢١٦ ، ٢١٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٥٧ ، والمفصل ٣٧ ، وابن يعيش ١ / ١٣١ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٨٠ ، والخزانة ٢ / ٢٥٥ . الشاهد فيه قوله : (يا لرياح) حيث فتحت اللام لتكرار (يا) وكذلك وأبي الحشرج حيث حذف اللام فى المعطوف والأصل أن يقول ويا لأبى الحشرج ، ويروى الوضاح من الوضوح وهو البياض - النفاح الكثير العطاء .

٢- البيت من البسيط وهو بلا نسبه فى المقتضب ٤ / ٢٥٦ ، والجمل للزجاجى ١٦٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٣ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٧٨٨ وشرح الرضى ١ / ١٣٣ ، ورفض المباني ٢٩٦ ، وهمع الهوامع ١ / ١٨٠ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٥٤ . والشاهد فيه قوله : (للشبان) حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه ياء ، وللعجب حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسوره

الاستغاثه ، كقولك (يا زيدا) ، ويجوز إلحاق هاء الوقف بعد ألف الاستغاثه ، فتقول (يا زيدا) وحذفها نحو (يا زيدا).

قوله : (فلا لام [فيه مثل : يا زيدا] (١) أى لا تدخل اللام مع دخول الألف ، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ضدين ، وأن اللام تطلب الآخر المكسر ، والألف الفتح ، واختلف هل الأصل اللام أو الألف؟ فقيل اللام وهو المفهوم من المصنف وغيره (٢) ، والألف تلحقها ، وقيل الألف الأصل لأنها للمد ، وتعاقب الألف فى المد ، والواو والياء نحو (يا غلا مكيه) و (يا غلا مكموه) كالمندوب.

قوله : (وينصب ما سواهما) (٣) هذا الثانى من قسمى المعرب وهو المنصوب ، ويعنى ما سوى المبنى ، وهو المفرد المعرفه والنكره المقصوده ، وما سوى المستغاث ، والمنصوب ثلاثه أقسام : المضاف ، والطويل ، والنكره غير المقصوده.

قوله : (مثل يا عبد الله) هذا مثال المضاف وهو منصوب سواء أضيف إلى معرفه نحو (يا عبد الله) أو إلى نكره نحو (يا غلام رجل) معنويه (يا عبد الله) أو لفظيه نحو (يا ضارب زيد) خلافا لثعلب فإنه أجاز فى اللفظيه الضم ، لأنها فى نيه الانفصال (٤).

ص: ٣١٥

١- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٩.

٣- قال المصنف فى شرحه ٢٩ (يعنى ما سوى المفرد المعرفه والمستغاث وهو المضاف والمشبه به والنكره ، لأن عله البناء مفقوده).

٤- ينظر رأى ثعلب فى شرح الرضى ١ / ١٣٦ ، والهمع ٣ / ٣٧ - ٣٨.

قوله : (ويا طالعا جبلا) هذا هو الطويل ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون معمولا للمنادى نحو (يا طالعا جبلا) و (يا رفيقا بالعباد) و (يا عشرين رجلا).

الثاني : أن يكون معطوفا عليه بحرف نحو : أن يسمى بثلاثة وثلاثين علما (١)، وإما إن كان غير علم فلا يطول ، وحكمه حكم المعطوف والمعطوف عليه ، نحو (يا زيد وعمرو) بالرفع ، إن كان معنيا وحكم (يا رجلا ويا غلاما) بالنصب ، إن كان غير معين ، وقال سيويه : (٢) إن أردت نداء جماعه هذه عدتها ، نصبت ، لأنه قد طال فصار كالاسم الواحد ، وإن أردت نداء كل واحد على حدته ، كان كالمعطوف (٣).

والثالث : أن يكون نعتا له بجمله أو ظرف نحو (يا حليفا لا يعجل) و (يا كريما لا يبخل) ، قال :

[١٤٨] أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله

جرير ولكن في كليب تواضع (٤)

ص: ٣١٦

١- ينظر شرح المفصل ١ / ١٢٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٥.

٢- ينظر الكتاب ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٤.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٣٤.

٤- البيت من الطويل ، وهو للصلتان العبدى كما فى الكتاب ٢ / ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٦٥ ، ٥٦٨ ، والمقتضب ٤ / ١٥ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٥٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٥ ، واللسان (كرب) ٥ / ٣٨٤٦ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٧٤ . والشاهد فيه قوله : (أيا شاعرا) حيث نصب المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف لأنه موصوف بجمله. قال سيويه : وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى يا شاعرا ... فزعموا أنه غير منادى وإنما انتصب على إضمار ، كأنه قال : يا قائل الشعر شاعرا ، وفيه معنى حسبك به شاعرا. الكتاب ١ / ٢٣٦ ، ٢٣٧.

وقال :

[١٤٩] أعبدا حل فى شعبى غربيا

ألؤما لا أبا لك واغترابا (١)

وقال :

[١٥٠] أدارا بحزوى هجت للعين

... (٢)

وقال :

[١٥١] ألا يا نخله من ذات عرق

عليك ورحمه الله السلام (٣)

ص: ٣١٧

١- البيت من الوافر ، وهو لجريز فى ديوانه ٦٥٠ ، والكتاب ١٨٣ / ٢ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٨٩ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٥ ، واللسان (شعب) ٤ / ٢٢٧١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢١ والخزانة ٢ / ١٨٣. الشاهد فيه قوله : (ألؤما واغترابا) فقدما اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزه الاستفهام دال على التوبيخ والعامل فى هذا المصدر محذوف وجوبا.

٢- صدر بيت من لطويل ، وعجزه : فماء الهوى يرفض أو يترقرق وهو لذى الرمه فى ديوانه ٤٥٦ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٩٩ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٨٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٨٨ ، والخزانة ٢ / ١٩٠. حزوى : موضح فى ديار بنى تميم ، وأراد بماء الهوى : الدمع. والشاهد فيه قوله : (أدرا) حيث نصب المنادى النكرة المقصوده بالنداء ، والقياس فيه البناء على الضم ، ومسوخ نصبه أنه منكور فى اللفظ لاتصافه بالمجرور ، ووقوعه موقع صفه.

٣- البيت من الوافر ، وهو للأحوص فى هامش ديوانه ١٩٠ ، وينظر الخصائص ٢ / ٣٨٦ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٨٥٠ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٥ ، واللسان (شيع) ٤ / ٢٣٧٨ ويروى فيه برود الظل شاعكم السيلام ، والمغنى ٤٦٧ ، وشرح شواهد المغنى ٧٧٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٩ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٩٢ ، ٣ / ١٣١. والشاهد فيه قوله : (يا نخله) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفه بالجار والمجرور.

وهذا مذهب البصريين (١) والمصنف (٢)، وشرطه عندهم ، أن يكون المنادى نكرة ، لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة ، وأما إذا كان معرفه لم يطل خلافا لابن كيسان (٣) فإن قال : يطول واحتج بقوله :

[١٥٢] ...

بأكرم منك يا عمر الجوادا (٤)

ورد بأن أصله يا عمراه ، فحذفت الهاء للوصل ، والألف للساكنين ، واختار الكوفيون (٥) طول النكرة الموصوف بمفرد كان أو جملة ، ذكر الموصوف نحو (يا رجلا راكبا) أو لم يذكر نحو : [ظ ٣٩]

[١٥٣] فيا راكبا إما عرضت فبلغن

نداماي من نجران أن لا تلاقيا (٦)

ص: ٣١٨

١- ينظر رأى البصريين فى الأصول لابن السراج ١ / ٣٩٦.

٢- ينظر شرح المصنف ٢٩.

٣- ينظر همع الهوامع ٢ / ٥٣.

٤- عجز بيت من الوافر وهو لجرير فى ديوانه ١٣٥ ، وصدرة : فما كعب بن مامه وابن سعدى ينظر المقتضب ٤ / ٢٠٨ وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٢ ، والمغنى ٢٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٥٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٥٤ ، والخزانة ٤ / ٤٤٢. والشاهد فيه قوله : (يا عمر الجوادا) والقياس الرفع ، وقد استدلل الكوفيون على أن المنادى يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ (ابن) أم لم يكن ، وعند البصريين محمول على أن (عمر) حذفت منه الألف وأصله (يا عمرا) فهو كالمندوب.

٥- ينظر رأى الكوفيين فى الأصول لابن السراج ١ / ٣٦٩ ، والهمع ٢ / ٥٤.

٦- البيت من الطويل وهو لعبد يغوث بن وقاص كما فى الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، والمفصل ٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٥ ، وشرح شذور الذهب ١٤٤ ، ولسان العرب مادة (عرض) ٤ / ٢٨٨٩ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٩٤ - ١٩٥. والشاهد فيه قوله : (أيا راكبا) حيث نصب المنادى وهو نكرة غير مقصوده ، ولو قصد راكبا بعينه لبناء على الضم وهو لا يقصده لأنه كان أسيرا.

قوله : (ويا رجلا لغير معين) (١) هذا القسم الثالث من أقسام المنصوب وهو النكرة المقصوده ، نحو (يا رجلا) و (يا غلاما) وإذا لم تعين شخصا بعينه ، ومنع المازنى (٢) من نداء النكرة غير المقصوده ، قال : لأن من المحال أن ينادى الإنسان ما لا يقبل عليه ، وما ورد فتوينه للضرورة ورد بقول الأعمى (يا رجلا خذ بيدى).

توابع المنادى

قوله : (وتوابع المنادى المبني [المفردة] (٣) سواء بنى على الضم ، نحو (يا زيد) أو على الكسر نحو (يا حذام) أو (يا هؤلاء) فإنه يجوز فى تابعه الضم والفتح ، يحترز من توابع المعرب كالمضاف ، فإنه يعرب على اللفظ فقط ، تقول : (يا عبد الله الظريف) بالنصب فقط ، ومن المستغاث فإنه يعرب بالجر نحو (يا لزيد وعمرو) قال :

[١٥٤] يا لعطافنا ويا لرياح

وأبى الحشرج الفتى النفاح (٤)

وبالنصب أيضا دون الرفع ، وأجاز بعضهم فى تابع المستغاث الذى فى آخره زياده ، الاستغاثه نحو (يا زيدا وعمرا) فإن المتبوع مبنى على الفتح ، وليس يجوز فى تابعه إلا النصب على المحل.

ص: ٣١٩

١- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٣٦ ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفه لا فى اللفظ ولا فى التقدير إذ لا مانع من ذلك.

٢- ينظر مناقشه رأى المازنى فى الأصول لابن السراج ١ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، وهمع الهومع ٣ / ٤١.

٣- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- سبق تخريجه فى الصفحه ٣١٤ و برقم ١٤٦.

قوله : (من التأكيد) نحو (ما تميم (١) أجمعين وأجمعون) ومراده بالتأكيد المعنوي ، وأما اللفظي نحو (يا زيد زيد) فحكمه حكم المستقل كالبديل. قاله نجم الدين (٢) (والصفه) نحو (يا زيد الطويل والطويل) (وعطف البيان) نحو (يا غلام بشر وبشرا) والمعطوف عليه بحرف نحو (يا زيد والحارث والحارث) قال تعالى : (يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) (٣)

قوله : (الممتنع دخول (يا) عليه) يعني ما فيه الألف واللام نحو (الحسن) و (الصعق) و (الرجل).

قوله : (ترفع على لفظه ، وتنصب على محله) [يا زيد العاقل العاقل] (٤) فالرفع بتقدير أنت والنصب بتقدير (أدعو) كأنه في معناه ، واختار سيويوه (٥) والمبرد (٦) والجرمي (٧) ، الرفع ، لأنه أكثر في كلامهم للمشاكله ، وقال بعضهم : النصب قياسا على المبنيات ، وبعضهم منع في

ص : ٣٢٠

١- في هامش الرضى ١ / ١٣٦ : يا تميما أجمعين ولا- يجوز أجمعون ويا زيدا الظريف بالنصب فقط ، وعند الرضى يا تميم أجمعون أجمعين وهى فى التأكيد المعنوى كما ذكر الشارح. وقال الرضى : وأما التوكيد اللفظى فإن حكمه فى الأغلب حكم الأول إعرابا وبناء (ينظر شرح الرضى ١٣٧). وقال أبو بكر بن السراج فى الأصول ١ / ٣٣٤ ما نصه : (فأما يا تميم أجمعون فأنث فيه بالخيار وإن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، حكم التأكيد حكم النعت إلا أن الصفه يجوز فيها النصب على إضمار (أعنى) ولا يجوز فى أجمعين ذلك).

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٣٦.

٣- سبأ ٣٤ / ١٠.

٤- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٥- ينظر الكتاب ٢ / ١٦٨ ، وفى حاشيه الكتاب قال السيرافى : فالرفع اختيار الخليل ، وذكر أبو العباس المبرد أنك إذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو الاختيار ، وفرق بينه وبين النضر حيث جعل الاختيار فيه الرفع.

٦- ينظر المقتضب ٤ / ٢١٢ - ٢١٣.

٧- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢ - ٣ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٦ ، والهمع ٣ / ٤٢.

التوابع من الإتياع على اللفظ وقياسا على المبنيات ، نحو (جاءتني حذام العاقله) ، ورد بالسماع قال تعالى : (يا جِبَالُ أُوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) (١) والطير بالرفع والنصب .

وقال :

[١٥٥] ألا يا زيد والضحاك مهلا (٢)

...

وهو أكثر من أن يحصى ، وللمانع أن يتأول ما ورد على القطع إلى النصب ، والوجه في جواز الوجهين هنا ، أن حركة بنائه شبيهة حركة الإعراب وحركة الإعراب تجرى على لفظها ومحلها ، والعامل في تابع المنادى العامل في المنادى ، عمل في الأول البناء ، وفي الثاني الإعراب ، ففي الأول أشبهه موجب البناء عامل الإعراب ، والثاني لما أشبهت الضمه حركة الإعراب شبه حالتها ، والموجب لها بالعامل ، فانسحب على توابعه فعمل فيها .

ص : ٣٢١

١- سبأ ٣٤ / ١٠ وتمامها : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أُوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ) قال القرطبي رحمه الله : والطير بالرفع قراءه ابن أبي إسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمه بن عبد الملك عطفًا على لفظ الجبال أو على المضمرة في أوبي وحسن الفصل ب- (مع) ، وقرأ الباقون بالنصب ، ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٣٤٦ / ٦ ، وفتح القدير ٣١٥ / ٤ ، والبحر المحيط ٢٥٣ / ٧ .

٢- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : فقد جاوزتما خمر الطريق وهو بلا نسبه في اللمع ١٩٥ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٩ . ويروى فيه ألا يا قيس ، وسر لسان العرب ماده (خمر) ١٢٦١ / ٢ ، وشرح قطر الندى ٢١٠ ، وهمع الهوامع ١٤٢ / ٢ . والشاهد فيه قوله : (يا زيد والضحاك) حيث روى بنصب الضحاك ورفع فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى المبني إذا كان مفردا يجوز فيه الوجهان الرفع على اللفظ والنصب على المحل .

قوله : (والخليل فى المعطوف يختار الرفع) (١) يعنى بالمعطوف الممتنع دخول (يا) عليه ، وحثته أن المعطوف عليه فى حكم المستقل ، فكأن حرف النداء باشره ، وهو مذهب سيبويه (٢).

قوله : (وأبو عمرو) (٣) هو أبو عمرو بن العلاء والجرمى يختاران (٤) (النصب) وحثتهما ، أنه تابع ، وتابع المبنى يعرب على محله ، ولأن (يا) ممتنع دخولها عليه.

قوله : (وأبو العباس) يعنى المبرد (٥) (إن كان كـ) - (الحسن) فكا الخليل وإلا

ص: ٣٢٢

١- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٣٨ - ١٣٩ أى فى المنسوق ذى اللام وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا إلى المعنى لأنه منادى مستقل معنى وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع أولى تنبيها على استقلاله معنى كما فى يا أيها الرجل.

٢- ينظر الكتاب ٢ / ١٨٦ ، ١٨٧ قال الخليل فى الكتاب ٢ / ١٨٦ (من قال يا زيد والنضر فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التى يرد فيها الشىء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج يا جبال أوبى معه والطير) فرفع وقد وجهت الآيه فى الصفحة السابقه ويقولون يا عمرو والحارث ، وقال الخليل رحمه الله هو القياس ، وكأنه قال ويا حارث ، ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصب أو رفع.

٣- هو أبو عمرو بن العلاء وأبو عمر الجرمى يختار النصب فى المعطوف ينظر همع الهوامع ١ / ٤١ - ٤٢ ، والمقتضب ٤ / ٢١١ ، ٢١٢.

٤- هكذا العبارة فى الأصل والجرمى [يختار] والأشبه ما أثبتته.

٥- قال المبرد فى المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ : (فإن عطفت اسما فى الألف واللام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا. أما الخليل وسيبويه والمازنى فيختارون الرفع فيقولون : يا زيد والحارث أقبلًا وقرأ الأعرج (يا جبال أوبى معه والطير) وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمى فيختارون النصب وهى قراءه العامه). وقال أبو بكر بن السراج فى الأصول ١ / ٣٣٦ : وكان أبو العباس يختار النصب فى قولك يا زيد والرجل ويختار الرفع فى الحارث إذا قلت : يا زيد والحارث لأن الألف واللام فى الحارث دخلت عنده للتفخيم والألف واللام فى الرجل دخلتا بدلا من يا ، لأن قولك : النضر والحارث ، ونضر وحارث بمنزله ، للتفصيل ، ينظر الكتاب ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ والأصول ١ / ٣٢٦ ، والمقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، وشرح المصنف ٣٠ ، وشرح الرضى ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٩ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٦ وما بعدها.

فكأبى عمرو) (١) يعنى أنه فصل ، واختلف فى الحكايه ، فعند المصنف وغيره أن مراده إن كان كالحسن ، يعنى مما ينزع منه الألف واللام (كالحسن والحارث والرجل) فأقول قول الخليل وسيبويه وهو الرفع ، لأنهما يقولان : التابع فى حكم المستقل ، وإن كان مما لا ينزعان [و ٤٠] منه ، (كالنجم والصعق) فالقول قول أبى عمرو والجرمى ونجم الدين عن المبرد ، وإن كانت مفيدة للتعريف (كالرجل والغلام) فالقول ما قاله أبو عمرو ، ولأنها قويه ، وإن كانت غير مفيدة نحو (الحارث والحسن ، والنجم والصعق) فالقول ما قاله الخليل لأنها ضعيفه ، فكأنه يصح دخول (يا) عليها لعدم إفادتها التعريف.

قوله : (والمضافه معنويه تنصب) (٢) يعنى التوابع الخمسه كلها ، المضافه إضافه معنويه ، يجب نصبها ، لانسحاب حكم النداء عليها ، وحكمه فى المضاف النصب (يا تميم كلکم) و (يا زيد غلام عمرو) وقال :

[١٥٦] أزيد أخا ورقاء إن كنت نائرا

فقد عرضت أحناء حقّ فخاصم (٣)

ص: ٣٢٣

١- أى إذا كان المعطوف المذكور كالحسن فى صحه تقدير نزع اللام فهو كالخليل فى اختياره الرفع وإلا النصب كما اختار أبو عمرو.

٢- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٤٠ : وليس فى نسخ الكافيه تقييد المضافه بالمعنويه ، ولا بد منه لأن اللفظيه كما ذكرنا جاريه مجرى المفرده.

٣- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى الكتاب ٢ / ١٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٠٩ ، واللسان ماده (حنا) ٢ / ١٠٣٣. والشاهد فيه قوله : (أخا ورقاء) وهو بدل من زيد المنادى المبني على الضم فى محل نصب ، فقد أجرى البدل على المحل. قال سيبويه : قلت للخليل : أفرايت قول العرب كلهم : أزيد أخا ورقاء ... لأى شىء لم يجز فيه الرفع كما جاز فى الطويل قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزله إذا كان فى موضعه. الكتاب ٢ / ١٨٣ - ١٨٤. قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٠٩ ، قلت : قد تضمن كلام سيبويه أن أخا ورقاء منصوب عند العرب كلهم ، وأنه لم يجز فيه الرفع.

يحترز من اللفظيه ، فإنه يجوز فيها الوجهان ، لأنها في حكم المنفصله فكأن التابع مفرد نحو (يا زيد ضارب عمرو) وقال :

[١٥٧] يا صاح يا ذا الضامر العنس

والرّحل ذى الأنساع والحلس (١)

[١٥٨] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه (٢)

...

بالرفع والنصب ، وبعضهم حتم النصب فى التوابع المضافه مطلقا ، معنويه كانت أو لفظيه.

قوله : (والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه) (٣) يعنى غير الممتنع

ص: ٣٢٤

١- البيت من الكامل وهو لخز بن لوذان السدوسى فى الكتاب ٢ / ١٩٠ ولخالد بن مهاجر فى الأغاني ١٠ / ١٠٨ - ١٠٩ ، وينظر الأصول ١ / ٣٣٩ ، والخصائص ٢ / ٣٠٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٧ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٠. والشاهد فيه قوله : (يا ذا الضامر العنس) فإن ذا منادى مبنى والضاامر العنس نعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روى البيت برفع هذا النعت ونصبه فدل على أن نعت المنادى إذا كان كذلك يجوز فيه الرفع والنصب.

٢- صدر بيت من البحر الكامل ، وعجزه : حجر تمنى صاحب الأحلام وهو لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ١٣٠ ، والكتاب ٢ / ١٩١ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٤٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٧ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٠ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢١٢. والشاهد فيه قوله : (يا ذا المخوفنا) حيث وصف المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف.

٣- وقال الرضى فى شرحه ١ / ١٤١ : أى غير ذى اللام (ومطلقا) أى مفردين كانا أو لا ، وكان متبوعهما مضموما أو لا.

دخول (يا) عليه ، والاستثناء راجع إلى المعطوف.

قوله : (حكمه حكم المستقل) يعنى حكم ما لو دخل عليه حرف النداء ، فإن كان مضافا نصب ، نحو (يا زيد وعبد الله) و (يا زيد عبد الله) وإن كان مفردا بنى فقط ، نحو (يا زيد وعمرو) و (يا زيد بشر) وأجاز المازنى (١) النصب والرفع فى المعطوف.

قوله : (والعلم الموصوغ بابن) يحترز من غير العلم ، فإنه لا يجوز الفتح ، وأجازه الكوفيون (٢) إذا كان بعد ابن ، مثل ما فيه (٣) نحو (يا سيد بن سيد) و (يا ضلّ بن ضلّ) و (يا فاضل بن فاضل). وقوله : (بابن) يحترز من أن يوصف بغيره ، فإنه لا يفتح ، ويفهم من المصنف (٤) أن شرطه ، الوصف بابن فقط ، وهو جائز ب- (ابن) و (ابنه) بخلاف (بنت) ، فإن فيه خلافا ، روى عن سيبويه أنه لا يفتح العلم المؤنث الموصوف ب- (بنت) (٥) كما لا يسقط تنوينه ، لأنه لا بد من التقاء الساكنين ، وبعضهم لا يشترط ذلك فى الفتح.

قوله : (مضافا) بالجر صفة ل- (ابن) وبالنصب على الحال من ابن ، وهو ضعيف من كون صاحبه نكره ومجرورا.

ص: ٣٢٥

١- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٩.

٢- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ١ / ١٤١.

٣- أى مثل ما قبل (ابن) كالأمثله التى ذكرها الشارح. ينظر شرح الرضى ١ / ١٤١. قال الرضى فى ١ / ١٤١ : حكم ابنه حكم ابن فيما ذكر وأما بنت فليس مثلهما فى النداء ، ثم قال : (والعلم المتصف بابن وابنه الجامع للشرائط الأربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا والشرائط الأربع هى : (كونه علما وموصوفا ومتصلا ومضافا) ينظر شرح ابن يعيش ٢ / ٥ ، وشرح المصنف ٣٠.

٤- ينظر شرح المصنف ٣٠.

٥- ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٥.

قوله : (إلى علم) يحترز من أن يضاف إلى غيره ، نحو (يا زيدا ابن أختنا) سواء كان العلم المضاف إليه ابن مذكرا نحو (يا زيدا بن عمرو) أم مؤنثا ، نحو (يا زيدا بن هند) كنيه (١) نحو (يا زيدا بن أبي عمرو) أم لقبا. نحو (يا زيدا بن قفه) ونجم الدين قصره على المذكر لأنه لم يكثر إلا فيه ، إلا (عمرو بن هند) فإنه كثر فيه فيعامل معاملة المذكر.

قوله : (يختار فتحه) (٢) يعنى العلم المنادى ، وأما (ابن) فليس فيه إلا الفتح ، لأنه مضاف إضافه معنويه ، وقد فهم من كلامه أنه يجوز فى العلم الوجهان ، وأنه يختار فتحه ولا يجب ، وأنه مبنى ، أما جواز الوجهين ، فالضم لأنه منادى ، والفتح لطلب الخفه ، وأما اختيار الفتح ، فلأنه أخف من الضم ، وأما بناؤه ، فلأن الفتحه تدل على الضمه التى للبناء ، وقال الزمخشري (٣) والفارسي : (٤) إن بناءه كونه تركيب الوصف والموصوف نحو (يا زيد الفاضل بن عمرو) واختير الفتح فى هذا المثال ، لأنه كثر بخلاف غيره ، فخفف لفظا نقلت الضمه فتحه ، وخطا تحذف الألف من ابن.

ص: ٣٢٦

١- ينظر شرح المفصل ٥ / ٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٤١.

٢- ينظر شرح المصنف ٣٠ ، وشرح الرضى ١١ / ١٤١ حيث ذكر الشروط التى وضعت لاختيار الفتح وهى : ١ - أن يكون المنادى علما. ٢ - أن يكون موصوفا بابن أو ابنه. ٣ - أن يكون متصلا بموصوفه. ٤ - أن يكون مضافا إلى علم.

٣- ينظر المفصل ٣١ ، وشرح المفصل ٥ / ٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٢.

٤- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٧٦٩ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٩٤.

قوله : (وإذا نودي المعرف باللام) أى إذا أريد نداؤه ، فلا- بد من التوصل ، لأن اللام للتعريف ، وحرف النداء للتعريف ، ولا يصح الجمع بين حرفى تعريف ، قال المبرد (١) والأعلام تعريفها زائل حاله النداء وهو منقوص ب- (الله) [ظ ٤٠] فإنه لا يصح زواله فى حاله النداء قال نجم الدين ما معناه : الجمع بين حرفى تعريف جائز إذا تغير التعريف (٢) ، وفى (يا زيد) العلميه ، أفادت التخصيص و (يا) القصد دليله أنه يشترط فى المنادى أن يكون تمييز الماهيه ، وإن لم تعلم الذات ، والأولى فى وجه التوصل ، أنك إذا أدخلت على المعرف المفرد (يا) بنيته واللام تنافى البناء ، لأنها معاقبه للتونين ، فهو كالتونين ولا بناء مع التونين ، وإن أعربت فهو بعيد لحصول عله البناء ، فأتوا بالتوصل لهذا الوجه ، وأما الكوفيون (٣) فأجازوا نداء التعريف مطلقا من غير توصل واحتجوا بقولهم (يا الله) وبقوله :

[١٥٩] فى الغلامان اللذان فزا

إياكما أن تكسباننا شرا (٤)

ص: ٣٢٧

١- ينظر المقتضب ٢٠٥ / ٤ ، وشرح الرضى ١ / ١٤١ - ١٤٢ .

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤١ .

٣- ينظر الإنصاف ١ / ٣٣٥ وما بعدها مسأله : ٤٦ القول فى نداء الاسم المحلى بال وشرح الرضى ١ / ١٤٦ .

٤- الرجز بلا نسبه فى الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، وشرح المفصل ٩ / ٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٨٠١ / ٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٤ ، والهمع ٣ / ٤٧ ، والخزانة ٢ / ٢٩٤ . ويروى تعقبانى بدل تكسبانى . والشاهد فيه قوله : (فى الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء وأل فى غير لفظ الجلاله وذلك لا يجوز إلا فى الضروره الشعريه عند البصريين وبدون ضروره عند الكوفيين قياسا على نداء لفظ الجلاله .

ويقوله :

[١٦٠] من أجلك يا التي تيمت قلبي

وأنت بخيله بالوصل عنى (١)

وعند البصريين (٢) أنه جمع بين حرفي تعريف للضرورة ، كما جمع بين حرفي جر للضرورة نحو :

[١٦١] فأصبح لا يسألنه عن بما به (٣)

...

والمنادى محذوف ، وهو (أى) وحذفها ضروره ، وبقيت صفتها على الأصل وتقديره (فيا أيها الغلامان) و (يا أيتها التي تيمت).

قوله : (قيل يا أيها الرجل) يعنى أن الوصل يكون ب- (أى) و (ها) التنبيه فى المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ، نحو (يا أيها الرجل) قال تعالى : (يا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ) (٤) وباسم الإشارة نحو (يا ذا الرجل) قال :

ص: ٣٢٨

١- البيت من الوافر وهو بلا نسبه فى الكتاب ٢ / ١٩٧ ، والإنصاف ١ / ٣٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٠٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٥ ، والهمع ٣ / ٤٧ ، والخزانة ٢ / ٢٩٣ . ويروى بالود بدل الوصل . والشاهد فيه قوله : (يا التي) حيث نادى ما فيه أل تشبيها بقولهم (يا الله)

٢- ينظر الإنصاف ١ / ٣٣٥ وما بعدها ، والمغنى ٤٦٢ .

٣- صدر بيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر فى ديوانه ٢٦ ، وعجزه : أصعد فى علو الهوى أم تصوب ينظر المغنى ٤٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٧٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٤٥ ، واللسان مادة سعد ٤ / ٢٤٤٦ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٦٢ - ١٩٢ ، وخزانة الأدب ٩ / ٥٢٧ . ويروى : فأصبحن . والشاهد فيه : قوله : (عن بما) حيث أكد عن الجار توكيد لفظيا بإعادته بلفظ مرادف له وهو البناء . وذلك ضروره كما ذكر الشارح .

٤- الفجر ٨٩ / ٢٧ .

...

وبالإشارة والتنبيه نحو: (يا هذا الرجل) (٢) وبمجموعهما نحو (يا أيها الرجل) قال:

[١٦٣] ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى (٣)

...

إلا- أنك إذا أتيت ب- (أى) لزمتم (ها) التنبيه ، ولا تلزم مع الإشارة ، لأن (أى) لازمه للإضافة ، و (ها) عوض عن المضاف إليه ، وإنما تأتي بها دون غيرها ، لأن التنبيه يناسب النداء فى أنّ ما بعدها هو المقصود ، وإنما اختصّت دون أخواتها لأنها أقل حروفاً .

قوله : (يا أيها الرجل) (٤) [يا أيهذا الرجل] (٥) هذا مثال المنادى والتنبيه و (يا هذا الرجل) مثال الإشارة والتنبيه ، (يا أيهذا الرجل) مثال لمجموعهما ، واعلم أن المنادى المعرف فيه تفصيل ، وهو أن يقال : إن كان

ص: ٣٢٩

١- سبق تخريجه فى صفحه ٢١٤ وبرقم ١٥٨ .

٢- ينظر شرح المصنف ٣٠ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٣ .

٣- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى وهو لطفه بن العبد فى ديوانه ٣٢ والكتاب ٣ / ٩٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٥ ، والإنصاف ٢ / ٥٦٠ ، وشرح المفصل ٢ / ٧ ، والمغنى ٥٠٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ٥١ . والشاهد فيه قوله : (أى هذا الزاجرى) حيث أتى بأى مع اسم الإشارة عند النداء والزاجرى إما صفة أو بدل . وينظر شرح الرضى ١ / ١٤٣ .

٤- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٤٣ : (وقال الأخفش فى يا أيها الرجل أى موصول وذوا اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجمله صله أى) ثم قال الرضى : وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبه التخفيف للمنادى ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعنى أى ... ويصح تقوية مذهبه بكثره وقوع أى موصولة فى غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة).

٥- ما بين حاصرتين زياده من الكافية المحققة .

جملة مسمى بها ليست فى تأويل المفرد جاز نداؤها من غير توصل ، لأن اللام بعض الاسم ، نحو أن يسمى بقولك (الرجل قائم) (يا الرجل قائم) ، لأن الجمل تحكى ، وإن كانت فى تأويل المفرد ، نحو أن يسمى (بالذى قام) فقال سيبويه (١) لا بد من التوصل ، لأنها فى حكم القائم وأجاز المبرد نداءها من غير توصل (٢) ، وأما المفرد فظاهر كلام المصنف أن يتوصل إليه مطلقا (٣) ، وفيه تفصيل وهو أن يقول : إن كان المعرف بصح أن يكون وصفال- (أى) واسم الإشارة ، جاز التوصل ، وذلك نحو (اسم الجنس والذى والتى) وما تفرع منهما ، فيقال (يا أيها الرجل) و (يا أيهذا الذى قام) وإن لم يصح ، لم يجز التوصل ، كأن تسمى بما فيه الألف واللام الجوامد ، فلا يقال (يا أيها النضر) ، ولا (يا أيها الصعق) ولا (يا أيها الزيدان والزيدون) فى المثنى والمجموع ، بل إذا أردت نداء ما هذه حاله ، قلت (يا من هو النجم) و (يا من هو الصّعق) و (يا من هو النضر) ، ويكون خيرا لمبتدأ محذوف ، ولا يكون منادى ، ولا يتوصل إلى ندائه ، وفصل بعض النحاء ، فقال : إن كان أصله الوصف ، أو اسم الجنس جاز أن يتوصل إلى ندائه ، ويكون حكمه حكم الجنس ، نحو (يا أيها الحارث) والجنس ، إلا- لم يجز ، ك- (الزيدين) والزيدين والنجم والصعق).

قوله : (والترمو) [و ٤١] (رفع الرجل لأنه المقصود) هذا مذهب سيبويه (٤) والجمهور لأنه لم يسمع إلا- الرفع ولأنه المقصود (بالنداء) وإنما

ص: ٣٣٠

١- ينظر الكتاب ٢ / ١٨٨ وما بعدها.

٢- ينظر المقتضب ٤ / ٢١٥ - ٢١٦.

٣- ينظر شرح المصنف فى ٣٠.

٤- ينظر الكتاب ٢ / ١٨٨ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢ / ٧.

أتى بأى توصيلاً إلى نداءه ، وإنما لم يقل ضممه ، لبعده عن حرف النداء ، فلما بعد صار معها ، ولما كان مقصوداً اجتلبت صورته الضمه وأجاز المازنى (١) والزجاج (٢) الرفع والنصب فى الرجل فجعلوه صفة ل- (أى) واسم الإشارة ، وقاسوه على (يا زيد الظريف) وفصّل بعض المتأخرين ، فقال : إن دخل حرف النداء على (أى) والتنبيه فقط وجب رفع الرجل ، لأنه لا يكتفى ب- (أى) دون صفتها ، وإن دخل على الإشارة ، فإن أردت نداءها ، جاز فى الرجل الوجهان وإن جعلتها وصله إلى نداء المعروف وجب الرفع ، وقال الفراء والأخفش (٣) فى (يا أيها الرجل) أى موصوله ، وذو اللام بعده خير مبتدأ محذوف ، والجمله صله أى ، وتقديره : (يا الذى هو الرجل) وإنما جاز حذف هذا المبتدأ لمناسبه التخفيف للمنادى ، وإنما بنيت (أى) وكان قياسها النصب ، لأن الموصول طويل بصلته يحذف صدر صلتها ، وضعف تفرد (أى) فالترمووا رفع توابعه ، بأن هذا المضمّر لم يظهر فى بعض الصور فيستدل به على حذفه فى باقيتها.

قوله : (وتوابعه ، لأنها توابع معرب) أى والترمووا رفع توابعه لأنها توابع معرب ، وتوابع المعرب تتبع على لفظه ، سواء كانت مفردة نحو (يا أيها الرجل الظريف) أو مضافه نحو (يا أيها الرجل ذوا المال) وكلامه مبنى على أنه جواب سؤال مقدر وهو أن يقال : إذا كان الرجل صفة للمنادى

ص: ٣٣١

١- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٠٣ ، والهمع ٢ / ٥٢ .

٢- ينظر معانى القرآن للزجاج ٢ / ١٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٣ ، والهمع ٢ / ٥٢ .

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٣ ، والعبارة منقوله عن الرضى دون أن يعزو هاله. من قول الأخفش إلى صله أى (...).

المضموم ، فلم لم يجرز نصبه؟ كما فى (يا زىء الظرف) وأجاب بأنه المقصوء بالنءاء ، وأورء علىه سؤال ، وهو أن يقال : إذا كان هو المقصوء بالنءاء ، والمقصوء بالنءاء كالمناءى المضموم ، فأجوزوا فى ءوابعه ما جاز فى ءوابع المضموم ، وأجاب بقوله : (إنها ءوابع معرب) قال نجم الءىن : (١) فصار الرجل فى (يا أىها الرجل) كالنعامه ، إذا قىل : لم وءب رفعه؟ قىل : هو كالمناءى لأنه المقصوء ، فإن قىل : فىجوز فى ءوابعه ما فى ءوابع المناءى المضموم ، قىل : هو لىس بنفس المناءى المضموم بل هو مثله . وأما ءابع ءابع فإن كان المناءى معربا مضافا كان منصوبا فى الصفه ءالتأكىء وعطف البىان ، سواء كان ءابع مفردا ، أو مضافا ، وسواء ءبعه ءابع الأءول أو المناءى ، وإن كان بدلا أو معطوفا بحرف ، فإن ءبعه ءابع الأءول كان منصوبا ، وإن ءبعه المناءى كان كالمستقل مثله : (يا عبء الله العالم محمد) و (يا عبء الله العالم ومحمد) وإن كان المناءى مبنا ، فإن كان أبا واسم الإشاره فلىس فىه إلا-الرفع ، وهى مسأله الكءاب (٢) ، وإن كان غيرهما وهو المفرد المعرفه ، أو النكره المقصوءه فإن كانت الصفه ءالتأكىء وعطف البىان وأبعته ءابع الأءول أعربته إعراب ءابع رفعا ، كان أو نصبا ، مفردا كان أو مضافا ، وإن أبعته المناءى وءب فى المضاف النصب ، وفى المفرد الوجهان ، وإن كان بدلا أو عطفبا بحرف فإن أبعتهما المناءى كان كالمستقل ىرفعان إن كانا مفردىن وىنصبان إن كانا مضافىن وإن أبعتهما ءابع الأءول أعربا إعرابه .

ص : ٣٣٢

١- ىنظر شرح الرضى ١ / ١٤٥ .

٢- ىنظر الكءاب ٢ / ١٩١ وما بعءها .

قوله : (يا الله خاصه) يعنى أدخلوا (يا) على اسم الله تعالى ، وفيه الألف واللام ، وهذا من حجج الكوفيين (١) ، واختلف فى تأويله ، فقيل : إن أسماء الله تعالى توقيفيه (٢) ، ولم يرد إذن شرعى ب- (يا أيها الله) وقيل لما كثر فى استعمالهم [ظ ٤١] أكثر من غير خفف بحذف الوصله ، وقيل كرهوا التوصل إلى أسماء الله تعالى بالمبهمات : قال الوالد : وفيه نظر لأن مثل ذلك لا يكون عذرا لهم فى اللحن ، وقيل هى جزء من الكلمه لأنها تنزل منزله الأصل ، لأنها عوض عن الهمزه التى هى فاء الكلمه ، لأن أصله الاله (٣) فتقلت حركه الهمزه إلى اللام فحذفت فصار (اللاه) أدغموا اللام فى اللام ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر.

والأكثر فى نداء هذا الاسم الشريف (اللهم) والميم عند البصريين (٤) عوض عن حرف النداء ، وقد جمع بينهما فى الشذوذ نحو قوله :

ص: ٣٣٣

١- ينظر الإنصاف ١ / ٣٣٥ وما بعدها.

٢- أى أن صفات الله توقيفيه ولا يجوز للعقل أن يضع صفه لله تبارك وتعالى إذ تحتاج هذه إلى القطع ولا يكون إلا فى التواتر ، والأسماء والصفات بمعنى وإن كانت الأسماء أعم من الصفات ، وقوله لم يرد إذن شرعى بنداء (يا أيها الله) فالأمر ليس كذلك. إذ أنّ أى من المبهم وأن تتوصل إلى الله المعلوم بنداء المبهم فهذا تناقض ... والإذن الشرعى ورود الدليل من الكتاب والسنة المتواتره على ذلك ...

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٥.

٤- للتفصيل ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٦ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ ، وشرح المصنف ٣١ ، والكتاب ٢ / ١٩٦ ، والإنصاف ١ / ٣٤١ وما بعدها. مسأله ٤٧ القول فى الميم فى اللهم أعوض من حرف النداء أم لا؟ قال أبو اسحق يعنى الزجاج : وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم (اللهم) بمعنى يا الله ، وإن الميم المشدده عوض من (يا) لأنهم لم يجدوا (يا) مع هذه الميم فى آخر الكلمه فعلموا أن الميم فى آخر الكلمه بمنزله (يا) فى أولها والضمه التى هى فى الهاء هى ضمه الاسم المنادى المفرد) ينظر اللسان ماده أله ١ / ١١٦ ، والهمع ٣ / ٦٤.

سبّحت أو هلّلت يا للهما (١)

أررد علينا شيخنا مسلما

شيخا على كرسية معمما

وقال الكوفيون إنها محذوفه من أجزاء ، وأصله (يا الله أمنا بخير) (٢) وإذا جمع بينهما فهو تأكيد نحو (اللهم أمنا بخير).

قوله : (ولك في مثل يا تيم تيم عدى ... والنصب والضم) يعنى فى (تيم) الأول (٣) ، وأما الثانى فهو منصوب اتفاقا لأنه مضاف ، وأراد ب- (مثل) كل منادى.

مفرد إذا تكرر لفظه وولى الاسم الثانى اسم مجرور بالإضافه ، فالثانى واجب النصب ، ولك فى الأول الضم والنصب نحو :

ص: ٣٣٤

١- الرجز بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٠٣ ، والإنصاف ١ / ٣٤٢ وهى ثلاثه أشطر وكذلك عند الرضى فى شرحه على الكافيه ١ / ١٤٦ ، ولسان العرب ماده (أله) ١ / ١١٦ وهى كذلك ثلاثه أشطر ، وهمع الهوامع ٣ / ٦٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢٩٦ . ويروى صليت أو سبّحت . والشاهد فيه قوله : (يا اللهم ما) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشدده وذا ما مفرده بعد الميم المشدده وذلك على سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح .

٢- ينظر الإنصاف ١ / ٣٤٤ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ - ١٧ .

٣- قال المصنف فى شرحه ٣١ : يعنى فى الأول ، أما الضم فظاهر لأنه منادى مفرد فكان مضموما كقولك (يا زيد ، وأما النصب فعلى وجهين : أحدهما : أن يراد تيم الأول إضافته إلى عدى المذكور آخرا ثم أكد تأكيدا لفظيا بلفظ تيم الثانى . الثانى : أن المراد يا تيم عدى يا تيم عدى ، فحذف المضاف إليه استغناء عنه بذكره أخيرا لأنه هو هو ...

[١٦٥] يا تيم تيم عدى (١)

...

قال :

[١٦٦] يا زيد زيد اليعملات الذبّل

تطاول الليل عليك فانزل (٢)

فإذا رفع (تيم) الأول فعلى القياس ، لأنه مفرد معرفه ، وإن نصب فقد اختلف.

في تأويله ، فقال سيويه والخليل (٣) أصله (يا تيم عدى تيمه) فحذف الضمير وأقحم بين المضاف والمضاف إليه تأكيد كما في :

[١٦٧] يا بؤس للحرب (٤)

...

ص: ٣٣٥

١- صدر بيت من البسيط ، وتمامه : لا-أبا لكم ... لا يلقيكم فى سوءه عمر وهو لجرير فى ديوانه ٢١٢ ، والكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٤٢ ، والخصائص ١ / ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٧٢٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٦ ، ومغنى اللبيب ٥٦٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٥٥ ، وشر ابن عقيل ٢ / ٢٧٠ ، وهمع الهومع ٢ / ١٢٢ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢٩٨ - ٣٠١. والشاهد فيه قوله : (يا تيم تيم عدى) حيث أقحم تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه ، ويجوز أن يضم تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه ، ويجوز أن يضم تيم الأول على أنه منادى علم والثانى بدل منه ...

٢- البيت من الكامل وهو لبعض ولد جرير كما فى الكتاب ٢ / ٢٠٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٦ ، وابن عقيل ٢ / ٢١٢. الشاهد فيه قوله : (يا زيد زيد اليعملات) حيث تكرر لفظ المنادى وأضيف ثانى اللفظين ويجوز فى الأول الضم على أنه منادى مفرد والنصب على أنه منادى مضاف وفى الثانى النصب ليس غير.

٣- ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٦.

٤- قطعه بيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعيد بن مالك فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٥٨٢ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، والخصائص ٣ / ١٠٢ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠ ، والجنى الدانى ١٠٧ ، واللسان ماده - (رهط) ٣ / ١٧٥٣ ، ومغنى اللبيب ٢٨٦ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٦٨ - ٤٧٣. وتمامه : التى وضعت أراھط والشاهد فيه قوله : (يا بؤس للحرب) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

ونصب الأول لأنه مضاف فى الحقيقه ، ونصب الثانى لأنه مضاف فى اللفظ ، وقال المبرد (١) وجماعه من النحاه : إن الأصل (يا تيم عدى تيم عدى) فحذف (عدى) وبنى (تيم) على إعرابه ، قال : وإذا جاز حذف المضاف إليه مع اختلاف المضافين نحو قولهم : (نصف وربع درهم) (٢) ونحو قوله :

[١٦٨] ...

بين ذراعى وجبهه الأسد (٣)

أى نصف درهم وربع درهم (وبين ذراعى الأسد وجبهه الأسد) والدليل على إضافته (ذراعى) حذف نون التشبيه منه ، فهو مع اتفاقهما أجوز ، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه (٤) ثم اختلفوا أيهما المحذوف ف قيل : عدى الأول لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقيل

ص: ٣٣٦

١- ينظر المقتضب ٢٢٩ / ٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ٢ ، وشرح الرضى ١٤٦ / ١ .

٢- ينظر معانى القرآن للفراء ٣٢٢ / ٢ ، وشرح الرضى ١٤٧ / ١ .

٣- عجز بيت من المنسرح وهو للفرزدق فى ديوانه ٢١٥ ، وصدرة : يا من رأى عارضا أسرّ به والكتاب ١ / ١٨٠ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٣٢٢ ، والخصائص ٢ / ٤٠٧ ، وشرح المفصل ٣ / ٢١ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٧ ، والمغنى ٤٩٨ - ٨٠٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٩٩ ، والأشبه والنظائر ١ / ١٠٠ ، ٢ / ٢٦٤ ، واللسان مادته (بعد) ١ / ٣١١ ، والخزانة ٢ / ٣١٩ ، ٤ / ٤٠٤ والشاهد فيه قوله : (بين ذراعى وجبهه الأسد) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو قوله الأسد بما ليس بظرف وهو قوله (وجبهه) ، والفصل بغير الظرف غير جائز ولذلك يجب تقدير مضاف إليه للأول كما ذهب الشارح .

٤- ينظر شرح الرضى فالبعباره منقوله عنه بتصرف دون إسناد ١٤٧ / ١ .

(تيم) الأول مضاف إلى عدى الموجود (تيم) الثاني مضاف إلى المحذوف لثلا يلزم الحذف قبل الدليل عليه ، وقال السيرافي :
(١) إنه فتح الأول اتباعا كما فى (يا زيد بن عمرو) وقال الفراء (٢) إنهما كلاهما مضافان إلى عدى وزيادته تؤدي إلى معمول
بين عاملين ، وقال الأعمى : (٣) إنه مركب كـ - (خمسه عشر كـ) وفتح الأول والثاني بناء ، قال الورد : ويمكن أن يكون فتح
الثاني إعرابا مثل (بعلبك زيد).

قوله : (والمضاف إلى ياء المتكلم) (٤) يعنى المنادى ، يعنى غير الألف نحو (يا مصطفى ، يا غلامى) فإن هذه الوجوه لا يجوز
فيها ، وأما غير المنادى فسيأتى فى المجرورات.

قوله : (يجوز فيه غلامى) [ويا غلامى] (٥) فيه لغات سبع : إثبات الياء مفتوحة وساكنه ، والأصل فيهما على ما اختاره المصنف
(٦) الفتح على الأ-كثرك- (ضربت) لأنه اسم على حرف واحد ، فقوى بالفتح وقيل الأصل السكون حملا- على الواو ، فى
(ضربوا) ولأنه مبنى ، وأصل

ص: ٣٣٧

١- ينظر هامش الكتاب ٢ / ٢٠٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٧ وهمع الهوامع ٣ / ٥٩.

٢- ينظر رأى الفراء فى همع الهوامع ٣ / ٥٨.

٣- ينظر رأى الأعمى فى الهمع ٣ / ٥٨.

٤- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٤٧ : اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم : أصلها الفتح لأن واضح المفردات ينظر إلى الكلمه
حال أفرادها دون تركيبها ، فكل كلمه على حرف واحد كواو العطف وفائه ، وباء الجر ولامه ، وياء المتكلم أصلها الحركه لثلا
يبتدأ بالساكن ، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد ولا سيما حرف العله ضعيف. وقال بعضهم : أصلها الإسكان وهو أولى لأن
السكون هو الأصل.

٥- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٦- ينظر شرح المصنف ٣١.

الثالثه : (يا غلام) بحذف الياء للتخفيف وبقاء الكسره دليلا [و ٤٢] عليها وهى كثيره فى القرآن ، نحو (يا قوم) (١) و (يا عباد) (٢) فإذا عدت الكسره كنداء المقصود نحو (يا مصطفى) لم تحذف الياء لعدم الدليل عليها.

الرابعه : ضم الميم وحذفت الياء ، وعليه قراءه من قرأ (قال رَبِّ احْكُم) (٣) (قال رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ) (٤).

الخامسه : (يا غلاما) بالألف عوض عن الياء لأنهما من حروف العله ، وعليه (يا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ) (٥) و (يا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ) (٦). والأصل : يا أَسْفَى وحسرتى.

ص: ٣٣٨

١- هى كلمه تتكرر كثيرا مثل : البقره ٢ / ٥٤ وهى : (يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل ...).

٢- وهى كلمه من آيه تكرر فى أربعة مواضع من القرآن الكريم مثل الزمر ٣٩ / ١٦ (ذلك يخوف الله به عباده يا عباد فاتقون)

٣- الأنبياء ٢١ / ١١٢ وتمامها : (قال رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ). قرأ أبو جعفر بن القعقاع وابن محيصن (رب) بالضم ، قال النحاس وهذا لحن عند النحويين لا- يجوز عندهم رجل أقبل حتى يقول : يا رجل. ينظر تفسير القرطبي ٥ / ٤٣٩١ ، وتفسير فتح القدير ٣ / ٤٣١. وقال الرضى فى شرحه ١ / ١٤٨ (ومنه القراءه الشاذه رب احكم) وينظر البحر المحيط ٦ / ٣١٩.

٤- يوسف ١٢ / ٣٣ وتمامها : (قال رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ).

٥- يوسف ١٢ / ٨٤ ، وتمامها : (وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ)

٦- الزمر ٣٩ / ٥٦ وتمامها : (أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت فى جنب الله وإن كنت لمن الساخرين)

السادسه : زادها الأخفش (١) (يا غلام) بالفتح من دون ألف ليدل على الألف المحذوفه.

قوله : (وبالهاء وقفا) هذه لغه سابعه نحو (يا غلاماه) يعنى أنهم أبدلوا من الياء ألفا ، وأتوا بهاء السكت لبيان الألف (٢).

قوله : وقالوا : (يا أبى ويا أمى) (٣) يعنى يجوز فيهما ما جاز فى غلامى ، وجاء :

[١٦٩] يا ربّ يا ربّاه إياك أسل (٤)

...

قوله : (وقفا) يعنى لا يجوز إثباتها فى الوصل ، وقد يجعل منه (يا أسفى) (٥) و (يا حسرتى) (٦) وقد جاء نادرا :

[١٧٠] يا ربّ يا ربّاه إياك أسل

...

أى أسأل ، ويراد أن إبدال الياء تاء تأنيث فتقول : (يا ربه يا أمه)

ص: ٣٣٩

١- ينظر رأى الأخفش فى معانى القرآن ٢ / ٥٣٣.

٢- ينظر شرح المصنف ٣١. وقال المصنف (يا أبى ويا أمى على القياس).

٣- فى الأصل (يا بى ويا مى) وهو تحريف.

٤- الرجز لعروه بن حزام كما فى شرح المفصل ٩ / ٤٧ ، ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٤٢٢ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٩١ ، واللسان (ها) ٦ / ٤٥٩٨ ، وخزانه الأدب ٧ / ٢٧١ - ٢٧٣ وفى الخزانه تمام الرجز وهو قوله : يا رب يا رباه إياك أسل عفراء يا رباه من قبل الأجل فإن عفراء من الدنيا الأمل والشاهد فيه قوله : (يا رباه) حيث ألحق هاء السكت فى الوصل ضروره.

٥- يوسف ١٢ / ٨٤ وتامها : (وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِیْضًا عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ).

٦- الزمر ٣٩ / ٥٦ وتامها : (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ).

فتحا وكسرا.

وقوله : (بالألف دون الياء) أى بالألف مع التاء دون الياء فتقول : يا أبتا ، ولا يجوز (يا أبتى) لأن تاء التأنيث عوض عن الياء وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه ، وأجاز الكوفيون (١) (يا أبتى) بناء منهم على أن التاء لمجرد التأنيث لا للعوض. قال نجم الدين : وقد جاء ضم التاء نحو (يا به ويا مه) وإذا وقف وقف بالهاء لأنها ليست محضه للعوض (٢) ، وقال الفراء : يوقف بالتاء كبت وأخت) (٣).

قوله : (ويا ابن أم ، ويا ابن عم خاصه) (٤) يعنى أن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو (يا غلام غلامى) لا تجرى فيه الوجوه التى فى المضاف إلى ياء المتكلم ، وفى (يا ابن أم) و (يا ابن عم) خاصة لكثرة استعمالهما دونها ، فتقول (يا ابن عمى) وبتح الياء وسكونها قال :

[١٧١] يا ابن أمى ، ويا شقيق نفسى

أنت خلقتنى لدهر شديد (٥)

و (يا ابن أم) و (يا ابن عم) بالكسره من دون ياء (ويا ابن أم) و (يا

ص : ٣٤٠

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١١ .

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٨ .

٣- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٨ ، واللسان (ها) ٦ / ٤٥٩٧ .

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢ و ١٣ ، وشرح المصنف ٣١ والعبارة من شرح المصنف بتصرف .

٥- البيت من الخفيف ، وهو لأبى زيد فى ديوانه ٤٨ ، والكتاب ٢ / ٢١٣ . ويروى فيه خليتى بدل خلقتنى وشرح المفصل ٢ / ١٢ ،

والمقتضب ٤ / ٢٥٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤٠ ، وشرح قطر الندى ٢٠٧ ، واللسان ماده (شقق) ٤ / ٢٣٠١ ، وهمع الهوامع ٢ /

٥٤ . والشاهد فيه قوله : (يا ابن أمى) حيث أثبت ياء المتكلم وهذا للضرورة .

ابن عمّا قال :

[١٧٢] يا ابنه عمّا لا تلومى واهجعى

لا تطمعى فى فرقتى لا تطمعى (١)

و (يا ابن أمّاه) ويا ابن عمّاه).

قوله : (وقالوا : يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ خاصه) [مثل باب يا غلامى] (٢) يعنى بالفتح من دون ألف ، وإنما أعاده لأن عنده أن الفتح فى (يا غلامى) لم يثبت ، وقد روينا عند الأخفش (٣) ، وقد يأتى ب- (بنى) على طريقه النداء ويقصد به الاختصاص وهو ثلاثه أقسام ؛ منه : ما يصح دخول حرف النداء ، ولا يصح إظهار الفعل نحو (أما أنا فافعل كذا أيها الرجل) (٤) و (نحن نفعل كذا أيها القوم) و (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) (٥) ومنه : ما يصح إظهار الفعل دون حرف النداء نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف) (٦) و (بك الله نرجو الفضل) و (سبحانك الله

ص : ٣٤١

١- الرجز لأبى النجم العجلى كما فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٥٤٥ وهو ملفق من صدرين فى قصيده واحده مطلعها : ما إن رأيت رأسى كرأس الأضلع مئز عنه قنزعاً عن قنزع وينظر الكتاب ٢ / ٢١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٤٠. ويرويه يا بنت عمى ، والمقتضب ٢ / ٢٥٢ ، والأصول لابن السراج ١ / ٣٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢ ويرويه (يا بنت عمّا) وأوضح المسالك ٤ / ٤١ ، واللسان مادّه (عمم) وهمع الهوامع ٢ / ٥٤. والشاهد فيه قوله : (يا ابنه عمّا) حيث أثبت الألف المنقلبه عن ياء المتكلم ضروره.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٣.

٤- ينظر همع الهوامع ٣ / ٢٩.

٥- ينظر المصدر السابق.

٦- ينظر شرح الرضى ١ / ١٦٢ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٠.

العظيم) (١) ومنه : ما يصح فيه الإعراب والنصب على النداء ، وعلى الاختصاص ، نحو (نحن آل فلان كرما) و (إنا معشر العرب نفعل كذا) وروى أبو عمرو أن العرب تنصب على الاختصاص أربعة أشياء (آل ، وأهل ، ومعشر ، وبنى) (٢) والفرق بين الاختصاص والنداء ، أن الاختصاص لا- يجوز ظهور حرف النداء فيه ويدخل فيه المتكلم والمخاطب دون الغائب ، والنداء مختص بالمخاطب فقط.

ترخيم المنادى

قوله : (وترخيم المنادى جائز) يعنى فى سعه الكلام (٣) وإنما جاز ترخيمه دون غيره لكثرتة ، ولأن المقصود فى النداء هو المنادى له ، وقصد سرعه الفراغ من النداء [ظ ٤٢] والإفشاء إلى المقصود ، فحذف آخره اعتباطا (٤).

والترخيم فى اللغة مأخوذ من التلين والتسهيل (٥) قال :

[١٧٣] لها بشر مثل الحرير ومنطق

رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر (٦)

ص: ٣٤٢

- ١- ينظر همع الهوامع ٣ / ٣٠
- ٢- ينظر رأى أبى عمرو فى شرح الرضى ١ / ١٦١ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٩.
- ٣- ينظر شرح المصنف ٣١.
- ٤- ينظر شرح الرضى حيث العبارة منقوله عنه فى ١ / ١٤٩ ، وشرح المفصل ٢ / ١٩.
- ٥- ينظر اللسان مادة (رخم) ٣ / ١٦١٧.
- ٦- البيت من الطويل وهو لذى الرمه فى ديوانه ٥٧٧ ، ينظر جمهره اللغة ١١٠٦ ، والخصائص ٣ / ٣٠٢ ، وأساس البلاغه ٤٨٢ ماده (هرا) وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٩ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٥٥ ، وتذكره النحاه ٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٧ - والشاهد فيه قوله : (رخيم الحواشى) حيث استعمل كلمه رخم بمعنى الرقه وذلك يدل على أن الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت.

وقيل : من القطع ، لقولهم (رخت الدجاجة بيضها) إذا قطعت وأما فى الاصطلاح : (فهو حذف فى آخره الاسم تخفيفا) (١). قوله : (فى آخره) يحترز من تصغير الترخيم ، فإنه لا يلزم أن يكون فى كـ - (حميد) من أحمد و (زهير) من زاهر و (عمير) من عمران. وقوله : (تخفيفا) يعنى من غير موجب يحترز من ما حذف لا- لمجرد التخفيف بل له ولموجب كالإعلال ، وإلا- فكل حذف لا بد فيه من تخفيف

قوله : (وشرطه أن لا يكون مضافا) الترخيم إن كان فى غير المنادى لم يجز إلا فى ضروره الشعر بشرط أن يكون مما يصح نداؤه ، وأن يكون جامعا لشروط ترخيم المنادى (٢)، وأن يرخم فيه ما يرخم فى المنادى نحو :

[١٧٤] وإن افتقأدى فاطما بعد أحمد

دليل على أن لا يدوم خليل (٣)

ص: ٣٤٣

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١٩ ، والأصول لابن السراج ١ / ٣٥٩ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٣٦.

٢- ينظر شروط ترخيم المنادى فى شرح الرضى ١ / ١٤٩ ، وينظر شرح ابن عقيل حيث قال فى ٢ / ٢٨٩ ، فذكر أنه لا يرخم إلا بثلاثة شروط : ١ - أن يكون رباعيا فأكثر. ٢ - أن يكون علما. ٣ - أن لا يكون مركبا تركيب إضافه ولا إسناد. وهى عند الرضى خمسة قال : شرط ترخيم المنادى خمسة : أربعة منها عدمه متعينه وهى : أن لا- يكون مضافا ولا- مضارعا له ، وأن لا يكون مستغاثا ، ولا يكون مندوبا ولا يكون جمله والشرط الأخير ثبوتى غير متعين ، ولم يذكر المصنف مضارع المضاف لأن حكمه حكم المضاف) ينظر الرضى ١ / ١٤٩.

٣- البيت من الطويل وهو لسيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه ينظر ديوانه ١٥٠ و يروى فيه : وإن افتقأدى واحدا بعد واحد والشاهد فيه قوله : فاطما بعد أحمد حيث صرف فاطمه مع أنها ممنوعه من الصرفه ويروى بترخيمه (فاطم).

وزاد المبرد (١) أن يكون على لغة من لا ينوي ولا يعتبره سيويه (٢) ، واستدل سيويه بقوله :

[١٧٥] ألا أضحت جبالكم راما

وأضحت منك شاسعه أماما (٣)

أى أمامه ، والمبرد يرويه : (٤) وما عهدى كعهدك يا أماما ، وما خالف هذا لم يقس عليه نحو :

[١٧٦] درس المنا بمتالع فأبان (٥)

...

ص: ٣٤٤

١- ينظر رأى المبرد فى المقتضب ٤ / ٥٤٣ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٩ .

٢- ينظر الكتاب ٢ / ٢٧٠ .

٣- البيت من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ٢٢١ ، والكتاب ٢ / ٢٧٠ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٩٤ ، والإنصاف ١ / ٣٥٣ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٩ ، وأوضح المسالك ٤ / ٧٠ . والشاهد فيه قوله : (أمامه) حيث رخت فى غير النداء ضروره وترك الميم مفتوحه على لغة من ينتظر وهى فى موضع رفع .

٤- ينظر الهمع ٣ / ٧٩ - ٨٠ ، وشرح الرضى وحاشيته للشريف الجرجانى ١ / ١٤٩ وزاد أى الشريف قائلا : وهو من تعسفاته) أى المبرد .

٥- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : فتقادت بالحبس فالسوبان وهو للبيد بن ربيعه بن مالك بن جعفر بن كلاب فى ديوانه ١٣٨ ، وسمط اللالى ١٣ ، وشرح شواهد الشافيه ٤ / ٣٩٧ واللسان ماده (أبن) ١ / ١٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤٤ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٤٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٦ . والشاهد فيه قوله : (المنا) يريد المنازل فرخمه فى غير النداء للضروره الشعريه حيث حذف حرفين .

وقوله :

[١٧٧] أو ألفا مكه من ورق الحما (١)

...

أراد المنازل والحمام ، وأما المنادى فله شروط (٢) ، منها ما يرجع إلى النفى ، ومنها ما يرجع إلى الإثبات ، أما التي ترجع إلى النفى ، فثلاثة :

الأول : أن لا- يكون مضافا ولا شبيها به ، وهو الطويل ، لأنك إن رخت الأول رخت وسط الكلمة ، وإن رخت الثانى فليس بمنادى ، لأن المضاف إليه من حيث اللفظ اسم مستقل ، ومن حيث المعنى فى حكم جزء من الأول ، فإن روعى الأمران تعذر الترقيم بخلاف المركب ، فإن الثانى امتزج بالأول ، حتى صار كالكلمة الواحده وأجازه الكوفيون (٣) ، واحتجوا بقوله :

[١٧٨] إما ترينى اليوم أم حمز (٤)

...

وقوله :

[١٧٩] خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا (٥)

...

ص: ٣٤٥

١- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٤٥٣ ، والكتاب ١ / ٢٦ ، ١١٠ والخصائص ٣ / ١٣٥ ، والإنصاف ٢ / ٥١٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١٦ ، والأشبه والنظائر ١ / ٢٩٤ ، وهمع الهومع ١ / ١٨١ ، ٢ / ١٥٧ . والشاهد فيه قوله : (الحما) حيث رخم الحمام فحذف منه الحرف الأخير فى غير نداء.

٢- سبق ذكر الشروط فى الصفحة السابقه.

٣- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ١ / ١٤٩.

٤- الرجز لرؤيه فى ديوانه ٦٤ ، والكتاب ٢ / ٢٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٥٨ ، والمقتضب ٤ / ٢٥١ ، والإنصاف ١ / ٣٤٩ ، وشرح ابن يعيش ٩ / ٦ . وتمامه : قاربت بين عنقى وجمزى العنق : ضرب من السير السريع ، والجمز : أشد العنق وهو يشبه الوثب . والشاهد فيه قوله : (أم حمز) يريد أم حمز فرخم حمزه فى غير النداء للضرورة.

٥- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : واصرنا والرحم بالغيب تذكر وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ٢١٤ ، والكتاب ٢ / ٢٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٦٢ ، والإنصاف ١ / ٣٤٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٥٤ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٩ ، ولسان العرب ماده (عذر) ٤ / ٢٨٥٧ ، وهمع الهومع ١ / ١٨١ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ . والشاهد فيه

قوله : (يا آل عكرم) حيث رخم المنادى المضاف والأصل يا آل عكرمه.

وقوله :

[١٨٠] أبا عرو لا تبعد فكل ابن حره

سيدعوه داعى حتفيه فيحيب (١)

أراد ابن حمزه وعكرمه وعروه ، وأجازه بعضهم فيما كان فيه تاء تأنيث كالأبيات.

الثانى قوله : (ولا- مستغاثا ولا- مندوبا) وذلك لأن المراد بهما التطويل والجواز ، فلهذا زيد فى آخرهما ألف ، فلو رخما زال الغرض الذى جاء آ لأجله (٢).

الثالث قوله : (ولا- جملة) وذلك نحو (تأبط شرا) و (ذرا حيا) لأن الجملة تحكى على إعرابها ، وأجازه ابن مالك (٣) وقال يحذف الاسم الثانى فتقول

ص: ٣٤٦

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ٢ / ٢٠ ، والإنصاف ١ / ٣٤٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٥٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٤٩ ، وأوضح المسالك ٤ / ٥٦ ، وشرح التصريح ٢ / ١٨٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧. والشاهد فيه قوله : أبا (عرو) والأصل أبا عروه فحذف عجز ما أضيف المنادى للترخيم ، وهو حذف جائز عند الكوفيين.

٢- ينظر شرح المصنف ٣٢ قال المصنف فى شرحه فى الصفحه نفسها : لأن المستغاث مطلوب رفع الصوت والجوار به فهو مطلوب لتطويله لا للحذف منه ولهذا المعنى زيد فى آخره ألف ، وينظر شرح الرضى ١ / ١٥٠.

٣- قال ابن مالك فى ألفيته مشيرا إلى ذلك بقوله فى شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩١ : والعجز احذف من مركب ، ترخيم جملة ، وذا عمرو نقل قال ابن عقيل فى ٢ / ٢٩٢ : وفهم المصنف عنه (أى عن سيويه) من كلامه فى بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول فى تأبط شرا (يا تأبط). وإن كان سيويه لا يجيز ذلك كما فى الكتاب ٢ / ٢٤٠ ، ولكن ابن مالك فهم من كلامه فى غير هذا الباب بل فى باب النسب كما ذكر ابن عقيل.

(تأبط) قال :

[١٨١] فأجروا تأبط لا أبا لكم (١)

...

وأما التي ترجع إلى الإثبات فثلاثه :

الأول قوله : (ويكون إما علما) وإنما اشترطت العلميه ، لأن نداء الأعلام هو الكثير ، وحذفها معلوم فلا يلتبس بخلاف النكرات فإنه يقع اللبس ، واختار المبرد (٢) ترخيم النكره المقصوده ، لأنها فى حكم المعرفه بدليل نعتها بالمعرفه ، وابن (٣) الخشاب أجاز ترخيم النكره مطلقا.

الثانى قوله : (زائدا على ثلاثه) [أحرف] (٤) وذلك لأنه لورخم لأدى إلى بقاءه على حرفين بالترخيم الذى هو تخفيف لا إعلال ، ولا سيما على لغه من يقول (يا حار) لأنه عندهم اسم برأسه ، وأجاز الأخفش والفراء (٥) ترخيم الثلاثى إذا كان متحرك الوسط نحو (يا عمر) كأن حركه الأوسط [و ٤٣] قائمه مقام حرف رابع.

قوله : (أو بناء تأنيث) (٦) يعنى أن العلميه والزياده ليسا شرطا مغنيا ، بل

ص: ٣٤٧

١- لم أقف على مصدر له أو قائل.

٢- ينظر المقتضب ٤ / ٢٤٣.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٩.

٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ١٤٩.

٦- ينظر شرح المصنف ٣٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٥٠.

إذا حصلت تاء التأنيث سدت مسدهما سواء كانت في ثنائي كـ - (هبة) أو ثلاثي كـ - (طلحه) أو رباعي كـ - (فاطمه) معرفه كهذه أو نكره نحو (يا قائمه) قال :

[١٨٢] يا ناق سيرى عنقا فسيحا (١)

...

وقوله :

[١٨٣] جارى لا تستنكرى عذيرى

سيرى وإشفاقى على بعيرى (٢)

أراد يا (ناقه) ويا (جاريه) وإنما قامت تاء التأنيث مقامهما لأن المحذوف ليس جزءا من الكلمه فيقع بحذفه لبس ، وإنما لم يشترط معهما أن يكون المنادى زائدا على الثلاثه ، لأنه إذا رحم لم يؤد إلى تغيير بنيته ، لأنها زائده ، وإن كان فيه تغيير كـ - (شاه) و (هبة) (٣) لا يصح نداؤه ، وما ورد فيه لم يجز

ص: ٣٤٨

- ١- الرجز لأبى النجم فى الكتاب ٣ / ٣٥ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٨٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٠ ، واللمع فى العربيه ٢١٠ ، والمقتضب ٢ / ١٤ ، واللسان ماده (نفخ) ٦ / ٤٤٩٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠ .
وتمامه : إلى سليمان فنستريحا والشاهد فيه قوله : (يا ناق) حيث رخم ناقه فحذف التاء.
- ٢- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٣٣٢ ، والكتاب ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٦١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٠ ، والأصول لابن السراج ١ / ٣٦١ ، وأوضح المسالك ٤ / ٥٨ ، والخزانة ٢ / ١٢٥ ، واللسان ماده (عذر) ٤ / ٢٨٥٦ .
ويروى سعى بدل سيرى . والشاهد فيه قوله : (جارى) حيث حذف حرف النداء من جارى ، وهو اسم نكره قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه فى المعارف ، والأصل يا جاريه فرخم المنادى وحذفت نتيجة ذلك التاء من آخره.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٠ .

[١٨٤] يا أبجر بن أبجر يا أنتا (١)

...

قوله : (فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحده) [كأسماء ومروان] (٢) هذا كلام في كيفية الحذف ، وما مضى في شروطه ، والمحذوف قد يكون حرفا ، وحرفين ، وثلاثه ، وكلمه ، فبدأ بالحرفين ، وهما في مواضع الأول ، الزيادتان في حكم الزيادة الواحده ، ويعنى بقوله (فإن كان في آخره) أى آخر المنادى الجامع للشروط زيادتان في حكم الواحده ؛ أولاهما : ساكنا ، يحترز من الزيادتين لمتعين نحو (يا مرجانه) ، والمتحرك أولاهما نحو : يا خولا ، فإنه لا يحذف إلا حرف واحد ، والزيادتان في حكم الواحده ، تكون في سبعة أقسام (٣) ، في ألف التأنيث كأسماء وحمراء قال :

[١٨٥] قفى فانظرى أسم هل تعرفينه (٤)

...

ص : ٣٤٩

١- الرجز للأحوص كما في ملحق ديوانه ٢١٦ ، والمقاصد النحويه ٢٣٢ / ٤ ، ولسالم بن داره كما في نوادر أبى زيد ١٦٣ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٥٩ ، والإنصاف ١ / ٣٢٥ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٧٩ ، والمقرب ١ / ١٧٦ ، والخزانة ٢ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٨٣ . ويروى يا مر يا بن واقع يا أنتا . وتمامه : أنت الذى طلقت عام جعتا والأبجر : المنتفخ البطن . والشاهد فيه قوله : (يا أنتا) حيث نادى الضمير الذى يستعمل في مواضع الرفع وهذا شاذ .

٢- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥١ ، وشرح المصنف ٣٢ .

٤- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : أهذا المغيرى الذى كان يذكر وهو لعمر بن أبى ربيعه فى ديوانه ٩٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٢ ، وشرح قطر الندى ٢١٦ ، وخزانة الأدب ١١ / ٣٦٩ . - والشاهد فيه قوله : (يا أسم) حيث رخمه بحذف الهمزه ثم حذف الألف قبلها والأصل يا أسماء .

وقال :

[١٨٦] يا اسم صبرا على ما كان من حدث (١)

...

وفى جمع المؤنث السالم نحو (يا مسلمات) مسمى بها ، وفى الألف والنون فى المذكر ك- (عمران) و (مروان) قال :

[١٨٧] يا مرو إن مطيتى محبوبه (٢)

...

وفى الألف والنون والواو والنون فى المثنى والمجموع المسمى بهما ، وفى ياء النسب ، نحو (يا تميمى) (يا بصرى) وزاد نجم الدين (٣) ، همزه الإلحاق مع الألف التى قبلها ك- (حرباء وعلباء).

قوله : (أو حرف صحيح قبله مده) هذا الموضوع الثانى مما يحذف فيه حرفان ، وله شروط : أن يكون آخر المنادى (حرفا صحيحا) (٤) يحترز من

ص : ٣٥٠

١- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : إن الحوادث ملقى ومنتظر وهو للبيد بن ربيعة فى ملحق ديوانه ١٨ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، وله ولغيره ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٣٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٦٣ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٨٨ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٤٧٢ . والشاهد فيه قوله : (يا أسم) فإن أصله (يا أسماء) فرخمه بحذف الهمزه والألف قبلها.

٢- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : ترجو الحباء وربها لم ييأس وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ٣٨٤ ، والكتاب ٢ / ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٠٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٢ ، واللمع ١٩٩ ، وأوضح المسالك ٤ / ٦٢ ، وخزانه الأدب ٦ / ٣٤٧ . والشاهد فيه قوله : (يا مرو) فإن أصله يا مروان فرخمه بحذف النون وحذف الألف قبلها.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥١ .

٤- فى الأصل (حرف صحيح).

المعتل ك- (حظاوه) فإنه لا يحذف منه إلا حرف واحد ، وقوله (قبله مده) والمراد بالمده : ما كان آخره أحد حروف العله التي قبلها حركة مجانسه لها ، يحترز مما لا مده له فيه ك- (غرينق) و (فردوس) ، فلا يرخم فيهما إلا حرف واحد ، ولا بد أن تكون المده زائده وإلا ، ورد عليه (مختار) لأن ألفه أصلية منقلبه عن ياء (١) ولا يرخم منه إلا حرف واحد.

قوله : (وهو أكثر من أربعة أحرف) [حذفنا] (٢) يحتمل أن راجعا إلى قوله : (فإن كان آخره زيادتان) فلا يصح ترخيم (يدان) و (دمان) ، وفيه خلاف ، الأ-كثر يجيزونه ، لأن الترخيم لم يغير البنيه وإنما غيرها موجب الإعلال ، وبعضهم منعه طردا للباب ، ويحتمل أن يكون راجعا إلى قوله : (أو حرف صحيح) فيصح ترخيم (يدان) وإنما اشترط ذلك لثلا يبقى الاسم على حرفين ، وأجاز الفراء (٣) ترخيم حرفين في الثلاثي ك- (ثمود وسعيد وعماد) مثال ما جمع الشروط (يا عمار) و (منصور) و (يا مسكين) فإذا رخمها قلت : (يا منص) و (عم) و (مسك) وزاد بعضهم أن لا يكون آخره تاء تأنيث ك- (مؤمنه) و (مسكينه) ، فإنه لا يرخم فيه إلا حرف واحد.

الثالث : الترخيم بعد الترخيم نحو (معاويه) [ظ ٤٣] فإنه يجوز فيه (يا معاوى) قال :

[١٨٨] معاوى إننا بشر فأسجح

فلسنا بالجبل ولا الحديد (٤)

ص : ٣٥١

- ١- ينظر شرح المصنف ٣٢ وهي (مختير).
- ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٣.
- ٤- البيت من الوافر ، وهو لعقبيه الأسدى كما فى الكتاب ١ / ٦٧ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٣٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٠٠ ، وسمط اللالى ١ / ١٤٨ ، والمغنى ٦٢١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٧٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٨٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٩ ، واللسان ماده (غمز) ٥ / ٣٢٩٦. قال أبو على القالى فى أماليه وبهامشه سمط اللالى على أمالى القالى : وأنشده النحويون فلسنا بالجبال ولا الحديد بالنصب والقوافى مخفوضه إذ يرويها القالى هكذا : معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد فهبها أمه هلكت ضياعا يزيد أميرها وأبو يزيد أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد وقال محققه : وقد أنشد سيبويه بيت القالى منصوبا فتبعه النحاه واعتذر له الأعلم بما لا عذر فيه وقد آخذه العلماء قديما وحديثا (وطبعا على رأيه) ينظر السمط ١ / ١٤٩. والإسجاح هو : حسن العفو. والشاهد فيه قوله : (معاوى) حيث رخم لفظ معاويه وهذا جائز كما ذكر الشارح.

ثم قال : يا معاو قال :

[١٨٩] إنك يا معاو يا بن الأخير (١)

...

وشرطه كل اسم آخره ياء زائده على أربعة أحرف ، يحترز من (طلحه) على لغة من لا ينوى ، لأنه يجعل الباقي بعد الترقيم ، الأول لاسم مستقل وأما من ينوى فلا يجيز الترقيم بعد الترقيم والذي يحذف منه ثلاثة أحرف نحو (ميمونه) فإنك تحذف الترقيم الأول التاء ، وفي الترقيم الثاني النون والواو ، وأما من لا ينوى فإنه لا يجيز ترقيم ثلاثة أحرف.

قوله : (وإن كان مركبا حذف الاسم الآخر) (٢) هذا الذي يحذف

ص: ٣٥٢

-
- ١- الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ٢٥١ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٦٢ ، والخصائص ٣ / ٣١٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٨٦ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٧٨ . ويروى الأفضل بدل الأخير. وتمام الرجز : فقد رأى الراون غير البطل والشاهد فيه قوله : (يا معاو) يريد معاويه فأدخل ترخيما على ترقيم حيث رخم أو لا معاويه فصار يا معاوى ، ثم رخم ثانيا فصار : يا معاو ...
- ٢- في الكافية المحققه (الأخير) بدل الآخر.

منه كلمه ، وأراد بالمركب ما عدا ما استثنى ، وهو تركيب الجمل والإضافه والباقي تركيب المزج والعدد والصوت ، فهذه تحذف منها الكلمه الأخرى للترخيم ، لأنها بمنزله تاء التانيث ، إلا (اثنتى عشره) و (اثنى عشر) فى العدد فإنك تحذف مع آخره الألف ، لأن (عشر) والألف تنزلان منزله زيادتى الثنيه (١) ، وإذا وقفت على (خمسه عشر) بعد الترخيم وقفت بالهاء ، ردّ الهاء إلى أصلها قبل التركيب ، وقال الفراء : (٢) إنك فى الصوت لا تحذف إلا الهاء وتقلب الياء ألفا ، فتقول (يا سيوا) و (يا عمروا).

قوله : (وإن كان غير ذلك فحرف واحد) أى غير ما تقدم مما يحذف منه حرفان وثلاثه وكلمه ، فإنه يحذف منه حرف واحد نحو (يا مال) و (يا حار) فى (مالك) و (حارث) وقال الأخفش (يا ذو مال مال) ، وقال :

[١٩٠] حار بن كعب ألا أحلام تزجركم

عنا وأنتم من الجوف الجماخير (٣)

قوله : (وهو فى حكم الثابت على الأ-كثر) يعنى أن المحذوف فى جميع ما ذكر ، فيه لغتان ، اللغه الكثيره الفصيحه يجعلون المحذوف كالثابت ، فيتقى الاسم على ما كان عليه قبل الترخيم من حركه أو سكون ، ولا يعلّ ولا يدغم ، فيقال : (يا حار ، ويا ثمو ، ويا كرو).

ص: ٣٥٣

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٣.

٢- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٤٢١.

٣- البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت الأنصارى فى ديوانه ١٧٨ ، والكتاب ٢ / ٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٥٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٠ ، واللسان ماده جوف ١ / ٧٢٨ ، وخزانه الأدب ٤ / ٧٢ ، ٧٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٣. ويروى ألا الأحلام كما فى اللسان. والجوف والجماخير طوال واسع البطون والشاهد فيه قوله : (حار) حيث رخم حارث فحذف الحرف الأخير.

قوله : (وقد يجعل اسما برأسه) هذه اللغة القليلة ، فإنهم يجعلون المحذوف نسيا منسيا ، والمرخم اسما مستقلا برأسه فيضمونه ويعلّونه ويعاملونه بكل ما يعامل به الاسم المستقل ، فيقولون : (يا حار) بالضم و (يا ثمي) (١) بالياء ، لأن الواو وإذا تطرفت وقبلها ضمه قلبت ياء والضمه كسره ، و (يا كرا) بالألف ، لأنه إذا تحرك حرف العله وفتح ما قبله قلبت ألفا ، وقد استثنى أهل اللغة القويه أشياء غيرها :

أحدها : ما أزال الترقيم إعلاله ك- (قاضيين) و (مصطفين) علما فإنك إذا رخصتهما رجعت الياء والألف فتقول يا (قاضي) و (يا مصطفى) لأن حذفهما إنما كان لعارض لفظي وهو وجود الواو والياء ، فلما حذفتا في الترقيم زال الموجب لحذفهما فرجعتا لأنهما قوينا التقدير.

الثاني : ما أزال جواز سكونه فيجوز (محمار) ، ومراده فإنك إذا رخصته بقي (محمار) ، براء ساكنه وأدى إلى جمع بين ساكنين من غير شرط ، فغيره ، فغيره بالفتح لأنه أقرب إلى الألف ، والأكثر يكسرونه على أصل التقاء الساكنين (٢) ، وابن الحاجب وجماعه منعوا من هذا التغيير ، لأن الاسم الساقط بالترقيم كالمذكور ، وهو الصحيح (٣) والله أعلم.

الثالث : حيث يرخم الاسم ويبقى آخره تاء تأنث فإنهم يقفون عليها

ص: ٣٥٤

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٥.

٢- العبارة من قوله : (هذه اللغة ... إلى قوله الساكنين منقوله بتصريف عن شرح المصنف ٣٣ ، وينظر شرح الرضى ١ / ١٥٤.

٣- ينظر شرح المصنف ٣٣.

بالهاء ويوافقون القليله ، نحو (مسلمات) و (خمسه عشر) لأنها أصلها قبل التركيب والتثنيه ، بخلاف (بتان) فإنهم لا يقفون عليها بالهاء لأنها لم ترجع إليها بحال ، وما أدى إلى اللبس في إحدى اللغتين ، وإلى عدم النظير تعينت فيه الأخرى ، وما التبس فيهما جميعا لم يرخم ، فالذى يتغير في الأولى نحو (قائمه) الصفه و (زيدان) و (مسلمات) فإنه على اللغه القليله يلتبس بالمفرد ، والذى يؤدي إلى عدم النظير في القليله نحو (طيلسان) وعرفوه بأنه ليس في كلامهم فيعمل ولا فعلى والذى يؤدي إلى عدم النظير في الأولى نحو (هرقل) (١) فإنه قليل في كلامهم بخلاف (هرق) نحو (ضلع) [و ٤٤] والذى يلتبس فيهما جميعا ، جمع المذكر السالم (٢) والمنسوب مطلقا نحو (زيدون) فإنك إذا رخت الواو والنون التبس على كلا اللغتين وإذا رخت (زيدى) (زيدى) فعلى اللغه الأولى يلتبس بالمضاف إلى الياء ، وعلى الآخر بالمفرد ، وهذه التفاصيل أصلها للكوفيين ، والصحيح أن كل موضع قامت فيه قرينه تزيل اللبس جاز ترخيمه على اعتباره كلا اللغتين.

الندبه

قوله : (وقد استعملوا صيغه النداء في المندوب) وهذا بناء منه على

ص: ٣٥٥

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٣.

٢- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٥٢ ما نصه : ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا كما لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو (زيدى) إذ لو ضم لالتبس بندا منسوب إليه ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء (...).

أن المندوب ليس بمنادى (١)، لأن المنادى يطلب إقباله بخلاف المندوب والصحيح ما قاله الجمهور: إنه منادى لأنه مطلوب إقباله مجازاً (٢)، كما تنادى الديار والأطلال والميت أقرب إلى الإجابة، لأنه قد كان أهلاً لها، قال الجزولي: (٣) المندوب منادى على حدّ التفجع، فإذا قلت (وازيد) فكأنك تناديه وتقول: تعال فإني مشتاق إليك ومنه قولهم في المراثي: (لا تبعد) (٤) أى لا تهلك، من ضمنهم بالميت عن الموت يصورونه حياً، وكذا المندوب المتوجع منه (٥) نحو (واثواره) أى احضر حتى يتعجب من فظاعتك، والدليل على أنه مدعو قوله تعالى: (لا تدعوا اليومُ ثُبوراً واحداً وادعوا ثُبوراً كثيراً) (٦) فإنه أمرهم أن يقولوا: واثورا.

قوله: (وهو المتفجع عليه) (٧) دخل كل متفجع ب- (يا) أو (وا) خرج

ص: ٣٥٦

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٦.
- ٢- ينظر شرح المفصل ٢ / ١٣، وشرح الرضى ١ / ١٥٦.
- ٣- الجزولي هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى البربرى أبو موسى الجزولى، شرح أصول ابن السراج، والمقدمه المشهوره على الجمل للزجاجى مات سنه ٦٠٧هـ.
- ٤- ومنه قول مالك بن الريب يرثى نفسه. وهو فى اللسان (بعد) ١ / ٣١٠: يقولون لا تبعد وهم يدفنونى وأين مكان البعد إلا مكانيا
- ٥- قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٢٢٠: اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت فى آخر الاسم الألف لأن الندبه كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق فى النداء. وقال السيرافى: هامش الكتاب ٢ / ٢٢٠: الندبه تفجع ونوع من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقدة فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزاله الشده التى رهفته ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غايه بعد الصوت فألزموا أوله (يا) أو (وا) وآخره الألف فى الأكثر من الكلام لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للمد) ...
- ٦- الفرقان ٢٥ / ١٤، والثبور: الهلاك.
- ٧- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٥٦: دخل فيه المجرور فى نحو (تفجعت على زيد)، فلما قال ب- (يا أووا) أخرج وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبه، لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعنى يا.

ما عداهما.

قوله : (واختص ب- (وا)) يعنى أن المندوب مختص ب- (وا) وهو والمنادى مشتركان فى (يا) (١) ، وقد قيل : إن واتستعمل فى النداء قليلا نحو :

[١٩١] وافقعسا ، وأين منى فقعس (٢)

...

قال نجم الدين : وقد أخل بأحد قسمى المندوب وهو المتوجع منه نحو : وا (ثورا) وا (حزنا) (٣) والتفجع قد يكون بفقده حقيقه نحو إما بموت نحو (وا زيدا) أو بمعيبه نحو : أن يضطهد نحو (وا أمير المؤمنيناه) (٤) وقد يكون مجازا نحو :

[١٩٢] واكيدا من حب من لا يحبنى

من غيرات مالهن مثال (٥)

قوله : (وحكمه فى الإعراب والبناء حكم المنادى) يعنى يبنى المفرد نحو (وا زيد) ويعرب المضاف نحو (وا عبد الله) وتوابعه كتوابع المنادى (٦).

ص: ٣٥٧

١- قال الرضى فى الصفحه نفسها : يعنى اختص لفظ المندوب بالندبه بسبب لفظه (وا) ، ف- (وا زيد) مختص بالندبه و (يا زيد) مشترك بين الندبه والنداء.

٢- الرجز لرجل من بنى أسد فى الدرر ٣ / ١٧ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٧٢ ، وشرح التصريح ٢ / ١٨٢ ، وهمع الهوامع ٣ / ٦٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٢٦. والشاهد فيه قوله : (وافقعسا) حيث جاء (وا) على أنها أداه نداء كما ذهب إلى ذلك الشارح.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٦.

٤- ينظر الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٢ / ١٤.

٥- البيت من البحر الكامل ولم أقف له على قائل أو مصدر.

٦- ينظر شرح المصنف ٣٣ ، وشرح الرضى ١ / ١٥٦.

قوله : (ولك [إلحاق] (1) ألف في آخره) لأن المراد التطويل ومد الصوت ، وقد أوجبها ابن الموفق الأندلسي (2) مع (يا) فرقا بينه وبين المنادى ، وإنما كان الإلحاق بالألف دون غيرها لأنها أخف وزيادتها أكثر ، وكيفيه الإلحاق عند البصريين (3) ، أنك تلحق الألف وتفتح ما قبلها ، وما لم يلتبس سواء كان معربا نحو (يا عبد الله) ، أو مبنيا كبناء (زيداه) ، وإن كان آخره تنوينا حذفته ، أو ألفا ك- (موسى) حذفها والكوفيون (4) يحافظون على بقاء التنوين ، ويقولون : لك أن تحركه بالفتح للتخفيف وتلحقه الألف ، ونقول : (وا غلام زيدا) وأن تكسره على الأصل ، وتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها فتقول وا غلام زيدينه وإن كان غير ممنون فلك إلقاء الألف ياء لانكسار وفتح ما قبلها كمذهب البصريين فتقول : (واعبد المطلبا) ، وقال الفراء : (5) يجوز أن تلحق ما يجانس حركه إعرابه ضمه ف- (وا) وفتحه ف- (ألف) وكسره ف- (ياء) فنقول : (وا من ضرب الرجلوه) (وا غلام أحمداه) إذا أتبعته على لفظه ، (وا غلام الرجلية) ، والصحيح ، أن يقال : إن اللبس تعين مجانسه الحركه نحو (وا زيدانيه) مثني ، لأنك لو أتيت بالألف لقلت : (وا زيدا ناه) ، واللبس ب- (زيدان) مفردا ك- (عفان) وإن لم يلتبس تعينت الألف ، وإن كان مضافا إلى مضمّر ، فإن كان في المتكلم قلت : (وا غلامياه) (6) [ظ 44] في لغه من يثبت الياء ساكنه أو متحركه ،

ص: ٣٥٨

١- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- سبقت ترجمته في الصفحه ٩ وينظر رأيه في شرح الرضى ١ / ١٥٦.

٣- ينظر شرح المفصل ١٤ / ٢.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٦ ، وشرح المفصل ١٤ / ٢

٥- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٢ - ٤٢١.

٦- بنظر شرح الرضى ١ / ١٥٧.

و (وا غلاماه) فى لغه من يحذفها ، وفى الجمع تحذف الألف التى فى الجمع كراهه الجمع بين ألفين ، فتقول : (وا غلامياه) وإن كان مخاطبا ، وهى مسأله الكتاب (١).

قوله : (فإن خفت اللبس ، قلت : وا غلامكيه) (٢) يعنى أنك مع المفرد المذكر تلحق ألفا فتقول ، (وا غلامكاه) ، ومع المؤنث ياء مجانسه للحركه ، فتقول : (وا غلامكيه) لأنك لو فتحت الضمير وأتيت بالألف لم تفترق الحال ، بين المذكر والمؤنث ، وفى التشبيه تحذف ألف الضمير وتلحق ألفا فتقول : (وا غلامكما) فى المذكر والمؤنث جميعا لأن صيغتهما واحده.

قوله : (وا غلامكوه) (٣) هذا فى جمع المذكر تقول : (وا غلامكموه) بضم الميم وتلحق واو فى آخره ، لأنك لو أتيت بالألف التبس بالمتنى ، وتقول فى جمع المؤنث : (وا غلامكناه) ، وإن كان غائبا قلت فى المذكر (وا غلامهموه) لأنك لو جئت بالألف التبس بالمؤنث ، وفى جمع المؤنث (وا غلامهناه).

قوله : (ولك الهاء فى الوقف) يعنى أن الإتيان بعد ألف بها إسكت جائز فى الوقف لا واجب (٤) ولا يصح الإتيان بها فى الوصل ، وأجازه الفراء نحو :

ص: ٣٥٩

١- ينظر الكتاب ٢ / ٢٢١ وما بعدها. وقال الرضى فى شرحه ١ / ١٥٧ : (وأما إذا ندبت يا غلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيويه يا غلامياه لأن أصلها الفتح عنده) ، وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكين ، ولم يذكر سقوطها فى المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو : وا انقطاع ظهراه.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٦ ، وشرح المفصل ١٤ / ٥

٣- للتفصيل ينظر شرح المصنف ٣٤ ، وشرح الرضى ١ / ١٥٧ - ١٥٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٣١.

٤- العبارة منقوله عن الرضى ١ / ١٥٨ دون إسناد.

وعمر بن الزبير (١)

وبعضهم منعها فيما آخره ألف وهاء ، فلا يجيز (عبد اللهاه) ، في (عبد الله).

قوله : (ولا- يندب إلا المعروف) (٢) يعنى أن شرط المندوب أن يكون مشهورا عند التفجع فى حكم المعروف ليكون عذرا للمتفجع فى ندبه عند اللوم والإعلام بوقوع مصيبه عظيمه ، وذلك لا يتم إلا بعد العلم به ، وسواء كان معرفه ، أو نكره إذا كان مشهورا ، فأما إذا لم يكن معروفا لم يصح ندبه ، وإذا كان معرفه فلا- نقول : (وا زياده) لمن لا يعرفه ، وأجازه الكوفيين (٣) واحتجوا بقولهم : (وا رجلا- مشيخاه) ، والذى فى حكمه حيث يكون المتفجع فيه مشهورا بذلك الاسم نحو (وا من حفر بئر زمزماه) (وا من قلع باب خيراه) (وا أمير المؤمنيناه) (٤) فإن الشهرة كافيه فى جواز كونه مندوبا ، وأما المتوجع فإنك تقول (وا مصيبتاه) ولا يشترط أن يكون معروفا.

قوله : (فلا يقال (وا رجلاه) يعنى إذا لم يكن معروفا ، فأما إذا كان معروفا صح.

ص : ٣٦٠

-
- ١- البيت من مجزوء الوافر وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٥. والشاهد فيه قوله : (عمراه) ، حيث زيدت التاء التى تجتلب للسكت فى حاله الوصل ضروره.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ٣٤ ، وشرح الرضى ١ / ١٥٨ - ١٥٩.
 - ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٥٩.
 - ٤- هذه الأمثله مثبتة فى شرح الرضى ١ / ١٥٩.

قوله : (وا متمع وا زيد الطويله ، خلافا ليونس) (١) هذا كلام في إلحاق ألف الندبه في التوايح ، وأنت تقول : إن كان التابع بدلا ، أو معطوفا بحرف ، أو توكيدا لفظيا ، جاز إلحاق ألف الندبه فيه ، لأن حكمها حكم المستقل فتقول : (وا زيد أخانا) (وا زيد وعمراه) (وا زيد زيدا) قال :

[١٩٤] ألا يا عمر وعمراه (٢)

...

وأما عطف البيان والتوكيد المعنوي والصفه ، فأجازها يونس (٣) وكثير من الكوفيين (٤) ، لأنها هي الأول في المعنى وحكمها حكمه فتقول : (وا زيد الطويله) ، (وا زيد يسراه) ، (وا زيد نفسكاه) ومنعها سيويه والخليل (٥) لأن الصفه منفصله عن الموصوف ، بدليل أنه يجوز الاقتصار عليه دونها ، بخلاف المضاف إليه.

حذف حرف النداء

قوله : (ويجوز حذف حرف النداء) وذلك في ثلاثه أشياء : في العلم سواء كان مفردا نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا) أو مضافا نحو (عبد الله) قال :

[١٩٥] حار بن كعب ألا أحلام

... (٤)

ص: ٣٦١

-
- ١- ينظر رأى يونس بن حبيب في الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٢ / ١٤ ، والإنصاف ١ / ٣٦٣ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٨٢٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٧٠ .
 - ٢- سبق تخريجه في الصفحه السابقه .
 - ٣- ينظر الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٦٩ .
 - ٤- ينظر شرح المصنف ٣٤ ، وشرح الرضى ١ / ١٥٩ .
 - ٥- ينظر الكتاب ٢ / ٢٢٠ وما بعدها .
 - ٦- سبق تخريج البيت برقم ١٩٠ .

وفى المضاف إلى المعرفه وهو [٤٥] كثير فى القرآن نحو (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا) (١) (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ
الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (٢) وفى أى نحو (أيتها الرجل) فى (يا أيها الرجل) وكقوله : (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ الثَّقَلَانِ) وقوله :

[١٩٦] أيها المنكح الثريا سهيلا (٣)

...

وإنما جاز حذفه للاختصار ، لأنه قائم مقام الفعل ، وقد جاز حذف الفعل فيجوز حذفه إلا أنه يؤدي إلى بقاءه بلا تعريف
كالنكرة ، أو اجحافه ، أو الباسه ، فإنه لا يحذف ، وكان القياس أن لا يجوز حذفه لأنه نائب مناب الفعل للاختصار ، وهو يؤدي
إلى اختصار المختصر.

قوله : (إلا- مع اسم جنس ، واسم الإشارة ، والمستغاث والمندوب) أى لا يجوز حذفه مع هذه ، هذا مذهب البصريين (٤) ،
ومراده باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو (يا رجل) أو لم ك- (يا رجلا) وسواء كان مفردا ، أو
مضافا إلى نكرة ، نحو (يا غلام الرجل) أو مشبها به

ص : ٣٤٢

١- البقره ٢ / ٢٨٦ (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا).

٢- يوسف ١٢ / ١٠١ ، وفى الآيه نقص وهى : (رب قد آتيتنى من الملك وعلمتنى من تأويل الأحاديث فاطر السموات
والأرض).

٣- صدر بيت من الخفيف ، وعجزه : عمر ك الله كيف يلتقيان وهو لعمر بن أبى ربيعه فى ملحق ديوانه ٥٠٣ ، والأغانى ١ / ٢١٩ ،
والشعر والشعراء ٢ / ٥٦٢ وفيه يجتمعان بدل يلتقيان ، والمقتضب ٢ / ٣٢٩ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٤١٣ واللسان ماده (عمر) ٤ /
٣١٠٠. ويروى يجتمعان (فى اللسان). والشاهد فيه قوله : (أيها) حيث حذف حرف النداء جوازا لأنه يقوم مقام الفعل. وقد حذف
الفعل كما ذكر الشارح.

٤- ينظر رأى البصريين فى شرح الرضى ١ / ١٥٩.

ك (يا طالعا جبلا) و (يا ضاربا زيدا) وإنما لم يجر حذفه مع اسم الجنس (١)، لأن قولك (يا رجل) أصله (يا أيهذا الرجل) و (يا أيها الرجل) فحذف الألف واللام اشتغناء عنها ب- (يا) وحذفت أى واسم الإشارة، لأنه إنما أتى بهما وصله إلى ما فيه الألف واللام، وقد زال المتوصل إليه، فلا حاجة إلى التوصل فبقى (يا رجل) فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء، فيخلوا بحذف أشياء كثيرة، في العلم المضاف إلى معرفه و (أى) لم يحذف إلا- حرف النداء فقط، ورجع فيها التعريف بخلاف (رجل) فإنه بعد الحذف لا تعريف فيه، فأدى إلى بقاءه فيها. قوله: (والإشارة) يعني كذلك لا يجوز حذف حرف النداء معها، لا تقول: (هذا)، لئلا يلتبس بالمتبدأ، ولزوال التعريف، فإن قيل إنه يرجع إلى ما كان من قبل، وهو تعريف الإشارة، فجوابه: أن تعريف الإشارة مبهم، وتعريف النداء قصد، فاختلف التعريفان، قوله: (والمستغاث والمندوب) يعني لا تقول: (زيدا) بحذف حرف النداء، لأن المراد بهما التطويل، والجواز، ولهذا زيد في آخرهما ألف، ولم يرخما، فلو حذفت حرف النداء تنافى معناهما، وأما الكوفيون (٢) فأجازوا حذف حرف النداء من المنادى مطلقا، واحتجوا بقوله تعالى في الإشارة: (ها أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ) (٣) وفي الجنس يقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ: «اشتدى أزمه تنفرجى» (٤).

ص: ٣٦٣

١- ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضى ١ / ١٥٩.

٢- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ١ / ١٦٠. وقال ابن مالك فى ألفيته مشيرا إلى هذا: وذلك فى اسم الجنس والمشار له قَلْ ومن يمنعه فانصر عاذله.

٣- آل عمران ٣ / ١١٩، وتماها: (ها أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ).

٤- ينظر الجامع الصغير ١ / ٤٢، وكنز العمال ٣ / ٢٧٤، وقد صاغها الشيخ يوسف التوزى شعرا - وجعلها صدرا لبيت وعجزه هو: قد آذن ليلك بالبلج ينظر الدرر ١ / ١٤٩.

وقوله في المثل : (وشذ : أصبح ليل (١) وأطرق كرا (٢) ، وافند مخنوق) والبصريون يتأولون الآية ، بأنه مبتدأ ، بأن الحديث يروى بالمعنى ، وأما الأمثال فشاذه ، وقال بعضهم : إنهم يشهرونها بالشذوذ لتسير في الآفاق ، وأصل المثل ، في (أصبح ليل) لأم جندب زوج امرئ القيس تبرما به ، لأنه كان مبغضا للنساء ، وهو يضرب مثلا في شدة طلب الشيء ، وروى أنه سأله عن سبب فركهّن له (٣) فقالت له : لأنك ثقيل الصدر خفيف العجر ، سريع الإراقه ، بطيء الإفاقه ، وأما (أطرق كرا) ففيه شذوذان ؛ أحدهما : أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس ، والثاني ترخيم النكره ، لأن أصله (كراون) فرخم بحذف الألف والنون ، وقلبت الواو ألفا على اللغه القليله ، وقد قيل إن (كرا) غير مرخم وهو اسم لذكر (الكروان) وأصل المثل (٤) أنه رقيه لصيد (الكرا) يقولون : (أطرق كرا إن النعام في القرى) (٥) ما إن رأى هذا (كرى) وصار مثلا لمن

ص: ٣٦٤

- ١- ينظر مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ ، والكتاب ٢ / ٢٣١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٦٠ .
- ٢- ينظر اللسان ماده (طرق) ٤ / ٢٦٦٤ ، ومجمع الأمثال ١ / ٤٣١ . وقال : أطرق كرا إن النعامه في القرى ، والكتاب ٢ / ٢٣١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ ، وتذكره النحاه ٥٣٤ .
- ٣- الفرقك معناه الكره .
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٦٠ .
- ٥- وفي اللسان ٤ / ٢٦٦٤ ، ويروى فيه شعرا ، وهو من مجزوء السريع هو مثل على صيغه شعر ويروى هكذا : أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى ويضرب مثلا للمعجب بنفسه .

يتكلم وفي المحضر من هو أفصح منه ، وأما (افتد مخنوق) (١) [ظ ٤٥] فهو مثل للحث على تخلص النفس من الشدائد ، وأصله : أن شخصا وقع بالليل على سلييك بن سلكه التميمي ، وهو نائم مستلق فخنقه ، وقال : افتد مخنوق ، فقال له سلييك الليل طويل وأنت مقمر أى أتت من ما ذا عنى لك ففيم استعجالك فى الأسر ، ثم ضغطه سلييك فضرط فقال له سلييك : (أضريطا وأنت الأعلى) (٢) فذهبت كلها أمثالا.

قوله : (وقد يحذف المنادى) قد للتقليل (ولا يحذف إلا جوازا مع قرينه) وهى وقوع الأمر والنهى بعدهما وغيرهما ، وإنما جاز حذفه لأنه مفعول والمفعول فضله يجوز حذفه (٣).

قوله : (مثل ألا يا اسجدوا (٤) على الكسائى بتخفيف حرف التنبيه وهى (ألا) و (يا) للنداء وقوله تعالى : (يا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ) (٥) وكذلك قوله :

ص: ٣٦٥

- ١- ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٧٨.
- ٢- ينظر مجمع الأمثال ١ / ٤٢٠. ويروى فيه أضربا وأنت الأعلى.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٦٠.
- ٤- النمل ٢٧ / ٢٥ ، وقرأ الكسائى والزهرى وغيرهما : ألا يسجدوا لله بمعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا) لأن يا ينادى بها الأسماء دون الأفعال وحكى بعضهم سماعا عن العرب : ألا يا ارحموا ألا يا اصدقوا يريدون ألا يا قوم ارحموا ... فعلى هذه القراءة فى موضع جزم بالأمر والوقف على ألا يا ، ثم تبدئ فتقول اسجدوا. قال الكسائى ما كنت أسمع الأشياخ يقرأونها إلا بالتخفيف على نيه الأمر ... ينظر تفسير القرطبي ٦ / ٤٩٠١ وما بعدها ، وتفسير فتح القدير للشوكانى ٤ / ١٣٣ ، والبحر المحيط ٧ / ٦٥ - ٦٦ والسبعه ٤٨٠ ، وحجه القراءات ٥٢٦ - ٥٢٧ ، والكشف ١٥٦ - ١٥٧.
- ٥- يس ٣٦ / ٣٠ وتامها : (يا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤْنَ).

[١٩٧] يا لعنه الله والأقوام كلهم

والصالحين على سمعان من جار (١)

تقديره : (يا قوم اسجدوا) و (يا قوم تحسروا حسره) و (يا قوم لعنه الله والأقوام) وروى برفع لعنه ونصبها ، فالرفع على أنه خبر مبتدأ ، والمنادى محذوف ، أى (يا قوم) والنصب يحتمل أن اللعنه منادى مضاف ويحتمل أن المنادى محذوف وتقديره (يا قوم العنوا لعنه الله ولعنه الصالحين) بالإضافة ، وإن رفعت الصالحين ، فتقديره (ولعن الصالحون) ومنع أبو حيان (٢) وجماعه من حذف المنادى ، وتأولوا ما ورد على أن (يا) فيه حرف تنبيه ، والأمر والنهي يقعان كثيرا بعد التنبيه نحو :

[١٩٨] ألا لا يجهلن أحد علينا

فجهل فوق جهل الجاهلينا (٣)

ورد بأن نحو (ألا يا اسجدوا) وفيه حرف تنبيه ، وهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد ، ولا ضروره فى القرآن.

ص: ٣٦٦

١- البيت من البسيط وهو بلا نسبه فى الكتاب ٢ / ٢١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣١ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، والإنصاف ١ / ١١٨ ، والجنى الدانى ٣٥٦ ، وشرح الحماسه للمرزوقى ١٥٩٣ ، ومغنى اللبيب ٤٨٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٩٦ ، والبحر المحيط ٧ / ٦٧ ، وخزانه الأدب ١١ / ١٩٧. والشاهد فيه قوله : (يا لعنه الله) يريد يا قوم أو يا هؤلاء لعنه الله) فحذف المنادى ولذلك رفع على الابتداء ، ولو كانت منادى لنصبها لأنها منادى مضاف ، و (يا) عند أبى حيان للتنبيه حيث جاء بعده المبتدأ وهو (لعنه) ولذلك فهى مرفوعه فى هذه الحال

٢- ينظر رأى أبى حيان فى البحر ٧ / ٦٦.

٣- البيت من الوافر وهو لعمر بن كلثوم كما فى شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٤٢ ، والبحر المحيط ٥ / ٢١٩. والشاهد فيه قوله : (ألا لا يجهلن) وألا حرف تنبيه وقع بعدها لا الناهيه.

قوله : الثالث : (ما أضمم عامله على شريطه التفسير) أى الثالث ، مما حذف فعله وجوبا وهو ثانى القياسيه وإنما وجب الإضممار ، لأن المفسر كالعوض من الناصب ، وهو لا- يصح الجمع بين العوض والمعوض منه كما فى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (١) ويعنى شريطه التفسير ، أن المقدر موافق للمفسر على ما يأتى ، وحقيقته ما ذكر.

قوله : (كل اسم جنس) لأنه لا بد أن يكون اسما لأنه مفعول به. قوله : (بعده فعل) خرج ما قبله فعل ، نحو (ضربت زيدا) فإنه ليس من هذا ، وما بعده اسم ، نحو (زيد قائم) أو حرف نحو (زيد فى الدار).

قوله : (أو شبهه) يعنى اسما الفاعلين والمفعولين اللذين يصح أن يتقدم معمولهما عليهما ، نحو (زيدا أنا ضاربه) (وزيدا أنت محبوس عليه) ولا بد

ص: ٣٦٧

١- التوبه ٩ / ٦ وتامهما : (فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلغُهُ مِأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ). قال الرضى فيما ينقله عن الكسائى والفراء فى ١ / ١٦٣ : (وهذا عند الكسائى والفراء ليس مما ناصبه مضمرب بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى ، واللفظ بتسليطه عليه نحو : زيدا ضربته. فضربت عامل فى زيدا ، كما أنه عامل فى ضميره ، وأما إن اختلف المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر). وينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٤٢٢.

فيهما من الاعتماد ، أو الهمزة ، أو ما يحترز مما فيه الألف واللام مبهما ، والصفه المشبهه ، واسم الفعل ، والمصدر ، وأفعل التفضيل ، فإن هذه لا يصح تقديم معمولها عليها (١).

قوله : (مشتغل عنه بضميره) يحترز مما لا يشتغل ، نحو (زيدا ضربت) فإنه العامل بنفسه ، ومما لا مفعول له ، نحو (زيد قام) فإنه وإن اشتغل بمعموله ، فليس ينتصب (زيدا) ومن حق المعمول أن يكون مما يصح إضماره ، فيخرج ما يمتنع فيه الإضمار كالحال والتمييز ونحوهما.

قوله : (أو متعلقه) بكسر اللام وفتحها ، والمراد هنا بالتعلق الارتباط ، فإن فتحها رددت ضمير المتعلق إلى الاسم ، وإن كسرتها رددته إلى الضمير في قوله (بضميره) ويعنى أن يكون مشتغلا بالضمير وبما يتعلق بضمير الاسم [و ٤٦] نحو (زيدا ضربت غلامه) متعلقه ، ما أضيف إليه نحو (زيدا ضربت غلامه) أو إلى صلته ، نحو (زيدا ضربت الذى يحبه) أو صفته ، نحو (زيدا ضربت رجلا يحبه) (٢).

قوله : (لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه) (٣) يعنى لو سلط الفعل

ص: ٣٦٨

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٦٣ - ١٦٤.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٦٤.

٣- قال الرضى في ١ / ١٦٨ : ليس في أكثر النسخ هذه اللفظه أعنى أو (مناسبه) ، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق أنه لا بد منها ، وإلا خرج نحو (زيدا مررت به) ، وأيضا نحو : (زيدا ضربت غلامه) ، لأنه لا بد هاهنا من مناسب حتى ينصب زيدا ، لأن التسليط يعتبر فيه صحه المعنى ، ولو سلطت (ضربت) على (زيدا) في هذا الموضع لنصبه لكن لا- يصح المعنى ، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيدا نفسه ، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه ، فالمناسب إذا يطلب في موضعين : أحدهما : أن يكون الفعل أو شبهه واقعا على ذلك الاسم ، والثانى أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعا عليه بل على متعلقه (...).

الموجود على الاسم الذى قبله ، أو مناسبه ، نحو (زيدا مررت به) و (زيدا ضربت غلامه) و (زيدا حبست عليه) فإن هذه الأفعال مناسبة للمقدر ، قوله : (لنصبه) يحترز مما لو سلط لرفع ، وهو غير المتعدى ، وهو (زيد قام) وكلها له صدر الكلام نحو (زيدا هل ضربته)؟ و (زيدا أين ضربته)؟ وغير ذلك مما له الصدر ، فإنه لا يتقدم ما بعده عليه وما لا يتقدم معموله نحو :فعل التعجب ، والمصدر ، واسم الفعل ، والصفه المشبهه واسم الفاعل والمفعول باللام ، ومما يحول بين الاسم وبينه بأجنى ، نحو (زيدا أنت تضربه) فلا يجوز فى هذا الاسم عند سيويه (١) النصب وأجازه الكسائى قياسا على اسم الفاعل.

قوله : (مثل : زيدا ضربته) هذا مثال ما يسلط بنفسه مما وافقه فى المعنى الخاص والتعدى.

قوله : (وزيدا مررت به) مثال لما يرافقه فى المعنى الخاص دون التعدى ، قوله : (وزيدا ضربت غلامه) هذا مثال لما يوافقه فى التعدى فقط.

قوله : (وزيدا حبست عليه) هذا مثال لما يوافقه فى المعنى العام دون الخاص والتعدى ، ولا خلاف فى قوه الأول وضعف الرابع وإنما الخلاف فى الوسطين ، فاختار المصنف : (٢) أن المعنى الخاص أقوى لأن اعتبار المعنى أقوى ، واختار طاهر (٣) أن الموافق فى التعدى أولا ، لأنه قد وافق فى التعدى أصل المعنى الخاص.

ص: ٣٦٩

١- ينظر الكتاب ١ / ٨٢ - ٨٣ ، وشرح الرضى ١ / ١٦٥.

٢- ينظر شرح المصنف ٣٥.

٣- ينظر همع الهوامع ٥ / ١٥٤.

قوله : (ينصب بفعل يفسره ما بعده) يعنى أن كل واحد من معمولات هذه الأقسام ينصب بفعل يفسره ما بعده ، فإن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور موافقا له فى المعنى الخاص والتعدى كان أولى (١) نحو : زيدا ضربته ، فإنك تقول : (ضربت زيدا ضربته) ، فضربت المقدر وافق المفسر فى المعنى الخاص والتعدى ، وإن لم يمكن فمعناه الخاص دون التعدى على كلام المصنف (٢) نحو (تجاوزت زيدا) فى قولك (زيدا مررت به) فإن معنى المجاوزة والمرور واحد ، والتعدى مختلف ، فالمقدر متعد بنفسه ، والمفسر بحرف جر ، وإن لم يكن ، فالتعدى والمعنى العام ، نحو (أهنت زيدا) فى (زيدا ضربت غلامه) ، فإن المقدر وافق المفسر فى المعنى العام ، وهو أن من ضرب غلامه فقد أهين ، دون المعنى الخاص ، لأنه ليس نفسه الضرب الواقع فى الغلام فى زيد ، وإن لم يمكن المعنى الخاص ولا المتعدى ، فالمعنى العام نحو (لا بست زيدا فى زيد حبست عليه) فإن التعدى فى المقدر بنفسه ، وفى المفسر بحرف وبين الفعلين معنى عام وهو أن سبب الحبس الملايسه والمخالطه وتقدير هذه الأفعال مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين (٣) ، أن العامل فى المفعول المقدم الفعل الموجود ، وإنما جاز أن يعمل فى الظاهر والمضمر فى حاله واحده ، لأن الضمير فى المعنى هو الظاهر ، وتكون فائده تسليطه على المضمر بعد الظاهر المقدم ، كالتأكيد لإيقاع الفعل ، ولا يقال : إن الضمير من أى التوابع الخمسه ، لأن إعرابه وإعراب الظاهر يختلف ، والتابع يجب موافقته للمتبوع فى

ص : ٣٧٠

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٦٩ .

٢- ينظر شرح المصنف ٣٥ .

٣- ينظر شرح المفصل ٢ / ٣٠ .

الإعراب ، وقال آخرون : إن زيدا بدل من الضمير أو بيان له ، تقدم على الفعل ، والأصل (ضربته زيدا) [ظ ٤٦]

قوله : (ويختار الرفع) مسائل هذا الباب تنقسم إلى خمسة أقسام مختار الرفع ومختار النصب ، ومستوى الأمرين ، وواجب النصب ، وواجب الرفع ، وهذا الخامس مختلف فيه (١) هل هو من هذا الباب أم لا؟ وسيأتى ، أما اختيار الرفع ففي موضعين .

الأول : قوله : (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينه خلافه) (٢) يعنى أنه يختار رفع الاسم الذى بعده فعل مستقل عنه بضميره أو متعلقه ، عند عدم قرينه النصب وغيره من الأقسام خلاف قرينه الرفع ، وذلك مثل (زيدا ضربته) ، والرفع أولى لأنه لا يحتاج إلى تقدير (٣) ، ولا قرينه للنصب تدل على التقدير ومنه قوله تعالى : (وَالْقَمَرَ قَدْرًا مَنَازِلَ) (٤) و (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا) (٥) قال سيوييه : النصب عربى كثير والرفع أجود (٦) ، وإنما كان أجود لأنه أخصر لا يحتاج إلى تقدير ، ولأن الجملة مع الرفع لها موضع من الإعراب ، لأنها خبر لها ، ولا- موضع مع النصب لأنها مفسره ، لأن الجمل التى لا موضع لها من الإعراب ؛ أربع : (٧) المفسره والصله والاستثنافيه

ص : ٣٧١

١- ينظر شرح المصنف ٣٥ ، وينظر شرح الرضى ١ / ١٧٠ .

٢- قال الرضى : الضمير فى خلافه للرفع ، وخلاف الرفع النصب لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدر أما الجر فلا يدخله إلا بجار) ... ينظر شرح الرضى ١ / ١٧٠ .

٣- ينظر شرح المصنف ٣٥ .

٤- يس ٣٩ / ٣٦ وتمامها : (وَالْقَمَرَ قَدْرًا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ).

٥- النور ٢٤ / ١ وتمامها : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ).

٦- ينظر الكتاب ١ / ١٤٣ وما بعدها .

٧- الجمل التى لا- محل لها من الإعراب من حيث أصليتها أربع كما ذكرها الشارح لكنها من - حيث التفصيل ثمان ، الأربع المذكوره وهذه التى لم يذكرها : - الابتدائيه وهى من أنواع الاستثنافيه . - جمله جواب الشرط غير الجازم . - والمعطوف على جمله لا محل لها من الإعراب . ينظر المغنى ٥٣٦ وما بعدها .

والاعتراضيه ، والتي لها موضع من الإعراب أربع (١) ، وهي حيث تكون خبرا لمبتدأ ، أو صفه لموصوف ، أو حالا لذي حال أو مضافا إليها أسماء الزمان ، وضابطه ما وقعت الجملة فيه موقع المفرد ، فلها محل ، وما لم فلا محل لها.

الثاني : قوله : (أو عند وجود أقوى منها) (٢) يعنى أن الرفع يختار ، وإن وجدت قرينه النصب ، إذا كانت قرينه الرفع أقوى منها وذلك مع (أما) إذا كانت لغير الطلب ومع (إذا). التي للمفاجأه ، مثل (أما) نحو : أن تعطف على جملة فعلية مع (أما) نحو : (جاء زيد وأما عمرو فقد ضربته) فإنه قد حصلت قرينه النصب ، وهي العطف على جملة فعلية ، وقرينه الرفع وهي أن أكثر ما يقع بعد (أما) المبتدأ فغلبت قرينه الرفع من حيث أنها لا تحتاج إلى التقدير.

قوله : (مع غير الطلب) يحترز من أن (٣) تكون معه طلبيه ، فإن قرينه

ص: ٣٧٢

- ١- وكذلك الحال بالنسبه للجمل التي لها موضع من الإعراب وهي إلى جانب ما ذكره الشارح يتفرع عن خبر المبتدأ وخبر كان وأخواتها في محل نصب ، وخبر إن وأخواتها في محل رفع والجملة المعطوفه على جملة لها محل من الإعراب. وجملة جواب الشرط الجازم المقترنه بالفاء أو إذا ، والجملة الواقعه مفعولا به للفعل المتعدى وهي في محل نصب. ينظر المغنى ٥٠٠ وما بعدها.
- ٢- قال الرضى : أى عند وجود قرينه للرفع هي أقوى من قرينه النصب وقرينه الرفع التي تجامع قرينه النصب وتكون أقوى منها شيئا فقط على ما ذكروا (أما) و (إذا) المفاجأه. ينظر الرضى ١ / ١٧١.
- ٣- زياده يقتضيها السياق.

النصب أرجح ، لأن الإنشاء لا يقع خيرا إلا بتأويل ، وهو (مقول) (١) مثاله (جاء زيد وأما عمرا فاضربه).

قوله : (وإذا للمفاجأه) يحترز من الشرطيه مثاله (جاء زيد وإذا عمرو يضربه بكر) ، فإن قرينه الرفع أرجح لأن أكثر ما يقع بعدها المبتدأ ، هذا مذهب سيويه (٢) ، وذهب كثير من المحققين إلى وجوب الرفع فيما بعدها ، لأنه لا يقع بعدها إلا المبتدأ فقط ، فرقا بينها وبين إذا الشرطيه.

قوله : (ويختار النصب) هذا القسم الثاني وهو المختار فيه النصب وذلك في مواضع ثمانية : الأول قوله : (بالعطف على جمله فعليه) [للتناسب] (٣) يعنى حيث يعطف جمله فعليه على جمله فعليه نحو (لقيت زيدا وعمرا أكرمته) ولا- فرق فى الجملة المعطوف عليها ، بين أن يتقدم معمولها على فعله نحو (زيدا لقيت وعمرا أكرمته) أولا ، وأما المتعدى فاشترطه بعضهم ، لأنهما إذا لم يتفقا فيه فلا- مناسبه ، وبعضهم لم يشترط فتقول (قام زيد وعمرا أكرمته) وإنما رجحت قرينه النصب على الرفع مع احتياجها إلى التقدير بخلاف الرفع لأن التناسب فى كلام العرب مهم مقصود ، والحذف وإن كان مكروها فهو كثير فى كلامهم.

ص: ٣٧٣

- ١- ينظر شرح المصنف ٣٥. قال المصنف قال أبو على كلاما ما معناه : إنه كان يظن أنه لا يقع الأمر خيرا للمبتدأ البتة لما بينهما من المناقضه ، حتى وجدت ذلك فى كلامهم فوجب تأويله بتقدير مقول فيه وإذا كان الأمر كذلك كان النصب أولى ، وإن وجدت ، وإن وجدت قرائن الرفع.
- ٢- ينظر رأى سيويه وهى المسأله الزبوريه إذ هى متعلقه بذلك ، وهذا ما ذهب إليه كثير من المحققين كما ذكر الشارح ، والمغنى ١٢١ و ١٢٢ ، والإنصاف والرضى والمفصل وشروحه.
- ٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

الثانى قوله : (وبعد حرف النفى) وهى (ما) و (لا) و (إن) نحو (ما زيدا ضربته) و (لا زيدا ضربته) قال :

[١٩٩] فلا حسبا فخرت به لتيم (١)

...

و (إن) نحو (إن زيدا ضربت) وإنما اختير النصب مع جواز الرفع لأن النفى فى الحقيقه [٤٧] لمضمون الفعل ، ما تلاه إياه لفظا وتقديرا أولى ، وليس (لم) و (لما) و (لن) من هذا الباب لأنها عامله فى المضارع ، ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل لا يقال : (لم زيدا تضربه) كما يقال (إن زيدا تضربه أو ضربته) لقوه (إن) فى أنها تدخل على المضارع والماضى وتجزم الشرط والجزاء ، بخلاف هذه فإنها لا تجزم إلا فعلا واحدا وهى لازمه للفعل فيجب بعدها النصب لاختصاصها بالفعل ، وأما (ليس) فليس من هذا الباب ، لأنه يقع ما بعدها مرفوعا بكل حال ، فيمن قال بفعاليتها وحرفيتها ، فإن كانت فعليه ، فهو اسمها وإن كانت حرفيه فمبتدأ.

الثالث : قوله : (وألّف (٢) الاستفهام) يعنى الهمزه ولم يقل والاستفهام ، ليحترز من (هل) وأسماء والاستفهام (٣) ، وحاصل الكلام أن الاستفهام على ثلاثه أضرب يختار فيه النصب ، وهو حيث يأتى بالهمزه ، نحو (أزيذا

ص: ٣٧٤

١- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : ولا- جدا إذا ازدحم الجدود وهو لجرير فى ديوانه ٣٣٢ ، والكتاب ١ / ١٤٦ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٨٣ ، ٥٦٨ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٩ ، ٣٦ / ٢ ، والخزانة ٣ / ٢٥ وبلا نسبه فى شرح الرضى ١ / ١٧٣ . والشاهد فيه قوله : (حسبا) حيث نصبه بفعل يدل على الفعل المفسر والتقدير ولا ذكرت حسبا.

٢- فى الكافيه المحققه : حرف بدل ألف.

٣- ينظر شرح المصنف ٣٥.

ضربته؟) ويختار الرفع ، والنصب جائز ، وهو الاستفهام بالأسماء والمعموله نحو (أيهم ضربته؟) و (من حدثته؟) وضرب يحتم إما الجملة الفعلية ، وإلا الاسميه الصدر والعجز ، ولا يجوز اسميه الصدر فعلية العجز وذلك مع (هل) وأسماء الاستفهام الداخلة على المعمول نحو (هل زيد قائم؟) و (هل ضربت زيدا؟) و (متى زيد قائم؟) (ومتى زيدا ضربت؟) ولا يجوز (هل زيد قام) ولا (متى زيد قام) إلا على قبح ، وذلك لأن أصلها الدخول على الجملة الفعلية ، فإذا عدت جاز دخولها على الاسميه لأجل عدم الفعلية ، فكأنها عند دخولها على الاسميه ، قد نسبت صحه الفعلية ، فإذا جئت باسميه الصدر فعلية العجز ، تذكرت صحه القديمه ، فلا ترضى إلا- باتصالها بها وبمعانيها ، فيجب أن توليها إياها ، تخالف الهمزه ، فإنها تدخل عليها ، تقول (أزيد قام؟) لاختصاصها بالاستفهام وتوغلها فيه ، وعله اختيار النصب مع الاستفهام كعلته مع النفي.

الرابع قوله : (وإذا الشرطيه) يعنى مما يختار بعدها النصب نحو (إذا زيدا ضربته ضربته) قال :

[٢٠٠] إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته (١)

...

ص: ٣٧٥

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : فقام بفأس بين وصليك جازر وهو لذى الرمه فى ديوانه ١٠٤٢ ، والكتاب ١ / ٨٢ ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافى ١ / ١٦٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٠ ، وشرح الرضى ١ / ١٧٤ ، وخزانه الأدب ٣ / ٣٢ - ٣٧ ، ويروى ينصب بلال ورفعه. والشاهد فيه قوله : (إذا ابن أبى بلال بلغته حيث يجوز فى ابن الرفع على الابتداء ، والنصب على إضمار فعل يفسره المذكور الظاهر.

وهذا مذهب الأَخفش والكسائي والمصنف (١) ، أعنى اختيار الفعلية لأن الشرط بالفعل أولى ، كالنفي والاستفهام ، وإنما لم تجب الفعلية بعدها كحروف الشرط لأنها ليست شرطا محققا لأنها واقعه فيما يتحقق وقوعه ، والشرط مشكوك فيه ، وأما مذهب سيويه (٢) والبصريين فيجب بعدها النصب لأنه لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا ، نحو : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٣).

الخامس قوله : (وحيث) نحو (حيث زيدا تجده فأكرمه) (٤) لأنها فى معنى الشرط فهى تقتضى الفعل غالبا.

السادس قوله : (وفى الأمر والنهى) نحو (زيدا (أضربه) وعمرا لا تضربه) وإنما اختير النصب لأن الإنشاء لا يقع خبرا (٥).

السابع قوله : (إذا هى مواقع الفعل) هذا تعليل لاختيار النصب فى هذه الأقسام السبعة.

الثامن قوله : (وعند خوف [لبس] (٦) المفسر بالصفه) يعنى إذا خيف التباس الفعل المفسر بالصفه اختير النصب لزوال اللبس وذلك فى مثل :

ص: ٣٧٤

١- ينظر شرح المصنف ٣٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٧٤.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٨٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٢.

٣- الانشاق ١ / ٨٤.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ١٧٤ قال الرضى حيث داله على المجازاه فى المكان ك- (إذا) فى الزمان مثل : حيث زيدا تجده أكرمه. وينظر شرح المصنف ٣٦.

٥- وبعض النحاه يجيزون وقوع الخبر إنشاء ، ينظر شرح الرضى ١ / ١٧٤ وما بعدها.

٦- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (١) فإنك إذا رفعتة اختل العموم وهو مراده ، وهو حيث يجعل خلقناه الخبر ، ويقدر متعلق به ، ويحتمل أن يكون خلقناه صفة للمبتدأ ، وهو كل شيء ، ويقدر الخبر ، فلا يفيد العموم ، ويعلق محذوف وليس ذلك مراد المصنف ، لأن الجبريه (٢) يضيفون الأفعال كلها إلى الله ، وأما إذا نصب تحتم العموم في المخلوقات أنها من الله تعالى. فقال المصنف: (٣) ما أجمعت القراء على النصب مع ضعفه إلا لغرض مهم ، وهو العموم في المخلوقات أنها من الله تعالى. قال الوالد جمال الإسلام : والجواب عما ذكره من وجهين ؛ الأول : إنا لا نسلم أن هذه الآيه من هذا الباب ، بل انتصاب (كل شيء) على بدل الاشتمال من اسم (إن) وقد حكى هذا القول طاهر (٤).

الثاني : سلمنا أنه من هذا الباب لكن لا نسلم أنه عدل إلى النصب لإفاده العموم ، في أنه خلق كل شيء ، وإنما عدل إليه لأحد أمور ؛ [ظ ٤٧] أحدهما : أن اطلاق اسم الأكثر على الكل بمكان من الفصاحه ، لأن الله

ص: ٣٧٧

١- القمر ٥٤ / ٤٩ قال القرطبي : قراءه العامه (كل) بالنصب وقرأ أبو السمال كل بالرفع على الابتداء ، فمن نصب فياضمار فعل وهو اختيار الكوفيين لأن إن تطلب الفعل فهى به أولى ، والنصب أدل على العموم) ينظر تفسير القرطبي ١٨٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٠٠.

٢- الجبريه فرقه إسلاميه تقول بأن الإنسان مجبر على القيام بالأفعال دون اختيار فيه لأن الله خلقه وخلق علمه وهم يقولون إن الإنسان كالريشه فى مهب الريح تميله كما تشاء وأن فعل العبد بمنزله طولته ولونه ، وأصل قولهم الجهم بن صفوان أو جهم. والذين يقولون إن الإيمان من الله والكفر من الله والعبد لا خيره له فى ذلك ، ينظر شرح العقيدة الطحاويه ٢ / ٧٩٧.

٣- ينظر شرح المصنف ٣٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٥٠٥ - ٥٠٦ وقراءه النصب هى المشهوره وقدروا خلقنا ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٨ ، والكشاف ٤ / ٤١ ، والرضى ١ / ٧٥.

٤- ينظر شرح المقدمه المحسبه ٤٢٧.

تعالى خالق لأكثر الأشياء (١)، ومقدورات العباد بالنسبه إلى مقدوراته قليلة جدا ، وورود ذلك كثير في القرآن. قال تعالى : (تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ.) و (أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) (٢) إلى غير ذلك من الآيات الكريمة ، وهى أكثر من أن تحصى وتخصيص ذلك بدلاله العقل (٣). الثانى : أن هذا من إيراد المتشابه (٤) فى القرآن ، وهو كثير نحو : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (٥) والوجه فى إيراد المتشابه الحث على النظر والزجر عن تتبع أدله السمع فقط (٦) إذ هى محتمله للتأويل والزيادة فى التكليف والثواب ،

ص: ٣٧٨

١- العباره فيها نظر ، فالله خالق للأشياء جميعا ليس لأكثرها.

٢- النمل ٢٧ / ٢٣ ، وتامها : (إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ).

٣- والمعنى فى الشاهدين أنها تدمر كل شىء يقع عليه التدمير فالحجاره والأشجار والجبال والأنهار أشياء ولكن لا يقع عليها التدمير وليست المقصوده به. وكذلك أوتيت من كل شىء مما يحتاجه الملك والعظمه ...

٤- المتشابه : هو الذى استأثر الله عنده ولم يطلع عليه أحدا من خلقه ... وخاصه مما لا سبيل للعقل البشرى الإحاطه به ومعرفته معرفه يقينيه مثل البحث فى الأسماء والصفات إذ لا يجوز أن تبنى على الظن بل تحتاج إلى اليقين ، واليقين إما بالمشاهد المحسوس أو بالنقل المتواتر وليس هناك طريق آخر لذلك وبالتالي لا يجوز الخوض وبناء العقيده المتعلقه بالأسماء والصفات على خبر الأحاد لأنه يفيد الظن والعقيده تحتاج إلى الدليل القطعى اليقيني ولا يجوز بناء العقيده على الظن ... قال تعالى فى سوره النساء : (وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا) فالنصارى بنوا عقيدتهم فى صلب عيسى على الظن وهذا ما أدى بهم إلى الكفر.

٥- طه ٢٠ / ٥.

٦- قوله يحتاج إلى تفصيل ، إذ الأدله السمعيه ، إما أن تكون قطعيه كالقرآن والحديث المتواتر ، أو ظنيه كخبر الأحاد ... فإذا ورد دليل سمعى قطعى الثبوت قطعى الدلاله غير محتمل للتأويل أو محتمل نسلم به تسليما مطلقا كآيات المتعلقه بالأسماء والصفات. أما إذا ورد - دليل قطعى الثبوت ظنى الدلاله فلا يجوز بناء بحث الأسماء والصفات عليه. لأنه إذا صح الاحتمال سقط الاستدلال.

والأغلب أن كل موضع في القرآن وردت فيه (كل) فإنها للخصوص إلا قوله تعالى : (اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (١).

الثالث التأويل (٢) وهو أن المراد خالق كل شيء في ابتداء الخلق من بسط الرزق لمن يشاء ، وإنزال الغيث على حسب ما يشاء ، وتحسين صورته وتقييح أخرى ، ومدّ قامه ، ونقص أخرى على حسب الحكمة والمصلحة ، وقد يكون بقدر متعلقا بخلقنا في حال النصب تقديره : خلقنا بقدر كل شيء ومن أمثله لبس المفسر بالصفه ، أنك إذا أردت أن تخبر أن كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين درهما ، وأنك لم تملك أحدا منهم إلا بهذا الثمن ، فإذا نصبت قلت : كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين درهما ، تنصب كل ، فهو نص في المعنى المقصود ، وهو العموم ، وإن رفعت (كل) فإن جعلت شريت الخبر ، وبعشرين متعلقا له وهو المعنى المقصود في العموم ، وإن جعلت شريته صفه لكل واحد ، وبعشرين الخبر ، أى كل مشتري لى من المماليك ، فهو بعشرين لم يفد العموم.

قوله : (ويستوى الأمران) يعنى الرفع والنصب ، وهذا القسم الثالث.

ص : ٣٧٩

١- البقره ٢ / ٢٨٢.

٢- التأويل : قال علماء الأصول في تعريف : التأويل هو بيان يلحق المجمل والمشكل والخفى من أنواع الدلاله. والتأويل هو ما يتعلق بالدرايه ، وهو ملحوظ فيه ترجيح أحد احتمالات اللفظ بالدليل والترجيح في ذلك يعتمد على الاجتهاد. وقيل فيه : التأويل : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب الظن من المعنى الذى دل عليه الظاهر) ينظر أصول التفسير (خالد عبد الرحمن ٥١) وإرشاد الفحول للشوكاني - ١٧٧ - .

قوله : (فى مثل زيد قام ، وعمرو أكرمه) يعنى إن من شرط الجملة المعطوف عليها أن تكون اسميه الصدر فعليه العجز ، فهذه جائز فى المعطوف عليها الوجهان ، الرفع بالنظر إلى العطف على الجملة الكبرى ، وهى المبتدأ ، والنصب بالنظر إلى العطف على الجملة الصغرى ، وهى الفعل ، والفاعل مستتر فيه فإن رجحت الرفع على الجملة الكبرى لعدم التقدير عارضه الصغرى بالقرب ، وإن رجحت النصب على الصغرى للقرب عارضه الكبرى لعدم التقدير فتساويا ، وهذا المثال الذى مثل به المصنف ، مثال سيبويه (١) ، وقد اعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف [إلا] (٢) أن يكون فيه عائدا إلى المبتدأ وليس فى عمرا أكرمه) عائدا إلى زيد ، فلا بد أن يقال : (زيد قام وعمرا أكرمه فى داره) واعتذر لسبويه باعتذارين ؛ أحدهما : للسيرافى (٣) أن غرض سيبويه بالمثال تبين جملة اسميه الصدر فعليه العجز ، معطوف عليها أو على الجزء منها ، لا تصحيح المثال ، فإنه لا بد فيه من زياده ضمير ، الثانى : ليفهم أنا لا نسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ، ألا ترى إلى قولهم : (رب شاه وسخلتها بدرهم) (٤) فإنه عطف المعرفة على النكرة ، ورب لا تدخل على سخلتها ، لأنها لا تدخل إلا على النكرات.

قوله : (ويجب النصب) هذا القسم الرابع وذلك فى موضعين :

ص : ٣٨٠

١- ينظر الكتاب ١ / ٩١ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ١٧٥ .

٢- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق .

٣- ينظر رأى السيرافى فى اعتذاره لسبويه فى شرح الرضى ١ / ١٧٦ وهذان الاعتذاران مثبتان فى الرضى وقد نقلهما الشارح دون أن يسندهما إلى الرضى ١ / ١٧٦ ، والكتاب ١ / ٩١ وما بعدها .

٤- هذا المثل يتكرر كثيرا فى كتب النحو وهو كما قال الشارح من باب عطف المعرفة وهو (سخلتها) على (شاه) النكرة التى سبقتها رب . ينظر شرح الرضى ١ / ١٧٦ .

الأول : قوله : (بعد حرف الشرط) يحترز من أن يقع قبله نحو : زيد إن تكرمه يكرمك ، فإنه يجب الرفع ، ويعنى بحروف الشرط ، (إن) و (لو) و (إما) فهى من قرائن الرفع كما تقدم ، نقول (إن زيدا ضربته ضربته) و (لو زيدا ضربته ضربته) وإنما يجب النصب لأن الفعل واجب بعدها ، فإن كان ظاهرا وإلا-قدر ، وإذا وجب الفعل وجب النصب بخلاف (أما) فإن فعلها واجب الحذف ، وإذا قدر لم يقدر إلا لازما ، خلافا للكسائى (١) ، فإنه لا يوجب الفعل بعد حرف الشرط واحتج بقوله :

[٢٠١] لا تجزعى إن منفس أهلكته (٢)

...

وقوله :

[٢٠٢] أتجزع إن نفس أتى حماها (٣)

...

ص : ٣٨١

١- ينظر رأى الكسائى فى شرح الرضى ١ / ١٧٥.

٢- صدر بيت من الكامل وهو للنمر بن تولى فى ديوانه ٧٢ وعجزه : وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ينظر الكتاب ١ / ١٣٤ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٦٠ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٧٤ ، والجنى الدانى ٧٢ ، ومغنى اللبيب ٢٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٢١ ، واللسان مادة (نفس) ٦ / ٤٥٠٣. والشاهد فيه قوله : (إن منفس) حيث وقع الكلام المرفوع بعد أداء الشرط إن والأكثر أن يلى هذه الأداء الفعل والبيت يروى بنصب منفسا فيكون منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور ، هذا رأى سيويه وجمهور البصريين. ينظر الكتاب ١ / ١٣٤ أما الرفع فهو اختيار الكوفيين وبالتالي تعرب منفس مبتدأ وخبره جملة (أهلكته).

٣- صدر بيت من الطويل ، وهو لزيد بن رزين فى شرح شواهد المغنى ١ / ٤٣٦ وعجزه : فهل أنت عما بين جنبيك تدفع ويروى عند القالى : فهلا- التى عن بين جنبيك تدفع - وبلا نسبه فى الجنى الدانى ٢٤٨ ، وخزانه الأدب ١٠ / ١٤٤ ، والمغنى ١٩٨. والشاهد فيه قوله : (إن نفس) حيث أعرب نفس فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير كما ذكر الشارح.

وتؤول بتقدير فعل أى هلكك منفس وإن هلكت نفس أو ماتت نفس.

الثانى قوله : (وحروف التخصيص) [إن زيدا ضربته ، ضربك] (١) وهى أربعة (لو لا-) و (لوما) و (هلا) و (ألا) تقول (لولا زيدا ضربته) و (هلا زيدا ضربته) (وألا زيدا ضربته) وإنما وجب النصب لأنها لا تدخل إلا على الفعل الظاهر نحو (لولا ضربت زيدا) أو مقدرًا نحو :

... [٢٠٣]

لولا الكمى المقنعا (٢)

وإذا وجب الفعل وجب النصب لأنها للحض والتنديم وذلك لا يكون إلا فى الأفعال. قوله :

... [٢٠٤]

(إلى فهلا نفس لى شفيعها) (٣)

ص: ٣٨٢

-
- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٢- قطعه من بيت من الطويل ، وتمامه : تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا وهو لجرير فى ديوانه ٩٠٧ ، وينظر الخصائص ٢ / ٤٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٨ ، والهمع ٢ / ٢١١ . والشاهد فيه قوله : (لولا الكمى) حيث دخلت لولا التخصيضية على الاسم وهى مختصه بالفعل (الكمى) مفعولا به لفعل محذوف.
 - ٣- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : ونبت لى أرسلت بشفاعه وهو للمجنون فى ديوانه ١٥٤ وله وللصمه القشبرى ولغيرهما. ينظر الأغانى ١١ / ٣١٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى تكمله ابنه ٢ / ١٠٨٤ ، ووصف المبانى ٤٧٢ ، والجنى الدانى ٥٠٩ - ٦١٣ ، والمعنى ١٠٣ - ٣٥٤ ، وشرح شواهد المعنى ١ / ٢٢١ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٢٩ ، وشرح - الأشمونى ٢ / ٣١٦ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٥٣ ، والخزانه ٣ / ٦٠ . والشاهد فيه قوله : (فهلا نفس لى شفيعها) حيث أضمير فيه ضمير كان الشأنيه والتقدير ، فهلا كان نفس لى شفيعها فاسم كان ضمير الشأن المحذوف وخبر الجملة الاسميه نفس لى شفيعها وذلك لأن هلا تختص بالجملة الفعلية الخبرية. وإذا اتصلت الأسماء فعلى سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

شاذ ، وكذلك أسماء الشرط يتحتم بعدها النصب لأنه يليها الفعل وجوبا ولا يتأخر إلا ضروره نحو :

[٢٠٥] صعده نابتة فى حائر

أينما الريح تميلها تمل (١)

وقوله :

[٢٠٦] فمتى واغل ينبهم يحيو

ه وتعطف عليه كاس الساقى (٢)

ص: ٣٨٣

١- البيت من الرمل ، وهو لكعب بن جعيل ولغيره. ينظر : الكتاب ٣ / ١١٣ ومعانى القرآن للفراء ١ / ٢٩٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ١٩٦ ، والإنصاف ٢ / ١١٨ ، وشرح ابن يعيش ٩ / ١٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٣٥٧ ، وشرح الرضى ١ / ١٧٤ ، ولسان العرب ماده (حير) ٢ / ١٠٦٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٢٥ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٧ ، ٩٠ / ٣٨ - ٣٩. ويروى يزرهم مكابينهم. والصعده : القناه المستويه تنبت كذلك ولا- تحتاج إلى تثقيف ، والحائر مجمع الماء. والشاهد فيه قوله : (أينما الريح تميلها) حيث تقدم الفاعل على فعل الشرط وفصل بين الأداة والفعل ومع ذلك جزمها ضروره.

٢- البيت من الخفيف ، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ١٥٦ ، والكتاب ٣ / ١١٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٨٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٣٢ ، والإنصاف ٢ / ٦١٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٦٩١ ، وشرح الرضى ١ / ١٧٤ ، واللسان ماده (وغل) ٦ / ٤٨٧٩ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٢٥ ، والخزانه ١ / ٤٥٦ ، ٣ / ٦٣٩. والشاهد فيه قوله : (متى واغل ينبهم) حيث فصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بفواصل وهو واغل وجزم فعل الشرط ضروره وارتفاع الاسم بعدها بفعل يفسره المذكور على أنه فاعل.

قوله : (وليس مثل : (أزيد ذهب به) منه) هذا القسم الخامس وهو حيث يجب الرفع (١) وذلك حيث ينخرم شرط من الشروط التي قد ذكر ، وقد نبه على ثلاث مسائل ، الأولى : قوله : (وليس مثل : (أزيد ذهب به) منه) يعني ليس هذه المسألة مما أضمّر عامله ، لأنه لا يصح تسليط الفعل لوجه ثلاثه :

أحدها : أن الفاعل لا يتقدم على فعله ، الثاني سلمنا صحه التسليط ، وشرط ما أضمّر عامله لو سلط هو أو مناسبة لنصب ، لأن كلامنا في المفعول به ، هذا لو سلط هو أو مناسبة لرفع ، الثالث : سلمنا التسليط والرفع ، وشرطه أن يشتغل بضميره الذى لو حذف تسلط على المعمول ، وهذا ليس مستقلا ، لأنه لا يقام به مع وجود (زيد) فإذا لا اشتغال.

قوله : (فالرفع لازم) يعني على الابتداء ، والجمله التي بعده خبره ، وقد قيل فى : (أزيد ذهب به) أنه يجوز النصب ل- (زيد) على أن المقام مقام الفاعل ضمير المصدر والمجرور فى موضع نصب ، ويصير مثل قولك : (زيدا مررت به) وقد اختلف فى دخول ما لم يسم فاعله فى باب الإضمار بعد اتفاهم على أنه غير مفعول ، فأجازه الكوفيون مطلقا وقالوا : ليس الإضمار مقصورا على ما ينصب ، بل يقدر الرفع كما يقدر الناصب (٢) ، أى (ذهب زيد به) ، ومنع المصنف (٣) وجماعه مطلقا ، وأجازه (٤) بعضهم إن

ص: ٣٨٤

١- ينظر شرح المصنف ٣٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٧٧.

٢- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ١ / ١٧.

٣- ينظر شرح المصنف ٣٦.

٤- وممن أجازه ابن السراج والسيرافى كما قال الرضى فى ١ / ١٧٧.

كان ثم ما يستدعى فعلا-، نحو: (أزيد قام؟)، و (ما زيد قام) ثم اختلفوا على ما يرفع، فمنهم من رجّح الابتداء، ومنهم من رجّح الفاعليه (١).

الثانيه قوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ) (٢) يعنى لا يكون من باب ما أضمر عامله على شريطه التفسير لفساد المعنى (٣)، لأن المراد، أن كل ما فعلوه فهو مكتوب عليهم فى الزُّبر، وهذا لا يتم إلا حيث يجعل (كل شىء) مبتدأ و (فعلوه) صفة له، وفى الزبر الخبر، وهو متعلق بمحذوف وأمّا إذا جعل الخبر (فعلوه) و (فى الزبر) متعلقه فسد المعنى لأنه يؤدى أن يكون فعلوا كل شىء وسط الزُّبر ويكون الزبر ظرفا لفعلهم، وأما إذا نصب فهو فاسد المعنى بكل حال، لأنه يؤدى إلى أحد باطلين، إما أن يكون المعنى: إنهم فعلوا كل شىء فى وسط الزبر، والزُّبر ظرف، كما فى الوجه الثانى من وجهى الرفع، والمعلوم أن أفعالهم ليست عامه لكل شىء ولا الزُّبر ظرفا لها، وإما أنه يصير المعنى أنهم فعلوا كل ما كان فى الزبر، وهو باطل، لأنه أراد جميع الزبر فهذا مدح لهم والمعلوم خلاف هذا وهو أنهم ما فعلوا ما فيها بل تركوه ونبذوه وراء ظهورهم، وإن أراد زبرهم فليس فيها شىء سوى ما فعلوه.

الثالثه قوله (نحو: (الزَّائِبَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا) (٤)، (وَالسَّارِقُ

ص: ٣٨٥

- ١- من رجح على الابتداء الأخفش ومن رجح على الفاعليه جمهور البصريين ينظر حاشيه الجرجانى على شرح الرضى ١ / ١٧٧.
- ٢- القمر ٥٤ / ٥٢.
- ٣- ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضى ١ / ١٨٧.
- ٤- النور ٢٤ / ٢.

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا(١)) يعنى ليس من هذا الباب (٢)، لأنه لو كان فيه لكان مما يختار فيه النصب ، لقله وقوع الإنشاء خبراً فلما اتفق القراء على رفعه ، علم أنه ليس منه ، وقد اختلف فى تأويله فقال المبرد (٣) والقراء (٤) والألف واللام بمعنى الذى [ظ ٤٨] والفاء دخلت بمعنى الشرط كما دخلت فى (الذى يأتينى فله درهم) ، والكلام جمله واحده لكن منع من العمل الفاء لأنها إذا كانت للشرط ، لم يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فخرج عن الباب ، لأن من شرطه صحة التسليط ، وقوله : (الزَّانِي) و (الزَّانِيَةُ) عطف عليه ، و (فَاجْلِدُوا) الخبر ، وتقديره : (الذى زنا والتي زنت فاجلدوا) وهو ضعيف من حيث جعل الإنشاء خبراً وقوى نقله الحذف ، وقال سيويه (٥) إن الكلام جملتان : الأولى خبريه ، والثانية إنشائية وتقديره فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا ، فحذف من الجملة الأولى الخبر وهو مما يتلى عليكم ، والمضاف من المبتدأ ، وهو حكم و (فاجلدوا) جمله ثانیه إنشائية بيان للجملة الأولى ، والفاء للسببيه ، كما فى قولك : (زيد كريم فأكرمه) ، فامتنع أن يكون من هذا الباب ، لأنه لا يصح عمل فعل من

ص: ٣٨٦

- ١- المائدة ٥ / ٣٨ ، والقراء اتفقوا على الرفع إلا- عيسى بن عمر قرأ بالنصب ، على الشاذ. ينظر البحر المحيط ٣ / ٤٨٩ - ٤٩٠ حيث أورد كل القراءات ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٩.
- ٢- ينظر شرح المصنف ٣٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٧٨.
- ٣- ينظر رأى المبرد فى الكامل ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦.
- ٤- ينظر معانى القرآن للقراء ٢ / ٢٤٤ ، وشرح الرضى ١ / ١٧٨.
- ٥- ينظر الكتاب ١ / ١٤٣ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ١٧٨ ، وتفسير القرطبي ٥ / ٤٥٥١ وما بعدها فى توجيه وتخريج القراءه والآراء الواردة فى ذلك فى سورة المائدة والنور. والنصب اختيار سيويه قال : (وقد قرأ أناس (والسارق والسارقة) (والزانية والزاني) وهو فى العريبه على ما ذكرت لك من القوه ولكن أبت العامه إلا القراءه بالرفع) ، وقراءه النصب هى قراءه عيسى بن عمرو ويحيى بن يعمر وأبو جعفر وأبو شيبه ، ينظر الكتاب ١ / ١٤٤ ، وتفسير فتح القدير للشوكاني ٤ / ٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٩٣.

جمله فى مبتدأ مخبر عنه بغيره من جمله أخرى (١)، وكلام سيبويه ضعيف لكثرة الحذف ، وقوى حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. وقال الإمام يحيى بن حمزه إنهما جملتان (٢) والشرط فى الجملة الأخرى محذوف تقديره الزانية والزانية إن زنيا فاجلدوا ، والفاء للشرط ، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لأنها جملة أخرى ، ولأن الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فخرج عن الباب ، وسماهما رأسين باسم ما يؤولان إليه.

ص: ٣٨٧

-
- ١- ينظر الكتاب ١ / ١٤٤ ، وشرح المصنف ٣٦ ، حيث نقل الشارح رأى سيبويه فى الآيه ونقله الشارح بتصرف
 - ٢- ينظر رأى يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٣٤٦.

قوله : (الرابع التحذير) ، يعنى ما حذف فعله وجوبا ، وهو ثالث القياسيه ، وقد أجاز بعضهم إظهاره فى المكرر فلا يكون منه .
قوله : (وهو ضمير جنس) ، وخرج غير الضمير (١). قوله : (منفصل) خرج المتصل .

قوله : (معمول بتقدير اتق) ((خرج ما كان معمولا بغير اتق نحو قولك (إياك) لمن قال (من ضربت؟) وما كان معمولا لا بلفظ
(اتق) كقولك : (إياك اتق).

قوله : (تحذيرا مما بعده) خرج نحو قولك (إياك) لمن قال : من أتقى؟ فإنه إخبار لا تحذير ، وتحذيرا مفعول له ، وعامله
المصدر ، وهو قوله (بتقدير اتق) (٢).

قوله : (أو ذكر المحذر منه مكررا) عطف على قوله : (بتقدير اتق) يعنى أنه إذا ذكر المحذر منه مكررا ، كان تحذيرا وجب
حذف فعله على الصحيح (٣) لأنه قد قام أحد المكررين مقام الفعل ، نحو : (الطريق الطريق)

ص : ٣٨٨

١- ينظر شرح المصنف ٣٧.

٢- ينظر شرح المصنف ٣٧ ، وشرح الرضى ١ / ١٨١ . قال الرضى فى شرحه ١ / ١٨١ : (تحذيرا مفعول له والعامل فيه المصدر
أعنى : (التقدير) أى بأن تقدر : اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول).

٣- ينظر شرح المصنف ٣٧ ، وشرح الرضى ١ / ١٨١ .

و (الأسد الأسد) (١)، وأما إذا لم يكرره فالأجود ظهور فعله نحو قوله :

[٢٠٧] خل الطريق لمن يبني المنار به

وأبرز ببرزه حيث اضطرت القدر (٢)

وإنما وجب حذف عامل التحذير لوجود القرينه وعدم الفرصه لخشيته الوقوع فى المهله قبل تمام الكلام ، وقد اختلفت فى كيفية الحذف ، فذهب الأكثرون : أن أصله (اتقك والأسد) بفعل متعد إلى واحد فكرهوا الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لشيء واحد فأتوا بالنفس ليتصل بها المفعول ، فصار (اتق نفسك والأسد) فحذفوا الفعل ، ولحقه الفاعل لما كان متصلا به ، ثم حذفوا النفس (٣) لزوال الموجب للإتيان بها ، وبقي الضمير اسما على حرف واحد فلم يمكن النطق به ، فأتوا بصيغه الانفصال ، فقالوا (إياك والأسد) ومعناه : اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يتعرض لنفسك والواو يحتمل أن تكون للمعنى وأن تكون عاطفه (٤) قال نجم الدين : (٥) الأولى أن يقدر العامل متأخرا وأصله (إياك

ص: ٣٨٩

١- قال السيوطى فى الهمع ٣ / ٢٤ : (وإنما يلزم إضماره فى إيا مطلقا نحو (إياك والشر) فالناصب ل- (إيا) فعل مضمّر لا يجوز إظهاره ، ومع المكرر نحو : (الأسد الأسد) لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل ، ومع العاطف نحو (ناقه الله وسقياها) استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر.

٢- البيت من البسيط ، وهو لجريير فى ديوانه ١ / ٢١١ ، ينظر الكتاب ١ / ٢٥٤ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ٧٨ ، واللسان مادّه (برز ١ / ٢٥٥). والشاهد فيه قوله : (خل الطريق) حيث أظهر العامل وهو (خل) فى التحذير لأن المحذر منه غير مكرر ولا معطوف عليه ، ولو أضمره أى الطريق لكان صحيحا ...

٣- أى بقى الفعل وقى فى الأمر على حرف واحد وهو (ق).

٤- ينظر : شرح المصنف ٣٧ ، والعبارة من قوله : (وذهب الأكثرون إلى ... وأن تكون عاطفه) منقوله بتصريف عن المصنف.

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ١٨٢ ، ولم تنقل العبارة كما هى وإنما بتصريف.

باعد أونح) وراز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشيء واحد لأنه منفصل ، كما فى (ما ضربت إلا إياك) وذهب أبو البقاء (١) والأندلسى : أن المقدر فعل يتعدى إلى اثنين ، أى (وقّ أو جنب نفسك الأسد) والواو يحتمل أن تكون زائده ، أو بدل من حرف الجر ، كما قالوا (شاه ودرهم) أى (شاه بدرهم) وضعف بأن حرف العطف لا يكون زائدا ، وإبداله من حرف الجر شاذ. [و ٤٩]

قوله : (مثل إياك والأسد) يعنى أن التحذير ثلاث صيغ ، الأولى بالواو نحو : إياك والأسد ، وإياك وإياه : قال الشاعر :

[٢٠٨] ولا تصحب أبا الجه

ل وإياك وإياه (٢)

الثانية ب- (من) ظاهره أو مقدره ، فالظاهره نحو (إياك من الأسد) ومن (أن تحذف) ، والمقدر مع (أن) والفعل نحو : (إياك أن تحذف) لأن حروف الجر يجوز حذفها مع (أن) و (أنّ) قياسا لطولهما بالصلة (٣) ومحل (أن) والفعل قيل : جر ، وقيل : مفعول له ، وقيل : مفعول به.

الثالثة : التكرار : وهو أن يكون ظاهرا نحو : (الأسد الأسد) و (النار النار) ، ومضمرا متكلما ومخاطبا وغائبا ، نحو (إياى إياى) ، و (إياك إياك) ، (إياه

ص : ٣٩٠

١- أبو البقاء هو : عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين العكبرى البغدادى الضرير النحوى الحنبلى من عكبرا توفى سنة ٦١٦ هـ صنف إعراب القرآن ، وإعراب الحديث ، وشرح الإيضاح ، وشرح أبيات الكتاب ، وإيضاح المفصل وغيرها ، ينظر ترجمته فى البغية ٢ / ٣٨ - ٣٩.

٢- البيت من الهزج وهو بلا نسبة فى همع الهوامع ١ / ١٧٠ والدرر ٣ / ١٠. والشاهد فيه قوله : (إياه) حيث جاء المحذر منه ضمير غائب معطوفا.

٣- ينظر شرح الرضى فإن هذه العبارة منقولة عن الرضى بتصرف ١ / ١٨٣.

إياه) ، وظاهرا مضافا إلى مضمير نحو : (نفسك نفسك) ، والمحذر المعطوف عليه لا- يكون في الأغلب إلا ضميرا منفصلا مخاطبا ، نحو : (إياك والأسد) ، وظاهرا مضافا إلى مخاطب ، نحو : (رأسك والحائط) ، وقد يأتي قليلا للمتكلم نحو : (إياي والشر) ، وأقل منه الغائب نحو قولهم : (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإياه الشواب) (١) والأ-كثر أن يكون ما بعد الواو موافقا للضمير في الخطاب والتكلم وقد يختلفان ، نحو قول عمر : (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) (٢).

قوله : (مثل إياك والأسد) هذا مثال الواو. و (أن يحذف) لأن والفعل.

(والطريق الطريق) للمكرر.

قوله : (وتقول : إياك من الأسد ، ومن أن تحذف) يعني ذلك أن يأتي ب- (من) بدل الواو. (وإياك أن تحذف) بتقدير من.

قوله : (ولا- تقول : إياك الأسد لامتناع تقدير من) يعني لا- يجوز هذا المثال ، لأنه إن كان المقدر حرف العطف ، فحروف العطف لا تحذف (٣) ،

ص : ٣٩١

١- هذا القول مشهور عند كثير من النحاة فقد رواه سيبويه عن الخليل في الكتاب ١ / ٢٧٩ قال : وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب). والشواب مفردا شابه ، وينظر اللسان مادة (أيا) ١ / ١٦٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٨١ وغيرها من الكتب.

٢- هذا القول ينسب لعمر بن الخطاب رضى الله عنه عند ما أراد أن ينهى عن ضرب الأرنب بالعصى لأن ذلك يقتلها فلا تحل ، فقال : لنيك لكم الأسل والرماح والسهام وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ينظر شرح الرضى ١ / ١٨١ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٦ ، والتصريح على التوضيح ٢ / ١٩٤.

٣- ينظر شرح المصنف ٣٧. قال : لأن حروف العطف لا تحذف ، فإن استقر ذلك ظهر الفرق بين إياك من أن تحذف وإياك من الأسد ، وإن حمل إياك الأسد في الجواز على إياك أن تحذف - فخطأ ، لأن حرف الجر لا- يحذف عن باب الأسد ويحذف عن باب أن ، وحذف حرف العطف ممتنع مطلقا) ...

وإن كان (من) فهي لا تحذف إلا مع أن والفعل قياسا لطولها بصلتها ، وفيما عداه من الأسماء الصريحه نحو (استغفرت الله ذنبا) (١) سماعا ، وأجاز طاهر (٢) وأبو البقاء حذفه ، واحتجوا بقوله :

[٢٠٩] إِيَاكَ إِيَاكَ المراء فإنه

إلى الشر دعاء وللشر جالب (٣)

وهو ضعيف لوجوه أحدها ، إنه لضروره الشعر.

الثاني : على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء.

الثالث : قال الخليل : (٤) إن إِيَاكَ إِيَاكَ من المكرر وهو مستقل ، والمراء كلام آخر منصوب بفعل مقدر ، أى : دع المراء.

الرابع : إن (من) مقدره ، والمراء مصدر بمعنى أن تمارى.

وقد ترك المصنف بابا آخر يجب حذف فعله وهو الإغراء (٥) وله ثلاث

ص : ٣٩٢

١- ينظر شرح الرضى فى توجيه هذا القول ١ / ١٨٣.

٢- ينظر شر المقدمه المحسبه ٢ / ٣٦٠.

٣- البيت من الطويل ، وهو للفضل بن عبد الرحمن فى خزانه الأدب ٣ / ٦٣ ، وله ولغيره ، ينظر الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٣ / ٢١٣ ، والخصائص ٣ / ١٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٥ ، وشرح المصنف ٣٧ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٨٦ ، وشرح الرضى ١ / ١٨٣ ، ورفض المباني ٢١٦ ، واللسان ماده (أيا) ١ / ١٨٨ ، ومغنى اللبيب ٨٩٠. والشاهد فيه قوله : (المراء) حيث نصبه بعد إِيَاكَ مع حذف حرف العطف وهو ضعيف لوجوه ذكرها الشارح.

٤- هذا التعليق على الشاهد منقول من شرح المصنف ٣٧ بتصرف دون عزو ، وينظر رأى الخليل فى الكتاب ١ / ٢٧٩.

٥- هذه العبارة منقوله عن الرضى فى ١ / ١٨٣ مع التفصيل من الشارح دون عزو إلى الرضى.

صيغ : أحدها : التكرار نحو (الجنة الجنة السنة السنة) قال :

[٢١٠] أخاك أخاك إن من لا أخا له

كساع إلى الهيجا بغير سلاح (١)

الثانية : اسم ظاهر مضاف إلى مضمرة نحو (شأنك والحج) أى الزم.

الثالثة : الجار والمجرور نحو : (عليك زيدا) و (إليك بكرا) و (دونك زيدا) والعله فى حذف فعله كعله التحذير.

ص: ٣٩٣

١- البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمى فى ديوانه ٢٩ ، وله ولغيره. وينظر الكتاب ١ / ٢٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٢٧ ، والخصائص ٢ / ٤٨٠ ، وشرح الرضى ١ / ١٨٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٧ ، وخزانة الأدب ٣ / ٦٥ - ٦٧. والشاهد فيه قوله : (أخاك أخاك) فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء وإضمار العامل إذا كرر المغرى به فالأول بفعل إلزم والثانى توكيد له.

قوله : (المفعول فيه) هذا ثالث الحقيقيه ، وحقيقته قوله : (ما فعل فيه فعل) جنس للحد ، ودخل فيه يوم الجمعة حسن فإنه لا بد أن يفعل فيه فعل ، لكنك لم تذكره لا لفظا ولا تقديرا فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه (١).

قوله : (مذكور) خرج (ما) دخل. قوله : (من زمان أو مكان) تقسيم بعد تمام الحد فالزمان ما دل عليه الفعل بصيغته ، وهو مالا حد له على التحقيق كأسماء الأيام والليالي والساعات ونحوها ، وعددها نحو : (سرت عشرين يوما) (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) (٢) وكذلك ما قام مقامه مما حذف قبله اسم الزمان وكان مضافا ، نحو : (سرت قدوم الحاج ، وخفوق النجم) (٣) ، والصفه نحو : (سرت طويلا) أى زمانا طويلا [ظ ٤٩] والمكان

ص: ٣٩٤

١- ينظر شرح المصنف ٣٨ ، وشرح الرضى ١ / ١٨٣.

٢- الأعراف ٧ / ١٤٢ وتمامها : (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتَمِّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً).

٣- أى بمعنى مغيبه (أى بمعنى وقت خفوق النجم ، وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ٤٤ - ٤٥ : (أى فعلته خفوق النجم وصلاه العصر ، وقت خفوق النجم ووقت صلاه العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها منقضية كالأزمه ، وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتا للأفعال وظروفا لها كأسماء الزمان).

ما دل عليه بلازمه ، وهو ما يشغل الجسم من الحيز نحو أسماء الممكنة والجهات وعددتها (١) ، نحو : (سرت عشرين ميلا وفرسخا وبريدا) ، وكذلك ما قام مقامهما مما كانت مضافه إليه ، وحذفت نحو : هو منى مناط الثريا (٢) ، ومقعد الخاتن (٣) ، ومزجر الكلب (٤) ، أو كان صفه لها ، نحو : (قعدت قريبا منك) و (بعيدا منك) أى مكانا وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف و (غير) متصرف ، كاليوم والشهر ويعنى بالتصرف : جواز انتقاله من الظرفيه وبعواقب (٥) العوامل عليه ، وبالمتصرف دخول الجر والتنوين ولا منصرف ك- (سحر) فهو غير منصرف للعلميه والعدل ، ولم يتصرف لأنه لم يستعمل إلا ظرفا منصوبا ومتصرف وغير متصرف نحو (ضحى وعتمه وعشيه) لغير معينه و (ذات مره) و (بعيدات بين) (٦) فهذه لازمه للظرفيه ، ومتصرف وغير متصرف نحو (بكره وغداه) و (البكره يومك وغداته ، فهي لا تصرف

ص: ٣٩٥

- ١- ينظر شرح المفصل ٢ / ٤٠ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ١٨٤ ، والجهات الست هي : أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت.
- ٢- مناط الثريا أى فى البعد ، وقيل أى بتلك المنزله فحذف الجار ، ينظر اللسان ماده (نوط) ٦ / ٤٥٧٧ ، والكتاب ١ / ٤١٣ - ٤١٤.
- ٣- مقعد الخاتن قال سيبويه : هو منى مقعد القابله أى فى القرب ، يريد بتلك المنزله (ينظر ماده (قعد) ٥ / ٣٦٨٦ فى اللسان ، والكتاب ١ / ٤١٣.
- ٤- مزجر الكلب : قال سيبويه : وقالوا هو منى مزجر الكلب أى بتلك المنزله ، فحذف وأوصل ، وهو من الظروف المختصه التى أجريت مجرى غير المختصه ، (ينظر اللسان ماده (زجر) ٣ / ١٨١٣ ، والكتاب ١ / ٤١٣).
- ٥- وقد يكون خطأ من الناسخ وأظنها تعاقب لأن عواقب جمع عاقبه وفى شرح المفصل قوله : (ما جاز أن تعتقب عليه العوامل) ١ / ٤٠.
- ٦- قال الرضى ومن المعربه غير المتصرفه بعيدات بين وذات مره وذات يوم وذات ليله ... ١ / ١٨٧. وبعيدات بين أبو عبيد يقال : لقيته بعيدات إذا لقيته بعد حين ، وقيل بعيدات حين أى بعيد فراق وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يأتيه (ينظر اللسان ماده (بعد) ١ / ٣١١).

للعلميه والتأنيث ومتصرفه لأنك تقول : (أعجبتني غداه يومك).

قوله : (وشرط نصبه تقدير (في)) (١) لأنها إذا لم تقدر وتعدى الفعل بنفسه كان مفعولا به صريحا ، وإن ظهرت كان مجرورا ، وإلا لزم أن يكون مجرورا أو منصوبا في حاله واحده ، وهو محال. والعامل في الظرف الفعل أو معناه بواسطة الحرف وهو (في) سواء صح ظهورها نحو (صليت مكانك) ، أم لم يصح نحو : (صليت عندك) أو (معك) لأن كثيرا من المقدرات العامله ، لا تظهر ، كباب النداء ، وما أضمّر عامله. هذا مذهب البصريين (٢) ، وذهب الكوفيون إلى أن ما كان العمل في جميعه نحو (صمت يوما) فهو مفعول به أو مشبها بالمفعول به ، والأحسن الرفع ، تقول : (الصوم اليوم) وإذا لم يعم فالنصب أولى تقول : (الصلاه اليوم) ، وإذا أخبرت عن أيام الأسبوع فالرفع واجب إلا- في السبت والجمعه في معنى القطع ، والجمعه في معنى الاجتماع. فتقول : الأحد اليوم ، والسبت اليوم ، والجمعه اليوم بالنصب ، وكذلك حفرت وسط الدار بئرا ، إذا أردت حفر جميع الوسط ، كان مفعولا به وكانت السين مفتوحه ، وإن أردت نقطه البيكار كان ظرفا وكانت السين ساكنه (٣).

ص: ٣٩٦

- ١- قال الرضى فى شرحه ١ / ١٨٣ - ١٨٤ : ويعنى أن المفعول فيه ضربان ، ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره ، وشرط نصبه تقديره ، وأما إذا ظهر فلا بد من جره ، وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير فى فالأولى أن يقال : هو المقدر بفي من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور (...). وينظر شرح المصنف ٣٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٤٥ ، قال المصنف : (لأنها إذا وجدت وجب الخفض بها فإذا حذف تعدى الفعل فنصب) ٣٨.
- ٢- ينظر رأى البصريين والكوفيين فى الإنصاف ١ / ٢٤٥ وما بعدها.
- ٣- قال المبرد : وتقول : وسط رأسك دهن يا فتى لأنك أخبرت أنه استقر فى ذلك الموضع - فأسكنت السين ونصبت لأنه ظرف) ينظر المقتضب ٤ / ٣٤١ ، والأصول فى النحو ١ / ٢٠١.

قوله : (وظروف الزمان كلها تقبل ذلك) يعنى تقبل تقدير (فى) سواء كان الزمن مبهما نحو : (وقت) و (حين) أو مختصا معرفه (١) ، كالיום والشهر أم نكره كيوم وشهر ، والمبهم مالا حد له يحصره ، والمختص ما له حد يحصره ، فتقول : (صليت وقتا) فى وقت ويوم الجمعة ، وفى يوم الجمعة إن شئت أتيت بفى ظاهره أو مقدره ، وإنما تعدى إليه الفعل بنفسه لقوه دلالاته عليه كدلالاته على المصدر فكما يلتبس المصدر بنفسه معرفه كان أو نكره تنصب ظرف الزمان مبهما كان أو معينا لأنه يدل عليه بصيغته وضرورته.

قوله : (و [ظرف] (٢) المكان إن كان مبهما قبل) (٣) يعنى قبل تقدير فى ، فتقول صليت خلفك ، وفى خلفك ، وإنما قبل لأنه أشبه الزمان فى دلالاته لأن الفعل مستلزم لمكان من الأمكنه كاستلزامه للزمان.

ص: ٣٩٧

١- ينظر شرح المصنف ٣٨ ، وقال : (أى يصح أن تنتصب بتقدير فى من غير تفصيل). قال الرضى : وظروف الزمان كلها أى مبهما ومؤقتها يقبل ذلك أى يقبل النصب بتقدير فى والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره معرفه كان أو نكره كحين وزمان والحين والزمان والمؤقت منه ما لا نهايه تحصره سواء كان معرفه أو نكره كيوم وليله وشهر ويوم الجمعة وليله القدر وشهر رمضان) ينظر شرح الرضى ١ / ١٨٤.

٢- فى الكافيه المحققه و (ظروف) بدل (ظرف).

٣- قال الرضى : (... اختلف فى تفسير المبهم من المكان ف قيل هو النكره وليس بشىء لأن نحو : جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفيه). الرضى ١ / ١٨٣. وقال المصنف فى شرحه ٣٨ : (وظروف المكان إن كان مبهما قبل النصب بتقدير فى وإن لم يكون مبهما لم يقبل والنظر فيما هو المبهم. وقال الأكثرون المبهم ما كان للجهات الست والمعين ما سواه فما جاء منصوبا بتقدير فى من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياسى. وقال قوم الأمكنه الواقعه ظروفًا من غير الجهات الست كثيره فينبغى أن تضبط بغير ذلك ، فقالوا : المبهم كل مكان كان له اسمه لأمر لا يدخله فى مسماه والمعين خلافه).

قوله : (وإلا- لم يقبل) (١) وهو المختص ، بل يجب ظهور (فى) ، فتقول : صليت فى المسجد ، وإنما وجب ظهورها لعدم دلالة الفعل على الأمكنه المعينه فلم يقو للتعدي بنفسه ، وإنما برزت (فى) مع الزمان والمكان فهى الظرف وما بعدها لا يسمى إلا مجرورا ، وإن لم يبرز فى أيهما ، كان هو الظرف.

قوله : (وفسّر المبهم بالجهات الست) يعنى لما كان المبهم يقبل تقدير فى ، بخلاف المختص احتيج إلى تمييز كل واحد منهما وقد اختلف فيه ، فمنهم من عد المبهم بالجهات الست ، وما حمل عليها نحو : [و ٥٠] (قدام وتجاه) على أمام ، ووراء على خلف ، وأعلى على فوق وأسفل على تحت ، ويسار على شمال وأما يمين فلا يحمل عليه شىء ، وما عداها مختص ، ومنهم من حده فقال : المبهم ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل فى مسماه (٢) ، فقوله : (كل ما كان له) يعنى المبهم اسم وهى خلف ووراء ونحوها باعتبار أمر ، وهو الشخص وهو غير داخل فى مسماها ، والمختص ما كان له اسم باعتبار أمر داخل فى مسماه ، فقوله : (كل ما كان له) يعنى المختص اسمه ، وهو الدار باعتبار أمر وهى الحيطان وهى داخله فى مسماه ممن عدّ (٣) ، وردّ عليه : يريد وفرسخ ، وقيل إنها من المبهم ، ومن حدّ فقد دخلت ، وأما من جعلها من المختص لم يرد على من حدّ أو عدّ لأنها عنده لها اسمها باعتبار أمر ، وهو ذرعها ، وهو داخل فى مسماها.

ص: ٣٩٨

١- فى الكافيه المحققه قوله و (إلا فلا) بدل (لم يقبل).

٢- هذه العبارة نسبها الرضى إلى المصنف وهى فى شرحه ٣٨ ، وعند الرضى ١ / ١٨٤ ، ولم ينسبها الشارح إلى أى منهما.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ١٨٤.

قوله : (وحمل عليه عند ولدى) أى على المبهم فى تقدير (فى) على من فسرّه بالجهات الست ، وأما من حدّد فقد دخلا ، هما وشبههما (١) ، وإنما حملا عليه لإبهامهما ، لأنهما يصلحان لجميع المبهمات التى أضيفتا إليها ، والفرق بين (عندى) و (لدى) ، أن لدىّ لما كان فى ملكك إذا حضر ، وعند لما كان فى ملك حضر أو غاب.

قوله : (وشبههما) [لإبهامهما] (٢) وذلك نحو (دون) و (بين) و (مع) و (وسط) و (ناحية) و (جهة) وإنما حملت على المبهم لمشابتها للجهات الست فى الإبهام.

قوله : (ولفظ مكان لكثرتة) (٣) حمل لفظ مكان لإبهام فيه ، لأن قولك : جلست مكان زيد معين ، وكذلك ما بمعناه ، نحو منزل ، وموضع ، وصفاتها ، نحو (قريبا وبعيدا) قال الورد : والأولى أنه أشبه المبهم لكونه لغير معين.

قوله : (وما بعد : دخلت) (٤) يعنى مما حمل على المبهم فى تقدير (فى) من المعين وذلك نحو : دخلت وسكنت ونزلت نقول (دخلت الدار)

ص: ٣٩٩

١- قال الرضى فى ١ / ١٨٤ : ويدخل فى الجهات الست هو عند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاء وحذو وتلقاء وما هو بمعناها ، وستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى ، فإنه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه ، بل فى جانبه أو إلى جانبه ، وكذا خارج الدار ، فلا يقال : زيد خارج الدار كما قال سيويه : بل من خارجها.

٢- ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

٣- قال الرضى فى ١ / ١٨٤ : (وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور فى الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار).

٤- وزاد الرضى سكنت ونزلت قال فى ١ / ١٨٤ : اعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفيه كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا نحو : دخلت الدار ، ونزلت الخان ، وسكنت الغرفه وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثه).

وسكنت الخان ، ونزلت السوق ، ولا تأتي ب- (فى) ظاهره لكثرة استعمال هذه الثلاثه بخلاف غيرها من المعين وكذلك قولهم : (ذهبت الشام) (١) فقط دون ذهب اليمن ، فلا بد فيه من (فى) ظاهره ، والفراء (٢) أجاز حذفها فى جميع الأماكن مع ذهب مطلقا ودخلت مطلقا.

قوله : (فى الأصح) (٣) إشاره إلى الخلاف فيما بعد هذه الثلاثه ، فقال سيبويه وأصحابه (٤) إن ما بعدها منتصب على الظرفيه بواسطه فى إلا أنه حذف لكثرة الاستعمال ، ولا تعدى بنفسها ، بل هى لازمه ، والدليل على لزومها ، أن نظيرها وهو غرت (٥) ، ونقيضها وهو خرجت لازمان والشىء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ، ولأن مصدرها فعول ، وهو مصدر اللازم ، نحو : (شكور قليل) ، وقال الجرمى : (٦) إن (دخلت) متعد بنفسه وما بعده مفعول به ، لا فيه ، وأما ذهب الشام (٧) ، فانتصاب الشام على الظرفيه اتفاقا ، لأن (ذهبت) لازم.

ص: ٤٠٠

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٨٦ ، والكتاب ١ / ٣٥ ، والهمع ٣ / ١٥٣. وقال سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٥ : قعدت المكان الذى رأيت وذهبت وجها من الوجوه ، وقد قال بعضهم : ذهب الشام يشبهه بالمبهم ، إذا كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ، لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهب الشام دخلت البيت.
- ٢- ينظر الهمع ٣ / ١٥٣.
- ٣- فى الكافيه المحققه (على) بدل (فى).
- ٤- ينظر الكتاب ١ / ٣٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٨٦.
- ٥- غرت من الإغاره ، قال الجرمى فيما نقله عنه الرضى : دخلت متعد بما بعده مفعول به لا مفعول فيه) ١ / ١٨٦. وقال الرضى فى الصفحه نفسها : والأصح أنه لازم ، ألا ترى أن غير الممكنه بعد دخلت يلزمها (فى) نحو (دخلت فى الأمر ، ودخلت فى مذهب فلان) وهذا ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه كما ذكر الشارح.
- ٦- ينظر المصدر السابق.
- ٧- ينظر الكتاب ١ / ٣٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٨٦. إذ العبارة منقوله عنه بتصرف دون عزوله.

قوله : (وينصب بعامل مضمرة) لمن قال (أين كنت ، ومتى سرت؟) و (كم سرت خلفك؟) أو (فى الدار ، ويوم الجمعة) و (حيناً) أى كنت خلفك ، أو كنت فى الدار ، أو سرت يوم الجمعة ، أو سرت حيناً.

قوله : (على شريطه التفسير) يعنى يجوز فيه ما يجوز فيما أضمّر عامله على شريطه التفسير من اختيار الرفع ، وجواز النصب نحو : يوم الجمعة سرت ، والعكس نحو : أىوم الجمعة صمته ، وما يوم الجمعة صمته ، ووجوب النصب نحو : (إن يوم الجمعة صمته صمته) و (هلا- يوم الجمعة صمته) ، وتساوى الوجهين ، نحو : (يوم الجمعة سافرت فيه) و (يوم الجمعة سافر فيه زيد) ووجوب الرفع نحو : أىوم الجمعة سير فيه (1).

ص: ٤٠١

١- ينظر شرح المصنف ٣٨ ، وهذه العبارة منقولة بتصريف منه دون أن يعزوها إليه وهى تفسير لقوله : (على شريطه التفسير). وشرح الرضى ١ / ١٩١.

قوله : (المفعول له) هو رابع الحقيقيه ، وقدّم على المفعول معه لأن دلالته أقوى منه ، لأن كل فعل لا بد له من عله ، ما لم يكن سهوا ولا عنتا ، بخلاف المصاحب فإنه يستغنى عنه الفاعل فى الفعل .

قوله : (ما فعل لأجله فعل) جنس الحد ، ودخل فيه التأديب حسن إذا قلته ، وقد شاهدت ضربا لأجل التأديب فإنه فعل لأجله فعل غير مذكور (١).

قوله : (مذكور) خرج ما دخل وسواء كان الفعل المذكور ملفوظا به ك- (ضربته تأديبا) أو مقدر كقولك فى جواب السؤال ، لم ضربته؟ فقلت : تأديبا ونحو قوله : (ما جاء بك؟) أحد با على قومك أم رغبه فى الإسلام؟ ومراده بقوله : (فعل مذكور) المصدر لا الفعل الاصطلاحى .

قوله : (مثل ضربته تأديبا ، وقعدت عن الحرب جبنا) إنما مثل

ص : ٤٠٢

١- ينظر ابن الحاجب فى شرحه ٣٨ : (واحترز من مثل أعجبنى التأديب وكرهت التأديب فهو وإن كان عله لفعل فليس عله لفعل مذكور) ، وللتفصيل ينظر الكتاب ١ / ٣٦٧ وما بعدها ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٠٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٢ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٢١٢ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ١٩٢ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٧٣ وما بعدها .

بمثالين ، لأن منهم من جعل الفعل عله في المصدر ، فلا يستقيم لكم ذلك في (قعدت عن الحرب جبنا) (١) أن يكون القعود سببا في الجبن بل العكس.

قوله : (خلافا للزجاج فإنه عنده مصدر) (٢) يعنى المفعول لأجله وناصبه عنده مقدر من لفظه تقديره ، ضربته فأدبته تأديبا ، وقيل على حذف مضاف أى (ضرب تأديب) وعند الكوفيين (٣) أنه مصدر أيضا وعامله الموجود لأنه فى معناه ، كما فى (قعدت جلوسا) والبصريون جعلوه بابا مستقلا مفعولا لأجله ، وعامله الموجود بواسطه اللام.

قوله : (وشرط نصبه تقدير اللام) (٤) وذلك لأنها إن ظهرت جرته ، وإن لم تقدر لم تفهم منه العله ، و (المفعول له) ينجر بالباء نحو : (فَبَطَّلْ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا) (٥) وب (من) نحو : (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا) (٦) و (جئت من

ص: ٤٠٣

١- ينظر شرح الرضى ١ / ١٩٢ ، وينظر شرح المصنف ٣٩.

٢- والواقع أن الزجاج يقول بمصطلح المفعول له وذلك عند تفسيره لقوله تعالى فى سورة البقره فى كتابه (معانى القرآن وإعرابه) ١ / ٦٣ (يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت). قال الزجاج : والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه فى تأويل المصدر كأنه قال : (يحذرون حذرا). وقال حذر الموت مفعول له ، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨١٥ ، والهمع ٣ / ١٣٣.

٣- ينظر رأى الفريقين فى شرح الرضى ١ / ١٩٢ ، والكتاب ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨١٤.

٤- ينظر شرح المصنف ٣٨.

٥- النساء ٤ / ١٦٠ وتمامها : (... حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا...).

٦- المائدة ٥ / ٣٢ (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ...)

خوفك) وباللام نحو: (جئت للسمن) إلا أنه لا تقدر إلا اللام ، دون (الباء) و (من) لكثرتها.

قوله : (وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل) يعنى لا يجوز حذف اللام من المفعول له إلا بشروط ثلاثه وفيه تفصيل ، إن كان اسما جامدا ، نحو : (جئت للسمن) (١) وإن كان مصدرا ، فإن كان (إن وإن) جاز دخولها وحذفها ، نحو : (أزورك إن تحسن إلى) و (لأن تحسن إلى) و (وإنك تحسن إلى) و (لأنك تحسن إلى) ، وإن كان صريح المصدر ، فإن اختلفت الشروط أو أحدها لم يجر حذفها ، وإن اجتمعت ، فإن كان مفردا فلا يصح حذفها نحو (جئتك للإكرام) ويجوز حذفها عند سيبويه (٢) نحو قوله :

[٢١١] لا أقعد الجبن عن الهيجاء

ولو توالى زمر الأعداء (٣)

ومنع المبرد من جواز حذفها (٤) إلا على تقدير زياده لام التعريف ، وإن كان منكرا ، فلا خلاف فى حسن حذفها نحو : (جئتك إكراما لك) ويجوز لإكرامك ، قال :

[٢١٢] ...

مخافه ورع المجبور

ص: ٤٠٤

١- ينظر شرح المصنف ٣٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٣ .

٢- ينظر الكتاب ١ / ٣٦٩ .

٣- الرجز بلا نسبه فى ابن عقيل ١ / ٥٧٥ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨١٥ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٣٤ . والشاهد فيه قوله : (لا- أقعد الجبن) حيث جاء مفعولا- لأجله ونصبه مع أنه محلى بأل ، وقد اختلف النحاه فى مجيء المفعول لأجله معرفا بأل ، ومذهب سيبويه والزمخشري جواز ذلك والشواهد تؤيد رأيهما .

٤- ينظر المقتضب ٢ / ٣٤٧ ، والأصول ١ / ٢٠٨ .

وإن كان مضارعاً فالجواز والحذف على سواء نحو: (حَدَرَ الْمَوْتَ) (١) و (لَا يَلِافِ قُرَيْشٍ) (٢). قال :

[٢١٣] وأغفر عوراء الكريم ادخاره

وأعرض عن شتم اللثيم تكهما (٣)

وقد جاء حذف اللام فى الإضافة والتعريف والتنكير جميعاً وقوله :

[٢١٤] يركب كل عاقر جمهور

مخافه وزعل المَجْبُور (٤)

والهول من تهور الهبور.

والشرط التى يجوز معها حذف الأول.

قوله : (أن يكون فعلاً) أى مصدرًا يحترز من الاسم [و ٥١] نحو : (جئت للسمن) فإنه لا يجوز حذفها (٥).

ص: ٤٠٥

١- البقره ١٩ / ٢ (... يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ).

٢- قریش ١٠٦ / ١.

٣- البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي فى ديوانه ٢٢٤ ، والكتاب ١ / ٣٦٨ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨١٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٤ ، واللسان مادة (عور) ٤ / ٣١٦٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٧٨ ، وخزانة الأدب ٣ / ١٢٢ - ١٢٣. العوراء : الكلمه القبيحه ، ادخاره : استبقاء مودته. الشاهد فى قوله : (ادخاره) حيث وقع مفعولاً لأجله مع أنه مضاف إلى الضمير.

٤- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والكتاب ١ / ٣٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٤ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٣ ، والبحر المحيط ١ / ٢٢٣. وهو فى صفة لثور وحشى ، والعاقر من الرمال الذى لا نبات فيه ، والجمهور المتراكب المجتمع ، والمحبور المسرور. ويروى وتهول بدل تهور ، والقبور بدل الهبور. والشاهد فيه (مخافه وزعل والهول) حيث جاءت كلها مفعولاً لأجله. قال صاحب المفصل فى ٦٠ : (ويكون معرفه ونكره) وقد جمعها العجاج فى قوله المذكور.

٥- ينظر شرح المصنف ٣٩.

الثانى قوله : (لفاعل الفعل المعلن) (١) أن يكون المصدر فعلا- لفاعل الفعل الأول الذى علل ، فخرج من هذا مالا تعليل فيه ، كالمفعول المطلق وأتيتة ركضا ، وما كان فاعل المصدر غير فاعل الفعل نحو : (جئت لأكرامك لى) قال :

[٢١٥] وإنى لتعرونى لذكراك هزه

كما انتفض العصفور بلله القطر (٢)

وهذا مختلف فيه ، فمنهم من اشترط أن يكون فاعلها واحدا ، كابن الحاجب (٣) ، وإلا- وجبت اللام ، ومنهم من لم يشترط ، واحتج بقوله تعالى : (يُرِيكُمْ الْبُرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) (٤) .وبقوله :

[٢١٦] أرى أم عمرو دمعتها قد تحدرا

بكاء على عمرو وما كان أصبرا (٥)

فإن الإراه من الله والخوف والطمع من فعلهم ، والبكاء منها وتحدر

ص: ٤٠٦

-
- ١- قال الرضى فى ١ / ١٩٢ : يعنى أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له.
 - ٢- البيت من الطويل ، وهو لأبى صخر الهذلى فى شرح أشعار الهذلين ٢ / ٩٥٧ ، وينظر الإنصاف ١ / ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٧ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٤٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٠ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٣ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٣٢ ، وخزانه الأدب ٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥ . والشاهد فيه قوله : (لذكراك) فإن اللام فيه للتعليل.
 - ٣- ينظر شرح المصنف ٣٩.
 - ٤- الرعد ١٣ / ١٢ وتمامها : (هُوَ الَّذِى يُرِيكُمْ الْبُرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ).
 - ٥- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٦٩ ، وينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٥١ ، وخزانه الأدب ٩ / ٢١١ . والشاهد فيه قوله : (بكاء) حيث جاءت مفعولا لأجله مثل الآيه (خَوْفًا وَطَمَعًا).

الدموع من الله ، وأجاب المانعون بأن انتصاب الآيه والبيت على الحال ، أو على تقدير مضاف ، أى إرادته خوفكم وطمعكم ويكون الخوف بمعنى الإخافه.

الثالث قوله : (وأن يكون مقارنا له فى الوجود) (1) فإنه لم يقارنه وجبت اللام نحو : (أسلمت لدخول الجنه ، وجئتك اليوم لإكرامك لى أمس) ، وأجازته بعضهم ، وزعم أنه رأى المتقدمين ، واحتج بنحو : (ضربته تأديبا) ، فإن التأديب غير مقارن للضرب ، فإن قيل تقدير الإرادته مقارنه ، قلنا وكذلك هنا ، وأجيب بأن التأديب متصل بالضرب فهو كالمقارن ، وإنما جاز حذف اللام مع اجتماع هذه الشروط لمشابهته المصدر ، فإن المصدر فعل لفاعل الفعل ، ومقارن له فى الوجود ، فلما شابهه تعدى إليه من غير واسطه اللام كتعديته إلى المصدر ، لقوه الدلاله ، والمراد بحذف اللام مع الشرط حذف جواز لا وجوب.

ص: ٤٠٧

١- فإذا اختلف الزمان وجبت اللام (وإن تشاركاً فى الزمان بأن يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جنباً ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : حبستك خوفاً من فرارك أو بالعكس ونحو : جئتك اصلاً لحالك ، وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنه بين الفريقين ... فليس ها هنا حدثان فى الحقيقه حتى يشتركا فى زمان بل هما فى الحقيقه حدث واحد ...) ينظر شرح الرضى ١ / ١٩٣.

قوله : (المفعول معه) (١) هذا خامس الحقيقه ، وهو آخرها ، واختلف فيه ، هل هو قياس أو سماع ، فقال بعضهم : إنه سماع لضعف العامل ، وقال الأخفش (٢) والفراسى (٣) : قياس بكل حال ، وفصل بعضهم فقال : إن كان لا يصح فيه العطف فهو سماع نحو : (استوى الماء والخشبه) ولا يقال : (جلس زيد والساريه) ، ولا (ضحك زيد وطلوع الشمس) إذ لا يسند الجلوس إلى الساريه ولا-الضحك إلى طلوع الشمس ، وإن صح العطف فهو قياس وحقيقته : قوله : (المذكور بعد الواو) جنس للحد وخرج ما كان بعد الفاء وثم وغيرها.

قوله : (لمصاحبه م عمول فعل) خرج ما يصاحب معمول الابتداء نحو : (زيد وعمرو أخواك) ، وما لا مصاحبه فيه كالعطف نحو : (جاء زيد وعمرو) ، ولأن من شرطه مصاحبه المفعول معه أن لا ينفك مجيئه عنه بحال ، بخلاف

ص : ٤٠٨

-
- ١- للتفصيل ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٧ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ١٩٤ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٧٧ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢ / ٤٨ ، وغيرها ... والهمع ٣ / ٢٣٥ وما بعدها.
 - ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٩٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٤٩.
 - ٣- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٦٦٣.

العطف فإنه يحتمل مجيئه معه وقبله وبعده ، وخرج ما أفاد المصاحبه بغير الواو ، إما بكلمه أخرى أو قرينه نحو : (جاءني زيد وعمرو معا) فإن المصاحبه ها هنا حصلت من قوله معا ، لا- من الواو ، ويعنى بالمفعول المصاحب الفاعل والمفعول مطلقا ، وبعضهم شرط أن يكون المفعول الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا- ، نحو : (سرت وزيدا) لاتفاقهم فى نحو : (ضربت زيدا وعمرا) إنه ليس مفعولا معه وهو منقوض بنحو (حسبك وزيدا درهم) قالت :

[٢١٧] ...

فحسبك والضحاك سيف مهند (١)

فإن الكاف مفعول ل- (حسبك) بمعنى يكفيك وأما (ضربت زيدا وعمرا) فإن أصل الواو للعطف ، وإنما يعدل إلى النصب على المعنى للنصب على المصاحبه ، وفى (ضربت زيدا وعمرا) لا يمكن ذلك غالبا.

قوله : (لفظا أو معنى) تقسيم للعامل بعد تمام الحد فاللفظ مثل (جئت وزيدا) [ظ ٥١] والمعنى مثل قولك (مالك وزيدا) و (ما شأنك وعمرا) (٢) و (ما أنت وقصعه من ثريد) (٣) والضمير فى قوله : (معه وله وفيه وبه) يعود إلى الألف واللام ، لأنها بمعنى الذى ، واختلف فى عامله. فقال

ص: ٤٠٩

١- عجز بيت من الطويل وهو لجريه فى ذيل الأمالى ١٤٠ ، وصدرة : إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا وهو بلا نسبه فى سمط اللالى ٨٩٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤ ، وينظر شرح المفصل ٢ / ٥١ ، والمغنى ٧٣١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٩٠٠ ، واللسان ماده (حسب) ٢ / ٨٦٥. والشاهد فيه قوله : (والضحاك) حيث يجوز فيه النصب على أنه مفعول معه ، والجر على أنه معطوف ، والرفع على أنه محذوف الخبر والتقدير : والضحاك موجود ...

٢- ينظر شرح المصنف ٣٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٥.

٣- ينظر شرح المفصل ٢ / ١٥.

الأخفش وقوم من الكوفيين : هو معرب إعراب الظرف المحذوف وهو (مع) (١) لأن أصله : استوى الماء مع الخشب فحذف (مع) ونقل إعرابها إلى ما بعدها ، وقال الزجاج : (٢) فعل مقدر بعد الواو ، وتقديره وصاحب الخشب ، والذي عليه الجمهور (٣) أنه قبل الواو أو بواستطها ، ثم اختلفوا ، فقال سيبويه : (٤) لا يعمل إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، وقال الفارسي وجماعه : (٥) أنه يجوز عمل ما قبل الواو بواستطها بفعل أو شبهه أو معناه ، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والجار والمجرور والظرف ، واسم الإشارة ، كالحال ، ولا يقدرن شيئاً مع وجود أى هذه .

ومن عمل اسم الإشارة قوله :

[٢١٨] ...

هذا ردائي مطويا وسر بالا (٤)

ولا يصح تقديم المفعول معه على صاحبه ، لا يقال : الخشب استوى الماء ،

ص : ٤١٠

١- ينظر رأى الأخفش ومن معه من الكوفيين فى شرح المفصل ٢ / ٤٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٥ .

٢- ينظر رأى الزجاج فى شرح الرضى ١ / ١٩٥ ، وشرح المفصل ١ / ٤٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٨٠ .

٣- جمهور البصريين كما أشار الشريف الجرجاني فى حاشيه الرضى ١ / ١٩٥ .

٤- ينظر الكتاب ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

٥- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٧٨ وما بعدها .

٦- عجز بيت من البسيط وصدرة : لا- تحبسُنك أثوابى فقد جمعت وهو بلا- نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٧٩ ،

والمقاصد النحويه ٣ / ٨٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٢٤ ، والأشباه والنظائر ٧ / ٧٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٣٨ . ويروى مطريا بدل

مطويا . والشاهد فيه قوله : (وسر بالا) مفعولا معه وعامله مطويا وأجاز أبو على الفارسي أن يكون عامله اسم الإشارة هذا .

وأجاز ابن جنى (١) والإمام يحيى بن حمزه (٢) تقدمه على صاحبه نحو :

[٢١٩] جمعت وفحشا غيبه ونميمة

ثلاث خصال لست عنها بمرعوى (٣)

قوله : (فإن كان الفعل لفظيا ، وجاز العطف ، فالوجهان) وحاصله أن العامل إن كان لفظيا ، فإن كان المعطوف عليه مرفوعا ، فإن صح العطف نحو (جاء زيد وعمرو) و (جئت أنا وزيد [مثل زيدا ، وإن لم يجز] (٤) فالوجهان العطف على اللفظ ، والنصب على المعية ، والأ-جود الرفع لقوه عامله ، وعبد القاهر أوجب العطف (٥) ، وإن تعذر العطف ، إما لعدم شرط المعطوف نحو (جئت وزيدا) أو لتغير المعنى نحو استوى الماء والخشبه وجب النصب (٦) ، وإن كان منصوبا أو مجرورا ، فإن صح العطف تحتم عند

ص: ٤١١

١- ينظر الخصائص ٢ / ٣٨٣ ، وقد ردّ رأى ابن حنى ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٨٦ .

٢- ينظر الأزهار الصافية فى شرح المقدمة الكافية ٣٨١ - ٣٨٢ وبعد أن أورد رأى ابن حنى قال : (وهذا وإن كان له وجه فى القياس من جهة قوه الفعل وتصرفه فى معموله ، لكنه مخالف لما عليه أكثر النحاه ، وما أراه بعيدا عن الصواب لأن المحذور هو تقدمه على الفعل نفسه من جهة مشابهه الواو العاطفه ، فأما تقدمه على مصحوبه ، فلا محذور هناك فلهذا كان جائزا ولا حاجه إلى تأويل ما ورد من الشواهد من غيره ضروره).

٣- البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٦٩٧ ، والخصائص ٣ / ٣٨٣ ، وأمالى القالى ١ / ٦٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٧٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٨٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٤٠ . ويروى فى أمالى القالى : خلاصا ثلاثا لست عنها بمرعوى والشاهد فيه قوله : (جمعت وفحشا غيبه ونميمة) حيث ذهب ابن جنى إلى أن الواو فى وفحشا هى واو المعية وأن الشاعر قدم المفعول معه على المعمول لمصاحبه المصاحب . والجمهور خلاف ذلك أى أن الواو للعطف وقدم الشاعر وأخر.

٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافية المحققه .

٥- ينظر رأى عبد القاهر فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٦٦٠ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٥ .

٦- قال الرضى فى ١ / ١٩٦ : (جمهور النحاه على أن النصب مختار هاهنا لا- أنه واجب ، وذلك مبنى - على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع).

المصنف (١) وجماعه ، نحو (رأيتك وزيدا) و (مررت بزید وعمرو) وأجاز بعضهم المعية فيها ، وسيبويه (٢) وجماعه أجازوها في المجرور فقط دون المنصوب ، لأن غرض المعية غير ثابت في عطف المنصوب .

قوله : (وإلا تعين النصب) (٣) يعنى حيث لا يصح العطف ، وذلك حيث يتغير شرط العطف نحو (جئت وزيدا) أو يختل المعنى نحو : (استوى الماء والخشبه) و (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) (٤).

قوله : (وإن كان معنى ، وجاز العطف تعين) يعنى وإن كان العامل معنويا وجاز العطف تعين العطف ، لضعف العامل نحو : (ما لزيد وعمرو) ، وأجاز سيبويه (٥) النصب واحتج بما روى عن العرب :

ص: ٤١٢

١- ينظر شرح المصنف ٣٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٦ .

٢- ينظر الكتاب ١ / ٣٠٤ وما بعدها .

٣- قال الرضى فى ١ / ١٩٦ ، ١٩٧ : (وقال المصنف : العطف واجب فيه إذ هو الأصل ، فلا يصار إلى غيره لغير ضروره وليس بشيء لأن النص على المصاحبه هو الداعى إلى النصب ، والأولى أن يقال : إن قصد النصب على المصاحبه وجب النصب وإلا فلا) وينظر شرح المصنف ٣٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٨٤ وما بعدها .

٤- يونس ١٠ / ٧١ وتمامها : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ) فى (شركاءكم) قراءتان الرفع والنصب . قراءه العامه النصب ، وقراءه الحسن وابن أبى إسحاق ويعقوب بالرفع ، قال النحاس : فى نصب الشركاء ثلاثه أوجه رأى الكسائى والفراء بإضمار فعل أى وادعوا شركاءكم أو معطوف على المعنى وهو قول محمد بن يزيد المبرد أو المعنى مع (شركاءكم) على تناصركم كما يقال : التقى الماء والخشبه وهو قول أبى إسحاق الزجاج (ينظر تفسير القرطبي ٤ / ٣٢٠١ - ٣٢٠٢ ، وفتح القدير للشوكانى ٢ / ٤٦٢ ، والبحر المحيط ٥ / ١٧٨ .

٥- ينظر الكتاب ١ / ٢٩٩ وما بعدها .

يربح بالذكر الضابط (١)

فإنه جاز النصب مع غير جار ومجرور فبالأولى معهما.

قوله : (وإلا- تعين النصب) (٢) يعنى حيث لا- يصح العطف إما لتغير شرطه نحو (مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا) (٣) لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار (٤) ، ومن أجاز العطف بغير إعادة الجار ، أجاز المعية ، أو لتغير المعنى نحو (لا تنه عن القبيح وإتيانه) ومثل بمثاليين فى معنى العطف ، الفعل مع الاستفهام ؛ أحدهما : فى الجار والمجرور والآخر فى المصدر.

قوله : (لأن المعنى ما تصنع؟) هذا تفسير العامل المعنوى لأنه عند

ص: ٤١٣

١- البيت من المتقارب وهو لأسامه بن حبيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨٩ ، وينظر الكتاب ١ / ٣٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٢٨ ، والمفصل ٥٩ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١٥٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٩٥ ، ووصف المباني ٤٨٤ . ويروى فيه مدلج بدل متلف ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٤٢ . والشاهد فيه قوله : (وما أنا والسير) والسير منصوب بفعل محذوف على ما قاله سيبويه ١ / ٣٠٣ ، وإن كان ابن الحاجب ينكر إعرابه بفعل محذوف بل يجعله من المفعول معه.

٢- ينظر شرح المصنف ٣٩ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٧ .

٣- قال ابن يعيش فى شرحه ٢ / ٥٠ (فهو نصب أيضا وإنما نصبوا هاهنا لأنه شريك الكاف فى المعنى ، ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض ، ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن ، لأن لم يرد أن يجمع بينهما ، وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو) ... وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٨٩ .

٤- ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ينظر الإنصاف ٢ / ٤٦٣ .

سيبويه (١) أنه فعل مقدر ، ولا- يقدر إلا- مع المصدر ، والجار والمجرور ، إذا دخل عليهما الاستفهام ولا عمل لهما ، وعند الفارسي : (٢) أنهما العاملان من غير تقدير وقد يقدر الفعل مع الاستفهام وحده ، نحو (ما أنت وقصعه من ثريد) و (كيف أنت وقصعه من ثريد) والمقدر (كان) أو (يكون) التامتان (٣) ، لأنهما يقدران هاهنا كثيرا ، والنصب قليل ، والعطف أجود ، وزعم ابن عصفور (٤) أنه يتعين النصب حيث يريد معنى المعية لأنه يفوت بالعطف ، فحصل من هذا [و ٥٢] أن العطف ينقسم إلى واجب العطف ومختاره ، وواجب المعية ومختارها ، ومستوى الأمرين ، فوجب العطف حيث لا يكون ثم فعل ولا معناه ، نحو (زيد وعمرو أخواك) و (وكل رجل وضيعته) ومختاره في المنصوب الذي لا يتغير فيه المعنى نحو (رأيت زيدا وعمرا) وفي المجرور الذي لا- يتعذر العطف ولا- يتغير المعنى ، نحو (مررت بزيد وعمرو) وفي الاستفهام الذي لا مصدر له نحو (ما أنت وقصعه من ثريد) وواجب المعية حيث يتعذر العطف نحو (جئت وزيدا) و (مررت بك وزيدا) وحيث يتغير المعنى نحو (استوى الماء والخشبه) و (جاء

ص: ٤١٤

- ١- ينظر على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا (من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و (كيف))
- ٢- ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٦٢.
- ٣- ينظر شرح المفصل ٢ / ٥١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٩٥ ، وشرح الرضى ١ / ١٩٧. قال سيبويه فيما نقله الرضى عنه : قال سيبويه : إذا نصبت ما بعد الواو هاهنا مع قلته وضعفه وذلك لكثرة وقوعهما هاهنا والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذف تخفيفا وصار كأنه منطوق به) ١ / ١٩٧ الرضى.
- ٤- ينظر همع الهوامع ٣ / ٢٣٥.

البرد والطخالسه) (١) وحيث الإيهام نحو (لاتنه عن القبيح وإتيانه) ، ومختار المعية حيث يكون أدل على المعنى مع إمكان العطف نحو : (لا تتغد بالسمك وتشرب اللبن) و (لا يعجبك الأكل والشبع) وحيث يكون عامل العطف غير صالح ، والمعية ممكنة نحو : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) (٢) ومستوى الأمرين ، فحيث يمكنان معا ولا مرجح لأحدهما نحو (جئت أنا وزيد وزيدا) و (جاء زيد وعمرو وعمرا) قال الوالد : والأقرب أن العطف أرجح لأن عامله أسهل.

ص: ٤١٥

١- ينظر شرح المفصل ٣ / ٤٨.

٢- يونس ١٠ / ٧١ وتامها : (... يا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْنَ مَقَامِي وَتَذَكِّرِي بآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ عُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ).

قوله : (الحال) هذا أول المفعولات المشبهه (١) على كلام النحاه خلافا للزجاجى ونجم الدين (٢) ، فإنهما جعلاه من الحقيقيه. وانتصابه لشبهه بالظرف لأنه فضله تقدر ب- (فى) وقال الفارسى : (٣) لشبهه بالمفعول به.

قوله : (ما يبين هيئه الفاعل) ما جنس للحد لأن الحال يكون اسما وفعلا. قوله : (يبين هيئه الفاعل والمفعول) خرجت الصفه ، والتمييز ، لأنهما يبينان الذات من غير نظر إلى فاعل أو مفعول ، وخرج نحو (رجع القهقرى) فإنه وإن بين هيئه ، فهى هيئه الفعل لا- الفاعل ، والمراد بالهيئه ما ينتقل ، كالركوب والوقوف وهو بخلاف الصفه ، فإنها ثابتة لا تنتقل ، مثال ما يبين هيئه الفاعل ، (جاء زيد راكبا) ، ومثال المفعول : (شربت السويق ملتوتا) ، وهيتهما على البدل (٤) (ضربت زيدا قائما) وعلى الجمع بلفظ واحد (ضربت زيدا قائمين) قال :

[٢٢١] متى ما تلقنى فردين ترجف

روانف إلتيك وتستطارا (٥)

ص: ٤١٦

١- ينظر شرح المفصل ٢ / ٥٥. قال ابن يعيش وإذ قد ثبت أنها ليست مفعوله فهى تشبه المفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام).

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ١٩٨ - ١٩٩.

٣- ينظر رأى الفارسى فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٦٧٣ وفى الكافيه المحققه (أو) بدل (و).

٤- ينظر شرح المفصل ٢ / ٥٥.

٥- البيت من الوافر وهو لعنتره العبسى فى ديوانه ٢٣٤ ، وينظر المفصل ٦١ ، وشرحه لابن - يعيش ٤ / ١١٦ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤٥١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٣٠١ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٤٠ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٩٧ ، ٧ / ٥٠٧ - ٥١٤. ويروى روادف بدل روانف. والشاهد فيه قوله : (فردين) حيث جاء حالا- من الفاعل والمفعول فى تلقنى كما ذهب إلى ذلك الشارح.

وبلفظتين (لقيته مصعداً متحدراً) والأولى أن تجعل الحال الأولى للذي تليها لثلاً يؤدي إلى فصلين ، وقد يجيء مفصلاً إذا دلت قرينه كقول امرئ القيس :

[٢٢٢] خرجت بها أمشى تجر وراءنا (١)

...

ف- (أمشى) حال من التاء و (تجر) من بها.

قوله : (لفظاً أو معنى) [ضربت زيدا قائماً] (٢) تقسيم للفاعل والمفعول ، فاللفظ ما تقدم والمعنى فى الفاعل نحو (زيد فى الدار قائماً) (٣) لأن التقدير استقر ، وفى الدار قائم مقامه (٤) ، وفى المفعول (هذا بَعْلِ شَيْخاً) (٥) و (هذه

ص: ٤١٧

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : على أثرينا ذيل مرط مرجل وهو لامرى القيس فى ديوانه ١٤ ، وينظر شرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٣٣٨ ، ورفض المباني ٣٩٦ ، والمغنى ٧٣٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٥٢ ، واللسان ماده (نير) ٦ / ٤٥٩٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٣٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٤ . ويروى فى اللسان نير بدل ذيل ومرحل بدل مرجل . والشاهد فيه قوله : (أمشى تجر) حيث وقعت كل منهما فى محل نصب حال فأمشى حال من التاء وتجر حال من الهاء ، فى بها وقد طابقت الجملة صاحبها ...

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- وقد رد الرضى على المصنف وقال فى ١ / ٢٠١ : وقال المصنف فى مثال الحال عن الفاعل المعنوى : زيد فى الدار قائماً ، وفيه نظر لأن قائماً حال من الضمير فى الظرف وهو فاعل لفظى ، لأن الفاعل المستكن كالمفوظ به).

٤- هذه العبارة من شرح المصنف ٤٠ دون أن يسندها الشارح إليه.

٥- هود ١١ / ٧٢ وتمامها : (قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ). - قال الرضى : أما المفعول المعنوى فنحو شيخا فى قوله تعالى : (هذا بَعْلِي شَيْخًا) فإن بعلى خبر مبتدأ وهو فى المعنى مفعولاً لمدلول هذا بعلى شيخاً أو أشير إليه شيخاً) ١ / ٢٠٠ وشيخا حال والعامل فيه التنبيه أو الإشارة أو معنى الإشارة.

هند واقفه) لأنه في معنى أشير.

قوله : (وعاملها الفعل) يعنى الحال سواء كان متعديا أو لازما متصرفا أو غير متصرف.

قوله : (أو شبهه) وهو اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفه المشبهه ، وأفعل التفضيل ، واسم الفعل والمصادر ، نحو (زيد ضارب قائما) ، (مضروب قائما) و (حسن الوجه ضاحكا) و (أفضل منك قائما) أو (نزال زيدا راكبا) و (يعجبني ضربك قائما).

قوله : (أو معناه) وهى ثلاثه أشياء : الأولى : الجار والمجرور والظرف ، نحو (زيد فى الدار وعندك قائما) ، الثانى الإشاره وحرف التنبيه (١) نحو : (هذا بعلى شيخاً) و (هذا زيد قائما) وفيه خلاف. الجمهور إنهما العاملان جميعا لما فيهما من معنى الفعل وذهب السهيلي : (٢) أن العامل الفعل ، كأنك قلت : انظر إليه شيخا ، قائما لأن الإشاره اسم جامد ، والتنبيه حرف لا يعمل بمعناه إذا لزم [ظ ٥٢] فى سائر الحروف أن يعمل بمعانيها ، ومنهم من قال : العامل الإشاره دون التنبيه لوروده ، قال تعالى : (فَتَلْكَ)

ص: ٤١٨

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٠١ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٧ - ٥٨.

٢- السهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أصبغ السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي كان عالما بالعربيه واللغه والقراءات ، جامعا بين الروايه والدرايه توفى سنه ٥٨١ هـ ، من مصنفاته - شرح الجمل للزجاجي والتعريف والإعلام بما فى القرآن من الأسماء والأعلام ، والأمالى المسماه بأمالى السهيلي ، تنظر ترجمته فى البغيه ٢ / ٢٨١.

بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً (١) ومنهم من عكس واحتج بقوله :

[٢٢٣] ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له

وطع ، فطاعه مهد نصحه رشد (٢)

الثالث : (كأن) و (ليت) و (لعل) ، أما كأن فلوروده قال :

[٢٢٤] كأنه خارجا من جنب صفحته

سَقُودَ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مَفْتَأَدِ (٣)

وقوله :

[٢٢٥] كأن قلوب الطير رطبا ويابسا

لدى وكرها العناب والحشف البالى (٤)

ص: ٤١٩

١- النمل ٢٧ / ٥٢ ، وتامها : (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ).

٢- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٥٤ ، ومغنى اللبيب ٧٣٣ - ٨٦٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٠١ . والشاهد فيه قوله : (ها بينا) حيث جاءت الحال بعد عاملها وهو هنا حرف التنييه (ها).

٣- البيت من البسيط ، وهو للنباغه فى ديوانه ١٩ ، وينظر الخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٥٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٠ ، ورسف المبانى ٢٨٦ - ٣٦٣ ، واللسان ماده (فأد) ٥ / ٣٣٣٤ ، وخزانه الأدب ٣ / ١٨٥ - ١٨٧ ، والسفود : الحديده التى يشوى بها اللحم ، وفأدت اللحم وافتأدنه إذا شويته. شرب جمع شارب كصحب وصاحب. والشاهد فيه قوله : (كأنه خارجا) حيث عملت كأن فى الحال لوجود معنى المشابهه وهى المقيده بحال الخروج لا التشبيه وخارجا حال من الفاعل المعنوى لكأن وهو الهاء.

٤- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٣٨ ، وينظر المصنف ٢ / ١١٧ ، ومغنى اللبيب ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤٢ ، ٢ / ٥٩٥ - ٨١٩ ، ولسان العرب ماده (أدب) ١ / ٤٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٢٩ . والشاهد فيه قوله : (رطبا ويابسا) حيث وقعا حالين ، والعامل فيهما وصاحبهما كأن وهو حرف مشبه بالفعل يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها فى هذه الحال.

فإن رطباً ويابساً حالان وعاملهما كأن ، والصاحب قلوب ولم يؤنث الحالين ، لأن مراده كل قلب ، وأما (ليت) و (لعل) فلأنهما بمعنى كأن في تغيير الجملة ، ومنهم من قصره على كأن وزاد بعضهم لو لأنها في معنى امتنع ، وأما نحو : (إما صدقاً فأنت صدق) ، والاستفهام المراد به التعظيم نحو :

... [٢٢٦]

يا جارتا ما أنت جاره (١)

الجنس المراد به الكمال نحو : (أنت الرجل علما) ، والمشبهه به نحو : (هو زهير شعرا) (٢) قال :

[٢٢٧] فإني الليث مرهوبا حماه (٣)

...

وقوله : (وشرطها أن تكون نكرة) ، هذا مذهب الجمهور (٤) لثلا

ص : ٤٢٠

١- عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدرة : بانث لتحننا عفاره وهو للأعشى في ديوانه ٢٠٣ ، ينظر شرح شواهد الإيضاح ١٩٣ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٣٦ ، ووصف المباني ٥١٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٦٨ ، واللسان مادة (بشر) ١ / ٢٨٨ ، وخزانه الأدب ٣ / ٣٠٨ - ٣١٠. وصدرة : والشاهد قوله فيه : (جاره) حيث وقعت حالا- وهو رأى جمهره من العلماء وبعضهم يجعلها تمييزاً.

٢- ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٣٦ - ٣٧.

٣- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : وعيدى زاجر دون افتراسى وهو بلا نسبه في شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٣٩ ، وشرح عمد الحافظ ٤٣٥ ، والشاهد فيه قوله : (مرهوبا) حيث جاءت الحال متأخره عن عاملها وجوبا لأن هذا العامل حرف تأكيد يتضمن معنى الفعل دون حروفه وهو إنى.

٤- بنظر شرح ابن عقيل ١ / ٦٣٠ قال ابن مالك في ألفيته : والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحده كاجتهد

يلتبس بالصفه فى النصب لصاحب الحال نحو (ضربت زيدا الراكب) (١) ولأنها فى معنى صفه للفعل ، وهو نكره ، لأنها حكم ، والأحكام نكرات ، ولأنها جواب لكيف ، وجوابه لا يكون إلا نكره (٢) ، وأجازها الكوفيون (٣) معرفه واحتجوا بنحو (لدوا الرمه إذا الرمه أشهر منه غيلانا) ومما سياتى من المتأول عند الجمهور.

قوله : (وصاحبها معرفه) يعنى صاحب الحال ، وإنما اشترط أن يكون معرفه لأن الحاجه إلى أحوال المعارف أهم من النكرات ، ولأنه محكوم عليه ، ولأن لا يلتبس بالصفه فى حاله النصب عن من لم يوجب تقدير الحال.

قوله : (غالبا) راجع إلى قوله : (وصاحبها) لا إلى تنكير الحال فإنه واجب بكل حال لا غالب عند الجمهور ، وقد يأتى الصاحب نكره فيجب تقدير الحال عليه ، وقد قيل : إنه راجع إلى الحال ، واحترز بقوله (غالبا) عن نحو (أرسلها العراك) قوله :

[٢٢٨] أرسلها العراك ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدخال (٤)

ص : ٤٢١

١- ينظر شرح المصنف والعبارة منقوله منه دون أن يعزوها الشارح ٤٠.

٢- ينظر شرح المفصل ٢ / ٦٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠١.

٣- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٦٣١.

٤- البيت من الوافر ، وهو للبيد بن ربيعه فى ديوانه ٨٦ ، والكتاب ١ / ٣٧٢ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٧ ، والأصول ١ / ١٦٤ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٩ ، وشرح المصنف ٤٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٤٢ ، والخزانة ٣ / ١٩٢. والنغص : هو عدم تتميم الشرب ، الدخال : أن يدخل بعيرا بين اثنين ليعاود شربه بعد أن شرب ، والعراك : الازدحام. - والشاهد فيه قوله : (العراك) حيث وقع حالا مع كونه معرفه ، وإنما ساغ لأنه مؤول بنكره أى أرسلها معتركة.

يصف الحمار والأتن والدخال في الورد ، أن يشرب البعير ثم يرد من العطش إلى الحوض ، ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عساه لم يكن شرب ، ويقال (شرب دخال) ويقال نغص البعير إذا لم يتم شربه بمعنى نقص الدخال عدم تمام الشرب أى أوردتها مره واحده ولم يخف على أن لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمه (١).

قوله : (ونحوه متأول) يعنى ما ورد من الحال معرفه (كأرسلها العراك) ، (وادخلوا الأول فالأول) ، (ومررت بهم الجماء الغفير) و (مررت به وحده) و (جاؤوا قضهم بقضيضهم) ونحو ذلك ، فإنه متأول بالنكره ، وأما (أرسلها العراك) فاختلف فى تأويله ، فمنهم من أخرجته عن الحاليه ، فقليل : إنه صفة لمصدر محذوف تقديره : الإرسال العراك ، وقيل : مفعول ثانى لأرسلها ، ويروى : فأوردها العراك ولم يذدها ، لأنه فى معنى أرسلها ، ومنهم من لم يخرجها عن الحاليه ، فقال الفارسى : إن العراك (٢) مصدر وعامله الحال وتقديره تعترك العراك ، وقال سيبويه : (٣) إنه معرفه واقع موقع النكره والعراك واقع موقع معتركه ، وكذلك الأول فالأول ، والجماء الغفير (٤) ،

ص: ٤٢٢

١- هذه العبارة منقوله عن الرضى دون أن يسندها الشارح له (ينظر ١ / ٢٠٢).

٢- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٦٧٦ ، وشرح المصنف ٤٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٢.

٣- ينظر رأى سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٧٢ ، وقال سيبويه فى الصفحه نفسها بعد بيت لبيد : (كأنه قال اعتراكا) ، وشرح الرضى ١ / ٢٠١.

٤- قال ابن يعيش فى شرحه ٢ / ٦٣ : وأما قولهم : مررت بهم الجماء الغفير فهما من الأسماء التى تجىء بها مجىء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو فى المعنى بمنزله قولك الجم الكثير ... كأنك قلت : مررت بهم جامين غافرين (...).

اللام زائده (١)، وهو واقع موقع أولًا-فأولًا- و (جماء وغفيرا) وأما [٥٣] وحده ، و (نسيج (٢) وحده) و (جحيش (٣) وحده) وفي التعجب نحو: (رجيل وحده) واختلف في نصبه فقيل على الظرفيه ، ونظيره في الظرفيه عكسه ، وهو جاء زيد مع غيره ، وقيل مصدر واقع موقع انفراد ، وقيل حال واقع موقع منفردا ، وأما (قضهم بقضيضهم) (٤) فمعنى قاضهم ومقوضهم إضافه لفظيه ، (وطلبته جهدك وطاقتك) و (رجع عوده على بدئه) (٥) فواقعه موقع مجتهدا ، ومطيقا وعائدا ، وقيل : هي مصادر ، والحال عاملها أى يجتهد ويطبق ويعود.

وقوله : (فإن كان صاحبها نكره وجب تقديمها) مذهب المصنف (٦) وجماعه تقديم الحال إذا كان صاحبها نكره لثلا يلتبس بالصفه فى حاله النصب ، وحمل مالا يلتبس على ما يلتبس طردا للباب ، وغيره جعل تقديمه اختيارا لا وجوبا وأورد سيبويه فى التقديم (٧) قوله :

ص: ٤٢٣

- ١- وزياده الألف واللام فى الجماء والغفير رأى يونس كما ذكره ابن يعيش فى شرحه ٢ / ٦٣ ، وينظر شرح الرضى ١ / ٢٠٣ .
- ٢- ونسيج وحده : أى انفراده وهو فى الأصل ثوب لا ينسج على منواله مثله ، فاستعير للشخص المنقطع النظر.
- ٣- جحيش وحده : الجحيش ولد الحمار ، ويقال للرجل إذا استبد برأيه (جحيش وحده) و (عيير وحده ، ورجيل وحده) فى المعجب برأيه (ينظر اللسان ماده (جحش) ١ / ٥٤٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٣ .
- ٤- قضهم بقضيضهم : أى جاؤوا بأجمعهم قال سيبويه : كأن يقول انقض آخرهم على أولهم ، وهو من المصادر الموضوعه موضع الأحوال ... ينظر اللسان ماده (قضض) ٥ / ٣٦٦ .
- ٥- ينظر همع الهوامع ٤ / ١٩ .
- ٦- قال المصنف فى شرحه ٤٠ : (لأنها لو أتت مؤخره لالتبست بالصفه فقدمت لتميز).
- ٧- ينظر الكتاب ٢ / ١٢٤ .

يلوح كأنه خلل (١)

موحشا حال من طلل ، واعترضه المبرد (٢) ، وجعل الحال من الضمير المستتر في ل- (ميه) واختلف أصحاب سيويه في كلامه ، فقال الصفار : (٣) مذهب سيويه : أن ضمير النكره إذا كان كذلك فالحال من الظاهر أولى من المضممر ، وقال ابن مالك (٤) مثل ذلك : إلا أنه لم يجعل ضمير النكره نكره ، بل قال : المعنى واحد لأن الضمير هو الظاهر ، فجعله من الظاهر أولى ، وقال ابن خروف : (٥) إن الظرف إذا كان خبراً وتقدم فلا ضمير فيه عند سيويه (٦) والفراء (٧) ، وقال بعضهم : إن الخبر في نيه التأخير.

فلو جعلت من ضميره لكانت الحال قد تقدمت على صاحبها ، وعاملها معنوى ، وذلك لا يجوز ، ويلزم على كلامهم أن يكون العامل في الحال غير

ص: ٤٢٤

١- البيت من مجزوء الوافر وهو لكثير عزه في ديوانه ٥٠٦ ، والكتاب ١٢٣ / ٢ ، والخصائص ٢ / ٤٩٢ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١٦٦٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٥٣ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣١٠ ، ومغنى اللبيب ١١٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٤٩ ، والخزانة ٣ / ٢١١. ويروى لعزه بدل لميه ... ومن رواه لعزه فهو لكثير ومن رواه لميه فقد نسبه لذى الرمه. والشاهد فيه قوله : (موحشا طلل) حيث نصب موحشا على الحال وكان أصله صفه ل- (طلل) فلما تقدمت الصفه على الموصوف أعربت حالاً.

٢- ينظر المقتضب ٤ / ٣٠٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٤ وقد رد الرضى كذلك على سيويه فى الصفحه نفسها.

٣- الصفار هو : قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى الشهير بالصفار توفى بعد ٦٣٠ هـ صنف شرح كتاب سيويه شرحاً حسناً يقال إنه أحسن شروحه ويرد فيه على الشلوبين بأقبح رد. ينظر ترجمته فى البغيه ٢ / ٢٥٦.

٤- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٥٤.

٥- ينظر همع الهومع ٤ / ٢٣.

٦- ينظر الكتاب ٢ / ١٢٢ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٤ - ٢٠٦.

٧- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ١٦٨ ، والهمع ٤ / ٢٣.

العامل في صاحبه وابن مالك (١) التزمه ، ومنهم من ارتكب أن عامل المبتدأ وهو الابتداء عامل في الحال.

قوله : (ولا يقدم على العامل المعنوي) (٢) العامل المعنوي الحروف المشبهه ، وأسماء الإشاره والظرف والحرف ، فهذه لا يجوز تقدم الحال عليها لضعفها لأنه قد صح ضعف العامل اللفظي إذا تقدم معموله عليه بدليل أنه يصح إدخال اللام المعديه تقول (لزيد ضربت) ، ولا- يصح مع تقديمه لقوته لا- تقول : (ضربت لزيد) فبالأولى ما في معناه ، ويفهم من عبارته (٣) أنه يجوز تقديمه على العامل اللفظي ، وأنت تقول : يجوز تقديمه إذا كان عامله فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل أو مفعول غير معرفين ، ما لم يكن له الصدر ، فإنه لا يجوز تقديمه ، وما عدا ذلك فلا يجوز تقديمه.

وقوله : (بخلاف الظرف) يعني فإن الظرف يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو (كل يوم لك ثوب) و (كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ) (٤) ف- (ثوب) و (هو) مبتدآن و (لك) و (في شأن) خبران وهما العاملان في (كل يوم) وإنما جاز تقديم الظرف على عامله المعنوي ، لأنهم اتسعوا (٥) في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها لكثرتها ، وإنما ذكر تقديم الظرف هنا على عامله

ص: ٤٢٥

١- ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٥٣ وما بعدها.

٢- قال ابن الحاجب في شرحه ٤٠ ما نصه : (لأن العامل المعنوي ليس يقوى قوه اللفظي فإذا تأخر ضعف لأنه وضع غير موضعه ، فقد يضعف العامل اللفظي بالتأخر فهذا أجدر بدليل جواز (لزيد ضربت) ، وامتناع ضربت لزيد) ...

٣- وهذه العبارة منقوله بتصرف وبالمعنى من شرح المصنف ٤٠.

٤- الرحمن ٥٥ / ٢٩ وتمامها : (يَسْئَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ).

٥- قال الرضى في شرحه ١ / ٢٠٥ : وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا أو جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن يقع موضعا لا يقع غيرها فيه).

المعنوى لأنه فى حكم جواب سؤال مقدر ، وهو أن يقال : أنتم شبهتهم الحال بالظرف فى كونه فضله مقدر ا ب - (فى) وقد جاز فى الظرف تقديمه على عامله المعنوى فأجيزوه فيما شبه به وهو الحال ، وجوابه أن الظروف اتسع فيها لكثرتها ، وأيضاً فالمشبه دون المشبه به ، وقد أجاز بعض الكوفيين والأخفش (١) تقديم الحال على عامله المعنوى إذا كان حرفاً [ظ ٥٣] أو ظرفاً بشرط تقدم المبتدأ نحو (زيد قائماً فى الدار) لأن تقدمه على جزء واحد كلاً تقديم ، لأنه بعد المبتدأ ، والمبتدأ يطلب خبره فكأنه قرينه التقديم واحتج بقوله تعالى : (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) (٢) و (مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا) (٣) فى قراءه من نصب مطويات ، وخالصة فصار كقولك (زيد فى الدار قائماً) ست صور ائنتان ممتعتان بلا خلاف وهما (قائماً زيد فى الدار) و (قائماً فى الدار زيد) وثلاث جائزات بلا خلاف وهى : (زيد فى الدار قائماً) و (فى الدار زيد قائماً) و (فى الدار قائماً زيد) لأن عامل الحال الظرف وصاحبها مستتر فيه وهما متقدمتان على الحال ، وواحدة مختلف فيها وهى (زيد قائماً فى الدار) وفصل ابن

ص: ٤٢٤

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٠٦.

٢- الزمر ٣٩ / ٦٧ وتمامها : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ). قرأ الجمهور مطويات بالرفع على أنها خبر المبتدأ والجمله حال وبيمينه متعلق بمطويات. وقرأ عيسى والجحدري بنصب مطويات ، فتكون حالاً أو منصوب بفعل مقدر. ينظر فتح القدير للشوكانى ٤ / ٤٧٥ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٢٢.

٣- الأنعام ٦ / ١٣٩ وتمامها : (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مِنْتَهُ فُهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصِيْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ) قرأ قتاده خالصة بالنصب على الحال من الضمير فى متعلق الظرف الذى هو صله لما ، وخبر المبتدأ محذوف كقولك : الذى فى الدار قائماً زيد ، هذا قول البصريين ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٣٤ ، وفتح القدير ٢ / ١٦٧.

برهان (١) وقال : إن كانت الحال ظرفاً أو حرفاً جاز تقديمها نحو (زيد عندك في الدار) وإلا لم يجز.

قوله : (ولا على المجرور في الأصح) (٢) هذا كلام في تقديم الحال على صاحبها ، والأولى في تقديمها على عاملها ، ومراده (ولا- على المجرور في الأصح) ، إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف نحو (مررت بهند راكبه) وبإضافه نحو : (وَأَتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) (٣). لم يصح تقدمه ، لا يقال (مررت راكبه بهند) بخلاف ، ما يكون غير مجرور ، فإنه يجوز أن يقال (جاء راكبا زيد) وإنما لم يجز في المجرور ، لأن الحال تابعه لصاحبها ، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع ، والمجرور لا يتقدم على الجار ، فكذلك الحال لا يتقدم عليه ، قوله : (في الأصح) إشاره إلى الخلاف ، فإن ابن كيسان وابن برهان وجماعه من الكوفيين (٤) أجازوه ، واحتجوا بقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) (٥). وبقوله :

ص: ٤٢٧

١- ينظر رأيه في شرح الرضى ١ / ٢٠٥.

٢- قال المصنف في شرحه ٤٠: وهو مذهب أكثر البصريين ووجهه : أنه إذا كان مجروراً فالحال في المعنى له ، وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك على ما هو في حكمه فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب مخالفه في الحكم فلا يصار إلى سواه بمجرد القياس ...).

٣- النحل ١٦ / ١٢٣ ، وتمامها : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ).

٤- ينظر رأى ابن كيسان وابن برهان وغيره في شرح الرضى ١ / ٢٠٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٩ ، والهمع ٤ / ٢٦. قال الرضى في ١ / ٢٠٧ : (ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافه أن حرف الجر معد للفعل كالهزء والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه ...).

٥- سبأ ٣٤ / ٢٨ وتمامها : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ...).

[٢٣٠] إذا المرء أعيته السيادة ناشئا

فمطلبها كهلا عليه شديد (١)

وقوله :

[٢٣١] لئن كان برد الماء حران صاديا

إلى حيبا ، إنها لحيب (٢)

وقد تأوله المانعون ، أما الآيه فقليل : كافه صفه لمصدر محذوف تقديره (إرساله كافه) وقيل هي حال من الكاف في أرسلناك (٣) ، وال (نا) للمبالغه ، وهو ضعيف ، وأما (كهلا) متأول على أنه حال من فاعل المصدر المحذوف ، أى فمطلبها المرء كهلا ، والحال من المحذوف جائز إذا دل عليه دليل.

قوله : (وكل ما دل على هيئه صح أن يقع حالا) يعنى أن الهيئه

ص: ٤٢٨

١- البيت من الطويل وهو للمخبل السعدى فى ملحق ديوانه ٣٢٤ وله أو لرجل من بنى قريع أو سويد بن حذاق ينظر شرح ديوان الحماسه للمزوقى ١١٤٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٨ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠١ ، وشرح الأشمونى ٢ / ١٧٨ ، وخزانة الأدب ٣ / ٢١٩. ويروى المروءه بدل السياهه. والشاهد فيه قوله : (كسهلا عليه) حيث تقدم الحال على صاحبه وهو الضمير المجرور فى عليه.

٢- البيت من الطويل وهو للمجنون فى ديوانه ٤٩ ، وسمط اللالى ٤٠٠ ولعروه بن حزام أو لقيس بن ذريح فى ديوانه ٦٢ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٢٢ ، والكامل ٢ / ٢٤٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٨ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٤١. ويروى هيمان بدل حران. والشاهد فيه قوله : (هيمان صاديا) حيث وقعا حالين من الياء المجروره محلا يالا وتقدما ما عليها. قال ابن مالك فى شرح التسهيل بعد هذا البيت الشاهد : أراد : لئن كان برد الماء صيبا إلى هيمان صاديا.

٣- ينظر تفسير القرطبى ٦ / ٥٣٨٢ ، وفتح القدير للشوكانى ٤ / ٣٢٧.

كافيه ولا حاجه إلا تكلف الاشتقاق (١) ، وكذلك فى الصفه ، وهذا مذهب جماعه من النحاه ، وحجتهم وروده وأكثر ما يكون إذا وصف الحال نحو : (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) (٢) . (لِسَانًا عَرَبِيًّا) (٣) . (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) (٤) . وقوله :

[٢٣٢] اشرب هنيئا عليك التاج مرتفقا

فى قصر غمدان دارا منك محلالا (٥)

وقيل إنه بتقدير فعل نحو : اسكن دارا ، وقيل : هو مفعول متقدم على فعله وهى محلالا ، وهى تسمى الحال الموطأه (٦) بفتح الطاء لأن الصفه أكسبت الموصوف الاشتقاق ، فكأنه وطأته للحاليه ، وأفادت التشبيه نحو (وقع المصطرعان عدلى بعير) (٧) وقوله :

ص: ٤٢٩

١- ينظر شرح المصنف ٤٠. قال فى الصفحه نفسها (لا حاجه إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئه) وقد أيد الرضى هذا الرأى ينظر ١ / ٢٠٧.

٢- مريم ١٩ / ١٧ ، وتمامها : (فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا).

٣- الأحقاف ٤٦ / ١٢ وتمامها : (وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً ، وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ).

٤- الزخرف ٤٣ / ٣ وتمامها : (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ).

٥- البيت من البسيط وعجزه فى اللسان فقط ماده (غمد) ٥ / ٣٢٩٣ ، وهو بلا نسبه فيه. ويروى رأس بدل قصر. وغمدان البناء العظيم بناحيه صنعاء اليمن قيل هو من بناء سليمان. والشاهد فيه قوله : (دارا) حال موصوفه بمحلالا وهى جامده.

٦- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٠٧ حيث قال : فلا- شك أن الأ-غلب فى الحال والوصف الاشتقاق ، فمن الأحوال التى جاءت غير مشتق قياسا الحال الموطئه ، وهى اسم جامد موصوف بصفه هى الحال فى الحقيقه فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال فى الحقيقه لمجيئه قبلها موصفا بها.

٧- يروى المثل عير بدل بعير ، ينظر مجمع الأمثال وفيه : وقعا كعكمى عير ، وجمهره الأمثال ٢ / ٣٣٦ ، واللسان ماده (عدل) ٤ / ٢٨٤٠ وفيه بعير بدل عير وفى ماده (عكم) (وقع المصطرعان عكمى عير) وفيه (كعكمى عير) ٤ / ٣٠٦١.

وفاحت عنبرا ورنت غزالا (١)

أى مما يلي عدلى بعير ، (ومماثلة قمر) وقيل : بدت منيره وأفادت المفاعله نحو : (كلمته فاه إلى فى) (٢) أى مشافهه ، والتبسيط والمسارعه ، نحو : (بعث الشاه (٣) شاه ودرهما) أى مشعرا وترتيا ، نحو : (ادخلوا رجلا رجلا) وتفصيلا نحو (بينت له الحساب بابا بابا) (٤) أى مفصلا [و ٥٤] (وهذا بسر أطيب منه رطبا) وأصالة نحو (هذا خاتمك حديدا) (٥) و (أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا) (٦) وفرعيه نحو : (هذا عنبك خمرا) أو نوعيا نحو (هذا تمر ك عجوه) وذهب الجمهور (٧) إلى ما كان جامدا يكلف رده إلى الاشتقاق لأنه فى المعنى صفة ، والصفه مشتقه أو ما فى معنى المشتق.

ص: ٤٣٠

- ١- البيت من الوافر وهو للمتنبى فى ديوانه ٢٢٤ / ٣ ، وينظر شرح الرضى ٢٠٨ / ١. والخوط : الغصن الناعم. والبان : ضرب من الشجر واحدها بانه ... اللسان ماده (خوط) والتمثيل فيه قوله : (قمرا) حيث وقعت حالا ويؤول أن يقدر مضافا قبله أى مثل قمر ، أو تؤول بمشتق وتقديره بدت منيره ... كما ذهب إلى ذلك الشارح.
- ٢- (كلمته فاه إلى فى) قال ابن يعيش فى شرحه ٦١ / ٢ وأما قولهم : كلمته فاه إلى فى : فقولهم : فاه نصب على الحال وجعلوه نائبا عن المشافهه ، ومعناه مشافها فهو اسم نائب عن مصدر فى معنى اسم الفاعل والناصب للحال الفعل المذكور الذى هو كلمته (...) وهذا رأى البصريين. ينظر الكتاب ٣٩١ / ١ ، والمقتضب ٢٢٣٦ / ٣.
- ٣- فى الرضى وابن يعيش وأكثر المراجع مضبوطة وهى (بعث الشاه شاه) وليس (بعث الشاه شاه) والشاء موافقه لنص سيويه ١ / ٣٩٢ ، وشرح المفصل ٦٢ / ٢.
- ٤- ينظر الكتاب ١ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والمفصل ٦٣ ، وشرح المفصل ٦٢ / ٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٨ وفى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٥ (تعلم الحساب بابا بابا).
- ٥- ينظر الكتاب ١ / ٤٠٠ ، والمفصل ٦٣ ، وشرح المصنف ٤٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٨.
- ٦- الإسراء ١٧ / ٦١ وتامها : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ : أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا).
- ٧- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٠٧ ، وردده عليهم.

قوله : (مثل «هذا بسرا أطيب منه رطبا») (١) يعنى أن بسرا ورطبا حالان ، وهما غير مشتقين ، والجمهور يتأولونهما ويتأولون (٢) كل ما ورد مما لم يكن مشتقا بالمشتق ، فيقولون : (هذا مبسرا أطيب منه رطبا) (٣) و (هذه ناقة الله لكم آية) (٤) أى (داله) ، قال الوالد جمال الإسلام : وتقرر عندى أن الخلاف لفظى لأنه لا يدل على هيئه حتى يقدر بالمشتق واختلف ، ما العامل فى بسر ورطبا؟ فقال الفارسى : (٥) وأتباعه : العامل فى الأول اسم الإشاره ، وفى الثانى أفعال التفضيل ولا يعمل أفعال التفضيل فيهما معا لأنه لا يتقدم معموله عليه ولا نسبته إليهما نسبه واحد ، فيلزم تفضيل الشىء على نفسه ، وأجيب بأن الحال مشبهه بالظرف وهى تعمل فيه روائح الأفعال ، وأنه عمل فى الحال الأول باعتبار زياده الفعل وفى الثانى باعتبار المصدر ، واعترض ابن الحاجب (٦) الفارسى بأنه قد يعمل فيهما اتفاقا ، حيث لا يكون ثم إشاره نحو : (نخلتى بسرا أطيب منه رطبا) وبأنه لو كان العامل فى الأول الإشاره لم تفد الخبر ، وهو أطيب ، بدليل (هذا زيد واقفا) فإنه غير مفيد حال الإشاره ، وإلا لزم أن يكون غير زيد فى حال القيام وذلك فاسد ، وإذا لم يقيد أطيب بالحاليه بطلت

ص : ٤٣١

- ١- ينظر شرح المصنف ٤٠ - ٤١.
- ٢- هذا توجيه النحاه فى هذه المسأله.
- ٣- هذه العبارة منقوله من الرضى دون إسناد إليه ١ / ٢٠٧.
- ٤- الأعراف ٧ / ٧٣ وتام معناها : (قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ ...).
- ٥- ينظر رأى أبى على فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٦٨١.
- ٦- ينظر شرح المصنف ٤١ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩.

الأفضليه ، وهى المقصوده ، لأن تفضيل الشىء على نفسه لا يعقل إلا باعتبار حالين ، وإذا جعلت (بسرا) من تتمه الإشاره بقيت الأفضليه ، ولزم أن لا تصح الإشاره إلا فى حال كونه بسرا ، ومعلوم أنا نشير إليه فى جميع حالاته من كونه تمرا أو بلحا ، ولأن أطيب نسبه إلى البسريه والرطبيه نسبه واحده ، وقد عمل فى رطبا فيجب عمله فى (بسرا) (١) ويغتفر جواز تقدم معمول أفعال عليه ، وقد جاز تقدم معمول الكاف ومثل (زيد قائما كعمرو قاعدا) أو زيد قائما مثله قاعدا ، وهى أضعف من أفعال ، قال نجم الدين : (٢) فى كلام المصنف من الضعف ما لا يوصف ، أما أولا : فلأنه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدأ والخير معا بالحال فى مثال امتناع تقييدهما فى جميع الأمثله ، وأما ثانيا : فلأن المدعى فى المثال المذكور المتنازع فى المبتدأ والخير معا بحاله واحد ، لم يلزم استحاله تقييده كل واحد منهما بحاله واحده ، والحق أن يقال : العامل فى الحال الأولى أفعال التفضيل وآله التنبيه (٣) ، قال ابن كيسان وابن جنى والفارسي فى تذكرته وهو اختيار الشيخ : (٤) إن العامل (أفعال) وقوله الأول (روايه ابن الحاجب) وردّ بعدم تقدم معموله ، وبأنه قد يأتى التفضيل فيما لا أفعال نحو :

ص : ٤٣٢

١- هذه العبارة منقوله بتصريف من شرح المصنف ٤١ دون إسناد من الشارح.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٠٩.

٣- إلى هنا قول الرضى ، وقد نقله الشارح بتصريف ١ / ٢٠٩.

٤- ينظر شرح المصنف ٤١ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، والأشباه والنظائر ٤ / ١٧٤. وقد نقل ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٩ رأى ابن كيسان وابن جنى والفارسي - فى تذكرته - بقوله : أى الفارسي (مررت برجل خير ما تكون خير منك) العامل فى (خير ما تكون خير منك) وصحح ابن حنى قول أبى على فى ذلك) هكذا فى شرح التسهيل.

ونحن صعاليك أنتم ملوكا (١)

وقال المبرد (٢) والزجاج (٣) والسيرافي (٤) وطاهر (٥) إنه يقدر إذا كان في الماضي ، وإذا يكون في المستقبل بحسب المعنى ، وكان تامه ، وبعضهم يجعلها ناقصه ، لأنه قد تأتي معرفه نحو : (هذا المحسن أفضل منه المسيء).

قوله : (ويكون جملة خبريه) يعنى الحال ، يحترز من الإنشائيه ، فإنها لا تقع حالا ، وما ورد يؤول نحو : (وجدت الناس اخبر ثقله) (٦) ولا يقاس عليها وأجاز الفراء القياس ، وإنما جاز أن يكون جملة لأنها في المعنى خبر عن صاحبها والخبر [ظ ٥٤] يكون مفردا وجملة ، ولهذا لم يكن إنشاء ، لأن

ص: ٤٣٣

١- البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبه في شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٤٠ ، وتذكره النحاه ١٧١ ومغنى اللبيب ٥٧٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٤٤ ، والأشباه والنظائر / ٢٤. والشاهد فيه قوله : (صعاليك أنتم ملوكا) حيث قدم الحال ، وهو قوله صعاليك وذلك على العامل المضمن تشبيها في قوله أنتم ، والمعنى ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في (حال ملككم) هكذا. ذكر ابن هشام في المغنى ٥٧٤ ، وهذا التقدير كذلك عند ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٤٠.

٢- ينظر المقتضب ٣ / ٢٥٠ - ٢٥١ ، والهمع ٤ / ٣١.

٣- ينظر الهمع ٤ / ٣١.

٤- ينظر رأى السيرافي في هامش الكتاب ، ٢ / ١٢٩.

٥- ينظر رأى طاهر في شرح المقدمة المحسبه ٣١٤.

٦- هذا القول لأبى الدرداء رضى الله عنه ، ينظر النهايه في غريب الحديث والأثر ٤ / ١٠٥ ، والمفصل ١١٥ وشرحه لابن يعيش ٣ / ٥٣ ، وشرح الرضى ١ / ٣٠٨. ويروى بفتح اللام وكسرها. وأصله : ثقلى من قلاه يقليه أى أبغضه حذف الياء للجزم لأنه جواب الأمر (اخبر) والهاء هاء السكت وقد وقعت جملة (اخبر) مفعولا- ثانيا ل- (وجدت) لا صفة للناس ، لأن الجملة لا تقع صفة للمعروف بدون توسط الاسم الموصول ، فاعلم أنه مفعول ، فيكون قوله (اخبر ثقله) محمولا- على إضمار القول أى : وجدتهم مقولا فيهم هذا القول أى إن اخترتهم أبغضتهم (ينظر هامش شرح الرضى ١ / ٣٠٨).

الخبر من شرطه أن يحتمل الصدق والكذب ، والإنشاء لا- يحتمل ذلك ، ولأنها واقعه موقع النكره ، والحال نكره ، والجمله تكون اسميه وفعليه ، والفعليه مضارع مثبت ومنفى ، وماضى مثبت ومنفى ، ولا يكون أمرا لأنه يكون إنشاء.

قوله : (فالاسميه بالواو والضمير) ، إنما احتاجوا فى الجمله الحالیه الضمير ، لأنها فى معنى الخبر ، والخبر لا بد له من ضمير يعود إلى المبتدأ ليربطه به ، وإنما احتاجوا إلى الواو فيها بخلاف الخبر ، فإنه اكتفى فيه بالضمير ، لأن الخبر لا- يتم الكلام إلا به بخلاف الحال فإنه يأتى بعد تمام الجمله من دونه ، فصار كأنه غيرها فاحتيج فى الأكثر إلى رابط ، فأتى بالواو التى أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر ، أن الجمله لم تبق على الاستقلال.

قوله : (فالاسميه بالواو والضمير) مثال الاسميه بالواو والضمير : (جاء زيد ويده على رأسه) وهى أقواهن لأنها أكثر احتياجا فى الربط (١).

قوله : (أو بالواو) (٢) مثاله : (جاء زيد والشمس طالعه) وهذه بعدها ، لأنها رابطه ، لأنها رابطه ، والربط يقوم مقام العائد.

قوله : (أو بالضمير على ضعف) مثاله : (جاء زيد يده على رأسه) (وكلمته فوه إلى فى) وهذه أضعفها (٣) ، وإنما كانت أضعف لعدم العلم

ص: ٤٣٤

١- قال الرضى فى شرحه فى ١ / ٢١١ : (اجتماع الواو والضمير فى الاسميه وانفراد الواو متقاربان فى الكثره لكن اجتماعهما أولى احتياجا فى الربط).

٢- قال المصنف فى شرحه ٤١ : (فلا- بد من الواو على الأفصح لأن الحال فى المعنى إنما هى مقدره بجزء هذه الجمله وهو الجزء الثانى فقصدا إلى الإتيان بما يشعر بالحاليه ...).

٣- ينظر شرح المصنف ٤١ ، قال ابن يعيش فى شرحه على المفصل ٢ / ٦١ : (والكوفيون ينصبون - فاه إلى فى بإضمام جاعلا أو ملاصقا كأنه قال : كلمته جاعلا فاه إلى فى أو ملاصقا فاه إلى فى)

بالخاليه من أول الأمر بخلاف الواو ، وذهب الأ-كثرون أنها جائزه فصيححه واحتجوا بقوله تعالى : (اهْبُطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (١) (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) (٢) وقوله :

[٢٣٥] نصف النهار الماء غامره (٣)

...

قوله : (والمضارع المثبت بالضمير وحده) (٤) تقول (جاء زيد يضحك) ، ولا تقول (ويضحك) بالضمير والواو ، (ولا يضحك عمرو) وبالواو وحده ، وأجازه بعضهم نحو (قمت وأصك وجهه) (٥) وقوله :

[٢٣٦] فلما خشيت أظافيرهم

نجوت وأرهنتهم مالكا (٦)

ص: ٤٣٥

١- البقره ٢ / ٣٦ وتامها : (وَقُلْنَا اهْبُطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) وفي الأعراف مثلها ٧ / ٢٤.

٢- الزمر ٣٩ / ٦٠ وتامها : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ).

٣- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : ورفيقه بالغيب لا يدري وهو للمسيب بن علس في شرح شواهد المغنى ٢ / ٨٧٨ ، وله ولغيره ، وينظر جمهره اللغه ١٢٦٢ ، وسر صناعه الأعراب ٢ / ٦٤٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢١٢ ، ووصف المباني ٤٨١ ، وتذكره النحاه ٦٨٣ ، والمغنى ٦٥٦ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٧ ، وخزانه الأدب ٣ / ٢٣٣ - ٢٣٥. والمعنى : يصف غائضا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائض وصاحبه لا يدري ما ماله. والشاهد فيه قوله : (الماء غامره) يريد الماء غامره بتقدير الواو الرابطه فى الجمله الاسميه الواقعه حالا.

٤- قال المصنف فى شرحه ٤١ : يعنى من غير واو لأنه منزل منزله اسم الفاعل فى المعنى وجر عليه فى اللفظ فأجرى مجراه فى الاستغناء عن الواو واحتيج إلى الضمير كما احتيج فى الأصل إلى الضمير).

٥- يروى (وأصك عينه) بدل (وجهه) ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٦٥٦.

٦- البيت من المتقارب وهو لعبد الله بن همام السلولى فى الشعر والشعراء ٢ / ٦٥١ ، وشرح - التسهيل السفر الثانى ١ / ٧٢ ، والبحر ٢ / ٣٥٨ ، والجنى الدانى ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٥٦ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٦ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣٦. ويروى أرهنهم بدل أرهنتهم. والشاهد فيه قوله : (وأرهنهم مالكا) حيث دخلت الواو على الجمله الواقعه حالا- وهى مصدره بمضارع مثبت مسبوق بالواو وهذا قليل ، وقيل إن الواو داخله على مبتدأ محذوف تقديره : وأنا أرهنهم وهذا ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٧٢.

وتأوله المانعون ، إما أنه جملة اسميه ، والمضارع بمعنى الماضي ، فتقول (قمت وأنا أصك وجهه) (١) و (نجوت وأنا أرهنتهم) و (أقمت وصككت ونجوت ورهنتهم) وإنما لم يجز فيه إلا الضمير وحده ، لأنه في معنى اسم الفاعل لفظا ومعنى ، فاللفظ في عدد الحروف والحركات والسكنات ، والمعنى وقوعه موقعه فأجرى مجراه في استغنائه عن الواو ، وإنما استغنى اسم الفاعل عن الواو لأنه تتمه لما قبله ، إما صفه ، أو خبرهما من جملة ما قبلهما ، فلو أفادت بالواو وأفادت المغايره ، ويشترط في المضارع الواقع حالا- خلوه عن حرف الاستقبال ك- (السين) و (سوف) و (لن) ونحوها ، لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر ، وإن لم يكن التناقض حقيقيا (٢) ، لأنه يجوز أن تقول (مررت بزيد أمس يركب) فإنه حال في حال المرور عند تكلمك ، لكنهم كرهوا ترادف علامه الاستقبال على الحال.

قوله : (وما سواهما) يعنى الجملة الاسميه ، والمضارع المثبت ، وهو ثلاثه أقسام ، المضارع المنفى ، والماضى المثبت والمنفى (٣) ، والنفى يكون بما ولا ولم ولما وإن ، وقيل لم يوجد النفى ب أن.

ص: ٤٣٦

-
- ١- فى بعض المراجع (وأنا أصك عينه) كما فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٧٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٠٦ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٦ وهو قول رواه الأصمعى ، وشرح الرضى ١ / ٢١٢ .
 - ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٢ وقد نقل هذه العبارة من قوله : ويشترط ... إلى قوله ... حقيقيا ، دون إسناد إليه .
 - ٣- ينظر شرح الرضى والعبارة منقوله عنه دون إسناد فى ١ / ٢١٢ .

قوله : (بالواو والضمير أو بأحدهما) يعنى يجوز فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه ، اجتماع الواو والضمير ، والاكتفاء بأحدهما صارت تسعه أقسام وأمثلتها : (١) (جاء زيد وما يضحك وما يضحك عمر) و (ما يضحك وما ضحك [و ٥٤] عمرو) (وقد ضحك ، وقد ضحك عمرو وقد ضحك) وكان الأولى فى المضارع المنفى أن يلزم الضمير كالمثبت ، لأن معنى (جاءنى زيد لا يركب) (جاءنى زيد غير راكب) ولعل مجرد وجود النفى بعده عن شبه الاسم.

قوله : (ولا بد فى الماضى المثبت من (قد) ظاهره أو مقدره) يحترز من المضارع والماضى المنفى فإنها لا تدخل ولا تقدر ، مثال المقدره فى الماضى (أَوْ جَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ) (٢). وقوله :

[٢٣٧] وإنى لتعرونى لذكراك هزه

كما انتقض العصفور بلله القطر (٣)

أى (قد) ، والأخفش وأكثر الكوفيين لم يوجبوها فى الماضى (٤). قال الوالد : وهو الصحيح لكثره ما ورد ، فتأويله تكلف لا معنى له ، وإنما

ص : ٤٣٧

١- ينظر هذه الأمثلة فى الرضى بغير الفعل ضحك. وإنما ركب فى ١ / ٢١٢ ، وشرح المصنف ٤١ ، وهى متشابهة.

٢- النساء ٤ / ٩٠.

٣- البيت من الطويل وهو لأبى صخر الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧ ، والإنصاف ١ / ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٧ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٧٨ ، وشرح الرضى ١ / ٢١٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١٩٤ ، وخزانه الأدب ٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥. والشاهد فيه قوله : (بلله الفطر) أى قد بلله القطر وهى فى محل نصب حال وقد فيه مقدره كما ذكر الشارح وإن كان الكوفيون والأخفش لم يوجبوها فى الماضى كما ذكر.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٣.

وجب تقديرها في الماضي المثبت دون المنفى إذا كان حالا ، لأنه قد تَقضى فأتى ب- (قد) تقربه من الحال بخلاف المنفى فإن
النفى فيه مستمر إلى ذلك الحال غالبا.

قوله : (ويجوز حذف العامل) هذا الحذف قياس إلا أنه لا بد فيه من قرينه ، وهو على ضربين ، جواز ووجوب (١) ، والجواز
قرينه حاله ومقاله كقولك : [للمسافر] (٢) (راشدا مهديا) و (مصاحبا معانا) لمن رأيت عليه أهبه السفر ، تقديره اذهب ،
والمقاله في جواب الاستفهام والنفى ، كقولك راكبا ، لمن قال : (كيف قدم زيد) وبلى راكبا لمن قال : ما قدم ، قال الله تعالى :
(بلى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) (٣) أى بلى نجمعها قادرين (٤) ، والوجوب في مواضع منها ما وقع الحال فيه نائبا عن الخبر ،
نحو (ضربى زيدا قائما) ومنها الحال المثبتة ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء أو ثم ، نحو (شريت بدرهم فصاعدا) أو
ثم زائدا ، أى ذهب الثمن صاعدا ، ومنها أسماء جامده متضمنه للتوبيخ مع همزه الاستفهام وبدونها نحو (أتميما مره وقيسيا
أخرى) (٥) و (أقائما وقد قعد الناس) و (أقاعدا وقد سار الراكب) أى أتتحول ، وأتقوم وأتقعد؟ قال :

[٢٣٨] أفى السلم أعيارا جفاء وغلظه

وفى الحرب أشباه النساء العوارك (٦)

ص: ٤٣٨

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٤ ، والعبارة منقوله بتصريف.

٢- ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

٣- القيامة ٧٥ / ٤.

٤- ينظر الكتاب ١ / ٣٤٦.

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٤ والعبارة من قوله والوجوب إلى قوله وقيسيا أخرى منقوله من الرضى بتصريف دون إسناد للرضى
فى ١ / ٢١٤.

٦- البيت من البحر الطويل ، وهو لهند بنت عتبة ، ينظر الكتاب ١ / ٣٤٤ ، وشرح أبيات - سيبويه ١ / ٣٨٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٥ ،
وشرح الرضى ١ / ٢١٤ ، واللسان مادة (عور) ٤ / ٣١٦٥ ، وخزانه الأدب ٣ / ٢٦٣ . والعوارك النساء إذا حاضت يقال عركت
المرأه أى حاضت. والشاهد فيه قوله : (أعيارا) حال وعامله فعل مضمرة وضعت هى فى موضعه كما ذكر الشارح.

وقال :

[٢٣٩] أفي الولائم أولادا لواحد

وفي العياده أولادا لعلات (١)

أى ينتقلون أعيارا وأشباه النساء ، وأولادا وفي غير الهمزه نحو : تميما قد علم الله مره وقيسيا أخرى ، هذا مذهب السيرافى (٢) والزمخشرى (٣) أعنى انتصاب هذه الأسماء وعلى الحالیه (٤) ، وجعل سيبويه انتصابها على المصدریه (٥) ، أى أتتحول تحولا ونحوه ، وقد قيل : انتصابها بتقدير صار ، أى أتصير تميميا وكذلك الباقي فيها.

قوله : (ويجب فى المؤكده) (٦) أى فى الحال المؤكده جمله اسميه نحو : (زيد أبوك عطوفا تقديره [أى] (٧) أحقه) ، يحترز من غير المؤكده ، فإنه لا يجوز حذفه نحو : (زيد أبوك قائما) ، لأنه ليس فى القيام ما يقرر معنى الأبوه ،

ص : ٤٣٩

١- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه فى الكتاب ١ / ٣٤٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٨٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢١٤ ، واللسان ماده (علل) ٤ / ٣٠٨٠ ، ويروى فيه وفى المآتم بدل العياده أولاد العلات : أولاد الرجل من نسوه شتى ، وإنما سمين علات لأنه علّ من هذه بعد الأولى والعل هو الشرب الثانى (ينظر حاشيه الشريف على الرضى ١ / ٢١٤). والشاهد فيه قوله : (أولادا) حيث نصبه بإضمار فعل وضعت هى موضعه بدل التلطف به.

٢- ينظر هامش الكتاب ١ / ٣٤٤.

٣- ينظر المفصل ٦٥ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٦٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢١٤.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٤ ، والعباره منقوله عن الرضى دون عزو.

٥- ينظر الكتاب ١ / ٣٤٤ - ٣٤٥.

٦- قال الرضى فى شرحه ١ / ٢١٤ : (أى يجب حذف العامل فى المؤكده هذا على مذهب من قال إن المؤكده لا تجىء إلا بعد الاسميه ، والظاهر أنها تجىء بعد الفعلية أيضا).

٧- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

بخلاف عطوفا ، فإنه مقرر للأبوه لأن من شأنها التعطف (١).

قوله : (وشرطها أن تكون مقزّره لمضمون جمله اسميه) اختلف في مراده ، فقال ركن الدين : (٢) مراده يجب الحذف إذا كانت الجملة المذكوره اسميه ، وأما إذا كانت فعليه نحو : (ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ) (٣) ، فلا- يجب الحذف (٤) ، وقيل مراده إن الحال المؤكده لا- تكون إلا- جمله اسميه فقط ، ولا تكون جمله فعليه ، وهذه مسأله خلاف ، فالجمهور يثبتونها في الاسميه والفعليه مطلقا ، مثال الاسميه (زيد أبوك عطوفا) ، وقوله تعالى : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) (٥) و (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ) (٦) وقوله :

[٢٤٠] أنا ابن داره معروف بها نسبي

وهل بداره يا للناس من عار (٧)

لأنه مثل في الشهره ، ومثال الفعلية قوله : (ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ) (٨) (وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا) (٩) (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا) (١٠) [ظ ٥٥] (كَأَلْتِي نَقَصْتُ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ

ص : ٤٤٠

١- ينظر شرح المصنف ٤١ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢١٥ .

٢- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ١٢٧ .

٣- التوبه ٩ / ٢٥ .

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٤ .

٥- البقره ٢ / ٩١ ، (وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ...)

٦- آل عمران ٣ / ١٨ وتمامها : (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ).

٧- البيت من البسيط ، وهو لسالم بن داره فى الكتاب ٢ / ٧٩ ، والخصائص ٢ / ٢٦٨ ، ٣ / ٦٠ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٤٧ ،

وشرح المفصل ٢ / ٦٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٥٧ ، وشرح الرضى ١ / ٢١٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٥٤ ، وشرح شذور

الذهب ٢٦٩ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٩٣ ، والخزانه ٤ / ٢٦٥ . والشاهد فيه قوله : (معروفا) فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى

قبلها .

٨- التوبه ٩ / ٢٥ .

٩- مريم ١٩ / ٣٣ وتمامها : (وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا). النمل ٢٧ / ١٩ ، وتمامها : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا

مِنْ قَوْلِهَا).

قُوّه أنكاثاً(١) والعامل عندهم الفعل الموجود فى الفعلية ، واختلفوا فى عامل الاسميه فقال سيويه والجمهور (٢) : يقدر بعد الجملة تقديره : (زيد أبوك حقه عطوفا) وقال الزجاج : (٣) هو الخبر متأولا بمسمى . وقال ابن خروف : (٤) هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه ، وقال ابن مالك (٥) ونجم الدين : (٦) العامل هو معنى الجملة كأنه قال : (يعطف عليك أبوك عطوفا) والزمخشري (٧) وجماعه أجازوا الحال المؤكده فى الجملة الاسميه دون الفعلية ، فإن ما بعدها يكون مفعولا مطلقا ، والفراء (٨) والسهيلي (٩) وجماعه نفوها فى الجملة الاسميه والفعلية مطلقا ، لأن الحال لا تكون إلا مبيئه لهيئه فاعل أو مفعول ، وهذه تفيد الثبوت ، وهى منتصبه عند الفراء على القطع ، وعند السهيلي إن كان من لفظ الأول فمفعول مطلق ، وإلا تؤول بالمتنقل إن لم [يكن] (١٠) من لفظه.

ص: ٤٤١

- ١- النحل ١٦ / ٩٢ وتمامها : (... تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ...)
- ٢- ينظر الكتاب ١ / ٢٥٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٥ ، والهمع ٤ / ٣٩ .
- ٣- ينظر رأى الزجاج فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٥٨ ، والهمع ٤ / ٤٠ .
- ٤- ينظر المصدر السابق ، والهمع ٤ / ٤٠ .
- ٥- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٥٤ : (ويؤكد بها فى بيان تعين ، أو فخر ، أو تعظيم ، أو تصاغر ، أو تحقير ، أو وعيد ، خبر جملة جزآها معرفتا جامدان جمودا محضا ، وعاملها (أحق) أو نحوه مضمرا بعدها لا الخبر مؤولا بمسمى خلافا للزجاج ، ولا المبتدأ مضمنا تنبيها خلافا للزجاج ، ولا المبتدأ مضمنا تنبيها خلافا لابن خروف) وما نقله الرضى عن ابن مالك مخالف لما ذكر فى شرح التسهيل .
- ٦- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٥ .
- ٧- ينظر رأى الزمخشري فى المفصل ٦٣ .
- ٨- ينظر رأى الفراء فى معانى القرآن للفراء ١ / ٢٠٠ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٩ .
- ٩- ينظر رأى السهيلي فى المصدر السابق همع الهوامع .
- ١٠- زياده يقتضيها السياق .

قوله : (التمييز) يقال فيه التمييز والتبيين والتفسير (١) ، ومعناها واحد ، وهو ثانى المفاعيل المشببه ، وله شبه عام من حيث إنه فضله ، وخاص من حيث إنه مشبه بالمفعول به فى أنه مقدر ب- (من) وحقيقته .

قوله : (ما يرفع الإبهام) جنس للحد يتناول التمييز والصفه والحال وغيرها . قوله : (المستقر) (٢) خرجت صفه المشترك نحو : (أبصرت عينا جاريه) ، فإنها وقعت إبهاما عن الذات لكنه غير مستقر من حيث إنها بأوضاع مختلفه ، فقولك : عين للماء وللمبصره وللميزان ، هذه أوضاع مختلفه لا- إبهام فى كل واحد منها فى أصل اللغه ، وإنما وقع الإبهام على السامع لحصول الاشتراك بخلاف قولك : عشرون ، ورطل ، فإنها موضوعه لكل عدد ولكل موزون بوضع واحد فالإبهام مستقر .

ص : ٤٤٢

-
- ١- قال المصنف فى شرحه ٤٢ : التمييز (ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكوره أو مقدره) . وقال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٨٩ : التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكره الرافعه للإبهام ...) وينظر للتفصيل شرح المفصل ٢ / ٧٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢١٦ ، وشرح المصنف ٤٢ ، وهمع الهوامع ٤ / ٦٢ وما بعدها .
 - ٢- قال الرضى : معنى المستقر فى اللغه الثابت ، ورب عارض ثابت لازم ، والإبهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم القرينه بعد اتفاق الاشتراك ، ومع القرينه ينتفى الإبهام فى المشترك) ينظر الرضى ١ / ٢١٦ .

قوله : (عن ذات) خرجت الحال فإنها عن هيئه الفاعل ، ورجع القهقري فإنه يقع عن هيئه الفعل (١).

قوله : (مذكوره أو مقدره) تقسيم بعد تمام الحد للتمييز وقد اعترض حده ، فإن (ما) جنس للحد ، وبأنها تستعمل على الاسم والفعل والحرف ، وبالصفه نحو (رأيت رجلا- أحمر) و (رأيت هذا الرجل) فإنه رفع إبهاما مستقرا عن ذات لا عن صفه ، قال ركن الدين : (٢) لا يرد عليه (رأيت هذا الرجل) لأنه معرفه ، والتمييز نكره ، وللمعترض أن يقول : عبارته أدت إلى هذا ، وزاد نجم الدين : (٣) عطف البيان نحو (جاءنى العالم زيد) والبدل من الضمير الغائب نحو (مررت به زيد) وقد اختلف فى عامل التمييز (٤) ، فأما تمييز الجملة ، فمذهب سيويه (٥) والمبرد (٦) والزجاج (٧) إنه الفعل ، أو ما اشتق منه ، قال بعضهم : إن العامل الجملة كلها على التشبيه بالمفعول ، وأما تمييز المفرد ، فقال صاحب التخمير : (٨) بنزع الجار فى المفرد والجملة مطلقا ، وضعف بأن نزع الجار لا ينصب إلا حيث يكون الفعل متعديا بحرف جر ، فإذا حذف الحرف وصل الفعل بنفسه إلى المفعول ، وقال الأكثرون العامل فيه ما قبله ، تشبيها له باسم الفاعل (فعمشرون درهما)

ص : ٤٤٣

- ١- ينظر شرح المصنف ٤٢ : (قال الرضى فى ١ / ٢١٦ ليشمل النوعين : التمييز عن المفرد والتمييز عن نسبه).
- ٢- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ١٢٨.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٦.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٤ ، وينظر الإنصاف ٢ / ٨٢٨ المسأله رقم ١٢٠.
- ٥- ينظر الكتاب ٢ / ١١٧ وما بعدها.
- ٦- ينظر المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، ٤ / ٣٣١.
- ٧- ينظر الهمع ٤ / ٦٩.
- ٨- ينظر التخمير ١ / ٤٤٩.

مثل : (ضاربون زيدا) و (منوان سمننا) مثل (ضاربان زيدا) و رطل مثل (ضربت زيدا) و (ضارب زيدا) وقال طاهر (١) ما تضمنه معنى [و ٥٦] العدد من الإبهام المقتضى له كإقتضاء اسم الفاعل لمفعوله.

قوله : (فالأول) يعنى الذات المذكوره. قوله : (عن مفرد) عن فى قوله (عن مفرد). وفى قوله : (والثانى عن نسبه) يحتمل أمرين.

أحدهما : أنها تأتي فيما كان بعدها مصدر لما قبله وسبب له.

تقول : (فعلت هذا عن أمرك) (٢) و (كسوته عن العرى) أى بسببه ، وكذلك مصدرا لما قبله وسببا له انتصب عن المفرد ، وعن الجملة ، أى بسببهما.

الثانى : أنهما بمعنى (بعد) كقوله تعالى : (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ) (٣) وكذلك تقول : انتصب بعد مفرد ، وبعد جملة ، والأولى أولى.

قوله : (مقدار غالبا) يعنى أن الذات المذكوره لا تكون إلا عن مفرد مقدار قوله : (غالبا) يحترز من نحو (خاتم حديدا) وهو كل نوع أضيف إلى جنسه ، فإنه من الذات المذكوره المفردة ، لكنه غير مقدار ، والمراد بالمقدار ما كان له قدر معروف (٤) كقولك (عشرون درهما) وكذلك (عندى خاتم حديدا) إذا أردت أن الذى معك من الحديد مقدار خاتم ، وأما إذا أردت أن الخاتم من جنس الحديد فإنه غير مقدار ، والمقدار يكون أحد أربعة

ص : ٤٤٤

١- ينظر شرح المقدمه المحسبه ٣١٩ - ٣٢٠.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٦ ، والعباره منقوله عن الرضى بتصرف.

٣- الانشاق ٨٤ / ١٩.

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٧.

أشياء ، إما معددا نحو (عشرون درهما) أو مقدرا به نحو : (عليه شعر كليين ذنبا) وإما مكيلا نحو : (قفيز برا) و (أردب قمحا) أو مقدرا به ، (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) (١) وإما موزونا نحو (رطل زيتا) و (منوان سمنا) أو مقدرا به نحو (على التمره مثلها زبدا) (٢) وإما ممسوحا نحو (جريب نخلا) أو مقدرا به نحو (ما فى السماء موضع كَفِّ سحابا).

قوله : (إما فى عدد نحو : ((عشرين درهما)) وسيأتى) يعنى فى أسماء العدد. قوله : (وأما فى غيره) (٣) يعنى فى غير المعدود وهو الموزون نحو : (رطل زيتا) و (منوان سمنا). مثل مثالا فى المفرد ، ومثالا فى المثنى لأجل النون والتنوين.

قوله : و (على التمره مثلها زبدا) هذا مثال للمقدار بالموزن وتمييز مثل وغيره وما بمعناها من المقدار نحو : (جاءنى مثلك رجلا وغيرك رجلا ، وبطولك قامه).

قوله : (يفرد إن كان جنسا) (٤) يعنى يفرد التمييز فى الذات المذكوره إذا كان جنسا فى حال التشبيه والجمع فنقول : (عندى أرطال عسلا) و (بريك ماء) و (غراره حبا) و (جريب نخلا) ولا نقول : أعسالا ولا مياها ،

ص: ٤٤٥

١- آل عمران ٣ / ٩١ وتامها : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ).

٢- ينظر شرح المفصل ٢ / ٧٠ وما بعدها ، وشرح المصنف ٤٢.

٣- قال الرضى فى شرحه ١ / ٢١٨ : أى فى غير العدد ، وليس مراده بقوله : رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا - بيان أنواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد ، كأنه يتم فى أربعة أشياء : إما بنون الجمع كعشرين ، وإما بالتنوين وهو إما ظاهر كما فى (رطل زيتا) أو مقدر كما فى (خمسه عشر) وفى كم وإما بنون التشبيه كما فى (منوان سمنا) ، وإما بالإضافه كما فى (مثلها).

٤- واعترضه الرضى فى ١ / ٢١٩ وقال ليس بتقسيم حسن والحق أن يقال : إن التمييز عن الذات المذكوره إما أن يكون عن عدد أو غيره ، والأول إما أن يكون جنسا أو لا.

وأما في حال الإفراد فهو لازم سواء كان جنسا أو غير جنس ، والمفرد بالجنس هاهنا يطلق على القليل والكثير ، كالتمر والماء والعسل والمصادر ، لا ما يقابل العلم ك- (رجل وامرأه وفرس) فإنها تجب المطابقه فيه كما تجب في غير الجنس ، وإنما وجب إفراده لأنه يدخل فيه القليل والكثير فاستغنوا بالإفراد عن الجمع لحصول الفائده ولأنه أخف.

قوله : (إلا أن يقصد الأنواع) (١) يعنى أنك إذا قصدت أجناسا مختلفه جاز لك المطابقه وعدمها ، فتقول (عندى أرطال سمونا وعسولا) إذا أردت سمن بقر وغنم ومعز وعسل أبيض ، وأحمر وأزرق ، قال تعالى :

(بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) (٢) وإن كانا صنفين نحو : أن يكون البعض سمنا ، والبعض عسلا أتى بالواو العاطفه [ظ ٥٦] تقول عندى رطل سمنا وعسلا ، ويجوز حذف الواو ، وتغليب (٣) أحدهما على الآخر.

قوله : (ويجمع في غيره) أى في غير الجنس الذى يطلق على القليل والكثير ، فتقول (عندى جماعه رجالا ، وقمطرا كتبا ، وقنطارا ثوبا) وتجب المطابقه إفرادا وتثنيه وجمعا ، خوفا للبس ، وقد يأتى الإفراد حيث لا لبس

ص: ٤٤٤

١- قال الرضى فى شرحه ٢١٩ / ١ : (والجنس إما أن يقصد به الأنواع أو لا وعلى كلا الوجهين يجب إفراد التمييز.

٢- الكهف ١٨ / ١٠٣ وتمامها : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا).

٣- التغليب وهو أن يغلب أمر على أمر أى يمتزج به ويعلو عليه ويغلب عليه وهو نوع من الخطاب العربى استعمله العرب ليعبروا به عن الأكثر ليدخل فيه الأقل مثل قوله تعالى : (يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَإِنَّكِ جَدِي وَارْتَكِعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) ولم يقل مع الراكعات مع أن الخطاب لمريم ولكن قال العلماء : على سبيل التغليب لأن واقع الرجال يركعون أكثر من النساء للأعدار العارضه لهن ... ينظر اللسان ماده (غلب) ٥ / ٣٢٧٩.

نحو : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) (١).

قوله : (ثم إن كان بتنوين (٢) ، أو نون تشبيه ، جازت الإضافة) تمييز المقدار يأتي بعد تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم أن يكون على حاله لا يمكن الإضافة معها ، لأن الاسم مستحيل إضافته مع التنوين والنونين ومع الإضافة ، لأن المضاف لا تصح إضافته.

ثانيا مع بقاءه مضافا ، فبمثابه الفعل إذا تم بفاعله ، لأنها في آخر الاسم (٣) كما أن الفاعل عقيب الفعل ، والتمام بنون التشبيه نحو (منوان سمنا) والتنوين نحو (رطل زيتا) وبالإضافة نحو (على التمره مثلها زبدا) وعلى بالنون الشبيهه بنون الجمع نحو (عشرون درهما) وبالتركيب نحو (أحد عشر درهما) فما كان بالإضافة ، أو بالنون الشبيهه بنون الجمع ، أو بالمركب لم تجز إضافته إلى التمييز ... أما المركب فلأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، وذلك مستثقل ، وأما الإضافة فلأنك إذا أضفت في (على التمره مثلها زبدا) مع بقاء الضمير ، فالضمائر لا تضاف ، وإن حذفته صار مثل (زبد) والتبس ولم يفهم منه معنى ، وأما نون عشرون فإن أضفت مع بقاءها ، فهي كنون الجمع ، ونون الجمع لا تحذف للإضافة (٤)

ص : ٤٤٧

١- النساء ٤ / ٤ وهى : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَهُ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا).

٢- فى الكافيه المحققه بالتنوين بدل بتنوين. أو بنون بدل أو نون.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٨ والعبارة من قوله : (يأتى بعد إلى قوله الاسم) منقوله عن الرضى دون إسناد.

٤- قال الكسائى : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكره ومعرفه فيقول (عشرو درهم وأربعو ثوب) ينظر

الهمع ٤ / ٧٦.

وإن حذفها فهي من نفس الكلمة. قال ركن الدين: (١) يفهم من هذه العله (أن عشرون) لا تصح إضافته ، وقد أضافوه إلى المالك فقالوا (عشر وزيد) والأولى في التوجيه ، أنها إنما أضيفت لإضافته إلى التمييز لأنها بمعنى (من) ، فلو أضافوه لألبس بمعنى (اللام) وهي إضافته إلى المالك ، وضعفه الوالد وقال : يلزم من هذا أن لا تجوز الإضافة في (رطل زيتا) و (منوان سمننا) لاحتمالها أن تكون بمعنى (اللام) قال : والأقرب أن يقال الإضافة بمعنى (من) قليلة ، وحذف النون فيه صعوبه ، لأنها كالتى هي من أصل الكلمة فانضم قله إلى حذف ما هو كالأصل فترك (٢) ، وأما (حسن وجهه) فى (حسنين وجهها) فهو عن نسبه ، وكلامنا فى التمييز عن المفرد ، وأما ما كان تمامه بالتنوين أو نون التثنيه جاز فيه الجر على الإضافة والنصب على التمييز وعلى الحال ، ويتأول بالمشق ، فإن قيل صاحبها نكره ، فالجواب : أنه جائز ، لأنها غير صفه فى الأصل ، والمنع إنما يكون لأجل التباسه بالصفه والرفع على الإبتاع ، فقال سيويه : (٣) صفه ، وقال بعضهم : بدل ، وضعف بأنه غير الأول ، وقال بعضهم : عطف بيان ، وهو أضعف ، لأنه غير الأول ، ولأن عطف البيان لا يكون فى النكرات.

قوله : (وإلا فلا) (٤) يعنى وإن لم يكن بتنوين ولا نون تثنيه لم تجز الإضافة ، وذلك حيث يكون مركبا ، أو مضافا أو بنون جمع ، كما تقدم.

ص: ٤٤٨

١- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ١٢٩ ، والعباره منقوله بتصريف.

٢- قال الرضى فى شرحه ١ / ٢١٩ : إنما جازت الإضافة إثارا للتخفيف وذلك نحو (رطل زيت) (منوان سمن) ، وكان عليه أن يقيد التنوين بالظاهره ، فإن ما فيه تنوين مقدره ، وهو ما بين كم الاستفهاميه والجزء الثانى من أحد عشر وأخواته لا يضاف فى الأغلب إلى التمييز).

٣- ينظر الكتاب ١ / ١١٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٣.

٤- ينظر شرح المصنف ٤٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢١٩ - ٢٢٠.

قوله : (وعن غير مقدار (١) مثل : خاتم حديدا) وكذلك (ثوب خز) و (باب ساجا) وهذا من المفرد الذى احترز عنه بقوله : (غالبا) هذا إذا أردت الخاتم نوع من جنس الحديد والثوب نوع من جنس الخز ، والباب نوع من جنس الساج ، وأما إذا قصدت أن الخاتم الذى عندك هو الحديد كله ، والثوب هو الخز كله ، والباب هو الساج كله ، كان من المقدار ك- (عشرون درهما).

قوله : (والخفص أكثر) يعنى من النصب ، وإنما كان أكثر لأنه غير مقدار ، والإضافه مستقيمه لأنها إضافه نوع إلى جنس فإذا استقامت فهى أصل الباب. قال نجم الدين : (٢) إن لم يتغير اسم جنس فالجر لازم [و ٥٧] مثل (قطعه حديد) ولا يجوز نصبه ، وإن غير نحو : (خاتم حديد) جاز فيه الوجوه الثلاثه ك- (رطل زيتا) وقد حصر بعضهم غير المقدر فى ما جاء بعد (كم ، وكأى وكذا ، ونعم ، وحبذا ، وبئس ، وفعل التعجب وحسن وحسنت ، وساء وساءت ، وكفى وأفعل التفضيل وحسبك ، وربّه ، ويا له رجالا- ، وناهيك رجلا) و (لله دره فارسا) و (يا طيبها ليله) و (ويحه) و (ويله) وفصل نجم الدين فقال : (٣) أما نعم وبئس وحبذا وساء ، فلا ريب فى أنه تمييز مفرد لا تبين لضميرها ، وما عداها فإن لم يكن مضافا أو كان مضافا

ص : ٤٤٩

١- قال الرضى فى شرحه ١ / ٢١٧ (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه مثل خاتم حديدا وباب ساجا ، وثوب خز والخفص فى هذا أكثر منه فى المقادير ، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز ، ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الأصل فى التمييز ، بخلاف الجر فإنه علم الإضافه.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٨.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢١٨ - ٢١٩.

إلى ضمير غير عائِد إلى المذكور فما بعده تمييز مفرد ، وإن كان مضافا إلى ظاهر ، أو ضمير يفسره ظاهر قبله ، نحو (لله زيد فارسا) أو (زيد لله دره فارسا) فهو من التمييز عن الجملة الحاصل عن الإضافة.

قوله : (والثاني عن نسبه (1) في جملة) يعنى الذات المقدره وهو تمييز الجملة ، ومراده بالنسبه أن التمييز فى هذا القسم حاصل عن نسبه متعلقه بمذكور ، لأن قولك (طاب زيد) لا-إبهام فى واحد منهما ، وإنما الإبهام نشأ عن نسبه إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسير ذلك الإبهام (2) ، فقول : (طاب زيد نفسا) أو (قلبا) أو (خاطرا) تميزه بما تشاء من الإبهام بخلاف قولك عشرون درهما ، فإن الإبهام حاصل عن الذات المذكوره ، فالجملة نحو : (طاب زيد نفسا) و (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا) (3) والمضاهى الفعلية والمضاهى لها. قال الإمام يحيى بن حمزه : (4) وهو الإضافة نحو (يعجبني طيبه أبا وأبوه) وضعف الشيخ (5) جعله قسما ثالثا. قال الوالد فى البرود :المضاهى قولك (زيد طيب أبا وأبوه ودارا وعلما) وإنما كان مضاهيا

ص: ٤٥٠

١- فالتمييز فى هذا القسم عن نسبه يقصد بها إلى أمر يتعلق بالمذكور ثم يميز بعد ذلك ، فلولا ذلك لم يكن ثم ما يحتاج تفسيره للإبهام إلى تمييز ، لأن قولك طاب زيد لا إبهام فى واحد منهما ، وإنما الإبهام نشأ من نسبه الطيب إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسيره للإبهام) ينظر شرح المصنف ٤٢ ، وقد نقل الشارح جزءا من عبارته الشيخ دون إسناد.

٢- هذه العبارة منقوله من شرح المصنف ٤٢.

٣- مريم ١٩ / ٤ وتماهما : (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا).

٤- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافية ٤١٦.

٥- قال المصنف فى شرحه ٤٢ : (لأنها أمكنت إضافته وكما يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة فجاز الوجهان لاستواء دلالتهما على الفرض المقصود. وإلا فلا أى وإلا يكن تنوين أو نون تثنيه فلا يجوز الإضافة وذلك لتعذرهما).

لجمله ولم يكن جمله ، لأن الإبهام نشأ من نسبة الصفه إلى الضمير ، وليست الصفه مع ضميرها جمله ، بل هي مفرد معه ، وإنما شابهت جمله من حيث إنّ فيها مسندا ومسندا إليه ، وقال نجم الدين : (١) المضاهى ما شابه جمله ، والمشابه اسم الفاعل نحو : (زيد متفتق شحما) واسم المفعول نحو (زيد متفتق شحما) و (الأرض مفرّجه عيوننا) والصفه المشبهه نحو (زيد حسن وجهها) وأفعال التفضيل نحو : (أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً) (٢) . و (خير مستقراً) (٣) . والمصدر نحو (يعجبني طيبه أبا) وكذلك ما كان فيه معنى الفعل نحو (حسبك زيد رجلا) و (يا لزيد فارسا) و (ويلم زيد رجلا) وقد دخل .

قوله : (أو إضافه في شبه جمله) وإنما كثر الأمثله ، لأن في كل واحده منها فائده ف- (طاب زيد نفسا) مثال جمله (وزيد طيب أبا) مثال لما يصح جعله لمن انتصب عنه من المضاهى وهو غير جنس ، و (أبوّه) جنس (دارا) لما يصح جعله لما انتصب عنه وهو غير جنس (وأبوّه) جنس ، و (علما) لما هو جنس .

قوله : (أو في إضافه مثل : يعجبني طيبه أبا ، وأبوّه ودارا وعلما (٤) والله دره فارسا) وإن كان قد دخل في جمله الإضافه لاحتماله الحال .

ص : ٤٥١

-
- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٠ .
 - ٢- الكهف ١٨ / ٣٤ وهى : (وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا) .
 - ٣- الفرقان ٢٥ / ٢٤ ، وهى بتمامها : (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا) .
 - ٤- قال الرضى فى شرحه ١ / ٢٢٠ ، تفصيل للتمييز الكائن عن النسبه وذلك أن يقال : إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو (كفى زيد رجلا) .

قوله : (ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ، جاز أن يكون له ولمتعلقه ، وإلا فهو لمتعلقه) (١) . يعنى إن كان التمييز اسما ، ويحترز من الصفه ، قوله : (يصح جعله لما انتصب عنه) يحترز مما يجب جعله لما انتصب عنه ، نحو (طاب زيد نفسا) و (كفى زيد رجلا) فإن النفس والرجل يجب أن يرجعا إلى زيد ولا يصح أن يرجعا إلى متعلقه ، وقد جعل هذا اعتراضا على المصنف (٢) بأن قيل : هذا مما يصح جعله لما انتصب عنه [ظ ٥٧] ولم يجر أن يكون لمتعلقه ، فالعموم غير مستقيم .

قوله : (جاز أن يكون له ولمتعلقه) يعنى أنك إذا قلت (طاب زيد أبا) فإن (أبا) يصح أن يكون لما انتصب عنه ، وهو زيد ، ويصح أن يكون أبا لزيد .

قوله : (وإلا فهو لمتعلقه) يعنى إن لم يصح أن يجعله غير ما انتصب عنه ، نحو (طاب زيد دارا) فإن دارا لا يصح أن يكون زيدا بل متعلقه به (٣) .

قوله : (فيطابق فيهما ما قصد) يعنى فى التمييز الذى جعلته لما انتصب عنه ، والتمييز الذى جعلته لمتعلقه (٤) ، والمراد بالمطابقه فى الإفراد والتثنيه والجمع ، فتقول لما يصح جعله لما انتصب عنه ، إذا أردت أن زيدا هو الأب (طاب زيد أبا) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء) (٥) .

ص: ٤٥٢

-
- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٠ ، وشرح المصنف ٤٣ .
 - ٢- وقد اعترض على المصنف الرضى فى شرحه فى ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ .
 - ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢١ .
 - ٤- هذه العبارة منقوله عن الرضى فى ١ / ٢٢١ دون أن يسندها الشارح إليه ...
 - ٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢١ .

فأما قوله (وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا) (١) فقيل : على حذف مضاف ، أى (حسن رفيق أولئك) وقيل رفيق كعدو وصديق يطلق على المفرد والجمع ، وإن أردت أن زيدا غير الأب ، بل (أبوه) طابقت ما قصدت ، فينفرد ويشئ ويجمع فتقول (طاب زيد أبا) (طاب زيد أبوين) (طاب زيد آباء) إذا أردت جهات الأبوه ، وتعكس فتقول (طاب زيد أبا) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء) ، إذا كان أبوهم واحدا ويطلق فتقول : (طاب زيد أبا) و (طاب الزيدان أبوين) و (طاب الزيدون آباء) إذا أردت آباء متعدده بتعدددهم و (طاب زيد نفسا) (٢) ، والزيدان نفسين ، والزيدون نفوسا) إلا أنك فيما لا لبس يجوز لك الأفراد ، قال نجم الدين : بل الأفراد أولى (٣) ، قال تعالى : (فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ) (٤) والذي لمتعلقه يطابق ما قصدت ، فإذا أردت أن له دارا وحده ، قلت : طاب زيدا دارا ، وإن كانت له ولغيره قلت : (طاب الزيدان أو الزيدون دارا) وإن كانت له دور ، قلت : (طاب زيد دورا) وإن كن بعددهم ، قلت (طاب الزيدان دارين ، والزيدون دورا) تطابق ما قصدت.

قوله : (إلا- أن يكون جنسا) يعنى التمييز ، مثل (طاب زيد علما) ، فإنها لا تجب المطابقه ، بل تقول (طاب زيد علما ، والزيدان علما والزيدون

ص: ٤٥٣

١- النساء ٤ / ٦٩ وهى : (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا).

٢- ينظر شرح ١ / ٢٢١ ، وشرح المصنف ٤٣.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٢ قال : فالأفراد أولى وعدم المطابقه نحو : (هم حسنون وجهها وطيبون عرضا ويجوز وجوها وأعراضا).

٤- النساء ٤ / ٤.

قوله : (إلا أن يقصد الأنواع) يعنى فإنها تشنى وتجمع بحسب الأنواع ، تقول : (طاب زيد علوما ، وعلمين ، وطاب الزيدان علوما ، وطاب الزيدون علوما) إذا قصدت سائر أنواع العلوم (٢) ، من الفقه والنحو واللغة والأصول ، والاستثناء الأول متصل ، والثانى يحتمل الاتصال والانقطاع لأن المطابقه بين مختلفين.

قوله : (وإن كان صفه ، كانت له وطبقه) يقال بفتح الطاء وكسرهما ، ويجوز مع فتح الطاء فتح الباء وإسكانها ، يعنى إن كان التمييز صفه ، وهو الذى احترز عنه بقوله : (ثم إن كان اسما كانت له) ووجبت مطابقتها له فتقول : (لله دره فارسا) (لله درهما فارسين) (لله درهم فوارس) (٣).

قوله : (واحتملت الحال) يعنى الصفه ، وهى فارسا ، ولكن التمييز أولى ، لأنه أكثر فى المدح من كونه غير مقيد والحال مقيد ، قال الوالد : والظاهر أنه أوجب المطابقه فى الصفه مطلقا على العموم ، وليست إلا فى : (لله دره فارسا) بعينه فقط لا يتعداه وإلا انتقض عليه ب- (طاب زيد والدا) و (طاب الخليفه أميرا) فإنه لا يجب كونها له ، وكونها مطابقه ، وفى قوله : (ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ، ثلاثه أوهام :

أحدهما : أن اسما لغولا حاجه إليه.

ص : ٤٥٤

١- ينظر شرح المصنف ٤٣ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢١.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٢.

٣- ينظر شرح المصنف ٤٣ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٢.

الثانى : فى قوله : يصح جعله لما انتصب عنه معترض ب- (طاب زيد نفسا) و (كفى بزيد رجلا) فلو أسقط اللام لكان أولى فإن قال هذا [أو ٥٨] مما يجب جعله لما انتصب عنه ، قلنا : هذا دور وتعبير عن الشئ بنفسه ، كأنك قلت : إن كان نحو : أن يكون له ، ويجوز أن يكون لمتعلقه فهو له ولمتعلقه.

الثالث : قوله : (لما انتصب عنه) يريد به زيدا ، وهم لا يطلقون ذلك فى المفرد إلا على ما به تمام الاسم ، وهو التنوين أو النون أو الإضافة ، ولا- يطلقونه فى الجملة إلا على الجملة كلها ، لأنه ينصب عنها لا عن الفاعل ، مثلا ألا تراه يقول : هو وغيره لم يقع اللبس فى الفعل وحده ، ولا فى الفاعل وحده ، وإنما هو فى النسبه إليهما ، فلو قال : ثم إن كان يصح جعله تاما انتصب عنمن نسب إليه جاز له ولمتعلقه غالبا ، ليخرج (طاب زيد نفسا) كان أولى.

قوله : (ولا يتقدم التمييز) (١) يعنى (على عامله مطلقا) وحاصله أنه إن كان تمييز مفرد لم يجز مطلقا ، لا نقول (درهما عشرون) لضعف عامله ، وإن كان جملة ، فإن كان العامل غير متصرف أو مما لا يتقدم معموله عليه ،

ص : ٤٥٥

١- قال ابن الحاجب فى شرحه ٤٣ : والأصح أن لا- يتقدم على الفعل خلافا للمازنى والمبرد ، وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل لأنه فى المعنى فرع عن الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع أجدر ، والثانى أن الأصل فى التميزات أن تكون موصوفات بما انتصب عنه ، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أو لا- ثم التفسير ثانيا وتقدمه مما يخل بمعناه فلما كان تقديمه يتضمن إبطال معنى كونه تمييزا لم يستقم ، فإذا امتنع التقديم فى الفعل فهو فى غيره أجدر ، وينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٣ والكتاب ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥.

أو مما فيه معنى الفعل ، نحو : (لله دره فارسا) و (ويلم زيد رجلا) و (ويحه رجلا) لم يجز مطلقا ، وإن متصرفا لم يجز أيضا عند الجمهور ، لأن أصل تمييز الجملة الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على عامله ، لأن معنى قولك (طاب زيد نفسا) (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا) (١) طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، وقد ينوب المطاوع مناب المطاوع والعكس إذا لم يصح تأويله بالفاعل ، فتقول : (تفجرت عيون الأرض) وملاً الماء الإناء (فَجَزْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) (٢) (وامتلاً الإناء ماء) وأجاز المبرد (٣) والمازني (٤) تقدم التمييز على عامله المتصرف ، فتقول : (نفسا طاب زيد) ، وقيل واشتروا أن لا يكون الفاعل بحرف نحو : (كفى بالله شهيداً) (٥) واحتجوا على الجواز بقوله :

[٢٤١] ...

وما كان نفسا بالفراق تطيب (٦)

ص: ٤٥٦

-
- ١- مريم ١٩ / ٤ ، وتمامها : (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا).
 - ٢- القمر ٥٤ / ١٢ ، وتمامها : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ).
 - ٣- ينظر المقتضب ٣ / ٣٦ ، والأصول ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والهمع ٤ / ٧١.
 - ٤- ينظر الإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ١٠٦ ، وشرح المصنف ٤٣ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٣ ، والهمع ٤ / ٧١.
 - ٥- النساء ٤ / ٧٩ وهي بتمامها : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا).
 - ٦- عجز بيت من الطويل ، وصدوره : أتتهجر ليلي بالفراق حبيها وهو للمخبل السعدى فى ديوانه ٢٩٠ وله ولغيره ، ينظر المقتضب ٣ / ٣٦ - ٣٧ ، والأصول ١ / ٢٢٤ ، والجمل للزجاجى ٢٤٣ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ١٠٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٧٠ ، وهمع الهوامع ٤ / ٧١. ويروى لعدة شعراء منهم : أعشى همدان ، وقيس بن الملوح ، وقيس بن معاذ - وللمخبل السعدى. والشاهد فيه قوله : (نفسا) حيث قدم التمييز على عامله المتأخر المتصرف وهو تطيب ، ويروى بروايات أخرى مثل ولم تك نفسى ويفوت بها الاستشهاد.

وأجيب بجوابات أنه شاذ ، وأن الروايه نفسى وإن نفسا بمعنى شخص ، وهو خبر كان ، وضعفت هذه الأجوبه بوروده فى غيرہ
نحو :

[٢٤٢] أنفسا تطيب بنيل المنى

وداعى المنون ينادى جهارا (١)

تقدم التمييز على الفاعل وحده فجائز (٢) نقول (طاب نفسا زيد) (واشتعل شيئا الرأس).

ص: ٤٥٧

-
- ١- البيت من المتقارب وهو لرجل من طيء ، ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٠٧ ، ومغنى اللبيب ٦٠٣ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٢ / ٨٦٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٧٢ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٢٤١ . والشاهد فيه قوله : (أنفسا) حيث قدم التمييز على عامله وهذا قليل عند سيبويه والجمهور وقياسى عند الكسائى والمبرد.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٣ .

قوله : (المستثنى) (١) هذا ثالث المشبهات ، وله شبه عام بالمفعول من حيث كونه فضله ، وخاص بالمفعول معه من حيث كل واحد منهما متعد إليه الفعل بواسطة حرف ، وهى الواو فى المفعول معه ، و (إلا) فى الاستثناء.

قوله : (متصل ومنقطع) قدم قسمته على حده ، لأنه لا يمكن حد قسمته معا بحدّ معنوى ، لأن أحدهما مخرج ، والآخر غير مخرج ، وإما بحد لفظى فيمكن أن يقال : المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها.

قوله : (فالم متصل هو المخرج من متعدد لفظا أو تقديرا) يعنى حد المتصل ما ذكر قوله : (المخرج) جنس عمّ المتصل والمنقطع ، وقوله : (من متعدد) خرج المنقطع ، لأنه لم يدخل فيه فيخرج قوله : (لفظا أو تقديرا) تقسيم محتمل أن يرجع إلى المخرج ، وأن يرجع إلى متعدد (٢) ، فإن رددته إلى المخرج ، فالمخرج لفظا ، مثل (قام القوم إلا زيدا) والتقدير : جاء زيد ليس إلا ، وإن رددته إلى المتعدد فاللفظ نحو (عندى عشره إلا درهما) و (جاء

ص: ٤٥٨

-
- ١- للتفصيل ينظر شرح المصنف ٤٣ - ٤٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٥ وما بعدها ، والأصول فى النحو لابن السراج ١ / ٢٩٠ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٠٢ وما بعدها ، والهمع ٣ / ٢٤٧ وما بعدها.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٤.

الرجال إلا- زيدا) ، والتقدير ألفاظ العموم والمحذوف نحو (قام القوم إلا زيدا) (وَالْعَصِيرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسَيْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) (١) و (ما جاء إلا زيد) أى ما جاءنى أحد إلا زيدا.

قوله : (إلا- وأخواتها) خرج المخرج من متعدد لا بحرف نحو (الصفه) فى قولك (أكرم بنى تميم العلماء) والبدل نحو : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٢) والشرط نحو (أكرم القوم إن دخلوا الدار) وما كان غير (إلا-) وأخواتها من الحروف نحو (جاء القوم لا زيد) ولكن (زيد) ولم يجىء زيد ، فإنه ليس بداخل فيخرج [ظ ٥٨] سواء كان من جنس المتعدد أم لم يكن ، وإلا وأخواتها عشر : خلا وعدا وما خلا وما عدا ، وليس ولا يكون وحاشى ، وغير وسوى ، وزاد الزمخشري (سيما) (٣) وبعضهم (لما) (٤) نحو قوله تعالى : (إِنْ كُنُتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَخُذُوا زِينَتَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَرْتَقُونَ) (٥) وحكى الخليل وسيبويه (٦) أنها قد تكون بمعنى (إلا) وزاد بعضهم (بله) (٧) لأنها بمعنى (دع) فبعدها مخالف لما قبلها ، وبعضهم (دون) واعلم (أن الاستثناء

ص: ٤٥٩

- ١- العصر ١٠٣ / ١ - ٢ - ٣.
- ٢- آل عمران ٣ / ٩٧.
- ٣- ينظر المفصل ٦٨ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٨٥.
- ٤- وممن ذهب إلى أنها أداه استثناء ابن هشام فى المغنى ٣٧٠ - ٣٧١ ورد على الجوهري بقوله : وفيه رد على الجوهري : إن لما بمعنى إلا غير معروف فى اللغة.
- ٥- الطارق ٨٦ / ٤ ، وقد قرأ هنا بالتشديد ابن عامر وعاصم وحمزه ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، ينظر فتح القدير ٥ / ٤١٩ ، وأحكام القرآن للقرطبي ٨ / ٧٠٩٣ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٤٨ - ٤٤٩.
- ٦- ينظر الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩١٦.
- ٧- ينظر المغنى ١٥٦.

المتصل مشكل باعتبار تعقله (١) لأنك إذا قلت (جاء القوم إلا زيدا) وقلت إن زيدا غير داخل في القوم ، خالفت إجماع أهل العربية ، وإجماعهم مقطوع به في تفاصيل العرييه ، وقد أطلقوا أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول) وإن قلت إنه داخل في القوم و (إلا) أخرجته بعد الدخول لكان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجيء معهم وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن لا يرد في كلام العقلاء (٢) وقد ورد في الكتاب العزيز الاستثناء المتصل شيء كثير نحو قوله : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سِنِينَ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً) (٣) فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة ألف لم يلبث الخمسين ، تعالى الله عن مثل هذا علوا كبيرا (٤) ، وقد اختلف فيه على أقوال الأول للكسائي وأكثر أهل الأصول (٥) أنه غير داخل وأن المتكلم أراد بالقوم جماعه لجنس ليس فيهم زيد ، و (إلا) قرينه تدل السامع على مراد المتكلم كالتخصيص بالصفة (٦) وغيرها ، وضعف بأن (عندي عشره إلا درهما) لأنه إذا لم يرد دخوله في عشره كان مريدا بلفظه عشره تسعه وهو محال ،

ص: ٤٦٠

١- هذه العبارة منقولة عن الرضى ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ وهي من قوله : (أن الاستثناء إلى قول ... بعدل الدخول) وجملة باعتبار تعقله ليست عند الرضى كذلك وإنما هي باعتبار معقوليته).

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٥ وهي منقولة عنه دون إسناد ، وهي من تمام الفقرة السابقة في الهامش رقم (٧).

٣- العنكبوت ٢٩ / ١٤ ، وهي : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سِنِينَ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ).

٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٥ ، وشرح المصنف ٤٤ ، والعبارة منقولة عن الرضى ١ / ٢٢٥.

٥- ينظر إرشاد الفحول للشوكاني (٢٥٠) وما بعدها.

٦- ينظر المصدر السابق ٢٦١.

وبأن الإجماع : أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول (١).

وقال الباقلاني (٢) (إنه غير داخل لكن الاستثناء والمستثنى منه وآله الاستثناء بمنزله اسم واحد ، فقولك (عندى عشرة إلا درهم) بمنزله عندى له تسعة ، ولها اسمان مفرد ومركب ، وضعف بالإجماع ، وبأنه لم يعهد التركيب من ثلاث كلمات وبأننا نقطع أن المتكلم بالعشرة عرف مدلولها الذي هو خمستان ، و (إلا) مفيدة للاستثناء (واحدا) وهو المخرج ، وتسعه لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة) الثاني : للمصنف (٣) أن المستثنى منه وهو عشرة مثلا مراد به الجميع من مسماه بالنظر إلى الأفراد من غير حكم بالاستثناء ، فأخرج منه المستثنى على التحقيق ، ثم حكم بالإسناد بعد تقدير الإخراج فلم يسند إلا إلى تسعه ، وحاصل كلامه : أنه لا تناقض لأن دخول المستثنى في المستثنى منه وخروجه بإلا وأخواتها إنما كان قبل الإسناد ثم حكم بالإسناد بعد ذلك ، فقولك : (جاء القوم إلا زيدا) بمنزله القوم المخرج منهم زيد ، جاؤنى العشرة المخرج منها واحد له على ، وضعف بأنا لا نجد خرقا في الإسناد قبل الإخراج وبعده ، فكيف؟ فقال : حكم عليه في عندى عشرة بالإسناد ، بخلاف (عندى عشرة إلا درهما) فإنه

ص: ٤٦١

١- ينظر شرح المصنف ٤٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٥.

٢- ينظر رأى الباقلاني في شرح الرضى ١ / ٢٢٥ ، وعبارته الشارح منقوله عن الرضى ، وفي الرضى رأى ليس للباقلاني الأشعري متوفى سنة ٤٠٧ هـ وإنما هو للقاضى عبد الجبار أحمد المشهور بشيخ المعتزلة فى أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس توفى ٤١٥ هـ وقد أصل للمعتزلة ويعتبر ما كتبه مصدرا رئيسا من مصادر الفكر المعتزلى. لكن الشوكانى نقل رأى أبى بكر الباقلاني فى المسأله ، ينظر إرشاد الفحول ٢٤٩.

٣- ينظر شرح المصنف ٤٤.

لا يحكم عليه بالإسناد إلا بعد الحكم بالإخراج (١).

الثالث : لأكثر النحاه والزيديه (٢) وبعض المعتزله (٣) أن المستثنى داخل فى المستثنى منه حقيقه وحكما (٤) ، فإذا قلت (قام القوم إلا زيدا) و (عندى عشره إلا درهما) فقد أردت فى القوم زيد وفى العشره خمسه وخمسه ، والإستثناء تخصيص بعد العموم بمنزله التخصيص بالصفه (٥) والشرط (٦) والغايه (٧) وغيرها من التخصيصات المتصله ، ولا يلزم التناقض

ص: ٤٤٢

١- ينظر شرح المصنف ٤٤.

٢- الزيديه : فرقه إسلاميه أسسها الإمام زيد بن على بن الحسين فى بدايه القرن الثانى الهجرى وقتل فى عهد هشام بن عبد الملك ١٢٢ هـ وهى تقول بجواز إمامه المفضول مع وجود الأفضل منه. ويقرون إمامه الشيخين أبى بكر وعمر وأصول الزيديه لا تختلف كثيرا عن أصول المعتزله وحكم الزيديه اليمن حتى نهايه القرن الرابع عشر الهجرى. ينظر شرح العقيد الطحاويه ، والفرق بين الفرق ٢٢ ، والملل والنحل للشهرستانى ١ / ٣٢.

٣- المعتزله : فرقه إسلاميه أسسها واصل بن عطاء فى بدايه القرن الثانى الهجرى ويسمون القدريه لأنهم ينفون القدر ، والمعطله لأنهم عطلوا بعض الصفات ، وقالوا بخلق القرآن ، ويسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد لأنهم يعتبرونه أساس عقيدتهم ويقولون بأن مرتكب الكبيره منزله بين المتزلتين لا- هو مؤمن ولا- هو كافر ويقولون بأن الإيمان قول وعمل فالمؤمن خرج من الإيمان بعمله ولم يخرج بقوله ودخل بالكفر بعمله ولم يدخل بقوله لذا يقولون بخلوده فى النار إذا لم يتب ، ولكن دركته أقل من دركه الكفار. وينظر الملل والنحل للشهرستانى ١ / ٣٢ وما بعدها ، وشرح العقيد الطحاويه ٢ / ٧٩٢ والمعتزله قد أثرت بجميع الفرق الإسلاميه مما اضطر هذه الفرق دراسه الفلسفه وعلم الكلام للرد على المعتزله وعلى غيرهم من الفلاسفه.

٤- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٤٧.

٥- التخصيص بالصفه ، قال الشوكانى فى إرشاد الفحول ٢٦١ : وهى كالأستثناء إذا وقعت بعد متعدد ، والمراد بالصفه هنا هى المعنويه.

٦- التخصيص بالشرط وهو ما يتوقف عليه الوجود ولا- دخل له فى التأثير والإفشاء. وينقسم إلى أربعه أقسام : عقلى وشرعى ولغوى وعادى. ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ٢٦٠.

٧- التخصيص بالغايه وهى : نهايه الشىء المقتضيه لثوت الحكم قبلها وانتفائه بعدها ولها لفظان وهما (حتى) و (إلى) ينظر إرشاد الفحول ٢٦١.

والتكذيب فى كلام الله ورسوله كما قيل والكلام الفصيح ، لأن غرض المتكلم إخراج ما يخرج فى قصده وإرادته قبل تمام الكلام ، وإنما يلزم التناقض لو كان القيام منسوبا إلى القوم فقط دون [و ٥٩] زيد وليس كذلك ، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك (إلا زيدا) والفائده فى الإتيان بالاستثناء تمكين المعنى فى النفس كالتأكيد والبدل (١) ، والزيادات والتكرير ، وغير ذلك من التفنن فى الفصاحه ، كالحقيقه (٢) والمجاز (٣) والاستعاره (٤) ، وهذا الاستثناء اتفق فى جوازه فيما دون النصف ، نقول : (عندى عشره إلا أربعه) أو إلا ثلاثه أو إلا اثنين أو إلا واحد ، وأما النصف فما فوقه فمنعه أكثر البصريين (٥) ، وأجازه بعضهم ما لم يكن مستغرقا ، لا تقول (عندى عشره إلا عشره) ويجوز دون (عندى عشره إلا تسعه) وأما المساوى ، والأكثر من المساوى فلا يجوز ، وأجازه بعضهم محتجا بقوله

ص : ٤٦٣

- ١- وقال الرضى فى ١ / ٢٢٥ : وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها كلها ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى داخل فى المستثنى منه والباقى بدل البعض داخل فى المبدل منه ، والتناقض بمجىء زيد وانتفاء مجيئه فى جاء القوم إلا زيدا غير لازم ، وإنما يلزم ذلك لو كان المجىء منسوبا إلى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب إلى القوم مع قولك إلا زيدا كما أن نسبه الفعل فى نحو جاءنى غلام زيد إلى الجزأين معا ... فإنه يعرب الجزء الأول بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوبا إليه فى مثل ذلك الموقع وباقى أجزاء المنسوب إليه يجر إن استحق الجر كالمضاف إليه ، ويتبع إن استحق التبعيه كما فى التتابع.
- ٢- الحقيقه قال الشوكانى فى إرشاد الفحول ٤٨ : إنها اللفظ المستعمل فيما وضع له فىشمل هذا الوضع اللغوى والشرعى والعرفى والاصطلاحى وزاد جماعه فى هذا الحد قيذا وهو قولهم (فى اصطلاح التخاطب).
- ٣- المجاز هو : اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقه مع قرينه مانعه من إرادته المعنى الحقيقى. ينظر المصدر السابق.
- ٤- الاستعاره : تشبيه بليغ حذف أحد طرفيه وهى مكنيه وتصريحيه وتمثليه وغيرها.
- ٥- ينظر رأى البصريين فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٤٤.

تعالى : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) (١) والغاوون أضعاف المهتدين.

قوله : (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) (٢) يحترز من المتصل ، فإنه مذكور بعدها لكنه غير مخرج. قوله (بعدها) الضمير إن أراد به فهو توهم أن المنقطع لا يكون إلا بعدها وقد يكون بعد (غير) وبعد (سوى) نحو :

[٢٤٣] لم ألف بالدار ذا نطق سوى طلل (٣)

...

وإن أراد به (إلا) وأخواتها فليس بمستقيم لأنه لا يقع بعد (خلا) و (عدا) و (ما خلا) و (ما عدا) و (ليس) و (لا يكون) و (حاشا) قوله :

[٢٤٤] ...

ولا خلا الجن بها أنسى (٤)

ص: ٤٦٤

١- الحجر ١٥ / ٤٢.

٢- قال الرضى فى ١ / ٢٢٤: ثم نقول كون المتصل داخلا- فى متعدد لفظا أو تقديرا من شرط لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم إلا حمارا لمخالفة الحمار القوم فى المجيء.

٣- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : قد كان يعفو وما بالعهد من قدم وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١١٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٢. والشاهد فيه قوله : (سوى طلل) حيث جاء بعد سوى استثناء منقطع كما يأتى بعد (إلا).

٤- قطعه بيت من الرجز وهو للعجاج بن رؤبه كما فى ديوانه ٦٨ ، وينظر الأ-صول ١ / ٣٠٥ ، والمصنف ٣ / ٦٢ ، وأمالى ابن القالى ١ / ٢٥١ ، وسمط اللآلى ٥٥٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٤٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٦١ ، والخزانة ٣ / ٣١١ - ٣١٢. ويروى طوئى كما فى أمالى القالى ، وزاد اللحيانى ما بها طاوى ، وتمام الرجز : وبلده ليس بها طورى والشاهد فيه قوله : (ولا- خلا الجن بها إنسى) وفيه جواز تقديم المستثنى والأصل كما ذهب إليه البصريون (ولا إنسى ما خلا الجن) وهذا شاذ كما ذكر الشارح.

وقد اختلف فى عامل الاستثناء ، فقال بعض الكوفيين : (١) (معنوى وهو المخالفه والأكثر أنه لفظى) فقال المبرد (٢) والزجاج (٣) العامل (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها ، ومعناها استثنى وقال الكسائى : (٤) وهو منصوب بأن المفتوحه مقدره بعد إلا محذوفه الخير تقديره : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وقال الفراء : (٥) إلا مركبه من (أن) و (لا) العاطفه أصله قام القوم أن زيدا لا قام ، فحذفوا الخير وقدموا (إلا) على (زيد) إلى جانب أن وحذفت النون الثانيه من (أن) وأدغمت الأولى فى لام (لا) فإذا انتصب الاسم بعدها فب (أن) وإذا اتبع ما قبلها فى الإعراب فب (لا) ، وذهب الجمهور (٦) إلى أن العامل ما قبل (إلا) بواسطتها مطلقا ، سواء كان فعلا- أو معناه أو لا- نحو : (القوم إخوتك إلا- زيدا) وقد قيل : إن هذا المثل فى معنى الفعل ، أى منسوب إليك بالأخوه ، وقيل : العامل ما قبلها فقط لأنه قد نصب (غير) أو (ليس) إلا صفه ، وأما المنقطع ف- (إلا) فيه بمعنى (لكن) التى للاستدراك ، وقال سيويه : (٧) إنه منتصب بما ينتصب به المتصل و (لكن) المقدره فيه ك- (لكن) العاطفه ، وإن لم تكن حرف عطف. وقال المتأخرون (لكن) هى

ص: ٤٦٥

- ١- ينظر شرح المفصل ٢ / ٧٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٦ .
- ٢- ينظر المقتضب ٤ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، والإنصاف ١ / ٢١٦ .
- ٣- ينظر شرح المفصل ٢ / ٧٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٦ .
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٦ وفيه رأى الكسائى وينظر شرح المفصل ٢ / ٧٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٤٢ .
- ٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٦ وفيه رأى الفراء ، وشرح المفصل ٢ / ٧٦ ، والأصول فى النحو ١ / ٣٠٠ ، والجنى ٥١٧ ، وينظر الإنصاف ١ / ٢٦٠ وما بعدها مسأله ٣٤ القول فى العامل فى المستثنى النصب وآراء النحويين فى ذلك.
- ٦- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٦ .
- ٧- ينظر الكتاب ٢ / ٣٢٥ فى قوله : هذا باب ما لا يكون إلى على معنى لكن.

الناصبه بنفسها. وقال الكوفيون : (١) إنّ (إلا) فى المنقطع بمعنى (سوى) وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل.

قوله : (وهو منصوب) شرع فى تبين إعراب المستثنى وهو ينقسم إلى منصوب ومبدل ومجرور ومعرب على حسب العوامل ،
وقدم المنصوب لأنه فى باب المنصوبات ، وهو فى أربعة مواضع :

الأول قوله : (إذا كان بعد إلا غير الصفه) (٢) يحترز من (إلا) التى تقع صفه ، فإنه يكون تابعا لا منصوبا.

قوله : (فى كلام موجب) يحترز من غير الموجب فسيأتى حكمه والموجب : (٣) ما ليس فيه نفى فى المعنى ولا- نهى ولا استفهام. مثاله : (قام القوم إلا زيدا) و (ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا) لأنه وإن كان منفيا فى اللفظ فهو مثبت فى المعنى لأن (إلا) قلبت معنى النفى إلى الإثبات فصار معناه (أكل كل احد الخبز إلا زيدا) وإنما وجب نصب الموجب على الاستثناء ولم يجز فيه البدل ولا الصفه لأن المبدل [ظ ٥٩] منه فى نيه الطرح فيكون مفرغا فى الموجب ، وذلك لا يصح لأنه يصير (قام إلا زيد) إذا طرح المبدل منه فيكون مفرغا ، والصفه لا تصح إلا عند تعذر الاستثناء (٤).

ص: ٤٦٦

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٧.

٢- ينظر شرح المصنف ٤٥.

٣- قال الرضى فى ١ / ٢٢٦ : والموجب ما اجتمع فيه شرطان : وقوعه بعد إلا ، وكون الاستثناء فى كلام موجب ، ولم يحتج إلى قوله غير صفه لأنه فى نصب المستثنى ، وما كان بعد إلا التى للوصف ليس بمستثنى ، وإنما اشترط كون الاستثناء فى كلام موجب لأن غير الموجب لا يجب نصب مستثناه).

٤- ينظر شرح المصنف ٤٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٦.

قوله : (أو مقدما على المستثنى منه) هذا الموضع الثانى من المستثنى الواجب نصبه ، وإنما وجب نصبه إذا تقدم لأنه وإن كان فى الموجب ، فالموجب منصوب ، وإن كان غير موجب فقد بطل البديل لأنه لا يتقدم على المبدل منه (١) ، وإن كان على المستثنى منه فجائز نحو (قام إلا زيدا القوم) و (ما قام إلا زيدا أحد) قال :

[٢٤٥] ومالى إلا آل أحمد شيعه

ومالى إلا مشعب الحق مشعب (٢)

ويجب النصب لتعذر البديل ، وحكى يونس (٣) جوازه نحو :

[٢٤٦] ...

إذا لم يكن إلا النبيون شافع (٤)

ضعيف ، لأنه فصل بين الصفه والموصوف ، وسيبويه يجيز البديل ويختاره

ص: ٤٦٧

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٧ والعبارة منقوله عنه بتصرف دون عزو.

٢- البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد فى الإنصاف ١ / ٢٧٥ ، وينظر المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، واللمع ١٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٣٥ ، والمفصل ٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٦٠١ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٦٦ ، والخزانة ٤ / ٣١٤ - ٣١٩. ويروى مذهب بدل مشعب. والشاهد فيه قوله : (آل ومشعب) حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضوعين لأنه متقدم على المستثنى منه وفى ذلك يجوز النصب لتعذر البديل والكلام منفى.

٣- ينظر رأى يونس فى الكتاب ٢ / ٣٣٧ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٠٢.

٤- عجز بيت من الطويل ، وصدده : فإنهم لا يرجون منه شفاعه وهو لحسان بن ثابت كما فى ديوانه ٢٤١ ، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ٣٥٥ ، والمقاصد النحويه ٣ / ١١٤ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٥٧. والشاهد فيه قوله : (إلا النبيون) حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفى والرفع فى ذلك غير المختار وإنما المختار نصبه.

فى تقدمه على الصفه (١) فقط ، والمازنى يختار النصب (٢) ، ويونس يوجه لأن تقدمه على الصفه كتقدمه على الموصوف ، وتقدم المستثنى إن كان على جملة لم يجر عند البصريين (٣) لضعف عامله إن كان مثبتا ، وإن كان منقيا فلأنه لا يعمل فيما قبله ، لا تقول : إلا زيدا قام القوم ، وقوله :

[٢٤٧] ...

ولا خلا الجن بها إنسى (٤)

شاذ وما ورد لزم النصب لتعذر البدل ، وأجازة البغداديون (٥) ، والكوفيون (٦) أجازوا التقدم والبدل محتجين بما ورد.

قوله : (أو منقطعاً فى الأ-كثر) هذا الثالث من واجب النصب وهو المنقطع نحو (ما جاءنى أحد إلا حمارة) وإنما وجب النصب لتعذر البدل (٧) ، لأن من شرطه أن يكون من جنس المبدل منه ، وبدل الغلط قليل (٨) والصفه لا تصح إلا عند تعذره قوله : (فى الأ-كثر) يعنى أن النصب واجب فى الأ-كثر وهو مذهب الحجاز ، وأما بنو تميم فإنهم يجيزون البدل وقيل يوجبونه واحتجوا بقوله :

[٢٤٨] وبلده ليس لها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس (٩)

ص: ٤٦٨

- ١- ينظر الكتاب ٢ / ٣٣٦.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والإنصاف ١ / ٢٧٣ وما بعدها.
- ٣- ينظر الإنصاف ١ / ٧٥.
- ٤- سبق تخريجه فى الصفحه ٣٢٥ وبرقم ٢٤٤.
- ٥- ينظر الإنصاف ١ / ٢٧٣ وما بعدها ، والهمع ٣ / ٢٥٧.
- ٦- ينظر الهمع ٣ / ٢٦٠ - ٢٦١.
- ٧- ينظر شرح المصنف ٤٥.
- ٨- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٢٨ ، والهمع ٣ / ٢٥٦.
- ٩- الرجز لجران العود فى ديوانه ٩٧ ، ينظر الكتاب ١ / ٢٦٣ ، ٣٢٢ ، والمقتضب ٢ / ٣١٩ ، - والإنصاف ١ / ٢٧١ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٣٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٦ ، والهمع ٣ / ٢٥٦ ، والخزانة ٤ / ١٢١ - ١٢٣ . واليعافر : أولاد الظباء ، والعيس : بقر الوحش ، وأصله البقر. والشاهد فيه قوله : (إلا اليعافر) فإنه فى الظاهر استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه وكان لا- بد من النصب على لغة أهل الحجاز ، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الشارح حيث قال إنهم يجيزون البدل وقيل يوجبونه.

و (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ) (١) بالضم ، وروى عنهم التفصيل وهو أن المنقطع إن كان مما يلبس الأحدين ، أجازوا فيه البدل نحو : (ما فى الدار أحد إلا حمارا) وإلا لم يجز ، ووجه البدل عندهم التجوز وتنزيل ما ليس من الجنس منزله ما هو منه ، وهذا المنقطع مقدر عند سيبويه ب- (لكنّ) المشدده (٢) ، وخبرها محذوف وانتصابه على الاستثناء ، (وقال بعضهم بالمخففه لأن المشدده تستدعى خبرا) وقال الكوفيون (٣) يقدر ب- (سوى) فى المنقطع يكون من جنس الأول ، ولا من جنسه ، فالذى من جنسه حيث يكون مساويا أو أكثر نحو : (٤) (ما جاء زيد إلا عمرا) و (عندى عشره إلا عشره) أو (إلا عشرين) أو بعض لكنه غير داخل نحو : (لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) (٥) ، ونحو (عندى رجال إلا زيدا) لأنه لا يدخل فى عموم النكره ، وكذلك (قام القوم إلا زيدا) إذا لم تقصد أن زيدا من جمله

ص : ٤٦٩

١- النساء ٤ / ١٥٧ ويجوز أن يكون (اتباع) فى موضع رفع على البدل (وبنو تميم يقرؤونها بالرفع ويجعلون اتباع الظن علمهم) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٣٤ قال ابن مالك فى الصفحه نفسها : (لغه بنى تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات ((إلا)) فى غير الإيجاب من الاتباع ما للمتصل فيقولون : ما فيها أحد إلا وتد). و يقرؤون الآيه بالرفع (إلا اتباع) بالرفع إلا من لقن النصب وعلى لغتهم الشاهد السابق. قال القرطبى فى تفسيره ٢ / ٢٠٠٦ (استثناء ليس من الأول فى موضع نصب ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع على البدل أى : ما لهم من علم إلا اتباع الظن ...) ، وينظر البحر المحيط ٣ / ٤٠٦.

٢- ينظر الكتاب ٢ / ٣٢٥ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٨.

٣- ينظر الهمع ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠.

٤- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٤٤.

٥- الدخان ٤٤ / ٥٦.

القوم ، والذي من غير الجنس قد يكون ضدا نحو (ما زاد إلا ما نقص) (١) و (ما لهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) (٢) وغير ضد نحو : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، إِلَّا إِبْلِيسَ) (٣) على من يقل (٤) إِنَّ إِبْلِيسَ لَيْسَ مِنْهُمْ ، وأما من جعله منهم كان متصلا نحو : (ما فى الدار أحد إلا حمارا) و (ما فى الدار إلا برقا يخطف) ، ومن ذلك (لا عاصمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) (٥) (وما كانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً) (٦) و (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) (٧) و (لا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسِينًا بَعْدَ سُوءٍ) (٨) ، وهذه الآيات لا بد فيها من تأويل لأن المنقطع مقدر ب- (لكن) ولا بد أن يتوسط بين كلامين متناقضين أو متضادين.

قوله : (أو كان بعد ((خلا)) و ((عدا)) أو ((ما خلا)) و ((ما عدا)) و ((ليس)) و ((لا يكون)) فهذا رابع وجوب النصب ، تقول (قام القوم خلا زيدا و عدا زيدا).

قوله : (فى الأكثر) يعنى فى (خلا) و (عدا) وقد جاء الجر فيهما قال :

ص : ٤٧٠

١- هذا القول غير كامل ، ينظر المفصل ٦٨ ، وشرح الرضى ١ / ٢٢٩ وتمامه : (ما ضر إلا ما نفع وما زاد إلا ما نقص) ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٠٧.

٢- سبق تخريجها فى الصفحة السابقة.

٣- الحجر ١٥ / ٣٠ ، ٣١ وهى محذوف منها كلمتان (كلهم أجمعون) إذ أن الآيه موجوده فى الحجر وفى ص هكذا : (فسجد الملائكه كلهم أجمعون إلا إبليس).

٤- والصواب من (يقول) لأنه لا وجه لحذف وسطه.

٥- هود ١١ / ٤٣.

٦- النساء ٤ / ٩٢.

٧- الشعراء ٢٦ / ٨٨ ، ٨٩.

٨- النمل ٢٧ / جزء من الآيه ١٠ والآيه ١١ ، وهما : (وألق عصاك فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولو يعقب يا موسى لا تخف إنى لا يخاف لدى المرسلون ، إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فإنى غفور رحيم).

عدا الشمطاء والطفل الصغير (١)

و [٦٠] قوله : (أو ما خلا وما عدا وليس ولا يكون) (٢) تقول (قام القوم ما خلا زيدا) و (ما عدا زيدا) و (لا يكون زيدا) و (ليس زيدا) ، وإنما وجب النصب بعد هذه الحروف لأنه مفعول به ، والمفعول به منصوب ، والذي أجاز الجر في (خلا) و (عدا) جعلهما حرفين ، وأما (ما خلا وما عدا) فيحتم فيهما الفعلية لأن (ما) مصدرية وهو يتحتم بعدها الفعل غالبا ، وهذه الأفعال في الاستثناء اتفقوا على أنها لا تتصرف بحال ولا استقبال ، ولا يظهر فاعلها في أفراد ولا تثنيه ولا جمع ، ولهذا جعلها بعضهم حروفا واختلف القائلون بفعاليتها ، أين فاعلها؟ فقيل : لا فاعل لها لأنها وقعت موقع ما لا يحتاج إلى فاعل وهو (إلا) ، وضعف بأنها لو استغنت عن فاعل لاستغنت عن مفعول ، والتضعيف ضعيف ، وقيل فاعلها ضمير مجهول لا يفسره شيء ، وقال المبرد : هو ضمير يرجع إلى معنى الكلام الأول ، لأن المخاطب قد علم أن ثم من قام وحصل في نفسه أن زيدا بعض من قام

ص : ٤٧١

١- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٦٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦١٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٥ ، وجمع الهوامع ٣ / ٢٨٥. والشاهد فيه قوله : (عدا الشمطاء) حيث استعمل عدا حرف جر ولم يذكر سيبويه الجرب- (عدا) ولا ذكرها المبرد.

٢- قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٦٦ : (واتفق النحويون إلا- أبا عمر الجرمي على وجوب نصب المستثنى ب- ((ما عدا وما خلا)) ولزوم النصب بعد ما عدا وما خلا مرده إلى ما المصدرية ، وسبويه على هذا كما في الكتاب ٢ / ٣٤٩ ، وقال ابن عقيل : (وقد حكى الجرمي في الشرح الجرب بعد ما خلا عن بعض العرب) ، ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٠ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٠.

فيعود إلى (من) (١) وقال الجمهور (٢) إنه ضمير للبعض ، نقول : (خلا بعضهم زيدا) و (لا يكون بعضهم زيدا) ، وإنما قدروا ضميرا للبعض لأنه مفرد ينطلق على الجمع فقدّر به لما لم يبرز الضمير ، وضعف بأن إيقاع البعض على الأكثر قليل ، وأجيب بأنه يطلق على النصف فما فوق ، قال تعالى : (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (٣) ويريد أن إبليس عدو لآدم وحواء ، وقوله :

[٢٥٠] داينت أروى الديون تقضى

فمطلت بعضا وأديت بعضا (٤)

قوله : (ويجوز [فيه] (٥) النصب ويختار البديل) [فيما بعد إلّا] (٦) هذا الثانى من أقسام المستثنى وله شروط ثلاثه ، الأولى : أن يكون بعد (إلا) يحترز من سائر أدوات الاستثناء ، فإن منها ما يجب بعده النصب ومنها ما يجب بعد الجر ويعنى بإلا غير صفه.

ص: ٤٧٢

١- ينظر رأى المبرد فى المقتضب ٤ / ٤٢٨.

٢- ينظر رأى الجمهور فى شرح الرضى ١ / ٢٣٠.

٣- البقره ٢ / ٣٦.

٤- الرجز لرؤبه فى ديوانه ٧٩ ، والكتاب ٤ / ٢١٠ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٥٥ ، والخصائص ٢ / ٩٦ ، وسمط اللالىء ١ / ٢٣١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٥ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٣٠٥ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٥٧ ، واللسان ماده (دين) ٢ / ١٤٦٨ ، ويروى فيه (فماطلت) بدل (مطلت) ، ويروى (وأدت) بدل (أديت). والشاهد فيه قوله : (فمطلت بعضا وأديت بعضا) حيث أطلق على البعض وهو النصف فما فوق كما ذهب الشارح.

٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٦- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

قوله : (فى كلام غير موجب) (١) يحترز من الموجب فإنه يجب النصب وهو القسم الأول وغير الموجب النفى والنهى والاستفهام الذى فى معنى النفى ، نحو (وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) (٢) و (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) (٣) ويقلّ و (قلما) و (أقل) ، والمراد بالنفى نفى المعنى و (إلا-) وردّ (ما أكل أحد إلا- الخبز إلا- زيدا) وزاد المبرد (٤) (لو) و (لولا-) نحو : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٥).

قوله : (والمستثنى منه مذکور) (٦) يحترز من أن لا يذكر فإنه مفرغ معرب على حسب العوامل وهو القسم الثالث ، مثال ما يختار فيه البدل ، (ما قام أحد إلا زيد) ، و (أقام أحد إلا زيد؟) و (قلما قام أحد إلا زيد).

قوله : (قال تعالى [مثل] (٧) (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ) وإلا قليلا (٨) بالنصب

ص: ٤٧٣

١- قال الرضى فى شرحه ١ / ٢٣٠ ما نصه : (اعلم أنه لاختيار البدل فى المستثنى شروطا أحدها أن يكون بعد إلا ، ومتصلا ، ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهى أو نفى صريح أو مؤول) وقد ذكر الشارح ذلك.

٢- آل عمران ٣ / ١٣٥ وتمامها : (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ).

٣- سبأ ٣٤ / ١٧ وهى : (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ).

٤- ينظر رأى المبرد فى المقتضب ٤ / ٤٠٨ ، والأصول ١ / ٣٠١ - ٣٠٢.

٥- الأنبياء ٢١ / ٢٢.

٦- فى الكافية المحققة وذكر المستثنى منه.

٧- ما بين حاصرتين زياده من الكافية المحققة.

٨- النساء ٤ / ٦٦ ، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والأكثر البدل لأنه أظهر فى قياس عوامل العربية فلذلك كان الأكثر عليه

، ينظر شرح المصنف ٤٥ ، وقرأ بالنصب كذلك عيسى بن عمر وكذلك هو فى مصاحف أهل الشام ، والباقون بالرفع ، والرفع أجود عند جميع النحويين ، هكذا قال القرطبى فى تفسير الآية ٦٦ من سورة النساء ٢ / ١٨٤٠ ، وينظر تفسير فتح القدير للشوكانى

١ / ٤٨٥ ، وتفسير البحر المحيط ٣ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٦٨.

على الاستثناء والرفع على البديل من واو الضمير ، وإنما اختير البديل لأنه أسهل عاملا ، وأقوى ، وكذلك قوله تعالى : (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ) (١) بالنصب والرفع ، لكن أكثر القراء على النصب ، فقال طاهر وابن الحاجب الاستثناء من (ولا يلتفت) فالنصب على الاستثناء والرفع على البديل ، وقال الزمخشري : (٢) النصب على الاستثناء من الجملة الأولى والرفع من الجملة الثانية ، وقال ابن الحاجب : (٣) هذا يؤدي إلى أن يكون مسريا بها غير مسرى بها ، وقد أجيب بجوابين ، أحدهما : أنه لم يسر بها ولكنها خرجت معهم من غير إذنه فيصح على هذا الاستثناء من الجملتين معا ، ولا تناقض (٤) ، وقال الخوارزمي (٥) ونجم الدين (٦) : إن (فأسر) وإن كان مطلقا في الظاهر فهو مقيد بالجملة المنفيه وهي (ولا يلتفت) ، فكأنه قال : فأسر بأهلك حال

ص : ٤٧٤

- ١- هود ١١ / ٨١ وقرأ الجمهور بالنصب ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على البديل. فعلى قراءة النصب ف- (امراته) مستثناه من قوله : (فأسر بأهلك) أى أسر بأهلك جميعا إلا امرأتك فلا تسر بها ، وأنكر قراءة الرفع جماعه منهم أبو عبيد ، وقال : (لا يصح ذلك إلا برفع يلتفت ويكون نعتا ...) ينظر تفسير القرطبي ٤ / ٣٣٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٩٧ ، وفتح القدير للشوكاني ٢ / ٥١٥ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٤٨ - ٢٤٩.
- ٢- قال ابن الحاجب فى شرحه ٤٥ ردا على الزمخشري وأبى عبيد : (وإنما يقع فى مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالى فى حمل القراءتين على ما تتناقضان به فأما من يعتقد الصحة فى جميعها فبعيد عن ذلك. وينظر رد الرضى على الزمخشري فى ١ / ٢٣٣ ، وينظر رأى الزمخشري فى المفصل ٦٨ ، وأيده ابن يعيش فى شرحه ٢ / ٨٢ - ٨٣ ، حيث أثبت أن قراءة الرفع ضعيفه. وهى متواتره وهذا ما جعل ابن الحاجب والرضى يردان عليهما كما ذكرت.
- ٣- ينظر شرح المصنف ٤٥.
- ٤- ينظر الكشف ٢ / ٤١٦.
- ٥- ينظر التخمير فى شرح المفصل للخوارزمي ١ / ٤٦٤.
- ٦- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٣٤.

كونهم غير متلفتين إلا امرأتك فأسر بها ملتفتة ، وإن رفعت فبدل من (ولا يلتفت) ، والجمله المنفيه غير مقيدة بحال فلا تناقض ، ونظير ذلك ، (اضرب القوم ولا توجعوا إلا زيدا).

[و ٤٠] قوله : (ويعرب على حسب العوامل) هذا ثالث أقسام الاستثناء وهو المفرغ (١) ، وإنما سمي مفرعا ، لأن العامل فرغ له ، وله شرطان :

الأول قوله : (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) يحترز من القسمين الأولين.

الثاني قوله : (وهو في غير الموجب) يعنى النفى واهلنى والاستفهام الذى فى معنى النفى.

قوله : (ليفيد) [مثل : ما ضربنى إلا زيد] (٢) يعنى اشتراط النفى للإفاده ، لأنك لو قلت : (قام إلا زيد) لم يفيد لأنه يؤدي إلا أن يكون قام جميع الناس إلا زيد وهذا بعيد ولا قرينه تخصص جماعه منهم.

قوله : (إلا أن يستقيم المعنى) ، يعنى من غير اشتراط النفى وذلك حيث تدل قرينه على التخصيص مثل :

قوله : (قرأت إلا يوم كذا) ، فإن هنا قرينه ، وهو أن المراد (قرأت أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة) أو يوما من الأيام لما كانت الأيام محصوره ، كذلك (صمت إلا يوم العيد) إذ أخرجت أيام الطفوله. وكذلك إذا كان المبتدأ

ص: ٤٧٥

١- قال الرضى فى شرحه ١ / ٢٣٤ : (والمفرغ فى الحقيقه هو الفعل قبل إلا ، لأنه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل فى المستثنى).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

فى معنى النفى نحو: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) (١) و (برئت إلا من ذمامك).

قوله : (ومن [ثم] (٢) لم يجر (ما زال زيد إلا- عالما) ، يعنى من أجل أنه يشترط فى الذى يعرب على حسب العوامل ، النفى لم يجر لأن (ما) للنفى وزال للنفى ، وإذا أدخل النفى على النفى كان إثباتا ، وصار المعنى ثبت زيد على كل حاله إلا عالما (٣) ، وفى الأحوال ما لا- يصح كونه عليها لتعذر الإحاطه بجميع الأحوال ، ويؤدى إلى نفى الخبر وهو مثبت وقد أجازوا النصب فى المفرغ على الاستثناء من المحذوف حيث يكون مفعولا أو مبتدأ أو خبر الفاعل ، لأنه لا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائى (٤) ، فإنه أجاز فيه الاستثناء بناء على أصله وهو جواز حذف الفاعل فيقول : (ما رأيت إلا زيدا ، وما مررت إلا زيدا) بتقديره (ما رأيت أحدا ولا مررت بأحد) قال الشاعر :

[٢٥١] نجا سالم والنفس منه بشدقه

ولم ينج إلا جفن سيف ومثرا (٥)

تقديره : (ولم ينج شىء إلا جفن سيف) فأبدله من محل المفعول ، وفى

ص: ٤٧٦

١- التوبه ٩ / ٣٢ ، وهى : (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون)

٢- ما بين حاصرتين من الكافيه المحققه وفيها [ثمت] بدل ثم.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٣٧ ، وشرح المصنف ٤٦.

٤- ينظر رأى الكسائى فى شرح شذور الذهب ١٩٥.

٥- البيت من الطويل ، وهو لحذيفه بن أنس الهذلى كما فى شرح أشعار الهذيلين ٢ / ٥٥٨ ، وجمهره اللغه ١٣١٩ ، وشرح

التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٨١ ، ورفض المبانى ١٧٢ ، وتذكره النحاه ٥٢٦. والشاهد فيه قوله : (ولم ينج إلا جفن سيف) حيث

نصب الاسم بعد إلا مع أن الاستثناء مفرغ لكن قدره الشارح بقوله : لم ينج شىء إلا جفن سيف فأبدله من محل المفعول.

المبتدأ نحو : (مالي إلا زيدا) تقديره : (مالي أحدا إلا زيدا) قال :

[٢٥٢] يطالبني عمي ثمانين ناقة

ومالي يا عفراء إلا ثمانيا (١)

فثمانيا مستثنى من المبتدأ تقديره : و (مالي نوق إلا ثمانيا) وفي الخبر قوله :

[٢٥٣] هل هو إلا الذنب لا في

الدنيا كلاهما يطمع أن يصيبا (٢)

روى بنصب الذنب ورفعته وتقديره على النصب هل هو شيء إلا-الذنب ، وإذا تكرر المستثنى فإن كان بعاطف أو تصح فيه التبعية ، كان حكمه حكم ما قبله نحو : (ما جاء إلا زيد وإلا عمرو) و (ما جاءني أحد إلا زيد وإلا عمرو ، وإلا زيدا وإلا عمرا) و (ما جاءني أخوك إلا زيد) إذا كان الأخ زيد قال :

[٢٥٤] مالك من شيخك إلا عمله

إلا رسيمه وإلا رمله (٣)

ص: ٤٧٧

١- البيت من الطويل ، وهو لعروه بن حزام في نوادر القالي ١٦٠ ، ويروى فيه يكلفني بدل يطالبني. ويروى عجزه : ومالي والرحمن غير ثمان وينظر شرح الرضى ١ / ٢٣٧ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٧٩. والشاهد فيه قوله : (إلا- ثمانيا) حيث أجاز الفراء النصب على الاستثناء المفرغ استدلالا بهذه الرواية للبيت ، فإن المستثنى فيه محذوف ، والتقدير : مالي نوق إلا ثمانيا ، والرواية الأخرى إلا ثمانيا وبالتالي يكون الاستثناء مفرغا ، والتقدير الأول قدره الشارح.

٢- لم أقف على قائل له أو مصدر.

٣- الرجز بلا نسبه في الكتاب ٢ / ٣٤١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٤٨ ، ووصف المباني ١٧٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٠٦ ، والمقاصد النحويه ٣ / ١١٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٧. - والشاهد فيه قوله : (إلا- عمله إلا رسيمه وإلا رمله) وهنا أعرب عمله بحسب موقعه من الجملة على أنه استثناء مفرغ ، وعمله مبتدأ مقدم ، ورسيمه بدل ، وإلا أداه حصر ، ورملة معطوف على رسيمه.

وإن كان غير ذلك فثلاثة أقسام ، قسم يجب رده إلى المستثنى منه ، وقسم يرد كل إلى الذى يليه ، وقسم يمكنه الأمران ، أما الأول : فحكمه أنها تخرج كلها من الأول ، وفى الإعراب يعرب الذى أسندت إليه بإعراب عامله ، ويختار الأول لقربه من العامل ، وينصب الآخر تقول : (ما جاءنى إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا) و (ما ضربت إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا) و (ما مررت إلا بزيد إلا عمرا إلا بكرا) ، وأجاز بعضهم التبعيه فيما بعد المسند إليه لا فيما قبله ، لأن التابع لا يتقدم المتبوع ، الثانى نحو (عندى عشره إلا تسعه إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسه إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنان إلا واحدا) (1) [ظ ٦٠] لأن العشره لا يتبعها ، ولك فى تعريف تحصيل كميّه الاستثناء أربع طرق :

أحدها : أن تجمع أفراد المستثنى منه وأزواجه وتسقط الأقل من الأكثر فما بقى فهو الحاصل من الاستثناء.

الثانيه : أن تسقط الاستثناء من المستثنى منه إلى آخرها فما بقى فهو الحاصل.

الثالثه : أن تسقط الاستثناء الآخر من الذى يليه إلى أن تنتهى إلى الأول وهذه عكس الثانيه.

الرابعه : أن يجمع بين الاستثناء الأول والثانى إلى ما بين الثالث

ص : ٤٧٨

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

والرابع إلى ما بين الخامس والسادس إلى ما بين السابع والثامن إلى ما بين التاسع والعاشر ، فما اجتمع أسقطته من العدد المقربه ، فما بقى فهو اللازم وهو خمسة وحكمها فى الإعراب نصب الاستثناء الأول إذا كان من موجب ، ورفع الثانى لأنه غير موجب إلى أن ينتهى ، والعكس إذا كان منفياً ، وأما الثالث فنحو : (عندى عشره إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) فعلى الأول تلزم ثلاثه وعلى الثانى سبعة (1) والإعراب بحسب المراد.

قوله : (وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضوع) (2) وذلك مع أربعة أحرف ، (من) و (الباء) الزائدتين ، و (ما) و (لا) التى لنفى الجنس (3) أما (من) فمثل :

قوله : ((ما جاءنى من أحد إلا زيد)) [ولا أحد فيها إلا عمرو] (4) بالرفع على المحل ، ولا يصح الجر على اللفظ لأن (من) لا تزد إلا فى النفى ، وقد انتقض ب- (إلا) وصار إثباتاً وهى لا تزد فى الإثبات ، وأجاز الأخفش (5) الإبدال بالجر على اللفظ لأنه يجيز زياده النفى ، وليس يجيزها إلا فى الإيجاب وروى عن الكسائى جواز الإبدال على اللفظ (6) إذا كان المبدل نكره نحو (ما جاءنى من أحد إلا رجل) ولا يجيز (ما جاءنى من أحد إلا زيد) وأما (لا) فإن كان بعدها معرفه امتنع بلا إشكال ، لأنه لا يبنى

ص : ٤٧٩

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٤٢ وما بعدها.
- ٢- ينظر شرح المصنف ٤٦.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٣٧.
- ٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٣٨.
- ٦- ينظر رأى الكسائى فى الرضى ١ / ٢٣٨.

معها إلا- النكرة ، وإن كان نكره نحو (لا- أحد فيها إلا- رجل) فالحكم فيها ك- (من) والعله واحده وفي كلام سيبويه (١) والفارسي (٢) ما يشعر بجوازه ، وأما الباء فإن كانت غير زائده جاز البدل على اللفظ والمحمل نحو (ما مررت بأحد إلا زيد وإلا زيدا) وإن كانت زائده لم يجز إلا على المحل رفعا مع (ما) ونصبا مع (ليس) نحو (ما زيد بقائم إلا عمرو) و (ليس زيد بقائم إلا عمرا) وأجاز الكسائي (٣) البدل على اللفظ واحتج بقوله :

[٢٥٥] يا ابني لبيني لستما بيد

إلا يدا ليست لها عضد (٤)

وأما (ما) فلا يجوز أيضا على اللفظ نحو (ما زيد شيئا إلا شيء) ولا يصح الاستثناء بالنصب لأنه قد بطل عمل (لا) وقال بعضهم يبطل أيضا عملها في خبرها ، لأنها إذا لم تعمل في التابع لم تعمل في المتبوع ، وحكم (غير) حكم ما بعد (إلا) في الجواز وعدمه وأنشده بعضهم :

[٢٥٦] ما تابع لم يتبع متبوعه

في لفظه ومحلّه يا ذا الثبت (٥)

ص : ٤٨٠

-
- ١- ينظر الكتاب ٢ / ٣٣٦.
 - ٢- ورأى الفارسي في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٣٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٩١ ، وشرح الرضى ١ / ٢٣٨.
 - ٣- ينظر رأى الكسائي في شرح الرضى ١ / ٢٣٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٣١.
 - ٤- البيت من الكامل ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢١ ، وله ولطرفة في ديوانه ٤٥ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣١٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٦٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٢١ ، والمفصل ٧١ ، وشرح المفصل ٢ / ٩٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٣٣ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٤١. والشاهد فيه قوله : (إلا يدا) حيث نصب الكلمة على البدل من موضوع الباء وما عملت فيه والتقدير : لستما يدا إلا يدا لا عضد لها.
 - ٥- البيتان من مجزوء البسيط ولم أقف لهما على قائل أو مصدر.

ماذا تعلم غير علم نافع

فى إتقانه حتى ثبت

قوله : (الآن من) لا تزداد (١) فى الإثبات ، و (ما) و (لا) لا تقدران عاملين بعده ، لأنهما عملتا للنفى وقد انتقض بإلا هذا تعليل لمنع البدل على اللف.

قوله : (بخلاف : ليس زيد شيئا إلا- شيئا) [لأنهما عملت للفعليه فلا أثر لنقض النفى لبقاء الأمر العامله هى لأجله ، ومن ثم جاز (ليس زيد إلا- قائما) وامتنع (ما زيد إلا قائما)] (٢) يعنى فإنه يجوز البدل على لفظ خبرها ، لأنه وإن انتقض النفى ب- (إلا) فالذى عملت لأجله وهو الفعليه) باق بخلاف (ما) فإنها لا تعمل إلا لشبه ليس بالنفى وقد انتقض ب- (إلا) فبطل عملها.

قوله : (ومخفوض بعد (غير) و (سوى) و (سواء)) الأصل من لغات سوى الكسر وزاد بعضهم سواء بالمد وكسر السين (٣) ، وإنما خفض بعد هذه لأنها أسماء مضاعفه ، وهذا القسم رابع المستثنى.

قوله : (و ((حاشا)) فى الأكثر) يعنى الجر بعدها لأنها حرف جر عند سيبويه (٤) وقوله على الأكثر إشاره إلى الخلاف ، فسبويه يجعلها [حرف] (٥) جر واحتج بقوله :

ص : ٤٨١

١- فى الكافيه المحققه (بعد) بدل (فى).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ، وينظر شرح المصنف ٤٧ ، وشرح الرضى ١ / ٢٣٨.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٤٤.

٤- ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٩ ، وشرح المصنف ٤٧.

٥- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.

[٢٥٧] حاشا أبي ثوبان إن به

ضنا عن الملحاه والشتم (١)

والفراء (٢) نصب بها على أنها فعل وأجاز [و ٦١] المبرد الوجهين (٣) فالنصب على الفعلية والجر على أنها حرف ، وإذا كانت فعلية فالخلاف في فاعلها ك- (خلا وعدا) واحتج لفعليتها بأنه قد نصب ما بعدها نحو : (حاشا الشيطان وأبا الاصبغ) (٤) وقوله :

[٢٥٨] حاشا قريشا ، فإن الله فضلها

على البريه بالإسلام والدين (٥)

ص: ٤٨٢

١- البيت من الكامل وهو للجميح الأسدي في المفضليات ٣٦٧ ، وله ولغيره ، وينظر الإنصاف ١ / ٢٨٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٦٤ ، والجنى الدانى ٥٦٢ ، ومغنى اللبيب ١٦٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٦٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٨٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٥٠ ، ٤ / ١٨٢ . وهذا البيت ملفق من بيتين كما في شرح التسهيل وهما : حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببيكمه فدم عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاه والشتم والشاهد فيه قوله : (حاشا أبي ثوبان) حيث جاءت حاشا غير مقترنه بما فصارت حرف جر وهذا جائز كما ذهب إلى ذلك سيبويه .

٢- ينظر رأى الفراء في شرح الرضى ١ / ٢٤٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٦٣ ، والهمع ٣ / ٢٨٢ .

٣- ينظر المقتضب ٤ / ٤٢٦ - ٤٩١ ، والأصول ١ / ٢٨٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٦٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٤ .

٤- والعبارة كما وردت في المصادر قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٦٢ : (وكون حاشا حرفا جاريا هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، إلا- أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عن من يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم : اللهم اغفرى ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبغ رواه أبو عمر والشيباني وغيره). وينظر الأصول ١ / ٢٨٨ وفي شرح الرضى رواه المازنى ١ / ٢٤٤ ، والهمع ٣ / ٢٨٣ .

٥- البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٢١٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٦٢ ، - وشرح ابن عقيل ١ / ٦٢٢ ، وشرح الأشمونى ١ / ٢٣٩ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٨٣ . ويروى فيه فضلهم والشاهد فيه قوله : (حاشا قريشا) حيث جاء حاشا فعلا ونصب به ما بعده .

وما أحاشى من الأقوام من أحد (١)

وبالحذف منها وبدخول حرف الجر عليها ، وهو لا يدخل على حرف نحو : (حاشا لله) (٢) وأجاب المانعون بشذوذه (٣) ما ورد.

قوله : (وإعراب ((غير)) كإعراب المستثنى ب- ((إلا)) على التفصيل) يعنى أن إعراب ((غير)) كإعراب ما بعد ((إلا)) فيما يجب نصبه ، ويجوز الوجهان ويعرب على حسب العوامل نقول : (قام القوم غير زيد) و (ما جاءنى أحد غير زيد) و (ما قام غير زيد) ، وهذا إذا استعملت للاستثناء ، وأما إذا كانت صفة فحكمها حكم الصفات ، وإنما أعربت إعراب ما بعد ((إلا)) لأنها اسم لا بد لها من الإعراب ، وقد وجب لما بعدها الخفض بالإضافة فيجعل إعرابها الإعراب المستحق لما

ص: ٤٨٣

١- البيت من البسيط ، وهو للنابغة فى ديوانه ٢٠ ، وينظر الأصول ١ / ٢٨٩ ، والإنصاف ١ / ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٦٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٤ ، والجنى الدانى ٥٥٩ - ٥٦٣ ، ولسان العرب مادة (حشا) ٢ / ٢٨٢ ، والمعنى ١٦٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٦٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٢٨ ، ويروى فيه ولا أحاشى بدل وما أحاشى ، وصدرة : ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه والشاهد فيه قوله : (ولا أحاشى) حيث جاءت حاشا فى غير الاستثناء وأنها فعل متصرف متعد كما فى الشاهد.

٢- يوسف ١٢ / ٣١ وتمامها : (فَلَمَّا سَجَعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ).

٣- وأجاب المانعون بشذوذه أى بدخول حاشا على حرف الجر فى لفظ الجلالة وليس الشذوذ فى الآية.

بعدها ، فإن قيل العامل في المستثنى ما قبل ((إلا)) بواسطتها فيلزم في (غير) أن تعمل في نفسها بواسطة نفسها ، أوجب بأن فيها إبهاما فأشبهت الظروف وروائح الأفعال تعمل فيه.

قوله : (وغير صفه حملت على إلا في الاستثناء) (١) أصل غير المغايره ، التي هي خلاف المماثله ، وتكون في الذات حقيقه ، نحو : (مررت برجل غير زيد) ، وفي الصفه مجازا نحو : (دخل بوجه غير الذي خرج به) وإنما حملت على (إلا) لأن ما بعد كل واحد منهما مخالف لما قبله.

قوله : (وك [ما] (٢) وحملت (إلا) عليها في الصفه) الأصل في (إلا) الاستثناء لأن الحروف أصل في المعاني من الأسماء ، ووصفيتها فرع لأجل الشبه والأصل في (غير) الصفه ، لأنها اسم يفيد معنى ، والحرف لا يوصف به لعدم الفائده ، والاستثناء ب- (غير) أكثر من الوصف ب- (إلا) لأن الأسماء أوسع مجالا ، ولهذا لم يشترط في الاستثناء ب- (غير) شرط ، وشرط في الوصف ب- (إلا) (٣) شروط.

الأول قوله : (إذا كانت تابعه) يحترز من أن لا- يكون المتبوع مذكورا فلا يجوز (قام إلا زيد) بحذف الموصوف وإقامه (إلا) مقامه ، كما جاز في (غير) نحو : (قام غير زيد) لضعفها.

ص: ٤٨٤

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٤٥ قال الرضى : (أعلم أن أصل ((غير)) الصفه المفيده لمغايره مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد ، وإما بالصفات نحو قولك : دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به ، والأصل هو الأول ، والثانى مجاز فإن الوجه الذى تبين فيه أثر الغضب غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٤٦.

الثاني قوله : (لجمع) يحترز من أن تتبع مفردا نحو : (ما جاءني من رجل إلا زيد) و (جاءني زيد إلا عمرو) لأنها تفيد المغايره.

الثالث قوله : (منكور) يحترز أن يكون معرفا نحو (جاءني القوم إلا زيدا) لأنها نكره لا تتعرف (١).

الرابع قوله : (غير محصور) يحترز من أن يكون محصورا نحو (عندي عشره إلا درهم) لأنها للمغايره ، والمغايره غير محصوره على شيء معين فلا يوصف المحصور بغير المحصور ، ويعنى : (بتعذر الاستثناء) المتصل لا المنقطع ، فإذا اجتمعت هذه الشروط كانت صفه ، نحو (عندي رجالا إلا زيد) قال تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٢) فهي تابعه لجمع وهو آلهه ، ورجال منكور غير محصور وإنما تعذر الاستثناء فى هذه لأن المستثنى منه نكره ، والمستثنى معرفه ، وهو لا يصح أن يكون متصلا لأن من شروط المتصل أن يدخل المستثنى لو سكت عنه ، وهذا غير داخل ، ولو قدرنا صحته من النكره أدى إلى تعدد آلهه ، والله مستثنى منهم ، قال سيبويه : لا يصح هنا إلا الوصف ، ولا يصح البدل لأنه لا يجوز إلا فى الموجب حيث يصح الاستثناء (٣) ، وأيضا المعنى فى الآيه يتغير ، لأن المبدل منه فى نيه الطرح ، فيصير لو كان فيهما الله لفسدتا ، أو الله فيهما ففسدتا ، وأجاز المبرد (٤) رفع الله على البدل لأنه يجيزه بعد (لو) و (لولا) كأداه

ص : ٤٨٥

- ١- قال الرضى فى ١ / ٢٤٦ : وشرط كون الجمع منكرا لأنه إذا كان معرفا نحو : جاءني الرجال أو القوم إلا زيدا ، احتمال أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء ، واحتمل أن يشار به إلى جماعه تعرف المخاطب أن فيهم زيدا ، فلا يتعذر أيضا من الاستثناء فاختر كونه منكرا غير محصور. لثلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيضطر السامع على حمل إلا على غير الاستثناء.
- ٢- الأنبياء ٢١ / ٢٢ ، وينظر تخريج الآيه فى شرح الرضى ١ / ٢٤٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٩ ، وتفسير القرآن للقرطبي ٥ / ٤٣١٩ ، وفتح القدير للشوكاني ٣ / ٤٠٢ والكتاب ٢ / ٣٣١ - ٣٣١ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٨ ، ومعانى الفراء ٢ / ٢٠٠ .
- ٣- ينظر الكتاب ٢ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٧ .
- ٤- ينظر المقتضب ٣ / ٣٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٧ .

النفى ، ولا- يقال : يلزم الفساد [و ٦٢] لأنه يصير فيهما الله ففسدتا ، لأن المبرد لا يريد إلا أنها في حكم النفي في صحتها البديل لا أنها نفى محض ، فهي نظيره (هل قام أحد إلا زيد) إنه في معنى النفي ولا يصح في معنى (ما قام زيد) ولا يرد عليه امتناع دخول (الله) في (آلهه) لأن مذهبه الاكتفاء في جواز الاستثناء بصحة الدخول (١). قال الورد جمال الإسلام : ويمكن أن يعترض القول بالصفة ، بأنه يلزم لو كان فيهما آلهه غير مخالفه لم يقع الفساد ، وهذا غير صحيح لأن الفساد لازم من وجود الثاني سواء كان هو الله أم غيره ، ويمكن الجواب بأن مفهوم الصفة ضعيف مختلف فيه والبديل معناه معنى الاستثناء ، والاستثناء صريح لا مفهوم على الصحيح ، وإن سلم أنه مفهوم ، فهو متفق في الأخذ به والله أعلم.

قوله : (وضعف في غيره) يعنى ضعف جعل (إلا) صفة فيما لم يجتمع فيه الشروط كقوله :

[٢٦٠] وكل أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلا الفرقدان (٢)

فإنه جعل (إلا) صفة ل- (كل) وهو محصور غير متعذر فيه الاستثناء ، وأيضا وصف المضاف ، والصفة تكون لما تضاف إليه قال تعالى : (وَجَعَلْنَا

ص : ٤٨٦

١- ينظر المقتضب ٣ / ٣٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٧.

٢- هذا البيت من البحر الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨ ، ولحضرمة بن عامر ، وقيل لعمرو أو لحضرمة ، ينظر الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٦ ، والجماسه للبحترى ١٥١ ، والإنصاف ١ / ٦٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٩٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٧ ، وتذكرة النحاه ٩٥ ، والجنى الدانى ٥١٩ ، ومغنى اللبيب ١٠١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٦ . والشاهد فيه قوله : (إلا الفرقدان) على تقدير غير ، فإلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البديل . ومن هنا لا يجوز جعل إلا صفة لأخ المضاف إليه إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعد إلا مجرورا فكان يقول : إلا الفرقدين).

مِنَ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ (١) وأيضا فصل بين الصفه والموصوف بالخبر وجمله القسم ، وقال الكوفيون (إلا) بمعنى الواو (٢) أى (والفرقدان) وأما سيبويه فإنه يجيز وقوع (إلا) صفه مع صحه الاستثناء كالبيت ، وعليه أكثر المتأخرين (٣) والمبرد يجيز الاستثناء مع اجتماع الشروط ، والمفهوم من الشيخ وجماعه (٤) أنها إن اجتمعت وجب أن تكون (إلا-) صفه وإن لم تجتمع لا يجوز أن تكون صفه.

قوله : (وإعراب سوى وسوى وسواء النصب على الظرفيه) يعنى الاستثنائيه ، لأنها لم تسمع إلا منصوبه ، وما ورد فشاذ ضروره ، ولأنها فى الأصل صفه ظرف مكان ، قال تعالى : (مَكَانًا سَوِيًّا) (٥) أى مستويا ، ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه ، واستعمل استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه.

قوله : (على الأصح) إشاره إلى كلام الكوفيين ، فإنهم أجازوا خروجها عن الظرفيه والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا ، وذلك ك- (غير) وذلك

ص: ٤٨٧

-
- ١- الأنبياء ٢١ / ٣٠ وجعل هنا بمعنى خلق. قال قتاده : أو حفظ حياه كل شىء بالماء ، ينظر تفسير القرطبي ٥ / ٤٣٢٢.
 - ٢- ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٢٦٦ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٩ ، وشرح التسهيل القسم الأول ٢ / ٩٠٧ وما بعدها ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٣٤ وما بعدها.
 - ٣- هذه العبارة من قوله : (وأما سيبويه ... إلى قوله ... المتأخرين) وكذلك رأى المبرد نقله الشارح عن الرضى ١ / ٢٤٧.
 - ٤- ينظر شرح المصنف ٤٧.
 - ٥- طه ٢٠ / ٥٨ قرأ ابن عامر وعاصم وحمزه (سوى) بضم السين ، والباقون بكسرهما ، واختار أبو عبيده وأبو حاتم كسر السين لأنها اللغة العاليه الفصيحه ، وقال النحاس الكسر أعرف وأشهر) ينظر تفسير القرطبي ٥ / ٤٢٥٢ ، وفتح القدير ٣ / ٣٧١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٩٨ ومعنى سوى : أى مكانا نصفًا على الفريقين ، وأبو بكر وحمزه الكسائي يقفون عليه بالإماله) الكشف ٢ / ٩٨ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٣٦.

لخروجها عن معنى الظرفيه إلى معنى الاستثناء (١) وحجتهم قوله :

[٢٦١] ولم يبق سوى الع

دوان دناهم كما دانوا (٢)

وقوله :

[٢٦٢] ...

وما قصدت من أهلها لسوائكا (٣)

قوله تعالى : (فَأَنْبِئْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ) (٤) (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) (٥) و (مَكَانًا سُوًى) (٦) فهو أسماء لا- ظروف ونحو (سَوَاءَ السَّبِيلِ) (٧) (سَوَاءِ الْجَحِيمِ) (٨) وسط.

ص: ٤٨٨

١- هذه العبارة من قوله الكوفيين إلى الاستثناء مع الشاهد منقول من شرح الرضى من غير عزو ... ينظر ١ / ٢٤٨.
٢- هذا البيت من الهزج ، وهو للفننذ الزمانى واسمه شهل أو سهل فى أمالى القالى ١ / ٢٦٠ ، وحماسه البحرى ٥٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٩٧٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦١٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٤٥ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٣١. والشاهد فيه قوله : (سوى العدوان) حيث رفعت سوى فاعلا وخرجت عن الظرفيه كما أشار الشارح إلى ذلك.

٣- عجز بيت من البحر الطويل وشطره الأول : تجانف عن جو اليمامة ناقتى ويروى عن جو كما فى الرضى ١ / ٢٤٨. والبيت للأعشى كما فى ديوانه ١٣٩ ، وينظر الكتاب ١ / ٣٢ و ٤٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٩ ، والإنصاف ١ / ٢٩٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢٤٨ ، واللسان مادة (جنف) ١ / ٧٠١. والشاهد فيه قوله : (لسوائكا) حيث أتى بسواء متأثره بالعامل الذى هو اللام الجاره فدل على أنها خرجت من النصب على الظرفيه إلى الوقوع مواقع الإعراب المختلفه بحسب موقعها فى الجملة.

٤- الأنفال ٨ / ٥٨ وتمامها : (وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْبِئْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ).

٥- البقره ٢ / ٦ وتمامها : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ).

٦- طه ٢٠ / ٥٨.

٧- المائدة ٥ / ١٢ و ٦٠ ، ٧٧.

٨- الصافات ٣٧ / ٥٥.

قوله : (خبر كان وأخواتها) هذا رابع المشبهه بالمفعول الصريح ، ووجهه أنها لما انتصبت خبرا وهى لازمه ، شبهت بالفعل المتعدى فى اقتضائه مفعولا .

قوله : (هو المسند) جنس للحد .

قوله : (بعد دخولها) خرج سائر المستندات .

قوله مثل : (كان زيد قائما) يعنى أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، خلافا للكوفيين (١) فإنهم ينصبون الخبر على الحال ، وضعف بأنه قد يأتى معرفه ، والحال نكره ، نحو (كان زيد القائم) ومضمر نحو :

[٢٦٣] فإن لا يكنها أو تكنه فإنه

أخوها غذته أمه بلبانها (٢)

وإن الكلام لا يتم إلا به ، والحال شرطها أن تأتى بعد تمام الكلام .

ص : ٤٨٩

١- ينظر رأى الكوفيين فى الإنصاف ٢ / ٨٢١ مسأله رقم ١١٩ .

٢- البيت من الطويل وهو لأبى الأسود الدؤلى كما فى ديوانه ١٦٢ ، ٣٠٦ ، وينظر الكتاب ١ / ٤٦ ، والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٣ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، واللسان ماده (لبس) ٥ / ٣٩٩٠ ، وخزانه الأدب ٥ / ٣٢٧ - ٣٣١ . والشاهد فيه قوله (لا- يكنها أو تكنه) حيث اتصل الضمير المنسوب بكان على خلاف القياس إذ التقدير أن يقول : فإن لا يكن إياها أو لا تكن إياه .

قوله : (وأمره كأمر خبر المبتدأ) ، يعنى أمر خير (كان) فيما يجوز له من كونه معرفه ونكره ومفردا وجمله ، ومشملا على الضمير ومتقدما على المسند إليه ، ومتأخرا عنه ، وفيما يجب تقدمه إذا كان ظرفا ، والمبتدأ نكره وغير ذلك ، وقد يخالف المبتدأ فى أنه يجب حذف مبتدئه ، ولا يكون إنشاء وأن خبره لا يحسن [ظ ٦٢] ماضيا ، وابن مالك أجاز أن يكون ماضيا (١) فى (كان) نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ) (٢) (وَإِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ) (٣) ومنع منه فى (صار) و (ليس) و (ما دام) و (ما زال) وأخواتها مما يفيد الاستمرار (٤).

قوله : (ويتقدم [على اسمها] (٥) معرفه) يعنى بخلاف خبر (٦) المبتدأ ، وإنما جاز لأن اللبس منتف لما كان منصوبا ، وأما ما كان مما لا يظهر فيه إعراب لم يتقدم نحو (كانت الحبلى السكرى).

قوله : (و [قد] (٧) يحذف عامله) يعنى عامل خبر (كان) فقط ، دون أخواتها ، وحذفه على ضربين : جائز وواجب ، فالجائز أكثر ما يكون بعد (لو) و (إن) نحو : (اطلبوا العلم ولو فى الصين) (٨) ، (اثنتى بدابه ولو حمراء)

ص : ٤٩٠

- ١- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٢٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥١.
- ٢- الأحزاب ٣٣ / ١٥ ، وتمامها : (... مِنْ قَبْلِ لَا يُؤَلُّونَ الْأَذْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا).
- ٣- يوسف ١٢ / ٢٧ ، وتمامها : (... فَكَذَّبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ).
- ٤- هذه العبارة منقوله بتصرف من الرضى ١ / ٢٥٢.
- ٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٦- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.
- ٧- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٨- هذه الأمثلة مثبته فى شرح الرضى ١ / ٢٥٢ وغيره ، هذا الحديث : ((اطلبوا العلم ولو فى الصين)) حديث ضعيف ذكره صاحب كشف الخفاء فى ٢ / ٥٦. وبعضهم لم يجعله حديثا بل هو قول من الأقوال المأثوره.

و (ادفع الشر عنى ولو اصبعا) (١) وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [فى مثل] (٢) «الناس مجزون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر»
«والمرء مقتول بما قتل ، إن سيفا فسيف وإن خنجرا فخنجر» (٣) قال :

[٢٦٤] ...

إن ظالما أبدا وإن مظلوما (٤)

ونحو :

[٢٦٥] قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا

فما اعتذارك من شىء إذا قيلا (٥)

ص : ٤٩١

١- ومعنى المثل : أى ادفع الشر عنى ولو كان الدفع إصبعا وهنا حذف كان مع اسمها. ينظر الكتاب ١ / ٢٧٠ ، وشرح المفصل ٢ / ٩٨ .

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- الحديث رواه ابن جرير فى تفسيره عن ابن عباس موقوفا وينظر فى كشف الخفا ١ / ٣٩٨ ، وأورده سيويه فى الكتاب ١ / ٢٥٨ ، ولم يذكر أنه حديث وإنما قال : وذلك قولك : (الناس مجزيون ...). وذكر الأوجه المشهوره فيه.

٤- هذا عجز بيت من الكامل وهو لليلى الأخيليه فى ديوانها ١٠٩ ، وصدده : لا تقرين الدهر آل مطرف ينظر الكتاب ١ / ٢٦١ ، ولحميد بن ثور فى ديوانه ١٣٠ ، وشرح قطر الندى ١٤١ ، والمقاصد ٢ / ٤٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠٢ . والشاهد فيه قوله : (ظالما أو مظلوما) حيث حذف كان مع اسمها لدلاله إنَّ عليها كما ذكر الشارح.

٥- البيت من البسيط ، وهو للنعمان بن منذر كما فى الكتاب ١ / ٢٦٠ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٥٢ ، وأمالي ابن الشجرى ١ / ٣٤١ ، وشرح المفصل ٢ / ٩٧ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٤ ، ومعنى اللبيب ٨٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٨٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠٢ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٠ . الشاهد فيه قوله : (إن حقا ، وإن كذبا) حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد إن الشرطيه. والتقدير : (إن كان القول حقا ، وإن كان القول كذبا).

ونحو :

[٢٦٦] فإن وصل ألدّ به فوصل (١)

...

وقد جاء بعد (لدى) نحو قوله :

[٢٦٧] من لدشولا فإلى إتلائها (٢)

...

أى من لد كن شولا.

قوله : (ويجوز فى مثلها أربعة أوجه) يعنى ما كان مثل هذه الأمثلة المكرره ، مما يصح فيه تقدير الخبر وهو ب- (فيه) أو (معه) أو غير ذلك ، واحترز عما لا يصح فيه تقدير الخبر نحو لا تقدير زيدا (إن ظالما فظالم وإن مظلوما فمظلوم) لأنه لا يصح فيه تقدير (فيه) ولا (معه) مما يصح أن يجعل خبرا وما كان مثل مثاله جاز فيه أربعة أوجه ، نصبهما ، ورفعهما ، ونصب أحدهما ، ورفع الآخر والعكس ، وأقواها نصب الأول ورفع الثانى ، وعكسه أضعفها ، ورفعهما ونصبهما متوسط بين ذلك ، وإن لم يصح تقدير (فيه) ولا (معه) ولا غيرهما مما يصح أن يكون خبرا ، لم يجز فيه الوجوه ، ولا تقدير (كان) وإنما كان نصب الأول أقواها لقله الحذف ،

ص: ٤٩٢

١- لم أقف له على قائل أو مصدر.

٢- هذا من مشطور الرجز ، وهو بلا نسبه كما فى الكتاب ١ / ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠١ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٥ ، والمغنى ٥٥١ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٥١ ، واللسان ماده (شول) ٤ / ٢٣٦٣ ، والخزانة ٢ / ٨٤. اللغه وهو مصدر من شالت الناقه ذنبها أى رفعته ، والشائله الناقه التى خف لبنها وارتفع ضرعها ، وإتلائها مصدر أتلت الناقه إذا تبعها ولدها (ينظر اللسان ماده (شول)). والشاهد فيه قوله : (من لد شولا) حيث حذف كان واسمها وأبقى خبرها شولا كما ذكر الشارح. وإن كان ذلك شاذا هذا من الشواهد التى لا يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته) هذا ما قاله محقق الكتاب (١ / ٢٦٤).

ولوجود الدلالة على المحذوف ، لأن تقديره إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير. حذف (كان) مع اسمها جائز كثير ، والخبر مع فاء الجزاء كثير أيضا ، وأما العكس ، فتقديره (إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيرا) فحذف من الأول (كان) والخبر وهو قليل. ومن الثاني كان واسمها ، وأما نصبهما فتقديره إن كان عمله خيرا كان جزاؤه خير فضعفه كثره الحذف في الجملتين ، وقوته أن حذف (كان) واسمها كثير ، وأما رفعهما فتقديره إن كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف في الأول (كان واسمها) كثيرا ، لأن إن شرطيه تدل على الفعل ، والفعل يدل على فاعله ، وأما فاء الجزاء فلأنها جواب الشرط ، وجواب الشرط لا يكون إلا جملة ، فالفاء دخلت على المبتدأ مثل قولك : (أما زيد فقائم) أي فهو قائم.

قوله : (ويجب الحذف في مثل أما أنت منطلقا انطلقت) أي لأن كنت أي يجب حذف (كان) بعد أن المصدرية معوضا منها (1) (ما) نحو قوله (أما أنت منطلقا) قال :

[٢٦٨] أبا خراشه ، أما أنت ذا نفر

فإن قومي لم تأكلهم الضبع (٢)

ص: ٤٩٣

- ١- هذه العبارة من شرح الرضى وهى من قوله : أى إلى منها دون أن يعزوها له ، ينظر ١ / ٢٥٣.
- ٢- البيت من البسيط وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه ١٢٨ ولجدير فى ديوانه ١ / ٣٤٩ ، وينظر الكتاب ١ / ٢٩٣ ، والخصائص ١ / ٣٨١ ، والإنصاف ١ / ٧١ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤١١ - ٤٤٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٩٩ ، ٨ / ١٣٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٣٩٩ ، وشرح المصنف ٤٨ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٣ ، ورفض المباني ١٨٣ ، ٢٧٧ ، والجنى الدانى ٥٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٧ ، ومغنى اللبيب ٥٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١١٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠٦ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٣ - ١٤ - ١٧ ... - والشاهد فيه قوله : (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان التى ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها ما الزائده وأدغمها فى أن المصدرية وأبقى اسم كان وهو الضمير المنفصل والخبر ذا نفر. وأصل الكلام عند البصريين فخرت على لأن كنت ذا نفر ، وهذا ما ذهب إليه الشارح وأثبتته فى المثال الذى سبق الشاهد. و (ينظر الإنصاف ١ / ٧١ وما بعدها).

واختلف في تأويله فقال البصريون (١) أصله لئن كنت منطلقا ، حذف حرف الجر قياسا كما في (أن) و (أنّ) في المفعول له. نحو (أزورك أن تحسن إليّ) أي لأنّ تحسن إليّ ، وحذفت كان اختصارا فانفصل الضمير فبقي : إن أنت منطلقا ، فعوض عن كان (ما) المصدرية للتأكيد دلالة على المحذوف ، ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت منطلقا (٢) ، وإنما وجب حذف الفعل مع (ما) لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، وأجاز المبرد (٣) ظهور (كان) على أن (ما) زائده لا عوض ، فيقول (أما كنت منطلقا) وقال الكوفيون : (٤) [و ٦٣] إن (أن) المفتوحة ليست مصدرية وإنما هي شرطية بمعنى المكسورة ، ويجوز مجيء الفتحه شرطيه كما قرئ (أنّ تَضِلَّ) (٥) واحتجوا بقوله :

ص: ٤٩٤

- ١- ينظر رأى البصريين في شرح الرضى ١ / ٢٥٤ ، وينظر شرح المفصل ٢ / ٩٩.
- ٢- ينظر شرح المفصل ٢ / ٩٨ - ٩٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ن وشرح التسهيل المجلد الأول ٢ / ٤٩٩ وما بعدها.
- ٣- ينظر المقتضب ٣ / ٩٨ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٣ ، وقد نقله الشارح كما هو من الرضى دون إسناده ، وينظر شرح المفصل ٢ / ٩٩.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٥٣.
- ٥- البقره ٢ / ٢٨٢ وهى جزء من أطول آيه فى القرآن وهى آيه الدين وقرأ حمزه إن بكسر الهمزه على معنى الجزاء والفاء فى قوله : فتذكر جوابه ، وقرأ الجحدري وعيسى بن عمر (أن تضل) بضم التاء وفتح الضاد. ينظر تفسير القرطبي ٢ / ١٢٠٥ ، والكشف ١ / ٣٢٠.

وحجتهم فيه أنه روى بفتح (أما أنت) وبكسرها وهي معطوفة على (إما أقمت) وهي شرطية اتفاقاً ، ودخول الفاء في جواب الشرط وهو (فإنه) وكذلك في البيت الأول وهو (فإن قومي) فعلى كلام البصريين يكون الجواب مرفوعاً في نحو قولك (أما أنت منطلقاً أنطلق معك) (٣) والكوفيون يجيزون جزمه بناء على أن المفتوحة شرطية ورفعها لكون الشرط محذوفاً حذفاً لازماً و (ما) زائده عندهم ، وقيل : إنها عوض عن الفعل المحذوف.

ص : ٤٩٥

١- في الأصل مرتحل.

٢- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٨ / ٢ ، وأما إلى ابن الحاجب ١ / ٤١٠ - ٤١١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٠٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٤ ، ومغنى اللبيب ٥٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١١٨ ، واللسان مادة (أما) ١ / ١٢٢ . ويروى في أكثر الكتب التي اطلعت عليها (مرتحلاً بالنصب) بينما يرويه الشارح بالرفع. الشاهد فيه قوله : (أما أنت) إنَّ (أن) أداه شرط بدليل مجيء الفاء في جوابها وهو فأنه مع عطف (وأما أنت مرتحلاً) على إما أقمت والأصل إن ما أنت ، وهي كما قال الشارح معطوف على - إما أقمت - وهذه شرطية باتفاق.

٣- ينظر رأى البصريين والكوفيين في شرح المفصل ٢ / ٩٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٠٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٨ .

قوله : (اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها) خرج سائر المسندات (مثل إن زيدا قائم) هذا خامس المشبهه ، ووجه الشبه أنها لما اقتضت خبراً أشبهت الفعل المتعدى فى اقتضائه مفعولاً وشبهه مفعولها بالمفعول الفرعى لضعف عملها ، وهى تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين وقال الكوفيون : (١) الخبر مرتفع بما كان مرتفعاً به من قبل وهو أصل المبتدأ والخبر.

ص: ٤٩٦

١- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨.

المنصوب بـ (لا) التي لنفى الجنس

قوله (المنصوب بلا) هو سادس المشبهه ، وإنما قال : (المنصوب بلا) ولم يقل اسم (لا) كما قال : اسم إن وأخواتها لأن كلامه فى المنصوبات ، وجميع اسم لا لا بعضه مبنى (١).

قوله : (التي لنفى الجنس) يحتز من التي بمعنى (ليس) والفرق بينهما ، أن التي بمعنى (ليس) لنفى واحد من الجنس ، إذا قلت : (لا رجل فى الدار) نفيت واحدا من جنس الرجال ، وجاز أن يكون واحد آخر واثان وثلاثة أو أكثر ، والتي لنفى الجنس تنفى الماهية مطلقا ، فإذا قلت (لا رجل فى الدار) كان معناه ليس فى الدار هذا الجنس ، لا واحدا ولا اثنين ولا ثلاثة ولا أكثر.

وإنما عملت (لا) التي لنفى الجنس لشبهها بـ (إن) من حيث إنها من عوامل المبتدأ والخبر ، ولهما الصدر ، وإنيهما للتأكيد ، فـ (إن) لتأكيد الإثبات و (لا) لتأكيد النفي ، لكن حمل النقيض على النقيض كما يحمل

ص: ٤٩٧

١- هذه العبارة مأخوذة من الرضى بتصرف فخلّ حيث قال الرضى : (وجميع ما هو اسم (لا) المذكوره ليس منصوبا ، بل بعضه مبنى نحو (لا-رجل) ، فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقييدات المذكوره ، لأن اسم (لا) يكون منصوبا إلا باجتماعها وهى ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا أو مشبها به ، فلو اختل واحد منها لم ينتصب) انته قوله ١ / ٢٥٥.

قوله : (هو المسند إليه) جنس. قوله : (بعد دخولها) خرج سائر المسندات. واعلم أن الذى تدخل عليه (لا) هذه التى لنفى الجنس ، معرب ومبنى ، والمعرب منصوب ، وهى عامله فيه ، ومرفوع ولا عمل لها فيه ، وبدأ بالمنصوب لأنه الأصل وله شروط ، الأول :

قوله : (يليهما) يعنى اسمها المنصوب ، يحترز من أن يفصل بينهما ، فإنه يجب الرفع ، لضعف العامل ، نحو : (لا فيها غَوْلٌ) (١).

الثانى : قوله : (نكره) يحترز من المعرفة ، فإنه يجب الرفع والتكرير نحو (لا- زيد فى الدار ولا- عمرو) لأنها لم توضع إلا لنفى النكرات.

الثالث : قوله : (مضافا أو مشبها به) يحترز من أن يكون غير مضاف ولا- مشبه به ، فإنه مبنى نحو (لا- رجل) والمراد بالمشبه بالمضاف الطويل ، وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر عامل فى الآخر كما أن المضاف عامل فى المضاف إليه. مثال ما جمع الشروط قوله : (لا غلام رجل) فإنه يليها نكره مضاف ، والمشبه به قوله : (ولا عشرين درهما) ، قوله : (فإن كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به) هذا القسم الثانى قسم المبنى ويعنى بالمفرد غير المضاف والمشبه به وقال على على ما ينصب به ولم يقل على النصب ، ليدخل علاماته ، وهى الحركة والحرف نحو (لا- رجل) و (لا- مسلمين) و (لا مسلمين) وأما جمع المؤنث السالم نحو (لا مسلمات)

ص : ٤٩٨

فالجمهور بينونه على الكسر (١) والمبرد (٢) والمازني (٣) على الفتح وبعضهم جَوَز الوجهين لورودهما في قوله :

[٢٧٠] إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ

فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ (٤)

[ظ ٦٣]

وحكى ابن خروف (٥) دخول التنوين ، لأنه تنوين مقابله ، وبعضهم منعه ، لأنه مبنى وتنوينه وإن لم يكن تنوين صرف محمول على تنوين الصرف ، كما لا- ينون المنادى نحو : (يا مسلمات) مع قولهم (يا مسلمون) وهو الظاهر من أكثر النحاه ، وإنما بنى المفرد مع (لا) قال المصنف لتضمنه (من) (٦) لأن أصله (لا من رجل) وضعف بأن البناء لتضمن (من) لم يعهد ، وقيل : لتركبه مع (لا) فأشبهه (خمسه عشر) ، وروى عن سيويه (٧) وجماعه ، وقال

ص : ٤٩٩

- ١- ينظر شرح الرضى حيث نقل رأى المبرد فى ١ / ٢٥٥. وقال : الأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه) وهو البناء على الفتح كما ذكر الشارح ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٠ وما بعدها.
- ٢- ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٦.
- ٣- ينظر رأى المازني فى شرح الرضى ١ / ٢٥٦.
- ٤- البيت من البسيط ، وهو لسلامه بن جندل فى ديوانه ٩١ ، وينظر الشعر والشعراء ٢٧٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٢٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٦ ، وشرح شذور الذهب ١١٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٩٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠١ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٧. ويرويه الرضى فى شرحه أودى الشباب بدل إن الشباب. والشاهد فيه قوله : (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم لا وهو لذات جمع مؤنث سالما حيث بنى بالكسره نيابه عن الفتحه كما كان ينصب بها لو أنه معرب.
- ٥- ينظر الهمع ٢ / ٢٠١.
- ٦- ينظر شرح المصنف ٤٨.
- ٧- ينظر الكتاب ١ / ٣٥٢ ، وشرح الرضى ١ / ٥٧.

بعضهم لتضمنه لام الجنس لأنها تفيد الاستغراق.

قوله : (وإن كان معرفه ، أو مفصولا- بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير) يعنى الاسم نحو (لا زيد فى الدار ولا عمرو) [(لا فيها غَوْلٌ)](١) ولا- هُمْ عَنْهَا يُتَزَفُونَ هذا مذهب البصريين ، وأما وجوب التكرير (٢) أما فى رفعه فجعلوه عوضا عما يفيد لا من الاستغراق ، وأما فى المفعول. فقيل : لأنه جواب سؤال مكرر وهو (هل فى الدار من رجل وامرأه) فقيل (لا فيها رجل ولا امرأه) مطابقه للسؤال ولا- يلزم المناسبه حيث يكون السؤال غير مكرر أن يكون الجواب مطابقا له لأن جوابه المحقق ليس إلا نعم أو لا (٣).

قوله : (ومثل : (قضيه ولا أبا حسن لها) (٤) متأول) هذا إشاره إلى مذهب الكوفيين لأنهم لا يوجبون الرفع ولا التكرير ، والمبرد (٥) يوجب الرفع ولا يوجب التكرير واحتج بقوله :

[٢٧١] ...

ركايبها أن لا إلينا رجوعها (٦)

ص: ٥٠٠

١- فى الأصل (لا غول فيها).

٢- ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩ ، وشرح الرضى ٢٥٧ / ١ - ٢٥٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٩٩.

٣- ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩.

٤- قضيه ولا أبا حسن لها ، قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٢٩٧ قضيه ولا هذا أبا حسن لها ، تجعله نكره. قلبت فكيف يكون وإنما أراد عليا رضى الله عنه ، فقال : لأنه لا- يجوز لك أن تعمل لا فى معرفه ، وإنما تعملها فى النكره ، فإذا جعلت أبا حسن نكره حسن لك أنت تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه دخل فى هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها) وينظر شرح الرضى فى هذه المسأله ١ / ٢٦٠ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٤.

٥- ينظر المقتضب ٤ / ٣٥٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٨.

٦- هذا عجز بيت من الطويل ، وصدرة : بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت - وهو بلا- نسبه فى الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، وينظر المقتضب ٤ / ٣٦١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٢٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٢ ، ٤ / ٦٥ - ٦٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٣٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٥٨ ، ورفض المباني ٣٣٣ ، وجمع الهوامع ٢ / ٢٠٧ ، ويروى فيه أسفا بدل جزعا ، والخزانة ٢ / ٨٨ ، ٤ / ٣٤ ، ويروى فى شرح المفصل قضت وطرا بدل بكت جزعا. والشاهد فيه قوله : (أن لا إلينا رجوعها) حيث لم تكرر (لا) مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفه.

وأجيب بأنه فى معنى الفعل ، أى لا ينبغى لك فاحتج الكوفيون بنحو :

(لا بصره لكم) و (لا أبا حسن لها) (١).

... [٢٧٢]

... ولا أميه فى البلاد (٢)

[٢٧٣] لا هيثم الليله للمطى (٣)

...

وأجيب بجوابين أحدهما : أنه مقدر بمثل حيث يمكن نحو (ولا مثل أبى حسن) و (لا مثل هيثم) و (لا مثل بصرتكم إذا كان لها مثل ، فحذف (مثل)

ص: ٥٠١

١- ينظر الكتاب ٢ / ٢٩٦.

٢- قطعه بيت من الوافر ، وتمامه : أرى الحاجات عند أبى خبيب نكدن ولا أميه فى البلاد وهو لعبد الله بن الزبير فى ملحق ديوانه ١٤٧ ، وله ولغيره ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، وشرح بيات سيويه ١ / ٥٦٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٢ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٢ - ١٠٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٣٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٠ ، وشرح شذور الذهب ٢٣٥ ، ورفض المباني ٣٣٣ ، وخزانه الأدب ٤ / ٦١ - ٦٢ ، وفى الرصف للبلاد بدل فى البلاد. والشاهد فيه قوله : (ولا- أميه) حيث وقع اسم لا النافيه للجنس معرفه وأول على تقدير ولا مثل أميه.

٣- هذا شطر بيت من الرجز وهو لبعض بنى دبير ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٩٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٣٩ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٣٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٠ ، ورفض المباني ٣٣٢ ، والخزانه ٢ / ٩٨. والشاهد فيه قوله : (لا- هيثم) حيث نصب هيثم بلا- وهو علم معرفه والذى سوغ مجيء اسم لا النافيه للجنس معرفه وهو كما قاله الشارح مقدر بمثل.

وأقيم المضاف إليه مقامه.

الثانى : أن يراد نفي المماثل وهو فى المعنى نكره كأن قيل (ولا-أبا حسن يوجد مثل أبى حسن) و (لا هيثم يوجد مثل هيثم الليله).

قوله : (ومثل : لا حول ولا قوه إلا بالله خمسه أوجه) يعنى ما كان منفيا وكررت فيه (لا) وما بعدها ، فإنه يكون فيه خمسه أوجه ؛ الأول :فتحهما ، و (لا) على بابها لنفى الجنس وهما جملتان والخبر فيهما محذوف تقديره (لا حول لنا ولا قوه لنا) (١) وعليه قوله تعالى : (فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) (٢).

الثانى : (فتح الأول ونصب الثانى) [ورفعه] (٣) الأولى لنفى الجنس ، والثانيه : وائده للتأكيد والجمله بعدها عطف على لفظ الأولى ، وعليه :

ص: ٥٠٢

١- فتحهما كالتالى : ١- لا- حول ولا قوه إلا بالله. ٢- لا- حول ولا قوه إلا بالله. فالأولى مبنى على الفتح فى محل نصب اسم لا. والثانيه : معطوفه على محل الأولى منصوبه بالفتحه الظاهره. ٣- لا- حول ولا- قوه إلا بالله. ٤- لا- حول ولا- قوه إلا بالله. ٥- لا حول ولا قوه إلا بالله. هذه هى الأحوال الخمسه التى ذكرها الشارح فى هذه الصيغه ، وينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، وفى المفصل عدد ستة أوجه (ينظر المفصل ٨١).

٢- البقره ١٩٧ / ٢ ، تمامها : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ...).

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

[٢٧٤] لا نسب اليوم ولا خله

اتسع الرقع على الراقع (١)

الثالث : (فتح الأول ورفع الثاني عطفًا على المحل) ولا زائده يحتمل أن تكون بمعنى (ليس) وعليه قوله :

[٢٧٥] هذا وجدكم الصغار بعينه

لا أم لى إن كان ذاك ولا أب (٢)

الرابع : (رفعهما) يحتمل أن يكونا لنفى الجنس ، ورفعهما المطابقيه السؤال وبمعنى (ليس) أو الأولى بمعنى (ليس) ، والثانية زائده وعليه (لا يَبَّعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ) (٣).

ص: ٥٠٣

١- البيت من السريع وهو لأنس بن العباس بن مرداس كما فى الكتاب ٢ / ٢٨٥ - ٣٠٩ ، وله ولغيره ، وينظر ذيل سمط اللاكئ ٣ / ٣٧ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ - ١٣٥ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠ ، وشرح شذور الذهب ١٢١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٠٠ ، ومغنى اللبيب ٢٩٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٠١ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٣١٥ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٨٨ . ويروى اتسع الخرق على الراقع ولم أجد فى المصادر التى اطلعت عليها (الرقع) والشاهد فيه قوله : (ولا خله) حيث نصب على تقدير أن تكون لا زائده للتأكيد ويكون خله معطوفاً بالواو على محل اسم لا وهو قوله نسب وهذا ما ذهب إليه الشارح.

٢- البيت من الكامل وهو من الشواهد الشعرية المختلف فى نسبتها وأكثر المراجع ذكرت أنه لرجل من مذحج وله ولغيره ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، والمقتضب ٤ / ٣٧١ ، واللمع ١٢٩ ، وحماسه البحترى ٧٨ ، وسمط اللاكئ ١ / ٢٨٨ ، والمفصل ٧٩ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٢٩٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٥٩٣ - ٨٤٧ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٠ ، والمغنى ٧٧٣ ، وشرح شواهد ٢ / ٩٢١ ، ووصف المباني ٣٣٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٠١ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٨ - ٤٠ . ويروى لعمر كم بدل وجدكم. الشاهد فيه قوله : (ولا- أب) حيث جاء مرفوعاً حيث أنه أعمل لا- عمل ليس وأن اسمها وخبرها محذوف وفيها وجهان آخران وهما : أن يكون معطوفاً على محل لا مع اسمها ، أو أن تكون لا نافية غير عاملة أصلاً بل هى زائده وأب مبتدأ خبره محذوف.

٣- البقره ٢ / ٢٥٤.

وقوله :

[٢٧٦] ...

لا ناقة لى فى هذا ولا جملة (١)

الخامس قوله : (ورفع الأول على ضعف وفتح الثانى) إنما ضعف الأول لأن (لا) فيه بمعنى (ليس) وهى قليلة ، والثانية لنفى الجنس وعليه :

[٢٧٧] فلا لغو ولا تأثيم فيها

وما فاهوا به أبدا مقيم (٢)

والقياس فى هذه المسألة ستة عشر وجها لأن الذى بعد (لا) يكون فيه أوجه (فتح ورفع ونصب وضم) وفى الثانية أربعة ، وأربعة فى أربعة ستة عشر ، لكن لم يرد السماع إلا فى الخمسة وباقيها ممتنع.

ص: ٥٠٤

١- هذا عجز بيت من البسيط وصدده : وما صرمتك حتى قلت معلنه وهو للراعى النميرى فى ديوانه ١٩٨ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، واللمع ١٢٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١١١ - ١١٣ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٠ . ويروى فى هامش شرح الرضى وما هجرتك . الشاهد فيه قوله : (لا ناقة لى فى هذا ولا جملة) حيث تكررت (لا) فرفع الاسم بعد (لا) الأولى فهو إما مبتدأ ولا نافية لا عمل لها أو اسم لا العاملة عمل ليس وفيها وجوه آخر.

٢- البيت من الوافر ، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ٥٤ وهو ملفق من بيتين : ولا- لغو ولا- تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليم وفيها لحم ساهره وبحر وما فاهوا به لهم وينظر اللمع ١٢٩ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٤١٥ ، وشرح شذور الذهب ١٢١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٠٣ ، واللسان مادة (أثم) ١ / ٢٩ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٨٨ . والشاهد فيه قوله : (لا لغو ولا تأثيم فيها) حيث ألغى لا الأولى أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعدها ، وأعمل لا- الثانية عمل إن والخبر ل- (لا) الثانية محذوف وهو متعلق الجار والمجرور ...

قوله : (وإذا أدخلت الهمزة لم تغير العمل) (١) يعنى إذا دخلت على (لا) التى لنفى [و ٦٤] الجنس لم يبطل عمل (لا) لأن حرف الاستفهام لا يبطل عمل عامل.

قوله : (ومعناها الاستفهام والتمنى والعرض) يعنى أن الهمزة تكون للاستفهام فقط نحو (ألا رجل فى الدار) قال :

[٢٧٨] حار بن كعب ألا أحلام تزجركم (٢)

...

وللإستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ نحو :

[٢٧٩] ألا طعان ولا فرسان عاديه

إلا تجشؤكم حول التناير (٣)

ص: ٥٠٥

-
- ١- فى الكافيه المحققه : لم يتغير.
 - ٢- هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه : عنا وأتمم من الجوف الجماخير وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ١٧٩. حار : منادى مرخم من الحارث. والجوف جمع : أجوف وهو العظيم الجوف ، والجماخير : جمع جمخور وهو العظيم الجسم القليل العقل ، وينظر الكتاب ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٥٤ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٠ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٣٦٢. والشاهد فيه قوه : (ألا أحلام) حيث أعمل ألا عمل لا النافيه للجنس مع أن الهمزه للاستفهام وأحلام اسم لا النافيه التى تعمل عمل إن.
 - ٣- البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت الأنصارى ١٧٩ وله ولغيره ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٠٦ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٨٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٤١ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦١ ، وورصف المباني ١٦٦ ، والجنى الدانى ٣٨٤ ، ومغنى اللبيب ٩٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠٥ ، وخزانه الأدب ٤ / ٦٩ ، وىروى عند بدل حول ، وردكم بدل تجشؤكم والشاهد فيه قوله : (ألا طعان) حيث عملت ألا عمل لا النافيه للجنس لأنها كمعناها وإن كانت الهمزه للاستفهام داخله عليها للتقرير.

وتكون للتمنى (ألا ما أشربه) قال :

[٢٨٠] ألا عمر ولي مستطاع رجوعه

فيرأب ما أثأت يد الحدثان (١)

وتكون للعرض نحو (ألا نزول عندنا) وأما قوله :

[٢٨١] ألا رجلا جزاه الله خيرا

يدلّ على محصله تبيت (٢)

فهذه عند سيبويه والخليل (٣) التي للتحضيض بمعنى (هلمّا) خفت ، وهي تلزم للفعل لفظاً أو تقديراً ، وليست (لا) التي لنفى الجنس الداخلة

ص: ٥٠٦

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٤٢ ، والجنى الدانى ٣٨٤ ، ومغنى اللبيب ٩٧ - ٤٩٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٠٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤١١. ويروى يد الغفلان في أكثر المراجع بدل الحدثان. وأثأت أفسدت. والشاهد فيه قوله : (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع لا مجرد التمنى وأعملت لا عمل إن والذي دل على صيغته التمنى نصب الفعل المضارع بفاء السببيه في جوابه.

٢- البيت من الوافر ، وهو لعمر بن قعاس أو قنعاس المرادى ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٠٨ ، والنوادر لأبى زيد ٥٦ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ - ١٠٢ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ١٦٧ ، وشرح المصنف ٤٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٤٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٢ ، وروصف المبانى ١٦٦ ، والجنى الدانى ٣٨٢ ، وتذكره النحاه ٤٣ ، ومغنى اللبيب ٩٧ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٥٩. والشاهد فيه قوله : (ألا رجلا) حيث وقعت ألا للعرض والتحضيض وألا هنا للعرض والتحضيض والفعل مقدر كما ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه أى ألا ترونى رجلا. أما يونس فألا عنده للتمنى ورجلا اسمها ونون للضرورة كما ذكر ذلك الشارح. ينظر شرح شواهد المغنى ١ / ٢١٤. قال ابن الحاجب فى شرح الكافيه (وهى عند يونس (لا) دخلت عليها همزه الاستفهام لمعنى التمنى وكان القياس ألا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر والوجهان مستقيمان).

٣- ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٨.

عليها الهمزه ، وقال يونس : (١) هي التي لنفى الجنس ونونه للضرورة.

قوله : (ونعت المبني الأول) هذا كلام فى توابع اسم (لا) وقد ذكر العطف والنعته ، ولم يذكر التأكيد وعطف البيان والبدل ، ونحن نذكرها جميعا ونبدأ بما بدأ به ، أما النعت ، فإن كان اسمها معربا كان نعتها معربا رفعا على المحل ونصبا على اللفظ ، نحو (لا- غلام رجل ظريف ظريفا) خلافا للمصنف (٢) وابن برهان (٣) ، فإنهما جعلتا تابع المعرب نصبا على اللفظ فقط ، وإن كان اسمها مبنيًا جاز فى نعته الفتح على لفظ البناء ، والنصب على محل اسمها ، والرفع على محل الابتداء بشرعوط :

الأول قوله : (ونعت المبني) يحتز من نعت المعرب. قوله : (الأول) يحتز من النعت الثانى (لا رجل ظريف كريم) فليس فيه إلا الإعراب.

الثانى قوله : (مفردا) يعنى النعت يحتز من أن يكون مضافا نحو (لا رجل صاحب صدق) وأما مشبها به ، نحو (لا رجل مالك عشرين درهما) فإنه معرب فقط.

الثالث قوله : (يليه) يحتز من أن يفصل بينهما نحو (لا رجل فى الدار ظريف) فليس فيه إلا الإعراب.

ص: ٥٠٧

١- للتفصيل ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، وشرح المصنف ٤٩ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٤.

٢- ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٢.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٣. وابن برهان هو عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ابن برهان صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب مات سنة ٤٥٦ هـ ينظر ترجمته فى البغية ٢ / ١٢٠.

قوله : (مبنى ومعرب رفعا ونصبا مثل (لا رجل ظريف) [ظريفا] (١)) يعنى ما اجتمعت فيه هذه الشروط جاز البناء والإعراب رفعا ونصبا.

قوله : (وإلا فالإعراب) يعنى رفعا ونصبا حيث يختل شرط من هذه الشروط ، وأما حيث يكون التابع لمعرب ، ومراده بالإعراب فيه نصبا فقط وهو مذهب ابن برهان (٢) ، والنحاه (٣) يجعلونه نصبا ورفعا ، وإنما تعذر البناء مع تابع المعرب ، لأن تابعه لا يكون إلا مثله معربا ، وإنما تعذر مع اختلال شىء من الشروط ، لأن لا يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، لأن الصفه إذا فصل بينها وبين موصوفها امتنع جعلها كشيء واحد ، فإن قيل لم آخرتم فى تابع مبنى (لا) بالبناء ولم تجيزوه فى تابع المنادى ، وجوابه : أنا صفه المنادى غير مقصوده بالنداء بخلاف صفه مبنى (لا) فإنها منفيه مع موصوفها والدليل أنه يجوز دخول (لا) على تابع مبنيا ، ولا يجوز دخول حرف النداء على صفه المنادى لأنها لا تكون إلا معرفه باللام.

قوله : (والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) هذا الثانى من توابع اسم (لا) يعنى أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، ولا يجوز البناء إذا كان المعطوف عليه مبنيا كالصفه لأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء

ص: ٥٠٨

- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٣ قال ابن برهان فيما نقله عن الرضى أن اسم لا إذا انتصب بكونه مضافا أو مضارعا له لم يجر رفع وصفه ، بل الواجب نصبه كالموصوف).
- ٣- ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠ وما جاء فى الهامش وهذا ما ذهب إليه المصنف والرضى نقله عنه فى ١ / ٢٦٣. قال الشارح فى هامش وجه ٦٤ / : فى حاشيه الهندى أن اسمها المعرب لا يجوز رفع صفته بحال متحقق روايه المصنف عند النحاه).

واحد (لا) واسمها وحرف العطف والمعطوف فنقول : (لا رجل وامرأه) بالرفع والنصب قال :

[٢٨٢] فلا أب وابنا مثل مروان وابنه

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا (١)

المراد بالمعطوف ما يصح دخول (لا) عليه وعملها فيه يحترز من المعرفه فإن الرفع واجب ، وكذلك [ظ ٦٤] فى الصفه ، وسائر التوابع.

فإن قيل : لم يجيزوا البناء فى المعطوف الذى يصح عمل من المعرفه ، فإن الرفع واجب ، وكذلك فى الصفه وبناء (لا) فيه كالمعطوف على المنادى.

أجيب بأنه يؤدى إلى جعل أربعة أشياء كشيء واحد وبأن بناء اسم (لا) ضعيف ، ولهذا قد جاز رفع النكره الجامعه لشروط البناء ، ولم يجيء إعراب (يا زيد) نحو :

[١٨٣] ...

حياتك لا تنفع وموتك فاجع (٢)

ص: ٥٠٩

١- البيت من الطويل ، وهو للربيع بن ضبع الفرارى وله ولغيره ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٢ ، واللمع ١٣٠ ، والمفصل ٧٩ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ - ١١٠ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤١٩ - ٢ / ٥٩٣ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٨٧ ، وخزانه الأدب ٤ / ٦٧ - ٦٨ . والشاهد فيه قوله : (لا أب وابنا) حيث عطف على اسم لا النافيه للجنس ولم يكررها وجاء بالمعطوف منصوبا وهو (ابنا) لأنه عطفه على محل اسم لا.

٢- البيت من الطويل ، وهو للضحاك بن هنام الرقاشى له ولغيره ، ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٢١ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وحماسه البحرى ١١٦ ، والمفصل ٨٠ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٣٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠٧ ، والخزانه ٢ / ٨٩ . وصدرة : وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا ويروى (لا نفع) كما فى شرح شواهد سيبويه ، وفى الحماسه يروى حياتك لا ترجى ... - وروايه (لا نفع) هى التى تناسب الشاهد. والشاهد فيه قوله : (لا نفع) حيث رفع ما بعد لا مع عدم تكررها ، والذى سوغه ما قام التكرير فى المعنى ، قال سيبويه (وقد يجوز على ضعفه فى الشعر) ثم ذكر البيت الشاهد ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٥.

حكى الأخفش (١) فيه البناء كالصفه لغه ضعيفه نحو: (لا رجل وامرأه) ووجه أنها حذف (لا) الثانيه وأبقى عملها ، وأما التأكيد ، فإن كان معنويا فالرفع لأنه معرفه وإن كان لفظيا فحكمه حكم الصفه نحو (لا ماء باردا) وعطف البيان يجب فيه الرفع لأنه لا يكون إلا معرفه ، ومن أجازته فى النكره كالزمخشري (٢) فحكمه حكم الصفه وأما البدل ، فإن كان معرفه وجب الرفع وإن كان نكره ، فقال الأندلسى : (٣) يجوز فيه البناء والإعراب كالصفه ، وقال ابن مالك : لا يجوز البناء كالعطف (٤) ، وهذه التوابع الثلاثه لا نص للنحاه فيها.

قوله : [لا أب وابنا] (٥) ومثل (لا أبا له ولا غلامى له جائز) يعنى لا أصل ل- (أب له) و (لا غلامين) قال :

[٢٨٤] أبى الإسلام لا أب لى سواه

إذا افتخروا بقيس أو تميم (٦)

ص: ٥١٠

١- ينظر رأى الأخفش فى شرح التسهيل القسم الأول ٢ / ٦٣٩.

٢- ينظر المفصل ٧٦ ، حيث قال الزمخشري : (وحقه أن يكون نكره ، قال سيبويه : واعلم أن كل شىء حسن لك أن تعمل فيه ربّ حسن لك أن تعمل فيه لا).

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٤ حيث أثبت رأى الأندلسى ونقله الشارح بتصريف دون أن يعزوه إلى الرضى.

٤- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٢١.

٥- ما بين حاصرتين زياده من الكافيه المحققه (وهو جزء بيت لا أب وابنا وهو الذى سبق تخريجه فى الصفحه ٣٦١ برقم ٢٨٢).

٦- البيت من الوافر وهو لنهار بن توسعه اليشكرى ينظر الكتاب ٢ / ٢٨٢ ، والمفصل ٧٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٤ ، وشرح

التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٢٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٧. - والشاهد فيه قوله : (لا أب لى) حيث جعل الجار والمجرور لى خبر ل-

(لا) ولو كان قاصدا للإضافه والتوكيد لقال : لا أبا لى فاحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه فى الإضافه.

وقد جاء في المثني وجمع المذكر السالم ، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة ، إذا وليها لام الجر ، أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثني والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقال (لا غلامى لك) و (لا مسلمى لك) و (لا أبا له ولا أخا له) قال :

[٢٨٥] أهدموا بيتك لا أبا لكا

وزعموا أنك لا أخا لكا (١)

فتكون معربه (٢) اتفاقا وهي جائزه ، وإن كانت مخالفة للقياس لكثرة ورودها وقد جاء إثبات حكم الإضافة مع حذف لام الجر نحو (لا أبا لك) قال :

[٢٨٦] أبا الموت الذى لا بد أنى

ملاق - لا أباك - تخوفينى (٣)

ص: ٥١١

١- الرجز كما تزعم العرب قديما أنه للضب وهو فى الكتاب ١ / ٣٥١ ، وينظر جمهره اللغة ١٣٠٩ ، وشرح شواهد الشافيه ١٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٢٢٦ ، واللسان ماده (بيت) ١ / ٣٩٢ ، ويروى وحسبوا بدل وزعموا. وتماهه : وأنا أمشى الدألى حوالكا وذكر صاحب اللسان أن سيبويه أنشده فيما ترضعه العرب على ألسنه البهائم لضب يخاطب ابنه. والشاهد فيه قوله : (لا أبا لك) حيث استعمل أبا اسما ل- (لا) النافيه للجنس منصوبه بالألف ، مضافه إلى ضمير المخاطبه وهذا دليل على أن قولهم : لا أبا لك من باب الإضافة قال ابن مالك فى شرح التسهيل القسم الأول ٢ / ٦٢٧ : (ومذهب أكثر النحويين فى هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام ، وأن اللام مقحمه لا اعتداد بها) انته كلامه.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٥ ، وهذه العبارة منقوله عنه ولم يعزها الشارح.

٣- البيت من الوافر ، وهو لأبى حيه النميرى ، وله وللأعشى ، وينظر المقتضب ٤ / ٣٧٥ ، والخصائص ١ / ٣٤٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٦٢ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٥٠١ ، - وشرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٢٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٣ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٧ ، والخزانة ٤ / ١٠٠ - ١٠٥. والشاهد فيه قوله : (لا أباك) حيث استعمل كلمه أبا اسما ل- (لا) النافيه للجنس وأضافها إلى ضمير المخاطبه بدون حرف اللام المقحمه بين المضاف والمضاف إليه.

وهو قليل ، بابه الشعر ، لأنه خلاف القياس إذ قياسه الرفع والتكرير.

قوله : (تشبيها له بالمضاف) يعنى (لا أبا لك) و (لا غلامى لك) وقد اختلف فى توجيهها فقال سيبويه والخليل وجمهور النحاه : إنه مضاف حقيقه باعتبار المعنى (١) ولام الإضافه مقدره ، وهذه اللام مقحمه زائده لتأكيد الإضافه كقولهم :

[٢٨٧] يا بؤس للحرب ...

... (٢)

قال :

[٢٨٨] ...

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام (٣)

ص: ٥١٢

-
- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٥ ، حيث أثبت رأى سيبويه والخليل وجمهوره النحاه ، ونقله الشارح عنه دون أن يعزوه إلى الرضى .
 - ٢- قطعه من بيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك ، ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٣ ، والخصائص ٣ / ١٠٦ ، وشرح الحماسه للمرزوقى ٥٠٠ ، والجمل للزجاجى ١٧٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٢٧ ، والمغنى ٢٨٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٨٢ . وتمامه : يا بؤس للحرب التى وضعت أراھط فاستراحوا والشاهد فيه قوله : (يا بؤس للحرب) حيث أفحم اللام بين المضاف والمضاف إليه .
 - ٣- عجز بيت من البسيط ، صدره : قالت بنو عامر خال بنى أسد وهو للنابعه الذبيانى فى ديوانه ٨٢ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢١٨ ، والخصائص ٣ / ١٠٦ ، والإنصاف ١ / ٣٣٠ ، وشرح المفصل ٣ / ٦٨ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٥ ، ورفض المبانى ٢٤٣ - ٣١٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ٤٠ ، والخزانة ٢ / ١٣٠ - ١٣٢ . والشاهد فيه قوله : (يا بؤس للجهل) يريد (يا بؤس الجهل) فأفحم اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدا للإضافه .

ك (تيم) الثاني في قوله :

[٢٨٩] يا تيم تيم عدى (١)

...

على من قال إن تيم الأول مضاف إلى عدى الظاهر ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل ، والذي حملهم على توكيد الإضافة في هذا دون سائر الإضافات فإن المقدر باللام إنهم لما فصل وانتصب هذا المضاف المعرف ب- (لا) للتخفيف وحق المعارف المنفية ب- (لا) الرفع والتكرير ففصلوا بين المضاف والمضاف إليه لفظا ، حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس مضاف ، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرره (٢) وقال ابن الحاجب إنه مشبه بالمضاف وليس بمضاف لأنه يؤدي إلى فساد المعنى (٣) لوجوه :

أحدها : أنه لو كان مضافا لوجب الرفع والتكرير ويجاب عنه بأنه في

ص: ٥١٣

١- قطعه من صدر بيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢ ، ينظر الكتاب ١ / ٥٣ ، وشرح أبيات ١ / ١٤٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والخصائص ١ / ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٧٢٥ ، والمغنى ٥٩٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٠ ، ورفض المباني ٣١٨ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٩٦ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢٩٨ - ٣٠١ . وتمام البيت : يا تيم تيم عدى لا أبا لكم لا يلقىنكم في سواه عمر والشاهد فيه قوله : (يا تيم تيم عدى) حيث أفحم تيم الثاني بعد تيم الأول وما أضيف إليه فيجب في الثاني النصب ، ويجوز في الأول الضم والنصب ، الضم على أنه مفرد علم ، والنصب على أنه مضاف إلى عدى ، وقد فصل الشارح ذلك.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٥ ، وهذه العبارة منقولة من الرضى دون أن يسندها الشارح إليه. وهى من قوه : (قال : إن تيم الأول ... إلى ... عدم تكرره) ينظر شرح الرضى ٢٦٥.

٣- ينظر شرح المصنف ٣٥.

صوره النكرة وإن كان مضافا والغرض بالفصل باللام أن لا يرفع ولا يكرر.

الثانى : لو جعلناه مضافا بقيت (لا-) بلا- خبر وهو غير جائز ، وأجيب بأن للفظ حصه من المراعاة كسائر الفضلات التى يعتمد عليها.

قوله : (لمشاركته له فى أصل معناه) [ومن ثم لم يجز (لا أبا فيها) وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه ، ويحذف كثيرا فى مثل] (١) يعنى أن (لا- أبا لك) بمعنى (لا- أب لك) ولا- خلاف أن (لا أب لك) غير مضاف فتكون (لا أبا لك) مثله غير مضاف ، ولهذا لم يجز (لا أبا فيها ولا رقيبى عليها) (٢) ولا مجبرى منها) ، لما كانت الإضافة لا تقدر ب- (فى) ولا ب- (على) ولا ب- (من) وأجيب بأنه [و ٦٥] مسلم أن معنى الجملتين سواء ، ولكن لا يمتنع أن يكون المسند إليه فى أحدهما معرفه ، وفى الآخر نكره وقد قيل فى (لا أبا لك) أصله (لا أب لك) فأشبع الفتحة ألفا كقوله :

[٢٩٠] ينباع من ذفرى غضوب جسره (٣)

...

ص: ٥١٤

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ١١٨.

٢- ينظر شرح المصنف ٥٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٥.

٣- صدر بيت من الكامل ، وهو لعنتره فى ديوانه ٢٠٤. وعجزه : زيافه مثل الفينق المكدم ينباع معناه : ينبع أشبع الفتحة فصارت ينباع ، وذفرى : العظم الذى خلف الأذن ، غضوب : الناقه ، وجسره : الطويله العظيمة الجسم زيافه سريعه ، الفينق المكدم : الفحل الكريم القوى. وينظر الخصائص ٣ / ١٢١ ، والإنصاف ١ / ٢٦ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ٧٠ ، ووصف المباني ١٠٦ ، واللسان ماده (زيف) ٣ / ١٩٠٠ ، وخزانه الأدب ١ / ١٢٢. والشاهد فيه قوله : (ينباع) يريد (ينبع) فأشبع فتحه الباء ضروره فتولدت الألف من هذا الإشباع.

وقيل (لا أبا لك) على لغة من يقصر وهو نكرة مبني مع (لا) ولك خبر وهو في نحو: (لا عصا لك).

قوله: (في لا عليك أي لا بأس) يعني، وقد يحذف الاسم مع بقاء الخبر نحو (لا عليك) أصله (لا بأس عليك) ولا بد من قرينه وهو قياس، وقيل لا يقاس عليه لقلته، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف إلا مع وجود الاسم، لثلا يكون إجحافا [\(١\)](#).

ص: ٥١٥

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٦.

قوله : (خبر ما ولا المشبهتين بليس) هذا سابع المشبهه وقد تقدمت وجوه الشبهه ، وهما عند البصريين (١) عاملتان فى الاسم والخبر ، وقال الكوفيون : الاسم مرتفع بالابتداء والخبر منتصب بإسقاط الباء.

قوله : (هو المسند) جنس الحد ، قوله : (بعد دخولهما) خرج سائر المسندات. قوله : (وهى لغه أهل الحجاز) يعنى رفعهما للاسم ونصبهما الخبر (٢) وبه ورد التنزيل ، قال تعالى : (ما هذا بشراً) (٣) (ما هُنَّ أمهاتِهِمْ) (٤) خلافاً لبنى تميم ، فإنهم يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ، وكان الأولى أن يذكر الشيخ معهما (إن) النافيه ، فإن قيل : تركها لكونها شاذه ، فكذلك لا شاذه ، و (إن) النافيه مثالها (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً) (٥) وأكثر النحاه لا يعرفون خلافاً فى عمل (لا) عند الحجازيين بل عملها على كلتا اللغتين.

ص: ٥١٦

١- ينظر الخلاف فى المسأله فى الإنصاف ١ / ١٦٥.

٢- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٢.

٣- يوسف ١٢ / ٣١ (فلما رأينه وأكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم).

٤- المجادله ٣٣ / ٢ وتامها : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ...).

٥- يس ٣٦ / ٢٩ وتامها : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ).

قوله : (وإن زیدت إن مع ما) ذكر وجوها تبطل عمل (ما) الأول (إن) قال :

[٢٩١] فما إن طبنا جبن ولكن

منايانا ودوله آخربنا (١)

وإنما بطل عملها مع زياده (إن) لأنها عامل ضعيف ، فلما بعدت بطل عملها ، وهى زائده نحو : (انتظرتك ما إن جلس القاضى) وقال الفراء : (٢) إنها نافية ، ونفى النفي إثبات ، ولهذا بطل عمل (ما) ، وقد أجاز بعض الكوفيين (٣) العمل مع (إن) واحتج بقوله :

ص: ٥١٧

١- البيت من الوافر ، وهو لفروه بن مسيک أو للکمیت ، ينظر الكتاب ٣ / ١٥٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ١٠٦ ، والمقتضب ١ / ٥١ ، ٢ / ٣٦٤ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، وشرح المفصل ٥ / ١٢٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٠٧ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٦ ، ورسف المباني ١٩٢ - ٣٧٨ ، والجنى الدانى ٣٢٧ ، ومغنى اللبيب ٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٨١ ، واللسان ماده (طب) ٤ / ٢٦٣١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١١ ، والخزانه ٤ / ١١٢ . والشاهد فيه قوله : (ما إن طبنا جبن) حيث زیدت إن بعد ما توكيدا فكفتها عن العمل وذلك كما ذكر الشارح.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٧ .

٣- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٠٧ . قال ابن مالک : وإن هذه زائده كافه ل- (ما) ، كما هى ما كافه ل- (إن وأخواتها) فى نحو (إنما الله إله واحد) وزعم الكوفيون أن إن المقترنه ب- (ما) هى النافية جىء بها بعد ما توكيدا ، والذى زعموه مردود بوجهين : أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكده لم تغير العمل كما لم يتغير بتكرير ما إذا قيل ماما زيد قائما . الثانى : أن العرب قد استعملت إن زائده بعد ما التى بمعنى الذى وبعد ما المصدريه التوقيتيه لشبهها فى اللفظ بما النافية ، فلو لم تكن زائده المقترنه بما النافية ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ .

...

وتؤول بأن (إن) النافيه والعمل لها ، ولا بد أن يلزم المتأول زياده (ما) والله أعلم.

الثانى : إذا كررت فإنها تكف ك- (إن) ومنهم من أعملها واحتج بقوله :

[٢٩٣] ...

فامن حمام أحد معتصماً (٢)

قال الوالد : وهو الظاهر لأنها مؤكده ، والمؤكد لا يغير حكم المؤكد إذا كان لفظياً.

الثالث قوله : (أو انتقض النفي بإلا) فإنه يبطل لأن (إلا) تقلب النفي إثباتاً نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) (٣) وأجازه بعضهم واستدل بقوله :

ص: ٥١٨

١- صدر بيت من البسيط وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٠٦ ، وينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٧ ، والجنى الدانى ٣٢٨ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٠ ، ومغنى اللبيب ٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٨٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١٢ ، واللسان ماده (صرف) ٤ / ٢٤٣٥ ، والخزانه ٤ / ١١٩ . وعجزه : ولا- صريفا ولكن أنتم خزف ويروى بنى غدانه حقا لستم ذهباً ، ينظر اللسان (صرف) ، ويروى يرفع ذهب ونصبها . والشاهد فيه قوله : (ما إن أنتم ذهباً) فإن ما هذه نافية وقد وقع بعدها إن ، وإن هذه تحتمل أن تكون زائده لا تدل على شىء سوى التأكيد ، وقد تؤول البيت بأن إن نافية والعمل لها وما زائده على ما ذكره الشارح .

٢- الرجز بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٠٧ ، وينظر الجنى الدانى ٣٢٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١٢ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٢٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤١٠ ، والمقاصد النحويه ٤ / ١١٠ . وتمام الرجز : لا ينسك الأسي تأسيا فما والشاهد فيه قوله : (فما ما) ما الثانيه مؤكده لمثلها وعامله على مذهب الكوفيين الذى ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل المذكور فى المصادر السابقه .

٣- آل عمران ٣ / ١٤٤ ، وتمامها : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ ...) .

[٢٩٤] وما الدهر إلا منجنونا بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذبا (١)

وأجيب بأنه شاذ واقع موقع دوراننا ، كأنه قيل : وما الدهر إلا يدور دوراننا ، لأن (المنجنون) الدولاب الذى يدور.

الرابع قوله : (أو تقدم الخبر) يعنى على اسمها سواء كان ظرفا نحو (ما فى الدار زيد أو غيره) نحو (ما قائم زيد) بطل العمل لضعفها ، فلا- تقوى بالتصرف بخلاف (ليس) ، لأنها أصلية فى العمل ، وقد أجاز بعضهم عملها إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا نحو :

[٢٩٥] ...

وإذ ما مثلهم بشر (٢)

ص: ٥١٩

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لأحد بنى سعد ، ينظر شرح المفصل ٨ / ٧٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١١ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٧ ، ووصف المباني ٣٧٨ ، والجنى الدانى ٣٢٥ ، ومغنى اللبيب ١٠٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١١ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٣٠ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٩٢ . والشاهد فيه قوله : (وما الدهر ، وما صاحب ،) حيث أعمل ما مع انتقاض خبرها بإلا وهذا شاذ وخرَج على أنه بتقدير وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرا وقدر الشارح أن يكون منجنونا منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : يدور دوراننا .

٢- قطعه من عجز بيت من البسيط ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ١٨٥ ، والكتاب ١ / ٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٦٢ ، والمقتضب ٤ / ١٩١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٧ ، ووصف المباني ٣٧٩ ، والجنى ٣٢٤ ، والمغنى ٤٧٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٣٧ ، ٢ / ٧٨٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١٣ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٣٣ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٩٦ . وتمامه : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم ويروى أعاد الله دولتهم بدل نعمتهم . الشاهد فيه قوله : (وإذ ما مثلهم بشر) حيث عملت ما الحجازيه مع تقدم خبرها على اسمها .

فقد روى بنصب مثلهم ورفعته ، وقيل هو شاذ لأن الشاعر تميمي فأراد الحجازيه فغلط لأنها غير لغته.

وقد أجازوا العمل مع تقدم معمول الخبر ، نحو (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ) (١) وعلى الاسم نحو :

[٢٩٦] ...

ما من حمام أحد معتصما (٢)

وأجازه بعضهم (٣) في غير الظرف نحو : (ما طعامك زيد آكلا) و (ما زيد طعامك آكلا طعامك).

قوله : (وإذا عطف عليه بموجب فالرفع) أى وإذا عطف على خبر (ما) و (لا) سواء كان منصوبا أو مجرورا بالباء الزائده بحرف عطف موجب وهو (بل) و (لكن) [ظ ٦٥] فالرفع على محل الخبر لبطلان عملها فى الموجب ، لأنهما يعملان للنفى نقول (ما زيد قائما بل قاعد) و (لكن قاعد) (٤) وقيل : بل هى جملة ابتدائية أى بل هو قاعد (٥) ، وليس على محل

ص : ٥٢٠

١- الحاقه ٦٩ / ٤٧ ، وحاجزين يجوز أن يكون صفه لأحد على المعنى على اعتبار أحد نكره فهى فى سياق النفى تعم فيكون فى موضع جر ، والخبر منكم ، ويجوز أن يكون منصوبا على أنه خبر ومنكم متعلق به ومن زائده.

٢- سبق تخريجه برقم ٢٩٣.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٧ حيث قال : قال أبو على : زعموا أن قوما جوزا إعمالها متقدمه الخبر ظرفا كان أو غيره قال الربعى الإعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفى).

٤- قال ابن الحاجب فى شرحه ٥١ : (مثاله قولك : ما زيد قائما بل قاعد ، وما زيد قائما ولكن قاعد فلا يجوز فى هذا المعطوف إلا الرفع).

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٦٨ : (قال عبد القاهر فيما نقله عنه الرضى : هو خبر لمبتدأ محذوف أى - ما زيد بقائم ولكن هو قاعد).

الخبر ، وأما إذا عطفت بغير حرف موجب ، فالنصب على اللفظ نحو (ما زيد قائما ولا قاعدا) ولا يصح و (لا قاعدا عمرو) لأنه يؤدي إلى عطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير ، إن جعلته منصوبا على الخبر (١) ، وإن جعلته معطوفا على الجملة كلها أدى إلى تقديم خبر ما على اسمها وهو لا يجوز في المعطوف عليه فضلا عن المعطوف ، بخلاف (ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو) فإنها تجوز عطفا على الجملة دون الخبر لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها لقوتها. وقد تدخل تاء التأنيث على (لا) كما دخلت على (ثم) و (رب) وتختص بلفظ الحين (٢) وهي بمعنى (ليس) عند البصريين (٣) ، واسمها مضمرة فيها كما يضم في (ليس) أو محذوف تقديره : (ليس الحال حين مناص) (٤) ومنهم من يرفع حيناً ويقدر الخبر ، أى (ليس حين مناص موجودا) وعند الكوفي ، أنها لنفى الجنس وحين اسمها والخبر محذوف والخير محذوف لأن الحرف لا يضم فيه (٥) ، وعند أبي عبيد أنها لنقى الجنس ، والتاء من تمام حين وروى :

[٢٩٧] العاطفون تحين ما من عاطف (٦)

...

ص: ٥٢١

١- ينظر شرح المصنف ٥١ والعبارة منقولة عنه بتصرف دون أن يعزوها الشارح إليه ...

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧٠.

٣- ينظر معنى اللبيب ٣٣٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٧١.

٤- ينظر شرح المفصل ٢ / ١١٦.

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧١.

٦- وهو صدر بيت من الكامل ، وهو لأبي وجزه العدى ، ينظر سر صناعه الإعراب ١ / ١٦٣ ، والأنصاف ١ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٢٧١ ، ووصف المباني ٢٣٩ - ٢٤٨ ، والجنى الدانى ٤٨٧ ، واللسان عطف ٤ / ٢٩٩٧ وتكرر فى ماده (ليت) و (حين) وينظر همع الهوامع ٢ / ١٢١ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٧٥ - ١٧٦. وعجزه : والبيت الذى بعده : ... والمسبغون يدا إذا ما أنعموا واللاحقون جفانهم قمم الذرى والمطعمون زمان أين المطعم ويروى فى الرصف : العاطفونه حين. ورواه ابن مالك : العاطفون تحين ما من عاطف والمنعمون يدا إذا ما أنعموا ورواه الرضى : العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمانا ما من مطعم والشاهد فيه قوله : (تحين) حيث زاد التاء على حين وهى كما قال أبو عبيده ونقله عنه الشارح وخرج على أن هذه التاء فى الأصل هاء السكت لاحقه لقوله : العاطفونه اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها (كما ورد فى شرح التسهيل).

وقال الأخفش: (١) تقديره (لا أرى حين مناص) و (لا) عامل هنا، وقيل هي (ليس) قبلت الياء ألفا والسين تاء نحو:

... [٢٩٨]

.. النات (٢)

فى الناس وقيل هى فعل ك- (مات)، وقد تدخل على أوان ونحو قال:

[٢٩٩] طلبوا صلحنا ولات أوان (٣)

...

ص: ٥٢٢

- ١- ينظر رأى الأخفش فى الرضى ١ / ٢٧١.
- ٢- وهذا إشاره إلى لغه إبدال السين تاء والناات آخر كلمه من مشطور الرجز لعلاء بن أرقم كما فى نوادر أبى زيد ١٠٤، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٥٥، والخصائص ٢ / ٥٣، والإنصاف ١ / ١١٩، وسمط اللاكى ٣ / ٧٠٣، وشرح المفصل ١٠ / ٣٦ - ٤١، والرجز كما فى سمط اللاكى. يا قبح الله بنى السعلاه عمرو بن يربوع شرار النات ليسوا أعفاء ولا أكيات يا قاتل بدل يا قبح، وغير بدل ليسوا. والشاهد فيه قوله: (أليات) يريد الناس وأكياس فأبدل السين تاء.
- ٣- البيت من البحر الخفيف، وهو لأبى زييد الطائى فى ديوانه ٣٠، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨، وينظر الخصائص ٢ / ٣٧٠، والإنصاف ١ / ١٠٩، وشرح المفصل ٩ / ٣٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٦، وشرح الرضى ١ / ٢٧١، وورصف المبانى ٣٣٤، وتذكره النجاه ٧٣٤، ومغنى اللبيب ٣٣٦، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٤٠ - ٩٦٠، وهمع الهوامع ٢ / ١٢٤، وخزانه الأدب ٤ / ١٨٣ - ١٨٥. وعجزه: فأجبنا أن ليس حين بقاء وىروى أوان بالكسر والتنوين. والشاهد فيه قوله: (ولات أوان) جيث جر أوان ب- (لات)، قال ابن مالك فى شرح التسهيل: أراد ولات أوان صلح فقطع أوانا عن الإضافه ونواها وبنى أوانا على الكسر تشبيها بفعال.

وقوله :

[٣٠٠] ...

والمنعمون يدا إذا ما أنعموا (١)

ف قيل : هي جائزه هنا كـ (لو لا-) ، وقيل : حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله ، وأصله و (لات حين أوان) وقيل (أوان) مبنى على السكون لحذف المضاف إليه ، ثم عوض عنه التنوين ، وكسرت نونه لالتقاء الساكنين (٢).

ص: ٥٢٣

١- البيت من الكامل و صدره : والعاطفون تحين ما من عاطف وقد سبق تخريجه برقم ٢٩٧.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧١.

قوله : (المجرورات : وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه) السؤال فيه كالمرفوعات والمنصوبات ، والاشتمال : (التضمن) وعلامات الجر الكسره ، والفتحه فى غير المنصرف ، والياء نحو (مررت بزید وإبراهيم وأبيك) والإضافه فى اللغه هى الإماله (1) والإسناد يقال : (ضافت الشمس للغروب) أى مالت ، و (أضفت ظهري إلى الحائط أى أسندته) قال :

[٣٠١] فلما دخلناه أضفنا ظهورنا

إلى كل حارٍ جديد مشطَب (٢)

فى الاصطلاح (٣) ، فهى نسبة شىء إلى غيره نسبة إفراديه فقوله : نسبة

ص: ٥٢٤

١- والمضاف : الملتصق بالقوم ، الممال إليهم وليس منهم ، وكل ما أميل إلى شىء وأسند إليه فقد أضيف والمعانى التى أوردتها الشارح ل- (ضيف) مثبتة فى اللسان ماده (ضيف) ٤ / ٢٦٢٥ وما بعدها.

٢- البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٥٣ ، ينظر جمهره اللغه ٩٠٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٠ ، واللسان ماده (ضيف) ٤ / ٢٦٢٦ ، وخزانه الأدب ٧ / ٤١٨. ويروى (قشيب) بدل جديد. والشاهد فيه قوله : (أضفتا) حيث جاء معناها بمعنى أسندنا.

٣- قال الرضى : (ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجر بإضافه اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافه ، وأما من حيث اللغه فلا شك أن زيادا فى مررت بزید مضاف إليه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر) ينظر - الرضى ١ / ٢٧٢ ، وورد فى اللسان : وإضافه الاسم إلى الاسم كقولك غلام زيد ، فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه والغرض بالإضافه التخصيص والتعريف ولهذا لا يجوز أن يضاف الشىء إلى نفسه لأنه لا يعرّف نفسه. والنحويون يسمون الباء حرف الإضافه) ينظر اللسان ماده (ضيف).

شئ تعم المعنويه واللفظيه ، والاسم إلى الاسم وإلى الفعل والجمل ، وقوله : إفراديه خرجت الجمل والصفه وبقيت الإضافه ، وحقيقه المضاف إليه.

قوله : [والمضاف إليه] (١) كل اسم جنس يعم الأسماء وخرج الفعل.

قوله : (نسب إليه) خرج الخبر فإنه منسوب.

قوله : (شئ) يعم الاسم نحو (غلام زيد) والفعل نحو (مررت بزيد).

قوله : (بواسطة حرف جر) خرج ما كان لا بواسطة حرف جر كالفاعل.

قوله : (لفظاً أو تقديراً مراداً) (٢) خرج المفعول فيه وله ، نحو (صليت يوم الجمعة) و (ضربته تأديباً) فإنه غير مراد فيهما ، إذ لو أريد انجر كالإضافه.

المقصود بقوله : (مراداً) في العمل لا في التقدير ، فإنه مراد في الظرف والمفعول له كإزائه في الإضافه ، وانتصاب لفظاً وتقديراً ومراداً على الحال (٣) وصاحبها قوله : (حرف جر) وقد تخصص بالإضافه ، وعاملها معنى

ص: ٥٢٥

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧٢.

٣- قال السيرافي : معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذى هى صلته إلى الاسم المجرور بها ، ومعنى إضافتها الفعل ضمها إياه وإيصاله إلى الاسم كقولك رغبت فى زيد ، وقمت إلى عمرو ف- (فى) أوصلت الرغبه إلى زيد ، و (إلى) أوصلت القيام إلى عمرو ، ينظر حاشيه الكتاب ١ / ٤٢١.

واسطه أى يتوصل بالحرف ظاهرا ومقدرا أو يرد على حده التى تضاف إليها الظروف نحو: (إذ) و (إذا) و (حيث) و (يوم)، نحو (هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) و (اجلس حيث جلس زيد) وأجيب بأنها فى تأويل الاسم ولو [و ٦٦] قال كل أمر نسب إليه شىء، وحقيقه المضاف كل أمر نسب إليه شىء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا (٢) وفى كون الإضافة تقدر بحرف جر خلاف مذهب المصنف وجماعه. أنها تقدر به مطلقا وبعضهم منع مطلقا لأن منها ما لا يمكن فيه تقدير حرف نحو (زيد عند عمرو) و (حسن الوجه)، ولأنه يلزم فى المعنوية أن تكون نكرة، لأنه يكون معنى (غلام زيد) (غلام كزيد)، والجمهور جعلوه مقدرا فى المعنوية دون اللفظية، والمقدر اللام فقط عند بعضهم، وزاد قوم (٣) (من) وزاد المصنف (فى) وأورد الكوفيون بمعنى (عند) نحو (ناقه رقود الحلب) أى رقود عند الحلب ومن أثبت (فى) قال: (رقود الحلب فيه).

قوله: (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لأجلها) أى لأجل الإضافة، يحترز مما مجرد تنوينه لا للإضافة بل للتعريف، أو لغير المنصرف، ومراده بالتنوين وما يقوم مقامه لكون التثنية والجمع، فإن هذه تحذف للإضافة، وإن لم تكن فيه ك- (أحمد) قدر تنوينه فيه ثم حذف لأجل الإضافة ك- (أحمدكم) و (غلام زيد) و (مسلمى زيد) وإنما

ص: ٥٢٦

- ١- المائدة ٥ / ١١٩.
- ٢- ينظر شرح المصنف ٥١، قال المصنف فى الصفحه (٥١) والتى بمعنى (فى) شرطها أن يكون المضاف اسما مضافا إلى ظرفه كقولك ضرب اليوم.
- ٣- ينظر شرح المفصل ١١٨ / ٢ - ١١٩، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٣، وشرح الرضى ١ / ٢٧٣، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٥٢٧ باب الإضافة.

حذف التنوين للإضافة لأن التنوين يفيد الانفصال ، والإضافة تفيد الاتصال ، ولأن التنوين للتكثير والإضافة للتعريف واختلف في الاسم المضاف ، فقيل الأول لأنه اكتسى من الثاني التعريف والتخصيص ، وهو قول الجمهور (١) وقيل الثاني مضاف لأنه بعد الأول ، لأن الأول عامل الجر في المضاف إليه عند سيبويه (٢) ، الجمهور المضاف لنيابته مناب الحرف ، وقال الزجاج : (٣) حرف الجر المقدر ، وقيل : معنوى ، وهو كونه مضافا ، ويكفى في الإضافة أدنى ملابسه واختصاص بين المضاف والمضاف إليه ، كقول أحد حاملي الخشبه لصاحبه : (احمل طرفك) (٤) قال :

[٣٠٢] إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره

سهيل أذاعت غزلها في القرائب (٥)

فإنه أضاف الكوكب إلى الخرقاء ، ولا اختصاص لها به سوى أنه يجد في الاستعداد للشتاء عند طلوعه ، إذا بردت وتعرف غزلها في قرائبها فكفت هذه الملابس في الإضافة.

قوله : (وهي معنوية ولفظية) يعنى الإضافة تنقسم إلى معنوية ولفظية

ص: ٥٢٧

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧٣ ن وهمع الهوامع ٤ / ٢٦٥ وما بعدها.
- ٢- ينظر الكتاب ١ / ١٩٩ وما بعدها ، وينظر شرح الرضى ١ / ٢٧٢.
- ٣- ينظر رأى الزجاج فى همع الهوامع ٤ / ٢٦٥.
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٨.
- ٥- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ٣ / ٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٥٦ ، وخزانه الأدب ٣ / ١١٢ ، واللسان ماده (غرب) ٥ / ٣٢٢٥ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٣٥٩ ، والأشباه والنظائر ٣ / ١٩٣. والشاهد فيه قوله : (كوكب الخرقاء) حيث أضيف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسه ، بسبب اجتهادها فى العمل عند طلوعه وكما ذكر الشارح. ويروى أضاعت بدل أذاعت ، ويروى فى الغرائب بدل القرائب.

قوله : (فالمعنويه أن يكون المضاف غير صفة مضافه إلى معمولها) دخل في حده خمسة أنواع : الاسم المضاف الذى لا يعمل نحو : (غلام زيد) ، والاسم العامل المضاف إلى غير معموله ، نحو (ضرب اليوم) و (مَكْرُ اللَّيْلِ) (١). والمصدر المضاف إلى معموله نحو : (أعجبنى ضرب زيد) خلافا لابن برهان (٢) ، فإن إضافه المصدر إلى معموله عنده لفظيه ، والصفة غير العاملة كاسم الفاعل والمفعول الماضى ومن جعلهما عاملين ، فإضافتهما لفظيه عنده ، والصفة المضافه إلى غير معمولها نحو : (مالك يَوْم) (٣) و (شهيد كربلاء) و (مصارع مصر) (٤) وأفعال التفضيل ، أما (مالك يَوْم الدين) فإن جعلت يوم الدين معمولاً لمالك لفظيه ، أى (مالك ليوم الدين) وإن جعلته ظرفاً والمعمول محذوف فمعنويه ، تقديره مالك الأمور فى يوم الدين ، وأما (شهيد كربلاء) فمعنويه لأنه مضاف إلى ظرفه ، وأما (مصارع مصر) فإن قدرته يصارع الناس لأهل مصر أو لمصر أو فى مصر ، فمعنويه ، وإن قدرته يصارع أهل مصر لفظيه لأنه مضاف

ص: ٥٢٨

- ١- سبأ ٣٤ / ٣٣ وهى جزء من آيه وتامها : (وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ ...) . وقرأ قتاده ويحيى بن يعمر برفع مكر ممنونا ونصب الليل والنهار ، والتقدير : بل مكر كائن فى الليل والنهار) وفيها قراءات أخر ، ينظر تفسير القرطبي ٤ / ٥٣٨٥ ، وفتح القدير ٤ / ٣٢٩ وتفسير البحر المحيط ٧ / ٢٧١ .
- ٢- نقل رأى ابن برهان ابن مالك فى شرح التسهيل ورد عليه وقال : والذى ذهب إليه ابن برهان ضعيف من أربعه وجوه ثم ذكرها) ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٥٣٩ .
- ٣- الفاتحه ١ / ٤ .
- ٤- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧٣ .

إلى معموله ، وأما أفعل التفضيل فمعنويه عند الجمهور (١) ، وقال بعضهم :لفظيه ، وقال ابن السراج : (٢) وإن كانت بمعنى اللام) فمعنويه ، وإن كانت بمعنى (من) فلفظيه.

قوله : (وهي إما بمعنى اللام) تقسيم للإضافه المعنويه فإنها تكون بمعنى اللام (فيما عدا جنس المضاف وظرفه سواء حسن اللفظ باللام ك- (غلام زيد) [ظ ٦٦] أم لم يحسن نحو (زيد عند عمرو) وتكون (بمعنى (من) في جنس المضاف) مثل (ثوب خز) و (باب ساج) وجعل ابن كيسان منه كل بعض أضيف إلى كل (٣) نحو : (يد زيد) وتكون (بمعنى (في) في ظرف المضاف) نحو : (ضرب اليوم) و (مَكْرُ اللَّيْلِ) وهو قليل.

قوله : (وتفيد تعريفا مع المعرفه [نحو غلام زيد وخاتم فضه وضرب اليوم] (٤) لأنها عينته وأوضحته غايه الإيضاح. (وتخصيصا مع النكره) مثل : غلام رجل ، بخلاف اللفظيه ، فإنها لا- تفيد إلا تخفيفا في اللفظ ، إلا أسماء توغلت في الإبهام من الإضافه المعنويه (٥) ، فإنها لا تفيد تعريفا نحو (مثل وغير وشبه وسوى وترب وحدب) و (مررت برجل حسبك

ص: ٥٢٩

١- ينظر الأصول ١ / ٥٣.

٢- للتفصيل ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٥٣ - ٥٤ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، وشرح الرضى ١ / ٢٧٥ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٥٣٠. قال ابن السراج في (الأصول في النحو) ١ / ٥٣ ما نصه : والإضافه تكون على ضربين ، تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى من ، فأما الإضافه التي بمعنى اللام فنحو قولك : غلام زيد ودار عمرو ، ثم قال : وأما الإضافه التي بمعنى من فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك : ثوب خز وباب حديد ، تريد ثوبا من خز وبابا من حديد فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه ...) انته كلامه ...

٣- ينظر رأى ابن كيسان في شرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٥٣٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٦.

٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ١٢١.

٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧٤.

وشرعك) و (كم رجل وأخيه وأكرمته) وإنما لم تتعرف لأن مغايره المخاطب ومماثلته ليست صفه تختص دون أخرى ، لأن كل ذات ما خلا- الباري موصوفه بهذه الصفه ، إلا إذا اشتهر المضاف إليه بمماثله المضاف وبمغايرته فى شىء من الأشياء ، كالعلم والشجاعه ، أو كان له ضد واحد نحو (عليك بالحركه غير السكون) (١) وقوله : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (٢) أفادت تعريفاً.

قوله : (وشرطها تجريد المضاف من التعريف) يعنى الإضافه المعنويه لأنه إذا كان معرفه لم يحتج إلى تعريف ولأنه إذا أضيف إلى معرفه لزم الجمع بين تعريفين وإن أضيف لم يفد.

قوله : (وما أجازة الكوفيون من الثلاثه الأثواب وشبهه من العدد ضعيف) يعنى العدد المضاف إلى تمييزه من ثلاثه إلى عشره ومئه وألف ، وإنما كان ضعيفاً لأنه خالف القياس واستعمال الفصحاء ، لأنهم يقولون : (ثلاثه الأبواب) (٣) و (خمسه الأثواب) و (عشره الأثواب) قال :

[٣٠٣] ...

ثلاث الأثافي والديار البلاقع (٤)

ص: ٥٣٠

١- ينظر الرضى ١ / ٢٧٥ هذه العبارة منقوله عن الرضى بتصرف.

٢- الفاتحه ١ / ٧.

٣- ينظر شرح المصنف ٥٢ والعبارة مأخوذه منه دون أن يعزوها إليه.

٤- عجز بيت البيت من البحر الطويل وصدرة : وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى وهو لذى الرمه فى ديوانه ١٧٤ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٧٠ ، وشرح المصنف ٥٢ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٥٨ ، وتذكره النحاه ٣٤٤ ، ولسان العرب ماده (خمس) ٢ / ١٢٦٢ ، والخزانة ١ / ٢١٣. والشاهد فيه قوله : (ثلاث الأثافي) ودخول ألى الجزء الثانى للعدد المضاف دون جزئه الأول وهذا هو استعمال الفصحاء كما أشار إلى ذلك الشارح.

وقال :

[٣٠٤] ...

ودنا فأدرك خمسة الأشبار (١)

وقد تؤول ما حكوه على الشذوذ ، أو على حذف مضاف أى الثلاثة ثلاثة الأثواب ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على إعرابه ، وقد حكى عن بعض الكتّاب (الثلاثة أثواب) بتعريف المضاف وتنكير المضاف إليه ، والظاهر من النحاه (٢) منعه لأنه عكس قالب الإضافة ، وحاصل تعريف العدد أنه إذا كان مضافا عرفت المضاف إليه فقط ليكتسى منه المضاف التعريف ، خلافا للكوفيين والكتّاب (٣) ، فإن كان مركبا عرفت الأول فقط نحو : (الأحد عشر) لأن تعريف مميزه لا يجوز (٤) ،

ص: ٥٣١

١- عجز بيت من البحر الكامل ، وصدرة : ما زال منذ عقدت يده إزاره وهو للفرزدق كما فى ديوانه ١ / ٣٠٥ ، وينظر الجمل للزجاجى ١٢٩ ، والمفصل ٨٣ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١٢٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٤٠ ، وشرح المصنف ٥٢ ، والجنى الدانى ٥٠٤ ، والمغنى ٤٤٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٥٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٦١ ، واللسان مادة (خمس) ٢ / ١٢٦٢ . ويروى فسمما بدل ودنا . والشاهد فيه قوله : (وأدرك خمسة الأشبار) حيث أدخل أل على المعدود ولم يدخلها على العدد وذلك حين أراد التعريف وهذا على القياس كما ذكره الشارح .

٢- منع من ذلك علماء البصره ، قال الزجاجى فى كتاب الجمل ١٣٠ عند دخول (أل) على الجزء الأول من العدد أو على المميز دون التمييز ، هذا هو الاختيار عند الكتّاب والعلماء البصريين . وقال : (ومن الناس من يدخل الألف واللام فى الأول والثانى) وهذا رأى الكوفيين على ما ذكره المصنف وذكره السيوطى فى الهمع ٢ / ١٥٠ - ١٥١ .

٣- الذين يقولون بتعريف الجزء الثانى من العدد هم ابن يعيش وأصحابه كما ذكره فى شرح المصنف ٢ / ١٢١ - ١٢٢ ، والأصول فى النحو ١ / ١٤ .

٤- ومن الذين يقولون بتعريف الجزء الأول دون الجزء الثانى أى يعرفون المضاف) الزجاجى فى كتابه الجمل ١٢٩ .

وإن كان معطوفاً ومعطوفاً عليه عرفتهما معا نحو (الواحد والعشرين).

قوله : (واللفظية أن يكون صفة مضافا إلى معمولها) يحترز من أن تكون غير صفة نحو (غلام زيد) ، أو صفة مضافه إلى غير معمولها نحو (شهير كربلاء) فإنها معنوية ، واللفظية تكون في اسم الفاعل والمفعول إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ، فإن كانا للماضي ، فإضافتهما معنوية لأنهما لا يملان في الماضي ، وإنما لم يعملوا فيه لأنهما لم يعملوا إلا لشبهتهما بالمضارع ، فإن أريد بهما جميع الأزمنة ، فإضافتهما لفظية لأنهما عاملان (١) ، وقال الكسائي : إنهما يعملان في الماضي حملا له على الاستقبال فتكون إضافتهما لفظية عنده (٢) ، وإضافتهما عن خفض اللام عند بعضهم ، وذهب الأكثرون إلى أنها عن نصب لأنه قد يتعذر تقدير اللام وتكون اللفظية في الصفة المشبهة نحو (حسن الوجه) إضافتها عن رفع عند الزمخشري (٣) وجماعه لأنها لا تعدى إلا على التشبيه ، وبعضهم جعلها عن نصب على التشبيه بالمتعدى ، وأجاز بعضهم عن نصب وعن رفع.

قوله : (ولا تفييد إلا تخفيفا في اللفظ) (٤) يعني أن الإضافة اللفظية لا تفييد تعريفا ، ولا تخصيصا لأنها في نية الانفصال ، وإنما تفييد تخفيفا

ص : ٥٣٢

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٧٨ منقوله عنه بتصريف دون إسناد له.

٢- ينظر رأى الكسائي في شرح الرضى ١ / ٢٧٩.

٣- ينظر المفصل ٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٠ وما بعدها.

٤- ينظر شرح المصنف ٥٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٠ - ٢٨١.

والتخفيف بحذف التنوين ، أو نون التثنيه والجمع ، ولك أن تضيف ولك أن لا- تضيف ، فإن قيل إن اللفظيه [و ٦٧] تفيد تخصيصا كالمعنويه ، قيل التخصيص حاصل قبل الإضافة من النصب.

قوله : (ومن ثمّ جاز مررت برجل حسن الوجه) يعنى لما كانت لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وصف به النكره وعليه (هذا عارضٌ مُمطرٌنا)(١) (وامتنع) وصف المعرفه بها نحو (مررت بزيد حسن الوجه ، لأنها نكره ، وأما قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ)(٢) و (حم ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ (٣) (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)(٤) فمتأول بأنها أبدال.

قوله : (وجاز الضاربا زيد) و [الضاربو زيد](٥) لما أفاد تخفيفا بحذف

ص: ٥٣٣

١- الأحقاف ٢٤ / ٤٦ وهى بتمامها : (فلما رأوه عارضا مستقبلا أوديتهم قالوا هذا عارض ماطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم ...).

٢- فاطر ٣٥ / ١. قال القرطبي ويجوز فى فاطر ثلاثه أوجه : الخفض على النعت ، والرفع على إضمار مبتدأ ، والنصب على الفتح ، وحكى سيويه الحمد لله أهل الحمد) ينظر تفسير القرطبي ٥٤٠١ / ٦.

٣- المؤمن (غافر) ٤٠ / ١ - ٢ - ٣ ، وتمامها : (غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلُوعِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ). قال الفراء فى معانى القرآن ٣ / ٥ : جعلها كالنعت للمعرفه وهى نكره ، وقال الزجاج هى خفض على البدل. قال النحاس : وتحقيق الكلام فى هذا وتلخيص أن (غافر الذنب وقابل التوب) يجوز أن يكون معرفتين على أنهما لما مضى ، فيكونا نعتين ، ويجوز أن يكونا للمستقبل والحال فيكونا نكرتين ولا يجوز أن يكونا نعتين على هذا ، ولكن يكون خفضهما على البدل ، ويجوز النصب على الحال ، فأما شديد العقاب فهو نكره ويكون خفضه على البدل ، انته كلام النحاس ، ينظر تفسير القرطبي تفسير سوره غافر ٥٤٠١ / ٧ / ٢٨٥ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٥ - ٢٦.

٤- الفاتحه ١ / ٤.

٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

النون (١). قوله : (وامتع الضارب زيد) يعنى بالإضافه لم يفد تخفيفا (خلافا للفراء) (٢)، فإنه أجاز (الضارب زيد) واحتج بحجج ثلاث :

الأولى قوله : (ضعف) :

[٣٠٥] (الواهب المئه الهجان وعبدها

عوذا تزجى خلفها أطفالها) (٣)

الهجان : الإبل البيض ، يستوى فيه الواحد والجمع ك- (الفلك) والعود جمع عائد ، وهى حديثه التاج ، وتزجى أى تساق ، وعبدها راعيها.

قال الفراء : (٤) أجزتم الجر فى وعبدها بالعطف على المئه المضاف إليه الواهب فكأنه أضاف الواهب إلى عبدها ، لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه ، ولم يفد تخفيفا ، فأجزوا (الضارب زيد) وأجيب بأنه ضعيف ولا يصح القياس على الضعيف ، وبأنه تابع ، وهم يحتملون فى التابع ما لا يحتملون فى المتبوع ، ولهذا قالوا : (رب شاه وسختها بدرهم)

ص : ٥٣٤

١- ينظر شرح المصنف ٥٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨١.

٢- ينظر شرح المفصل ٢ / ١٢٢ ، والأصول فى النحو ٢ / ١٤.

٣- البيت من الكامل وهو للأعشى فى ديوانه ٧٩ ، وينظر الكتاب ١ / ١٨٣ ، والمقتضب ٤ / ١٦٣ ، والأصول ١ / ١٣٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١٩ ، والأشبه والنظائر ٢ / ٤٣٩ ، وخزانه الأبدب ٤ / ٢٥٦ . ويروى بينها بدل خلفها . والشاهد فيه قوله : (وعبدها) فإنه روى بالوجهين تبعا للفظ الاسم الذى أضيف إليه اسم الفاعل أو محله ، فأما الجر فعلى العطف على لفظ المئه ، وأما نصب فعلى العطف على محله ... والهجان البيض : وقيل الكرام ، وعوذا وهى : العائد الناقه إذا وضعت ، وتزجى : تدفع ، وقد فسر الشارح ذلك .

٤- ينظر شرح المصنف حيث أورد رأى الفراء ثم رد عليه ٥٣.

فأدخلوا (رب) على المعطوف وهو معرفه ، ولو قلت (رب سخلتها) لم يجز (١).

الثانيه قوله : (وإنما جاز الضارب الرجل حملا على المختار فى الحسن الوجه) فقال الفراء : إذا أجزتم (الضارب الرجل) ولم يقد تخفيفا فأجيزوا (الضارب زيد) وإلا فما الفرق ، وأجيب بأننا لَمَّا أجزنا (الضارب الرجل) حملا على المختار فى (الحسن الوجه) من حيث كون كل واحد منهما صفة معرفه باللام مضافه إلى معمولها المعرف باللام ، وإنما كانت الإضافة مختاره فى (الحسن الوجه) لأن فى الرفع خلو الموصوف من عائد إليه من صفته ، والنصب إن جعلته تمييزا فهو معرفه ، وإن جعلته على التشبيه بالمفعول به فهو ضعيف ، والجر قد أفاد تخفيفا وهو سقوط الضمير ، وتقديره (الحسن الوجه منه).

الثالث قوله : (والضاربك وشبهه ، فيمن قال : إنه مضاف) قال الفراء : (٢) إذا أجزتم (الضاربك) من غير تخفيف ، فأجيزوا (الضارب زيد) وأجيب بوجوه :

الأول : للأخفش وهشام : (٣) أن الضمير منصوب (٤) فلا حجه لك فيه.

ص: ٥٣٥

١- ينظر الكتاب ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، والمقتضب ٤ / ١٦٤ ، وشرح الرضى ١ / ٨١ .

٢- ينظر شرح المصنف ٥٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨١ .

٣- هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوى الكوفى أحد أعلام المدرسه الكوفيه وعده السيرافى فى الطبقة الثانيه وهو أحد أعيان الكسائى صنف مختصر النحو والحدود والقياس توفى سنه ٢٠٩ هـ ، تنظر ترجمته فى البغيه ٢ / ٣٢٨ .

٤- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٠٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٣ ، فقد نقل الرضى رأى الأخفش وهشام وقال : ثم إن الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالإضافة إلا- عند الأخفش وهشام فإنه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا ، وحذف التنوين والنون ليس عندهما للإضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل).

الثانى لسيبويه إنه يعتبر بالظاهر (١) فيكون هنا منصوبا لأنه لو وقع الظاهر موقعه لم يجز فيه إلا النصب عند غير الفراء (٢).

الثالث : قول من حكم على الضمير بالجر ، كالجرمى والزمخشري (٣) فقالوا : إنما جاز الضاربك حملا على (ضاربك) ووجه الحمل أن المضاف فى الصورتين صفه والمضاف إليه ضمير متصل وأنه أضيف ضاربك من غير نظر إلى التخفيف لامتناع التنوين والضمير المتصل ، لأنه يؤذن بالاتصال ، والتنوين بالانفصال لأننا لو أضفنا للتخفيف جازت الإضافة ، وعدمها كما فى (ضارب زيدا) و (ضارب زيد) والمعلوم أنه لا يجوز (الضاربتك) فى (الضاربتك) و (الضاربونك) والضاربوك وما ورد نحو قولهم :

[٣٠٦] هم الآمرون الخير والفاعلونه

إذا ما خشوا يوما من الدهر معظما (٤)

ص: ٥٣٦

- ١- ينظر الكتاب ١ / ١٨٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٣ حيث نقله الشارح بتصريف حيث قال : (ومثل ذلك فى الإجراء على ما قبله : وهو الضارب زيدا والرجل لا يكون فيه إلا النصب ، لأنه عمل فيهما عمل المنون ، ولا يكون : هو الضارب عمرو كما لا يكون : هو الحسن وجه ، ومن قال هذا الضارب الرجل ، قال : هو الضارب الرجل وعبد الله ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى :
الواهب المائه الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أطفالها
- ٢- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٠٩ - ٣١٠.
- ٣- ينظر المفصل ٨٤ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١٢٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٤.
- ٤- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه كما فى الكتاب ١ / ١٨٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٥ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٩١ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٣ ، ولسان العرب مادة (طلع) ٤ / ٢٦٩٠ ، وخزانة الأديب ٤ / ٢٦٦ - ٢٦٩. قال عنه سيبويه وقد جاء فى الشعر ، وزعموا أنه مصنوع أى البيت هم الآمرون. ويروى محدثا مكان يوما ، ويروى مفضعا بدل معظما ، ويروى بغير هذا الترتيب الذى ذكره الشارح وإنما كالتالى كما فى الكتاب : هو القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الدهر معظما ويروى هم الفاعلون بدل القائلون. والشاهد فيه قوله : (الفاعلونه) حيث جمع بين النون والضمير وهو للضرورة.

قال سيبويه : (١) هو شاذ ، وقال المبرد : الهاء هاء السكت وأجرى الوصل مجرى الوقف (٢) ، فإذا لم ينظر إلى التخفيف في ضاربك لم ينظر إليه في (الضاربك) ومبنى كلام النحاه [ظ ٦٧] على أن الإضافه بعد التعريف ، والفراء (٣) يعكس ولا يعتبر التخفيف وهذه الجوابات على حجج الفراء له أن يقلبها عليهم ، والأولى عندى فى الجواب أن يقال وقد ثبت أن الإضافه اللفظيه لا بد من أن تفيد تخفيفا ، وهذه التى احتج بها الفراء خلاف ما ثبتت عليه القاعده ، فتقرّ حيث وردت ولا يقاس عليها لقلتها.

قوله : (ولا يضاف موصوف إلى صفته) إنما لم يجر لأننا لا نعرف الاسم ما لم يقصد به الذات ، فلو أضفته إلى الصفه لم يصح تعريف المضاف بالمضاف إليه لأنه صفه غير ذات ، ولأن الصفه تقتضى أن تكون بإعراب الموصوف ، وكونه مضافا إليها يستلزم الجر فيؤدى إلى أن تكون الصفه مجروره معربه بإعراب الموصوف فى حاله واحده ، وذلك لا يصح ، ولأن الصفه هى الموصوف وتكون من إضافه الشىء إلى نفسه وهو لا يصح.

قوله : (ولا صفه إلى موصوفها) لأنه يكون من إضافه الشىء إلى

ص: ٥٣٧

١- ينظر الكتاب ١ / ١٨٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٣.

٢- ينظر شرح المفصل ٢ / ١٢٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٣.

٣- ينظر رأى الفراء فى الهمع ٤ / ٢٧٥.

نفسه ، ولأنه يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المتبوع في حاله واحده ، فتقديمه من حيث كونه مضافا ، وتأخيره من حيث كونه تابعا ، ويكون معربا بإعرابين في حاله واحده ، بإعراب العامل من حيث كونه مضافا ، وإعراب الموصوف من أن الصفه تابعه للموصوف في إعرابه ، وذلك لا يصح (١) ، وأجاز ذلك بعض الكوفيين (٢) وبعض المتأخرين ، واحتجوا على إضافه موصوف إلى صفته بقوله : (ومثل مسجد الجامع ، وجانب الغربي) قال تعالى : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغُرْبِيِّ) (٣).

(وصلاه الأولى ، وبقوله الحمقاء) ونحو ذلك لأن الجامع صفه للمسجد ، والغربي صفه للجانب والأولى صفه للصلاه ، والحمقاء صفه للبقله ، وتأوله المانعون على أن الموصوف محذوف ، وتقديره (مسجد الوقت الجامع) و (جانب المكان الغربي) و (صلاه الساعه الأولى) و (بقله الحبه الحمقاء) (٤) وتأوله بعضهم على أنه من قبل إضافه الاسم إلى المسمى (٥) ، وقد روى عن الكوفيين أنهم يقولون : إن الصفه قد ذهب بها مذهب الجنس فجعل الجامع اسما لكل ما يجمع غيره ، وأضيف إليها كما يضاف نوع الشيء إليه نحو (خاتم حديد) واحتجوا على إضافه الصفه إلى

ص: ٥٣٨

١- ينظر شرح المصنف ٥٣.

٢- ينظر شرح الرضى حيث نقل رأى الكوفيين فى ١ / ٢٨٧ ، والبصريون قالوا : لا يجوز إضافه الصفه إلى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفه إذا أريد الإضافه إليه فى نحو حسن الوجه) الرضى ١ / ٢٨٧.

٣- سوره القصص ٢٨ / ٤٤ وتمامها : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغُرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ.)

٤- للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٣ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٧ ، والهمع ٤ / ٢٧٦.

٥- ينظر الإنصاف ٢ / ٤٣٦ - ٤٣٧.

قوله : (مثل جرد قطيفه ، وأخلاق ثياب ، متأول) لأن (جردا) صفة لقطيفه ، و (أخلاقا) ثصفه لثياب ، وتأوله المانعون بتأويلات ثلاثه ؛ أحدها : أنه من إضافه الاسم (١) إلى المسمى .

الثانى : أنه لم يرد بالصفه الموصوف ، وإنما أريد بعضه ، فمعنى (جرد قطيفه) و (أخلاق ثياب) جرد من قطيفه ، وأخلاق من ثياب ؛ لأن القطيفه تكون جردا وغير جرد ، والثياب أخلاق وغير أخلاق ، فهو ككرام الناس ، وخاتم فضه .

الثالث : وهو تأويل المصنف : (٢) إن الأصل قطيفه جرد ، وثياب أخلاق ، فحذف الموصوف واكتفى بالصفه لكثره ذكره ، فبقى جرد وأخلاق ، فألبس بكونه صالحا لقطيفه وغيرها ، وأخلاق لثياب وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لأن يكون من فضه وغيرها ، وأخلاق لثياب وغيرها فجاءوا بالموصوف بعد على وجه البيان كما فى قوله :

[٣٠٧] والمؤمن العائذات الطير يمسحها

ركبان مكه بين الغيل والسند (٣)

ص : ٥٣٩

١- زياده يقتضيها السياق .

٢- ينظر شرح المصنف ٥٤ ، وقد نقل عبارته المصنف بتصرف .

٣- البيت من البسيط وهو للنابغه الذبياني كما فى ديوانه ٢٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١١ ، وهو بلا نسبه فى شرح المصنف ٥٤ ، والخزانة ٩ / ٣٨٦ ، ويروى بالسعد مكان السند . والشاهد فيه قوله : (العائذات) حيث أنه فى الأصل صفة للطير فلما تقدم الصفه على موصوفها صارت بدلا فالطير بدل من العائذات المنصوب على أنه مفعول به لاسم الفاعل ، ومجرورا إذا كان العائذات مجرورا بإضافه المؤمن إليه من إضافه الفاعل إلى مفعوله .

لأن أصله ، والمؤمن الطير العائذات ، وأضافوا إليه الصفه إما للتخفيف ، وإما لأن الصفه لما نابت مناب الموصوف صارت كالاسم وإضافته من باب (خاتم حديد) لكن الصفه فى هذا الوجه هو الموصوف كله ، وفى الوجه الثانى بعضه .

قوله : (ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه فى العموم والخصوص) يعنى لا يضاف أحد الاسمين المتماثلين فى العموم [و ٤٨] والخصوص إلى الآخر لعدم الفائده ، لأن الإضافه تفيد التعريف أو التخصيص ، والشىء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه ، فالعموم نحو (كل الجميع) و (جميع الكل) والخصوص نحو (ليث وأسد) فى الأعيان (وحبس ومنع) فى المعانى ، فلا نقول لكل الجميع ولا جميع الكل ، ولا (ليث ليث) ولا (ليث أسد) ولا (حبس حبس) ولا (حبس منع) (لعدم الفائده).

قوله : (بخلاف كل الدراهم ، وعين الشىء ، فإنه يختص) يعنى بالإضافه دون (ليث أسد) لأنك أضفت عامًا إلى خاص ، لأن كلاً صالح للدراهم وغيرها ، وكذلك عين صالحه لهذا الشىء المخصوص ولغيره ، ومن ذلك (يوم الأحد) و (كتاب المفصل) و (بلد بغداد) (١) قال تعالى : (طُورِ سَيْنَاءَ) (٢) قال نجم الدين : (٣) ولا- ينعكس الأمر ، أى لا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام ، لا تقول : (زيد نفس) لأن المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسى من غيره الإبهام بخلاف (ليث أسد)

ص : ٥٤٠

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٨٥ وهذه العبارة من قوله يعنى بالإضافه إلى قوله بغداد ، منقوله بتصريف من شرح الرضى دون النسبه إليه .

٢- المؤمنون ٢٣ / ٢٠ .

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٨٥ .

فإنهما مستويان في العموم والخصوص فلا تصح فيهما الإضافة.

قوله : (وقولهم : سعيد كرز ونحوه متأول) هذا جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن يقال (سعيد كرز) و (قيس قفه) و (زيد بطه) أسماء متماثلة دون (ليث أسد) وأجيب بأنه متأول ، وذلك أن الاسم يطلق ويراد مدلول الاسم وهو المسمى ويطلق ويراد به لفظ الاسم فقط فيتأول ذلك على عكس المراد الأول منهما المسمى ، وبالتالي لفظ الاسم وكأنك قلت جائز مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره ، لأن الاسم غير المسمى ، قال ابن الحاجب : (١) ولا تصح إضافة الاسم إلى المسمى ، فلا تعكس وتقول (جاء كرز سعيد) لأن القصد بالإضافة التوضيح واللقب أوضح من الاسم فكانت الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس ولأنه لا يصح الإسناد إلى اللفظ ، إذا قلت (جاءني كرز سعيد) فحصل من هذا أن المضاف والمضاف إليه إن تباينا سواء اتفقا نحو (زيد زيد) اسمين لرجلين مختلفين ، أو اختلفا نحو (غلام زيد) أو كان بينهما عموم وخصوص نحو (خاتم فضه) و (كل الدراهم) و (عين الشيء) أضيفا اتفاقا وإن اتفقا في اللفظ والمعنى لم يضافا اتفاقا (٢) نحو (ليث ليث) و (حبس حبس) وإن اتفقا في المعنى دون اللفظ (ليث أسد) و (حبس منع) منع من إضافتهما الجمهور (٣) وأجازها الفراء والكوفيون ، ومنه (سخط التوى) و (نوح الجوى).

قوله : (وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم

ص : ٥٤١

١- ينظر شرح المصنف ٥٤.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٨٥ ، وشرح المصنف ٥٤.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٨٦.

كسر آخره) الاسم المعتل ما آخره حرف عله قبلها حركه مجانسه لها ، والصحيح ما ليس آخره حرف عله كـ- (زيد وعمرو) والملحق به ما كان آخره ياء أو واوا قبلها ساكن نحو (ظبي ودلو ويحيى (١)) ، وكرسى) إنما كان ملحقا بالصحيح لأنه لا يجب النطق بحركه حرف العله الساكن قبلها ، وإنما كسر آخرها مع الإضافه ، لأن الكسر تناسب الياء والضمه والفتحه تنقلان عليها.

قوله : (والياء مفتوحه أو ساكنه) فيها وجوه ، فتحها وسكونها ، واختلف أيهما الأصل كما تقدم فى المنادى وحذفها وبقاء الكسره وعليه (فَحَقَّ وَعِيدِ) (٢) (فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ) (٣) (فَحَقَّ عِقَابِ) (٤) وقلبا ألفا وعليه :

[٣٠٨] ...

إلى أمّا ويروينى النقيع (٥)

والفتح وعليه :

ص: ٥٤٢

١- ينظر شرح المصنف ٥٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢٨٦.

٢- ق ١٤ / ٥٠ (وأصحاب الأيكة وقوم تبع كل كذب الرسل فحق وعيد).

٣- الملك ١٨ / ٦٧ وتامها : (وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ). وأصل نكير : نكيرى حيث حذف الياء وبقيت الكسره للدلاله على المحذوف وهو الياء.

٤- ص ١٤ / ٣٨ (إن كل إلا كذب الرسل فحق وعيد). ومثلها الآية التى سبقتها.

٥- عجز بيت من الوافر ، وهو لنقيع بن جرموز ، وينظر نوادر أبى زيد ١٩ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ١٧٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٢٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٩٩ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٣٣٢ ، واللسان ماده (نقع) ٦ / ٤٥٢٦. وصدرة : أطوف ما أطوف ثم آوى ولعجز البيت روايه أخرى وينسب للحطيه وهو : إلى بيت قعيدته لكعاع والشاهد فيه قوله : (إلى أمّا) يريد إلى أمى فقلبت ياء المتكلم ألفا كما ذكر الشارح ، وهذا قليل.

بلهف ولا بليت ولا لوأنى (١)

وحذفها والضمير وعليه (إنما أهلكت مال) وهى مرتبه فى القوه على ترتيب الوجوه.

قوله : (فإن كان آخرها ألفا تثبت) هذا تفصيل للمعتل ، فإن كان بالألف تثبت بالألف فى المفرد والتثنيه نحو (عصاى) و (فتاى) و (ضاربائى) ما خلا (إلى و (على) و (لدى) فإنها تقلب ياء فى لغه أكثر العرب ، فتقول : (إلى وعلّى ولى) وبعضهم بعدها ألفا نحو :

[٣١٠] إلى كم يا خناعه لا إلا نا

من الناس الضراعه والهوانا (٢) [ظ]

[٤٨

فلو برأت عقولكم بصرتم

بأن دواء دائكم لدانا

ص: ٥٤٣

١- عجز بيت من الوافر ، وهو بلا- نسبه فى الخصائص ٣ / ١٣٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٢١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٧٤ ، والإنصاف ١ / ٣٩٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٢٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٧ ، وشرح قطر الندى ٢٠٥ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٢٧ ، والخزانة ١ / ١٣١. صدره : ولست بمدرك ما فات منى ويروى فى شرح التسهيل براجع بدل بمدرك. والشاهد فيه قوله : (بلهف وليت) فإن كلا- منهما منادى بحرف نداء محذوف ، وأنهما مضافتان إلى ياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم فى كل منهما ألفا بعد أن قلبت الكسره التى قبلها فتحه ثم حذفت الألف المنقلبه عن ياء المتكلم واكتفى بالفتح التى قبلها للدلاله على المحذوف وهذا ما أشار إليه الشارح إشاره سريعه بقوله : (وحذفها والفتح).

٢- الأبيات من البحر الوافر ، وصدر البيت الثالث هو : وذلك إذا واثقتمونا ويروى فى الهمع وذلكم ، وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٦٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٦٦ ، والدرر ٣ / ٩٦ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٥٣٥. والشاهد فى هذه الأبيات الثلاثه قوله : (لا إلا نا ، ولدانا وعلانا) حيث أثبت الألف فى إلى ولى وعلّى ولم يقلبها يا كما فى لغه العرب عند الإضافه إلى الضمير وقد أراد إليكم لا إلينا ولىنا ، وعلينا. على لغه بعض العرب ...

على قصر اعتمادكم علانا

قوله : (وهذيل قلبها لغير التثنيه ياء) يعنى أنهم يقلبون الألف إذا كانت فى المفرد ياء ، فيقولون (عصىّ وفتىّ) (١) وعليه :

[٣١١] سبقوا هوىّ وأعنقوا لهواهم (٢)

وإن كانت للتثنيه ، نحو : (ضاربى) أبقوها ولم يقولوا : (ضاربى) لأنها جاءت لمعنى وهو التثنيه ، ولأنه ، يلتبس مرفوعه بمنصوبه ومجروره بخلاف المفرد ، فإن اللبس حاصل قبل القلب وبعده ، وقلبوها فى المفرد لأنهم يردونها إلى أصلها وهو الواو فى عصا ، والياء فى (رحى وفتى) ويقولون : أصلها (عصوى) و (رحيى) فاستثقلت الكسره على حرف العله فحذفت وقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم بخلاف التثنيه ، فلا- أصل لألفها فى واو ولا- ياء ، فإن قيل : فيلزم أن لا- تنقلب واو الجمع نحو : (مسلموى) ياء لثلا- يلتبس الرفع بغيره ، فجوابه أن القلب واجب فى الجمع ، لأنها اجتمعت الواو والياء ، بخلاف المثنى فالقلب ليس بواجب ، لأنه اجتماع

ص : ٥٤٤

- ١- للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٥ ، وشرح الرضى ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٠ .
- ٢- هذا صدر بيت من الكامل وهو لأبى ذؤيب الهذلى يرثى أولاده كما فى شرح أشعار الهذليين ١ / ٥٧ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٨١ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٥٢ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٢٦ ، والبحر المحيط ١ / ١٦٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٠ . ويروى فى معانى القرآن للفراء تركوا بدل سبقوا . وعجزه : فتحرموا ولكل جنب وصرع والشاهد فيه قوله : (هوى) حيث قلب ألف المقصود ياء ثم أدغمها فى ياء المتكلم وأصله هواى وهذه لغه هذيل على ما ذكر المصنف والشارح .

الألف والياء لا يوجب قلبها بخلاف الواو والياء ، وإنما قلبت هذيل في غير المثني استحبابا لا وجوبا.

قوله : (وإن كانت ياء أدغمت) يعنى وإن كان آخر الاسم المعتل ياء فإنك إذا أضفتها إلى ياء المتكلم أدغمتها لاجتماع المثليين فيها فتقول : (قاضى وغازى) (١).

قوله : (وإن كان واوا قلبت ياء وأدغمت) يعنى وإن كان آخر الاسم المعتل واوا ، وذلك فى جمع السلامه لا- غير ، نحو (مسلمون) فإذا أضفته حذفت النون للإضافه ، وقلب الواو ياء ، والضمه كسره ، وأدغمت فى ياء المتكلم (٢) فتقول (مسلمى) لئن من أصولهم إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، وإن كان قبل الواو فتحه لم تقلب كسره لسهوله النطق بها فتقول (مصطفى) بخلاف الضمه لاستثقال النطق بها (٣).

قوله : (وفتحت الياء للساكنين) يعنى ياء المتكلم مع المعتل بأحد حروف العله تفتح كراهه الجمع بين ساكنين ، وقد روى قليلا الكسر

ص: ٥٤٥

-
- ١- ينظر شرح المصنف ٥٥ والعبارة من قوله وإن كان إلى قوله وغازى منقوله من شرح المصنف بتصرف.
 - ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٩٤ ، وهذه العبارة منقوله من الرضى بتصرف.
 - ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٥.

على أصل التقاء الساكنين. قراءه حمزه (ما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيٍّ) (١) فقبل لحن (٢) ، وقيل : دخلت ياء النسب للمبالغة ، ثم حذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها حكاها الفراء (٣) وقطرب (٤) ومنها قال :

[٣١٢] قال لها : هل لك يا تافئ

قالت له : ما أنت بالمرضى (٥)

والإسكان مع الألف نحو (مَحْيَايَ) (٦) في قراءه نافع ، وهو عند النحويين

ص: ٥٤٦

١- سورة إبراهيم ١٤ / ٢٢ (ما أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيٍّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ ...) . وقراءه العامه بفتح الياء مع التشديد ، وقرأ الأعمش وحمزه بمصرخي بكسر الياء والأصل فيها بمصرخين ، فذهبت النون للإضافه وأدغمت ياء الجماعه فى ياء الإضافه ، فمن نصب فلأجل التضعيف ، ولأن ياء الإضافه إذا سكن ما قبلها تعين فيها الفتح مثل : هواى وعصاى ، فإن تحرك ما قبلها جاز الفتح والإسكان مثل : غلامى وغلماى ، ومن كسر فلالتقاء الساكنين حركت إلى الكسر لأن ياء أخت الكسره ينظر السبعه فى القراءات ٣٦٢ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، وحججه القراءات ٣٧٧ .

٢- قال القرطبي : قال القيشيرى : والذى يغنى عن هذا ، أن ما يثبت بالتواتر عن النبى (فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو ردى ، بل هو فى القرآن فصيح ، وفيه ما هو أفصح منه فلعل هؤلاء أرادوا غير هذا الذى قرأ به حمزه أفصح (ينظر تفسير القرطبي ٤ / ٣٥٨٦ ، وفتح القدير للشوكانى ٣ / ١٠٤ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٠٨ - ٤٠٩ . وقد فُتد القول فيها أبو حيان فى البحر .

٣- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٧٦ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

٤- ينظر رأى قطرب فى البحر المحيط ٥ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

٥- البيت من الخفيف وهو بلا نسبه ، ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٧٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٢٧ ، وشرح الرضى ١ / ٢٩٥ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٠٩ . والشاهد فيه قوله : (فَيَّ) حيث ألحق ياء النسبه فى (فَيَّ) من الأسماء الستة على اللغه الضعيفه ، كما ذكر الفراء وقطرب ، وقد نقلت رأيهما فى توجيه الآيه (ما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيٍّ) من البحر المحيط ٥ / ٤٠٩ .

٦- الأنعام ٦ / ١٦٢ وتامها : (قُلْ إِنَّ صِيَّاتِي وَنُسَيْكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وقراءه نافع إسكان الياء قال القرطبي : وأهل المدينه (ومحياى) بسكون الياء فى الإدراج ، والعامه بفتحها ، لأنه يجتمع ساكنان ، ثم قال : ومن قرأ من أهل المدينه وأراد أن يسلم من اللحن وقف على محياى ويكون غير لاجن عند جميع النحويين ، وقرأ ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر - وعاصم والجحدري (ومحَيَّ) بتشديد الياء الثانيه من غير ألف وهى لغه عليا - مضر ، يقولون : فقيَّ وعصَيَّ ، ينظر تفسير القرطبي ، ٣ / ٢٥٨٩ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وحججه القراءات ٢٧٩ ، والسبعه ٢٧٤ .

من إجراء الوصل مجرى الوقف (١).

قوله : (وأما الأسماء الستة ف- (أخى وأبى إلى آخرها) يعنى إذا أضيفت إلى ياء المتكلم كسرت ما قبلها وأتت بها خفيفه ساكنه (وأجاز المبرد) (٢) أن يأتى بها شديده مفتوحه ، فتقول (أخى وأبى وحمى وهنى) وذلك لأنه يرد المحذوف ويقبله ياء ويدعمه واحتج بقوله :

[٣١٣] ...

وأبى مالك والمجاز بدار (٣)

وردّ بأنه جمع حذف النون للإضافة (٤) ، وأدغمت ياء الإعراب فى ياء المتكلم فصار (أبى وأخى) والدليل على جمعها جمع السلامه قوله :

[٣١٤] فلما تبين أصواتنا

بكين وفديننا بالأبينا (٥)

ص: ٥٤٧

١- ينظر شرح الرضى حيث هذه الجملة منقوله عن الرضى فى ١ / ٢٩٥.

٢- ينظر المقتضب ٢ / ١٧٤.

٣- هذا عجز بيت من الكامل وهو لمؤرج السلمى كما فى الخزانة ٤ / ٤٦٧ - ٤٦٨ وصدده : قدر حلك ذالمجاز وقد أرى وينظر أمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٠٢ ، والمغنى ٦٠٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٦٣. والشاهد فيه قوله : (وأبى) على أنه مفرد ، ردت لامه فى الإضافة إلى الياء ، كما ردت فى الإضافة فىكون أصله (أبوى) قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملا بالقاعده حيث اجتماعا وكان أولهما ساكنا وأبدلت الضمه كسره لثلاث تعود الواو.

٤- لأن أصله فى الجمع أب أبون ، وأخ أخون ، فحذفت النون للإضافة وأدغمت ياء الإعراب فى ياء المتكلم فصار أبى. والشاهد الآتى يؤكد ذلك ينظر الكتاب ٣ / ٤٠٦.

٥- البيت من المتقارب وهو لزيد بن واصل السلمى ، وينظر الكتاب ٣ / ٤٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٨٤ ، والمقتضب ٢ / ١٧٤ ، والخصائص ١ / ٣٤٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٧ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٧ ، وشرح المصنف ٥٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٢١ ، وشرح - الرضى ١ / ٢٩٦ ، والخزانة ٢ / ٢٧٥. والشاهد فيه قوله : (أبينا) حيث جمعه جمع السلامه فجره بالياء وهذا شاذ لأن جمع السلامه إنما يكون فى الأعلام والصفات المشتقه وليس فى الجوامد ...

وقوله :

[٣١٥] وكان لنا فزاره شَّر عمّ

و كنت له كشرّ بنى الأخينا (١)

قوله : (ويقال فيّ في الأكثر وفمي) فم قياسه فمي بياء ساكنه بعد الميم إلا أنهم جعلوا (فيّ) بحذف الميم والتشديد هي الفصحى
قال :

[٣١٦] هما نفثا في فيّ من فمويهما (٢)

...

والوجه فيه أن أصله قبل الإضافة (فوه) حذفت الهاء فبقى (فو) تحرك حرف العله وانفتح ما قبله فقلبت ألفا ، وحذفت الألف
لملاقاتها التنوين فبقى الاسم على حرف واحد فأتوا بالميم عوضا لما ذهبت ، [و ٦٩]

ص: ٥٤٨

١- البيت من الوافر وهو لعقيل بن علفه المري كما في النوادر لأبي زيد ١١١ - ١٩١ ، وينظر المقتضب ١٧٤ / ٢ ، وشرح الرضى
١ / ٢٩٦ ، واللسان ماده (أخا) ١ / ٤١ ، والخزانة ٤ / ٤٧٨ - ٤٧٩. ويروى عمّ سوء مكان شر عم. ويروى بنو بدل لنا ، وقوم بدل
عم. والشاهد فيه قوله : (الأخينا) حيث جمع أخ جمع سلامه كما جمع أب في الشاهد الذى سبقه وذلك على خلاف القاعده
المشهورة ... في جمع السلامه فى مثل ذلك.

٢- صدر بيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ٢١٥ ، وعجزه : على النابح العاوى أشد رجام وينظر الكتاب ٣ / ٣٦٥ ،
وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٥٨ ، والمقتضب ٣ / ١٥٨ ، والخصائص ١ / ١٧٠ ، والإنصاف ١ / ٣٤٥ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ /
٢١٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٥٢ ، وشرح الرضى ١ / ٢٩٦. والشاهد فيه قوله : (من فمويهما) حيث جمع بين الواو والميم
التي هى بدل منها فى فم وقد غلط الفرزدق فى هذا.

وخصوا الميم لأنها مثل الفاء من حروف الشفه ، فصار (فما) فأهل اللغة القليله أضافوه إلى ياء المتكلم بعد إعلاله ، وأهل الفصيحه أضافوه قبل الإعلال ، بعد حذف الهاء فحذف التنوين للإضافه ، واجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وقلبت الحركه كسره فصار (فَيّ) (١).

قوله : (وإذا قطعت قلت : أخ وأب وحم وهن وفم) يعنى قطعت عن الإضافه مطلقا (٢) أعربت بالحركات والتنوين مع حذف لاماتها فتقول (هذا أب وأخ وحم وهن وفم) و (رأيت أبا وأخا وحمنا وهنا وفما) و (مررت بأخ وأب وحم وهن وفم) وقد روى التشديد فى (أخ وأب وفم).

قوله : (وفتح الفاء أفصح منهما) إشاره إلى أنه يجوز فى فاء (فم) الوجوه الثلاثه (٣) ويجوز فى (ميمه) التشديد والتخفيف ، والفتح أفصحها ، لأنه على الأصل ، والضم ليس إلا دليلا على الواو المحذوف ، وأما الكسر

ص : ٥٤٩

١- ينظر شرح المصنف ٥٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٩٧ ، والكتاب ٣ / ٣٦٥ وما بعدها ، وشرح المفصل ٣ / ٣٨ .

٢- أى سواء قطعت عن ياء المتكلم أو غيرها .

٣- ينظر شرح المصنف فالعباره منقوله بتصرف يسير من ٥٦ . قال ابن الحاجب : (وجعلوا الإعراب على عيناتها كما فعلوا فى يد ودم ولذلك قلبوا الواو ميم فى فم وتخفيف الميم أفصح من غيره تشبيها لها بأخواتها . ومنهم من يضم الفاء لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك ، ومنهم من يكسرها لأنهم لما عوضوا عنها الميم صار كتعويض الياء ، ومنهم من يشدها فيقول فَمَ كأنهم لما عوضوا جعلوها عوضا من العين واللام فشدوا لذلك) انته ينظر شرح المصنف ٥٦ .

فلأنهم لما عوضوا عن الواو فيما كانت كالمعوضه (ياء) فكسر ما قبلها فحصل في (فم) إذا قطع عن لغات (فم) مثلث (١) الفاء بتشديد الميم وتخفيفها ، و (فما) مثلث الفاء ، والعاشره اتباع حركه الفاء حركه الميم في حركه الإعراب ك- (امرؤ) (٢) وأما قوله :

[٣١٧] خالط من سلمى خياشم وفا (٣)

...

فالمضاف إليه محذوف وأصله (فاها) وقيل : لغه حاديه عشره.

قوله : (وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا) يعنى أنه جاءهم أربع لغات غير اللغه الأولى ك- (يد) فى الحركات الثلاث وعلى وزن (عصا) مقصورا (٤).

ص : ٥٥٠

١- أى أن فاء (فم) فيها ثلاث لغات بدون تشديد الميم (فم ، فم ، فم) ومع التشديد ثلاث (فمّ وفمّ وفمّ) وفما ثلاث بدون تشديد (فما ، فما ، فما) والعاشره اتباع حركه الفاء مثل امرؤ (فم).

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٢٩٧ والعباره من قوله : (إشاره إلى وقوله : وقيل لغه حاديه عشره) منقوله عن الرضى بتصرف ، وهى (فاها).

٣- البيت من الرجز وهو للعجاج كما فى ديوانه ٢ / ٢٢٥ وتمامه : صهباء خرطومًا عقارا قرقفا وكلها فى الخمر ... ينظر شرح أبيات سيويه ١ / ٢٠٤ ، والمقتضب ١ / ٢٤٠ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٥٤ ، وشرح الرضى ١ / ٢٩٥ ، والهمع ١ / ١٣١. والشاهد فيه قوله : (وفا) حيث جاء ب- (فا) الذى هو من الأسماء الستة مضافا إلى غير ياء المتكلم وكما قال الشارح : المضاف إليه محذوف وأصله فاها. أى فالها.

٤- ينظر شرح المصنف حيث أثبت أن فيها أربع لغات ٥٦ ، قال الرضى فى شرحه ١ / ٢٩٦ : (وفى حم ست لغات ابتدئ منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب أولاها : إعرابه بالحروف فى الإضافه إلى غير الياء ، ونقصه فى حال القطع عنها وإعرابه على العين ، وثانيتها : أن يكون كدلو مطلقا أى فى الإضافه والقطع ، والثالثه : أن يكون كعصا مطلقا ، والرابعه : أن يكون - كيد مطلقا ، والخامسه : أن يكون كخبء مطلقا ، والسادسه : أن يكون كرشاء مطلقا.

قوله : (مطلقا) يعنى سواء أضيف أو قطعت.

قوله : (وجاء (هن) مثل (يد) مطلقا) يعنى جاء فيه لغه على وزن (يد) سواء أضيف أو قطع عن اللغه الأولى (١).

قوله : (و [ذو] (٢) لا- يضاف إلى مضممر ولا يقطع) يعنى أن الكلام فى الأسماء هذه باعتبار الإضافه وقطعها ، و (ذو) ممتنع فيه ذلك فلم يحتج الكلام عليه فى الإضافه وقطعها ، وإنما لم يضاف إلى مضممر لأنه ليس مقصودا فى نفسه ولا يقطع ، لأنه وضع وصله إلى وصف الأسماء بأسماء الأجناس فوجب مراعاة الوضع ، وما ورد فيه خلاف ذلك فشاذا نحو : (اللهم صل على محمد وذويه) وروى عن المبرد (٣) الجواز واحتج بقوله :

... [٣١٨]

أبان ذوى أرومتها ذووها (٤)

ص: ٥٥١

-
- ١- وقال الرضى وفى هن ثلاث لغات أشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الإعراب بالحرف فى حاله الإضافه إلى غير ياء ، والنقص فى غيرها ، ثم قال : والثالثه : تشديد نون مطلقا) شرح الرضى ١ / ٢٦٩ - ٢٩٧.
 - ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٣- ينظر المقتضب ٣ / ١٢٠.
 - ٤- عجز بيت من الوافر ، وصدرة : صبحنا الخزرجه مرهفات وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ١٠٤ ، ينظر شرح المفصل ٣ / ٣٦ - ٣٨ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٤٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٨٤ ، واللسان ماده (ذو) و (ذوات) ٣ / ١٤٧٧. والشاهد فيه قوله : (ذووها) حيث أضاف ذوو جمع (ذو) إلى مضممر ، وهذا جائز ...

وقوله :

[٣١٩] إنما يصطنع المع

روف إلى الناس ذووه (١)

وقوله :

[٣٢٠] وأنا لنرجو عاجلا منك مثلما

رجوناه قدما من ذويك الأفاضل (٢)

ص: ٥٥٢

١- البيت من مجزوء الرمل ، وهو بلا نسبه في شرح المفصل ١ / ٥٣ ، وينظر لسان العرب ماده (ذو) و (ذوات) ٣ / ١٤٧٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٨٤ ، ويروى البيت : إنما يعرف ذا الفضل من الناس الشاهد فيه قوله : (ذووه) حيث أضاف (ذوو) وهو جمع (ذو) إلى المضممر ، والمختار إضافه (ذو) و (أولو) إلى اسم جنس ظاهر.

٢- البيت من الطويل ، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٢ ، ويروى الأوائل بدل الأفاضل ، ولسان العرب ماده (ذو) ٣ / ١٤٧٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٨٤. الشاهد فيه قوله : (ذويك) حيث أضاف ذوى إلى الضمير وهذا هو المختار.

قوله : (كل ثان بإعراب سابقه من جهه واحده) قوله : (كل ثان) يشمل التابع من خبر المبتدأ وخبر كان ونحوهما من النواسخ (١).

قوله : (بإعراب سابقه) خرج خبر (كان) و (إن) ونحوهما. قوله : (من جهه واحده) خرج خبر المبتدأ ومفعولا (علمت) لأنها وإن كانت ثواني بإعراب سابقها ، فالجهه مختلفه لأن الأول منهما مسند (٢) إليه ، والثاني مسند (٣).

وفى حده نظر لأنه يرد عليه فى قوله : (كل ثان) الثالث والرابع فصاعدا ، وفى قوله : (بإعراب سابقه) التأكيد بالحرف نحو (إنّ) و (ضرب ضرب زيد) والتابع على المحل وتكرير الخبر والحال والاستثناء وغير ذلك ، فلوقيل : كل لاحق بإعراب سابقه لأجله (٤) لفظا أو محلا لسلم ، والله أعلم ، والتوابع خمس : النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل والنسق ، فالنعت أقدمها لأنها كجزء من متبوعه ، ثم عطف البيان ، لأنه جار مجراه فى أنه تبين لما قبله ، ثم التوكيد لأنه شبيه بعطف البيان ، فى جريه مجرى النعت ، ثم البدل لأنه تابع كلا تابع ، لكونه كالمستقل ، ثم النسق لأنه بواسطه.

ص: ٥٥٣

-
- ١- ينظر شرح المصنف ٥٦ ، وشرح الرضى ١ / ٢٩٨ ، والعبارة منقوله بتصرف يسير من الرضى ١ / ٢٩٨ دون عزو.
 - ٢- فى الأصل (مسندا) والصواب مسند وهو خبر لأن.
 - ٣- ينظر شرح المصنف ٥٦ والعبارة منقوله منه بتصرف.
 - ٤- ينظر شرح الرضى والجمله مأخوذه بتصرف ١ / ٢٩٩.

وأما العامل فى التوابع فاختلف فى عامل الصفه والتأكيد وعطف البيان ، فقال سيويه : هو العامل الأول (١) ، وقال الأخفش : معنوى كالمبتدأ (٢) ، وقال بعضهم : نيه تكرير العامل ، وأما البدل : فقال سيويه (٣) والمبرد (٤) والسيرافى (٥) والزمخشري (٦) والمصنف : (٧) العامل هو الأول ، وقال الأخفش والرماني والفارسي (٨) وأكثر المتأخرين : نيه تكرير العامل ، لكونه مستقلا ومقصودا بالذكر واحتجوا بقوله تعالى : (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) (٩) (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ) (١٠) وأما العطف بحرف فقال سيويه : (١١) الأول بواسطه الحرف وقال الأخفش : (١٢) نيه تكرير العامل وقال بعضهم : حرف العطف وحده.

ص: ٥٥٤

- ١- ينظر شرح الرضى ٢٩٩ / ١ ، ورأى سيويه : العامل فيها هو العامل فى المتبوع) قال سيويه فى الكتاب ١ / ٤٢٢ : فإن أطلت النعت فقلت : مررت برجل عاقل كريم مسلم ، فأجره إلى أوله).
- ٢- ينظر رأى الأخفش فى شرح الرضى ١ / ٢٩٩.
- ٣- ينظر الكتاب ١ / ٤٢٢.
- ٤- ينظر المقتضب ٤ / ٢٩٥ ، وهمع الهوامع ٥ / ٤١٤.
- ٥- ينظر هامش الكتاب ١ / ٤٢٢.
- ٦- ينظر المفصل ١٢١.
- ٧- ينظر شرح المصنف ٥٧.
- ٨- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٠٠ ، حيث أورد آراء هؤلاء النحاه ، وهمع الهوامع ٥ / ٢١٢ وما بعدها.
- ٩- الأعراف ٧ / ٧٥ والآيه ليست كما أوردتها وإنما هى كالتالى : (قال الملائه الذين استكبروا من قومهم للذين استضعفوا لمن آمن منهم أتعلمون أن صالحا مرسل من ربه ...). فاسم الموصول الثانى بدل من الأول لأن المستضعفين هم المؤمنون ، وهو بدل البعض من الكل. ينظر تفسير الآيه فى القرطبي ٣ / ٢٦٧٦.
- ١٠- الزخرف ٤٣ / ٣٣ وتامها : (وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سِقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ). قال القرطبي : اللام فى لبيوتهم بمعنى على ، وقيل بدل كما تقول هذا لزيد لكرامته. وقيل (لبيوتهم) فى الآيه التى تليها ، بدل اشتمال من قوله : لمن يكفر بالرحمن). ينظر تفسير القرطبي ٧ / ٥٩٠٤ ، وشرح الرضى ١ / ٣٠٠ ، والبحر المحيط ١٥ / ٨.
- ١١- ينظر الكتاب ١ / ١٥٢ وما بعدها وشرح الرضى ١ / ٣٠٠.
- ١٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٠٠.

قوله : (النعته) والوصف معناهما واحد ، وقيل : النعته للحليه كـ - (طويل) و (قصير) ، والوصف للفعل كـ - (قائم) و (قاعد) ، فعلى هذا يجوز وصف الله تعالى ولا يجوز نعته.

قوله : (تابع) جنس يعم التوابع.

قوله : (يدل على معنى فى متبوعه) خرج سائر التوابع.

قوله : (مطلقا) يحترز عن الحال فى نحو (ضربت زيدا قائما) فيمن توهم أنه تابع لأنه مقيد ، ولا حاجه إلى قوله (مطلقا) لأن الحال قد خرجت بقوله (تابع) ، فلو كانت على زعم المصنف داخله لعدم ذكر (مطلقا) لا نتقض عليه بالحال المؤكده (١).

قوله : (وفائدته تخصيص أو توضيح) معناه أن الأصل فى النعته أن يكون للتخصيص فى النكرات نحو : (جاءنى رجل كريم) أو للتوضيح فى المعارف (٢) نحو : (زيد العالم).

قوله : (وقد يكون لمجرد الثناء) ، قد للتقليل ، لأن التخصيص

ص: ٥٥٥

١- ينظر شرح المصنف ٥٦.

٢- ينظر شرح المصنف ٥٧.

أو التوضيح هما الأصل والثناء في الأوصاف الجارية على الله تعالى نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم) (١) وغيرها نحو: (مررت بزيد العالم الجواد) إذا كان مشهورا بذلك قبل الوصف.

قوله: (أو الظم) نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (٢) لتعيينه، و (مررت بزيد الخبيث الفاسق) إذا كان مشهورا بذلك وإن لم يكن مشهورا، كان من قسم التوضيح والتخصيص.

قوله: (أو التأكيد) نحو: (ضربه واحده) و (أمس الدابر) (٣) و (نَفَخَهُ وَاحِدَةً) (٤) لأنه معلوم من قوله: (ضربه ونفخه واحده) ومن أمس الدبور كقوله: (وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) (٥) و (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) (٦) إذ لا يطير إلا بجناحيه ولا يخر إلا من فوقهم.

قوله: (ولا- فصل بين أن يكون مشتقا أو غيره) [إذا وضعه لغرض المعنى عموما] (٧) يعنى النعت، والخلاف في اشتقاقه كالخلاف في الحال،

ص: ٥٥٦

١- هي آية من سورة النمل ٢٧ / ٣٠ وتمامها: (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح المفصل ٣ / ٤٧، وشرح الرضى ١ / ٣٠٢ - ٣٠٣.

٢- هي آية من سورة النحل ١٦ / ٩٨ ما عدا الكلمة الأولى وهي أعوذ إذ الآية هي: (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضى ١ / ٣٠٣.

٣- قال شارح المفصل: أمس الدابر وأمس لا يكون إلا دابرا) ٣ / ٤٨.

٤- الحاقه ٦٩ / ١٣ وتمامها: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفَخَهُ وَاحِدَةً).

٥- الأنعام ٦ / ٣٨ وتمامها: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ).

٦- النحل ١٦ / ٢٦، وتمامها: (قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ).

٧- ما بين الحاصرتين زياده في الكافيه المحققه.

وقد قيل اشتقاق الصفه (١) أكد ، لأنها تدل على المعانى ، والمعانى لا تكون إلا فى الاشتقاق فما ورد تؤول بالمشق ، والشيخ لا يتأول ، والمشتق أسماء الفاعليه والمفعولين والصفات المشبهه ، وأفعال التفضيل ، والوارد من غير المشتق قياسى وغير قياسى ، فغير القياسى عام كالوصف بأسماء الأجناس غير المفيده مقداراً نحو (مررت برجل أسد) و (رجل شجاع) أو جبان و ثعلب و (مررت برجل أب لك وأخ لك) و (خاتم حديد) و (ثوب خزّ) و (باب ساج) ، وخاص كالوصف بالمصادر التى للمبالغه نحو (رجل عدل صوم رضى) وغير ذلك ، وأما القياسى فعام فى مواضع ، الأول أسماء وضعت للصفه ، وليست مشتقه من فعل نحو (ألمعى (٢) ولوذعى (٣) وجرشع (٤)) ، الثانى : ما فيه ياء النسب وقوله : (مثل تميمى) و (بصرى ولحوى) لأنه بمعنى منسوب. الثالث : ما فيه (ذو) بمعنى صاحب نحو (مررت برجل ذى مال) و (امرأه ذات جمال). الرابع الموصول مع صلته ومنهم من عدّ الموصول من الخاص لأنه لا يوصف بها إلا المعارف.

ص: ٥٥٧

١- ينظر شرح المفصل ٣ / ٤٨ ، وشرح المصنف ٥٧ ، وشرح الرضى ١ / ٣٠٣. قال المصنف : (يعنى أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه ، فإذا كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتاً ، فلا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره ، ولكن بما كان الأكثر فى هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ، والأسماء التى وقعت صفات وهى غير مشتقه) من شرح المصنف ٥٧.

٢- الألمعى : ينظر لمع فى اللسان ٥ / ٤٠٦٧.

٣- اللوذعى : هو الحديد الفؤاد واللسان ، الظريف كأنه يلذع من ذكائه ، وقيل هو الحديد النفس. ينظر اللسان ماده (لذع) ٥ / ٤٠٢٤.

٤- الجرشع : العظيم الصدر ، وقيل الطويل وقال الجوهري من الإبل مخصص وزاد المتفخ الجنين - ينظر اللسان ماده (جرشع) ١ / ٥٩٩.

الخامس : أسماء أجناس كثر الوصف بها وهى أسماء العدد وما تفيد كيلا أو مساحه أو وزنا نحو (رجال خمسه) و (ثوب ذراع) [و ٧٠] و (برقفيز) و (سمن رطل).

قوله : (أو خصوصا) يعنى بالخصوص ما وقع صفه فى بعض أحواله وذلك فى مواضع :

الأول قوله : (مثل مررت برجل أى رجل) وإنما كان خاصا لأنه لا يوصف ب- (أى) إلا فى موضع التعظيم والمبالغه فى مدح أو ذم ، بشرط أن يكون مضافا إلى نكره ، والموصوف نكره مماثله كما أضيف إليها لفظا أو معنى نحو (مررت برجل أى رجل) و (برجل أى فتى).

الثانى : (كل) و (حق) و (جد) وما بمعناها بشرط أن يكون الموصوف نكره فقط ، نحو (مررت برجل كلّ رجل ، وكل الرجل) (١).

الثالث : اسم جنس مضافا إلى (صدق) و (سوء) موصوفا به نحو (مررت برجل رجل صدق ورجل سوء).

الرابع قوله : (مررت بهذا الرجل) يعنى اسم الجنس الجامد وخصوصيته أن لا يكون صفه إلا للإشاره.

الخامس قوله : (ومررت بزيد هذا) يعنى اسم الإشاره وخصوصيته أنه لا يكون صفه إلا للعلم.

ص: ٥٥٨

قوله : (وتوصف النكرة بالجمل الخبرية) (١) يعنى أنها توصف النكرة المفردة بالجمل الخبرية مع وصفها بالمفرد وإنما وصف بالجمل الخبرية ، يعنى أنها توصف لأن الجمل المحكوم عليها بالتنكير ، ولهذا لا يصح أن تكون صفة للمعارف وما ورد تأوله نحو (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ) (٢) وقوله :

[٣٢١] ولقد أمر على اللئيم

(٣)...

بزياده اللام.

وقوله : (الخبرية) يحترز من الإنشائية لأنها لا تحتمل صدقا ولا كذبا ، وأما قوله :

ص : ٥٥٩

١- قال الرضى فى شرحه ١ / ٣٠٧ : (اعلم أن الجملة ليست لا- نكرة ولا- معرفة ، لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات ، إذ التعريف جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشاره وضعيه والتنكير لا يشار بها إلى خارج فى الوضع ، فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة ، فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟ قلت : لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة ، وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فتلك جملة لها موضع من الإعراب ...).

٢- يس ٣٦ / ٣٧ (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ).

٣- هذا صدر بيت من الكامل ، وهو لرجل من سلول فى الكتاب ٣ / ٢٤ ، وله ولغيره ، ينظر الأصمعيات ١٢٦ ، والخصائص ٢ / ٣٣٨ ، وحماسه البحرى ١٧١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٢ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٣١ ، وشرح الرضى ١ / ٣٠٨ ، ومغنى اللبيب ١٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣١٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٩٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٣ ، ٢ / ١٤٠ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٥٧ - ٣٥٨. وعجزه : فمضيت ثمت قلت لا يعنينى والشاهد فيه قوله : (يسبنى) حيث وقعت الجملة نعتا للمعرفة (اللئيم) وهو المقرون بأل ، وإنما جاز ذلك لأن أل فى (اللئيم) جنسيه ، فهو قريب من النكرة. وتعريفها فى هذه الحالة لفظى لا يفيد التعيين وإن كان فى اللفظ معرفة.

[٣٢٢] حتى إذا جن الظلام واختلط

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط (١)

فمتأول بمقول.

قوله : (ويلازم الضمير) وذلك ليربط بين الجملة وموصوفها لأنها أجنبيه لا- بد لها من رابط ولا يجب ذكره لفظا (٢) ، بل قد يحذف نحو قوله :

[٣٢٣] ...

وما شيء حميت بمستباح (٣)

كما في عائد الموصول ولا يصح الربط بالواو ، كالحال ، لأن الصفه خبر في المعنى والخبر لا يربط بالواو.

قوله : (ويوصف بحال الموصوف) هذا هو الكثير نحو (مررت برجل

ص : ٥٦٠

١- البيت من الرجز وهو للعجاج في ملحق ديوان ٢ / ٣٠٤ ، وينظر الأنصاف ١ / ١١٥ والمفصل ١١٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٢ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٤٩ وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٦٦٩ ، وشرح المصنف ٥٧ ، وشرح الرضى ١ / ٣٠٨ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٧٨ ومغنى اللبيب ٣٢٥ والهمع ٥ / ١٧٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٠٩ . والشاهد فيه قوله : (هل رأيت الذئب قط) وذلك لأنها جملة إنشائية ولا تحتمل الصدق والكذب ، وظاهرها يشبه أن يكون صفه لمذق وليس كذلك ، ولا بد في ذلك من التأويل وتقديره : جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط ، وقيل التقدير : جاؤوا بمذق مشابه لونه لون الذئب.

٢- ينظر شرح المصنف ٥٧ ، وشرح الرضى ١ / ٣٠٨ .

٣- عجز بيت من الوافر ، وصدرة : أبحث حمى تهامه بعد نجد وهو لجرير في ديوانه ، وينظر الكتاب ١ / ٨٧ - ١٣٠ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٤٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٧٨ - ٣٢٦ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٦٧٠ ، ومغنى اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٧٥ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٢ . والشاهد فيه قوله : (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطه بالضمير المقدر المنسوب والتقدير حميته.

عالم وبرجل قائم).

قوله : (و حال متعلقه) [مررت برجل حسن غلامه] (١) وذلك لأن ما تعلق بالشئ حكمه ، و حال المتعلق ما فيه ضمير ملفوظ نحو (قائم أبوه) أو مقدر ك- (مضروب الغلام).

قوله : (فالأول يتبعه في الإعراب) يعنى الذى يوصف بحال له يتبعه فى عشره أشياء :

الإعراب : رفعه ونصبه وجره ، ظاهره العموم وقد لا يتبعه ، وذلك حيث يتبع على المحل ، وحث الخفض على الجوار نحو (جحر ضب خرب) (٢) وحيث القطع وهو ضربان ، جائز وواجب ، فالواجب حيث يختلف الإعرابان والعاملان ، والجائز ما عدا ذلك ، نحو (جاء زيد العالم العاقل) ولا يشترط تكرير النعوت ، واشترطه طاهر (٣) والزجاج وردّ عليهما بقوله تعالى : (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) (٤) إلا أنك مع التكرير إذا قطعت فى شئ

ص: ٥٦١

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- القول فى الكتاب ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧ ، والخصائص ٣ / ٢٢٠ ، والإنصاف ٢ / ٦٠٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٦٥ ، وشرح الرضى ١ / ٣١٨. قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٦٦٥ : (وربما تبع فى الجرح غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس - مثل - هذا جحر ضب خرب) فحق خرب أن يرتفع لأنه نعت ل- (جحر) مرفوع وجحر مرفوع ، ولكنه جعل تابعا ل- (ضب) لمجاورته إياه مع أمن اللبس ...).

٣- ينظر شرح المقدمة المحسبه ٢٩٠ - ٢٩١.

٤- المسد : ١١١ / ٤ ، قراءه العامه ونافع بالرفع على أنه خبر وامرأته مبتدأ ويكون (فى جيدها جبل من مسد) جمله فى موضع الحال من المضممر فى حماله ، أو خبرا ثانيا ، أو يكون حماله الحطب نعتا لامرأته ، والخبر فى جيدها جبل من مسد) ويجوز أن يكون وامرأته معطوفه على المضممر فى سيصلى فلا- يوقف على ذات لهب ويكون حماله الحطب خبر ابتداء محذوف ، وقرأ عاصم حماله الحطب بالنصب على الدم فجاءت الصفه للدم لا للتخصيص. وقرأ أبو قلابه : - (حامله الحطب) ينظر البحر المحيط ٨ / ٥٢٧ ، والقرطبي ٨ / ٧٣٣٠ ، وحججه القراءات لابن زنجله ٧٧٦ - ٧٧٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ٣٠٦.

منها وجب قطع ما بعده.

قوله : (والتعريف والتنكير) نحو (الرجل القائم) و (رجل قائم) لأن الصفة في المعنى هي الموصوف فوجب المطابقة (1).

قوله : (والإفراد والتنثية والجمع) نحو (الرجل القائم) و (الرجلان القائمان)

و (الرجال القائمون) إلا- إذا كانت الصفة (أفعل من) وجب الإفراد ، نحو (مررت برجال أفضل منك) وكذلك الألفاظ التي تنطلق على الواحد والجمع نحو (عدو و صديق ورفيق ورسول و خليط) لا تجب فيها المطابقة وإن كانت الصفة (أفعل) المضاف إلى معرفه جاز [و ٧٠] المطابقة وعدم المطابقة نحو (الزيدون أفضل الناس).

قوله : (والتذكير والتأنيث) أى يجب المطابقة فيه تقول (مررت برجل قائم وامراه قائمه) إلا فى مواضع أنت فيها المذكر ، وذكر فيها المؤنث واستوى فيها ، فلا تجب المطابقة نحو (علامة وحائض وجريح و صبور).

قوله : (والثانى) يعنى الوصف بحال متعلقه ... (يتبعه فى الخمسه الأول) وهى الإعراب رفعه ونصبه وجره والتعريف والتنكير ، نحو : (رأيت رجلا عالما أبوه) وإنما يتبعه فى الخمسه الأول لأنه صفة له.

ص: ٥٦٢

١- ينظر شرح المصنف ٥٧ ، وشرح الرضى ١ / ٣٠٧. قال الرضى : وأجاز الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهدا بقوله تعالى : (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ...) والجمهور على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا ، وقال : وأجاز الأَخفش وصف النكرة الموصوفه بالمعرفة قال : الأوليان صفة لآخران يقومان مقامهما) والآيه من سوره المائده ورقمها (١٠٧) الرضى ١ / ٣١٠.

قوله : (وفى الباقي (١) كالفعل) يعنى فى الخمسه الأخيره ، الأفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، يجب إفرادها وتذكيرها ، وتأنيثها بحسب فاعلها كما يفعل فى الفعل ، لأنها مستنده إلى الظاهر الذى بعدها فيجب إفرادها ولا يطابق ما قبلها إلا على لغه (وَأَسْرُوا النَّجْوَى) (٢) بخلاف الموصوف بحاله (٣) ، فإنها مسنده إلى المضمرة المستتر فيها الراجع إلى ما قبلها فتطابقه ، مثال ذلك (مررت برجلين كريم أبوهما) ، و (برجال كريم أبوهم) و (امرأه كريم أبوها) كما فى (كرم) لأنها واقعه موقعه.

قوله : (ومن ثم حسن : قام رجل قاعد غلمانه) يعنى بإفراد قاعد لما كان فى معنى قعد غلمانه وضعف (قاعدون غلمانه) لما كان فى معنى يقعدون غلمانه ، فيعود الضمير إلى غير مذكور ك- (أَسْرُوا النَّجْوَى) (٤) و (أكلونى البراغيث) (٥).

ص: ٥٦٣

- ١- فى الكافيه المحققه البواقى بدل الباقي ١٣٠.
- ٢- الأنبياء ٢١ / ٣ وتمامها : (لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ). فالذين ظلموا بدل من الواو فى أسروا ، وهو عائد على الناس المتقدم ذكرهم. قال المبرد : وهو كقولك : إن الذين فى الدار انطلقوا بنو عبد الله فبنو بدل من الواو فى انطلقوا ، وقيل هو رفع على الذم أى هم الذين ظلموا. وقيل على حذف القول : بقول الذين ظلموا وحذف القول ... ينظر تفسير القرطبي ٥ / ٤٣٠٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٧٥ - ٢٧٦.
- ٣- أى النعت بحال متعلق الموصوف وهو النعت السببى ينظر الكافيه المحققه ١٣٠ ، وينظر شرح المصنف ٥٧ - ٥٨ ، وشرح الرضى ١ / ٣١٠ ، ٥٧ - ٥٨.
- ٤- سبق الكلام على هذه الآيه فى الصفحه السابقه.
- ٥- أكلونى البراغيث عبار مشهوره وأصبحت كالقاعده يقاس عليها حيث جعل الواو فى أكلونى علامه داله على الجمع والبراغيث فاعل أكلونى. وفى اللغه شواهد تؤيد هذه القاعده منها الآيه السابقه ، وحديث يتعاقبون فيكم ملائكه على غير روايه مالك فى الموطأ ، وأبيات أخر مبثوثه فى كتب النحو ... ينظر شرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها.

قوله : (ويجوز قعود غلمانه) وعليه : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ) (١) وإنما جاز لأنه جمع تكسير فقد زال فيه شبه الفعل في عدد الحروف والحركات والسكنات لكنه يضعف جملة لضعف شبه الفعل.

قوله : (والمضمر لا- يوصف ولا- يوصف به) الأسماء على أربعة أقسام : فالمضمر لا يوصف ولا يوصف به ، وإنما لم يوصف. قيل لإيغاله في شبه الحرف الذى لا- يقبل وصفا ، وقيل : لأن الصفة تأتي للتوضيح ، والمضمر المتكلم والمخاطب في غايه الوضوح (٢) ، وحمل عليها الغائب لأنه من جنسهما ولأن مفسره لفظى فصار غير محتاج إلى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف غالبا ، وأجاز الكسائى (٣) صفة المضمر الغائب صفة مدح أو ذم ، واحتج بقوله تعالى : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْدِرُ بِالْحَقِّ عِلْمًا الْغَيْبِ) (٤) وبقوله :

[٣٢٤] ...

فلا تلمه أن ينام البائسا (٥)

ص: ٥٦٤

- ١- القمر ٥٤ / ٧ وتمامها : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ).
- ٢- ينظر شرح المصنف ٥٨ ، وشرح الرضى ٣١١ / ١ قال الرضى : أما أنه لا يوصف فلأن التكلم والمخاطب منه أعرف المعارف والأصل فى وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل) ، الرضى ٣١١ / ١.
- ٣- ينظر رأى الكسائى فى شرح الرضى ٣١١ / ١.
- ٤- سبأ ٣٤ / ٤٨ قرأ عيسى بن عمر علام بالنصب على أنه بدل من ربي ينظر تفسير القرطبي ٥٣٩٥ / ٦ ، وقراءه الرفع لبغية القراء ، وينظر البحر المحيط ٢١٧ / ٧.
- ٥- الرجز بلا نسبه فى الكتاب ٧٥ / ٢ ، ومغنى اللبيب ٥١٣ وهمع الهومع ٢١٧ / ٥. وتمامه : فأصبت بقر قرى كوانسا قرقرى : اسم موضوع. والشاهد فيه قوله : (تلمه البائسا) حيث وقع البائس صفة فى الضمير الهاء تلمه على من جوز ذلك وهو الكسائى بينما أعربت بدلا من الضمير.

وإنما لم يوصف به لأنه لا- أخص منه ولا- مساو ، واسم الجنس المعرف باللام والإشاره غير المكناني يوصف ولا يوصف بهما فيوصفان للتوضيح والتخصيص ، ولا يوصف بالعلم ، لأنه لا أخص منه إلا المضمرة وهو لا يوصف ، والذي لم يستعمل إلا تابعا يوصف به ولا يوصف نحو : (حسن بسن) (شيطان ليطان) و (جائع نائع) و (مررت بزيد العالم الكريم) فهذه صفات والصفات لا توصف لأنه لا يصح الوصف لما لا يتحقق فيه الذاتيه ، وهي غير متحققه في الصفه.

قوله : (والموصوف أخص أو مساو) ولأنه هو المقصود والصفه غير مقصوده ، فلا يليق جعل غير المقصود أخص من المقصود (١).

قوله : (ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا- بمثله أو بالمضاف إلى مثله) لأن ما عداهما أخص فيه لأن المعارف (٢) مرتبه فأعرفها الضمير ، ثم العلم ، ثم الإشاره ، ثم المعرف باللام ، ثم المضاف إلى أحدها ، على ما يأتي في موضعه.

قوله : (وإنما التزم وصف هذا بذى اللام للإبهام) هذا على تقدير سؤال وهو أن يقال لم لم يوصف المبهم بمثله؟ ، وبالمضاف إلى مثله ، وبالمضاف إلى ذى اللام ، والتزم وصفه بذى اللام فقط فأجاب بأن ذلك

ص: ٥٦٥

١- ينظر شرح المصنف حيث العبارة منقوله منه بتصرف ٥٨.

٢- ينظر شرح المصنف ٥٨ ، وشرح الرضى ٣١٢ / ١ . قال الرضى فى ١ / ٣١٢ : فالمنقول عن سيويه وعليه جمهور النحاء أن أعرفها المضمرة ثم الأعلام ثم اسم الإشاره ثم المعرف باللام والموصولات ، وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف (ظاهر).

للإيهام ، لأن الإيهام يطلب صفه ، يعنى ذاته ولا يعنيها [و ٧١] إلا أسماء الأجناس وتعريفها باعتبار معانيها إنما هو باللام فاختصت لذلك باللام (١).

قوله : (ومن ثم (٢) ضعف مررت بهذا الأبيض وحسن مررت بهذا العالم) يعنى من أجل أن صفه الإشارة يجب أن تدل على الذات والجنس ، وتغير ذات المبهم ، ضعف أن يقال (مررت بهذا الأبيض) لأنه لا يدل على الذات والجنس لاحتماله لكل جسم وجاز لأنه قد دل على الجسميه وحسن أن يقال (مررت بهذا العالم) لدلالته على الجنس الأقرب ولأن يراد به الحيوان العاقل.

ص: ٥٦٦

١- ينظر شرح المصنف ٥٨ ، وشرح الرضى ٣١٤ / ١.

٢- فى الكافيه المحققه من (ثمّه) بدل (ثم).

قوله : (العطف) كان الأولى تأخيرها ، لما ذكرنا.

قوله : (تابع) جنس يعم التوابع (مقصود بالنسبه) خرج النعت والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست بمقصوده بالنسبه. وإنما المقصود الأول ، وجيء بهذه للتوضيح والتبيين.

قوله : (مع متبوعه) خرج البدل لأنه غير مقصود متبوعه معه (١).

قوله : (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشره ، وهى : الواو والفاء وثم وحتى وأو وأما وأم وبلى ولا ولكن) جعله الشيخ شرطاً بعد تمام الحد (٢) ، قال : ولا يصح أن يكون عوضاً عن قوله (مقصود بالنسبه مع متبوعه) لأن الحروف توسط بين النعوت ، وعرضنا حدّ تفصيلها ، وضعف بأنّ التوسط بين النعوت لا بين النعت والمنعوت ، والنعوت معطوف بعضها على بعض (٣) ، واعتراض ب- (لا) و (بلى) و (لكن) و (أو) و (أما) لأنه يقصد بها أحدهما ، فلو قال : تابع مقصود

ص: ٥٦٧

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٣١٨ ، وشرح المصنف ٥٨ والعبارة منقوله عن المصنف إسنادها له ...

٢- ينظر شرح المصنف ٥٨ ، وشرح الرضى ١ / ٣١٨.

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٣١٨ - ٣١٩.

بالنسبه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشره كان أولى. والله أعلم.

قوله : [وسياتى يعنى حروف العطف فى فصل الحرف مثل : قام زيد وعمرو] (١) قوله : (وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل : ضربت أنا وزيد) المعطوف والمعطوف عليه لا يخلو حالهما من ثلاثه أقسام : ظاهرين ، ومضميرين متصلين ، ومنفصلين ثم هما مرفوعان ومنصوبان ومجروران ، فيحصل من مجموعهما سبع وعشرون مسأله ، اثنتا عشره ممتنعه ، والمسائل عطف ظاهر على ظاهر (جاء زيد وعمرو ، وضربت زيدا وعمرا) و (مررت بزيد وعمرو) ومضمير منفصل على متصل (ما قام إلا أن وأنت ، وما رأيت إلا إياك وإياه) والجر ممتنع ومضمير ، ومتصل على منفصل ، وهى ممتنعه كلها ومتصل على ظاهر ممتنعه ، ومتصل على منفصل ممتنعه ، ومنفصل على ظاهر (جاء زيد وأنت) و (رأيت زيدا وإياك) والجر ممتنع لأنه لا يكون إلا متصلا ، وبعضهم منع من عطف المتصل متى كان يتصل لو لم يعطف ، وظاهر على منفصل (ما قام إلا أنا وزيد) و (ما رأيت إلا إياك وزيدا) والجر ممتنع وظاهر على متصل ، ومنفصل على متصل ، وهذان المتغالبان هما مسأله الكتاب (٢). قال الشيخ : (٣) وإذا عطف على المضمير المرفوع المتصل أكد

ص: ٥٦٨

-
- ١- ما بين الحاصرتين زياده من لكافيه المحققه.
 - ٢- ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٨ وقد عقد صاحب الإنصاف المسأله ٦٦ بعنوان العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام ٢ / ٤٧٤ وما بعدها ، والرضى ١ / ٣١٩ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٦.
 - ٣- ينظر شرح المصنف ٥٨ - ٥٩.

بمنفصل سواء كان المعطوف ظاهرا أو منفصلا نحو: (جئت وزيد) و (جئت وأنت) فمذهب جمهور البصريين: أن الضمير المرفوع المعطوف عليه قد اتصل بالفعل (١)، وتأكد اتصاله لفظا ومعنى، أما اللفظ فظاهرا، وأما المعنى فلأنه قد صار كالجزء منه، بدليل أنهم قد سكنوا له آخر الفعل فلا يصح أن يعطف عليه إلا بتأكيده بضمير منفصل يعطف عليه في الصورة، لأنه لا يجوز عطف الاسم على بعض حروف الفعل، وهذا حكمه فيقولون (قمت أنا وزيد وأنا وأنت) قال تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٢) -إلا- أن يقع فصل جاز نحو (قمت اليوم وزيد) وأجازه الكوفيون وبعض البصريين (٣) من غير تأكيد، واحتجوا بقوله تعالى: (ما أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٤) وبقوله:

[٣٢٥] قلت إذ أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الملا تعسفن رملا (٥)

ص: ٥٦٩

- ١- ينظر الإنصاف ٢ / ٤٧٤ وما بعدها في الخلاف في هذه المسألة.
- ٢- الأعراف ٧ / ١٩ وتمامها: (وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ).
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٣١٩، وشرح المفصل ٣ / ٧٦، والبحر المحيط ٤ / ٢٤٨.
- ٤- الأنعام ٦ / ١٤٨ أى: آباؤنا معطوفه على النا فى أشركنا ولم يقل نحن ولا آباؤنا ينظر تفسير القرطبي عند الأنعام ٣ / ٢٥٦٣، والبحر المحيط ٤ / ٢٤٨.
- ٥- البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ملحق ديوانه ٤٩٨، ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٠١، والخصائص ٢ / ٣٨٦، والمفصل ١٤٢، وشرحه لابن يعيش ٣ / ٧٤ - ٧٥، والإنصاف ٢ / ٧٩، وشرحه التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٦٢، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٣٨ ويرى الفلا- بدل الملا- والشاهد فيه قوله: (أقبلت وزهر) حيث عطف زهر على الضمير فى (أقبلت) المرفوع وذلك من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل.

[ظ ٧١] مع إحكامه النصب على المعية ، ورد بأنه قد وقع الفصل ب- (لا) وضعف بأنه بعد حرف العطف ، ورد بأن نيه الإطالة ، قامت مقام الإطالة وأما البيت فتؤول بأنه جمله حالیه.

وأما النصب فجائز بغير تأكيد لأنه مفعول فضله ، تقول (ضربتك وزيدا) و (ضربتك وإياه) وأما الجر مثل : (مررت بك وبزيد) فلا يصح على مذهب سيبويه والجمهور إلا بإعادة الجار ليكون كالمستقل بنفسه (١) ، ويعطف عليه في الصورة لا- في المعنى ، وأجاز الجرمي (٢) والزيادى العطف مع التأكيد من غير إعادة الحرف نحو (مررت بك أنت وزيد) وأجازه نجم الدين مع المجرور بالإضافة من غير إعادة حرف ولا تأكيد ، وأجازه الكوفيون والأخفش (٣) من غير إعادة ولا تأكيد مطلقا ، واحتج بقوله تعالى : (وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (٤) وقوله :

ص: ٥٧٠

- ١- ينظر رأى سيبويه فى الرضى ١ / ٣٢٠.
- ٢- ينظر رأى الجرمى فى الرضى ١ / ٣٢٠ ، ورأى الجرمى والزيادى فى الهمع ٥ / ٢٦٩.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٢٠ ، والبحر المحيط ١٦٥ وما بعدها ، والهمع ٥ / ٢٦٨.
- ٤- النساء ٤ / ١ ، قرأ النخعي وقتاده والأعمش وحمزه (والأرحام) بالجر وقرأ الباقون بالنصب ، وقد اختلف أئمة النحو فى توجيه قراءة الجر ، فأما البصريون قالوا هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ، قال سيبويه فى توجيه هذا القبح : إن المضمم المجرور بمنزله الثنوين ، والتنوين لا- يعطف عليه ، وقال الزجاج وجماعه : يقبح عطف الاسم الظاهر على المضمم فى الخفض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى : (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِإِخْرَاقِهِ الْأَرْضَ) وجوز سيبويه ذلك فى ضروره الشعر. وحكى أبو على الفارسى فى كتاب التذكرة أن المبرد قال : لو صليت خلف إمام يقرأ والأرحام بالجر لأخذت نعلي ومضيت. وقد رد الإمام أبو نصر القشيري ما قاله القادحون فى قراءة الجر فقال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبى صلى الله عليه وسلم تواترا وفى كتاب السبعة فى القراءات (٢٢٦) ، واختلفوا فى نصب الميم وكسرها. من قوله والأرحام ، فقرأ حمزه وحده خفضا ، وقرأ الباقون والأرحام نصبا وبناء عليه إذا تواترت القراءه فلا سبيل إلى ردها لأنها كما قالوا : - سنه متبعه ، أما إذا لم تتواتر فالأمر مختلف ، وبما أنه القارئ بالخفض حمزه وهو من السبعة فإذا فالقراءه متواتره ولا سبيل إلى ردها أو تلحينها ... لكن الرضى قال فى ١ / ٣٢٠ : ولا نسلم تواتر القراءات السبع ، وقال الشوكانى فى فتح القدير ١ / ٤١٨ : ولا- يخفى عليك أن دعوى التواتر باطله يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التى رووها بها ... وينظر البحر المحيط ٣ / ١٦٥ - ١٦٦.

فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

وأجيب بأن (الأرحام) قسم والبيت ضروره ، وإنما جاز فى البدل والتأكيد التبعيه للضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بمنفصل وفى المجرور من غير تأكيد بمنفصل ، وفى المجرور من غير إعادة الجار ، لأنهما ليسا بأجنبيين عن متبوعهما وبدل الغلط قليل بخلاف العطف فإنه مغاير للمعطوف عليه ، وإنما اشترط التأكيد بمنفصل فى النفس والعين خشيه الإلباس بالفاعل (٢).

قوله : (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه) مراده فيما يجب له ويمتنع عليه فقط ، فالواجب كالعطف على الصله والصفه والخبر والحال ، فإنه يشترط فيه ما فيها من العائد والممتنع كالعطف بالموجب على المنفى.

ص: ٥٧١

-
- ١- عجز بيت من البسيط ، وصدوره : فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا وهو بلا نسبه فى الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٠٧ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ - ٧٩ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٦٦ ، وشرح الرضى ١ / ٣٢٠ ، والبحر المحيط ٣ / ١٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٤٠ ، والهمع ٢ / ١٠١ . والخزانة ٥ / ١٢٣ . الشاهد فيه قوله : (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على ضمير الكاف فى بك بغير إعادة حرف الجر على رأى الكوفيين ، والبصريون يجيزونه للضروره .
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، وهذه العبارة منقوله عن الرضى بتصرف . وهى من قوله : لأنهما ليسا ... الفاعل).

قوله : (ومن ثم (١) لم يجز في (ما زيد بقائم) ولا ذاهب عمرو إلا الرفع) أى من أجل أنه يشترط في المعطوف ما فى المعطوف عليه من عائد وإعراب لم يجز (ولا ذاهب) بالجر ، لأنك لو جررته عطفت مالا ضمير فيه على ما فيه ضمير ، وصار الخبر مشتركا بين زيد وعمرو ، وأنت إذا قلت : (ما زيد بذاهب عمرو) لم يصح ، فكذلك إذا جعلته معطوفا عليه ، والرفع فى (ذاهب عمرو) ، إما خبر مقدم على المبتدأ وهو عمرو وإما أن يكون ذاهب مبتدأ ، لأنه قد اعتمد على حرف النفى ، وعمرو فاعل ساد مسد الخبر ، فأما إذا أنبت عن (ما) النافية نحو (ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو) جاز النصب فى ذاهبا على أن (ذاهبا عمرو) جملة معطوفة على التى قبلها ، وقدّم الخبر فيها على الاسم ، وأصله (ليس زيد قائما ولا عمرو ذاهبا) بخلاف (ما) فإنه لا يتقدم خبرها على اسمها فضلا على المعطوف عليها.

قوله : (وإنما جاز الذى يطير فيغضب زيد [الذباب] (٢) لأنها فاء السببيه) هذا جواب عن سؤال مقدر ، كأنه قيل : قد شرطتم أن يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ، وقد عطفتهم فيغضب زيد وهو لا ضمير فيه ، على ما فيه ضمير وهو (يطير) ، وأجاب بأن هذه الفاء إنما جىء بها للسببيه (٣) لا- للعطف فقط ، ولهذا لو أجيب بالواو بدلها لم يجز باتفاق ، بخلاف الفاء لأنها تفيد السببيه ، والارتباط بين الجمليتين ، فكذلك أجازوا

ص: ٥٧٢

١- فى الكافيه المحققه ثمت بدل ثم.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر شرح المصنف ٥٩.

العطف بها مما لا عائد فيه على ما فيه عائد ، كهذه المسأله ، وعكسها كقوله :

[٣٢٧] وإنسان عيني يحسر الماء تاره (١)

فيبدو ...

قوله : (وإذا عطف على عاملين مختلفين) يعنى إذا عطف بحرف واحد معمولين على معمولى عاملين مختلفين لم يجز ، وقوله : (على عاملين) يحترز من العامل الواحد ، فإنه جائز سواء كان له معمول ، ك- (قام زيد وعمرو) أو معمولان ، ك- (ضرب زيد عمرا وبكر خالدا). قوله : (مختلفين) يحترز عن المتماثلين فإنه جائز نحو (ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) فإذا عرفت ذلك ، فاعلم أن المعطوف إن كان واحدا ، وعطفته على معمول واحد جاز [و ٧٢] نحو (قام زيد وعمرو) وإن عطفته على معمولين لم يجز ، سواء كان العامل واحدا ، نحو (ضرب زيد عمرا وبكر) أو العاملين نحو (قام زيد وقعد عمرو وبكر) لأنه يؤدي إلى معمول بين عاملين وإن لم يعرب بإعرابين وإن كان المعطوف أكثر ، فإن عطفته على معمول واحد لم يجز نحو (قام زيد وعمرو وخالدا) إلا على قول من أجاز حذف العاطف وإبقاء المعطوف كما حكى (أكلت لحما خبزا تمرا) وإن عطفته على معمولين فصاعدا

ص: ٥٧٣

١- صدر بيت من الطويل ، وهو لذى الرمه فى ديوانه ٤٦٠ ، وله ولكثير ، ينظر المقرب ١ / ٨٣ ، ومغنى اللبيب ٦٥١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٦٨ ، وتذكره النحاه ٦٦٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٩ ، والأشباه والنظائر ٣ / ١٠٣ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٩٢ . وعجزه : فيبدو وتارات يجم فيغرق والشاهد فيه قوله : (فيبدو حيث عطف الجملة التى تصلح لأن تكون خبرا عن المبتدأ والمشملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذى هو إنسان عيني عطفها على جملة (يحسر) الخاليه من هذا الضمير فصارت الجملتان كالشئ الواحد ولذلك صح إعراب جملة يحسر خبرا للإنسان.

عامل واحد جاز ، نحو (ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) و (علمت زيدا قائما وعمرا قاعدا) و (أعلمت زيدا عمرا قائما وبكرا خالدا قاعدا) وإن عطفته على معمولين فصاعدا لعاملين فصاعدا ، فإن زاد العامل على اثنين نحو (خرج زيد من الدار إلى المسجد وعمرو الحانوت إلى السوق) لم يجز ، وإن كانا اثنين ، فإن كان العطف بغير الواو لم يجز ، وإن كان بالواو فهي مسأله المصنف (١) ، نحو (زيد في الدار وعمر والحجره) منعها سيويه (٢) والجمهور ، واختاره الزمخشري (٣) ، وحجتهم أن الواو نائبه مناب العامل الواحد وقائمه مقامه ، وفي هذه المسأله وأمثالها قيمته مقام عاملين وهو ضعيف ، لأنه لا يقوى أن يقوم مقام عاملين ، ثم إن بعض العوامل لا- تصل إلى معمولين كحرف الجر ، فكيف ما قام مقامه ، وأجازه الفراء (٤) وبعض الكوفيين والأخفش (٥) من البصريين وحجتهم قوله تعالى : (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) (٦) ثم قال : (وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (٧) فيمن نصب آيات ، فتصريف الرياح معطوف على (خلق)

ص: ٥٧٤

- ١- قال المصنف في ٥٩ ما نصه (العطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين مطلقا).
- ٢- قال سيويه في الكتاب ١ / ٦٣ : (وإذا قلت ما زيد منطلقا أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه لم يجز ، لأنه لم تعرفه به لم نذكر له إضمارا ولا إظهارا فيه فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل سببا له).
- ٣- واختار الزمخشري المنع ، ينظر المفصل ١٠٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣ / ٢٧ وما بعدها ، وابن السراج في الأصول ٢ / ٦٩ ، والرضي في شرحه ١ / ٣٢٤.
- ٤- ينظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٥ ، وشرح المصنف ٥٩.
- ٥- ينظر رأي بعض الكوفيين والأخفش في شرح الرضي ١ / ٣٢٤ ، والأصول في النحو لابن السراج ٢ / ٧١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٣ / ٢٧ وما بعدها.
- ٦- الجائيه ٤٥ / ٣.
- ٧- الجائيه ٤٥ / ٥ وتمامها : (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) آيات بالرفع فيهما وقرأ حمزه والكسائي بكسر التاء فيهما ووجه الكسر في آيات الثاني العطف على ما عملت فيه والتقدير وإن في خلقكم وما يثبت من دابه آيات ، وقراءه العامه بالرفع ، ينظر معاني القرآن - للفراء ٣ / ٤٥ ، والحجه في القراءات لابن زنجله ٦٥٨ ، والسبعه في القراءات ٥٩٤ ، والنشر ٢ / ٣٧١ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٣.

السموات) والعامل فيه في وآيات عطف على الآيات ، والعامل فيها أن قولهم (ما كل بيضاء شحمه ولا سوداء تمره) (١) فسوداء معطوفه على بيضاء ، وعاملها (كل) وتمره على شحمه وعاملها (ما) وقوله :

[٣٢٨] أكل امرئ تحسبين امرءا

ونار تأجج بالليل نارا (٢)

فإن الأولى معطوفه على امرئ الأول وعامله ، والثانية على امرئ الثاني وعامله تحسبين ، وغير ذلك من الأشعار.

وتأوله المانعون ، أما الآن فجعلوا (آيات) الثانية تأكيدا للأولى. وفي

ص: ٥٧٥

١- ينظر هذا المثل في الكتاب ١ / ٦٥ - ٦٦ ، والأصول في النحو ٢ / ٧٤ ، والمفصل ١٠٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣ / ٢٦ - ٢٧ ، وشرح الرضى ١ / ٣٢٥. قال سيوييه في الكتاب ١ / ٦٥ - ٦٦ ، ما نصه (وتقول ما كل سوداء تمره ولا بيضاء شحمه ، وإن شئت نصبت شحمه ، وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت (كل) فقلت ولا كل بيضاء). وقال ابن يعيش : (وقد كثر التقلب بهذا المثل وأجاز ما فيه وجوها من الإعراب وجملتها خمسه أوجه : الأول : أن ترفع كل وتخفض سوداء بالإضافة ، والثاني : أن ترفع ولا- تعمل ما وتعطف جمله على جمله ، الثالث : أن تنصب الأول على إعمال (ما) وترفع بيضاء وشحمه على الاستئناف ، الرابع : لا تعمل (ما) ولكن تحذف كل وتبقى أثرها. والخامس : أن تبقى دون حذف وهو أحسنها) انظر شرح المفصل ٣ / ٢٧ بتصرف.

٢- البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ٣٥٣ ، وله ولعدى بن زيد ينظر الكتاب ١ / ٦٦ ، ويروى فيه توقد والمفصل ١٠٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣ / ٢٦ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٣ ، وشرح المصنف ٦٠ ، ومغنى اللبيب ٣٨٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٧٧. والشاهد فيه قوله : (ونار) حيث حذف المضاف وهو كل الذى قدر وأبقى المضاف إليه مجرورا كما كان قبل الحذف ، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له موجود هو كل في بدايه البيت.

البيت ، وفي (لا-سوداء تمره) ، على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه ، وفصل ابن الحاجب (١) والأعلم : (٢) فأجازاه (٣) فيما كان أحد عامليه جاراً (٤) بشرط تقدمه وموازنه المعطوف للمعطوف عليه نحو (فى الدار زيد والحجره عمرو) و (إن فى الدار زيدا والحجره عمرا) وحجتهم على التفصيل : أنه إذا تقدم المرفوع والمنصوب على المجرور أدى ذلك إلى الفصل بين الجار والمجرور من جهة أن الواو بمنزلة العامل ، بخلاف ما إذا تقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب ، فإنه لا يكون فيه فصل بين الجار ومجروره (٥).

قوله : (خلافاً للقراء) (٦) ، يعنى فإنه أجاز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً.

قوله : (إلا فى نحو : فى الدار زيد والحجره عمرو) يعنى فإنه يجوز حيث تحصل الشروط الثلاثة.

قوله : (خلافاً لسيبويه) (٧) فإنه منع الكل مطلقاً ، وتأول هذه الحجج بما ذكرنا.

ص: ٥٧٦

- ١- ينظر شرح المصنف ٥٩.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٢٥.
- ٣- فى الأصل فأجازاه وهو تحريف.
- ٤- فى الأصل جار
- ٥- ينظر شرح المصنف ٥٩ ، وشرح الرضى ١ / ٣٢٥ ، وفيه رأى الأعلم ، قال الرضى : (والمصنف جَوَزَ بالقيد الذى ذكره الأعلم أيضاً وهو أن يتقدم المجرور على المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب).
- ٦- ينظر رأى القراء فى الرضى ١ / ٣٢٥.
- ٧- ينظر الكتاب ١ / ٦٣ وما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٢٧.

قوله : (التوكيد) هو مصدر وكَدّ ، والتأكيد مصدر أكد.

قوله : (تابع) جنس ، وخرج منه ما ليس بتابع نحو : (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) (١).

(وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) (٢).

قوله : (يقرر أمر المتبوع) خرج العطف بحرف والبدل فإنهما لا يقرران أمر المتبوع (٣).

قوله : (فى النسبه (٤) والشمول) خرج عطف البيان والصفه لأنهما وإن قررا أمر المتبوع فليس فى نسبه ولا شمول ، ألا ترى أنك إذا قلت : (جاءنى زيد الطويل) فلم يقع شك فى نسبه المجرى إلى زيد ، وإنما وقع فى أى زيد [ظ ٧٢] من الزيود؟ هل من الطوال أم القصار؟ فلما قلت الطويل علم بذلك مجيئه ، فهو معلوم من قبل ، ومعنى النسبه ، أنك إذا قلت (جاء زيد) احتمل أن يكون هذا الجائى رسوله ، فإذا قلت (جاء زيد زيد) زال الاحتمال ، وكذلك الشمول ، إذا قلت : أخذت الدراهم ، احتمل

ص : ٥٧٧

١- النحل ١٦ / ٢٦.

٢- الأنعام ٦ / ٣٨.

٣- ينظر شرح المصنف ٦٠.

٤- فى الكافيه المحققه أو بدل و.

أن يكون أبقىت يسيرا منها ، فإذا قلت (كلها) زال الاحتمال. والذي للشمول (كل) وأخواتها ، وللنسبه اللفظي وسائر المعنوي.

قوله : (وهو لفظي ومعنوي) أي التأكيد على ضربين ، لفظي ومعنوي.

قوله : (فاللفظي : (١) تكرير اللفظ الأول) أي تكريره بعينه (مثل جاء زيد زيد) وأما مررت به هو وبك أنت فاستعير فيه ضمير المرفوع للمجرور.

قوله : (ويجى فى الألفاظ كلها) يعنى فى الاسم والفعل والحرف والجمله ، والظاهر والمضمر ، تقول : (جاء زيد زيد) (جاء زيد جاء زيد) و (جاء رجل رجل) قال :

[٣٢٩] كم عالم عالم أعيت مذاهبه

وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا (٢)

ومنع طاهر فى النكرات (٣) والمضمر قوله :

ص : ٥٧٨

١- قال المصنف ٦١ : (وقد وقع فى كلام الزمخشري وغيره فى مثل يا زيد زيد أنه بدل وليس بمستقيم لأنه يخرم قاعده التوكيد اللفظ ، فإنه لو كان بدلا ، لكان جاء فى زيد زيد بدلا ، وأيضا فإنه لا معنى للبدليه فيه).

٢- البيت من البسيط ، وهو لابن الرواندى كما فى معاهد التنصيص ١ / ١٤٧ ، ومفتاح العلوم ٨٥. ويروى فيه مع بيت آخر ب- (عاقل) بدل عالم : كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك الأوهام حائره وصير العالم النحرير زنديقا والشاهد فيه قوله : (كم عالم عالم وجاهل جاهل) حيث أكد اللفظ الأول بتكريره فى الشطرين على سبيل تأكيد المفرد بالمفرد.

٣- ينظر شرح المقدمه المحسبه ٢ / ٤٠٨ ، والهمع ٥ / ٢٠٤.

[٣٣٠] تيممت همدان الذين هم هم (١)

...

وقوله :

[٣٣١] إياك إياك المراء فإنه

إلى الشر دعاء وللشر جالب (٢)

والفعل (ضربك ضربك) قال :

[٣٣٢] ...

أناك اللاحقون احبس احبس (٣)

والحرف إن كان يفيد تكريرا لحروف الإيجاب والمشبهه كرر وحده تقول : (نعم نعم) و (كأن كأن) قال :

[٣٣٣] ... وكأن وكأن

أعناقها مشدّات فى قرن (٤)

ص: ٥٧٩

١- صدر بيت من الوافر وهو لسيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه فى ديوانه ١٩١ ، وعجزه : إذا ناب أمر جتتى وسهامها ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٥٥ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٠٧ . والشاهد فيه قوله : (الذين هم هم) حيث أكد الضمير المنفصل (هم) بضمير منفصل آخر وهو من التوكيد اللفظى .

٢- البيت من البحر الطويل وهو للفضل بن عبد الرحمن ، ينظر الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والخصائص ٣ / ١٠٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٣٦ ، وخزانه الأدب ٣ / ٦٣ . والشاهد فيه قوله : (إياك إياك المراء) حيث كرر الضمير إياك للتأكيد اللفظى وقيل إن إياك الثانى بدل الواو فى والمراء .

٣- البيت من البحر الطويل وهو بلا- نسبه ينظر الخصائص ٣ / ١٠٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٥٥ ، وشرح الرضى ١ / ٣٣٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢١٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٩٤ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٤٥ - ٢٠٧ وخزانه الأدب ٥ / ١٥٨ . والشاهد فيه قوله (أناك أتاك ، واحبس واحبس) فإنه كرر اللفظ الأول بعينه وهو من التوكيد اللفظى .

٤- البيت من الرجز ، وهو منسوب إلى خطام المجاشعى والأغلب العجلى وهما فى ديوان الأغلب ٤ / ١٦٥ . وتمامه : وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٥٨ ، والهمع ٥ / ٢٠٩ ، والأشباه والنظائر ٤ / ١٠٢ ، والقرن : الجبل والشاهد فيه قوله : (وكأنّ وكأن) حيث أكد (كأن) التى هى حرف تشبيه ونصب توكيدا لفظيا بإعادته المؤكد والمؤكد بمعمول أولهما ، مع أن كأن ليس من

أحرف الجواب والتوكيد على هذا شاذ.

وقوله :

[٣٣٤] ...

ما من حمام أحد معتصما (١).

وإلا أعيد مع ما [بعده] (٢) نحو (مررت به به) و (بك بك) و (بزيد بزيد) و (بعمرو بعمرو).

قوله : (والمعنوى بالفاظ مخصوصه ، وهى نفسه وعينه إلى آخرها) الواو دخلت عاطفه لتعدادها ، وأما إذا أكدت بها كلها فالأفصح عدم دخولها ، والألفاظ التى عددها الشيخ تسعه وزاد الشيخ سيويه (٣) جميعهم وعامتهم) المضافين تقول : (جاء القوم

جميعهم وعامتهم) ومنع المبرد من (عامه) (٤).

قوله : (فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما) [نفسه نفسها أنفسهما أنفسهن] (٥) يعنى النفس والعين يعمان فى الأفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ويختلف الضمير باختلاف المؤكد تقول : (جاء زيد نفسه وعينه) و (الزيدان أنفسهما وعينهما) ولا

ص: ٥٨٠

١- سبق تخريجه برقم ٢٩٣.

٢- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.

٣- ينظر الكتاب ١ / ٣٧٦ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٣٩.

٤- ينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٩٩.

٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

يجوز تثنيته النفس والعين مع المثني ، بل تجمع كما في المجموع ، وأما الضمير فعلى قياسه ، وقد جاء فيهما مع المثني ثلاث لغات أفصحها الجمع ثم الأفراد ثم التثنية فتقول : (جاء الزيدان أنفسهما وأعينهما ، ونفسهما وعينهما ، ونفساهما وجاءت الهندات أنفسهما وأعينهما ، ونفسهما وعينهما) (١) و (نفساهما وعيناهما) (٢) وفي الجمع (جاء الزيدون أنفسهم وأعينهم والهندات أنفسهن وأعينهن).

قوله : (والثاني للمثني) أى الضرب الثاني من التوكيد لا يكون إلا للمثني وهو (كلاهما) للمذكر (وكلتاها) بالياء للمؤنث وهما من اللزومات للإضافة ولا يضافان إلا إلى مثني (٣) أو ما في حكمه ظاهر نحو (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ) (٤) أو مضمّر نحو كلاهما قال :

[٣٣٥] ...

ويعلم أن سلقاه كلانا (٥)

ص: ٥٨١

١- ينظر شرح المصنف ٦١ ، وشرح الرضى ١ / ٣٣١ - ٣٣٤.

٢- وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما كما ذكر الشارح ونقله الرضى عن ابن كيسان ١٠ / ٣٣٤.

٣- قال المصنف فى شرحه ٦١ ما نصه : (وأما كلا- فلا يؤكد به إلا المثني فيخالف فى ضميره باعتبار من هو له من متكلم أو مخاطب أو غائب كقولك : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاء آكلاهما ، وإن كانت لمؤنث زيدت التاء فقلت كلتاناً وكلتا كما وكلتاها).

٤- الكهف ١٨ / ٣٣ وتماها : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلَمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا).

٥- عجز بيت من الوافر وصدده : فإن الله يعلمنى ووهبا وهو للنمر بن تولب فى ديوانه ٣٩٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٢. والشاهد فيه قوله : (كلانا) حيث أضاف كلا- إلى (نا) وهو ضمير جمع ، وكلا يضاف إلى تثنيه ، وذلك لأن الاثنين والجمع فى الكنايه عن المتكلم واحد ، أو لأنه حمل الكلام على المعنى لأنه بمعنى نفسه ووهبا ...

وقال :

[٣٣٦] ...

وكلا ذلك وجه وقبل (١)

ويخالف فى ضميره باعتبار من هو له من متكلم وخطاب وغييه نحو (جئنا كلاتنا) و (جئتم كلاكما) و (جاء كلاهما) وإن كان لمؤنث ردت التاء تقول : (جاءتا كلاتهما).

قوله : (والباقي لغير مثنى) أى كل وأخواته لغير المثنى مما يتجزأ من مفرد أو جمع مذكر أو مؤنث نحو (شربت القدر كله) و (جاء القوم كلهم).

قوله : (باختلاف [و ٧٣] الضمير فى كله وكلها) [كلهم كلهن] (٢) يعنى أن الضمير يجرى على قياسه فى التذكير والتأنيث والتثنيه والجمع.

قوله : (والصيغ فى البواقي) [أجمع ، وجمعاء ، وأجمعون ، وجمع] (٣) يعنى باختلاف الضمير فى كله ، واختلاف الصيغ فى البواقي وهى (أجمع واكتع وأبتع وأبضع) (٤) تقول (اشترت العبد أجمع أكتع أبضع) و (الجاريه جمعاء

ص: ٥٨٢

١- عجز بيت من الرمل ، وهو لعبد الله الزبعرى فى ديوانه ٤١ ، وينظر الأغانى ١٥ / ١٤٦ ، وشرح المفصل ٣ / ٢ - ٣ ، ومغنى اللبيب ٢٦٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٤٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٣٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٦٢ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٨٢ .
وصدره : إن للخير وللشر مدى والشاهد فيه قوله : (كلا ذلك) حيث أضاف (كلا) إلى (ذلك) وهو فرد لفظا مثنى معنى وذلك لأنه يعود على الخير والشر .

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- قال المصنف فى شرحه : فيقال للمفرد المذكر أجمع ، وللمؤنث جمعاء ، وللجمع المذكر أجمعون ، وللجمع المؤنث جمع ، ولا يقال للمثنى عنه استغناء بكلا ٦١ . وقال الرضى عن البواقي فى التوكيد : (تقول للواحد المذكر : أجمع أكتع أبتع أبضع ، - وللواحد جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ، وللجمع المذكر العاقل أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون ، وللجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا- أو غيره) ١ / ٣٣٤ ثم قال الرضى فى الصفحه نفسها (وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان ولمثنى المؤنث جمعاءان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع).

وكتعاء بتعاء بصعاء) و (العبيد أجمعين أبتعين أبصعين) و (الجواري جمع وكتع بتع وبصع) لا يقلن فى المثنى استغناء عنهن ب- (كلا) وهذه التواكيد معارف لا يؤكد بها إلا المعرفه ، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرات المقصوده (١) نحو قوله :

... [٣٣٧]

تحملنى الذلفاء حولا أكتعا (٢)

وقوله :

[٣٣٨] قد صرّت البكره يوما

... (٣)

وتعريفها من جهه العلميه عند الفارسى (٤) ومن جهه الإضافه ظاهره

ص: ٥٨٣

-
- ١- ينظر رأى الكوفيين فى شرح ابن عقيل ٢ / ٢١١ ، وشرح الرضى ١٠ / ٣٣٥. قال الرضى : وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودينار ويوم وليله وشهر ... نفس الصفحه.
 - ٢- البيت من الرجز بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٤٤ - ٦٤٨ ، وشرح الرضى ١ / ٣٣٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢١٠ ، ولسان العرب ماده (كتع) ٥ / ٣٨٢٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٠٥ ، وخزانه الأدب ٥ / ١٦٩. وتمامه : يا ليتنى كنت صبيا مرضعا والشاهد فيه قوله : (حولا أكتعا) حيث أكد النكره المقصوده وهو مذهب الكوفيين كما أشار الشارح.
 - ٣- الرجز بلا نسبه فى الإنصاف ٢ / ٤٥٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٤٤ - ٤٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٤٨ ، وشرح الرضى ١ / ٣٣٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢١١ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٠٤ ، وخزانه الأدب ١ / ١٨١. والشاهد فيه قوله : (يوما أجمعا) حيث أكد يوما وهو نكره محدوده بقوله أجمعا وتجوز ذلك على مذهب الكوفيين وهذا ما ذهب إليه ابن مالك.
 - ٤- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨٧٢.

كانت أو مقدره عند الخليل وسيبويه (١).

قوله : (ولا- يؤكد ب كل وأجمع إلا- ذو أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكما) يحترز من الجوهر الفرد ، قوله : (يصح افتراقها) يحترز من مالا- يصح افتراقها نحو (جاء زيد) لا- تقول كله ، لأنه لا يصح مجيء بعضه ، ومما يجب افتراقها نحو (اقتسم هؤلاء الثلاثة ثلاثة أقسام كلهم) والذي يصح افتراقه حسا مثل (أكرمت القوم كلهم) ويسمى المتجزئ بالذات والحكم مثل (اشتريت العبد كله) [جاءني زيد كله] (٢) وسمى المتجزئ بالعامل ومنه (رأيت زيدا كله) و (ضربته كله) وإنما اختص (كل) و (أجمع) بما يصح افتراقه لأنها وضعت لتأكيد الشمول والإحاطة ولا تصحان إلا في ذى أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكما.

قوله : (وإذا أكد الضمير المرفوع) يحترز من الظاهر والمضمر المنصوب والمجرور (٣).

قوله : (المتصل) يحترز من المنفصل ، نحو (ما جاء إلا أنت نفسك) (٤).

قوله : (بالنفس والعين) يحترز مما يؤكد بغيرهما ، نحو (كل) وأخواته فإن هذه لا تحتاج إلى تأكيد بمنفصل نحو (جاؤوني كلهم)

ص: ٥٨٤

١- ينظر الكتاب ١ / ٣٧٧ وما بعدها.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر شرح المصنف ٦١.

٤- ينظر شرح المصنف ٦١.

قوله : (أكد بمنفصل) وهو ما اجتمعت فيه هذه الشروط نحو (قمت أنت ونفسك) و (زيد خرج هو ونفسه) وإنما أكد بمنفصل لأنه لما اتصل بالفعل صار كالجزء منه ، فكما لا يعطف عليه إلا بتوكيد كذلك لا يؤكد إلا بتأكيد ، وإنما اختص النفس والعين بهذا الحكم لإلباسهما بالفاعل فى بعض المواضع لكثرة مباشرتها له ، نحو (هند خرجت نفسها) و (خرجت عينها) (١) فيتوهم أنها ماتت أو عورت ، لأنهما يستعملان فى غير التأكيد ، كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والمجرور تقول : (نفسى طيبه) و (عيني حسنه) و (الكلام فى نفسى) و (الحسن فى عيني) و (طابت نفسى) و (حسنت عيني) و (قتلت نفسى) و (أعورت عيني) (٢) بخلاف (كل) و (أجمعين) فإنها لا تكون إلا توكيدا ، ولا تلى العوامل إلا نادرا وقد استعمل (كل) مبتدأه لما كان العامل معنويا (٣).

قوله : (وأكتع وأخواه وهما (أبتع) و (أبضع) اتباع ل أجمع) يعنى فى الترتيب ، تقول (اشتريت العبد أجمع اکتع أبتع أبضع) ولا معانى لها ، بل هى كقولهم (حسن بسن) و (جائع بائع) و (سلطان ليطان) فى أنها لا معنى لها سوى سجع الكلام وتأكيده ، وقيل : (أكتع) مأخوذ من قولهم : عام

ص: ٥٨٥

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٣٦. قال الرضى : (اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين ، أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطه صفه للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى) انته كلامه.
- ٢- قال الرضى : (وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقه ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحه المخصوصه كالوجه فى قوله تعالى : ((كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)) ، أى ذاته) ينظر شرح الرضى ١ / ٣٣٦.
- ٣- كأن تأتى مبتدأ ، لأن العامل فيه معنوى على رأى البصريين.

كتيع أى تام ، وتكتعت (١) الجلده إذا تجمعت ، وأبتع من قولهم : فرس بتبع هو طويل العنق مع شده المغزز (٢) ، قال :

[٣٣٩] يسمو الدسيع إلى هاد له بتع

وجؤجؤ كمداك الطيب مخضوب (٣)

وأبضع بالصاد المهمله من بضع (٤) الجرح إذا سال ، ومن قولهم (إلى متى تكرع ولا- تبضع) (٥) أى تروى ، وقد روى أبضع بالصاد المعجمه (٦).

قوله : (ولا يتقدم عليه) يعنى توابع الجمع لا تتقدم عليه لأن التابع لا يتقدم على متبوعه ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان (٧) ولا حجه لهم.

قوله : (وذكرها دونه ضعيف) يعنى وذكر توابع (أجمع) دون (أجمع) ضعيف لا تقول : (شريت العبد أكتع أبتع أبضع) (٨) [ظ ٧٣] وقد جاء :

ص: ٥٨٦

١- ينظر ماده (كتع) فى اللسان ٥ / ٣٨٢٠.

٢- ينظر ماده (بتع) فى اللسان ١ / ٢٠٦.

٣- البيت من البسيط ، وهو لسلامه بن جندل فى اللسان ماده (بتع) وماده (دسع) ٢ / ١٣٧٤ ، ويروى فيه يرقى بدل يسمو ، و (فى جؤجؤ) بدل (وجؤجؤ). الدسيع : العظم الذى فيه الترقوتان (عند الإنسان) وقيل الدسيع الصدر والكاهل (وهو موضع المرئ من حلقة الجؤجؤ : عظام صدر الطائر. والشاهد فيه قوله : (بتع) حيث أتى بها على غير الإتياع والتأكيد وأعرب بحسب موقعها من الجملة.

٤- ينظر ماده (بضع) فى اللسان ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥.

٥- ينظر هذا المثل فى اللسان ماده (بضع) ويروى : حتى متى تكرع ولا تبضع ١ / ٢٩٦ - ٢٩٨.

٦- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٣٦.

٧- ينظر رأى ابن كيسان فى شرح الرضى ١ / ٣٣٦.

٨- ينظر ترتيب هذه فى شرح الرضى ١ / ٣٣٦.

تحملنى الذلفاء حولاً أكتعاً (١)

وقوله :

[٣٤١] ترى الثور مدخل الظل رأسه

وسائره باد إلى الشمس أكتع (٢)

ص: ٥٨٧

١- سبق تخريجه برقم ٣٣٧.

٢- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الكتاب ١ / ١٨٢ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٣٥ ، والدرر ٦ / ٣٧ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٠١ ، وأمالى المرتضى ١ / ٢١٦ ، وهذا الشاهد من الخمسين التى لم يعرف لها قائل. ويروى أجمع بدل أكتع. والشاهد فيه قوله : (أكتع) حيث أكد سائره بكلمه أجمع ، وفيه شاهد آخر. وهو (مدخل الظل رأسه) أى مدخل رأسه فى الظل على سبيل القلب.

قوله : (البدل تابع) جنس الحد.

قوله : (مقصود بما نسب إلى المتبوع) خرج النعت وعطف البيان والتوكيد.

وقوله : (دونه) خرج المعطوف بحرف ، وفيه إشعار بأن المبدل منه فى نيه الطرح ، وهو مذهب المبرد (١) وجماعه من النحاه وحجتهم ، أنه لا- بد من ذلك فى بدل الغلط وأنه وحده له حكم مخالف للتتابع فى قوه تأثير العامل الأول ، وما ذلك إلا لأنه مقصود دون الأول ، وإلا- أدى إلى أن يرفع الفعل فاعلين بغير عاطف ، نحو (جاء زيد أخوك) ومذهب سيبويه (٢) أنه غير مطرح ، لأنه يؤدى إلى بقاء المبتدأ بلا عائد نحو (زيد رأيت غلامه رجلا صالحا) وعود الضمير إلى غير مذكور نحو (ضربت زيدا أخاه) ويرد على حده المعطوف ب- (بل) فقط ، فلوزاد يغير واسطه لسلم الحد ، قاله فى البرود.

ص: ٥٨٨

١- ينظر المقتضب ٣٩٧ / ٤ وما بعدها ، وشرح الرضى ٣٤٢ / ١.

٢- ينظر الكتاب ١ / ١٥٠ وما بعدها.

قوله : (وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط) قال فى البرود : فى إدخاله اللام على (كل) و (بعض) نظر ، لأن مذهب سيويه (١) أنهما معرفتان بنيه الإضافه ، ودليله نصب الحال من كل فى قول العرب : (مررت بكلّ قائما).

وهذه قسمه النحاه المحققين ، ومنهم من لم يعد بدل الغلط بغير (بل) كالمبرد (٢) وغيره ، وردّه ابن السيد (٣) بقول ذى الرمه :

[٣٤٢] لمياء فى شفيتها حوه لعس (٤)

...

أبدل اللعس وهو سواد مشرب بحمره من الحوه وهو سواد ، وردّ بأنه مصدر وصف به للمبالغه نحو (حكّم عدل قول فصل) وقيل : فيه تقديم وتأخير ، أى فى شفيتها حوه فى اللثات لعس كقوله :

ص : ٥٨٩

١- ينظر الكتاب ١ / ١٥٤.

٢- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٤٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢١٥.

٣- هو عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - أبو محمد البطليوسى نزىل بنسبه كان عالما باللغات والآداب ، تصدر لإقراء النحو فيها ، صنف شرح أدب الكاتب ، شرح الموطأ إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، الخلل فى شرح أبيات الجمل توفى ٥٢١ هـ فى بلنسيه ، ينظر ترجمته فى البغيه ٢ / ٥٥ - ٥٦ ينظر رأى ابن السيد فى همع الهوامع ٥ / ٢١٥.

٤- صدر بيت من البسيط وهو لذى الرمه فى ديوانه ٣٢ ، وينظر الخصائص ٣ / ٢٩١ ، واللسان ماده (حو) ٢ / ١٠٦٢ ، ٣ / ٢٩١ ، والدرر ٦ / ٥٦ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٠٣ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢١٥ ، وعجزه : وفى اللثات وفى أنيابها شنب والشاهد فيه قوله : (حوه لعس) حيث جاء لعس بدل غلط من حوه ، وتأوله بعضهم على أنه من باب التقديم والتأخير والتقدير : فى شفيتها حوه وفى اللثات لعس وهذا ما ذهب إليه الشارح.

كأن قفرا رسوما قلما (١)

أى فأصبحت بعد بهجتها قفرا ، كأن قلما خط رسوما ، وزاد قوم بدل الإضراب كقول النبي : «إن العبد ليصلى الصلاه ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سابعها ثمنها تسعها عشرها» (٢) وزاد قوم بدل البداء (٣) ، والفرق بينهما أن البداء ما ظهر لك الصواب فى خلافه ويعدل إلى المبدل منه ولا يكون فى كلام الله ، والإضراب أن يعدل عن الأول وإن كان صوابا لغرض ، ويجوز على الله تعالى ، وهما يقدران ب- (بل) كالغلط وزاد بعضهم بدل كل من بعض نحو :

[٣٤٤] رحم الله أعظما دفنوها

بسجستان طلحه الطلحات (٤)

وتأوله المانعون على حذف مضاف تقديره ، أعظم طلحه الطلحات.

ص : ٥٩٠

١- البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة فى الخصائص ١ / ٣٣٠ ، ٢ / ٣٩٣ ، والإنصاف ٢ / ٤٣١ ، واللسان ماده (خطط) ٢ / ١١٩٨ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤١٨. والشاهد فيه قوله : (كأن قفرا رسوما قلما) حيث أحز قلما ومكانه التقديم والتقدير كان قلما خط رسوما وهذا ما أشار إليه الشارح.

٢- الحديث رواه الإمام أحمد فى مسنده ٤ / ٣٢١ ، من حديث عمار بن ياسر.

٣- والبداء لا يكون فى كلام الله لأنه يبدو بعد أن لم يكن وهذا مما يعطل فيه علم الله. وقد اختلف العلماء بين النسخ والبداء فالنسخ : تحويل العباد من شىء قد كان حلالا فيحرم أو كان حراما فيحلل ، وأما البداء فهو ترك ما عزم عليه وهذا غير جائز فى القرآن والنسخ منصوص عليه فيه (القرطبي عند تفسير الآيه ١٠٦ من البقره).

٤- البيت من الخفيف ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ٢٠ ، وينظر المقتضب ٢ / ١٨٨ ، ٤ / ٧ ، والإنصاف ١ / ٤ ، وشرح المفصل ١ / ٤٧ ، والجنى الدانى ٦٠٥ ، واللسان ماده (طلح) ٤ / ٢٦٨٧ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢١٦ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٠ - ١٤. الشاهد فيه قوله : (طلحه) حيث جاء بدلا من أعظم وهو من باب بدل الكل من البعض.

قوله : (فالأول مدلوله مدلول الأول) يعنى بدل الكل مدلوله مدلول المبدل منه فى المعنى (١). نحو (زيد أخوك) بخلاف مدلول اللفظ فإنه يكون توكيدا لفظيا.

قوله : (والثانى جزؤه) يعنى بدل البعض من الكل نحو (قطعت زيدا يديه).

قوله : (والثالث بينه وبين ملابسه بغيرهما) يعنى بين بدل الاشتمال وبين المبدل والمبدل منه ملابسه بغير الكليه والبعضيه ، نحو (أعجبنى زيد علمه) فملابسه العلم لزيد لاتصافه به ، لا أنه هو ولا بعضه (٢) ، وسمى اشتمالا لأن الأول مشتمل على الثانى ، وردّ ب- (سلب زيد ثوبه) وقيل الثانى : هو المشتمل على الأول حقيقه نحو (سلب زيد ثوبه) ومجازا ، نحو (أعجبنى زيد علمه).

قوله : (الرابع (٣) أن تقصد إليه بعد أن غلظت بغيره) يعنى بدل الغلط وهو لا يوجد فى كلام الله سبحانه ، ولا يجوز عليه الغلط ، ولا فى

ص: ٥٩١

١- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٣٩.

٢- ينظر شرح المصنف ٦٢.

٣- بدل الغلط. قال الرضى : وهذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلاثه أقسام : إما بداء : وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم أنك غالط لكون الثانى أجنبيا وهذا يعتمد الشعراء كثيرا للمبالغه والتفنن فى الفصاحه. وإما غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلا أن تقول : جاءنى حمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار ، وإما نسيان وهو أن يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك إلى ذكره ولكن تنسى المقصود ثم تداركه بذكر المقصود) ينظر الرضى ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠.

الكلام الفصيح (١) لأنهم يأتون فيه ب- (بل) ولا يشترط فيه ملابسه ولا ضمير بخلاف بدل البعض والاشتمال ، فلا بد فيهما من الضمير.

قوله : (ولا- يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين) هذا تقسيم بحسب التعريف والتكثير ، أى ويكون البدل والمبدل منه [٧٤] معرفتين نحو (زيد أخوك) وعليه (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ) (٢) ونكرتين نحو (جاء رجل أخ لك) وعليه (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا) (٣) ومختلفتين ، معرفه من نكره ، نحو (جاءنى رجل أخوك) وعليه : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ) (٤) وعكسها (زيد أخ لك) وعليه (لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) (٥) وكذلك فى البعض والاشتمال والغلط فى المعرفتين نحو (قطعت زيدا يده) و (أعجبنى زيد علمه) و (كرهت زيدا الحمار) وفى النكرتين (قطعت رجلا يدا له) و (أعجبنى رجل علم له) و (أبغضت رجلا- حمارا) وفى النكره من المعرفه : (قطعت زيدا يدا له) و (أعجبنى زيد علم له) و (أبغضت زيدا حمارا) وفى المعرفه من النكره (قطعت رجلا يده) و (أعجبنى رجل علمه) و (كرهت رجلا الحمار) فتصير ست عشره مسأله (٦).

ص: ٥٩٢

- ١- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٤٠.
- ٢- سورة الفاتحه ١ / ٥.
- ٣- سورة النبأ ٧٨ / ٣١ ، ٣٢.
- ٤- سورة الشورى ٤٢ / ٥٢ - ٥٣.
- ٥- سورة العلق ٩٦ / ١٥ - ١٦ ، وتامها : (كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ).
- ٦- ينظر سرد هذه المسائل الست عشره فى شرح المصنف ٦٢ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤٠.

قوله : (وإذا كان نكره من معرفه فالنعت مثل : (بِالنَّاصِيَةِ ، ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ)(١)) يريد إذا أبدلت النكره من المعرفه (٢) وصفتها لثلا يصير غير المقصود أعرف من المقصود وهو مذهب الكوفيين (٣) وجماعه من المتأخرين منهم المصنف (٤) ، وفيه تفصيل ، وهو أنك إذا أبدلت نكره من معرفه بدل البعض أو الاشتمال فإنك مضطر إلى النعت بلا خلاف لأجل العائد نحو (زيد يد له وعلم له) وإن كان بدل (كل) فإن كانت النكره البديل هي المبدل منه ولا بد من تخصيص وإضافه نحو (الرجل رجل كريم) أو (الرجل غلام رجل) ومنه الآية : (لَيْتًا يَكُونُ) (٥) أنها ما بعد التفسير ، وإن لم تكن الأولى ، أجازه البصريون من غير وصف نحو :

[٣٤٥] إنا وجدنا بنى جلان كلهم

كساعد الضب لا طول ولا قصر (٦)

فأبدل لا طول ولا قصر من كساعد الضب وهو معرفه ، والمصنف

ص: ٥٩٣

١- سورة العلق ٩٦ / ١٥ - ١٦.

٢- قال الرضى فى ١ / ٣٤٠ ما نصه : (أى إذا كان نكره مبدله من معرفه فنعت تلك النكره واجب ، وليس ذلك على الإطلاق بل فى بدل الكل من الكل ...) وقال أبو على فى الحجه وهو الحق يجوز تركه أى ترك وصف النكره المبدله من المعرفه إذا استفيد من البديل ما ليس فى المبدل منه كقوله تعالى : (بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى).

٣- ينظر البحر المحيط ٨ / ٤٩١.

٤- ينظر شرح المصنف ٦٢.

٥- البقره ٢ / ١٥٠ (... وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لَيْتًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ...).

٦- البيت من البسيط وهو بلا نسبه فى شرح الرضى ١ / ٣٤٠. الشاهد فيه قوله : (كساعد الضب لا طول ولا قصر) حيث أبدل لا طول ولا قصر من ساعد الضب إذ ساعده لا ذى طول ولا ذى قصر وهو معرفه وإلى ذلك أشار الشارح.

والكوفيون : (١) اشترطوا الوصف مطلقا.

قوله : (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين) يعنى البدل والمبدل منه وهذا تقسيم له بحسب الظهور والإضمار ، والتقسيم الأول بحسب التعريف والتنكير ، والظاهر من جميع ما تقدم وهو الست عشره مسأله (٢) ، والمضميرين نحو (زيدا رأيت إياه) وك (يد قطعت إياها) و (الجهل بغضته إياه) (والحمار كرهته إياه) وذهب طاهر (٣) وبعض النحاه إلى أن بدل البعض والاشتمال لا يكون فى المضميرين ولا- فى المضمير من الظاهر لارتفاع البعضيه والاشتماليه لأن ضمير البعض والكل سواء ، والجمهور (٤) أجازوا ذلك ، والمختلفين ، المضمير من الظاهر نحو : (رأيت زيدا إياه) (اليد قطعت زيدا إياها) (٥) (الجهل كرهت زيدا إياه) و (الحمار أبغضت زيدا إياه) والظاهر من المضمير نحو (رأيت زيدا) قال تعالى : (وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) (٦) فأن أذكره فى موضع نصب بدل من الهاء فى أنسانيه ، ومثله قول الشاعر :

[٣٤٦] ...

على جوده ما جاد بالماء حاتم (٧)

ص: ٥٩٤

- ١- ينظر شرح المصنف ٦٢.
- ٢- انظر شرح المصنف حيث عد الست عشره مسأله ٦٣ ، والرضى ١ / ٣٤٠.
- ٣- ينظر شرح المقدمه المحسبه ٢ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ، والهمع ٥ / ٢١٨.
- ٤- ينظر الهمع ٥ / ٢١٨.
- ٥- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٤١ ، وشرح المصنف ٦٣.
- ٦- الكهف ١٨ / ٦٣. وتمامها : (قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسَّيْتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا).
- ٧- عجز بيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ٢٩٧ ، وصدرة : على حاله لو أن فى القوم حاتما وينظر اللمع ١٧٤ - ٢٦٦ ، وشرح المفصل ٣ / ٦٩ ، وشرح شذور الذهب ٢٦٧ ، واللسان ماده - حتم ٢ / ٧٧٢. ويروى ماضن بدل ما جاد ، ويروى حاتم بالكسر. والشاهد فيه قوله : (حاتم فهو بدل من الضمير فى جوده إذا كان مكسوره ، أو أنه فاعل لضم أو جاد).

(واليد قطعها زيدا) وعليه :

[٣٤٧] أو عدنى بالسجن والأدهم

رجلى ورجلى شنه المناسم (١)

و (الجهل أبغضته زيدا) وعليه :

[٣٤٨] ...

وما ألفتى حلمى مضاعا (٢)

و (الحمار أبغضته زيدا) فهذه اثنتا عشره مسأله وهى بحسب التكلم والخطاب والغيبه ، ست وثلاثون مسأله ، والأول ست عشره مسأله ، والجمله اثنتان وخمسون مسأله.

ص: ٥٩٥

١- هذا البيت من الرجز ، وهو للعديل بن الفرخ ، ينظر شرح أبيات سيويه ١ / ١٢٤ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٢١ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٠ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤١ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٥١ ، واللسان ماده (وعد) ٦ / ٤٨٧٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢١٧ ، وخزانه الأدب ٥ / ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ . وشنه المناسم : الشنن بالتحريك مصدر شنن لغه أى غلظت وخشنت (ينظر اللسان ماده (شنن)). والشاهد فيه قوله : (أو عدنى رجلى) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله رجلى من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم الواقعه مفعولا لأوعد وهو بدل بعض من كل.

٢- البيت من الوافر ، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ٣٥ ، وله ولغيره ، وينظر الكتاب ١ / ١٥٦ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٢٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٤٢٤ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ٦٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٠٦ ، وشرح الكافيه لابن الحاجب ٦٣ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٥١ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢١٧ ، وخزانه الأدب ٥ / ١٩١ . وصدرة : ذرينى إن أمرك لن يطاعا والشاهد فيه قوله : (ألفتى حلمى) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (حلمى) من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم فى ألفتى على أنه بدل اشتمال ...

قوله : (ولا يبدل ظاهر من مضمّر بدل الكل إلا من الغائب) ويعنى أنه لا يبدل ظاهر من ضميرى المتكلم والخطاب فى بدل الكل ، لا- تقول (ضربنى أخاك ولا ضربتكَ زيدا) بخلاف الغائب فإنه يصح نحو (مررت به المسكين) وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون المقصود وهو البديل أنقص رتبه من غير المقصود وهو المبدل منه ، لأن المتكلم والمخاطب أقوى من الظاهر ، وأما من الغائب فأجازوا فيه البديل لما لم يكن له من القوه ما للمتكلم والمخاطب لاحتمال توهم غيره [ظ ٧٤] بخلاف بدل البعض والاشتمال فإنه جائز فيهما البديل مطلقا ، لأنه ليس مدلول الأول ، لأنه مغاير له ، لأن البعض غير الكل والاشتمال غير المشتمل عليه ، وكذلك بدل الغلط ، وهذا مذهب جمهور البصريين وأجازه الأخفش (١) مطلقا قياسا على ضمير الغيبه ، وعلى إبدال النكره من المعرفه ، واحتج فى المتكلم بقوله :

[٣٤٩] أنا سيف العشيره فاعرفونى

حميدا قد تدرت السناما (٢)

ص: ٥٩٦

-
- ١- ينظر رأى الأخفش فى الرضى ١ / ٣٤٢ وكذلك رأى الباقيين والمقصود بذلك هم جمهور البصريين كما أشار إلى ذلك الرضى فى ١ / ٣٤٢.
 - ٢- البيت من الوافر ، وهو لحميد بن ثور فى ديوانه ١٣٣ ، وينظر أساس البلاغه ماده (ذرى) ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٩٣ ، وشرح شافيه ابن حاجب ٢ / ٢٩٥ ورفض المباني ١٠٨ - ٤٦٧ ، واللسان ماده (أنن) ١ / ١٦٠ . والشاهد فيه قوله : (أنا سيف العشيره حميدا) حيث أبدل من ضمير المتكلم المعرفه أنا باسمه (حميد) على روايه من قرأه بالضم والتصغير على أنه علم ، فإن رويته حميدا بفتح الحاء على أنه صفه بمعنى محمود فهو حال.

وفى المخاطب بقوله تعالى : (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) (١) وقوله :

[٣٥٠] بكم قريش كفيينا كل

(٢)...

هذا الكلام فى إبدال الأسماء ، وأما إبدال الأفعال نحو (من يأتنى يمشى أكرمه) و (من يضحك يتلألاً وجهه أعطه) و (من يقيم ينهض أقم معه) قال تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) (٣) وقوله :

[٣٥١] متى تأتانا تلمم بنا فى ديارنا

(٤)...

وقوله :

ص: ٥٩٧

١- الأنعام ١٢ / ٦ وتمامها : (قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ).

٢- صدر بيت من البسيط ، وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ٧٠٤ / ٢ ، وينظر البحر المحيط ١٥١ / ٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٦ ، وشرح التصريح ١٦١ / ٢ . وعجزه : وأم نهج الهدى من كان والشاهد فيه قوله : (بكم قريش) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (قريش) من ضمير المخاطبين المجرور محلا بالباء وهو بدل كل من كل من غير أن يدل البدل على الإحاطة.

٣- الفرقان ٢٥ / ٦٨ - ٦٩ ، وهما آيتان نهايه آيه وبدايه أخرى.

٤- البيت من الطويل ، نسب للحطيئه وليس فى ديوانه ، ولعبيد الله ابن الحر فى ديوانه ٩٨ ، وينظر الكتاب ٨٦ / ٣ ، وشرح أبيات سيويه ٦٦ / ٢ ، ومعانى القرآن للأخفش ٦٨٩ / ٢ ، والمقتضب ٦٣ / ٢ ، وسر صناعه الإعراب ٦٧٨ / ٢ ، والإنصاف ٥٨٣ / ٢ ، وشرح المفصل ٥٣ / ٧ ، ١٠ / ٢٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٧١٤ / ٢ ، ووصف المبانى ١٢٤ - ٤٠٠ ، والبحر المحيط ٨ ، ٣٦٤ ، والهمع ١٢٨ / ٢ ، والخزانة ٩٠ / ٩ - ٩٩ . وعجزه : تجد حطبا جزلا ونارا تأججا والشاهد فيه : جزم (تلمم) لأنه أبدله من قوله : (تأتانا) ولو أمكن رفعه على تقدير الحال جاز.

متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره (١)

...

فإنه لا- يكون إلا- في بدل الكل ، لأنه لا يتحقق فيه غير ذلك ، والبدل في الأسماء يجوز فيه القطع ، وهو ثلاثة أقسام ؛ مختار البدل ، ومختار القطع إلى الرفع بتقدير مبتدأ أو خبر ، ومستوى الأمرين ، فمختار البدل حيث يكون البدل غير تفصيل ولا بعيدا من المبدل منه نحو (رأيت زيدا أحاك) وقد نص سيبويه (٢) والأخفش (٣) فيه على جواز القطع ، ومختار القطع حيث يكون تفصيلا غير مستغرق ، فإن بعد البدل فالقطع أحسن (٤) في نحو قوله تعالى : (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ) (٥) ونحو قوله : «اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر» (٦) أى منها مقام إبراهيم ، ومنها الشرك ، ومستوى الأمرين حيث يكون تفصيلا مستغرقا نحو (رأيت اخوتك الثلاثة زيد وعمرو وبكر) ومنه قوله تعالى : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ

ص: ٥٩٨

١- البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ٥١ ، وله وللحطيئة ، ينظر الكتاب ٣ / ٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٥ ، والمقتضب ٢ / ٦٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٥ ، وخزانة الأدب ٣ / ٧٤ ، ٧ / ١٥٦ . وعجزه : تجد خير نار عندها خير موقد الشاهد فيه قوله : (متى تأتته تعشوا. تجد) حيث أثبت أن البدل في الأفعال لا يكون إلا في الكل من الكل لأنه لا يمكن أن يتحقق غيره كبديل البعض من الكل وغيره ...

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٨٥ .

٣- ينظر شرح الرضى ١ / ٣٤١ .

٤- ينظر شرح المصنف ٦٢ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤٢ .

٥- آل عمران ٣ / ٩٧ وتمامها : (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ...).

٦- متفق عليه وهو جزء من حديث مشهور وتمامه : (وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات).

التَّقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ (١) وقوله :

[٣٥٣] وكنت كذى رجلين ، رجل صحيحه

وأخرى رمى فيها الزمان فشلت (٢)

روى برفع رجل وجرها وقول الحريري :

[٣٥٤] حتى كأني للأيام وارث

سامهم وحامهم ويافث (٣)

ويروى بالرفع والجر ، فإن جررت وقفت على القافية.

ص: ٥٩٩

١- آل عمران ٣ / ١٣ ، وبدايتها قد بدل لقد ، وينظر شرح أبيات سيويه ١ / ٥٤١ وما بعدها.

٢- البيت من الطويل ، وهو لكثير عزه فى ديوانه ٩٩ ، والكتاب ١ / ٤٣٣ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٥٤٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٩٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٠٢ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤٢ ، والمغنى ١٤٤ / ٦١٤ ، والبحر المحيط ٢ / ٤١١ ، والخزانة ٥ / ٢١١. والشاهد فيه قوله : (رجل صحيحه) حيث جاءت رجل بدل من (رجلين والرفع جائز على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجر جائز بدل من رجلين).

٣- البيت من الطويل وهو للحريري كما ذكر الشارح والتمثيل فيه : (سامهم وحامهم ويافث) حيث جاءت مرفوعه ومجروره فالرفع خبر لمبتدأ محذوف والجر على أنه بدل من الأيام.

قوله : (عطف البيان) إنما سمي بذلك لأنه يعطف على متبوعه فيوضحه ويبينه.

قوله : (تابع) جنس (غير صفه) خرجت الصفه (يوضح متبوعه) خرج البدل والنسق والتأكيد ، وبعض النحاه يشترط أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه ، والمصنف (١) لا يشترط ذلك لصحه (جاءني أبو عبد الله زيد) والكنيه أوضح في العلم وقوله مثل :

[٣٥٥] أقسم بالله أبو حفص عمر (٢)

...

ص: ٦٠٠

١- ينظر شرح المصنف ٦٣.

٢- الرجز لرؤيه في شرح المفصل ٣ / ٧١ ، ويروى في بعض الكتب شرطه الثاني والثالث : وهو : ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجر وهو ليس في ديوانه وهو لأعرابي أو غيره ، وينظر المفصل ١٢٢ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤٣ ، وينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٩ ، وشرح شذور الذهب ٤٣٨ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٢١ ، واللسان ماده (نقب) ٦ / ٤٥١٣ ، وخزانه الأدب ٥ / ١٥٤ - ١٥٦ . والشاهد فيه قوله : (أبو حفص عمر) حيث جاء (عمر) عطف بيان للأول (أبو حفص) ، ولا يمكن أن يكون الرجز لرؤيه كما ذكر البغدادي في الخزانة إذ رؤبه توفي ١٤٥ هـ وليس من التابعين حتى يرى الخليفه عمر إذ لو كان كذلك لكان تابعيا لأن التابعى هو من يرى صحابى ويأخذ عنه فهو إذن لأعرابى ذكر اسمه فى بعض المراجع ... ينظر الخزانة ٥ / ١٥٧ .

هذا مثال عطف البيان بالاسم على الكنيه ، أصل البيت أن أعرابيا أتى إلى عمر ابن الخطاب فقال : إن أهلى بعييد وإنى على نأقه دبراء نقباء عجفاء ، واستحمله فلم يحمله ، وظنه كاذبا وقال ما بناقتك نقب ولا دبر ، فانطلق الأعرابي ، فحمل بعييره واستقبل البطحاء وجعل يقول : وهو يمشى خلف بعييره.

[٣٥٦] أقسم بالله أبو حفص

ما مسها من نقب ولا دبر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

...

وعمر مقبل من أعلى الوادى فقال : اللهم صدق حتى التقيأ فأخذ بيده فقال : ضع عن راحلتك فوضع ، فإذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعييره ورده وكساه.

وقد اختلف فيم يقطع عطف البيان؟ فظاهر (١) يشترط أن يكون فى تبين الكنى بالأسماء ، والأسماء بالكنى تقول (جاءنى أبو على زيد) و (زيد أبو على) وجمهور البصريين يجيزونه فى [و ٧٥] المعارف كلها (٢) ، وأجازه الكوفيون (٣) والزمخشري (٤) والفارسي (٥) مطلقا فى النكرات والمعارف نحو قوله تعالى : (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ) (٦).

ص: ٦٠١

١- ينظر شرح المقدمة المحسبه ٤٢١ ، والهمع ١٩٥ / ٥ وما بعدها.

٢- ينظر رأى جمهور البصريين فى الهمع ١٩١ / ٥.

٣- ينظر رأى الكوفيين فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٦٩٨ ، وهمع الهوامع ١٩١ / ٥.

٤- ينظر المفصل ١٢١ ، وهمع الهوامع ١٩٢ / ٥.

٥- ينظر رأى الفارسي فى المقتصد ٢ / ٩٢٧.

٦- آل عمران ٣ / ٩٧ ، وقد سبق تخريجها.

قوله : (وفصله من البدل لفظاً) عطف البيان يوافق النعت في التوكيد والعطف والبدل ويخالفها ، أما النعت فيوافق من حيث كونهما مثبتين للأول وموضحين له وغير مقصودين وغير مطرحين وينسحب عليهما العامل الأول ولا يجريان على المضمّر ، ويخالفه من حيث كونه في المعارف والنكرات ومشتقا على الأصح ودون الموصوف أو مساويا ، ويدل على معنى في موصوفه بخلاف عطف البيان ، فإنه يوضح متبوعه في ذاته ، وأما التوكيد فيوافق من حيث كونه مبينا للأول ، وكون الأول هو المقصود ويخالفه من حيث كونه يتكرر لفظ الأول في اللفظي وبألفاظ مخصوصه في المعنوي ، ولا يقرر متبوعه ، وعطف البيان يوضحه ، وأما العطف فيوافق من جهة تبعيه الإعراب ، ويخالفه من حيث هو مقصود مع الأول ، وفي تقدير جملتين ، ويتوسط بينه وبين متبوعه ، ويخالفه من جهة اللفظ والمعنى ، أما المعنى فمن حيث إن الثاني في البدل هو المقصود بخلاف عطف البيان ، ومن حيث إنه في تقدير جملتين وعطف البيان في تقدير جملة واحده ، وأما اللفظي ففي ذلك مسائل أحدهما : أنه يجري في الظاهر والمضمّر ، وعطف البيان في المضمّر فقط ، الثانيه في نحو :

[٣٥٧] (أنا ابن التارك البكري بشر)

عليه الطير ترقبه وقوعا (١)

ص: ٦٠٢

١- البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الأسدي الفقعسي في ديوانه ٤٦٥ ، وينظر الكتاب ١ / ١٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٦ ، والأصول ١ / ١٣٥ ، والمفصل ١٢٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٢ - ٧٣ ، وشرح الرضي ١ / ٣٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٠ ، وشرح قطر الندى ٣٠٠ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٨٤ ، ٥ / ١٨٣ . والشاهد فيه قوله : (التارك البكري بشر) فبشر عطف بيان على قوله البكري ، ولا يجوز أن يكون بدلا لأن البدل على نيه تكرار العامل ، وحتى يصح أن يكون بدلا أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه فتقول : التارك بشر وليس هذا والمقصود. وهذا ما ذكر الشارح أن المبدل منه في نيه الطرح وهذا لا يجوز خلافا للفراء كما قال.

إن جعلت بشرا عطف بيان صح ، وإن جعلته بدلا لم يصح لأنه يصير ، أنا ابن التارك بشر ، مثل (الضارب زيد) لأن المبدل منه فى نيه الطرح وهو لا يجوز خلافا للفراء (١).

البيت للمرار الأسدى قوله : عليه الطير مفعول للتارك إن جعل متعديا إلى اثنين وإلا- فهو حال ، وترقبه حال من الطير إن كان فاعلا- ل- (عليه) ، وإن كان مبتدأ فحال من الضمير فى (عليه) (٢). الثالث : فى صفه المنادى المبني نحو : (يا غلام بشر) إن جعلت بشرا بدلا وجب بناؤه على الضم ، وإن جعلته عطف بيان جاز رفعه ونصبه ، وعليه :

... [٣٥٨]

... يا نصر نصر نصرا (٣)

ص: ٦٠٣

١- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ١٩٢ ، وشرح الرضى ١ / ٣٤٣.

٢- ينظر شرح الرضى فالبارة من قوله : (والبيت للمرار حتى قوله عليه) من الرضى دون أن يعزوها الشارح إليه ١ / ٣٤٣.

٣- الرجز لرؤيه فى ديوانه ١٧٤ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٩ ، والأصول لابن السراج ١ / ٣٣٤ - ٣٣٥ ، والخصائص ١ / ٣٤٠ ، وشرح المفصل ٢ / ٣ ، ٣ / ٧٢ ، ومغنى اللبيب ٥٠٨ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٩٠ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢١٩ . وتماهه : إنى وأسطار سطران سطران والشاهد فيه قوله : (يا نصر نصر نصرا) فنصر الأول منادى ، ونصر الثانى عطف بيان عليه باعتبار لفظه ، ونصرا الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ولا يجوز فى واحد من الثانى والثالث أن يجعل بدلا من المنادى وذلك لأن البدل على نيه تكرر العامل وفى البيت روايات يتبعها تخريجات عليها قد ذكر الشارح بعض الوجوه.

لأنه روى برفع (نصر) الثانى ونصبه ، فالرفع عطف بيان على لفظه أو تأكيد ، والنصب عطف بيان على محله ، ونصر الثالث محتمل أن يكون عطف بيان أو مصدرا تقديره (انصرنى نصرا).

الرابعه : فى صفه (أى) فى النداء نحو : (يا أيها الرجل غلام زيد) إن جعلته عطف بيان صح ، وإن جعلته بدلا لم يصح لأنه يصير (يا أيها غلام) و (أى) لا توصف إلا بما فيه الألف واللام.

الخامسه : حيث يكون الكلام مفتقرا إلى عائد ويأتى به فى التابع نحو (زيد ضربت أخاه عمرا) فهذا عطف بيان فىمن لا يجوز أن يكون العائد فى البدل ، وهو من جعله على نيه تكرير العامل ، ومن لم يجعله فى نيه تكرار العامل أجازه.

السادسه : حيث يضيف أفعال التفضيل إلى عام ثم يأتى بتابع تقسيما له ، نحو (زيد أفضل الناس ، الرجال والنساء) يجوز على أنه عطف بيان ، ولا يجوز على البدل ، كما لا يجوز (زيد أفضل الرجال والنساء) لأن من شرط أفعال التفضيل المضاف إلى معرفه أن يكون من جنسه ، فلا يجوز (زيد أفضل الجن) ولا (أفضل الرجال والنساء).

تم الجزء الأول بعونه ولطفه فله الحمد حمدا كثيرا من يومنا هذا إلى يوم الدين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم.

كان الفراغ من رقم هذا الكتاب المبارك ، خامس شهر جمادى الآخرة

سنه (١٠٥٤) من الهجره النبويه على صاحبها أفضل الصلاه والسّلام ولا حول ولا قوه إلا بالله العلي العظيم (وصلّى الله عليه وعلى آله وسلم).

ص: ٦٠٥

المجلد ٢

اشاره

ص: ٦٠٦

قوله : (المبنى) (١) ، هذا هو القسم الثانى من أقسام الاسم ، لأنه قَسِمَ في أول الكتاب إلى معرب ومبنى ، والألف واللام في المبنى عائدان إلى هذا التقسيم ، وقدم المعرب ، لأنه أصل الأسماء.

قوله : (ما ناسب مبنى الأصل) (٢) أى شابه ، ومبنى الأصل الحروف ، والفعل الماضى والأمر بغير اللام.

قوله : (أو وقع غير مركب) وذلك في الأعداد وحروف التهجي ، و (أو) للتقسيم ، يعنى أن البناء في الأسماء ، إما لعدم التركيب ، أو لمناسبه مبنى الأصل ، والمناسبه تكون في أحد أمور سته ، إما تضمن الحروف كأسماء الاستفهام ، والشرط ، أو شبهه بالحرف كالمضمرات ، وأسماء الإشاره ، أو شبهه لما أشبه الحرف ، كالمنادى فإنه أشبه المضممر ، أو وقوعه موقع الفعل (٣) ، كأسماء الأفعال ، فإن (نزال) وقع موقع (انزل) ، أو شبهه بما وقع موقع الفعل ،

ص: ٦٠٧

١- قال الرضى في ٢ / ٢ : المبنى كما مر في حد المعرب ضربان : مبنى لفقدان موجب الإعراب الذى هو التركيب كالأسماء المعدوده كواحد اثنان ... أو ألف باء تاء ... وإما مبنى لوجود مانع الإعراب مع حصول موجب ذلك مشابه الحرف أو الماضى أو الأمر.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢ ، وقال المصنف في شرحه ٦٣ : (تنبيه على أنه قد يبنى الاسم لفقدان سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادى ، فإنه إذا وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان سببه ، وليست هذه بالتى يفسد بها الحد لأن المراد هنا ما كان على أحد هذين الوصفين).

٣- ينظر شرح المفصل ٢ / ٧٩ وما بعدها.

ك- (حذام) و (قطام) فإنهما أشبهها (نزال)، عدلا وزنه، أو إضافه إلى غير متمكن، كإضافته إلى الجمل المصدره بالظرف أو الحروف المبنيه نحو: (مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطُقُونَ) (١) و (ما منعك) غير أنك قائم و (يومئذ) و (حينئذ) وإنما بنيت لأنها اكتسبته مما أضيفت إليه، كما تكتسب التعريف، وأصل البناء السكون (٢)، وإنما يعدل إلى الحركة لعارض، فما بنى على السكون غير مبنى الأصل، ففيه سؤال وهو لم بنى؟ وما بنى على حركة، ففيه ثلاثه أسئلة، لم بنى؟ ولم بنى على حركة؟ ولم خص بحركة دون حركة؟.

قوله: (وهي المضمرات) (٣) يعني أن المبنيات ثمانية أقسام كما ذكر.

قوله: (وحكمه (٤) لا- يختلف آخره (٥) لاختلاف العامل) يحترز مما يختلف لاختلاف العامل وهو المعرب، ومما يختلف لاختلاف المحكى نحو: (جاء زيد) من زيد، و (رأيت زيدا) من زيدا و (مررت بزيد) من زيد، فإنه مبنى خلافا للكوفيين (٦)، وحركات البناء ست فى نحو: أين وكيف ونزال وتراك، ومنذ وقبل وبعد، وحركة المحكى، وحركة الإبتاع، (الْحَمْدُ لِلَّهِ) (٧).

ص: ٦٠٨

١- الذاريات ٥١ / ٢٣ وتمامها: (فَو رَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطُقُونَ).

٢- ينظر شرح الرضى ٣ / ٢.

٣- قال المصنف فى شرحه ٦٤: (المضممر ما وضع لمتكلم أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره). وزاد الرضى فى شرحه ٣ / ٢: (تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما).

٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٥- فى الكافيه باختلاف بدل لاختلاف.

٦- ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضى ٣ / ٢.

٧- الفاتحه ١ / ١، قال القرطبي فى تفسيره أحكام القرآن ١ / ١١٨: (وأجمع القراء السبعه وجمهور الناس على رفع الدال من الحمد لله، وروى عن سفيان بن عيينه ورؤيه بن العجاج الحمد لله بنصب الدال وهذا على إضمار فعل). - قال سيويوه: (إذا قال الرجل الحمد لله بالرفع ففيه من المعنى مثل ما فى قولك حمدت الله حمدا). وروى عن ابن عبله: الحمد لله بضم الدال واللام على اتباع الثانى الأول وليتجانس اللفظ. وروى عن الحسن بن أبى الحسن، وزيد بن على الحمد لله بكسر الدال على إبتاع الأول الثانى. وينظر البحر المحيط ١ / ١٣١.

فيمن قرأ بكسر الدال (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) (١) فيمن قرأ بضم التاء ، وحركه الثقل نحو : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ) (٢) فيمن قرأ بفتح الميم في (تعلم) وحركه التقاء الساكنين نحو : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) (٣) (مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلَّهُ) (٤) وحركه ما قبل ياء المتكلم نحو (غلامي) وبعض المتأخرين جعل هذه الحركات غير إعراب ولا بناء ، لأن حركه الإعراب ما كانت يعامل ، والبناء ما كانت عن مناسبه مبنى أصل.

قوله : (وألقابه ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف) [وهي المضممرات وأسماء الإشاره ، وأسماء الأفعال والأصوات والمركبات والكنيات وبعض الظروف] (٥) يعنى ألقاب المبنى ، وألقاب المعرب : رفع ونصب وجر وسكون ، هذا اصطلاح البصريين (٦) ، وإنما فرقوا بينهما ليعلم من أول

ص : ٦٠٩

١- البقره ٢ / ٣٤ وتمامها : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) وهى فى عده مواضع من القرآن ، قرأ الجمهور بجر التاء ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران بضم التاء إتباعا لحركه الجيم ، ونقل أنها لغه أزد شنوءه ، ينظر البحر المحيط ١ / ٣٠١.

٢- البقره ٢ / ١٠٦ ، وتمامها : (ما نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلها أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.)

٣- الحجرات ٤٩ / ١٤ ، وتمامها : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ....)

٤- الأنعام ٦ / ٣٩ ، وتمامها : (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُومُوا بِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.)

٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه. وينظر شرح المفصل ٢ / ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣.

٦- ينظر شرح المصنف ٦٤ ، قال : (وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين والمتأخرين) ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٣٢٢ ، والمعنى نفسه أو قريب منه.

الأمر ، حيث يقول : (رفع أو جر أو نصب أو سكون إنه معرب ، ومن قولك : ضم أو فتح أو كسر أو وقف ، إنه مبني ، والكوفيون لا يفرقون بين حركة الإعراب والبناء ويجرون كل واحد منهما مجرى الأخرى (١)).

قوله : (المضمر) (٢) إنما بني لشبهه بالحرف لفظا ومعنى ، أما اللفظ ، فلأن منه ما هو على حرف ك- (ضربت) و (ضربك) و (ضربه) أو على حرفين نحو :

(هو وهى) ، وأجريت عليها سائر المضمرات (٣) ، وأما المعنى فلافتقارها إلى مفسر من قرينه التكلم والخطاب ، وتقدم ذكر الغيبة فأشبهت الحرف لذلك (٤) ، والإضمار فى اللغة هو الإخفاء ، قال :

[٣٥٩] يبدو وتضمه البلاد كأنه

سيف على علم يسيل ويغمد (٥)

وفى الاصطلاح :

قوله : (ما وضع لمتكلم) نحو : أنا ، (أو مخاطب) نحو أنت [و ٧٦] (أو غائب) نحو : هو (تقدم ذكره) (٦) يعنى الغائب ، لأن التكلم والخطاب تكفى فيهما القرينه.

ص: ٦١٠

١- ينظر شرح المصنف ٦٤ ، وشرح الرضى ٣ / ٢ .

٢- ينظر شرح المصنف ٦٤ .

٣- ينظر شرح المصنف ٦٤ ، والعبارة منقوله عنه بتصرف .

٤- ينظر شرح الرضى ٣ / ٢ والعبارة منقوله عنه بتصرف .

٥- البيت من الكامل وهو للظرماح يصف بقر وحشى ، وفى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٤ / ٤٠١ نسبة إلى أميه بن أبى الصلت بروايه مختلفه لعجزه : قمر وساهور يسئل ويغمد والشاهد فيه (وتضمه) حيث جاء معناه أى وتخفيه .

٦- ينظر شرح المصنف ٦٤ ، وشرح الرضى ٣ / ٢ .

قوله : (لفظاً أو معنى أو حكماً) (أو) للتقسيم كما فى المبنى ، ومراده أن الضمير يعود إلى متقدم ذكره ، إما لفظاً وإما معنى ، وإما حكماً ، أما اللفظ فى مواضع ثلاثه :

الأول : أن يكون هو الضمير فى المعنى ، وهو ثلاثه : متقدم لفظاً ورتبه ، نحو : (زيد ضربته) ، ولفظاً دون رتبه نحو : (ضرب زيدا غلامه) ، ورتبه دون اللفظ نحو : (ضرب غلامه زيد) وقد تقدم تفصيل ذلك فى باب الفاعل فى المرفوعات.

الثانى : أن يوافق فى اللفظ والمعنى وهو بمنزله نحو (عندى درهم ونصفه) أى ونصف درهم آخر ، وقوله : (ما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ) (١) أى من عمر معمر آخر ، وقوله :

[٣٦٠] قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فقد (٢)

الثالث : أن يوافق فى اللفظ فقط ، وهو أضعف مما قبله وعليه قول البحرى ، وليس بحجه :

ص : ٦١١

١- فاطر ٣٥ / ١١ ، وتامها : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ).

٢- البيت من البسيط ، وهو للنابغه الذيبانى فى ديوانه ٢٤ ، والكتاب ٢ / ١٣٧ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٩ ، والخصائص ٢ / ٤٦٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٨ ، وتذكره النحاه ٣٥٣ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٩٥ ، والمغنى ٥٢٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٧٥ ، ٢ / ٦٩ ، واللسان مادة (قدد) ٥ / ٣٥٤٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٨ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٥١ ، ٢٥٣. والشاهد فيه قوله : (إلى حمامتنا أو نصفه) حيث أتى بما سماه غير له ، أى أن نصف الحمام زياده على حمامتنا.

شبهه بين جوانحي وضلوعى (١)

وأما ما تقدمه معنى ، فهو حيث لا- يكون المفسر مصرحا بتقديمه لفظا أو محلا ، بل هناك شىء يقتضى كون المفسر قبل الضمير ، وجعل نجم الدين (٢) ما كان متقدما محلا من المعنوى ، واعترض على المصنف فى جعله من اللفظى ، وقال : هو مناقض لكلامه فى أول المقدمه ، حيث قسم المعرب إلى لفظى وتقديرى ، والتقدم المعنوى فى مواضع خمس تفسير الفعل أو الصفه مصدرهما نحو : (اغدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (٣) وقوله :

[٣٦٢] إذا نهى السفیه جرى إليه (٤)

... -

أى العدل والنهى ، أو السفه ، وتفسير اللازم ملزومه نحو : (فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) (٥) الحجه فى الضمير فى إليه (وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ) (٦) (أَغْلَا فَبِهِ إِلَى الْأَذْقَانِ) (٧) لأن العفو يستلزم عافيا ، والإرث

ص: ٦١٢

١- البيت من الطويل ، وهو للبحترى فى ديوانه ٢ / ٢٩ ، والتمثيل فيه موافقه اللفظ ومطابقتها كما فى قوله : جوانحي وضلوعى فالجوانح هى الضلوع.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤.

٣- المائده ٥ / ٨.

٤- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : وخالف والسفيه إلى خلاف وهو لأبى قيس بن الأسلت الأنصارى كما فى الإنصاف ١ / ١٤٠ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٠٤ ، والخصائص ٣ / ٤٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢١٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٥ ، وهمع الهوامع وخزانه الأدب ٣ / ٣٦٤ ، ٤ / ٢٢٦ . ويروى فى شرح الرضى إذا زجر بدل نهى.

٥- البقره ٢ / ١٧٨.

٦- النساء ٤ / ١١.

٧- يس ٣٦ / ٨ ، وتامها : (إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ).

يستلزم موروثاً (١)، والغُلّ يستلزم اليد، وتفسير الضدّ ضده نحو:

[٣٦٣] وما أدرى إذا يمت أرضاً

أريد الخير أيهما يلينى (٢)

يعنى الخير والشر، دليله البيت الآخر بعده:

أألخير الذى أنا أبتغيه

أم الشر الذى هو يبتغينى

وتفسير الجزء للكلى نحو: (الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْتَقُونَهَا) (٣) أى أنواع الكنوزات وتفسير الكلى جزءه نحو:

[٣٦٤] أماوى ما يعنى الثراء عن الفتى

إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر (٤)

وقوله:

[٣٦٥] وكأن فى العينين حب قرنفل

أو سنبلاً كحلت به فانهلت (٥)

ص: ٦١٣

١- ينظر شرح الرضى ٥ / ٢، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢١٦.

٢- البيتان من الوافر، وهو للمثقب العبدى فى ديوانه ٢١٢، وينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٧٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢١٦، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٩١، وخزانه الأدب ٦ / ٣٧، ١١ / ٨٠. والشاهد فيه قوله: (أزيد الخير) أى أريد الخير وأحذر الشر والذى دل على ذلك البيت الذى تليه.

٣- التوبه ٩ / ٣٤ والآيه ليس فيها (إن) وتامها: (يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأخبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين....).

٤- البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائى فى ديوانه ١٩٩، والأغانى ١٧ / ٢٩٥، وجمهره اللغه ١٠٢٤، ١١٣٣، والشعر والشعراء ١ / ٢٥٢، واللسان مادة قرن ٥ / ٣٦٠٨، وحشرج، وهمع الهوامع ١ / ٦٥، والخزانه ٤ / ٢١٢. والشاهد فيه حذف مفسر الضمير للعلم به والمعنى إذا حشرجت نفسه أى نفس الفتى والنفس جزء الكلى وقد فسرتة، كما ألمح إلى ذلك الشارح.

٥- البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعه بن زبان كما فى سمط اللالىء ١ / ١٧٣، ٢٦٧، وشرح نوادر أبى زيد ١٢١، وشرح

ديوان الحماسه للمرزوقي ٥٤٧، وتذكره النجاه ٣٥٨، والأصمعيات ١٦١، وفيه أنه لعلباء بن أرقم، وينظر خزانه الأدب ٥٥٣/٧، والسان ماده (هليل) ٤٦٨٩/٦. والشاهد فيه قوله: (كحلت به فانهلث) حيث أعاد الضمير فيهما مفردا وهو يعود إلى مبني وهو العينان وكذلك الكمل وانهمال الدمع جزء من العينين.

وأما تقدمه حكما ، فما كان فى الذهن حاضرا حقيقه ، كالسما والارض والشمس والقمر نحو : (ما تَرَكَ عَلَى ظَهْرِها مِنْ دَائِهِ) (١) (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) (٢) والادعاء وذلك فى ضمير الشأن والقصة ، نحو :

(هو قائم) ، وضمير (نعم) و (بئس) نحو : (نعم رجلا- زيد) ، وضمير (رب) نحو : (ربّه رجلا-) ، وضمير تنازع الفعلين نحو : (ضربانى وضربت الزيدىن) (ضربونى وضربت الزيدىن) ، وإنما أضمّر فى هذه من غير تقدم ذكر ، أما ضمير الشأن ، فلأنه إذا قصد التعظيم وأبهم أولا- ثم فسّر ثانيا كان أوقع فى النفوس من ذكره مفسرا أولا- ، وأما (نعم) و (بئس) و (رب) فلأنهم لما قصدوا فيها المدح العام ، والذم العام نسبوه فى المتعقل فى الذهن ، وأما فى التنازع فمسوغه أن إعمال الثانى فى معنى إعمال الأول (٣).

قوله : (وهو متصل ومنفصل إلى آخره) يعنى أن المضمّرات لها تقسيمات باعتبار الاتصال والانفصال ، وهى على ضربين : متصل ومنفصل ، (فالمفصل هو المستقل) (٤) نحو : (أنا أنت) ، (والمتصل غير المستقل) (٥) نحو : (ضربت وضربك) ، الثانى بحسب إعرابها (إلى مرفوع

ص: ٦١٤

- ١- النحل ١٦ / ٦١ ، وتمامها : (لَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ) (ما تَرَكَ عَلَى ظَهْرِها مِنْ دَائِهِ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى).
- ٢- ص ٣٨ / ٣٢ ، وتمامها : (فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)). وهى الشمس إذا العشى يدل على توارى الشمس.
- ٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٥.
- ٤- قال المصنف فى شرحه ٦٥ : يعنى غير محتاج إلى كلمه أخرى قبله يكون كاللتمه لها بل هو كالظاهر فى استقلاله كقولك : أنا وأنت وإياى وإياك إلى آخره.
- ٥- ينظر شرح المصنف ٦٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٦ ، قال الرضى فى ٢ / ٦ : (والمتصل ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كاللتمه لذلك العامل ، وكبعض حروفه ، فالضمائر المستتره فى خطاب المذكر أو فى الصفات نحو : زيد ضارب والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريفها (أى الضمائر) وليس المستتر ما يبرز مثل : (اسكن أنت وزوجك الجنة).

ومنصوب ومجرور) (١) فالمرفوع منفصل نحو: (أنا)، ومتصل نحو: (ضربت)، والمنصوب منفصل نحو: (إياك)، ومتصل (ضربك)، والمجرور لا- يكون إلا- متصلا، إما بحرف جر نحو: (إليّ)، أو إضافه نحو (غلامى) فصارت مرفوعا متصلا، ومنفصلا، ومنصوبا [ظ ٧٦] متصلا ومنفصلا، ومجرور متصل فقط، وإنما لم يكن إلا متصلا، لأن الأصل فى الضمائر الاتصال، والانفصال لا- يكون إلا- عند تعذر الاتصال، وذلك بالتقدم على العامل، أو الفعل لغرض، أو الحذف وهو لا يتأتى فى المجرور.

قوله: [فالأولان متصل ومنفصل والثالث متصل فذلك خمسة أنواع] (٢) (فالأول: ضربت وضربت إلى ضربن وضربن) يعنى المرفوع المتصل، ومثل بمثاليين، مما سمى فاعله، ومما لم يسم فاعله، وفى كل واحد منهما ثلاث مراتب، تكلم وخطاب وغيبه (٣)، وكل واحد من هذه الضمائر ينقسم إلى مذكر ومؤنث، وكل واحد منهما إلى مفرد ومثنى ومجموع فى كل مرتبه من التكلم والخطاب والغيبه سته، فصار فى كل نوع ثمانى عشره إذا ضربتها فى خمسة، وهى تقسيمها بحسب الاتصال والانفصال، صارت تسعين ضميرا، إلا أنهم استغنوا فى مرتبه التكلم بضميرين، جمعا المفرد من المذكر والمؤنث والمجموع منهما فى ضمير

ص: ٦١٥

-
- ١- ينظر شرح المصنف ٦٥، وشرح الرضى ٦ / ٢، وشرح المفصل ٨٨ / ٣، والضمائر التى قسمها إلى مرفوع ومنصوب ومجرور إنما هى فى محل رفع أو نصب أو جر.
 - ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٣- ينظر شرح الرضى ٧ / ٢ حيث هذا التفصيل مقتبس منه بتصرف، وينظر شرح المصنف ٦٥.

واحد ، وفي الخطاب والغيبه بخمسه جمعوا المثنى من المذكر والمؤنث فى ضمير واحد ، فالباقي ستون ضميرا ومراده أنك تبدأ بالمفرد المتكلم (١) ، وتختتم بجمع المؤنث الغائب ، وذلك ثلاث مراتب تكلم وخطاب وغيبه .

فالأولى : التكلم ولها صيغتان ، الأولى ضربت وهى للواحد مذكرا أو مؤنثا ، والتاء هى الضمير ، الثانيه ضربنا وهى لسته : مذكرين ومؤنثين ، ومذكرين ومؤنثان وللمفرد منهما المعظم ، والألف والنون ضمير .

المرتبه الثانيه : المخاطب وهى خمسه : ضربت بفتح التاء للواحد المذكر وبكسرها للواحد المؤنثه ، والتاء هى الضمير فيهما ، وضربتما للمثنى فيهما ، والتاء ضمير وحدها ، وزاد بعضهم الألف معها ، وضربت لجماعه المذكرين ، والتاء ضمير وحدها ، وضربت لجماعه النساء والتاء ضمير وحدها ، وزاد بعضهم النونين ، وبعضهم النون الثانيه والأولى زائده .

والمرتبه الثالثه للغائب وهى خمس ضرب للواحد المذكر والضمير واسم الجمع ، تقول (زيد ضرب والركب سافر) والضمير مستتر ، ويجوز الواو فى اسم الجمع نحو : (الركب سافروا) وضربت للمفرده المؤنثه ولجمع التكسير العاقل وغير العاقل ، ولك فى العاقل الواو كجمع السلامه ، إذا كان مذكرا والنون إذا كان مؤنثا والتاء للتأنيث والضمير مستتر ، و (ضربا) للمثنى منهما ، والضمير الألف ، و (ضربوا) لجماعه المذكرين المكسر والسالم ، ولاسم الجمع من المذكر ، والواو الضمير ، و (ضربن) لجماعه النساء والنون الضمير ، وجعلها المازنى حرفا دالا على

ص: ٦١٦

جمع المؤنث كما دلت التاء في (ضربت) ، والضمير مستتر ، وأما ما يتصل بالمضارع فهي خمس ، (تفعلان ويفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة) فالألف والواو والياء ضمائر ، والنون حرف إعراب ، وجعلها المازني (١) كلها حروفا علامات للتثنية والجمع مثل : (قاما أخوك) ، و (أكلوني البراغيث) والضمير مستتر.

قوله : (والثاني أنا إلى هنّ) (٢) يعنى المرفوع المنفصل (٣) ، فيبدأ فيه بالواحد المتكلم حتى ينتهي إلى جمع المؤنث ، وهو ثلاث مراتب كالم متصل ، الأولى : مرتبه المتكلم ولها مثلان (أنا) للمفرد المذكر والمؤنث ، والضمير عند البصريين الهمزه والنون وحدها والألف جىء بها لبيان الحركة فى الوقف ، وعند الكوفيين (٤) أن (أنا) ضمير كله واحتجوا بقوله :

[٣٦٦] أنا سيف العشيره فاعرفونى (٥)

... -

بإثبات الألف فى الوصل وأجيب بأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف ، و (نحن) للمثنى والجمع والواحد المعظم مذكرا أو مؤنثا ، و (هو) ضمير كله

ص: ٦١٧

١- ينظر شرح الرضى ٩ / ٢ ، وينظر رأى المازني فى شرح المفصل ٨٨ / ٣ .

٢- أى المرفوع المنفصل وهو : أنا ، أنت ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، نحن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هنّ .

٣- فى الأصل المتصل وهو تحريف .

٤- ينظر رأى البصريين والكوفيين فى شرح الرضى ٩ / ٢ - ١٠ ، وشرح المفصل ٩٣ / ٣ .

٥- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : حميدا قد تدريت السناما وهو لحميد بن ثور فى ديوانه ١٣٣ ، وفى شرح المفصل لابن يعيش

٩٣ / ٣ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٩٥ ، وشرح الرضى ٩ / ٢ ، والمقرب ١ / ٢٤٦ ، والمنصف ١ / ١٠ ، وخزانه الأدب ٥ /

٢٤٢ . والشاهد فيه قوله : (أنا) حيث ثبتت ألف الضمير أنا فى الوصل ، قال الرضى فى شرحه ٩ / ٢ وبنو تميم يثبتون الألف فى

الوصل أيضا فى السعه وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل إلا فى ضروره .

وبنى على حركة كراهه الجمع بين ساكنين ، وأما تخصصه بالضم ، فقال المبرد (١) : (حملا- لها على «قبل» و «بعد» من حيث صلح للثنتين والجمع كما صلح «قبل» و «بعد» للشىء والشئتين) ، وقال الزجاج (٢) : (لأنها اسم جماعه ، ومن علامات الجمع الواو والضم من مخرج الواو) وقال الأخفش الصغير (٣) : (لأنها ضمير مرفوع ومن علامات الرفع الضمه ، وقال قطرب (٤) أصلها نحن بضم الحاء فنقلت إلى النون ، وقال ثعلب : تشبيها للهاء (بحيث).

المرتبه الثانيه : (أنت) بفتح التاء للمفرد المذكر وبكسرها للمفردة المؤنثه ، والألف والنون عند البصريين ضميران ، والتاء حرف خطاب ، وابن [و ٧٧] كيسان جعلها الضمير وحدها وما قبلها دعامه ، والكوفيون (٥) جعلوه ضميرا كله ، وإنما خصّ المذكر بالفتحه ، لأن الكسره من علامات التأنيث فأعطى كل شىء ما يليق به ، ولم يضم المذكر ، لأن المتكلم قد استبد به ، و (أنتما) للمثنى منهما والضمير الهمزه والنون على الأصح ، والتاء والميم حروف ، وزاد بعضهم التاء معهما ، وبعضهم الألف التى بعد الميم معهن ، وإنما ضمت التاء لأنها لو فتحت التبتست (ما) بالزائده ، فى مثل (أنتما) و (أنتم) لجماعه المذكرين والضمير الهمزه ، والنون على الأصح ، والتاء والميم حروف ، وزاد بعضهم التاء ، و (أنتن) لجماعه النساء ، والهمزه والنون

ص: ٦١٨

- ١- ينظر المقتضب ٢٧٩ / ٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤ / ٣ .
- ٢- ينظر رأى الزجاج فى شرح المفصل لابن يعيش ٣٩ / ٣ ، والهمع ٢٠٨ / ١ .
- ٣- ينظر رأى الأخفش الأصغر فى شرح المفصل لابن يعيش ٩٤ / ٣ ، والهمع ٢٠٨ / ١ .
- ٤- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤ / ٣ .
- ٥- ينظر آراء هؤلاء النحويين فى شرح الرضى ١٠ / ٢ ، ١٢ ، وشرح المفصل ٩٥ / ٣ ، وينظر الإنصاف ٢ / ٦٧٧ ، مسأله رقم ٩٦ (الحروف التى وضع عليها الاسم فى هو وهى) والهمع ٢٠٨ / ١ وما بعدها.

ضميران ، وزاد بعضهم التاء ، والخلاف فى النون كـ - (ضربتَن).

المرتبه الثالثه للغائب ، (هو) للمفرد المذكور و (هى) للمفردة المؤنثه و (هما) ضميران كلهما ، وعند الكوفيين الهاء ضمير وحدها (١) وفيها لغات هو وهى بالإسكان

والتخفيف وبالفتح والتشديد قال :

[٣٦٧] ... -

وهو على من صبه الله علقم (٢)

ويحذف الواو والياء قال :

[٣٦٨] دار لسعدى إذه من هواكا (٣)

... -

و (هما) للمثنى منهما والهاء ضمير ، والميم ليست بضمير ، والألف فيها خلاف (٤) ، و (هم) لجماعه المذكورين ، والضمير الهاء ، و (هنّ) لجماعه النساء ، والضمير الهاء والخلاف فى النون كـ - (أنتن).

ص: ٦١٩

١- قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٣ / ٩٦ : والاسم (هو) بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسم الهاء وحدها والواو مزيده ثم قال : والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجرى مجرى الظاهر ... وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٩١ وما بعدها ، والهمع ١ / ٢٠٩ .

٢- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : وإنّ لسانى شهده يشتنى بها وهو لرجل من همدان كما فى شرح التصريح ١ / ١٤٨ ، والمقاصد النحويه ١ / ٤٥١ ، وشرح المفصل ٣ / ٩٥ ، والجنى الدانى ٤٧٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٩٤ ، ومغنى اللبيب ٥٦٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٤٣ ، واللسان ماده (ها) ٦ / ٤٥٩٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٢١٠ ، والخزانة ٥ / ٢٦٦ . والشاهد فيه قوله : (وهوت) حيث أتى بالضمير المنفصل المرفوع بالفتح والتشديد على إحدى لغاته .

٣- الرجز بلا نسبه فى الكتاب ١ / ٢٧ ، وشرح المفصل ٣ / ٩٧ ، والخصائص ١ / ٨٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٨٠ ، وشرح شافيه بن الحاجب ٢ / ٣٤٧ ، واللسان ماده (هيا) ٦ / ٤٥٩٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٩ ، وخزانة الأدب ٢ / ٦ . والشاهد فيه قوله : (إذه) يريد إذهى فحذف الياء ضروره وقد أشار إلى ذلك الشارح .

٤- ينظر شرح المفصل ٣ / ٩٧ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢ .

قوله : (والثالث ضربنى إلى ضربهن) [وإننى إلى إنهن] (١) يعنى المنصوب المتصل وهو ثلاث مراتب :

الأولى : للمتكلم وهى ضربنى للمفرد وفيهما و (الياء) هى الضمير والنون للوقايه ، ويجوز فى الياء الفتح والسكون والحذف قال :

[٣٦٩] ... -

إذا ما انتسبت له أنكرن (٢)

وضربنا للمثنى والمجموع والواحد المعظم مطلقا والضمير النون ، والألف فيها خلاف.

الثانيه : المخاطب وهى ضربك بالفتح للمفرد المذكر ، وضربك للمفردة المؤنثه والكاف ضمير فيهما ، (ضربكما) للمثنى فيهما ، والضمير الكاف وحدها ، وفى الألف خلاف و (ضربكم) لجماعه المذكرين والضمير الكاف ، و (ضربكن) لجماعه النساء والضمير الكاف وحدها وفى النون ما تقدم.

المرتبه الثالثه : للغائب وهى (ضربه) للمفرد المذكر والضمير الهاء ،

ص: ٦٢٠

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- شطر من بيتين من المتقارب وهما للأعشى فى ديوانه ٦٥ - ٦٦ ، وهما : فهل يمنعنى ارتيادى البلا ومن حذر الموت أن يأتين ومن شأنى كاسف وجهه إذا ما انتسبت إليه أنكرن ينظر فى الكتاب ١٨٧ / ٤ ، والأول منهما مع نسبته إلى الأعشى وهو فى الدرر ٥ / ١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٩ / ٤٠ - ٨٦ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٢٤ ، والشاهد فيهما قوله : (يأتين وأنكرن) يريد أن يأتينى وأنكرنى ، فحذف ياء المتكلم والكسره الداله عليها ، والتى تقع قبلها ، وذلك للوقف ، وسكن للضروره الشعريه ، ولأن القافيه ساكنه.

و (ضربها) للمفردة المؤنثة ، والضمير الهاء وفي الألف خلاف ، (ضربهما) للمثنى منهما والهاء ضمير وفي الألف خلاف ، (ضربهم) لجماعه الرجال والضمير الهاء ، (ضربهن) لجماعه النساء والهاء الضمير وحدها وفي النونين ما تقدم.

قوله : (والرابع إيايَ إلى إياهن) (١) ، يعنى المنصوب المنفصل وهو ثلاث مراتب :

الأولى : للمتكلم وهى : (إيايَ) للمفرد المذكر والمؤنث ، و (إيانا) للمثنى والجمع منهما والواحد المعظم منهما.

الثانية : للمخاطب وهى (إياك) بفتح الكاف للمفرد المذكر ، وبكسرها المؤنث و (إياكما) للمثنى منهما و (إياكم) لجماعه الرجال و (إياكن) لجماعه النساء.

الثالثة : (إياه) للمفرد المذكر وبكسرها للمؤنث و (إياكما) للمثنى منهما (إياهم) لجماعه الرجال ، (إياهن) لجماعه النساء. الأصل فى هذا المنصوب المنفصل (إيا) ثم اختلفت فيه علامات المخاطبين بحسب اختلافهم من تكلم وخطاب وغيبه ، واختلف فى هذه الصيغه ، قال سيبويه : إن (إيا) اسم مضمر ، واللواحق فيه كحروف تدل على التكلم والخطاب والغيبه ، ورد بأن الحرفيه لم تثبت إلا- للكاف ، وقال الأخفش والخليل والمازنى : (٢) (إيا) اسم مضاف إلى ما بعده ، واحتجوا بقول العرب : (إذا بلغ الرجل الستين

ص : ٦٢١

١- أى الضمائر المنصوبه المنفصله وهى : إيايَ ، إيانا ، إياك إياك ، إياكما ، إياكم ، إياكن ، إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٥٥ وما بعدها.

٢- ينظر همع الهوامع ١ / ٢١٢.

فإياه وإيا الشواب) ، بجر الشواب (١) ، ورد بأن المضمّر لا يضاف ، وقال ابن درستويه لا ظاهر ولا مضمّر بل هو فى المضمّرات كأسماء الإشارة فى المظهرات ، وقال الزجاج والسيرافى : (٢) هو اسم مظهر مضاف إلى مضمّر موضوع للنصب ك- (سبحان) ، وقال أكثر الكوفيين وابن كيسان : (٣) ما بعد (إيا) اسم مضمّر و (إيا) دعامة ، واختاره نجم الدين ، وقال قوم منهم : (إياك) بكماله اسم مضمّر ، واختاره الإمام يحيى بن حمزه (٤).

قوله : (والخامس) وهو الضمير المجرور [ظ ٧٧] المتصل وهو ثلاث مراتب :

الأولى قوله : (غلامى ولى) [إلى غلامهن ولهن] (٥) مثلّ بمثالين ، أحدهما بحرف الجر ، والآخر بالإضافه ، ف- (غلامى) و (لى) للمفرد منهما ، و (غلامنا) و (لنا) للمثنى والمجموع والواحد المعظم منهما.

الثانية : (غلامك) و (لك) بفتح الكاف للمذكر ، و (غلامك) و (لك) بكسرها للمؤنث ، و (وغلامكما) و (لكما) للمثنى منهما ، و (غلامكم) و (لكم) لجماعه الرجال ، و (غلامكنّ) و (لكنّ) لجماعه النساء.

الثالثة : (غلامه) و (له) للمفرد المذكر ، و (غلامها) و (لها) للمفردة المؤنثة ،

ص: ٦٢٢

- ١- ينظر الرضى ١٢ / ٢ ، وقد سبق تخريجها ، وهى منقوله عن الخليل فى المراجع التى وقعت عليها ، والإنصاف ٢ / ٦٩٥ مسأله رقم ٩٨ ، وهى : الضمير فى (إياك) وأخواتها.
- ٢- ينظر رأى الزجاج والسيرافى فى هامش الكتاب ٢ / ٣٦٠ ، شرح الرضى ١٢ / ٢ - ١٣ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٥ وما بعدها.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١٣ / ٢ ، والإنصاف ١ / ٦٩٥ وما بعدها ، وشرح المفصل ٣ / ٩٨ وما بعدها.
- ٤- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافيه فى شرح المقدمه الكافيه السفر الثانى ورقه ١٢ - ١٣.
- ٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

وغلّامهما و (لهما) للمثنى منهما ، (غلامهم) و (لهم) لجماعه الرجال ، (غلامهنّ) و (لهنّ) لجماعه النساء ، والكلام فى الضمائر على ما تقدم (وميم الجمع) (١) فى الضمائر كلها إن وقفت عليها فلك إسكانها ولك ضمها ، والواو وإن وصلت بضمير وجبت الواو نحو : (ضربتموه) ، وأجاز يونس (٢) بقاءها ساكنه من غير واو ، وقرئ شاذاً أنلزمكمها (٣) وإن وصلت بساكن فلك ضمها بغير واو وهو الأشهر ، ولك أن تكسرهما ، وإن وصلت بمتحرك فثلاثه أوجه :

التسكين مطلقاً وهو أحسنها ، والواو مطلقاً والتفصيل : فإن كان بعدها همزه فالواو ليحصل المد ، وإلا فلا ، ويجوز فى نحو (نعطيهم) و (عليهم) خمسه أوجه : (عليهم عليهم عليهم عليهم).

قوله : (فالمرفوع المتصل) (٤) لما فرغ من ذكر الضمائر وأقسامها شرع فى محال ضمائرها قوله : (فالمرفوع) يحترز من المنصوب والمجرور فإنهما لا يستتران ، بل إن وجدا فى اللفظ وإلا حكم عليهما بالحذف ، لأنهما

ص: ٦٢٣

١- ينظر شرح الرضى ١٢ / ٢.

٢- ينظر الكتاب ٣٦١ / ٢.

٣- هود ٢٨ / ١١ وتامها : (قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْنِهِ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا) يأسكان الميم الأولى تخفيفاً كما فى معانى القرآن للفراء ١٢ / ٢ ، وقد أجاز مثل هذا سيبويه وأنشد : فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل وقال النحاس : ويجوز على قول يونس أنلزمكمها يجرى المضممر مجرى المظهر. ينظر تفسير أحكام القرآن للقرطبي هود ٣٢٥٤ / ٤ ، وينظر البحر المحيط ٢١٨ / ٥.

٤- ينظر شرح المصنف ٦٥.

مفعولان فضله ، يجوز حذفهما ، والاستتار إنما حكم به للدليل ، لأنه الظاهر أنه محذوف ، والدليل أن الفاعل لا يحذف .

قوله : (المتصل) يحترز من المنفصل فإنه لا يستتر لاستقلاله بنفسه .

قوله : (خاصه) (١) يعنى وحده لا غير .

قوله : (يستتر فى الماضى) [للغائب والغائبه] (٢) حاصل الضمير المستتر أنه إن كان فى اسم ، فإن كان اسم فعل استتر مطلقا لأن أكثره فى معنى الأمر ، وإن كان مصدرا فلا يستتر فيه ، بل يحذف لأن الإضمار من خصائص الأفعال ، والمصدر اسم جنس جامد لا يضم فيه ، وأما الصفه كاسم الفاعل والمفعول والصفه المشبهه وأفعال التفضيل فيستتر فيها ، لأنه يؤدى إلى الجمع بين علامتين حال التثنيه والجمع ، أحدهما للضمير والثانيه للتثنيه والجمع أن يجرى باسم الفاعل على غير من هو له ، انفصل الضمير ، وإن كان فى فعل ، فإن كان ماضيا استتر فى الغائب ، نحو (زيد قائم) والغائبه نحو (هند قامت) وهذه التاء للتأنيث ، وإن قلت (هند قامت هى) فهذا الضمير تأكيد للمستتر ، وما عدا هذين من الغائب فهو فيه بارز خلافا للمازنى (٣) فى ضمير الغائبات نحو (الهندات)

ص: ٦٢٤

١- ينظر شرح المصنف ٦٥ - ٦٦ ، وقال الرضى فى شرحه ٢ / ١٣ : اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع لأن المنصوب والمجرور فضله لأنهما مفعولان ، والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر المتصله التى وضعها للاختصار استتار الفاعل ، لأن الفاعل وخاصه الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل عنه .

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

٣- ينظر همع الهوامع ١ / ٢٢٠ .

ضربن) فإنه مستتر عنده ، ولم يستتر في مثنى الغائب الماضي ومجموعه خوف اللبس ، وخص المفرد بالاستتار ، إما لأنه أسبق منهما ، أو لأنه أكثر منهما استعمالاً فأخذ الأخف وهو الاستتار.

قوله : (وفي المضارع للمتكلم مطلقاً) يعني وإن كان الفعل مضارعاً استتر في قرينه المتكلم مطلقاً ، مفردة ومثناه ومجموعه ومذكوره ومؤنثه ، نحو (أنا أضرب) و (نحن نضرب) وإنما استتر للاختصار مع إغناء قرينه التكلم [على] (١) ظهوره.

قوله : (والمخاطب) يعني يستتر في المضارع في قرينه الخطاب في المفرد المذكور نحو (أنت تضرب) بخلاف المؤنث والمثنى والمجموع منهما فإنه يبرز خوف اللبس.

قوله : (والغائب والغائبه) يعني ويستتر في المضارع من مرتبه الغائب في المفرد ، والمفردة فقط تقول (زيد يضرب) و (هند تضرب) بخلاف المثنى والمجموع منهما ، فإنه تبرز للعله التي للماضي ، وإن كان فعل أمر (اضرب) استتر للعله التي للماضي.

قوله : (ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل) (٢) ، يعني أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستثناء ، ثم المنفصل ، عند تعذر الاتصال لأن الضمائر إنما أتت بها للاختصار ، ألا ترى أن قولك : أكرمتهم يعني عن أكرمت [و ٧٨] زيدياً

ص: ٦٢٥

١- (على) غلط والصواب (عن).

٢- قال الرضى في شرحه ٢ / ١٣ : اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (...).

وعمرًا وبكرًا ، ومن النحاء من جعل المتصل أخصر من المستتر لأنه حذف ، فهو فرع الموجود الذى هو المتصل . وتعذر الاتصال فى مواضع :

أحدها : قوله : (وذلك بالتقدم على عامله) نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (١) و (إياك ضربت) ولا يكون إلا فى المفعول المنصوب ، وإنما تعذر الاتصال وهو (نعبدك) لأن الغرض بتقديمه العناية والاهتمام ، والاتصال متعذر مع التقديم .

قوله : (أو بالفصل لغرض) يعنى فصل الضمير من عامله إذا كان لغرض ، يحترز من فصله لا لغرض ، فإنه لا يجوز ، نحو (ضرب زيد إياك) والفصل لغرض فى مواضع : أحدها : الحصر بـ (إلا) نحو (ما قام إلا أنت) ولا يجوز الاتصال وقد شذ بقوله :

[٣٧٠] وما نبالى إذا ما كنت جارتنا

ألا يجاورنا إلك ديار (٢)

وحمل الزجاج وجماعه (٣) (إنما) على (إلا) لأنها فى معناها واحتج بقوله : وصدده (٤) :

ص : ٦٢٦

١- الفاتحه ١ / ٤ .

٢- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ٣ / ٣٠١ ، والخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٠٦ ، وشرح الرضى ٢ / ١٤ ، ومغنى اللبيب ٥٧٧ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٢ / ٨٤٤ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٥٣ ، وهمع الهوامع ١ / ١٩٦ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٩٠ . ويروى وما علينا بدل وما نبالى . والشاهد فيه قوله : (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا وذلك للضرورة الشعريه والتقدير : إلا إياك .

٣- ينظر رأى الزجاج وجماعه فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٠٠ وما بعدها .

٤- لا معنى لها مع ذكر البيت بتمامه .

[٣٧١] أنا البطل الحامى الذمار وإنما

يدافع على أحسابهم أنا أو مثلى (١)

ويقوله :

[٣٧٢] كأننا يوم قرى إنما نقتل إيانا (٢)

... -

وجعل النحاه ذلك ضروره حيث لا يمكن تأوله ، وأما (نقتل إيانا) فلأنه لا يجوز تقتلنا لأنه لا يجوز الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لشيء واحد ، وقيل : بلى يجوز من غير ضروره لأن المراد يقتل بعضنا بعضا ومن الفصل لغرض ، التفصيل ف- (إما) نحو : (قام إما أنا وإما أنت) وفي التوابع نحو (ضربت أنت) و (اسكُنْ أَنْتَ) (٣) ، فى التأكيد ، و (رأيت زيدا إياه) ، فى البدل ، و (جاء زيد وأنت) فى النسق ، ولا- يصح فى الصفه لأن الضمير لا يوصف ، ومع المصاحبه نحو : (جئت وإياك) وحيث يكون عامل الضمير مصدرا مضافا إلى ظاهر نحو (عجبت من ضرب زيد أنت) (٤)

ص: ٦٢٧

١- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٥٣ / ٢ ، والجنى الدانى ٣٩٧ ، وتذكره النحاه ٨٥ ، ومغنى اللبيب ٤٠٧ ، وشرح شواهد المغنى ٧١٨ / ٢٠ ، واللسان ماده (أنن) ١٥٧ / ١ ، والمقاصد النحويه ٢٧٧ / ١ ، وهمع الهوامع ٢١٧ / ١ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤٦٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٠ / ١ ، ويروى الفارس بدل البطل. والشاهد فيه قوله : (أنا أو مثلى) حيث تعين انفصال الضمير لأنه محصور ب- (إنما) وذلك ضروره كما ذكر الشارح.

٢- صدر بيت من الهزج ، وهو لذى الإصبع العدوانى كما فى شرح المفصل ١٠١ / ٣ ، وينظر الكتاب ١١١ / ٢ - ٣٦٢ ، والخصائص ١٧٩ / ٢ ، والإنصاف ٦٩٩ / ٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠١ / ١ ، وشرح الرضى ١٤ / ٢ ، واللسان ماده (إيا) ١ / ١٨٧ ، وخزانه الأدب ٢٨٠ / ٥ - ٢٨٢. والشاهد قوله : (إيانا) فصل من عامله لوقوعه بعد معنى إلا وهو ضروره.

٣- البقره ٣٥ / ٢.

٤- قال ابن السراج فى الأصول ١٢٠ / ٢ : إذا جعلت زيدا مفعولا به ، ومن ضربك إذا جعلت الكاف مفعولا وتقول فيما يجرى من الأسماء مجرى الفعل : عليك ورويده وعليكى ، ولا تقول عليك إياى ، ومنهم من لا يستعمل (نى) ولا (نا) استغناء بعليك (بى) و (بنا) وهو القياس ، ولو قلت عليك إياه كان جائزا لأنه ليس بفعل. وينظر شرح الرضى ١٦ / ٢.

وبعضهم منع من الانفصال في هذه المسألة لإمكان الاتصال.

قوله : (أو الحذف) يعنى أن حذف العامل من مواقع الانفصال ، مثاله في المرفوع : (إن أنت أكرمت أكرمت) (لَمَوْ أَنْتُمْ تَمَلِكُونَ) (١) وفي المنصوب (إياك والشر) و (إن إياه ضربت ضربت) لأنه لا شيء يتصل به إذا حذف عامله (٢).

قوله : (أو بكون العامل معنويا) وذلك هو الابتداء في المبتدأ نحو : (أنت القائم) و (القائم أنت) ، في (ما) الحجازيه نحو : (ما أنت قائما) و (إن) النافيه نحو :

[٣٧٣] إن هو مستوليا على أحد

إلا على أضعف المجانين (٣)

فأما على لغه تميم فقد دخل في قوله (أو يكون العامل معنويا) (٤) لأنه لا عمل لها عندهم ، وإنما كان منفصلا ، لأنه لو اتصل وجب استتاره (٥) والحرف متعذر فيه الاستتار ، لأنه عدمي لا يمكن الاتصال به.

ص : ٦٢٨

١- الإسراء ١٧ / ١٠٠ ، والآيه : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنم خشيه الإنفاق وكان الإنسان قتورا).

٢- العبارة مأخوذه من شرح المصنف ٦٧ بتصرف.

٣- البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبه في الجنى الدانى ٢٠٩ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٠٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٩١ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٦٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢١٨ . والشاهد فيه قوله : (إن هو مستوليا) حيث عملت (إن) عمل ليس فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر.

٤- قال ابن الحاجب في شرحه ٦٧ : (كالمبتدأ أو الخبر لأنه إذا كان معنويا تعذر الاتصال به ، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ).

٥- لأنها تعمل عند أهل الحجاز ، قال ابن الحاجب في شرحه ٦٧ : (لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفردا غائبا فيؤدى إلى أن يستتر الضمير في الحرف ، وهو على خلاف لغتهم كقولك (زيد ما هو قائم) على لغه أهل الحجاز ، وأما على لغه بنى تميم فهو داخل في باب كون العامل معنويا لأنه مرفوع بالابتداء).

قوله : (أو حرفا والضمير مرفوع) وذلك في خبر إنّ نحو : (إن القائم أنت) قوله (والضمير مرفوع) يحترز من أن يكون العامل حرفا والضمير منصوبا ، فإنه يتصل نحو : (إنه قائم) ، أو مجرورا نحو : (منك وعنك وإليك) ونحوها.

قوله : (أو يكون مسندا إليه صفة جرت على غير من هي له) يعنى الضمير إذا أسندت إليه صفة جارية على غير من هي له انفصل ، والمراد بالصفة (اسم الفاعل) و (المفعول) و (الصفة المشبهة) والمراد بجريها على غير من هي له ، أن يفرق بينها وبين ما هي عائده إليه فارق ، وذلك في مثل قوله : (هند ضاربتة هي) فإن (ضاربتة) راجع إلى هند ، وقد جرت على (زيد) فبرز الضمير لذلك ، وكذلك (زيد هند ضاربها هو) فإن (ضاربها) راجع إلى زيد ، وقد جرى على (هند) فبرز الضمير ، فلو قلت : (هند زيد ضاربها) أو (زيد هند ضاربتة) ، لم يبرز لأنه جرى على من هو له ، وهي تقع في الخبر كمثل المصنف (١) ، والصفة نحو : (مررت برجل وامرأه ضاربها هو) ، والصلة نحو : (جاء زيد وهند ضاربها هو) ، والحال [نحو] (٢) (جاء زيد وهند الضاربها هو) وحاصل الكلام أن هذه الصفة إن جرت على من هي له استتر الضمير مطلقا ، وما وجد بارزا فهو تأكيد ، وإن جرت على غير من هي له ، فإن خالفت في الإفراد والتثنية والجمع ، نحو : (زيد العمران ضاربهما) ، (زيد العمرون ضاربهم) فزعم بعض النحاه أنه لا يبرز الضمير لزوال [ظ ٧٨] اللبس ، واحتجوا بقوله تعالى : (على رَجُلٍ مِّنْ

ص: ٦٢٩

١- ينظر شرح المصنف ٦٧ ، والأمثلة هي نفسها الموجودة عند المصنف في الصفحة المذكوره.

٢- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.

الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ) (١) وهذا خلاف كلام المصنف (٢) ، وإن كان لم يخالفه ، وهي مسأله الكتاب ، فقال البصريون : يبرز الضمير وجوبا لزوال اللبس حيث لا- يلبس ، وحيث لا- يلبس يحمل على ما يلبس ، وقال الكوفيون (٣) لا- يجب إلّا حيث يقع اللبس فقط ، ووقوع اللبس حيث يستويان تذكيرا وتأنثا نحو : (زيد عمرو ضاربه هو) و (هند فاطمه ضاربتها هي) ، والذي لا يلبس حيث يختلفان تذكيرا وتأنثا وتكلما وخطابا وغيبه نحو : (هند زيد ضاربه) ، و (أنا أنت ضاربك) و (أنت أنا ضاربي) و (هو أنت ضاربك) ، و (أنت هو ضاربه) والبصريون (٤) يبرزونه مطلقا فى هذه المواضع وغيرها ، وأما الفعل إذا جرى على غير من هو له ، لم يبرز الضمير مطلقا لزوال اللبس بقرينه التكلم والخطاب والغيبه ، نحو : (أنا زيد أضربه) و (أنت زيد تضربه) ، و (هو زيد يضربه) بخلاف ضارب ، فإنه صالح للمتكلم والخطاب والغيبه بلفظ واحد ، وأما قولهم : (زيد عمرو يضربه) فإنه وإن حصل فيه لبس [فإن] (٥) قرينه الداله من هي له غير خارجه عنه بخلاف اسم الفاعل ، فإن قرينته خارجه فهو إذا أضعف من الفعل.

قوله : (مثل «إياك ضربت») هذا مثال التقدم على عامله.

قوله : (وما ضربك إلا أنا) هذا مثال الفصل لغرض قول : (وإياك

ص : ٦٣٠

١- الزخرف ٤٣ / ٣١ ، وتامها : (وَقَالُوا لَوْلَا نُنزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ).

٢- ينظر شرح المصنف ٦٧ ، وشرح الرضى ١٧ / ٢.

٣- ينظر شرح الرضى ١٧ / ٢.

٤- ينظر شرح الرضى ١٧ / ٢ ، وقال الرضى فى ١٧ / ٢ : (قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فأتى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس).

٥- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.

والشّر) هذا مثال الحذف.

قوله : (وأنا زيد) مثال العامل المعنوى.

قوله : (وما أنت قائما) مثال العامل الحرفى والضمير مرفوع.

قوله : (وهند زيد ضاربتة هى) مثال الجارى على غير من هو له.

قوله : (وإذا اجتمع ضميران) ، ما تقدم كلام فى الضمير الواحد ، وهذا كلام فى الضميرين.

قوله : (وليس أحدهما مرفوعا) ، فأما إذا كان أحدهما مرفوعا وجب الاتصال (١) نحو : (ضربتك) ، وقد جاء الانفصال نحو : (ضربت إياك) وعليه :

[٣٧٤] أتتك عنس تقطع الأراكا

إليك حتى بلغت إياكا (٢)

وإنما جاز لبعده عن الفعل.

قوله : (فإن كان أحدهما أعرف) يعنى الضميرين المفعولين والمراد بالأعرف أن المتكلم أعرف من الخطاب ، والخطاب أعرف من الغيبه.

ص: ٦٣١

١- ينظر شرح المصنف ٦٨ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨ ، حيث قال : (فإن كان أحدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب كما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا- فى الاتصال وكائنا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمه ، وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلا- بد من كونه متصلا سواء كان أعرف من ذلك المرفوع ... وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب).

٢- الرجز لحميد الأرقط ، كما فى الكتاب ٢ / ٣٦٢ ، والبيان شرح اللمع ٢ / ٣٥٢ ، والخصائص ١ / ٣٠٧ ، والأصول ٢ / ١٢٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٠١ ، والخزانة ٥ / ٢٨٠ ، وأكثر المراجع التى اطلعت عليها لا تذكر إلا الشطر الثانى من هذا الشاهد. والشاهد فيه قوله : (بلغت إياكا) حيث وضع الضمير المنفصل المنصوب بدل الكاف ضروره والتقدير : (أى سارت هذه الناقه حتى بلغتك).

قوله : (وقدمته) يعنى وقدمت الأعراف جاز لك فى الثانى الانفصال (١) نحو : (ضرييك وضربى إياك) و (أعطيتكه) و (أعطيتك إياه) قال :

[٣٧٥] فلا تطمع أبيت اللعن فيها

ومنعكها بشىء يستطاع (٢)

وإن استويا فى التعريف أو تأخر الأعراف وجب الانفصال نحو : (أعطيته إياه) ، و (أعطيته إياك) وقد جاء الاتصال فى المستويين شاذاً ، قال :

[٣٧٦] وقد جعلت نفسى تطيب لضغمه

لضغمهما يقرع العظم نابها (٣)

ولم يقل (لضغمها إياها).

قوله : (مثل أعطيتكه وضرييك) ، إنما مثل بمثاليين ليريك أنهما يكونان فى المفعول المنصوب والمجرور والتكلم والخطاب والغيبه.

قوله : (وإلا فهو منفصل) ، وذلك حيث يستويان أن يتقدم غير الأعراف على الأعراف ، وإنما شرطوا فى الاتصال تقديم الأعراف ، لأنهم لو أخروه

ص: ٦٣٢

١- ينظر شرح المصنف ٦٨ ، وشرح الرضى ١٩ / ٢ .

٢- البيت من الوافر ، وهو لعبيده بن ربيعه فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٢١١ ، وينظر الجنى الدانى ٥٥ ، ومغنى اللبيب ١٤٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٣٨ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٦٧ ، ٢٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٠٨ ، وشرح الرضى ١٩ / ٢ . والشاهد فيه قوله : (ومنعكها) حيث وضع الضمير المتصل بدل المنفصل جوازا والتقدير ومنعك إياها .

٣- البيت من الطويل ، وهو لمغلس بن لقيط ، ينظر الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠٥ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٠٥ ، وشرح الرضى ، واللسان ماده (ضغم) ٤ / ٢٥٩٤ ، والخزانه ٥ / ٣٠١ ، ٣٠٣ . والشاهد فيه قوله : (لضغمهاها) حيث وضع الضمير المتصل بدل المنفصل والتقدير لضغمها إياها ، وهذا نادر شاذ كما ذكر الشارح . والضغم : العضة وأراد بها الشده .

لزم تقديم الأنقص على الأقوى فيما جعلوه كالكلمه الواحده (١) ، وأما قولهم (ضربتني) ونحوه فلأنه لما كان فاعلا متصلا به صار كالجاء منه بخلاف أعطيتكه ، وبابه

قوله : (والمختار في خبر باب «كان» الانفصال) يعني أنه يجوز في خبر (كان) وأخواتها المضمرة الاتصال والانفصال نحو : (كنته) و (كنت إياه) إلّا أن الانفصال هو المختار وذلك لأن أصله خبر مبتدأ ، وحق خبر المبتدأ الانفصال وعليه :

[٣٧٧] لئن كان إياه لقد حال بعدنا

عن الود والانسان قد يتحول (٢)

[و ٧٩] وقوله :

[٣٧٨] ليت هذا الليل شهر

لا نرى فيه عربيا

ليس إياي وإيا

ك ولا نخشى رقبيا (٣)

ص: ٦٣٣

١- ينظر شرح المصنف ٦٨ ، قال الرضى فى ١٩ / ٢ : (أى إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطاك إياك أو إن كان أعرف لكن ليس بمقدم كأعطاك إياي ، وأعطاء إياك فالثانى منفصل كما رأيت).

٢- البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعه فى ديوانه ٩٤ ، ينظر شرح الرضى ٣ / ١٠٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٠٢ ، والمقرب ١ / ٩٥ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩ ، والخزانة ٥ / ٣١٢ - ٣١٣ ، ويروى عن العهد بدل الود ، ويتغير بدل يتحول وفى الأصل شهرا ، والروايه فى المراجع شهر. والشاهد فيه قوله : (لئن كان إياه) حيث جاء خبر كان (إياه) ضمير منفصلا والأكثر أن يكون متصلا.

٣- البيتان من مجزوء الرمل وهما لعمر بن أبى ربيعه فى ديوانه ٦٧ ، ينظر الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والأصول فى النحو ٢ / ١١٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٣٥ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩ ، واللسان ماده (ليس) ، والهمع ١ / ٢٢١ ، ٥ / ٤١١٣ ، والخزانة ٥ / ٣٢٢. وعربيا : أى أحدا أى متكلمنا يخبر عنا ويعرب عن حالنا. والشاهد فيهما قوله : (ليس إياي وإياك) حيث أتى بالضمير منفصلا عن (ليس) لوقوعه موقع خبرها - وهذا هو المختار ، ولو وصل لقال ليسنى وهو جائز ، قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٣٥٩ (وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسنى وكذلك كانى).

وقد جاء الاتصال لشبهها بالمفعول ، وجعله ابن مالك الأفصح (١) نحو :

[٣٧٩] فإن لا تكنها أو تكنه فإنه

أخوها غذته أمه بلبانها (٢)

وقوله :

[٣٨٠] تنفك تسمع ما حيت

بها لك حتى تكونه

والمرء قد يرجو الحيا

ه مؤملا والموت دونه (٣)

قوله : (والأ-كثر لو لا- أنت إلى آخرها) يعنى أنك تأتى بعد لولا بضمير المرفوع المنفصل فى التكلم والخطاب والغيبه ، تقول :
(لولا أنا) (لولا نحن) (لولا أنت) (لولا أنتما) (لو لا أنتم) (لو لا أنتن)

ص: ٦٣٤

١- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٠٥ وما بعدها.

٢- البيت من الطويل ، وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ١٦٢ - ٣٠٦ ، وينظر الكتاب ١ / ٣٦ ، والمقتضب ٣ / ٩٨ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، والإنصاف ٢٠ / ٨٢٣ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩ ، واللسان ماده (لبن) ٥ / ٣٩٩٠ ، والخزانة ٥ / ٣٢٧ ، ٣٣١ .
والبيت قبله : دع الخمر تشربها الغواه فإننى رأيت أهاها مغنيا بمكانها وأخو الخمر الزبيب يغنى عنها حالالا . والشاهد فيه قوله :
(يكنها أو تكنه) حيث وصل الضمير المنصوب ب- (كان) فإن القياس : فإن لا- يكن إياها أو تكن إياه . قال الرضى : ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته .

٣- البيتان من مجزوء الكامل ، وهو من كلام خليفه بن نزار أو براز وهو شاعر جاهلى كما فى الخزانة ينظر شواهد إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣١٧ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٤ ، وشرح المفصل ٧ / ١٠٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٤٥٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٥ ، والهمع ٢ / ٦٦ ، والخزانة ٤ / ٤٧ . والشاهد فيه قوله : (حتى تكونه) حيث جاء بخبر كان ضميرا متصلا حيث جعل الضمير المتصل مكان المنفصل .

(لولا- هو) (لولا- هي) (لولا هم) (لولا هن) وإنما كان الإتيان بالضمير المرفوع المنفصل الأكثر ، لأن الواقع بعد لولا على كلام البصريين (١) المبتدأ ، وعلى كلام الكوفيين فاعل فعل محذوف ، وكلاهما لا يقع مع الحرف إلا منفصلاً.

قوله : (عسيت إلى آخرها) يعنى الأ-كثر فى (عسى) الإتيان بالضمير المرفوع المتصل لأنها فعل ، والفعل لا بد له من فاعل فى التكلم والخطاب والغيبه ، تقول (عسيت عسينا عسيت عسيتما عسيتن عساه عساها عساها عساها عساها عساها).

قوله : (وجاء لولاك) (٢) أى جاء بعد (لولا) ضمير متصل مجرور فى جميع الضمائر نحو :

[٣٨١] ... -

لولاك هذا العام لم أحجج (٣)

ص: ٦٣٥

١- ينظر رأى البصريين والكوفيين فى الإنصاف ٢ / ٦٨٧ مسأله رقم ٩٧ القول فى هل يقال : (لولاى) وموضع الضمائر ، قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٠ : (يعنى أن يجيء بعد لولا غير التخصيصيه ضمير مرفوع منفصل لأنه إما مبتدأ أو فاعل فعل محذوف أو مرتفع بلولا فيجب على الأوجه الثلاثه الانفصال ، وينظر شرح المصنف ٦٨.

٢- ينظر مسأله نفسها فى الإنصاف ٢ / ٦٨٧.

٣- عجز بيت من السريع ، وصدرة : أومت بكفيها من الهودج وهو لعمر بن ربيعه فى ملحق ديوانه ٤٧٨ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠ ، وشرح قطر الندى ٢٥١ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٠٩ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٣٣ - ٢٣٥. ويروى فى ذا بدل هذا. والشاهد فيه قوله : (لولاك) حيث وقع الضمير المتصل الذى حقه أن يكون فى موضع الجر أو موضع النصب إلا عند المبرد فإنه منعه وقال هو خطأ. قال الرضى : وهو الصحيح لوروده وإن كان قليلا وأورده الرضى ٢ / ٢٠ محتجا بهذا الشاهد وبالذى بعده.

[٣٨٢] وكم موطن لولاي طحت كما

بأجرامه من قلّه النيق منهوى (١).

[٣٨٣] لولا كما خرجت نفسا كما (٢).

...

[٣٨٤] ... -

لولاكم شاع لحمى عندها ودمى (٣).

وأنكر المبرد (٤) ذلك وقال : لا يقتد بما ورد ، وبيت ابن أم الحكم وهو : (كم موطن) لحن لا يقاس عليه ، وذهب سيبويه (٥) إلى أنه ضمير مجرور ب- (لولا) وهى جاره هنا ، قال : ولا يمتنع أن يكون لها حكم خاص مع

ص : ٦٣٦

١- البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى كما فى الكتاب ٢ / ٣٧٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، والخصائص ٢ / ٢٥٩ ، والأمالى ١ / ٦٨ ، والكامل للمبرد ٢ / ٢٠٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠ ، وشرح ابن عقسل ٢ / ٩٢ . والقله : أعلى الجبل ويروى قنه ، والنيق : الجبل الشاهق . والشاهد فيه قوله : (لولاي) حيث اتصلت لولا بالضمير الذى أصله أن يقع فى محل الجر والنصب وهو مذهب سيبويه أنها حرف جر والضماير فى محل جر ...

٢- الرجز لرؤبه كما فى خزانه الأدب ٥ / ٤٣١ ، وهو ليس فى ديوانه ، ورصف المبانى ٢٦٩ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٠٩ ، ويروى لولاهما بدل لولاكما ونفساهما بدل نفسا كما . والشاهد فيه قوله : (لولا كما) حيث دخلت لولا على ضمير الجر فهى حرف جر عند سيبويه والكاف ضمير فى محل جر ، وعند غيره كالأخفش وبعض الكوفيين باقيه على رفع ما بعدها .

٣- عجز بين من البسيط ، وصدرة : أسمعتمكم يوم أعود فى مودأه ويروى : مربأه ، ويروى ساغ ، وهو للأخطل فى ديوانه ٣١٣ ، وتذكره النحاه ٤٤٧ ، والدرر ٤ / ١٧٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٠٩ . والشاهد فيه قوله : (لولاكم) حيث ولى لولا ضمير وهو فى محل جر بها .

٤- ينظر المقتضب ٣ / ٧١ - ٧٢ - ٧٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠ - ٢١ ، والإنصاف ٢ / ٦٨٧ ، وينظر الأصول ٢ / ١٢٤ .

٥- ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وشرح المفصل ٦٨ .

المضمّر نحو: (لندن) فإنها اختصت بنصب (غدوه) فقط ، وهو لا يحتاج إلى تعلق ، وهو واجب الحذف لأنه خبر المبتدأ الواقع بعدها وتقديره : (لولاك موجود) ، وذهب الأخفش (١) إلى أن هذه الضمائر مرفوعة على قياسها واستعير لها ضمير المجرور كما استعاروا في (مررت بك أنت) إلا أنها عكس.

قوله : (وعساک إلى آخرها) یعنی جاء بعد (عساک) ضمير منصوب متصل في كل الضمائر قال :

[٣٨٥] ولی نفس أقول لها إذا ما

تنازعی لعلی أو عسانی (٢)

فجعله سيبويه (٣) مفعولا-ل- (عسى) حملا- لها على (لعل) لأنها في معناها ، للترجي ، والأخفش (٤) جعله مستعارا للضمير المرفوع كما في (مررت بك أنت) و (به هو) وضعفه بعضهم بأنه قد جاء فاعلها اسما مرفوعا ظاهرا في قوله :

[٣٨٦] فقلت عساها نار كأس لعلها (٥)

- ...

ص: ٦٣٧

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠ ، وينظر الكامل للمبرد ٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦ في رده على الأخفش وغيره ممن خالفه ، وينظر الإنصاف ٢ / ٦٨٧ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٨٥ .

٢- البيت من الوافر ، وهو لعمران بن حطان كما في الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٢٤ ، والخصائص ٣ / ٥ ، والمقتضب ٣ / ٧٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، والجنى الدانى ٤٦٦ ، وتذكرة النحاه ٤٩٥٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١ ، وخزانه الأدب ٥ / ٣٣٧ - ٣٤٩ . والشاهد فيه قوله : (عسانی) حيث اتصل ضمير النصب ب- (عسى) مما يدل على أن (عسى) بمعنى (لعل) ودخول نون الوقايه على (عسى) دليل على أن الياء في موقع نصب .

٣- ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

٤- ينظر شرح الرضى التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٤٢ ، وشرح المصنف ٦٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠ .

٥- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : تشكى فأتى نحوها فأعودها وهو لصخر بن جعد الخضرى ، كما في شرح شواهد المغنى ١ / ٤٤٦ ، وينظر الجنى الدانى ٤٦٩ ، ومغنى اللبيب ٢٠٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٤٦ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٢٢٧ . ويروى وعلها بدل لعلها . والشاهد فيه قوله : (عساها) حيث جاءت (عسى) بمعنى (لعل) واسمها الضمير المتصل بها في محل نصب .

كلام سيبويه والأخفش قوه وضعف ، أما قوه كلام سيبويه فلأنه لم يعين إلا (لولا) و (عسى) ، وضعفه من حيث قياسه على شىء ضعيف لا- يقاس عليه ، وقوه كلام الأخفش من حيث إن الاستعاره كثيره فى كلامهم ، وضعيفه من حيث إنه عين اثنتى عشره صيغه ، لأنه لا- بد من الاستعاره فيها كلها ، ولأن الاستعاره لا تكون مع مباشره العاقل لقوه تأثيره وظهور الخلاف بين سيبويه والأخفش فى توابع الضمير ، فعلى كلام سيبويه تقول : لولاك و (لولا زيدا) بالجر ، و (لولاك وزيدا) فيمن أجازته (مررت بك وزيدا) و (عساک وزيدا) وعلى كلام الأخفش (لولاك وزيدا) و (عساک وزيدا) بالرفع.

قوله : (ونون الوقايه) إنما سميت [ظ ٧٩] نون الوقايه (١) لأنها تقى الفعل الكسر والأسماء المبنيات والحروف من إخراجها عما يجب لها ، وتوفر للياء ما تستحقه ، وهو انكسار ما قبلها ، ودخولها واجب وجائر ، فالواجب فى مواضع :

الأول : مع فعل الأمر نحو : (أكرمنى).

الثانى : قوله : (فى الفعل الماضى مطلقا) نحو : ضربنى وضربتنى وضربانى وضربونى وضربتنى ، وما أحسبنى وقد شذ حذفها نحو :

[٣٨٧] تراه كالثغام يعلّ مسكا

يسوء الغانيات إذا فلينى (٢)

وقوله :

ص : ٦٣٩

-
- ١- ينظر الكتاب ٢ / ٣٦٨ وما بعدها ، وينظر شرح المفصل ٣ / ١٢٢ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢١.
 - ٢- البيت من الوافر ، وهو لعمر بن معد يكرب فى ديوانه ١٨٠ ، وينظر الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٠٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ١٨٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢ ، واللسان ماده (فلا) ٥ / ٣٤٧٠ ، والخزانة ٥ / ٣٧١ - ٣٧٢ ، ٣٧٣. والثغام : نبت يكون بالجبل يبيض إذا يبس يشبه به الشيب ، فلينى : من فليت رأسه من القمل. والشاهد فيه قوله : (فلينى) يريد فلينى فحذف إحدى النونين ، وقيل المحذوف نون النسوه وهذا ما ذهب إليه سيبويه فى الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، وقيل المحذوف نون الوقايه لأنها يؤتى به لصون الفعل كما ذهب إلى ذلك الشارح وذلك على سبيل الشذوذ.

إذ ذهب القوم الكرام ليسى (١)

قوله : (ومع الفعل المضارع عاريا عن نون الإعراب) (٢) يعنى مالا- نون فيه وما فيه نون جماعه النساء نحو : (لم تضربنى) و (لم تضربانى) و (لم يضربونى) و (ولم يضربننى) ، وإنما وجب نون الوقايه فى هذه المواضع ، لأنها لم تدخل إلّا على آخر الفعل ، لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها.

والجائز على ثلاثه أضرب : مختار دخولها ، ومختار سقوطها ، ومستوى الأمرين. أما مستوى الأمرين ففى مواضع الأول فى :

قوله : (وأنت مع النون) [منه] (٣) يعنى نون الإعراب (٤) ، وهى فى الأفعال الخمسه نحو : (يضربانى وتضربانى ويضربونى وتضربونى وتضربينى) فالإتيان بها محافظه على الفعل من الكسر ، والحذف استثقالا

ص : ٦٤٠

١- الرجز لرؤيه فى ملحق ديوانه ١٧٥ ، وصدرة : عددت قومی كعديد الطيس وشرح المفصل ٣ / ١٠٨ ، والجنى الدانى ١٥٠ ، وسر صياغه الإعراب ٢ / ٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ١٨١ ، ومغنى اللبيب ٢٢٧ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٢ / ٤٨٨ ، واللسان ماده (طيس) ٤ / ٢٢٣٧ ، والخزانة ٥ / ٣٢٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٤ - ٢٣٣. والطيس : الكثير من الشىء. والشاهد فيه قوله : (ليسى) حيث حذف نون الوقايه التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر وهذا الحذف شاذ كما ذهب إليه الشارح.

٢- فى الكافيه المحققه : (وفى المضارع عربا).

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٢ : (فنقول : تلزم النون جميع أمثله الماضى وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب والذى فيه نون الإعراب من المضارع الأمثله الخمسه ... فيلزم النون غير هذه الأمثله سواء كان فيه نون الضمير الأولى نحو : (يضربننى) ، أو نونا التأكيد الخفيفه والثقيله أولا).

للجمع بين مثلين ، ولأنها ليست من الفعل ، ولا- منزله منزله ما هو منه ، كنون الضمير الفاعل ك- (ضربن) والمحذوف نون الوقايه لأنها التي نشأ منها الثقل قاله الجزولي (١) ، وقال سيبويه : (٢) نون الإعراب ، لأن نون الوقايه قد جاءت لمعنى ، فلو حذفت كان ذلك مناقضا للإتيان بها ، لأنها تحذف للجازم والناصب؟.

الثانى : قوله : (ولدن) (٣) نحو (لدني) إن أتيت بها شددت ، وإن حذفت خفضت ، والخلاف فى المحذوف ك- (نون) الإعراب.

الثالث : قوله : (وبأن وأخواتها) (٤) يعنى إن ولكن وليت ولعل ، وسنذكر حكمها ، تقول : إني وإني وأني ، كأني وكأني ، ولكني ولكني ،

ص : ٦٤١

١- ينظر رأى الجزولى فى شرح الرضى ٢ / ٢٢. الجزولى : سبقت ترجمته.

٢- ينظر الكتاب ٢ / ٣٦٩.

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٢ : (حذف نون الوقايه من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة ، وعند غيرهما الثبوت راجح ، وليس الحذف للضرورة لثبوته فى السبع ، وعلى كل حال كان حق لدن أن يذكره المصنف إما مع الماضى أو مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولى فإنه قال فى لدن : أنت مخير) ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٧٠ - ٣٧١. وقرأ الجمهور بإدغام نون لدن من سورة الكهف ١٨ / ٧٦ ، وتامها : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) فى نون الوقايه التى اتصلت بياء المتكلم ، وقرأ نافع وعاصم بتخفيف النون وهى نون لدن اتصلت بياء المتكلم ، وهو القياس لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحق نون الوقايه نحو غلامى وفرسى ، وأشَمَّ (شعبه) الضم فى الدال ، وروى عن عاصم سكون الدال ، قال ابن مجاهد : وهو غلط وكأنه يعنى من جهة الروايه ، وأما من حيث اللغه فليست بغلط ، لأن من لغاتها (لد) بفتح اللام وسكون الدال. ينظر البحر المحيط ٦ / ١٤٢ ، وتفسير القرطبي ٥ / ٤٠٦١ - ٤٠٦٢ ، وفتح القدير للشوكاني ٣ / ٣٠٣.

٤- قال الرضى وكلامه أدق من كلام الشارح حيث قال : (يعنى بأخواتها أن وكأن ولكن ، وأما ليت ولعل فسيجيء حكمها بعد ، وإنما جاز إلحاق نون الوقايه بآن وأخواتها لمشابهتها الفعل). ينظر الرضى ٢ / ٢٣.

والمحذوف ، قيل : النون الأولى لأنها ساكنه ، والحذف يسرع إلى الساكن ، وقيل الثانيه ، لأنها فى موضع اللام ، والإعلال فى اللامات أكثر من العينات ، وقيل نون الوقايه لأن الثقل نشأ منها.

قوله : (مخير) يعنى أنت مخير فى هذه المواضع الثلاثه ، مخير فى الإتيان بنون الوقايه وحذفها ، وبعضهم جعل إتيانها مع (لدى) أولى ، وسيبويه (١) قال : لا يجوز سقوطها معها إلّا ضروره ، وأما المختار إتيانها.

ففى قوله : (ومختار فى ليت ومن وعن وقد وقط) وقد جاء الحذف كقوله :

[٣٨٩] كمنيه جابر إذ قال ليتى (٢)

...

وقوله :

[٣٩٠] فياليتى إذا ما كان ذاكم

...

ص : ٦٤٢

١- ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، قال فى الكتاب ٢ / ٣٧١ : (وقد جاء فى الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر شاعر فقال قدى ...).

٢- صدر البيت من الوافر ، وعجزه : أصادفه وأتلف جلّ مالى وهو لزيد الخيل كما فى ديوانه ٨٧ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٩٧ ، ومجالس ثعلب ١٢٩ ، ونوادر أبى زيد ٦٨ ، والمقتضب ١ / ٢٥٠ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٨١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١١١ . ويروى : وأفقد بدل أتلف ، وبعض بدل جلّ . والشاهد فيه قوله : (ليتى) حيث حذف نون الوقايه من ليت الناصبه لياء المتكلم وهذا الحذف نادر وقليل إذ القياس وجود النون.

وقال سيبويه لا يجوز حذفها في ليت إلا ضروره وكذلك (منى) و (عنى) بإتيانها وقد جاء حذفها نحو :

[٣٩١] أيها السائل عنهم وعنى

لست من قيس ولا قيس منى (١)

وجعل حذفها أكثر النحاه ضروره (وقد) و (قط) ، تقول : (قدنى وقطنى) ، قوله :

[٣٩٢] امتلاً الحوض وقال قطنى (٢)

...

وقد جمع الحذف والإتيان في قوله :

[٣٩٣] قدنى من نصر الخبيين قدى (٣)

...

ص: ٦٤٣

-
- ١- البيت من المديد وهو في شرح المفصل ٣ / ١٢٥ ، والجنى الدانى ١٥١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٨٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١١٤ ، وأوضح المسالك ١ / ١١٨ ، وخزانه الأدب ٥ / ٣٨٠ - ٣٨١. والشاهد فيه قوله : (عنى ومنى) مخففتين حيث حذف نون الوقايه للضروره ... وهو كما ذهب إلى ذلك الشارح.
 - ٢- الرجز بلا نسبه فى الخصائص ١ / ٢٣ ، وسمط اللالىء ١ / ٤٧٥ ، وشرح المفصل ١ / ٨٢ ، ٣ / ١٢٥ ، والإنصاف ١ / ١٣٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٨٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣. وتماهه : مهلا رويدا قد ملأت بطنى والشاهد فيه قوله : (قطنى) حيث لحقت نون الوقايه (قط) المضافه إلى ضمير المتكلم ويجوز (قطى) بدونها.
 - ٣- الرجز لحميد بن مالك الأرقط ، ينظر الكتاب ٢ / ٣٧١ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٤ ، والجنى الدانى ٢٥٣ ، ومغنى وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٨٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣ ، ونوادى أبى زيد ٢٠٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٨٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١١٥ ، واللسان مادته (خب) ٢ / ١٠٨٧ ، وخزانه الأدب ٦ / ٢٤٦. وتماهه : ليس الإمام بالشحيح الملحذ والخبيين : خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وكان يكنى بأبى خبيب ، ويقال هو وأخوه مصعب بن الزبير ، ومن رواه بصيغه الجمع أراد ثلاثتهم ، قال ابن السكيت : أراد أبا خبيب ومن على رأيه. - والشاهد فيه قوله : (قدنى وقدى) حيث أثبت النون فى الأول على اللغه المشهوره وحذفها فى الثانى وهذا قليل.

وقصره سيبويه على الضروره (١) وبعضهم أجازوه فى السعه ، والمختار حذفها فى :

قوله : (وعكسها لعل) يعنى عكس هذه المختار فيها إتيانها لعل ، فإنه يختار فيها حذفها ، وإنما كان المختار حذفها لأن فيها ثلاث لامات ، واللام أخت النون ولهذا جاء فى بعض لغاتها (لَعْن) وقد جاء إثباتها نحو قوله :

[٣٩٤] وأشرف بالغور اليفاع لعلنى

أرى نار ليلى أويرانى بصيرها (٢)

وقوله :

[٣٩٥] فقلت أعيرونى القدوم لعلنى

أخط به قبرا لأبيض ماجد (٣)

[و ٨٠] وقوله :

[٣٩٦] دعينى أطوف فى البلاد لعلنى

أفيد غنى فيه لذى الحق محمل (٤)

ص: ٦٤٤

١- ينظر الكتاب ٢ / ٣٧١.

٢- البيت من الكامل ، وهو لتوبه بن الحمير (الملقب بتوبه الخفاجى) كما فى الأمالى ١ / ٨٨ ، واللسان ماده (بصر) ١ / ٢٩٢ ، وخزانه الأدب ١ / ٥٨. والشاهد فيه قوله : (لعلنى) حيث لحقت نون الوقايه لعل والأشهر حذفها.

٣- البيت من الطويل ، وهو من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، وينظر تلخيص الشواهد ١٠٥ ، والدرر ١ / ٢١٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١١٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٤. والشاهد فيه قوله : (لعلنى) حيث جاء بنون الوقايه مع (لعل) وهو قليل والمشهور تجردها من النون.

٤- البيت من الطويل ، وهو لعروه بن الورد كما فى ديوانه ٣١ ، وينظر الإنصاف ١ / ٢٢٧. والشاهد فيه قوله : (لعلنى) وهو كالشاهد الذى قبله.

وكذلك الحذف (في) بخلاف (لى) من الإثبات ، وما عدا هذه الأشياء لا يجوز دخول نون الوقايه فيه كـ (غلامى) و (ثوبى) فى الأسماء المعرفه وأما قوله :

[٣٩٧] ... -

وليس حاملنى إلا ابن حمال (١)

فشاذ.

ص: ٦٤٥

١- عجز بيت من البسيط ، صدره : ألفتى من بنى ذبيان يحملنى وهو لأبى محلم السعدى كما فى خزانه الأدب ٤ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، والإنصاف ١ / ١٢٩ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٢٣. ويروى : وليس يحملنى بدل حاملنى وعندها لا شاهد فيه. والشاهد فيه قوله : (حاملنى) حيث دخلت نون الوقايه على الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم ، وقيل النون للتنوين وكلاهما شاذ ، وقد ذكر الشارح ذلك ، قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٣ شاذ سواء جعلت النون للوقايه أو تنوينا كما ذكرنا فى الإضافه.

قوله : (ضمير الفصل : ويتوسط بين المبتدأ والخبر) يفهم منه عدم التوسط في غير المبتدأ والخبر ، وأجاز ذلك بعضهم بين الحال وصاحبها ، نحو : (ضربت زيدا هو قائما) ، واحتج بقراءه من قرأ : (هؤلاء بناتي هنَّ أطهرُ لكم) (١) بنصب أطهر ، وتؤول على أن أطهر حال من الجار والمجرور تقدمت عليه على قول الأخفش (٢) ، وهو مبتدأ خبره لكم .

قوله : (قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها) يعنى على المبتدأ والخبر واحترز باللفظية من العوامل المعنوية ، كعامل المبتدأ والخبر مثاله : (زيد هو القائم) و (كان زيدا هو القائم) ، و (إن زيدا هو القائم) ، و (ظننت زيدا هو القائم) ، وكذلك سائر النواسخ (٣) .

ص: ٦٤٦

١- هود ١١ / ٧٨ وتمامها : (... قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ.) (قرأ الجمهور أطهر والأحسن في الإعراب أن يكون جملتان ، كل منهما مبتدأ وخبر ... وهن فصل ، وأطهر الخبر ، وقرأ الحسن وزيد بن على وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي أطهر بالنصب ، وقال سيبويه : هو لحن ، وخرجت هذه القراءة على أن أطهر حال ، وهؤلاء مبتدأ ، وبناتي هن مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء ، وروى هذا عن المبرد). ينظر البحر المحيط ٥ / ٢٤٧ ، والقرطبي ٤ / ٣٣٠٤ ، وفتح القدير ٢ / ٥١٤ .

٢- ينظر رأى الأخفش في معانى القرآن ٢ / ٥٨١ .

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٠ وما بعدها .

قوله : (صيغه مرفوع منفصل) (١) ولم يقل ضمير ، لأنه ليس بضمير على الأصح.

قوله : (مطابق للمبتدأ) يعنى فى الإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبه (٢) ، تقول (زيد هو القائم) ما خلا-الإعراب ، فإنه لا- يكون إلا- صيغه مرفوع منفصل ، لأنه محمول وليس يتغير بتغير الإعراب ، ويختلف فيع ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور إلا ما علم ، وقد جاء عدم المطابقه فى التكلم فى قوله :

[٣٩٨] وكائن بالأباطح من صديق

يرانى لو أصبت هو المصابا (٣)

كان قياسه (إن المصابا) واختلف فى تأويله ، فقيل : هو تأكيد لضمير الفاعل المستتر فى يرانى ، وليس بفصل ، وقيل : بل هو من الفصل ولكنه أناب ضمير صديقه مناب نفسه ، وأناب نفسه مناب ضمير صديقه لما كان عنده بمنزله نفسه ، أو على حذف مضاف ، تقديره : يرى مصابى هو المصاب ، فاعتبر المحذوف.

ص: ٦٤٧

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٤ : (لم يقل ضمير مرفوع لأنه اختلف فيه كما يجىء ، هل هو ضمير أولا ، ولا يمكن الاختلاف فى أنه صيغه ضمير مرفوع).

٢- ينظر شرح المفصل ٣ / ١١١ وما بعدها.

٣- البيت من الوافر ، وهو لجريير كما فى ديوانه ١٧ ، ينظر شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٢٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٤ ، ومغنى اللبيب ٦٤٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٧٥ ، وخزانه الأدب ٥ / ٣٩٧ - ٤٠١ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٨ ، ٢٥٦. ويروى أصيب بدل أصبت. والشاهد فيه قوله : (أصبت هو المصابا) حيث فصل بضمير الغيبه بين المضاف المقدر وهو مصابى وبين الاسم الظاهر ، وقدره الرضى : يرى مصابى هو المصابا. وقد ذكر الشارح أكثر من وجه فى ذلك ...

قوله : (يسمى فصلا) (١) هذه تسميه البصريين (٢).

(ليفصل بين كون الخبر خبرا ، أو كونه نعتا) (٣) وقد اعترض بأنه قد يأتي حيث لا يلتبس بالنعت ، وذلك حيث يدخل (كأن) أو (إن) نحو : (إن زيدا هو القائم) ، و (كأن زيدا هو القائم) وحيث يتصل المبتدأ بعامله نحو : (كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (٤) ، و (علمته هو القائم) وأجيب بأنه حمل ما لبس فيه على ما لا يلبس ، والكوفيون (٥) يسمونه عمادا وبعضهم (دعامه) لأنه يعتمد عليه الخبر في عدم سقوط الخبر كعماد البيت الذي يحفظ السقف (٦).

قوله : (وشرطه أن يكون الخبر معرفه ، أو أفعل من كذا) [مثل كان زيد هو أفضل من عمرو] (٧) له شروط :

الأول : المطابقه كما تقدم.

الثاني قوله : (وشرطه إلى آخره) (٨) وإنما اشترط ذلك ، لأنه لو كان

ص : ٦٤٨

١- في الكافيه المحققه اختلاف : (ليفصل بين كونه نعتا وخبر).

٢- ينظر رأى البصريين فى شرح المصنف ٦٩ - ٧٠ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٤.

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٤ : (قال المتأخرون إنما سمي فصلا لأنه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا ، لأنك إذا قلت : زيدا القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفه فينتظر الخبر ، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفه).

٤- المائده ١١٧ / ٥ وتمامها : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شئ شهيد).

٥- ينظر رأى الكوفيين فى شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، وشرح المصنف ٦٩ - ٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٤.

٦- هذه العبارة منقوله عن الرضى بتصريف ٢ / ٢٤.

٧- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، والمقتضب ٤ / ٨٠٣ ، وشرح المصنف ٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥ وفيه تفصيل.

٨- إعادته لقوله : وشرطه أن يكون الخبر معرفه ، وهو الشرط الثانى كما ذكره الشارح.

الخبر نكره نحو: (زيد هو منطلق) لم يقع لبس في منطلق أنه خبر لأنه لا- يوصف بالنكره المعرفه ، ومثال المعرفه : (زيد هو القائم) ، ومثال أفعل : (زيد هو أفصل منك) وإنما قام أفعل مقام المعرفه ، لأنه لا يخلو عن الإضافه أو (من) أو (اللام) ف- (الإضافه) و (من) كلّ منهما قائم مقام اللام ، ودليله أنه لا يصح الجمع بين أحدهما واللام لما كانت قائمه مقامها (١).

الثالث : أن يكون المبتدأ معرفه ، وأجاز الكوفيون (٢) الفصل بين النكرتين ، لأن اللبس حاصل فيهما ، واحتجوا بقوله تعالى : (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ) (٣).

الرابع : أن يتأخر ، فإن تقدم لم يكن فصلاً لزوال اللبس ، خلافاً للكسائي (٤).

الخامس : أن لا يدخل الخبر ما يعينه للخبريه ، ك- (اللام) و (الفاء) و (إلا) نحو : (إن زيدا هو القائم) و (أما زيد هو فقائم) و (ما زيد هو إلا قائم).

السادس : أن لا- تعطف عليه ولا- به نحو : (زيد هو القائم وهو القاعد) و (كان زيد وهو القائم) وأجاز ذلك هشام (٥) واحتج بقوله :

ص : ٦٤٩

١- ينظر شرح المصنف ٧٠.

٢- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٢٨.

٣- النحل ١٦ / ٩٢ وتمامها : (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَفَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ...).

٤- ينظر رأى الكسائي في شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦.

٥- ينظر رأى ابن هشام في همع الهوامع ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣. هشام الضرير هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوى الكوفى أحد أصحاب الكسائي توفى سنة ٢٠٩ هـ له مقاله فى النحو صنف مختصر النحو ، الحدود ، القياس ينظر ترجمته فى البغية ٢ / ٣٢٨.

رآها مكان الشوق أو هي أقربا (١)

[ظ ٨٠] وتؤول بأن (أقرب) ظرف خبر للضمير ، فهذه شروط سته في جواز كونه فصلا ، ومما يوجب كونه فصلا وجهان : حيث يدخل عليه اللام وهي الغارقة ، وما بعده منصوب ، نحو (إن كان زيد لهو الظريف) لأنها لا تدخل على التابع ولا هو مستقبل ، إذن لرفع ما بعده ، فإن كان ما بعده مرفوعا ، احتمال الثاني أن يكون ما قبله وما بعده منصوبا نحو : (إن تَرَنَ أَنَا أَقَلَّ) (٢).

قوله : (ولا موضع له عند الخليل) مذهب الخليل وسيبويه (٣) وجمهور النحاه أن هذه الصيغة لا موضع لها من الإعراب ، لأنه إن كانت تابعه وجب مطابقتها لما قبلها في الإعراب ، وإن كانت متبوعه وجب رفع ما بعدها في نحو : (كان زيد هو القائم) (٤) ، اختلف هؤلاء ، فقال سيبويه : (٥)

ص: ٦٥٠

١- البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الزبير في ديوانه ٥٥ / والأغانى ١٤ / ٢٣١. والشاهد فيه قوله : (أو هي أقربا) حيث جاءت هي ضميرا للفصل بين الضمير في رآها والخبر أقربا ، ويجوز أن تكون هي وصفا للهاء التي (هي) المفعول الأول ل- (رأى) ، ويجوز أن تكون هي مبتدأ وأقرب ظرفا هو والتقدير : أو هي أقرب من الشوق.

٢- الكهف ١٨ / ٣٩ وتمامها : (وَلَوْ لَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرَنَ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَا لَأَوْوَلَدًا).

٣- ينظر الكتاب ٢ / ٣٩٢ وما بعدها ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧.

٤- ينظر شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، قال ابن يعيش : فنقول في المبتدأ (كان زيد هو القائم) ترفع القائم بعد أن كان منصوبا ، وتكون الجملة في موضع خبر.

إنها حرف لأن كل اسم له موضع من الإعراب ، وقال الخليل : إنها اسم لأن فيها ماهية الاسم وهي الدلالة على معنى فى نفسه غير مقترن ، وذهب الكسائى والفراء وسائر الكوفيين (١) واختاره الإمام يحيى بن حمزه (٢) [إلى] (٣) أنه اسم ، وله محل من الإعراب ، وهو تابع لما قبله ، إما بدل ، أو توكيدا أو عطف بيان ، فإن كان ما قبله مرفوعا فلا سؤال ، وإن كان منصوبا فهو مستعار فيه ضمير المنصوب للمرفوع كما فى (مررت بك أنت) ، وروى عن الأخفش (٤) ، ورد بأن الاستعارة لا تكون فى البدل ، وأن المضمرة لا يؤكد به المظهر ، وروى عن الكسائى أن موضعه موضع ضمير الخبر وهو تابع له ، ورد بأن التابع له لا يتقدم متبوعه (٥).

قوله : (وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره) يعنى رؤبه (٦) وغيره من فصحاء العرب وحكاة الجرمى عن تميم ويقرؤون : ولكن كانوا هم الظالمون (٧) وإن ترنى أنا أقل (٨) واحتجوا بقوله :

ص: ٦٥١

- ١- ينظر الإنصاف مسأله رقم ١٠٠ فى ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧ وآراء من ذكر فيهما.
- ٢- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافية السفر الثانى ورقه ١٤.
- ٣- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.
- ٤- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٢.
- ٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٧ حيث قال : وبعض النحاه يقول حكمه فى الإعراب حكم ما بعده لأنه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء فى نحو (إنك لأنت الحليم) وهو أضعف من قول الكوفيه ، لأننا لم نر اسما يتبع ما بعده فى الإعراب.
- ٦- ينظر الكتاب ٢ / ٣٩٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٣ / ١١٢.
- ٧- الزخرف ٤٣ / ٧٦ وتامها : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) قرأ الجمهور : والظالمين على أنهم فصل ، وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان : الظالمون بالرفع على أن (هم) الخبر ، وقراءه الرفع هى غير السبعه كما ذكر الرضى ٢ / ٢٧ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٤٥ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٧ ، وتفسير أحكام - - القرآن للقرطبى ٧ / ٥٩٣٥ ، وفتح القدير ٤ / ٥٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٢١. الكهف ١٨ / ٣٩ ، وقرأ الجمهور (أقل) بالنصب مفعولا ثانيا لترنى وهى علميه لا بصريه لوقوع أنا وأقل خبره ، والجمله فى موضع مفعول ترنى الثانى إن كانت علميه ، وفى موضع الحال إن كانت بصريه ، ينظر البحر المحيط ٦ / ١٢٣ ، وتفسير القرطبى ٥ / ٤٠٢٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٥٧.

[٤٠٠] أتبكي على لبنى وأنت تركتها

و كنت عليها بللا أنت أقدر (١)

بالرفع.

ص: ٦٥٢

١- البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح كما فى ديوانه ٨٦ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب ٤ / ١٠٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٣١ ، واللسان مادة (ملا) ٦ / ٤٢٧٣. وفى هذه المصادر لا يروى أتبكي وإنما تبكى. والشاهد فيه قوله : (أنت أقدر) حيث جاءت (أنت) مبتدأ و (أقدر) مرفوع على أنه الخبر وذلك لضروره القافيه

قوله : (ويتقدم قبل الجملة) يحترز من المفرد ، فإنه لا يصح فيه ضمير شأن ، لأن ضمير الشأن ، يحتاج إلى مفسر والمفرد لا يفسر ، لأن الجملة هي المراده بالإضمار .

قوله : (ضمير غائب) (١) لا- يكون إلا- للغائب ، لأنه لشأن معهود في الذهن وهو غائب ، وإنما وصفوه مبهما لغرض التعظيم والتهويل في الشأن والقصة ، لأن الشيء إذا أبهم أولا ثم فسر ثانيا ، كان أوقع في النفس من ذكره مفسرا من أول الأمر .

قوله : (يسمى ضمير الشأن) [القصة] (٢) هذه تسميه البصريين (٣) ، فمنهم من قصره على الشأن أو القصة ، ومنهم من سماه بهما معا ، لأنه ربما يرد مذكرا ، فيكون للشأن ، نحو قوله : (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ

ص: ٤٥٣

١- قال المصنف في شرحه ٧٠ : (والقصة هذا الضمير على خلاف باب الضمائر ، وإنما وضعوه لغرض التعظيم في القصة لأن ذكر الشيء مبهما ثم يفسر أوقع في النفس من ذكره مفسرا من أول الأمر فقدروا كذلك الحديث المعهود في الذهن ثم أضمره لهذا الغرض وجعلوه غائبا ، لأنه للغائب على التحقيق). وينظر شرح المفصل ٣ / ١١٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧ .

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافية المحققة .

٣- ينظر شرح المفصل ٣ / ١١٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٢١ وما بعدها .

يَدْعُوهُ (١) وربما يرد مؤنثا فيكون للقصة نحو قوله تعالى: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) (٢) وإنما سمي ضمير شأن وقصه ، لأنه في التحقيق يعود إلى أحدهما ، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول ، لأنه لا يعود إلى مذكور (٣).

قوله : (يفسّر بالجملة بعده) يعني أنه لا يعود إلى متقدم مذكور ، وإنما تفسره.

الجملة التي بعده سواء كانت اسميه نحو : (هو الأمير قادم) ، أو فعلية ، نحو قوله تعالى : (مِنْ بَعِيدٍ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) (٤) فإن في (كاد) ضمير شأن ، ولا يصح جعله من التنازع ، لأنه إن أعمل الأول وهو (كاد) فقد أخّر اسمها عن خبرها وهو لا يجوز ، كما لا يجوز تقديم قام في (زيد قام) ، وإن أعمل الثاني لزم الإضممار في (كاد) فيقال : (كادت) أو (كدت).

ولهذا الضمير أحكام : وجوب تصدره على الجملة ، وهي المفسّره له ، ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا به ولا يفسر بمفرد قوله : (بعده) إنما كانت (بعده) لأن له الصدر وأجاز الكوفيون (٥) تفسيره باسم الفاعل إذا كان رافعا لظاهر ، لأنه كالجملة نحو : (هو قائم أبوه) على أن (أبوه) فاعل (قائم) ولا يجيزه البصريون إلا على أن (أبوه) مبتدأ تقدم عليه خبره.

ص: ٦٥٤

١- الجن ١٩ / ٧٢ وتمامها : (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا).

٢- الحج ٢٢ / ٤٦ ، وتمامها : (أَفَلَمْ يَسْتَبِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ).

٣- ينظر رأى الكوفيين هذا في شرح المفصل ٣ / ١١٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٨.

٤- التوبة ٩ / ١١٧ ، وتمامها : (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعِيدٍ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُفٌ رَحِيمٌ).

٥- ينظر شرح المفصل ٣ / ١١٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٨.

قوله : (ويكون متصلاً ومنفصلاً ومستتراً [و ٨١] أو بارزاً على حسب العوامل) هذا تبيين لمواقعه ، فالمنفصل حيث يكون مبتدأ نحو : (هو زيد قائم) ، أو اسم (ما) أو (إن) النافية ، والمستتر حيث يكون فاعلاً- لأنه ضمير مفرد غائب في فعل ، نحو : (كان الأمير قادم) قال :

[٤٠١] إذا مت كان الناس نصفان شامت

وآخر مثن بالذي كنت أصنع (١)

والمتصل البارز حيث يكون منصوباً نحو : (إنه الأمير قادم) ، لأن المفعول لا يجوز استتاره لأنه فضله بخلاف الفاعل.

قوله : (على حسب العوامل) [(هو زيد قائم) و (كان زيد قائم) و (إنه زيد قائم)] (٢) يعني أنه يكون فاعلاً ومبتدأ أو مفعولاً كهذه الأمثلة.

قوله : (وحذفه منصوباً بأضعيف) ، يحترز من المرفوع ، فإنه لا يجوز حذفه ، وقد جاء في المنصوب نحو :

[٤٠٢] إن من لام في بني بنت حسا

ن ألمه وأعصه في الخطوب (٣)

ص: ٦٥٥

١- البيت من الطويل ، وهو للعجيز السلولي كما في الكتاب ١ / ٧١ ، وينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ١٤٤ ، ونوادير أبي زيد ١٥٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٢٦ ، والجمل للزجاجي ٥٠ ، والهمع ١ / ٦٧ - ١١١ ، وخزانة الأدب ٩ / ٧٢ - ٧٣. ويروى عند أبي زيد في النوادر نصفين. والشاهد فيه قوله : (كان الناس نصفان) حيث جاء اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية الناس نصفان.

٢- ما بين الحاصرتين من الكافية المحققة.

٣- البيت من الخفيف ، وهو للأعشى في ديوانه ٣٨٥ ، وينظر الكتاب ٣ / ٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٨٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٥ ، والإنصاف ١ / ١٨٠ ، وشرح المصنف ٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩ ، ومغنى اللبيب ٧٨٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٢٤ ، وخزانة الأدب ٥ / ٤٢٠. والشاهد فيه قوله : (إن من لام) حيث أضم ضمير الشأن والتقدير : إنه أى الشأن وذلك ضروره ، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

وقوله :

[٤٠٣] إِنَّ مِنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا

يَلْقَى فِيهَا حَازِرًا وَظَبَاءً (١)

وضمير الشأن في هذين البيتين محذوف تقديره : إنه من لام ، وإئه من يدخل الكنيسة ، والملجى لهم إلى تقدير ضمير شأن أن (إن) لها صدر الكلام و (من) الشرطية لها الصدر أيضا ، وإذا كان كذلك لم يصح أن يكون اسم الشرط معمولا ل- (إن) بل اسمها المحذوف هو المعمول والجمله الشرطية هي الخبر.

قوله : (إلا- مع «أن» إذا خفت فإنه لازم) يعنى فإنه لازم مع (أن) المفتوحة نحو قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٢) و (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) (٣) وقوله :

[٤٠٤] فِي فِتْيَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عِلْمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلٌّ مِنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٤)

ص: ٦٥٦

- ١- البيت من الخفيف ، وينسب للأخطل في ملحق ديوانه ٣٧٦ ، ينظر شرح المفصل ٣ / ١١٥ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ١٥٨ ، وشرحه على الكافية ٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩ ، ومغنى اللبيب ٥٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩١٨ ، والأشباه والنظائر ٨ / ٤٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٦٤ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤٢٠ ، ٩ / ١٥٥ . والشاهد فيه قوله : (إن من يدخل الكنيسة) حيث حذف اسم إن وهو ضمير الشأن ، ولا يجوز اعتبار (من) اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله.
- ٢- يونس ١٠ / ١٠ ، وتمامها : (دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).
- ٣- المزمع ٧٣ / ٢٠ ، وتمام المعنى : (فَاقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ ...).
- ٤- البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه - ٢ / ٧٦ ، وشرح المفصل ٨ / ٧١ ، والإنصاف ١ / ١٩٩ ، والمقتضب ٣ / ٩ ، والمنصف ٣ / ١٢٩ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤٢٦ ، ٨ / ٣٩٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٨٥ . والشاهد فيه قوله : (أن هالك كل من يحفى) حيث أضم اسم أن المحققه واسمها ضمير الشأن المحذوف وتقديره : أنه هالك والخبر كل من يحفى وينتعل هالك ، فهالك خبر مقدم لكل.

تقديره : أنه الحمد لله رب العالمين ، وأنه سيكون ، وأنه هالك ، وإنما التزم حذفه لأنه قد ثبت أنّ (إنّ) المكسوره إذا خفت جاز إعمالها ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقُنَّهُمْ) (١) ، والمفتوحه أقوى منها لقوه شبهها بالفعل ، فالتزموا أن يكون فيها ضمير الشأن فى المفتوحه للخفه ، لأنه لو أظهر لطلال الكلام به ، وبالجملة المفسره بعده ، وقد جاء ظاهرا فى نحو قوله :

[٤٠٥] فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى

فراقك لم أبخل وأنت صديق (٢)

ص : ٦٥٧

١- هود ١١ / ١١١ ، وتمامها : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقُنَّهُمْ رُبُّكَ أَعْمَالُهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ). قرأ الحرميان وأبو بكر وإن كلا بتخفيف النون ساكنه ، وأجمعت السبعه على نصب كلا ، فتصور فى قراءتهم أربع قراءات إحداها : تخفيف (إن) و (لما) وهى قراءه الحرميين ، والثانيه تشديدهما وهى قراءه ابن عامر وحمزه وحفص ، والثالثه : تخفيف (إنّ) وتشديد (لما) وهى قراءه أبى بكر ، والرابعه : تشديد (إنّ) وتخفيف (لما) وهى قراءه الكسائى وأبى عمرو ، وقرأ أبى والحسن بخلاف عنه وأبان بن ثعلب و (إن) بالتخفيف (كلّ) بالرفع و (لما) مشددا. ينظر البحر المحيط ٥ / ٢٦٦ ، وينظر تفسير القرطبي ٤ / ٣٣٣٢ ، وفتح القدير ٢ / ٥٢٩.

٢- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى المنصف ٣ / ١٢٨ ، وشرح المفصل ٨ / ٧١ ، والجنى الدانى ٢١٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٨٤ ، ومغنى اللبيب ٤٧ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٠٥ ، واللسان ماده (أنن) ١ / ١٥٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٨٧ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢١٦ ، ٤ / ٤٢٧. ويروى طلاقك بدل فراقك. والشاهد فيه قوله : (أنك) حيث خفت أنّ المفتوحه الهمزه وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جمله سألتنى.

قوله : (أسماء الإشارة) إنما بنيت لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى ، أما اللفظ فلأنه منها ما هو على حرفين ، فحمل باقيها عليها ، وأما المعنى فلافتقارها إلى ما يبين به من قرينه الإشارة ، كالأشارة باليد أو العين أو غير ذلك ، مما يدل على من الإشارة له .

قوله : (ما وضع لمشار إليه) (١) ، هذا حد الإشارة ، ولا يقال فيه دور ، لأنه حدّ الإشارة الاصطلاحية بالإشارة اللغوية المفهومه من الوضع .

قوله : (وهي خمسه) يعني المشار إليه خمسه ، وكان القياس أن تكون ستة ، لأنه مذكر ومؤنث ، وكل واحد منهما مفرد ومثنى ومجموع ، إلا- أن العرب وضعت لفظ الجمع وهو أولاً- بين المذكر والمؤنث فصارت الألفاظ خمسه ، أربعة نصوص على كل واحد بعينه ، والخامس مشترك بين الجمعين .

قوله : (ذا) للمفرد أى (للمذكر) لا غير ، وأصله عند الأخفش (٢)

ص : ٦٥٨

١- ينظر شرح المصنف ٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٦ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٢٨ وما بعدها .

٢- ينظر رأى الأخفش فى شرح الرضى ٢ / ٣٠ ، والإنصاف ٢ / ٦٦٩ وما بعدها ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٦ ،

(ذبي) ومضاعف الياء ، بدليل أن سيويه (١) حكى فيه الإمالة ، فقلبت الياء الأولى ألفا لتحرك ما قبلها ، وحذفت الثانيه اعتبارا ك (يد) و (دم) ، وقيل :

أصله دوى ، وقال الكوفيون (٢) الاسم (الذال) وحدها ، والألف زائده ، لأنها تحذف فى التثنيه ، وروى بعضهم (ذاء) بهمزه (٣) مكسوره بعد ألف ، و (ذاءه) بهاء بعد الهمزه والألف.

قوله : (ولمثناه (ذان) و (ذين) يعنى [ظ ٨١] والمثنى المفرد المذكور (ذان) فى حاله الرفع و (ذين) فى حاله النصب والجر ، ولكئ تشديد النون مع الألف باتفاق ، ومع الياء عند الكوفيين فقط ، وهذه ليست بنيه عند المحققين ، وإنما هى صيغ وضعت على المثنى ، لأنها خالفت التثنيه بحذف ألف ذا ، وقياسه القلب وبتشديد نونها ونون التثنيه حقيقه ، وجعلها بعضهم تثنيه حقيقه معربه ، لأن التثنيه قابلت عله البناء و (ذان) و (ذين) كقولك : (رجلان) و (رجلين).

قوله : (وللمؤنث «تا» و «تى» و «ته») يعنى للمفردة المؤنثه صيغ سبع تاء بألف ساكنه بعد (التاء) ، و (تى) بتاء ساكنه بعد (هاء) و (ته) بهاء ساكنه بعدها (هاء) و (تهى تها) و (تا) و (ذى) بياء بعد ذال ، و (ذه) بهاء و (ذهى) ب- (هاء) و (ياء) بعد ها ، وزاد بعضهم (ته) و (ذه) بحذف الياء وإبقاء الكسره.

ص: ٦٥٩

١- ينظر الكتاب ٣ / ٤١١.

٢- ينظر رأى الكوفيين فى الإنصاف ٢ / ٦٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٧.

٣- ينظر شرح المفصل ٣ / ١٢٦ - ١٢٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١.

قوله : (ولمشاه «تان» و «تين») يعنى ولمثنى المفرد المؤنث (تان) فى حاله الرفع ، و (تين) فى حاله النصب والجر ، ولك تشديد النون مع الألف اتفاقا ، ومع الياء عند الكوفيين .

قوله : (ولجمعهما أولاء) (1) يعنى لجمع المذكر والمؤنث (أولاء) سواء كان يعقل أم لا .

قوله : (مدًا وقصرا) يريد فيها لغتان : لغه الحجاز المد ، والقصر لغه تميم ، فمن مدّ كسر الهمزه لالتقاء الساكنين ، ومن قصر فهى ساكنه .

قوله : (ويلحقها حرف التنبيه) يعنى يلحق اسم الإشاره وهو (ها) ليدل على تنبيه المخاطب ، فتقول (هذا) و (هاتا) و (هذان) و (هاتان) و (هؤلاء) ولا يأتون بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط ، ولهذا لم يستعمل فى البعيد الغائب ، وأكثر استعمالها فى الحاضر أكثر منه فى المتوسط .

قوله : (ويتصل بها حرف الخطاب) أى يتصل بأواخر الإشاره حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من أفراد وتثنيه وجمع وتذكير وتأنيث ، وقد يجتمعان معا ، فنقول (هذاك) و (هاتاك) وعلامات الخطاب خمس ، كاف مفتوحه للمفرد المذكر ، ومكسوره للمفرده المؤنثه ، و (كما) للمثنى منهما ، و (كم) لجماعه الرجال و (كن) لجماعه النساء .

وقد يكتفى بخطاب الواحد من الجمع ، نحو قوله تعالى : (ذَلِكَ

ص : ٤٤٠

١- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٣١ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٤ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٣١ .

المصنف وهي ست مراتب :

الأولى : كيف ذاك الرجل يا رجل ، كيف ذاك الرجل يا امرأه ، كيف ذاكما [و ٨٢] الرجل يا رجلا؟ كيف ذاكما الرجل يا امرأتان هذه مكرره ، كيف ذاكم الرجل يا رجال؟ كيف ذاك الرجل يا نساء.

الثانيه : أن يكون السؤال عن مذكرين وهي ست :

كيف ذانك الرجلان يا رجل كيف ذانك الرجلان يا امرأه؟ كيف ذانك الرجلان يا رجلا؟ كيف ذانكما الرجلان يا امرأتان؟ مكرره ، كيف ذانكما الرجلان يا رجال؟ كيف ذانكن الرجلان يا نساء؟

الثالثه : أن يكون السؤال عن مذكرين :

كيف أولائك الرجال يا رجل؟ كيف أولائك الرجال يا امرأه؟ كيف أولائكما الرجال يا رجلا؟ كيف أولائكما الرجال يا امرأتان؟ مكرره ، كيف أولئكم الرجال يا رجال؟ كيف أولئكن الرجال يا نساء؟

الرابعه : أن تكون عن مؤنثه :

كيف تاك المرأة يا امرأه؟ كيف تاكما المرأة يا رجلا؟ كيف تاكما المرأة يا امرأتان؟ مكرره ، كيف تاكن المرأة يا نساء.

الخامسه : عن مؤنثتين :

كيف تانك المرأتان يا رجل؟ كيف تانك المرأتان يا امرأه؟ كيف تانك يا رجلا؟ كيف تانك المرأتان يا امرأتان؟ مكرره ، كيف تاكن المرأتان يا رجال؟ كيف تاكن المرأتان يا نساء؟

ص: ٦٦٢

كيف أولئك النساء يا رجل؟ كيف أولئك النساء يا امرأة؟ كيف أولئك النساء يا رجلان؟ كيف أولئك النساء يا امرأتان؟ مكرره ، كيف أولئك النساء يا رجال؟ كيف أولئك النساء يا نساء؟ فهذه المرتبه السادسه كلها مكررات ، لأنها كالمرتبه الثالثه وفي الخمس المراتب الباقيه خمس مراتب مكررات من مسائل الخطاب وهى الرابعه من كل واحده منهم وإن سلكت الطريقه الثانيه عكست هذه ، وهو أن تخاطب بحرف الخطاب. أنواع الإشاره كانت المرتبه الرابعه كلها مكرره ومن الخمس المراتب الباقيات خمس مسائل مكررات من الإشاره وهى السادسه والمقصود أنها إن بدأت به أسقطت منه ستا ومن الآخر خمسا [ظ ٨٢] يتلوها الثانيه وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم.

قوله : (ويقال (ذا) للقريب ، و (ذلك) للبعيد وذاك) [للمتوسط] (١) يعنى أن من النحاء من ذهب [إلى] (٢) أن أسماء الإشاره على ثلاث مراتب فالذى للقريب مجرد عن كاف الخطاب والنون الشديده ، واللام ، نحو : (ذا) و (تا) و (ذان) و (تان) بالتخفيف ، و (أولاء) سواء دخل عليها حرف التنبيه أولاء- ، والذى للمتوسط ، ما دخله علامه الخطاب دون اللام والنون الشديده ، نحو (ذاك) و (تاك) و (ذانك) و (تانك) بالتخفيف ، و (أولاءك) والذى للبعيد ما اجتمع فيه علامه الخطاب ، واللام والنون الشديده فى المثنى ، نحو ذلك وتلك و (ذانك) و (تانك) مشددتين و (أولالك) قال :

ص: ٦٦٣

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- زياده يقتضيها السياق.

وهل يعظ الضليل إنا أولالك (١)

وأولائك مثل أولالك.

قوله : (وتلك ، وذانك ، وتانك ، وأولالك مثل ذلك) يعنى أن هؤلاء الأربع يقلن للبعيد ، كما أن (ذلك) يقال للبعيد ، وقد يجوز الإتيان بلفظ البعيد للقريب لعظم المشير أو المشار إليه لأنه يجعل بعد المنزل بينهما كبعد المسافه نحو : (ذلك الكتاب) (٢) و (فذلك الذى لمتنى فيه) (٣) و بلفظ القريب للبعيد لحصوله وحضوره نحو (هذه القيامة قد قامت).

قوله : (وأما ثم) و (هنا) و (هنا) (هنا) فللمكان خاصه) يعنى أنه قد وضع للإشاره لفظ آخر يختص بظرف المكان ، وهو على ثلاثه أضرب : للقريب وللبعيد وللمتوسط فالذى للقريب (هنا) ، و (هاهنا) والذى للمتوسط (هناك) و (هاهناك) والذى للبعيد (هناك) و (هناك) بالتشديد و (ثم).

قوله : (للمكان خاصه) يريد أنها لا تخرج عن المكانية وأجاز ابن مالك (٤) الإشاره ب- (هنا) و (هنا) إلى الزمان وجعل منه : (هناك ابئلى المؤمنون) (٥) وقوله :

ص : ٦٦٤

١- البيت من الطويل ، وهو للأعشى كما فى شرح المفصل ١٠ / ٦ ونوادى أبى زيد ١٥٤ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٢٢ ، والمصنف ١ / ١٦٦ ، ٣ / ٢٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٦١ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٩٤. الشاهد فيه قوله : (أولالك) حيث أتى بها ويريد أولئك فزاد اللام بدل الهمزه.

٢- البقره ٢ / ٢.

٣- يوسف ١٢ / ٣٢.

٤- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٤٤.

٥- الأحزاب ٣٣ / ١١.

[٤٠٧] إذا الأمور تشابهت وتعاضمت

فهناك يعترفون أين المفزع (١)

وقوله :

[٤٠٨] حنّت نوار ولات هنا حنّت (٢)

- ...

ص: ٦٦٥

-
- ١- البيت من الكامل ، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ١٩ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٤٤ ، والمقاصد النحويه ١ / ٤٢١ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٧٠. والشاهد فيه أن (هناك) أشير بها إلى الزمان وأصل وضعها الإشارة إلى المكان.
- ٢- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : وبدا الذى كانت نوار أحنّت وهو لشيب بن جعبل وله ولغيره ، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٤٥ ، والجنى ٤٨٩ ، وتذكره النحاه ٧٣٤ ، والمغنى ٧٧١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩١٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٧٠ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٩٥. والشاهد فيه (هنا) حيث أشير بها إلى الزمان والأصل أن تكون للمكان.

قوله : (الموصولات) إنما بنيت لشبهها بالحرف لفظا ومعنى ، أما اللفظ فلأن ما هو على حرفين ك- (من) و (ما) والألف واللام ، وحمل سائرهما عليه ، وأما المعنى لافتقارها إلى الصلة والعائد ، فأشبهت الحرف لافتقاره إلى غيره.

قوله : (ما لا يتم جزءا) (١) يعنى جزءا تاما من مسند ومسند إليه ، إما جملة لكونه فاعلا ، أو مبتدأ ، أو خبر ، أو غير جملة لكونه مفعولا به ومضافا إليه ، فإنه لا يصلح الموصول لشيء من ذلك إلا بصله عائد ، وخرج من ذلك الأسماء التى تصير جزءا تاما من الكلام من غير صله ك- (زيد) و (عمرو).

قوله : ([إلا بصله] (٢) وعائد) يخرج نحو (حيث) و (إذا) و (إذ) فإنها وإن افتقرت إلى صله فإنها لا تحتاج إلى عائد (٣) ، ولا يقال فى الحد إحاله ، لأنه

ص: ٦٦٦

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٥: أى يصير جزء الجملة ، ونعنى بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات ، لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل بل قد تكون فضله ، لكنه أراد أن الموصول هو الذى لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصله وعائد.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- قال الرضى فى ٢ / ٣٥: (أى ضمير يعود إليه قال : هو احتراز عما يجب إضافتها إلى الجملة ك- (حيث) و (إذ) فإنه لا يتم إلا بجملة وليس موصولا فى الاصطلاح ، وهذا الموصول الحرفى ما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر).

فسر الموصول الاصطلاحي باللغوى و (جزءاً) خبراً ل- (يتم) (١).

قوله : (وصلته جمله) يحترز من المفرد ، فإنه لا يكون صله ، وأجاز الكوفيون (٢) الصله ب- (مثل) واحتجوا بقوله :

[٤٠٩] إن الزبيرى الذى مثل الجلم (٣)

...

بنصب (مثل) وتأوله البصريون على حذف بعض الصله تقديره :

الذى عاد مثل الجلم ، قالوا : لأنه قد جاء حذف الصله لكمالها ، فى نحو قوله :

[٤١٠] - ...

وكفيت جانبها اللتيا والتى (٤)

ص : ٦٦٧

١- لأن يتم تضمن معنى يصير وذلك أن الأفعال الناقصه لا حصر لها على ما يتبين فى بابها ، فمعنى يتم جزءاً تاماً وكذا تقول كان تسعه فكملتها عشره أى صيرتها عشره كامله. ينظر الرضى ٣٥ / ٢.

٢- ينظر شرح المفصل ٣ / ١٥٤.

٣- البيت من الكامل ، وهو بلا- نسبه فى معانى القرآن للفراء ١ / ٣٦٥ ، وشرح الكافيه لابن مالك ٢٦٤ ، وينظر هامش شرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، وينظر شرح التسهيل السفر لابن مالك السفر الأول ١ / ٣٠١ ، قال فى هامش شرح المفصل : وتأول البصريون مثل هذا بأنه مما حذف فى الصله وأبقى معمولها والتقدير : أنا الزبيرى الذى صار مثل الجلم. وأما تقدير البيت الذى أنشد الكسائى فغير مسلم لأن (مثل) فى البيت مرفوع على الوصف للذى وهو مرفوع وقد صير التقدير مثل منصوباً خبراً لصار الذى قدره ، وإذا قدرته أنا الزبيرى الذى هو مثل الجلم لم يكن من باب حذف الصله ، وصار مما حذف فى العائد المرفوع بالابتداء). الجلم : المقراض القاطع. وعجزه : مشى بأسلابك فى أهل الحرم ويروى : أنا بدل إن ، والجلم بدل الجلم.

٤- عجز بيت من الكامل ، وصدوره : وقد رأيت ثأى العشيره بينها وهو لسلمى بن ربيعه فى نوادر أبى زيد ١٢٠ ، وخزانه الأدب ٦ / ١٥٥ ، ولعلباء بن أرقم فى الأصمعيات ١٦٢ . -

فبالأولى : جواز حذف بعضها ، وإنما وجب أن تكون الصلة جمله لأن (الذى) و (التي) ومثاهما ومجموعهما ، جعلت وصله لجعل ، الجمله صفه للمعرفه فحمل عليها أخواتها.

قوله : (خبريه) (١) يحترز من الإنشائية ، وهى التى لا تحتمل الصدق والكذب لأنها غير موضحة ، وقد جاءت الصلة إنشائية نحو قوله :

[٤١١] وإنى لراج نظره قبل التى

لعلى وإن شطت نواها أزورها (٢)

[عائد الصلة]

قوله : (والعائد ضمير له) ، أى للموصول ليربط بين الموصول وجملته لأنها أجنبيه.

قوله : (وصله الألف واللام اسم فاعل أو مفعول) (٣) يعنى أن الصلة تكون جمله ما خلا صله (أل) بمعنى الذى والتى ، فإنه اسم فاعل أو مفعول

ص: ٦٦٨

١- ينظر شرح المصنف ٧٢ ، وقال الرضى فى شرحه ٣٧ / ٢ : (وقد تقع التسميه صله ، قال تعالى : (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَبْتَئِنَ) أى لمن والله ليبتئن ومنعه بعضهم ، ولا أرى منه مانعا وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجيبه صله من دون إضمار القول نحو (جاءنى الذى ما أحسنه) ، ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها إنشائية.

٢- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٠٦ / ٢ ، وينظر شرح الرضى ٣٧ / ٢ ، والمغنى ٥٠٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨١٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٩٦ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤٦٤ ، ويروى لرام بدل لراج. والشاهد فيه قوله (التى لعلى ..) حيث جاءت جمله لعلى صله التى أى التى أقول لعلى أزورها حيث جعل الجمله الإنشائية صله ل- (للتى).

٣- ينظر شرح المصنف ٧٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٠ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٢٦٢ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ، قال الرضى فى شرحه ٣٧ / ٢ : اعلم أنهم اختلفوا فى اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول ، فقال المازنى : هى حرف كما فى سائر الأسماء الجامده نحو : الرجل والفرس ، وقال غيره : إنها اسم موصول ... وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصه من الذى وأخواته وذلك لأن الموصول مع صلته التى هى جمله بتقرير اسم ونقل ابن عقيل فى ١ / ١٥٥ عن الكسائى جواز وقوع الطلبيه والإنشائية ، وهشام يجيز وقوع الجمله المصدره بليت مثل جاءنى الذى ليته قائم).

لأنهما لا يدخلان إلا على الجملة الفعلية وخصوصهما بذلك ، لأن اسم الفاعل والمفعول نائبان مناب الفعل وصالحان ل- (أل) ، فقد وفرّ ما يجب للصلة وما يجب ل- (أل) والدليل على نيابتهما مناب الفعل ، عطف الفعل عليهما نحو قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ) (١) وقد أجاز بعضهم صلتها بالفعل المضارعه (٢) نحو :

[٤١٢] ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرأى والنسب (٣)

وقوله :

[٤١٣] يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا

إلى ربنا صوت الحمار اليجدع (٤)

وبعضهم بالجملة الاسمية نحو :

ص: ٦٦٩

-
- ١- سورة الحديد ٥٧ / ١٨ وتامها : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ).
 - ٢- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٧٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٥٦.
 - ٣- البيت من البسيط ، وهو للفرزدق ولكنه ليس فى ديوانه المطبوع ونسبه إليه فى الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٧٥ ، والجنى الدانى ٢٠٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٥٧ ، وشرح أوضح المسالك ١ / ٢٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٩٤ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٢. ويروى (الجدل) بدل (النسب). والشاهد فيه قوله : (الترضى) حيث أدخل الموصول الاسمى أل على الفعل المضارع حيث جعل الصلة هى جملة فعلية فعلها مضارع.
 - ٤- البيت من الطويل ، وهو لذى الخرق الطهوى ، ينظر شرح المفصل ٣ / ١٤٤ ، والإنصاف ١ / ١٥١ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٦٨ ، ونوادى أبى زيد ٦٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٧٥ ، والمغنى ٧٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٦٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٩٤ ، وخزانه الأدب ١ / ٣١ ، ٥ / ٤٨٢ ، وتذكره النحاه ٣٧٥ ، ويروى : ربّه بدل ربّنا. والشاهد فيه قوله : (اليجدع) حيث أدخل (أل) الموصول على الفعل المضارع تشبيها له بالصفة لأنه مثلها فى المعنى وهذه للضرورة.

[٤١٤] من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بني معدّ (١)

قوله : (وهى الذى والتى) ، (الذى) للمفرد المذكر و (التي) للمفردة المؤنثة ، وفيهما لغات أربع : بإثبات الياء مشدده ومخففة ، وحذفها وبقاء الكسره (٢) ، نحو قوله :

[٤١٥] والذ لو شاء لكانت بّرا

أو جبلا أصمّ مشمخرا (٣)

وحذفها وإسكان ما قبلها نحو :

[٤١٦] فقل للت تلومك إن نفسى

أراها لا تعوذ بالتميم (٤)

وقال الجزولى : (٥) إذا شددت ياء (الذى) و (التي) كان معرفتين وبعضهم يبينها على الكسر على أصل التقاء الساكنين وعليه :

ص : ٦٧٠

١- البيت من الوافر ، وهو بلا-نسبه فى الجنى الدانى ٢٠١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٧٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٥٨ ، والمعنى ٧٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٦١ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٩٤ ، وشرح الأشمونى ١ / ٧٦ . والشاهد فيه قوله : (الرسول) حيث وصل أل فى الجملة الاسمية ضروره والتقدير (من القوم الذين رسول الله منهم).

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٠ .

٣- الرجز بلا نسبه فى الإنصاف ٢ / ٦٧٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٨٤ ، وخزانه الأدب ٥ / ٥٠٥ . ويروى : والذ لو شاء لكنت صحرا والشاهد فيه قوله : (والذ) والأصل والذى بحذف الياء وكسر ما قبلها من باب الاكتفاء بالكسره عن الياء .

٤- البيت من الوافر ، وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٦١ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٨٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ٤٩٩ ، ٦ / ٦ . والشاهد فيه قوله : (للت) يريد التى فحذف الياء وسكن التاء على لغه .

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٠ ، والهمع ١ / ٢٨٤ .

[٤١٧] وليس المال فاعلمه بمال

وإن أعناك إلا الذى

ينال به العلا ويصطفيه

لأقرب أقربيك وللقصبي (١)

[ظ ٨٣] وحكى الزمخشري (٢) بناءهما على الضم ك- (قبل) و (بعد) وعليه :

[٤١٨] أغض ما اسطعت فالكريم الذى

يألف الحلم إن جفاه بذى (٣)

قوله : (واللذان واللذان) يعنى تثنيته (الذى) و (التي) وفيهما لغتان بإثبات النون وحذفها وعليه :

[٤١٩] أبني كليب إن عمى اللذا

قتلا الملوكة وفككا الأغلالا (٤)

[٤٢٠] هما اللتا لو ولدت تميم

لقليل فخر لهم صميم (٥)

ص: ٦٧١

١- البيتان من الوافر ، وهما بلا نسبة فى الإنصاف ٢ / ٦٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٦١ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠ ، واللسان مادته (ضمن) و (لذا) وهم الهوامع ١ / ٢٨٣ ، وخزانه الأدب ٥ / ٥٠٤ - ٥٠٥ ، والدرر ١ / ٢٥٥ . ويروى : يريد به العلا ويمتنهه بدل ينال ويصطفيه ، وأقريبه بدل أقربيك. والشاهد فيه قوله : (للذى) حيث شدد الياء وبنى الاسم الموصول على لكسر إذ هو الأصل فى الثقاء الساكنين وذلك على لغة بعض العرب.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٠ ، والهمع ١ / ٢٨٣ وما بعدها.

٣- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٦١ ، والدرر ١ / ٢٥٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٨٤ . والشاهد فيه قوله : (الذى) حيث بناه على الضم بالتشديد على لغة ويحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب.

٤- البيت من الكامل ، وهو للأخطل فى ديوانه ٣٨٧ ، وينظر الكتاب ١ / ١٨٦ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، والمصنف ١ / ٦٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٦٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٠ ، وخزانه الأدب ٣ / ١٨٥ ، ٨ / ٢١٠ . والشاهد فيه قوله : (اللذا) يريد (اللذان) فحذف النون على لغة بعض العرب وهم بلحارث بن كعب وبعض

ربيعه.

٥- الرجز للأخطل كما فى خزانه الأءب ١٤ / ٤ ، ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٠ ، وأوضء المسالك ١ / ١٤١ ، والءرر ١ / ١٤٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٢ ، والمقاصء النءويه ١ / ٤٢٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤٧ . والشاهء فىه ؤوله : (اللاء) يرءء (اللاءن) فءءف النون على لغه بلءارء بن كعب وبعض ربيعءه.

قوله : (بالألف والياء) يعنى بالألف فى حال الرفع ، والياء فى حال النصب والجر ، ولك مع الألف تشديد النون وحذفها ومع الياء على رأى الكوفيين (١) ، وذلك على الأصح ، والخلاف فيهما كالإشارة.

قوله : (الأولى و «الذين») يعنى لجمع المذكر وفيهما ثلاث لغات ، (الألى) لجمع من يعقل من المذكر والمؤنث وهى بمعنى (الذين) قال :

[٤٢١] أليسوا بالألى (٢)

قصدوا وجاروا (٣)

...

و (الذين) وهى لجمع من يعقل من المذكرين ، والأفصح لزومها الياء فى الرفع والنصب والجر ، وبعضهم يلزمها الواو فى الأحوال (٤) ، وهذيل ترفعها بالواو وتنصبها وتجرها بالياء ، وقد تكون (الذى) بمعنى (الذين) وعليه (وَحُضُّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) (٥).

[٤٢٢] إن الذى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد (٦)

ص: ٦٧٢

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٠.

٢- فى الأصل بالأولى وهو تحريف.

٣- لم أقف على مصدر أو قائل.

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٠ قال : (وجمع الذى فى ذوى العلم الذين فى الأحوال الثلاثة على الأكثر ، واللذون فى الرفع هذليه).

٥- التوبه ٩ / ٦٩ ، وتمام المعنى : (فَاسِدٌ يَمْتَنِعُكُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضُّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ).

٦- البيت من الطويل ، وهو للأشهب بن رميله فى الكتاب ١ / ١٨٧ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٥ ، وسر صناعه

الإعراب ٢ / ٥٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٦٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠ ، والمغنى ٢٥٦ ، وشرح شواهد

المغنى ٢ / ٥١٧ ، واللسان مادة (فلج) ٥ / ٣٤٥٨ ، والهمع ١ / ١٦٨ ، وخزانه الأدب ٦ / ٧ - ٢٥ - ٢٧. والشاهد فيه قوله : (الذى)

يريد الذين وحذفت النون تخفيفا أو للضرورة.

و (اللّائين) بالياء فى الأحوال الثلاثة وبعضهم يرفعه بالواو وعليه :

[٤٢٣] هم اللاؤن فكوا الغل عنى

بمرو الشاهجان وهم جناحى (١)

وقد تحذف النون فىقال : (اللّائى) قال تعالى : (لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) (٢).

قوله : (واللّائى واللواتى) ، يعنى لجمع المؤنث ، وفيهما لغات تسع (اللايى) و (اللّائى) و (اللواتى) يثبت الياء فىهن وحذفها هذه ثمان والتاسعه (اللاء) بكسر الياء وقد يحذف فىهن ما بعد الألف فىقال : (اللا) و (اللوا).

قوله : (من وما) ، (من) لمن يعقل ، و (ما) لما لا يعقل وهما بمعنى (الذى) نحو : (جاءنى من جاءك) ، و (أكلت ما أكلت) ، تستعملان فى المفرد والمثنى والمجموع مذكرا ومؤنثا.

قوله : (وأىّ وأيه) (أى) للمذكر و (أيه) للمؤنث بمعنى (الذى) و (التى).

ص: ٦٧٣

١- البيت من الوافر ، وهو للهذلى كما فى أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٦٦ ، واللسان ماده (ذا) ٣ / ١٤٧٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٨٧. والشاهد فىه قوله : (واللاؤن) حيث جاءت اللاؤون بمعنى الذين ويحتمل أن تكون على لغة من بينها ، أو على لغة من يعربها.

٢- البقره ٢ / ٢٢٦ ، وهى : (لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ). وقرأ الأخفش واللّائى ذكر هذه القراءة الرضى فى ٢ / ٤١ ، وقال : وقرأ الأخفش ولم أجدها فى معانى القرآن للأخفش ، أو كتب القراءات والتفسير والله أعلم.

قوله : (وذو الطائيه) (١) بمعنى (الذى) وهى لازمه للواو ومبنيه عندهم لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث ، قال :

[٤٢٤] ... -

لأنتحين للعظم ذو أنا عارفه (٢)

وبعض طيء تعرفها ومنه (اذهب بذى تسلم) وتؤنث وتجمع فتقول :

(ذوا) للمذكر و (ذوو) للمؤنثه و (ذوات) للمؤنثات كما تجمع وتؤنث (ذو) بمعنى صاحب.

قوله : (و «ذا» بعد «ما» للاستفهام) (٣) يعنى أن (ذا) موصوله بمعنى (الذى) بشرط تقدم (ما) الاستفهاميه عليها نحو : (أعجبنى ما ذا صنعت) أى الذى صنعت ، وجعلها الكوفيون (٤) موصوله من غير (ما) نحو :

ص : ٦٧٤

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٤١ : (الأكثر أن ذو الطائيه لا تصرف نحو جئنى ذو فعل ، وذو فعلا ، وذو فعلوا ، وذو فعلت ، وذو فعلنا ، وذو فعلن) وفى ذو الطائيه أربع لغات أشهرها ما مر ، أعنى عدم تصرفها مع بنائها ، ينظر الأصول ٢ / ٢٦٢ ، والهمع ١ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٩.

٢- البيت من الطويل ، وهو لعارق الطائى فى ديوان الحماسه للمرزوقى ١٧٤٦ ، وسر صياغه الإعراب ١ / ٣٩٧ ، ونوادى أبى زيد ٦١ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٨ ، واللسان ماده (عرق) ٤ / ٢٩٠٩. وصدرة : لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم عارق : شاعر من طيء اسمه قيس بن جروه. الشاهد فيه قوله : (ذو) حيث جاءت بمعنى (الذى) على لغه طيء وليس ذو بمعنى صاحب التى هى من الأسماء الستة.

٣- أجاز الكوفيون وقوعها موصوله وإن لم يتقدم عليها استفهام كما فى الشواهد التى أوردتها الشارح. قال الرضى فى شرحه ٢ / ٤٢ : (وأما الكوفيون فيجوزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشاره موصوله بعد (ما) الاستفهاميه كانت أو لا ، ولم يجوز البصريون ذلك إلا فى ذا بشرط كونه بعد (ما) الاستفهاميه) ، وأجاز سيويه موصوليتها بعد (من) أيضا ، ينظر الكتاب ٢ / ٤١٦ - ٤١٧.

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٢.

نجوت وهذا تحمليين طليق (١)

أى والذى ، وبعضهم جعلها موصوله مع (من) نحو :

[٤٢٦] ألا إن قلبى لدى الظاعينا

حزين فما ذا يعزى الحزينا (٢)

وقوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ) (٣) لبس منه لدخول الذى.

قوله : (والألف واللام) بمعناها ، يعنى بمعنى (الذى) و (التي) إذا كانتا فى اسم الفاعل والمفعول نحو : الضارب والضاربه ، أى الذى ضرب والتي ضربت ، ولا- يكونان حرفى تعريف ، لأنه لا يتقدم معمولهما عليهما ، لا يجوز (زيدا [و ٨٤] أنا الضارب) وجعلهما (٤) الأخفش حرفين (٥) للتعريف العهدى أو الجنسى كالرجل ، وإنما يتقدم معمولها لضعف شبه اسم

ص: ٦٧٥

١- عجز بيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ فى ديوانه ١٧٠ ، وينظر معانى القرآن للفراء ١ / ١٣٨ ، ٢ / ١٧٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٩ ، والإنصاف ٢ / ٧١٧ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٦٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٢ ، وتذكرة النحاه ٢٠ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٠٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٥٩ ، واللسان مادة (عدس) ٤ / ٢٨٣٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٩٠ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤١ - ٤٢ - ٤٨ ، ويروى : أمنت بدل نجوت. وصدرة : عدس ما لعباد عليك إماره والشاهد فيه قوله : (وهذا تحمليين طليق) على رأى الكوفيين حيث يجوز كون (ذا) وجميع أسماء الإشاره أن تكون موصوله بغض النظر عن هاء التنبيه التى تتصل بهذه الأسماء ، والتقدير : والذى تحمليينه طليق.

٢- البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبى عائذ الهذلى فى ديوانه ٦٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٧٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٦١ ، والمقاصد النحويه ١ / ٤٤١ ، وخزانه الأدب ٢ / ٤٣٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٩ ، ويروى فمن ذا. والشاهد فيه قوله : (فمن ذا يعزى) حيث أتى ب- (ذا) اسما موصولا بمعنى الذى بعد (من) الاستفهاميه ، وحاء ل- (ذا) بصله هى جملة (يعزى الحزين).

٣- البقره ٢ / ٢٥٥.

٤- فى الأصل جعلها وهو تحريف.

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٢.

الفاعل بدخولهما عليه.

قوله : (والعائد المفعول يجوز حذفه) (١)، إذا كان عائد (أل) لم يحذف وأجازته بعضهم فى المنصوب (٢) نحو :

[٤٢٧] ما المستفز الهوى محمود عاقبه

ولو أتيح له صفوا بلا كدر (٣)

تقديره : ما المستفز ، وإن كان عائدا ، أى جاز وحسن لقوله (وإن) و (كأن) و (ما) وخبر (إن) لأن وقوعهما ضمائر قليل ، فإذا حذفت توهم أن المحذوف المبتدأ ، وإن كان مبتدأ بقى بعد حذفه ، فإن كان محصورا أو معطوفا عليه ، أو به أو بعد (لولا) أو حرف نفى لم يجر ، وإن كان غير ذلك ، فإن بقى بعد حذفه ما يتم به الموصول نحو : الذى هو فى الدار و (الَّذِينَ هُمْ يُرَأُونَ) (٤) لم يجر الحذف ، لأنه لا- دليل عليه وأجازته الكوفيون (٥) واحتجوا بقراءه من قرأ (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) (٦) برفع أحسن وبقوله :

ص: ٦٧٦

١- عائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإن كان مفعولا لخفاء موصوليتها ، والضمير أحد دلائل موصوليتها. ينظر الرضى ٢ / ٤٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٨٢.

٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٤٢ : (فالمنصوب يحذف بشرطين أن لا يكون منفصلا بعد إلا نحو : جاءنى الذى ما ضربت إلا إياه ... الشرط الثانى : أن يكون مفعولا نحو : الذى ضربت زيد لأن الضمير إذن فضله بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف).

٣- البيت من البسيط وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٨٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٧١ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٤٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٤٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٠٨. والشاهد فيه قوله : (ما المستفز الهوى) حيث حذف عائد (أل) الموصول له لأنه دل عليه دليل والتقدير ما استفزه الهوى.

٤- الماعون ١٠٧ / ٦.

٥- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٨٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٣.

٦- الأنعام ٦ / ١٥٤ وتمامها : (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ) وقرأ يحيى بن يعمر ، وابن أبى إسحاق أحسن برفع النون ، وخرج - على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو أحسن ينظر البحر المحيط ٤ / ٢٥٦ ، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٥٧٨ - ٢٥٧٩ ، وفتح القدير ٢ / ١٨٠ ، وقال الرضى هى قراءه شاذه أى بالرفع ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٣.

أى بما هو سفه ، وإن كان منصوباً فإن كان بحرف مشبه أو بفعل ناقص ، أو غير متصرف ، أو كان ضميراً منفصلاً لم يجز أيضاً وإن كان ماعداً ذلك جاز بشرطين أن يكون على حذفه دليل يحتز من (جاء الذى ضربته فى داره) ، لأنه لا دليل على المحذوف ، وأن يكون مما يجوز حذفه ، ولم يدخل عليه الموصول ، ومثاله ما اجتمعت فيه الشروط ، نحو : (جاء الذى ضربت) ، يجوز (ضربته) وعليه : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (٢) (وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهَى أَنْفُسُكُمْ) (٣) (وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (٤) وعملته ، وإن كان مجروراً بإضافه لفظيه جاز نحو (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) (٥) فيمن جعل الضمير مضافاً إليه ، وإن كان

ص: ٦٧٧

١- البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٨٤ ، وينظر أوضح المسالك ١ / ١٦٨ ، والمقاصد النحويه ١ / ٤٤٦ ، والهمع ١ / ٣١٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٤٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٧٨. وعجزه : ولم يحد عن سبيل المجد والكرم ويروى لم بدل لا. والشاهد فيه قوله : (بما سفه) حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جمله الصله مع كون هذا العائد مرفوعاً بالابتداء ، ولم تظل الصله ، إذ لم تشمل إلا على المبتدأ والخبر والتقدير كما ذكره الشارح (بما هو سفه).

٢- الفرقان ٢٥ / ٤١ ، وتمامها : (وَإِذَا رَأَوْكَ إِِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا).

٣- فصلت ٤١ / ٣١ وتمامها : (نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهَى أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ).

٤- يس ٣٦ / ٣٥ ، وتمامها : (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ).

٥- طه ٢٠ / ٧٢ ، وتمامها : ((قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا)).

بمعنويه لم يجز ، نحو : (كالذى قام أبوه) ، وإن كان مجرورا بحرف ، فإن كان قائما مقام الفاعل أو محصورا ، أولا دليل على حذفه نحو : (جاء الذى مررت به فى داره) لم يجز حذفه وإن كان غير ذلك فإن لم ينجز بما انجر به الأول لم يجز نحو : (مررت بالذى مررت عليه) ، إلا أن تدل عليه قرينه نحو قوله تعالى : (وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ) (١) أى منه ، وما ورد خلاف ذلك لم يقس عليه نحو :

[٤٢٩] عسى الأيام أن يرجعن

قوما كالذى كانوا (٢)

وإن انجر بما انجر به الأول جاز حذفه وذلك فى الموصول نحو : (مررت بالذى مررت به) ، أو الموصوف بالموصول نحو : (مررت بالرجل الذى مررت به) ، أو المضاف إلى أحدهما نحو : (مررت بغلام الذى مررت به) ، أو (بغلام الرجل الذى مررت به) وعليه : و (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) (٣) أى منه وقوله :

ص: ٦٧٨

- ١- القصص ٢٨ / ٦٨ وتمامها : ((وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ.))
- ٢- البيت من الهزج ، وهو للفنند الزمانى (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى ١ / ٢٦٠ ، وحماسه البحرى ٥٦ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٣٢ ، وسمط اللالى ٥٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ٢ / ٦٣٠ ، والمغنى ٨٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ٩٤٤ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٣١ وقبله وله علاقه بالشاهد : صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم إخوان والشاهد فيه قوله : (قوما) حيث أعيدت نكره وقد كانت معرفه فى البيت الذى سبقه (القوم) قال ابن هشام فى المغنى ٨٦١ وما بعدها : إن النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفه أو أعيدت المعرفه معرفه أو نكره كان الثانى عين الأول) وحمل عليه (فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا) وقولهم : (لن يغلب عسر يسرين) وينسب هذا القول إلى عمر وابن مسعود.
- ٣- المؤمنون ٢٣ / ٣٣ ، وتمامها : (وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) قال القرطبى فى تفسيره ، - ٥ / ٤٥١٣ : وزعم الفراء أن معنى (ويشرب مما تشربون) على حذف (من) أى مما تشربون منه ، وهذا لا يجوز عند البصريين ولا يحتاج إلى حذف البته ، لأن (ما) إذا كان مصدرا لم يحتج إلى عائد ، فإن جعلتها بمعنى (الذى) حذفت المفعول ولم يحتج إلى إضمار من).

...

أى له.

قوله : (وإذا أخبرت بالذى) [صدرتها] (٢) الباء للاستعانه ، أى مستعينا بالذى ؛ لأن الذى يخبر عنه لا به ، وهو يسمى باب الإخبار ومسأله الحل والسبك ، وهى مسأله كبيره ، ويورد فيها مسائل كثيره والقصد بها التمرين (٣) وشحذ القرائح ، وكبقيه الأخبار ، إما أن يكون بالذى وأخواتها أو بأل ، إن كان بالذى ، فكما ذكر وهو أن تصدر بالذى والتى وفروعها.

قوله : (وتجعل (٤) موضع المخبر عنه ضميرا لها) يعنى ضميرا للذى.

قوله : (وتؤخره خيرا) يعنى تؤخر المخبر عنه خيرا وترفعه مع حفظ ما يجب من تشبيه (الذى) وجمعها وتذكيرها وتأنيثها بحسب الخبر ، لأن الموصول له استتار وانفصال واتصال.

ص : ٦٧٩

-
- ١- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : ونعبده وإن جحد العموم وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٨١ ، وقطر الندى ١١٠ ، والمقرب ١ / ٦٢ ، ويروى نصلى بدل أصلى. والشاهد فيه قوله : (للذى صلت قريش) أراد نصلى للذى صلت له فحذف العائد المجرور باللام ، لأن الموصول مجرور بمثلها معنى.
 - ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٣- ينظر هذا التمرين بالتفصيل فى شرح الرضى ٢ / ٤٤.
 - ٤- فى الكافيه المحققه وجعلت بدل تجعل.

قوله : (فإذا أخبرت عن زيد من (ضربت زيدا) قلت : (الذى ضربته زيد) يعنى أنك تصدر الذى وتجعل موضع المخبر عنه وهو زيد ضميرا وترفع زيدا خبرا ، فيصير (الذى ضربته زيد) وإن أخبرت عن التاء صدرت الذى وأخرت التاء خبرا فانفصلت وجعلت موضعها [ظ ٨٤] ضميرا للذى فاستعير له ضمير الغائب المفرد ليستتر فى الفعل فيصير :

(الذى ضرب زيدا أنا) وإن أخبرت فى الجملة الاسمية عن زيد من قولك : (زيد قائم) قلت : (الذى هو قائم زيد) ، وإن أخبرت عن قائم قلت : (الذى زيد هو قائم) ، وإن أردت أن تخبر عن الجملة بكما لها لم يصح لأن الجمل لا تضم.

قوله : (وكذلك الألف واللام فى الجملة الفعلية خاصة) يعنى وكذلك نفعل بالإخبار بالألف واللام مثل فعلك فى الذى وفروعها ، إلا أنه لا يصح إلا فى الجملة الفعلية (١).

قوله : (ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول) منهما لأن الاسميه لا يصح بناءها منهما ، فالجملة الفعلية يخبر فيها ب- (الذى وب (أل) ، والاسمية لا يخبر فيها إلا ب- (الذى) ، إلا أنك إذا أخبرت بالألف واللام ، كان ما يجب

ص: ٦٨٠

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٤٥ : لا- تخبر بألف واللام إلا عن اسم فى الجملة الفعلية خاصة ، ثم قال : إن أصله الألف واللام اسم فاعل أو مفعول ، وذلك لأنه لا يمكن أن يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنيًا للفاعل إذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو : ضارب أى ضرب أو يضرب أو اسم مفعول مع مرفوعه إذا كان الفعل مبنيًا للمفعول ... ويجب أن يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الألف واللام متصرفا إذ غير المتصرف نحو : نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول.

فى الذى من تشبه وجمع وتذكير وتأنىث فى الصفة الداخلة عليه ، لأنهما لا يتغيران ، وإذا جرت الصفة على غير صاحبها برز ضمير الفاعل ، وإن جرت على من هى له ، استتر مطلقا فإذا أخبرت عن زيد من (ضربت زيدا) صدرت (أل) وسبكت الفعلية اسم فاعل ليصبح دخول أل عليها ، وجعلت موضع المخبر عنه وهو زيدا ضمير مفعول ، وأخرته خبرا مرفوعا ، وبرز ضمير الفاعل لما اتصل باسم المفعول لأنه جرى على غير من هو له ، لأن (أل) لزيد ، الضارب ل- (أنا) فتصير المسألة (الضاربه أنا زيد) وإن أخبرت عن الياء قلت : (الضارب زيدا أنا) ، ولم يحتج إلى بروزه لأنه جرى على من هو له ، لأن (الياء) والضارب (للتاء) وكذلك تفعل فى باب علمت وأعلمت ، وأما الإخبار فى التوابع ، فإن أخبرت عن الجزأين جميعا صح فيها كل ، وإن أخبرت عن أحدهما لم يصح فى الصفة وعطف البيان والتوكيد اللفظى ، وأما المعنوى فأجازوه فى المؤكد فقط نحو : (جاء الذى هو نفسه زيد) دون المؤكد ، لأنه بلفظ مخصوص ، وأما العطف فيجوز الإخبار عن أحدهما ، والبدل منهم من أجاز الإخبار فى أحدهما كالعطف ، ومنهم من منع كالصفة ، وأما الإخبار عن تنازع الفعلين ، فمنهم من أجاز فى كل واحد من الجملتين ، كما يفعل فى سائر الجمل ، ومنهم من أوجبه فيهما معا ، ويؤتى فى كل موصول بعائده ثم اختلفوا ، فقال الأَخفش : يخبر عن الموصولين أخيرا بخبر واحد ، فنقول : (الذى ضربته الذى ضربنى زيد) وأما كيفية الحل ، فهو أن ترد المسألة المخبر فيها بالموصول إلى أصلها (1) ، مثل الإخبار وقد يصعب فى بعض المواضع ، (فإذا

ص: ٤٨١

١- ينظر شرح المفصل ٣ / ١٥٧ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٤٥ وما بعدها.

الذى حللت الذى ضربته زيد)، قلت : (ضربت زيدا)، وكذلك (الضاربه أنا زيدا) إلا أنك مع (الألف واللام) ترد اسم الفاعل والمفعول فى الجملة الفعلية وترد الضمير إلى ما كان عليه من البروز والاستتار ومما يصعب حله قوله :

[٤٣١] أيها العالم فينا أفتنا

وأزل عنا بفتياك العنا (١)

كيف نشكو منك ما حل بنا

أنا أنت الضاربي أنت أنا

وحلها أنا أنت ضربتنى لأنك أخبرت عن الياء فأخرتها خبرا مرفوعا فجاءت أنا ، وجرى اسم الفاعل على الألف واللام وهما التاء واسم الفاعل للمخاطب فيرز ضميره فصار الضاربي أنت أنا ، فإن قيل لم أتى بضمير متكلم وهو راجع إلى الذى وضميره ضمير غائب كقولك :

[٤٣٢] وأنت الذى آثاره فى عدوه

من البؤس والنعمى لهنّ ندوب (٢)

ولم يقل آثارك ، قال والذى : جوابه أنه يجوز اعتبار التكلم والخطاب نحو :

[٤٣٣] أنا الذى سمتنى أمى حيدره (٣)

...

ص: ٦٨٢

١- البيتان من الوافر ، نسبهما يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية للموصلى ، ينظر شرح الأزهار ١ / ٢٣٦. والتمثيل كما ذكر الشارح (أنا أنت الضاربي أنت أنا) ولا داعى لتكراره.

٢- البيت من الطويل ، وهو لعلقمه الفحل فى ملحق ديوانه ١١٨ ، والدرر ١ / ٢٨٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٩٨. والشاهد فيه قوله : (الذى آثاره) حيث أعاد ضمير الغائب على الاسم الموصول الذى.

٣- الرجز للإمام على بن أبى طالب فى ديوانه ٧٧ ، وأدب الكاتب ٧١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٠٧٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٣ ، والدرر ١ / ٢٨٠ ، وخزانة الأدب ٦ / ٦٢ - ٦٣ - ٦٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٩٨. وتمامه : ضرغام آجام وليث قسوره الشاهد فيه قوله : (أنا الذى سمتنى) حيث جاء ضمير الموصول للحضور والأكثر أن يكون للغيبه ، قال المرزوقى : كان القياس أن يقول : سميته حتى يكون فى الصلة ما يعود على الموصول لكنه لما قصد الإخبار عن نفسه ، وكان الآخر هو الأول ، ولم يبال برد الضمير على الأول وحمل الكلام على المعنى لأمنه الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى إن المرزوقى قال : (لو لم

أسمعه لم أجوزه) ، ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٣.

واعتبار الغيبة كاليبت الأول ، فمن النحاء من قصر الجواب على (الذى) و (التي) وفروعهما فقط ، وزاد بعضهم الألف واللام و (ذو) الطائيه ، وبعضهم أطلق ذلك فى الموصولات كلها وشروط الإخبار سته أن يكون المخبر عنه مما يصح إضماره ومما يصح تأخيرها ، ومما لا ينقض حكمه ، ومما لا يرتفع معناه ، ومما يصح رفعه ، وما تحته معنى مفيد ، وأن تكون الجملة الفعلية خبرية ، وتختص الأخبار ب- (أل) بأن تكون متصرفه ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها.

قوله : (فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار) يعنى من الشروط (١) تعذر الإخبار.

قوله : (ومن ثم (٢) امتنع فى ضمير الشأن) (٣) يعنى من حيث تعذر

ص: ٦٨٣

١- والشروط هى : ١ - تصدير الموصول. ٢ - وضع عائد إليه مقام ذلك الاسم. ٣ - تأخير ذلك الاسم خبرا. فبالشرط الأول يتعذر الإخبار عن كل اسم فى الجملة الإنشائية والطلبية لأن الصلة لا تكون إلا خبرية. فبالشرط الثانى : وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه ويخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف ، إذ لا تضر هذه الأشياء. وبالشرط الثالث : وهو تأخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تأخيرها كضمير الشأن. (ينظر شرح الرضى بتصرف ٢ / ٤٥ - ٤٦ - ٤٨).

٢- فى الكافية المحققة ومن ثم بدل ثم.

٣- قال ابن يعيش فى شرح المفصل فى ٣ / ١٥٩ : (إن كان اسم من جملة خبرية يجوز الإخبار عنه إلا- أن يمنع منه مانع فمن المواضع التى يمتنع الإخبار عن الاسم فيها ضمير الشأن والحديث.

الشرط ، وهو أنه لا يصح تأخيره لأن له الصدر ، وكذلك كل ما كان له الصدر لا يصح فيه الإخبار ، كأسماء الاستفهام والشرط وغيرها.

قوله : (والموصوف والصفه) (١) يعنى عن أحدهما لأنك إذا أخبرت عن الموصوف أضمرت مكانه والمضمر لا يوصف ، وإن أخبرت عن الصفه أضمرت مكانها ، والضمائر لا توصف بها ، فقد اختل الشرط وهو أنه لا يصح إضماره ، وأما الإخبار عنهما فجائز ، نحو : الذى هو زيد القائم فى زيد القائم.

قوله : (والمصدر العامل) (٢) يعنى لا يصح الإخبار عنه ، نحو : (أعجبنى ضرب زيدا) ، لا تقول الذى أعجبنى زيدا ضرب ، لأن الضمير لا يعمل ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول العاملان ، فإن كانت غير عامله ، جاز الذى أعجبنى الضرب ، من قولك : أعجبنى الضرب والقائم والمضروب.

قوله : (والحال والتمييز) يعنى لا يصح الإخبار فيها لأنهما لا يضمران لكونهما نكرتين وإذا أضمرنا لزم فى الحال والتمييز أن يكونا معرفتين ، كذلك اسم ملازم للتكثير أو الإضمار كالواقع بعد (رب) و (واوها)

ص: ٦٨٤

١- قال المصنف فى شرحه ٧٤ : (ولا عن الموصوف لأنك تجعل موضعه ضميرا فيؤدى إلى أن يكون الموصوف مضمرا ، ولا عن الصفه لأنه يؤدى إلى أن تكون الصفه مضمره).

٢- قال المصنف فى شرحه ٧٤ : (تعذر الإخبار عن المصدر العامل لأنه يؤدى إلى أن يكون المضمر عاملا ، ولا عن الحال لأنه يؤدى إلى الحال أن يكون المضمر حالا) ، وهذا غير جائز فلا يصح أن يكون الضمير حالا وكذلك لا يصح أن يقع التمييز ضميرا ، وقال المصنف فى الصفحه نفسها : (وإن تعذر الإخبار عن الضمير المستحق لغيرها فى مثل قولك : (زيد ضربته) فلا تخبر عن الضمير فى ضربته لأن غير الذى استحقه وهو المبتدأ ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقى الموصول بلا عائد لأنك إذا جعلت موضعه مضمرا بقى على ما كان عليه فى عوده على زيد فبقى الموصول بلا عائد).

و (وفائها) و (كاف التشبيه) و (حتى) و (مذ) و (منذ) و (حرف القسم) و (فاعل جذا) والأسماء الملازمه للنفي ك- (أحد) و (غريب).

قوله : (والضمير المستحق لغيره) يعنى أنه لا يصح فيه الإخبار ، نحو الإخبار عن عائد المبتدأ فى مثل : زيد ضربته ، لأنك إذا أخرته خبرا وجعلت موضعه ضميرا للموصول بقى المبتدأ بلا- عائد ، وإن تركته للمبتدأ بقى الموصول بلا عائد ، فيقدر لأنه ينقص حكم مع الإخبار.

قوله : (والاسم المشتمل عليه) (1) يعنى متعذر فيه الإخبار نحو : زيد ضربت غلامه) ، فإن الاسم وهو (غلامه) مشتمل على الضمير العائد إلى المبتدأ ، فلا يصح فيه الإخبار عن غلامه وحده ، لأنه يلزم إضافة الضمير ، ولا عن الضمير وحده لأنه يلزم خلو أحدهما من العائد ، فهذا تبين ما أشار إليه الشيخ من الشروط ، وهى صحة الإضمار والتأخير وعدم نقصان الحكم ، وأما ما يرتفع معناه فنحو : (مذ) و (منذ) و (بيت بيت) لأن معانيها لا تكون إلا مع اللفظ دون ضميره ، وأما ما لا يجوز رفعه كالظروف والمصادر اللازمه للنصب نحو (عند) و (سوى) و (سحر) و (سبحان) و (لييك) و (سعديك) ونحوهما وأما ما مما ليس تحته معنى مفيد ، فمثل المضاف فى الكنى والأعلام ، نحو : (أبى القاسم) و (عبد الله) و (ابن أوى) و (ابن عرس) ، والمركبات مطلقا نحو : (سام أبرص) و (بعلبك) و (خمسه عشر) لأن

ص : ٦٨٥

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٧ وقال : (والاسم الذى أحد جزيئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه فى زيد ضربت غلامه فإن المضاف مع المضاف إليه ، أعنى لفظ (غلامه) مشتمل على الهاء الذى استحقه المبتدأ ، و (عليه) أى على الضمير المستحق لغيره قبل ، وإن استغنى بضمير جاز لك الإخبار عن أى ضمير شئت منهما) ، وينظر تفاصيل هذه المسأله فى الأصول ٢ / ٢٦٩ وما بعدها ، والمقتضب ٣ / ٩٩.

الإضافه لا تفيد إلا مع بقاء لفظها وقد يرجع بهذا الشرط إلى أنه مما لا يصح إضماره (١).

قوله : (و (ما) الاسميه) يحترز عن الحرفيه ، فقد تقدمت معانيها وللأسميه خمس معان ، وإنما دخل سائر المعاني ضمن الموصول لما كانت مبنيه ووافق لفظها لفظ الموصول.

(فالموصوله) نحو : (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (٢).

و (الاستفهاميه) نحو : (وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) (٣).

و (شرطيه) نحو : (ما نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا) (٤) وهى فى هذه المواضع [ظ ٨٥] لما لا يعقل (٥) ، ولا تستعمل فيمن يعقل إلا مجازاً ، فى مواضع حيث يراد العموم نحو : (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) (٦) أو التعظيم والإبهام فتنزله منزله غير المعلوم لخروجه عن النظائر نحو : (سبحان ما سبح الرعد بحمده) (٧) ، (سبحان من سخر لنا) (٨) ، أو المقابله نحو : (لَا أُعْبِدُ مَا تَعْبُدُونَ ، وَلَا

ص : ٦٨٦

١- ينظر شرح المفصل ٣ / ١٥٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٦.

٢- النحل ١٦ / ٩٦ ، وتمامها : (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ).

٣- طه ٢٠ / ١٧.

٤- البقره ٢ / ١٠٦ ، وتمامها : (ما ننسخ من آيه أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شىء قدير).

٥- وذهب إليه ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٩٩.

٦- البقره ٢ / ٢٨٤ ، وتمامها : (... وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

٧- ينظر هذا القول فى شرح المفصل ٤ / ٥ - ٦.

٨- يروى فى شرح المفصل : (سبحان ما سخر لنا) ٤ / ٥ - ٦ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٥٥ ، ويرويه : - (سبحان من سخر كن

لنا) ، وقد حكى ذلك عن أبى زيد فى شرح المفصل ، وشرح الرضى وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٩٩.

أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ(١) وذهب سيوييه (٢) وجماعه أنها تستعمل فيمن يعقل ، واحتجوا بما ورد في هذه المواضع .

قوله : (وموصوفه) نحو قولك : (ربما تكرهه عاقبته محموده) ، وعليه :

[٤٣٤] ربما تكره النفوس من الأم

ر له فرجه كحل العقال (٣)

واستدل على أنها موصوفه بدخول (رب) عليها ، لأنها لا تدخل على الموصوفه لكونها معرفه ، ولا على الاستفهاميه والشرطيه لأن لهما الصدر ، ولا هي زائده ، ولا غير ذلك من معاني الحرفيه لعود الضمير عليها ، وبعضهم أنكروا أن تكون موصوفه وجعلها في هذه المواضع كافه ك- (ربما).

قوله : (وتامه بمعنى شيء) (٤) يريد بالتمام أنها لا تفتقر إلى صله ولا صفه ، وهي التي في التعجب نحو : (ما أحسن زيدا).

قوله : (وصفه) ، وهي في الصفه إما للتعظيم نحو : (لأمر) (ما) جدع قصير

ص: ٦٨٧

١- الكافرون ١٠٩ / ٢ - ٣.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٥٦.

٣- البيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ، ينظر الكتاب ٢ / ١٠٩ ، وشرح أبيات سيوييه ٢ / ٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٤ ، والمقتضب ١ / ٤٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٩٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٥٤ ، والمغنى ٣٩١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٠٧ ، وشرح شذور الذهب ١٦٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢ ، وقد روى لعه شعراء في عده مراجع ... والشاهد فيه قوله : (ربما) حيث دخلت (رب) على (ما) التي هي نكره تامه بمعنى شيء لأن (رب) لا تدخل إلا على نكره ، ويجوز أن تكون (ما) كافه والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا أى وصفا فيه ، ينظر المغنى لابن هشام ٣٩١ ، وشرح الرضى ٢ / ٥٤.

٤- قال الرضى في شرحه ٢ / ٥٤ : ويعنى بالتامه نكره غير موصوفه وذلك نحو ما التعجيبه عند سيوييه ، ونعما هي ، أى ونعم شيئا هي عند الزمخشري وأبى على .

أنفه) (١) وقوله :

[٤٣٥] ... -

لأمر ما يسود من يسود (٢)

أو للتحقير كقولك لمن يفتخر بعطيته : (وهل أعطيتني إلا عطيه (ما)) ، أو للتوبيخ نحو : ضربه ضربا (ما) ، وقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا) (٣) وتحتمل الآية التحقير.

قوله : (و (من) كذلك إلا فى التمام والصفه) ، يعنى أن معانيها فى الاسميه كمعاني (ما) إلا أنها لا تكون تامه ولا صفه لعدم السماع ، فالموصوله نحو قوله : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) (٤) والاستفهاميه نحو : (مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ) (٥) والشرطيه (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) (٦) وهى فى هذه المواضع لمن يعقل ولا تستعمل فى من لا يعقل إلا مجازا فى مواضع وهى حيث ينزل

ص : ٦٨٨

١- ينظر مجمع الأمثال ٢ / ١٩٦ ، والمستقصى ٢ / ٢٤٠ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٩٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٥٤ .
٢- عجز بيت من الوافر ، وصدرة : عزمت على إقامه ذى صباح وهو لأنس بن مدركه فى الحيوان ٣ / ٨١ ، وينظر الكتاب ١ / ٢٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٨٨ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٥ ، والخصائص ٣ / ٣٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢ ، والحنى الدانى ٣٣٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٥٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٩٧ ، وخزانه الأدب ٣ / ٨٧ - ٨٩ . والشاهد فيه قوله : (لشىء ما) حيث جاءت (ما) مفيده للتهويل والتعظيم كما ذكر الشارح .

٣- البقره ٢ / ٢٦ ، وتمامها : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَهُ فَمَا فَوْقَهَا).

٤- الرحمن ٥٥ / ٢٦ .

٥- القصص ٢٨ / ٧١ ، وتمامها : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ بِآيَاتٍ أَفْلا تَسْمَعُونَ).

٦- النساء ٤ / ١٢٣ ، وتمامها : (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا).

من لا يعلم منزله من يعلم (١) ، كالأصنام ونحوها : (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) (٢) وقوله :

[٤٣٦] أَلَا عَمِ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي (٣)

أو للتعليل نحو : (تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ) (٤) وقوله :

[٤٣٧] - ...

وحبذا ساكن الريان من كانا (٥)

أو للمقابلة نحو : (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ) (٦) (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ) (٧) ويحتمل ذلك التغليب ، وذهب قطرب (٨) وجماعه إلى

ص: ٦٨٩

١- المقصود من يعلم ومن لا يعلم ، أى من يعقل ومن لا يعقل.

٢- الأحقاف ٤٦ / ٥ وتمامها : (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ).

٣- البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٢٧ ، ينظر الكتاب ٤ / ٣٩ ، وجمهره اللغه ١٣١٩ ، ومعنى اللبيب ٢٢٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٦٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٨٣ ، وخزانه الأدب ٧ / ١٠٥ . والشاهد فيه قوله : (يعمن من) حيث أنزل من التى هى لمن يعقل منزله من لا يعقل وهم الأموات.

٤- الإسراء ١٧ / ٤٤ وتمامها : (تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا).

٥- عجز بيت من البسيط وصدرة : حبذا جبل الريان من جبل وهو لجريز كما فى ديوانه ١٦٥ ، ينظر شرح المفصل ٧ / ١٤٠ ، والجنى الدانى ٣٥٧ ، والمقرب ١ / ٧٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٩٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ٨٨ ، وخزانه الأدب ١١ / ١٩٧ - ١٩٩ . والشاهد فيه قوله : (من كانا) حيث أنزل من التى هى للعاقل منزله العموم للعاقل وغيره.

٦- النحل ١٦ / ١٧ وتمامها : (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ).

٧- النور ٢٤ / ٤٥ وتمامها : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

٨- ينظر رأى قطرب فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٩٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٥٥ .

استعمالها فيمن لا يعقل واحتج بما ورد ، والموصول نحو : رب (من) أكرمت أهانتى ، وقوله :

[٤٣٨] رب من أنضجت غيظا صدره (١)

...

والخلاف في هذه موصوفه ك- (ما).

قوله : (و «أى» و «أيه» ك- «ما» (٢) إلا- في التمام) يعنى (أى) للمذكر ، و (أيه) التى للمؤنث ، معانيها كمعاني (ما) إلا أنهما لا يكونان تامتين لعدم السماع مثال الموصوله (تُمْ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ) (٣) ومن حكم (أى الموصوله) أنه لا يعمل فيها فعل ماض ، وقد روى أن الكسائي سئل عن عله ذلك فى حلقه يونس فقال : (أى) خلقت كذلك لا تضاف إلى نكره ، وزاد الكوفيون وجوب تقدم عاملها عليها ، والاستفهاميه نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ) (٤) والشرطيه نحو : (أَيُّ مَا

ص: ٦٩٠

١- صدر بيت من الرمل ، وعجزه : قد تمنى لى موتا لم يطع وهو لسويد بن أبى كاهل فى الأغاني ١٣ / ٩٨ ، وشرح اختيارات المفضل ٩٠١ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٢٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١١ ، وشرح الرضى ٢ / ٥٥ ، ومعنى اللبيب ٤٣٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٤٠ ، وخزانه الأدب ٦ / ١٢٣ - ١٢٥ . يروى قلبه بدل صدره. والشاهد فيه قوله : (رب من) فرب لا تدخل إلا على نكره فدل على أن من هنا نكره موصوفه بجمله (أنضجت).

٢- فى الكافيه المحققه (من) بدل (ما) وقد اعترض الرضى على المصنف فى تشبيه (أى) ب- (من) وأى تقع صفه بالاتفاق لا ك- (ما) فإن فيه خلافا بل جعلها هنا ك- (من) التى لا تقع صفه ، ولعله رأى أن الصفه فى الأصل استفهاميه لأن معنى برجل أى رجل ، أى برجل عظيم ... ٢ / ٥٦.

٣- مريم ١٩ / ٦٩ وتامها : (تُمْ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِيًّا).

٤- الأنعام ٦ / ٨١ وتامها : (وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى(١) والموصوفه فى باب [و ٨٦] المنادى ، نحو (يا أيها الرجل) ، والصفه حيث يكون موصوفها نكره ومضافه إلى نكره ، نحو : (مررت برجل أى رجل).

قوله : (وهى معربه وحدها) يعنى أن (أى) و (أيه) معربه من دون أخواتها فى جميع أقسامها ، إلا- إذا كانت موصوله (وحذف صدر صلتها) (٢) فبناؤها على الأفصح لافتقارها إلى ذلك الصدر المحذوف ، نحو : (لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ) (٣) وقوله :

[٤٣٩] إذا ما أتيت بنى مالك

فسلم على أيهم أفضل (٤)

وبعضهم أجاز الإعراب لأجل الإضافة ، وقال المصنف (٥) فى شرح المفصل : إن الموصوله مبنيه لعدم الإضافة ، فتأكد البناء بدخول حرف النداء عليها ، وإذا لم يحذف صدر الصلته نحو : (جاءنى أيهم هو أفضل) فهى معربه كسائر أقسامها قال :

ص : ٦٩١

١- الإسراء ١٧ / ١١٠ وتمامها : (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا فِيهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا).

٢- فى الكافيه المحققه لا يوجد كانت موصوله وإنما : وهى معربه وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها ، قال الرضى فى شرحه ٢ / ٥٧ : (وصلتها قد تكون اسميه أو فعليه ، والفعليه لا يحذف منها شىء فلا تبني أى معها ، والاسميه قد يحذف صدرها أعنى المبتدأ بشرط أن يكون ضميرا راجعا إلى أى ، وإنما يحذف كثيرا مع أى دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلتها بلزوم إضافته).

٣- سبق تخريج الآيه فى الصفحه السابقه.

٤- البيت من المتقارب ، وهو لغسان بن وعلة فى المقاصد النحويه ١ / ٤٣٦ وله أو لرجل من غسان ، ينظر شرح المفصل ٤ / ٢١ ، والإنصاف ٢ / ٣١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٢٨٥ ، ومغنى اللبيب ١٠٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٣٦ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٩١ - ٣١٣. والشاهد فيه قوله : (على أيهم) حيث جاءت أى اسما موصولا مضافا ، وصلتها محذوفه ، والتقدير : أيهم هو أفضل ولهذا بنيت على الضم ويروى بالنصب أيهم.

٥- ينظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٤٠٧.

على أيننا تعدو المنيه أول (١)

بجر أيننا ، وإنما كانت معربه دون أخواتها لأنها مضافه دونهن ، والإضافه من خواص الإعراب ، أو لأنها محموله على نقيضها ، وهو (كل) أو نظيرها وهو (بعض) وإما إنها عائده إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب.

قوله : (وفى ما ذا صنعت وجهان) [أحدهما ما الذى وجوابه رفع] (٢) أى أن (ما) أصل الاستفهام و (ذا) الإشاره ، فإذا بقيا على أصلهما ، قلت (ماذا) و (ماذه) و (ماتان) ، وإن شئت أدخلت (ها) التنيه فقلت : (ما هذا؟) و (ما هذه؟) وحروف الخطاب (ما هذاك؟) و (ما تلك؟) وجوابهما رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقول : خبر أى ؛ هذا خبر ، وإن ركبا فلهما معنيان :

أحدهما : أن تكون (ما) نافية على الاستفهاميه ، و (ذا) موصوله بمعنى الذى ، وجوابه رفع تقديره : أى شىء الذى صنعت (٣) ، فأى شىء مبتدأ والذى صنعت خبره ، وهو الموصول وصلته ، ولا يصح أن يكون أى شىء مفعولا لصلته (الذى) لأن الصلته لا تعمل فى ما قبل الموصول ، لأن له الصدر ، وارتفاع الجواب على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وعليه :

ص : ٦٩٢

١- البيت من الطويل ، وهو لمعن ابن أوس كما فى ديوانه ٣٩ ، وينظر المقتضب ٣ / ٢٤٦ ، والمنصف ٣ / ٣٥ ، وأمالى القالى ١ / ٢١٨ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١١٢٦ ، وشرح المفصل ٤ / ٨٧ ، وشرح شذور الذهب ١٣٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٦١ ، والأشباه والنظائر ٨ / ١٤٠ ، وخزانه الأدب ٨ / ٢٤٤ - ٢٤٥ . والشاهد فيه قوله : (على أيننا) حيث أعربت أى لأنها أضيفت دونهن .

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

٣- ينظر شرح المصنف ٧٥ ، وقال : (فلا تكون ما إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلته فيما قبل موصولها ، أو يعمل جزء من الخبر فى المبتدأ ، وتكون ك- (ما) بمعنى الذى فى موضع رفع خبرها).

أنحب فيقضى أم ضلال وباطل (١)

قوله : (والثاني أى شىء) [وجوابه نصب] (٢) يعنى أن الوجه الثانى : أن تكون (ماذا) بكما لها بمعنى أى شىء فيكون التقدير : أى شىء صنعت؟ وهى مفعوله (لصنعت) تقدمت على فعلها لتضمنه معنى الاستفهام ، وجوابه (خبراً) ، بالنصب أى صنعت خيراً ، وقد ورد على المعنيين جميعاً قوله تعالى : (يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) (٣) برفع العفو ونصبه و (ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) (٤) بالرفع والنصب ، هذا على سبيل الاختيار للمطابقة أعنى الرفع ، حيث تكون (ما) بمعنى الذى ، والنصب حيث تكون (ما) بمعنى أى شىء ، وإلا فالرفع والنصب جائز فى كل واحد منهما ، فالرفع بتقدير مبتدأ ، والنصب بتقدير فعل ، وجميع هذا إنما يكون ل- (إذا) كان كلام المجيب يصح معمولاً لكلام السائل ، فتحذف أحد الجزأين استغناء بدلاله كلام السائل عليه ، نحو (ما كتبت مصحفاً؟) أى كتبت مصحفاً ، فإذا

ص: ٦٩٣

١- البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعه فى ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٢ / ٤١٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٤٠ ومجالس ثعلب ٥٣٠ ، والجنى الدانى ٢٣٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٩ ، ومغنى اللبيب ٣٩٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٥٠ ، ٢ / ٧١١ ، وشرح الرضى ٢ / ٥٨ . والشاهد فيه قوله : (ماذا يحاول) حيث استعمل (ذا) موصولة بمعنى (الذى) وأخبر بها عن (ما) الاستفهامية وأتى لها بصله وهى جمله فعلية (يحاول).

٢- فى الكافية المحققة زياده وهى قوله : (وجوابه نصب) وشرح هذه الجملة مأخوذه بتصرف من شرح المصنف دون إسناد ، ينظر شرح المصنف ٧٥.

٣- البقره ٢ / ٢١٩ ، وقرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع وابن كثير روى عنه النصب كالجمهور والرفع كأبى عمرو. ينظر البحر المحيط ٢ / ١٦٨ ، وتفسير القرطبي ١ / ٨٦٩ ، وفتح القدير ١ / ٢٢٠.

٤- النحل ١٦ / ٣٠ وتامها : (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ). وقرأ الجمهور خيراً بالنصب أى أنزل خيراً ، وقرأ زيد بن على بالرفع أى المنزل خير (ينظر البحر المحيط ٥ / ٤٧٣).

كنت منكرا للكتاب لم يصح هذا نحو قوله تعالى: (أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) في جواب (ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) (١) لأنهم منكرون لإنزاله ، فالرفع واجب بتقدير مبتدأ في هذا وأمثاله ، وزاد جماعه من النحاه أن (ماذا) كله موصولا وعليه :

[٤٤٢] دعى ما ذا علمت سأتيه

ولكن بالمغيب نبئني (٢)

ص: ٦٩٤

١- النحل ١٦ / ٢٤ وتامها: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ)) بالرفع وليس فيه قراءه غيرها وقد جوز على مقتضى علم النحو نصب أساطير وإن لم تقع القراءه به وعلى النصب لا بد من التأويل ، ينظر فتح القدير ٣ / ١٥٦ ، وفي البحر المحيط ٥ / ٤٧٠. قال : وقرئ شاذا أساطير بالنصب على معنى ذكرتم أساطير وقرأ الجمهور بالرفع.

٢- البيت من الوافر ، وهو للمثقب العبدى فى ديوانه ٢١٣ ، وينظر الكتاب ٢ / ٤١٨ ، والجنى الدانى ٢٤١ ، ومغنى اللبيب ٣٩٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٩١ ، والهمع ١ / ٢٩١ ، وخزانه الأدب ٧ / ٤٨٩. والشاهد فيه قوله : (ماذا) وقد ركبت (ما) مع (ذا) فى اسم واحد قال ابن هشام فى المغنى : (إذا قدرت (ما) بمعنى (الذى) أو بمعنى شىء لم يمتنع كونها مفعول دعى). ينظر المغنى ٣٩٦ - ٣٩٧.

[ظ ٨٦] قوله : (أسماء الأفعال) ، قال الأخفش (١) لا محل لها لأنها وقعت موقع الأفعال أو شبهها ، وقال سيبويه (٢) والفارسي والمازني : محلها نصب على المصدر ، وقال بعضهم واختاره المصنف (٣) ، الرفع على الابتداء لما فيها من معنى الفعل وهو عملها ، أو لأن ما ليس فيه تنوين معرفه ، وضعف بأن الضمير المستتر لا يسدّ مسدّ الخبر ، وإنما بنيت أسماء الأفعال لوقوعها موقع الفعل الماضي أو فعل الأمر ، وقال الفارسي (٤) لتضمنها لام الأمر ، وقال المصنف : لأن منها ما وضعه موضع الحرف نحو : (قدك) ، وحملت على البواقي لأنها من باب واحد ، وهي أسماء عند البصريين (٥) لدخول اللام والتنوين عليها نحو : (صه) و (التجاءك) ولوقوعها مفعوله نحو :

[٤٤٣] فدعوا نزال ... (٦)

...

ص: ٦٩٥

- ١- ينظر حاشيه الصبان على الأشموني ٣ / ١٩٦.
- ٢- ينظر الكتاب ١ / ٢٤٣ وما بعدها و ٣ / ٢٧٩ ، و ٣ / ٣٠١ وما بعدها ، وينظر رأى الفارسي فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٥٦٩.
- ٣- ينظر شرح المصنف ٧٦ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٦٦ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٦٦ - ٦٧.
- ٤- ينظر رأى أبى على الفارسي فى شرح المفصل ٤ / ٢٩.
- ٥- ينظر رأى البصريين فى شرح الرضى ٢ / ٦٨ ، وينظر شرح المصنف ٧٥ ، والهمع ٥ / ١٢١.
- ٦- قطعه من صدر بيت من الكامل ، وهو لابن مقروم الضبى فى الحيوان ٦ / ٤٢٧ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٦٢ ، والإنصاف ٢ / ٥٣٦ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٧ ، واللسان ماده (نزال) ٦ / ٤٤٠٠ ، وخزانه الأدب ٥ / ٤٩ ، ٦ / ٣١٧ . وتمامه : فدعوا نزال فكنت أول نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل والشاهد فيه قوله : (فدعوا نزال) حيث أوقع لفظ (نزال) موقع المفعول لأنه أراد هذا اللفظ ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه فى شىء من مواقع الإعراب لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع فى شىء منها.

والمفعول لا يكون إلا اسما ، وجعلها الكوفيون (١) أفعالا لدخولها فى حد الفعل لدلالاتها على الحدث والزمان.

قوله : (ما كان بمعنى الأمر أو الماضى) قسمها المصنف (٢) إلى قسمين بمعنى الأمر نحو : (رويد) وبمعنى الماضى نحو : (هيئات) ومنع أن يكون منها شىء بمعنى المضارع ، وزاد الزمخشري (٣) وغيره معنى المضارع ، نحو : (أفّ) و (أوه) بمعنى أتضجر وأتوجع وجعلوه أكثر من الذى بمعنى الماضى ، وقال المصنف : (٤) لويينى بمعنى المضارع لكان معربا لأن المضارع معرب ، وجعل ذلك من قسم الماضى ، وأجيب بأنه لا يلزم البناء لأن الجملة من حيث هى جملة لا يمكن إعرابها ، وأن أصل المضارع البناء ، أو حمل على الماضى والأمر كما قلنا فى بناء المضمرات والإشارة.

قوله : (رويد زيدا ، أى أمهله) مثلّ بمثال فى الأمر ، وهو (رويد) ومثال

ص : ٦٩٦

-
- ١- أى وجعلوا أسماء الأفعال أفعالا لأن هذه الألفاظ أفعال حقيقه لأنها تدل على ما يدل الفعل من الحدث والزمان ، وهذا رأى جمهور الكوفيين ، ينظر شرح الرضى ٢ / ٦٨.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ٧٥.
 - ٣- ينظر المفصل ١٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٥.
 - ٤- ينظر الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٥٠١ ، ورد الرضى بقوله : (لا نقول إن (أفّ) بمعنى أتضجر و (أوه) بمعنى أتوجع إذ لو كان كذلك لأعربا كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الإنشائين). ينظر الرضى ٢ / ٦٥ ، ثم قال فى الصفحة التى تليها : ويجوز أن يقال إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء ، وهو مطلق الفعل سواء بقى الفعل على ذلك الأصل كالماضى والأمر ، أو خرج عنه كالضارع.

الماضى وهو (هيئات) ، وأما (رويد) فهو يستعمل مصدرا نائبا مناب الفعل ، ك- (سقيا) و (رعيا) ، والكاف إذا دخلت ضمير وهو تصغير إرواد ، تصغير الترخيم (١) ، ويستعمل صفه لمصدر نحو : ساروا سيرا رويدا ، ويستعمل حالا وهو قول سيويه (٢) نحو : ساروا رويدا ، ويستعمل اسم فعل مبنيا متعديا إلى مفعول ، ومعناه (أمهل) و (دع) ، وقد تدخل (ما) المزيده نحو : (رويد ما الشعر) والكاف المتصله به حرف خطاب مثلها فى (التجاء ك) ولا يكون ضميرا لأنه إن كان مجرورا فأسماء الأفعال لا تضاف ، وإن كان منصوبا لم يصح لأنه قد يأتى المنصوب ب- (رويد) بعدها نحو : (رويدك زيدا) وهذا أقوى من جعلها مصدرا لأنها عامله ، والمصدر إذا صغّر لا يعمل ، ومنه (هلمّ) مركبه من (ها) مع (لمّ) عند البصريين (٣) أى اجمع (٤) فحذف الألف ، وعند الكوفيين من (هل) مع (أمّ) (٥) أى اقصد ، حذفت همزتها وهى تجرى على لفظ واحد عند الحجازيين (٦) فى الإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول (هلمّ زيدا) و (هلمّ هنداً) (هلمّ الزيدين) (هلمّ الهندين) (هلمّ الزيدين) (هلمّ الهندات) ، وعند التميمين لطابق فيها تقول : (هلمّا) (هلموا) (هلمن) و (ها) (٧) بمعنى (خذ)

ص: ٦٩٧

- ١- وهذا مصدر أهمل فعله إذ أصله أروده إروادا بمعنى أمهله إمهالا- ثم صغروا الإرواد تصغير تخيم وأقاموه مقام فعله ، واستعملوه تاره مضافا إلى مفعول فقالوا : (رويد زيد) ، وتاره منونا ناصبا للمفعول فقالوا : (رويدا زيدا) ثم نقلوه وسموه به فعله فقالوا (رويد زيدا) ، ينظر أوضح المسالك ٤ / ٨٦.
- ٢- ينظر الكتاب ١ / ٢٤٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٤١.
- ٣- ينظر رأى البصريين شرح المفصل ٤ / ٤٠٢.
- ٤- ينظر اللسان ماده (هلم) ٦ / ٤٦٩٤ - ٤٦٩٥.
- ٥- ينظر شرح المفصل ٤ / ٤٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٣.
- ٦- ينظر شرح الرضى ٢ / ٧٣ ، واللسان ماده هلم ٦ / ٤٦٩٤ ، والأصول لابن السراج ١ / ١٤٦.
- ٧- قال فى المفصل : (ها بمعنى خذ وتلحق الكاف فيقال هاك فتصرف مع المخاطب فى أحواله وتوضع - الهمزه موضع الكاف فيقال : هاء وتصرف تصريفها ويجمع بينها فيقال : هاءك بإقرار الهمزه على الفتح وتصريف الكاف) ، ينظر شرح المفصل ٤ / ٤٣ - ٤٤.

وتلحقها كاف الخطاب فتقول : (هاك) أو الهمزه فتقول (هاء) و (هاء) و (هاء) و (هاؤم) قال تعالى : (هاؤم أقرؤا كتابيه) (١) وقد يجتمعان فتقول (هاك) و (حيهل) مركبه من (حى) ومن (هل) وهى مبنيه وفيها لغات : البناء على الفتح ، و (حيهلا) بالتنوين ، و (حيهلا) من غير تنوين ، و (حيهل) بسكون ، و (حيهلا) (٢) بسكون الهاء والتنوين ، و (حى) بمعنى أقبل ، كقول المؤذن (حى) على الصلاه) ، وقد تأتى (هلا) بمعنى أقبل ، لقوله :

[٤٤٤] ألا أبلغا ليلي وقولا لها : هلا (٣)

...

وقد جاءت متعديه بنفسها وبحرف [٨٧] الجر قال :

[٤٤٥] بحيهلا يردون كل مطيه (٤)

.....

ص : ٦٩٨

١- الحاقه ١٩ / ٦٩ ، وتمامها : (فَأَمَّا مَنْ أَوْتَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيَهٗ).

٢- ينظر المفصل ١٥٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٢ ، والأصول لابن السراج ١ / ١٤٥.

٣- البيت من الطويل ، وعجزه : فقد ركبت أمرا أغرّ محجلا وهو للنابعه الجعدى فى ديوانه ١٢٣ ، وينظر المفصل ١٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٧١ ، والمقاصد النحويه ١ / ٥٦٩ ، واللسان ماده (أول) ١ / ١٧٣ ، وخزانه الأدب ٦ / ٢٦٤. ويروى فى شرح المفصل ألا حيا بدل أبلغا وفى اللسان (ازجرا). والشاهد فيه قوله : (هلا) حيث استعمل هذا اللفظ اسم فعل أمر بمعنى أسرعى.

٤- البيت من الطويل ، وعجزه : أمام المطايا سيرها المتقاذف وهو للنابعه الجعدى فى ملحق ديوانه ٢٤٧ ، والكتاب ٣ / ٣٠١ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٢٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٦ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٦٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٢ ، وخزانه الأدب ٦ / ٢٦٣ - ٢٦٨ ، ويروى يزجن بدل يردون. والشاهد فيه وقوله : (بحيهلا-) حيث تركه على لفظه على الحكايه مع دخول حرف الجر عليه ...

أى بهذه الكلمه وقوله : «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر» (١) (وحيهل إلى الثريد) أى ائته و (بله) بمعنى (اترك) ، وهى تكون مصدرا واسم فعل فإن كانت مصدرا فهى مضافه إلى ما بعدها ، وإن كانت اسم فعل كان ما بعدها مفعولا لها ، قال :

[٤٤٦] ... -

بله الألف كأنها لم تخلق (٢)

بكسر (الألف) وفتحها ، وروى الأخفش (٣) رفع ما بعده على أنه بمعنى (كيف) ، ونصبه على أنه حرف استثناء بمنزله (حاشا) (٤) وقيل منزله (سوى) ومنه قوله حاكيا عن الله تعالى : «أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت بله ما أطلعتم عليه» (٥) و (آمين) بمعنى استجب و (إيه) زد ، و (مه) بمعنى اكفف و (صه) بمعنى اسكت و (هيا) بمعنى أسرع نحو :

ص: ٦٩٩

١- حديث أخرجه أحمد فى مسنده ١٤٨ / ٦ من قول عائشه رضى الله عنها ، وكشف الخفاء ١ / ٨٧. وقد ذكره ابن يعيش فى شرح المفصل فى ٤ / ٤٥ بلفظ (فحيهل)

٢- البيت من الكامل ، وصدوره : تذر الجماجم ضاحيا هاماتها وهو لكعب بن مالك فى ديوانه ٢٤٥ ، وينظر المفصل ١٥٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٨ ، والجنى الدانى ٤٢٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٩٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٠ ، وتذكره النحاه ٥٠٠ ، ومغنى اللبيب ١٥٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٥٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٩٧ ، وخزانه الأدب ٦ / ٢١١ - ٢٣٢. والشاهد فيه قوله : (بله الألف) حيث يجوز نصب الألف على أن (بله) اسم الفعل ، وجره على أنها مصدر ، ورفعها على أنها بمعنى كيف.

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٧٢.

٤- ينظر شرح المفصل ٢ / ٤٩.

٥- أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب التفسير ٦ / ٢١ ، ومسلم ٨ / ١٤٣.

فقد دجا الليل فهيا هيا (١)

ويدخلها كاف الخطاب فتقول (هيك)، (هياك).

قوله : (وهيات ذاك ، أى «بعد») (٢) يعنى أن (هيات) الماضى بمعنى (بعد) وفيها لغات : فتح التاء بغير تنوين لغه أهل الحجاز ، وكسرها أى لغه تميم وأسد ، ثم الضم ثم التنوين فى الفتح والكسر والضم ، وقرأ الأعرج (٣) بفتحها منونه ، وعيسى بن عمر بكسرها منونه وابن حيوه بضمها منونه ، قال الشاعر :

فهيات هيات إليك رجوعها (٤)

روى بالحركات والتنوين ، وذكر عن الصّعاني فيها ستة وثلاثين (٥)

ص: ٧٠٠

١- الرجز لابن مياده فى ديوانه ٢٣٧ ، وينظر الكتاب ١ / ٥٦ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٦٦ ، والمقتضب ٤ / ٩١ ، ونوادر أبى زيد ١٩٤ ، وسمط اللالى ٥٠١ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٣ ، وخزانه الأدب ٤ / ٥٩ . وتامم الرجز : لتقربن قربا حلدنيا ما دام فصيل حيا والشاهد فيه قوله : (فهيا هيا) حيث استعمل الراجز هيا بمعنى أسرع كما ذكر الشارح.

٢- ينظر شرح المفصل ٢ / وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٧٣ .

٣- أى فى الآيه فى سوره المؤمنون ٢٣ / ٣٦ وتامماها : (هيات هيات لما تُوعِدُونَ) بفتح التاءين وهى لغه الحجاز ، وقرأ هارون عن أبى عمرو بفتحهما منوتين ، وقرأ أبو حيوه. بضمهما من غير تنوين ، وقرأ أبو جعفر وشيبه بكسرها من غير تنوين ، وروى هذا عن عيسى بن عمر وهى فى تميم وأسد ، وقرأ خارجه بن مصعب عن أبى عمرو والأعرج وعيسى أيضا بإسكانهما. وهذه الكلمه تلاعبت بها العرب تلاعبا كبيرا بالحذف والإبدال والتنوين وغيره ... ينظر البحر المحيط ٦ / ٣٧٤ ، والقرطبي ٦ / ٤٥١٤ - ٤٥١٥ .

٤- البيت من الطويل ، وهو للأحوص فى ديوانه ١٥٠ ، وينظر المفصل ١٦١ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٥ - ٦٦ ، واللسان ماده (هيه) ٦ / ٤٧٤٢ ، ويروى فى اللسان : وهيات هياتا إليك رجوعها ، وصدر البيت : تذكرت أياما مضين من الصبا والشاهد فيه قوله : (هيات) بفتح التاء على لغه أهل الحجاز وبكسرها على لغه أسد وتميم.

٥- ينظر الهمع ٥ / ١٢٢ - ١٢٣ وقد ذكرها السيوطى وأوصلها غير الصّعاني إلى أربعين وجها. - الصّعاني : هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن على العدوى أبو الفضائل ويقال له الصّاعاني حامل لواء اللغه فى زمانه ، ولد سنه ٥٧٧ هـ ، ومات ٦٠٥ هـ وله من التصانيف : مجمع البحرين فى اللغه ، والتكملة على الصحاح ، والعباب ، والشوارد فى اللغات ، وشرح البخارى مجلد ، وشرح أبيات المفصل ، وغير ذلك. ينظر ترجمته فى البغيه ١ / ٥١٩ - ٥٢٠ .

وجها هذه ست و (أيهات) و (هيهات) و (أيهات) و (هاهات) و (أيهاك) وكل منهما مكسور الآخر ومضمومه ومفتوحه منونا وغير منون. ومن الماضي (سرعان) و (وشكان) و (شتان) بمعنى قرب إفتراق (١)، وأما التي للمستقبل على كلام الزمخشري (٢) وغيره فنحو: (أفّ) بمعنى أتصجر فيها إحدى عشره لغه: بالحركات من غير تنوين، وبالحركات مع التنوين والسكون فخففا كمن و (أفي) ك- (بشري) حمالا، و (إفّ) بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين، و (أفّه) منونه وغير منونه قد يتبع (الوقه) (تفه) وقد يرفع ك- (ويل)، ومنها (أوه) بمعنى أتوجع وفيها لغات بسكون الواو وتشديدها وقبلها همزه ومنها (وي) بمعنى أتعجب قال تعالى: (وَيَكَاَنُ اللَّهُ) (٣) وفيها خلاف، فعند البصريين أنها (وي) دخلت على كاف التشبيه وعند الكوفيين دخلت على (أن) (٤).

قوله: (وفعال بمعنى الأمر) أسماء الأفعال على أضرب، جوامد مرتجله نحو: (صه ومه وإيه) ومنقوله عن مصدر نحو: (رويدا) و (التجاء ك) و (فداء ك) ولا تقاس، وعن طرف وهو الإغراء نحو: (عليك) و (إليك)

ص: ٧٠١

١- ينظر شرح المفصل ٤ / ٦٨، قال الرضى فى شرحه ٢ / ٧٤: (بمعنى (سرع) و (قرب) مع تعجب أى ما أقرب وما أسرع)، وفى الهمع ٥ / ١٢٣ بمعنى اقترب.

٢- ينظر المفصل ١٦٣، وشرح المفصل ٤ / ٧٠، وشرح الرضى ٢ / ٧٤ - ٧٥.

٣- القصص ٢٨ / ٨٢ وتامها: (وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَآَنُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ (...).

٤- ينظر شرح المفصل ٤ / ٧٦ وما بعدها.

و (دونك) و (مكانك) و (عندك) و (أمامك) و (وراءك) ولا تقاس على الأصح ، ومشتقه ك- (نزال) وهي التي ذكر الشيخ.

قوله : (من الثلاثي قياس) (١) إن كانت من ثلاثي فمذهب (٢) سيويه والجمهور أنها قياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف يحترز من كان وأخواتها ، ويذر ويدع ونعم وبئس وفعل التعجب ، والمبرد (٣) قصره على السماع ، وإن كان من رباعي فهو مقصور على السماع ولم يسمع إلا (عرعار) لعه صبيان ، نحو :

[٤٤٩] ... -

يدعو وليدهم بها عرعار (٤)

وقرعار حكاية صوت الرعد قال :

[٤٥٠] قالت له ريح الصبا قرعار (٥)

... -

ص: ٧٠٢

١- في الكافية المحققه زياده من قوله : (ك) (نزال بمعنى انزل).

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٢٨٠ ، وينظر شرح المصنف ٧٦.

٣- نقل الرضى عن المبرد قوله : (فقال فى الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقال : قوام وقعاد فى قم واقعد إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغه لم يقلها العرب ، وليس لنا فى أبنيه المبالغه أن نقيس ، ويرد الرضى قوله : (قلت هذا القول منه مبنى على أن فعال معدول عن أفعل للمبالغه وكذا يقول أكثرهم ، وفيه نظر كما يجيء) ، ينظر ٢ / ٧٦.

٤- عجز بيت من الكامل وصدوره : متكنفى جنبى عكاظ كليهما وهو للنابعه الذيبانى فى ديوانه ٥٦ ، وينظر المفصل ١٥٦ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٢ ، وجمهره اللغه ١٩٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٦ ، واللسان ماده (عرر) ٤ / ٢٨٧٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٦٠ ، وخزانه الأدب ٦ / ٣١٢. والشاهد فيه قوله : (عرعار) فإنه اسم ل- (عرعر) أى اجتمع للعب ، وهو رباعى ، وقد قصره المبرد على أسماء وليس معدولا عن عرعر ، وإنما هى لعه مسموعه بهذا الاسم.

٥- الرجز لأبى النجم وليس فى ديوانه ، ينظر الكتاب ٣ / ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٤ / ٥١ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٦ ، واللسان ماده (قرر) ٥ / ٣٥٨٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٦ ، وخزانه الأدب ٦ / ٣٠٧ - ٣٠٩. وتمامه : واختلط المعروف بالإنكار والشاهد فيه قوله : (قرعار) حيث وقع اسم فعل من الرباعى على سبيل الشذوذ.

وزاد بعضهم (همهام) من (قرقر) و (عرعر) و (همهم) وأنكر ذلك المبرد (١) وقال : قولهم (قرقار) من (قار) [ظ ٨٧] و (عرعار) من (عار) بلا بناء.

قوله : (وفعال مصدر (٢) معرفه كفجار) ، فعال خمسه أضرب : اسم ك- (جناح) ومصدر ك- (ذهاب) وهو معرب ، واسم فعل ك- (نزال) وهو مبنى على الكسر ومصدر معرفه كفجار علم للفجره عند سيويه (٣) ، وعليه :

[٤٥١] ... -

فحملت بزه واحتملت فجار (٤)

وجعلها السيرافي صفه غالبه تقتضى (بزه) أى احتملت الخصله البره ، واحتملت الخصله الفاجره ، وتكون صفه ، وهو ثلاثه أقسام : لازم للنداء نحو : يا (فساق) (٥) ويا (لكاع) ويا (دفار) ويا (خباث) ويا (رطاب) وهو قياس على الأصح ، وما ورد فيه على غير النداء (٦) فشاذ ، نحو :

ص : ٧٠٣

١- ينظر المقتضب ٢٧٩ / ٤ ، وقد نقل الرضى فى شرحه ٢ / ٧٦ رأى المبرد وقال : لم يأت فى الرباعى عدل أصلا وإنما قرقار حكايه صوت الرعد وعرعار حكايه أصوات الصبيان.

٢- فى الكافيه المحققه مصدرا بدل مصدر.

٣- ينظر الكتاب ٢٧٤ / ٣ - ٢٧٧.

٤- عجز بيت من الكامل ، وصدره : إنا اقتسمنا خطيتنا بيننا وهو للنابعه الذبياني فى ديوانه ٥٥ ، وينظر الكتاب ٢٧٤ / ٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢١٦ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٤٦٤ ، والخصائص ٢ / ١٢٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٧ ، والأشبه والنظائر ١ / ٣٤٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٢٥ ، واللسان ماده أنن ١ / ١٦٠. ويروى بعدكم بدل بيننا. والشاهد فيه قوله : (فجار) حيث جاء فيه معدولا عن الفجره المؤنثه

٥- ينظر شرح المفصل ٤ / ٥٧ ، وشرح المصنف ٧٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٧.

٦- ينظر الكتاب ٢٧٢ / ٣.

إلى بيت قعيدته لكاع (١)

وحال نحو (بداد) وكويته (٢) (وقاع) وهو سماع ، وأعلام أصلها الصفه نحو (حناذ) و (براح) للشمس و (حلاق) و (جباذ) للمنيه ، و (جداع) و (أزام) و (كلا-ح) للسنه المجدبه و (حزان) للحزن و (سباط) للحمى ، و (طمار) للمكان المرتفع وهو سماع كله (٣).

قوله : (مبنى لمشابهته له عدلا وزنه) يعنى أن المصادر والصفات ، وإن لم تكن من أسماء الأفعال مبنيه لمشابهته ل- (نزال) عدلاً وزنه ، أما العدل فلان (فجار) معدول عن الفجور والفجره و (فساق) عن فاسقه ، وأما الزنه فلاتفاقهما فى فعال ، وقال الفارسى : (٤) بنى لتضمنه تاء التأنيث ، لأن الأصل الفجره والميسره ، وضعفه الشيخ (٥) بأن تضمن تاء التأنيث

ص: ٧٠٤

١- عجز بيت من الوافر ، وهو للحطيئه فى ملحق ديوانه ١٥٦ ، وينظر المقتضب ٢٣٨ / ٤ ، وجمهره اللغه ٦٦٢ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٣٩ والخزانة ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ . صدره : أطوف ما أطوف ثم آوى ويروى : أجول ما أجول ثم آوى والشاهد فيه وقوله : (لكاع) حيث جاءت (لكاع) خبرا على الشذوذ ولأن الاستعمال الشائع أن السب للأنثى يكون بوزن فعال والتقدير : قعيدته يقال لها : لكاع.

٢- وهى علم كيه على الجاعرتين (وهى سمه) قال أبو عبيده هى الدائره على الجاعرتين. ينظر شرح المفصل ٤ / ٦٢ ، والرضى ٢ / ٧٨ .

٣- ينظر هذه الأمثله وغيرها فى الكتاب ٣ / ٢٧٠ وما بعدها ، وشرح المفصل ٤ / ٥٦ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٧٧ - ٧٨ .

٤- ينظر رأى الفارسى فى المقتصد فى شرح المفصل ٢ / ١٠١٨ .

٥- ينظر شرح المصنف ٧٧ .

يوجب بناء ، وقال بعضهم : لتضمنه لام التعريف ك- (أمس).

قوله : (وعلمنا للأعيان مؤنثا) (١) يعنى أن فعال يكون أيضا علما للأعيان مؤنثا ، وإنما قال (علما) يحترز عن الصفه نحو (فساق) للأعيان يحترز من علم المعانى ك- (فجار) ، قوله : (مؤنثا) تنبيه على أنه هذا النوع والثلاثة المذكوره قبله لا تكون معدوله إلا عن مؤنث ، واستدلوا على تأنيث أسماء الأفعال بقوله :

[٤٥٣] ولأنت أشجع من أسامه إذ

دعيت نزال ولجّ في الذعر (٢)

قوله : (كك قطام وغلاب) ، هذا من أمثله الأعيان ومنه (حدام وسجاح) وفي البهائم نحو : (سكاب) و (حضار) لفرسين ، و (عزار) لبقرة ، وفي الجماد نحو : (لصاف) لجبل ، و (ظفار) لبلد من بلاد حمير (٣).

ص : ٧٠٥

١- ينظر الكتاب ٣ / ٧٨ ، والمفصل ١٥٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٠١ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٩.

٢- البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ٨٩ ، ينظر الكتاب ٣١ / ٢٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٣١ ، والمقتضب ٣ / ٣٧٠ ، والشعر والشعراء ١ / ١٤٥ ، والإنصاف ٢ / ٥٣٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٦ ، وخزانه الأدب ٦ / ٣١٧ ، وهمع الهوامع ٥ / ١١٩. ويروى فى الكتاب وغيره : ولنعم حشو الدرع أنت إذا والشاهد فيه قوله : (دعيت نزال) وهو من باب الإسناد اللفظى لا المعنوى ، لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها ، ونزال اسم فعل ل- (انزل) ودل على أنه مؤنث دخول التاء فى فعله وهو دعيت وإنما أخبر على طريق الحكايه ...

٣- ينظر هذه الأمثله وغيرها فى شرح المفصل ٤ / ٦٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٧ - ٧٨.

قوله : (مبنى فى الحجاز) يعنى أن الحجازيين (١) يبنون جميع هذا النوع على الكسر لمشابهته لاسم الفعل عدلا وزنه ، سواء كان العدل تحقيقا أو تقديرا.

قوله : (معرب فى بنى تميم) يعنى أن التميميين يعربونه إعراب ما لا ينصرف.

قوله : (إلا ما آخره راء نحو حضار) يعنى ما كان آخره راء فبنو تميم يوافقون الحجازيين (٢) فى منازعه على الكسر ، لأن من لغتهم الإمالة ، وكسر الراء يستدعى الإمالة ، وبعض التميميين يعربونه إعراب ما لا ينصرف مطلقا ، ولا يفرقون بين ما آخره راء وبين غيره ، وحكى بعضهم أنهم يمنعون الصرف فيما ليس آخره راء ويجيزون فيما آخره راء الوجهين ، وعليه :

[٤٥٤] ومّرّ دهر على وبار

فهلكت جهره وبار (٣)

ص: ٧٠٦

- ١- ينظر رأى الحجازيين والتمميميين فى شرح المفصل ٤ / ٦٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٩.
- ٢- ينظر شرح المصنف ٧٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٧٩ ، قال سيويه فى الكتاب ٣ / ٢٧٨ : (فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا فى (يرى) ، والحجازيه هى اللغة الأولى والقدمى). قال السيرافى فى الهامش من الصفحة نفسها : (فلذا اختاروا - أى بنو تميم - موافقه أهل الحجاز كما وافقوهم فى (يرى) ، وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزه ، وأهل الحجاز يخففون ، فوافقوهم فى تخفيف الهمزه من يرى) ، وأصلها (يرأى).
- ٣- البيت من مخلع البسيط ، وهو للأعشى كما فى ديوانه ٣٣١ ، وينظر الكتاب ٣ / ٢٧٩ ، وشرح أبيات سيويه ٣ / ٢٤ ، والمقتضب ٣٠ / ٥٠ ، وينظر المفصل ١٦٠ ، وينظر شرح المفصل ٣٤ / ٤٦٤ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٦٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٣٠ ، واللسان مادة (وبر) ٦ / ٤٧٥٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٩٤. والشاهد فيه قوله : (وبار) أعربت وبار الثانية ورفعت للضرورة بينما بنيت (وبار) الأولى على أنها علم مؤنث مبنى على الكسر ، ورفعت الثانية للضرورة الشعرية.

والقافية مرفوعه ، وتأوله طاهر (١) ، بأنه يحتمل أن يكون (وبار) فعلا ماضيا ، وإنما أدخل الشيخ هذه الأشياء في أسماء الأفعال وإن لم يكن منها ، لَمَّا وافقتها في البناء والصفه كما فعل في سائر أقسام (من) و (ما) الموصولتين ، وأسماء الأفعال على ثلاثه أضرب : منها ملازم للتعريف الذهني كتعريف (أسامه) ، وهو ما لم يدخله تنوين نحو : (بله) و (آمين) أو المشتقات ك- (نزال) وملازم للتكثير ، وهو ما دخله التنوين نحو : (إيها) في الكف ، و (ويها) في الإغراء ، و (واها) في التضجر ، و (واها) في التعجب [٨٨] قال :

[٤٥٥] واها لسلمى ثم واها واها (٢)

... -

و (فداء) بالكسر قال النابغه :

[٤٥٦] مهلا فداء لك الأقسام كلهم (٣)

- ...

ص: ٧٠٧

١- ينظر رأى طاهر في الهمع ١ / ٩٥.

٢- الرجز لرؤبه في ملحق ديوانه ١٦٨ ، ولأبى النجم في شرح المفصل ٤ / ٧٢ ، ومجالس ثعلب ٢٧٥ ، والمغنى ٤٨٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٨٦ ، وشرح قطر الندى ٢٥٧ ، / واللسان ماده ويه ، ٦ / ٤٩٤٠ ، ويرويه واها (لريا) بدل لسلمى ، وخزانه الأدب ٧ / ٤٥٥. وتسامه : يروى فى اللسان : يا ليت عيناها لنا وفاها ويروى فى غيره : هى المنى لو أننا نلقاها ويروى : نلناها بدل نلقاها. والشاهد فيه وقوله : (واها) حيث وقع اسم فعل بمعنى عجبت أو أعجب

٣- صدر بيت من البسيط ، وهو للنابغه الذبياني فى ديوانه ٢٦ ، ينظر شرح المفصل ٤ / ٧٣ ، والأشباه والنظائر ٧ / ٩٠ ، وخزانه الأدب ٦ / ١٨١. وعجزه : وما أثمر من مال ومن ولد والشاهد فيه قوله : (فداء) وهو اسم فعل منقول عن المصدر.

وقد روى بالحركات الثلاث ، فالكسر على أنه اسم فعل ، والنصب على أنه المصدر ، والرفع على الابتداء ، وجائز الأمرين نحو (إيه) و (إيه) و (صه) و (صه) و (مه) و (مه) فسقوط التنوين علامه تعريفها وإثباته علامه تنكيرها ، والمعنى مختلف فى حذفه وإثباته ، وأسماء الأفعال ومن حكمها أن لا يتقدم معمولها عليها ، ولا يفصل بينه وبينها ، ولا تثنى ولا تجمع ، ولا تجاب بالفاء الناصبه .

ص : ٧٠٨

قوله : (الأصوات) (١) وإنما بنيت لكونها غير مركبه ، ولأن فيها ما هو على حرفين ك- (نخ) فحمل سائرهما عليها ، فإن قيل : فيلزم إذا ركبت أن تعرب كأسماء الأعداد ، وحروف التهجي ، فجوابه أن التركيب عارض والأشهر عدمه ، ثم إنها وإن ركبت لم يرد إلا- مجرد اللفظ فلا- تعرب كما نقول : ضرب : فعل ماض ، ومن حرف جر بغير إعراب ، بخلاف سائر المركبات الموضوعه على المسمى ، فإنك تقول : اللفظ والمعنى جميعا ، فعلى هذا تقول قلت (غاق) وكتبت (غاق) ولا نقول : (قام غاق) ولا- (جاءنى غاق) وتقول : (قام زيد) ، و (جاءنى زيد) ، لأنك أردت فيه المعنى بخلاف (غاق) فلم يرد فيه إلا مجرد اللفظ وبعضهم أعرب المركب منه وعليه :

ص : ٧٠٩

١- للتفصيل ينظر الكتاب ٢٩٨ / ٣ وما بعدها ، ٣٢٣ / ٤ وما بعدها ، وهمع الهوامع ١٢٨ / ٥ وما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٢٥ / ٤ - ٨٥ ، قال الرضى فى شرحه ٧٩ / ٢ - ٨٠ : (اعلم أن الألفاظ التى تسميها النحاء أصوات على ثلاثة أقسام : أحدها : حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العجم ك- (غاق) أو عن الجمادات ك- (طق) وشرط الحكايه أن تكون مثل المحكى ، وهذه الألفاظ مركبه من حروف صحيحه محرکه بحركات صحيحه وليس المحكى كذلك. وثانيها : أصوات خارجه من فم الإنسان غير موضوعه وضعا ، بل داله طبعا على معان فى أنفسهم ك- (أفّ) و (تفّ) فإن المكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ (أفّ). وثالثهما : أصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شيء منها ، إما المجيء كالألفاظ الدعاء نحو (جوت) و (وقوس) وإما الذهاب ك- (هالا) و (هيج) و (هجا) وإما لأمر آخر ك- (سأ) للشرب و (هدع) للتسكين).

[٤٥٧] تداعين باسم الشيب في مثلم

وداع يناديه باسم الماء مبعوم (١)

وتأول بأنه لفظ اسم زائد نحو (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (٢) ونحو قوله :

[٤٥٨] إلى الحول ثم اسم السّلام عليكما (٣)

...

أى ثم السّلام عليكما ، وبعضهم جعل الذى يصوت به للبهائم من أسماء الأفعال ، لأن (نخ) طلب لإناخه البعير ، كما أنّ (نزال) طلب لفعل مخصوص ، ويكون الله تعالى قد ألهمها معنى ما يراد بها كما ألهمها زجر بعضها وعليه قوله تعالى : و (عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ) (٤).

ص : ٧١٠

١- البيت من الطويل ، وهو لذى الرمه ١٠٧٠ ، وينظر شرح المفصل ٤ / ٨٥ ، وشرح المصنف ٧٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٨١ ، وجمهره اللغة ٣١٢ - ٨٥٨ ، واللسان ماده شيب ٢٣٧٢ / ٤ ، وخزانه الأدب ١ / ١٠٤ ، ٤ / ٣٤٣٠. ويروى فى شرح المصنف وشرح الرضى وشرح المفصل واللسان وجوانبه من بصره وسلام. والظاهر أن البيت ملفق من بيتين مختلفين : لا ينعش الطرف إلا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبعوم تداعين باسم الشيب فى جوانبه من بصره وسلام والشاهد فيه قوله : (باسم الشيب) حيث أقحم أسماء وأعرب اسم الصوت (شيب) وهو حكاية أصوات مشافر الإبل عن الشرب وإن كان بناؤها أصليا ، فأسماء الأصوات إذا ركبت جاز إعرابها اعتبارا بالتركيب العارض بشرط إرادته اللفظ لا المعنى.

٢- الأعلى ١٧ / ١.

٣- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : ومن بيك حولا كاملا فقد اعتذر وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ٢١٤ ، وينظر الأغاني ١٣ / ٤٠ ، والخصائص ٣ / ٢٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤ ، واللسان ماده (عذر) ، ٥ / ٢٨٥٥ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٧٧ ، وخزانه الأدب ٤ / ٣٣٧ - ٣٤٠. والشاهد فيه قوله : (ثم اسم السّلام) فإن (اسم) مضاف إلى (السّلام) وهو إضافة الملغى إلى المعبر ، يعنى لفظ الاسم ها هنا ملغى لأن دخوله وخروجه سواء.

٤- النمل ٢٧ / ١٦ ، وتمامها : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ، وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ، وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ).

قوله : (كل لفظ حكى به صوت أو صوت به للبهائم) ، يعنى أن الأصوات على ضربين :

أحدهما : حكاية صوت ك- (غاق) للغراب.

والثانى : ما يصوت به للبهائم ك- (نخ) لطلب إناخه البعير بفتح وتشديد الخاء مفتوحه ومكسوره وهى تخفف بالسكون وهذه الأصوات منها مبنى على السكون (نخ) عند سيبويه قال :

[٤٥٩] عدس ما لعباد عليك إماره (١)

...

و (هب) و (رقب) و (دب) بمعنى (ضرب) ، و (بخ بخ) للإعجاب ، و (أخ) عند التكره وإن شددت كسرت ماخلا (ده) فإنها ساكنه مشدده ومخففة ، ومبنى على الفتح نحو : (جوت) تستعمل عند شرب الإبل وعليه :

[٤٦٠] وما هند رد فى فارعين لصوته

كما رمت بالجوت الظماء الصواديا (٢)

ومبنى على الكسر نحو : (بس) و (جس) ولصوت الصبيان ، و (مض) عند رد المحتاج :

[٤٦١] سألتها الوصل فقالت مض (٣)

...

ص: ٧١١

- ١- سبق تخريجه برقم ٤٢٥ ، والاستشهاد هنا مختلف ، والشاهد فيه قوله : (عدس) وهو اسم صوت لجزر البغل.
- ٢- البيت من الطويل ، وهو لعويف القوافى الفزارى كما فى الخزانة ٣٨١ / ٦ ، والمقاصد النحويه ٣٠٩ / ٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٥ - ٨٢ ، وشرح الرضى ٨١ / ٢ ، واللسان ماده (جوت) ٧١٨ / ١. والشاهد فيه قوله : (جوت) حيث أدخل أل على اسم الصوت وجره بحرف الجر وبنأؤه على الفتح.
- ٣- الرجز بلا نسبه فى شرح المفصل ٧٥ - ٧٨ ، وينظر معانى القرآن للفراء ١٢١ / ٢ ، وشرح الرضى ٨٤ / ٢ ، والدرر ٣٠٩ / ٥ ، واللسان ماده (مضض) ٤٢٢١ / ٦ ، وهمع الهوامع ١٣٠ / ٥ ، ويروى سألت هل وصل. وتمامه : وحركت لى رأسها بالنغض والشاهد فيه قوله : (مض) وهى صوت للشفتين يعنى الرد.

فالسكون على الأصل والفتح للتخفيف ، فالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهذه الأصوات تستعمل فى العقلاء كقولك :
(مض ذوى للتقدم) ، وفى الحيوانات (هلا) زجر للخيل ، قال :

[٤٦٢] ألا حيا ليلي وقولا لها هلا (١)

...

و (جب) للجمل و (هج) للكلب قال :

[٤٦٣] سفرت فقلت لها (هج) فتبرقت (٢)

...

و (جاه) زجر للسبع ، وفى الجمادات نحو (قب) لوقع السيف ، و (طق) بوقع الحجاره ، والأصوات تكون للحث نحو (عدس) للبلغل و (جل) للناقه ، وللدعاء نحو (دج) للدجاجة صياح لها [ظ ٨٨] ودعاء لها و (سأ) (سو) دعاء للحمار ، وللزجر نحو : (هلا) و (هج) و (جاه) ونحو ذلك (٣).

ص: ٧١٢

-
- ١- سبق تخريجه برقم ٤٤٤ ، وشاهده هنا (أن هلا) جاءت لزجر الخيل و جلب سرعتها وهذا هو المشهور أنه اسم لزجر الخيل.
 - ٢- البيت من الكامل ، وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ٤ / ٧٥ ، وينظر الحيوان ١ / ٢٥٩ ، وتذكره النحاه ٦٥٨ ، ولسان العرب (هج) ٤ / ٤٦١٦ . وعجزه : فذكرت حين تبرقت ضبارا والشاهد فيه قوله : (هج) وهو اسم صوت لزجر الكلب.
 - ٣- ينظر شرح المفصل ٤ / ٧٥ وما بعدها ، ينظر شرح المصنف ٧٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٨٠ وما بعدها.

قوله : (كل اسم [المركب] (٢) جنس من كلمتين) عم الاسمين والفعالين والحرفين واثنين منهما وخرجت الكلمه الواحده.

قوله : (ليس بينهما نسبه) (٣) خرجت النسبه المفيده نحو : (زيد قائم) ، و (قام زيد) ، وغير المفيده ، نحو : (غلام زيد) فإنها معربه وإن كانت مركبه ، وخرج ما كان محكيا قبل التسميه ، وإن كان بينهما نسبه نحو (تأبط شرا) و (ذرا حيا) لئن بناءه قبل التركيب للحكايه ، ويخرج فيما بنى بعد التركيب ويرد على حده ، ما دخله تاء التأنيث وياء النسبه ، ولام التعريف ، فإنه من كلمتين ليس بينهما نسبه مع أنه ليس بمركب ، وزاد نجم الدين (٤) المركب المقدر فيه حرف العطف نحو : (خمسه عشر) أو حرف جر نحو : (بيت بيت) ، فإن بين الحرفين نسبه العطفيه.

ص: ٧١٣

-
- ١- للتفصيل ينظر الكتاب ٢٩٦ / ٣ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥ / ٥ وما بعدها ، وشرح الرضى ٨٤ / ٢ وما بعدها.
 - ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٣- قال المصنف : فى شرحه ٧٨ : (ليس بينهما نسبه ، ليخرج عنه باب المضاف والمضاف إليه ، وإن كان مركبا فليس مبنيا ، وليخرج عنه باب تأبط شرا ، لأنه محكى على أصله قبل التسميه به وليس الغرض هاهنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب).
 - ٤- ينظر شرح الرضى ٨٤ / ٢.

قوله : (فإن تضمن الثاني حرفا بنيا) يعنى أن المركب على قسمين :

أحدهما : يبني فيه الاسمان معا ، والثاني يبني الأول فيهما فقط فالذى يبني فيه الجزآن معا أضرب :

أحدهما : الأعداد المبنيه ، وهى أحد عشر إلى تسعه عشر ، وحادى عشر إلى تاسع عشر ومؤنثها فبناءه الأول لتتنزله منزله الجزء من الكلمه ، والثاني لتضمنه الحرف ، لأن الأصل واحد وعشره (١) ، وحادى عشر إلى أن العطفه فى حادى عشر على أحد المقدر لأنه فى معنى واحد من أحد عشر ، وخص بالفتح طلبا للخفه لأن المركب ثقيل ، وأجاز الكوفيون (٢) إضافه الأول إلى الثاني والإعراب وأنشده :

[٤٦٤] بنت ثمانى عشره من حجته

علق من عنائه وشقوته (٣)

وأجاز الفراء إعراب الأول مع الثاني إذا أضفتها جميعا نحو (خمسه

ص: ٧١٤

- ١- قال الرضى فى شلاحه ٨٧ / ٢ : اعلم أن أصل خمسه عشر ، خمسه وعشر حذف الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما.
- ٢- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ٨٧ / ٢.
- ٣- الرجز لنفيح بن طارق فى الحيوان ٤٦٣ / ٦ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٣٤ / ٢ ، والإنصاف ٣٠٩ / ١ ، وشرح الرضى ٨٧ / ٢ ، وأوضح المسالك ٢٥٩ / ٤ ، واللسان ماده (شقا) ٢٣٠٤ / ٤ ، وهمع الهوامع ٣٠٩ / ٥ ، وخزانه الأدب ٤٣٠ / ٦ . ويروى فى اللسان والإنصاف وأوضح المسالك ومعانى القرآن بتقديم عجزه على صدره ، وكلف بدل علق : كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشر من حجته والشاهد فيه قوله : (ثمانى عشره) حيث أضاف (ثمانى) إلى (عشره) وبعض الكوفيين يجيزون إضافته النيف إلى العشره.

عشرك) (١) والأخفش أجاز إعراب الثانى وحده إعراب ما لا ينصرف كما يقول فى (حضر موتك) (٢) وسيبويه منع من إعرابهما مطلقا (٣).

قوله : (كخمسه عشر وحادى عشر) [وأخواتها] (٤) إنا أراد مثالين ليريك أن البناء ثابت فى العدد من الواحد ومن المتعدد.

قوله : (إلا اثنى عشر) (٥) يعنى فإنه معرب جزؤه الأول لاختلاف ألفه ، كألف الزيدى من بين الأعداد مع قيام نسب البناء فيه وجعله ابن درستويه (٦) وابن كيسان مبنيا ، واختلاف ألفه عندهما اختلاف صيغ ك- (هذين) و (الذين) ، والوجه فى إعرابه ، أن (عشر) عوض عن النون التى للتثنيه ولهذا لا يضيفون اثنى عشر (٧) ، ولا- يقولون (اثنى عشر ك) ، بخلاف أخواتهما ، لأن النون فيه ثابتة التقدير ، وما فيه نون التثنيه لا يركب ، قال المصنف : لشبهه بالمضاف فى حذف النون ، لأن الأصل اثنان وعشره فلما حذفت الواو بقى اثنان وعشره فكرهوا النون لأنها تؤذن بالانفصال مع حذف الواو التى تؤذن بالاتصال ، فحذفت تشبيها له بالمضاف (٨) ، والإضافه

ص: ٧١٥

١- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٣ ، وهمع الهوامع ٥ / ٣١٠.

٢- ينظر رأى الأخفش وأيده الزمخشري فى المفصل ١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٨٨.

٣- ينظر الكتاب ٣ / ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٤ / ١١٤.

٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٥- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٨٨ : (جمهور النحاء على أن اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه وبينى الثانى).

٦- ينظر شرح الرضى ٢ / ٨٨.

٧- قال السيرافى فى هامش الكتاب ٣ / ٣٠٧ : (يعنى لو أضفنا إلى اثنى عشر لوجب حذف عشر كما يجب حذف النون فى مسلمين إذا أضفناه ولا تجوز إضافته إلا بحذف النون).

٨- ينظر شرح المصنف ٧٨.

تقابل سبب البناء فأعرب اثنان وبقي عشر على بابه لتضمنه الواو.

وقال صاحب البرود: قد حكموا على (اثني عشر) بثلاثه أحكام: إعراب اثنين وبناء عشره وعدم إضافه (اثنا عشر)، ووجه الثالث أن عشر ينزل منزله النون وهم لا يضيفون مع وجودها، ووجه الثاني أو الواو مقدره، ووجه الأول: أن اثنين كالمضاف بدليل سقوط النون، ولا تقول: إنه مضاف لأنه يلزم من ذلك أن لا تقدر الواو، لأن الإضافة بناء في الواو، ولأنهم لا يقدرّون حرف الإضافة وهو اللام، وحرف العطف وهو الواو، فلأجل ترده بين الأمرين أعرب اثنان وبني عشر، وهذا كما قال المصنف (١) في باب، (لا- غلامى له) إنه مشبه بالمضاف وليس بمضاف. الثاني: ما تضمن [و ٨٩] الصوت نحو (سيويه) و (عمرويه) و (نفظويه) بينى الأول لتنزله منزله الجزء من الكلمه، والثاني إما لتضمن الواو، أو لأن (ويها) من أسماء الأفعال وهى مبنيه، وخص الثاني بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وبعضهم يعرب هذا الضرب إعراب ما لا ينصرف (كعلبك) الثالث: الظروف وهى زمانيه نحو (صباح مساء) و (يوم يوم) و (ساعه ساعه) و (أزمان أزمان) أو مكانيه نحو: (بين بين) لا غير ولا تقاس ويجوز فى هذه الظروف الإضافة على عدم تقدير العاطف نحو:

[٤٦٥] ولو لا يوم يوم ما أردنا

جزاء ك والفروض لها جزاء (٢)

ص: ٧١٦

١- ينظر شرح المصنف ٥٠.

٢- البيت من الوافر، وهو للفرزدق كما فى الكتاب ٣ / ٣٠٣، والخزانه ٤ / ٤٦ - ٤٨، ٦ / ٤٤٠، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٥٢، والدرر ٣ / ٨٣، وهمع الهوامع، ٣ / ١٤١، وشرح شذور الذهب ١١٠، وشرح الرضى ٢ / ٩١. - والشاهد فيه قوله: (يوم يوم) حيث أجرى لفظ يوم الأول على ما تقتضيه العوامل فرفعه بالابتداء بعد لولا، وأضاف إلى يوم الثانى فجره بالإضافه.

بخلاف (خمسه عشر) فإنه لا بد من تقديره ولذلك لم تجز فيه الإضافه ، الرابع : أحوال منها ما أصله العطف نحو : تفرقوا (شغروا) و (خذع مذع) و (شذر مذر) و (حيص بيص) و (جاري بيت بيت) ومنها ما ليس أصله العطف نحو : (أيدى سبأ) و (بادى بدى) (١) والمرجع بها إلى السماع ، وهذا ليس أصله العطف ، جعل المصنف (٢) الاسمين منه معربين على الحالیه والزمخشري (٣) من باب (بعلبك) وسيبويه (٤) والجمهور من باب (خمسه عشر).

قوله : (وإلا أعرب الثانى كـ - «بعلبك») هذا القسم الثانى يعنى ، وإن لم يتضمن الثانى حرفا ، أعرب الثانى ، وذلك فى تركيب المزج نحو (بعلبك) و (معدى يكرّب) و (قالى قلا) وبابه السماع.

قوله : (وبنى الأول فى الأفصح) (٥) إشاره إلى لغاته ، وفيه لغات ثلاث ، والفصيح بناء الأول على الفتح وإعراب الثانى ما لا ينصرف للعلميه والتركيب ما لم يكن آخر الجزء الأول ياء ولا نونا فإنه يسكن نحو : (باذبخانه) و (قالى قلا) ومنهم من يفتح مع الياء الثانیه إضافه الأول

ص: ٧١٧

-
- ١- ينظر هذه التراكيب فى الكتاب ٣ / ٣٠٣ وما بعدها ، وشرح المفصل ٤ / ١١٤ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٩٠ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٤٩.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ٧٨.
 - ٣- ينظر شرح المفصل ١٧٩ ، وشرحه لابن يعيش ٤ / ١١٨.
 - ٤- ينظر الكتاب ٣ / ٣٠٤.
 - ٥- ينظر شرح المصنف ٧٨.

إلى الثاني ، ولك في الإضافة وجهان : أن تصرف الثاني ك- (غلام زيد) وأن تمنعه ك- (غلام أحمد) هذا إذا لم يكن في الثاني ما يمنعه الصرف ، فإن كان فيه ما يمنعه تحتم منعه نحو (سام أبرص) و (رام هرمز) وهذه الإضافة لفظية لأن فائده المضاف والمضاف إليه واحده. الثالثه : بناء الاسمين معا على الفتح تشبيها له (بخمسه عشر) وإن لم يتضمن حرفا وعليه :

[٤٦٦] أقام به شاهبور الجنو

دحولين تضرب فيه القدم (١)

ومنهم من أنكر هذه اللغه.

ص: ٧١٨

١- البيت من المتقارب ، وهو للأعشى كما في ديوانه ٢٠٠ ، وينظر اللسان ماده (قدم) ٥ / ٣٥٥٦. والشاهد فيه قوله : (شاهبور) حيث استعمل كأنه عدد مركب ، قال ابن برى في اللسان : من نصب الجنود جعله مفعولا لأقام أى أقام الجنود بهذا البلد حولين ومن خفضه فعلى الإضافة على معنى ملك الجنود.

قوله : (الكنائيات) (١) هي على ضربين معرفه ، نحو فلان وفلان وفلان والفلان والفلان ، ومبنيه نحو ما ذكر لكنه لم يتعرض للمعربه لأن الكلام فى الميّنات ، والكنائيات عبارات عن ألفاظ مبهمه يعبر بها عن شىء وقع مفسرا فى كلام متكلم إما يجعله مبهما على المخاطب أو لنسيائه ، فعلى هذا لا تكون (كم) من الكنائيات لأنه ليس معبرا بها عن شىء وقع مفسرا فى كلام متكلم ، وإنما ذكرت هنا لكونها موافقه موافق ل- (كذا) لكونه مبينا للعدد.

قوله : (كم وكذا للعدد) يعنى أن الكنائيات الميّنه على ضربين منها كناية للعدد نحو (كم) و (كذا) و (كائن) بمعنى (كم) ، ومنها كناية عن الحدث نحو (كيت) و (ذيت) واختلف فى عله بنائها ، أما (كم) الاستفهاميه فلتضمنها حرف الاستفهام ، وأما الخبريه فحملا لها على أختها الاستفهاميه (٢).

ص: ٧١٩

١- ينظر شرح المصنف ٧٨ ، وشرح المفصل ١٢٥ / ٤ وما بعدها وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٥٦ وما بعدها ، وشرح الرضى ٩٣ / ٢ وما بعدها. والكنايه معناها : التوريه عن الشىء بأن يعبر عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان ، والكنيه : توريه عن الاسم (ينظر شرح المفصل ١٢ / ٤ ، وينظر شرح الرضى ٩٣ / ٢).

٢- قال ابن يعيش فى شرحه ١٢٥ / ٤ : (ولذلك كان فى الخبريه شىء من أحكام الاستفهام ، وهو أن لها صدر الكلام كالأستفهاميه وتفسر بالمنكور ، ويجوز تفسيرها بالواحد كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ليدل على أنها مخرجه عنه إلى الخبر ، وإنما أخرجت إلى الخبر للحاجه إلى المبالغه فى تكثير العدد).

أو لشبهها بالحرف لكونها على حرفين ، وحملًا- على نقيضها ونظيرتها (رب) لأنهم يحملون النقيض ، على النقيض ، كما يحملون النظير على النظير ، ولتضمنها معنى الإنشاء ، لأنه في الحروف ما خلا (نعم) و (بس) وأما (كذا) فبنيت إما لأن أصلها كاف التشبيه مع اسم الإشارة ، ومن جعلها بسيطه فلأنها كناية عن المبنى نحو خمسه عشر وحملت عليه لتوسطه ، لأنها لو حملت على أحد الطرفين كان ترجيحًا من غير مرجح ، وهي عند البصريين (١) لا- تكون إلا مفردة ، أو معطوفه على مثلها ، وتمييزها لا يكون إلا منصوبًا مفردًا تقول : عندى (كذا درهمًا) و (كذا كذا درهمًا) وعند الكوفيين أنها تعامل معاملة ما كنى بها عنه ، فإن أردت ما دون العشره قلت : (كذا دراهم) وإن أردت المركب قلت : (كذا وكذا درهمًا) وإن أردت العقود قلت : (كذا درهمًا) ، وإن أردت المعطوف قلت و (كذا درهمًا) وإن أردت المئه والألف قلت : (كذا درهم) ويحمل فى [ظ ٨٩] باب الإقرار على الأقل ، فكذا درهم على ثلاثه ، و (كذا وكذا) على أحد عشر ، و (كذا درهمًا) على عشرين و (كذا وكذا) على أحد وعشرين و (كذا درهم) على مئه ، وأما (كائن) فهو بمعنى (كم) للتكثير أو للتقليل على الخلاف ، واختلف فيها فقيلى : بسيطه ، وقيل : مركبه من كاف التشبيه و (أين) الظرفيه ، وكاف التشبيه قيل : زائده فلا تعلق لها ، وقيل : أصليه ولا تحتاج إلى تعلق ، لأن التركيب قد غيرها كما فى (كأن زيدا أسد) وبنيت حملًا لها على (كم) وفيها خمس لغات : (كأين) بياء مشدده ، ونون بعدها ، و (كأين) بوزن (كاع)

ص: ٧٢٠

١- ينظر رأى البصريين والكوفيين فى هذه المسأله فى الإنصاف ١ / ٢٩٨ وما بعدها مسأله رقم ٤٠ (كم مركبه أو مفرده) وينظر شرح المفصل ٤ / ١٢٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٩٥.

و (وكيىء) بوزن (كيع) و (كأى) بوزن (كعى) و (كأ) بوزن (كع) (١) وتمييزها مجرور بمن ، قال تعالى : (وَكَأَيُّنَ مِنْ نَبِيِّ) (٢) وإذا حذف (من) انتصب تمييزها لأن فيها تنويا نحو :

[٤٦٧] وكائن لنا فضلا عليكم ونعمه

قديما لا تدرؤن ما منّ منعم (٣)

وأجاز ابن كيسان (٤) إضافته إليها ، والتنوين عنده نون أصلية ، ومن منع إضافتها قال : ما ورد من ذلك فهو من حذف الجار وإبقاء عمله.

قوله : (وكيت وذيت للحديث) يعنى كنايات عن الحديث والأصل فيه (كيه) و (ذيه) بالتحديد ، وقد تستعملان كذلك ، والأشهر بناؤهما على الفتح وقد تضمنا وتكسرنا ، وإنما بنيا لأنهما وقعا موقع الجملة الممكنى عنها ، وهى مبنية ، ولا تستعملان إلا مكررتين بواو العطف ، أو معطوفه إحداهما على الأخرى نحو : (كيت وكيت) و (ذيت وذيت) و كيت وذيت وذيت وكيت).

قوله : (وكم (٥) الاستفهاميه) يحترز من الخبريه لأنها على ضربين

ص : ٧٢١

١- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٦٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٩٥ ، وقد فصل القول فى لغاتها وقال الزمخشري فى المفصل ١٨٣ (كأين وهى مركبه من كاف التشبيه وأى ، والأكثر أن تستعمل مع من) قال تعالى : (وكأين من قرينه).

٢- آل عمران ٣ / ١٤٦ ، وتمامها : (وَكَأَيُّنَ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ).

٣- البيت من الطويل ، وهو بلا- نسبه فى معنى اللبيب ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥١٣ ، وهمع الهوامع ٤ / ٨٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦٣٧ ، والدرر ٤ / ٥١. والشاهد فيه قوله : (وكائن لنا فضلا) حيث نصب تمييز كائن والأكثر جره.

٤- ينظر شرح المفصل ٤ / ١٣٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٩٥.

٥- فى الكافيه المحققه فكم بدل وكم.

استفهاميه وخبريه ، والمراد بهما الدلاله على عدد معدود ، فالاستفهاميه لعدد عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم ، والخبريه لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرف المتكلم ، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهاميه والخبريه ، فلهذا احتاج إلى التمييز ولا يحذف إلّا لدليل (١).

قوله : (مميزها منصوب مفرد) (٢) وإنما كان كذلك حملا لها على أوسط العدد وهو من أحد عشر إلى تسعه وتسعين وهو منصوب مفرد ، ولو حملت على أحد الطرفين كان تحكما ، وسيبويه والخليل (٣) ، أجازا جره إن دخل عليها حرف جر نحو : (كم جذع بنى بيتك؟) والفراء (٤) أجازاه مطلقا ، وأجازاه هو والكسائى (٥) جمعه.

قوله : (والخبريه مجرور) وذلك لأنه مضاف إليه ، ولأنها للتكثير ، ومميز العدد الكثير مجرور كـ (مئه) و (ألف) ، وقال الفراء (٦) بإضمار (من) ، وضعف بأن إضمار حرف الجر قليل شاذ ، وروى سيبويه (٧) عن بعض العرب

ص: ٧٢٢

- ١- العبارة مقتبسه من الرضى دون إسناد له ، ينظر الرضى ٩٦ / ٢.
- ٢- قال الرضى فى شرحه ٩٦ / ٢ : (ولا يجوز جر مميز الاستفهاميه إلا إذا انجرت هى بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك ، وبكم رجل مررت ، فيجوز فى مثله الجر مع النصب) ، ينظر الأصول لابن السراج ٣١٨ / ١ ، والكتاب ١٦٠ / ٢.
- ٣- ينظر الكتاب ١٥٦ / ٢ وما بعدها.
- ٤- ينظر شرح الرضى ٩٦ / ٢.
- ٥- أجازا جمع مميز كم وجوز ذلك الرضى فى ٩٦ / ٢.
- ٦- ينظر شرح الرضى ٩٦ / ٢ - ٩٧ ، وقال : (وإنما جوز الفراء عمل الجار المقدر وإن كان فى غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول (من) على مميز الخبر نحو : (كم من ملك ، وكم من قرية) والشىء إذا عرف فى موضع جاز تركه لقوه الدلاله عليه ...).
- ٧- ينظر الكتاب ١٦١ / ١ - ١٦٢.

نصبه ، هذا إذا لم يفصل بينه وبين تمييزها ، فإن فصل بظرف أوجار أو مجرور أو غيرهما وجب النصب ، وما ورد في الشعر فشاذ ، لأنه لا- يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا قليلا وأجازه الكوفيون (١) في الكلام والشعر ، لأنه مقدر عندهم ب- (من) واحتجوا بقوله :

[٤٦٨] كم في بنى بكر بن سعد سيد

ضخم الدسيعة ماجد نفاع (٢)

وقوله :

[٤٦٩] كم نالني منهم فضل على عدم (٣)

...

وروايه البصريين فضلا بالنصب.

قوله : (مفرد ومجموع) (٤) يعنى أن تمييز الخبريه يجوز فيه الإفراد والجمع

ص: ٧٢٣

- ١- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١ / ١٥٨ ، والأصول لابن السراج ١ / ٣١٧.
- ٢- البيت من الكامل ، وهو للفرزدق وليس فى ديوانه ، ينظر الكتاب ٢ / ١٦٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣٠ ، والمقتضب ٣ / ٦٢ ، والإنصاف ١ / ٣٠٤ ، اللع ٢٢٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٩٧ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٧٦ . والشاهد فيه قوله : (كم سيد) حيث خفض (سيد) ب- (كم) مع الفصل بينهما بالجار والمجرور . وعند سيويه خاص بالضروره ، وأجازه يونس فى غير الضروره ، ولو رفع أو نصب لجاز.
- ٣- البيت من البسيط ، وهو للقطامى فى ديوانه ٣٠ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٦٥ ، والمقتضب ٣ / ٦٠ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣١ ، والإنصاف ١ / ٣٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١ / ١٦٠ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٢٨٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٩٧ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٧٧ - ٤٧٨ . وعجزه : إذ لا- أكاد من الإقتار أحتمل ويروى بنصب فضلا . والشاهد فيه قوله : (فضلا) على التمييز وذلك حين فصل بينها وبين كم الخبريه بفاصل وذلك على رأى البصريين .
- ٤- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٩٧ : (وإنما جاز الجمع فيه ولم يجز فى العدد الصريح ، لأن فى لفظ العدد الكثير دلالة على الكثره ك- (المئه) والألف وما يتضاعف منهما ، فاستغنى بتلك الدلالة عن جميع المميز ليكون تصريحا فى الدلالة على الكثره ، وأما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحا بالكثره).

نحو : (كم غلام وغلما لك) فأما الأفراد فحملا له على أكثر العدد ، وأما الجمع فالأثره ليس فيها دلالة على الكثرة ك- (مئه) و (ألف) فقوى بجمع مميزه ، والأفراد أقوى من الجمع ، لأنه خالف تمييز الكثرة وبعضهم منعه.

قوله : (وتدخل (من) فيهما) يعنى فى الاستفهاميه والخبريه ، ودخولهما فى الخبريه أكثر نحو : (وَكَمٍ مِنْ قَزِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) (١) ويكونان منونين تقديرا لدخول (من) وأما فى الإضافة فلا تنوين فى الخبريه ، وأما الاستفهاميه فالنوين مقدر ، نصبت تمييزها أو جررت أما فى النصب فلا يكون إلا عن تمام ، وأما فى الجرب - (من) فللفاصل.

قوله : (ولهما صدر الكلام) (٢) يعنى الاستفهاميه والخبريه ، ما لم تجزّ بالإضافه أو بحرف نحو : ب- (كم) [و ٩٠] رجل مررت ، و (غلام كم رجل ضربت) أما الاستفهاميه ، فلأن الاستفهام له الصدر ، وأما الخبريه فحملا لها على الاستفهاميه أو لما ضمنته معنى الإنشاء.

قوله : (وكلاهما) يعنى الاستفهاميه والخبريه.

قوله : (يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) (٣) يريد أنها تدخل عليهما

ص: ٧٢٤

١- الأعراف ٧ / ٤ ، وتماهما : (وَكَمٍ مِنْ قَزِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بِيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ).

٢- قال الرضى فى شرحه ٩٧ / ٢ : (أما الاستفهاميه فللاستفهام وأما الخبريه فلما تضمنته من المعنى الإنشائي فى التكثير ، كما أن (رب) لما تضمنت المعنى الإنشائي فى التقليل وجب لها صدر الكلام).

٣- قال الرضى فى شرحه ٩٧ / ٢ : (ولم أعثر على مميز كم مجرورا بمن فى نظم ولا- نثر ولا- دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا- أدرى ما صحته ، وإذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونه). وقال النحاس فى إعراب القرآن ١ / ٣٠٢ ما نصه : (كم فى موضع نصب لأنها مفعول ثان لآتيناهم ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع على إضمار عائد ولم يعرب ، وهى اسم لأنها بمنزلة الحروف لما وقع فيها من معنى الاستفهام (من آيه) ، إذا فرقت بين كم وبين الاسم كان الاختيار أن تأتى بمن ، فإن حذفها نصبت فى الاستفهام والخبر ويجوز الخفض فى الخبر). وينظر رأى الزمخشري فى الكشاف ١ / ٣٥٤ ، وابن الحاجب فى شرح الكافية ٧٩ حيث وافق الزمخشري وابن النحاس فى جواز الأمرين. والآيه من البقره ٢١١.

العوامل لقبولهما لها ، فيرفعان وينصبان ويجران ، ويجوز الأمران على حسب العوامل ، ثم شرع في تبين مواضع الرفع والنصب والجر.

قوله : (فكل ما بعده فعل) هذه مواقع النصب ، ومراده بالفعل المتعدى والمشبه نحو : (كم يوما أنت سائر) (١) ، وإلا ورد عليه (كم جاءك؟).

قوله : (غير مشتغل عنه [بضميره] (٢)) يحتز من أن يشتغل الفعل بضميره ، فإنه يجوز في كم الرفع والنصب ، نحو : (كم رجلا ضربته) ، كما في قولك : (زيد ضربته) ، إلا أنك في كم تقدر العامل بعدها ، لأن لها الصدر ، تقديره : كم ضربت رجلا ضربته ، بخلاف زيد ضربته ، فإنه تقدم عامل زيد عليه ، تقديره : ضربت زيدا ضربته.

قوله : (كان نصبا معمولا على حسبه) (٣) يعني إذا كان الفعل غير

ص: ٧٢٥

- ١- ينظر شرح الرضى ٩٨ / ٢ ... أى فعل وشبهه يشمل اسم الفاعل والمفعول وما شبه بالفعل وعمل عمله.
- ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ، قال الرضى فى شرحه ٩٨ / ٢ : (منتقض بقولك : كم جاءك فإن جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لأن معنى الاشتغال عنه بضميره أنه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره).
- ٣- قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٥١ / ٢ : (فإن كان بعدها فعل غير متعد فهى مبتدأ ، وإن كان بعدها فعل متعد فلا يجوز أن يكون الفعل الذى بعده مسندا إلى ضمير يعود على كم أو لا يكون ، فإن كان الفعل الذى بعدها مسندا يعود على كم فهى مبتدأ نحو : كم غلام جاءك) (وإن لم يكن فلا- يخلوا أن يكون الفعل قد أخذ معموله أو لا يكون قد أخذه فإن لم يكن قد أخذ معموله فهى معموله ، وإن كان الفعل قد أخذ معموله فيجوز فيها وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ...).

مشتغل عن كم المعموله ، ولا- يجوز تقدمه عليها كان محله نصبا على حسب العوامل ، فيكونان مفعولا بهما نحو : (كم رجلا ورجل ضربت؟) ، ومفعولا فيهما إذا كنى بهما عن ظرف

نحو : (كم يوما ويوم سرت؟) ومصدرين إذا كنى بهما عنه نحو : (كم ضربه ضربت؟) وخبرا لكان نحو : (كم غلاما و غلام كان غلامك و غلماني؟) ولا يجوز أن يعمل فيهما إلا ما يجوز أن يتقدم عليه معموله ، فلا يعمل فيهما (إن) ولا فعل التعجب.

قوله : (وكل ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور) (١) هذه مواقع الجر فيها ، يعنى ما قبل المعمول ، وهو (كم) حرف جر نحو : (بكم رجلا- ورجل مررت) ، أو مضافا نحو : (غلام كم رجل ورجلا ضربت) ، وجاز تقدم الحرف والعامل المضاف على ماله الصدر ، كأنه كالجزء مما أضيف إليه.

قوله : (وإلا- فهو مرفوع) (٢) يعنى إن جرد عن العوامل اللفظية ولم يكن المعمول وهو (كم) منصوبا ولا- مجرورا فهو مرفوع ، والرفع على ضربين مبتدأ أو خبر ولا يصح الرفع بالفاعلية ، لأن شرط الفاعل أن يتقدم فعله عليه ، وكم لها الصدر.

ص: ٧٢٦

- ١- قال المصنف فى شرحه ٨٠ : (لأنه لا يبطل عمل الجار بغير - حتى يبطل به - ولا يتقدم معموله عليه ، فلذلك اغتفر تقديمه على ماله صدر الكلام لتنزلها منزله الجزء الواحد فتقول : بكم رجلا مررت ، و غلام كم رجل ورجلا ضربت ، ويكون إعراب المضاف كإعراب كم ، لو لم يكن مضافا إليه ولذلك نصبت فى قولك : غلام كم رجلا ضربت). وينظر شرح الرضى ٩٨ / ٢.
- ٢- قال الرضى فى شرحه ٩٨ / ٢ : (أى إن لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا- قبله جازّ فهو مرفوع ، وذلك إنه إذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ أو خبر). وينظر شرح المصنف ٨٠.

قوله : (مبتداً إن لم يكن ظرفاً وخبر إن كان ظرفاً) يعنى أن المعمول إن كان ظرفاً فهو خبر ، وإن لم يكن ظرفاً فهو مبتدأ أو معرفه ظرفيته وعدمها لتمييزه ، فإن كان التمييز ظرفاً كانت (كم) ظرفاً خيراً نحو : (كم يوماً سفرتك؟) (١) لأن الظروف لا يبتدأ بها ، وإن لم يكن التمييز ظرفاً كانت (كم) مبتدأ وما بعدها الخبر ، نحو : (كم رجلاً ورجل عندك) ، ويحتمل أن تكون مبتدأه وخيراً فى (كم رجلاً غلمانك؟).

قوله : (وكذلك أسماء الاستفهام والشرط) (٢) يعنى أنها تكون مثل كم منصوبه ومجروره ومرفوعه ، ويجوز الأمران على حسب العوامل نحو :

(من ضربت؟) و (من ضربت ضربت) ، ومن ضربته؟ و (من ضربته ضربته ، وبمن مررت؟) وبمن تمر أمر به ، و (غلام من ضربته ضربته) ، ومن عندك؟ أو من قام أقم معه.

قوله : (وفى قبل تمييز) :

[٤٧٠] كم عمه لك يا جرير وخاله

فدعاء قد حلبت على عشارى (٣)

ص: ٧٢٧

١- ينظر شرح المصنف ٨٠ ، وشرح الرضى ٩٩ / ٢ .

٢- ينظر شرح المصنف ٨٠ ، وشرح الرضى ٩٩ / ٢ ، وشرح المفصل ١٣٣ / ٤ .

٣- البيت من الكامل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ٣٦١ ، والكتاب ٢ / ٧٢ - ١٦٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٦٩ ، والمقتضب ٣ / ٥٨ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١٦١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٠٠ ، والأصول ١ / ٣١٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٩٥ ، ومغنى اللبيب ٢٤٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٥١١ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٧١ ، واللسان مادة (كم) ٥ / ٣٩٣٢ ، وهمع الهوامع ٤ / ٨١ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٥٨ - ٤٨٩ . والشاهد فيه قوله : (كم عمه) حيث يجوز فى عمه الرفع على الابتداء والخبر قد حلبت ، والنصب على التمييز وتكون كم استفهاميه على سبيل التهكم ، أو على لغه تميم فى جواز نصب مميز الخبريه ، والجر على أن كم خبريه وعمه مجرور بالإضافة ... وفدعاء : معوجه الرسغ من اليد أو الرجل ، فتكون منقلبه الكف أو القدم يعنى أنها لكثرت الخدمه صارت كذلك. ينظر اللسان مادة (فدع) ٥ / ٣٣٦٢ .

البيت للفرزدق يهجو جريرا ، والقدح : استرخاء فى المفاصل من كثره الخدمه .

قوله : (ثلاثه أوجه) (1) يعنى ثلاثه أوجه فى عمه ، وهو الرفع والنصب والجر ، وكذلك خاله وفدعاء ، يتبعان عمه فى الأوجه الثلاثه ، فالنصب على أن كم استفهاميه مبتدأ على سبيل التهكم والخبر قد حلت على عشاري ، كأنه قال : أعلمنى عن عدد عماتك الحالبات ، فأما وقوع الحلب فهن فهو مشهور لا تسأل عنه ، والجر على أن كم خبريه مبتدأ ، والخبر قد حلت كأنه قال كثير من عماتك قد حلت على عشاري ، والرفع على أن عمه مبتدأه متخصصه [ظ ٩٠] ب- (لك) وهى صفه لها ، وقد حلت الخبر ، والخبريه على التكثير ، وتميزها محذوف وهى معموله لحلت على حسب تقديره ، فإن قدرته ظرفا نحو : (كم يوما) ، كانت ظرفا ، وإن قدرته مصدرا نحو : (كم مره أو حلبه) ، كانت مصدرا ، قال صاحب البرود : وفى قول المصنف وهى تمييز كم عمه ثلاثه أوجه نظر ، لأن الأوجه فى عمه وليست تميزا إلا فى النصب والجر ، وكذلك كل تمييز لا يكون إلا منصوبا أو مجرورا ، ولا يكون مرفوعا ، فمراد المصنف فى اللفظ الذى يصح كونه تميزا ثلاثه أوجه .

ص : ٧٢٨

١- قد خرجت هذه الأوجه الثلاثه فى تخريج الشاهد ، ينظر هذه الأوجه فى شرح المصنف ٨٠ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣٣ - ١٣٤ ، وشرح الرضى ٢ / ١٠٠ .

قوله : (الظروف (١) ومنها ما قطع عن الإضافة) يعنى الظروف المبنيه ، وأما المعربه فقد قدمها فى المفعول فيه ، والذي قطع عن الإضافة.

ك (قبل بعد) (٢) و (أول) ومن (عل) ومن (علو) والجهات الست ، وتسمى الغايات لأنها لما قطعت عن الإضافة صارت حدا انتهى عنده وغايه ، وهذه الظروف إن كانت مضافه أعربت ، وإن قطعت عن الإضافة ، فإن أطرح المضاف إليه أعربت بشرط قيام قرينه ، وعليه قراءة شاذه لله الأمر من قبل ومن بعد (٣) وقوله :

ص: ٧٢٩

١- ينظر الكتاب ١ / ٢١٦ وما بعدها ، ٣ / ٢٩٠ وما بعدها.

٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٠١ : أعلم أن المسموع من الظروف المقطوعه عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها.

٣- الروم ٣٠ / ٤ وتمامها : (فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ وَيَوْمَئِذٍ يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) قرأ الجمهور بالضم على أنهما مقطوعتان عن الإضافة والتقدير : من قبل الغلب ومن بعده ، أو من قبل كل أمر ومن بعده ، وقرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي (من قبل ومن بعد) بالكسر والتنوين فيهما ، وقال الفراء ويجوز ترك التنوين فيبقى كما هو فى الإضافة وإن حذف المضاف ، وأنكر النحاس ما قاله الفراء ورده ، وقال : للفراء فى كتابه معانى القرآن أشياء كثيره من الغلط. (ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، وتفسير البحر المحيط ٧ / ١٥٨ ، والقرطبي ٦ / ٥٠٨٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ ، وفتح القدير ٤ / ٢١٤).

أكاد أغص بالماء الفرات (١)

وإن نوى كانت مبنية على الضم وعليه القراءه المشهوره (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ) وإنما بنيت لافتقارها إلى المضاف إليه ، فأشبهت الحرف فى افتقاره إلى غيره ، وهى غير متمكنه ، لا تثنى ولا تجمع ولا ينعت بها ، ولا يدخل عليها لام ، ولا يضاف إليها ، وبنيت على حركه ، لأن لها أصلا فى التمكن ، وخصت بالضم لئلا يلتبس بحركه إعراب الظرف ، لأنه يكون منصوبا ومجرورا ، وهى معارف إذا نوى المضاف ، لأنك لا تذكرها إلا بعد قرينه ، أو كلام متقدم ، ونكرات إذا طرح على الأصح ، ولا يعرف مع القطع عن المنون عند الجمهور فإن ألجأت إليه ضروره نون وهو باق على الضم نحو :

[٤٧٢] ... -

فما شربوا بعدا على لذه خمرا (٢)

ص: ٧٣٠

١- البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن الصعق ، ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٢٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٨٨ ، وشرح الرضى ٢ / ١٠٢ ، وتذكره النحاه ٥٢٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٥٦ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٤٣٥ ، واللسان ماده (خم) ٢ / ١٠٠٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٩٤ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٢٦ - ٤٢٩ ، وشرح الرضى ٢ / ١٠٢ ، وشرح شذور الذهب ١٣٨ ، وشرح المصنف ٨٠ ، ويروى الحميم بدل الفرات ، ويروى قدما بدل قبلا. والشاهد فيه قوله : (وكنت قبلا) حيث قطعه عن الإضافه ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منونا وهو هذا منصوب على الظرفيه.

٢- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : ونحن قتلنا الأسد أسد خفيه وهو بلا- نسبه فى شرح الرضى ٢ / ١٠٢ ، وينظر أوضح المسالك ٣ / ١٥٨ ، وشرح شذور الذهب ١٣٩ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٣٢٢ ، واللسان ماده (خفا) ٢ / ١٢١٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٩٢ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥٠١ ، ويروى : أسد شنوءه ، ويروى : بعد. والشاهد فيه قوله : (بعدا) حيث أوردتها معربه منصوبه مع التنوين فدل على الشاعر قطعها عن الإضافه فلم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه لأن المنون كالتأنيث تماما ، ودل نصبها على أنه لم بينها ، لأن البناء فى - هذه الكلمه إنما يكون على الضم.

ويونس (١) يعربه بغير تنوين وعليه :

[٤٧٣] ومن قبل نادى كل مولى قرابه

فما عطفت مولى عليه العواطف (٢)

وبعضهم يعربونه منونا ويحمل عليه قوله :

[٤٧٤] فساغ لى الشراب وكنت قبلا (٣)

...

قوله : (وأجرى مجراه «لا- غير» و «ليس غير» و «حسب») (٤) يعنى أجريت هذه الألفاظ إذا قطعت عن الإضافة فجرى الظرف المقطوع ، وهو (قبل) و (بعد) والجهات الست فى بنائها ، وإن لم تكن ظروفًا لمشابهته (لا غير) و (ليس غير) للظروف من حيث الإبهام ، فأجريت مجراها لذلك ، لا لكونها مقطوعه إذا للزم فى كل مقطوع عن الإضافة البناء نحو (كل) و (بعض) و (ثلث) و (ربع) ونحو ذلك ، وحملت (حسب) على غيرها لأنها شابهتها من حيث إنها لا تعرّف بالإضافه ، وليست (حسب) هذه التى فى اسم الفعل إذا لم تضاف ، بل أصلها مصدر بمعنى (كفيك) ملازم للإضافه ك- (مثل) و (غير) وقد تأتى مبتدأ نحو : حسبك زيد ، (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ) (٥) وصفه نحو : (مررت برجل [و ٩١] حسبك)

ص: ٧٣١

١- ينظر رأى يونس فى الكتاب ٣ / ٢٦٧.

٢- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى أوضح المسالك ٣ / ١٥٤ ، وشرح قطر الندى ٢٠ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٤٣٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٢٢ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٩٥ ، والدرر ٣ / ١١٢. والشاهد فيه قوله : (ومن قبل) يريد قبل ذلك فحذف المضاف إليه ولم ينون (قبل).

٣- سبق تخريجه برقم ٤٧١.

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٠٣.

٥- الأنفال ٨ / ٦٢ ، وتامها : (وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ).

والكاف ضمير ، وقد ينقل إلى اسم الفعل نحو (حسبك ينم الناس) (١) والكاف حرف خطاب.

قوله : (ومنها «حيث») أى من الظروف المبنية ، وهى ظرف مكان وزعم الأخفش (٢) أنها قد تأتى ظرف زمان نحو :

[٤٧٥] ... -

حيث تهدى ساقه قدمه (٣)

وفيهما لغات أربع ، بالحركات الثلاث ، و (حوث) بالواو ، لغه طيء ، وحكى بعضهم (حاث) بالحركات الثلاث. وإنما بنيت للزومها الإضافة إلى الجملة فأشبهت الحرف فى افتقاره إلى غيره ، ومن ورد من إضافتها إلى المفرد لم يخرجها عن البناء لقلته. والضم لشبهها بالغايات ، والفتح

ص: ٧٣٢

١- قال السيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٤٤ : (اختلف فى قول العرب حسبك ينم الناس) فقليل الضمه فى (حسبك) ضمه بناء ، وهو اسم سمي به الفعل ، وبنى على الضم ، لأنه كان معرباً قبل ذلك فحمل على (قبل) و (بعد) وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء. والجمهور على أنها ضمه إعراب فليل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلاله المعنى عليه ، والتقدير : حسبك السكوت ينم الناس ، وقيل : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن معناه (اكتف) واختاره ابن طاهر).

٢- ينظر رأى الأخفش فى شرح المفصل ٤ / ٩٣ ، وشرح الرضى ٢ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٦١.

٣- عجز بيت من المديد ، وصدرة : للفتى عقل يعيش به وهو لطفه بن العبد فى ديوانه ٨٦ ، ينظر سمط اللالىء ١ / ٣١٩ ، ويرويه لبّ بدل عقل ، وشرح المفصل ٤ / ٩٢ ، واللسان ماده (سوق) ٣ / ٢١٥٥. ويرويه عقل كما عند الشارح. وهمع الهوامع ٣ / ٢٠٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٦١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٠٨ ، وخزانه الأدب ٧ / ١٩. والشاهد فيه قوله : (حيث تهدى ساقه قدمه) حيث جاءت (حيث للزمان) كما قال الأخفش وخالف جمهور النحاه لأنها للمكان أكثر.

للتخفيف ، والكسر على أصل التقاء الساكنين (١).

قوله : (ولا تضاف إلا إلى جملة) يعنى سواء كانت الجملة اسميه أو فعليه ، ماضيه أو مستقبليه ، مثبتة أو منفيه.

قوله : (فى الأكثر) إشاره إلى أنه قد جاء إضافتها إلى المفرد نحو :

[٤٧٦] أما ترى حيث سهيل طالعا (٢)

...

ونحو :

[٤٧٧] ...

بييض المواضى حيث لى العمائم (٣)

وإذا لحقتها (ما) كانت للمجازاه نحو : (حيثما تكن أكن)؟

ص: ٧٣٣

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٠٣ - ١٠٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٩١ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٦٠.

٢- صدر بيت من الرجز وعجزه : نجما يضىء كالشهاب ساطعا وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ٤ / ٩٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٦٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١٠٨ ، ومغنى اللبيب ١٧٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٦ ، وشرح شذور الذهب ١٦١ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٠٦ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٢٨٤ ، وخزانة الأدب ٧ / ٣. ويروى : لامعا. والشاهد فيه قوله : (حيث سهيل) فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد وذلك شاذ عند جمهوره النحاه ، وإنما يضاف (حيث) إلى الجملة الفعلية أو الاسميه.

٣- عجز بيت من الطويل ، وصدوره : ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم وهو للفرزدق فى شرح شواهد المغنى ١ / ٣٨٩ ، وينظر شرح المفصل ٤ / ٩٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٦٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١٠٨ ، والمغنى ١٧٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٢٥ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٠٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣١٤ ، وخزانة الأدب ٦ / ٥٥٣ - ٥٥٧. والشاهد فيه قوله : (حيث لى) حيث أضاف (حيث) إلى المفرد وهذا نادر ، والكسائى يجعله قياسا.

قوله : (ومنها «إذا» (١) أى من الظروف المبنيه ، وإنما بنيت لتضمنها حرف الشرط ، أو للزوم إضافتها إلى الجملة ، وهى لا تخرج عن ظرفيه الزمان ، وزعم بعضهم أنها قد تخرج إلى الاسمية فتقع مبتدأ نحو : (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) (٢) ومجروره نحو : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا) (٣) وذلك متأول عند الجمهور ، وأجاز أبو عبيده حرفيتها. وتكون زائده ، أكثر ما تزداد بعد (بينما) (٤) نحو :

[٤٧٨] فيبينما المرء فى الأحياء مغتبط

إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير (٥)

قوله : (وهى للمستقبل) يعنى أن (إذا) موضوعه للاستقبال ، فإذا دخلت عليه فهو أصلها نحو : (آتيك إذا يقوم زيد) وإن خلت على الماضى قلبت معناه إلى الاستقبال (٦) نحو : (آتيك إذا قام زيد) قال تعالى : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً

ص: ٧٣٤

١- ينظر شرح المفصل ٤ / ٩٥ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٠ ، وينظر مغنى اللبيب ١٢٠ وما بعدها ، وقد عقد ابن هشام فصلا فى المغنى ١٢٨ - ١٢٩ فى خروجها عن ظرفيه.

٢- الواقعة ٥٦ / ١.

٣- الزمر ٣٩ / ٧١ ، وتامها : (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ...).

٤- خلط بين ما الزائده وإذا الفجائية ، والكلام على (إذا) وليس على (ما) ، وينظر المغنى ١١٦.

٥- البيت من البسيط ، وهو لعثير بن لبيد العذرى أو لحريث بن جبلة فى لسان العرب ماده (دهر) ٢ / ١٤٤٠ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٥٥ ، ورصف المبانى ٣١٨. والشاهد فيه قوله : (بينما) و (إذا هو الرمس) حيث جاء (إذا) زائده بعد بينما على رأى الشارح ، وهذا خلط منه كما ذكرت. والشاهد فيه قوله : (بينما) حيث دخلت (ما) الزائده على بين فكفتها عن الإضافة.

٦- ينظر المغنى لابن هشام ١٢٩ وما بعدها ، وقال : (وذلك على وجهين أن تجيء للماضى والثانى أن تجيء للحال ...

أَوْ لَهُوًّا(١) وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ(٢).

قوله : (فيها معنى الشرط) يعنى أنها ليست للشرط المحقق ، لأن وضعها لما يتحقق وقوعه ، والشرط مشكوك فيه ، ولذلك لم يجزم بها ، والفاء الداخلة فى جوابها زائده.

قوله : (ولذلك اختير بعدها الفعل) يعنى يكون فيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل (٣) ، ولو كانت لشرط محقق وجب ، وهذا مذهب الأخفش (٤) والكوفيين ، أعنى عدم لزومها الفعل ، واحتجوا بقوله تعالى :

(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٥) و (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (٦).

[٤٧٩] .. -

إذا ما رجال بالرجال استقلت (٧)

ص: ٧٣٥

- ١- الجمعة ١١ / ٦٢ ، وتمامها : (انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ، قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِهِ وَمِنَ التَّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ).
- ٢- التوبة ٩٢ / ٩ ، وتمامها : (لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتِ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ).
- ٣- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٣٠ - ٨٣١ : (وأكثر وقوع (إذا) مضمينه معنى الشرط ، ولذلك تقع الفاء بعدها على حد بعد (إن) كقوله تعالى : (إذا لقيتم فئة فاثبتوا) ولذلك أيضا كثر وقوع الفعل بعدها ماضى اللفظ مستقبل المعنى.
- ٤- ينظر رأى الأخفش والكوفيين فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٣٣ ، وشرح المفصل ٩٧ / ٤.
- ٥- الانشاق ١ / ٨٤ .
- ٦- الانفطار ١ / ٨٢ .
- ٧- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : وأى فتى هيجاء أنت وجارها وهو بلا نسبه فى الكتاب ٢ / ٥٥ ، وشرح المفصل ٩٥ / ٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٦٤ ، ومغنى اللبيب ٩٠٨ . ويروى : إذا ما رجال بدل الرجال . والشاهد فيه قوله : (إذا ما الرجال) حيث لم يأت بعد إذا الفعل ، وإنما وقع بعدها اسم .

ومذهب سيويه (١) والجمهور أنها لازمه للفعليه لفظا أو تقديرا وحذف في (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) كما في (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) (٢) لدلاله الثاني عليه ، لأنهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه.

وقد تخرج (إذا) هذه عن معنى الشرط ، وتكون لمجرد الظرفيه ، نحو قوله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (٣) لأن المراد بالآيه القسم مطلقا في كل وقت ، وإذا جعلتها للشرط صار القسم مقيدا للشرط ويكون تقديره : أقسم بالليل إذا يغشى أقسم ، وإذا كان كذلك كانت معموله لجوابها ، وهو (أقسم) ، ولزم التقييد تقديره : إذا يغشى الليل أقسم ، وهو خلاف المراد ، لأن القسم بالليل مطلق ، وجب أن تكون ظرفيه في موضع الحال ولا تخرج عنه ، والعامل فيها العامل في الليل ، ولا يلزم إلا الإشكال الأول ، لأن تقييد الحال إنما هو لليل وتقديره : أقسم بالليل مطلقا حال غشيانه ، فصار ل- (أقسم) تعلقان ، تعلق بالمقسم وهو (الله) غير مقيد ، وتعلق بالمقسم به وهو (الليل) مقيدا (٤) ونظيره قولك : (هذا زيد واقفا) لأنك لو جعلت الإشارة إليه بأنه زيد مقيده بالوقوف ، لزم أن يكون في غير الوقوف غير زيد وهو باطل ، وإنما المراد أن الإشارة مقيده بالنظر إلى الوقوف غير مقيده بالنظر إلى زيد ، وكذلك قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ

ص: ٧٣٦

١- ينظر الكتاب ٣ / ١١٩ و ٤ / ٢٣٢.

٢- التوبه ٩ / ٦ ، وتامها : (فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ).

٣- الليل ٩٢ / ١.

٤- ينظر هذا التعليق في شرح الرضى ٢ / ١١١ - ١١٢.

الْبُغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ(١) [ظ ٩١] لا يصح أن تكون شرطيه ، لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسميه ، وجب دخول الفاء عليها ، وأما قوله : (وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ) (٢) فيحتمل الشرطيه والظرفيه ، أما الظرفيه فلكون الجمله المنفيه بغير فاء ، ولو كانت شرطيه لوجب الفاء للربط بين الشرط وجوابه المنفى ، وتحتمل الشرطيه وجوابها قسم مقدر وتقديره فوا الله ما كان حجتهم ، كما يقدر فى قوله تعالى : (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ) (٣) تقديره والله إن أطعتموهم ، والعامل فيها إن كانت ظرفيه (تتلى) وإن كانت شرطيه قيل : جوابها ، وقيل شرطها لقربه ، وضعف بأنه مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، ويؤدى إلى أن تكون عامله معموله ، وقواه المصنف (٤) ، وقيل : هى غير مضافه إليه.

قوله : (وقد تكون للمفاجأه) ، يعنى (إذا) الظرفيه فى قولك (خرجت فإذا السبع) وعاملها ما دل عليه من معنى (فاجأت) كأنك قلت : (فاجأت زمان السبع واقف).

قوله : (فيلزم المبتدأ بعدها) يعنى إذا كانت للمفاجأه ، والخبر محذوف على كلام المصنف (٥) ، والزمخشري (٦) ، لأنها ظرف زمان ، وهو لا يخبر عن

ص: ٧٣٧

١- الشورى ٤٢ / ٣٩.

٢- الجاثيه ٤٥ / ٢٥ وتمامها : (وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتُّوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ).

٣- الأنعام ٦ / ١٢١ ، وتمامها : (وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ).

٤- ينظر شرح المصنف ٨١ ، وينظر فى العامل فى (إذا وإذ) شرح الرضى ٢ / ١١٠ وما بعدها.

٥- ينظر شرح المصنف ٨١.

٦- ينظر المفصل ١٧٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٩٧ وما بعدها.

الجثث ، وعلى كلام سيويه (١) وبعض النحاه أنها فى نحو (خرجت فإذا السبع) الخبر لأنها عندهم ظرف مكان (٢) ولو قال الشيخ : (يختار المبتدأ بعدها) كما ذكره فيما أضمّر عامله

كان أولى ، لأنه لا يجب وقوع المبتدأ بعدها ، حكاة الأخفش (٣).

قوله : (وإذ لما مضى) يعنى للزمن الماضى ، وإنما بنيت لافتقارها إلى الجملة ، أو لأنها على حرفين فأشبهت الحرف ، وأجاز بعضهم وقوعها للمستقبل نحو : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) (٤). (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) (٥) وقوله :

[٤٨٠] جزاه رب العالمين إذ جرى

جنات عدن فى العلا لى العلا (٦)

ولا تخرج عن ظرف الزمان ، وأجاز الأخفش والزجاج (٧) أن تكون

ص : ٧٣٨

١- ينظر الكتاب ٤ / ٢٣٢.

٢- ومن ذهب إلى ذلك المبرد والسيرافى ذكر ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٣٥ ، وقد رد عليهما ابن مالك فى نفس الصفحه والتى تليها.

٣- ينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٥٥٠ ، والهمع ٣ / ١٨٢.

٤- المائدة ٥ / ١١٦.

٥- غافر ٤٠ / ٧٠ - ٧١ ، وتامها : (الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَمَا أُرْسِلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ).

٦- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى البحر المحيط ١ / ٣٤٤. ويروى فيه : يجزيه رب العرش عنى إذ جرى والشاهد فيه قوله : (إذ جرى) إذ وقعت (إذ) للمستقبل كما ذكر الشارح.

٧- ينظر رأى الأخفش والزجاج فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٢٩ وإلى ذلك ذهب ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٢٥.

مفعوله نحو: (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) (١)، (وَإِذْ كُرُوا أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ) (٢).

ومجرورا بإضافه (بعد) فقط نحو: (بَعِيدٌ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ) (٣). (بَعِيدٌ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٤). وحرف للتعليل (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) (٥) وقوله:

[٤٨١] فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (٤)

وزائده (٧) نحو: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) (٨)

[٤٨٢] ... -

فبينما العسر إذ جاءت مياسير (٩)

ص: ٧٣٩

١- الأنفال ٨ / ٢٦ ، وتمامها : (... مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصِيرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ.)

٢- الأحقاف ٤٦ / ٢١ ، وتمامها : (... بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ التُّنُذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ.)

٣- الأعراف ٧ / ٨٩ ، وتمامها : (قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا ...)

٤- آل عمران ٣ / ٨٠ ، وتمامها : (أَيُّكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) وليس مهتدون.

٥- الزخرف ٤٣ / ٣٩ ، وتمامها : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ). وينظر الجني ١٨٨.

٦- البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ١٨٥ ، وينظر الكتاب ١ / ٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٦٢ ، والمقتضب ٤ /

١٩١ ، والجني الداني ١٨٩ - ٣٢٤ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٨٢٨ ، والمغنى ١١٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٣٧ ،

وأوضح المسالك ١ / ٢٨٠ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٣٢ ، وخزانه الأدب ٤ / ١٣٣ - ١٣٨. والشاهد فيه قوله : (إذ هم قريش) حيث

جاء معنى إذ هنا للتعليل ، والتقدير : لأنهم قريش.

٧- ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن السيرافي حكى أن بعضهم يجعلها زائده ، ينظر شرح التسهيل ٢ / ٨٢٩.

٨- البقره ٢ / ٣٤ ، وتمامها : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.)

٩- عجز بيت من البسيط ، وصدده : فاستقدر الله خيرا وارضى به وهو لحرith بن جبله أو لعثير بن لبيد كما في شرح شواهد

المغنى ١ / ٢٤٤ ، وينظر الكتاب ٣ / ٥٢٨ ، ومجالس تعلقب ١ / ٢٦٥ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٢٥٥ ، ومغنى اللبيب ١١٥ ، وشرح

التسهيل السفر الثاني ٢ / ٨٢٨ ، وشرح شذور الذهب ١٥٨ ، واللسان مادة (قدر) ٥ / ٣٥٤٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٠٢ ، وخزانه

الأدب ٧ / ٦٠. والمشهور دارت بدل جارت. والشاهد فيه قوله : (فبينما العسر إذ جاءت) حيث جاءت إذ حرفا دالا على المفاجأه

على رأى سيويه أو زائده كما ذكر الشارح.

قوله : (وتقع بعدها الجملتان) يعنى الاسميه والفعلية (١) نحو : (إذ زيد قائم) و (زيد يقوم) ، لأنها لما كانت بمعنى الزمان من غير شرط ، صلحت للجملتين جميعا ، إلا أنهم استقبحوا اسميه الصدر فعليه العجز ، نحو : (إذ زيد قام) لأنهم وإن أرادوا الاسميه فقولهم : (إذ زيد قائم) يعنى عنها ، وإن أرادوا الفعلية ، ف- (إذ قام زيد) يعنى عنها ولا يلزم ذلك فى (إذ زيد يقوم) ، فإن (زيد) مرتفع بفعل مقدر على الأصح وهو مفسره ، وليس (زيد) بمبتدأ ، كما فى (إذ زيد قام) ، وعلى كلام الكوفيين (٢) والأخفش (يقوم) ، قصد به الحال على سبيل الحكايه ، وضعف بأنه لم تثبت إلا حكايه الحال الماضيه نحو : (فَتُصَبِّحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (٣).

وقد تقع (إذ) و (إذا) الفجائيتان فى جواب (بينما) و (بينما) إلا أن الأغلب أن تقع (إذ) فى جواب (بينما) و (إذا) فى جواب (بينما) ، قال :

[٤٨٣] بينما الناس على أرجائها

إذ هووا فى هوّه فيها فغاروا (٤)

ص: ٧٤٠

١- ينظر شرح المصنف ٨١ ، وشرح الرضى ١١٥ / ٢ .

٢- ينظر رأى الكوفيين والأخفش فى شرح المفصل ٩٧ / ٤ .

٣- الحج ٢٢ / ٦٣ ، وتمامها : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ).

٤- البيت من الوافر ، وهو للأفوه الأودى كما فى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٧ / ٢٥٧ ، وتذكره النحاه ٥٣٢ ، ويروى فيها : عليائها بدل أرجائها. والشاهد فيه قوله : (بينما الناس إذ هووا) حيث وقعت (إذ) فى جواب (بينما).

فبينما العسر إذ جاءت مياسير (١)

وقال الحرقة :

[٤٨٥] فبيننا نسوس الناس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقه نتنصف (٢)

وقد يختلف نحو : [٩٢] (بيننا رسول (جالس إذ رأيناه ضحك) (٣) إلا أنه يجب بعد (إذ) الجملة الفعلية ، وبعد (إذا) الجملة الاسمية .

وأصل (بين) أن تكون مصدرا بمعنى الفراق ، وهي تستعمل في ظرف الزمان والمكان ، تقول : (جلست بينكما) تقديره مكان فراقكما ، وفعلت بين دخولك وخروجك ، أى زمان دخولك وخروجك ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

وهي مضافه إلى مفرد ، وأما إذا كتب ب- (ما) أو (الألف) كانت مضافه إلى الجملة التي بعدها ، لأنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا- (حيث) وبعضهم جعلها ظرف مكان حملا- على (حيث) ، لأنه لا يضاف إلى الجملة التي بعدها رفع على الابتداء والخبر ، وقد أجزى حذف الخبر بعد الألف نحو قول الهذلي :

ص : ٧٤١

١- سبق تخريج البيت في الصفحة السابقة.

٢- البيت من الطويل ، وهو لحرقة بنت النعمان كما في الجنى الدانى ٣٧٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٨٣٧ / ٢ ، وشرح ديوان الجماسه للمرزوقى ١٢٠٣ ، وشرح الرضى ١١٣ / ٢ ، ومغنى اللبيب ٤١٠ ، وشرح شواهد المغنى ٧٢٣ ، واللسان ماده (نصف) ٦ / ٤٤٤ ، وخزانه الأدب ٧ / ٥٩ - ٦٠ ، ويروى : ليس نصف. بدل نتنصف. والشاهد فيه قوله : (فبيننا نسوس الناس) حيث أضاف (بيننا) إلى الجملة الفعلية .

٣- رواه بهذا المعنى أبو داوود فى باب الديات والدارمى ٢٥ / ٣ .

يوما أتيح له جرىء سلفه (١)

وروى بجر تعنقه ورفعهما ، فالجر على الإضافة تقديره : بين أوقات تعنقه ؛ حذف المضاف فأقيم المضاف إليه مقامه ، والرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف ، أى تعنقه حاصل ، و (ما) فى (بينما) ، والألف فى (بيننا) قيل : عوض عن الإضافة ، وقيل (ما) كإضافة ، والألف إشباع ، وهما مبنيان لافتقارهما إلى الإضافة ، وإضافتهما إلى الجمل ك- (لا) إضافة ، وخصا بالفتح حملا على حركة إعرابهما. قال نجم الدين : (٢) وكل ما قلنا فى (بينما) يطرّد فى (كلما) من مجيء (ما) الكافه عن طلب مضاف إليه مفرد ، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجملة ، ومن بناء ، ومن معنى الشرط ، ومن دخولهما على الماضى والمستقبل ، قال : وقد قيل فى (كلما) إنه معرب و (ما) مصدرية ، والزمان المضاف إلى (ما) مقدره ، فيجوز إهداء مثله فى (بينما) (٣) ، وقد اختلف فى عامل (بينما) و (إذ) و (إذا) الفجائيتين ، إذا دخلا فى جوابها ، فالأصمعى (٤) أنكر دخولهما فى جوابها لتعذر العامل ، إذ لا يجوز أن يكون (إذ) لأنها مضافه فلا تعمل فيها ، ولا فى (بيننا) و (بينما) لأن من حق العامل التقدم

ص : ٧٤٢

١- البيت من الكامل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى كما فى أشعار الهذليين ١ / ٣٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٩٩ ، والخصائص ٣ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٢٩ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٥ ، ومغنى اللبيب ٤٨٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٢٣ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٢٥ ، ٢ / ٧١٠ ، ولسان العرب مادة (بين) ١ / ٤٠٥ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٠٣ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٥٨ ، ٧ / ٧١ - ٧٣ - ٧٤. ويروى : تعانقه بدل تعنقه ، ويرويه ابن مالك : كمى بدل جرىء. والشاهد فيه قوله : (بيننا تعانقه) أو (تعنقه) حيث أضاف (بيننا) إلى المصدر (الاسم) وهذا جائز بخلاف إضافة (بينما) وقد وجه الشارح الوجوه ...

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١١٤.

٣- ينظر نفس المصدر.

٤- ينظر شرح المفصل ٤ / ٩٧ - ٩٩ حيث رأى الأصمعى ، وكذلك شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٢٩.

لفظاً ورتبه ، وأجاز ذلك الجمهور ، واختلفوا في العامل ، فعلى كلام الجوهري وابن قتيبه : أن (إذ) و (إذا) زائدتان (١) ، كما قالوا : (وَإِذْ وَاَعِدْنَا) (٢) ولا- عامل لهما ، وما بعدهما عامل في (بينما) و (بينما) إذا كانا ظرفيتين ، فإن كانا ظرفي مكان ، أعني (بينما) و (إذ) و (إذا) وأحدهما ظرف مكان ، و (بينما) ظرف زمان ، كان العامل في (إذ) جالس ، وفي (بينما) ما بعد (إذ) لأنها في معنى الشرط ، والعامل الجواب على المختار (٣) ، ولا- مانع من عمله فيها ، لأن (إذ) إذا كانت ظرف مكان لم تضاف إلى ما بعدها ، ولا- يصح أن يكون ملهما واحدا ، إذا كانا ظرفي مكان ، لأن الفعل لا يعمل في ظرفي مكان ، وأما إذا كانت (بينما) ظرف زمان جاز أن يعمل فيهما معا ما بعد (إذ) ، وإن كانا ظرفي زمان معا ، و (إذ) ظرف زمان ف- (بينما) للمكان ، فلا يصح أن يعمل ما بعد (إذ) فيهما ، ولا- في أحدهما لأنه مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ورتبه التأخر ، فيكون حينئذ العامل في (إذ) ما قبلها ، والعامل في (بينما) محذوف مقدر الواقع بعد (إذ) تقديره : «بينما رسول الله جالس إذ رأيناه ضحك» (ويجوز أن يكون هذا المقدر وهو العامل في (إذ) و (بينما) ، وقال بعضهم : العامل فيهما ما بعد (إذ) وليس بمضافه إليه (٤) ك- (متى) ، وقال بعضهم : إن (إذ) و (إذا) نقلا عن الظرفية إلى الاسميه ، وهما في محل الرفع بالابتداء و (بين) خبر عنها متعلق باستقر والتقدير : زمن رويه رسول الله (ضاحكا مستقر بين أوقات ضحكه ، وضعف بأنهما من الظروف

ص: ٧٤٣

- ١- ينظر رأيهما في شرح الرضى ١١٤ / ٢ .
- ٢- البقره ٥١ / ٢ ، وتمامها : (وَإِذْ وَاَعِدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ) قال أبو عبيده هي زائده ، وكذلك الرضى قال هي زائده ، وقيل مفعوله ل- (اذكر).
- ٣- ينظر شرح المفصل ٩٩ / ٤ ، وشرح الرضى ١١٤ / ٢ - ١١٥ .
- ٤- ينظر شرح الرضى ١١٥ / ٢ .

اللازمه للظرفيه ، والكلام فى الآيات المتقدمه مثل الحديث ، وفى قوله تعالى : (فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ) (١) [ظ ٩٢] سواء ، قال نجم الدين : (٢) ويجوز أن تكون (إذ) بدلا من (بينما) غير مضافه إلى الجملة فيعمل ما بعد (إذ) فى (بينما).

قوله : (ومنها أين وأنى) (٣) يعنى من الظروف المبنيه لتضمنها حرف الاستفهام والشرط.

قوله : (للمكان) يريد أنهما ظرفا مكان إلا أنّ (أين) خاصه للمكان و (أنى) عامه للجبهه.

قوله : (استفهاما وشرطا) يعنى لا يخرجان عن الظرفيه فى الاستفهام والشرط جميعا نحو : (أين بيتك) و (أين جهتك) و (أينما تكونوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ) (٤) وقوله :

[٤٨٧] أنى تأتها تلبس بها (٥)

...

ص: ٧٤٤

١- الروم ٣٠ / ٤٨ وتمامها : (اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ ...).

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٥ ، إذ ينقل ذلك بالمعنى وليس بالنص.

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١١٦ : و (أنى) لها ثلاثه معان استفهاميه كانت أو شرطيه أحدهما (أين) إلا أن (أنى) مع من فى الاستعمال إما ظاهره أو مقدره .. وإنما جاز إضمار (من) لأنها تدخل فى أكثر الظروف التى لا تتصرف أو يقل تصرفها ، والمعنى الثالث الشرطيه. وقال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٢٠ : فأنى لتعميم الأحوال وليست ظرفا لأنه لا زمان ولا مكان ولكنها تشبه الظرف لأنها بمعنى : (على أى حال).

٤- النساء ٧٨ / ٤ ، وتمامها : (وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ).

٥- قطعه من صدر بيت الطويل ، وهو للبيد بن ربيعه فى ديوانه ٢٢٠ ، وينظر الكتاب ٣ / ٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٤٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ٢ / ١٠٢١ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٦ ، وشرح قطر الندى ٩٠ ، واللسان ماده (فجر) ٥ / ٢٣٥٢ ، وخزانه الأدب ٧ / ٩١ - ٩٣ ، ١٠ / ٤٥. وتمام البيت : فأصبحت أنى تأتها تلبس كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وىروى فى شرح المفصل تشتجر بدل تلبس ... والشاهد فيه قوله : (أنى تلبس) حيث استعمل أنى للمجازاه والشرط وهو استعمال أين مع ما. قال الأصمعى : لم أسمع أحدا يجازى ب- (أنى).

وقد تستعمل (أنى) للزمان والحال مثل (كيف) و (متى) وبمعنى (من أين؟) قال تعالى: (فَأْتُوا حَزَنَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) (١). أى من أى جهة لأن المأتى واحد.

قوله: (ومتى للزمان فيهما) (٢) أى فى الاستفهام والشرط نحو (متى القيام؟) و (متى تقم أقم) قال:

[٤٨٨] متى تأته تعشو إلى ضوء ناره (٣).

...

وبنيت لتضمن الاستفهام والشرط.

قوله: (وأيان للزمان استفهاماً) ولا يكون إلا فى الأمور العظيمة (٤) نحو (أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) (٥) (أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) (٦) ولم يذكر أكثر النحاه فيها الشرطية،

ص: ٧٤٥

١- البقره ٢ / ٢٢٣.

٢- قال الرضى فى شرحه ١١٦ / ٢: (وربما جرت هذيل بمتى على أنها بمعنى من أو بمعنى فى ...).

٣- صدر بيت من الطويل، وهو للأعشى فى ديوانه ٥١، وينظر لكتاب ٣ / ٨٦، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٢٧٣، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٦٥، والمقتضب ٢ / ٦٥، وشرح المفصل ٢ / ٦٦، والبحر المحيط ٨ / ٦، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٥، واللسان مادة (عشا) ٤ / ٢٩٦٠، وخزانه الأدب ٥ / ٢١٠. وعجزه: تجد خير نار عندها خير موقد والشاهد فيه قوله: (ما تأته تجد) حيث جزم ب- (متى) فعلين تأته وتجد حيث جاءت متى شرطية.

٤- وهذا ما ذكر الرضى فى ١١٦ / ٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١٠٢٢ / ٢.

٥- النحل ١٦ / ٢١، وتمامها: (أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ).

٦- الذاريات ٥١ / ١٢ وتمامها: (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ).

وأجازها بعضهم قياسا ، وعليه :

[٤٨٩] أيا ن نؤمّنك تأمن غيرنا وإذا

لم يأتك الأّمن منا لم تزل فرعا (١)

وبناؤها لتضمنها الاستفهام والشرط على من أجازها ، وفي همزتها الكسر والفتح ونونها مفتوحه ، وبعضهم حكى جوازا كسرهما ، وهى بسيطه ، وبعضهم جعلها مركبه ، قيل من (أى) و (أوان) وقيل من (أى) و (آن) بمعنى زمان (٢). وقال ابن جنى : (٣) من (أى) لا من (أين) لأن (أين) للمكان وزيد فيها ألف ونون ، فلو سميت بها لم تصرفها وقيل بل من (أين) وضعفت الياء وزيدت ألف ، فإذا سمى بها صرفت (٤).

قوله : (وكيف للحال) يعنى أنها سؤال عن الحال ، وإنما عدت من الظروف ، لأن الحال يشبهه الظرف ، وبعضهم جعلها ظرفا ، وروى عن سيويه (٥) ، وضعف بأنك تقول : (كيف زيد أصحيح أم سقيم؟) ولو كانت ظرفا لقلت : (أفى الدار أم فى السوق) كما تقول فى (أين زيد؟).

ص : ٧٤٦

١- البيت من البسيط وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٢٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٦ ، والبحر المحيط ٤ / ٤١٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٦ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٥٧٩ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٢٣ ، ويروى لم تدرك الأّمن بدل لم يأتك الأّمن ، وحذرا بدل فرعا. والشاهد فيه قوله : (أيا ن نؤمّنك تأمن) حيث جزم باسم الشرط أيا ن فعلين مضارعين وهما نؤمّنك تأمن.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١١٦.

٣- ينظر البيان شرح اللمع ٢ / ٦٧٦ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٦.

٤- قال فى الكتاب ٣ / ٢٦٧ : (وكذلك أين وكيف ومتى عندنا لأنها ظروف) وينظر الكتاب ٤ / ٢٢٣ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٩.

٥- ينظر الكتاب ٣ / ٢٦٧ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٧.

قوله : (استفهاما) يعنى أنها تكون للاستفهام فقط نحو (كيف زيد؟) ولا تكن شرطا دخلت عليه (ما) أو (لا) خلافا للكوفيين (١) ، لأن المجازاة تفيد العموم ، ولا- يصح فى كيف ، لأنها للحال ، وفى الأحوال ما لا يدخل تحت المقدور ، كالسواد والبياض بخلاف سائرهما. فإنه وإن أفادت العموم فهى ترجع إلى الأفعال والتروك الداخلة تحت القدره ، ولا يدخل عليها حرف جر ، وحكى قطرب : (٢) (انظروا إلى كيف يصنع زيد؟) وغيره : (على كيف تبيع الأحمرين اللحم والخمر) (٣).

وقد جاءت للتعجب ، نحو : (كيف حالك إذا حمى الوطيس!!) (أمن تفرّ من القتال!!) وبنيت لتضمنها الاستفهام.

قوله : ([ومنها] (٤) مذ ومنذ) يعنى أنهما ظرفا زمان (٥) وفيهما لغات : ضم ميمهما ، ولغه سليم كسرهما ، وضم ذال (منذ) وسكون ذال (مذ) إلا أن يلاقيها ساكن فإنها تضم ك- (قبل) وبعضهم يكسر ذالهما لملاقاه الساكن.

وهما بسيطان عند البصريين (٦) و (مذ) عند أكثرهم محذوفه من (منذ) وقيل : مستقله بنفسها (٧) ، وعند الفراء : أنهما مركبتان من (من) و (ذو) الطائيه (٨) ، وردّ بأن (ذو) مختصه بلغه طىء ، وعند الكسائى (٩) من (من)

ص: ٧٤٧

- ١- ينظر رأى الكوفيين فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٢١ ، والإنصاف ٢ / ٦٤٣ وما بعدها ، واللسان ماده (كيف) ٥ / ٣٩٦٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١١٠.
- ٢- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٠.
- ٣- ينظر شرح المفصل ٤ / ١١٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٨ حيث التفصيل فى هذه الأمثله.
- ٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٥- ينظر شرح المفصل ٤ / ٩٣ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٨.
- ٦- ينظر الإنصاف فى مسأله إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و (منذ) ١ / ٣٩١ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٨.
- ٧- ينظر شرح الرضى ٢ / ١١٨.
- ٨- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٥ ، وشرح الرضى ٢ / ١١٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٢١.
- ٩- ينظر شرح الرضى ٢ / ١١٨ ، وقد نسب هذا رأى إلى بعض الكوفيين ، والهمع ٣ / ٢٢١.

و (إذا) وردَ بأن (من) لا- تدخل على (إذا). واختلف في عله بنائهما ، فقليل :حملا- لهما على الحرفيتين ، وقيل : لأن (مذ) على حرفين ، وحملت (منذ) عليها ، وقيل : لأن أصلها التركيب من مبنى ، واختلف في عملهما (1) ، حكى أن الحجازيين يجزون بهما مطلقا ، والتميميين يرفعون بهما مطلقا (2) ، وجمهور العرب إن استعملوا (مذ) و (منذ) الحجازيتين جروا بهما مطلقا في الحاضر ، واختلفوا في الجر بهما في الماضي ، ولا يستعملان في المستقبل لا تقول : (لن أراه ولا سوف أراه منذ يوم الجمعة) [و ٩٣] وهما على كلام الجمهور أسمان ، إن رفع بهما مطلقا ، وحرمان إن جرَّ بهما ، وقيل : هما اسمان على كل حال ، والجر بهما على الإضافة.

قوله : (بمعنى أول المده) يعنى أن (مذ) و (منذ) الاسميتين لهما معنيان أحدهما : بمعنى أول المده ، وهو ما صلح جوابا ل- (متى) وشرطه أن يليهما (3) المفرد المعرفة.

قوله : (فيلها (4) المفرد المعرفة) مثبتا كان الفعل الذى قبلهما أو منفيا ، (صحبتة منذ يوم الجمعة) ، و (ما رأيتة منذ يوم الجمعة) ، ومراده بالمفرد غير المثنى والمجموع (5) ، وإنما اشترط ذلك لأنه للتحديد ، والمفرد فيه كاف ، ولو جئت به مثنى أو مجموعا لم يكن الأول إلا لأحدهما ، وإنما كان معرفه

ص: ٧٤٨

١- ينظر شرح الرضى ١١٨ / ٢ ، وقال : (وقال الأخفش (منذ) لغه أهل الحجاز ، وأما (مذ) فلغه تميم وغيرهم ويشاركهم فيه أهل الحجاز).

٢- ينظر الرضى ١١٨ / ٢ ، وهذه العبارة منقوله عنه دون عزو له.

٣- فى الأصل (يلها) ولا تستقيم.

٤- فى الكافية المحققة (فيلها) بدل فيليها.

٥- ينظر شرح المصنف ٨١.

لأن النكرة مجهولة ولا يحدّ بمجهول ، واليوم الذى يذكر فيه الانتفاء ، قال الأخفش (١) لا تنتفى الرؤية عنه إلا فى بعضه ، لأنها لو انتفت فى كله لم يكن ذلك اليوم أول ابتداء انتفاء الرؤية ، وأجاز المبرد (٢) الانتفاء فى كله وفى بعضه.

قوله : (وبمعنى جميع المده) (٣) وذلك ما صلح جوابا ل- (كم) ، قوله : (فيليهما) أى (مذ) و (منذ).

قوله : (المقصود بالعدد) مثبتا كان أو منفيا نحو : (رأيت مذ يومان) و (ما رأيت مذ يومان) ، يوما أردت أو يومين أو شهرا وسنه أو ساعه أو غير ذلك ، والمراد أن جميع انتفاء الرؤية هذه المدة المذكوره المتصله بزمان المتكلم من أولها إلى آخرها ، وقد روى الأخفش للعرب فى ثلاثه مذاهب (٤) ، أحدها : أنك إذا قلت (ما رأيت مذ يومان) لم يعتبر باليوم الذى انتفت الرؤية فيه ، ولا باليوم الذى وجدت فيه ، فتقول إذا رأيت يوم الجمعة ، فقد رأيت يوم الجمعة فتقول ، (ما رأيت مذ يومان) يعنى السبب والأحد.

الثانى : الاعتبار بهما معا ، الثالث : الاعتبار باليوم الذى انتفت فيه الرؤية دون اليوم الذى وجدت عنه ، وأجاز الأخفش (٥) الاعتبار بالآخر

ص : ٧٤٩

- ١- ينظر الجنى الدانى ٥٠١ - ٥٠٢.
- ٢- ينظر المقتضب ٣ / ٣٠ - ٣١ ، والجنى الدانى ٥٠٢.
- ٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٢٠ : (وأما جميع مده الفعل الذى قبلهما مثبتا كان الفعل أو منفيا ، فليهما الزمان الذى فيه معنى العدد ، سواء كان مفردا أولا معرفه أولا نحو : مذ يوم ومنذ يومان ، ومنذ اليوم ، ومذ اليوم ، وأنه يجب أن يليه مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم).
- ٤- ينظر هذه المذاهب فى شرح الرضى ٢ / ١٢١ - ١٢٢ ، والجنى الدانى ٥٠٠ وما بعدها.
- ٥- ينظر رأى الأخفش فى شرح الرضى ٢ / ١٢٢.

قوله : (وقد يقع المصدر أو الفعل أو أنّ) يعنى بعد (مذ) و (منذ) نحو : (ما رأيتَه مذ خلق الله له) و (مذ خلقه الله) ، قال :

[٤٩٠] ما زال مذ عقدت يده إزاره (١)

... -

(ومذ أنّ الله خلقه) و (مذ أن خلقه الله).

قوله : (فيقدر زمان مضاف) (٢) يعنى أن (مذ) و (منذ) مختصان بظرف الزمان ، كما أنّ (أين) مختصه بظرف المكان ، واختلف فيما ليس بزمان ومكان ، كالمصدر والفعل ، و (أن) و (أنّ) والجمله الاسميه عند من يجيز دخول (مذ) عليها نحو قوله :

[٤٩١] ... -

... مذ أنا يافع (٣)

ص : ٧٥٠

١- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : ودنا فأدرك خمسه الأشبار وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٣٠٥ ، وينظر المقتضب ٢ / ١٧٦ ، والجنى الدانى ٥٠٤ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢١ ، ٢٣ / ٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ١٤٠ ، والمغنى ٦٣١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٥٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٦١ ، واللسان ماده خمس ٢ / ١٢٦٢ ، والجمل للزجاجى ١٢٩ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٢٣ ، وخزانه الأدب ١ / ٢١٢ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٣٢١. والشاهد فيه قوله : (مذ عقدت) حيث دخلت (مذ) على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها.

٢- ينظر شرح المنصف ٨٢ ، وقال الرضى فى شرحه ٢ / ١٢٢ : (ولو يذكر المصنف الجمله الاسميه نحو : مذ زيد مسافر).

٣- قطعه من عجز بيت من الطويل ، وتمام البيت : وما زلت محمولا علىّ ضغينه ومضّ طلع الأضغان مذ أنا يافع وهو للكيميت بن معروف أو لرجل من سلول ، ينظر الكتاب ٢ / ٤٥ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٢١ ، والجنى الدانى ٥٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٨٤٠ ، ومغنى اللبيب ٤٤٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٦٣. والشاهد فيه قوله : (مذ أنا يافع) حيث دخلت (مذ) على الجمله الاسميه.

فالجُمهور قالوا: لا بد من تقدير زمان مضاف ، لأنهما لازمتان لظروف الزمان فتقول : (مذ زمن خلق الله له) و (مذ زمن خلقه الله) و (مذ زمن أن الله خلقه) (١) ، والزمان يقدر قبل المصدر والجمله التي في معناه كثيرا ، نحو : (جئت قدوم الحاج) وقال بعضهم لا يقدر زمان ، وأجاز دخولهما على غير الزمان إذا لم يكن مكانا ، نص على ذلك الفارسي ، وهو ظاهر في قول سيبويه (٢).

قوله : (وهو مبتدأ ما بعده خبره) (٣) يعنى (مذ) و (منذ) لا- الزمن المضاف وكان الأحسن أن يقول : و (هما) (٤) في إعرابهما أقوال : (٥) الأول : للفارسي (٦) وابن السراج (٧) والمصنف (٨) وأكثر البصريين (٩) أنهما مبتدآن ، وما بعدهما الخبر ، وجاز الابتداء بهما لكونهما في تأويل الإضافة

ص: ٧٥١

١- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٨٣٩ ، ثم قال : (والصحيح عندي أنهما مضافان إلى جملة حذف صدرها ، والتقدير : مذ كان يوم الجمعة ، ومنذ كان يومان ، وهو قول المحققين من الكوفيين ، وإنما اخترته لأن فيه إجراء (مذ) و (منذ) في الاسميه على طريقه واحده مع صحه المعنى ، فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء بنكره بلا مسوغ إن ادعى التنكير ، ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف ، وفيه أيضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحده من غير رابط ظاهر ولا مقدر ...).

٢- ينظر الكتاب ٣ / ١١٧.

٣- في الكافيه المحققه العبارة مختلفه بعض الشيء (وهو مبتدأ وخبره بعده خلافا للزجاج).

٤- أى الأحسن أن يقول ابن الحاجب : (وهما مبتدأ وخبره ...) هذا ما يريده الشارح والله أعلم.

٥- ينظر الجنى الدانى ٥٠١ - ٥٠٢.

٦- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨٥٥.

٧- ينظر الأصول فى النحو ٢ / ١٣٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٢٣.

٨- ينظر شرح المنصف ٨٢.

٩- ينظر رأى البصريين فى الإنصاف ١ / ٣٨٢ وما بعدها ، ومغنى اللبيب ٤٤٢ ، والجنى الدانى ٥٠٢.

بمعنى أول المده أو جميعها ، وقال الزجاج (١) والزجاجي : (٢) إن ما بعدهما هو المبتدأ وهما الخبر وتخصص بتقديم الخبر عليه كما تقول : (بيني وبين رؤيته يومان) ولا تكونان مبتدأين لأنهما يخرجان عن الظرفيه ويكونان من الأسماء الملازمه للرفع على الابتداء ، وضعف المصنف (كلامهما) (٣) ، وقال الكسائي (٤) [ظ ٩٣] العامل في (يومان) فعل مقدر تقديره (مد مضى يومان) وقال بعض الكوفيه إنهما خبر مبتدأ محذوف تقديره : (مذهما يومان).

قوله : (ومنها لدى ولدن) أى من الظروف المبنيه المكانية (لدى) و (لدن) ، وإنما بنيت (٥) لأن من لغاتها ما هو على حرفين ، فحمل الباقي عليها ، وفي (لدن) لغات ست عدّها الشيخ (٦) (لدن) بفتح اللام والبدال ، و (لدن) بفتح اللام وضم الدال ، والنون فيهما ساكنه ، و (لدن) بضم اللام وفتحها وسكون الدال وكسر النون ، و (لد) بضم اللام وفتحها

ص: ٧٥٢

١- ينظر رأى الزجاج فى شرح المصنف ٨٢ ، ومغنى اللبيب ٤٤٢ ، والهمع ٣ / ٢٢٤ .

٢- ينظر رأى الزجاج فى الجمل ١٤٠ ، ومغنى اللبيب ٤٤ .

٣- فى الأصل كلامه ولا يستقيم .

٤- ينظر مغنى اللبيب ٤٤٢ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٣٨٢ وما بعدها ، والهمع ٣ / ٢٢٤ .

٥- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٢٣ : (وأما لدى وهو بمعنى (عند) فلا دليل على بنائه ، ومعنى عند القرب حسا أو معنى نحو : (عندى أنك غنى). وقال ابن يعيش فى شرحه على المفصل ٤ / ١٠٠ : (اعلم أن لدى ظرف من ظروف الأمكنه بمعنى عند وهو مبنى على السكون والذى أوجب بناءه فرط إبهامه بوقوعه على كل جهه من الجهات الست ، فليس فى ظروف الأمكنه أبهم من (لدى) و (عند) ولذلك لزم الظرفيه فلم تتمكن تمكّن غيرها من الظروف فجرت مجرى الحرف فى إبهامه .

٦- ينظر شرح المصنف ٨٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢٣ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٠ - ١٠١ .

وسكون الدال وحذف النون (١). وهي مبنية لازمه للإضافه مطلقا وقد ورد في (لد) نصب ما بعدها نحو :

[٤٩٢] من لد شولا إلى إتلائها (٢)

... -

وفي (لدن) نصب (غدوه) نحو :

[٤٩٣] لدن غدوه حتى ألان بخفها (٣)

- ...

وتؤول بأنّ (كان) مقدره فيهما ناقصه ، إن كان منصوبا أو تامه إن كان مرفوعا ، وقيل في (لدن) هي الناصبه لغدوه ، ونونها مشبهه بنون التنوين ك- (ضارب زيدا) أو جعلت نون تنوين ك- (رطل زيتا) وذهب بعض النحاه إلى أن (لدن) معربه ، لأنها موافقه ل- (عند) في وقوعها خبرا نحو : (زيد لدنك) كما تقول : (زيد عندك) بخلاف المعنى ، فإن (عند) أعمّ ، لأنها تستعمل لما كان في ملكك حضر ك أو غاب ، و (لدى) لا تستعمل إلا فيما كان في ملكك حاضرا ، وروى أيضا عن بعض العرب إعراب (لدن)

ص: ٧٥٣

-
- ١- ينظر لغاتها في شرح المصنف ٨٢ ، وشرح ابن يعيش ٤ / ١٠٠ - ١٠١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢٣ ، واللسان ماده لدن ٥ / ٤٠٢٢ .
 - ٢- سبق تخريجه في باب كان وأخواتها.
 - ٣- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه في شرح المفصل ٤ / ١٠٠ - ١٠١ . وعجزه : بقيه منقوص من الظل قالص والشاهد فيه قوله : (لدن غدوه) حيث نصب (غدوه) بعد (لدن) وهذا نادر والأكثر جره بالإضافه ، قال ابن مالك : وألزموا إضافه (لدن) فجر ونصب غدوه بها عنهم ندر

وعليه قراءه لينذر بأسا من لدنا (١) بإشمام الدال الضم وكسر النون.

قوله : (وقط للماضى المنفى) (٢) يعنى ومن الظروف الزمانيه المبنيه (قطّ) وهى للزمان الماضى المنفى على سبيل الاستغراق تقول (ما رأيت ما قطّ) كما تقول : (ما أفعله أبدا) إلا أنّ أبدا لا تختص بالمنفى وفيها لغات أربع ، قطّ بفتح القاف وضمها والطاء مضمومه مشدده فيهما ، وفتح القاف مع سكون الفاء وضمها مخففة ، وإنما بنيت لأن من لغاتها ، ما هو على حرفين ، وقيل : لتضمنها لام الاستغراق وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات ، وقيل : حملا لها على (عوض) ، وقد تأتى بمعنى (حسب) : (افعل هذا فقط) أى فحسب وقد يأتى فى الإثبات نحو :

[٤٩٤] ... -

جاؤوا بمدق هل رأيت الذئب قط (٣)

ص: ٧٥٤

- ١- الكهف ١٨ / ٢ ، وتمامها : (قَيِّمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا). وقرأ أبو بكر عن عاصم (من لدنه) بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء موصوله ، (بياء) والباقون ، (لدنه) بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء ، ينظر الحجة لابن رنجه ٤١٢ ، والسبعة ٣٨٨ ، ينظر تفسير القرطبي ٥ / ٣٩٦٩ ، وتفسير فتح القدير ٣ / ٢٦٩ ، والكشف ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، والنشر ٢ / ٣١٠ ، والحجة لابن خالويه ٢٢١.
- ٢- قال الرضى فى شرحه ١٢٤ / ٢ : (معنى قط الوقت الماضى عموما) ، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٤٥ : (إذا قصد عموم وقت الفعل الماضى جىء بعد نفى الفعل بقطّ أو قطّ).
- ٣- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢ / ٣٠٤ ، وينظر الإنصاف ١ / ١١٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٢ - ٥٣ وشرح الرضى ٢ / ١٢٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٩٩ ، ومغنى اللبيب ٣٢٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣١٠ ، واللسان مادته (خضر) ٢ / ١١٨٤ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٧٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٠٩. المدق : اللبن الممزوج بالماء ، ويكون لونه أغبر كالذئب. وقبلة : حتى إذا جن الظلام واختلط - والشاهد فيه قوله : (قطّ) حيث استعمل قط فى الإثبات كأنه قال : جاؤوا بمدق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط؟

قوله : (وعوض) (١) إنما بنيت لتضمنها إلاستغراق ولقطعها عن الإضافة ك- (قبل) و (بعد).

قوله : (للمستقبل [المنفى] (٢)) يعنى أن (عوض) ظرف زمان ، لا- يكون إلا منفيًا مستقبلاً ، تقول : (لا أفعله عوض) وقد يقال : (لا أفعله عوض العائضين) أى (دهر الدهارين) (٣) لأن الأصل أنه اسم معرب من أسماء الدهر قال :

[٤٩٥] ولو لا نبيل عوض فى

خطبأى وأوصالى (٤)

لكن قطع عن الاضافة وبنى ك- (قبل) و (بعد) وأكثر ما يستعمل مع القسم ومن باب قوله :

[٤٩٦] ... -

بأسحم داج عوض لا نتفرق (٥)

ص: ٧٥٥

١- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٤٥ : (وإن قصد عموم الفعل فى الاستقبال جىء بعد نفي الفعل ب- (عوض).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر اللسان ماده (عوض) ٤ / ٣١٧١ / وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٨ - ١٠٩.

٤- البيت من الهزج ، وهو للفند الزمانى كما فى ديوان الحماسه للمرزوقى ٥٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٨٤٥ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢٤ ، ولسان العرب ماده خطب ٢ / ٩١٨ ، والهمع ٣٣ / ٢١٢ ، وخزانه الأدب ٧ / ١١٦ - ١١٩ ، والدرر ٢ / ١٣٢ ، ويروى خضتمانى ، والخطبى : الظهر أو عرق فى الظهر ، وبعده : لطاعنت صدور الخيل طعنا ليس بالآلى والشاهد فيه قوله : (نبيل عوض) حيث أضيف (عوض) فأعرب.

٥- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : رضيعى لبان ثدى أم تحالفا - وهو للأعشى فى ديوانه ٢٧٥ ، ينظر الأغانى ٩ / ١١١ ، وجمهره اللغه ٩٠٥ ، والخصائص ١ / ٢٦٥ ، والإنصاف ١ / ٤٠١ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٧ ، ومغنى اللبيب ٧٦٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٠٣ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢٥ ، واللسان ماده عوض ٤ / ٣١٧١ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢١٢ ، والدرر ٣ / ١٣٣ ، وخزانه الأدب ٧ / ١٣٨ - ١٤٠ . والشاهد فيه قوله : (عوض لا نتفرق) حيث استعمل عوض مع القسم أى أن تكون من متعلقات القسم ، وعوض متعلق بتفرق أى لا نتفرق أبدا.

وقد جاء في الميثب الماضى قال :

[٤٩٧] ولو لا دفاعى عن عفاق

هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب (١)

قوله : (والظرف المضاف إلى الجملة و «إذ» يجوز بناؤه (٢) على الفتح) يعنى ما أضيف من ظروف الزمان المعربه إلى الجملة غير هذه المتقدم ذكرها جاز بناؤها بخلاف هذه ، فإن بناؤه بخلاف هذه فإن بناءها واجب مثاله : (هذا يومٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (٣) (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ) (٤) و (مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ) (٥) (وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِئِذٍ) (٦) سواء كانت الجملة اسميه

ص: ٧٥٦

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح الرضى ٢ / ١٢٤ ، وينظر الخزانة ٧ / ١٢٩. والشاهد فيه قوله : (عوض) حيث جاء عوض المبنى للمعنى مع الإثبات لفظاً وهو منفى معنى ، فإن هوت ماضى مثبت وهو عامل فى عوض لكنه منفى معنى لكونه جواب لولا.

٢- فى الكافية المحققة : (والظروف المضافه بناؤها) بدل (والظرف المضاف بناؤه) قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٠٦ : (والحق أن (إذ) إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التنوين فى نحو : (يومئذ) جاز فتحه ومنه قوله تعالى : ((فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ)) أى فعلتها إذ ربيتنى إذ لا معنى للجزاء هاهنا).

٣- المائدة ٥ / ١١٩ ، وتمامها : (قال الله هذا يومٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ ...)

٤- غافر ٤٠ / ٥٢ ، وتمامها : (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ).

٥- المعارج ٧٠ / ١١ ، وتمامها : (يَوْمَ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ).

٦- هود ١١ / ٦٦ ، وتمامها : (فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ).

أو فعلية معربه أو مبنية ، ولا فرق بين أن تضاف إلى جملة نحو : (يوم (إذ) قام زيد) أو تكون منونه تنوين عوض نحو : (يومئذ) و (ساعتئذ) و (حينئذ) ، والكسرة في (إذ) كسرة بناء ، وجعلها الأخرى (1) كسرة إعراب ، فهذه يجوز الإعراب فيها والبناء ، وقد فهم من قوله : (يجوز بناؤه على الفتح) جواز الأمرين ، واختيار الإعراب ، ووجه البناء لشبهه ب- (حيث) في افتقارها إلى الجملة ، وقيل اكتسبت مما أضيف إليه .

قوله : (وكذلك «مثل» و «غير» مع (ما) و (إنّ) و (أنّ)) يعني وكذلك يجوز بناء (مثل) و (غير) إذا أضيفا إلى ما فعل مثل : (ما يفعل) و (غير (ما يفعل) أو إلى (أنّ) المشددة أو المخففة نحو : (قيامي مثل أنك تقوم ومثل أن تقوم) قال :

[٤٩٨] لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

... (٢)

وكذلك يجوز بناء (آيه) لأنه بمعنى علامه ، وعلامه مصدر ، قال :

[٤٩٩] ... -

بآيه ما تحبون الطعاما (٣)

ص: ٧٥٧

١- ينظر رأى الأخرى في شرح الرضى ١٠٦ / ٢ .

٢- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : حمامه في غصون ذات أو قال وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ٨٥ ، ينظر الكتاب ٣٢٩ / ٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٨٠ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٠٧ ، وشرح المفصل ٣ / ٨١ ، ومغنى اللبيب ٢١١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٥٨ ، والإنصاف ١ / ٢٨٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٣٣ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، واللسان مادة (وقل) ٦ / ٤٩٠٠ ، وأو قال : ثمار. والشاهد فيه قوله : (غير أن نطقت) حيث أضيفت غير إلى أن فنيت ، وهذا جائز ، وكذلك (إلى) إذا أضيفت إلى أن ، ويروى غير بالضم فيرفع على الفاعلية عندها .

٣- عجز بيت من الوافر ، وصدره : ألا من مبلغ عنى تميمة وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق كما في الكتاب ٣ / ١١٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٨٦ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٤٠ ، وجمهره اللغة ٢٥٠ ، والكامل للمبرد ١ / ١٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢ / ٥٨٨ ، ومغنى اللبيب ٥٤٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٣٦ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٨٨ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥١٢ . والشاهد فيه قوله : (بآيه ما تحبون) حيث أضاف (آيه) إلى الجملة الفعلية جوازا ، وزعم ابن جنى على حد قول ابن هشام أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو : (وآيه ملكه أن يأتيكم الثابت) .

حملها على ظروف الزمان ، أنها بمعنى (علامه) والعلامه بمعنى الوقت ، وظروف الزمان عباره عن الأوقات قال تعالى :
(يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ) (٢) أى علامات ، ومن الظروف المبنيات (أمس) فى لغه الحجاز ، وبنائها لتضمنها لام
التعريف (٣) وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وأما فى لغه بنى تميم (٤) ، فإنهم يعربونها إعراب مالا ينصرف

ص: ٧٥٨

١- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : كأن على سناكبها مدا ما وهو للأعشى كما فى اللسان ماده (سلم) ٣ / ٢٠٧٩ ، وينظر الكتاب ٣
/ ١١٨ ، وشرح المفصل ٣ / ١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ٢ / ٥٨٥ ، ومغنى اللبيب ٥٤٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢
/ ٨١١ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٨٧ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥١٢ - ٥١٥ . والشاهد فيه قوله : (بآيه يقدمون) حيث أضاف (آيه) التى
بمعنى علامه إلى الفعل وهى تضاف إلى الفعل المتصرف مجردا أو مقرونا ب- (ما) المصدريه أو النافيه.

٢- البقره ٢ / ١٨٩ ، وتامها : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ)

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٢٥ وقال : (وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه ، فكان فى الأصل نكره ثم لما أريد أمس
يوم التكلم دخله لا التعريف العهدى كما هو عاده كل اسم قصد به إلى واحد ومن بين الجماعه المسماه به).

٤- وقال الرضى فى الصفحه نفسها : وأما بنو تميم فالذى نقل عنهم سيويه إعرابه غير مصروف فى حال الرفع وبنائها على الكسر
كالهجازيين فى حالتى النصب والجر) وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٨٤٧ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٦ ، وينظر الكتاب ٣ /

[٥٠١] لقد رأيت عجا مذكراً أمسا (١)

...

و (الآن) عبارته عن زمان التكلم ، وهو مبنى على الفتح للتخفيف ، واختلف في عله بنائه ، فقال الزجاج : لتضمنه معنى الإشارة إلى هذا الوقت (٢) ، وقال الفارسي : (٣) لتضمنه لام التعريف كـ (أمس) واللتان لا- تصلحان للتعريف للزومهما له ، وقال المبرد (٤) والسيرافي (٥) وابن السراج (٦) بنى لشبهه بالحرف في لزومه موقعا واحدا وهو اللام بخلاف الأسماء المعربة ، فإنها تكون نكرة ثم تعرف ثم تنكر ، وقال الفراء (٧) إنه منقول من (آن) الشيء إذا حان فبنى لأنه في الأصل فعل ماض ، وبعضهم

ص: ٧٥٩

-
- ١- الرجز بلا نسبه في الكتاب ٣ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٦ - ١٠٧ ، ونوادير أبي زيد ٥٧ ، وجمهره اللغه ٨٤١ - ٨٦٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢ / ٨٤٩ ، وشرح شذور الذهب ١٣٣ ، وشرح قطر الندى ١٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٣٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٣٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٩ ، وخزانه الأدب ٧ / ١٦٧ - ١٦٨ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢٥ . وعجزه : عجائزا مثل السعالى خمسا والشاهد فيه قوله : (مذكراً أمسا) حيث جاءت كلمه أمس غير منصرفه فجرت بالفتحه والألف للإطلاق.
 - ٢- ينظر رأى الزجاج فى شرح الرضى ٢ / ١٢٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٣ .
 - ٣- ينظر رأى الفارسي فى شرح الرضى ٢ / ١٢٦ ، والهمع ٣ / ١٨٥ .
 - ٤- ينظر المقتضب ٣ / ١٧٣ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٣ .
 - ٥- ينظر رأى السيرافي فى هامش الكتاب ٣ / ٢٨٤ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢٦ .
 - ٦- ينظر الأصول فى النحو ٢ / ١٣٧ ، والهمع ٣ / ١٨٥ .
 - ٧- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٤٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢ / ٨٤٤ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٣ ، والهمع ٣ / ١٨٦ .

جعله معرباً لأن الأصل الإعراب ولا يعدل عنه من غير دليل ، واختاره الإمام يحيى بن حمزه (١).

و (لما) ظرف زمان بمعنى (حين) إذا وليها الفعل الماضى نحو : (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ) (٢) وحرف إذا وليها المستقبل ، وبنيت فى الماضى حملاً على المستقبل وقيل : لافتقارها إلى جملة توضّحها.

و (مع) ظرف مكان منصوب ملازم للإضافه قال تعالى : (هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعَى) (٣) وإن نون كان منصوباً على الظرفيه ، نحو (كنا معاً) أى فى مكان ، وقيل : على الحالیه ، أى مجتمعين ، والفرق بين فعلنا (معاً) و (مجمعين) إن (معاً) تفيد الاجتماع فى حال الفعل ، و (جميعاً) بمعنى (كلنا) سواء اجتمعوا أم لا ، والألف فى (معاً) عند الخليل (٤) بدل من التنوين ، لأنه لا لام عنده ، وعند يونس والأخفش (٥) بدل من اللام كفتى وهى عندهما عكس أخوك ، تردّ لامه فى غير الإضافه ، وتحذف فى الإضافه (٦) وهى مبنيه عند

ص : ٧٦٠

١- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه السفر الثانى ورقه ٧٠ برقم ١٩٦١ دار المخطوطات صنعاء.

٢- القصص ٢٨ / ٢٣ وتمامها : (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ).

٣- الأنبياء ٢١ / ٢٤ وتمامها : (اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعَى وَذِكْرٌ مِّنْ قَبْلِى ...)

٤- ينظر الكتاب ٣ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ١٢٧.

٥- ينظر رأى يونس والأخفش فى شرح الرضى ٢ / ١٢٧.

٦- والعبارة من قوله : (والفرق بين فعلنا ... إلى قوله : ... وتحذف فى الإضافه) منقوله بتصرف من شرح الرضى ٢ / ١٢٧.

سيويه لأنه وضعها وضع الحرف (١)، والأكثر يعربونها لدخول التنوين عليها وبعض النحاه جعله حرفا إذا كان ساكنا، وضعف بأنه لو كان حرفا لم ينون، وقد نون نحو قوله :

[٥٠٢] مكر مفر مقبل مدبر معا (٢)

...

ص: ٧٤١

١- ينظر الكتاب ١ / ٤٢٠.

٢- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : كجلمود صخر حطه السيل من عل وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢١ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٣٩ ، والشعر والشعراء ١ / ١١٦ ، وجمهره اللغه ١٢٦ ، ومغنى اللبيب ٢٠٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٥١ ، وشرح شذور الذهب ١٤١ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٦٥ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٩٦ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٩٧ . والشاهد فيه قوبه : (معا) حيث استعمل (مع) منونا مع أنه بمعنى جميعا ولو كانت حرفا لم تنون كما ذهب إلى ذلك الشارح.

قوله : (فالمعرفه [ظ ٩٤] ما وضع لشيء) جنس للحد ، وخرجت المهملات.

قوله : (بعينه) خرجت النكرات ، وهذا حدّ معنوى لا لفظى (١) ، لأنه غير ممكن ، لأن أكثر المعارف اللفظيه نكرات ، ويرد على حده الأعلام المشتركه ، ك- (زيد) و (عمرو) ، وجوابه أنها وضعت لشيء بعينه ، ولكن اتفق بعدد مسمياتها ، والمضمرات نحو (أنا) و (أنت) و (هو) فإنها صالحه لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وجوابه أنها وضعت فى الأصل لمتكلم واحد ، ومخاطب واحد ، وغائب واحد ، ثم دخل فيها من غير قصد من الواضع الأول ، و (شمس) و (قمر) ونحوهما ، إن قيل بتعريفهما لم يكن إلا بالعلميه ، ويطلق ذلك بكثره إضافتهما وحسبها وإن قيل : بتنكيرها فقد دخلا فى حد المعرفه ، وأعلام الجنس نحو (أسامه) و (ثعالبه) (٢) فإنها وضعت

ص: ٧٦٢

١- قال المصنف فى شرحه ٨٢ - ٨٣ ، لا ينبغى أن تحد المعرفه بأمر لفظى لأنها إنما كانت معرفه باعتبار المعنى ، ولسنا نعنى بالتعريف أن يكون المدلول معيناً للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره ، وإنما نعنى به أن يكون اللفظ موضوعاً لمعين على خلاف وضع النكرات فى كونها موضوعه لواحد لا بعينه من آحاد مشتركه فى معنى كلى (...).

٢- اسم للثعلب.

لشيء لام بعينه إذ هي منطبقه على كل شخص من مسمياتها ، ودليلهم على علميتها منعه من الصرف ، ومن دخول لا التعريف عليه ومن الإضافة ، وأنهم نصبوا الحال منه ، وسيأتي جواب علم الجنس .

قوله : (وهي المضممرات إلى آخرها) يعنى أن المعارف خمس :المضممرات ، وأعرفها التكلم ، ثم الخطاب ، ثم الغيبة ، وهي متعرفه بالقرينه ، أما التكلم فواضح لأن الإنسان يعلم نفسه وأحوالها ، وأما الخطاب فبقريته الإقبال ، وأما الغائب فبقريته اللفظ الذى يعود إليه الضمير .

قوله : (والأعلام) وتعريفها بالقصد المصاحب للوضع والفرق بينها وبين المضممرات أن وضعها متعدد ، ووضع المضممرات واحد ، والأعلام تنحصر فى سبعة أنواع : الأول أعلام الأناسى ، وله تقسيمات :

الأول : ينقسم إلى اسم ك- (زيد) و (عمرو) ولقب : ك- (بطه) و (قفه) وكنيه :

ك (أبى عمرو) و (أم كلثوم) و (ابن جلا-) و (ابنه الكرم) لأنك تقول فى حصره : إن أضيف إلى (أب) أو (أم) أو (ابن) أو (بنت) فهو كنيه ، وإن لم ، فإن أفاد مدحا أو ذما ، فهو اللقب ، وإلا فهو الاسم .

الثانى : إلى مفرد ومركب ، فالمفرد ك- (زيد) و (عمرو) ، والمركب إما جملة ك- (تأبط شرا) و (برق نحره) أو مزج ك- (معدى كرب) و (بعلبك) أو صوت ك- (سيويه) و (عمرويه) ، أو مضاف ك- (عبدالله) و (أبى عمرو) .

الثالث : منقول أو مرتجل ، فالمنقول بابه السماع وقد حصر فى عشره أنواع ، عن مركب كما تقدم ، وعن تشبيه نحو : (طيبان) ، وعن جمع

نحو (كلاب) ، وإنما ردّ عن مصغّر ك- (عمير) و (زهير) ، وعن منسوب ك- (ربعي) و (صيفي) وعن اسم عين ك- (ثور) و (أسد) وعن معنى ك- (عضل) (١) و (إياس) وعن صفه ك- (حاتم) و (فاطم) أو (مقامر) أو (مشعوذ) وعن صوت كنيه ، وعن فعل : إما ماض ك- (شمر) و (كعسب) أو مضارع ك- (يزيد) و (تغلب) أو أمر ك- (اصمت) و (أطرق) والمرتجل قياسي ، ك- (عمران) و (حمدان) و (شاه) و (حيوه).

النوع الثاني : ما يتخذ ويتولد من الحيوانات ، كالخيل والإبل والغنم والكلاب مثل (أعرج) و (لاخف) لفرسين ، وشذ (قم) و (عليان) لجمالين و (حطه) و (هيله) لعيرين و (ضمران) و (كساب) لكليين.

النوع الثالث : ما لا- يتخذ ولا- يتولد من الحيوانات وهي علم الجنس ك- (أسامه) و (ثعاله) وإنما حكم بالعلميه ، لأن العرب عاملته معاملة الأعلام في امتناع دخول لام التعريف وامتناع إضافته ، وامتناع صرفها ، ونصب الحال عنها (٢) ، وهي ثلاثة أضرب : منها ماله اسم وكنيه ك- (أسامه) و (أبو الحارث) و (ثعاله) و (أبو الحصين) وما له اسم ولا كنيه له ك- (قثم) وما له كنيه ولا اسم ك- (ابن براقش) و (أم عجلان).

النوع الرابع : أعلام المعاني والأزمنه والأعداد ، فالمعاني نحو (بره) علم للمبره ، و (فجار) للفجره ، و (سبحان) للتسيح ، و (كيسان) للغدر ، والأزمنه نحو : (غدوه) و (بكره) علم لغدوه يومك وبكرته ، والأعداد نحو (سته)

ص: ٧٦٤

١- ينظر اللسان ماده (عضل) ٢٩٨٨ / ٤ وما بعدها.

٢- ينظر شرح الرضى ١٣٣ / ٢.

ضعف ثلاثه وأربعة نصف ثمانيه ، وسته أكثر من خمسه وخمسه أقل من ستة ، فهذه جعلوها أعلاما تقدر العدد لا- لنفس المعدود والدليل على علميتها منعها الصرف (١).

النوع الخامس : أعلام الأوزان نحو (فعل) و (فعلل) و (فعلان) و (أفعل) فهذه وضعوها أعلاما على موزوناتها للاختصار والإيجاز ودليل علميتها وصفها بالمعارف ونصب الحال عنها.

[و ٩٥] النوع السادس : علميه بعض الأسماء الشائعه على أحد المسميين ، وهي تسمى الأعلام الاتفاقيه ك- (بن عمرو) و (ابن مسعود) و (ابن عباس) و (ابن الزبير) و (ابن الصعق) و (ابن رألان) (٢) فهذه الأسماء غالبه على جماعه مخصوصين من أبناء هؤلاء دون سائرهم.

النوع السابع : الكنى الموضوعه على أعلام الأناسى (٣) وكناهم نحو :

(فلان) و (فلاننه) و (أبو فلان) و (أبو فلاننه) ، والدليل على علميتها امتناع دخول اللام عليها ، وامتناع إضافتها ، ومنع فلاننه من الصرف ، وليس يؤثر التأنيث مع العلميه ، وإذا بنيت فى فلاننه بنيت فى فلان ، وهي تفارق الأعلام من حيث إنها لا تتنكر ، كما تتنكر الأعلام ولا تستعمل إلا فى الحكايه.

ص: ٧٦٥

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٣٣.

٢- ابن رألان : ولد النعامه ، ينظر الأصول لابن السراج ١ / ١٥٧ ، واللسان ماده (رأل) وابن رألان : رجل من سنبس طيء وهو من الباب الذى يكون فيه الشىء غالبا عليه اسم يكون لكل من كان من أمته أو كان فى صفته) اللسان ٣ / ١٥٣٦.

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٣٧.

قوله : (والمبهمات) وهي أقسام أسماء الإشارة وهي متعرّفة بالإشارة وبالنداء ، أو ما يقوم مقامها ، والموصولات وتعريفها بصلتها عن الفارسي (١) والمصنف (٢) وجماعه من النحاه ، وعند الأخفش (٣) وغيره أنها تعرف ب- (أل) نحو (الذى) و (التي) وما ليست فيه (أل) محمول على ما فيه (أل) ، وبعضهم جعل ما ليس فيه (أل) نكرات وعند الإمام يحيى بن حمزه بالقصد كالمضمّر والإشارة وأسماء الاستفهام والشرط عند بعضهم ، وهي عند الجمهور نكرات وابتدئ بها للعموم ، وأسماء الأفعال وهي نكرات عند من جعل محلها نصبا ، ومعارف عند من جعلها مبتدأه ، ومنهم من جعل ما نون منهما نكرة ، وما لم ينون معرفه ، وما جاز الأمران كان معرفه ونكرة ، وتعرفت لأنها أعلام إما للفظ الفعل أو مصدره ، وبعضهم قال : لا توصف بتعريف ولا تنكير ، لأنها كالفعل.

قوله : (وما عرّف بالألف واللام) ودخولها على ثلاثه أقسام (للعهد) وهو ضرب حضوري نحو (أعطني الكتاب) لمعين ، ولفظي ، نحو (جاءني رجل فأكرمت الرجل) (أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ) (٤) ، وذهنى نحو (ادخل السوق) ، فإنه ينصرف إلى أقرب سوق إليه وأعظمه ، إن استويا في القرب وعرفى نحو : (جمع الأمير الصاغه) أى كل صاغه بلده.

ص: ٧٦٦

١- ينظر رأى أبى على الفارسي فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ١٣٠.

٢- ينظر رأى المصنف فى أماليه ٢ / ٨٦١.

٣- ينظر رأى الأخفش فى الهمع ١ / ٢٨١.

٤- المزمّل ٧٣ / ١٥ ، وتمامها : (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا).

الثانى تعريف الجنس ، وهو استغراق حقيقى حيث يصح فيه الاستثناء نحو : (وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) (١) و (الناس كلهم هلكى إلا- العالمين) (٢) وغير استغراق ، نحو : (اشرب الماء واللين ، وكل اللحم والسمن) و (أهلكك الناس الدينار والدرهم) (٣) (وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّبُّ) (٤) ومراد به الماهيه نحو : الرجل خير من المرأة ، والذكر أفضل من الأنثى (٥).

الثالث : زياده إما للمح صفة أصلية فتفيد التعظيم نحو (الحسن) و (العباس) أو جنسيه أصلية نحو (الفضل والليث) فى الأعلام ، ولوقوعها فى مواضع النكرة نحو :

[٥٠٣] أرسلها العراك (٦)

- ...

- ...

ونحوه ، والتعريف عند سيبويه (٧) باللام وحدها ، والهمزة اجتلبت للوصل بدليل سقوطها عند الوصل فى الدرج ، وعند القطع بالألف واللام معا ، لأن أكثر حروف المعانى على حرفين ك- (هل) و (بل) وشبههما.

ص: ٧٦٧

١- العصر ١٠٣ / ١ - ٤.

٢- ينظر كشف الخفاء ٢ / ٤١٥ ، وذكره الغزالي فى الإحياء ١ / ٦١ ، عن سهل التستبرى ، واستشهد به الرضى بروايه أخرى ، (الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون كلهم هالكون إلا المخلصون ، والمخلصون كلهم هالكون إلا المخلصون) على خطر عظيم) ينظر شرح الرضى ٢ / ١٢٩.

٣- هذا القول يروى فى الرضى ٢ / ١٢٩ : أهلكك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض) وهذا من باب وصف المفرد بالجمع.

٤- يوسف ١٢ / ١٣ ، وتمامها : (قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّبُّ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ.)

٥- ينظر الرضى حيث هذه الأمثلة فى ٢ / ١٢٩.

٦- سبق تخريج البيت فى باب الحال.

٧- ينظر الكتاب ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، و ٤ / ١٤٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٧٧.

قوله : (والنداء) يعنى من المعارف نحو (يا زيد) وتعريفه بالقصد (١) والإقبال مع حرف النداء ، وإذا دخل حرف النداء على المعرفة زال تعريفها الأول ، لثلا يجمع بين تعريفين ، وبعضهم جعل تعريف المعرفة لما كانت متعرفه من قبل والنكره ب- (أل) ثم حذفها ، وناب حرف النداء منابهما ، وفصل بعضهم ، فقال : تعريف النكره بالنداء والمعرفة بما كان عليها من قبل.

قوله : (والمضاف إلى أحدها معنى) (٢) ، يعنى من المعارف النكره المضافه إلى أحد هذه المعارف المذكوره إضافه معنويه ، نحو : (غلامك) و (غلام زيد) ، و (غلام هذا) ، و (غلام الرجل) يحتز من اللفظيه نحو (ضارب زيد) و (مضروب زيد) و (حسن الوجه) ، فإنها لا تكون معرفه لأنها لا تفيد تعريفا ، وإنما تفيد تحقيقا فى اللفظ ، وما لا يتعرف بحال نحو (غير) و (مثل) و (شبه).

قوله : (والعلم ما وضع لشيء بعينه [غير متناول غيره يوضع واحد] (٣) إلى آخره) قوله : (ما وضع لشيء) جنس ، وخرجت المهملات

ص : ٧٦٨

١- وممن عد النداء من المعارف المصنف وابن الناظم فى شرحه ٥٥ ، وابن هشام فى أوضحه ١ / ١٨ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١٩٠ . قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٣١ : (ومن لم يعده من النحويين من المعارف لكونه فرع المضمرات لأن تعرفه لوقوعه كاف الخطاب).

٢- قال الشريف الجرجانى على هامش شرح الرضى ٢ / ١٣١ ويعرف ما أضيف إلى واحد من هذه المذكورات قال : (سوى المعرف بالنداء فإنه لا يقع مضافا إليه ، والمراد بالمضاف إلى أحدها أعم مما بالذات أو بالواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفه).

٣- ما بين الحاصرتين زياده نت الكافيه المحققه.

(بعينه) (١)، خرجت النكرة (غير متناول غيره) (٢) خرجت سائر المعارف (بوضع واحد)، استدرك للعلم المشترك ك- (زيد) و (عمرو)، وعند من يتوهم أنه متناول غيره ويرد عليه علم الجنس نحو (أسامه) و (ثعاله)، فقال سيبويه (٣)، وبه قال المصنف (٤) إنه علم الماهية فقط، والفرق بينه وبين رجل، أن رجلا- لم يوضع على الماهية فقط، بل وضع وقصد به متعدد، وقال بعضهم: إنه في الأصل وضع على واحد من أمته، فأطلقوه على سائر جنسه تسامحا وتساهلا لقله التفاوت بينهما، وقال السيرافي وابن بابشاذ (٥) وابن يعيش: (٦) تعريف لام الجنس، يعني أن معناه معنى النكرة، كما انه لا- فرق بين ما فيه لام الجنس نحو (أهلك الناس الدينار والدرهم) (٧) وما ليس فيه اللام.

قوله: (وأعرفها المضمرة) هذا مذهب الجمهور، أن أعرفها المضمرات، ثم الأعلام، ثم المبهمات، ثم المعرب بالألف واللام ثم المنادى، ثم

ص: ٧٦٩

١- قال المصنف في شرحه ٨٣ (هذا جنس للمعارف كلها)

٢- قال المصنف في نفس الصفحة: يخرج غيره من المعارف لأنها تستعمل لمعين آخر، ألا ترى أنك إذا قلت: أنت وأنت تخاطب زيدا صح أن تقول: وأنت ل- (عمرو) إذا خاطبته أيضا، وقال المصنف في شرح قوله: (بوضع واحد) ليندفع وهم من يتوهم أن زيدا إذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فهو متناول غيره فلا يكون جامعا، فإذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لأنه لا يكون إلا بوضع آخر.

٣- ينظر الكتاب ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥.

٤- ينظر شرح المصنف ٨٣، وأماله ٢ / ٥٣٨.

٥- ينظر شرح المقدمة المحسبه ١٠٥.

٦- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٠.

٧- سبق تخريج هذا القول.

المضاف إلى أحدها معنى ، وأعرف المضمرة المتكلم ثم الخطاب ثم الغائب (١) ، وأعرف الأعلام غير المشتركة كأعلام القرون الماضية نحو: (فرعون) و (هامان) ثم أعلام الأماكن نحو: (مكة) و (يثرب) ثم البهائم نحو (أعرج) و (لاحف) (٢) لقلتها ثم الأناسي وأعرفها الكنى ، ك- (أبي زيد) و (أبي عمرو) ثم الألقاب ك- (بطه) و (قفه) ثم الأعلام ك- (زيد) و (عمرو).

وأعرف المبهمات ، القريب ثم المتوسط ثم البعيد ، وأعرف المعرفة باللام ، الحضورى ، ثم العهد اللفظى ، ثم الذهني ، ثم الجنس ، وأعرف المنادى ما كان للقريب ، ثم المتوسط ، ثم البعيد ، وأما المضاف إلى أحدها فأعرفه ما أضيف إلى أعرفها ، وذهب السيرافى (٣) إلى أن أعرف المعارف العلم ، ثم المضمرة ، ثم المبهم ، ثم المعرفة ، وروى ذلك عن سيوييه ، وذهب ابن السراج (٤) أن أعرفها الإشارة ، ثم المضمرة ، ثم العلم على ترتيب ما تقدم ، لأنه يتصرف بالعين واللقب ، لأن الإشارة تميزه بخلاف سائرهما ، فإنها لم تميز إلا باللقب ، وذهب الكوفيون (٥) أن أعرفها المضمرة ، ثم المبهم ، ثم العلم ، ثم المعرفة ، وذهب ابن كيسان أن أعرفها المعرفة باللام (٦) ، لأنه

ص: ٧٧٠

- ١- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٨.
- ٢- ينظر اللسان مادة (لحف) ٥ / ٤٠٠٨ ، وفي شعر امرئ القيس : على لاجب لا يهتدى بمناره ، والمعنى ليس به منار فيهتدى به.
- ٣- ينظر شرح المفصل ٥ / ٨٧.
- ٤- ينظر الأصول ١ / ١٤٩ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٧.
- ٥- ينظر شرح المفصل ٥ / ٨٧.
- ٦- وأعرف المعارف بالإجماع لفظ الجلالة ، واختلفوا بعد ذلك فى تركيبها والذى عليه أكثر النحاه أن أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة المضمرة ثم العلم ثم أسماء الإشارة ثم ما عرف بالألف واللام ثم ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف. ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ١٣٦ ، وهمع الهوامع ١ / ١٩١ وما بعدها.

أتى بها للتعريف ، وغيره لم يوضع لتعريفه أداه ، وأما المضاف فلم يقل أحد بأنه أعرف المعارف ، لأنه يكتسى التعريف مما أضيف إليه ، وهو درجه خامسه ، وهو المفهوم من المصنف هنا ، وكلامه فى النعت يقتضى خلافه حيث قال : (١) لا يوصف ذو اللام إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله ، وقال سيويه : (٢) إنه فى درجه ما أضيف إليه ، وضعف مذهبه ومذهب من جعله درجه خامسه بأنه يوصف المضاف إلى المعرف باللام نحو : (غلام الرجل الكريم).

قوله : (والنكره ما وضع لشيء لا بعينه) عكس حدّ المعرفه ، ويدخل فيه ما خرج من المعرفه من الاعتراض ، ويدخل فيه الألفاظ المشتركه كـ (قرّ) و (وجون) (٣) فإنها تدل على شيء لا بعينه (٤) وهى معرفه ، فلا بد من زياده بوضع واحد ، قال صاحب البرود : كان الأولى تقدم حد النكره على المعرفه لأن المعرفه فرعها ، ولأن الجهل بالشيء متقدم على العلم به ، بل كان تعديد المعارف لأنها محصوره يعنى عن حدها ، لأن فيه صعوبه ، لأنك إذا حددت بحد لفظى فبعض ما يدخله اللام والإضافه [و ٩٦] غير

ص : ٧٧١

-
- ١- ينظر أمالى ابن الحاجب ٢ / ٧٢٠.
 - ٢- ينظر الكتاب ٣ / ٣٩٨.
 - ٣- قر : للحر والبرد ، وجون : للأبيض والأسود.
 - ٤- قال الزمخشري فى المفصل ١٩٨ : (النكره ما شاع فى أمته كقولك : جاءنى رجل وركبت فرسا). وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٨.

معرفة ، وإن حددت بحد معنوى فبعض النكرات معرفة فى المعنى ، ك- (أول) من (أمس) ، و (هذا رجل كريم) ثم تشير إلى معين وبعض المعارف فى المعنى نكره ك- علم الجنس والمعرف بلاسم الجنس فى بعض المواضع نحو: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ) (١).

[٥٠٤] ولقد أمر على اللثيم يسبنى (٢)

...

وأنكر النكرات معلوم ، ثم جوهر ، ثم جنس ، ثم نامى ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل (٣).

ص: ٧٧٢

١- يس ٣٦ / ٣٧ وتامها : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ).

٢- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : فمضيت ثم قلت لا- يعينى وهو لرجل من سلول فى الكتاب ٣ / ٢٤ ، ولشمر بن عمرو الحنفى الأصمعيات ١٢٦ ، ولعمير بن جابر الحنفى فى حماسه البحرى ١٧١ ، وينظر الخصائص لابن جنى ٢ / ٣٣٨ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٣١ ، ومغنى اللبيب ٢ / ١٩٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٣ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ . والشاهد فيه قوله : (اللثيم) حيث دخلت (أل) الجنسيه فلم تفد اللفظ تعريفاً تعينه من سائر أفراد جنسه فتعريفها لفظى لا يفيد التعيين وإن كان فى اللفظ معرفة.

٣- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٨.

قوله : (أسماء ما وضع لكميه آحاد الأشياء) نسبه إلى (كم) ولك تشديد الميم وتخفيفها ، فالتشديد ليكون المنسوب إليه ثلاثيا كالأسماء ، ومن لم يشدد أجراه ك- (يد) و (فم) قال نجم الدين : (٢) لو قال لكميه الأشياء كان أولى ، لأن آحاد جمع أحد ، فيخرج الواحد والاثنان ، ولو دخل الواحد والاثنان لدخل رجل ورجلان ومع حذف آحاد لخرج رجل ورجلان ، ويدخل واحد واثنان ، لأنهما من العدد عند النحويين ، لأنهما يصلحان جوابا ل- (كم) خلافا للحساب ، فليس العدد عندهم إلا ما افتقر إلى تمييز ، فلا يدخل الواحد والاثنان ، وحدها عندهم : ما وضع لمقادير الأجناس أربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة ، ثمانية ، تسعة ، عشرة ، مئة ، ألف. هذا معنى قوله : ([أصولها اثنتا عشرة كلمه] (٣) واحد إلى عشرة ومئة وألف) وما

ص: ٧٧٣

١- للتفصيل ينظر شرح المفصل ١٦ / ٦ وما بعدها ، وشرح الرضى ١٤٥ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢ / ٢٠٥ وما بعدها.
 ٢- ينظر شرح الرضى ١٤٥ / ٢. وآحاد جمع واحد وليس جمع أحد لكن الذى فى اللسان والقاموس المحيط أن أحد جمعه آحاد ، والواحد لا يجمع على آحاد ، ومؤنثه واحده وإحدى ، والواحدان جمع الواحد كراكب وركبان ينظر اللسان ماده (وحد) ٤ / ٤٧٨٠.

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

عدا هذه (الاثنتى عشره) فيتفرع عليه إما تشبيه ، نحو (مئتان) و (ألفان) ، أو (جمع) نحو (ثلاثمئه) و (ثلاثة آلاف) و (عشرون) و (ثلاثون) أو تركيب نحو (أحد عشر) أو عطف ، نحو : (أحد وعشرين) فصارت الأعداد أربع مراتب آحاد من (واحد) إلى (عشره) ومركبات : وهى من (أحد عشر) إلى (تسعه عشر) و عقود وهى (عشرون) وأخواتها و (مئه) و (ألف) و عطف ، وهى من (واحد وعشرين) إلى (تسعه وتسعين) على العقود ، و (المئه) و (الألف).

قوله : (تقول : «واحد» و «اثنان») يعنى للمذكر (واحد «اثنان» «ثنتان») (١) للمؤنث و (ثنتان) لغه تميم و (اثنان) لغه الحجاز (٢) ، وفى المركب (أحد عشر) للمذكر ، و (إحدى عشره) للمؤنث ، للاختصار وألف (إحدى) (٣) بدل عن التاء ، ولا يصح (واحد) و (عشره) ولا (واحد عشره) ، وفى العطف يجوز الوجهان ، تقول (واحد وعشرون) و (أحد وعشرون) و (واحد وعشرون) و (إحدى وعشرون) ، ويجوز استعمال (البضع) (٤) و (بضعه) فى المفردات والمركبات والعطف ، إذا أردت عدم النص بالعدد تقول : (بضعه رجال) و (بضع سنين) و (بضعه عشر) و (بضع عشره)

ص: ٧٧٤

١- ينظر شرح المصنف ٨٣.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٧.

٣- ينظر شرح الرضى حيث قال : وجمعوا (إحدى) على (إحد) تشبيها بسدره وسدر).

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٥٢.

و (بضع وعشرون) و (بضعه وعشرون) قال الفراء : (١) لا يصح استعمالها في مئة وألف ، لا نقول (بضع مئة) ولا (بضع ألف) و (النيف) (٢) ولا- تستعمل إلا- في العطف تقول : (نيف وعشرون) والفرق بينه وبين البضع ، أن النيف تستعمل من الواحد إلى العشرة ، والبضع من الثلاثة إلى العشرة.

قوله : (ثلاثة إلى عشرة وثلاث إلى عشر) (٣) يعني أنك تجرى على القياس في تذكير المذكر وتأنيث المؤنث في الواحد والاثنين ومن الثلاثة إلى العشرة تعكس فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث ، فنقول : (ثلاثة) إلى (عشرة) للمذكرين و (ثلاث) إلى (عشر) للمؤنثات وعليه : إن المعدود جماعه ، فاستحق التأنيث فتركوا أحدهما بغير علامه خشيه اللبس عند عدم التمييز وآثروا المذكر بالعلامه ، إما لأنه أسبق رتبه ، أو لأنه أخف ، أو كراهه أن يجمعوا على المؤنث تأنيثين فيما هو كالشيء الواحد (٤) ، لو قالوا : (ثلاثة نسوه) مع وجود ما يتحمل عنه وهو المذكر ، وبعضهم جعل ذلك لغه واللغه لا تعلق.

قوله : (أحد عشر اثنا عشر إحدى عشره اثنتا عشره) يعني أنهم

ص : ٧٧٥

١- ينظر رأى الفراء في شرح المفصل ٦ / ٢٦.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٤٨.

٣- قال الرضى في شرحه ٢ / ١٤٧ : (وعلل ذلك بوجوه والأقرب عندي أن يقال : إن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه ، وأعني بأصل وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد نحو : ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية قبل أن يستعمل بمعنى المعدود ... وإنما وضع على التأنيث في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين.

٤- ينظر شرح المصنف ٨٤.

جروا في ذلك على الأصل الأول ، وهو تذكير المذكر وتأنيث المؤنث كما فعلوا في الواحد والاثنين ، وهمزة (أحد) و (إحدى) منقلبه عن واو ، [ظ ٩٦] وألف (إحدى) للتأنيث ، بخلاف الهمزة الملازمه للنفي في (ما جاءني من أحد) فإنها أصلية (١).

قوله : (ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، ثلاث عشره إلى تسع عشره) يعنى أنك من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) تجرى على القياس ، فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث في الجزئين الأولين ، وعلى القياس الأول الأصلي في الجزئين الآخرين ، وهو تذكير المذكر وتأنيث المؤنث ، ولم يؤنثوا (عشر) مع المذكر ، لأنهم كرهوا الجمع بين علامتى تأنيث فيما ليس بأصل للتأنيث فيما هو كالكلمه الواحده ، ولا حذفوها من عشر مع المؤنث لأنهم كرهوا سلب المؤنث علامته في كلمتين ، فعادلوا بينهما ، هذا إذا جئت باسم العدد ، فإما إذا جئت بالواحد من العدد ذكرت المذكر وأنثت المؤنث في الجزأين جميعا فتقول : (ثالث عشر) و (رابع عشر) و (ثالثه عشره) و (رابعه عشره) لأن المذكر ليس فى معنى جماعه ، لأن المراد به (واحد) من أمته ، وقد خطأ المصنف (٢) من قال (الحادي عشر) بحذف التاء

ص: ٧٧٦

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٤٦ : (وقال أبو على همزه أحد المستعمل فى غير الموجب أصلية لا- بدل من الواو ، وأما فى الموجب نحو قوله تعالى : ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) فهى بدل اتفاقا كأنه لما لم يرد فى نحو : ما جاءنى أحد معنى الوحده ارتكب كون الهمزه أصلا والأولى أن نقول همزته فى كل موضع بدل من الواو) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣١.

٢- ينظر شرح المصنف ٨٦ ، وقال : (وقد يقع فى بعض المصنفات الحادي عشر إلى التاسع عشر ، وفى المؤنث ، وكذلك وقع فى (المفصل) وهو غلط لأنهم لما ذكروا الاسمين فى (الحادى عشر) والثالث عشر أنثوا الاسمين فى الحادي عشره إلى التاسعه عشره ، وإنما ذكروا الاسمين فى الحادى عشر والثالث عشر ، لأنه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه ، بخلاف ثلاثه عشر وثلاث عشره فإنه للجماعه على ما تقدم).

من (عشر) مع المؤنث.

قوله : (وتميم يكسرون (1) الشين من عشره) يعنى أن تميم تستكره ست فتحات متواليات (2) فيما هو كالكلمه الواحده ، وذلك فى المركبات نحو (أحد عشر) و (أربعة عشر) و (ثلاث عشره) ونحوه ، فيكسرون الشين لأن المستكره توالى المتماثلات ، وأما الحجازيون فعدلوا إلى سكونه لخفته ، ومن العرب من يسكن العين فيقول (أحد عشر) (3) قرأ ابن الصباغ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) (4) بسكون العين ، وقرأ صاحب حفص : (اثنا عشرَ شَهْرًا) (5) وجمع بين ساكنين ومنهم من لا يبالى بتوالى الحركات

ص: ٧٧٧

١- فى الكافيه المحققه و تميم (تكسر) بدل يكسرون.

٢- للتفصيل ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٧ ، والمفصل ٢١٥ ، وشرح المفصل ٦ / ٢٧ ، وشرح الرضى ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٠٩ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٢٦ ، ومعانى القرآن للأخفش ١ / ٢٧١ .

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٥١ .

٤- يوسف ١٢ / ٤ ، وتمامها : (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) .
وقرأ الحسن وأبو جعفر وطلحه بن سليمان (أحد عشر) بسكون العين لتوالى الحركات وليظهر جعلوا الاسمين اسما واحدا. ينظر تفسير البحر المحيط ٥ / ٢٨٠ ، وفتح القدير ٣ / ٥ ، والنشر فى القراءات العشر ٢ / ٢٧٩ .

٥- التوبه ٩ / ٣٦ ، وتمامها : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) . وقرأ ابن القعقاع وهبيرة عن حفص بإسكان العين مع إثبات الألف ، وهو جمع بين ساكنين على غير حده ، وقرأ طلحه بإسكان الشين . ينظر النشر فى القراءات ٢ / ٢٧٩ ، وتفسير البحر المحيط ٥ / ٤٠ - ٤١ ، والقرطبي ٤ / ٢٩٧١ .

ويبقى على أصله ، قرأ الأعمش : (اثنى عشره أسباطاً) (١) بتوالي الفتحات.

قوله : (عشرون وأخواتها) يعنى العقود ، وهى (ثلاثون) إلى (تسعين).

قوله : (فيهما) يعنى فى المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، نقول : (عشرون رجلا وعشرون امرأة).

قوله : (أحد وعشرون وإحدى وعشرون) يعنى أنهم فى المعطوف غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و (واحد) إلى (إحدى) ، ويجوز البقاء على الأصل.

قوله : (ثم بالعطف بلفظ ما تقدم) (٢) يعنى أنك تعطف على العقود ، المفرد من العشرات على لفظ ما تقدم ، وهو أنك تذكر المذكر وتؤنث المؤنث فى الواحد والاثنين ، وتعكس فى الثلاثة إلى التسعة فتقول : (واحد وعشرون رجلا) و (اثنان وعشرون رجلا) (واحدة وعشرون امرأة) و (اثنان وعشرون امرأة) وتقول فى الثلاثة إلى التسعة (ثلاثة وعشرون رجلا) و (ثلاث وعشرون امرأة).

قوله : (إلى تسعة وتسعين) يعنى تجرى على هذا القياس فى عطف المفردات على جميع العقود إلى (تسعة وتسعين).

ص : ٧٧٨

١- الأعراف ٧ / ١٦٠ ، وتمامها : (وَقَطَعْنَا لَهُمْ اِثْنَيْ عَشْرَةَ اَسْبَاطًا اُمَمًا وَاَوْحَيْنَا اِلَى مُوسَى اِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ ...) وقرأ ابن وثاب والأعمش وطلحه ابن سليمان (عشره) بكسر الشين وعنهم الفتح أيضا ، وأبو حيوة وطلحه بن مصرف بالكسر. ينظر تفسير البحر المحيط ٤ / ٤٠٥.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٥١.

قوله : (مئة ١) وألف ومئتان فيهما) يعنى أنك إذا انتهيت إلى تسعه وتسعين قلت : (مئة وألف) و (مئتان وألفان) فى المذكر والمؤنث على سواء نقول : (مئة رجل) و (مئة امرأة) ، و (مئتا رجل ومئتا امرأة) ، و (ألف رجل وألف امرأة) (ألفا رجل وألفا امرأة).

قوله : (ثم [بالعطف] ٢) على ما تقدم) يعنى فى تأنيث المذكر وتذكير المؤنث وذلك فى المئين والألوف والعطوف من ثلاثه إلى تسعه ، تقول : (ثلاثه آلاف وثلاث مئه) بإثبات التاء فى الألوف ، لأنها مذكوره وبحذفها فى المئين لأنها مؤنثه ، (ومئه وثلاثه رجال) و (مئتان وثلاثه) و (ألف وثلاثه) و (ألفان [وثلاثه] ٣) لذلك تجرى على قياس ما تقدم فى عطف المركبات ، والعقود والعطوف على المئه والألف والمئين والألفين تقول : (مئه وأحد عشر) و (مئه وثلاثه عشر) و (مئه وعشرون) و (مئه وواحد وعشرون) كذلك فى المئين والألف والألفين ، ولك تقديم الأقل وتعطف عليه الأكثر والعكس [و ٩٧] تقول : (ثلاثه ومئه) و (ثلاثه وعشرون) ، وتقول : (مئه وثلاثه وعشرون وثلاثه) لكن تقديم الأقل أولى قياسا على (أحد عشر) وهو الأكثر استعمالا ، ولك أن تأتى فى التمييز فى المعطوف والمعطوف عليه ، والاستغناء عن بأحدهما تقول : (ثلاثه رجال ومئه رجل) و (ثلاثه رجال ومئه) و (ثلاثه ومئه رجل).

ص : ٧٧٩

١- وأصل (مائه) مئيه كسدره حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما فى عزه وثيه ولامها ياء ، لما حكى الأخفش : رأيت مئيا بمعنى مئه ، وإنما يكتب مائه بالألف بعد الميم حتى لا يشته بصوره (منه) خطأ ، فإذا جمع أو ثنى حذف الألف. ينظر الرضى ٢ / ١٥٢.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.

قوله : (وفى ثمانى عشره فتح الياء وجاء إسكانها وشد حذفها بفتح النون) (١) إلا مثل فى ثمانى إثبات الياء كان غير مركب ك-
(قاض) وقال تعالى : (عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ) (٢) وقال :

[٥٠٥] ولقد شربت ثمانيا وثمانيا (٣)

- ...

وقد جاء إسقاط الياء وإعراب النون نحو : (وَلَهُ الْجَوَارِ) (٤) (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ) (٥) بالضم ، وقوله :

[٥٠٦] لها ثنانيا أربع حسان

وأربع فثغرها ثمان (٦)

ص: ٧٨٠

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٥٢ : (أما الفتح فلأن الياء تحتمل الفتح لخفته كما فى رأيت القاضى ، وجاء إسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت فى (معدى كرب) ، و (قالى قلى) و (بادى بدأ) ، وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته لاستثقال أيضا ، وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرها لتدل على الياء المحذوفه ، وقد يحذف الباء فى ثمانى من غير التركيب ويجعل الإعراب على النون). وينظر شرح المصنف ٨٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٣٠ وما بعدها.

٢- القصص ٢٨ / ٢٧ ، وتمامها : (قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيْ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ ...)

٣- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : وثمان عشره واثنين وأربعا وهو للأعشى كما فى لسان العرب ماده (ثمن) ١ / ٥٠٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٧٥. والشاهد فيه قوله : (ثمان عشره) حيث كسر نون ثمانيه المركبه بعد حذف يائها ويجوز فتح الياء وسكونها ...

٤- الرحمن ٥٥ / ٢٤ ، وتمامها : (وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ).

٥- الأعراف ٧ / ٤١ ، وتمامها : (لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ) قال أبو حيان فى البحر ٤ / ٣٠٠ : (والتنوين فى (غواش) تنوين صرف أو تنوين عوض. قولان وتنوين عوض من الياء أو من الحركه قولان ، وقرئ (غواش) بالفتح كقراءه عبد الله ، (وله الجوار المنشآت).

٦- الرجز بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٣١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٥٢ ، واللسان ماده (ثمن) ١ / ٥٠٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦٢٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٧٤ ، وخزانه الأدب ٧ / ٣٦٥. والشاهد فيه قوله : (فثغرها ثمان) حيث حذف الياء من (ثمانى) وجعل الإعراب على النون وذلك على لغه ...

وإن كان مركبا جاءت وجوه أربعة : بقاء الياء مفتوحة لخفه الفتحه ، وإسكانها للخفه تشبيها ب- (معدى كرب) وحذفها وبقاء الكسره دليلا عليها ، وحذفها وفتح النون قبلها ، وهى على لغه (ثمان) فى المفرد وقال :

[٥٠٧] ولقد شربت ثمانيا وثمانيا

وثمان عشره واثنان وأربعا (١)

قوله : (ومميز الثلاثه إلى العشره مخفوض (٢) مجموع لفظا ومعنى) لما فرغ من تبيين الأعداد ذكر تميزاتها ، يعنى مميز الثلاثه مخفوض على الإضافه ب- (من) وإنما استعمل مضافا لأن المقصود ما بعده بدليل وصفه نحو قوله تعالى : (سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ) (٣) ولو كان العدد هو المقصود لكانت الصفه له وقيل (سمانا) (٤) وكان القياس جره فى المركبات كالأحاد ، لكنهم كرهوا جعل ثلاثه أشياء كشيء واحد ، وقال الزمخشري : (٥) يجوز سمانا صفه

ص: ٧٨١

١- سبق تخريجه فى الصفحه السابقه.

٢- قال الرضى فى ٢ / ١٥٣ : (وربما جاء فى الشعر نحو : ثلاثه أثوابا ، وإنما شذ النصب لأن المعدود فى الأصل كان موصوفا) وعده سيويه ضروره الكتاب ٢ / ١٦١ - ١٦٢.

٣- يوسف ١٢ / ٤٣ ، وتمامها : (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُثُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرٍ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ).

٤- قال أبو حيان فى تفسير البحر ٥ / ٣١٠ : (وسمان) صفه لقوله (بقرات) ميز العدد بنوع من البقرات وهى السمان منه ، لا بجنسهن ، ولو نصب صفه لسبع لكان التمييز بالجنس لا بالنوع ، ويلزم من وصف البقرات بالسمن وصف السبع به ، ولا يلزم من وصف السبع به وصف الجنس ، لأنه يصير معنى سبعا من البقرات سمانا ... ثم قال : ولم يصف سبع إلى عجاف لأن اسم الغدد لا يضاف إلى الصفه).

٥- ينظر الكشاف ٢ / ٤٤٦.

لسبع وهو جائز تقول : (جاءني ثلاثة رجال قرشيون وقرشيين) إلا أن المعنى يختلف ، فإن وصفت العدد كان من إضافه النوع إلى الجنس ، وإن وصفت التمييز كان من إضافه الجنس إلى النوع ، وأما كونه مجموعاً إما لمطابقه العدد في لفظه نحو (ثلاث رجال) أو لضعف دلالة هذا العدد القليل على الجمع ففوقه : بجمع تمييزه .

قوله : (لفظاً أو معنى) (١) يعني أن تمييز الثلاثة إلى العشره مجموع لفظاً ، نحو ثلاثة رجال ، أو معنى في اسم الجمع واسم الجنس ، نحو : (ثلاثة نفر) و (رهط وذود) (٢) و (ثلاث من البط) .

قوله : (إلا- في ثلاثمئه إلى تسعمئه) [وكان قياسها مئات أو مئتين] (٣) هذا استثناء من قوله : (مجموع) يعني فإن تمييزها مجرور مفرد ، تقول (ثلاثمئه) وكان قياسه الجمع لأن (مئه) تمييز لثلاثمئه فنقول : (ثلاث مئتا) جمع سلامه لمؤنث أو (مئتين) جمع سلامه لمذكر ، وإنما أفرد كراهه الجمع بين تأنيثين في (مئه) في معنى التأنيث (٤) ، وكأنه جمع بين تأنيثين مخفف بحذف الجمع ، وقد حصل في مئه دلالة على الكسره ، وأما مع التنوين مسنين بدل من (ثلاث مائه) (٥) وعطف بيان قوله :

ص : ٧٨٢

١- اسم الجنس ويسمى الجمع المعنوي كالتمر والعسل ، واسم الجمع كالرهن والقوم والنفر .
٢- (ذود) من الإبل ما بين الثلاث إلى العشره وهي مؤنثه لا واحد لها من لفظها والتكسير أذواد ، ينظر اللسان ماده (ذود) ٣ / ١٥٢٥ .

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

٤- قال المصنف في شرحه ٨٥ : (ألا ترى أنك إذا قلت ثلاثمئتا امرأه وجمعت مئه صار فيما هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلاثة رجال وبخلاف ثلاثة آلاف) .

٥- الكهف ١٨ / ٢٥ وتمامها : (وَلِكَيْتُوبًا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا) - قرأ الجمهور بالتنوين . قال ابن عطيه : على البدل أو عطف بيان ، وقيل على التفسير والتمييز . قال الزمخشري : عطف بيان لثلاث فيه ، وحكى أبو البقاء أن قوماً أجازوا أن يكون بدلاً من مئه لأن مئه في معنى مئتا ، فأما عطف البيان فلا يجوز عله مذهب البصريين . وأما نصبه على التمييز فالمحفوظ من لسان العرب المشهور أن مئه لا- يفسر إلا- بمفرد مجرور . وقرأ حمزه والكسائي وطلحه ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي (مائه) بغير تنوين مضافاً إلى سنين أو وقع الجمع موقع المفرد وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ، ولا يجوز له بذلك ، وقرأ أبو سنه ، وقرأ الضحاك (سنون) بالواو على إضمار هي سنون . ينظر تفسير البحر ٦ / ١١٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥ / ٤٠٠٤ ، والحججه لابن زنجله ٤١٤ ، والسبعه لابن مجاهد ٣٨٩ - ٣٩٠ ، والكشف ٢ / ٥٨ . قوله : (فاستغنى بها ، لأنها مشبه للجمع ، وقد جاء مجموعاً نحو قوله في قراءه حمزه والكسائي) (ثلاث مئه سنين بالإضافه .

ئى وجلت عن وجوه الأهاتم (١)

وقال بعضهم : إفراد (مئه) على لقياس لأن أصل التمييز الإفراد وإنما جمع فى ثلاثه رجال لضعف دلالته على الجمع.

قوله : (ومميز أحد عشر [إلى تسعه وتسعين] (٢) منصوب مفرد) يعنى مميز المركب نحو (أحد عشر رجلا) ، والعقود نحو (أحد وعشرون رجلا) والمعطوف إلى (تسعه وتسعين رجلا) لا- يكون إلا- منصوبا مفردا ، وأما النصب فلتعذر الإضافه ، وأما فى التركيب فلأنه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، وأما قولهم (خمسه عشر زيدا) و (خمسه عشر ك) (٣)

ص: ٧٨٣

١- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٣١٠ / ٢ ، وينظر أمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٤ - ٦٤ ، والمقتضب ٢ / ١٦٧ ، وشرح المفصل ٦ / ٢١ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١١٣ ، وشرح الرضى ٢ / ١٥٣ ، وخزانه الأدب ٧ / ٣٧٠ . والشاهد فيه قوله : (ثلاث مئين) حيث جمع مئه على مئين وذلك على القياس فى الشعر ، هذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ فى الاستعمال. كما قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٦ / ٢٣.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه (١٦٨).

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٥٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٢٨.

فالمقصود فيه العدد المضاف ، وإنما جيء بالعدد لبيان المعدود فكان [ظ ٩٧] كالشيء الواحد ، وأما في العقود والمعطوف نحو (عشرون رجلاً) و (أحد وعشرون درهماً) ، فإن أضافوا مع النون لم يجز ، لأنها كنون الجمع ، وإن حذف لم يجز ، لأنها شبيهة بالأصليه (١) ، وروى الكسائي إضافه العقود إلى العدد فتقول : (عشر ودرهم) كما تقول : (عشرون زيد) (٢). قال صاحب البرود : الأقرب أن يقال : إضافته بمعنى (من) وهى قليلة ، ومع هذا انتقل فى المركب لمصير ثلاثه أشياء كشيء واحد ، ويضعف حذف النون فى العقود ، لأنها كالأصليه فلما انضم قله إلى قله فى المركب ، وقله إلى حذف فى العقود ترك ، وأما كونه مفرداً فلأنه لتبيين الذات وهو حاصل فى الأفراد كما يحصل فى الجمع ، والمفرد أخف فكان أولى ، هذا مذهب الجمهور أعنى أفراده ، وأجازه الفراء (٣) ، واحتج بقوله تعالى : (اثنتى عشرة أسباطاً أمماً) (٤) وتؤول بأن (أسباطاً) بدل من اثنتى عشره و (أمماً) عطف

ص : ٧٨٤

- ١- قال الرضى فى شرحه ١٥٤ / ٢ : وأما عشرون وأخواته فلأن النون ليست للجمع حقيقه حتى تحذف بل هى مشبهه بها.
- ٢- ينظر شرح الرضى ١٥٤ / ٢ ، ولم يسبه الرضى إلى الكسائي ، والهمع ٧٦ / ٤ . وإنما قال : وربما جاء عشرو درهم وأربعو ثوب وهو قليل ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١١٥ / ١ وقد نسبه ابن مالك إلى الكسائي.
- ٣- ينظر معانى القرآن للفراء ٣٩٧ / ١ ، وشرح الرضى ١٥٥ / ٢ ، والهمع ٧٤ / ٤ .
- ٤- الأعراف ١٦٠ / ٧ ، وتمامها : (وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَمًا ...) وأسباطاً بدل من اثنتى عشره وذهب الزمخشري فى كشفه إلى أن أسباطاً تمييز. قال الزمخشري : فإن قلت : مميز ما بعد العشره مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً ، وهلا قيل : اثنتى عشره سبطاً) قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد قطعناهم اثنتى عشره قبيله وكل قبيله أسباط لا سبط فوضع أسباطاً موضع قبيله. ينظر الكشاف ٩٨ / ٢ وقد رد أبو حيان فى البحر المحيط على الزمخشري ، ينظر البحر ٤٠٥ / ٤ .

بيان على أسباط ، أو بدل من البديل عند من منع من عطف البيان في النكرة ، وقال الزمخشري : إنه يجوز ، إن أريد كل واحد جمعا نحو (عندى عشرون أنعاما) ، إذا أردت أن كل واحد منها أنعام وجعل الآية منه ، وردّ قوله بأنه يلزم أن يكونوا (سته وثلاثين سبطا) (١).

قوله : (ومميز مئة وألف وتثنيتهما وجمعه) يعنى وتثنيه المئه والألف ، وجمع الألف وحده ، وأما المئه فقد تقدم أنها لا تجمع إذا جاءت مميزه لثلاثه إلى عشره .

قوله : (مخفوض مفرد) (٢) أما الخفض فعلى الإضافه ، لأنه قياس أصل العدد ، وأجاز ابن كيسان (٣) النصب ، فتقول (ألف درهما) و (مئتان ديناراً) واحتج بقوله :

[٥٠٩] إذا عاش الفتى مئتين عاما

فقد ذهب اللذاذه والفتاء (٤)

ص : ٧٨٥

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٥٥ : (قال المصنف وهذا يطرد فى قوله : (تعالى : (اثنتى عشره أسباطا) فلو كان تميزا لكانوا سته وثلاثين على رأيه).

٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٥٤ : (أما خفضه فعلى الأصل فى نحو : ثلاثه رجال وأما إفراده ، فلما جرأهم عليه إفراد المميز المنصوب الذى قبله مع أنه أخف من الجمع ولفظ العدد كاف فى الدلاله على الجمع ، ومرتبته الآحاد جمع قله وحكم جمع القله عندهم حكم الإفراد فى كثير من الأشياء ...).

٣- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١١٤ - ١١٥ ، وشرح الرضى ٢ / ١٥٤ ، والهمع ٤ / ٧٤ .

٤- البيت من الوافر ، وهو للزبيح بن ضبع كما فى الكتاب ١ / ٢٠٨ ، ٢ / ١٦٢ ، والمقتضب ٢ / ١٦٩ ، ومجالس ثعلب ٣٣٣ ، وأمالى المرتضى ١ / ٢٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٢١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٥٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٥٥ ، وهمع الهوامع ٤ / ٧٦ ، وخزانه الأدب ٧ / ٣٧٦ - ٣٨٠ . والشاهد فيه قوله : (مئتين عاما) حيث نصب الاسم بعد (مئتين) للضرورة وكان الوجه حذف نون مئتين وخفض ما بعدها على اعتبارها مضافه إلى عام . وذلك لأنه قياس أصل العدد .

وأما الإفراد فلأنه لما كثر العدد فيه ، جمع مميزه مع حصول الغرض بالإفراد وأجاز الفراء الجمع (١) ، واحتج بقراءه حمزه (ثلاث مائة سنين) (٢) بالإضافة.

قوله : (وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان) (٣) مراده بالتذكير والتأنيث ما يكون فى المفرد نحو النفس إذا أريد بها الرجل لأنها مؤنثه ، بدليل قوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) (٤) والشخص إذا أريد به المرأه ، فهذا لك فيه وجهان ؛ اعتبار اللفظ واعتبار المعنى ، فتقول : جاءنى ثلاث شخوص للنساء وثلاثة أنفس للرجال ، و (ثلاث شخوص) و (ثلاثة أنفس) قال :

[٥١٠] ... -

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر (٥)

ص: ٧٨٦

- ١- ينظر معانى القرآن للفراء ١٣٨ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٤.
- ٢- الكهف ١٨ / ٢٥ ، ينظر السبعة فى القراءات ٣٩٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٥٨ ، وفى النشر فى القراءات العشر ٢ / ٣١٠ ، فقرأ حمزه والكسائى وخلف بغير تنوين على الإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين ٢ / ٣١٠ ، وتفسير البحر المحيط ٦ / ١١٢.
- ٣- ينظر الكتاب ٣ / ٥٦١ ، وشرح المصنف ٨٥ ، وشرح الرضى ٢ / ١٥٥.
- ٤- النساء ١ / ٤ ، وتامها : (يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً....).
- ٥- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : فكان نصيرى دون من كنت أتقى وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ١٠٠ ، ينظر الكتاب ٣ / ٥٦٦ ، والمقتضب ٢ / ١٤٦ ، والأصول لابن السراج ٣ / ٤٧٦ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٦٦ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، والإنصاف ٢ / ٧٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١٢٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١٥٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٥١ ، وخزانه الأدب ٥ / ٣٢٠ - ٣٢١. ويروى مجنى بدل نصيرى. والمعصر : إذا أعصرت الجارية أدركت وحاضت فهى معصر. ينظر اللسان (عصر) ٤ / ٢٩٦٩. والشاهد فيه قوله : (ثلاث شخوص) والقياس ثلاثة شخوص لأن الشخص مذكر لكن الشاعر راعى المعنى المقصود من الشخوص والذى رشحه قواه ذكر الكاعبين والمعصر.

وقال :

[٥١١] ثلاثه أنفس وثلاث ذود

لقد جار الزمان على عيالي (١)

والأ-جود اعتبار اللفظ ، لأنهم لمّا حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير والتأنيث لم يعتبروا مدلولاتها ، لأنك تقول (هذا شخص حسن رأيته) وإن كان مؤنثا لا تقول : (حسنه) و (نفس حسنه رأيتها) وإن كان مذكرا ، ولا تقول (حسن) وبعضهم قال : لا يجوز اعتبار المعنى إلا فى ضروره شعر.

قوله : (ولا- يميز واحد واثنان) [استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل (رجل) و (رجلان) لإفادته النص المقصود بالعدد] (٢) ، وذلك لأن المقصود بلفظ الأعداد الدلالة بنصوصيه العدد ، فلو أتوا بالجمع وقالوا (رجال) لم يعلم عددهم ، ولو أتوا بالعدد ، وقالوا (ثلاثه) لم يعلم ما هم فجمعوا بين العدد وتمييزه لذلك ، بخلاف (واحد) و (اثنان) فإن تمييزها يغنى عنهما وهما (رجل) و (رجلان) فلو ذكرت العدد وقلت (واحد رجل) و (اثنان رجلين) لم يكن لذكره فائده ، وقد شدّ بقوله :

[٥١٢] ... -

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل (٣)

ص: ٧٨٧

١- البيت من الوافر ، وهو للحطيئه فى ديوانه ٢٧٠ ، وينظر الكتاب ٣ / ٥٦٥ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٠٤ ، والخصائص ٢ / ٤١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١٢٢ ، والأغانى ٢ / ١٤٤ ، والإنصاف ٢ / ٧٧١ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٤٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ٧٥ ، وخزانه الأدب ٧ / ٣٦٧. والشاهد فيه قوله : (ثلاثه أنفس) والقياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثه لكنه أنت ثلاثه لكثرة إطلاق النفس على الشخص ، وثلاث ذود حيث أضيف ثلاث إلى اسم الجمع ذود وهذا جائز.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه (١٦٨).

٣- الرجز لخطام المجاشعى أو لجندل بن المثنى أو لغيرهما ، ينظر الكتاب ٣ / ٥٦٩ ، والمقتضب ٢ / ١٥٦ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١٨٤٧ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣٤ ، ٦ / ١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١١٦ وشرح الرضى ٢ / ١٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٦١ ، وهمع الهوامع ٤ / ٧٤ ، وخزانه الأدب ٧ / ٤٠٠. وقبله : كأَنَّ خصييه من التدلّ دل والشاهد فيه قوله : (ثنتا حنظل) وهو اسم يقع على جمع الجنس وهو العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل وإنما جاز على تقدير : ثنتان من الحنظل ، وإن كان شاذًا كما ذكر الشارح.

وفيه شذوذ آخر من حيث مميزه يجمع ، وكان قياسه حنظلتين.

قوله : (وتقول (١) للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره) الثانى والثانيه ، إلى العاشر والعاشره (٢) [و ٩٨] يعنى إضافه الواحد من العدد ، فلـك أن تشتق من ألفاظ العدد للمفرد منه تاره باعتبار تصييره ، وتاره باعتبار حاله من غير نظر إلى تصيير ، أما الذى باعتبار تصييره ، فالمراد به الواحد صير ذلك العدد عددا آخر ، وهو يستعمل من الثالث إلى العاشر ، فيما هو أقل منه بواحد فتقول : (ثالث اثنين ، رابع ثلاثه ، خامس أربعة ، سادس خمسه ، سابع سته ، ثامن سبعة ، تاسع ثمانيه ، عاشر تسعه) قال تعالى : (ما يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثِهِ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسِهِ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ) (٣) وكذلك فى المؤنثه تقول (ثالثه ثنتين) إلى (عاشره تسع).

قوله : (لا غير) يعنى أنك لا تستعمله فيما زاد على العشره ، ولا فيما نقص عن الاثنين (٤) ، لا تقول : (حادى عشر) ، ولا (واحد واحد) وأما فى

ص : ٧٨٨

١- فى الكافيه المحققه (فى) بدل للمفرد.

٢- للتفصيل ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٩ وما بعدها ، والمقتضب ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ، وشرح المصنف ٨٥ ، وشرح المفصل ٦ / ٣٥ - ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١٤٤ وما بعدها وشرح الرضى ٢ / ١٥٩.

٣- المجادل ٥٨ / ٧.

٤- وذهب سيبويه إلى ذلك وخالفه الأـخفش والمازنى والمبرد والمصنف وابن مالك فى شرح التسهيل والرضى ينظر المقتضب ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ، وشرح المصنف ٨٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٤٤ ، وشرح الرضى ٢ / ١٥٩ ، وينظر الكتاب ٣ / ٥٦٠. قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٥٩ : (وأجاز سيبويه أن يتجاوز العشره ما هو بمعنى التصيير خلافا للأخفش والمازنى والمبرد).

الاثنين ، فأجازه الكسائي (١) تقول : (ثاني واحد) ومنعه أكثر البصريين ، وإنما امتنع فيما زاد على العشرة لأنه في معنى الفعل من (ثلثتهم) و (ربعتهم) إلى (عشرتهم) ، وليس فيما زاد على العشرة معنى فعل بمعنى فصييرهم (أحد عشر) فما فوق ، وأما امتناعه في الواحد فلأن من شرط التصيير ، أن يضاف إلى ما هو أقل منه بواحد ، ولا أقل من (واحد) فلا فائده ، وأجاز سيبويه (٢) وجماعه استعماله في المركبات ، وإن لم يكن له فعل ، لكنه يشتق من اللفظ كما فعلوا في (ثالث ثلاثه) ، فتقول (ثاني عشر) أحد عشر) إلى (تاسع ثمانية عشر) بخلاف العقود ، وأجاز ذلك بعضهم في العقود فيقول (عاشر تسعة عشر) و (ثالث سبعة وعشرين) و (رابع تسعة وثلاثين) قالوا : لأنه قد وجد له فعل ، وحكى أبو عبيد (٣) (تسعة وعشرين ثلثتهم) و (تسعة وثلاثين فربعتهم) وهذا الذي بمعنى التصيير ، يجوز إعماله إذا أريد به الحال والاستقبال ، واعتمد لأنه اسم فاعل مشتق من فعل يقولون (ثلثت القوم وربعتهم إلى عشرتهم) فتقول : هذا (رابع ثلاثه) إلى (عاشر تسعة) بالنصب ، ومنع بعضهم من إعماله ، قالوا : لن تستعمله العرب إلا لما مضى ولم تصرف فيه لقلته .

قوله : (وباعتبار حاله) هذا المعنى الثاني يعني أنه أحد العدد.

ص : ٧٨٩

١- ينظر الرضى ٢ / ١٦٠ ، والإنصاف ١ / ٣٢٢ .

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٥٦٠ وما بعدها .

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٥٩ ، وفيه أبو عبيده الذي نقل الرضى قوله وليس أو عبيد .

قوله : (الأول والثاني والأولى والثانية إلى العاشر والعاشر والحادي عشر والحادية عشره) يعنى أنك تستعمله باعتبار حاله فى المفردات والمركبات جميعا ، وتضيفه إلى ما هو مثله تقول : (ثانى اثنين) و (ثالث ثلاثة) إلى (عاشر عشره وحادى عشر) إلى (تاسع تسعه عشر) وكذلك فى المؤنث (ثانية ثنتين إلى تاسعه عشره ، وقال صاحب البرود :

قوله : (الأول) لا يستقيم فيه معنى أحدهما لأنه لا يقول ذلك إلا فى متعدد وأيضا ليس الأول اسم فاعل ، ولهذا لا يذكره كثير من النحاه هنا ، والجواب عن الأول أن مراده (أول اثنين) و (أولى ثنتين) ولم يقل (واحد) و (اثنتين) و (واحدة ثنتين) لأن الواحد إنما يراد به العدد ، والمقصود هنا الصفه ، فغير لفظ الواحد إلى (إلى الأول كما غير الاثنتين إلى الثانى تنبيها على الفرق ، وأما الحادى عشر والحاديه عشره فإنه لم يستعمل باعتبار التصيير صح ، وإنما يستعمل باعتبار الحال ، ولهذا تقول : (الحادى عشر) و (الحاديه عشره) فإنه لم يستعمل تذكير الجزئين مع المذكر فى تأنيثهما مع المؤنث. قال المصنف : وما وقع فى بعض نسخ المفصل نحو (الحاديه عشر) فغلط (١) ، وحكى بعض النحويين عن السيرافى (٢) أنه قال : لا أعلم خلافا فى جواز (حاديه عشر) بحذف التاء من الثانى ، والجواب عن الثانى ، أنه لم يتعرض لبيان اسم الفاعل فقط ، إنما هو فيما يستعمل بمعنى أحدها ، وهذا يصح بغير اسم الفاعل ، وحاصل الكلام فى اعتبار حاله أن العدد إن كان واحدا ، لم يجز ، لأنه لا بد من إضافته إلى عدد ،

ص : ٧٩٠

١- ينظر شرح المصنف ٨٦.

٢- ينظر رأى السيرافى فى شرح الرضى ١٥٩ / ٢.

ولا يصح في الواحد ، لأنه لا بعض له ، فلا تقول : (أول واحد) ولا (واحد واحد) وإن كان من اثنين إلى عشره جاز اتفاقا تقول : (ثاني اثنين) و (ثالث ثلاثة) قال تعالى : (ثاني اثنين) (١) وقال : (ثالث ثلاثة) (٢) فقال سيويه : (٣) هو أكثر من ثالث اثنين وإن كان مركبا نحو (حادى عشر وأحد عشر) فأجازه البصريون ومنعه الكوفيين (٤) لأنه لا يشتق من المركب ، وإن كان عقدا ، لم يجز عند الجمهور (٥) لا تقول : (عاشر عشرين) ولا (ثالث ثلاثين) خلافا للكسائي (٦) ، وإنما يقولون : هذا تمام العشرين أو أحد العشرين ، واسم الفاعل في هذه المعنى غير عامل ، لأنه ليس مشتقا من فعل ، وأجاز بعضهم إعماله كالأول.

قوله : (ومن ثم (٧) قيل في الأول : ثالث اثنين أى [ظ ٩٨] مصيرها من ثلاثتهما) (٨) أى ومن أجل أن اسم الفاعل الذى للعدد يقال باعتبارين ، لزم فى الأول وهو الذى بمعنى التصيير أن تضيفه إلى ما هو دونه لواحد ، ليتمكن أن يصير مثل المشتق منه ، فتقول : (ثالث اثنين) أى مصيرهما

ص: ٧٩١

- ١- التوبة ٩ / ٤٠ وتمامها : (إِلَّا تَنْصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ...).
- ٢- المائدة ٥ / ٧٣ ، وتمامها : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثِهِ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ).
- ٣- ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٩.
- ٤- ينظر الإنصاف ١ / ٣٢٢.
- ٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٥٩.
- ٦- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١٤٤.
- ٧- فى الكافية المحققه (ثمت) بدل (ثم).
- ٨- قال المصنف فى شرحه ٨٦ : يعنى أنك إذا أضفته فإنما تضيفه إلى عدد أقل منه ، فلو أضفته إلى عدد أكثر منه أو مساو فسد المعنى لأن ثالثا لا تصير (ثلاثة ثلاثة) وإنما تصير (اثنين اثنين).

ثلاثه ، ولم تصح إضافته إلى ما فوقه ، ولا إلى مثله ، وحكى ثعلب : (١) (ثلث ثلاثه) أى أتممتها ، وما إلى دونه بأكثر من واحد فمنعه بعضهم نحو : (هذان خامسان ثلاثه) ولا نص فيه .

قوله : (وفى الثانى والثالث ثلاثه أى أحدها) يعنى وباعتبار حاله تضيفه إلى عدد مساو للعدد الذى اشتق منه ، ليكون له معنى فتقول (ثالث ثلاثه) أى أحدها ، ولا يجوز إلى ما دونه وأجاز نجم الدين (٢) واليمنى والإمام يحيى بن حمزه (٣) إضافته إلى ما هو فوقه فتقول (ثالث خمسه ورابع سته) لجواز أن يكون أحدها نحو (عطارد ثانى السبعه الأفلاك) قال ركن الدين : (٤) وله معنى وهو أيضا بالثالثيه .

قوله : (وتقول : حادى عشر أحد عشر على الثانى خاصه) (٥) وذلك لأنه لا يستعمل المعنى الأول فى المركب ، ومراده : أنه يجوز ذلك فى المركب من (حادى عشر أحد عشر) إلى (تاسع عشر تسعه عشر) وجهان :

الأول : الإتيان بالمركب كليهما فتقول : (حادى عشر أحد عشر) ببناء المركب الأول والثانى ، وإضافه المركب الأول إلى المركب الثانى .

ص : ٧٩٢

-
- ١- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٦٠ .
 - ٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٦٠ .
 - ٣- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه السفر الثانى ورقه ٨٧ ، برقم ١٩٦١ ، دار المخطوطات صنعاء .
 - ٤- ينظر الوافيه شرح الكافيه ٢٢٣ - ٢٢٤ .
 - ٥- قال المصنف فى شرحه ٨٦ : (يعنى أنه إذا زاد على العشره لا يستعمل إلا على المعنى الثانى كما تقدم لتعذر المعنى الأول ، فلا يضاف إذن إلا إلى مساويه فى العدد فتقول : حادى عشر أحد عشر ، وتاسعه تسع عشره ، وينبغى أن يكون الأول على هذه اللغه معربا لذهاب التركيب المقتضى للبناء فيه ...

الثانى قوله : (وإن شئت [قلت] (١) حادى أحد عشر إلى تاسع تسعه عشر) بمعنى تحذف (عشر) من الأول تخفيفاً لدلاله الثانى عليه.

قوله : (فتعرب [الجزء] (٢) الأول) (٣) يعنى (حادى) المحذوف منه (عشر) لزوال التركيب ، وبعضهم أبقاه مثبتاً باعتبار المحذوف. ووجه ثالث وهو (حادى عشر) مبنيًا بحذف المركب الأول ، كأن المحذوف مذکور ، ورابع وهو (حادى عشر) بإعرابهما معاً ، أجازهم لدلاله الإعراب على عدم التركيب ، ومنعه بعضهم لأن فيه إجحافاً ، وخامس ، وهو (حادى عشر) بالبناء بحذف (عشر) من الأول بواحد من الثانى وأردتهما فبقى على ما كان عليه وهو أضعفها (٤).

ص: ٧٩٣

- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٦٠ : (وذكر الكوفيون جواز إعراب الأول وأما الثانى فلا كلام فى بناءه لتضمنه الحرف ، ووجه إعراب الأول عدم قيام ثانى جزئى المضاف إليه مقام ثانى جزئى المضاف) قال السيرافى : هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا ورى الكسائى الوجهين عن العرب).
- ٤- ينظر هذه الأقوال فى هامش شرح الرضى ٢ / ١٦٠.

قوله : (المؤنث ما فيه علامه تأنيث لفظاً أو تقديرًا) [والمذكر بخلافه] (٢) يعنى أن علامه المؤنث تنقسم إلى ملفوظ بها ك- (ضاربه) و (ظالمه) و (صحراء) و (ذكرى) ، ومقدره ك- (عين) و (أذن) ، وطريقها السماع ومن الطرق التقريبية (العدد) وقد تقدم الإشاره والإضمار نحو : (الأذن قطعها) ، والتصغير والوصف وإسناد الفعل إليه ، أما الإشاره فما ظهرت فيه الهاء والياء نحو (هذه هند) ، و (هذى أمه الله) ، فهو مؤنث وما لم تظهر فيه فمذكر ، إلا أن يراد بالمؤنث المذكر نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً) (٣) قال :

[٥١٣] يا أيها الراكب المزجى مطيته (٤)

...

ص: ٧٩٤

- ١- للتفصيل ينظر المفصل للزمخشري ١٩٨ ، وشرح لمفصل لابن يعيش ٤ / ٨٨ - ٨٩ ، وشرح المفصل للمصنف (الإيضاح) ٢ / ٥٥٢ - ٥٥٣ ، وشرح الرضى ٢ / ١٦١ وما بعدها.
- ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٣- الأنعام ٦ / ٧٨ وتمامها : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ).
- ٤- هذا الشطر من البسيط وهو لرويشد بن كثير الطائى فى سر صناعه الإعراب ١١ ، وينظر شرح ديوان الحماسه للمرزوقى فى ١٦٦ ، والخصائص ٢ / ٤١٦ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٥ ، والإنصاف ٢ / ٧٧٣ ، واللسان ماده (صوت) ٤ / ٢٥٢١ ، وجمع الهوامع ٥ / ٣٤٣ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٢١.

هذا ربي كأنه أراد هذا الشخص أو النور ، أو بالمذكر مؤنثا نحو :

[٥١٤] سائل بنى أسد ما هذه الصوت (١)

... -

أراد الصحيحه ، وأما التصغير فلا يظهر إلا في الثلاثي ، ك- (قديمه) و (هنيدة) وقد شذ حذفها في (جريب) و (عريس) ولا يظهر في الرباعي فما فوق ، وشذ ظهورها في (قد يديمه) و (وريئه) تصغير (قدام) و (وراء) ، أما الصفه فنحو (امرأه قائمه) و (تميمه ذات أو قال) وأما إسناد الفعل فسيأتي.

قوله : (وعلامه التأنيث التاء والألف مقصوره وممدوده) (٢) يعنى التأنيث والألف مقصوره وممدوده يعنى التأنيث اللفظي نحو (فاطمه) و (طلحه) و (قائمه) و (قامت) ، والألف المقصوره نحو : (حبلي) و (سكري) والممدوده

نحو (صحراء) و (بيداء) وهى فرع المقصوره على الأصح ، وزاد الزمخشري (٣) الياء نحو (هذى أمه الله) وأما المقدره ، فلا تكون إلا التاء ، لأنها أصل العلامات (٤) والكوفيون يسمونها هاء التأنيث اعتبارا

ص: ٧٩٥

١- هذا عجز للشطر الذى قبله وهو من البسيط وهو لرويشد بن كثير الطائي فى سر صناعه الإعراب ١١ ، وينظر شرح ديوان الحماسه للمرزوقى فى ١٦٦ ، والخصائص ٢ / ٤١٦ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٥ ، والإنصاف ٢ / ٧٧٣ ، واللسان ماده (صوت) ٤ / ٢٥٢١ ، وهمع الهوامع ٥ / ٣٤٣ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٢١ . والشاهد فيه قوله : (ما هذه الصوت) حيث أنت المذكر للضرورة الشعريه.

٢- ما ذكره المصنف وهو المشهور عند جمهور النحاه. وقال الرضى فى شرحه ٢ / ١٦١ : تاء التأنيث فى الاسم أصل وما فى الفعل فرعه لأنه يلحق الفعل لتأنيث الاسم أى فاعله ، وأصل العلامه أن تلحق كلمه هى علامه لها فلهذا كانت التاء الاسميه أكثر تصرفا بتجملها للحركات وبنقلها فى الوقف هاء.

٣- ينظر المفصل ١٩٨ ، وشرح المفصل ٥ / ٩١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٦١ .

٤- ذكر ابن الأنبارى فى المذكر والمؤنث ١٦٦ وما بعدها علامات التأنيث عند الكوفيين وقال هى ثمانى : ١ - الألف المقصوره فى (سلمى) و (بشرى). ٢ - الألف الممدوده فى (صحراء) و (صفراء). ٣ - التاء فى مثل (أخت) و (بنت). ٤ - الهاء فى مثل (طلحه) و (حمزه) و (قائمه) وتكون هاء فى الوقف. ٥ - الألف والتاء فى جمع المؤنث السالم نحو : (مسلمات). ٦ - النون فى مثل (هنّ) و (أنتنّ). ٧ - الكسره فى (أنت) ٨ - الياء فى مثل (هذى) وقد وافق الزمخشري الكوفيين فى هذه. وقد رد ابن الحاجب على دعوى الزمخشري والكوفيين فى تأنيث هذى فى شرحه على الكافيه ٨٧ حيث قال : (وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم : (هذى أمه الله) وزعم أنها للتأنيث وليس ذلك بحجه لجواز أن تكون صيغه موضوعه للمؤنث أو تكون الياء بدلا من الهاء فى قولك : هذه أمه الله). ينظر شرح الرضى ٢ / ١٦١ وما بعدها.

بالوقف وكلام البصريين أولى (١) لأن الاعتبار بالوصل ، وليدخل نحو : (بنت وأخت).

قوله : [و ٩٩] (وهو حقيقى ولفظى) المؤنث باعتبار إعرابه إلى لفظى ومعنوى كما تقدم فى غير المنصرف ، وباعتبار إسناد الفعل إليه إلى حقيقى ولفظى.

قوله : (فالحقيقى ما يازائه ذكر من الحيوان كامرأه وناقه) (٢) مثل بمثال فيمن يعقل ك- (المرأه) ويازائها (رجل) ومثال فيما لا يعقل ك- (ناقه) ويازائها (جمل) ولا- فرق بين أن يكون من غير لفظه كهذين أو من لفظه ك- (قائم) و (قائمه) و (بطه) و (نمله) إذا وضعت بمؤنث نحو : (جماعه) أنثى

ص : ٧٩٦

١- قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٥ / ٨٩ : (تقول هذه قائمه وقاعده وفى هذه التاء مذهبان : أحدهما : وهو مذهب البصريين أن التاء الأصل والهاء بدل منها. الثانى : وهو مذهب الكوفيين أن الهاء هى الأصل. والحق الأول والدليل على ذلك أن الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير)

٢- ينظر شرح المفصل ٥ / ٩١ وما بعدها ، وشرح المصنف ٧٨ ، وشرح الرضى ٢ / ١٦١ وما بعدها.

أو قصدت المؤنث ، وقال نجم الدين : الحقيقي هو المخلوق مؤنثا (١).

قوله : (واللفظي بخلافه) وهو أنواع : ما ليس بإزائه ذكر ك- (ظلمه) في اللفظي (٢) و (عين) في المعنوي ، وكل عضو زوج كاليدين ونحوهما ، وما بإزائه ذكر في غير الحيوان ك- (جبل) و (هضبه) ، و (زحل) و (الزهرة) ، و (سهيل) و (الثريا) ، و (أساف) و (نائله) ونحو ذلك ، وما ليس بإزائه ذكر و (جهنم) و (سقر) و (السماء) و (الأرض) ، وبعض أسماء الأجناس يغلب عليها التأنيث ، وأسماء الجمع إن كانت لما لا يعقل فمذكوره ، وأجازوا في (قوم) التأنيث ، وأما جمع التكسير ك- (رجال) و (فلوس) فإنه يجوز تذكيره وتأنيثه.

قوله : (وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء) (٣) أى إلى المؤنث المسند إليه ، وإن كان مذكرا لم تدخل التاء ، سواء كان لفظه مذكرا كزيد وعمرو ، أو مؤنثا ك- (صلحه) و (حمزه) تقول (قام زيد وقام طلحه) ولا تقول : (قامت طلحه) وأجازه الكوفيون (٤) ، وإن كان المسند إليه مذكرا أو مؤنثا غلب المذكر نحو : (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) (٥) وإن كان المسند إليه مؤنثا ، فإن

ص: ٧٩٧

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٦٩.

٢- قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٥ / ٩٢ : (واعلم أن التأنيث الحقيقى أقوى من التأنيث اللفظى لأن المؤنث الحقيقى يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثا وغير الحقيقى شىء يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته...).

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٦٩ : أى الفعل وشبهه إلى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا أو مظهرا حقيقيا أو لا ظاهر العلامة أو لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للأيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

٤- ينظر رأى الكوفيين فى شرح ابن عقيل ١ / ٤٨٢.

٥- القيامة ٧٥ / ٩.

أسندته إلى ظاهر ، وكان حقيقيا بغير فصل ، وحيث التاء نحو : (قامت هند) إلا أنه يجب وصف المؤنث إذا قصد ، حيث تستوى في لفظه علامه التانيث نحو (قالت جماعه) أنت لزوال اللبس على السامع ، وإن لم توصف لم تجب التاء ، ولهذا قيل : لا دلالة في (قالت نَمَلَةٌ) (١) على أنها أنثى ، وإن وقع فصل ، أو كان الفعل غير متصرف ، أو كان نحو (جماعه) و (نمله) جازت التاء وحذفها ، تقول : (نعم المرأه هند ونعمت) و (قام اليوم هند وقامت) و (قال نمله وقالت) وعليه :

[٥١٥] لقد ولد الأخيطل أمّ سوء

مقلده من الأمات عارا (٢)

والأحسن مع الفصل التاء ، إلا أن يكون الفصل ب- (إلا) فالأجود حذفها نحو : (ما قام إلا هند) لأن التقدير : (ما قام أحد) وإن كان غير حقيقى ، جاز الأمران نحو : (طلع الشمس وطلعت) والأجود التانيث ، وإن وقع فصل ، فالأجود التذكير نحو : «وجاؤكم بالبينات» (٣) (فَمَنْ جَاءَهُ

ص: ٧٩٨

١- النمل ٢٧ / ١٨ وتمامها : (حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ.)

٢- البيت من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ٥٤٩ مع تغيير العجز والقافيه ويروى عجزه : على باب استها صلب وشام ينظر جمهره اللغه ١٣٠٨ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٩٢ ، واللسان ماده (أمم) ١ / ١٣٦ . والشاهد فيه قوله : (ولد الأخيطل أم سوء) حيث ترك التاء فى (ولد) مع أنه مسند إلى مؤنث حقيقى ، وهو (أم سوء) وساغ التانيث للفصل بين الفعل وفاعله.

٣- غافر ٤٠ / ٢٨ ، وتمامها : (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ....)

مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) (١) ومن التأنيث (فَأَخَذَتْكُمْ الصَّاعِقَةُ) (٢) (جاءتكم البينات) (٣) قال صاحب البرود : والذي أقوله : إن التذكير والتأنيث سيان في الحسن ، لكثرة ورود التأنيث ، والمثنى في جميع ذلك كالمفرد ، لسلامته لفظ المفرد فيه ، فهذا الكلام في المثنى والمفرد الظاهرين ، وأما ضميرهما فليس فيه إلا التاء ، تقول (هند قامت) و (الهندان قامتا) و (الشمس طلعت) و (العينان فاضتا) ولا فرق بين الحقيقي وغيره وقد شد :

[٥١٦] فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إيقالها (٤)

وتؤول بأنه أراد بالأرض المكان.

قوله : (وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) يعني أنت فيما ليس بإزائه ذكر في الحيوان إذا أسندته إلى ظاهره ، جاز التذكير والتأنيث بخلاف ما أسندت إلى مضمرة ، فإن حكمه حكم الحقيقي في لزوم التاء ، ووجه إلحاقها بالأبدان من أول الأمر ، بأنه مؤنث ، فإن كان حقيقيا لزم في ظاهره

ص : ٧٩٩

١- البقره ٢ / ٢٧٥.

٢- البقره ٢ / ٥٥ وتمامها : (وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ).

٣- البقره ٢ / ٢٠٩ وتمامها : (فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَاغْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ).

٤- البيت من المتقارب ، وهو لعامر بن جوين في الكتاب ٢ / ٤٦ ، وينظر شرح أبيات سيويه ١ / ٥٥٧ ، والخصائص ٢ / ٤١١ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٤ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٥٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١٧٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٠٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٨٠ ، ومغنى اللبيب ٨٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٤٣ ، والبحر ٨ / ٢٠٨ ، واللسان مادة (أرض) ١ / ٦١ و (بقل) ١ / ٣٢٨ ، وهمع الهوامع ٦ / ٦٥ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٥ - ٤٩ - ٥٠. والشاهد فيه قوله : (ولا أرض أبقلت إيقالها) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى وهو (أبقل) والقياس أن يقول : (أبقلت إيقالها) فحذفت التاء ضروره وليس على سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

ومضمرة لمطابقه اللفظ ، وهو التاء ظاهره أو مقدره ، والمعنى وهو أن يازائه ذكر [ظ ٩٩] فى الحيوان ، وكذلك فى مضمرة غير الحقيقى ، وأما مظهره فجاز الوجهان لأنه لفظى ، وفى لفظه ما يشعر به ، فاستغنى عن إلحاق التاء بخلاف مضمرة فىجب التأنيث لفوات الصيغه الداله على تأنيثه .

قوله : (وحكم ظاهر الجمع) (١) يحترز من ضميره ، فسيأتى .

قوله : (مطلقا) (٢) يعم المذكر عاقلا أو غير عاقل ، سالما أو مكسرا بالواو والنون وبالألف والتاء ، نحو (الزيدون) و (الرجال) و (الطلحات) ، وكذلك اسم الجنس ، واسم الجمع نحو (حمام) و (دجاج) و (نمل) و (رهط) و (الأيام) و (الزينات) و (الزيان) و (الظلمات) و (الليالى) وكذلك (السنون).

قوله : (غير المذكر السالم) فقط ، أخرجه من هذه الأقسام ، فإنه يجب فيه التذكير تقول (قام الزيدون) ولا يجوز (قامت) ، وإنما لم يجر فيه التأنيث لمشابهته المفرد لوجود حروفه فيه .

قوله : (حكم ظاهر غير الحقيقى) يعنى أن حكم هذه الجمع إذا كان الفعل مسندا إلى ظاهره حكم المؤنث غير الحقيقى ، إذا كان الفعل مسندا إلى ظاهره فى جواز تذكير الفعل وتأنيثه ، تقول : (قام الرجال) و (قامت الرجال) ، فالتأنيث لكون الجمع فى معنى جماعه ، والتذكير لكون تأنيث

ص : ٨٠٠

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٧٠ : (وإن كان الظاهر غير حقيقى التأنيث ، فإن كان متصلا نحو طلعت الشمس فإلحاق العلامة أحسن من تركها والكل فصيح ، وإن كان منفصلا فترك العلامة أحسن إظهارا لفضل الحقيقى على غيره ...).

٢- ينظر شرح المصنف ٨٧ ، وشرح الرضى ٢ / ١٧٠ .

الجماعه ، بخلاف المثني من تأنيث غير حقيقي ، ولم يعتد بالتأنيث المعنوي (١) في الجموع نحو : (الضوارب) لأنه ليس إزائه ذكر في الحيوان ، وإن كان لفظ مفرده ، بخلاف المثني وجمع المذكر السالم ، فإن لفظ الواحد فيه باق. قال المصنف : ما معناه : ولم يفعل في الزيانب وإن كان لفظه مفرده باقيا أجرى لباب الجمع مجرى واحدا ، لأن الجمع بالألف والتاء يجرى في صفات المذكر غير العاقل والمؤنث العاقل ، فلو التزموا التأنيث في الجمع بالألف والتاء ، في مثل : (جاء الضاربات) ، يوهم حيث يكون صفه لمذكر غير عاقل ، إنه مؤنث حقيقه في الجمع ، فاعتبروا فيه الجماعه فجرى مجرى غير الحقيقي ، وكلام المصنف (٢) هو مذهب الكوفيين واحتجوا على جواز الوجهين في المؤنث الحقيقي السالم ، بقوله :

[٥١٧] عشيّه قام النائحات وشققت (٣)

... -

وهو ضعيف ، وأما البصريون فألزموه التأنيث كالمذكر السالم لسلامه مفرده.

قوله : (وضمير العاقلين) (٤) يعني إذا كان الفعل مسندا إلى الضمير

ص : ٨٠١

-
- ١- ينظر شرح المصنف ٨٨.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ٨٨.
 - ٣- صدر بيت من الكامل ، وهو لأبي عطاء السندی في مدح ابن هبيرة في أمالي القالي ١ / ٢٧٢ ، وحماسه أبي تمام ١ / ٣٣٦ ، ورفض المبانى ٢٤٢ ، واللسان ماده (أتم) ١ / ٢٠. وعجزه : جيوب بأيدي مأمم وخطود والشاهد فيه قوله : (قام النائحات) حيث استعمل قام وهو مذكر النائحات جمع مؤنث سالم حيث جوز الكوفيون الوجهين التذكير والتأنيث. والمأمم : المقصود به النساء كما في اللسان.
 - ٤- قال الرضى في شرحه ١٧١ / ٢ : وإنما خصوا العاقلين بالواو دون النون لأن أصل ما يزداد حروف اللين والألف أخذه المثني ، والجمع بالواو أولى منه بالياء لأن ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع ، وكانت الواو لأصلاته في الجمع بالعاملين أولى لأصلاته بغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلى.

العائد إلى الجمع المذكر العاقل غير المذكر السالم ، جاز لك التأنيث على تأويل الجماعه ، والإتيان بضمير الجمع ليكون مشعرا به ، واحترز بالعاقلين عن المؤنث العاقل وعمالا- يعقل مذكرا أو مؤنثا ، وبقي المذكر السالم بالواو والنون ، نحو : (الزيدون) وبالألف والتاء نحو (الطلحات) والمكسر ، فقال (غير المذكر السالم) فأخرجه ، ومراده الذى بالواو والنون نحو (الزيدين) و (المسلمين) دون (اثنين) ، ودون ما جمع بالألف والتاء ، فنقول فى المذكر السالم (الزيدون) و (المسلمون قاموا) ولا يصح (قامت) لسلامه المفرد ، وأما (بنون) و (الطلحات) فحكمه حكم المكسر ، تقول (البنون والطلحات والرجال قاموا) ويجوز (قامت) قال تعالى : (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتُتْ) (١) وقال :

[٥١٨] إذا الكماه بالكماه التفت (٢)

- ...

قوله : (والنساء والأيام فعلت وفعلن) يعنى إن لك فى باق الجموع ، وهى مذكر ما لا يعقل كالأيام ، والمؤنث العاقل وغير العاقل ، ك- (النساء والهندات والعيون والصحراوات والسنين) وجهين : أن تعاملها معاملة المفرد المؤنث بالتاء ، وأن تأتى بالنون فتقول (النساء والأيام والعيون)

ص: ٨٠٢

١- المرسلات ٧٧ / ١١.

٢- الرجز لجحدر بن ضبيعه فى شرح المفصل ٤ / ٩٥ - ٩٦ ، ويروى : إذا الرجال بالرجال التفت وتمام الرجز : أمخدج فى الحرب أم أتمت والشاهد فيه قوله : (التفت) حيث عاد الضمير التاء فى الفعل (التفت) إلى جمع التكسير فجاز التأنيث فى ذلك.

فعلت) قال تعالى : (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ) (١) و (النساء والأيام والعيون فعلن) قال تعالى : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ) (٢) ، وقد يجمع بينهما قال :

[٥١٩] ولو أن ما فى بطنه بين نسوه

حبلن ولو كانت قواعد عقرا (٣)

قالوا : والأولى الإتيان بالنون فى أقل الجمع والتاء فى أكثره ، فتقول : (الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت) (٤) . [و ١٠٠] وإنما أتوا فى ضمير العاقلين بالواو لأنها أقوى من النون ، بدليل إعرابهم بالواو فى الأسماء ، والنون فى الأفعال .

ص : ٨٠٣

١- التكوير ٨١ / ٢ .

٢- البقره ٢ / ٢٢٨ وتمامها : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ ما خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحامِهِنَّ .)

٣- البيت من الطويل ولم أقف له على قائل أو مصدر .

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٥٧ ونسبه إلى المازنى .

قوله : (ما لحق آخره ألف أو ياء) يعنى بالألف فى حال الرفع ، وبالياء فى حال النصب والجر .

قوله : (مفتوح ما قبلها) يعنى الياء يحترز من ياء الجمع ، فإنه مكسور ما قبلها ، ولم يذكر ما قبل الألف ، لأنه لا يكون إلا مفتوحا .

قوله : (نون مكسوره) يحترز من نون الجمع ، فهى مفتوحه ، وقد تقدمت لغات المثنى والمجموع .

قوله : (البدل على أن معه مثله) يعنى فى اللفظ والمعنى ، نحو : الرجالن ، وأما العمران والقمران ، فإنما جاءت فيهما التثنيه بعد التغليب لمماثله بينهما ، احترازا من التثنيه اللفظيه ، وهى أربعة أنواع : ما أريد به تثنيه التنكير نحو : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) (٢) و (لبيك) و (سعديك) (٣) ، وما جعل فيه لفظ المثنى لشيء واحد ، ك- (المقصين) و (الجميلين) ، وما ألحقت

ص : ٨٠٤

-
- ١- قال الزمخشري فى المفصل ١٨٣ : (وهو ما لحقت آخره زياداتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسوره لتكون الأولى علما لضم واحد إلى واحد والأخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد).
 - ٢- الملك ٦٧ / ٤ وتمامها : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ).
 - ٣- ينظر شرح الرضى ١٧٣ / ٢ .

فيه العلامه مؤكده للتثنيه لا- مؤسسه ، نحو : (اثنان) و (اثنتان) ، لأن معنى التثنيه مفهوم من اللفظ دون العلامه ، فلحوق العلامه تأكيد ، وأن يلحق ما لم ترد تثنيته على جهه القلب مثل : (وضعت الحلقه فى الأصبعين) وقوله :

[٥٢٠] ... -

كما دحست الثوب فى الوعائين (١)

أراد الأصبع فى الحلقتين والثوبين فى الوعاء.

قوله : (من جنسه) (٢) يعنى إن من شرط المثنى اتفاق الاسمين لفظا ومعنى ، وأنه لا يجوز تثنيه اللفظ المشترك باعتبار معنيه ولا الحقيقه ومجازها ، فلا يقال (قرءان) لظهر وحيض ، و (جونان) لسواد وبياض ، و (سعفان) لحمرة وبياض ، و (أسدان) لرجل وأسد ، إلا أن تريد بالتثنيه أحد المعنيين ، وهذا مذهب الجمهور ، وأجاز ذلك ابن الأنبارى والحريرى

ص: ٨٠٥

١- عجز بيت من السريع ، وهو بلا نسبه فى اللسان ماده (دحس) ٢ / ١٣٣٤. وصدرة : يؤرّها بمسمعد الجنين والشاهد فيه قوله : (دحست الثوب فى الوعائين) وهو يريد أدخل الثوبين فى الوعاء.

٢- قال المصنف فى شرحه ٨٨ : (فقوله : ليدل على أن معه مثله من جنسه تنبيه على أن الأسماء المشتركه لا- تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وإنما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها فإذا قلت قرءان فإنما تعنى به حيضين أو طهرين لا طهرا وحيضا وكذلك جونان وما أشبههما هذا هو المعروف من استقراء لغه العرب ... وقال الرضى فى شرحه ٢ / ١٧٢ : (وهذا الذى ذهب إليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاه فإنهم يشترطون فى الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيادا وإن اشترك فيه كثيرون جنسا ، وعند المصنف تردد فى جواز تثنيه الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفه كقولك للقرءان للظهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك. منع من ذلك فى شرح الكافيه لأنه لم يوجد مثله فى كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ فى شرح المفصل وذهب الجزولى والأندلسى وابن مالك إلى جواز مثله ...).

وابن مالك (١)، قياسا على تشبيه الأعلام، واحتجوا بقولهم: القلم أحد اللسانين (٢) والخال أحد الأبوين، وقول النبي: «الأيدى ثلاث: يد الله ويد المعطى ويد السائل» (٣). وقوله:

[٥٢١] يداك كفت إحداهما كلّ بائس

وإحداهما كفت أذى كل معتد (٤)

المصنف بجوابين أحدهما: ما معناه: إن الأعلام تعد جنسا واحدا، وإن اختلفت أجناس مسمياتها، لأن العلم لم يوضع إلا لذات معينه من غير نظر إلى كونه آدميا أو غيره، فإذا انضم إليه مسمى آخر لذات أخرى بوضع آخر صح تشبيته لأنه من جنسه، كأسماء الأجناس (٥).

والثاني: إن الضرورة ألجأت إلى تشبيه الأعلام لأنه لا واحد لها من جنسها ولفظها، فيقال: يقع اللبس في تشبيتها من غير جنسها بخلاف المشترك، فإنه لو عدل فيه عند التشبيه إلى غير جنسه مع إمكان تشبيه الجنس وقع اللبس وإنما ثنى العلم وكثر، مع أن معناه مختلف وتشبيته تخرجه إلى

ص: ٨٠٦

١- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٦٦، وقد أثبت رأى أبو بكر ابن الأنباري، والهمع ١ / ١٤٣.

٢- ينظر الهمع ١ / ١٤٤.

٣- أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده والرواية فيه الأيدى ثلاثه فيد الله العليا، ويد المعطى التي تليها، ويد السائل السفلى، ينظر المسند ٣ / ٤٧٣.

٤- البيت من الطويل، وهو بلا- نسبه في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٦٧، ويروى: وأخراهما بدل إحداهما. والشاهد فيه قوله: (يداك كفت إحداهما) حيث استعمل التحالف في اللفظ ولا بد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التشبيه، فإن لا يمنع منها التحالف في المعنى مع عدم التحالف في اللفظ أحق وأولى.

٥- ينظر رأى المصنف في شرحه ٨٨.

النكرة فيصير مثل قولك : (جاء زيد وزيد آخر) وهو قليل ، لأنه كثير في كلامهم ، فلو لم يثنوه ويجمعه لأدى إلى مثل ما كرهوا في (جاء رجل ورجل آخر) ، مع كونه أقل من العلم ، فإذا ثنوا النكرة مع قلتها كراهه النكرات بالأولى العلم لكثرة استعماله ، وعوضوا عن زوال العلميه الألف واللام ، فجعل في تشبيه الاختصار والتعريف وعدم إخراجها عن معناه الأصلي وهو العلميه ، ولو قيل : (جاء زيد وزيد آخر) ، قال ابن يعيش : وإذا لم يعرّف المثنى والمجموع جاز وصفه بالنكرة تقول : جاءني زيدان كريمان (١).

قوله : (والمقصود إن كانت ألفه عن واو) (٢) الأسماء على ضربين منها ما لا يثنى بحال ، ومنها ما يثنى بحال دون حال.

أما الذي لا يثنى بحال ، فمنها ألفاظ العموم ، كأحد وعرب لأن تشبيها تخرجها عن التعريف ، والبناء كالمضمرات عنه ، ومنها ما وضع للإفراد والتثنية والجمع بلفظ واحد كأفعل من ، ومنها المبنيات ، لأن [ظ ١٠٠] تشبيها تخرجها عن التعريف والبناء كالمضمرات ، وأسماء الإشارة وهي ملازمه لهما أو عن البناء كحذام ، ومنها المركبات كلها ، لأنه إن ثنى الأول فهو كجزء الكلمة ، وكذلك الثاني ، ولتغير المعنى بالتثنية ، لو قلت (برق نجران) ، وقد أجاز الكوفيون (٣) ، تشبيه تركيب المزج ، فيقولون حضرموتان بلحوق العلامه في آخره ، وبعض النحاه أجاز أيضا تشبيه تركيب

ص: ٨٠٧

١- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٥٥.

٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٧٤ : (يعنى بالمقصود ما آخره ألف لازمه ، وسمى مقصورا لأنه ضد المدود أو لأنه محبوس من الحركات والقصر الجبس) مثل (عصى) عند التثنيه تصبح (عصوان). وينظر شرح المصنف ٨٩.

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٧٤ - ١٧٥.

الصوت ، واختلفوا فى لحوق العلامه ، فبعضهم جعلها فى أوله ، فيقول : (سيوان) ويحذف ويها ، وبعضهم ألحقها فى آخره ، فتقول : (سيويهان) ومن أعراب تركيب الصوت فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه ، فإذا أردت تثنيه هذه الألفاظ الممتنع تثنيها وجمعا ، أتيت فى أولها بـ (ذى) و (ذات) مثنيتين أو مجموعتين وأضفتها إليه ، فتقول : (جاءنى ذوا تأبط شرا) و (ذوو تأبط شرا) (١) أو (ذوا خمسة عشر) إذا كان علما ، وكذا سائرهما ، إلا ما استغنوا بتثنيته عن تثنيه غيره ، فإنك تأتي بالمستغنى به نحو : ثلاثين فإنها عوض عن (خمسه عشر) وتثنيته عوض عن تثنيه ثلاثه إلا أن يسمّى بثلاثه ، فإنك تثنيها وتجمعها ، وكذلك (كلا) و (كلتا) (٢) استغنى بها عن تثنيه (كل) و (أجمع) و (جمعاء) ، وأما الذى يثنى فى حال دون حال فله شروط ، الأول أن يتعدد فلا يثنى نحو (مكه) و (شمس) وأما قولهم : (المكتان) وقوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ) (٣) فالتثنيه فيه لفظيه ، والمراد بها التكثير وهو سماع ولا يقاس ، وقال السهيلي : إن كان مثل (روضه وجّه) مما ينظر الإنسان فيه فى جانبين ، ثنى بذلك المعنى .

الثانى : أن يتفقا لفظا وقولهم : (الأبوان) و (القمران) و (العرمان) فى باب التغليب وهو سماع .

الثالث : أن يتفقا معنى ، ما خلا الأعلام من باب واحد ، وبعضهم فلا

ص : ٨٠٨

- ١- ينظر همع الهوامع ١ / ١٤١ .
- ٢- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٧١ .
- ٣- سبأ ٣٤ / ١٥ ، وتمامها : (لَقَدْ كَانَ لِسَيِّبٍ فِي مَسْجِدِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلَدَهُ طَيِّبَهُ وَرَبُّهُ غَفُورٌ) .

يشترط فيها ذلك ، فيصح أن يثنى زيدا وزيدا ، أحدهما اسم رجل ، والآخر اسم فرس ، لأن الأعلام من باب واحد ، وبعضهم اشترط أن يكونا من جنس واحد لآدميين أو فرسين .

الرابع : أن يكونا مفردين لفظا ومعنى ، يحترز من المثنى والمجموع علما أو غير علم ، وما ورد فلا يقاس عليه نحو :

[٥٢٢] ... -

بين رماحي مالك ونهشل (١)

وقوله : «مثل المنافق كالشاه العابره بين الغنمين» (٢) ومن أعرب المثنى والمجموع بالحركات على النون ثنى وجمع ، وأما المضاف فإن كان غير علم ثنى الأول ، وجمع ، ك- (غلاما زيدا) و (غلمان زيدا) والثانى ك- (غلام الزيدين) ، وقد يجمع ويثنى المضاف إليه مع المضاف نحو : (أبو الزيدين) و (آباء الزيدين) وإلا لم يجز ، ك- (عبد الله) و (أبى بكر) ، وأجاز ذلك نجم الدين (٣) وغيره ، نحو : (عبدا مناف وعبد مناف).

الخامس : أن لا يكون فى التشبيه والجمع إبطال حكم جائز قد أريد تنوينه فى المثنى ، وذلك كاسم الفاعل ، والعامل ، وكاسم الجنس الذى يراد به العموم ، فإن التشبيه بناء فى هذين الحكمين ، فإن لم يرد ينون جاز ذلك ، واحترز بقوله جائز من الواجب ، فإنه من التشبيه مطلقا كالمبنيات فيما

ص : ٨٠٩

١- الرجز لأبى النجم فى الأغاني ١٠ / ١٥٨ ، وسمط اللالىء ٥٨١ ، وشرح المفصل ٤ / ١٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١١١ ، وشرح شواهد المغنى الشافيه ١ / ٣١٢ - ٣١٣ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٣٠٠ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٩٤ . وتمام الرجز : تقلت فى أول التَّبَلِّ والشاهد فيه قوله : (رماحى) حيث ثنى الجمع وهو (رماح) لتأويله بالجماعتين .

٢- أخرجه مسلم فى صحيحه فى باب صفات المنافقين ٤ / ٢١٤٦ .

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٧٤ .

تكاملت فيه هذه الشروط ثنى وهو مقصور وممدود ومنقوص ، وما عدا ذلك.

قوله : (فالمقصور إن كانت ألفه عن واو [وهو ثلاثي] (١) قلبت واوا) وذلك مثل : (عصا) تقول فيه (عصوان).

قوله : (وإلا-فالياء) (٢) وذلك فيما زاد على الثلاثي ، وفيه تفصيل ، وهو أن تقول : إن كان المقصور زائدا على الثلاثي قلبت ألفه ياء مطلقا للخفة ، نحو : (حبليان) في (حبلى) ، وشذ (مذروان) في (مذرى) ، ووجه شذوذه عدم استعمال واحده ، وأجازه البغداديون (٣) حذف الخامس فيقولون : (صباران) و (جمادان) في (حبارى) و (جمادى) قياسا على المنسوب ، وإن كان ثلاثيا من بنات الواو ، وردّ إليها ك- (عصوان) أو من بنات الياء ، رد إلى الياء ك- (فتيان) ، وإن لم يعلم أصله ك- (إذا) و (إلى) و (متى) و (بلى) فقال المصنف : (٤) تقلب ياء ، وقال سيويه والزمخشري : إن أميلت فالياء ، نحو : (متى) (٥) و (بلى) و (كلا) مسمى بها ، وإلا فالواو.

قوله : (وأما الممدود [و ١٠١] فإن كانت الهمزة أصلية لم تغير (٦) [وإن

ص: ٨١٠

-
- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٧٤ : (أى وإن لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا ، وعن واو ، وذلك بأن يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى ، أو زائدا على الثلاثه عن واو كالأعلى والمصطفى ، أو عن ياء كالمرمى والمرتمى ، أو زائدا على الثلاثه للتأنيث كالحبلى ...) ، ينظر الهمع ١ / ١٤٩ وما بعدها.
 - ٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٧٤.
 - ٤- ينظر شرح المصنف ٨٩.
 - ٥- ينظر الكتاب ٣ / ٣٨٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٣٩.
 - ٦- فى الكافيه المحققه : همزه بدل الهمزه ، و (تثبت) بدل (لم تغير).

كانت للتأنيث قلبت واوا وإلا فالوجهان [١] نحو : (خفّان) و (وضّان) وأجاز بعضهم قلبها ياء وهو قليل ردىء ، وإن كانت للتأنيث قلبت واوا نحو : (حمرأوان) [٢] و (صحراوان) ومنهم من يقرها وهو شاذ ، وإن كانت منقلبه عن حرف أصلى نحو : (كساء) و (رداء) أو للإلحاق نحو : (حرباء) و (علياء) جاز قلبها وإقرارها تقول : (كساوان) و (حرباوان) و (كساءان) و (حرباءان) وقال الإمام يحيى بن حمزه : [٣] يرد كل شيء إلى أصله ، فيقال (كساوان) و (ردايان) ، وإن كان منقوصا فإن عوض عنه لم يرد ، نحو : (عده) و (زنه) و (إقامه) و (ابن) و (اسم) وإن لم يعوض ، فإن رجع إليه المحذوف حاله النصب وجب رده نحو : (قاضيان) فى قاض ، وإن لم يرجع نحو (زيد) و (دم) و (أخ) فمنهم من أوجب رده ، ومنهم من منع ، وفصل بعضهم فقال : إن ردّ فى الإضافه رد فى التشبيه ، ك- (أخوان) و (أبوان) فى الأسماء الستة [٤] دون (فم) ، وإن لم يرد فى الإضافه لم يرد فى التشبيه ، نحو : (يدان) و (دمان) و (فمان) فى (فم) ، وإن كان غير ذلك ثنى على حاله من غير قلب ولا حذف مذكرا كان أو مؤنثا ، لفظيا كان أو معنويا ، فنقول : (الزيدان) و (الطلحان) و (الحنظلتان) و (الفاطمتان) ، وألزموا الألف واللام فيما ثنى من الأعلام عوضا عما فاتها من تعريف العلميه ، خلافا لأبى البقاء وابن يعيش [٥] . وقد تكون التشبيه

ص: ٨١١

- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه. وقال الرضى فى ١٧٤ / ٢ : (وهمز الممدود على أربعه أضرب : مبدله عن ألف تأنيث مثل (حمرأ) وللإلحاق مثل (علباء) وأصليه مثل (قرأ) ومنقلبه عن واو أو ياء أصليه مثل (كساء) و (رداء) وقرأ لجيد القراءه ، وقد تكون جمعا لقارىء ، ينظر الرضى ١٧٤ / ٢ .
- ٢- قال الرضى فى ١٧٥ / ٢ : (وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو : (حمرأيان) والأعرف فى الأصلية بقاؤها فى التشبيه همزه). وحكى أبو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو : (قرأوان) ، وينظر الهمع ١ / ١٤٨ .
- ٣- ينظر رأى يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافيه ٩٦ .
- ٤- ينظر شرح الرضى ١٧٥ / ٢ .
- ٥- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٧ / ٦ - ٣٨ .

فى المعنى دون اللفظ ، وذلك شرط الاتصال ، قال تعالى : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) (١) (فَاقْطِعُوا أُيُدِيَهُمَا) (٢) ، وقوله :

[٥٢٣] ظهراهما مثل ظهور الترسين (٣)

...

وقد جاء فى المنفصلين و (صفان حالهما) وزاد الكوفيون (٤) شرطا وهو الاتحاد فى كل واحد منهما ورد بقوله (فَاقْطِعُوا أُيُدِيَهُمَا) (٥) إذ المراد أيمانهما ، وما هذا حاله يجوز فيه الإفراد والتثنية والجمع تقول : (قطعت رأسهما ورأسيهما) وشاهد الإفراد قوله :

[٥٢٤] كأنه وجه تركيب قد غضبا

مستهدف لطحان غير تذييب (٦)

ص: ٨١٢

١- التحريم ٤ / ٦٦ ، وتمامها : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ، وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ).

٢- المائدة ٥ / ٣٨ ، وتمامها : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوا أُيُدَيْهِمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا- مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ). فإنه أراد أيمانهما ، وفى قراءه ابن مسعود رضى الله عنه : (فاقطعوا أيمانهما) وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبه التثنية. ينظر شرح الرضى ٢ / ١٧٦.

٣- الرجز ل- (خطام المجاشعى) فى الكتاب ٣ / ٦٢٢ ، والجمل للزجاجى ٣١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٥٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢ / ٥٣٤ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٣٤ ، خزانه الأدب ٢ / ٣١٤. وتمام الرجز : ومهمين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين جثتهما بالنعى لا بالتعتين والشاهد فيه قوله : (ظهراهما) على الأصل والأكثر فى كلام العرب الخروج عن الأصل إلى الجمع كراهيه لاجتماع تثنييتين فى اسم واحد ، لأن المضاف والمضاف إليه ككلمه واحده ، وكذلك قال : (مثل ظهور الترسين).

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٧٦.

٥- سبق تخريج الآيه.

٦- البيت من البسيط ، وهو للفرزدق كما فى خزانه الأدب ١ / ٥٣٢ - ٥٣٨ ، وينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١٥٧ ، واللسان ماده (طعن) ٤ / ٢٦٧٦ ، وشرح الرضى ٢ / ١٧٦ ، ويروى : فيه تذييب بدل غير تذييب ، ويروى : غير منحجر. والشاهد فيه قوله : (وجه تركيبين) حيث أضيف الجزاء لفظا ومعنى إلى متضمنيهما المتحددين بلفظ واحد ، فلفظ الإفراد فى المضاف أولى من لفظ التثنية ، فإن تركيبين متضمنان ، ولفظهما متحد لجزأيهما وهما الوجهان فإن وجه كل أحد جزء منه ، فلما أضيفا إليهما أضيف بلفظ المفرد وهو الوجه ، وهذا أولى من أن يقول : كأنه وجهها تركيبين وجمعه أولى من الإفراد.

وشاهد التثنيه والجمع :

[٥٢٥] ظهراهما مثل ظهور الترسين

- ...

قوله : (وتحذف نونه للإضافه) يعنى نون المثنى فتقول : (غلاماك وزيداك) ، وإنما حذفنا لأنهما فى المثنى بمثابه التثنيه فى المفرد ، وكما أنه يحذف مع الإضافه يحذف النون ، وقد تحذف نون المثنى فى غير الإضافه فى أربعة أشياء ، فى الموصول فى بعض اللغات ، نحو : (اللذا) و (اللتا) فى اسم الفاعل المعرب نحو (الضاربا زيدا) قال :

[٥٢٦] الحافظون عوره العشيره (١)

- ...

وفى المشبه بالمضاف نحو (غلامى له) وفى الضروره نحو :

[٥٢٧] هما خطتا إما إسار ومثّه (٢)

- ...

ص: ٨١٣

١- البيت من المنسرح ، وهو لرجل من الأنصار كما فى الكتاب ١ / ١٨٦ ، والمقتضب ٤ / ١٤٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٣٨ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٠٥ ، واللسان ماده (وكف) ٦ / ٤٩٠٨ وفيه لعمر بن امرئ القيس بن الخطيم ، وهمع الهوامع ١ / ١٦٨ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٧٢ - ٢٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٨١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٣. وعجزه : لا يأتيهم من ورائنا نطف ويروى : وكف ، والوكف : الإثم والعيب والنطف التلطيخ بالعيب. والشاهد فيه قوله : (الحافظون عوره العشيره) حيث حذف النون من (الحافظون) ونصب (عوره) وقال سيويه فى ١ / ١٨٦ : لم يحذف النون للإضافه ولا ليعاقب الاسم النون ولكن حذفها من اللذين والذين حيث طال الكلام وكان الاسم منتهاه الاسم الآخر.

٢- البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا فى ديوانه ٨٩ ، ينظر ديوان الحماسه للمرزوقى ٧٩ ، والخصائص ٢ / ٤٠٥ ، والممتع فى التصريف ٢ / ٥٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٦٨ ، وشرح الرضى ٢ / ١٧٦ ، والمغنى ٨٤٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٧٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١٦٧. وعجزه : وإما دم والقتل بالبحر أجدر والشاهد فيه قوله : (هما خطتا إما إسار) بالرفع والجر والشاهد هنا (خطتا) حيث حذف نون المثنى من (خطتا) للضروره الشعريه.

قوله : (وحذفت تاء التأنيث في خصيان وأليان) يعني إن ما لم يكن مقصورا ولا ممدودا ولا منقوصا لم يحذف منه شيء ، فنقول في المؤنث :

(فاطمتان) وقد شذ [حذف] (١) التاء في (خصيتان) و (أليان) لأن قياسه (خصيتان) و (أليتان) (٢) قال : (تشكو عروق خصيته النساء) ، وقال :

[٥٢٨] متى ما تلقني فردين ترجف

روانف أليتيك وتستطارا (٣)

وقال المبرد : (٤) هو تثنيه (خصي) و (ألي) لأنه يقال (خصي) و (خصيته) و (ألي) و (أليه) فإن ثبت الياء فهي تثنيه (خصيه) و (أليه) وإن ثبت بغير تاء فهو تثنيه (خصي) و (ألي) وقيل (الخصي) وعاء الخصيه وهو الجلد.

ص: ٨١٤

١- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.

٢- نقل الرضى في شرحه ١٧٦ / ٢ ، قال : (اعلم أنه يجوز خصيتان وأليتان على القياس اتفاقا).

٣- البيت من الوافر ، وهو لعنته في ديوانه ٢٣٤ ، وينظر شرح المفصل ١١٦ / ٤ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤٥١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٣٠١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١١١ ، وشرح الرضى ١٧٦ / ٢ ، واللسان ماده طير ٤ / ٢٧٣٨ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٤٠ ، والمقاصد النحويه ٣ / ١٧٤ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٩٧. والشاهد فيه قوله : (أليتيك) حيث استعمل أليتيك على القياس وأثبت التاء ، وعند ابن الحاجب حذف تاء التأنيث.

٤- ينظر المقتضب ٣ / ٤١.

قوله : (المجموع ما دل على آحاد) ، هذا جنس يدخل فيه ، ك- (زيدين) و (رجال) واسم الجمع ك- (القوم) و (الرهط) ، واسم الجنس ك- (الماء) و (اللبن) وأسماء العدد ك- (ثلاثة) و (أربعة) وألفاظ العموم ، ولم يدخل ، ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في المشى.

قوله : (مقصوده) خرج اسم الجنس ، لأن آحاده لا تقصد لخفائها.

قوله : (بحروف مفردة) (١) خرج اسم الجمع ، واسم الجنس ، واسم العدد ، وألفاظ العموم ، وقوله (بحروف مفردة) يحتمل أن يتعلق ب- (دل) فيخرج العدد من أول الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بمقصوده ، فلا يخرج من أول الأمر.

قوله : (بتغيير ما) (٢) لا- بد في الجمع من حصول التغيير ، وهو تقديرى ك- (فلك) و (هجان) (٣) جمع (فلك) و (هجان) فمفردهما ك- (قفل) و (كتاب) وجمعهما (كأسد) و (كلاب) ، ولفظى وتغييره بزيادة حرف أو حركة

ص: ٨١٥

١- ينظر شرح المصنف ٩٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١٧٧.

٢- فى الكافية المحققه (بتغير) بدل (بتغيير).

٣- قال ركن الدين فى الوافيه ٢٣٠ : (يقال ناقة هجان ونوق هجان) لكن حركته فى الإفراد مخالفه لحركته فى الجمع تقديرا ، فإن الهجان حاله كونه مفردا ك- (حمار) وحاله كونه جمعا ك- (رجال).

ك- (رجل) و (رجال) و (سقف) و (سقف) أو بنقصانهما ك- (خمار) و (خمر) و (أسد) و (أسد) أو تعديلهما ك- (لسان) و (ألسن) و (تمر) و (تمر) وقد أورد على حده الجمع الذى لا مفرد له نحو: (عباديد) (١) وأجيب بأن مراده بحروف مفردة تحقيقاً أو تقديرًا ، أو إن ورد عليه جمع السلامه فإنه لم يتغير ، وأجيب بأن لحوق علامه الجمع تغيّر ، وردّ بأنه لو كان تغييراً لم يسم جمع سلامه.

قوله : (فنحو : تمر وركب ليس بجمع على الأصح) (٢) أراد ب- (تمر) اسم جنس ، وهو ما يفرق بينه وبين واحده ، بالتاء أو بياء النسب ك- (رومى) وب (ركب) اسم الجمع الذى له واحد من لفظه نحو : (صحب) و (ركب) و (حامل) و (باقر) ، وما خلا (رهطاً) و (نفراً) و (إبلاً) و (غنماً) ، فلا خلاف فى أنها ليس من المجموع ، لأنه لا واحد لها بالاتفاق قوله (على الأصح) إشاره إلى الخلاف ، لأن مذهب الفراء (٣) أن اسم الجمع الذى لا واحد له من

ص: ٨١٦

- ١- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٧٨ ، وفى اللسان ماده (عبد) ٤ / ٢٧٨٠ وتفرق القوم عباديد وعبايد ، والعبايد والعبايد : الخيل المتفرقة فى ذهابها ومجيئها ولا واحد له فى ذلك كله ، ولا يقع إلا فى جماعه ، ولا يقال للواحد عبديد.
- ٢- ينظر شرح المصنف ٩٠ ، أسماء الأجناس مما اشتد فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا- بالوضع كلفظ الكلم ، وعند الأ- خفش جميع أسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها ك- (باقر) و (ركب) جمع خلافا لسيبويه ، وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع ك- (باقر) و (ركب) أو اسم جنس ك- (تمر) و (روم) فهو جمع وإلا- فلا ، وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو : (إبل و تراب و خل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز). ينظر الكتاب ٣ / ٦٢٤ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٣ / ١١٢ ، حيث المفهوم من كلامه يفيد ما ذهب إليه الرضى.
- ٣- ينظر معانى القرآن للفراء ٣ / ١١٢ ، ٢ / ٦٠.

لفظه كـ- (ركب) و (صحب) ، واسم الجنس نحو (تمره) و (تمر) من المجموع ، والأخفش (١) وافق فى اسم الجمع فقط ، وحثهم أن لهما مفردا من لفظهما ، وأنهما قد وصفا بالجمع قال تعالى : (يُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ) (٢) . وإن صيغه المفرد غير موجوده فيه ، وذهب الجمهور إلى أنهما ليسا من الجموع ، وإن (راكبا) ليس بمفرد (ركب) و (تمره) ليست مفرده (تمر) ، وإن اتفقت ألفاظهما (٣) لوجوه :

الأول : أنهما يقعان على القليل والكثير .

الثانى : أنهم يردون الضمير إليهما مفردا نحو : (التمر صحبته) و (التمر أكلته) .

الثالث : أنهما لو كانا جمعين كانا لكثره ، ولا يجوز أن يكونا لهما لأنهم يصغرونهما بلفظهما ، وجمع الكثره لا يصغر بلفظه ، وينسبون إليهما بلفظهما ، فيقولون (ركبى وتمرى) ولو كانا جمعين لكثره لنسبوا إلى مفردهما ، وأيضا اسم الجنس ، آحاده غير مقصوده بحروف مفرده .

قوله : (نحو فللك جمع) وقد حصل فيه دلالة على آحاد مقصوده بحروف مفرده ، وإن كان تغييرا مقدرًا ، وزعم بعضهم أن (فلكا) و (هجانا) أسماء جمع ، وقال : لا بد فى الجمع من الدلالة على آحاد مقصوده مفرده ، ومن التغيير اللفظى وحاصل الكلام فى الاسم الواقع على آحاد أن تقول : إن

ص : ٨١٧

- ١- ينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٥٩٦ - ٥٩٧ .
- ٢- الرعد ١٣ / ١٢ ، وتمامها : (هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ) .
- ٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٧٩ .

كان وزنه مختصا بالمفرد لم يكن جمعا كـ- (تمر) و (ركب) بل اسم جنس ، واسم جمع وإن كان مختصا بالجمع كان جمعا سواء كان مفردة قياسا لفظيا كـ- (درهم) و (دراهم) أو تقديرا كـ- (عباديد) أو غير قياسى كـ- (ملاح) و (مذاكير) وإن كان مشتركا مجموعا مفردة على القياس ، فهو جمع كـ- (رجل) و (رجال) ، وإن لم يكن له مفردا أو كان ، وليس على قياس ، فليس بجمع كـ- (نساء) و (رجله) فى جمع (رجل) وبعضهم جعل نساء من الجمع ، ولم يعتبر فى المشترك أن يكون له مفرد من لفظه قياسا على المختص ، والفرق بين اسم الجمع واسم [و ١٠٢] الجنس ، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد ، والاثنين بخلاف اسم الجنس فإنه يقع عليهما ، والفرق بينه وبين واحده بالياء والتاء (١) نحو : (تمره) و (تمر) و (رومى) و (روم).

قوله : (وهو صحيح ومكسر) (٢) يعنى الجمع على ضربين ، صحيح وهو ما سلم لفظ مفردة ، ومكسور : هو ما تغير فيه لفظ مفردة.

قوله : (الصحيح لمذكر ولمؤنث) أى الصحيح ينقسم إلى مذكر ومؤنث ، وقدم المذكر لقوته.

ص : ٨١٨

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٧٨ ، والعبارة من قوله : والفرق بين اسم الجمع إلى قوله : والتاء منقوله بتصرف من شرح الرضى ٢ / ١٧٨.

٢- ينظر شرح المصنف ٩٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١٧٩.

قوله : (ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها) يعنى فى المرفوع لأن الواو تستدعى ضم ما قبلها ، سواء كانت الضمه ملفوظا بها ك- (زيدون) ، أو مقدره ك- (مصطفون).

قوله : (أو ياء مكسوره ما قبلها) ، يعنى فى حال النصب والجر ، لأن الياء تستدعى كسره ما قبلها [لفظا] (١) ك- (زيدين) أو تقديرًا ك- (مصطفين).

قوله : (ونون مفتوحه) ، إنما فتحت للتخفيف ، وللفرق بينهما وبين نون التشبيه ، وقد جاء كسرهما ، فقليل لغه ، وقليل ضروره نحو :

[٥٢٩] عرفنا جعفرًا وبنى أبيه

وأنكرنا زعانف آخرين (٢)

ص: ٨١٩

١- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.

٢- البيت من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ٤٢٩ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٨٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٧ ، والمقاصد النحويه ١ / ١٨٧ ، وتذكره النحاه ٤٨٠ ، وشرح التصريح ٧٩ ، وهمع الهوامع ١ / ١٦٥ ، وخزانه الأدب ٨ / ٩٥٦ . ويروى : وبنى رباح بدل وبنى أبيه . والشاهد فيه قوله : (آخرين) حيث كسر نون الجمع آخرين وذلك ضروره لأن القصيده قافيتها مكسوره بدليل البيت قبله وهو : عرين من عرينه ليس منا برئت إلى عرينه من عرين وأعراب جمع المذكر السالم حيث هو مضاف إلى زعانف ولكن كسرت نونه والأصل فتحها . - وقال الرضى فى شرحه ٢ / ١٧٩ معلقًا على الشاهد : (ويمكن أن يكون جعل النون معتقب الإعراب أى زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد فى جمع المذكر السالم أن يكون صحيحًا أو لا ...

قوله : (ليدل على أن معه أكثر منه) ، يحترز من نحو (عليين) و (ربيون) و (غسلين) ولم يقل من جنسه اكتفاء بذكره في المثني.

قوله : (وإن كان آخره ياء قبلها كسره حذفت ، [مثل قاضون] (١) ، يحترز من الصحيح والملحق به ، فإنه لا يحذف منه شيء نحو : (الزيدون) و (الطيبون) إن سمى به ، والاسم لا يخلو إما أن يكون محذوفاً أو مقصوراً أو مهموزاً أو ما عدا ذلك ، فإن كان محذوفاً لم يردّ مطلقاً ، سواء عوض عنه كـ (اسم) و (ابن) و (عده) و (إقامه) و (أخ) و (أب) و (يد) ، أو رجع في حال كالمنقوص بل نقول : إن سمى بها (ابنون واسمون وأخون وأبون ويدون وقاضون) ، وأصله : (قاضيون) لكن ثقلت الضمه على الياء مع انكسار ما قبلها ، فحذف الياء لالتقاء الساكنين ، وقلبت الكسره التي قبل الياء ضمه لتصح الواو وكذلك في النصب والجر.

قوله : (وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً نحو : مصطفون ومصطفين) (٢) ، وأصله (مصطفيون) و (مصطفين) لأن ألف المفرد قلبت ياء فثقلت الضمه على الياء فحذفت ، وبقي ما قبل الياء مفتوحاً ليدل على المحذوف ، خلافاً للكوفيين (٣) فإنهم يضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء قياساً

ص : ٨٢٠

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر شرح المصنف ٩٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٠.

٣- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ٢ / ١٨٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١١٨.

على المنقوص ، وروى بعضهم سماعه عن العرب ، وإن كان ممدودا فحكمه حكم المثني ، إن كانت للتأنيث قلبت واوا نحو : (حماوات) ، ويجوز بقاؤها في لغة ضعيفه وإن كانت منقلبه للإلحاق جاز وجهان ، نحو (كساؤون) و (علباؤون) و (كساوون) و (علياؤون) وهذه إذا كانت أعلاما لمذكرين عاقلين ، وما عدا ذلك وهو الصحيح ، والملحق به جمع بشروط :

قوله : (وشرطه إن كان اسما [فمذكرا] (١)) في الاسم ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون مسما مذكرا لفظا ومعنى ، يحترز من المؤنث فإنه لا يجمع بالواو والنون إلا أن يختلط مذكر جمع من باب التغليب ، نحو : أن يكون رجلا وامرأه ، أو رجل وامرأتان ، اسم كل واحد زيد أو هند ، قلت : (الزيدون والهندات) فخرج من هذا المؤنث لفظا ومعنى ، ك- (فاطمه) والمؤنث معنى ك- (زينب) ، والمؤنث لفظا ك- (طلحه) أو (حمزه) فإن هذه تجمع بالألف والتاء ، ولا تجمع بالواو والنون ، خلافا للكوفيين وابن كيسان (٢) في المؤنث اللفظي نحو : (حمزه) فإنهم أجازوا جمعه بالواو والنون ، فقال جمهورهم : تحذف منه التاء فقط وتلحق الواو والنون ، وقال ابن كيسان : تحرك عينه ليكون كالعوض ك- (أرضون).

الثاني [ظ ١٠٢] قوله : (علما) نحو (الزيدون) يحترز من نحو : (رجل) النكرة فإنه لا يجمع بالواو والنون إلا أن يصغر ، نحو : (رجيلون) جاز ، لأنه قد خرج مخرج الوصف ، وقيل لتعذر تكسيره ، لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير.

ص : ٨٢١

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٨٠ ، والإنصاف ١ / ٤٠ ، وقد عقد الأنبارى مسأله لهذا الخلاف برقم ٤.

الثالث قوله : (يعقل) يحترز من (أعوج) و (لاحق) اسم الفرسين ، فإنه لا يقال (أعوجون) و (لاحقون) وكان الأولى أن تقول : (يعلم) (١) ليعلم القديم نحو قوله تعالى : (فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) (٢) (أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ) (٣) ، وإذا اختلط من لا- يعقل بمن يعقل ، مع اتفاق اللفظ جاز ، نحو : (رجل) و (فرسين) اسم كل واحد منهم (زيد) ، قلت (جاء الزيدون).

[شرطه إن كان صفه]

قوله : (وإن كان صفه) لما فرغ من الاسم وشروطه ، ذكر الصفه ولها شروط خمس :

الأول قوله : (فمذكر) يعنى يكون الموصوف مذكرا أو مختلطا بمذكر ، نحو : القائمون (وَكَانَتْ مِنَ الْقَائِمِينَ) (٤) ويحترز من المؤنث سواء كان لفظها مؤنثا أو مذكرا نحو (قائمه) و (حائض) وأما قوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (٥) فقيل الأعناق : جمع عنق بمعنى فريق من الناس (٦) ، وهو مذكر تقول جاءنى عنق من الناس ، وقيل أعناق زائده ، والمعنى : فظلوا لها خاضعين.

ص: ٨٢٢

- ١- ينظر الرضى فى شرحه ٢ / ١٨١ حيث قال : وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الأولى فيه أن يقول : يعلم ليشمل نحو قوله تعالى : ((فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ)) إذ لا- يطلق عليه تعالى أنه عاقل لإيهام العقل المنع من القبائح الجائره على صاحبه ، تعالى الله عنها علوا كبيرا). وينظر رأى ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٩٠ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ١٩٤.
- ٢- الذاريات ٤٨ / ٥١ وتامها : (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ).
- ٣- هود ١١ / ٤٥ وتامها : (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ).
- ٤- التحريم ٦٦ / ١٢ وتامها : (وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَيْنَا مِنْ رَبِّهَا فَفَخَنَّا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَائِمِينَ).
- ٥- الشعراء ٢٦ / ٤ وتامها : (إِنَّ نَشَأَ نُزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ).
- ٦- ينظر اللسان ماده (عنق) ٤ / ٣١٣٤.

الثاني قوله : (يعقل) يعنى أن تكون الصفه لمن يعقل ، فلا- يقال : الدواب الراضون ، أو مختلطة بمن يعقل نحو : (جاء زيد بفرسين مسرعين) إلا أن ينزل غير العاقل منزله العاقل ، جاز نحو : (رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) (١) (أَتَيْنَا طَائِعِينَ) (٢) وقوله : فى القوس والسهام.

[٥٣٠] لها فتيه ماضون حيث رمت بهم

شرا بهم قان من الدم أحمر (٣)

الثالث قوله : (أن لا يكون أفعال فعلاء ، ولا فعلا ن فعلى ، كأحمر حمراء وسكران سكرى) ، يعنى أن لا يكون وزن أفعال الذى مؤنثه فعلى ، ولا فعلا ن الذى وزن مؤنثه فعلى ، فلا يقال (أحمرون) ولا (سكرانون) ولا (أدرون) لأنهم لو وجدوا هذا المعنى فى المؤنث لجاءوا فيه بفعلى ، وإنما لم يجمعوا الذى مؤنثه فعلى بفتح (الفاء) بالواو والنون ، لأنهم قد جمعوا بهما أفعال التفضيل الذى مؤنثه فعلى بضم (الفاء) نحو : (أفضلون) وفعلا ن فعلا نة نحو : (ندمانون) فأرادوا الفرق ، خلافا للكوفيين وابن كيسان (٤) فإنهم لا يفرقون ، واستدلوا بقوله :

[٥٣١] فما ولدت نساء بنى نزار

حلائل أسودين وأحمرينا (٥)

ص: ٨٢٣

- ١- يوسف ١٢ / ٤ ، وتمامها : (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ).
- ٢- فصلت ٤١ / ١١ ، وتمامها : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ).
- ٣- البيت من الطويل ، وهو بلا نسه فى شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٩١. والشاهد فيه أنه شبه النبل بالفتيه مما سوغ له جمعها جمع تصحيح المذكر حيث وصفت ب- (ماضون).
- ٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٨٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٩٣ ، والهمع ١ / ١٥٣.
- ٥- البيت من الوافر ، وهو للكثير بن زيد فى ديوانه ٢ / ١١٦ ، وينظر شرح المفصل ٥ / ٦٠ ، وشرح شافيه - ابن الحاجب ٢ / ١٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ١٧١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٢ ، وهمع الهوامع ١ / ١٥٣ ، وشرح الأشمونى ١ / ٣٥ ، وخزانه الأدب ١ / ١٧٨. ويروى : فما وجدت بدل فما ولدت والشاهد فيه قوله : (أسودين وأحمرينا) حيث وقع جمع (أسود) و (أحمر) جمع تصحيح شذوذا والقياس سود وحرمر.

وأما إذا صَغَّر فقال ابن مالك (١) وأبو حيان (٢) يجمع المذكر بالواو والنون فيقال : سكرانون وأحمرون والمؤنث بالألف والتاء فيقال : (سكيراوات) و (حميراوات) وركن الدين (٣) منع ذلك في المذكر والمؤنث.

الرابع : أن لا- يكون الوصف مما يستوى فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وذلك (فعل) بمعنى مفعول ك- (جريح) بمعنى مجروح ، وفعل ك- (صبور) ، ومفعيل ك- (محضير) ، ومفعال ك- (مهذار) ، ومفعل ك- (مدعس) ، وفعل ك- (جواد) و (حصان) (رزان) ، فهذه بمعنى فاعل ، وما كان بمعنى النسب ك- (عانس) و (ضامر) و (نصف) فهذه الأمثلة إذا جرت على اسمها مذكرا أو مؤنثا كانت منسوبة بلفظ واحد ، تقول : (رجل صبور وجريح ، وامرأه صبور وجريح) ، وإن لم يجر على اسم متقدم ، نحو : (مررت بقتيله بنى فلان) طابقت بالتاء إن كان المراد مؤنثا ، وتحذفها إن كان مذكرا خوف اللبس ، بخلاف ما إذا ذكرت الاسم فاللبس منتف ، بقيت التسوية في المفرد ، وكذلك في الجمع لأنهم لو جمعوه جمع السلامة بالواو والنون اختص بالمذكر ، [و ١٠٣] خلافا للكوفيين (٤) فإنهم أجازوا الجمع بالواو والنون

ص: ٨٢٤

-
- ١- ينظر رأى ابن مالك فى شرح ابن عقيل ١ / ٦٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٩٠ وما بعدها.
 - ٢- ينظر الهمع ١ / ١٥٣.
 - ٣- ينظر الوافية فى شرح الكافية ٢٣٥ - ٢٣٦.
 - ٤- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٩٣ ، والهمع ١ / ١٥٣.

واحتجوا بقوله :

[٥٣٢] منا الذى هو ما إن طرّ شاربه

والعانسون ومنا المرد والشيب (١)

الخامس قوله : (أن لا تكون الصفه بتاء تأنيث نحو علامه ونسابه) وفرقوه ومثلوا له ، فإنه لا يجمع بالواو والنون لما لم يكن مذكرا ، بل نقول (رجال علامه) ، ولأن المراد بهذه التاء المبالغه ، فإذا زالت زال المقصود بها خلافا للكوفيين (٢) ، فإنهم يجيزون جمعه كما أجازوا جمع (طلحه) ، وإنما خصوا المذكر العاقل وصفاته بالواو والنون دون غيره لشرفه ، لأن المذكر أشرف ، والمعين أشرف من غير المعين ، وأولوا العلم أشرف من غيرهم ، فاحترموه من التغيير لذلك ، لأنه يعلم من المفرد من غير لبس.

قوله : (وتحذف نونه للإضافه) (٣) لأنها بمثابة التنوين كما فى المثنى تقول (مسلمو زيد) وقد تحذف لتقصير الصله ، نحو :

[٥٣٣] الحافظون عوره العشيره (٤)

...

ص: ٨٢٥

١- البيت من البسيط ، وهو لأبى قيس بن رفاعه فى إصلاح المنطق ٣٤١ ، ولأبى قيس بن الأسلت فى الدرر ١ / ١٣١ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٩٣ ، وأمالى القالى ٢ / ٦٧ ، وسر صناعه الأدب ٦٨٣ ، ومغنى اللبيب ٤٠٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧١٦ ، وأمالى بن الشجرى ٢ / ٢٣٨ ، وهمع الهوامع ١ / ١٥٣ ، والمقاصد النحويه ١ / ١٦٧ . والشاهد فيه قوله : (والعانسون) حيث أطلق على المذكر وجمع جمع تصحيح والمشهور استعماله على المؤنث ، والكوفيون يجوزون جمع الصفه بالواو والنون إذا كانت غير قابله للتاء محتجين بهذا البيت ، ينظر الهمع ١ / ١٥٣ .

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٨١ .

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٨٣ .

٤- سبق تخريجه فى الصفحه ٦٥٦ .

وللسبب نحو (مسمى لك) وللضرورة نحو :

[٥٣٤] ولسنا إذا تأبون سلما بمذعنى

لكم غير أنا إن نسالم نسالم (١).

وقد اختلفت النحاه فى نون المثنى والمجموع وما قبلهما من الزيادات ، والأظهر أن علامه التشبيه الألف والياء ، وعلامه الجمع الواو والياء ، وأما النون ، فقال الفراء (٢) إنها التنوين نفسه ، وحرك للساكين ، وقال الجمهور : ليست بتنوين ، ثم اختلفوا ، فقيل : جاءت للفرق بين رفع الاثني ونصب الواحد ، وقال سيويه : (٣) جاءت ليظهر فيها حكم الحركه التى ينبغى أن تكون فى المثنى والمجموع ، وقال ابن كيسان (٤) جاءت عوضا عن التنوين وحده ، وقال الزجاج : (٥) عن الحركه وحدها ، وقال الفارسى : (٦) عنهما معا ، وقال ثعلب : (٧) عوض عن تنوين فى المثنى ، وعن ثلاثه فصاعدا فى الجمع ، وقيل : هى عوض عن الحركه والتنوين فى نحو (رجلان) ، وعن الحركه فى نحو (أحمران) ، وعن التنوين فى نحو (عصوان) ، وغير عوض عن

ص: ٨٢٦

-
- ١- البيت من الطويل ، وبلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٨١. والشاهد فيه قوله : (بمذعنى لكم) حيث حذف النون للإضافه وهذا كثير ، وحذفت فى هذا الشاهد للضرورة كما قال ابن مالك.
 - ٢- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٩٣.
 - ٣- ينظر الكتاب ١ / ١٨٧.
 - ٤- ينظر رأى ابن كيسان فى شرح الرضى ٢ / ١٨٧.
 - ٥- ينظر رأى الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٢ - ٢٣.
 - ٦- ينظر رأى أبى على الفارسى فى المقتصد شرح الإيضاح ١ / ١٨٧.
 - ٧- ينظر رأى ثعلب فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٨٦ ، وشرح الرضى ١ / ٣١.

أحد منهما ، نحو : (حليان) و (هذان) و (اللذان).

قوله : (وقد شذ نحو سنين وأرضين) (١) يعنى وقد شذ الجمع بالواو ، حيث لم تحصل فيه شروط ، وهى ألفاظ موقوفه على السماع ، جمعت هذا الجمع جبرا لما فاتها من حذف ، أو تأنيث ، أو إدغام ، نحو : (سنون) و (أرضون) و (قلون) و (برون) و (ثبون) ز (كرون) و (آخرون) و (أوزون) و (أبون) و (أخون) و (هنون) و (عشرون) وأخواتها و (العالمون) و (نصييون) و (عليون) ، وهذه العله استحسانيه ، لا وجوبيه إذا لزم (يدون) و (دمون) فى دم ويد ، وقد غيروا بنيه بعضها إشعارا بقدم أصالته فى هذا الجمع ففتحوا (أرضين) وكسروا سين (سنين) وعين (عشرين) وكسروا وضموا فاء (بنين) و (قلين) وزادوا همزه فى (آخرون) (٢).

ص: ٨٢٧

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٨٣ : (الشاذ من جمع المذكر بالواو كثيرا) وقد ذكر منها ما يزيد على الثلاثين.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥.

قوله : (جمع المؤنث : ما لحق آخره ألف وتاء) أرادوا باللحوق الزيادة فيهما معا ، ليخرج نحو (مصطفاه) و (مجتباه) و (ثبات) و (بنات) وكان الأولى [أن يقول] (١) إن زيد ليدل على أن معه أكثر منه ، لثلاثه يرد عليه (علقاه) و (عرقاه) نحو : (استأصل الله علقاتهم وعرقاتهم) (٢) بفتح التاء فإنه مفرد ولعله اكتفى بذكره في جمع السلامه.

قوله : (وشرطه إن كان صفه وله مذكر (٣) فإنه يكون مذكره جمع بالواو والنون) وذلك نحو : (فضلى) ويحترز مما لم يجمع مذكره بالواو ، ك- (أحمر) فإنه لا يجمع (حمراء) بالألف والتاء لثلاثه [ظ ١٠٣] يكون للمؤنث على المذكر فريه.

ص: ٨٢٨

١- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٢٩٢ قال فيه : (قول العرب استأصل الله عرقاتهم ، واستأصل الله عرقاتهم) (بعضهم يجعله بمنزله علقاه ، وبعضهم يجعله بمنزله عرس وعرسات ، كأنك قلت : عرق وعرقات وعرقات وكلا سماعنا من العرب). وينظر شرح الرضى ٢ / ١٨٩.

٣- ينظر شرح المصنف ٩١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٨ ، وقال : إن المؤنث إذا كان صفه على ضربين : أما أن يكون له مذكر أولا ... فإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجردا عن التاء كحائض ، وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء أفعال وفعلى فعلان وجميع الأمثله التى يستوى مذكرها ومؤنثا ك- (صبور) و (جريح).

قوله : (فإن لم يكن له مذكر) يعنى فإن لم يكن لصفه المؤنث مذكر ، فشرط جمعها (أن لا- تكون مجردة عن تاء التأنيث كحائض) ، و (طامث) ، فإنه يجمع على (حوائض) و (طوامث) ، إذا أردت بها النسب أى ذات حيض وذات طمث ، وقال الأخفش : (١) وجه تذكيرها أنهما بمعنى شخص حائض (٢) ، وقال الكوفيون : (٣) إنما ذكر لثلاثا يلتبس بالمذكر ، لأنه من صفات المؤنثه ، ورد بنحو (ضامر) و (عاشق) ، فإنه يطلق على الجمل والناقه والمرأه والرجل ، فكان يلزم أن يكون بالتاء ، وأما إذا أردت الحديث قلت : (حائضه) و (طامثه) وجمعتهما بالألف والتاء.

قوله : (وإلا جمع مطلقا) يعنى ما عدا ما لم يجمع مذكره بالواو والنون ، وما كان مجردا من التاء ، فإنه يجمع بالألف والتاء مطلقا ، وذلك الاسم كله لفظيا أو معنويا بالتاء والألف ، والصفه التى جمع مذكرها بالواو والنون ك- (فضلى) ، والصفه التى لم تجرد عن التاء ك- (حائضه) ، والصفه التى لا مذكر لها ك- (جبلى) ، وفى ذلك تفصيل ، وهو أن يقول الجمع بالألف والتاء لمذكر ومؤنث ، فالمذكر يجمع منه أربعة أنواع : صفه ما لا يعقل ، ك- (جبال راسيات) و (أَيَّامٌ مَعْدُودَاتٍ) (٤) و (أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) (٥). ومصغّر ما لا يعقل

ص: ٨٢٩

١- ينظر رأى الأخفش فى همع الهوامع ١ / ٦٧.

٢- ينظر الوافيه فى شرح الكافيه ٢٣٥.

٣- ينظر المصدر السابق.

٤- البقره ٢ / ٢٠٣ وتمامها : (وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِنَّهُمْ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِنَّهُمْ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ).

٥- البقره ٢ / ١٩٧ وتمامها : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ).

فكبيته جمعه ، أن نقول : إن كان معنويا غير علم لم يجمع بالألف والتاء إلا- إذا لم يكن له جمع تكسير نحو : (أرضات) و (شمالات) و (سموات) و (عرسات) ، وإن سمع له جمع تكسير فهو سماع ولا يقاس لا يقال :

(شمسات) ولا (قدرات) ولا (نارات) وإن كان علما مبنيا لم تجمع بالألف والتاء ، نحو : (فظام) ، وإن كان غير مبني فإن زاد على الثلاثي أو تحرك الأوسط ، أو كان معتلا- أو مضاعفا ألحقت (ألفا) و (تاء) من غير تغيير نحو : (الزينات) و (والقدمات) في مسمى (قدم) و (زيدات) و (أمات) في المسمى بزيد و (أم) وهذيل (١) تفتح العين فيه وعليه :

[٥٣٦] عيرات الفعال والسؤدد العدّ (٢)

... -

وهو شاذ عند غيرهم ، وإن كان ثلاثيا ساكن الوسط صحيح العين ، فإن كان مفتوح الفاء ، فيجب نحو : (دعدات) وإسكانها ضروره ، وإن كان مضمومها جاز في عينه ، كسرهما للاتباع وفتحها للتخفيف وإسكانها لغه تميم ، نحو : (هندات) إلا أن الفتح في مكسور الفاء أحسن من الاتباع ، والاتباع في مضمومها أحسن من الفتح ، وإن حذف التاء التي في مفردة ألحقت (الفاء تاء) من غير تغيير ، تقول : (فاطمات) و (حنظلات)

ص : ٨٣١

١- ينظر المفصل للزمخشري ١٩٢ ، وشرحه لابن يعيش ٣٠ / ٥ ، وشرح الرضى ١٨٩ / ٢ .

٢- البيت من الخفيف ، وهو للكُميت في المفصل ١٩٢ ، وشرحه لابن يعيش ٣١ / ٥ - ٣٣ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٤٦ .
وصدره : إليهم محطوطه الأعكام والأعكام : الأحمال . والمقصود أى تحمل الحسب والرشد والأفعال الحسنه . والشاهد فيه قوله :
(عيرات) جمع عير لأن حكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذى فيه تاء .

(بعضات) و (جدلات) و (سهلات) و (وسلات) و (عورات) و (بيضات) إلا فى لغه هذيل (١) فإنهم فتحوا المعتل ، قال :

[٥٣٧] أخو بيضات رائح متأوب (٢)

... -

وقد شد (لجبات) و (ربعات) بفتح العين فى الصفه ، وأجاز المبرد (٣) سكونها قياسا لا سماعا ، واختلف فى وجه الفتح فقيل فى مفردهما لغتان :

الفتح أشهرهما فالترموه فى الجمع وقيل : [١٠٤] هما فى الأصل اسمان وصف بهما ، كما قالوا : (امرأه كلبه) و (ليله غم) وإن كان ثلاثيا ساكن الوسط ، فإن كان معتل الفاء واللام فليس فيه إلا الفتح نحو : (وردات) و (غرفات) و (رقيات) فرقا بين الواحد والجمع ، وقد جاء السكون قليلا- ، وإن كان صحيحا ، فإن كان مفتوحا ، فليس فيه إلا- الفتح نحو (طلحات) و (ثمرات) و (جفئات) والإسكان ضروره ، وإن كان مضمومها جاز الضم للاتباع نحو : (غرفات) والفتح للتخفيف والإسكان لغه

ص : ٨٣٢

١- ينظر شرح المفصل ٥ / ٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ١ / ١٣٢ ، والهمع ١ / ٧٣ .
٢- البيت من الطويل ، وهو لأحد الهذليين فى سر صناعه الأعراب ٧٧٨ ، والخصائص ٣ / ١٨٤ ، والمفصل ١٩١ ، وشرحه لابن يعيش ٥ / ٣٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٣٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١٨٩ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٠٦ ، واللسان ماده (بيض) ١ / ٣٩٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٧٣ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٠٢ - ١٠٤ . وعجزه : رفيق يمسح المنكبين سبوح والشاهد فيه قوله : (بيضات) حيث فتح العين فيها على لغه هذيل التى تفتح العين فى جمع (فعله) صحيحا كان أو معتلا- والقياس التسكين فى المعتل .

٣- ينظر المقتضب ٢ / ١٩٢ وذلك فى نحو : (لجبه) (لجبات) بالسكون ، وينظر شرح الرضى ٢ / ١٨٩ - ١٩٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٧٤ .

تميم (١) وإن كان مضمومها جاز الكسر للاتباع نحو: (سدرات) والفتح للتخفيف ، والإسكان لغه تميم وإن كان بالألف الممدوده والمقصور قلبت الهمزه فى الممدوده واوا ، والألف فى المقصوره تاء ، للفرق بينهما وخصت المقصوره بالتاء ، لأنها أخف ، فسبقت وأخذت الأخرى ، أو لأن من لغاتها قلب الألف تاء ، وذلك بشرط أن يجمع مذكرهما بالواو والنون نحو :

(فضليات) ، وإلا- لم يجمع نحو : (حمراء) لا- يصح (حمراوات) خلافا للكوفيين (٢) ، وأما قول النبى : «ليس فى الخضراوات صدقه» (٣). فقد خرجت مخرج الاسميه ، وإن لم يكن لها مذكر ، فإن كان إلا أنه لم يستعمل ، نحو : (امراه عجزاء) و (حله شوكاء) جمع بالألف والتاء ، وإن كان لا يمكن نحو : (حبلى) فى المقصور و (عذراء) و (رتقاء) و (غفلاء) فى الممدود ، فقال ابن مالك : (٤) تجمع بالألف والتاء ، لأن المانع من جمعه إنما هو عدم استعمال مذكر له لا يجمع بالواو والنون والاستعمال أقوى من عدم الاستعمال. وقال أبو حيان : (٥) لا- تجمع لأن مذكرها كالمفروض به ، وهو لا- يجمع بالواو والنون ، فلا يجمع بالألف والتاء ، وكذلك منعوا جمع (أكمر) و (أدر) (٦) ، مع أنه لا يصح فيهما التأنيث ، واختلف فى هذه الألف والتاء

ص: ٨٣٣

- ١- ينظر شرح الرضى وهامشه ٢ / ١٩٠.
- ٢- ينظر رأى الكوفيين شرح التسهيل السفر الأول ١ / ١١٩.
- ٣- رواه (الدارقطنى) فى سننه فى كتاب الزكاه ٢ / ٩٥ من حديث على بن أبى طالب ، والترمذى فى سننه كتاب الزكاه ٢ / ٧٥ ، وذكر فى نيل الأوطار أنه مرسل ، ينظر نيل الأوطار ٤ / ٢٠٤.
- ٤- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ١٤٥ - ١٤٦.
- ٥- ينظر رأى أبى حيان فى البحر ٢ / ٩٢.
- ٦- المره. رأس الذكر ، ينظر اللسان ماده (كمر) ٥ / ٣٩٢٩ ، والأدره بالضم : نفخه فى الخصيه يقال : رجل - آدر بين الأدر ، ولا يقال : امراه أدرء إما لأنه لم يسمع ، وإما أن يكون لاختلاف الخلقه ، ينظر اللسان (أدر) ١ / ٤٤.

والتنوين ، إما بالألف والتاء ، فقليل : هما علامه للجمع والتأنيث من غير تقصد ، وقيل : التاء علامه للجمع والتأنيث ، والألف فارقه بين الواحد والجمع ، وقيل الألف للجمع والتاء للتأنيث ، وأما التنوين فقال الجمهور :

تنوين مقابله (١) بدليل دخوله فى غير المنصرف نحو : (عرفات) وقال الربعى والزمخشرى : (٢) هو تنوين صرف ، وهذا الجمع ليس من الجموع الممتنع صرفها ، والجر دخل فيها تبعا للتنوين ، ولو كانت للصرف لما دخلها ، وقال بعضهم : هو عوض عن الفتحة فى حاله النصب ، وقال الإمام يحيى بن حمزه : (٣) ما كان علما من هذا لجمع فالقول قول الجمهور ، وما كان نكره فالقول ما قاله الربعى والزمخشرى .

ص : ٨٣٤

١- ينظر البحر المحيط ٢ / ٩٢ - ٩٣ .

٢- ينظر رأى الزمخشرى فى المفصل ٣٢٨ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٤ .

٣- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه فى السفر الأول الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه ٦٦ .

لما فرغ من الجمع السالم عقبه بالمكسر.

قوله : (التكسير ما تغير بناء واحده) (١) ، يعنى ما تغير بناء مفرده فى حاله الجمع لفظا كـ - (رجال) و (أفراس) (٢) أو تقديرا كـ - (فلك) و (هجان) فهو جمع تكسير مثل بمثال فيمن يعقل ومثال فيما لا يعقل.

قوله : (و جمع القله : «أفعل» و «أفعال» و «أفعله» و «فعله»). يعنى أن الجمع ينقسم إلى قله وكثره ، فالكثره ما زاد على العشره ، والقله من ثلاثه إلى تسعه ، واختلف فى العشره (٣) ، فقليل : جمع قله ، وقيل : جمع كثره ، وقيل صالح للأمرين ، وقد حصرت جموع القله فى هذه الأوزان الأربعة التى ذكرها ، كـ - (أفلس) و (أجمال) و (أجوبه) و (غلمه) وزاد الفراء (٤) فعله

ص: ٨٣٥

- ١- ينظر شرح المصنف ٩١ ، وشرح المفصل ٤٠ / ٥ وما بعدها ، وشرح الرضى ١٩١ / ٢ وما بعدها.
- ٢- قال أبو على فى التكملة ٣٩٨ كما ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل : والتكسير فى هذه الجموع بإزالتها عما كانت عليه آحادها على ثلاثه أضرب. منها ما زاد على ما كان عليه واحده مثل : عبد وعبيد ، وثوب وأثواب ، ومنه ما ينقص منه مثل : (إزار) و (أزر) ، ومنه ما لا يزداد فى حروفه ولا ينقص منه ولكن تغير حركاته مثل : سقف وسقف ، وأسد وأسد ، وهذه قسمه أبى عمر ، والأسماء على ثلاثه أضرب ، ثلاثى ورباعى وخماسى ، وإنما يكسر منها الثلاثى والرابعى فأما بنات الخمسه فلا تكسر إلا على استكراه). نقلا عن الكافيه المحققه ١٧٦.
- ٣- ينظر شرح الرضى ١٩١ / ٢.
- ٤- ينظر معانى القرآن للفراء ٢٣٧ / ٣ ، وشرح الرضى ١٩١ / ٢.

نحو كفرة و (فجره) وهم (أكله جزور) وأما جمع (الصحيح) (١) [وما عدا ذلك جمع كثره] (٢) نحو : الزيدون والهندات
فاختلف فيه فقيل : جمع قله واختاره المصنف (٣) بدليل اعتراض حسان على النابغه في قوله :

[٥٣٨] لنا الجففات الغرّ يلمعن في الضحى

وأسيافنا يقطرن من نجده دما (٤)

قال : الجففات قله ، هلاً قلت الجفان ، والغر بياض يسير ، هلاً قلت : الدجى ، وأسيافنا جمع قله هلاً قلت : سيوفنا ، ويقطرن هلاً قلت
يسكبن ، ودما مفرد هلاً قلت دماء بالجمع ، وقال [ظ ١٠٤] الزجاج : (٥) هو جمع لكثره وأنكر الروايه ، لأن النابغه لا يخفى عليه
ذلك ، فلولا أنه غير لازم لم يقله ، وقد قال تعالى : (وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ) (٦) (هُم دَرَجَاتٌ) (٧) ، وقال بعضهم : يجوز استعماله فيهما
والأغلب القله ، وقال بعضهم : إن كان اسماً فقله ، وإن كان صفة فكثره ، وقد يستعار في جمع القله والكثره إحداهما للآخر إذا

ص: ٨٣٦

- ١- أى والجمع الصحيح مذكراً كان أو مؤنثاً.
- ٢- ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
- ٣- ينظر شرح المصنف ٩١.
- ٤- البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣١ ، وينظر الكتاب ٣ / ٥٧٨ ، والمقتضب ٢ / ١٨٨ ، والخصائص ٢ / ٢٠٦ ، وشرح المفصل ٥ / ١٠ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩١ ، واللسان مادة (جدا) ١ / ٥٧٣ ، والأسباه والنظائر ١ / ١٣٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦٧١ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٠٦ - ١٠٧ - ١١٠ . والشاهد فيه قوله : (الجففات) وهى جمع (جفنه) وهى للقله لكنه أراد بها الكثره.
- ٥- ينظر رأى الزجاج فى الخزانة ٨ / ١٠٧ وما بعدها.
- ٦- سبأ ٣٤ / ٣٧ وتمامها : (وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِمَالَتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ).
- ٧- آل عمران ٣ / ١٦٣ وتمامها : (هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ).

كان معينا نحو : (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ) (١) موضع (أقراء) لأن جمع فعل كـ (فلس) على (فعول) أكثر من (أفعال) وأنكر ذلك بعضهم ، وقال : (قروء) جمع (قراء) بفتح الفاء وهو لا يجمع على أفعال إلا نادرا ، وأقراء (٢) جمع قرء مضموها ، وأما إذا لم يأت الاسم إلا إحداهما جاز استعمال إحداهما مكان الآخر بقرينه .

ص : ٨٣٧

١- البقره ٢ / ٢٢٨ ، وتامها : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.....)

٢- بنظر شرح المصنف ٩١ ، وشرح الرضى ١ / ١٩١ .

قوله : (المصدر) هو مفعول من الصدور وهو يسمى مصدرا وحدثا وحدثان للمبالغه ، واختلف فيه فقال البصريون : هو أصل الفعل (١) والفعل مشتق منه بدليل اتفاهم على تسميته مصدرا ، ومفعول اسم للزمان والمكان المصدور عنهما ، ولأن المصدر الموضوع الذى تصدر منه الإبل عند الشرب وتوليه صدورها ، فسمى مصدرا لأن الفعل صدر عنه باشتقاق منه ، ولو كان مشتقا من الفعل لسمى صادرا ، ولأن الفعل يدل على الزمن المعين ، فلو كان المصدر مشتقا منه لزم أن يكون فيه ما فى الفعل ، لأن الفرع فيه ما فى الأصل ، ولأن المصدر يدل على الحدث العام فى الزمن المطلق ، والفعل على الحدث المعين فى الزمن المعين ، والعام أصل للخاص ، كما أن النكره أصل للمعرفه ، وقال الكوفيون : (٢) بل هو مشتق من الفعل والفعل أصل له لأنه معتل باعتلال فعله ويصح بصحته نحو : قام قياما ، والعود والصيد ، ولأن الفعل عامل فى المصدر

ص : ٨٣٨

-
- ١- ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأبناى ١ / ٢٣٥ وما بعدها ، وينظر شرح الرضى ٢ / ١٩١ - ١٩٢ .
 - ٢- للتفصيل ينظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ١٩١ - ١٩٢ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٣٤١ ، وشرح المفصل لابن يعىش ٦ / ٤٣ وما بعدها ، والأصول لابن السراج ١ / ١٣٧ وما بعدها .

والمصدر مؤكد له ، والعامل قبل المعمول والمؤكد قبل المؤكد ، وقال بعض المتأخرين كل واحد منهما أصل برأسه ولأننا قد وجدنا أفعالا لا مصادر لها كالتى لا تصرف ك- (يذر) و (يدع) ، ومصادر لا أفعال لها ك- (ويحه) و (ويسه) والأبوه والأخوه ونحوه.

قوله : (اسم الحدث) (١) جنس يدخل فيه المصدر واسم المصدر والمراد بالحدث كل معنى حصل بعد أن لم يكن.

قوله : (الجارى على الفعل) ومراده الذى له فعل يصح أن يجرى عليه بيانا لمدلولة مثل : (ضربت ضربا) ، وقد أورد على حده سؤالان : أحدهما القدم والعدم والاستحالة ، فإنها مصادر وليست باسم حدث ، الثانى : المصادر التى لا أفعال لها ك- (ويحه) و (ويله) قال الوالد : ويمكن أن يجاب بأنه أراد لفظا أو تقديرا. الثالث : أسماء الأفعال تدخل فى الحدث لأنها اسم للحدث.

الرابع قوله : (الجارى) لفظه مشتركه لا تصلح للتحديد ، لأنه قد يراد به الجارى فى الاشتقاق ، ويراد به الموافق فى عدد الحروف ، والحركات والسكنات ، ويراد به الوقوع بعده خبرا أو غيره.

قوله : (وهو من الثلاثى سماع) (٢) يعنى أن المصدر الثلاثى سماع لا

ص : ٨٣٩

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٩١ : (يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر كالطول والقصر). والجارى فى كلامهم يستعمل فى أشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل أى أصل له ومأخذ اشتق منه ، فيقال فى حمدت حمدا إن المصدر جار على فعله.

٢- ينظر شرح المصنف ٩٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩٢ ، وشرح المفصل ٦ / ٤٧ وما بعدها ...

يقاس وقد حصرها سيويه (١) في اثنين وثلاثين بناء وزاد غيره حتى بلغها ابن القطاع (٢) إلى نيف وستين بناء.

قوله : (ومن غيره قياس) (٣) ، يعنى أن الرباعى والزائد على الثلاثى قياس ، ولك فى طرق ثلاث أحدها : كسر أوله وإلحاق قبل آخره ألفا كما ذكر (أخرج إخراجا) ودحرج دحراجا و (استخرج استخراجا) وهذه طريق مطرده ، الثانى : على وزن اسم مفعوله ، ك- (المخرج) و (المدحرج) و (المستخرج) الثالثه : إنما كان على فعله ك- (دحرج دحرجه) ، وما كان على فعل ، فمصدره تفعيلا ك- (سَلِمَ [و ١٠٥] تسليما) ، إلا أن يكون معتلا فإنه يكون على تفعله ك- (عَرَى تعريه) وقد جاء على الأصل.

[٥٣٩] باتت تنزى دلوها تنزياً (٤)

...

وما كان على (تفعل) فمصدره (تفعلا) ، ك- (تعلم تعلمًا) وما كان على (فاعل) فمصدره (مفاعله) ، وهذه الطريقه خاصه ببعض الأوزان ، وموضع

ص : ٨٤٠

- ١- ينظر الكتاب ٧٨ / ٤ وما بعدها و ٨٧ وما بعدها ، وينظر شرح المصنف ٩٢ ، وينظر شرح الرضى ١٩٢ / ٢ .
- ٢- ابن القطاع هو على بن جعفر ابن محمد ابن عبد الله بن الحسين المعروف بابن القطاع ، ولد فى سنه ٤٣٣ هـ ومات ٥١٤ هـ صنف الأفعال ، أبنيه الأسماء ، حواشى الصحاح ، تاريخ صقليه وغيرها ... ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ١٥٣ / ٢ - ١٥٤ ، ومعجم الأدباء ١٢ / ٢٧٩ - ٢٨٣ ، وقد أورد السيوطى هذه الصيغ فى الهمع ولم يعددها. ينظر الهمع ٢٢ / ٦ وما بعدها.
- ٣- ينظر شرح المصنف ٩٢ ، وشرح الرضى ١٩٢ / ٢ وقد عددها.
- ٤- الرجز بلا نسبه فى شرح المفصل ٥٨ / ٦ ، والمنصف ١٩٥ / ٢ ، والخصائص ٣٠٢ / ٢ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ٢ / ٩١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٢٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٤٠ ، واللسان ماده (شهل) ٤ / ٢٣٥٣ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٥٧ . وعجزه : كما تنزى شهل صبيا والشاهد فيه قوله : (تنزيا) حيث ورد بوزن التفعيل وهو مصدر فَعَّل بتضعيف العين ، وذلك نادر والقياس نزى تنزيه كزكى تركيه والتخليه والتحليه ...

ذلك التصريف.

قوله : (ويعمل على فعله) (١) يعني إذا كان فعله متعديا نصب وإن كان لازما لم ينصب تقول : (أعجبنى ضرب زيدا) بالنصب ، ولا- يصح (أعجبنى قيام زيد) ، وظاهر كلامه عموم العمل فى المصدر واسم المصدر (٢) ، وفى اسم المصدر خلاف ، فال جمهور البصريين : لا يعمل إلا فى ضروره ، وبعضهم أنكروا عمله مطلقا ، وما ورد فى الشعر فبتقدير فعل ، وأجاز الكوفيون عمله مطلقا واستدلوا بقوله :

[٥٤٠] ... -

وبعد عطائك المئه الرتاعا (٣)

[٥٤١] ... -

فإن كلامها شفاء لما بيا (٤)

استثنى الكسائى منع عمل الخبز والدهن والقوت ، والمراد باسم المصدر ما أفاد فائده المصدر ، ولم يكن اشتقاقه قياسا نحو الكلام والسلام والطلاق والعتاق والدهن والكحل والخبز والشرب والغسل.

ص: ٨٤١

١- ينظر شرح المفصل ٥٩ / ٦ ، وشرح المصنف ٩٢ ، وشرح الرضى ١٩٢ / ٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٣٤٥ / ١ وما بعدها ، وينظر شرح ابن عقيل ٩٥ / ٢ وما بعدها.

٢- ينظر الأصول لابن السراج ١٤٠ / ١ ، والهمع للسيوطى ٩٥ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ٣٦١ / ١ وما بعدها.

٣- البيت من الوافر ، وهو للقطامى فى ديوانه ٣٧ ، ينظر الأصول لابن السراج ١٤٠ / ١ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٣٧١ / ١ ، وتذكره النحاه ٤٥٦ ، وشرح شواهد المغنى ٨٤٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ٩٩ / ٢ ، وأوضح المسالك ٢١١ / ٣ ، واللسان ماده (عطا)

٤ / ٣٠٠١ ، والأشبه والنظائر ٤١١ / ٢ ، وهمع الهوامع ١٠٣ / ٣ ، وخزانه الأدب ١٣٦ / ٨ - ١٣٧. وصدرة : أكفرا بعد رد الموت عنى والشاهد فيه قوله : (عطائك المئه) فقد عمل اسم المصدر عمل فعله فنصب المفعول (المئه) بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب.

٤- سبق تخريج البيت فى الصفحه ٨ / ١.

قوله : (ماضيا وغيره) (١) يعنى أنه يعمل عمل فعله ماضيا كان أو حالا- أو مستقبلا ، لأن عمله لوقوعه موقع أن والفعل ، لا لمشابهته بفعل معين كاسم الفاعل ، وقال بعض المتأخرين : لا يعمل ماضيا كاسم الفاعل والمفعول ، وقال بعضهم لا يعمل حالا لتعذر تقديره ، لأنها للاستقبال ، وأجيب بأنها تقدر (أن) حيث يصح و (ما) حيث لا تصح (أن) ، وما ذكرت (أن) دون (ما) لأنها أشهر حروف المصدر ، واختلف هل يعمل المصدر عمل ما لم يسم فاعله ، فأجازه أكثر البصريين (٢) تقول (عجبت من أكل الطعام) أى (من أن أكل الطعام) ، ومنع بعضهم من ذلك قيل :

وهو الصحيح : لأنه يلتبس نحو : (عجبت من ضرب زيد) أفاعل هو أم قائم مقام الفاعل؟ لأن صيغته المصدر واحده بخلاف اسم الفاعل والمفعول ، وأجازه بعضهم فيها لا يلتبس دون ما يلتبس.

قوله : (إذا لم يكن مفعولا مطلقا) المصدر يعمل بشروط أربعة.

الأول : أن لا يكون مفعولا مطلقا نحو : (ضربت ضربا زيدا) فإنه لا يعمل لتعذر تقدير (أن) والفعل ، فإن قيل : فقد عمل نحو : (ضربته ضرب الأمير اللص) أجيب بأن العمل للمصدر المقدر بأن والفعل ، فإن قيل فقد عمل نحو : (ضربته ضرب الأمير اللص) حذف المفعول المطلق وأقيمت صفته مقامه ثم حذف (مثل) وأقيم المضاف إليه مقام المصدر فى الإعراب.

ص : ٨٤٢

١- قال المصنف فى شرحه ٩٢ : يعنى أنه لا- يشترط فيه زمن الحال والاستقبال كما فى اسم الفاعل بل يعمل مطلقا تقول : أعجبنى ضرب زيد أمس كما تقول الآن أو غدا وإنما اشترط الزمان فى اسم الفاعل ليقوى الشبه.

٢- ينظر رأى البصريين فى شرح الرضى ١٩٦ / ٢ - ١٩٧.

الثاني : أن لا يصغر عند عامه البصريين ، لأنه إذا صغر تمخض للاسميه (١) ، وأجاز بعضهم عمل المصغر مطلقا ، وبعضهم خصه ب- (رويد).

الثالث : أن لا- يكون مضمرا ، لا- يصح (ضربى زيدا أحسن وهو عمرو) قبيح ، لأن المضممر اسم جامد ، وأجازه الكوفيون ، واحتجوا بقوله :

[٥٤٢] وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم

وما هو عنها بالحديث المرجم (٢)

فإنه عمل فيه (عنها) ، وأجيب بأنه بتقدير أعنى ، أو المعمول متعلق بالحديث وتقدم عليه معموله ضروره ، وإن كان قبيحا فهو أهون من عمله مضمرا ، وأجاز ابن جنى (٣) عمله فى الجار والمجرور ، ومنعه فى غيره.

الرابع : ألا يتبع قبل استيفاء عمله فإن جاء ما ظاهره ذلك قدر له عامل نحو :

[٥٤٣] أزمعت يأسا مبينا من نوالكم

ولن ترى طاردا للحر كالياس (٤)

ص: ٨٤٣

-
- ١- وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٤٦ ، وينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٨.
 - ٢- البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ١٨ ، وشرح القصائد السبع ٢٦٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٤٦ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٨٤ ، وشرح قطر الندى ٢٦٢ ، واللسان ماده (رجم) ٣ / ١٦٠٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٦٦ ، والخزانة ٨ / ١١٩ . والشاهد فيه قوله : (هو عنها) فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (هو) ليس راجعا إلى الحرب لأن الحرب مؤنثه ، كما أن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم.
 - ٣- ينظر رأى ابن جنى فى كتاب (البيان) شرح (اللمع) للشريف الكوفى ٢ / ٦٠٤ ، والهمع ٥ / ٦٦.
 - ٤- البيت من البسيط ، وهو للحطيه فى ديوانه ١٠٧ ، والأغانى ٢ / ١٥٤ ، والخصائص ٣ / ٢٥٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٣ / ٧ ، والكامل ٢ / ١٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٣٤٩ ، ومغنى اللبيب ٧٦٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩١٦ ، واللسان ماده (نسس) ٦ / ٤٤٠٨ ، وهمع الهوامع ٥ / ٧٠ - والشاهد فيه قوله : (يأسا مبينا من نوالكم) أن المصدر يشترط فى إعماله ألا يتبع قبل أن يستكمل عمله ، فإذا ورد ما يوهم خلاف ذلك يؤول بإضمار عامل ، و (يأسا) مصدرا ، و (مبينا) صفه له ، ومبينا متعلق بيئست مدلولوا عليه (يأسا) المذكور. ومن نوالكم متعلق بيئست مضمرا.

وزاد بعضهم أن لا يكون مجموعا ، لأنه لا يكون مجموعا ، لأنه يتحقق فيه الاسميه وأجازه آخرون كاسم الفاعل مجموعا جمع تكسير (١) بقوله :

[٥٤٤] ... -

مواعيد عرقوب أخاه يثرب (٢)

(وتركته بملاحس البقر أولادها) (٣) وهي منتصبه عند المانعين بتقدير فعل.

قوله : (ولا- يتقدم معموله عليه) (٤) ، لا- يجوز (أعجبني زيدا ضرب) لأنه في معنى أن والفعل ، وأن من جمله الموصولات ، والموصول لا يتقدم ما في خبره عليه ، وما ورد فضروره قبيحه ، أو بتقدير فعل خلافا للأخفش (٥) ، فإنه

ص : ٨٤٤

١- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١ / ٣٤٦.

٢- البيت من الطويل وهو للشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠ ، وله ولعلقمه الفحل ، ينظر الكتاب ١ / ٢٧٢ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٤٣ ، جمهره اللغة ١١٢٣ ، وشرح المفصل ١ / ١١٣ ، وشرح قطر الندى ٢٦١ ، واللسان ماده (عرقب) ، ٤ / ٢٩١٠ ، وخزانه الأدب ١ / ٥٨ . وصدرة : وعدت وكان الحلف منك سجيته ويرويه ابن مالك في شرح التسهيل وينسبه لعلقمه : وقد وعدتك موعدا لو وفته به مواعيد عرقوب أخاه يثرب والشاهد فيه قوله : (مواعيد عرقوب أخاه يثرب) حيث أعمل المصدر (مواعيد) المجموع مكسرا في قوله (أخاه).

٣- ينظر مجمع الأمثال ١ / ٢٣٧ ، والمستقصى ٢ / ٢٥ ، واللسان ماده (لحس) ٥ / ٤٠٠٦ ،

٤- ينظر شرح المصنف ٩٢ ، وقال الرضى في شرحه ٢ / ١٩٥ : (وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك : اللهم اذكرني من عدوك البراءة وإليك الفرار ، قال تعالى : (ولا تأخذكم بهما رأفه).

٥- ينظر رأى الأخفش في معانى القرآن ٢ / ٧٣٨.

أجازه مطلقا ، وبعضهم أجازه فى الظرف والجار والمجرور ، وكذلك لا يصح الفصل [ظ ١٠٥] بينه وبين معموله بأجنبى ، وما ورد قدّر له عامل نحو : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ، أَيَّامًا) (١) ، وأجازه ابن الشجرى (٢) وعليه :

[٥٤٥] ليت شعرى إذا القيامة قامت

ودعى للحساب أين المصيرا (٣)

فإن شعرى نصب المصير ، والتقدير : ليت شعرى المصير أين؟ والمانعون يقولون بتقديره أين هو؟ أعنى المصيرا وشاذ.

قوله : (ولا يضم فيه) (٤) يعنى ضميرا مستترا ، وأما البارز فقد يتصل به نحو : (ضربى وضربك وضربه) ، لأنه عندهم مشتق ، وإنما لم يضم فيه لأنه اسم جامد ، وليس يتحمل الضمائر من الأسماء إلا المشتقات ، خلافا للكوفيين (٥) ، لأنه عندهم مشتق من الفعل ، وقال المصنف : (٦) إنما لم يضم فيه لأنه لو أضمر فى المفرد لأضمر فى التثنية والجمع ، ولزم تثنيه المصدر

ص : ٨٤٥

١- البقره ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، وتمامها : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ ...) و ((أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ...))

٢- ينظر رأى ابن الشجرى فى أماليه ١ / ٣٢.

٣- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٣٥٨ ، وشرح القصائد السبع ٢٩٥. والشاهد فيه قوله : (شعرى أين المصيرا) حيث جعله ابن الشجرى ليت شعرى المصيرا أين هو؟ كما ذكره الشارح ، وقال ابن مالك : وأسهل من هذا أن يكون التقدير : أين يصير المصير ، أو أين هو أعنى المصير.

٤- ذهب ابن مالك إلى خلاف هذا وقال فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٥٦ ، (ويضم عامل فى ما أو هم خلاف ذلك ، أو يعد نادرا).

٥- ينظر رأى الكوفيين فى الإنصاف ١ / ٦ وما بعدها ، المسأله الأولى ، وشرح الرضى ٢ / ١٩٢.

٦- ينظر شرح المصنف ٩٢.

وجمعه ، فيؤدى إلى الجمع بين تثنتين وجمعين فى اسم واحد ، وحذف أحدهما وهو يؤدى إلى اللبس بخلاف اسم الفاعل ، فإن دلالة لدلاله ضميره فاستغنى بتثيته وجمعه ، قال نجم الدين : (١) ويجوز أن يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف قال الوالد : والصحيح أن يقال : لا يلجأ إلى الإضمار إلا لزوم الذكر ، والمصدر لا يلزم معه ذكر فاعله .

قوله : (ولا- يلزم ذكر الفاعل) ، بل يجوز إثباته ويجوز حذفه إلا فى فاعل المصدر المنون ، فإن الفراء (٢) منع من جواز ذكر فاعله ، وادعى عدم السماع ، قال الوالد : وهذا غريب من الفراء المحافظه على الفاعل ، وكذا المصدر المضاف إلى مفعوله ، منع قوم من جواز ذكر فاعله إلا فى الشعر وضعف بقوله :

[٥٤٦] ... -

قرع القوافيز أفواه الأباريق (٣)

لا ضروره ، لأنه كان يستقيم الوزن ، والمعنى نصب أفواه ، وإنما لم يلزم ذكر فاعل المصدر ، لأنه لو وجب ذكره لزم إضماره وهو ممتنع ، وعلمه

ص : ٨٤٦

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٩٦ .

٢- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ١١٢ ، والهمع ٥ / ٧٥ .

٣- البيت من البسيط ، وهو للأقيشر الأسدى فى ديوانه ٦٠ ، وينظر الأغانى ١١ / ٢٥٩ ، والشعر والشعراء ٥٦٥ ، والمقتضب ١ / ٢١ ، واللمع ٢٧١ ، والإنصاف ١ / ٢٣٣ ، والمغنى ٦٩٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٩١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢١٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٩٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٩٤ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤٩١ . وصدرة : أفنى تلابدى وما جمعت من نشب والشاهد فيه قوله : (قرع القوافيز أفواه) فقد أضاف المصدر وهو قوله قرع إلى مفعوله وهو القوافيز ثم أتى بفاعله وهو أفواه ، ويروى بفتح أفواه وعندها يكون المصدر مضافا إلى فاعله ، وأفواه مفعوله .

بعضهم بأنه لا يقع أحد جزئى الجملة فلم يحتج إليه بخلاف الفعل ، لأن فيه أحد جزئى الجملة ، واعترض فاعل اسم الفاعل ، وأجيب عليه ، وكذلك الصفات ، وقيل إنما وجب ذكر الفاعل بأنه قد يكون ضميراً فيحتاج إليه لأجل الربط بين المبتدأ ، والخبر ، والصفة ، والموصوف ، ثم حمل الظاهر عليه ، وكذلك الصفات ، وقيل : إنما وجب ذكر الفاعل فى الفعل ، لأنه قد صار كالجاء منه ، هذا فى الضمير وحمل الظاهر عليه ، وهو غير حاصل فى المصدر ، وأما الكوفيون (١) فإنهم أوجبوا ذكره مطلقاً لأنه فاعل ، والفاعل لا يحذف خلافاً للكسائى ولأنه مشتق عندهم .

قوله : (ويجوز إضافته إلى الفاعل) تقول : (أعجبنى دقّ القصار الثوب) (٢) قال تعالى : (كذّبكم آباءكم) (٣).

قوله : (وقد يضاف إلى المفعول) (٤) أتى ب- (قد) للتقليل ، لأن إضافته إلى الفاعل أكثر لاختصاصه به من حيث إنه موجد له فى المفعول به ، ومثال إضافته إلى مفعوله : (أعجبنى دقّ الثوب القصار) ، و (قدّ الثوب المسّمار) وقوله : (لإيلاف قريش إيلافهم) (٥). وإنما جاز إضافته المصدر إلى فاعله ومفعوله ، لأنه اسم للحدث ، والحدث مغاير للفاعل والمفعول ، وليس من إضافته الشيء إلى نفسه ، وقد يضاف إلى الطرف نحو : (تربّص

ص : ٨٤٧

١- ينظر رأى الكوفيين فى الهمع ٢ / ٧١ .

٢- ينظر شرح المفصل ٦ / ٥٩ وما بعدها ، وشرح المصنف ٩٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ .

٣- البقره ٢ / ٢٠٠ ، وتمام المعنى : (فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا).

٤- فى الكافيه المحققه للمفعول بدل للمعمول .

٥- قريش ١٠٦ / ١ - ٢ ، وتمامها : (إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ).

أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ (١)، (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (٢).

قوله : (وإعماله باللام قليل) (٣) ، إن كان مضافاً فلا خلاف في عمله (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) (٤) وقوله :

[٥٤٧] ... -

قرع القوافيز أفواه الأباريق (٥)

إلا ما روى في المضاف إلى المفعول ، كما تقدم ، وإن كان منكراً نحو : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) (٦) فلا خلاف أيضا عند البصريين في

ص : ٨٤٨

١- البقره ٢ / ٢٢٦ ، وتامها : (لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصَ أَرْبَعِهِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

٢- سبأ ٣٤ / ٢٣ ، وتامها : (وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْغِعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا....)

٣- المصدر العامل على ثلاثه أضرب : الأول : المصدر المضاف قالوا : لا خلاف في إعماله واستشهدوا بقوله تعالى : ((وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) *) وقيل : إن بعض الكوفيين منع إعمال المصدر مطلقا ويجعل ما بعده من عمل فعل مقدر. الثاني : المجرد من ال والإضافه وهو المنون. أجاز البصريون إعماله ومنعه الكوفيون واستشهدوا على إعماله بقوله تعالى : ((أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا)) (البلد ٩٠ / ١٤ - ١٥) وهذا الضرب أقل من الأول ، قال الأخفش في معاني القرآن ٢ / ٧٣٨ : (نصب اليتيم على الإطعام) واعتمد الفراء في معانيه قراءه (أطعم) معاني الفراء ٣ / ٢٦٥. الثالث : المعرف بأل اختلفوا فيه ؛ فقد أجازه سيبويه وبعض البصريين واستشهدوا له بقول الشاعر : ضعيف النكايه أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل ومنعه الكوفيون وبعض البصريين منهم ابن السراج. للتفصيل ينظر الكتاب ١ / ١٨٩ وما بعدها ، والمقتضب ١ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والأصول لابن السراج ١ / ١٣٧ وما بعدها ، وشرح المصنف ٩٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ ، وشرح ابن يعيش ٦ / ٥٩ وما بعدها ، والمساعد ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٦.

٤- البقره ٢ / ٢٥١ ، وتامها : (... وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ....)

٥- سبق تخريجه في الصفحه ٦٢٣ ، وبرقم ٥٤٦.

٦- البلد ٩٠ / ١٤ - ١٥ ، وتامها : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ). وقرأ ابن كثير والنحويان أو (أطعم) وباقي السبعه (إطعام) ، وقرأ على وأبو رجاء كقراءه ابن كثير إلا أنهما قرآ (ذا مسغبه) بالألف ، وقرأ الحسن وأبو رجاء أيضا (وإطعام في يوم ذا) بالألف ، ينظر السبعه في القراءات ٦٨٦ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٣٧٥ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٧١.

عمله ، ومنع الكوفيون (١) من عمله ، لأنه إذا نَوَّن صار كـ (زيد) و (عمرو) ، فلا يعمل ، وما ورد فبتقدير فعل وإن كان معرفا باللام ، فقال سيبويه وبعض النحاه (٢) يجوز ويحسن وقوله :

[٥٤٨] ضعيف النكايه أعداءه (٣)

...

وقوله :

[٥٤٩] كبكر المقاناه البياض بصفره (٤)

...

وقوله :

ص : ٨٤٩

١- ينظر الأصول لابن السراج ١ / ١٣٧.

٢- ينظر الكتاب ١ / ١٩٢ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩٧.

٣- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : يخال الفرار يراخى الأجل وهو بلا نسبه فى الكتاب ١ / ١٩٢ ، والمنصف ٣ / ٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٩٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٥٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٦١ ، وشرح الرضى ٢ / ١٩٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٩٤ ، وهمع الهوامع ٥ / ٧٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٢٧. والشاهد فيه قوله : (النكايه أعداءه) حيث نصب بالمصدر المقترن بأن وهو (النكايه) مفعولا به وهو (أعداءه).

٤- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : غذاها نمير الماء غير محللّ وهو لامرئ القيس فى ديوانه ١٦ ، وينظر شرح المفصل ٦ / ٩١ ، واللسان ماده (خلل) ٢ / ٩٧٦ ، وماده (نمر) ٦ / ٤٥٤٦. والشاهد فيه قوله : (المقاناه البياض) حيث يجوز فى البياض الوجوه الثلاثه : الجر والنصب والرفع ، فالجر مثل (الحسن الوجه) ، والنصب على المفعول (الحسن الوجه) ، والرفع على إرادته العائد.

كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا (١)

وقال الفارسي: (٢) وبه قال [١٠٦] المصنف: (٣) يجوز ويضعف، قال المبرد (٤) وجماعه من البصريين والكوفيين: (٥) لا يعمل مطلقا.

وما ورد بفتقدير فعل، لتعذر تقدير (أن) والفعل، لأن اللام لا تدخل عليهما بخلاف التي في اسم الفاعل والمفعول، فإنها موصولة، لأن المصدر قد يعمل مضافا إلى فاعله، فإذا دخلت تعذرت الإضافة، وفاعل المصدر المضمرة لا يمكن ذكره غير مضاف البتة لأنه لا يضم فيه.

قوله: (وإن كان مفعولا مطلقا فالعمل للفعل)، يعني إن كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل في المفعول بعده للفعل المتقدم عليه إن كان يجوز إظهاره، سواء ذكر نحو: (ضربت ضربا) أو لم يذكر نحو: (ضربا زيدا)، لمن رفع السوط، لتعذر تقديره ب- (أن) والفعل، ولأن إعمال المصدر لعدم

ص: ٨٥٠

١- عجز بيت من الطويل، وصدرة: لقد علمت أولى المغيرة أننى وهو للمرار الأسدى فى ديوانه ٤٦٤، والكتاب ١ / ١٩٣، وشرح أبيات سيويه ١ / ٦٠، ولزعه بن مالك فى شرح المفصل ٦ / ٦٤، وينظر الجمل للزجاجى ١٢٤، والمقتضب ١ / ١٤، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٦٠، وشرح الرضى ٢ / ١٩٦، وهمع الهوامع ٥ / ٧٢، والخزانة ٨ / ١٢٨ - ١٢٩. والشاهد فيه قوله: (عن الضرب مسمعا) حيث أعمل المصدر المقرون ب- (أل) وهو (الضرب) فى (مسمعا).

٢- ينظر الإيضاح العضدى ١٦١.

٣- ينظر رأى المصنف فى شرحه ٩٢ - ٩٣.

٤- ينظر المقتضب ١ / ١٥٢.

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٩٧.

أصله وهو الفعل ، فإذا حصل فهو أقوى بالعمل.

قوله : (وإن كان بدلا منه فوجهان) (١) يعنى إن كان المصدر نائبا مناب الفعل ، والفعل لا يجوز إظهاره نحو : (سقيا ورعيا زيدا) ففيه وجهان ، الأول لسيبويه (٢) ، والأخفش (٣) ، والزجاج (٤) ، واختاره المصنف : (٥) أن المصدر العامل بنفسه لقيامه مقام الفعل نحو : (زيد فى الدار أبوه) لا لكونه مصدرا ، وعلى هذا يجوز تقديم معموله عليه ، ويتحمل الضمير ، لأن عمله حينئذ ليس بتقدير أن والفعل ، بل لنيابته عن الفعل كالظرف ، والثانى : للمبرد (٦) والسيرافى (٧) وجماعه ، أن العمل للفعل المحذوف الناصب للمصدر ، قياسا على غيره من المصادر التى لا تقدّر بـ (أن) والفعل ، فإن العامل فعلها ، وإن كان محذوفا لأنه معتبر ، ولو لا اعتباره لم ينصب المصدر.

ص: ٨٥١

-
- ١- ينظر شرح الرضى ١٩٧ / ٢.
 - ٢- ينظر الكتاب ٣١١ / ١ ، وشرح الرضى ١٩٧ / ٢ ، والهمع ٧٦ / ٥.
 - ٣- ينظر الهمع ٧٥ / ٥.
 - ٤- ينظر الهمع ٧٣ / ٥.
 - ٥- ينظر شرح المصنف ٩٣.
 - ٦- ينظر المقتضب ١٥٧ / ٤.
 - ٧- ينظر رأى السيرافى فى هامش الكتاب ٣١٢ / ١ ، وشرح الرضى ١٩٧ / ٢ ، والهمع ٧٥ / ٥.

(اسم الفاعل) (١)، اختلف في اشتقاق الصفات ، فقال الجمهور : هي مشتقه من المصادر كالأفعال ، وقال السيرافي (٢) وغيره : هي مشتقه من الأفعال ، والأفعال من المصادر ، وهو ظاهر قول المصنف قال : ما اشتق من فعل ، وقيل : مراده بالفعل المصدر بدليل قوله : (لمن قام به) والقائم به إنما هو المصدر.

قوله : (ما اشتق من فعل) ، يعم جميع المشتقات كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة ، وأسماء الزمان والمكان والآله.

قوله : (لمن قام به) ، يخرج أسماء المفعولين وأسماء الزمان والمكان والآله ، لأنها لمن وقع عليه وفيه وبه.

قوله : (بمعنى الحدوث) خرجت الصفة لأنها تفيد الثبوت والاستمرار ، وزاد بعضهم (من غير زياده) ليخرج أفعال التفضيل.

ص: ٨٥٢

١- للتفصيل ينظر الكتاب ١ / ١٦٤ وما بعدها ، والأصول لابن السراج ١ / ١٢٥ - ١٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٨ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ١٩٩.

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ١٩٨ : (الأولى أن يقول ل- (ما) قام وذلك لأن المجهول أمره يذكر بلفظه (ما) ولعله قصد التغليب.

قوله : (وصيغته من الثلاثي [المجرد] (١) على وزن فاعل إلى آخره) (٢) [ومن غير الثلاثي على صيغه المضارع بميم مضمومه وكسر ما قبل الآخر مثل (مخرج) ومستخرج] ، يعنى إن كان ثلاثيا متعديا بنى على (فاعل) ك- (ضارب) و (شارب) و (آكل) وبه سمى لكثرة الثلاثي (٣) ، فجعل أصل الباب ما لم يرد المبالغه ، وإن كان غير متعدد ، فإن أريد به الحدوث ، بنى على فاعل ك- (صاير) و (حابس) ، وإن لم ، فهو الصفه المشبهه ، وإن كان زائدا على الثلاثي فكما ذكر على صيغه المضارع بتبديل حرف المضارعه ميما مضمومه ، وكسر ما قبل الآخر فرقا بينهما ، فتقول : (مد حرج) و (مستخرج) و (مخرج) فى (أخرج) وقد يستعمل باسم الفاعل الثلاثى عن الزائد نحو : (يافع) و (قارب) و (وارق) فى (أيفع) و (أقرب) و (أورق) ولم يقل (ميفع) و (مقرب) و (مورق) وباسم الفاعل الرباعى عن فاعل الثلاثى نحو : (محبّ) و (معمّ) و (ملّم) فى (حبّ) و (عمّ) و (لمّ) ولم يقل (حابّ) و (عامّ) و (لامّ).

قوله : (ويعمل عمل فعله) بشروط أربعه :

الأول : أن لا- يصغر لبعده عن شبه الفعل ، وأجازه الكسائى وأكثر الكوفيين (٤) ، عمله مصغرا ، لأن تصغيره ليس بأبلغ من تكسيره ، وبعضهم أجاز عمله إذا كان ملازما للتصغير نحو :

ص : ٨٥٣

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر شرح المصنف ٩٣.

٤- ينظر رأى الكسائى فى شرح الرضى ١٩٩ / ٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٨٥ ، والهمع ٥ / ٨١.

ترقق فى الأيدى كميٲ عصيرها (١)

بجر (كميت) والممانع يقدر فعلا ، أى احمر عصيرها.

والثانى : أن لا يكون موصوفا ، لأن الصفه تحقق اسميته ، فإن وصف بعد مفعوله جاز ، وأجاز عمله الكسائى وأكثر الكوفيين (٢)
نحو :

[٥٥٢] إذا فاقد خطباء فرضين رجعت

ذكرت سليمى فى الخليط المباين (٣)

والممانع يقدر فعلا أى فقد.

الثالث قوله : (بشروط معنى الحال والاستقبال) (٤) ، وفيه تفصيل ، إن كان عمله بالنظر إلى الفاعل والمفعول بحرف أو ظرف ، عمل مطلقا ، واشترط ابن طاهر (٥) ، وابن خروف (٦) الحال [١٠٦] الاستقبال ،

ص : ٨٥٤

١- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : فما طعم راج فى الزجاج وهو لمضرس بن ربيعى فى الدرہ ٥ / ٢٦٦ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٥٦٧ ، وبلا نسبه فى شرح الأشموني ٢ / ٣٤٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ٨١ . والشاهد فيه قوله : (كميت عصيرها) حيث أعمل اسم الفاعل المصغر كميٲ لأن العرب لم تنطق به مكبرا .

٢- ينظر رأى الكسائى والكوفيين فى الهمع ٥ / ٨١ .

٣- البيت من الطويل ، وينسب لبشر بن أبى خازم فى المقاصد النحويه ٣ / ٥٦٠ ، وليس فى ديوانه ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٤١ ، واللسان ماده (فقد) ٥ / ٣٤٤٤ ، وفيه يروى المباين ويروى المزاييل ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٨٩ . والشاهد فيه قوله : (فرضين) حيث استدلل به الكسائى على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف ، وذلك لأن فرضين معمول لفاقد بعد ما وصف بقوله : (خطباء).

٤- ينظر شرح المصنف ٩٣ .

٥- الهمع ٥ / ٨٢ .

٦- ينظر المصدر السابق .

وبعضهم قال : إن كان عمله فى عامل مضمّر عمل مطلقا ، وإن كان فى غيره لم يعمل إلا بشرط الحال والاستقبال ، وإن كان بالنظر إلى المفعول الصريح (١) ، فمذهب الجمهور أنه لا يعمل إلا فى الحال والاستقبال ، لأن عمله ليس لشبهه بالفعل المضارع لفظا ومعنى ، والشبه من خمس وجوه : اتفاقهما فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وفى الصلاحيه والتخصيص ، ودخول اللام عليهما ، ودخول علامه التنبيه والجمع عليهما ، وإن اختلفا حكما ، وللمقاضاه ، لأن المضارع لما أعرب لشبهه باسم الفاعل ، عمل اسم الفاعل اسم الفاعل لشبهه بالمضارع ، وأجاز الكسائى (٢) ، والكوفيون عمله مطلقا ، نحو قوله تعالى : (وَكَلَّبْهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ) (٣) (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا) (٤) لأن المشابهه معنى كافيه عندهم ، لأن مشابهه اللفظ لا تستمر ، وقال المبرد : (٥) والزمخشري : (٦) إن أريد به جميع الأزمنه عمل مطلقا كالأيتين ، وأجاب المانعون بأنه حكايه حال ماضيه .

ص : ٨٥٥

- ١- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٠ .
- ٢- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٠ ، وشرح المقدمه المحسبه ٣٩١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ٨٣ .
- ٣- الكهف ١٨ / ١٨ وتمامها : (وَتَحَسَّبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ وَكَلَّبْنَاهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ...)
- ٤- الأنعام ٦ / ٩٦ ، وتمامها : (فَالِقُ الْإِضْيَاجِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ) . وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ، و (جاعل الليل سكنا) وقرأ عاصم وحمزه والكسائى و (جعل الليل سكنا بغير ألف) وينظر البحر لأبى حيان ٤ / ١٩٠ ، والسبعه فى القراءات ٢٦٣ ، وحجه القراءات لابن زنجله ٢٦٢ .
- ٥- ينظر المقتضب ٣ / ١٥٦ ، ٣ / ١٠٩ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠١ .
- ٦- ينظر شرح المفصل ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠١ .

الرابع قوله : (والاعتماد) يعنى من شرط عمله الاعتماد (على صاحبه) بأن يكون خيرا لمبتدأ أوصله لموصول ، أو صفه لموصوف ، أو حالا- لذى حال ، أو دخول (الهمزه) عليه أو (ما) وكان الأولى أن يقول : (١) حرف الاستفهام أو حرف النفى ، ليعم ، والأمثله نحو (زيد ضارب عمرا ، ومررت برجل ضارب عمرا ويزيد ضاربا عمرا) و (يزيد الضارب عمرا) و (أضارب زيدا؟) و (هل ضارب زيدا) و (من ضارب عمرا؟) و (ما ضارب زيدا) و (إن ضارب زيدا) أو (لا ضارب زيدا) وإنما اشترط الاعتماد لأنه يقوى معنى الفعل فيه ، كالوصفيه فإنه يتحقق فيها معنى الاشتقاق ، والنفى والاستفهام يستدعيان الفعل ، خلافا للكوفيين والأخفش (٢) ، فإنهملا يشترطون الاعتماد واحتجوا بقوله تعالى : (وَدَانِيَهُ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا) (٣) فيمن رفع دانيه ، وقوله :

[٥٥٣] خبير بنو لهب فلا تك ملغيا

مقاله لهبى إذا الطير مرت (٤)

ص: ٨٥٦

١- نسب الرضى هذا القول للجزولى حيث قال : والأولى كما قال الجزولى حرف استفهام أو حرف النفى ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠٠.

٢- ينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٧٢٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠١.

٣- الإنسان ٧٦ / ١٤ وتمامها : (وَدَانِيَهُ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلًا) وقرأ أبو حيويه : ودانيه بالرفع واستدل الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد نحو قولك قائم الزيدون ولا حجه فيه ، لأن الأظهر أن يكون (ظلالها) مبتدأ و (دانيه) خبر له. وقرأ الأعمش (ودانيا عليهم) وقرأ أبى (ودان) مرفوع فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش) ينظر تفسير البحر المحيط ٨ / ٣٨٨.

٤- البيت من الطويل ، وهو لرجل من الطائيين فى المقاصد النحويه ١ / ٥١٨ ، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٩٥ ، وشرح قطر الندى ٢٧٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٩٤. والشاهد فيه قوله : (خبير بنو لهب) حيث سد الفاعل وهو قوله : (بنو لهب) مسد الخبر من غير اعتماد على استفهام أو نفى أو أن بنو لهب مبتدأ و (خبير) خبرا كما فى قراءه الرفع فى الآيه ، وكما ذهب إلى ذلك الشارح.

وأجيب بأن (دانيه) خبر مقدم ل- (ظلالها) ، و (بنو لهب) مبتدأ و (خبير) خبره ، وهو يخبر به عن الجمع ك- (عدو) و (صديق).

قوله : (فإن كان للماضى وجبت الإضافة خلافا للكسائي) يعنى إن كان للماضى لم يجز النصب لعدم الشبهه ووجبت الإضافة وكانت معنويه بخلاف الإضافة فى الحال والاستقبال فإنها لفظيه خلافا للكسائي (1) ، فإنه لا يشترط فى العمل الحال والاستقبال فلا يوجب الإضافة ، بل إن شئت أضفت ، وإن شئت نصبت ، كما يفعل بالحال والاستقبال ، والإضافة تكون لفظيه فى الماضى عنده كالإضافة فى الحال والاستقبال.

قوله : (فإن كان [له] (2) معمول آخر فبفعل مقدر) هذا على تقدير سؤال كأنه.

قال الكسائي : أنتم توجبون إضافته إلى المفعول فى الماضى فإذا كانا مفعولين كقولهم : (زيد معط عمرا درهما أمس) (3) أضفنا الأول ، فما يكون فى الثانى؟ فأجاب بأنه يقدر له فعل تقديره فأعطاه درهما أمس.

ص: ٨٥٧

١- ينظر شرح المصنف ٩٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠١ ، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٠ (وأجاز الكسائي أيضا إعمال اسم الفاعل المقصود به الماضى مع كونه عاريا من الألف واللام ، ومذهبه فى هذه المسألة ضعيف لأن اسم الفاعل الذى يراد به الماضى لا يشبه الفعل الماضى إلا من قبل الماضى فلا يعطى ما أعطى المشابه لفظا ومعنى أعنى الذى يراد به معنى المضارع ، فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل فى الإعراب ، فحمل اسم الفاعل عليه فى العمل).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر شرح المصنف ٩٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٠.

قوله : (فإن دخلت اللام استوى الجميع) (١) يعنى إن دخلت على اسم الفاعل عمل مطلقا فى الماضى والحال والاستقبال ، لأن (أل) موصوله ، فإذا دخلت على اسم الفاعل استدعت الجملة ، فكأنه واقع موقع الفعل ، فعمل لذلك لا للشبه ، إلا أنه لا يتقدم معموله عليه ، لأن من صلته ، ومنع الأخفش (٢) من عمله إذا دخلت أل مطلقا ، لأنها للتعريف عنده ، فقد بعدته من شبه الفعل كالتصغير والنعث ، وإذا انتصب ما بعده فعلى التشبيه بالمفعول ، كالصفه ، وقال المازنى : عمله إن كان فيما مضى فبتقدير فعل (٣)

قوله : (وما وضع للمبالغه كـ «ضراب» و «ضروب» و «مضراب») يعنى أن هذه التى للمبالغه تعمل عمل اسم الفاعل المشابه ، وإن فات التشبيه ، فالمبالغه قائمه مقامه ، تقول : (زيد ضراب) و «مضروب» و (مضراب) الآن أو غدا) وعليه : (أما العسل فأنا شراب) (٤) وقوله :

[٥٥٤] أخا الحرب لباسا إليها جلالها (٥)

...

ص: ٨٥٨

- ١- ينظر شرح المصنف ٩٤. وقال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٠١ : (وقال أبو على فى كتاب الشعر والرمانى : إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضيا نحو : (الضارب زيد أمس عمرو) ولم يوجد فى كلامهم عاملا إلا ومعناه المضى).
- ٢- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠١.
- ٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠١.
- ٤- ينظر الكتاب ١ / ١١١ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١١.
- ٥- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وليس بولاج الخوالف أعقلا- وهو للقلاخ بن حزن المنقرى ، وينظر الكتاب ١ / ١١١ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٦٣ ، والمقتضب ٢ / ١١٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٦ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣١٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١٢ ، وشرح الأشمونى ١ / ٣٤٢ ، وجمع الهوامع ٥ / ٨٦ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٥٧. ويروى أعزلا بدل أعقلا. والشاهد فيه قوله : لباسا إليها جلالها) حيث أعمل صيغه المبالغه لباسا عمل الفعل فنصب المفعول (جلالها) ولاعماده على موصوف مذكور.

وقوله : [و ١٠٧]

[٥٥٥] أخوا الحرب لباسا إليها جلالها (١)

...

وقولهم : (إنه لمنحار بوائكها) (٢) وقال :

[٥٥٦] شم مهاوين أبدان الجزور (٣)

...

وقوله : (وعليم وحذر مثله) يعنى وهو مذهب سيويه (٤) وعليه قوله :

ص : ٨٥٩

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وليس بولاج الخوالف أعقلا- وهو للقلاخ بن حزن المنقرى ، وينظر الكتاب ١ / ١١١ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٦٣ ، والمقتضب ٢ / ١١٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٦ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣١٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٤٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٨٦ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٥٧ . ويروى أعزلا بدل أعقلا . والشاهد فيه قوله : (الباسا إليها جلالها) حيث أعمل صيغه المبالغه لباسا عمل الفعل فنصب المفعول (جلالها) ولاعتماده على موصوف مذكور .

٢- ينظر الكتاب ١ / ١١٢ ، والأصول لابن السراج ١ / ١٢٤ ، والهمع ٥ / ٨٦ ، وابن يعيش ٦ / ٧١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ .

٣- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : - هحا ميص العشيات لا- خور ولا- قزم وهو للكميت بن زيد فى ديوانه ٢ / ١٠٤ ، ينظر الكتاب ١ / ١١٤ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٢١٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٤ ، وهمع الهوامع ٥ / ٨٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٥٠ . والشاهد فيه قوله : (مهاوين أبدان) حيث أعمل الجمع من اسم الفاعل عمل المفرد .

٤- ينظر الكتاب ١ / ١١٢ .

[٥٥٧] حتى شآها كليل موهنا عمل

باتت طرابا وبات الليل لم ينم (١)

وقوله :

[٥٥٨] حذر أمورا لا تضير وآمن

ما ليس ينجيه من المقدور (٢)

ومنع أكثر البصريين (٣) من عملهما ، وقدحوا فيما احتج به سيبويه ، فقالوا : (موهنا) ظرف ، والظرف تعمل فيه روائح الأفعال ، وأما (حذر أمورا) فمصنوع اعترف اللاحقى (٤) بأنه صنعه لما سأله سيبويه عن شاهد على إعمال فعل (٥) ، ومنع الكوفيون وبعض البصريين (٦) من عمل هذه

ص : ٨٦٠

١- البيت من البسيط ، وهو لساعده بن جؤبه الهذلي فى الكتاب ١ / ١١٤ ، والمقتضب ٢ / ١١٤ ، والمنصف ٣ / ٧٦ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٢٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٥٥ - ١٥٨ . والشاهد فيه : نصب (موهنا) ب- (كليل) لأنه بمعنى (مكل) وفعل بمعنى مفعول كثير .

٢- البيت من الكامل ، وهو لأبان اللاحقى فى الخزانه ٨ / ١٦٩ ، ينظر الكتاب ١ / ١١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٠٩ ، والمقتضب ٢ / ١١٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ١٠٧ ، وشرح المفصل ٦ / ٧١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٠٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ . والشاهد فيه قوله : (حذر أمورا) حيث عملت الصفه المشبهه عمل الفعل . فنصبت مفعولا به وهو (أمورا) وفاعلها ضمير فيها .

٣- ينظر الرد على سيبويه فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٩٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ .

٤- هو أبان بن عبد الحميد اللاحقى من شعراء هارون الرشيد ، وهو شاعر مطبوع ، مطعون فى دينه ، وقد ذكر بعض الرواه أن هذا البيت صنعه اللاحقى عند ما سأله سيبويه شاهدا فى تعدى فعل فعمل له هذا البيت ، ينظر ابن يعيش ٦ / ٧١ .

٥- ينظر خزانه الأدب ٣ / ٤٥٦ خبر صنع هذا البيت حيث ذكر الخبر كما أورده الشارح . وشرح المفصل ٦ / ٧١ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٠٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٥٤٣ .

٦- ينظر المقتضب ٢ / ١١٣ وما بعدها ، وينظر شرح المفصل ٦ / ٧٠ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٢ .

الأمثله التي للمبالغه مطلقا ، قالوا : لأنها خرجت عن شبه الفعل لفظا ومعنى ، أما اللفظ فظاهر ، وأما المعنى فليس فى أفعالهما معنى المبالغه لأنها من ضرب المخفف ، لا من ضرب المشدد ، ونحوه.

قوله : (والمثنى والمجموع مثله) يعنى مثل المفرد فى العمل مع الشرط نحو : (ضاربان زيدا) ، و (ضاربون زيدا) (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ) (١) (حواج بيت الله) (٢) قال :

[٥٥٩] أو الفا مكه من ورق الحما (٣)

- ...

وقال :

[٥٦٠] ممن حملن به وهن عواقد

حبك النطاق فشَبَّ غير مهبل (٤)

لبقاء صيغه المفرد فى المثنى وجمع السلامه ، وأما جمع التكسير فلأنه

ص : ٨٦١

١- الأحزاب ٣٣ / ٣٥ ، وهى جزء من آيه طويله وتماهما : (... وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ...)

٢- ينظر الكتاب ١ / ١٠٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٤ - ٧٥.

٣- الرجز للعجاج بن رؤبه فى ديوانه ١ / ٤٥٣ ، ينظر الكتاب ١ / ٢٦ - ١١٠ ، والخصائص ٣ / ١٣٥ ، والإنصاف ٢ / ٥١٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١٦ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٥٥٤. والشاهد فيه قوله : (أو الفا مكه) حيث نصب (مكه) بأوالف الذى هو جمع تكسير لاسم الفاعل ألف وفعله ألف يألف.

٤- البيت من الكامل ، وهو لأبى كبير الهذلى فى شرح أشعار الهدليين ٣ / ١٠٧٢ ، والكتاب ١ / ١٠٩ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٨٥ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٧٥ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٤ ، والإنصاف ٢ / ٤٨٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٣ ، ومغنى اللبيب ٨٩٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٩٦٣. والشاهد فيه قوله : (حبك النطاق) حيث أعمل حبك التى هى جمع حبيك التى على وزن فاعيل فعمل جمع المكسر لأنه فرع الواحد.

أشبه المفرد فى الإعراب بالحركات ، وبعضهم منع من عمل المثنى وجمع السلامه.

قوله : (ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف) [تخفيفا] (١) يعنى يجوز حذف نون التثنيه والجمع للتخفيف ، بشرط العمل والتعريف جميعا ، نحو : الضاربا زيدا وقوله :

[٥٦١] الحافظو عوره العشيره (٢)

- ...

ويفهم منه أنه لا- يجوز مع العمل من غير تعريف ، وأما من غير عمل فهو جائز للإضافه ، وإنما لم يجرز إلا مع (أل) لأنها موصوله فطالت بنصب مفعولها ، فخفف بحذف النون ، وقد جاء الحذف من غير تعريف نحو قوله تعالى : (إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ) (٣) و (عَيْزٌ مُّعْجِزِى اللَّهِ) (٤) بالنصب وقوله :

[٥٦٢] ومساميح بما ضنّ به

حابسو الأنفس عن سوء الطمع (٥)

ص: ٨٦٢

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠٣.

٢- سبق تخريجه.

٣- القمر ٥٤ / ٢٧ ، وهى (إنا مرسلو الناقه فتنته لهم فارتقبهم واصطبر) ، وينظر فى تخريج القراءه بالنصب فى المحتسب وإن كان ابن جنى حكى آيه مشابهه لها فى الصافات ٣٧ / ٣٨ (إنكم لذائقوا العذاب) بالنصب.

٤- التوبه ٩ / ٢ ، وتمامها : (فَسَيُجْهِوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ) والقراءه بالنصب حكاها أبو زيد ، ينظر المحتسب ٢ / ٨٠.

٥- البيت من الرمل ، وهو لسويد أبى كاهل ، ينظر شرح اختيارات المفضل ٨٨٨ ، والمحتسب ٢ / ٨٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٨٢. والشاهد فيه قوله : (حابسو الأنفس) حيث نصب (الأنفس) ب- (حابسو) مع حذف نون (حابسو) على نيه إثباتها لأنها لا تعاقب (أل).

وقوله :

[٥٦٣] هم متكنفوا البيت الحراما (١)

...

وأما المبرد (٢) فمنع من حذف النون مطلقا من غير إضافه.

ص: ٨٦٣

-
- ١- الشطر من الوافر ، وهو بلا نسبه فى همع الهوامع ٥ / ٣٤٥ ، والدرر ٦ / ٢٤٤ ، ويروى : البلد بدل البيت. والشاهد فيه قوله : (متكنفوا البيت) حيث حذف النون من قوله : متكنفوا) ضروره.
 - ٢- ينظر المقتضب ٣ / ١٠٩ ، ٣ / ١٥٦ ، وينظر الأصول لابن السراج ١ / ١٢٩.

قوله : (اسم المفعول : ما اشتق من فعل وهو لمن وقع عليه) (١) خرج اسم الفاعل والصفة المشببه ، لأنهما لمن قام به ، واسما الزمان والمكان والآله لأنهما وقع فيه وبه.

قوله : (وصيغته من الثلاثي [المجرد] (٢) على مفعول ك- (مضروب) وبه سمي لكثرتة ، وكان قياسه أن [لا-] (٣) يكون على (مفعل) ، لأنه لما لم يسم فاعله جاريا على مضارعه بإبدال حرف المضارعه ميما إلا أنهم أحسوا للبس باسم المفعول من المزيد نحو : (معلم) فلا يدرى أهو من (أعلم) أم من (علم) وخصوا الثلاثي بالزيادة لخفته ، وقد يستغنون بمفعول الثلاثي عن الرباعي والعكس ، فالثلاثي نحو (محبوب) من (حبّه) ولا- يقال (محب) من (أحبّه) و (محزون) من (حزنه الأمر) ولا- يقال (محزن) من (أحزنه) وقد جاء :

[٥٦٤] ... -

... بمنزلة المحبّ المكرم (٤)

ص: ٨٦٤

- ١- ينظر شرح المصنف ٩٥ ، وابن يعيش ٦ / ٨٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٣ .
- ٢- ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
- ٣- زيادة تغير المعنى المطلوب ، ولا داعى لها.
- ٤- قطعه من بيت من الكامل ، وهو لعنتره فى ديوانه ١٩١ ، وينظر الأغانى ٩ / ٢١٢ ، وجمهره اللغة ٥٩١ ، والخصائص ٢ / ٢١٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٨٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٤٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ٧٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١٦٤ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤١٤ ، واللسان ٢ / ٧٤٢ ، وهمع - الهوامع ٢ / ٢٢٦ ، وخزانه الأدب ٣ / ٢٢٧ ، وتمام البيت : ولقد نزلت فلا- تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم والشاهد فيه قوله : (المكرم) حيث صاغ اسم المفعول من أكرم يكرم فهو مكرم وقد استغنى عن الرباعي بالثلاثي.

والرباعى نحو (معمّر) و (لمّ) من (أعمر) و (ألّم) ولا يقولون (معموم) ولا (ملموم به) من (عمم) و (لمّ به).

وقد يجيء المفعول على فاعل ، ك- (عِيشَه راضِيَه) (١) و (ماءٍ دافِقٍ) (٢) أى (مرضيه) و (مدفوق) وقيل : هما بمعنى (ذى كذا).

قوله : (ومن غيره على صيغته [اسم] (٣) الفاعل) [ظ ١٠٧] أى من غير الثلاثى وهو الرباعى ، ومزيد الثلاثى ، يجرى على صيغته مضارعه ، وهى صيغته اسم الفاعل.

قوله : (بميم مضمومه وفتح ما قبل الآخر [ك مستخرج] (٤)) يعنى أنه كاسم الفاعل فى ضم ميمه ، إلا- أنه يخالفه فى أن اسم المفعول بفتح ما قبل آخره ك- (معطى) و (مستخرج) كما فى مضارعه للفرق بينه وبين اسم الفاعل.

قوله : (وأمره فى العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل) (٥) يعنى فى

ص: ٨٦٥

١- الحاقه ٦٨ / ٢١ وتمامها : (فَهُوَ فى عِيشَه راضِيَه.*)

٢- الطارق ٨٦ / ٦ وتمامها : (خُلِقَ مِنْ ماءٍ دافِقٍ.)

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٥- ينظر شرح المصنف ٩٥ ، وقال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٠٤ (وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال فى اسم المفعول ، لكن المتأخرين كأبى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى اسم الفاعل).

الأحكام والشروط الجارية في اسم الفاعل ، إلا- أنه ينقص عنه في العمل واحدا ، إن كان اسم الفاعل متعديا إلى واحد لزم المفعول كمضروب ، أو إلى اثنين تعدى إلى واحد (١).

ك [مثل زيد] (٢) (معطى غلامه درهما) أو إلى ثلاثة تعدى إلى اثنين ، نحو : (زيد معلم عمرا قائما) ، وإن كان اسم الفاعل لازما لم يجيء اسم المفعول إلا- أن يتعدى إلى ظرف أو مصدر ، لأن صيغته موضوعه لما لم يسم فاعله ، وتجوز إضافته إلى مرفوعه نحو : (هذا مضروب الغلام) لأنه ليس من إضافه الشيء إلى نفسه بخلاف اسم الفاعل ، لا يجوز (أضارب الرجل عمرا) بالإضافه لأن الضارب هو الرجل.

ص: ٨٦٦

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٠٥ : (ثم إن اسم المفعول إن أضيف إلى ما هو مفعول سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام أو لا نحو (زيد معطى درهم غلامه) أى (معطى درهما غلامه) فإضافته غير حقيقيه لأنه مضاف إلى معموله وإن لم يصف إلى معموله فإضافته حقيقه سواء كان المضاف إليه فاعلا من حيث المعنى نحو (زيد مضروب عمرا) ، أو لا كقولنا : (الحسين - رضى الله عنه - قتل الطّف أذى الله قاتليه).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

قوله : (الصفه المشبهه) [على معنى الثبوت] (١) يعنى المشبهه (٢) باسم الفاعل للمطابقه فى الأفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، وخرج عن المشبهه وهى التى لا- فعل لها ك- (صمحمح) (٣) و (جرشع) وإما لا- يطابق ك- (حائض) و (طامث) وقيل : إن (أفعل التفضيل) لا حق بالتى لا فعل لها ، لأنه لا فعل له بمعناه.

قوله : [ما] (٤) اشتق من فعل) يعم.

قوله : (لازم) خرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين (٥).

ص: ٨٦٧

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه. وقد علق الرضى فى ٢ / ٢٠٥ على قوله (الثبوت) فقال : والذى أرى أن الصفه المشبهه كما أنها ليست موضوعه للحدوث فى زمان ليست أيضا موضوعه للاستمرار فى جميع الأزمنه ، لأن الحدوث والاستمرار قيذان فى الصفه ، ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى حسن فى الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان فى بعض الأزمنه أو جميع الأزمنه ، ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدتين ، فهو حقيقه فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ... وإذا وقع فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الأزمنه إلى أن تقوم قرينه على تخصصه ببعضها كأن تقول : كان هذا حسنا فقيح أو سيصير حسنا أو هو الآن حسن فقط فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا).

٢- للتفصيل ينظر الأصول ١ / ١٣٠ وما بعدها ، وشرح المفصل ٦ / ٨١ وما بعدها ، وشرح المصنف ٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٣١٥ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٥.

٣- ينظر فى اللسان (صمح) ٤ / ٢٤٩٤ ، والصمحمح من الرجال الشديد المجتمع الألواح.

٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠٥ : فالعبارة منقوله عنه دون إسناد.

قوله : (وصيغتها مخالفه لصيغه اسم الفاعل) يعنى لا تجرى على سنن واحد كاسم الفاعل والمفعول.

قوله : (على حسب السماع) (١) إن كانت من ثلاثى مجرد ، فعلى ما ذكر يعتمد فيها على السماع ، والأغلب فى الألوان والعيوب أفعال ، ك- (أحمر) و (أعور) وفى الامتلاء وضده إعلان ، ك- (شبعان) و (عطشان) وفى أفعال الطبايع فاعل نحو : (كريم) و (شريف) وبابها التصريف ، ومثل الشيخ (ب) (حسن) و (صعب) و (شديد) ليريك أن البناء الواحد يختلف لأنها من (فعل) ، وإن لم تكن الصفه من ثلاثى مجرد ، فهى على زنه اسم الفاعل قياسا مطردا ، نحو : (منطلق [اللسان]) (٢) و (مطمئن القلب).

قوله : (وتعمل عمل فعلها) [مطلقا] (٣) يعنى أنه لا يشترط فيها زمان كاسم الفاعل بل تعمل فى الماضى والحال والاستقبال ، وأما الاعتماد فلا بد منه فيها ، بل هو فيها أولى من اسم الفاعل ، لضعف عملها ، وإنما عملت مطلقا ، لأن المراد بها الثبوت فهى تفيد الأزمنة كلها ، وهى تنقص عن اسم الفاعل فى أنه لا يتقدم معمولها عليها ، وتعمل فى السببى (٤) دون

ص : ٨٦٨

١- قال المصنف فى شرحه : (لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما فى اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفه الصيغ مع اتفاق صيغه الفعل فى كثير منها ولم يأت شىء منها على قياس الألوان والحلى فإنها أتت على أفعال ك- (أسود) و (أبيض) و (أدعج) و (أشهل) وشبهه.

٢- فى الأصل (الأب) ولا وجه لها. والصواب [اللسان] وكما فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣١٦ حيث قال : منطلق اللسان ، مطمئن القلب ، مستسلم النفس ، مغدودن الشعر ، متناسب الشمائل.

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣١٧ : ومعمول الصفه المشبهه ضمير بارز متصل ، أو سببى موصول ، أو موصوف يشبهه ، أو مضاف إلى أحدهما أو مقرون بأل ، أو مجرد أو مضاف إلى ضمير لفظا أو تقديرا أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) وضرب مثلا على كل منها مثال التى معمولها موصول سببى قول عمر بن أبى ربيعه : أسيلات أبدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليها الملاحف

الأجنبي ، والسببي ما فيه ضمير للموصوف ظاهراً أو مقدراً.

قوله : (وتقسيم مسائلها ، أن تكون للصفة باللام أو مجردة عنها) (١) ، يعنى معرّفه نحو : (الحسن) ومنكره نحو (حسن).

قوله : (ومعمولها) يعنى معمول الصفة ، إما (مضاف) أو (معرب باللام) ، أو (مجرد عنهما) يعنى عن اللام والإضافه وهو المنكر.

قوله : (فهذه ستة) يعنى لأن المعمولات ثلاثه والصفة اثنان ، معرّفه ومنكره ، واثنان فى ثلاثه ستة.

قوله : (والمعمول فى كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانيه عشر) ، لأن الرفع والنصب والجر ثلاثه فى ستة كانت ثمانيه عشر.

قوله : (فالرفع على الفاعليه) لا خلاف بالرفع أنه على الفاعليه ، ولا فى الجر أنه بالإضافه ، وإنما الخلاف فى النصب ، فمنهم من جعله على التشبيه بالمفعول (نكره كان أو معرفه) ومنهم من [و ١٠٨] جعله على التمييز (معرفه كان أو نكره) وهو قول من يجيز تعريف التمييز ، ومنهم من فصل واختاره المصنف قال : (٢) (والنصب على التشبيه بالمفعوليه فى المعرفه وعلى التمييز فى النكره [والجر على الإضافه] (٣)).

ص : ٨٦٩

-
- ١- ينظر شرح المفصل ٦ / ٨٤٠ ، وشرح المصنف ٩٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، وقد فصل فيها وذكر الأمثله على ذلك.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ٩٥ - ٩٦.
 - ٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

قوله : (وتفصيلها «حسن وجهه» ثلاثه) [وكذلك (حسن الوجه) (حسن وجه) (الحسن وجهه) (الحسن الوجه)]^(١) ويعنى لك فى المعمول المضاف ثلاثه أوجه : رفعا ونصبا وجرا مع تنكير الصفه ، وثلاثه مع تعريفها هذه سته ، ومع المعرب سته ، كذلك ومع المنكر سته أيضا هذه ثمانى عشره مسأله ^(٢).

قوله : (اثان منها ممتنعان) باتفاق ، قسّم المسائل التى ذكر إلى ممتعه وجائزه ومختلف فيه ، فالممتنع ثتان وهما (الحسن وجهه) و (الحسن وجه) وأما (الحسن وجهه) فلأن الإضافه لم تفد تخفيفا ، وأما (الحسن وجه) فلو جهين : أحدهما : أنه عكس قالب الإضافه ، لأنها تكون فى نكره إلى معرفه ، أو نكرتين.

الثانى : أنها لم تفد تخفيفا ، فإن قيل : فيلزم أن لا يجوز (الحسن الوجه) لعدم التخفيف ، أوجب بأن أصله (الحسن الوجه منه) ولا يكون مثله فى (الحسن وجه) لأنه لا- خالف يخلف العائد وهو اللام ، والكوفيون والفراء ^(٣) أجازوهما ، لأنهم لا يشترطون تخفيفا.

ص: ٨٧٠

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه (١٨٣).

٢- فتكون : (حسن وجهه) ، و (حسن وجهه) و (حسن وجهه) هذه مع التنكير. وأما مع التعريف فهى و (حسن الوجه) و (حسن الوجه) و (الحسن الوجه) و (حسن وجه) و (حسن وجه) ، و (حسن وجهها) و (الحسن وجهه) و (الحسن وجهه) و (الحسن الوجه) و (الحسن الوجه) و (الحسن الوجه) و (الحسن وجه) و (الحسن وجهها) و (الحسن وجه) فهذه ثمانيه عشره منها اثان ممتنعان باتفاق وهما : (الحسن وجهه) و (الحسن وجه). ينظر شرح المصنف ٩٦.

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠٧ ، وقال : (فسيويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضروره الشعر) - والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعه) ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت أى وهو أنه إضافه الشىء إلى نفسه ، ومعنى بنسج العنكبوت أى بأوهن الحجج وأضعفها.

قوله : (واختلف في «حسن وجهه») ، يعنى بالإضافه ، وأما الرفع والنصب فهما جائزان نحو : (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ) (١) أو (آثَمَ قَلْبُهُ) (٢) و (بَالِغَ أَمْرِهِ) (٣) بالنصب فيهما ، وأما الجرّ ففيه خلاف أجازها الكوفيون (٤) كثيرا فصيحا ، وأجازها سيبويه (٥) وأكثر البصريين قليلا- فى الكلام والشعر ، ومنعها المبرد (٦) والزجاج (٧) مطلقا لأنها من إضافه الشىء إلى نفسه ، ووجه قلتها عند سيبويه وأكثر البصريين (٨) ، أن الإضافه يراد بها التخفيف ، ومن تمام التخفيف حذف الضمير فى (وجهه) لأنه مستغنى عنه فى الصفه ، وإذا نظرت إلى حذف التنوين فقد حصل التخفيف ، واحتج المجيزون بقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَانِ أَمْرِهِ بِالْإِضَافَةِ ، وَأَنْشَدَ سيبويه :

ص : ٨٧١

- ١- القلم ٤٣ / ٦٩ ، وتمامها : (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَزْهَقُهُمْ ذِلَّةً وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ).
- ٢- البقره ٢ / ٢٨٣ ، وتمامها : (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ) قراءه الجمهور (آثم) اسم فاعل من آثم و (قلبه) مرفوع به على الفاعليه ، وقرأ قوم (قلبه) بالنصب ونسبها ابن عطيه إلى ابن أبى عبله ، ينظر البحر المحيط ٢ / ٣٧٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠.
- ٣- الطلاق ٣ / ٦٥ ، وتمامها : (وَيَزُوقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا) ، قرأ الجمهور (بالغ) بالتنوين (أمره) بالنصب ، وحفص والمفضل وأبان وجبله وابن أبى عبله وجماعه عن أبى عمرو ويعقوب وابن مصرف وزيد بن على بالإضافه ، وابن أبى عبله أيضا وداوود ابن أبى هند وعصمه عن أبى عمرو (بالغ أمره) رفع أى نافذ أمره ، والمفضل أيضا (بالغا أمره) بالرفع ... ، ينظر حجه القراءات ٧١٢ ، والسبعه فى القراءات ٦٣٩ ، والكشف ٢ / ٣٢٤ ، والنشر ٢ / ٣٨٨ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٧٩.
- ٤- ينظر البحر المحيط ٢ / ٣٧٣.
- ٥- ينظر الكتاب ١ / ٢٠٠.
- ٦- ينظر المقتضب ٤ / ١٥٨ وما بعدها.
- ٧- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠٨.
- ٨- ينظر الكتاب ١ / ١٩٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٢٧.

بحقل الرخامي قد عفا طلالهما (١)

أقامت على ربعيها جارتا صفا

كميتا الأعلى جونتنا مصطلاهما

أى جونتنا مصطلى لجارتين ، فجونتنا مصطلاهما كحسن وجهه وفي الحديث فى صفة النبى : «شثن القدمين والكفين طويل أصابعهما» (٢) وفى صفة الدجال «أعور عينه اليمنى» (٣) وتأولها المبرد (٤) والزجاج (٥) فقال : الآية من إضافة اسم الفاعل نحو : (زيد ضارب غلامه) ، وأما (جونتنا مصطلاهما) فالضمير عندهما للأعلى (٦) لا- للجارتين ، وإنما ثناه ، لأن (الأعلى) مثنى فى المعنى إذ هو للجارتين وليس للجارتين إلا أعليان لكن جمع لإضافته إلى المثنى فجاءت تشبيه الضمير على المعنى كقوله :

ص : ٨٧٢

-
- ١- اليتان من الطويل ، وهما للشماخ فى ديوانه ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وينظر الكتاب ١ / ١٩٩ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٧ ، وشرح المفصل ٦ / ٨٣ - ٨٦ ، والأصول لابن السراج ٣ / ٤٧٥ ، والخصائص ٢ / ٤٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٣٣٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٨ ، وهمع الهوامع ٥ / ٩٨ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٩٣. والشاهد فيهما إضافة الصفة المشبهة وهو قوله : (جونتنا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف. وجونتنا : مثنى جونه وهى السوداء أو البيضاء ، ويروى عرس بدل عرج.
 - ٢- أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب اللباس باب الجعد ٧ / ٥٨ معلقا عن أنس رضى الله عنه كان رسول الله : (شثن القدمين والكفين) وينظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ١٠ / ٣٥٩ ، وفى روايه من حديث على رضى الله عنه يصف النبى وقد أورده أبو على الفارسى فى الأمالى ٢ / ٦٩ ، والسهيلي فى أماليه ١١٧ وما بعدها.
 - ٣- الحديث أخرجه البخارى فى باب (واذكر فى الكتاب مريم) من كتاب الأنبياء ٤ / ١٤١ ، والترمذى فى باب (ما جاء فى صفة الدجال) من كتاب الفتن ٤ / ٥١٤.
 - ٤- ينظر المقتضب ٤ / ١٤٩ - ١٥٤ ، والهمع ٥ / ٩٨.
 - ٥- ينظر الهمع ٥ / ٩٩.
 - ٦- ينظر المقتضب ٤ / ١٥٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٨ - ٢١٢.

روانف إيتيك وتستطارا (١)

فالألف في (تستطار) ضمير المثنى راجع إلى (روانف) لأنه في معنى رانفتين ، فكأنه قال : جونتنا مصطلى الأعالى ، فلا حجه فيه لأنه مضاف إلى ضمير معمول صفه أخرى ومسألنا في المضاف إلى ضمير الموصوف ، وضعف كلام المبرد (٢) بأنه من إضافة الشيء إلى نفسه لأنه إن أراد ، أنه حسنا مضاف إلى وجهه وهو للوجه في المعنى فليس له بدليل أن في حسن ضميرا لمن هو له ، ولذلك يثنى ويجمع بحسب موصوفه ، لو سلم أنه لم تمتنع إضافته لأنها إضافة عام إلى خاص لزم امتناع حسن الوجه وهي جائز باتفاق ، وإن أراد بإضافته الشيء إلى نفسه إضافة الوجه إلى الضمير والوجه في المعنى له ، فلذلك جاز لأنه من إضافة البعض إلى الكل نحو : (وجه زيد ويد زيد) وإن أراد من حيث أن (حسنا) مضاف إلى الضمير في الحكم لأنه مضاف إلى الوجه ، والوجه مضاف إلى الضمير فيلزمه أن لا يجوز : (مررت برجل ضارب غلامه) ، قال ابن الحاجب : (٣) واعلم أن حكم المعمول إذا كان معرفا باللام حكمه إذا كان مضافا إلى المعرف باللام

ص: ٨٧٣

١- قطعه من بيت من الوافر ، وصدوره : متى ما تلقني فردين ترجف وهو لعنتره في ديوانه ٢٣٤ ، ينظر شرح المفصل ٥٥ / ٢ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٤٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٠٨ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤٥١ ، وسمط اللالىء ١ / ٤٨٣ ، وأمالى ابن الحاجب ٣ / ٣٠١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٧٩ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٤٠ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٧٩ ، ٧ / ٥٠٧ . والشاهد فيه قوله : (وتستطارا) فالألف فيها راجع إلى روانف لأنه بمعنى رانفتين ، وقال الرضى : وما ذهب إليه المبرد تكلف ظاهر.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠٨ .

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢١٠ - ٢١١ ، وهذا القول للرضى وليس لابن الحاجب .

أو مضافا [ظ ١٠٨] إلى المضاف إليه بالغما ما بلغ ، فحكم (مررت برجل حسن الوجه) حكم (مررت برجل حسن وجه الغلام) و (حسن وجه ابن الغلام) ، و حكم المعمول المضاف إلى المضمر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر وهلم جرا ، فحكم (مررت برجل حسن وجهه) حكم (برجل حسن وجه غلامه) و (برجل حسن وجه ابن غلامه) ، و حكم المجرد عن اللام والإضافه إلى الضمير حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغما ما بلغ ، فحكم (مررت برجل حسن وجه) حكم (برجل حسن وجه غلام) ، و (حسن وجه ابن غلام).

قوله : (والباقى (١) ما كان فيه ضمير واحد أحسن إلى آخره) [وما كان فيه ضميران حسن ، وما لا ضمير فيه قبيح] (٢) ، يعنى و الباقى بعد الممتنعين ، والمختلف فيها وهى [خمس عشره] (٣) ، مسأله تنقسم إلى أحسن وحسن وقبيح (٤) ، والأخفش ما فيه ضمير واحد ، لأنه قد حصل فيه ما يحتاجه من غير زياده ، والحسن ما فيه ضميران لأنه حصل فيه ما يحتاج وزياده ، والقبيح مالا ضمير فيه لأنه خلا عن العائد والأصل ، والصفه لا تخلو عنه فالأحسن تسع ، وهى : (حسن وجهه) بالرفع ، (حسن الوجه) بالنصب والجر ، (حسن وجه) بالنصب والجر ، (الحسن وجهه) بالرفع ، (الحسن الوجه) بالنصب والجر ، (الحسن وجهها) نوبا ، والحسن

ص: ٨٧٤

- ١- فى الكافيه المحققه و (البواقى) بدل (الباقى).
- ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٣- فى الأصل (خمسه عشر) مسأله والصواب ما أثبتته فى المتن.
- ٤- ينظر شرح المصنف ٩٧.

مسألَتان : (حسن وجهه) و (الحسن وجهه) ، والقبيح أربع : (حسن وجه) و (الحسن وجه) و (الحسن الوجه) و (حسن الوجه) بالرفع فيهن ، والممتنعان واحده من مسائل أحسن وهي : (الحسن الوجه) بالجر ، والأخرى وهي (الحسن وجهه) والمختلف فيها وهي (حسن وجهه) من مسائل الحسن ، فصارت المسائل الثماني عشره ، عشر منها أحسن ، وأربع حسن ، وأربع قبيح (١).

قوله : (ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل) ، يعنى إذا أردت معرفه الضمائر ، فالضمير الآخر الذى فى معمولها لا يكون إلا بارزا ، لأنه ضمير جرّ ، لا يصح فيه الاستتار ، وإنما اللبس فى الضمير الأول وهو ضمير الصفه نفسها ، والطريق فى معرفته ما ذكر وهو أنك إن رفعت بالصفه الظاهر بعدها فهو فاعل ولا ضمير فيها لأن الفعل لا يكون له فاعلان ، ويكون حكم الصفه الرافعه للظاهر حكم الفعل مطلقا ، تفرد وتذكر وتؤنث بحسب فاعلها ، تقول : (مررت برجل كريمه أمّه) و (امرأه كريمه أبوها) ، ولا تتبع الموصوف فى ذلك لا تقول : (مررت بامرأه كريمه أبوها) ولا (برجل كريم أمّه) إلا فى جمع التكسير ، فإنهم

ص: ٨٧٥

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠٩ وما بعدها ، حيث فصل فى تحليل المسائل المستقبجه ، وقال : (ولنا أن نعلل استقباح المسائل الثلاث القبيحه الممنوعه فى السعه بعله واحده فنقول : لما استكن ضمير المسبب فى صفه السبب لما ذكرنا من الأمرين أعنى جريها على المسبب استلزامها لصفه له فى نفسه ، فصارت بذلك صفه السبب كصفه المسبب ، صار السبب كالفضله وذلك لمجيئه بعد الفاعل أى الضمير المستجن فنصب تشبيها بالمفعول فى نحو : (الضارب زيدا) ، أو جرّ بالإضافه لزوال المانع من الإضافه إلى السبب). الرضى ٢ / ٢١٠.

أجازوا فيه المطابقه لفاعله ، نحو : (مررت برجال حسان غلمانهم) و (قعود غلمانهم) (١) لمشابهته المفرد.

قوله : (وإلا- ففيها ضمير الموصوف) [فتؤنث وتثنى وتجمع] (٢) ، يعنى أن الرفع ظاهر بعدها فلا بد فيها من ضمير للموصوف ، لأنها لا- تخلو عن فاعل فإذا لم يظهر أضمر ولا- يكون المضمر إلا- موصوفا فيؤنث حينئذ ، ويثنى ويجمع باعتبار متبوعها فى المنصوب والمجرور والمعرف والمُنكر ، تقول : (مررت برجل حسن أبا) و (برجلين حسنين أبوين) و (برجال حسان آباء) و (بامرأه حسنه أبا) و (امرأتين حسنين أبوين) ، وقال الكوفيون : (٣) (حسنين أبوين) و (برجال حسان آباء) و (بامرأه حسنه أمّا) الألف واللام تأتيان مناب الضمير فتعامل الصفه معهما معاملة ما لو رفعت ظاهرا واستدلوا بقوله :

[٥٦٧] فهل يسلبن الهمّ عنك شملّه

بداخله ضمير العظام نحوص (٤)

قوله : (وأسما الفاعل والمفعول من غير المتعدين مثل الصفه فيما ذكر) ، يعنى فى جواز الثمانى عشره المسأله ، تقول : (هو قائم أب وأبا وأب) ، و (قائم أبوه وأباه وأبيه) ، وكذلك سائر المسائل وعليه :

ص : ٨٧٦

١- ينظر شرح المصنف ٩٧.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٣٢٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٠.

٤- البيت من الكامل ، ولم أقف له على قائل أو مصدر.

وإني إليك تائب النفس باخع (١)

وقولهم (الحرب بابا [و ١٠٩] والعقور كلبا) ومراده باسم الفاعل غير المتعدى ، ما كان متعديا إلى واحد فقط ، وقال ركن الدين (٢) وابن مالك (٣) والإمام يحيى بن حمزه (٤) : لا يجوز عملها إلا فيما كان يفيد الثبوت كالصفه ، نحو : (جائله الوشاح) (٥) و (ضامره البطن) ، ما خلا- (قائم الأب) ونحوه ، وضعف بأن (جائله الوشاح) و (ضامره البطن) لا يفيد الثبوت بدليل دخول التاء عليهما ، كما يقال : (حائضه) و (طالقه) ، وإن كانا متعدين إلى اثنين فصاعدا ، أو إلى حذف مفعوله اختصارا لم يجز إعمالها ، وإن كانا متعديين إلى واحد بنفسها أو بحرف جر ، فالجمهور منعوا مطلقا ، وبعضهم أجاز عملها مطلقا ، والأخفش (٦) أجاز عملها في المتعدى بحرف

ص : ٨٧٧

- ١- البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن رواحه في شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٣١٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٧١ ، وليس في ديوانه ، ويروى في شرح التسهيل ضارع بدل باخع ، وفي الهمع ٥ / ١٠٥ ، يروى راجع بدل باخع. والشاهد فيه قوله : (تائب النفس) حيث يجوز في (النفس) النصب على إعماله اسم الفاعل تائب فيه والجر على الإضافه ، واسم الفاعل هنا من فعل لازم.
- ٢- ينظر الوافيه في شرح الكافيه ٣٤٧.
- ٣- ينظر رأى ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٣١٦.
- ٤- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه في الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه السفر الثاني ورقه ١٢٨ برقم ١٩٦١ ، دار المخطوطات صنعاء.
- ٥- امرأه جائله الوشاح ، والمراد جائل وشاحها أى يضطرب لوفوره ، والوشاح كالقلاده من آدم فيه جوهر ، ينظر شرح المفصل ٦ / ٨٣ ، واللسان ماده (جول) ١ / ٧٣١.
- ٦- ينظر رأى الأخفش في شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٣١٧.

جر ، نحو : (مررت برجل مار الأب بزید) ، واستدل بقولهم : (هو حديث عهد بالوجع) ، وقد أجرى من الأسماء الجامده معجری الصفات ما فيه ياء النسب نحو : (تميم الأب تميم أبوه) ، و (تميمي أبا) وزاد الكسائي وبعض الكوفيين (١) (ذوو) وزعم أنه سمعه نحو : (مررت برجل ذي مال أبوه) ، وقال : يجوز أن يقاس في كل نكره جامده نحو : (مررت برجل درهم المال ودرهم ماله ودرهم مالا-) و (فلا-ن شمس الوجه) و (شمس وجهه) و (شمس وجها) وقال الجمهور : المرجع بما ورد إلى السماع ولا يقاس .

ص : ٨٧٨

١- ينظر رأى الكسائي والكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٣١٧ و ١ / ٣٤٤ .

إنما قال : (اسم التفضيل) ولم يقل أفعل التفضيل ليعم خيرا وشرًا (١)، لأنهما من التفضيل ، وليسا على أفعل بل استعمالا على خلاف أصلهما ، وقد جاء استعمالهما على الأصل قال تعالى : (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِّ) (٢) في بعض القراءات ، وقوله :

[٥٦٩] بلال خير الناس وابن الأخير (٣)

- ...

قوله : (ما اشتق من فعل) ، جنس يعم المشتقات ، وإنما قال :ل (موصوف) ليدخل فيه الفاعل والمفعول اللذان عبر عنهما بالقائم به والواقع عليه.

ص: ٨٧٩

١- قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٢٤٤ : (وقد غلب همزه (أخير وأشر) في التفضيل ، وندر في التعجب ، وقال الرضى في ٢ / ٢١٢ : (فيدخل فيه نحو : (خير وشر) لكونهما في الأصل (أخير) و (أشر) فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال ، وقد يستعملان على القياس).

٢- القمر ٥٤ / ٢٦ ، وقراءه قتاده وأبو قلابه بلام التعريف فيهما الكذاب الأشر ، وشد الراء ، وكذلك الأشر الحرف الثانى ، وقرأ مجاهد (الأشر) بثلاث ضمات وتخفيف الراء ، وقرأ أبو حيوة هذا الحرف الآخر (الأشر) أفعل تفضيل ، وإتمام (خير وشر) في أفعل التفضيل قليل ، وحكى ابن الأنبارى : أن العرب تقول (هو أخير) و (هو أشر) ، ينظر البحر المحيط ٨ / ١٧٩.

٣- الرجز ، لرؤبه بن العجاج فى ديوانه ٦٢ ، والأزهار الصافية ورقه ١٤٥ ، وشرح عمده الحافظ ٧٧٠ ، والدرر ٦ / ٢٦٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٥٠ ، والبحر المحيط ٨ / ١٧٩ ، وشرح التصريح ٢ / ١٠١ ، وهمع الهوامع ٦ / ٤٤. والشاهد فيه قوله : (الأخير) حيث أثبت همزه (خير) فى التفضيل وهذا نادر.

قوله : (بالزيادة على غيره) ، خرج سائر المشتقات ، ويرد عليه سؤالان ، الأول : اسم الفاعل للمبالغة نحو : (ضَرَاب) وقولهم : (فاضل) و (غالب) و (زايد) (١) والثاني : في قوله : (ما اشتق من فعل) يرد عليه نحو : (آبل من حنيف الحناتم) (٢) ، وقولهم : (شاتي أحنك الشاتين) و (هذا التمر أصقر من ذلك) (٣) و (هذا المكان أشجر من ذلك) (٤) و (احتنك الجراد ما على الأرض) (٥) و (أظهر) (٦) و (أشجر) بناؤهما من (أشجر المكان) و (أظفر الرجل) إذا كان ظفرا.

الثالث : (أول) فإنه من أفعال التفضيل عند البصريين (٧) ، وليس هو مشتقا من فعل ، ولا يفيد الزيادة على غيره ، وحجتهم أنه قيل في مؤنثه : (الأولى) وجمعه بالواو والنون ، واستعماله كالتفضيل باللام والإضافة ، أو (من) ، فإن خلا منها ولم يتقدم له موصوف دخله التنوين لخفاء الوصفية فيه ، نحو : (ما تركت له أولا ولا آخرا) أو (ماله أول ولا آخر) وكانت مؤنثه (أوله) وقد اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : إنه أفعال من

ص : ٨٨٠

- ١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢١٢.
- ٢- ينظر هذا القول في الكتاب ٤ / ١٠٠ ، والمفصل ٢٣٢ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١ / ٢٤٤ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٢ وما بعدها ، واللسان مادة (حنتم) ٢ / ١٠١٨. والحناتم : مفردا حنتم الجرّه الخضراء ، والحناتم سحائب سود ، ينظر اللسان مادة (حنتم) ٢ / ١٠١٨.
- ٣- الصقر : دبس التمر ، ينظر اللسان مادة (صقر) ٤ / ٢٤٧٠ حكاه عن أبي حنيفة.
- ٤- ينظر اللسان مادة (شجر) ٤ / ٢١٩٨ ، حكاه عن أبي حنيفة.
- ٥- ينظر اللسان مادة (حنك) ٢ / ١٠٢٨.
- ٦- ينظر اللسان مادة (ظفر) ٤ / ٢٧٤٩ - ٢٧٥٠.
- ٧- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٨.

(وول) ك- (ددن) ولا فعل له ، وقال بعضهم : أصله (أوأل) ، فقدمت الهمزة إلى موضع الفاء أى (نجا) ، وقال بعضهم : أصله (أول) (١) من آل أى رجع ، وقال الكوفيون (٢) إن (فواعل) من (وواول) فقدمت الهمزة إلى موضع الفاء وقيل من (وول) فقلبت الواو الأولى همزة وليس من التفضيل لقولهم (أوله) فى مؤنثه ، وهى غير فصيحى عند البصريين ولأنه ليس فيه معنى التفضيل ولا صح معنى اشتقاقه مما يصيره بوزن أفعل ، وأما (آخر) فمنهم من يلحقه بأول لمشابهته أفعل التفضيل فى جمع السلامه وفى أن مؤنثه (أخرى) ، ومنهم من منع لأنه يخالف (أول) فى أنه لم يلزم أحد الأشياء الثلاثة ، ولأنه لا تفيد كثره التأخير وإنما هو فى معنى (غير) إذا قلت : (مررت بزيد ورجل آخر).

قوله : (وهو أفعل) ، يعنى لا يكون اسم التفضيل إلا على أفعل ك- (أكرم) و (أفعل) إلآ (خير) و (شر) وقد جاء على غير أفعل نحو قوله :

[٥٧٠] ... -

وحبّ شىء إلى الإنسان ما منعا (٣)

وبعضهم يرونه : أحبّ شىء.

ص: ٨٨١

١- ينظر اللسان ماده (أول) ١ / ١٧٢.

٢- ينظر رأى الكوفيين والبصريين فى إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٨.

٣- عجز بيت من البسيط ، وصدرة : وزادنى كلفا بالحب ما منعت وهو للأحوص فى ديوانه ١٥٣ ، وينظر الأغانى ٤ / ٣٠١ ، ونوادر أبى زيد ٢٧ ، وعيون الأخبار لابن قتيبه ٢ / ٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٥١ ، وتذكره النحاه ٤٨ - ٦٠٤ ، والعقد الفريد ٣ / ٣٠٦ ، ولمجنون ليلى فى ديوانه ١٥٨ ، واللسان ماده (حب) ٢ / ٧٤٤ ، وهمع الهوامع ٦ / ٤٥ . ويروى وحبّ شيئا وكذلك الروايه التى ذكر الشارح . والشاهد فيه قوله : (حبّ شىء) يريد (أحبّ شىء) فحذفت همزه أحبّ شذوذا.

قوله : (وشرطه أن يبنى من فعل) ، كان الأولى أن يقول من مصدر ليعم (آبل) و (أحنك) ، ويشترط في الفعل الذى يبنى منه أفعال أن يكون (متصرفا) فلا- يبنى من (يذر) و (يدع) ، و (فعلى التعجب) و (عسى) [ظ ١٠٩] ولأنه لا مصدر لهما وكذلك المختص بالنفى ، نحو : (شربت دواء فما عجت به) أى انتفعت ، والفعل الناقص لا- يبنى منه ، لأنه لا مصدر لهما ومن جعل للناقصه مصدرا أجاز (ما أكون زيدا قائما).

قوله : (ثلاثى مجرد) ، يحتز عن الرباعى المجرد والمزيد والثلاثى المزيد ، فإنه لا يصح بناء أفعال منهما ، أما الرباعى المجرد المزيد فبلا- خلاف ، وأما الثلاثى المزيد فإن لم يكن على أفعال لم يجز ، وأجازه الأخفش (١) ، وقال : لا نبالى بحذف الزائد واحتج بقولهم : (أخصر) و (أحول) و (أشهى) من (أختصر) و (أحتال) و (أشتهى) ، وإن كان على (أفعل) أجازه سيبويه (٢) والأخفش (٣) ، لأنه على صور (أفعل) فهان الأمر عندهما ، واحتجا بقولهم : (أفلس من ابن المدنق) (٤) ، وهو (أعطى منك للمعروف وأولى به) والمبرد (٥) وأكثر النحويين منعوا للبس ، وقال بعضهم : إن كانت الهمزة للنقل ، لم يجز ، وإن كانت للضرورة جاز ، وروى عن سيبويه (٦) واختاره ابن

ص: ٨٨٢

-
- ١- ينظر شرح المفصل ٩٢ / ٦ وما بعدها.
 - ٢- ينظر الكتاب ١٠٠ / ٤ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٤٧.
 - ٣- ينظر شرح المفصل ٩٢ / ٦.
 - ٤- ينظر المثل فى جمهره الأمثال ١٠٧ / ٢ ، ومجمع الأمثال ٨٣ / ٢ ، والمستقصى ١ / ٢٧٥ ، ويروى بالذال والذال ، وينظر شرح المفصل ٩٢ / ٦.
 - ٥- ينظر المقتضب ١ / ١٢٨ ، وينظر شرح المفصل ٩٢ - ٩٤.
 - ٦- ينظر الكتاب ٢ / ٢٥.

عصفور (١)، ك- (أخطأ) و (أصوب) و (أيسر) و (أعدم).

قوله : (ليمكن البناء) (٢)، علل المنع من بناء الرباعى المجرد والمزيد ، والثلاثى المزيد بأنه إن حوفظ على (أفعل) لزم أن تحذف على الفعل ، وإن حوفظ على الفعل لزم أن يتغير وزن الفعل.

قوله : (ليس بلون ولا عيب) يعنى لا يصح بناء أفعل من لون نحو : (أحمر) ولا عيب نحو (أعور).

قوله : (لأن منهما أفعل لغيره) [زيد أفضل الناس] (٣) يعنى من اللون والعيب لفعل لغير التفضيل ، فلو بنى منهما للتفضيل لالتبس ولم يعلم هل أريد به التفضيل أو اللون والعيب؟ ومنهم من منع أفعل منهما بأنهم استعملوا فعل هذه على (افعل) و (افعال) نحو : (أعور) و (احمّار) ولهذا لم يعلّوا (اعور) و (صيد) حملا على فعلها ، وإذا كانت من هذه لم يبين فيها ، لأنها زائده على الثلاثى ، والكوفيون (٤) أجازوا بناء (أفعل) منهما

ص: ٨٨٣

١- ينظر رأى ابن عصفور فى همع الهوامع ٤٢ / ٦.

٢- قال المصنف فى شرحه ٩٧ - ٩٨ : يعنى إنما اشترط أن يكون ثلاثيا مجردا عن الزيادة لتمكن هذه البنية ، ألا ترى أنك لو ذهبت تبني من دحرج واستخرج أو ما أشبههما (أفعل) مع المحافظة على حروفها لم يمكن فإن زعم زاعم أنه يمكن إسقاط الزائد واللامات غى غير الزائد خرج اللفظ عن ذلك المعنى إلى أصل آخر بالكليه إذا لو (أخرج) من (استخرج) لخرج المعنى إلى كثير الخروج والمراد كثير الاستخراج فيخرج إلى معنى آخر. وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ٩٢ / ٦ : (وكان أبو الحسن الأ-خفش يجيز بناء أفعل من كل فعل ثلاثى لحقته زوائد قلت أو كثر ك- (استفعل) و (افتعل) و (أفعل) لأن أصلها ثلاثه أحرف). وينظر شرح الرضى ٢ / ٢١٣.

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩١ / ٦ ، وشرح المصنف ٩٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٣.

٤- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ٢ / ٢١٣ ، وهمع الهوامع ٤٣ / ٦.

نحو : (هو أسود من حنك الغراب) (١) وقوله :

[٥٧١] ... -

لؤما وأبيضهم سربال طبّاخ (٢)

والأخفش والكسائي وهشام (٣) أجازوا بناء (أفعل) فى العيوب الظاهره نحو : ما أعوره وما أعماه ، ويجعلون عليه (فَهُوَ فى
الْآخِرَه أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً) (٤) وأجاب البصريون بأن المراد بالآيه الجهل وزاد بعضهم شروطا فى بناء أفعل :

أحدهما : أن يكون الفعل مما يقبل الزيادة ، فلا يجوز : زيد أحسن منك غدا) فلا يجوز (زيد أَمَات من عمرو).

الثانى : أن يكوف الفعل واقعا ، لا يجوز : زيد أحسن منك غدا.

الثالث : أن يشترك المفضل والمفضل عليه فى أصل الوصف ويزيد المفضل ، ومنهم من لم يعتبر هذه الشروط واحتج بقوله
تعالى : (هُوَ

ص : ٨٨٤

١- ينظر اللسان ماده حنك ٢ / ١٠٢٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٤٩.

٢- عجز بين من البسيط ، وصدرة : أما الملوك فأنت أنت الأهم وهو لطفه بن العبد فى ديوانه ١٨ ، وينظر شرح المفصل ٦ /
٩٣ ، والإنصاف ١ / ١٤٩ ، والمقرب ١ / ٧٣ ، والأشبه والنظائر ٨ / ٣١٩ ، وأمالى المرتضى ١ / ٩٢ ، ولسان العرب (بيض) ١ /
٣٩٧ ، وخزانه الأدب ٨ / ٢٣٠. ويروى بروايات متعددة منها : أما الملوك فأنت اليوم الأهم والشاهد فيه قوله : (وأبيضهم) حيث
جاء أفعل التفضيل من البياض ، وهذا جائز عند الكوفيين شاذ عند البصريين.

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢١٣ - ٢١٤ ، وهمع الهوامع ٦ / ٤٣.

٤- الإسراء ١٧ / ٧٢ وتامها : (وَمَنْ كَانَ فى هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فى الْآخِرَه أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً).

أَعْلَمُ بِكُمْ (١) (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) (٢) وقولهم : (الناقص والأشج أعدلا بنى مروان) (٣) و (نصيب أشعر أهل جلدته) وقول حسان :

[٥٧٢] ... -

فشر كما لخير كما الفداء (٤)

والمانعون يتأولون ما ورد باسم التفضيل وهو مقصور على السماع ومنهم من قاسه لكثرتة.

قوله : (فإن قصد غيره توصل إليه) ، يعنى إن أردت ذلك مما يقاس فى (أفعل) التفضيل الذى لا يصح بناء أفعل منه ، مما ذكر توصلت بأن تأتى (بأشد) أو (أبين) أو (أكثر) أو (أقبح) أو (أحسن) أو نحو ذلك ، مما يقاس (أفعل) وتضيفه إلى مصادر تلك الأفعال ، نحو : (هو أشد استخراجا) [وبياضا وعمى] (٥) و (أكثر دحرجه) و (أقبح عورا) و (أكثر سوادا).

ص : ٨٨٥

١- النجم ٥٣ / ٣٢ وتمامها : (الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ...)

٢- الروم ٣٠ / ٢٧ وتمامها : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.)

٣- قال ابن عقيل فى شرح الألفية ٢ / ١٨١ : (فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقيه كقولهم : الناقص والأشجع أعدلا بنى مروان) أى عادلا- بنى مروان ، والأشج هو عمر بن عبد العزيز بن مروان ، والناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وينظر الأزهار الصافية فى شرح المقدمة الكافية ورقه ١٣٩.

٤- عجز بيت من الوافر ، وصدرة : أتهجوه ولست له بند وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ٧٦ ، ينظر لسان العرب مادة (ندد) ٦ / ٤٣٨٢ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٣٨٨ ، وخزانه الأدب ٩ / ٢٣٢ - ٢٣٦. ويروى بكفاء والشاهد فيه قوله : (فشر كما لخير كما) حيث استعمل التفضيل على غير ما هو له من اشتراك اثنين فى صفه وزيادة أحدهما عليه إذ ليس من هجا رسول الله يشترك معه فى الخيريه ويزيد عليه الرسول فيها.

٥- ما بين الحاصرتين من الكافية المحققه.

قوله : (وقياسه للفاعل ، وقد جاء للمفعول) ، أى القياس أن يفضل الفعل منسوباً إلى الفاعل ولا يفضل منسوباً إلى المفعول لأنك لو بنيت أفعل منهما لالتبس ، ولو بنيت للمفعول لخرجت أفعال لازمه ، فلم يبق إلا أن تبنيه للفاعل ، وقد جاء للمفعول فى ألفاظ مسموعه لا- تقاس نحو : «أعذر» و «ألوم» و «أشهر» و «أشغل» و «أزهى» و «أجن» و «أخوف» و «أنكر» من «عذر» و «لوم» و «شغل» و «شهر» و «زهى» و «جن» و «خيف» و «نكر» و تقدر مبنياً للمفعول.

قوله : (ويستعمل على ثلاثه أوجه [مضافاً أو ب- (من) أو معرفاً باللام ، فلا يجوز زيد الأفضل من عمرو ولا (زيد أفضل) إلا أن يعلم] (١)) يعنى (من) أو (اللام) أو (الإضافه) ، وإنما اشترط فيه ذلك لأن الغرض بأفعل التفضيل معرفه الزيادة على غير وهو لا يعرف إلا- بأحدها ، ألا- ترى أنك لو قلت : (زيد أفضل) لم يفهم من هو الذى زاد عليه فى الفضل ، فإذا جئت ب- (من) أو (الإضافه) اتضح لك ، وإذا جئت [و ١١٠] (باللام) فهى للعهد ، ولا- تقول بها إلا لمن بينك وبينه عهد ، قال المصنف (٢) ، ويجوز حيث لا يكون عهداً إذا أريد به العموم نحو (زيد الأشرف) أى من كل أحد ، وأما (الدنيا) و (الجلّى) فقد استعملتا بغير لام قال :

[٥٧٣] فى سعى دنيا طالما قد مدّت (٣)

- ...

ص: ٨٨٦

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٢١٤.

٢- ينظر شرح المصنف ٩٨.

٣- الرجز ، للعجاج بن رؤبه فى ديوانه ٤١٠ ، ومعانى الأخفش ١ / ١٢ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٧٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٩ ، وخرزانه الأدب ٨ / ٢٩٦ - ٢٩٨ . والشاهد فيه قوله : (دنيا) استعمل نكره من غير (أل) إجراء لها مجرى الأسماء لكثرة استعمالها من غير تقدم موصوف.

وقال :

[٥٧٤] وإن دعوت إلى جلى ومكرمه

يوما سراه كرام الناس فادعينا (١)

ووجه أنهما خرجتا إلى الاسميه ، وأما (حسنى) و (سوءى) فهو مصدران كالرجعى ولا يجوز الجمع بينهما ولا بين اثنين منها ، لأن أحدهما يغنى عن الآخر ولأن الجمع بين (من) والإضافه يكون تكريرا محضا نحو : (زيد أفضل الناس) ، والجمع بين اللام و (من) يؤدي إلى أن يكون مستقلا غير مستقل لأن اللام تشعر باستقلاله ، و (من) باحتياجه إلى ما بعده ، ولأن (اللام) تجعل تفضيله على المعهود المتقدم فى الذهن ، و (من) تجعله على المتأخر بعدها فيتناقض المعنى .

قوله : (وإذا (٢) أضيفت فله معنيان) [أحدهما - وهو الأ-كثر - أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم] (٣) وأنت تقول : إن أضيف إلى نكره فله شرطان :

ص : ٨٨٧

-
- ١- البيت من البسيط ، وهو لبشامه بن حزن النهشلى كما فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١ / ١٠١ ، وعيون الأخبار ١ / ٢٨٧ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠١ ، والمحتسب ٢ / ٣٦٣ ، والمفضليات ٣٤١ ، والبحر المحيط ١ / ٢٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٩ . والشاهد فيه قوله : (الحلى) وقد تجرد من (أل) والإضافه مثل دنيا .
 - ٢- فى الكافيه المحققه (فإذا) بدل (وإذا) .
 - ٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

أحدهما : أن تكون تلك النكرة فى المعنى هى المفضل نحو : (زيد أفضل رجل) ولا يجوز (زيد أفضل دار ولا علم) بل يجب النصب فى مثل هذا تمييزاً ، وأجاز ابن الأنبارى (١) الإضافة.

الثانى : أن تكون مطابقه للمفضل فى الأفراد والثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، وقال ابن مالك : (٢) إذا كانت النكرة صفه لم تجب المطابقه نحو قوله تعالى : (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) (٣) (ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ) (٤) قال : وقد يجمع بين الأفراد والمطابقه نحو :

[٥٧٥] فإذا هم طعموا فألأم طاعم

وإذا هم جاعوا فشر جاع (٥)

وقد تؤول ما أورده ، أما (أَوَّلَ كَافِرٍ) فبأنه صفه لمفرد يؤدى معنى الجمع أى فريق كافر ، وكذلك أول فريق (٦) طاعم ، وأما (أَسْفَلَ سَافِلِينَ) فتأوله بعضهم كذلك أى (أول قوم سافلين) ، وزعم أنه يجوز إضافه (أفعل) الذى قبله مفرداً إلى اسم جمع لأنه مفرد ، قال صاحب البرود : وفى تأويله نظر ،

ص : ٨٨٨

١- ينظر رأى ابن الأنبارى فى الهمع ٥ / ١١ .

٢- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٢٦ ، وينظر البحر المحيط ١ / ٣٣٢ .

٣- البقره ٢ / ٤١ وتامها : (وَأْمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ، وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ) .

٤- التين ٩٥ / ٥ .

٥- البيت من الكامل ، وهو بلا- نسبه فى معانى القرآن للفراء ١ / ٣٣ - ٢٦٨ ، ونوادى أبى زيد ٤٣٤ ، والاشتقاق ٤١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٦٧ ، والبحر المحيط ١ / ٣٣٢ . والشاهد فيه قوله : (فألأم طاعم) حيث طابق (طاعم) (ألأم) وذلك على رأى من يجيز الجمع بين الأفراد والمطابقه .

٦- ينظر البحر المحيط ١ / ٣٣٢ .

لأنه لا يسلم جواز (زيد أفضل قوم) ، والأولى أن يقال : إنما جمع لما كان المراد بالإنسان الجنس ، فهو فى معنى الجمع بدليل صحه الاستثناء ، وأنه استثنى منه جمعا ، وحسن ذلك مراعاة الفاصله ، وإن أضيف إلى معرفه ، وهى مسأله المصنف (١) فله شروط :

الأول : أن يكون من جنس المفضل فلا يجوز : (زيد أفضل الجن ولا أفضل النساء) ولا (أشجع الجن) وإن ورد حمل على أن ذلك قد عدّ من الجن مجازا.

الثانى : أن تكون المعرفه المضاف إليها جمعا أو فى معناه ، نحو : (زيد أفضل الرجال أو القوم) ووجه زيد أفضله ، ولا يجوز (زيد أفضل الرجال).

الثالث : أن يكون المفضل داخلا فى المعرفه المذكوره ، وهو معنى قوله : (وإذا أضيفت فله معنيان إلى آخره).

قوله : (نحو : «زيد أفضل الناس» ولا يجوز «يوسف أحسن اخوته» لخروجه عنهم بإضافتهم إليه) (٢) ، وهذا الشرط ذكره كثير من البصريين ، وما جاء على خلافه فشاذ ولا يقاس عليه عندهم ، ومنعوا من (يوسف أحسن إخوته) لأن إخوته مضاف إلى ضميره فعلم أنه ليس

ص : ٨٨٩

١- ينظر شرح المصنف ٩٩.

٢- قال المصنف فى شرحه ٩٩ : (فظهر انتفاء ما توهم فى قولهم : (زيد أفضل الناس) من تفضيل الشىء على نفسه ، وإذا تحقق وجوب إضافته إلى ما هو بعضه امتنع : (يوسف أحسن اخوته) لأن اخوته مضاف إلى ضميره فعلم أنه ليس منهم بدليل أنك إذا قلت : (جاءنى اخوه يوسف) ، لم يكن يوسف من جملتهم ، وإذا لم يكن من جملتهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه).

منهم ، بدليل أنك إذا قلت : (جاءني إخوه يوسف) لم يكن يوسف من جملتهم ، وإذا لم يكن فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه ، والمبرد (١) وابن السراج (٢) وابن عصفور والكوفيون (٣) لا يشترطون ذلك لوروده نحو : (نصيب أشعر أهل جلدته) ولأنه لا يصح أن يكون المضاف إليه شاملا- للمفضل لأنه يلزم تفضيله على نفسه ، ولهذا امتنع من (زيد أفضل الرجلين) حيث يكون أحدهما ، فإذا قلت : (زيد أفضل الناس) وجب حمله على أنه قد خرج عنهم ، وكأنه قيل : (أفضل من حدها الناس) ، فإن قيل : يجوز (زيد أفضل الحجارة) قيل : لا يجوز مع غير أفعال ، ويقولون كما يجوز (يوسف أحسن من اخوته) يجوز : (يوسف أحسن اخوته) بالإضافة (٤) ، وهي بمعنى (من) وجعلها المانعون بمعنى اللام قالوا : لأنها لو كانت بمعنى (من) لجاز : (زيد أفضل عمرو) وكما تقول : (أفضل من عمرو) ، وأيضا شرط الإضافة بمعنى (من) أن تكون إضافه نوع إلى جنس ، ك- (خاتم فضه) ، وأما إنه يلزم تفضيله على نفسه باعتبار واحد ، فقال المصنف : (٥) المراد دخوله فيهم في أصل المعنى المشترك في أصل التفضيل [ظ ١١٠] وتفضيله عليه هو بالزيادة فيه ، فالوجه الذي ذكرته

ص : ٨٩٠

- ١- ينظر المقتضب ٣ / ٣٨ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٢٦٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٧.
- ٢- ينظر الأصول لابن السراج ٢ / ٦ - ٧ و ٢٩ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٢٦٢.
- ٣- ينظر رأى الكوفيين في الهمع ٥ / ١١٣.
- ٤- قال ابن عقيل في المساعد ٢ / ١٧٥ : (والترم البصريون أن أفعال التفضيل إذا أضيفت إلى معرفه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه فمنعوا (أحسن اخوته) وأجازة الكوفيون).
- ٥- ينظر شرح المصنف ٩٨ - ٩٩.

معهم فيه غير الوجه الذى فضلته عليهم به (١)، قال صاحب البرود : وهذا فاسد لأنه يصير المعنى (زيد يزيد حسنه على حسنه مع الناس) أو (لزيد حسن زائد على الحسن الذى اشترك فيه هو والناس) وهذا المعنى غير جيد ، ولا مراد ، إما أنه غير جيد ، فلا وجه لتقسيم حسن زيد مع أنه حسن واحد ، وإما أنه غير مراد فلأن المعنى فى زيد أفضل الناس ، أنه أفضل من غيره من الناس ، ولا فرق بين معنى الإضافه ، ومعنى من والاتفاق فى صيغه (من) أنه غير داخل.

قوله : (والثانى أن تقصد به زياده مطلقه) (٢) يعنى والثانى من معنئى (أفعل) المضاف ، وهو أن يكون له مشاركته فى الفضل ولا تفضل به الزيادة من أضيف إليه بل تفضل به زياده مطلقه ، ويضاف لا- للتفضيل على المضاف إليه بل لمجرد التخصيص والتوضيح (٣) ، كما تضيف مالا تفضل فيه فيجوز على هذا (يوسف أحسن إخوته) ، و (الناقص والأشج أعدلا بنى مروان) (٤).

ص: ٨٩١

١- قال المصنف فى شرحه ٩٩ : (وصح لأمن يكون لأفعل التفضيل جهتين ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه إذ الزيادة فرع ثبوت أصله).

٢- قال المصنف فى شرحه ٩٩ : (والثانى أن تقصد به زياده مطلقه ويضاف كما تضيف لا للتفضيل على المضاف لكن لمجرد التخصيص والتوضيح ، كما تضيف مالا تفضل فيه من جنس قریش وشبهه فلا يشترط أن يكون المفضل بعضا لمن أضيف إليه لانتفاء المعنى المقتضى لذلك على ما تقدم فعلى ذلك يجوز : (يوسف أحسن إخوته) إذ ليس الغرض بذلك ما تقدم من قصدنا الزيادة على ما أضيف إليه حتى يشترط أن يكون واحدا منهم بل الغرض توضيحه).

٣- ينظر شرح المصنف ٩٩ ، إذ العبارة منقوله عنه دون إسناد.

٤- ينظر الأزهار الصافية ل- (يحيى بن حمزه) ورقه ١٣٩ السفر الثانى.

قوله : (مطلقه) يعنى غير مقيد بأحد من الناس ، وفي قولك : (زيد أفضل الناس) ولا بأحد من إخوته في (يوسف أحسن إخوته) وإنما هي زياده ما.

قوله : (ويضاف للتوضيح) (١) يعنى لا لأنه زاد عليهم في الفضل.

قوله : (ويجوز في الأول الأفراد والمطابقه لمن هو له) (٢) ، يعنى المضاف بالمعنى.

الأول حيث يفضل تفضيله على من أضيف إليهم تقول في الأفراد :

(زيدا أفضل الناس) ، (الزيدان أفضل الناس) ، (الزيدون أفضل الناس) (هند أفضل النساء) ، (الهندان أفضل النساء) ، (الهندات أفضل النساء) ، وفي المطابقه (الزيدان أفضلنا الناس) ، (الزيدون أفضلوا الناس) ، (هند فضلى النساء) ، (الهندان فضليا النساء) ، (الهندات فضليات النساء) ، وإنما جاز في الأفراد والمطابقه ، وأما الأفراد فلأنه أشبه الذى ب- (من) في ذكر المفضل عليه بعده ، وأما المطابقه فلأن الإضافة من خواص الأسماء فجرى مجرى الصفه في المطابقه.

قوله : (وأما الثانى والمعرف باللام فلا بد من المطابقه) (٣) ، يعنى أن

ص : ٨٩٢

١- قال الرضى في شرحه ٢ / ٢١٦ : (أى يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف إليه وحده ، وإنما تضيف إلى شىء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات ، نحو : (مصارع مصر) مما لا تفضيل فيه ، فلا يشترط فيه كونه بعض المضاف إليه فيجوز بهذا أن تضيفه إلى جماعه هو أحدهم كقولك : (نبينا (أفضل قريش) أى أفضل الناس من بين قريش).

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢١٧.

٣- أى أن المطابقه هي مذهب الجمهور وهو ما ذهب إليه المصنف ، وقال الرضى في شرحه ٢ / ٢١٧ : (وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش : يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب ل- (من) ولا يجوز مطابقته لصاحبه لأنه مثله في ذكر المفضول بعده ، ومذهب الجمهور ما ذكرنا أولا- ، وقد رد ابن السراج وابن يعيش بأن السماع قد ورد بما معناه مثل قوله : (ولتجدنهم أحرص الناس على حياه) البقره ٢ / ٩٦. للتفصيل ينظر المفصل ٢٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٦ ، وشرح - الرضى ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ ، والهمع ٥ / ١١٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٦٢.

المضاف للتوضيح نحو: (يوسف أحسن إخوته)، والمعرف نحو: (زيد الأفضل) تجب فيه المطابقة إفرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنثا، ولا- يجوز خلافها، هذا قول من جعل المضاف قسمين، وأما من لم يقسمه ف- (يوسف أحسن إخوته) يجوز فيه المطابقة وعدمها، ك- (زيد أفضل الناس)، وإنما وجبت فيهما المطابقة، أما المضاف بالمعنى الثانى فلشبهه بالصفة لما قبله لعدم تعلّقه بما بعده فى التفضيل، وأما المعرف باللام فلبعده عن شبه الفعل بدخول (أل) عليه، وهى على المتقدم ذهنا.

قوله: (والذى ب- (من) مفرد مذكر لا غير) (١)، وإنما لزم الإفراد والتذكير لشبهه بفعل التعجب فى التنكير وفى ذكر المفضل عليه بعده، ولا يضر كونه الذى بعده فى أحدهما مفضلا وفى الآخر مفضلا عليه قد حصل شبه حملى، وقد جاءت المطابقة فى بيت أبى نواس الثانى فلشبهه بالصفة لما قبله لعدم تعلّقه بما بعده فى التفضيل، وأما المعرف باللام فلبعده عن شبه الفعل بدخول (أل) عليه، وهى على المتقدم ذهنا.

قوله: (والذى ب- (من) مفرد مذكر لا غير) (٢)، وإنما لزم الإفراد والتذكير لشبهه بفعل التعجب فى التنكير وفى ذكر المفضل عليه بعده، ولا يضر كونه الذى بعده فى أحدهما مفضلا وفى الآخر مفضلا عليه قد حصل شبه حملى، وقد جاءت المطابقة فى بيت أبى نواس:

[٥٧٦] كأن صغرى وكبرى من فقاقتها

ص: ٨٩٣

١- ينظر شرح المصنف ٩٩.

٢- ينظر شرح المصنف ٩٩.

حصاء درّ على أرض من الذهب (١)

فمنهم من لحنه ، ومنهم من تأوله بأنّ (من) لبيان الجنس لا- للتفضيل و (صغرى وكبرى) بمعنى (صغيره) و (كبيره) فكذلك المضاف إلى نكره يجب فيه الأفراد ، إما لشبهه بفعل التعجب ، وإما حملا على (أفعل من).

قوله : (ولا يجوز [زيد] (٢) الأفضل من عمرو) ، يعنى أن هذه الصيغ كل واحده منها مستقلة بنفسها ، لا يجوز الجمع بينها ولا بين اثنين منهما كما تقدم ، وقد جاء الجمع بين (أل) و (من) قال :

[٥٧٧] ولست بالأكثر منهم حصى

وإنما العزه للكثير (٣)

ص: ٨٩٤

١- البيت من البسيط ، وهو لأبى نواس فى ديوانه ٣٤ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٦٥ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠٠ ، ومغنى اللبيب ٤٩٨ ، وشرح قطر الندى ٣١٦ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٣٨٦. والتمثيل فيه قوله : (صغرى وكبرى) حيث جاء أفعل التفضيل مجردا من أل والإضافه ، ومؤنثا ، وكان حقه أن يأتى مذكرا مفردا مهما كان أمر الموصوف به ، ولذلك لحن بعض النحاه أبا نواس فى حين أن ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٦٥ : اعتبر قول الشاعر صحيحا وكذلك ابن هشام فى المغنى ٤٩٧ - ٤٩٨.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ١٨٦.

٣- البيت من السريع ، وهو للأعشى فى ديوانه ١٩٣ ، وينظر نوادير أبى زيد ٢٥ ، وجمهره اللغه ٤٢٢ ، والخصائص ١ / ١٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٥٩ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠٠ - ١٠٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٠ ، ومغنى اللبيب ٧٤٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٠٢ ، والمقاصد النحويه للعيني ٤ / ٣٨ ، وخزانة الأدب ١ / ١٨٥ ، ٣ / ٤٠٠. والشاهد فيه قوله : (بالأكثر منهم) حيث يدل ظاهره على الجمع بين (أل) و (من) والقياس أن تأتى (من) مع أفعل التفضيل المنكر ، وخرج النحاه هذا البيت على ثلاثه أوجه : الأول : أن (من) ليست متعلقه بأفعل التفضيل المذكور بل بأفعل آخر منكر محذوف. الثانى : أن (أل) هذه زائده. الثالث : أنها مع مجرورها متعلقان ب- (ليس) لما فيه من معنى الفعل وهو النفى أو بمحذوف يقع حالا من اسم ليس. ينظر لهذا التخرىج شرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٥٩.

وقد تؤول على أن (أل) زائده أو (من) تبينه أو بمعنى (فى).

قوله : (ولا زيد أفضل إلا أن يعلم) ، أى لا يجوز حذف الصيغ كلها من أفعل ، للإلباس إلا أن يعلم الحذف ، ولا يكون إلا مع (من) لأن المضاف إليه لا-يجوز إلا- فى باب (كل) و (بعض) وهو قليل ، وكذلك لا تحذف (أل) مع قصد التعريف ، ومن الحذف فى أفعل قول المؤذن (الله أكبر) وقوله : [و ١١١]

[٥٧٨] إن الذى سمك السماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعزّ وأطول (١)

وأكثر ما يكون فى الخبر وهو كثير فى القرآن نحو : (أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ) (٢) (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا) (٣) (وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) (٤) وقد جاء فى غير الخبر نحو : (يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) (٥).

قوله : (ولا يعمل فى مظهر) ، يعنى إن فعل التفضيل لا يعمل فى مظهر سواء كان المظهر فاعلا أو مفعولا إلا بالشروط التى يأتى ذكرها ، وإنما لم

ص : ٨٩٥

١- البيت من الكامل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٥٥ ، وينظر الصحابى فى فقه اللغة ٢٥٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٦٣ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٧ - ٩٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٢ ، واللسان مادة (كبر) ٥ / ٣٨٠٨ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥٣٩ ، ٨ / ٢٤٢ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٢ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٣٨٨ . والشاهد فيه قوله : (أعزّ وأطول) حيث استعمل صيغتى التفضيل فى غير التفضيل إذ لو كانتا للتفضيل لكان الفرزدق يعترف بأن لجرير فضلا وهو لا- يعترف له بيتا دعائمه عزيزه طويله حتى تكون دعائم بيته أكثر عزه وأشد طولا ولو أراد التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

٢- البقره ٢ / ٦١ ، وتمام المعنى : (قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ).

٣- مريم ١٩ / ٧٣.

٤- آل عمران ٣ / ١١٨.

٥- طه ٧ / ٢٠ ، وتمامها : (وَإِنْ تَجَهَّزْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى).

يعمل لأنه نقص عن الصفه في كونه لا- يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، إذا كان ب- (من) أو (مضافا إلى نكره) أو إلى المعرفه في أحد وجهيه ، وقال المصنف (١) إنما لم يعمل عمل الصفات لأنه لا فعل له بمعناه في الزيادة ، وأما مع اجتماع الشرائط فهو منها ، بمعنى حسن ، بخلاف الصفات فلها فعل بمعناها ، وحاصل الكلام في عمله : إن كان في المفعولات غير المفعول ، كالظرف والمصدر والحال والتمييز عمل مطلقا ، فإن كان في المعمول به لم يعمل مطلقا ، وما ورد مما ظاهره ذلك نحو :

[٥٧٩] ... -

وأضرب مَنًا بالسيوف القوانسا (٢)

وقوله :

[٥٨٠] وما ظفرت نفس امرىء تبتغى

بأبذل من يحيى جزيل المواهب (٣)

قدّر له ناصب أى (يضرب) و (يبذل) وإن كان فى الفاعل ، فإن كان

ص: ٨٩٦

١- ينظر شرح المصنف ٩٩.

٢- عجز بيت من الطويل ، و صدره : أكرّ وأحمى للحقيقه منهم وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه ٦٩ ، وينظر الأصمعيات ٢٠٥ ، ونوادر أبى زيد ٥٩ ، و شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٤٤١ - ١٧٠٠ ، و شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٧٨ ، و شرح المفصل ٦ / ١٠٥ - ١٠٦ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦٠ ، و شرح الرضى ٢ / ٢١٩ ، و مغنى اللبيب ٨٠٤ ، واللسان ماده (قنس) ٥ / ٣٧٥١ ، و خزانه الأدب ٨ / ٣١٩ - ٣٢١ . والشاهد فيه قوله : (القوانسا) حيث نصبه بفعل محذوف دل عليه (أضرب) وليس منصوبا ب- (أضرب) لأن أفعال هذه للمبالغه تجرى مجرى فعل التعجب والقوانس جمع قونس أعلى البيضه من الحديد ، وأيضا عظم ناتئ بين أذنى الفرس (اللسان ماده (قنس)).

٣- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٧٨ ، وينظر عمدته الحافظ ٧٧٢ ، والمساعد ٢ / ١٨٦ ، وحاشيه يس على التصريح ٢ / ١٠٦ . والشاهد فيه قوله : (جزيل المواهب) حيث نصبه بفعل محذوف دل عليه ب- (أبذل).

مضمرا عمل مطلقا لأنه لا بد له من الفاعل وهو سهل في المضممر لكونه مستترا فهو كالمعدوم ، وإن كان ظاهرا ، فحكى سيوييه (١) أن بعض العرب ترفع به الظاهر ، وروى عن بعضهم (زيد خير منك أبوه) ، وحكى الإمام يحيى بن حمزه (٢) عن الأكثر من النحاه في بعض لغة أكثر العرب ثلاثه مذاهب :

الجواز مطلقا قياسا على حكاية سيوييه ، والمنع مطلقا وما ورد عنده فشاذ ، والتفضيل ، واختار المصنف (٣) جواز عمله بالشروط التي ذكر.

قوله : (إلا إذا كان [صفه] (٤) لشيء آخر [وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره] (٥))

واختلف في معنى هذه الشروط ، فقال بعضهم : إذا كان أفعل لشيء وهو الكحل.

قوله : (في المعنى لمسبب) (٦) أى وأفعل وهو الغير ومعنى التسبب ، أن له به تعلقا وارتباطا كالكحل بالنظر إلى العين ، وقال بعضهم معناه : إذا كان أفعل الشيء وهو الكحل وذلك الشيء الذي هو الكحل المسبب أى

ص : ٨٩٧

-
- ١- ينظر الكتاب ٢ / ٣٤.
 - ٢- ينظر رأى الإمام يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافية فى شرح المقدمة الكافية السفر الثانى ورقه ١٣٤ - ١٤٥ برقم ١٩٦١ دار المخطوطات - صنعاء.
 - ٣- ينظر شرح المصنف ٩٩.
 - ٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافية المحققه ١٨٧.
 - ٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافية المحققه ١٨٧.
 - ٦- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٢٠ : (أى لمتعلق لذلك الشيء ، والأشهر فى اصطلاحهم أن يقال فى المتعلق السبب لا المسبب فإن الأحسن فى الحقيقة هو الكحل لا الرجل).

هو نفسه مسبب ، وقال ركن الدين : (١) المعنى إذا كان أفضل لشيء وهو رجلا في هذا المثال ، ومعنى كونه له أنه جار عليه وهو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء وهو الكحل ، والكحل مفضل باعتبار الرجل نفسه أو باعتبار غير الرجل أعني غير زيد ، في حال كون أفعال منفيا ، قال الوالد : كلامه صحيح إلا أن قوله باعتبار غير الرجل غير واضح ، وإنما ألجأ اضطراب كلام المصنف ، لأنه يلزم من قوله : مفضلا باعتبار الأول على نفسه ، باعتبار غيره أن يكون كحل غير زيد مفضلا عن كحل زيد ، لأن الأول هو رجل غير زيد وهذا غير مستقيم الصورة الثالثة : وهي (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) وجواب هذا الإشكال أن ابن الحاجب : أراد بالأول ما يكون في أصل التركيب ، ولا شك أنك إذا قلت : (زيد قائما أفضل منه قاعدا) أو (تمر نخلتى بسرا أطيب منه رطبا) و (الكحل في عين زيد أحسن منه في عين عمرو) ، أن الأول مفضل على الثاني.

قوله : (منفيا) [مثل : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد] (٢) أى شرط أفعل في العمل في الفاعل الظاهر ، أن يكون منفيا ونجم الدين والرماني (٣) أجازا عمله مثبتا.

قوله : (لأنه بمعنى حسن) ، هذا قليل لعمله مع اجتماع الشرائط ، بخلاف المثبت فإنه لا فعل له بمعناه في زياده ، وقيل وجه عمله : أنه لما

ص : ٨٩٨

-
- ١- ينظر رأى ركن الدين فى الوافيه فى شرح الكافيه ٢٥٢.
 - ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٢١.

دخل عليه النفي والنفي يتطلب الفعل تقوى وصار كأنه قد وقع موقع الفعل ، كاسم الفاعل لما مضى إذا دخلت عليه (أل) لما كان الموصول يطلب الجملة ، وقيل : وجه عمله التعذر.

وهو قوله : (مع أنهم لو رفعوا فصلوا بين «أحسن» ومعموله بأجنبي وهو (الكحل)) (١) يعني لو رفعوا (أحسن) فإما أن تجعله مبتدأ للكحل أو خبرا عنه ، إن جعلته مبتدأ لم يصح ، لأنك فصلت بين (أحسن) وهو عامل ضعيف [ظ ١١١] وبين معموله وهو (منه) بأجنبي ، وهو (الكحل) ، وإن وقدمت منه على الكحل فهو عائد إليه ، وعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبه لا يصح ، ولقائل أن يقول : الفصل بينه وبين معموله أهون من عمله في الظاهر ولوروده ، وإن جعلت (الكحل) مبتدأ و (أحسن) خبره أدى إلى الفصل أيضا ، وإن قدمت منه عاد إلى غير المذكور ، فإن قيل الضمير يعود على المبتدأ ، وهو وإن تأخر لفظا فهو متقدم رتبة ، أوجب بأن الضمير لم يتصل بما هو جزء الكلام ، ولكنه اتصل بالحرف ، وهو فضله ، وليس بخبر فلم يعتد به.

قوله : (ولك أن تقول : [أحسن في عينه الكحل من عين زيد] (٢) ، إلى آخره) ، هذه المسألة التي (٣) أجازوا عمل أفعل فيها ، لها فروع ثلاثه

ص : ٨٩٩

-
- ١- ينظر تفصيل هذه المسألة في الكتاب ٢ / ٣١ وما بعدها ، والمقتضب ٣ / ٢٤٨ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٣٠ ، وشرح المصنف ٩٩ - ١٠٠ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٢٧٢ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٨ ، والهمع ٥ / ١٠٧ وما بعدها.
 - ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٣- فى الأصل الذى ولا تصح.

ذكر الشيخ فرعين.

الأول قوله : (ولك أن تقول : أحسن في عينه الكحل من عين زيد) يعنى إن لك في مثل هذا المضبوط بالضوابط المذكوره وجها أخصر من الأول ، وهو حذف الضمير من (منه) وحذف (في) ، وقال بعض المحققين : إن المحذوف مضاف مقدر ، وهو من كحل عين زيد ، لأنه لو كان الضمير في (منه) هو المحذوف لحذف الحرف المتصل به كقولك : (مررت بالذى رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد).

الفرع الثانى : وهو فرع لهذه قبلها ، ولم يذكرها الشيخ أن تحذف علنا مع حذف ضمير (منه) و (في) فتقول : (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من زيد).

الفرع الثالث قوله : (وإن (1) قدمت ذكر العين قلت : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) ، وأصلها (ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى عينه) ، وهو فرعها ، (ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل من عينه) ، وفرعه (ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيه الكحل منه).

قوله : (مثل :

[٥٨١] ... - ولا أرى

كوادى السباع حين يظلم واديا

ص: ٩٠٠

١- فى الكافيه المحققه (فإن) بدل (وإن).

يعنى إن مثل مسأله الكحل هذين البيتين الذين أنشدهما سيويه وصدر الأول: (مررت على وادى السباع) (٢) والحجه من وسط البيتين وهو ولا أرى كوادى السباع أقلّ به ركب ، مثل: (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) واصلها: (ولا أرى واديا أقلّ به ركب وأخوف منه من وادى السباع) وفروعها:

الأول: (ولا- أرى واديا أقلّ به ركب وأخوف منه من وادى السباع) وفروعها: الأول: ولا أرى واديا أقلّ به ركب وأخوف من وادى السباع وفرعه: ولا أرى واديا أقلّ به ركب وأخوف من وادى السباع ، قوله: (كوادى السباع) محله النصب على الحال لأنه صفه ل- (واديا) وصفه النكره إذا تقدمتها كانت حالا ، و (واديا) مفعول أرى وأقلّ صفه له ،

ص: ٩٠١

-
- ١- البيتان من الطويل ، وصدر البيت الأول: مررت على وادى السباع ولا أرى وهما لسحيم بن وثيل الرياحى فى الكتاب ٣٢ / ٢
- ٣٣ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٧٣ ، وشرح المصنف ١٠٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٨ - ١٨٩ ، والأشباه والنظائر ٨ / ١٤٦ - ١٤٧ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٢٧ ، ومعجم البلدان ، وادى السباع: وهو موضع بطريق البصره مكه ٥ / ٣٤٣ - ٣٤٤. والشاهد فيه قوله: (أقلّ به ركب) فقد رفع أفعل التفضيل (أقل) الظاهر وهو (ركب) وقد تقدم ذكر المفضل عليه قبل (أفعل) وهو اسم ظاهر وهو (ركب). قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٧٣: (ف (ركب) مرفوع ب- (أقل) والأصل: ولا- أرى واديا أقلّ به ركب منه بوادى السباع ، فحذف المفضول للعلم به ولم يقم مقامه شيئا.
- ٢- ينظر الكتاب ٢ / ٣٢ - ٣٣.

و (تثنيه) تلبث ، وهو تمييز لأقل ، وقال الشيخ : (١) على المصدريه ، و (أخوف) عطف على (أقل) و (ساريا) مفعول به ل- (وقى) وقيل تمييز (لأخوف) ، وقيل : حال من ضمير وما مصدرية ، فإن قيل : فهلما رفعتم في هذه الفروع على الابتداء لأنه لا فضل ، ولا ضمير يعود إلى غير مذكور ، قيل : هذه الفروع حكمها حكم الأصل فما امتنع في أصلها امتنع في فرعها.

تم الاسم بحمد الله تعالى يتلوه الفعل إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين.

ص: ٩٠٢

١- ينظر شرح المصنف ١٠٠.

[و ١١٢] قوله : (الفعل ما دل على معنى فى نفسه) فقوله (ما دل على معنى) جنس ، وخرجت المهملات ، وقوله : (فى نفسه) خرج الحرف لدلالته على معنى فى غيره.

قوله : (مقترن بأحد الأزمنه) خرج الاسم نحو : (الصَّبوح) و (الغُبوق) فلما قال : (الثلاثه) خرجا. والأجود خفض مقترن صفه ل- (معنى) ، وقد ينصب حالا- من ضمير (دل) ، وما ورد فى حد الاسم (١) وارد هناك ، لكن ما كان هناك على الطرد فهو هنا عكس ، والعكس والجواب فيه كالجواب.

قوله : (ومن خواصه دخول «قد») (من) تبعيضية ، وإنما كانت (قد) (٢) من خواصه لأنها للتوقع أو للتقليل ولا- يكونان إلا فى حادث.

قوله : (والسين وسوف) (٣) وإنما اختصا به لأن وضعها للاستقبال ،

ص: ٩٠٣

١- قال المصنف فى شرحه ١٠٠ : (وكل ما ورد من حد الاعتراض على الاسم باعتبار طرده ، والجواب فيه كالجواب فيما تقدم أى فى حد الاسم).

٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٢٣ : (وإنما اختص (قد) بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع فى الماضى ومع التقليل فى المضارع). س

٣- ينظر شرح المصنف ١٠٠ ، فالعبارة عنه بتصرف يسير قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٢٣ : (وأما السين وسوف فسامها سيبويه حرفى التنفيس ، ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضيق فى الحال وسوف أكثر تنفيسا من السين).

ولا يكون إلا في الحوادث.

قوله : (والجوازم) ، وإنما اختص الجزم (١) بالأفعال ، لأنه مقابل للجزم في الأسماء.

وقيل : لأن الجوازم للنهي أو النفي ، وذلك من خواص الأفعال ، إلا أنه يرد عليه (ما) و (لا).

قوله : (ولحوق نحونا فعلت) (٢) يعني بذلك الضمير المرفوع المتصل البارز ، يحتز من المجرور ، فإنه لا يدخل الأفعال ، والمنصوب لا يختص بها ، والمستتر والمنفصل لا يختص بها أيضا ، فلم يبق إلا المرفوع المتصل.

قوله : (وتاء التانيث الساكنه) (٣) ، يحتز من المتحركه ، فإنها تختص بالأسماء ك- (قائمه) و (أخت) ، وإنما كانت ساكنه للفرق بين التي في الفعل والاسم ، وخص الاسم بالحركه لأنه معرب.

ص: ٩٠٤

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٢٣ : (واختص الجوازم بالأفعال لأنه لا- جزم فى الأسماء ، وإنهم وَّفوا الأسماء لأصالتها فى الإعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء فى الإعراب ثم قال : ولو لا- كراهه الخروج من إجماع النحاه لحسن إدعاء كون المضارع المسمى مجزوما ، مبنيا على السكون ، لأن عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وذلك لأن أصل كل كلمه ، اسما كانت أو فعلا أو حرفا أن تكون ساكنه الآخر ، ومن ثم لا تطلب العله للبناء على السكون ، وإنما سمي العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمه عما هو أصله إلى حاله أخرى لفظا أو تقديرا).

٢- قال المصنف فى شرحه ١٠٠ : (ونعنى به الضمائر المرفوعه البارزه لأن الأسماء لا مرفوع بارز فيها ، وإنما لم يبرز لأنه كان يؤدى إلى اجتماع ألفى التثنيه وواوى الجمع ، ألا ترى إن قولك : ضاربان الألف فيه ألف التثنيه وليس بضمير بدليل انقلابها ياء فلو أضمر فيها تثنيه لاجتمعت ألف التثنيه التى هى للإعراب وألف التثنيه التى هى ضمير).

٣- ينظر شرح المصنف ١٠٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢ قال ابن مالك : بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلى وهى علامات الفعل إجمالا وزاد عليها ابن الحاجب الجوازم والسين وسوف وقد.

قوله : (الماضى) للفعل قسمان ، باعتبار صيغته إلى (ماض) و (مضارع وأمر) ، والكوفيون (١) يدخلون الأمر فى المضارع ، وباعتبار زمانه إلى ماض وحال ومستقبل عند البصريين ، وأنكر الكوفيون الحال ، قالوا : لأن الزمان عبارته عن حركة الفلك ، فإن قد وجدت فهى الماضيه ، وإن لم فهى المستقبله ، ولا واسطه (٢) ، وجوابه أنه مسلم ما ذكره من جهه العقل ، لكن أردنا الحال زمانا تقرر فيهما ، كأنه آخر الماضى وأول المستقبل ، لأن العرب البلغاء يجعلون ثلاثه أحوال ، قال تعالى : (لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ) (٣) وقال الشاعر :

[٥٨٣] وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكننى عن علم ما فى غد عمى (٤)

ص: ٩٠٥

-
- ١- ينظر مع الهوامع ١ / ١٥ - ٢٦.
 - ٢- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤ ، ولم ينسب هذا التعليل إلى الكوفيين.
 - ٣- مريم ١٩ / ٦٤ ، وتامها : (وَمَا نَنْتَظِرُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا).
 - ٤- البيت من الطويل ، وهو لزهير بن سلمى وهو من معلقته ، وينظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٢٨٩ . والشاهد فيه حيث قسم علمه فى الماضى والحاضر وجهه فى المستقبل.

قوله : (ما دل على زمان) جنس.

قوله : (قبل زمانك) (١) خرج الحال ، والمستقبل ويعنى زمان تكلمك ، لا زمان وجودك ، ولو قال : (فعل يدل) كان أولى ، لأنها جنس ، ويرد عليه المضارع المنفى ب- (لم).

قوله : (وهو مبنى على الفتح) ، إنما بنى لوقوعه موقع الاسم فى الخبر والصفه والحال وقيل : لوقوعه موقع المضارع فى هذه وفى الصله ، وخص بالفتح للتخفيف (٢).

قوله : (مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو) (٣) يعنى فإنه يسكن مع الضمير المرفوع المتحرك نحو : (ضربت) و (دعوت) و (ضربنا) و (دعونا) و (ضربتم) و (دعوتم) و (ضربتن) و (دعوتن) فإنه يسكن مع الضمير المرفوع ويضم مع الواو ، نحو : (ضربوا) لاستدعاء الواو ، وضمّ ويحترز من ضمير المنصوب نحو : ضربك وضربكن ومن المرفوع الساكن وهو الألف

ص: ٩٠٦

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٢٥ : (واعلم أن الماضى ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبى : إما دعاء نحو : رحمك الله ، وفى الإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى : (ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار) وينقلب إلى الاستقبال بدخول (إن) الشرطيه وما يتضمن معناها نحو : (إن فعلت) ، وإذا كان صله لموصول عام هو مبتدأ أو صفه لنكره عامه نحو : (الذى أتانى فله درهم) ، وإذا اقترن بما المصدرية الظرفية كقوله تعالى : ((وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ)).

٢- ينظر شرح المفصل ٥ / ٧ ، وشرح المصنف ١٠٠ - ١٠١.

٣- ضمائر الرفع المتحركة التى يسند إليها الفعل الماضى ويبنى على السكون هى : تاء الفاعل المتحركة - نا الداله على الفاعلين ، نون النسوه ، وأما إذا اتصلت واو الجماعه بالفعل الماضى فإنه يبنى على الضم ، وأما إذا اتصلت ألف الاثنين فيبقى مبني على الفتح.

فى ضمير المثنى ، نحو : (قاما) و (ضربا) فإنه لا تغير لها ، وأما المفعول فحركته فضله ، وأما الألف فهى لا تتحرك بحال ، وإنما غيروا مع الضمير المرفوع المتحرك لأن الفاعل لما اتصل بالفعل أسند اتصاله به لأنه عمده ، بخلاف المفعول ، فكرهوا توالى أربع حركات لوازم (١) فى ضربت فأرادوا تخفيفها بإسكان أحدها ، فلم يمكن الأول لتعذر النطق بالساكن ولا الثانى لتغير وزن [ظ ١١٢] الكلمة ولا الضمير لأنه اسم على حرف واحد ، فكرهوا إهانتته بالسكون ، فلم يبق إلا لام الكلمة فسكنوه ، واعترض ابن مالك تعليل التسكين بتوالى الحركات ، بنحو : (أخرجت) مما ليس فيه أربع حركات متواليات قال : والعله أنهم أرادوا الفرق بين ضمير الفاعل والمفعول نحو : (ضربنا) و (ضربنا) قال صاحب البرود : وهو معترض ، لأنه يقال له : لم تتسكن مع الفاعل ، وتحرك مع المفعول ، فيرجع إلى أقوال النحاه راغما.

ص: ٩٠٧

١- ينظر شرح المفصل ٧ / ٥ - ٦ ، وشرح المصنف ١٠١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

قوله : (والمضارع) ، إنما سمي مضارعا لأنه أشبه الاسم (١) ، فكأنه يضرع ، والاسم يضرع كالأخوين ، وهو مأخوذ من المضارع ، وقال ابن عصفور : (٢) مأخوذ من الرضاع ، لأن كلا المتراضعين يشبهان ، ومضارع مقلوب مراضع ، قال صاحب البرود : ولو قيل : إنه من ضرع بمعنى (ذلل) لم يكن بعيدا ، لأن مشبه الشيء يميل إليه ، فكأنه يذل له .

قوله : (ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت) حروف (نأيت) هي الهمزة والنون والياء والتاء ، و (نأيت) لفظه موضوعه لجميع حروف المضارعه قد جمعها في (أنتي) ، وبعضهم في (نأتي) .

ص : ٩٠٨

١- قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦ / ٧ : والمراد لأنه ضارع الأسماء أى شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء نحو : أقوم ونقوم ويقوم فأعرب لذلك ، وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغته صار بها مشابها للاسم ، والمشابهة أوجبت له الإعراب ، ثم قال : فإن قيل فمن أين أشبه الاسم فالجواب من جهات : أحدها : أنه يصلح لزمانى الحال والاستقبال . ثانيها : أنه يقع مواقع الأسماء ويؤدى معانيها كما في (ضارب) اسم فاعل . ثالثها : أنها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم لأنها في الحقيقة لام الابتداء . ينظر المصنف ١٠١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ .

٢- ينظر رأى ابن عصفور في الهمع ٥ / ٢٣ .

قوله : (لوقوعه مشتركا) (١) هذا تعليل للجمله ، التي بها أشبه الاسم ، ووجوه الشبه بينه وبين اسم الفاعل ثلاثه أوجه : اتفاهما فى عدد الحروف والحركات والسكنات ودخول اللام على كل منهما والاشتراك والتخصيص ، ألا ترى أنك إذا قلت (يضرب) صلح للحال والاستقبال ، فإن أدخلت السين أو غيرها من حروف الاستقبال تخصص للاستقبال بعد أن كان صالحا لهما كما إذا قلت : (ضارب) فإنه عام ، فإذا أدخلت اللام خصصته لمعهود بعد العموم فأعراب لشبه لفظى لا بإزاء معان ، كالأسماء خلافا للكوفيين (٢) وقد اختلفت فى المضارع على ثلاثه أقوال ، فقال الزجاج : (٣) لا يطلق إلا على المستقبل ، لأن زمن الحال قصيره ، فلا- يختص بلفظ ولا- يشارك ، وقال ابن الطراوه : (٤) لا- يطلق إلا- على الحال لأنه يقع خبرا عن المبتدأ بكشره وحسن ، والمستقبل لا يكون كذلك إلا إذا كان عاما نحو :

[٥٨٤] وكل أناس سوف تدخل بينهم

دويهيه تصفر منها الأنامل (٥)

ص: ٩٠٩

١- ينظر شرح المفصل ٦ / ٧ ، وشرح المصنف ١٠١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، والإنصاف ٢ / ٥٤٩ وما بعدها.

٢- ينظر الإنصاف ٢ / ٥٤٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢٧.

٣- ينظر الهمع ٥ / ١٧.

٤- ابن الطراوه هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائى الملقى أبو الحسين بن الطراوه ، مات فى رمضان - أو شوال - سنة ٥٢٨ هـ ، صنف الترشيح فى النحو وهو مختصر ، والمقدمات على كتاب سيبويه ومقاله فى الاسم والمسمى. ينظر ترجمته فى بغيه الوعا ١ / ٦٠٢ ، وينظر رأيه فى الهمع ٥ / ١٧.

٥- البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعه فى ديوانه ٢٥٦ ، ينظر جمهره اللغة ٢٣٢ ، وسمط اللالكى ١ / ١٩٩ ، وشرح المفصل ٥ / ١١٤ ، والإنصاف ١ / ١٣٩ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٩١ ، ومغنى اللبيب ٧٠ و ١٨١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٥٠ ، وهمع الهوامع ٦ / ١٣٠ ، والمقاصد النحويه ١ / ٨ ، وخزانه الأدب ٦ / ١٥٩ - ١٦٠. والشاهد فيه أن المستقبل قد يكون بخلاف الحال الذى يتصف بالكشره والحسن بينما المستقبل قد يأتى - بالمصائب التى تصغر منها الأنامل وهى مصيبه الموت.

وقال جمهور النحاه : يقع عليهما معا ، فقال سيويه (١) وأكثر المحققين :

هو حقيقه فيهما ، وقال الفارسي : (٢) هو حقيقه في الحال ، مجاز في الاستقبال (٣) ، بدليل أنه لا- يصرف إليه إلا بقرينه ، وعكس ابن طاهر لقصور زمن الحال (٤).

قوله : (فالهمزه للمتكلم مفردا) شرع في تبين معاني حروف المضارعه فقال : (الهمزه للمتكلم مفردا) (٥) يعني سواء كان مذكرا أو مؤنثا ، يقول : أنا أفعل ، والمرأه : أنا أفعل .

قوله : (والنون له مع غيره) ، يعني للمتكلم مع غيره إذا انضم إليه ، سواء كان مثنى أم مجموعا مذكرا أم مؤنثا أم مختلفا ، يقول الزيدان والزيدون : نحن نفعل ، والمرأتان والنساء : نحن نفعل ، وكذلك الواحد المعظم يقول (نحن نفعل) قيل : لأنه يعبر عنه وعن غيره ، وضعف بقوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى) (٦).

قوله : (والتاء للمخاطب (٧) والمؤنث والمؤنثين غيبه) ، يعني أن التاء لثمانيه ، سته مخاطبين ، وغائبه وغائبتين ، تقول : (أنت تفعل) ، (أنتما

ص : ٩١٠

١- ينظر الكتاب ١ / ١٣ - ١٤ .

٢- ينظر رأى الفارسي في همع الهوامع ١ / ١٨ .

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٢٦ .

٤- الهمع ١ / ١٨ .

٥- ينظر شرح المفصل ٦ / ٧ ، وشرح المصنف ١٠١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٧ .

٦- يس ٣٦ / ١٢ ، وتمامها : (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ).

٧- سواء كان المخاطب مذكرا أو مؤنثا أو مفردا أو مثنى أو مجموعا .

تفعلان) ، (أنتم تفعلون) (أنت تفعلين) ، ، (أنتما تفعلان) ، (أنتن تفعلن) ، (هند تفعل) ، (الهندان تفعلان) ، وبعضهم خالف في التاء مع المؤنثين إذا تقدمهما ضمير نحو : (الهندان هما يفعلان) قال يقال فيهما بالياء ، نقطتين من أسفل ، لأن ضميرهما صالح للمذكر والمؤنث ، فتغلب علامه المذكر في ذلك الموضوع.

قوله : (والياء للغائب غيرهما) يعنى لغير [و ١١٣] الغائب والغائبتين ، وهو أربعة مذكر ، غائب ، ومثناه ، وجمعه ، ولجماعه الغائبات ، تقول (زيد يفعل) (الزيدان يفعلان) (الزيدون يفعلون) (الهندات يفعلن) ، والتغليب فى هذه العلامات جائز ، فتغلب المتكلم على المخاطب ، والمخاطب على الغائب ، تقول : (أنا أفعل) ، و (أنت تفعل) و (أنا وعمرو نفعل) ، و (أنت وزيد تفعلان).

قوله : (حرف المضارعه مضموم فى الرباعى مفتوح فيما سواه) فالرباعى نحو (يدحرج) وما سواه وهو الثلاثى والزائد على الرباعى ، نحو :

(يضرب) و (يستخرج) وبعض العرب (١) يكسرون حرف المضارعه فى الثلاثى ما لم يكن ياء.

[٥٨٥] لو قلت : ما فى قومها لم تيشم (٢)

...

ص : ٩١١

١- ينظر الكتاب ١١٠ / ٤ ، وشرح الرضى ٢٢٨ / ٢.

٢- الرجز لحكيم بن معيه فى خزانه الأدب ٥ / ٦٢ ، وبعده : يفضلها فى حسب وميسم ولحميد الأرقط فى الدرر ٦ / ١٩ ، ولأبى الأسود الحمانى فى شرح المفصل ٣ / ٥٩ - ٦١ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٤٥ ، والخصائص ٢ / ٣٧٠ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٢٠ ، وشرح عمده الحافظ ٥٤٧ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٧١ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٤٠٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٨٧ وتيشم أصلها تأثم ، والميسم : الجمال. والشاهد فيه قوله : (تيشم) حيث كسرت تاؤها على لغه من يكسر تاء تفعل فانقلبت الهمزة ياء وهى لغه جائزه لجمع العرب إلا أهل الحجاز ، ينظر هامش الكتاب ٢ / ٣٤٦.

وإنما التزم الضم مع الرباعي ، لأنه توسط ، ويعدل فاحتمل النقل والتزم الفتح في الثلاثي لكثرة استعماله ، وفي الخماسي لكثرة حروفه فخففوها بالفتح ، وأما ضم الياء في استطاع ويستطيع و (أهراق) (يهرق) فالأصل أطاع أراق من الرباعي ، والسين والهاء زائدتان وأما (يهرق) مفتوح الهاء فهو مضارع (هراق) على القياس (١).

قوله : (ولا يعرب من الفعل غيره) يعنى غير المضارع لحصول الشبه ، خلافا للكوفيين (٢) فإنهم يعربون الأمر.

قوله : (إذا لم يتصل به نون توكيد ، ولا نون جمع مؤنث) يعنى فإذا اتصلا به نحو : (تفعلنّ يا زيد) و (تفعلنّ يا نساء) فإنه يكون مبنيًا ، وزاد ابن درستويه (٣) ما دخلت عليه السين أو سوف فإنه مبني ، لأنهما من خواص الفعل ، فيردّ به إلى أصله ولزوال الشبه الذى أعرب لأجله ، وقد اختلف فيما اتصلت به نون التوكيد من خواص الفعل على ثلاثة أقوال :

الأول : للأخفش والزجاج والمصنف (٤) أنه مبني ، لأن نون التوكيد من

ص: ٩١٢

١- ينظر شرح المصنف ١٠٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٢٨.

٢- ينظر الإنصاف ٢ / ٥٢٤ وما بعدها مسأله رقم ٧٢ (فعل الأمر معرب أو مبني).

٣- ينظر شرح الكافيه الشافيه ١ / ١٧٥ - ١٧٦.

٤- ينظر شرح المصنف ١٠٢ وقد اختلف النحاه بشأن بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد. فجمهور النحاه أنه مبني ، ذلك بأن الفعل تركيب مع النون وصار معها كالكلمه الواحده ، ولا إعراب فى الوسط ، والنون حرف لا حظ له من الإعراب فبقى الجزءان على البناء ، وإذا فصل بين الفعل وبين النون بفاصل وهو ألف الاثنين أو واو الجماعه أو ياء المخاطبه أعرب ، وذهب بعضهم إلى أن الفعل باق على إعرابه والإعراب مقدر لانشغال حرف الإعراب بالحركه المجتلبه لأجل الفرق ومذهب الأخفش أن الفعل المضارع يبنى مطلقا سواء اتصلت به النون اتصالا مباشرا أم لم تتصل. ينظر التفاصيل فى الكتاب ٣ / ٥١٨ وما بعدها ، والأصول ٢ / ١٩٩ وما بعدها ، وشرح الكافيه الشافيه ١ / ١٧٥ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢٨٨ ، والمساعد ٢ / ٦٧١ - ٦٧٢.

خواص الفعل فلما اتصلت به رجع إلى أصله ، وهو البناء كالألف واللام في غير المتصرف لما اتصل به رجع إلى الإعراب ، ولأن الإعراب متعذر ، لأنه إن جعل على النون فهي كالتنوين ، ولا تقبل إعرابا ، وإن جعل قبلها فقد لزم الكسر مع المؤنثه ، والفتح مع المذكر ، والضم مع الجماعه ، ولا- يصح على الحرف حركتان في حاله واحده ، ولا- جعل حركه واحده لأمرين مختلفين ، فلما تعذر الإعراب لفظا بطل تقديره لضعفه.

الثانى : أنه معرب تقدير ، لأنه قد استقر فى المضارع الإعراب بالاتفاق فلا يخرج عنه إلا لموجب ودخول الخاص لا يوجب بناء إذا لزم البناء مع السين وسوف ، والجوازم وقد ثبت أيضا إعراب ما آخره ضمير بارز ، وما تعذر فيه اللفظ ك- (يغزو) و (يرمى) فى الرفع ، و (يخشى) فى الرفع والنصب.

الثالث : التفصيل : إن اتصلت النون بالفعل فهو مبنى نحو : (لا تضربن) وهل (تضربن يا زيد) وإن اتصلت بالضمير فمعرب تقديرا نحو : (هل تضربان يا زيدان؟) (هل تضربن يا رجال؟) (هل تضربن يا امرأه) لأمرين أحدهما : ظهوره مع الخفيفه فى حال الوقف ، ولا يعلم إعراب يرجع وقفا ، كما لا يعلم بناء يزول وقفا.

الثانى : إن البناء إنما هو للتركيب ، وهم لا يجعلون ثلاثه أشياء كشيء واحد ، الفعل والضمير ونون التوكيد ، وأما إذا ما اتصل نون جمع المؤنث

فالأكثر على بنائه قبل التركيب ، وقيل لتعذر الإعراب ، لأنه لو أعرب لكان بالحروف كإخوانه ، والأفعال الخمسه ، ولو أعرب بالنون لزم الجمع بين نونين ، وقيل : النون ضمير رفع متصل ، وهو من خواص الفعل فرجع إلى أصله وهو البناء ، وقال ابن درستويه والسهيلي وابن طلحه : (١) لأنه قد استقر له الإعراب فلا يخرج عنه إلا لموجب.

قوله : (وإعرابه رفع ونصب وجزم) ولم يدخل الجرّ في الأفعال للفرق بينها وبين الأسماء ، وخصّ الجزم بالفعل ، لأنه سيكون لو حذف (والأفعال أثقل من الأسماء لتحملها الضمائر) فكانت أولى بالتخفيف وحكى عن المازني (٢) أن الجزم ليس بإعراب ، وإنما هو عدمه ثم ذكر المصنف (٣) مواقع الإعراب في الأفعال.

قوله : (فالصحيح) يحترز من المعتل.

قوله : (المجرد عن ضمير بارز) يدخل ما فيه ضمير مستتر ، نحو : (زيد يقوم) وما لا ضمير فيه ، وخرج الضمير البارز مطلقا.

قوله : (مرفوع) (٤) استدرك الضمير البارز المنصوب ،

ص : ٩١٤

١- ينظر رأى ابن درستويه والسهيلي وابن طلحه في همع الهوامع ١ / ٥٥. ابن طلحه هو : طلحه علم الدين قال الصفدي عنه : كان مملوكا اسمه سنجر فغير اسمه ، وكان متقنا للعرييه والقراءه مات بحلب سنة ٧٢٤ هـ ، ينظر ترجمته في البغيه ٢ / ٢٠ ، والدرر الكامنه في أعلام المئه الثامنه ٢ / ٢٢٧.

٢- ينظر رأى المازني في الهمع ١ / ٦٤.

٣- ينظر شرح المصنف ١٠٢.

٤- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ : أى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع ، وهو الألف والواو والياء فى الأمثله الخمسه يرتفع بالنون ، وينتصب وينجزم بحذفها ، وإنما أعرب هذا بالنون لأنه لما - اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمه لتناسب الياء لم يكن دوران الإعراب عليه فجعل النون بدل الرفع لمشابهته ، وإنما جاز وقوع علامه رفع الفعل بعد فاعله المتصل لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزم من الكلمه.

نحو (يضربك) و (تضربه).

قوله : (للتثنيه والجمع والمخاطب المؤنث) يريد الإخبار عن الأفعال الخمسه وعنى بالتثنيه ، المذكر المؤنث عموما نحو : (أنتما تفعلان يا زيدان) و (يا هندات) بالتاء من أعلى و (الزيدان والهندان يفعلان) بالياء من أسفل ، والجمع المذكر فقط ، لأن جمع المؤنث مبنى نحو : (الزيدون يفعلون) بالياء من أسفل ، والتاء : نحو (أنتم تفعلون) والمخاطبه لمؤنثه نحو : (أنت تفعلين يا امرأه).

[ظ ١١٣]

قوله : (بالضمه والفتحه والسكون) يعنى هذا القسم الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع ، وهو ثلاثه أشياء ، ما فيه ضمير مستتر نحو : (زيد يقوم) وما لا ضمير فيه نحو : (يقوم زيد) وما فيه ضمير منصوب نحو :

(يضربك) و (تضربه) يكون بالضمه فى الرفع والفتح فى النصب والسكون فى الجزم نحو : (هو يقوم) و (لن يقوم) و (لم يقم) ولا يجوز خلاف ذلك إلا فى ضروره شعر نحو :

[٥٨٦] اليوم أشرب غير مستحقب (١)

- ...

ص: ٩١٥

١- صدر بيت من السريع ، وعجزه : إثمًا من الله ولا- واغل وهو لامرئ القيس فى ديوانه ١٢٢ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٠٤ ، والأصمعيات ١٣٠ ، وجمهره اللغه ٩٦٢ ، وحماسه البحترى ٣٦ ، والشعر والشعراء ١ / ١٢٢ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، وشرح المفصل ١ / ٤٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٠ ، وشرح شذور الذهب ٢٣٧ ، واللسان ماده (حقب) ٢ / ٩٣٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٨٧ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٦٣ ، ٤ / ٤٨٤ . - مستحقب : محتمل كما فى اللسان ٢ / ٩٣٧ . والواغل : الداخلى على القوم فى شرايهم وطعامهم من غير أن يدعى ينظر اللسان ماده (وغل) ٦ / ٤٧٨٩ . والشاهد فيه قوله : (أشرب) حيث سَكَن الباء ضروره . ويروى (فاليوم أسقى) فى روايه اللسان ماده وغل ٦ / ٤٨٧٩ .

ووجهه أنه أجرى المنفصل مجرى المتصل فجعل (ربع) كـ - (عضد).

قوله : (والمتصل به ذلك بالنون وحذفها [مثل : (يضربان) و (يضربون) و (تضريين)]^(١)) يعنى الضمير البارز المرفوع ، وهو فى الأفعال الخمسه ، يكون إعرابه بالنون فى الرفع وبحذفها فى النصب والجزم نحو : (أنتما تفعلا-ن) و (لن تفعلا-) و (لم تفعلا) ، والنون حرف إعراب حملا له على المثنى والمجموع فى الأسماء خلافا للأخفش^(٢) ، فإنه جعل الإعراب مقدرًا بالحركة لتعذر ظهورها وحذفت فى النصب والجزم ، لأن المنصوب محمول على المجرور فى تثنيه الأسماء وجمعها ، فحمل النصب هنا على الجزم ، وقد شذ حذفها فى الرفع نحو : (سِحْرَانِ تَظَاهِرَا)^(٣) على قراءه من أدغم التاء الثانى فى الظاء ، وأصله (تتظاهران) ، وقوله :

[٥٨٧] آييت أسرى وتبتيى تدلكى (٤)

- ...

ص: ٩١٦

- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٢- ينظر رأى الأخفش فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٥٦.
- ٣- القصص ٢٨ / ٤٨ وتمامها : (فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى ، أَوْلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلِ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهِرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ) قرأ الجمهور ساحران ، وقرأ عبد الله وزيد بن على والكوفيون (سحران) و (تظاهرا) قرأ الجمهور (تظاهرا) فعلا- ماضيا على وزن تفاعل ، وقرأ طلحه والأعمش (أظاهرا) بهمزة الوصل وشد الظاء. قال أبو حيان : ساحران خبر مبتدأ محذوف تقديره : (أنتما ساحران تتظاهران) ثم أدغمت التاء فى الظاء وحذفت النون ، ينظر البحر المحيط ٧ / ١١٨ ، وفتح القدير ٤ / ١٧٧ ، وتفسير أحكام القرآن للقرطبي ٦ / ٥٠١٠ ، وحجسه القراءات ٥٤٧ ، والسبعة فى القراءات ٤٩٥ ، والكشف ٢ / ١٧٥ ، والنشر ٢ / ٣٤١ - ٣٤٢.
- ٤- الرجز بلا- نسبه فى الخصائص ١ / ٣٨٨ ، وتمامه : وجهك بالعنبر والمسك الذكى وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٥٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٠ ، والبحر ٦ / ٦٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١٧٦ ، والأشباه والنظائر ١ / ٨٢ ، ٣ / ٥٩ ، واللسان ماده (دللك) ٢ / ١٤١٢ ، وخزانه الأدب ٨ / ٢٣٩. والشاهد فيه قوله : (وتبتيى تدلكى) حيث حذفت نون الفعلية ضروره والقياس (تبتيين وتدلكين) وقيل شذوذا.

وقد شد ثبوتها نحو :

[٥٨٨] أن تقرأ على أسماء ويحكما (١)

...

قوله : (والمعتل بالواو والياء بالضمه تقديرا والفتحه لفظا والحذف) نحو يغزو ويرمى ، تقول : هو (يغزو) و (يرمى) بالضم ، تقديرا لثقل الضمه على الواو والياء ، و (لن يغزو) و (لن يرمى) و (لم يغز) و (لم يرم) بالجزم ، وإنما حذف حرف العله للجزم ، لأنه لما حذف الحرف ، لأن حروف العله تشبه الحركات ، ولذلك نابت منابها فى الإعراب ، وقد جاء ظهور الضم فى حال الرفع ، ويختص بالضرورة :

[٥٨٩] إذا قلت علّ القلب يسلو قيتضت (٢)

...

ص: ٩١٧

١- صدر بيت من البحر البسيط ، وعجزه : منى السّلام وأن لا تشعرا وهو بلا نسبه فى الخصائص ١ / ٣٩٠ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٤٩ ، والجنى الدانى ٢٢٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٥٦ ، ومغنى اللبيب ٤٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٠٠ ، والإنصاف ٢ / ٥٦٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٢٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٤ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٢٣ . والشاهد فيه قوله : (أن تقرأ) حيث أثبتت النون والأصل أن يحذفها لأن أن ناصبه ولكن ذلك على سبيل الشذوذ .

٢- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : هواجس لا تنفك تغريه وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٦٢ وفى هامش شرح الرضى للشريف الجرجانى ٢ / ٢٣٠ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٥٢ ، وهمع الهوامع ١ / ١٨٤ . والشاهد فيه قوله : (يسلو) حيث أظهر الضمه على الواو . قال العينى فى المقاصد النحويه : فدل هذا أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمه الظاهره التى كانت على الواو ، وهذا على رأى بعض النحاه .

وقوله :

[٥٩٠] فعوضنى منها غناى ولم تكن

تساوى عنزى غير خمس دراهم (١)

وقد جاء تقدير الفتحه ، فقيل ضروره حسنه ، وقيل : لغه تجوز فى السعه ومنه : (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي) (٢) وقوله :

[٥٩١] أرجو وآمل أن تدنو مودتها (٣)

...

قوله : (والمعتل بالألف بالضمه والفتحه تقديرا والحذف) تقول :

ص: ٩١٨

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى هامش شرح الرضى ٢ / ٢٣٠ ، وينظر همع الهوامع ١ / ١٨٤ ، وخزانه الأدب ٨ / ٢٨٢ ، والدرر ١ / ١٦٩ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٤٧. والشاهد فيه قوله : (تساوى) حيث أبرز الشاعر فيه الضمه على الياء لضروره الوزن.
٢- البقره ٢ / ٢٣٧ وتماهما : (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ). وقرأ الحسن إلا أن يعفونه ، وقرأ ابن أبى إسحاق إلا أن تعفون ، وفرق الزمخشري بين قولك (الرجال يعفون) و (النساء يعفون) بأن الواو فى الأول ضمير والنون علامه الرفع (والمحذوف لام الفعل أى واو يعفوا) والواو فى الثانى لام الفعل ، والنون ضميرهن ، والفعل مبنى لا أثر فى لفظه للعامل ، الكشاف ١ / ٢٨٥. وقال أبو حيان : إن لام الفعل فى الرجال يعفون حذفت لالتقائها ساكنه مع واو الضمير. ينظر تفسير البحر المحيط لأبى حيان ٢ / ٢٤٥ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٥٥.

٣- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : وما إخال لدينا منك تنويل وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ٦٢ ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٦٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٣٥ ، وشرح عمده الحافظ ٢٤٨ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤١٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٦٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٨٥ ، وخزانه الأدب ١١ / ٣١١. والشاهد فيه قوله : (أن تدنو) حيث لن تظهر الفتحه على الواو ضروره.

(هو يخشى) و (لن يخشى) بالضمه والفتحه تقديرا كالأسماء والحذف فى الجزم لفظا ، نحو (لم يخش) وقد جاء عدم الحذف فى المعتل بالواو والألف قال فى الواو :

[٥٩٢] ...

من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع (١)

وقال فى الألف :

[٥٩٣] ...

ولا ترصّها ولا تملق (٢)

وقال فى الياء :

[٥٩٤] ألم يأتيك والأنباء تمنى

بما لاقت لبون بنى زياد (٣)

ص: ٩١٩

١- عجز بيت من البسيط ، صدره : هجوت زبّان ثم جئت معتذرا وهو بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء ٢ / ١٨٦ ، والإنصاف ١ / ٢٤ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٦٣٠ وشرح المفصل ١٠ / ١٠٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٦١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ١٨٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٧٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٥٩ ، والدرر ١ / ١٦٢ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٣٤ . والشاهد فيه قوله : (لم تهجو) حيث لم يحذف الشاعر حرف العله من الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم اضطرارا .

٢- الرجز لرؤبه بن العجاج فى ملحق ديوانه ١٧٩ ، وينظر الخصائص ١ / ٣٠٧ ، وسر صناعه الإعراب ٧٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١ : ٨٦ / ٨٦ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٦ ، والإنصاف ١ / ٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٦١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٠ ، واللسان ماده (رضى) ٣ / ١٦٦٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٧٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٥٩ - ٣٦٠ . صدره : إذا العجوز غضبت فطلّق والشاهد فيه قوله : (ولا ترصّها) حيث أبقى حرف العله مع وجود حرف الجزم وهذا قليل .

٣- البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير فى ديوانه ٢٩ ، وينظر الكتاب ٣ / ٣١٦ ، والأغانى ١٧ / ١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٤٠ ، ونوادى أبى زيد ٢٠٣ ، والجمل للزجاجى ٤٠٧ ، والخصائص ١ / ٣٣٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، والإنصاف ١ / ٣٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٦١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٠ ، ومغنى اللبيب ١٤٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٠٨ ، وهمع الهوامع ١ / ١٧٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٥٩ - ٣٦١ - ٣٦٢ . والشاهد فيه قوله : (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء ضروره ويروى أم يأتك ، وهل أتاك وألم أتاك وألم يبلغك ، ولا شاهد فى هذه الروايات .

فمنهم من أجازته في السعه ، واحتج بقوله تعالى : (مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) (١) (سُقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى) (٢) والأكثر من ضروره على الضروره ، وقيل هذه الحروف إشباعات للحركات قبلها وليس بلامات ، وقد جاء ضروره حذف حرف العله وإسكان الصحيح بعده نحو : (لم يغز ، ولم يرم ولم يخش قال :

[٥٩٥] ومن يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ

ورزق الله مؤتاب وغاد (٣)

قوله : (ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم) يعنى وينصب المضارع ب- (لن) وينجزم ب- (لم) فإذا تجرد عنهما نحو : (يقوم زيد) ارتفع واختلف في رافعه ، فقال الأعلام : (٤) لا عامل للرفع لأنه أصل الحركات ،

ص : ٩٢٠

١- يوسف ١٢ / ٩٠ وتمامها : (قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ). قرأ قبل بياض في الوصل والوقف ، وحذفها الباقيون في الوصل والوقف. ينظر الكشف ٢ / ١٨ ، والسبعه في القراءات ٣٥١ ، وينظر البحر المحيط ٥ / ٣٣٨.

٢- الأعلى ٨٧ / ٦ قال أبو حيان في البحر المحيط ٨ / ٤٥٣ : وأثبت الألف في (فلا تنسى) وإن كان مجزوما ب- (لا) التي للنهي لتعديل رؤوس الآي.

٣- البيت من الوافر ، وهو بلا- نسبه في الخصائص ١ / ٣٠٦ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٩٩ ، والصاحبي في فقه اللغه ٤٨ ، والمحتسب ١ / ٣٦١ ، واللسان ماده (أوب) ١ / ١٦٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٧٩ ، والدرر ١ / ١٦١. وفي اللسان روى بإثبات الياء ، والمؤتاب اسم فاعل من أتاب افتعل من الأوب. والشاهد فيه قوله : (يتق) حيث سکن القاف للضروره الشعريه والأصل يتق.

٤- ينظر الهمع ١ / ٤١ ، ٢ / ٢٧٤.

وتسميته مرفوعاً على الإهمال ، وقيل : له عامل ، فقال جماعه من البصريين (١) واختاره المصنف : (٢) إنه عدمي وهو تجرده عن الناصب والجازم ، وهذا يحتمل أنهم يريدون أنه أشبه المبتدأ فرفع مثله ، لأنهما متجردان عن العوامل ، وقد صرح به بعضهم ، وقيل : يريدون به الإهمال كالأعلم ، وقيل : يجعلون التجرد علامه ، ورد بأن العدم لا يعمل في أمر تنوين ، وقيل : عامله وجودي ، فقال الكسائي : (٣) رافعه حروف المضارعه ، ورد بأن حرف المضارعه موجود مع المنصوب والمجزوم ، وقال ثعلب : (٤) شبهه بالاسم أوجب له جنس [أو ١١٤] الإعراب ، وقال جماهير البصريه : (٥) واختاره الزمخشري : (٦) إن الرفع له وقوعه موقع الاسم ، وردّ بأن الوقوع موقع الاسم لا يوجب جنسا من الإعراب ، إذ لو أوجب لزم إعراب الماضي ، وقال المصنف : (٧) قد لا يقع موقع الاسم نحو : (يقوم زيد) ، و (كاد زيد يقوم) ، وأجيب عن (يقوم زيد) بأن المتكلم في موضع خبر إن شاء جاء بالاسم أو بالفعل ، وإنما لزم الفعل لغرض وهو أن هذه الأفعال وصفت لمقاربه حصول الشيء أو الأخذ فيه ، فجعل ذلك الشيء

ص : ٩٢١

- ١- ينظر شرح المفصل ١٢ / ٧ ، والهمع ٢ / ٢٧٤.
- ٢- ينظر شرح المصنف ١٠٢.
- ٣- ينظر رأى الكسائي في شرح المفصل ١٢ / ٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣١ ، والإنصاف ٢ / ٥٥٠ وما بعدها ، والهمع ٢ / ٢٧٤.
- ٤- ينظر شرح المفصل ١٢ / ٧ ، والهمع ٢ / ٢٧٤.
- ٥- ينظر شرح المفصل ١٢ / ٧ ، والإنصاف ٢ / ٥٥٠ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣١ ، والهمع ٢ / ٢٧٤.
- ٦- ينظر المفصل ٢٤٥ ، وشرحه لابن يعيش ١٢ / ٧.
- ٧- ينظر رأى المصنف في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٠ وما بعدها.

وهو خبرها بلفظ الحال تقويه للمعنى والمراد ، وقد جاء ما بينيه على الأصل نحو :

[٥٩٦] ... وما كدت آتبا (١)

...

(وعسى الغوير أبؤسا) (٢).

ص: ٩٢٢

-
- ١- قطعه من بيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا فى ديوانه ٩١ ، وينظر الأغاني ٢١ / ١٥٩ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٨٣ ، والخصائص ١ / ٣٩١ ، والإنصاف ٢ / ٥٥٤ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٥٣٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣١ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٠٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٥ ، واللسان ماده (كيد) ٥ / ٣٩٤٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٤١ ، وخزانه الأدب ٨ / ٣٧٤ ، ٣٧٥. والبيت هو : فأبت إلى فهم وما كدت آتبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر والشاهد فيه قوله : (وما كدت آتبا) أن هذه الأفعال التى للمقاربه وضعت لمقاربه حصول الشىء أو الأخذ به ، وذلك كما ذكر الشارح.
- ٢- وهو من أقوال العرب وأمثالهم ، ينظر الأمثال لأبى عبيد ٣٠٠ ، ومجمع الأمثال ١ / ٦٤٠ ، والمستقصى ٢ / ١٦١ ، واللسان ماده (غور) ٥ / ٣٣١٥ ، وهذا المثل يقال عند التهمه ، وربما جاء الشر من معدن الخير كما فى اللسان.

قوله : (وينصب ب- (أن) و (لن) (١)) [إذن وكى] (٢) شرع فى عد نواصب الفعل فبدأ ب

(أن) لأنها أصلهن ، لأن منهنّ مالا- يعمل إلا- بتقديرها ، وإنما عملت للاختصاص ، ونصبت حملا لها على الفعلية ، ولأنهما مصدريتان ولفظهما واحد.

قوله : (وب (أن) مقدره النصب) ، النواصب عشره فمنها ما يعمل بنفسه وهى أربع ، (أن) و (لن) و (إذن) (٣) و (كى) ، ومنها ما يعمل بتقدير (أن) وهى الست البواقى : (حتى) و (لام كى) و (لام الجحود) و (الفاء) و (الواو) و (أو) ، وبعضهم جعلها عامله بنفسها.

قوله : (ف (أن) مثل : (أريد أن تحسن إليّ) ، (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (٤))

ص: ٩٢٣

١- مذهب الجمهور أنها بسيطه ، قال سيويه فى الكتاب ٣ / ٥ : (فأما الخليل فزعم أنها (لا- أن) ولكنهم حذفوا لكثرة فى كلامهم ، وأما غيره فزعم أنه ليس فى لن زياده وليست من كلمتين ولكنها بمنزله شىء على حرفين ليس فيه زياده) وكذلك ذهب الكسائى مذهب الخليل ، ومذهب الفراء أن أصل (لن) و (لم) و (لا-) فأبدلت الألف نونا فى لن وميما فى لم ، كما فى المغنى ٣٧٣.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه. ١٩٣.

٣- مذهب الجمهور أنها حرف بسيط ، ومذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها (إذا) ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقال الأكثرون : إنها بسيطه ، وذهب الخليل فى أحد أقواله إلى أنها مركبه من (إذا) و (أن) وغلب عليها حكم الحرفيه ، ونقلت حركه الهمزه إلى الذال ثم حذفت ، ينظر الكتاب ٣ / ١٢ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، والجنى الدانى ٣٦٣ ، والمغنى ٣٠ وما بعدها.

٤- البقره ٢ / ١٨٤ ، وتمامها : (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

مثل بمثال فيما نصبه بالحركة ، ومثال فيما نصبه بحذف النون ، ولها مواقع :

مصدرية كهذين المثالين ، وزائده نحو : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) (١) ومفسره نحو : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) (٢) وزاد الكوفيون (٣) شرطيه نحو :

[٥٩٧] أتجزع أن أذنا قتيبه حزتا (٤)

...

لأنها لو كانت مصدرية لم تدخل على الاسم ، ولأنه قد روى بكسر (إن) على شرطيه فتحمل المفتوحه عليها.

ولا- يعمل شيء من هذه المعاني سوى المصدرية على ما يفصل ، وأجاز الأخفش (٥) عمل الزائده نحو : (ما مَنَّكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٦) (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا) (٧) (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ) (٨) ورد بأنها مصدرية في هذه المواضع (٩).

ص: ٩٢٤

١- يوسف ١٢ / ٩٦ ، وتمامها : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا).

٢- النحل ١٦ / ١٢٣ ، وتمامها : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ).

٣- ينظر المغنى ٣٩ ، والجنى الدانى ٢٢٣ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٢٣٥.

٤- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ٣١١ ، وينظر الكتاب ٣ / ١٦١ ،

والجنى الدانى ٢٢٤ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٢١٨ ، ومغنى اللبيب ٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٦٨ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٤٨ ،

وخزانه الأدب ٤ / ٢٠ ، ٩ / ٧٨ - ٨٠ - ٨١. والشاهد فيه قوله : (أتغضب أن أذنا) حيث جاءت (أن) بمعنى (إذ) على أنها شرطية

على رأى الكوفيين وليست مصدرية وقد علل الشارح ذلك.

٥- ينظر الجنى الدانى ٢٢٢.

٦- الأعراف ٧ / ١٢ ، وتمامها : (قَالَ مَا مَنَّكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ).

٧- الحديد ٥٧ / ١٠ ، وتمامها : (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ

الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ...).

٨- البقره ٢ / ٢٤٦ ، وتمامها : (قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ...).

٩- ينظر مغنى اللبيب ٥٥.

قوله : (والتي تقع بعد العلم هي المخففه من المثقله وليست هذه) نحو : [علمت أن سيقوم ، وأن لا- يقوم] (١) . يعنى وليست الناصبه للفعل ، وإلا فهما مصدريتان عند الأكثر وبعضهم جعل المخففه من الثقيله الواقعه بعد العلم واليقين غير مصدرية ، وأما المختصه بالفعل سواء كان مضارعا نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا) (٢) ، وأما ماضيا نحو (أعجبنى أن ضربت) أو أمرا نحو (كتبت إليه أن قم) خلافا لابن طاهر (٣) ، فإنه جعل الداخله على الماضى والأمر قسما ثالثا.

والفرق بين المخففه والناصبه أنها إن وقعت بعد علم و يقين فهى المخففه ، ويلزمها العوض ب- (قد) و (لو) و (السين) و (سوف) ، على ما سياتى فى باب (إنّ) وأخواتها ، ومما هو فى معنى التحقيق والتبيين والانكشاف والظهور والنظر الفكرى ، وكذا إن دخلت على جمله اسميه نحو : (أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ) (٤) وقوله :

[٥٩٨] ...

أن هالك كل من يحفى وينتعل (٥)

ص: ٩٢٥

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ١٩٤.

٢- سبق تخريج الآيه فى الصفحه السابقه.

٣- ينظر رأى ابن طاهر - وهو غير ابن بابشاذ - فى الجنى السدانى ٢١٧ والمغنى ٤٣. هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الأشبلى المعروف بالخدب مات فى ٥٨٠ هـ - واشتهر بتدريس الكتاب وله عليه طرز مدونه مشهوره اعتمدها تلميذه ابن خروف فى شرحه وله تعليق على الإيضاح ، وكان من حدّاق النحويين وأئمه المتأخرين وقد أطنب فيه كل من أخذ عنه. ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢٨ / ١.

٤- يونس ١٠ / ١٠ وتمامها : (دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

٥- عجز بيت من البسيط وصدرة : فى فتيه كسيوف الهند قد علموا وهو للأعشى فى ديوانه ١٠٩ ، والكتاب ١٣٧ / ٢ ، وشرح أبيات سيويه ٧٦ / ٢ ، والمقتضب ٩ / ٣ ، والمنصف ١٢٩ / ٣ ، وشرح المفصل ١٧١ / ٨ ، والإنصاف ١٩٩ / ١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٣ ، ووصف المباني ١١٥ ، وهمع الهوامع ١٨٥ / ٢ ، وخزانه الأدب ٤٢٦ / ٥ . والشاهد فيه قوله : (أن هالك) حيث أضمر اسم (أن) المخففه من الثقيله واسمها ضمير الشأن المحذوف والتقدير : أنه هالك والخبر جمله (كل من يحفى وينتعل هالك) فهالك خبر مقدم ك- (كل).

أو على جملة شرطيه نحو: (أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ) (١) أو فعليه غير متصرفه نحو:

(وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (٢) (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ) (٣) فهي المخففة من الثقيله ، وإن وقعت بعد طمع وإشفاق نحو: (أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) (٤) و (أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّبُّ) (٥) فهي المصدريه.

قوله: (والتي تقع بعد الظن ففيها وجهان) يعنى تكون مصدرية ، وهو الأ-كثر ، ومخففة من الثقيله ، نحو: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) (٦) فإن رفعت فهي المخففة ولزمت حروف العوض ، وإن نصبت فهي المصدرية ، ولم يجز دخول شىء من حروف العوض عليها إلا (لا) فإنها تدخل على المخففة والمصدرية ، وفيها الاحتمال ، قال نجم الدين: (٧) ما معناه: التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا بعد الظن والحسبان ولا ما فى معنى القول ، فهي المصدرية ، سواء كانت بعد طمع وإشفاق أو غيره ، (أعجبني أن تقوم)

ص: ٩٢٦

١- النساء ٤ / ١٤٠ وتمامها: (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ...).

٢- النجم ٥٣ / ٣٩.

٣- الأعراف ٧ / ١٨٥ وتمامها: (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْمَأْرَضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ، وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ).

٤- الشعراء ٢٦ / ٨٢ وتمامها: (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ).

٥- يوسف ١٢ / ١٣ وتمامها: (قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّبُّ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ).

٦- المائدة ٥ / ٧١ وتمامها: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ...).

٧- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٣٤.

ونحو: (أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ) (١) و (لَوْ لَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ) (٢) و (وَأَنْ تَصُومُوا).

وقد حكى عن بعض النحاه فى المصدرية إلغاء عملها وتشبيها لها بما نحو: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) (٣) بالرفع وقوله:

[٥٩٩] أن تقرأ على أسماء (٤)

...

[ظ ١١٤] وروى اللحيانى والكوفيون (٥) الجزم بها أيضا وقال بعض الكوفيين: (٦) فصحاء العرب ينصبون بها ، ودونهم يرفعون بها ، ودونهم يجزمون بها ، وأنشدوا:

[٦٠٠] إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا

تعالوا إلى أن يأتنا الليل نحطب (٧)

ص: ٩٢٧

١- الشعراء ٢٦ / ١٩٧ وتمامها: (أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ).

٢- القصص ٢٨ / ٤٧ وتمامها: (وَلَوْ لَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ).

٣- البقره ٢ / ٢٣٣ ، قرأ الجمهور بنصب (يتّم) وقرأ مجاهد والحسن وحميد وابن محيصن وأبو رجاء (تتّم) الرضاعه ، وقرأ أبو حنيفه وابن أبى عبله والجار ورد بن أبى سبره بالنصب لكن بكسر الراء فى الرضاعه ، وقرأ مجاهد برفع الميم ، ينظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣١٦ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٢٣.

٤- سبق تخريجه فى الصفحه ٧٤٤.

٥- ينظر الجنى الدانى ٢٢٦.

٦- والمقصود به الرؤاسى وهو محمد بن الحسن أبو جعفر أستاذ الكسائى والفراء وأول من وضع كتابا فى النحو من الكوفيين ينظر بغيه الوعاه ١ / ٨٢ - ٨٤.

٧- البيت من الطويل ، وهو لامرى القيس فى ملحق ديوانه ٣٨٩ ، وسمط اللالى ٦٧ ، والمفضليات ١٤٥ ، وأمالى المرتضى ٢ / ١٩١ ، والجنى الدانى ٢٢٧ ، ومغنى اللبيب ٤٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٩١ ، وخزانه الأدب ٤ / ٩٢. ويروى إذا ما ركبنا. ويروى قومنا بدل أهلنا. ويروى أن يأتى بدل أن يأتنا وبالتالي يبطل الاستشهاد به. والشاهد فيه قوله: (أن يأتنا) حيث جزمت (أن) الناصبه الفعل المضارع على لغة بعض العرب كما حكى اللحيانى وبعض الكوفيين.

قوله : (و (لن) ومعناها نفى المستقبل) قال الجمهور : هي بسيطة ، جىء بها لنفى المستقبل ، وقال الفراء أصلها (لا) أبدلت ألفا ونونا (1) ، وضعف بأنه عكس الإبدال ، وقال الخليل : أصلها (لا أن) حذفت الهمزه تخفيفا لأنها فى معنى (لا) لنفى المستقبل .

قوله : (ومعناها نفى المستقبل) قال المصنف : هي مثل (لا) فى المعنى إلا (لن) أكد منها تقول : (لا أبرح) فإذا أكدت قلت (لن أبرح) وهو قول الزمخشري (2) ، وروى عنه فى الأنموذج أنها للتأيد (3) ، وردة المصنف (4) بوقوع الغايه بعدها نحو : (لن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) (5) وأجيب بأنها خرجت فى الآيه عن معنى (لا) وأنها باقيه للتأيد والمراد به التأكيد ، قال تعالى : (وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا) (6) وقد أخبر بأنهم يتمنونه فى الآخره (7) .

وهى ناصبه بنفسها وقد روى الجزم بها قال :

ص : ٩٢٨

- ١- ينظر رأى الفراء فى الجنى الدانى ٢٧٢ ، ومغنى اللبيب ٣٧٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٥ ، والهمع ٤ / ٩٤ .
- ٢- قال الزمخشري فى المفصل ٣٠٧ : و (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل تقول : (لا أبرح مكاني) قال تعالى : (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) و (لا) أبرح حتى أبلغ .
- ٣- إن دعوى التأيد عند الزمخشري ثبتت بإحدى نسخ متن الأنموذج وهذه النسخه هى التى اعتمد عليها ابن هشام فى رد دعوى الزمخشري بأن لن تفيد التأيد كما فعل فى المغنى ٢٧٤ ، وتبعه على ذلك من ذهب فى تخطئه الزمخشري منهم شارح الكافيه هذا . قال الشيخ الأردبيلى : ١٧٤ ولكن فى بعض نسخ متن الأنموذج : (التأيد) بدل (التأكيد) ثم قال الشيخ الأردبيلى فى حاشيه الأنموذج ١٧٤ : معناها نفى المستقبل نفيًا مؤكدا لا مؤبدا كما قال الزمخشري مثل (لن أبرح) ولا مؤبدا فى الدين كما قيل وهو الحق ، وإلا يلزم أن يكون فى قوله تعالى : (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) تناقض لأن لن تقتضى التأيد) ينظر للتفصيل فى الهمع ٤ / ٩٣ وما بعدها .
- ٤- ينظر شرح المصنف ١٠٣ .
- ٥- يوسف ١٢ / ٨٠ .
- ٦- البقره ٢ / ٩٥ وتمامها : (وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) .
- ٧- وقد أخبر الله عن أهل النار من الكفار والمشركين أنه يطلبونه كما فى قوله تعالى : ((وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُثُونَ)) .

فلن يحل للعنين بعدك منظر (١)

وقال :

[٦٠٢] لن يخب الآن من رجائك من

حرّك من دون بابك الحلقة (٢)

قوله : (وإذن) هي بسيطة عند الجمهور (٣) ، وقال الخليل : هي مركبة من (إذا) و (أن) وغلب عليها حكم الحرفيه ومعناه ا
الجواب والجزاء عند سيويه (٤) والجمهور ، تقول لمن قال : (أنا آتيك) (إذن أحسن إليك) ، فقولك (إذن أحسن إليك)
جواب لقوله وجزاء له على إتيانه ، وتقديره : (أنى تأتني أحسن إليك) وقال الفارسي : (٥) هي للجواب وجوبا ، وأما الجزاء فقد
تكون له ، وقد تخلو عنه نحو قولك : (لمن يحدثك) : (إذن أظنك صادقا) لا يصح أن يراد : إن تحدثني ، لأنه يلزم منك
الاستقبال ، وقوله تعالى : (قَالَ فَعَلَّهَا إِذَا وَاَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) (٦) أي الجاهلين بأن الوكزه تقتله ،

ص : ٩٢٩

١- عجز بيت من الطويل ، و صدره : أيادي سبا يا عزّ ما كنت بعدكم وهو لكثير عزه في ديوانه ٣٢٨ ، ينظر الجنى الداني ٢٧٢ ،
ومغنى اللبيب ٣٧٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٨٧ ، و رصف المباني ٢٨٨ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٦٢ . والشاهد فيه قوله : (فلن
يحل) حيث جزم الفعل ب- (لن) على سبيل الشذوذ وقيل وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف ، واجتزأ بالفتحة التي قبلها
لأنها تدل عليهما (الجنى الداني ٢٧٢).

٢- البيت من المنسرح ، وهو لأعرابي يمدح الحسين على رضى الله عنهما وهو فى المغنى ٣٧٥ ، وشرح شواهد ٢ / ٦٨٨ ، وهمع
الهوامع ٤ / ٩٧ ، والدرر ٤ / ٦٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٤٨ ، والأشباه والنظائر ١ / ٣٣٦ . والشاهد فيه قوله : (لن يخب الآن) حيث
عملت لن عمل لم فى الجزم وذلك على سبيل الشذوذ.

٣- ينظر رأى الجمهور فى الجنى الداني ٣٦٣ ، والمغنى ٣٠ وما بعدها ، والأصول ٢ / ١٣٨ وما بعدها.

٤- ينظر الكتاب ٣ / ١٢ .

٥- ينظر رأى الفارسي فى الجنى الداني ٣٦٤ ، والمغنى ٣٠ .

٦- الشعراء ٢٦ / ٢٠ .

فإنها لا غير وقال سيويه (١) والجمهور : هي جواب وجزاء لمقدر ، أى إن كنت فعلت ذلك كافرا بأنعمك كما زعمت فأنا ضالّ ، ولم يثبت بذلك لنفسه كفرا ولا ضلالا ، لأنه يظن أن الوكزه لا تقتله. قال صاحب البرود :

أو يكون المعنى : قتلت القبطى اعتداء منك وعدوانا ، فقال : إن فعلت ذلك فإذا أنا من الضالين ، لكنى قتلته دفعا ، وأما قوله :

[٦٠٣] اردد حمارك لا يرتع بروضتنا

إذن يرّد وقيد العير مكروب (٢)

قوله : (وإذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) (٣) ذكر أنها تنصب الفعل بشرطين : الأول : عدم الاعتماد أن يكون ما بعدها جزاء نحو : (إن تأتيني إذن أكرمك) أو جواب قسم نحو : (إذن والله لا أكرمك) أو خبر مبتدأ

ص : ٩٣٠

-
- ١- ينظر الكتاب ٢ / ١٤ ، شرح المصنف ١٠٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، والمغنى ٣٠.
 - ٢- البيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن عنمه الضبى فى الكتاب ٣ / ١٤ ، والأصمعيات ٢٢٨ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ١٠٠ ، والمفضليات ٣٨٣ ، والمقتضب ٢ / ١٠ ، وجمهره اللغة ٣٢٨ ، والأصول لابن السراج ٢ / ١٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٨٦ ، واللسان مادة (كرب) ٥ / ٣٨٤٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٤٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٨. ويروى ازجر بدل اردد ، ولا تنزع سويته بدل لا يرتع بروضتنا. والشاهد فيه قوله : (إذن يرّد) حيث أعمل إذن ونصب فيها الفعل بعدها لأنها مصدر فى الجواب ، والرفع جائز على إلغائها وتقدير الفعل واقعا للحال.
 - ٣- ينظر الاعتماد فى الكتاب ٣ / ١٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٨ حيث قال : ويعنى بالاعتماد : أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك فى ثلاثه مواضع : الأول : أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو : (أنا إذن أكرمك). الثانى : أن يكون جزاء للشرط الذى قبل إذن نحو : إذن تأتيني إذن أكرمك. الثالث : أن يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو : والله إذن لأخرجن وقوله : لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكنتى منها إذن لا أقيلها ولا يقع المضارع بعد إذن فى غير هذه المواضع الثلاثه معتمدا على ما قبلها.

نحو : (زيد إذن يكرمك) فإنه لا يجوز عملها مع هذه ، وكذلك إذا تقدم معمولها عليها نحو : (أكرمك إذن) لم تعمل أبدا.

الثانى قوله : (وكان الفعل مستقبلا) [مثل : إذن تدخل الجنة] (١) فإذا كان حالا لم تعمل (٢) نحو : (إذن أظنك صادقا) لمن يحدثك ، لأنها عملت لشبهه ، فإذا كانت للحال يظل الشبه ، وزاد بعضهم : أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير (لا) أو القسم نحو : (إذن اليوم أكرمك) فإنها لا تنصب ، وأما مع (لا) والقسم فينتصب نحو : (إذن لا أفعل) و (إذن والله أكرمك) والكسائي وهشام (٣) أجاز الفصل بمعمول الفعل ، والصحيح أنه لم يسمع إلا مع (لا) أو القسم.

قوله : (وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان) وأنت إن كان مع العطف اعتماد نحو : (زيد يكرمك) و (إذن يحدثك) وجب الإلغاء وإن لم يكن اعتماد ، وكان ما بعدها معطوفا على منصوب ، نحو قولك لمن قال :

(أنا أزورك إذن أكرمك) و (إذن أحسن إليك) وجب النصب ، وإن كان غير ذلك وهو مراد المصنف (٤) نحو قولك لمن قال : (أنا آتيك) و (إذن أكرمك) و (إذن أكرمك) جاز الوجهان ، فإن نظرت إلى العطف فقد

ص: ٩٣١

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- إذن تنصب الفعل المضارع بثلاثه شروط كما ذكره المرادى فى الجنى الدانى ٣٦١ - ٣٦٢ : الأول : أن يكون الفعل مستقبلا فإن كان حالا رفع. الثانى : أن تكون مصدره فإن تأخرت ألغيت. الثالث : ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فإن فصل بينهما بغيره ألغيت ، وإن فصل بالقسم لم يعتبر. وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو : إذن غدا أكرمك ، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والنداء.

٣- ينظر رأيهما فى الجنى الدانى ٣٦٣ ، ومغنى اللبيب ٣٢.

٤- ينظر شرح المصنف ١٠٣.

حصل الاعتماد فلا ينصب وهو الأجود [و ١١٥] وإن نظرت إلى استقلال ما بعدها بنفسه نصبت ، وقد ورد الوجهان في قوله : (وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ) (١) بإثبات النون في السبع وبحذفها شاذاً.

قوله : (وكى ، مثل : أسلمت كى أدخل الجنه) ، اختلف في عملها ، فقال الكوفيون (٢) هي عامله بنفسها ، واختاره المصنف (٣) وهي عنده من خواص الفعل ويقولون في (كيمه) أن أصله : كى أفعل ما ذا ، وقال الخليل وسيبويه (٤) إنها عامله بتقدير (أن) لدخولها على الاسم نحو :

[٦٠٤] ... -

... تغرّ وتخدعا (٥)

وقال جمهور البصريين (٦) إن لم تدخل اللام عليها فالعمل (لأن) مقدره ، وإن دخلت فهي العامله بنفسها لأنها تكون مصدرية ، لأن حرف الجر (٧) لا

ص : ٩٣٢

١- الإسراء ١٧ / ٧٦ ، وتماهما : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوَنَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا). قرأ أبى (وإذا لا- يلبثوا) بحذف النون ، أعمل إذا فنصب بها على قول الجمهور وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم ، وقرأ عطاء (لا يلبثون) بضم الياء وفتح اللام والباء مشدده ، وقرأ يعقوب كذلك إلا- أنه كسر الباء (لا يلبثون). ينظر البحر المحيط ٦ / ٦٣ ، والمختصر لابن خالويه ٧٧ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٣٠٨.

٢- ينظر رأى الكوفيين في الجنى الدانى ٢٦٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٩ ، ومغنى اللبيب ٢٤٢.

٣- ينظر شرح المصنف ١٠٣.

٤- ينظر الكتاب ٣ / ٦- ٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٩.

٥- جزء بيت من الطويل ، وهو لجميل بثينه في ديوانه ١٠٨ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٣٧ ، ورفص المبانى ٢١٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١٤ - ١٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٩ ، والجنى الدانى ٢٦٢ ، والمغنى ٢٤٢ ، ونسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ١ / ٥٠٨ لحسان بن ثابت ، وينظر شرح شذور الذهب ٣٠٧ ، والإنصاف ٢ / ٥٨٠ ، وأوضح المسالك ٣ / ١١ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٠٠ ، وخزانه الأدب ٨ / ٤٨١ - ٤٨٢. والشاهد فيه قوله : (كيما أن تغرّ) حيث ظهرت (أن) المصدرية بعد (كى) وذلك لأن كى هنا داله على التعليل وليست حرفا مصدرية وكى هنا تعليلية فيقدر بعدها أن إذا لم تكن موجوده.

٦- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٣٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٩.

٧- وممن يقول بأنها حرف جر الأخفش فهي حرف جر فى جميع استعمالاتها وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أن وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى أن أكرمك ، قال : فقلت أكلّ الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا وينظر شرح الرضى ٢ / ٢٣٩.

يدخل على مثله ، وإنما يدخل على اسم أو ما فى تأويله فتكون مصدرية ، وإذا كانت مصدرية لم تقدر بعدها (أن).

قوله : (ومعناها السببية) يريد الدلالة على أن ما قبلها سبب لما بعدها (١) ، وهذا حيث تكون عاملة بتقدير (أن) ، وحيث تكون عاملة بنفسها تكون مصدرية ، وكذلك إذا دخلت عليها اللام ، لأنها لو كانت للسببية لم تدخل اللام ، ولأنه لا يصح الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، وأما المصنف (٢) فإنه اختار عملها بنفسها وجعلها للسببية وله أن يقول :معناها السببية وقد نابت عن (أن) فتعمل بنفسها للنيابة لأن معناها المصدرية فلا تنافى حينئذ ودخول اللام عليها ، مثل قوله :

[٦٠٥] فأصبحن لا يسألننى عن بما به (٣)

... -

ورد بأن دخول اللام على كى كثير فصيح ، وهذا قليل ضعيف.

ص : ٩٣٣

١- ينظر شرح المصنف ١٠٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٩.

٢- ينظر شرح المصنف ١٠٣.

٣- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : أصعدّ فى علو الهوى أم تصوبا وهو للأسود بن يعفر فى ديوانه ٢١ ، وينظر سر صناعه الإعراب ١ / ١٣٦ ، ومغنى اللبيب ٤٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٧٤ ، والبحر المحيط ٧ / ٦٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٤٥ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٦٢ ، وخزانه الأدب ٩ / ٥٢٧ - ٥٢٨ ، ويروى لا- يسألته بدل لا يسألننى. والشاهد فيه قوله : (عن بما) حيث أكد حرف الجر (عن) توكيدا لفظيا بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التى بمعنى (عن) والمتصله فى اللفظ ب- (ما) الموصوله.

قوله : (وحتى) (١) هذه أول النواصب بتقدير (أن) وإنما قدرت (أن) بعدها مع الفعل لأنها حرف جر وحروف الجر من خواص الأسماء فلما دخلت على الفعل وجب أن تقدر لها ما تسبكه اسما وليس ذلك إلا ب- (إذن) أو (كى) و (ما) و (كى) مقدره (٢) وأيضا يتعذر تقديرها فى نحو : (سرت حتى تغيب الشمس) فلم يبق إلا (أن) فوجب تقديرها ، ول (حتى) فى الإعراب أربعة أحوال : جازّه ، وذلك فى الاسم وتكون بمعنى (إلى) نحو : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) (٣) وعاطفه نحو : (قدم الحاج حتى المشاه) ، وابتدائه نحو :

[٦٠٦] ... -

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان (٤)

ص: ٩٣٤

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، اعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار أن ، فعند البصريين حتى ولام كى ولام الجحود حروف جر والواو والفاء وأو حروف عطف ، ولا ينصب عندهم شىء منها شىء بنفسه ، وعند الكوفيين أنّ حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب ، وعند الجرّمى أن الفاء والواو وأو ناصبه بنفسها ، وقال الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبه على الخلاف أى أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه فى المعنى فخالفه فى الإعراب. وقال الكسائى من بين الكوفيين إن حتى ليست فى كلام العرب حرف جر ، وإن الجر الذى بعدها فى نحو : ((سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ)) بتقدير حرف الجر أى إلى بعدها أى حتى انتهى إلى مطلع الفجر.

٢- العبارة منقوله عن الرضى بتصرف دون إسناد ٢ / ٢٤١.

٣- القدر ٩٧ / ٥.

٤- البيت من الطويل ، وصدّره : سرّيت بهم حتى تكل مطيهم وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٩٣ ، وينظر الكتاب ٣ / ٢٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٤٢٠ ، والمقتضب ٢ / ٧٢ ، وشرح المفصل ٨ / ١٩ ، ومغنى اللبيب ١٧٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٧٤ ، وورصف المباني ٥ / ١٨١ ، واللسان مادة (مطا) ٦ / ٤٢٢٦ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٥٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٢٠. والشاهد فيه قوله : (حتى الجياد) حيث جاءت حتى ابتدائه وليست عاطفه كما زعم ابن السيد فيما نقله عنه ابن هشام فى المغنى ١٧٢.

وناصبه للفعل وهو المراد ، ولها معنيان :

أحدهما : فى الناصبه السببيه وذلك فى الناصبه بمعنى (كى) الابتدائيه بمعنى الفاء.

الثانى : الغايه وذلك فى الجاره والعاطفه والناصبه بمعنى (إلى أن).

قوله : (إذا كان مستقبلا بالنظر إلى ما قبله) (١) يريد أنها تنصب الفعل بشرط استقبال الفعل بالنظر إلى ما قبله ، لا بالنظر إلى وقت الكلام (٢) ، فقد يكون ماضيا لأن الاستقبال قد يكون حقيقه نحو : (أسير بكره يومى حتى تغيب الشمس) ، و (أسلمت حتى أدخل الجنه) ، وقد يكون حكايه نحو : (كنت سرت بكره أمس حتى تغييب الشمس).

قوله : (بمعنى كى أو إلى [أن]) (٣) مع استقبال الفعل حقيقه أو حكايه ، كانت ناصبه.

قوله : (مثل «أسلمت حتى أدخل الجنه») هذا مثال للتى بمعنى (كى).

وقوله : (و كنت سرت حتى أدخل البلد) ، صالح المعنى (كى) أو (إلى أن) ، وإنما أتى (بكنت) تنبيها على حكايه الاستقبال.

ص : ٩٣٥

١- فى الكافيه المحققه (قبلها) بدل (قبله).

٢- قال المصنف فى شرحه ١٠٣ : (يعنى أنها تنصب بشرط أن يكون الفعل مترقبا بالنظر إلى ما قبله ، ولا يلزم أن يكون مترقبا عند الإخبار به).

٣- خلت الكافيه المحققه من [أن] ، قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٤٢ : (لأن حتى التى يقع بعدها المضارع مرفوعا كان أو منصوبا لا يخلو إما أن يكون بمعنى كى أو إلى) وقال المصنف : (فإن فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف ابتداء ، وأما إذا انتفى شرط الاستقبال معها فلا بد أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال). ينظر شرح المصنف ١٠٣ - ١٠٤.

قوله : (وَأَسِيرَ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسِ) هَذَا مِثَالٌ لِمَعْنَى (إِلَى أَنْ) وَاعْلَمْ أَنَّ (حَتَّى) قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَى أَنْ) فَقَطْ ، حَيْثُ لَا تَكُونُ سَبِيْبَهُ نَحْوُ : (سَرَتْ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسِ) ، وَبِمَعْنَى (كَيْ) فَقَطْ ، وَذَلِكَ حَيْثُ تَكُونُ سَبِيْبَهُ ، وَاسْتِقْبَالًا نَحْوُ : (أَسَلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ) بِمَعْنَى الْفَاءِ فَقَطْ حَيْثُ تَكُونُ سَبِيْبَهُ وَحَالًا نَحْوُ : (سَرَتْ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ الْآنَ) وَبِمَعْنَى (كَيْ) وَ (إِلَى أَنْ) تَحْتَمِلُ السَّبِيْبَهُ وَخِلَافَهَا ، وَيَتَعَيَّنُ الْاسْتِقْبَالَ نَحْوُ : (سَرَتْ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ غَدًا) وَبِمَعْنَى (كَيْ) وَ (الْفَاءِ) حَيْثُ تَتَعَيَّنُ السَّبِيْبَهُ ، وَتَحْتَمِلُ الْاسْتِقْبَالَ ، نَحْوُ : (أَسَلَمْتُ حَتَّى يَغْفِرَ اللَّهُ لِي) وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَاهَا جَمِيْعًا حَيْثُ تَحْتَمِلُ السَّبِيْبَهُ وَخِلَافَهَا وَحَالًا وَالْاسْتِقْبَالَ نَحْوُ : (سَرَتْ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ).

قوله : (فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ حِكَايَهُ أَوْ تَحْقِيْقًا كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَيَرْفَعُ) (١) [ظ ١١٥] مِثَالٌ حِكَايَهُ الْحَالَ : (شَرِبْتُ الْإِبِلَ بِالْأَمْسِ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيْرُ يَجْرُ بَطْنَهُ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (٢) وَمِثَالُ التَّحْقِيْقِ : (مَرَضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُوْنَهُ) ، وَتَكُونُ حَيْثُذُ مِنْ حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ وَيَقْدِرُ بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ ، أَيْ (هُوَ يَجِيءُ) ، (وَهُوَ لَا يَرْجُو) وَيَنْقَطِعُ عَمَلُهَا لِتَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ ، وَقِيلَ : يَظَلُّ عَمَلُهَا لِأَنَّ فِعْلَ الْحَالَ فِي تَقْدِيرِ (أَنْ) وَهِيَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا بِتَقْدِيرِهَا.

ص: ٩٣٦

١- قَالَ الرُّضِي فِي شَرْحِهِ ٢ / ٢٤٣ : (أَيُّ حَرْفٍ اسْتِثْنَاةٍ أَيْ مَا بَعْدَهَا كَلَامٌ مَسْتَأْنَفٌ لَا يَتَعَلَّقُ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ بِمَا قَبْلَهَا كَمَا تَعَلَّقَ الْمَنْصُوبُ ، لِأَنَّ حَتَّى الْمَنْصُوبُ مَا بَعْدَهَا حَرْفٌ جَرَّ مَتَعَلِّقًا بِمَا قَبْلَهَا وَلَا نَعْنَى بِكُونِهَا حَرْفَ ابْتِدَاءٍ أَنْ مَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ مَقْدَرًا أَيْ (أَنَا أَدْخَلْتُهَا) فِي قَوْلِهِ : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) بِالرَّفْعِ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ - فَهُوَ فِي الْاسْتِثْنَاةِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا) جَاءَ بَعْدَهُ جَمَلُهُ شَرْطِيَّةٌ مَسْتَأْنَفَةٌ).

٢- الْبَقْرَةَ ٢ / ٢١٤.

قوله : (فيرفع وتجب السببيه) أى ترفع ما بعد (حتى) على الابتداء ، وتكون بمعنى (الفاء) وما قبلها سبب فيما بعدها نحو : (مرض حتى لا يرجونه) تقديره : (فهم لا يرجونه الآن) لأجل مرضه ، ولا تكون هنا بمعنى (كى) ولا (إلى أن).

قوله : (ومن ثم امتنع الرفع فى «كان سيرى حتى أدخلها») أى ومن أجل أنها حرف ابتداء إذا جعلت الفعل حالا يقدر بعدها المبتدأ امتنع الرفع فى خبر كان الناقصه ، لأنه مستقل ما بعد حتى بتقدير المبتدأ وينقطع عما قبله فيؤدى إلى بقاء (كان) الناقصه بلا خبر (١).

قوله : (أسرت حتى تدخلها؟) أى وامتنع رفع تدخلها فى قولك : (أسرت حتى تدخلها) لأنك إذا رفعته كان فعلا حالا وحتى سببيه ، فيكون ما قبلها سببا فيما بعدها ، فيؤدى إلى أن يكون قاطعا بحصول المسبب وهو الدخول ، شاكا فى السبب وهو السير ، لأنك استفهمت عنه وذلك لا يصح (٢).

قوله : (وجاز «كان سيرى حتى أدخلها» (٣) فى التامه) ، يعنى وأما إذا

ص: ٩٣٧

١- ينظر شرح المصنف ١٠٤ ، والعبارة منقوله بتصرف يسير عنه.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٤٣.

٣- قال المصنف فى شرحه : (لأنك إذا جعلت الفعل حالا- وجب الحكم على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها والكلام فى كان الناقصه فتبقى بغير خبر فيفسد معناها ، وكذلك امتنع أسرت حتى تدخلها بالرفع ، لأنك إذا جعلته فعل حال وجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ، فتكون حاكما بوقوع المسبب شاكا بوقوع السبب لأنك استفهمت عنه وأما إذا قلت كان سيرى - حتى أدخلها وقصدت التامه جاز الوجهان النصب والرفع لانتفاء مانع الرفع لأنه إنما كان من حيث احتياج إلى خبر ، فإذا كانت التامه لم تحتج إلى خبر).

كانت تامه جاز حتى أدخلها بالرفع ، لأن كان التامه لا تفتقر إلى خبر مع جواز النصب على تقدير نقصانها.

قوله : (وأَيُّهم سار يدخلها) ، يعنى فإنه يجوز رفع يدخلها فى (أَيُّهم سار) مع جواز النصب ، لأن الاستفهام عن الفاعل لا عن الفعل ، لأنه قد علم سائرا ما ولكن استفهم عن تعيينه.

قوله : (ولام كى) (١) ، وهى ثانيه النواصب بتقدير (أن) وهى لام التعليل الجاره ونسبتها إلى (كى) لأنها بمعناها نحو : قوله : (أسلمت لأدخل الجنه) أى (كى أدخل الجنه).

قوله : (ولام الجحود (٢) ، لام تأكيد بعد النفى ل- كأن) هذه ثالثه النواصب بتقدير (أن) وشرط فى نصبها شرطين :

ص: ٩٣٨

١- هذه اللام سميت بلام (كى) لأنها بمعنى (كى) لأنها للسبب وكى كذلك ، وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاما قائما بنفسه ، وتكون قبلها الجملة الاسميه والجملة الفعلية ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة. وأجاز ابن كيسان والسيرافى أن يكون النصب بعدها بإضمار (أن). ينظر رصف المبانى ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٠ - ٢٨ ، وشرح المصنف ١٠٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٤٤ ، والمغنى ٢٤١ وما بعدها.

٢- الفرق بين لام الجحود وبين لام كى ، أن لام كى يكون قبلها كلاما تاما بخلاف لام الجحود فإنها مع ما بعدها فى موضع خبر كان المنفيه بما ، وحكى عن بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار (أن) مستدلا بقوله تعالى : (وما كان هذا القرآن أن يفترى) يونس ١٠ / ٣٧ ، وردّ بأن الآيه لا دليل بها لأن أن يفترى فى تأويل مصدر وهو الخبر ، وقال أبو حيان فى افتراء أو مفترى ، ويزعم بعض النحويين أن (أن) هذه هى المضمرة بعد لام الجحود ، وأنه لما حذف اللام أظهرت (أن) وأن اللام وأن يتعاقبان ، فحيث جىء باللام لم تأت بأن بل تقدرها وحيث حذف اللام ظهرت أن ، والصحيح أنهما لا يتعاقبان وأنه لا يجوز حذف اللام وإظهار (أن) إذ لم يقد دليل على ذلك ، ينظر رصف المبانى ٢٢٥ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٠٨.

أحدهما : أن تكون في النفي ، فلا يجوز (كان زيد ليقوم).

الثاني : أن تكون في خبر (كان) نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) (١) وأجازها بعضهم في سائر أخوات كان حملا عليها ، واختلف في خبر كان ، فذهب البصريون (٢) إلى حذفه وجوبا لسد اللام وما بعدها مسدّه ، واللام حرف جر متعلق بذلك الخبر تقديره : وما كان الله مريدا لعذابهم ، وقال الكوفيون : الخبر الفعل نفسه واللام زائده للتوكيد ، وهي المعاملة هي (ولام كى) من غير تقدير (أن) لأنهما لو عملا بتقديرها لزم منه حذف (أن) مجروره وهو ضعيف ، واعترض بظهور (أن) كثيرا بعد (لام كى) ، والفرق بين (لام كى) و (لام الجحود) أن لام الجحود تختص بكان والنفي بخلاف (لام كى) فإنها لا تختص ، وأنه يجب إضمار (أن) مع الجحود ويجوز إظهارها مع (لام كى) ، وأن النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو الخبر المقدر ، وفي لام كى متسلط على ما بعدها ، ذكر هذه الفروق أبو حيان (٣) وقال أبو البقاء : (٤) لام الجحود هي (لام كى) ، وله أن يقول : هذه الفروق لفظية قادحة لعدم تغير المعنى.

قوله : (والفاء بشرطين) (٥) هذه رابعة النواصب بتقدير (أن) لأنها

ص : ٩٣٩

- ١- الأنفال ٨ / ٣٣ ، وتمامها : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ).
- ٢- قال أبو حيان في البحر ٤ / ٤٨٣ : (لما كانت كينونته فيهم سببا لانتفاء تعذيبهم أكد خبر كان باللام على رأى الكوفيين أو جعل خبر كان الإرادة المنفيه على رأى البصريين وانتفاء الإرادة للعذاب أبلغ من انتفاء العذاب ...). وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢ / ٩٤٨ - ٩٤٩ ، وهمع الهوامع ٤ / ١١٠.
- ٣- ينظر الهمع ٤ / ١٠٨ وما بعدها.
- ٤- ينظر الهمع ٤ / ١٠٩.
- ٥- للتفصيل ينظر الجنى الدانى ٦١ وما بعدها ، ومغنى اللبيب ٢٤٣ وما بعدها ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٣ ، والأصول لابن السراج ٢ / ١٥٣ ، والمساعد ٣ / ٨٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ١١٨.

لو كانت ناصبه بنفسها لنصبت في غير هذين الموضوعين (١) ، وأصل الفاء التعقيب وقد يراد بها التسبيب ، وقيل : التسبيب الأصل ، والمعنيان متقاربان ، إلا أن التسبيب أخص من حيث إنه مؤثر في المسبب بخلاف المتعقب ، فكل مسبب متعقب وليس كل متعقب مسببا ، والنصب لا يكون مع القطع لاستقلاله ، ولا مع التعقيب لأنه عطف ، وما قبله غير منصوب ، فإن

كان منصوبا نحو : (ما سرنى أن تقوم فتسافر) فالنصب ، لكنه غير ما نحن بصدده ، فإذا دخل النفي على الوجوه الثلاثة ، التسبيب والتعقيب والقطع نحو : (ما تأتينا فتحدثنا) (٢) جاز الرفع على وجهين والنصب على وجهين : أما وجهها النصب فأحدهما : أن يريد ما تأتينا [و ١١٦] فتحدثنا ، بل تأتي لغير الحديث ، فكأنه نفس الإتيان على هذه الحالة لا الإتيان مطلقا .

الثاني أن تضمن معنى فعل التعجب ، أى ما تأتينا فتحدثنا ، أى فكيف تحدثنا ، كأنه ادعى الحديث فقليل له : إنه لم يقع الإتيان ، فكيف يقع الحديث .

وأما وجهها الرفع فأحدهما نفي الإتيان ونفي الحديث ، والفرق بين هذا وبين معنى النصب الثاني أن فى النصب تعجبا وردا على مدعى التحديث بخلاف هذا الوجه . الثاني أن يكون الإتيان منفيا والحديث

ص : ٩٤٠

١- ينظر شرح المصنف ١٠٤ .

٢- قال سيبويه فى الكتاب ٣ / ٣٢ : لا- تأتينا فتحدثنا إلا ازددنا فيك رغبه ، فالنصب ها هنا كالنصب فى ما تأتيني فتحدثنى إذا أردت معنى : (ما تأتيني محدثا) . وينظر فى توجيه العبارة فى المعنى ٢١٣ وما بعدها ، وشرح المفصل ٧ / ٢٧ وما بعدها .

مثبتا ، فتكون الجملة الثانيه منقطعه عن الأولى كأنه قال : (ما تأتينا ، فأنت الآن تحدثنا حديث من يجهل أمرنا).

قوله : (أحدهما السببيه) (١) ، يعنى الفاء تنصب بشرطين : (أحدهما السببيه ، والثانى : أن يكون قبلها أمر أو نهى [أو استفهام ، أو نفى ، أو تمن ، أو عرض] (٢) إلى آخرها) ذكر سته ولم يذكر التخصيص ، ولا وجه لتركه ، لأن النصب فى جوابه متفق عليه ، وأورد فى القرآن (٣) ، وإنما نصب بعد جواب هذه الأشياء ونحوها لأنها للإنشاء ، وما بعد الفاء خبر وعطف الخبر على الإنشاء لا- يصح ، فقدروا الإنشاء بجملة اسميه و (أن) بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم وهو جملة واحده ، ويكون التقدير فى (أكرمنى وأكرمك) ، (ليكن منك إكرام فإكرام منى).

قوله : (أمر) الأمر صريح وغير صريح ، فالصريح (قم فأكرمك) و (ليقم زيد فأكرمه) قال :

[٦٠٧] يا ناق سيرى عنقا فسيحا

إلى سليمان فنستريحا (٤)

ص: ٩٤١

١- قال المصنف فى شرحه ١٠٤ : (وإن كانت فاء السببيه فهى مع الجملة منقطعه عما قبلها فلا فرق بين أن تكون السببيه تدخل على الأسماء أيضا كقوله تعالى : ((فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ)) وشبهه ، ونواصب الأفعال لا دخول لها على الأسماء لانتفاء معناها فثبت أن الفاء لا عمل لها وإن العامل (أن) المقدره).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- مثاله : (ولو لا أرسلت إلينا رسولا فتتبع آياتك).

٤- الرجز ، لأبى النجم فى الكتاب ٣ / ٣٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤ ، والأصول ٢ / ١٨٣ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٢٧٠ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٨٢ ، - ووصف المباني ٣٨١ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٦٥ ، والدرر ٣ / ٥٢. والشاهد فيه قوله : (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببيه الواقعه فى جواب الأمر المدلول عليه بقوله سيرى.

وغير الصريح نحو : (غفر الله لفلان فيدخله الجنة) ويدخل فيه الدعاء ، نحو : (اغفر لي فأدخل الجنة) (١).

قوله : (أو نهى) مثاله لا تقم فأقوم ، قال تعالى : (لا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) (٢).

الثالث قوله : (أو نفى) وهو نفى صريح ، ونفى متأول بالإثبات ، وإثبات متأول بالنفى ، فالصريح ما نفى بأداه ، سواء كان المنفى جملة اسميه نحو : (ما زيد قائم فأكرمك) ، أو فعلية نحو : (لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (٣) ، وابن السراج (٤) منع من نصب الفاء في الجملة الاسميه ، وأبو حيان (٥) أجازها فيها إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا أو اسم فاعل أو مفعول ، نحو : (ما زيد عندنا فيكرمك) ، ومنع فيما عدا ذلك ، والنفى المتأول بالإثبات ضربان ، نحو : (ما زال زيد قائما فأكرمك) ، والمنفى المستثنى إن تقدمت (إلا) على الفاء لم ينصب نحو : (ما تأتينا إلا مسرعا فتحدثنا) وإن تأخرت نصبت نحو :

ص : ٩٤٢

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٤٤ : (والكسائي والفراء جوزوا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو : (غفر الله لك فيدخلك الجنة)).

٢- طه / ٨١ ، وتامها : (كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلُّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى).

٣- فاطر ٣٥ / ٣٦ ، وتامها : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ).

٤- ينظر الأصول ٢ / ١٥٣.

٥- ينظر البحر المحيط ٧ / ٣٠١.

فينسب إلا الزبرقان له أب (١)

والإثبات المتأول بالمنفى هو قل وأقل نحو: (قلما جئت فأكرمك) و (أقل رجل ما يأتيك فيكرمك).

الرابع قوله: (أو استفهام)، ولا- فرق بين أن يكون باسم نحو: (ما يأتيني فأكرمه؟) أو حرف نحو: (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) (٢) وعن فعل واسم نحو: (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه) (٣) فيمن نصب، وبعضهم منع من نصبها في الاستفهام عن الاسم.

الخامس قوله: (أو تمن) مثاله: (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) (٤).

ص: ٩٤٣

١- البيت من الطويل وهو للعين المنقرى في الكتاب ٣ / ٣٢، والرد على النحاه ١٢٤، وخزانه الأدب ٣ / ٢٠٧، ٨ / ٥٤١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٩٦٤، وشرح الرضى ٢ / ٢٤٨. والشاهد فيه قوله: (فينسب) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببيه على الجواب والرفع جائر على القطع.

٢- الأعراف ٧ / ٥٣، وتمامها: (... يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل....)

٣- البقره ٢ / ٢٤٥، وتمامها: (... فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون). وقرأ ابن كثير وابن عامر (فيضعفه) بالتشديد من ضعف، والباقون من ضاعف، وقرأ ابن عامر وعاصم بنصب الفاء، والباقون بالرفع على العطف على صله الذى وهو قوله (يقرض) أو على الاستئناف أى فهو يضاعفه والأول أحسن لأنه لا- حذف فيه، والنصب على أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى، وقال أبو على الرفع أحسن، وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم لا عن الحكم فلا يجوز نصب بإضمار أن بعد الفاء فى الجواب، فهو محجوج بهذه القراءه المتواتره ...

٤- النساء ٤ / ٧٣، وتمامها: (ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً).

السادس قوله : (أو عرض) مثاله : (ألا تنزل فنكرمك) ، قال :

[٦٠٩] يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك فما راء كمن سمعا (١)

ومثله التحضيض نحو : (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ) (٢) وزاد الكوفيون (٣) نحو : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذُّكْرَى) (٤) وقوله :

[٦١٠] عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا

يدلنا الله من لماتها

فتسريح النفس من زفرتها (٥)

ص: ٩٤٤

١- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه في شرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٩٦٦ ، وشرح الكافية الشافيه ٣ / ١٥٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥١ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٥ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٨٩ ، وشرح قطر الندى ٧٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٦٣ . والشاهد فيه قوله (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع تبصر بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببيه وذلك في جواب العرض .

٢- المنافقون ٦٣ / ١٠ وتمامها : (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) .

٣- ينظر الجنى الداني ٧٤ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٩٦٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٨ .

٤- عبس ٣ / ٨٠ - ٤ .

٥- الرجز بلا نسبه في معاني القرآن للفراء ٣ / ٩ - ٢٣٥ ، وينظر الخصائص ١ / ٣١٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٧ ، ووصف المباني ٢٤٩ ، واللامات ١٣٥ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٩٦٧ ، والإنصاف ١ / ٢٢٠ ، والمغنى ٢٠٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٥٤ ، وشرح عمده الحافظ ٢٣٩ ، واللسان مادة (علل) ٤ / ٣٠٨١ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٩٦ . والدوله : التغير والانتقال من حال إلى حال ، واللّمه : الشده وهى منصوبه على نزع الخافض . والتقدير على اللّمه . والشاهد فيه قوله : (فتسريح) حيث نصب الفعل المضارع بفاء السببيه التى سبق بالترجى والذى قال عنه ابن مالك قد يحمل على التمنى فيكون له جواب منصوب كما فى الشاهد .

وزاد بعضهم النصب بها بعد فعل الشرط والجزاء ، ولم يحك فيه خلافا ، نحو قوله تعالى : (إِنْ تَبَيَّنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) (١) ، قرئ بالنصب ، وزاد بعضهم ، ونسب إلى سيبويه (٢) بعد أفعال الشك نحو : (حسبته شتمنى فأثب عليه) ومنعه الجمهور ، وزاد بعضهم بعد جواب القسم ، نحو : (أقسم ليقومن زيد فتضربه) ومنعه الأكثر وزاد الكوفيون (٣) بعد إنما [ظ ١١٦] نحو : (إنما هي ضربه من الأسد فيحطم ظهره) وجعلوا منه (إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون) (٤) والصحيح أن هذه الوجوه لا قياس ، وأما ما نصب وليس فيه شيء مما ذكر فلا يقاس عليه باتفاق نحو :

[٦١١] سأترك منزلي لبنى تميم

والحق بالحجاز فاستريحا (٥)

ص: ٩٤٥

١- البقره ٢ / ٢٨٤ ، وقرأ ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل في (فيغفر ويعذب) بالرفع فيهما على القطع ، وقرأ باقي السبعة بالجزم عطفًا على الجواب ، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب ، ينظر القرطبي ٢ / ١٢٣١ - ١٢٣٢ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٧٦ ، وفتح القدير ١ / ٣٠٩ ، وفي السبعة في القراءات لابن مجاهد : فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمه والكسائي - وهم باقي السبعة - بالجزم ينظر السبعة ١٩٥ .

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٣٦ .

٣- ينظر رأى الكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني وقد ورد هذا القول عنده .

٤- يس ٣٦ / ٨٢ قرأ ابن عامر والكسائي بالنصب ، وقرأ الباقر بالرفع ، ينظر السبعة في القراءات ٥٤٤ ، وحججه القراءات ٤٤٣ وما بعدها .

٥- البيت من الوافر ، وهو للمنيره بن حنبل كما في الكتاب ٣ / ٩٢٣٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٤ ، والأصول ٢ / ١٨٢ ، وشرح المفصل ٧ / ٥٥ ، وشرح لتسهيل السفر الثاني ٢ / ٩٦٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٤٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٨٠ ، ومغنى اللبيب ٢٣٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٩٧ ، ورفض المبانى ٣٧٩ ، وشرح شذور الذهب ٣١٩ ، وخزانة الأدب ٨ / ٥٢٢ . والشاهد فيه قوله : (فأستريحا) حيث نصب الفعل المضارع (أستريح) بعد فاء السببيه مع أنه البست مسبوقة بطلب أو نفى وذلك ضروره . وبعضهم زعم أن أستريحا فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله - بنون التوكيد الخفيفه المتقلبه ألفا لأجل الوقف وقد رد ابن هشام هذا التخريج وأنكره وقال هو هروب من ضروره إلى ضروره . ينظر شرح شذور الذهب ٣١٩ .

قوله : (والواو بشرطين الجمعيه وأن يكون قبلها مثل ذلك) (١) هذه خامسه النواصب ، والكلام فيها كالكلام فى الفاء فى جميع ما ذكره ، والفرق بينهما من جهه المعنى أن الفاء تسبب ما بعدها عما قبلها ، والواو تفيد الجمع والمعيه ، وما ذكره من القطع والعطف جائز فى الواو ، وجميع ما تقدم أيضا ، مثال الأمر :

[٦١٢] فقلت ادعى وأدعو إن أئدى (٢)

...

ومثال النهى :

[٦١٣] لا تنه عن خلق وتأتى مثله (٣)

...

ص: ٩٤٦

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٤٩ : أى يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد ويكون قبلها أمر أو نهى أو استفهام أو تخصيص أو عرض ...

٢- البيت من الوافر ، وعجزه : لصوت أن ينادى داعيان وهو للأعشى فى الكتاب ٣ / ٤٥ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣١٤ ، والأغانى ٢ / ١٥٩ ، وسمط اللآلى ٧٢٦ ، والأمالى لأبى على القالى ٢ / ٩٠ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٩٢ ، والإنصاف ٢ / ٥٣١ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٧١ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٨٦٤ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٣ ، وشرح المصنف ١٠٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٧ ، ومغنى اللبيب ٥١٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٣ ، والبحر المحيط ٧ / ١٣٩ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٢٧ . والشاهد فيه قوله : (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع ب- (أن) مضمرة وجوبا بعد واو المعيه .

٣- البيت من الكامل ، وعجزه : عار عليك إذا فعلت عظيم وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ٤٠٤ ، والكتاب ٣ / ٤٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ١٨٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٦ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٥٣٥ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٨٦٤ ، والجنى الدانى ١٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ٢ / ٩٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٣ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٤ ، والهمع ٤ / ١٢٧ ، وخزانة الأدب ٨ / ٥٦٤ - ٥٦٧ . والشاهد فيه قوله : (وتأتى) حيث جاءت الواو داله على المعيه ونصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعيه .

(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (١) ومثال الاستفهام: (لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ) (٢) ومثال النهي: (يَا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (٣) فيمن نصب.

قال أبو حيان: (٤) ولا- أحفظه بعد الدعاء والعرض والتضييض والرجاء، وينبغي ألا يقدم على ذلك إلا بسمع، وأما غيره فجعل الواو كالفاء في جميع ما ذكر.

قوله: (و «أو»)، لها موقعان أحدهما: في الأسماء نحو: (جاء زيد أو عمرو) والثانيه الناصبه للفعل وهي سادسه النواصب بتقدير (أن).

ص: ٩٤٧

١- آل عمران ٣ / ١٤٢ وتامها: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ).
٢- آل عمران ٣ / ٧١ وتامها: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) وأجاز الفراء والزجاج في ويكتمون النصب فتسقط النون من حيث العرييه على قولك: لم تجمعون ذا وذا فيكون نصبا على الصرف في قول الكوفيين وبإضمار أن في قول البصريين وأنكر أبو على النصب وقال لا يحوز إلا الرفع. ينظر البحر المحيط ٢ / ٥١٥، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٢١.

٣- الأنعام ٦ / ٢٧ وتامها: (وَلَوْ تَرَى إِذِ وَقُفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ). قرأ ابن عامر وحمزه وحفص و (لا- نكذب) و (نكون) بالنصب فيهما وقال ابن عطيه: (وقرأ ابن عامر في روايه هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر و (لا- نكذب) بالرفع و (نكون) بالنصب. ينظر السبعه في القراءات ٢٥٥، والكشف ١ / ٤٢٧، وحجه القراءات ٢٤٥، والبحر المحيط ٤ / ١٠٦.

٤- ينظر البحر المحيط ٤ / ١٠٦ وما بعدها، وهمع الهوامع ٤ / ١٢٦.

قوله : (بشروط معنى «إلى أن») اختلف في معناها ، فمنهم من يقدرها بالغاية ، وهي (إلى أن) ، وأجازها المصنف (١) ، وسيبويه (٢) يقدرها بالاستثناء وهو (إلا- أن) وقال المصنف : الأمر في الخلاف قريب ولا- فرق بينها نحو : (لأكرمك أو تعطيني) قال صاحب البرود : وفهم منه أن كل موضع صلح لأحد التقديرين صلح للآخر وليس كذلك بل تقدير سيبويه أعم نحو قوله : (هو قاتلى أو أفتدى منه) (٣) وقوله :

[٦١٤] وكنت إذا غمرت فناه قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما (٤)

فإنه لا يستقيم فى ذلك (إلى أن) ، وقال أبو حيان : (٥) لا يحتاج إلى شيء من هذه التقديرات بل هى بابها فى العطف ، ويكفى عنده تقدير (أن)

ص: ٩٤٨

١- ينظر شرح المصنف ١٠٥.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٤٧.

٣- ينظر هذا القول فى المفصل للزمخشري ٢٤٧ ، والكتاب ٣ / ٤٩ ، والعبارة موجوده فيهما ، وهو قاتلى أو أفتدى منه وإن شئت ابتدأته على (أو أنا أفتدى). وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ٧ / ٢٣ (والنصب على معنى (إلا أن) والمعنى يقتلنى أو أفتدى ، والمراد أن القتل قد يكون ويرتفع بالفديه ، ولو رفعت جاز على معنى : أو أنا ممن يفتدى).

٤- البيت من الوافر ، وهو لزياد الأعمى فى ديوانه ١٠١ ، وينظر الكتاب ٣ / ٤٨ ، والمقتضب ٢ / ٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٦٩ ، وشرح المفصل ٥ / ١٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٥٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣١٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٤٧ ، وشرح شذور الذهب والمعنى ٩٣ ، وشرح شواهد المعنى ١ / ٢٠٥ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٨٥. والشاهد فيه قوله : (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى (إلا).

٥- ينظر البحر المحيط ٤ / ١٠٦ وما بعدها.

واستدل بقوله :

[٦١٥] فسر في بلاد الله والتمس الغنى

تعش ذا يسار أو تموت فتعذرا (١)

فإنه لا يستقيم فيه (إلى أن) ولا (إلا أن) ولكن من النحويين من جعل هذا البيت وقوله :

[٦١٦] ... - إنما

نحاول ملكا أو نموت فتعذرا (٢)

من باب :

[٦١٧] ... -

بالحجاز فأستريحا (٣)

صاحب البرود : ولا- يبعد عندي إجراؤه على الأصول ، فأما الغايه فلا مانع من (سر والتمس الغنى إلى أن تموت) كما تقول :
(اطلب العلم

ص : ٩٤٩

-
- ١- البيت من الطويل ، وهو لعروه بن الورد في ديوانه ٨٩ ، ولأبي عطاء السندی في الأغاني ١٧ / ٢٤٤ ، وينظر العقد الفريد ٣ / ٣١ ، والمقرب ١ / ٢٦٣ ، ورفض المبانى ٢١٢ . والشاهد فيه قوله : (أو تموت) حيث نصب الفعل يا ضمير (أن) وأو بمعنى إلّا .
- ٢- البيت من الطويل ، وصدرة : فقلت له لا- تبك عينك إنما وهو لامرئ القيس فيديوانه ٦٦ ، وينظر الكتاب ٣ / ٤٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٥٩ ، والخصائص ١ / ٢٦٣ ، واللمع ٢١١ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٢ - ٢٣ ، والجنى الدانى ٢٣١ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٥٣ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣١٣ ، ورفض المبانى ٢١٢ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢١٢ . والشاهد فيه قوله : (أو نموت) حيث نصب الفعل المضارع (نموت) بأن مضمرة بعد (أو) التى بمعنى (إلّا) .
- ٣- سبق تخريجه برقم ٦١١ .

وأطع الله إلى أن تموت) وأما الاستثناء فهو أخفى ، وتقديره (إن سرت والتمست الغنى حصل لك إلا أن تموت ويحترم دون مرامك فأنت إذ ذاك معذور) ، وهذه يجوز فيها العطف والقطع نحو قوله : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ) (١) وبعضهم اشترط فى نصب (أو) أن يكون قبلها فعل أو اسم بمعناه أو ظرف أو جار ومجرور ليسبك منه المصدر.

قوله : (والعاطفه) ويحتمل أن يريد بقوله : (العاطفه) الحروف العاطفه كلها ، ويحتمل أن يريد الواو فقط لأن كلامه فيها ، وقال أبو حيان : (٢) يجوز مع (الواو) و (الفاء) و (أو) و (ثم) ولا يجوز مع غيرها من العواطف.

قوله : (إذا كان المعطوف عليه اسما) يريد بالاسم المصدر فقط ليصح العطف عليه بالفعل ، لأنهما أخوان واختاره أبو حيان مع الاسم [و ١١٧] وأنشد :

[٦١٨] فلو لا رجال من رزام أعزه

وآل سبيع أو أسوءك علقما (٣)

ومن الواو ومع المصدر :

ص : ٩٥٠

١- الفتح ٤٨ / ١٦ وتامها : (قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَيْدَعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأُسِّ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ فَإِنْ تَطِيعُوا يُؤْتِكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا....).

٢- ينظر هامش شرح الرضى ٢ / ٢٥٠ ، والهمع ٤ / ١١٧ - ١٤١ وما بعدها.

٣- البيت من الطويل ، وهو للحصين بن الحمام فى الكتاب ٣ / ٥٠ ، وشرح اختيارات المفضل ٣٣٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٠ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٢٧٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٩٩١ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٤٨ ، وهمع الهوامع ٤ / ١١٧ ، وخزانه الأدب ٣ / ٣٢٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٤٤ ، ويروى ولو لا- رجال. والشاهد فيه قوله : (أو أسوءك) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (أو).

- ...

ومثال (الفاء) :

[٦٢٠] لو لا توقع معتر فأرضيه (٢)

- ...

ومثال أو : (إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) (٣) فيمن نصب ، ومثال (ثم) :

[٦٢١] إني وقتلي سليكا ثم أعقله (٤)

- ...

ص: ٩٥١

- ١- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ وَهُوَ لَمِيسُونُ بِنْتُ بَحْدَلٍ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١ / ٢٨٣ ، وينظر الكتاب ٣ / ٤٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والأصول ٢ / ١٥٠ ، والجمل للزجاجي ١٨٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٥ ، وشرح الحماسه للمرزوقي ١٤٧٧ ، والجنى الداني ١٥٧ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٩٩٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥٠ ، والمغنى ٣٥٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٥٣ ، ووصف المباني ٤٨٥ ، والهمع ٤ / ١٤١ ، والخزانة ٨ / ٥٠٣ - ٥٠٤ . والشاهد فيه قوله : (وتقرّ) حيث نصب الفعل المضارع ب- (أن) المضمرة بعد الواو التي بمعنى مع حيث تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لبس).
- ٢- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : ما كنت أوتر إترابا على ترب وهو لبعض الطائيين فى شرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٩٩١ ، وينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٩٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٣١ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٤٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٤١ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٩٨ . المعتر : الفقير الذى يتعرض للمعروف ، إترابا : استغناء الترب الفقير.
- ٣- الشورى ٤٢ / ٥١ وتمامها : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ) وقرأ الجمهور بنصب الفعل يرسل) و (فيوحى) عطف وقرأ نافع برفع اللام فى يرسل وإسكان الياء فى (فيوحى). ينظر السبعة فى القراءات ٥٨٢ ، والكشف ٢ / ٣٦٨ ، وحجج القراءات ٦٤٤ ، والبحر المحيط ٧ / ٥٠٤.
- ٤- البيت من البسيط ، وعجزه : كالثور يضرب لما عافت البقر وهو لأنس بن مدركه فى الأغاني ٢٠ / ٣٥٧ ، وينظر الأمثال لأبى عبيده ٢٧٤٥ ، والحيوان ١ / ١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٣٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٩٥ ، والهمع ١٤٧٤ ، واللسان مادة (عيف) ٣١٩٢ / ٤ ، (ثور) ١ / ٥٢٢ ويروى فيه كليبا بدل سليكا ، ويروى : عقلى بدل وقتلى. والشاهد فيه قوله : (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد (ثم) العاطفه وقد تقدم عليها اسم خالص من التأويل وهو (قتلى).

ولا يصح إضمار (أن) فيما عدا هذه الستة عند الجمهور ، لا عامله ولا غير عامله ، وأجاز الأخفش (١) إضمارها في غير عامله ، واستدل بقوله تعالى : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ) (٢) (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) (٣) وأجاز المبرد (٤) والكوفيون (٥) إضمارها عامله قياسا مطردا ، واستدلوا بقراءه الحسن (تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ) (٦) وقوله :

[٦٢٢] وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد

شفيعا إليه غير جود يعادله (٧)

ص: ٩٥٢

-
- ١- ينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٦٧٢ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٠ ، والهمع ٤ / ١٤٢ .
 - ٢- الزمر ٣٩ / ٦٤ وتاممها : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ).
 - ٣- الروم ٣٠ / ٢٤ وتاممها : (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ).
 - ٤- ينظر المقتضب ٢ / ٢٧ وما بعدها ، والهمع ٤ / ١٤٢ .
 - ٥- ينظر همع الهوامع ٤ / ١٤٣ .
 - ٦- الزمر ٣٩ / ٦٤ ينظر السبعة في القراءات ٥٦٣ ، والكشف ٢ / ٢٤٠ ، وتفسير القرطبي ٧ / ٥٧٣٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٢١ .
 - ٧- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ٤ / ١٤٣ . والشاهد فيه قوله : (يشفعوا) حيث نصبه ب- (أن) مضمرة في غير هذه المواضع التي تضم فيها وهي أن تكون بعد العطف (بالواو) أو (الفاء) أو (ثم) أو (أو) وهذا النصب شاذ (...).

قوله : (ويجوز إظهار (أن) مع (لام كى) والعاطفه) (١) قسم المواضع التى تقدر فيها (أن) إلى ثلاثة : واجب إضمارها ، وواجب إظهارها ، وجائز الأمرين .

أما الجائز فمع (لام كى) المتجرده عن (لا) نحو : (جئت لتكرمنى) و (لأن تكرمنى) للفرق بينها وبين (لام الحجود) من أول الأمر ، ومع العواطف التى ذكرت فإنه يحسن (لبس عباءه وأن تقر عينى) ، وكذا باقىها ، وذلك للفصل بينها وبين العاطفه بصريح الفعل من أول الأمر .

وأما الواجب إظهارها ، فقوله : (ويجب مع (لا) فى اللام) يعنى (لام كى) إذا كان بعدها (لا) النافيه نحو : (لئلا يكون للناس عليكم حجة) (٢) ولا يجوز ل- (لا) يكون ، لأنهم كرهوا الجمع بين لامين (٣) ، وقال المصنف : (٤) لأنها لو لم تجب لزوم دخول حرف الجر على حرف النفى وله صدر الكلام .

وأما الممتنع ففىما عدا ذلك ، وهو (حتى) و (الفاء) و (الواو) و (أو) وإنما ، لزم حذفها ، لأنه أخصر مع قيام القرينه عليها ، وأما لام الحجود فأجاز

ص : ٩٥٣

١- ينظر شرح المصنف ١٠٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥٠ .

٢- البقره ٢ / ١٥٠ وتمامها : (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشواهم واخشوني) قال أبو حيان فى البحر المحيط ١ / ٦١٤ : (وهذه (أن) واجبه الإظهار هنا لكرهتهم اجتماع لام الجر مع لا النافيه لأن فى ذلك قلقا فى اللفظ وهى جائزه الإظهار فى غير هذا الموضع) .

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٥٠ .

٤- ينظر شرح المصنف ١٠٥ .

الإمام يحيى بن حمزة دخول أن عليها حكاة عن الكسائي (١) والفراء (٢)، والجمهور منعوا من دخولها، لأن لام الحجود للاستقبال فكما لا- يجوز مجامعه (أن) للسين و (سوف) كذلك هذه، وحكى عن ابن الدهان ظهور (أن) إذا حذفت اللام واستدلوا بقوله تعالى: (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى) (٣) وتؤول بأن (يفترى) مصدر خبر عن (القرآن) وأخبر به عن الجثة نحو:

[٦٢٣] ... -

فإنما هي إقبال وإدبار (٤)

ص: ٩٥٤

١- ينظر رأى الكسائي في البحر المحيط ٥ / ١٥٨ - ١٥٩.

٢- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٤٦٤، والبحر المحيط ٥ / ١٥٨ - ١٥٩.

٣- يونس ١٠ / ٣٧، وتمامها: (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصِدِّقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيْلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

٤- عجز بيت من البسيط، وصدرة: ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت وهو للخنساء في ديوانها ٣٨٣، وينظر الكتاب ١ / ٢٣٧، وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٨٢، والمقتضب ٤ / ٣٠٥، والمنصف ١ / ١٩٧، والشعر والشعراء ١ / ٣٥٤، وأمالى ابن السجري ١ / ٧١، وشرح المفصل ١ / ١١٥، والخصائص ٢ / ٢٠٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٨٠٦، وشرح الأشمونى ١ / ٢١٣، وخزانه الأدب ١ / ٤٣١، ٣٤٢. والشاهد فيه قوله: (إقبال) و (إدبار) وهما مصدران قد أخبر بهما.

قوله : (وينجزم ب- لم) و (لما) إلى آخره) الجوازم قسمان : منها ما يجزم فعلا واحدا وهي (إن) بعد (لم) و (لما) و (لام الأمر) و (لا في النهي) وستكلم عليها ، ومنها ما يجزم فعلين وهي كالمعجزة.

قوله : (وهي إن ومهما إلى آخره) يعني كالمعجزة ، وقد تقدم الكلام في (من) و (ما) و (أى) في الموصولات ، وفي (أين) و (متى) في الظروف ، وبقية الكلام في سته وهي : (إن) و (مهما) و (إذما) و (حيثما) و (كيفما) و (إذا) ، فأما (إن) فهي أصل الباب ، وهو حرف دال على ارتباط الجزاء بالشرط فقط ، نحو : (إن قمت قمت) بخلاف سائرهما ، فإنها تفيد مع الارتباط معنى آخر وهو المكانية في (أين) والزمانية في (متى) ، ونحو : ذلك ، إلا (إذما) فيمن قال بحرفيتها.

قوله : (مهما) اختلف في لفظها فقليل بسيطه وقال الخليل (١) وكثير من النحاه مركبه من (ماما) فقلبت الألف الأولى هاء كراهه الجمع بين مثلين ، وقال الأخفش والزجاج : (٢) مركبه من (مه) اسم الفعل و (ما) الشرطيه ،

ص : ٩٥٥

١- ينظر الكتاب ٣ / ٦٠ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٢٥٣ ، وينظر الجنى الدانى ٦١٢.

٢- ينظر الجنى الدانى ٦١٢.

وضعف بعدم وقوع تركيب اسم الفعل مع غيره ، وهى اسم عند الأكثر لعود الضمير إليها (١) ، نحو : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) (٢) وقال السهيلي : (٣) حيث يعود إليها ضمير تكون اسما وحيث لا يعود فهى حرف ، ومعناها معنى (ما) وقد حدث فيها بالتركيب معنى لا أصغر عن كثير فعلك ولا أكثر عن صغيره.

قوله : (وإذما) هى (إذ) [ظ ١١٧] الظرفيه زيدت عليها (ما) فقال سيبويه : (٤) خرجت إلى الحرفيه بالتركيب ، لأنه حدث فيها معنى آخر بدليل الجزم بها وصوره معناها للاستقبال ، وقال المبرد : (٥) هى باقيه على الظرفيه لأن القول بحرفيتها دعوى.

وهى تجزم مطلقا نحو :

[٦٢٤] إذما أتيت على الرسول فقل له (٦)

...

ص : ٩٥٦

١- العبارة منقوله عن الرضى دون أن يعزوها له ٢ / ٢٥٣.

٢- الأعراف ٧ / ١٣٢ وتمامها : (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ.)

٣- ينظر الجنى الدانى ٦١١ - ٦١٢.

٤- ينظر الكتاب ٣ / ٥٧.

٥- ينظر المقتضب ٢ / ٤٥.

٦- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : حقا عليك إذا اطمان المجلس وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه ٧٢ ، وينظر الكتاب ٣ / ٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٩٣ ، والمقتضب ٢ / ٤٧ ، والخصائص ١ / ١٣١ ، وشرح المفصل ٤ / ٩٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠١٧ ، وورصف المباني ١٤٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥٣ ، واللسان مادته (أذذ) ١ / ٥٠ ، وخزانه الأدب ٩ / ٢٩ . والشاهد فيه قوله : (إذما - فقل) جيث جاءت (إذما) للمجازاه بدليل دخول الفاء على الجواب.

وقصر بعضهم جزمها على الشعر.

قوله : (وحيثما) [وأين ومتى وأى وأنى] (١) هي باقية على الظرفيه ولا يجازى بها ولا ب- (إذا) إلا مع (ما).

قوله : (وأما مع (كيفما) و (إذا) فشاذ) يعنى الجزم بها شاذ أما مع (إذا) فإن لم يدخل عليها (ما) لم تجزم إلا فى الشعر عند أكثر البصريه نحو :

[٦٢٥] وإذا قصرت أسيافنا كان وصلها

خطانا إلى أعدائنا فنضارب (٢)

وبعضهم أجازه فى الشعر وغيره : وإن زيدت معها فالأكثر على أنهما سواء فى امتناع الجزم ، ولا يجازى بها عند البصريين (٣) ، لأنه يؤدي إلى المحال من حيث إنه يؤدي إلى أى حال يحصل عليها ، أحصل عليها؟ وهو غير ممكن ولا داخل فى المقدور ، وقال السهيلي : (٤) وجماعه : يجازى بها من غير جزم ، وأجاز قطرب والكوفيون (٥) الجزم بها والمجازاه ، وما ألزمه من المحال لازم فى (متى) و (أين) ونحوهما ، فلا بد من مسامحه فى مثل هذا

ص: ٩٥٧

١- ما بين الحاصرتين زياده فى الكافيه المحققه.

٢- البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم فى ديوانه ٨٨ ، وينظر الكتاب ٣ / ٦١ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ١٣٧ ، والمقتضب ٢ / ٥٧ ، والشعر والشعراء ٣٢٧ ، وشرح اختيارات المفضل ٩٣٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٤٧ ، وخزانه الأدب ٧ / ٢٥ - ٢٧ . والشاهد فيه قوله : (فنضارب) حيث جزم عطفاً على موضع (كان) فى محل جزم على جواب إذا التى أعملها عمل (إن) وذلك للضرورة الشعرية.

٣- ينظر الجنى ٣٦٧ وما بعدها.

٤- ينظر الجنى ٣٦٨.

٥- ينظر الجنى الدانى ٣٦٨.

الكلام ، وأما إن دخلت عليها (ما) فمن أجاز الجزم ب- (كيف) مجردة فهو معها أجوز ومن لم يجزه ، واختلفوا ، فمنهم من أجازته مع (ما) ومنهم من طرد المنع.

قوله : (وبإن مقدره) سيأتى الكلام عليها فى آخر الجزم.

قوله : (و (لم) لقلب المضارع ماضيا ونفيه) ، شرع فى بيان ما يجزم فعلا- واحدا ، وقد اختلف فى (لم) ، فقال المبرد (1) والمصنف وأكثر المتأخرين : (2) إنها قلبت معنى المضارع إلى الماضى واللفظ باق كما فعل فى إلى الداخلة على المضارع ، وقال الجزولى : (3) ونسب إلى سيبويه (4) أنها غيرت لفظ الماضى إلى المضارع (5) والمعنى باق على الماضى ، لأن المعانى أكثر من الألفاظ.

و (لم) تجزم فعلا واحدا نحو : (لم أضرب) ولا تلغى عند الجزم ، وقد شد إلغاؤها نحو :

[٦٢٦] لولا فوارس من نعم وأسرتها

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (٦)

ص : ٩٥٨

١- ينظر المقتضب ٢ / ٣ - ٤.

٢- ينظر شرح المصنف ١٠٥.

٣- ينظر الجنى الدانى ٢٦٧.

٤- ينظر الكتاب ٤ / ٢٢٠.

٥- قال المرادى فى الجنى الدانى ٢٦٧ تنبيهان : الأول : (لم) من خواص الفعل المضارع ، وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه إلى الماضى وهو مذهب المبرد).

٦- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ١ / ٤٤٨ ، وشرح المفصل ٧ / ٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠١٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥١ ، والجنى الدانى ٢٦٦ ، ومغنى اللبيب ٣٦٥ ، - وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٧٤ ، واللسان ماده (صلف) ٤ / ٢٤٨٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣١٣ ، وخزانه الأدب ١ / ٢٠٥ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٤٦. والصليفاء : يوم لهوازن على فزاره وعبس وأشجع. والشاهد فيه قوله : (لم يوفون) حيث ألغى عمل (ما) فلم تجزم وإنما جاءت فقط للنفى ك- (لا).

قوله : (و (لما) مثلها) يعنى فى القلب ، والخلاف واحد ، وهى مركبه من (لم) و (ما) عند الأكثر وقيل : هى بسيطه (١).

قوله : (وتختص بالاستغراق) (٢) يعنى أن (لما) تختص على (لم) بأمور ، أحدها أنها تفيد الاستغراق ، إذا قلت : (لما يقيم زيد) فهو مستمر على الانتفاء إلى وقت كلامك ؛ بخلاف (لم) فإنها لا يجب فيها ذلك.

الثانى قوله : (وجواز حذف الفعل) يعنى أنه يجوز حذف الفعل بعد (لما) لأنها جواب قد فعل ، والحذف جائز مع قد نحو : (قمت ولما) أى ولما يقيم و (قدمت ولما) قال :

[٦٢٧] فجئت قبورهم بدءا ولما

فناديت القبور فلم يجبه (٣)

أى ولما أكن كذلك ، وذلك بشرط قرينه ، بخلاف (لم) فلا يجوز حذفه معها إلا ضروره نحو :

ص : ٩٥٩

١- ينظر الجنى الدانى ٥٩٣ ، وهمع الهوامع ٣١٣ / ٤ وما بعدها.

٢- ينظر شرح المصنف ١٠٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥١.

٣- البيت من الوافر ، وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ١٠١٤ / ٢ ، ومغنى اللبيب ٣٦٩ ، والهمع ٣١٤ / ٤. والشاهد فيه قوله : (ولما) حيث حذف الفعل الذى دخلت عليه (لما) وأراد ، ولما أكن كذلك.

[٦٢٨] يا رب شيخ من لكيز ذى غنم

أجلح ولم يشمط وقد كاد ولم (١)

الثالث : أنها تكون بمعنى (إلا) نحو : (عزمت عليك لما ضربت كاتبك صوتا وعزلته) ، أى إلا ضربته قال :

[٦٢٩] قالت له : بالله يا ذا البردين

لَمَا غنثت نفسا أو اثنين (٢)

الرابع : أنها تكون بمعنى (حين) مع الماضى نحو : (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ) (٣) (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ) (٤) وهو كثير ، فمنهم من يقول : هى اسم ، ومنهم من يقول : هى باقية على الحرفيه.

الخامس : أنه لا يجوز دخول أداءه الشرط عليها بخلاف [و ١١٨] (لام الابتداء) و (لام كى) و (لام الأمر) و (لام الملك).

قوله : ([ولام الأمر اللام] (٥) المطلوب بها الفعل) خرج ما عدا لام

ص : ٩٦٠

١- الرجز بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠١٤ ، وينظر شرح المفصل ٨ / ١١١ / وضرائر الشعر ١٨٣ وما بعدها ، وخزانه الأدب ٩ / ٩ . والشطر الثانى منه : فى كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي فِيهِ فِقْمٌ وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : (ولم) يريد ولم يشمط ، فحذف مجزوم (لم) تشبيها لها بمجزوم (لما) وذلك ضروره.

٢- الرجز بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٦٨ ، وينظر جمهره اللغه ٢ / ٤٦ - ٤٧ ، والجنى الدانى ٥٩٣ ، ومغنى اللبيب ٣٧١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٨٣ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٩٩ ، ٢ / ٤٢ ، والدرر ٣ / ١١٨ ، واللسان ماده (غنث) ٥ / ٣٣٠٥ . والشاهد فيه قوله : (لَمَا غنثت) حيث جاءت بمعنى إلا بعد القسم.

٣- يوسف ١٢ / ٢٢ وتمامها : (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ).

٤- القصص ٢٨ / ٢٣ وتمامها : (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّهُ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ...)

٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

فعل الأمر نحو: (ليقع زيد)، وهي جازمه للفعل، وإنما كسرت حملا على لام الجر لاختصاصها بالأفعال، ولام الجر بالأسماء، وقيل: أصلها السكون حملا على عملها كما قيل في لام الجر، وخرجت بالكسر لتعذر الابتداء بساكن، فإن دخلت عليها (الواو) و (الفاء) و (لم)، نحو: (وَلْيُوفُوا) (١) جاز تسكينها للتخفيف، لأنها تنزل منزله الجزء من الكلمة، فصارت كـ (كيف) وإبقاؤها على ما كانت عليه، واستضعف بعضهم التسكين مع (لم)، لأنها كلمة مستقلة يصح الوقف عليها، وهي تدخل فيما لم يسم فاعله كائنا ما كان، تقول: (لأضرب لتضرب ليضرب زيد)، وأما الذي سمي فاعله فيدخل في الغائب بلا خلاف نحو: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) (٢)، ولا يدخل في المتكلم، لأن الإنسان لا يأمر نفسه لا باللام ولا بغيرها، لأنه يفهم الفائدة من الأمر فلا يحتاج إليه، كما لا يحتاج إلى حديث نفسه، بما يخطر بباله وقد جاء الأمر له قليل باللام، نحو: (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (٣) وقوله: «قوموا فأصل لكم» (٤) وأما المخاطب فالقياس دخولها، إلا أنهم استغنوا عنها بصيغته الأمر، لأنها أخف، وأمر المخاطب أكثر، وقد جاء أمر المخاطب قوله: (فَبَدِّلْكَ فَلْيَفْرَحُوا) (٥) شاذًا، وقوله:

ص: ٩٤١

- ١- الحج ٢٢ / ٢٩ وتمامها: (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَيُطِئُوا بِالنَّيْتِ الْعَتِيقِ).
- ٢- الطلاق ٦٥ / ٧ وتمامها: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ.....)
- ٣- العنكبوت ٢٩ / ١٢ وتمامها: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ).
- ٤- الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في باب الصلاة على الحصير من كتاب الصلاة ١ / ١٠٠، وأبو داود في كتاب الصلاة ١ / ١٦٦.
- ٥- يونس ١٠ / ٥٨، وتمامها: (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ)، قال أبو حيان في البحر المحيط ٥ / ١٧٠: (وقرأ عثمان، وأبي وأنس والحسن وأبور رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتاده، والجحدري، وهلال ابن يساف، والأعمش وعمرو بن قائد، والعباس بن الفضل الأنصاري فلتفرحوا بالتاء على الخطاب، وفيها (تجمعون) بالتاء، وهي قراءه جماعه من السلف كثيره، والجمهور بالياء على أمر الغائب، وينظر البحر المحيط ٥ / ١٧٠، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٥٩، والنشر ٢ / ٢٨٥،

«لتأخذوا مصافكم» (١) وقول الشاعر :

[٦٣٠] لتقم أنت يابن خير قريش (٢)

...

وحذف لام الأمر مع الفعل لا يجيزه البصريون ، لأنها نظير حرف الجر ، وأجازه الكوفيون (٣) مطلقا ، وقال ابن مالك : (٤)
حذفها على ثلاثه أقسام :

قياس بعدد أمر بلفظ (قل) نحو : (قُلْ لِعِبَادِي يُقِيمُوا) (٥) ولا- يكون (يقيموا) جوابا للأمر ، لأنه يلزم أن يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة.

ص: ٩٦٢

١- ينظر صحيح مسلم وهو بروايه لتأخذوا مناسككم (...) ٤ / ٧٩ ، (في كتاب الحج باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر راكبا) وذكرته كتب النحو مثل الجمل للزجاجي ٢٠٨ ، والإنصاف ٢ / ٥٢٥ ، والبحر المحيط ٥ / ١٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥٢ ، والجنى الدانى ١١١ ، والهمع ٤ / ٣٠٨.

٢- صدر بيت من الخفيف ، وعجزه : فلتقضى حوائج المسلمينا وهو بلا نسبه فى الإنصاف ٢ / ٥٢٥ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٢٥٢ ، وتذكره النحاه ٦٦٦ ، ومغنى اللبيب ٣٠٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ٥٥ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٤ - ١٠٦ . والشاهد فيه قوله : (لتقم ، لتقضى) حيث جاء أمر المخاطب باللام وهذا فى الشعر أكثر منه فى النثر فى (فالتقضى) إشباع للكسره.

٣- ينظر رأى البصريين والكوفيين فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٠٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥٢ ، ومغنى اللبيب ٢٩٩ - ٣٠٠.

٤- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٠٧ .

٥- إبراهيم ١٤ / ٣١ ، وتامها : (قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ). وينظر همع الهوامع ٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩.

وجائز بعد (قلت) غير أمر نحو :

[٦٣١] قلت لبواب لديه دارها

تأذن فإني حمؤها وجارها (١)

وشاذ فيما لم يتقدمه قول بصيغه أمر ولا غيره نحو :

[٦٣٢] محمد تفد نفسك كل نفس (٢)

...

قوله : (و «لا» للنهاي) (لا) ناهيه ، ونافيه ، وزائده.

قوله : (والمطلوب بها الترك) ، خرجت النافية والزائده. وهي جازمه بخلاف النافية ، وهي لا تدخل على ما لم يسم فاعله مطلقا ، وأما ما سمي

ص : ٩٦٣

١- الرجز ، لمنظور بن مرثد كما في شرح شواهد المغنى ٢ / ٦٠٠ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ١٠٠٥ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٦٠ ، والمغنى ٢٩٨ ، والجنى الدانى ١١٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٠٩ ، واللسان ماده (لوم) ٥ / ٤١٠٣ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٣ . ويروى كما في البحر المحيط ٨ / ٢٦٠ : قلت لبواب على بابها تأذن لى إني من أحمائها ويروى : تأذن بدل تأذن. والشاهد فيه قوله : (تأذن) وهو يريد لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعه والحذف ليس ضروره حتى تمكنه من أن يقول (وإذن).

٢- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : إذا ما خفت من شيء تبالا وهو لأبى طالب فى شرح شذور الذهب ٢٣٦ ، وينظر الكتاب ٨ / ٣ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٩١ ، وشرح المفصل ٧ / ٣٥ - ٦٠ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ١٠٠٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥٢ ، وشرح المصنف ١٠٥ ، والإنصاف ٢ / ٥٣٠ ، والبحر المحيط ٥ / ٤١٤ ، ومغنى اللبيب ٢٩٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٠٩ ، وخزانه الأدب ٩ / ١١ . والشاهد فيه قوله : (تفد) يريد لتفد فأضمر لام الأمر ، وهذا من أقبح الضرورات كما ذهب إلى ذلك الأعلام.

فاعله ، فبابها المخاطب نحو : (لا تضرب) ، قال تعالى : (وَلَا تُسْرِفُوا) (١) (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ) (٢) ، وأما المتكلم فلا تدخل عليه لأن الإنسان لا ينهى ، إلا من هو أجنبي عنه ، وكذلك الغائب ، لأنه لا ينهى إلا من يخاطب ويقبل عليه ، وإن دخلت عليهما فتوسعا وتجاوزا نحو :

[٦٣٣] لا أعرفن ربها حورا مدامعها

مردفات على أحناء أكوار (٣)

فأما إذا الأمر للمتكلم والمراد به غيره جاز وحسن ، نحو : (لا أريتك ها هنا) ، لأنه فى التحقيق نهى لغيره ، وأما حذفها فلا يجوز بلا خلاف.

قوله : (وكلم المجازاه) ، يعم ما كان منها اسما وما كان حرفا.

قوله : (تدخل على فعلين) (٤) فيه تفصيل ، وهو أن دخولها إن كان على الجزم لم يلزم أن يكون فعلا ، وإن كان على الشرط فإن كانت الأداة اسما لزم أن يكون شرطها فعلا لفظا ، ولم يجز أن تقدر عند البصريين (٥) وما

ص : ٩٦٤

١- الأعراف ٣١ / ٧ ، وتمامها : (يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين).
٢- طه ٨١ / ٢٠ ، وتمامها : (كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى).
٣- البيت من البسيط ، وهو للأعشى فى شرح التسهيل السفر الثانى ١٠١٠ / ٢ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٦٨ / ٣ ، وهو فى ديوان الأعشى ٧٥ ، بعجز آخر غير هذا وهو : كأن أبقارها نعاج دوار وينظر معنى اللبيب ٣٢٤ ، وشرح الأشموني ٥٧٣ / ٣ ، ويروى أعجاز بدل أحناء. والشاهد فيه قوله : (لا أعرفن) حيث دخلت (لا) الناهية على فعل المتكلم وذلك على سبيل التوسع والتجاوز أى نادر.

٤- فى المحققه (الفعالين) بدل (فعالين).

٥- ينظر رأى البصريين فى شرح الرضى ٢٥٥ / ٢.

خالف فشاذ نحو :

[٦٣٤] فمتى واغل يزرهم يحيو (١)

ه ... -

كانت الأداة حرفا كان شرطها فعلا لفظا أو تقديرا نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (٢) تقديره وإن استجارك أحد وقال الكوفيون (٣) أحد مبتدأ ولا يقدر شيء.

قوله : (لسببىه الأول ومسببىه الثانى) يعنى أن الأول فى نحو قولك :

(إن قمت قمت) ، والثانى مسبب.

قوله : (ويسميان شرطا وجزاء) ، ويسمى الأول شرطا ، والثانى جزاء ، والأداة هى الجازمه لهما معا فى اقتضائه عند سيبويه (٤) والجمهور ، وقيل الخلاف فى عاملها كالخلاف فى عامل المبتدأ والخبر ، وأقاموا الأداة مقام الابتداء.

قوله : (فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم) الشرط الذى يدخل عليه

ص : ٩٤٥

١- صدر بيت من الخفيف ، وعجزه : ويعطف عليه كأس الساقى وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ١٥٦ ، ينظر الكتاب ٢ / ١١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٨٨ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ ، والإنصاف ٢ / ٦١٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٢٧ ، والهمع ٤ / ٣٢٥ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٦ ، ٩ / ٣٧ - ٣٩ ، ويروى : وبينهم بدل بينهم. والشاهد فيه قوله : (فمتى واغل يزرهم) وفيه تقديم الاسم على الفعل فى متى ، مع جزمها ضروره وارتفاع الاسم بعدها فعل يفسره الظاهر لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل.

٢- التوبه ٩ / ٦ ، وتمامها : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ).

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٥٥.

٤- ينظر الكتاب ٣ / ٦٣.

أن لا يكون إلا جملة فعلية ماضيه متصرفه مجردة من قد وغيرها ، مما يتصل بها من أولها ، أو مضارعا مثبتا أو منفياب- (لا) أو (لم) ولا يكون إلا إنشاء مستقبلا ولا إنشاء مستقبلا ، وأما الجزاء فقد يكون جملة اسميه وفعلية متصرفه وغير متصرفه ، والمتصرفه من مضارع أو أمر أو نهى أو ماض ، وما لم يظهر فيه الجزم من هذه الأشياء فمحلله الجزم ، لأنه يجوز في تابع الشرط والجزاء الجزم على لفظ المتبوع أو محله ، والرفع والاستئناف مثاله في تابع الشرط المجزوم :

[٦٣٥] متى تأتانا تلمم بنا في ديارنا (١)

...

ومثاله في القطع : (٢)

[٦٣٦] متى تأته تعشو إلى ضوء ناره (٣)

...

ص : ٩٦٦

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : تجد حطبا جزلا- ونارا تأججا وهو لعبد الله الحر وهو في الكتاب ٣ / ٨٦ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٦٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٣ ، وسر صناعه الإعراب ٦٧٨ ، وشرح المفصل ٥ / ٥٧ ، والإنصاف ٢ / ٥٨٣ ، ورفض المبانى ٣٢ - ٣٣٥ ، وشرح قطر الندى ٩٠ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٧١٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦١ - ٢٦٦ . والشاهد فيه قوله : (تلمم - تأتانا) فيجزم تلمم لأنه بدل من تأتانا ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز .

٢- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٧٣ .

٣- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : تجد خير نار عندها خير موقد وهو للأعشى في ديوانه ٥١ ، وينظر الكتاب ٣ / ٨٦ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٨٦ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٧٣ ، ونسبه إلى الحطيئة ، وينظر المقتضب ٢ / ٦٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٧٨ ، ومجالس ثعلب ٤٦٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٨ ، وشرح المفصل ٧ / ٤٥ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٣٩ ، وخزانه الأدب ٣ / ٧٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٥ . والشاهد فيه قوله : (متى تأته تعشو تجد) حيث جزم ب- (متى) فعلين وهما تأته وتجد ، بينما رفع (تعشو) لاعتراضه بين الشرط والجزاء .

ومثاله فى تابع الجزاء المجزوم قوله تعالى : (وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) (١) ومثاله فى القطع : (وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمُ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ) (٢) ويجوز النصب مع الجزم والرفع فيما عطف بالواو والفاء (٣) على قول من أجاز النصب فى جواب الشرط دون ما عطف بثم فلا تنصب معها ، ومنه قوله تعالى : (وَنذَرُهمْ) (٤) قرئ رفعا ونصبا وجزما ، ثم نعود إلى بيان قول المصنف (٥) إذا كان الشرط والجزاء مضارعين لفظا وتقديرا نحو : (إن تضرب أضرب) وقد جاء الرفع فى الجزاء قال :

[٦٣٧] يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع (٦)

فقال سيبويه : (٧) هو التقديم والتأخير تقديره : إنك إن تصرع إن يصرع

ص : ٩٦٧

١- محمد ٤٧ / ٣٨ ، وتمام المعنى : (وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ).

٢- آل عمران ٣ / ١١١ ، وتمامها : (لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمُ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ).

٣- ينظر البحر المحيط ٣ / ٣٢ - ٣٣.

٤- الأعراف ٧ / ١٨٦ ، وتمامها : (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ). قرأ الحسن وقتاده وأبو عبد الرحمن وأبو جعفر والأعرج وشيبيه والحرميان وابن عامر (ونذرهم) بالنون ورفع الراء ، وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء ورفع الراء ، وقرأ ابن مصرف والأعمش والأخوان وأبو عمرو بالياء والجزم ، وروى خارجه عن نافع بالنون والجزم ، ينظر الحجة فى القراءات ابن زنجلة ٣٠٣ - ٣٠٤ والسبعة فى القراءات ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والكشف ١ / ٤٨٥ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٣١.

٥- ينظر شرح المصنف ١٠٦.

٦- الرجز لجرير بن عبد الله البجلي فى الكتاب ٣ / ٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٢١ ، وينظر المقتضب ٢ / ٧٢ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٨ ، والإنصاف ٢ / ٦٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٧٤ ، والمغنى ٧١٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٩٧ ، وورصف المبانى ١٠٤ ، وهمع الهوامع / ٢٥٠ ، ٣٣١ / ٤ ، وخزانه الأدب ٨ / ٢٠ - ٢٣ - ٢٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٨٦ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٣٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٥٦ - ٢٦٠. والشاهد فيه قوله : (إنك إن يصرع أخوك تصرع) حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضروره فإن جملة تصرع خبر (إن) والجملة دليل جزاء الشرط معترضه بين المبتدأ والخبر.

٧- ينظر الكتاب ٣ / ٦٧ ، والهمع ٤ / ٣٣١.

أخوك ، والجزاء محذوفه ، قال المبرد : (١) هو على إضمار الفاء أى فأنت تصرع ، وإن كانا ماضيين فى اللفظ فالجزم مقدر نحو : (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ) (٢) ويظهر أثره فى العطف نحو : (إن قمت قمت) وأحوج بالجزم ، وهذا القسم أضعف من الأول لعدم ظهور أثر حرف الشرط .

قوله : (أو الأول فالجزم) ، يعنى إن كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فى اللفظ فالجزم فى الشرط ظاهر وفى الجزاء مقدر ، نحو : (إن تقم قمت) لكنه قليل ، وبعضهم منع منه ، قال : لأنه يكره أن يهيا الحرف للعمل بظهور تأثيره فى الشرط ثم يتصل عمله بعدم ظهوره فى الجزاء ، ولأن الجزاء فى المعنى بعد الشرط ، لأنه سبب والجزاء مسبب والسبب قبل المسبب ، إما فى الزمان أو فى الرتبة ، فكرهوا أن يكون الأسبق بصيغته المستقبل والمتأخر بصيغته الماضى ، وقد ورد فى الشعر نحو قوله :

[٦٣٨] من يكدنى بسىء كنت منه (٣)

...

وقوله :

ص : ٩٦٨

-
- ١- ينظر المقتضب ٢ / ٧٢ ، والهمع ٤ / ٣٣١ .
 - ٢- آل عمران ٣ / ١٤٤ ، وتمامها : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ...).
 - ٣- صدر بيت من الخفيف ، وعجزه : كالشجابين حلقة والوريد وهو لأبى زيد الطائى فى ديوانه ٥٢ ، ينظر المقتضب ٢ / ٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ٢ / ١٠٥٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٧١ ، ووصف المبانى ١٠٥ ، والبحر المحيط ٤ / ٣٧٠ ، وخزانه الأدب ٩ / ٧٦ . والشاهد فيه قوله : (من يكدنى كنت) حيث جزم بمن الشرطيه فعلا مضارعا وجاء جواب الشرط فعلا ماضيا وهذا قليل وللضرورة ، كما قال الرضى نقلا عن بعضهم . (الرضى ٢ / ٢٦٠).

[٦٣٩] إن يسمعوا سبه طاروا بها فرحا

منى وما علموا من صالح دفنوا (١)

وهذا القسم أضعفها.

قوله : (وإن كان الثانى فالوجهان) يعنى وإن كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا جاز الجزم بالشرط والرفع ، إما بتقدير (ما) مبتدأ ، كقول المبرد (٢) أو على التقديم كقول سيويه (٣) قالوا : لأنه لما بعد حرف الشرط ضعف من الجزم ، وقوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٍ) (٤) مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا) (٥) وقوله :

[٦٤٠] دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا

عليك يشفوا صدورا ذات توغير (٦)

ص : ٩٦٩

١- البيت من البسيط ، وهو لقعب بن أم صاحب ، والبيت فى معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٧٦ ، والمحتسب ١ / ٢٠٦ ، وسمط اللالى ٣٦٢ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٣ / ١٤٥٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٣٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٥٢ ، ومغنى اللبيب ٩٠٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٦٥ ، ويروى فى البحر المحيط إن يأذنوا ريبه بدل يسمعوا ريبه. والشاهد فيه قوله : (إن يسمعوا طاروا) حيث جاء فعل الشرط مضارعا مجزوما ، وجوابه ماضيا ، وهذا قليل للضرورة.

٢- ينظر المقترض ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥ ، والأصول ٢ / ١٩٠ ، وقد خالف ابن السراج أستاذ المبرد فى ٢ / ١٩١ : وهذا الذى قاله أبو العباس - رحمه الله - لست أقوله ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل.

٣- ينظر الكتاب ٣ / ٦٧.

٤- هود ١١ / ١٥ ، وتامها : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ).

٥- الشورى ٤٢ / ٢٠ ، وتامها : (وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ).

٦- البيت من البسيط ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ٢١٣ ، وينظر الكتاب ٣ / ٦٩ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٩٠ ، - وشرح عمده الحافظ ٣٧١ ، واللسان ماده (وغر) ، والدرر ٥ / ٨٣ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٣٠ ، ويروى دَسَّتْ إِلَى بدل دست رسولا. والشاهد فيه قوله : (يشفوا) حيث جزمه على أنه جواب الشرط وهو فعل مضارع وشرطه فعل ماض وهذا جائز.

وقوله :

[٦٤١] وإن أتاه خليل يوم مسغبه

يقول لا غائب مالى ولا حرم (١)

[و ١١٩]

وهذا القسم أقوى من الثالث لوروده ، لأنه على قياس السبب والمسبب ، وضعفه لاختلاف الشرط والجزاء لفظا وعدم ظهور الجزم لفظا فى الشرط (٢).

قوله : (وإذا كان الجزاء ماضيا إلى آخره) ، قسم الجزاء بالنظر إلى دخول فاء السبب عليه ، وعدم دخولها ، إلى واجب وممتنع وجائز ، قال صاحب البرود : كان يغنى أن يجعلها قسمين واجبه وممتنعه.

القسم الثالث : إنما دخلت عليه باعتبار حال لا يجوز سقوطها عند

ص : ٩٧٠

١- البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ١٥٣ ، وينظر الكتاب ٣ / ٦٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٨٥ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، وجمهره اللغة ١٠٨ ، وأمالى القالى ١ / ١٩٣ ، وسمط اللالى ١ / ٤٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، والإنصاف ٢ / ٦٢٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٣٠ ، والمغنى ٥٥٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٣٨ ، ورفض المبانى ١٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٧٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، والبحر المحيط ٢ / ٤٤٥ ، والهمع ٤ / ٣٣٠ . والشاهد فيه قوله : (يقول) حيث رفعه على نيه التقديم والتقدير إن أتاه يقول ، وجاز هذا لأن (إن) غير عامله فى اللفظ.

٢- قال أبو حيان فى البحر المحيط ٢ / ٤٤٥ : (إذا كان فعل الشرط ماضيا وما بعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء جاز فى ذلك المضارع الجزم ، وجاز فيه الرفع ، مثال ذلك : إن قام زيد يقوم عمرو ، وإن قام زيد يقيم عمرو ، فأما الجزم فعلى أنه جواب الشرط ، ولا نعلم فى جواز ذلك خلافا وأنه فصيح).

إرادته ، وسقطت باعتبار حال لا- يجوز دخولها عند إرادته ، ولك في معرفه دخولها وعدمه ، طريقان ، جملي وتفصيلي ، فالجملي أن تقول : (كل جزء يصح كونه شرطا ، لا يصح دخول الفاء عليه ، وكل جزء لا يصح كونه شرطا يجب دخولها عليه. وأما التفصيلي فما ذكر المصنف.

قوله : (وإذا كان الجزء ماضيا بغير «قد» (١) لفظا أو معنى لم يجز الفاء) فالماضي لفظا نحو : (إن ضربت ضربت) والماضي معنى نحو : (إن ضربت لم أضرب) لكنه ينقض ب- (قد) المقدره نحو : (وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ) (٢) وإن رد قوله لفظا أو معنى إلى قد الظاهره والمقدره انتقض عليه ب- (لم) الداخلة على المضارع ، وإن أرادهما جميعا كان مستقيما ، وليس من اللفظ المشترك الذي يمتنع إطلاقه على كل معنيه ، بل من المتواطئ وإنما يقدر دخول (الفاء) لأن (الفاء) تدل على الماضي لانقطاعه عن الشرط لكونه في سياق المبتدأ لأن الجزء مع دخولها تصير خبر مبتدأ ، والشرط يدل على الاستقبال فيحتمل معنى الشرط لكونه في سياق المبتدأ ، لأنه يدل على الاستقبال والجزء على الماضي.

قوله : (وإن كان مضارعا مثبتا أو منفيا ب- (لا) فالوجهان) وذلك

ص: ٩٧١

١- ينظر شرح المصنف ١٠٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦٢. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ١٠٢٨ : وأما الجزء فيصلح له كل الجمل فيكون جمله طلبيه وخبريه شرطيه وغير شرطيه وجمله اسميه أو فعليه ، والأصل كونه جمله يصلح جعلها شرطا ، وهى المصدر ، بفعل متصرف ماض مجرد من قد لفظا أو تقديرا ، أو من غيرها ، أو مضارع مجرد أو منفي ب- (لا) أو (لم) لأن الشرط بيان وأخواتها تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره فاستلزم في جملتيه امتناع الثبوت ، أو إن كان الحصول فلا تكون إحداهما اسميه أو طلبيه إلا بتأويل).

٢- يوسف ١٢ / ٢٧ وتمامها : (وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ).

نحو : (إن تضرب فأضرب) إن شئت أتيت بالفاء فقلت : (فأضرب) نحو : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) (١) والمنفى ب- (لا-) نحو : (إن تضرب لا أضرب) وف (لا أضرب) وعليه : (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) (٢) لكن متى دخلت الفاء رفعت ، لأنها تمنع حرف الشرط من العمل فيما بعدها ، ومتى سقطت جزمت ، وسقوطها أكثر من إثباتها ، وإنما جاز الوجهان ، لأنه يصح اعتبار تأثير حرف الشرط ، فلا تدخل الفاء لحصول الربط بحرف الشرط ، ويصح عدم تأثيره فيكون الخير خيرا مبتدأ محذوف فتدخل الفاء للربط بين الجملتين ، وكذلك مع (لا-) إن جعلتها لمجرد النفي عمل حرف الشرط فيما بعدها ، وإن جعلتها للاستقبال لم يعمل لأنه لا يصح الجمع بين حرفي استقبال.

قوله : (وإلا فالفاء) (٣) يعنى إن لم تكن من القسم الأول ولا من الثانى وجبت الفاء ، وإنما وجبت لتعذر تأثير حرف الشرط فى غير الواجب والجائز ، وهذا هو القسم الثالث ، وذلك فى سبع مسائل ؛ فى الجمل الاسمية سواء صدرت ب- (إن) أو غيرها من حروف المبتدأ ، نحو : (إن تكرمنى فإنى أكرمك) أو (فأنا أكرمك) ، والفعليه غير المتصرفه نحو (إن تأتبنى فعسى أن آتيك) ، وفى الماضى ب- (قد) لفظاً أو تقديراً ، والمنفى ب- (لما) وفى المستقبل ب- (السين وسوف) ، والمنفيه ب- (إن) و (ما) وفى جملة الطلب

ص: ٩٧٢

- ١- المائدة ٥ / ٩٥ وتامهما : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ...) (عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ).
- ٢- الجن ٧٢ / ١٣ وتامهما : (وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا).
- ٣- ينظر شرح المصنف ١٠٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦٢.

مطلقاً ، كالأمر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض والنداء والترجى ، ونحو ذلك ، وفي جملة القسم نحو (إن تأتني فوالله لأكرمك) وفي جملة الشرط فيمن أجازها نحو : (إن تأتني فإن تحدثني أكرمك) فهذه المسائل لا يجوز حذف الفاء (١) معها إلا ضروره ، والمبرد (٢) منع حذفها في الضروره ، وأما الكوفيون (٣) فأجازوا حذفها في السعه ، واحتجوا بقوله تعالى : (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) (٤) (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) (٥) (وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ) (٦) ويقول الشاعر : [ظ ١١٩]

[٦٤٢] من يفعل الحسنات الله يشكرها (٧)

...

ص: ٩٧٣

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٦٣ : (ويجب الفاء فى كل فعلية مصدره بحرف سوى (لا) و (لم) فى المضارع سواء كان الفعل المصدر بها ماضياً أو مضارعاً ، فيجب فى الماضى مصدراب- (قد) ظاهره أو مقدره نحو قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)) و (وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت) أو مصدراب- (ما) أو (لا) نحو : (إن زرتنى فما أهنئك) وفى المضارع مصدراب- (لن) و (سوف والسين) وما هذا كله لأن الأشياء لم تقع شرطاً فلا تقع أيضاً جزاء إلا مع علامه الجزاء.

٢- ينظر المقتضب ٢ / ٧١.

٣- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ٢ / ٢٦٣.

٤- الشورى ٤٢ / ٣٧ وتامها : (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ).

٥- الشورى ٤٢ / ٣٩.

٦- الجاثية ٤٥ / ٢٥ وتامها : (وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتُّوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ).

٧- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : والشر بالشر عند الله مثلاًن وهو لكعب بن مالك فى ديوانه ٢٨٨ ، ولحسان بن ثابت فى الكتاب ٣ / ٦٥ ، وليس فى ديوانه ، وينظر شرح أبيات سيويه ٢ / ١٠٩ ، والمقتضب ٢ / ٧٢ ، والمنصف ٣ / ١١٨ ، والخصائص ١ / ٢٨١ ، وشرح المفصل ٩ / ٢ - ٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦٣ ، والمغنى ٨٠ - ١٣٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٨٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢١٠ ، ونوادى أبى زيد ٣١ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦٠ ، وخزانه الأدب ٩ / ٤٩ - ٥٢ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٣٣ . والشاهد فيه قوله : (من يفعل الحسنات الله يشكرها) حيث حذف الفاء الرابطه من جواب الشرط والتقدير فالله يشكرها ، وهو الحذف للضروره الشعريه وأجازه بعضهم إذا علم.

وقوله :

[٦٤٣] ... -

ومن أكثر التسأل يوما سيحرم (١)

وغير ذلك ، والمانعون جعلوا الشعر شاذًا ، وأما (من يفعل الحسنات) فالرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) (٢) وأما الآيات الكريمة فإن جعلت (إذا) لمجرد الزمان خرجت عن الشرطية نحو : (وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى) (٣) ولا إشكال ، وإن جعلت شرطية فالجزاء جواب قسم محذوف مقدر قبل الشرط.

قوله : (ويجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء) يحترز من الفعلية ، لأنها التي للمفاجأه ، وهي لازمه للمبتدأ ، وزاد غيره أن تكون الجملة خبرية ، ولا يجوز في (إن عصا زيد فويل له) إذا ويل له ، وأن لا تدخل على الجملة أداه نفى ولا أن ، ولا يجوز في (إن قمت فما عمرو قائم) (إذ ما عمرو قائم) ولا في (إن قمت فإن عمرا قائم) ، (إذا إن عمرا قائما) وقد جاء مع (أن) في غير الشرط نحو :

ص : ٩٧٤

١- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : سألنا فأعطيتم وعدنا فعدتم وهو لزهير بن أبي سلمى في معلقته كما في شرح المعلقات السبع ٧٦ ، ويروى ومن أكثر بدل يكثر. والشاهد فيه قوله : (سيحرم) حيث حذفت الفاء من جواب الشرط.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٦٣.

٣- الليل ٩٢ / ١.

إذا أنه عبد القفى واللهازم (١)

ومثال ما جمع الشروط قوله تعالى : (وَإِنْ تُصَبِّهُم سَيِّئُهُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (٢) فإن (إذا) سادّه مسد الفاء ومغنيه عنها كأن ما فيها من المفاجأه قائم مقام السببيه الحاصله فى الفاء تقديره : (فهم يقنطون) خلافا للأخفش (٣) ، فإن الفاء عنده محذوفه وتقديره : إذا هم يقنطون وضعف بأن حذف الفاء قليل شاذ وهذا كثير فصيح .

قوله : (وبأن مقدره [بعد الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض] (٤) إلى آخره) وهو عطف إلى قوله : (وينجزم ب- لم) و (لما) أى وينجزم ب- (إن) مقدره بعد الأمر ، سواء كان صريحا نحو (قم أقم) أو غير صريح نحو : (حسبك ينم الناس) (٥) والنهى (لا- تقم أقم) والاستفهام نحو : (هل تقم أقم؟) والتمنى نحو (ليت لى مالا- وانفق منه) والعرض نحو : (ألا- تنزل إلينا نكرمك) وكذا التحضيض نحو : (هلا تزورنا نكرمك).

قوله : (إذا قصد السببيه) يعنى أنك إذا قصدت السببيه فى جواب هذه الستة الأشياء جزمته بتقدير (إن) والشرط بعدها وإنما يصح تقدير

ص : ٩٧٥

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى الكتاب ٣ / ١٤٤ ، وينظر المقتضب ٢ / ٣٥١ ، والخصائص ٢ / ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٩٧ ، ٨ / ٦١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٧٣ ، والجنى الدانى ٣٧٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٩٧ ، وشرح شذور الذهب ٢٣٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٦٨ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٦٥ ، وشرح الأشمونى ١ / ١٣٨ . والشاهد فيه جواز فتح همزه (إنّ) وكسرها بعد (إذا) الفجائيه .

٢- الروم ٣٠ / ٣٦ وتمامها : (وَإِذَا أَدْفَنَّا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصَبِّهُم سَيِّئُهُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ).

٣- ينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٦٥٧ .

٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٦٦ .

(إن) لأن هذه الأشياء فيها معنى الطلب ، والطلب لا ينفك من سبب حامل عليه ، بخلاف النفي فإنه خبر محض ، والتقدير واقف على حصول السبب ، هذا مذهب الجمهور وقال الخليل : (١) إن هذه الأمور هي الجازمه بنفسها لنيابتها مناب (إن) كالظرف ، هذا إن قصدت السببيه ، وإن لم تقصد السببيه ، أو لم تصح لم تجزم بل رفعت ، إما على الاستئناف نحو : (قم يدعوك) ، أو الحال نحو : (ذَرُّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ) (٢) أو الصفه نحو : (أحب رجلا يدعوك) ، ومثال ما يحتمل السببيه والصفه والاستئناف قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ، يَرِثُنِي) (٣) خلافا للكسائي (٤) فقال : لا يصح فيها الصفه لأن يحيى مات قبل زكريا ، فلو كان يرثني صفه لكانت دعوته غير مستجابة ، والمعلوم استجابتها لقوله تعالى : (فَأَسَدِّتْجَنَّا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى) (٥) ومثال ما يحتمل الاستئناف والسببيه والحال : (فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي) (٦) إذا كان فاعل يصدقني ضمير (هارون) وإن كان ضمير

ص: ٩٧٤

- ١- ينظر الكتاب ٣ / ٩٤ وما بعدها.
- ٢- الأنعام ٦ / ٩١ وتمامها : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ...)(وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ).
- ٣- مريم ١٩ / ٥ - ٦ ، وتمامها : (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا).
- ٤- وقرأ الجمهور برفع الفعلين (يرثني ويرث) صفه للولي وقرأ غير الجمهور (يرثني) بالرفع والياء و (أرث) جعلوه فعلا مضارعا من ورت. قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزه (يرثني ويرث) برفعهما. وقرأ أبو عمرو والكسائي يرثني ويرث جزما فيهما. ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٠٧ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٣١٧ واكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٨٤ ، والبحر المحيط ٦ / ١٦٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦٦ ، وشرح المصنف ١٠٦.
- ٥- الأنبياء ٢١ / ٩٠ وتمامها : (فَأَسَدِّتْجَنَّا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ).
- ٦- القصص ٢٨ / ٣٤ وتمامها : (وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ) - (أَنْ يُكذِّبُون).

(فرعون) احتمال السببيه والاستئناف لا الحال.

قوله : (مثل أسلم تدخل الجنة) هذا مثال للأمر ، وتقديره (إن تسلم تدخل الجنة) حذف (إن) وشرطها لدلاله الأمر والجزاء عليهما.

قوله : (ولا تكفر تدخل الجنة) هذا مثال النهى تقديره : (إن لا تكفر تدخل الجنة).

قوله : (وامتنع (لا تكفر تدخل النار) خلافا للكسائي (١) لأن التقدير : إن لا تكفر) اختلف النحاه فى هذه وأشباهاها نحو : (لا تدن من الأسد يأكلك) فقال الجمهور : لا يصح ، لأن من شرط المقدر موافقه الملفوظ نفيًا وإثباتًا ، والنهى نفي ، فيصير التقدير : إن لا- تكفر تدخل النار ، وإن لا- تدن من الأسد يأكلك ، وهذا لا- يجوز ، فيتعين حينئذٍ الرفع ، وقال الكسائي : (٢) و روى عن الكوفيين أنه يجوز الجزم لأنه يلتبس أن الكفر سبب فى دخول النار ، والدنو سبب فى الأكل ، وأنت بالخيار إن شئت [١٢٠] قدرت إن لا تكفر ، وإن لا تدن ، على زياده لا ، مثل : (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسِيَّجِدَ) (٣) وإن شئت قدرت : إن تكفر وإن تدن بغير لا ، ويجيز

ص : ٩٧٧

-
- ١- ينظر الكتاب ٩٧ / ٣ وما بعدها ، والأصول لابن السراج ١٨٣ / ٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ٩٨٢ / ٢ وما بعدها ، وشرح المصنف ١٠٦ ، وشرح الرضى ٢٦٧ / ٢ .
 - ٢- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٩٨٢ / ٢ .
 - ٣- الأعراف ١٢ / ٧

الكسائي (١)؛ أسلم تدخل النار، أى إن لا تسلم، واحتج بما سمع من العرب نحو: (لا تسافروا يجهنم ما تكرهون)، وقوله: «لا ترجعون بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (٢) وقول أبي طلحة (٣) «لا تشرف يصبك سهم» وأجيب بشذوذ ما سمع، وأما الحديث فالاستدلال به ضعيف، لأنه يروى بالمعنى، وأجاز الأخفش (٤) حملا- على لفظ الأول، وجعل منه قوله تعالى: (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا) (٥) فإنه جزم يؤمنوا عنده حملا- على اطمس واشدد، ورد بأنه من النصب فى جواب الفاء.

ص: ٩٧٨

- ١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٦٧.
- ٢- أخرجه البخارى فى باب الإنصات إلى العلماء من كتاب العلم ١ / ٤١، وكتاب الحج ١٣، والمغازى ٧٧، ويروى (لا ترجعوا) بدل (لا ترجعون) لأنها تصبح نافية.
- ٣- هو أبو طلحة الأنصارى من أصحاب رسول الله (والقول أخرجه البخارى فى باب مناقب أبي طلحة رضى الله عنه من كتاب فضائل الصحابة ٥ / ٤٦، ورواه مسلم فى باب غزوه النساء مع الرجال من كتاب الجهاد ٣ / ١٤٤٣).
- ٤- ينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٥٧٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٦٦.
- ٥- يونس ١٠ / ٨٨.

مثال الأمر ، يريد بالأمر ما كان على صيغته (افعل) و (لتفعل) و (ليفعل) ومثناها ومجموعها ، فيدخل التهديد والدعاء ، والأمر الذى فى معنى الخبر ، وهو فعل التعجب نحو : (أحسن يزيد) ، والإباحه والتسويه نحو : اصبروا (أَوْ لَا تَصْبِرُوا) (١). ويخرج الخبر الذى فى معنى الأمر نحو : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) (٢) والأصوليون يعتبرون المعنى وحده عندهم : طلب المراد من الغير على وجه الاستعلاء دون الخضوع (٣) ، فيدخل فيه (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ). ويخرج منه التهديد والدعاء والأمر الذى فى معنى الخبر والإباحه والتسويه.

قوله : (صيغته (٤) إلى آخره) ، هذا حده عند النحاه. قوله : (صيغته)

ص: ٩٧٩

١- الطور ٥٢ / ١٦ وتمامها : (اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْرُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ).

٢- البقره ٢ / ٢٣٣ وتمامها : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ).

٣- وهذا التعريف ينازعهم فيه من يقول : إن الأمر يفيد الوجوب ولا يصرف إلى المعانى الأخرى إلا بقريته ، ينظر إرشاد الفحول إلى علم الأصول الشوكانى ١٦٩ ، ١٧٥.

٤- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٦٧ : (لو قال : صيغته يصح أن يطلب به الفعل لكان أصرح فى عمومه لكل ما يسميه النحاه أمرا ، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارع سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو (اللهم ارحم....) وينظر شرح المصنف ١٠٧.

جنس ، وقوله : (يطلب بها الفعل) ، خرج ما يطلب بها الترك (١) ، نحو : (لا- تفعل) وخرج ما ليس بطلب كالخير ، نحو : (أنا أطلب قيامك) قوله : (من الفاعل) ، خرج الطلب من المفعول فإنه لا يحذف منه حرف المضارعه لكونه باللام.

وقوله : (المخاطب) ، خرج الغائب والمتكلم فإنه لا يحذف منهما حرف المضارعه ، لكون أمرهما باللام ، وهى عامله فلا تدخل إلا على معرب.

قوله : (يحذف حرف المضارعه) ، ظاهر كلامه أنه من جملة الحد ، يخرج به الأمر باللام فى القراءة بالشاذ فليفرحوا (٢).

وقوله :

[٦٤٥] محمد تفد نفسك كل نفس (٣)

...

بغير لام ويخرج (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) ، لأن فيه حرف المضارعه و (غفر الله لزيد) لأنه ليس على زنه المضارع ، ويرد عليه الأمر الذى يراد به الخبر ، والتهديد ، والإباحه ، والتسويه ، فإنها من الأمر باصطلاح النحاه ، وليس يطلب بهما فعل ، وإن كان قوله : (بعد حذف حرف المضارعه) كلام بعد تمام الحد ، وردت هذه قوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) ومعنى قوله : (يحذف حرف المضارعه) إنك إذا قلت : يدحرج فحذفت الياء مثال الأول : الأمر وهو (دحرج) (٤) ، وكذلك يضرب إلا أنك تزيد فيه

ص : ٩٨٠

١- وما يطلب به الترك هو النهى.

٢- سبق تخريج الآيه والقراءه فيها فى الصفحه (٩٦١)

٣- تقدم تخريجه فى الصفحه ١٠٨٣.

٤- ينظر شرح المفصل ٥٨ / ٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦٨ ، وشرح المصنف ١٠٨.

همزة وصل ، وهى إشاره منه إلى أن المضارع أصل لمثال الأمر ، وهو قول بعضهم وحجتهم الحمل على الأمر باللام وعلى ما تقتضيه ، وهو النهى ، وقال بعضهم : ليس المضارع بأصل للأمر ، لأنه معنى خارج عن الخبر ، فهى صيغه مستقلة تخصه ولأنها قد وجدت أوامر لا مضارع لها نحو : (هب أنى فعلت كذا) و (تعلم) بمعنى اعلم.

قوله : (وحكم آخره حكم المجزوم) (١) يعنى يسكن إن كان حرفا صحيحا غير نون الأفعال الخمسه ، نحو : (اضرب) ، ويحذف إن كان معتلا- أو نونها نحو : (اغز) و (اخش) و (ارم) و (افعل) و (افعلوا) (٢) وإنما قال : حكم المجزوم ولم يقل الجزم لأنه مبنى عند جماهير البصريين (٣). لزوال الشبه ، ولأنه لو كان معربا كان مجزوما ولا جزم إلا بعامل ، ولا جازم ملفوظ ولا مقدر ، لأن إضمار الجازم لا يجوز كالجار ، خلافا للكوفيين والأخفش (٤) ، فإنه عند الأخفش معرب مجزوم بلام مقدره حذفت مع حرف المضارعه تخفيفا ، ولأن حكمه حكم المجرور ، وادعاء [ظ ١٢٠] الفرق بأن أحدهما معرب والآخر مبنى لا دليل عليه ، ويقولون : الإعراب فى الأفعال بالأصالة كالأسماء لا لشبهه ، وعند الأخفش العامل فى فعل الأمر

ص : ٩٨١

١- قال المصنف فى شرحه ١٠٧ - ١٠٨ : (يعنى أنك تعامله معامله المجزوم وإن لم يكن مجزوما عند البصريين لزوال مقتضى الإعراب منه ، وهو حرف المضارعه ولكنهم عاملوه معامله المجزوم فى الصوره لموافقته معنى ما فيه لام الأمر ، ومن ثمه توهم الكوفيون أنه معرب) ، ينظر الإنصاف ٢ / ٥٢٤ ، مسأله رقم ٧٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٨ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦٨ .

٢- ينظر شرح المصنف ١٠٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٦٨ .

٣- ينظر رأى البصريين فى شرح الرضى ٢ / ٢٦٨ ، والإنصاف ٢ / ٥٣٤ .

٤- ينظر رأى الكوفيين فى شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦١ وشرح الرضى ٢ / ٢٦٨ .

معنوى وهو كونه أمراً.

قوله : (فإن كان بعده ساكن إلى آخره) [وليس برباعى زدت همزه وصل] (١) يعنى أنك إذا حذف حرف المضارعه ، فإن كان بعد حذف حرف المضارعه ساكن ، نحو : (يضرب) (يستخرج) ردّت همزه وصل ، يعنى إذا أردت أن تأتى منه بالأمر ردت همزه وصل توصلها إلى النطق بالساكن فتقول (اضرب) (استخرج) بخلاف ما إذا كان بعد حرف المضارعه متحرك نحو : (يعدّ) و (يقوم) فإنك تقول فى الأمر : (عد) و (قم) ولا- يحتاج إلى همزه وصل ، لأن ما بعدها متحرك ، واحترز من الرباعى نحو : (يعطى) فإنك تزيد همزه قطع كما ذكر ب- (عدّ) وقد شد فى الثلاثى الذى بعد حرف المضارعه فيه ساكن واحد ، ومن كان قياسها أن يزداد فى أصلها همزه وصل ، لكنهم استقلوا مع كثره ورود هذه الألفاظ الثلاثة ، وقد جاء فى (مرّ) و (جدّ) الأمران ،

فقالوا : أمر و (أمر) قال تعالى : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) (٢) ولا يقاس عليها بالحذف.

ص : ٩٨٢

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٨ - ٥٩. (وقال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٦٩ : قوله وليس برباعى : يعنى به باب أفعل وحده فإنه هو الرباعى الذى ما بعد حرف المضارعه حرف ساكن ، ولا يجتلب فيه همزه الوصل ، ويعنى بالرباعى ما ماضيه على أربعة أحرف).

٢- طه ٢٠ / ١٣٢ ، وتمامها : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَزُوقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى).

قوله (مضمومه إن كان بعده ضمه) (١)، يريد إن كان ثالث حروف المضارعه ضمه أصلية ضمت الهمزة في الأمر نحو: (اقتل) (ادعى يا امرأه) للاتباع لأنهم لو فتحوها ألبس بالمضارع ولو كسر كان مستثقلا.

قوله: (ومكسوره فيما سواه)، يعنى فيما سوى المضمومه، وذلك حيث يكون ثالث المضارعه مفتوحا أو مكسورا أو ضمه عارضه، نحو: (أضرب) (اعلم) (انطلق) (استخرج) (استو) بكسر الهمزة، لأنك لو فتحتها التبتت فى (أضرب) بمضارع (أضربت) وفى (أعلم) بمضارع ما لم يسم فاعله، وقد اختلف فى همزه الوصل فقال الجمهور: (٢) اجتلبت ساكنه تقليلا للزيادة وحركت بالكسره على أصل التقاء الساكنين، وضعف بأنه يؤدي إلى التوصل إلى ساكن بساكن، ولكن اجتلبت متحركة وخصت بالكسر لتوسطه فى الخفه بين الفتح والضم، وروى عن سيبويه (٣)، ولأن الفتحه قد تكون لغير همزه الوصل، ففرقوا بين ما كانت للتوصل وغيره، وإنما ضمت حيث تضم للاتباع كراهيه الخروج من كسر إلى ضم ك- (حيك).

قوله: (وإن كان رباعيا فمفتوحه مقطوعه)، يعنى وإن كان الفعل

ص: ٩٨٣

-
- ١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٦٩: اعلم أن أصل حركة همزه الوصل الكسره فى الأسماء كانت أو فى الأفعال أو فى الحروف ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا لعله (...). وإنما ضمت فيما انضم ثالثه فى الأمر ك- (اقتل) أو فى غيره ك- (انطلق) واقتدر اتبعا واستثقلا للخروج من الكسره إلى الضمه).
 - ٢- ينظر هامش شرح الرضى ٢ / ٢٦٩.
 - ٣- ينظر الكتاب ٤ / ١٤٦.

رباعيا ، كانت الهمزة فيه مفتوحة مقطوعه نحو : (أعط) و (أكرم) ، وإنما فتحت لأنها لو كسرت التبتت بأمر الثلاثة في (اضرب) ولم (يدر) هل هو أمر من (ضرب) أو من (أضرب) ، ولو ضمت التبتت بمضارعه أيضا ، وإنما كانت مقطوعه لأنها الهمزة التي كانت للماضى وليست للتوصل ، وإنما سقطت في المضارع كراهه اجتماع همزتين مع المتكلم نحو : (أنا أكرم) فحذفوا معه وطردها مع سائر حروف المضارعه ، وجعلت في الأمر لزوال المقتضى لحذفها ، والدليل على ذلك ورودها فيما بعد حرف المضارعه فيه متحرك نحو : (أعدّ) (أردّ) من (يعيد) و (يريد) ، فلو كانت للتوصل لم يدخل عليهما.

أى (فعل) المفعول الذى (لم يسم فاعله) [وهو ما حذف فاعله] (١) وهو فرع على سمي فاعله عند جمهور البصريين (٢) بدليل (بويغ) و (سوير) بلا- إدغام لعدم (بايع) و (ساير) ولو كان أصلها لوجب إدغامه ، وقال المبرد (٣) والكوفيون : هو أصل برأسه لمجىء أفعال لم تستعمل إلا لما يسمى فاعله نحو: (جنّ زيد) و (حمّ عمرو) و (رهبت يا رجل) و (نتجت الناقه).

قوله : (فإن كان ماضيا [و ١٢١] ضم أوله) قسم المبنى للمفعول إلى ماض ومضارع ، وبدأ بالماضى ، وذكر أنه (يضم أوله ويكسر ما قبل آخره) ، وهذا مطرد فى كل ماض ثلاثى مجرد ك- (ضرب) أو مزيد فيه ك- (استخرج) و (أكرم) ورباعى مجرد ك- (دحرج) أو مزيد ك- (يدحرج) ، وإنما غيرت صيغه الفعل خوف اللبس بالمفعول القائم مقام الفاعل بالفاعل الحقيقى ، وخص بالتغيير لقله استعماله ، وكثره استعمال الفاعل ، أو ليسبق

ص: ٩٨٥

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه. قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ : هذا حد مطرد عند سيبويه ، وإما على مذهب الكسائى فى نحو ضربنى وضربت زيدا ، وهو أن الفاعل يحذف فى الأول على ما مر فى باب التنازع. وعلى مذهب الأ-خفش وهو ما حكى عنه أبو على فى كتاب الشعر قال : جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى : ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)).

٢- ينظر رأى البصريين فى الهمع ٣٦ / ٦.

٣- ينظر المقتضب ٤ / ٥٠ ، والهمع ٣٦ / ٦.

الفاعل ، فأعطى الأَخْفَ وَغَيَّرَ إِلَى فِعْلٍ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى ضَمِّ الْفَاءِ دُونَ كَسْرِ الْعَيْنِ خَشِيَهُ اللَّبْسُ بِالْمُضَارَعِ ، فِيمَا أَوَّلَهُ هَمْزُهُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ نَحْوُ : (أَعْلَمُ وَأَكْرَمُ) وَلَا عَلَى كَسْرِ الْعَيْنِ خَشِيَهُ الْعِلْمُ ب- (عِلْمٌ).

قوله : (ويضم الثالث مع همزه الوصل) ، استثنى فعلين أحدهما ما أوله همزه وصل نحو : (انطلق) و (اقتدر) ، فإنه يضم فيه الحرف الثالث مع الهمزه وجوبا خوف اللبس بما سمى فاعله إذا كان أمرا في نحو : قلت له : (استخرج) لأن الهمزه تزول في الدرج (1).

قوله : (والثاني مع التاء) ، وذلك نحو : (تعلم) وإنما وجب ضمّه : (خوف اللبس) بمضارع (علمت).

قوله : (ومعتل العين ، الأفصح قيل وبيع إلى آخره) [وجاء الإشمام والواو] (2) لما فرغ من الصحيح بين بناء المعتل ، فإن كان معتل الفاء فحكمه حكم الصحيح ، نحو : (وعد) ويجوز قلب الفاء همزه ، وإن كان

ص: ٩٨٦

١- العبارة منقولة عن شرح المصنف ١٠٨ بتصرف دون إسناد ثم قال المصنف في شرحه ١٠٨ : لأنهم لو اقتصروا على ضم الهمزه وهي همزه وصل تحذف في الدرج لالتبس حينئذ بصيغته الأمر في مثل قولك : إلا استخراج فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا اللبس.

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ، والإشمام هو : روم الحرف الساكن بحركه خفيفه لا يعتد بها ولا تكسر وزنا ، أو أن يشم الحرف الساكن حرفا كقولك في الضمه : هذا العمل وتسكت فتجد في فيك إشماما للام لم يبلغ أن يكون واوا ، ولا تحريكا يعتد به ، ولكن شمه من ضمه خفيفه. ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضا ينظر اللسان ماده (شمم) ٤ / ٢٣٣٣ ، وينظر باب علل الروم والأشمام في الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٢٢ وما بعدها ، وكتاب سيبويه ٤ / ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٩ قال ابن ملك في ألفيته : واكسر أو اشمم فاثلاثي أعل عينا وضّم جاك - (بوع) فاحتمل

معتل العين فإن صح فيما سمى فاعله ، صح فيما لم يسم فاعله ، نحو : (عور) و (صيد) فإن أعل نحو : (قيل) و (بيع) ، فلك ثلاث لغات أفصحها (قيل) و (بيع) في الياء الخالصة ، وأصله (قول) و (بيع) ، ثقلت الكسرة على حرف العلة فنقلت إلى الفاء بعد حذف حرته ، لأنها أخف عليه من الضمه ، وقلبت الواو في (قيل) و (بيع) ياء لتصح الكسرة.

وقال المصنف : (١) حذف حركة العين لثقلها ، ولم تنقل إلى ما قبلها لأن النقل لا يكون إلا إلى ساكن ، ثم قلبت ضمه فأتبع كسره لتصبح الياء كسره وحملت عليه.

قوله : (وبعدها الإشمام فيهما معا) ، وهو أن ينمو بالكسرة فاء لفعل نحو :

الضمه فتميل الياء الساكنه بعدها نحو : الواو قليلا ، لأنها تابعه لحركه ما قبلها ، وهو فصيح (٢) قرىء به في السبعه (٣) ، وبعدها (قول) و (بيع) واوا لتصبح الضمه وهى قليله حكيت عن فقحس وديبر (٤) قال :

[٦٤٦] ليت زمانا بوع فاشترت (٥)

...

ص: ٩٨٧

١- وقال ابن عقيل فى شرحه على الألفيه ١ / ٥٠٢ وما بعدها : إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين سمع فى فائه ثلاثه أوجه : ١ - إخلاص الكسر. ٢ - وإخلاص الضم. ٣ - والإشمام.

٢- هذه العبارة منقوله عن شرح الرضى ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ دون إسناد.

٣- ومنه قوله تعالى : ((وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ)) بالإشمام فى (قيل وغيض) هود ١١ / ٤٤ وينظر الكشف ١ / ١٢٢ وما بعدها.

٤- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٥٠٣.

٥- الرجز لرؤبه بن العجاج فى ملحق ديوان ١٧١ ، وتماهه : وهل ينفع شيئا ليت ينظر شرح السفر الأول ٢ / ٧٢١ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٠٣ ، ومغنى اللبيب ٥١٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨١٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٥ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨١ ، وهمع الهوامع ٦ / ٣٧ ، ٦ / ٣٧. ويروى شبايا بدل زمانا. والشاهد فيه قوله (بوع) فإنه فعل ثلاثى معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه على لغة جماعه من العرب منهم من حكى الشارح ... والمشهور (بيع).

[٦٤٧] حوكت على نيرين إذ تحاك (١)

- ...

قوله : (ومثله باب اختير وانقيد) ، يعنى مثل قيل ويبيع فى جواز اللغات الثلاث ، لأن الأصل اختير وانقيد بكسر حرف العله فصار (اختير) و (قود) على وزن (بيع) و (قول) فحمل عليها ، قال نجم الدين : (٢) و شرط النقل فى معتل العين أن لا تكون اللام حرف عله نحو : (طوى) و (استقوى) ، لأن العين لو أعلت فى الماضى وجب فى المضارع ، ولو أعلّ لقليل : (يطاى) و (يقاى) وهم لا يحتملون فى الفعل ياء مضمومه لثقله.

قوله : (دون استخير وأقيم) (٣) ، معناه أنه لا يجوز حملة على (قول)

ص : ٩٨٨

١- صدر بيت من الرجز ، وتمامه : تختبط الشوك ولا تشاك نسب لرؤبه ولا يوجد فى ديوانه وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٧٢١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٠٢ ، والمنصف ١ / ٢٥٠ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٥٢٦ ، وجمع الهوامع ٦ / ٣٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨١ ، ٢ / ٦٣ ، و يروى عن (نولين). والشاهد فيه قوله : (حوكت) على لغة بعض العرب والمشهور حيكت ، وهو فعل ثلاثى معتل العين فلما بنى للمفعول أخلص كسره فائه ويروى (حوكت) ويكون شاهدا للوجه السابق.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٧١ والنقل بتصرف.

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٧١ : يعنى أن بابى استفعل وأفعل معتلى العين لا- يجىء فيهما إلا إخلاص الكسر دون الضم والإشمام لأن سببهما فى الثلاثى المجرد ، والباين المذكورين ضم ما قبل حرف - العله ، وما قبلها فى بابى استفعل وأفعل ساكن ، فلا بد من نقل حركه عين الكلمه إليه نحو : يقول ، ويبيع ، ويخاف ، وينظر جمع الهوامع ٦ / ٣٦ وما بعدها.

و (بيع) كما حمل (اختير) و (انقيد) ، لأن ما قبل حرف العله فيه ساكن وفى (قول) و (بيع) مضموم فاختلفا ، لأن أصله (استخير) و (استقوم) فتغلب الكسره على حرف العله فنقلت إلى ما قبلها وقلبت الواو ياء فى (استقوم) لتصح الكسره ، وهى اللغه الفصيحه فى (قيل) و (بيع) ، وإن كان معتل اللام فليس فيه إلّا قلب حرف العله ياء ، إن كان واوا لانكسار ما قبله نحو : (دعى) و (نموى) ، وإن كان ياء بقيت على حالها نحو : (رمى) وبعض العرب تقلبه ألفا ، قال :

[٦٤٨] أفى كلّ عام ماتم تبعثونه

على محمر ثوبتموه ما رضا (١)

أى (رضا). وأما إذا اتصلت التاء والنون نحو : (بعت) و (قلت) و (بعنا) و (قلنا) ، فقال سيويه : (٢) يجوز فيها ما جاز فى قيل وبيع فتقول : (بعت) و (قلت) بكسر الفاء ثم الإشمام ، ثم ضم الفاء فيهما ، ولا يمتنع الكسر والضم خوف اللبس بل بسبب قرينه لفظيه أو معنويه كما فى اللفظ المشترك ، وقالت طائفه من النحاه : إن كانت الفاء [ظ ١٢١] مضمومه فيما

ص: ٩٨٩

١- البيت من الطويل ، وهو لزيد الخير فى الكتاب ١ / ١٢٩ ، و ٤ / ١٨٨ ، وينظر شرح المفصل ٩ / ٧٦. والمأتم : النساء يجتمعن فى الخير والشر ، وأراد هنا الشر ثوبتموه : جعلتموه لنا ثوابا. والشاهد فيه قوله : (رضا) بمعنى رضى فى لغه طىء فهم يكرهون مجىء ياء متحركه بعد كسره فيفتحون ما قبلها لتقلب إلى الألف لخفتها فيقولون فى بقى بقى وفى رضى رضى ، فصارت الياء متحركه مفتوحا ما قبلها فقلبها ألفا ...

٢- ينظر الكتاب ٤ / ١٨٧ وشرح المفصل ٩ / ٧٦.

سمى فاعله ، فالمختار كسرهما ، ثم الإشمام ، ثم الضم ، نحو : ضمت ياء (يؤم) وقلب ياء (قول) ، وإن كانت فيه مكسوره ، فالمختار هنا الضم ، ثم الإشمام ، ثم الكسر ، نحو : (بعث) و (خفت) دفعا للبس ، وقال ابن مالك : (١) يلتزم الإشمام فيما يلبس نحو : (قلت) و (بعث) وأما المضاعف ، فإن كان مفكوكا فيما سمي فاعله أو ملحقا بقى على حاله نحو : (سيست الدابه) ، (لحجت عينه وخبثت) و (تردد) وإن لم كذلك ، فإن كان ثلاثيا وجب الإدغام وضمّ الفاء نحو : (ردّ) وكسرهما بعض الكوفيين (٢) ، وحكى عن العرب ، وبعض النحاه أجاز الإشمام ، وإن كان زائدا فمضاعف العين كالصحيح نحو :

(خلّص) وإن كان مضاعف اللام ، فإن كان قبلها متحرك ضمّ نحو :

(اضطّر) ، ومن كسر الراء فى (ردّ) كسر الطاء هاهنا ، وإن كان قبلها ساكن غير مد كسر ، نحو : (اقشعر) ، وإن كانت مدّه ، حذفت حركه المكرر عند البصريين ولم تنقل : (احمور) و (أطمئن) وأجاز الكوفيون نقل كسره المكرر إلى قبل حرف العله وقبله ياء ، فتقول : (احمير) و (اطمئن).

قوله : (وإن كان مضارعا إلى آخره) [ضمّ أوله ، وفتح ما قبل آخره ، ومعتل العين ينقلب فيه ألفا] (٣) رجع إلى أول الباب لأنه قسيّمه إلى ماض ومضارع ، فلما فرغ من الماضى ذكر المضارع ، وهو ينقسم كما فى الماضى إلى صحيح ومعتل ومضاعف ، فالصحيح يضمّ أوله ويفتح ما قبل

ص: ٩٩٠

١- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٢١ وما بعدها.

٢- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٢٢ ومن العرب من يكسر فاء (ردّ) ونحوه بإخلاص وإشمام ، وهمع الهوامع ٦ / ٣٧.

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

آخره كما ذكر ، نحو : (يضرب) و (يدخرج) و (يستخرج) ، وإنما لم يقتصر على أحد الأمرين خوف اللبس لأنه لو اقتصر على ضم أوله التيسر بمضارع (أعلم) ، ولو اقتصر على فتح ما قبل آخره التيسر ب- (تعلم) أما المعتل ، فمعتل الفاء ثبتت فيه نحو : (يوعد) و (يوهب) ، ومعتل العين تنقلب ألفا نحو : (يقال) و (يباع) حملا على ماضيه ، لأنه تحرك آخر حرف العلة وانفتح ما قبله فيه إلا أن يصح ماضيه ، فإنه يصح نحو : (يوعز) و (يصيد) ومعتل اللام تنقلب ألفا أيضا نحو : (يغزى) و (يرمى) ويستدعى لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ، وأما المضاعف فالملحق حكمه حكم ما ألحق به ، نحو : (تجلبب) فى الملحق ب- (تدخرج) وغير الملحق إن كان مضاعف العين فكالصحيح ، نحو : (يتخلص) ، وإن كان مضاعف اللام ، فإن كان قبل المضاعف ساكن وهو صحيح نقلت الفتحة إليه ، نحو : (يقشع) وإن كان متحركا أو حرف علة حذفت وبقي مدغما ، نحو (يضطر) و (يحمّر) و (يطمأن به).

(فالمتعدى : ما يتعلق فهمه على متعلق كـ- (ضرب) ، التعدى فى اللغة المجاوزه ، وفى الاصطلاح ، ما ذكر معناه أنك إذا قلت ضرب فقد توقف فهمه على مضروب (١).

قوله : (وغير المتعدى بخلافه كـ- (قعد)) ، يعنى إذا قلت : (قام) و (قعد) فهو تام بفاعله ولم يتوقف فهمه على غيره ، واعتراض فإن نحو : (قعد) يتوقف منهما على معناه وهو ظرفه ، ومتعلق أيضا بواسطة حرف الجر ، وأجيب عن الظرف ، بأنه قصد بالمتعلق المفعول به ، وعن المتعدى بحرف أو نحوه بخلاف المتعدى بنفسه ، فإنه لا يعقل معناه إلا وقد عقل له متعلق جملة ، وقد جعل المصنف (٢) التعدى واللزوم راجعين إلى المعنى ، وقد وجدت أفعال متفقه المعنى ، ومنها ما يتعدى ومنها ما لا يتعدى ، نحو : (أمن) و (صدّق) و (خاف) و (أشفق) تقول (آمنت بزید) ، (وصدقت زيدا) مع اتفاقها معنى ، و (خفت زيدا) و (أشفقت منه) ، وأفعال متفقه فى المعنى ، ومنها ما يتعدى إلى واحد كـ- (عرف) ، ومنها ما يتعدى إلى اثنين كـ- (علم)

ص: ٩٩٢

١- قال الشريف الجرجاني فى حاشيه الرضى ٢ / ٢٧٢ : وهذا كما ذكرنا فى حد المفعول به أن الذى يقع عليه فعل الفاعل كـ- (ضربت زيدا) أو يجرى مجرى الوقوع عليه نحو : (ما ضربت زيدا).

٢- ينظر شرح المصنف ١٠٩.

والأولى الرجوع فى التعدى وعدمه إلى السماع.

قوله : (والمتعدى إلى واحد ك- (ضرب) ، الفعل ينقسم إلى متعدى بكل حال ، وهو ينصب مفعولاً لفظاً ك- (ضربت زيدا) ومحلاً ك- (مررت بزيد) ولازم بكل حال نحو : (كرم) و (ظرف) ومتعدى فى حال دون حال نحو : (كلت زيدا) و (كلت له) ، و (وزنته) و (وزنت له) ، وشرطه كثرتهما على سواء ، فإن قل أحدهما ألحق بالأ-كثرو كان الأقل على التضمين ، أو حذف الحرف والمتعدى [و ١٢٢] بنفسه منه ما يتعدى إلى واحد ك- (ضرب) ، ومنه ما يتعدى إلى اثنين ، الثانى هو الأول ك- (علمت) (١) ، ومنه ما يكون الثانى غير الأول ك- (أعطيت) (٢) ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة كأعلمت ، والمتعدى بنفسه قد يصح أو يضمّن معنى اللانزوم نحو : (فلان يعطى ويمنع ويضمر وينفع) أى يعطى الإيعاء والمنع والضرر والنفع من غير نظر الى مفعول ، ومنه (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ) (٣).

وقد يصح أن يضمّن معنى التعدى بحرف نحو : (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) (٤) أى بارك ، و (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) (٥) أى يخرجون ، وقوله :

ص : ٩٩٣

- ١- أى ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.
- ٢- أى ما يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.
- ٣- الرعد ١٣ / ١٩ ، والآيه : ((أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ)). وفى الأصل : (أفمن يعلم كمن لا يعلم).
- ٤- الأحقاف ٤٦ / ١٥ والآيه : ((قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتِكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ)).
- ٥- النور ٢٤ / ٦٣ وتمامها : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ).

يجرح في عراقبيها نصلي (١)

أى ينزل وذلك بشرط تقارب معنى المتضمّن ، والمتضمّن من والمتعدى بحرف يجوز حذف الحرف منه قياسا ، إن كان المفعول (إنّ) أو (أنّ) المصدريتين ، ويحكم على موقعه بالنصب عند سيبويه (٢) وبالجر عند الخليل (٣) والكسائي (٤) ، وإن كان فى غيرها جاز فى أفعال محصوره مسموعه وهى : (اختار) و (استغفر) و (أمر) و (سمّى) و (دعا) و (كنّى) و (زوّج) و (صدّق) و (عير) تقول : (اخترتك من الرجال) ، (اخترتك الرجال) ، و (استغفرت الله من الذنوب) و (استغفرت الله ذنبا) ، و (سمّيتها مريم) (٥) و (دعوت بك) ، و (دعوتك) ، و (كنتك بأبى الحسن وأبا الحسن) (وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ) (٦) و (زَوَّجْنَاكَهَا) (٧) و (صدقتك و صدقت بك) و (عيرتك بسوء فعلك) و (سوء فعلك) وفيه مذهب أن تنصب عند الحذف وعليه :

ص: ٩٩٤

١- هذا عجزه بيت من الطويل ، وهو لذى الرّمه فى ديوانه ١٥٦ ، وينظر أساس البلاغه للزمخشري ٢٩٦ ماده (عذر) وشرح المفصل ٢ / ٣٩ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٢٥١ ، ومغنى اللبيب ٦٧٦ ، وخزانه الأدب ٢ / ١٢٨ ، ١٠ / ٢٣٣ . وتامم البيت : وإن تعتذر بالمحل من ذى ضروعها إلى الضيف يجرح فى عراقبيها نصلي والشاهد فيه قوله : يجرح والشاهد فيه حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر فى الجرح.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ١٢٠ .

٣- ينظر الكتاب ٣ / ١٢٦ - ١٢٧ .

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٧٣ ، وقال : والأول أولى - أى رأى سيبويه - يضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرا.

٥- آل عمران ٣ / ٣٦ وتاممها : (وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ).

٦- الدخان ٤٤ / ٥٤ وتاممها : (كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ).

٧- الأحزاب : ٣٣ / ٣٧ وتاممها : (فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكُنِيَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ ...).

...

وقوله :

[٦٥١] أمرتك الخير فافعل ما أمرت به (٢)

...

والثاني أن تجر وعليه :

[٦٥٢] إذا قيل : أيّ الناس شرّ قبيله

أشارت كليب بالأكفّ الأصابع (٣)

أي إلى كليب وقوله :

ص: ٩٩٥

١- هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه : ربّ العباد إليه الوجه والعمل هو بلا نسبه في الكتاب ١ / ٣٧ ، وينظر معانى القرآن للفرّاء ٢ / ٣١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٢١ ، وأدب الكاتب ٥٢٤ ، وشرح المفصل ٧ / ٦٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٨١ ، واللسان مادة (غفر) ٥ / ٣٢٧٤ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٢٢٦ ، وهمع الهوامع ٥ / ٧ وخزانه الأدب ٣ / ١١١. والشاهد فيه قوله : (استغفر الله ذنبا) حيث نصب باستغفر مفعولين وعداه إليهما بدون توسط حرف جر
٢- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : فقد تركتك ذا مال وذا نسب وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ وينظر الكتاب ١ / ٣٧ ، ومغنى اللبيب ٧٣٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٢٧ ، ولخفاف بن ندبه في ديوانه ١٢٦ وللعباس بن مرداس في ديوانه ١٣١ ، وينظر : المقتضب ٢ / ٣٦ - ٨٦ والمحتسب ١ / ٥١ - ٢٧٢ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٨. والشاهد فيه قوله : (أمرتك الخير) و (أمرت به) فقد تعدى فى الجملة الأولى إلى مفعولين بنفسه ، وفى الجملة الثانية قد تعدى إلى الأول بنفسه وهو التاء التى هى نائب فاعل بعد حذف المفعول ، وإلى المفعول الثانى بحرف الجر.

٣- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ٤٢٠ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٩ ، ومغنى اللبيب ٣ - ٨٤٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٨ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٢١ ، وخزانه الأدب ٣ / ٦٦٩. والشاهد فيه قوله : (أشارت كليب) حيث جر قوله (كليب) بحرف جر محذوف وذلك شذوذا.

يقضى حاجه ويفوت حاج (١)

بخير ، والتعديه تكون بأحد أمور ثلاثه : بالهمزه وتضعيف العين وحرف الجر نحو : (أخرجت زيدا) ، و (خرجته) ، و (ذهبت به) فالهمزه تفيد تصييره على ذلك الوصف من غير تعريض لكون مفرقا أو دفعه ، والتضعيف يفيد حصوله شيئا فشيئا ، وقد لا يفصل ذلك نحو : (لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) (٢) ، والباء للمشاركة مع الفعل المعدى بها ، وزاد بعضهم فى المعديات شيئين الطلب نحو : (استخرجته) ، وبعضهم المفاعله نحو :

(جاذبت زيدا الثوب) ، فهذه المعديات إذا دخلت على اللازم تعدى إلى واحد وإذا دخلت على المتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثه ، ولا يجمع بينهما ولا بين اثنين منهما لمفعول واحد ، وأما بالنسبه إلى مفعولين فجائز كقول المتنبي :

ص : ٩٩٦

١- البيت من الوافر ، وهو فى دره الغواص ٧١ ، وقد نسبه لأبى الحسين بن فارس اللغوى وهو ثالث ثلاثه أبيات وهى : وقالوا كيف أنت فقلت خير تقضى حاجه وتفوت حاج إذا ازدحمت هموم الصدر قلنا عسى يوما يكون لها انفراج نديمى هرتى وسرور قلبى دفاتر لى ومعشوقى السراج والتمثيل فيه قوله (فقلت خير) حيث حذف الخافض من خير وتقديره بخير. وفيه شاهد آخر ذكره صاحب دره الغواص حيث جمع (حاجه) على (حاج).

٢- الفرقان ٢٥ / ٣٢ والآيه : ((وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا)).

[٦٥٤] أسير إلى إقطاعه في ثيابه

على طرفه من داره بحسامه (١)

وأما دخول اللازم في المتعدى فإن كان إلى اثنين أو ثلاثة لم يجز دخولها ، تقدم أو تأخر لقوته وقيل لطوله وقد أجاز بعضهم نحو قوله :

[٦٥٥] أحجاج لا تعطى العصاه مناهم

ولا الله يعطى للعصاه مناهم (٢)

وإن كان الواحد ، فإن تقدم المفعول جاز نحو : (لِلرِّءْيَا تَعْبُرُونَ) (٣) لأنه ضعف بتقديم مفعوله فاحتاج إلى ما يقوم ، وإن تأخر لم يجز ، وما سمع لم يقس عليه ، نحو قوله :

[٦٥٦] هذا سراقه للقرآن يدرسه (٤)

...

ص: ٩٩٧

١- البيت من الطويل ، وهو للمتنبي في ديوانه ٤ / ١٤٩. والتمثيل فيه قوله : (أسير الى إقطاعه) حيث تعدى الفعل أسير الى مفعوليه بحرف الجر.

٢- البيت من الطويل ، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٢٢ ، وينظر مغنى اللبيب ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٨٨ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٠٦ ، والدرر ٤ / ١٧٣ ، وشرح التصريح ٢ / ١١. والشاهد فيه (يعطى للعصاه مناهم) حيث دخلت اللام على أحد المفعولين المتأخرين عن العامل لقوته ، وهذا شاذ.

٣- يوسف ١٢ / ٤٣ وهى : ((يا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّءْيَا تَعْبُرُونَ)).

٤- هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه : يقطع الليل تسيحا وقرآنا وهو بروايه مختلفه لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦ ، وإصلاح المنطق ٢٩٠ ، ومغنى اللبيب ٣٨٨ ، واللسان مادة (عنن) ٤ / ٣١٤٢ ، ويروى فيه : ضحوا أشمط عنوان السجود به. والشاهد فيه قوله (يدرسه) حيث جاء الضمير مفعولا مطلقا ضميرا للقرآن.

قوله : (والمتعدى إلى ثلاثة كأعلم وأروى) [أنبأ ونبأ وخبّر] (١) وزاد سيويه (٢) (نبأ) واستدل بقوله :

[٦٥٧] بُنِت زرعهُ والسفاهه كاسمها

يهدى الّى غرائب الأشعار (٣)

[ظ ١٢٢] وزاد الفارسي (٤) والجرجاني (٥) (أنبأ) وزاد الفراء (٦) (أخبر) و (خبّر) قال :

[٦٥٨] ماذا عليك إذا أخبرتنى دنفا

وغاب بعلك يوماً أن تعودننى (٧)

ص: ٩٩٨

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٤٣.

٣- البيت من الكامل ، وهو للنابعه الذيانى فى ديوانه ٥٤ ، وينظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٥٦ ، وشرح التصريح ١ ظ ٢٦٥ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤٣٩ ، وشرح عمدته الحافظ ٢٥٢ ، وخزانه الأدب ٦ / ٣١٥ - ٣٣٣ - ٣٣٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٨١ . والشاهد فيه تعدى الفعل (نبأ) الى ثلاثة مفاعيل ، أولها نائب الفاعل والضمير التاء فى نبئت ، وثانيها زرعهُ ، وثالثها الجملة الفعلية (يهدى).

٤- ينظر رأى الفارسي فى المقتصد بشرح الإيضاح ١ / ٤٩٣ ، والهمع ٢ / ٢١٩ ، ونقل ابن مالك رأيه عن التذكرة ، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٦٩.

٥- ينظر رأى الجرجاني فى المقتصد شرح الإيضاح ١ / ٤٩٣ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٨١.

٦- ينظر همع الهوامع ٢ / ٢٥١.

٧- البيت من البسيط ، وهو الرجل من بنى كلاب فى المقاصد النحويه ٢ / ٤٤٣ ، وينظر شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٥٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٥ ، وشرح الأشموني ١ / ١٦٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٨٢ والهمع ٢ / ٢٥٢ ، ويروى وما عليك بدل ما ذا عليك. وخبّرتنى بدل أخبرتنى. والشاهد فيه قوله (أخبرتني) حيث نصب الفعل أخبر ثلاثة مفاعيل أولهما نائب الفاعل وهو التاء وهو المفعول الأول وثانيها ياء المتكلم ، وثالثها رنفا.

قال :

[٦٥٩] وخبرت سوداء الغميم مريضه

فأقبلت من أهلى بمصر أعودها (١)

وزاد الكوفيون (٢) (حدّث) قال :

[٦٦٠] ... فمن حدّ

ثتموه له علينا العلاء (٣)

وإنما عدّى (أعلم) و (أرى) إلى ثلاثة ، لأنهما من (علم) و (رأى) المتعدى إلى اثنين فلما دخلت الهمزه عدتهما إلى الثالث ، ودخولهما سماع عند سيويه (٤) والجمهور ، وحملت عليها هذه الألفاظ لورودها وموافقتهما

ص : ٩٩٩

١- البيت من الطويل ، وهو للعوام بن عقبه أو (عتبه) فى الدرر ٢ / ٢٧٨ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١٤١٤ ، شرح ابن عقيل ١ / ٤٥٩ ، وشرح عمده الحافظ ٢٥٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٥١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٥٦ ، وشرح الأشمونى ١ / ١٦٧ وخزانه الأدب ١١ / ٣٦٩ ، ويروى : سوداء القلوب كما فى الهمع . والشاهد فيه قوله (خبرت سوداء الغميم مريضه) حيث تعدّى خبر الى ثلاثة مفاعيل التاء فى خبرت وهى نائب الفاعل وهو المفعوله الأول ، وسوداء المفعول الثانى ، مريضه مفعوله الثالث .

٢- ينظر رأى الكوفيين فى الهمع ٢ / ٢٥٢ .

٣- عجز بيت من الخفيف ، وصدرة : أو منعم ما تسألون وهو للحارث بن حلزه فى ديوانه ٢٧ ، وينظر شرح المعلقات السبع ٢٢٥ ، وشرح القصائد العشر ٣٨٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٦٦ ، وتذكره النحاه ٦٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٥٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٨١ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٥١ ، والدرر ٢ / ٢٨٠ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٥ ، ويروى فى ابن عقيل الولاء بدل العلاء . والشاهد فيه قوله : (فمن حدثموه له علينا العلاء) حيث عدّى الفعل حدث الى ثلاثة مفاعيل ، فالضمير المرفوع نائب عن الفاعل وضمير المنصوب مفعوله ثان والجمله (له علينا العلاء) وفى محل نصب مفعوله الثالث .

٤- ينظر الكتاب ١ / ٤٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٠ .

لها فى المعنى ، والأخفش جعله قياسيا (١) ، وأجاز أن تقول : أظننت) و (أحسبت) و (أزعمت) وقال سيويه : دخولها قياس فى اللازم والمتعدى إلى واحد ، وسماع فى المتعدى إلى اثنين ، وكذلك التضعيف والمتعدى بحرف سماع فى المتعدى إلى اثنين قياس فى اللازم والمتعدى إلى واحد ، والجمهور منعوا من التضعيف فى المتعدى إلى اثنين ، واختلف فى عمل (أنبا) و (نبأ) ، فالجمهور جعلوا عملها بالتضمين لمعنى (علم) والهمزة والتضعيف فيما هو متعدى إلى اثنين ، ضعيف بخلاف (أعلم) و (أرى) فقد وجدوا قبل الهمزة متعديين إلى اثنين والهمزة يجوز أن تعدى وتدع ، لم يستعمل فى ماضيها وقال المصنف : (٢) إن هذه الخمسة أصلها أن تعدى إلى واحد ، والمفعولان الآخران وقعا موقع المصدر وانتصبا انتصابه ومعنى قولك (أنبا زيد عمرا قائما) (أنبأت زيدا إنباء) و (عمرا قائما) تفسيراً للنبأ ، وفرق بينه وبين (أعلمت زيدا عمرا قائما) فإن (عمرا قائما) ليس هو المصدر الذى يلزم رفع المفعولين ، وإنما هو الإعلام ، وإنما هو متعلق العلم والإعلام لا نفسه ، وضعف كلامه بوجه ثلاثة :

أحدها : أنه يلزم رفع المفعولين لأنهما جملة ، والجملة تحكى ، ولو وقعت موقع المفعول نحو : قرأت : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٣). وقال تعالى : (وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ، سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ) (٤).

ص : ١٠٠٠

١- ينظر شرح المصنف ١١٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

٢- ينظر شرح المصنف ١١٠ .

٣- الفاتحة ١ / ١ .

٤- الصافات ٣٧ / ٧٨ - ٧٩ .

الثانى : أنّا لا نسلّم أنّ (أنباته نبأ) و (خبرته خيرا) مفعول مطلق ، بل هو مفعول به بدليل جواز دخول الباء عليه نحو : (أخبرتكَ بخبر) و (أنباتك نبأ) ولا يجوز (ضربتكَ بضرب).

الثالث : أنّهما لو كانا واقعين موقع المصدر لم يجز دخول (إنّ) و (أنّ) عليهما مثل : (أخبرت أنّ زيدا قائم).

قوله : (فهذا مفعولها الأول كمفعول (أعطيت)) ، يعنى فى جواز حذفه (أعلمت عمرا قائما) فإنما يحذف الأول لأنه مغاير للآخرين ، كمفعول (أعطيت) ، ومنهم من منع حذفه ، وروى عن سيبويه (١) ، لأنه فاعل فى المعنى ، لأن (أعلم) بمعنى (علم) والفاعل لا يجوز حذفه ، ولأنه يلتبس فى بعض الصور نحو : (أعلمت زيدا عمرا قائما غافلا) أن يكون عمرا معلما عند حذف زيد.

قوله : (والثانى والثالث كمفعولى علمت) ، يعنى أنه يجوز حذفهما معا ، ولا يجوز حذف أحدهما ، لأنهما كالمبتدأ والخبر ، وفى ذلك خلاف ، فالجمهور أجازوا حذف الثلاثة معا ، كالمبتدأ والخبر ، وحذف الأول وحده دون الآخر ، وحذف الآخرين دون الأول ولم يجيزوا حذف أحدهما ، وروى عن سيبويه : (٢) أنه يجوز حذف شئ منها ، وبعضهم أجاز حذف الأول ومنعوا من حذف الآخرين أو حذف أحدهما ، واختلفوا هل يجوز إلغاء

ص: ١٠٠١

١- ينظر الكتاب ١ / ٤١.

٢- ينظر الكتاب ١ / ٤١ - ٤٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٥٠.

هذه الأفعال عن العمل في الآخرين ، فالمصنف (١) وجماعته أجازوا ذلك قياسا على مفعولى (علم) ، ومنهم من منعه لأن فيه حكما بالقوه والضعف ، من حيث العمل في الأول ، وفصل الجزولى (٢) فقال : إن بنيت للمفعول جاز من حيث قد سقطت القوه وإلا- لم يجز ، وأما تعليقها فأجازه المصنف (٣) وابن مالك (٤) وجماعه نحو : (أعلمت زيدا لعمرو قائم) ، قال تعالى : (هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مُمَزَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) (٥). والجمهور منعها ، تؤولت الآية على حذف المفعولين الأخيرين (٦) والأفعال كلها متعدية ولازمها مستويه في عملها في المصدرية والظرفية والمفعول له ومعه والحال والاستثناء ، فإذا دخلت على المتعدى إلى [١٢٣] واحد صارت ثمانية ، وإن دخلت على المتعدى إلى اثنين صارت إلى تسعه وإن دخلت على المتعدى إلى ثلاثة صارت عشرة ، تقول : (أعلمت زيدا عمرا قائما إعلاما يوم الجمعة) ، (أقام فلان ضاحكا تفهما له وجعفرأ إلا بكرة).

ص: ١٠٠٢

- ١- ينظر شرح المصنف ١١٠.
- ٢- ينظر رأى الجزولى فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٨٥.
- ٣- ينظر شرح المصنف ١١٠.
- ٤- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٤٩ وما بعدها.
- ٥- سبأ ٣٤ / ٧ وأولها : ((وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ)).
- ٦- ينظر البحر المحيط ٧ / ٢٥٠.

(ظننت وحسبت إلى آخرها) ، وهي على ثلاثة أقسام ، منها للظن وهي (ظننت وحسبت وخلت) ، ومنها لليقين وهي (علمت ورأيتة ووجدت) ، ومنها متردد بينها ، وهي (زعمت) ، وحدّها ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لازمه ، واحترز بلازمه عن الحال ، وأما معانيها ف- (ظننت) تستعمل فيما هو خلاف اليقين سواء كان عن إماره نحو : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ) (١) ، أولاً- عن غير إماره نحو : (إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) (٢) . وبمعنى العلم ، نحو : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) (٣) (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا) (٤) .

وقوله :

[٦٦١] فقلت لهم ظنّوا بألفى مدحج (٥)

...

ص: ١٠٠٣

١- الجاثية ٤٥ / ٣٢ والآية : ((وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا...)).

٢- الحجرات ٤٩ / ١٢ وهي ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ...)).

٣- البقره ٢ / ٤٦ وهي ((الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)).

٤- الكهف ١٨ / ٥٣ وهي : ((وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا)).

٥- هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه : سراتهم في الفارسي المسرد وهو لدريد بن الصمه في ديوانه ٤٧ ، ومجالس ثعلب ١٩٩ ، والمحتسب ٢ / ٣٤٢ ، وشرح المفصل ٧ / ٨١ ، وأسرار العرييه ١٥٦ ، ولسان العرب ماده (ظنن) ٤ / ٢٧٦٣ . والشاهد فيه قوله (ظنّوا) حيث جاء الظنّ بمعنى اليقين .

وهو كثير ، و (حسبت) تكون بمعنى (ظننت) (١) الذى هو خلاف اليقين بإماره ، و (خلت) ك- (جئت) ويجوز فى مضارعها للمتكلم فتح الهمزة وكسرها ، و (زعمت)

بمعنى الاعتقاد الباطل نحو : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٢). وقد تستعمل نحو قوله :

[٦٦٢] الله موف للناس ما زعما (٣)

- ...

و (علمت) فى اليقين ، وقد جاء بمعنى الظن ، نحو : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ) (٤) و (وجدت) بمعنى (علمت) ، وأما (رأيت) فبمعنى (علمت) وقيل بمعنى (ظننت) وقيل بمعناها معا نحو : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَتَرَاهُ قَرِيباً) (٥) فالأول بمعنى الظن والثانى بمعنى العلم ، وهى تستعمل فى رؤيه القلب ورؤيه العين والحلميه ، ورأيت زيدا بمعنى أصبت رؤيته برؤيه العين ، ورأيت بمعنى أصبت رؤيته لا يتعديان إلا لواحد ، ورؤيه

ص: ١٠٠٤

١- للتفصيل ينظر الكتاب ١ / ١١٨ وما بعدها ، شرح المفصل ٧ / ٧٧ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٧ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١ وما بعدها.

٢- التغابن ٧ / ٦٤ ، وتمامها : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبُّونَ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ).

٣- هذا عجز بيت من المنسرح ، وصدرة : نودى قم واركن بأهلك إن وهو للنابعه الجعدى فى ديوانه ١٣٦ ، وجمهره اللغه ٨١٦ ، واللسان العرب ماده (زعم) ٣ / ١٨٣٥ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٣١ - ١٣٤ ، ونسبه الرضى فى شرحه إلى أميه بن أبى الصلت ٢ / ٢٧٨ والشاهد فيه قوله : (زعم) قد استعمل للتحقيق ، وقيل بمعنى ضمن وقيل بمعنى (قال) وبمعنى وعد

٤- الممتحنه ١٠ / ٦٠ ، وتمامها : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ...).

٥- المعارج ٧٠ / ٦ - ٧.

القلب والحلميه إلى اثنين نحو: (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) (١)، وقيل: إن الحلميه تكون كرؤيه العين تعدى إلى واحد وأعصر خمرا حال، هذه التي ذكر المصنف (٢) سبق وقد ألحق غيره بها سبقه أخرى، وهي (شعرت) و (دریت) و (ألفيت) و (توهمت) و (اتخذ) و (هب) في قوله: (هبوني أمرا منكم) و (جعل) بمعنى (سمي) أو بمعنى (غير) أو بمعنى (ظن) أو (اعتقد)، وزاد آخرون (تعلم) غير متصرف نحو:

[٦٦٣] تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبالغ بلطف في التحيل والمكر (٣)

وآخرون (ألفي) بمعنى (وجد) نحو:

[٦٦٤] ... -

فألفي قولها كذبا ومينا (٤)

ص: ١٠٥

١- يوسف ١٢ / ٣٦، وتماهما: (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا....).

٢- ينظر شرح المصنف ١١٠، وشرح ابن عقيل ١٠ / ٤١٧ وما بعدها، وشرح الرضي ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠٩ وما بعدها.

٣- البيت من الطويل، وهو لزياد بن سيار في شرح شواهد المغني ٢ / ٩٢٣، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٢٠، وأوضح المسالك ٢ / ٣١، وشرح شذور الذهب ٣٧٣، وشرح التصريح ١ / ٢٤٧، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٥، والدرر ٢ / ٤٦، وخزانه الأدب ٩ / ١٢٩، والمقاصد النحويه ٢ / ٣٧٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٥٥. والشاهد فيه قوله: (تعلم) بمعنى (اعلم) فنصب مفعولين هما (شفاء) و (قهر) مع أنه غير متصرف.

٤- عجز بيت من الوافر، وصدرة: وقدمت الأديم لراهشيه وهو لعدى بن زيد في ذيل ديوانه ١٨٣، وجمهره اللغه ٩٩٣، والشعر والشعراء ١ / ٢٣٣، معاهد التنصيص ١ / ٣١٠، ومغني اللبيب ٤٦٧، وشرح الشواهد المغني ٢ / ٧٧٦، واللسان مادة (مين) ٦ / ٤٣١١، والأشباه والنظائر ٣ / ٢١٣. والشاهد فيه قوله: (كذبا ومينا) حيث عطف الواو قوله: (مينا) على مرادفه (كذبا) وعطف المرادف على مرادفه وهذا أمر اختصت به الواو من سائر حروف العطف.

وآخرون (عدّ) نحو :

[٦٦٥] تعدون عقر النيب أفضل مجدكم (١)

... -

قوله : (فتنصب الجزأين) ، وذلك لأنهما متعلقان لها كما تنصب (أعطيت) ، وقال الفراء : (٢) الثاني فينصب على التشبيه بالحال.

قوله : (ومن خصائصها) من تبعيضه.

قوله : (أنه إذا ذكر أحد المفعولين ذكر الآخر) ، وذلك لأن أصلهما المبتدأ والخبر فلو اقتصر على أحدهما اختل المعنى ، وحاصله أن الحذف على ضربين اختصار واقتصار فإن حذفاً معاً ، فالأكثر أجازوه اختصاراً أو اقتصاراً ، وأجازوه المصنف (٣) بالاختصار ، كقوله :

[٦٦٦] ... -

ترى حُبهم عارا على وتحسب (٤)

ص: ١٠٠٦

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : بنى ضوطرى لو لا- الكميّ المقنعا وهو لجريير في ديوانه ٩٠٧ ، وينظر الخصائص ٢ / ٤٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، والجنى الدانى ٦٠٦ ، ورفص المبانى ٢٩٣ ، والمغنى ٣٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٦٩ ، واللسان مادة (ضطر) ٤ / ٢٥٨٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢١١ ، وخزانه الأدب ٣ / ٥٥ - ٥٧ - ٦٠ . والشاهد فيه قوله : (تعدّون) حيث نصب مفعولين وهما (عقر) و (أفضل).

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٧٨ .

٣- ينظر شرح المصنف ١١٠ .

٤- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : بأى كتاب أم بأيه سنه وهو للكميّ بن زيد كما فى المحتسب ١ / ١٣٨ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٦٩٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٦٤٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٤٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٦٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٥ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٣٧ ، والشاهد فيه قوله : (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما والتقدير : وتحسب حُبهم عارا.

والاقتصار كقوله تعالى: (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ (١) الْأَخْفَشُ وَجَمَاعَهُ (٢) منعوا من حذفها اقتصارا واختصارا ، وبعضهم أجاز حذفها اختصارا ، ومنع منه اقتصارا ، والفرق بين الاختصار والاقتصار ، أن الاختصار المحذوف منه مراد مقدر ، والاقتصار عكسه ، وأما حذف أحدهما فلا يجوز اقتصارا ، وأما الاختصار فمنعه طائفه ، واختاره المصنف (٣) ، لأنهما مرتبطان ، والصحيح جوازه نحو: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) (٤). فيمن قرأ بياء الغيبة تقديره البخل هو خيرا لهم ، ومن قرأ بقاء الخطاب فالتقدير: بخل الذين ، على حذف مضاف والمفعولان مذكوران نحو:

[٤٤٧] وإنا لقوم لا نرى القتل سبه

إذا ما رأته عامر وسلول (٥)

قوله: (بخلاف باب أعطيت) ، يعنى فإن مفعولها ليس من باب المبتدأ

ص: ١٠٠٧

- ١- الرعد ١٣ / ١٩ وتمامها: (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ). فى الأصل (كمن لا يعلم) وهو خطأ (وفوت الاستشهاد بالآيه).
- ٢- ينظر الهمع ٢ / ٢٢٥.
- ٣- ينظر شرح المصنف ١١٠ - ١١١.
- ٤- آل عمران ٣ / ١٨٠ وتمامها: (بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...) (وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ). قرأ حمزه بالتاء ، وقال أحمد بن يحيى (ثعلب) الوجه عندنا بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، ينظر الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ١١٦ - ١١٧ وحجة القراءات لابن زنجلة ١٨٣ ، والنشر فى القراءات العشر ٢٤٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٦٦ ، والسبعة فى القراءات لابن مجاهد ٢١٩.
- ٥- البيت من الطويل وهو بلا نسبه فى اللسان ماده (سلل) ٣ / ٢٠٧٧ ، ويروى (أناس) بدل (لقوم). والشاهد فيه (لا نرى القتل سبه) حيث نصب بفعل نرى القتل مفعول أول وسبه مفعول به ثان ، وحذف المفعول الثانى من رأته.

والخبر فيجوز الاقتصار على أحدهما تقول : (أعطيت زيدا وأعطيت درهما) سواء أردت اقتصارا أو اختصارا.

قوله : (ومنها أنه يجوز (١) فيها الإلغاء) ، المراد بالإلغاء إبطال العمل لفظا وتقديرا ، ويفهم من قوله : (يجوز). أنه لا يجب مع حصول شروطه التي يأتي ذكرها ، وهو قول الجمهور وبعضهم جعله لازما.

قوله : (إذا توسطت أو تأخرت) [لاستقلال الجزأين كلاما بخلاف باب أعطيت مثل (زيد علمت قائم)] (٢) إن تقدمت لم يجز الإلغاء عند البصريين (٣) وأجازه الكوفيون والأخفش (٤) واحتجوا بنحو قوله :

[٦٦٨] ... -

إني وجدت ملاك الشيمه الأدب (٥)

وقوله :

[٦٦٩] ... -

وما إخال لدينا منك تنويل (٦)

ص: ١٠٠٨

١- في الكافية المحققة (وفيها جواز الإلغاء) بدل (أنه يجوز فيها الإلغاء).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافية المحققة.

٣- ينظر رأى البصريين في شرح ابن عقيل ١ / ٤٣٥.

٤- ينظر رأى الكوفيين والأخفش في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٦٤ وشرح ابن عقيل ١ / ٤٣٨ ، وهامش شرح كتاب سيبويه ١ / ١١٩ ، والهمع ٢ / ٢٢٩.

٥- عجز بيت من البسيط ، وصدرة : كذاك أدبت حتى صار من خلقى وهو بلا نسيه في شرح الرضى ٢ / ٢٨٠ ، وينظر شرح ديوان الحماسه للتبريزي ٣ / ١٤٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٣٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٩. والشاهد فيه قوله : (وجدت ملاك الشيمه) حيث ألقى عمل الفعل وجدت ، لأنه لو أعمله لقال : (وجدت ملاك الشيمه الأدبا) ولذلك قال الكوفيون الرفع من باب الإلغاء. والبصريون خلافهم.

٦- هذا عجز بيت من البسيط ، وصدرة : أرجو وآمل أن تدنو مودتها وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٦٦٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٨٠ وشرح ابن عقيل ١ / ٤٣٥ وأوضح المسالك ٢ / ٦٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٩ ، وخرزانه الأدب ١١ / ٣١١ ، والدرر ١ / ١٧٢ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤١٢ ، وشرح الأشموني ١ / ١٦٠. والشاهد فيه قوله : (وما إخال لدينا تنويل) حيث ألقى عمل الفعل القلبي وهو إخال مع تقدمه على معموليه فرفع تنويل على الابتداء وخبره المجرور قبله والقياس في إخال فتح الهمزه.

وتأول على حذف ضمير الشأن ، والجمله فى موضع المفعول الثانى ، أى إنى وجدته وما إخاله ، وإن توسطت جاز الإلغاء والإعمال مطلقا (١) ، والإعمال أجود ، ووجه الإلغاء ضعفها بأحد المفعولين ، وبعضهم قال : إن تقدمها الاسم وجب الإعمال ، ويؤتى بضمير الاسم نحو : (زيد ظننته قائما) ، وإن تقدم الخير ، فإن كان يظهر فيه الرفع وجب الإلغاء ، نحو : (قائم ظننته زيد) ، وإلا وجب الإعمال نحو : (فى الدار ظننت زيدا) وضعف بقوله :

[٦٧٠] ... -

وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور (٢)

تأخر نحو : (زيد منطلق علمت) جاز الوجهان ، والأجود الإلغاء ، لأنها قد ضعفت بتأخيرها عليها فاستقلا ، وارتفعا على الابتداء والخبر ، وللإلغاء شروط أربعة ، الأول : ما ذكر من التوسط والتأخر ، الثانى : أن لا

ص: ١٠٠٩

١- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٣٥.

٢- عجز بيت من البسيط ، وصدرة : أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدننى وهو لجرير فى ملحق ديوانه ١٠٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٠٧ ، وللعين المنقرى فى الكتاب ١ / ١٢٠ ، واللمع ١٣٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٨٤ - ٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٦٦٢ ، وأمالى المرتضى ٢ / ١٨٤ ، وشرح قطر الندى ١٧٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٥٨ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤٠٤ ، واللسان ماده (خيل) ٢ / ١٣٠٤ ، وخزانه الأدب ١ / ٢٥٧ ، ويروى : الفشل بدل الخور كما فى الهمع ٢ / ٢٢٩ . والشاهد فيه إلغاء (خلت) لما توسطت بين معموليها.

ينفى الفعل فإن نفى وجب الإعمال نحو: (زيدا قائما لم أظن) و (زيدا لم أظن قائما)، الثالث: أن لا تدخل لام الابتداء على المبتدأ، فإن دخلت وجب الإلغاء نحو: (لزيد ظننت قائم)، الرابع: أن لا يؤكد الملغى بمصدر، فإن أكد لم يجز الإلغاء، لأن عمله فى المصدر قوه له يجوز: (زيدا ظننت ظنا منطلقا).

قوله: (ومنها أنها تعلق) (١)، التعلق بإبطال العمل لفظا فقط، والفرق بينه وبين الإلغاء من وجوه ثلاثة: الأول: أن الإلغاء إبطال العمل لفظا وتقديرا، والتعلق إبطاله لفظا فقط، بدليل صحه العطف على محله نحو: (علمت لزيد قائم وبكرا).

الثانى: الإلغاء جائز لا واجب، والتعلق واجب إلا فى صورته، وهى أن يتقدم أحد المفعولين على الاستفهام، نحو: (علمت زيد أبو من هو؟) فالنصب والرفع جائزان بلا خلاف.

الثالث: أن التعلق لمانع وهو ما ذكر من حرف الاستفهام والنفى واللام، والمفهوم هو عبارته: أن التعلق لا يكون إلا فى هذه الأفعال، وهو مذهب الجمهور، واختلفوا فيما تعدى منها إلى واحد هل يجوز تعليقه؟، فأجازه السيرافى (٢)، كما يجوز فيما يتعدى إلى اثنين، ومنع منه

ص: ١٠١٠

-
- ١- ينظر التعلق والإبطال فى المصادر الآتية: الكتاب ١ / ١١٨ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٦٦، وما بعدها، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٩ وما بعدها، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٧ وما بعدها.
 - ٢- ينظر رأى السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٠٨، والهمع ٢ / ٢٣٨.

الفارسي (١) ، وابن السراج (٢) ، والزمخشري (٣) ، وقالوا : لا- يجوز التعليق إلا فيما يجوز فيه الإلغاء ، وهو التعدى إلى اثنين ، وقال يونس : (٤) الإلغاء واقع فى كل قال تعالى : (ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ) (٥) ، وبعضهم أجازوه فى أفعال القلوب وفى (نظر) و (أبصر) و (تفكر) و (سأل) وما قاربهن نحو :

فَلْيَنْظُرْ أَيْهَا أَرْكَى طَعَامًا (٦) [و ١٢٤] و (سَلِّمُهُمْ أَيْهَمُ بِذَلِكَ زَعِيمٌ) (٧) وزاد نجم الدين (٨) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبيين على الآخر ، نحو :

(شككت أزيد فى الدار أم عمرو) ، و (نسيت) أو (ترددت) وكل فعل يطلب به العلم ، نحو : (فكرت) و (احتجت) و (تلوت) و (سألت) و (استفهمت) وأفعال الحواس الخمس ك- (لمست) و (أبصرت) و (سمعت) و (وشممت) و (ذقت) (٩) ، قال الوالد : (الأولى فى هذه كلها ما خلا أفعال القلوب أن (لا) (١٠) تتعلق لكن تحذف مفعولاتها ويقدر القول).

قوله : (بحرف استفهام والنفى واللام) [مثل : علمت أزيد عندك أم

ص: ١٠١١

- ١- ينظر رأى الفارسي فى الهمع ٢ / ٢٣٤.
- ٢- ينظر الأصول ٢ / ٢٦٠ ، والهمع ٢ / ٢٣٢.
- ٣- ينظر المفصل ٢٦١ - ٢٦٢.
- ٤- ينظر الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٦٧ ، والهمع ٢ / ٢٣٦.
- ٥- مريم ١٩ / ٦٩ ، وتامها : (ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا).
- ٦- الكهف ١٨ / ١٩ ، وتامها : (... قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيْهَا أَرْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ...).
- ٧- القلم ٦٨ / ٤٠.
- ٨- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٨٤.
- ٩- تنتهى عبارته الرضى وهو من قوله وزاد نجم الدين.
- ١٠- فى الأصل ليس وهو تحريف.

عمرو[١] وإنما وجب التعليق مع هذه ، لأن لها صدر الكلام فمنعت من عمل ما قبلها فيما بعدها ، أما حرف الاستفهام فإن بعضهم قالوا : لأن جوابها (لا) أو (نعم) وليس فيها نسبة ، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبه ، لأن معنى (علمت أزيد قائم أم عمرو) علمت أحدهما بعينه ، فصحّ تعليق العلم به لحصول النسبه بالتعيين بخلاف (علمت هل زيد قائم؟) فليس جوابه نسبه القيام إلى زيد ، ولا- نفيها فيتعلق العلم بتلك النسبه أو نفيها وإنما جوابه (نعم) أو ب- (لا) قال نجم الدين : (٢) إنا لا نسلم أن مضمون الجملة الاستفهاميه لا يكون للعلم بل مضمون استفهام المتكلم ، لا يصح أن يكون متعلقا لعلمه للتناقض المذكور ، ولو سلمنا قلنا : إن نعم أولا في جواب متضمن لمعنى النسبه ونفيها لأن المعنى (بلى زيد قائم) فجعل المحكوم عليه وبه وهو المصحح لتعلق العلم انتهى.

وقد يكون المعلق اسم استفهام ، نحو : (لَتُعَلِّمَ أَيُّ الْجَزْبَيْنِ أَحْصَى) (٣) و (علمت متى يخرج زيد؟) و (من أبوك؟) ولكن المضاف إلى الاستفهام نحو : (علمت غلام من عندك؟) وأما إن تقدم أحد المفعولين على

ص: ١٠١٢

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه. أما الاستفهام : فقد يكون حرف استفهام وهو الهمزه اتفاقا وهل على خلاف ، وقد يكون متضمنا لمعنى الاستفهام ، ومن معناه الاسم المضاف إلى كلمه الاستفهام. أما النفي ب- (ما) و (إن) و (لا) علمت ما زيد قائم ، وإن زيد قائم ، ولا زيد قائم. والمقصود باللام لام الابتداء مثل علمت لزيد قائم ، ينظر شرح المصنف ١١١ ، وشرح المرادى ١ / ٣٨٣ ، وأوضح المسالك ٧٥.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤.

٣- الكهف ١٨ / ١٢ ، وتماهما : (ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنُعَلِّمَ أَيُّ الْجَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا).

الاستفهام نحو : (علمت زيدا من أبوه؟) جاز فيه الرفع والنصب ، فالرفع لأن الاستفهام يعم الجملة ، ولأن المفعول الأول داخل فى حكم الاستفهام ، والنصب لأنه لم يحل بينه وبين عامله حائل ، فإنّ تضمنه لمحل الثانى المعلق النصب لأنه مفعول بأن ، وإذا رفعت الأول فمحل الرفع لأنه خبر عنه ، وأما النفى وهو ب- (ما) و (إن) و (لا) التى لطفى الجنس نحو : (علمت ما زيد قائم) ، و (إن زيد قائم) و (لا رجل فى الدار) و (لا زيد عندك ولا عمرو) ، وزاد أبو حيان (١) لعل نحو : (وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي) (٢) وأما اللام المعلقة فهى لام الابتداء وبعضهم جعل لام القسم معلقة نحو قوله :

[٦٧١] ولقد علمت لتأتين منيتى

إن المنايا لا تطيش سهامها (٣)

وقد تعلق (إنّ) مع اللام نحو : (علمت إن زيدا لقائم) لأن (إنّ) مع اللام لا تكون إلا مكسوره ، فإذا تجردت عن اللام مع العلم وجب فتحها ، ولا تعليق وسدت مفعولى علمت ، وقال الأخفش (٤) والزمخشري : (٥) المفعول

ص: ١٠١٣

١- ينظر البحر المحيط ٨ / ٤١٩.

٢- عبس ٨٠ / ٣.

٣- البسيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعه العامري فى ديوانه ٣٠٨ ، وينظر الكتاب ٣ / ١١٠ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٦٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٢٨ وهمع الهوامع ٢ / ٢٣٣ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٣٣٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٦١ . والشاهد فيه قوله : (علمت لتأتينى منيتى) حيث وقع الفعل الذى شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهو (علمت) قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل ولو لا هذه اللام علمت مفعولين ولكان قال : ولقد علمت منيتى آتية.

٤- ينظر شرح المصنف ١١١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٨٦.

٥- ينظر شرح المفصل ٢٦١ - ٢٦٢.

قوله : (ومنها : أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد) [مثل : علمتني منطلقاً] (١) ، الفعل إن كان فاعله ومفعوله لشيئين مختلفين جاز الجمع بينهما متصلين مطلقاً ، نحو : (علمتك) و (ضربتك) وإن كانا لشيء واحد ، فإن كان من أفعال القلوب جمع بين الضميرين المتصلين كما ذكر ، نحو : (علمتني) و (رأيتني) ومنه (إن زاد استغنى) ولقد رأيتنا مع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله (٢) ، ومنع الجمهور (علمت نفسي) وأجازه ابن كيسان (٣) ، وهو المفهوم من المصنف (٤) ، وإن كان غيرها وجب الإتيان بالنفس نحو : (ضربت نفسي) ولا يجوز (ضربتني) إلا في رأى الحلميّه نحو : (إِنِّي أَرَانِي أَعَصَيْتُ حَمْرًا) (٥) وفي البصريه نحو :

[٦٧٢] ولقد أراني للرمح دريه

من عن يميني مره وأمامي (٦)

ص: ١٠١٤

-
- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٢- ينظر شرح المصنف ١١١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٨٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٧١ ، وهذا كثيرا ما يقوله الصحابه عند ما يصفون حالهم مع رسول الله أو يقرر ذلك فيهم رسول الله ، ومثل هذا الحديث له تتمه وهو : عن عائشه رضى الله عنها قالت : (لقد رأيتنا مع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم وما لنا من طعام إلا الأسودان) رواه ابن الأثير فى النهاية ٢ / ٤١٩ ، وأبو عبيد فى غريب الحديث ٢ / ٣٥٤.
 - ٣- ينظر الهمع ٢ / ٢٣٤.
 - ٤- ينظر شرح المصنف ١١١.
 - ٥- يوسف ١٢ / ٣٦.
 - ٦- البيت من الكامل ، وهو لقطرى بن الفجاءه فى ديوانه ١٧١ ينظر شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١٣٦ ، وأسرار العريبه ٢٥٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٧١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٩ ، ومغنى اللبيب ١٩٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٣٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٥٧ ، وجمع الهوامع ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٣٦ ، وخزانه الأدب ١٠ / ١٥٨ - ١٦٠. ويروى تاره بدل مره. والشاهد فيه قوله (أراني لرمح دريه) حيث أعمل رأى الحلميّه عمل رأى البصريه فنصب مفعولين وهما الياء فى أراني و (دريه).

وفى (عدم) قال :

[٦٧٣] لقد كان لى عن ضربتين عدمتنى (١)

- ...

وفى (فقد) قال : [ظ ١٢٤]

[٦٧٤] ندمت على ما كان منى فقدتنى (٢)

- ...

وفى (وجدت) بمعنى (أصبت) قال :

[٦٧٥] تَلَّفْتُ نحو الحى حتى وجدتنى (٣)

- ...

ص: ١٠١٥

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وعمّا ألقى منهما مترشح وهو ل- (جران) العود فى ديوانه ٣٩ ، وينظر أمالى بن الشعرى ٩ / ١ ، وشرح الكافيه لابن مالك ٥٦٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٧٢ ، وشرح المفصل ٧ / ٨٨ - ٨٩ ، وتذكره النجاه ٤٢١ ، وشرح المصنف ١١١ ، والشاهد فيه قوله : (عدمتنى) حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول مثل وجدتنى وعلمتنى .

٢- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : كما يندم المغبون حين يبيع وهو لقيس بن ذريح فى ديوانه ١١٥ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٦٧٢ . والشاهد فيه قوله : (فقدتنى) حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول فى فعل (فقدتنى) على سبيل الشذوذ .

٣- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وجعت من الإصغاء ليتا وأخدعا وهو للصمه القشيري كما فى شرح الحماسه للتبريزى ١٢١٨ ، وأمالى القالى ١ / ١٩١ ، وسمط اللالى ٤٦٢ ، والأغانى ٥ / ٦ ، ودلائل الإعجاز ٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٩٧ . الليت صفحه العنق ، والأخدع : عرق فى موضع الحجامه من العنق . - والشاهد فيه قوله : (وجدتنى) حيث استعمله بمعنى أصبت .

ويحتمل أنها هنا بمعنى علمت ، وإنما جاز في هذه إما رأى ووجد فكونهما من أفعال القلوب وأما (عدم) وف (قد) فحتملا على (وجد) لأنهما ضداهما ، وما عدا هذه الأفعال لم يجمع فيها بين ضميرين على هذا الحد إلا في ضروره أو شذوذ نحو :

[٦٧٦] قد بتّ أحرصنى وحدى ويمنعنى

صوت السباع يضبحن والهام (١)

قال المصنف : (٢) وإنما أبدلوا المفعول بلفظ النفس في غير أفعال القلوب لما تقرر من أن المعتاد أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا ، وإنما يتعلق بغيره فلو قال : (ضربتني) و (ضربتك) لسبق إلى الفهم ما هو الغالب من المغايره بينهما ، يقوى حركه المضممر على دفع اللبس التي هي الضم بخلاف باب (علمت) ، فإن الغالب فيه عدوله التغير ، لأن علم الإنسان بصفات نفسه أكثر ، فحمل على الغالب هذا إذا كانا متصلين ، فإذا كان الثاني منفصلا جاز الجمع بينهما لشيء واحد مع التقديم أو الفصل يالا ، نحو : (إياى ضربت) و (ما ضربت إلا إياى) و (إياك ضربت) و (ما ضربت إلا إياك).

قوله : (ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد) إنما تعدت إلى اثنين

ص: ١٠١٦

١- البيت من البسيط ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٨٨ ، وينظر مغنى اللبيب ١٩٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٢٩. والشاهد فيه قوله : (أحرصنى) يريد أحرصه فقلب ، ويروى أحرصه ولا شاهد فيه عندئذ.

٢- ينظر شرح المصنف ١١١.

لاقتضائها مسندا ومسندا إليه ، فإذا استعمل بعضها على معنى آخر لا يقتضى إلا متعلقا واحدا لم يجاوزه فى التعدى.

قوله : (ف) (ظننت) بمعنى (اتهمت) (١) تقول : (ظننت زيدا) بمعنى اتهمته فتعدت إلى واحد كما كان (اتهم) لا يتجاوز مفعولا واحدا ومنه (وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ) (٢).

قوله : (و) (علمت) بمعنى (عرفت) يعنى إذا كانت بمعنى عرفت تعدت إلى واحد لأن عرفت لا يتجاوز مفعولا ومنه (لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) (٣) وقد تكون لازمه نحو : (علم) فهو (أعلم) (٤) أى مشقوق الشفه.

قوله : (و) (رأيت بمعنى أبصرت) يعنى إذا كانت بمعنى البصر نحو : (رأيت زيدا) تعدت إلى واحد ، كما أن أبصرت لا تتجاوز مفعولا ، وقد تكون بمعنى (أصبت) فتعدى إلى واحد أيضا ، نحو : (رأيت الطائر) إذا أصبت رؤيته ، وقد تستعمل (رأيت) و (أرى) و (ترى) التى عن (رأيت) بمعنى (علمت) استعمال (ظننت) لكثرتها فى الكلام ، وأكثر ما يكون عن نحو :

ص: ١٠١٧

١- قال المصنف فى شرحه ١١١ - ١١٢ : (قد تقرر أن تعدى الأفعال إنما كان باعتبار معانيها ، فعلم أن هذه الأفعال باعتبار أن معناها يقتضى منسوبا ومنسوبا إليه ، فإذا استعملت بعضها على معنى آخر لا يقتضى إلا متعلقا واحدا وجب أن تكون مما يتعدى إلى واحد فظننت إذا استعملت بمعنى اتهمت لا- تقتضى إلا- متعلقا واحدا ، فوجب أن تخرج عما نحن فيه إلى ما يتعدى إلى واحد).

٢- التكوير ٨١ / ٢٤.

٣- النحل ١٦ / ٧٨ وتمامها : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ).

٤- ينظر اللسان ماده (علم) ٤ / ٣٠٨٤.

(رأيت عمرا منطلقا) و (أرى زيدا ذاهبا) و (أنى ترى بشرا جالسا) وأما القول : نحو : (متى تقول زيدا قائما) ، قال :

[٦٧٧] أما الرحيل فدون بعد غد (١)

فمتى تقول الدار تجمعنا

وقال :

[٦٧٨] أجهالا تقول بنى لؤى

لعمر أيبك أم متجاهلينا (٢)

فلا يستعمل بمعنى ظننت إلا فى الخطاب والاستفهام خاصة خلافا لسليم (٣) فإنهم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) من غير شرط ،

ص: ١٠١٨

١- البيت من الكامل ، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٤٠٢ ، ينظر الكتاب ١ / ١٢٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٧٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٩ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٢ ، ورفض المباني ٨٩ ، واللسان مادة (قول ٥ / ٣٧٧٩ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٣٤ ، وخزانه الأدب ٢ / ٤٣٩. والشاهد فيه قوله : (تقول الدار تجمعنا) حيث استعمل الفعل تقول بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين أولهما (الدار) وثانيهما : جملة (تجمعنا) ولم يقصد به الحكايه ، ولو قصد لرفع وكانت الدار مبتدأ وجملة يجمعنا خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول.

٢- البيت من الوافر ، وهو للكثير بن زيد فى الكتاب ١ / ١٢٣ ، وينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ١٣٢ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٩ ، وينظر المفصل ٢٦٠ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ٧٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٧٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٨٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٤٨ ، وجمع الهوامع ٢ / ٢٤٧ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٨٣ - ١٨٤. والشاهد فيه قوله : (أجهالا تقول بنى لؤى) حيث أعمل (تقول) عمل (تظن) فنصب به مفعولين أحدهما قوله (أجهالا) والثانى (بنى لؤى) مع أنه فصل بين أداه الاستفهام والفعل بفواصل ، وهذا الفاصل لا يمنع لأنه معمول للفعل

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٨٩.

وحكى الأندلسى (١) عن بعض العرب اشتراط الخطاب فقط.

قوله : (و وجدت بمعنى (أصبت) يعنى إذا كانت بمعنى أصبت نحو : (وجدت الضالّه) أى (أصبتها) تعدت إلى واحد كـ- (أصبت) ، وقد تكون لازمه إذا كانت بمعنى (استغنيت) أو (حزنت) أو (حققت) ومصدرهما بمعنى الفناء و (وجد) قلبت ألفا ومعنى الحزن (وجد) كـ- (فلس) وبمعنى الحقد (موجده) (٢).

ص: ١٠١٩

١- ينظر المصدر السابق.

٢- ينظر اللسان ماده (وجد) ٦ / ٤٧٧٠.

قوله : (سميت الناقصة) (١) [و ١٢٥] ناقصة لافتقارها إلى اسم وخبر ، وقيل : لأنه لا مصدر لها ، وما ورد فهو مصدر للتامة .

قوله : (ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) هذا حدها ومعناه أنك إذا قلت : (كان زيد قائما) فقد قررت الفاعل وهو زيد على صفة وهو القيام ، ويرد على الحال من الفاعل نحو : (جاءني زيد راكبا) فلو قال :لازمه خرجت الحال .

قوله : (وهي كان وصار إلى آخرها) [وأصبح وأمسى وأضحى وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فنى وما برح وما دام وليس] (٢) ومنهم من عدها وهو الشيخ (٣) وبعض المتأخرين ، وأما سيبويه والمتقدمون فلم يعدوها بل ضبطوها بضابط كلى عند سيبويه (٤) ، (كان وصار وما دام وليس) ثم قال : وما كان نحو هذه من

ص : ١٠٢٠

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٩٠ : (وإنما سميت ناقصة لأنها لا- يتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

٣- ينظر شرح المصنف ١١٢ .

٤- ينظر الكتاب ١ / ٤٥ - ٤٦ .

الأفعال مما لا يستغنى عن الخبر بمرفوعه ، والمصنف (١) حكى الأصول ، وهي ما كثر استعماله ، وذلك ثلاثه عشر فعلا ، والملحق بها وهو (آض وعاد وغدا وراح) و (ما جاء حاجتك) (٢) و (قعدت كأنها حربه) (٣) فهذه ألحقها ب- (كان) لنقصانها.

قوله : (وقد جاء (ما جاءت حاجتك) و (قعدت كأنها حربه) يعنى أنّ (جاء) و (قعد) ناقضان ، بمعنى (صار) و (ما جاءت حاجتك) ويروى بنصب حاجتك ورفعها ، وأول من قالها الخوارج لابن عباس لما جاءهم من على (٤) عليه السلام : يطلبهم الرجوع إلى الحق ، فإن رفعت احتمال أن تكون (ما) نافية و (جاء) تامه أى لم تحصل حاجتك ومرادك منا ، وأن تكون (ما) استفهاميه وهى خبر متقدم و (حاجتك) اسم جاء وهى ناقصه ، وإن نصبت احتمال أن تكون (ما) نافية وفى جاءت ضمير هو اسمها مثل : (أن يكون عندك صبره فترسل بغيره لتجعل تلك الصبره فيها ، فيقال لك (ما جاءت الغراره حاجتك) أى لم تسع ، واحتمل أن تكون استفهاميه وحاجتك الخبر ، وفى جاءت ضمير راجع إلى (ما) وأنته لأنه عائد على مؤنث فى المعنى ، واختلف فى قياس الأفعال المزيده ، فالمصنف (٥) قال :

ص: ١٠٢١

- ١- ينظر شرح المصنف ١١٢.
- ٢- ينظر الكتاب ١ / ٥٠ - ٥١ ، ١٧٩ / ٢ ، وقال فى الكتاب وزعم يونس أنه سمع رؤبه يقول : ما جاءت حاجتك فيرفع وينظر شرح المصنف ١١٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٢ ، والهمع ٢ / ٧٠.
- ٣- ينظر اللسان ماده (قعد) ٥ / ٣٦٩٠ ، وينظر شرح المفصل ٧ / ٩١ ، وهمع الهوامع ٢ / ٧٠.
- ٤- ينظر شرح المفصل ٧ / ٩١ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٢ ، وينظر همع الهوامع ٢ / ٧٠.
- ٥- ينظر شرح المصنف ١١٢.

تقاس (جاء) ومنه (جاء البرّ قفيزين) (١)، وغيره منع ، وأما قعد في قولهم : (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربه) ، فالفراء (٢) طرد القياس فيها وجعل منه : (فَتَقْعِدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) (٣) والأكثر منع ، وبعضهم طرد القياس فيما كان على هيئته نحو : (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربه) ، وزاد بعضهم تمّ وكمل نحو : (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) (٤) وكمل العدد أربعين (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) (٥) ورجع (فَارْتَدَّتْ بَصِيرًا) (٦) واستحال وتحول (٧) ، وزاد الكوفيون (٨) (هذا) و (هذه) نحو : (وهذا القمر بازغا) و (هذه الشمس طالعه).

قوله : (لإعطاء الخبر حكم معناها) يعنى بذلك الدلالة فى حصول الصفة للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل ، إثبات أو نفي أو صبروه أو اعتبار زمان مخصوص (٩).

ص: ١٠٢٢

- ١- ينظر الهمع ٢ / ٧٠.
- ٢- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٢٢ ، والهمع ٢ / ٦٤.
- ٣- الإسراء ١٧ / ٢٩ ، وتماهما : (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) وينسب (قعد) بمعنى صار إلى الزمخشري ، ينظر الهمع ٢ / ٧٠.
- ٤- الأعراف ٧ / ١٤٢ ، وتماهما : (وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً...).
- ٥- مريم ١٩ / ١٧ ، وتماهما : (فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا).
- ٦- يوسف ١٢ / ٩٦ ، وتماهما : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّتْ بَصِيرًا....).
- ٧- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٩٠.
- ٨- ينظر رأى الكوفيين فى الهمع ٢ / ٧١.
- ٩- العبارة منقولة عن شرح المصنف بدون إسناد ، ينظر شرح المصنف ١١٢.

قوله : (فترفع الأول وتنصب الثاني [مثل : كان زيد قائماً] (١)) وأما رفع الأول فلأنه فاعل ، والمحققون يسمونه اسم كان وأخواتها ، ونصب الثاني على التشبيه بالمفعول ، ويسمونه خبرها ، وأما الكوفيون (٢) فإنهم يجعلون انتصابه على الحال .

قوله : (فكان تكون ناقصه إلى آخره [لثبوت خبرها ماضيا دائما أو منقطعا] (٣) ل- (كان) خمس معان) :

الأول : وهو أكثرها الناقصه ومعناها ثبوت الخبر وحصوله فيما مضى منقطعا نحو : (كان زيد قائما) وإما دائما نحو : (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) (٤) وبعضهم قال : لا يكون خبرها إلا منقطعا بكل حال ، ويحكم بزيادتها في (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) ونحوها مما يفيد الدوام ، ورد بأنها لا تزداد ناصبه اتفاقا ولا رافعه على الأفصح ، وقال بعضهم : إنها وضعت على معنيين بالاشتراك ، أحدهما : الانقطاع كسائر الأفعال ، والثاني الاستمرار (٥) ، وضعف بأن فيه دعوى الاشتراك والبناء على أن الماضي

ص: ١٠٢٣

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر رأى الكوفيين فى الهمع ٢ / ٦٤.

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- النساء ٤ / ٩٦ وقد تكررت كثيرا فى الكتاب العزيز.

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٩٣ ، حيث قال : (فكان تكون ناقصه بمعنيين ، أحدهما : ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذى يدل عليه صيغه الفعل الناقص إما ماضيا أو حالا أو استقبالا فكان للماضى ، ويكون للحال أو الاستقبال ، وذهب بعضهم إلى أن كان يدل على استمرار مضمون الخبر فى جميع زمن الماضى وشبهته بقوله تعالى : ((وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا)) وذهل أن الاستمرار مستفاد من قرينه وجوب كون الله سميعا بصيرا لأن من لفظ كان ...).

يفيد الانقطاع ، وقال بعضهم المراد فى اللوح ، أو سبق فى علمه أنه غفور رحيم ، وقال صاحب البرود : والذى يجب العدول إليه والتعويل عليه أن يكون الماضى مفيد الانقطاع مطلقا ، بل تقول : أما عين ذلك الفعل فيجب انقطاعه ، لأنه لا معنى للماضى إلا أنه قد وجد وانقضى ، وأما جنسه ومثله فلا يجب انقضاؤه وانقطاعه (١) نحو قولك : (قد صمت أمس وأنت [ظ ١٢٥] صائم) ، فإذا كان هذا معنى الماضى فلا إشكال ولا تأويل ، ونقول المراد بالإخبار بكون الله غفورا رحيمًا فيما مضى أبلغ وأمضى للعزيمه ، لأنه إذا كان غفورا رحيمًا فيما مضى كان آنس للقلب وأدعى إلى التوبه ، إذا كانت هذه صفته قديما ، وأخيرا ، ولا يحسن مثل هذا إلا بدليل على حصوله فى الحال ، وفائده الثانى :

قوله : (وبمعنى صار) يعنى يفيد الانتقال نحو : (فَكَانَتْ هَبَاءً مُتَّبِثًا) (٢) (وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً) (٣) وقوله :

[٦٧٩] بتيهاء قفر والمطى كأنها

قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها (٤)

ص: ١٠٢٤

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٩٣.

٢- الواقعه ٥٦ / ٦.

٣- الواقعه ٥٦ / ٧.

٤- البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أحمد فى ديوانه ١١٩ ، وينظر الحيوان ٥ / ٥٧٥ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٦٨ ، وشرح المفصل ٧ / ١٠٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٤٧٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٣ ، واللسان ماده (كون) ٥ / ٣٩٦ ، والخزانه ٩ / ٢٠١ ، وشرح الأشمونى ١ / ١١١. والشاهد فيه قوله : (قد كانت فراخا بيوضها) حيث جاء كانت بمعنى صارت.

قوله : (ويكون فيها ضمير الشأن) (١) ويعرف برفع خبرها وإنما رفع لأن اسمها ضمير مستتر والجمله فى موضع الخبر نحو قوله :

[٦٨٠] إذا مت كان الناس نصفان شامت (٢)

...

وهى من الناقصه لافتقارها إلى اسم وخبرها ، وإنما أفردتها لأن خبرها مرفوع وجمله ، وبعضهم جعلها تامه ، وفاعلها ضمير الشأن.

الرابع قوله : (وتكون تامه) ولها معنيان فى التمام.

(بمعنى ثبت) و (حصل) نحو : (كان الله ولا شىء) وبمعنى (حدث) و (وقع) نحو : (كانت الكانيه وما شاء الله كان) وقوله :

[٦٨١] إذا كان الشتاء فأدثونى

فإن الشيخ يهدمه الشتاء (٣)

ص: ١٠٢٥

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٩٣ : (أى يكون فى كان الناقصه على أى معنى كانت من معنيها ضمير الشأن مقدرًا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبه المحل خبرًا لكان).

٢- هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وآخر متن بالذى كنت أصنع وهو للعجير السلولى فى الكتاب ١ / ٧١ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٤٤ ، ونوادى أبى زيد ١٥٦ ، والجمل للزجاجى ٥٠ ، وأمالى ابن السجى ٢ / ٣٣٩ ، وشرح المفصل ١ / ٧٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٢٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦٤ ، وخزانه الأدب ٩ / ٧٢ - ٧٣ ، وروايه أبى زيد فى النوادر : نصفين. والشاهد فيه قوله : (كان الناس صنفان) حيث جاء اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجمله الاسميه (الناس صنفان) ، ويروى (كان الناس صنفين) وعلى هذه الروايه الناس اسم كان ، ونصفين خبرها.

٣- البيت من الوافر ، وهو للربيع بن ضبع فى جمل الزجاجى ٤٩ ، وينظر سمط اللآلى ٢ / ٨٠٣ ، وأمالى المرتضى ١ / ٢٥٥ ، وحماسه البحرى ٢٠٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٤٦٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٨٢ ، وخزانه الأدب ٧ / ٣٨١. والشاهد فيه قوله : (إذا كان الشتاء) حيث جاءت (كان) تامه بمعنى حدث.

وهي في هذين لآزمه وبمعنى كفل نحو : (كنت الصبي) أي كفلته وبمعنى (غزل) نحو : (كنت الصوف) أي غزلته ، وهي في هذين متعدية .

الخامس قوله : (وزائده) (١) المراد بزيادتها حيث تكون ماضيه لا يختل بسقوطها معنى ولا إعراب نحو :

[٦٨٢] رجال بني أبي بكر تسامى

على كان المسومه العراب (٢)

فإن على جرّت المسومه ، وهي لا ترفع فاعلا ولا تنصب مفعولا عند الجمهور نحو :

[٦٨٣] ... -

وجيران لنا كانوا كرام (٣)

ص: ١٠٢٦

١- قال الرضى في شرحه ٢ / ٢٩٣ : (اعلم أن كان تزداد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد وهذا معنى زياده الكلمه في كلام العرب).

٢- البيت من الوافر ، وهو بلا- نسبه في شرح المفصل ٧ / ٩٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٥٧ ، ورفض المباني ١٤٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١١٨ ، وخزانه الأدب ٩ / ٢٠٧ . والشاهد فيه قوله : (على كان المسومه) حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٣- عجز بيت من الوافر ، وصدرة : فكيف إذا رأيت ديار قوم وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩٠ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٥٣ ، والمقتضب ٤ / ١١٦ ، والجمل للزجاجي ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٨٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٤٩ ، ومغنى اللبيب ٣٧٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٩٣ ، وخزانه الأدب ٩ / ٢١٧ - ٢٢١ . والشاهد فيه قوله : (وجيران لنا كانوا كرام) حيث زيدت (كانوا) بين الموصوف وهو (جيران) وصفته هي قوله (كرام).

وهي زائده رافعه ، وأجيب بأنها في البيت غير زائده وخبرها لنا ، وتقديره : وجيران كرام ، أو تكون تامه فلا تحتاج إلى خبر ، ومثال ما يحتمل الخمسه المعاني ، قوله تعالى : (لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) (١).

قوله : (وصار للانتقال) قد تكون حقيقه نحو : (صار البيت ترابا) ، و (الطين خزفا) ، وقد تكون مجازا نحو : (صار زيد غنيا) و (صار زيد أميرا) وقد تكون تامه من باب من أن يليها (إلى) ظاهره أو مقدره ، لأن معنى صار الانتقال ، والانتقال يتعدى إلى مثال ظاهر ب- (إلى) مثال الظاهر : (صارت الأمور إلى الله) وقوله :

[٦٨٤] فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا (٢)

- ...

ومثال المقدره :

[٦٨٥] أيقنت أنى لا محاله

حيث صار القوم صائر (٣)

أى إليه ، والأصح أنها الناقصه مع (إلى) لافتقارها إليه.

ص: ١٠٢٧

١- ق ٥٠ / ٣٧ ، وتامها : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ).

٢- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : ورضت فذلت صعبه أى إذلال وينظر المقتضب ١ / ٧٤ ، والمحتسب ٢ / ٢٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤١ ، واللسان ماده (روض) ، ٣ / ١٧٧٦ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٨٧ . والشاهد فيه قوله : (فصرنا إلى الحسنى) حيث جاءت (صار) فعلا تاما.

٣- البيت من مجزوء الكامل ، وهو لقيس بن ساعده فى الأغاني ٥ / ١٩٣ ، وحماسه البحرى ٩٩ ، واللسان ماده (محل) ٦ / ٤١٥٠ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٨٨ . والشاهد فيه قوله : (صار) حيث جاءت تامه بمعنى (انتقل).

قوله : (وأصبح وأمسى وأضحى) [لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها ، وبمعنى صار ، وتكون تامه] (١) لها ثلاثة معان

الأول : ناقصه وهى حيث تفيد اقتران مضمون الجملة بأزمانها ، ومضمون الجملة معناها نحو : (أصبح زيد صائما) و (أمسى قائما) و (أضحى مصليا) وهو أكثر معانيها.

الثانى : أن تكون ناقصه بمعنى (صار) للانتقال ولا يراد بها الزمان

المخصوص نحو : (فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ) (٢) وقوله :

[٦٨٦] ثم أضحوا كأنهم ورق ج

فَ فألوت به الصبا والدبور (٣)

الثالث : أن تكون تامه لا تحتاج إلى خبر نحو : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) (٤) وقوله :

[٦٨٧] ومن فعلاتى أننى حسن القرى

إذا الليله الشهباء أضحى جليدها (٥)

ص: ١٠٢٨

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- المائده ٣١ / ٥ ، وتامها (... قَالَ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ).

٣- البيت من الخفيف ، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ٩٠ ، وينظر الشعر والشعراء ١ / ٢٣٢ ، وشرح المفصل ٧ / ١٠٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٤٧٠ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٧٠ ، والدرر ٢ / ٥٧ ، وشرح الأشمونى ١ / ١١١ ، وشرح عمده الحافظ ٢١١. والشاهد فيه قوله : (أضحوا كأنهم) حيث جاءت (أضحى) فعلا ماضيا ناقصا بمعنى صار ولم يقع الماضى خبرا لها.

٤- الروم ٣٠ / ١٧.

٥- البيت من الطويل ، وهو لعبد الواسع بن أسامه فى شرح المفصل ٧ / ١٠٣ ، وينظر أمالى ابن الحاجب ١ / ٢٩٥ ، وشرح الأشمونى ١ / ١١٥ ، والدرر ٢ / ٦١. والشاهد فيه مجيء (أضحى) تامه لأنها أفادت الدخول فى الضحى.

وروى الأخفش (١) زياده (أصبح وأمسى) بعد ما التعجيبه نحو: (ما أصبح أبردها) و (ما أمسى أدفأها).

قوله: (ظل بات) لهما ثلاثه معان.

الأول قوله: (لاقتران مضمون الجملة)، أى معناها، (بوقتيهما) نحو:

(ظل زيد صائما) أى وقت النهار، و (بات زيد قائما) أى وقت الليل ومنه:

[٦٨٨] أظل أرعى وأبيت أطحن

والموت من بعض الحياه أهون (٢)

الثانى: بمعنى (صار) نحو: (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا) (٣).

الثالث: تامتان نحو:

[٦٨٩] ليت شعرى ما أماتهم

نحن أدلجنا وهم باتوا (٤)

ص: ١٠٢٩

١- ينظر رأى الأخفش فى شرح الرضى ٢ / ٢٩٥، والعبارة منقوله عن الرضى دون إستاذ.

٢- البيت من الوافر وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٤٧١، وشرح الكافية الشافيه ٣٩٤، والبحر المحيط ٦ / ٦٠. والشاهد فيه قوله (أظل أرعى وأبيت أطحن) حيث استعمل (أظل) و (أبيت) بمعنى ثبوت مضمون الفعل وهو وقت الليل وهذا ما دل عليه أبيت أطحن، وظل على وقت النهار.

٣- النحل ١٦ / ٥٨ وتمامها: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ).

٤- البيت من المديد، وهو لخزيمه الأبرش كما فى نوادر أبى زيد ٢١٠، وينظر شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٨١، وشرح المفصل ٩ / ٤١، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٩٥. ويروى: (ما أصابهم) بدل (ما أماتهم). والشاهد فيه قوله: (باتوا) حيث استعملت تامه من البيات، وهو الدخول فى المبيت.

وقد قيل : إنّ (ظل) لا تكون تامه ، و (بات) لا تكون بمعنى (صار) لقله السماع (١).

قوله : (و (ما زال) و (ما برح) و (ما فتى) و (ما انفك) لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله) (٢) أى مشتركة فى أنها ناقصه ، وهو أن معناها واحد وهو استمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ، والمراد أن خبرها حاصل للفاعل مذ كان قابلا له ، أى صالحا له ، سواء كان فى أوقات متصله ، نحو : (ما زال زيد أميرا) والمراد مذ صلح للإمارة فتخرج أوقات الطفوله ، أو متفرقه على حسب العرف ، نحو : (ما زال زيد يعطى السائل).

قوله : (ويلزمها النفي) (٣) تعد هذه الأفعال الأربعة والنفي ظاهر ومقدر وحروفه فى المعنى (ما) ، وفى الدعاء (لا) ، وفى المضارع (ما) و (لن) و (لا) و (لم) ، ولا يفصل بينها وبين هذه الأفعال إلا شاذ ، وبعضهم يجيزه بمعمولاتها ، ما عند الله يزال بذكر ك ، وبالظرف نحو : (ما اليوم يزال زيد قائما) ، وبالقسم نحو :

[٦٩٠] فلا وأبى دهماء زالت عزيزه (٤)

...

ص : ١٠٣٠

١- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٤٧٠ : (وزعم الزمخشري أن (بات) فد تستعمل بمعنى (صار) ، وليس بصحيح لعدم شاهده على ذلك مع التبع والاستقراء).

٢- ينظر شرح المصنف ١١٣.

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٩٥ : (إن كانت ماضيه فب (ما) و (لم) وب (لا) فى الدعاء ، وإن كانت مضارعه ف-ب- (ما) و (لا) و (لن) والأولى أن لا يفصل بين (لا) و (ما) وبينهما بظرف وشبه ، وإن جاز فى غير هذه الأفعال).

٤- البيت من الوافر ، وهو بلا نسبه فى شرح الرضى ٢ / ٢٩٥ . والشاهد فيه قوله : (زالت) هو شاذ ، وليس مما حذف منه حرف النفي لا وأصلها (فلا زالت).

وبأفعال القلوب نحو: (ما أراها تزال ظالمه)، وأما النفي المقدر فشرطه أن يكون مضارعا وجواب قسم نحو: (تالله تفتنوا تذكرو يوسف) (١) وقوله:

[٦٩١] تزال حبال مبرمات أعدّها (٢)

...

وما ورد خلاف ذلك أو تقديرا ليكون بمنزله كان في الثبوت لأنها موضوعه للنفي، فإذا دخل عليها النفي صارت للإثبات، لأن النفي إذا دخل على النفي كان إثباتا، ولهذا لا يجوز دخول (إلا) عليها، نحو: (ما زال زيد إلا عالما) لا يلزم ثبوته على كل حاله إلا على العلم، كما لا يجوز (كان زيد إلا عالما) ومن خطأ ذا الرمة في قوله:

[٦٩٢] حراجيح ما تنفك إلا مناخه

على الخسف (٣) ... -

ص: ١٠٣١

١- يوسف ١٢ / ٨٥، وتمامها: (قالوا تالله تفتنوا تذكرو يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين).

٢- صدر بيت من الطويل، وعجزه: لها ما مشى يوما على خفه جمل وهو لامرأه بن قحطان في سمط اللاليء ٦٣١، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٢٧، وشرح المفصل ٧ / ١٠٩، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٥، وخزانه الأدب ٩ / ٢٤٥. والشاهد فيه قوله: (تزال) تريد لا تزال فحذفت حرف النفي ضروره، وتزال جواب قسم قبله وهو: حلفت يمينا يا ابن قحطان بالذى تكفل بالأرزاق فى السهل والجبل

٣- صدر بيت من الطويل، وعجزه: على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا وهو لذى الرمة فى ديوانه ١٤١٩، وينظر الكتاب ٣ / ٤٨، والإنصاف ١ / ١٥٦، والمحتسب ١ / ٣٢٩، وشرح المفصل ٧ / ١٠٦، وشرح المصنف ١١٣، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٦، والجنى الدانى ٥٢١، ومغنى اللبيب ١٠٢، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٩، وهمع الهوامع ٢ / ٩٧، وخزانه الأدب ٩ / ٢٤٧ - ٢٤٨، وينظر اللسان ماده (فكك) ٥ / ٣٤٥٢. - ويروى فى اللسان: قلا- نص بدل حراجيح، والخرجوج: الناقه الطويله على وجه الأرض. والشاهد فيه قوله: (لا تنفك إلا مناخه) حيث جاء خير تنفك مقرونا بإلا وهذا شاذ، وقيل تنفك تامه لا خير لها.

كأنه قال : ثبتت على كل حاله إلا- على الخسف ، وثبوتها على كل حاله محال ، ولأنه يريد وصفها بالمشقة والإتعاب ، وإذا وصفها بالثبوت على كل حاله ما خلا- الخسف ، ومناخه حاله ، وضعف بأن عامله إن كان ما ينفك لزم النفي في الإثبات ، وعمل ما قبل إلا في ما بعدها ، وهو لا يعمل إلا في المستثنى منه ، أو في تابعه عند الجمهور (١) ، وإن كان عامله على الخسف فالحال لا يتقدم على عامله المعنوي خلافا للأخفش (٢) ، وأيضا المفرغ لا يتقدم على عامله الثاني ، روى عن الكسائي : (٣) أن (لا- تنفك) تامه أى ما تفارق وطبيها ومناخه حال من تنفك وعلى الخسف مفعول ، وهى حال كقوله تعالى : (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) (٤) واعترض بأن ما تنفك لم يسمع تمامها.

قوله : (وما دام لتوقيت أمر بمده خلاف ثبوت خبرها لفاعلها) وهو القيام لفاعلها يعنى أنك إذا قلت : (آتيك ما دام زيد قائما) فقد وقت أمرا ، وهو الإتيان بمده وهو القيام لفاعلها ، وهو زيد ، وهى تكون ناقصه كما

ص: ١٠٣٢

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٩٦ ، والهمع ٢ / ٩٦ وما بعدها.

٢- ينظر المصادر السابقة.

٣- ينظر تخريج البيت والاختلاف فيه فى شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٤٨٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٦ ، وشرح المصنف ١١٣ ، والهمع ٢ / ٩٧ - ٩٨.

٤- الملك ٦٨ / ١٩ ، وتمامها : (أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ....).

ذكر وتامه بمعنى بقى أو تمكن ومنه (ما دامتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) (١) أى بقيت.

قوله : (ومن ثم احتيج إلى كلام لأنه ظرف) يعنى أن ما دام لا تستقل بجملتها مثل : ما زال ، لأن (ما) التى مع (دام) مصدرية ودام صلتها [ظ ١٢٦] وهى داله على الزمان ، لأن المصدر يؤقت نحو : (آتيك مقدم الحاج) أى وقت مقدمه ، فلما كان على الظرفيه (٢) لم يستقل كلاماً لأن الظرف فضله لا بد منه من تقدم كلام وهو آتيك أو نحوه.

قوله : (وليس) (٣) وهى فعل عند سيبويه (٤) وجمهور البصريين لاتصال ضمير الرفع بها ، ولحوق تاء التانيث فيها (٥) ، وحرف عند الكوفيين بدليل عدم تصرفها ، وسكون وسطها وورود : (ليس الطيب إلا المسك) (٦) برفع المسك ، وأجيب بأنه مبتدأ وخبره محذوف ، والجمله حالا ، وقيل : مطلقاً فى موضع خبر عن اسم ، التقدير : (ليس الطيب إلا المسك أفخره).

قوله : (لنفى مضمون الجمله) أى معناها.

قوله : (حالا وقيل : مطلقاً) اختلف فى المنفى بها ، فقال الجمهور

ص: ١٠٣٣

١- هود ١١ / ١٠٧ وتمامها : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ).

٢- ينظر شرح المصنف ١١٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٦.

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٢٩٦ : قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقاً تقول : ليس خلق الله مثله فى الماضى ، وقال تعالى : ((يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) وفى المستقبل ، وجمهور النحاه على أنها لنفى الحال ...

٤- ينظر الكتاب ١ / ١٤٧.

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٩٦.

٦- ينظر الكتاب ١ / ١٤٧.

واختاره الزمخشري (١) أنها لنفى الحال فقط ، وحكى عن سيويه (٢) والمبرد (٣) وابن السراج (٤) إنها للنفى مطلقا تقول فى الماضى : (ليس خلق الله مثله) وفى المستقبل (٥) : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (٦) وقوله :

[٦٩٣] والمرء يسعى لأمر ليس يدركه

والعيش شحّ وأسفار وتأميل (٧)

وحكى أيضا عن ابن السراج أنها لنفى الاستقبال (٨) ، وقال أبو على الشلوين : إن قيد الجملة كائنا ما كان وإن لم ، أفادت الحال وقال الأندلسى : (٩) بين القولين تناقض لأن خبرها إن لم يقيد بزمان فهو للحال ، وإن قيد فهو على ما قيد به .

قوله : (ويجوز تقديم أخبارها [كلها] (١٠) على أسمائها) هذا مذهب

ص : ١٠٣٤

١- ينظر المفصل ٢٦٨ ، وشرحه لابن يعيش ١١١ / ٧ .

٢- ينظر الكتاب ٢٣٣ / ٤ ، وينظر شرح الرضى ٢٩٦ / ٢ .

٣- ينظر المقتضب ٩٣ / ٤ .

٤- ينظر الأصول ٨٤ / ١ .

٥- والعباره منقوله عن الرضى دون إسناد ٢٩٦ / ٢ .

٦- هود ٨ / ١١ وتمامها : (.... أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤْنَ) .

٧- البيت من البسيط ، وهو لعبد الطيب فى ديوانه ٧٥ ، وشرح اختيارات المفضل ٦٧٤ ، وتخليص الشواهد ٢١٣ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٤ - ٤٤٣ . ويروى ساع بدل يسعى . والشاهد فيه قوله : (ليس يدركه) حيث أتى بليس للنفى وهنا جاء لنفى المستقبل كما ذهب ابن السراج إلى ذلك .

٨- ينظر الأصول ٨٣ / ١ .

٩- ينظر شرح الرضى ٢٩٦ / ٢ .

١٠- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

البصريين (١) نحو: (كان قائما زيدا) لأن هذا فرع على المبتدأ ، وتقديم خبر المبتدأ جائز ، فكذا هذا ، وأما الكوفيون : فإنهم منعوا من تقديم الخبر الذى فيه ضمير مرفوع نحو : (كان زيد قائما) وأجازه الكسائى على أن يكون فى كان ضمير شأن وقائما خبر عنه وزيد مرتفع بقائم وقال الفراء : (٢) يرتفع بقائم وكان معا ، وضعف بأنه يؤدى إلى معمول بين عاملين ، والمصنف (٣) أطلق جواز التقديم ، ومن المواضع ما يمنع فيه التقديم نحو : (ما كان زيد إلا قائما) و (ما كان فتاك مولاك) ومنها ما يجوز فيه التقديم نحو : (ما كان فى الدار إلا زيدا) ونحو أن يكون للخبر ضمير فى الاسم نحو : (كان شريك هند أخوها) ونحو : أن يكون تقديمه مصححا لجعله نكرة نحو : (كان فى الدار رجل) وما أشبه ذلك ، فلو قال : ما لم يمنع مانع أو يوجب موجب على قريب مما ذكر فى المبتدأ أو الخبر كان أولى.

قوله : (وهى فى تقديمها عليها على ثلاثة أقسام) أى الإخبار فى تقديمها على الأفعال ثلاثة أقسام.

قوله : (قسم يجوز وهو من (كان) إلى (راح) يعنى على الترتيب الذى ذكر وهو ما لم يكن فى أوله (ما) وهى إحدى عشره كلمه نحو :

(قائما كان زيدا) وكذلك سائرهما ، وإنما جاز لأنها أفعال صريحة متصرفه فى نفسها ، فجاز تصرفها فى معمولها كغيرها من النواصب ، وكان الأولى قسمه هذا القسم إلى واجب ، وهو حيث يكون له الصدر ، نحو : (أين كان

ص: ١٠٣٥

١- ينظر الإنصاف ١ / ١٦٠ وما بعدها مسأله رقم (١٨) وهمع الهوامع ٢ / ٨٨ وما بعدها.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٩٧ ، والهمع ٢ / ٨٨ - ٨٩.

٣- ينظر شرح المصنف ١١٣.

زيد) وممتنع وهو حيث يعود الضمير إلى غير مذكور نحو: (شريك هند أخاها) وجائز فيما عداها نحو: (قائما كان زيدا) والكوفيون (١) وبعض المتأخرين منعوا من التقديم على الخبر وادّعوا عدم السماع.

قوله: (وقسم لا يجوز وهو ما في أوله ما) وذلك لأنها نافية في (ما زال) و (ما انفك) و (ما فتئ) و (ما برح) وهو لا يتقدم ما في خبر النفي عليه، ومصدرية في (ما دام) (٢)، وهو لا يتقدم ما في خبر الصلة عليه.

قوله: (ابن كيسان في غير ما دام) يعني ابن كيسان وكذلك الكسائي والأخفش (٣) أجازوا تقديم الخبر على ما في أوله (ما) لأن النفي في هذه الأفعال قد صار كجزء الكلمة، وخرج إلى الإثبات، فكما يجوز التقديم على ما هو قلبت نحو: على [و ١٢٧] هذه، واستثنوا (ما دام) لأن (ما) مصدرية، وهو لا يتقدم معمول المصدر عليه.

قوله: (وقسم مختلف فيه وهو ليس) الكوفيون (٤) والمبرد (٥) وابن السراج (٦) والزجاج (٧) والجرجاني (٨) منعوا في تقديم خبرها عليها، أما

ص: ١٠٣٦

-
- ١- ينظر الإنصاف ١ / ١٦٠ مسألة ١٨، وجمع الهوامع ٢ / ٨٨ وما بعدها.
 - ٢- أي أن الإجماع منعقد على عدم جواز تقدم خبر (ما دام) عليها وذهب ابن معط مذهبا خالف فيه النحاه بشأن (ما دام) على اسمها ولا تنفصل عنها (ما) بخلاف أخواتها) الفصول ١٨١ عن الكافية المحققه ٢٠٨.
 - ٣- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٣ - ١١٤، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٧.
 - ٤- ينظر رأى الكوفيين فى الإنصاف ١ / ١٦٠، وشرح الرضى ٢ / ٢٩٧، وشرح المفصل ٧ / ١١٤.
 - ٥- لم يصرح المبرد فى المقتضب بذلك، ينظر شرح المفصل ٧ / ١٤٤، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٧٨، والهمع ٢ / ٨٨.
 - ٦- ينظر الأصول ١ / ٨٩ - ٩، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٧٨.
 - ٧- ينظر رأى الزجاج فى شرح ابن عقيل ١ / ١٧٨، وجمع الهوامع ٢ / ٨٨.
 - ٨- ينظر المقتصد ١ / ٤٠٨، والهمع ٢ / ٨٨.

الكوفيون فلا يقولون بحرفيتها والحرف لا يتقدم معموله عليه ، وأما الباقيون فحجتهم أنها لم تنصرف في نفسها فلا تنصرف في معمولها ك- (نعم) و (بئس) وفعل التعجب ولا سمع عن العرب (قائماً ليس زيد) (١) والسيرافي (٢) وابن برهان (٣) والأكثر أجازوا تقديمه عليها ، واحتجوا بقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (٤) ف- (يوم) معمول للخبر وهو مصروف ، وتقديم الم معمول لا- يؤذن بتقديم العامل ، وضعف بأن يوم يأتيهم مرفوع بالابتداء وخبره ليس مصروفا عنهم ، لكنه بنى على الفتح لإضافته إلى الجملة ، أو منصوب بفعل تقديره لا- يعرفون ، أو اذكر يوم يأتيهم ، وإن سلم بأن معمول الخبر فلا يلزم من تقدم الظرف تقدم غيره ، لأن الظروف تتسع فيها بأن تقولوا : الم معمول يؤذن بتقديم العامل أولى بأن يقال تأخر العامل يؤذن بتأخر الم معمول.

ص: ١٠٣٧

-
- ١- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٨.
 - ٢- ينظر رأى السيرافي في شرح المفصل ٧ / ١١٤.
 - ٣- ينظر رأى ابن برهان في شرح ابن عقيل / ٢٧٨ ، والهمع ٢ / ٨٩.
 - ٤- سبق تخريجها ، ينظر الانصاف حول جواز تقديم خبر ليس عليها ، والخلاف فيه ، مسأله رقم ١٨.

إنما سميت أفعال مقاربه لأنها تفيد دنو الخبر كما ذكر المصنف (٢). وقال أبو حيان: (٣) لأن الأكثر فيها للمقاربه فإن عسى (٤) تفيد الترجى، وإن إطلاق المقاربه عليها مجاز، وهذه الأفعال من الأفعال الناقصه، لأنها لتقرير الفاعل على صفه، وموضع خبرها نصب، وإنما فصلت لوجوب كونه فعلا، وإنما وجب فعليه خبرها لأنها للحال، فأتى بخبرها فعل حال للمشاركة، وقد جاء على الأصل قول تأبط شرا:

[٦٩٤] فأبت إلى فهم وما كدت آيبا (٥)

...

ص: ١٠٣٨

- ١- للتفصيل ينظر الكتاب ٣ / ١٥٧ وما بعدها، والمفصل ٢٦٩ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٥ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٣١ وما بعدها، وشرح المصنف ١١٤ وما بعدها، وشرح الرضى ٢ / ٣٠١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٢ وما بعدها.
- ٢- ينظر شرح المصنف ١١٤.
- ٣- ينظر رأى أبى حيان فى تذكره النجاه ٤٩٥.
- ٤- قال ابن هشام فى المغنى ٢٠١ (عسى فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله: يا أبتا علك أو عساكا خلافا لسيبويه: حكاه عنه السيرافى، ومعناه الترجى).
- ٥- سبق تخريجه

وقوله : عسى الغوير أبؤسا (١).

قياسه : وما كدت أؤوب ، وأن يبأس.

قوله : (ما وضع لدنو الخبر) يعنى لقربه وحصوله (رجاء) ك- (عسى) ، (أو حصولا) ك- (كاد) (أو أخذًا فيه) ك- (جعل) و (طفق).

قوله : (فالأول عسى) (٢) يعنى ما وضع لدنو الخبر رجاء وهو فعل عند الجمهور لاتصال ضمير الرفع بها ولحوق تاء التانيث وقيل : حرف لعدم تصرفها.

قوله : (وهو غير متصرف) يعنى باق على صيغته المضى ولا- يستعمل منه مضارع ولا- مستقبل ولا- أمر ولا نهى ، وإنما سلب التصرف لتضمنه الأشياء فأشبهه الحرف.

قوله : (تقول : عسى زيد أن يخرج) و (وعسى أن يخرج زيد) يعنى أن لها استعمالين ، ناقصه بمعنى (قارب) تفتقر إلى اسم وخبر ، وهو حيث يتقدم الاسم نحو : (عسى زيد أن يخرج) قال الله تعالى : عسى (الله أن

ص : ١٠٣٩

١- سبق تخريج المثل ص ٧٤٧.

٢- إن فى عسى ثلاثه أقوال للنحاه. الأول : أنها فعل فى كل حال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما وهو قول نحاه البصره ورجحه المتأخرون. الثانى : أنها حرف فى جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهور الكوفيين ومنهم ثعلب وتابعهم ابن السراج. الثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب وفعل ما عدا ذلك وهو قول شيخ النحاه سيبويه. للتفصيل ينظر الكتاب ٣ / ١٥٨ ، والمغنى ٢٠١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٢ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠٢.

يَأْتِي بِالْفَتْحِ (١) وتامه بمعنى (قرب) لا- تفتقر إلى خبر ، وهو حيث يليها أن والفعل نحو : (عسى أن يخرج زيد) قال تعالى :
(وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا) (٢) ومنهم من منع من التامه ، وقال في (عسى أن يخرج زيد) ونحوه : هو على التقديم والتأخير ، ورد
بأنه يلزم تشبيه الضمير أو جمعه في نحو : (عسى أن يخرجوا الزيدان ويخرجوا الزيدون) ، وقيل : فاعل لفعل سد مسد الخبر ، ك-
(أقائم الزيدان) ورد بأنه لم يأت إلا في المفعولين والمبتدأ دون باب كان.

قوله : (وقد تحذف أن) يعني حيث تكون ناقصه نحو قول الشاعر :

[٦٩٥] عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب (٣)

تشبيها لها بكاد لأنهما من باب واحد ، وقد يحذف الخبر برمته نحو :

[٦٩٦] ولي نفس أقول لها إذا ما

تنازعتني لعلّي أو عساني (٤)

ص: ١٠٤٠

١- المائدة ٥ / ٥٢ وتامها : (فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ
بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ).

٢- البقرة ٢ / ٢١٦ وتامها : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ
شَرٌّ لَكُمْ).

٣- البيت من الوافر ، وهو ل- هدبه في الكتاب ٣ / ١٥٩ ، وينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ١٤٢ ، والمقتضب ٣ / ٧٠ ، وشرح
المفصل ٧ / ١١٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٧ ، ومغنى اللبيب ٢٠٣ ، وشرح شواهد المغنى ٨ / ٤٤٣ ،
والجنى الدانى ٤٦٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٤٠ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣٢٨ - ٣٣٠ . والشاهد فيه قوله : (يكون وراءه) حيث وقع خبر
عسى فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، وهذا قليل.

٤- البيت من الوافر ، وهو لعمران بن حطان في الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٤ ، والمقتضب ٣ / ٧٢ ،
وشرح المفصل ٣ / ١٠ / ١١٨٠ ، والخصائص ٣ / ٥ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٤٢ ، وتذكره النحاه ٤٩٥ ، والجنى الدانى
٤٦٦ ، ووصف المباني ٢٤٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٠ ، وخزانه الأدب ٥ / ٣٣٧ - ٣٤٩ . والشاهد فيه قوله : (عساني) حيث
اتصل بضمير النصب ب- (عسى) مما يدل على أنها حرف بمعنى لعل.

وقوله :

[٦٩٧] يا أبتا علك أو عساك (١)

... -

قوله : (والثاني كاد) [ظ ١٢٧] يعنى ما وضع لدنوا الخبر حصولا نحو :

(كادت الشمس تغيب) أى حصل دنوها.

قوله : (تقول : (كاد زيد يجيء) كاد تفارق عسى من وجهين أحدهما :

أنها لا تكون إلا ناقصه ، وقد يحذف الخبر إذا علم نحو : (من تأنى أصاب أو كاد). وثانيهما : أن لا يدخل عليهما (أن) لأن (أن) للاستقبال ، وكاد للحصول.

قوله : (وقد تدخل) يعنى (أن) على خبر كاد نحو :

[٦٩٨] ... -

قد كاد من طول البلى أن يمحصا (٢)

مشبها لها ب- (عسى) كما شبهت (عسى) بها.

قوله : (وإذا دخل النفى على كاد فهى كالأفعال على الأصح)

ص: ١٠٤١

١- الرجز لرؤبه ، وهو فى ملحقات ديوانه ١٨١ ، وينظر الكتاب ٣٧٥ / ٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤ / ٢ ، والمقتضب ٧١ / ٣ ، والخصائص ٩٦ / ٢ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ١٣٠ ، والمغنى ٢٠١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٤٣ ، والجنى الدانى ٤٦٦ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٢ ، وخزانه الأدب ٣٦٢ / ٥ - ٣٦٧. والشاهد فيه قوله : (عساكا) حيث اتصل ب- (عسى) الضمير الموضوع للنصب وهو الألف مما يدل على أن عسى حرف ، وقيل : الكاف خبر منصوب المحل واسم عسى ضمير مستتر.

٢- عجز بيت من الخفيف ، وصدرة : رسم عفا من بعد ما قد انمحي وهو بلا نسبه فى شرح الرضى ٣٠٥ / ٢. والشاهد فيه قوله : (كاد أن يمحصا) حيث اقترن خبر كاد بأن على سبيل الجواز.

اختلف النحاه فى (كاد) إذا دخل عليها النفى على ثلاثة مذاهب :

الأول قوله : (وقيل يكون للإثبات) يعنى يكون نفيها إثباتا ، وإثباتها نفيًا سواء كان بلفظ الماضى أو المضارع ، واحتجوا فى الماضى بقول العرب : (كاد النعام يطير) (١) والمعنى أنه لم يطر ، وبقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (٢) وقد فعلوا ، وفى المضارع بقوله تعالى : (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا) (٣) والمعنى لا- أخفيها ، وبما روى أن ذا الرمه لما قدم الكوفه وأنشد قصيدته الحائيه فقال :

[٦٩٩] إذا غير الهجر المحبين لم يكد

رسيس الهوى من حب ميه يبرح (٤)

ناداه ابن شبرمه أراه قد برح فشق ناقته وجعل يفكر ثم قال :

إذا غير الهجر المحبين لم أجد

... -

فقبل الاعتراض ، وما كان فى ذلك الجمع من الفصحاء سكتوا

ص: ١٠٤٢

١- ينظر المثل فى مجمع الأمثال للميدانى ١٦٢ / ٢.

٢- البقره ٧١ / ٢ وتاماما : (... قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ).

٣- طه ١٥ / ٢٠ وتاماما : (... لَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى).

٤- البيت من الطويل ، وهو لذى الرمه فى ديوانه ١١٩٢ ، ينظر المفصل ٢٣١ ، وشرح المفصل ١٢٤ / ٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٤٦ / ٢ ، وشرح المصنف ١١٥ ، وشرح الرضى ٣٠٦ / ٢ ، والمقاصد النحويه ٣٧٨ / ٣ ، واللسان ماده (رسس) ١٦٤١ / ٣ ، والأشمونى ٦٨ / ١ ، والخزانة ٧٤ / ٤. ويروى النأى بدل الهجر ، والرسيس : الشىء الثابت الذى لزم مكانه. والشاهد فيه قوله : (لم يكد يبرح) حيث دخل النفى على يكد والتي قلبت معناها إلى المضى بلم ، وإذا سبق كاد بالنفى أفاد الإثبات ، وما ذهب إليه ذو الرمه صحيح بليغ كما قال فى شرح الأشمونى ١ / ١٣٤).

الثانى : فهى كالأفعال على الأصح وهو قول الجمهور إنها كالأفعال واحتجوا بقوله تعالى : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا) (٢) والمعنى لم يراها ، ولم يقارب ، وقوله : (وَلَا يَكَاذُ يُسَيِّغُهُ) (٣) أى لا يقارب إساغته ، ويقول ذى الرمه : لم يكذ رسيس الهوى ، وأما قولهم : (كاد النعام يطير) فالمعنى قارب ، ولا يلزم من المقاربه حصول الفعل وقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقد فعلو قبل ذلك ، وقوله تعالى : (أَكَاذُ أَخْفِيهَا) أقارب إخفاءها ، وليس فى المقاربه إثبات للشىء ولا نفى له ، وأما تقرير ذى الرمه للاعتراض فليس ذلك لاعتراض منه ولكن أراد الاحتياط وأن لا يترك لطاعن طعنا ، وروى أن بعضهم قال : أصابت بديهته وأخطأت رويته.

الثالث الفصل : قوله : (وقد (٤) تكون فى الماضى للإثبات وفى المستقبل كالأفعال) يعنى إن كانت بلفظ الماضى ففيها إثبات كما قال الأولون.

قوله : (تمسكا بقوله تعالى : من نحوها : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (٥)) هذا فى

ص: ١٠٤٣

- ١- ينظر قصه ذو الرمه فى شرح المفصل ٧ / ١٢٥ - ١٢٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والأشمونى ١ / ١٣٤ .
- ٢- النور ٢٤ / ٤٠ وتمامها : (... ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ).
- ٣- إبراهيم ١٤ / ١٧ وتمامها : (يَنْجَرُّهُ وَلَا يَكَاذُ يُسَيِّغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ).
- ٤- فى الكافية المحققه قيل بدل قد.
- ٥- قال أبو حيان فى البحر المحيط ١ / ٤٢٣ : وكاد فى الثبوت تدل على المقاربه ، فإذا قلت : كاد زيد يقوم - فمعناه مقاربه القيام ولم يتلبس به ، فإذا قلت : ما كاد زيد يقوم فمعناه نفى المقاربه فهى كغيرها من الأفعال وجوبا ونفيا ، وقد ذهب بعض الناس إلى أنها إذا أثبتت دلت على نفى الخبر ، وإذا نفيت دلت على إثبات الخبر مستدلا بهذه الآيه (فذبوحها) يدل على ذلك والصحيح القول الأول) أما الآيه فقد اختلف فى زمان نفى المقاربه ، ينظر هذا الاختلاف فى البحر المحيط ١ / ٤٢٣ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٩١ - ٣٨٧ .

الماضى لأجل التفصيل وبقول ذى الرمه إلى آخره :

[إذا غير النأى المحبين لم يكد

رسيس الهوى من حب ميه يبرح] (١)

حجه لهم فى المستقبل كالأفعال.

قوله : والثالث ((جعل) و (طقق) و (كرب) و (أوشك) مثل :

(عسى) و (كاد) فى الاستقبال) يعنى أنها تستعمل بأن ك- (عسى) تقول (أو شك زيد أن يتكلم) قال :

[٧٠٠] ... -

أو شكت

حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا (٢)

وبغير (أن) كاد ، تقول : (أو شك زيد أن يتكلم) قال :

[٧٠١] يوشك من فرّ من منيته

فى بعض غزّاته يوافقها (٣)

ص: ١٠٤٤

-
- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ، وقد سبق تخريج الشاهد برقم ٦٩٠ صفحه ١١٧٤.
 - ٢- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : إذا المرء لم يغش الكريهه أوشكت وهو للكلمه اليربوعى واسمه هبيره ابن عبد الله فى نوادر أبى زيد ١٥٣ ، وينظر الخصائص ٣ / ٥٣ ، وشرح اختيار المفضل ١٤٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣ ، واللسان ماده (وشك) ٦ / ٤٨٤٤ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٨٦. والشاهد فيه قوله : (أو شك أن تقطعا) حيث جاء خبر أوشك مقترنا بأن.
 - ٣- البيت من المنسرح ، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ٤٢ ، وينظر الكتاب ٣ / ١٦١ ، وشرح أبيات - سيبويه ٢ / ١٦٧ ، وشرح المفضل ٧ / ١٢٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٣٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٣ ، واللسان ماده (بيس) ١ / ٣٩٦ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ، والمقاصد النحويه ٢ / ١٨٧. والشاهد فيه قوله : (يوشك يوافقها) حيث جاء خبر يوشك غير مقترن بأن وهذا قليل كما فى (عسى).

وتكون ناقصه وتامه مثل (عسى) لا أنها بمعنى (عسى) و (كاد) فإن وضعها متصرفه للأخذ في الشيء ، و (عسى) للترجي غير متصرفه و (كاد) للحصول.

ص: ١٠٤٥

قوله : (فعلا التعجب) (١) هو فعل عند البصريين (٢) لدخول [و ١٢٨] نون الوقايه فيه ، فى نحو : (ما أحسنى) ، ونصبه المفعول ، وبناءؤه على الفتح ووافقهم الكوفيون (٣) فى أفعل به ، وأما ما أفعله فقالوا : باسميته لعدمه تصرفه وجواز تصغيره فى (ملح) نحو :

[٧٠٢] يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا (٤)

...

قوله : (ما وضع لإنشاء التعجب) خرج الخبر نحو : (أنا متعجب من

ص: ١٠٤٦

-
- ١- للتفصيل ينظر الكتاب ١ / ٧٢ - ٧٣ والمقتضب ٤ / ١٧٨ والأصول ١ / ٩٩ ، والمفصل ٢٧٧ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٠٨ وما بعدها ، وشرح الكافيه الشافيه ٣ / ١٠٩٧ ، واللمع ٢١٧ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢ / ١١١ - ١١٢ ، وشرح المصنف ١١٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠٧ وما بعدها.
 - ٢- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠٨.
 - ٣- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢١٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠٨.
 - ٤- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : من هؤليائكن الضال والسّير وهو للمجنون فى ديوانه ١٣٠ ، وينظر الإنصاف ١ / ١٢٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٣٣٥ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٩٠ ، ومغنى اللبيب ٨٩٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٦٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٧٦ ، وخزانه الأدب ١ / ٩٣ - ٩٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠٨. والشاهد فيه قوله : (أميلح) حيث صغر فعل التعجب وذلك على سبيل الجواز.

كذا) ويرد عليه (سبحان الله وما أظنها ليله ، فلو قال : بصيغه مخصوصه لسلم.

قوله : (وهو (1) صيغتان ما أفعله) نحو : (ما أحسنه) و (وأفعل به) و (أحسن به) نحو (أحسن بزيد).

قوله : (وهي غير متصرف) (2) [مثل : ما أحسن زيدا ، وأحسن بزيد] (3) يعني صيغه التعجب ، ولو قال : وهما غير متصرفين كان أولى ، ولو قال : وهو يعني فعل التعجب لجاز ويعنى بعدم التصرف أنه لا يستعمل من (أفعله) و (أفعل به) مضارع ولا أمر ولا نهى ، لأنها لما تضمنت معنى الإنشاء أشبهت الحروف فامتنت من التصرف.

قوله : (ولا- بينان إلا مما يبني منه أفعال التفضيل) (4) يعني من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ، وقد تقدمت شروط ذلك ، والخلاف فيها في التفضيل ، والعله واحده ، لأن التعجب لا يخالف إلا في مسائل ، أحدها :

فك المدغم في (أفعل به) نحو : (اشدد به). وثانيهما : ردّه همزه خير وشر نحو : (ما أخيره) و (ما أشره). وثالثهما : في أنه لا يبني إلا في ما وقع واستمر ، فلا يصح ما أضربه غدا ولا أمس ، بخلاف التفضيل فإنك تقول :

(أنا أضرب منك غدا) (5) ، ورابعها : إن من حق التعجب أن يكون مما

ص : ١٠٤٧

- ١- في الكافيه المحققه وله بدل وهو.
- ٢- في الكافيه المحققه (وهما غير متصرفين).
- ٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٤- قال الرضى في شرحه ٢ / ٣٠٧ : ويزيد فعل التعجب بشرط ، وهو أنه لا- يبني إلا- مما وقع في الماضى واستمر بخلاف التفضيل.
- ٥- العبارة منقوله عن الرضى دون إسناد ينظر ٢ / ٣٠٧.

خفى شبه ، وخرج عن نظائره ، فلا يصح التعجب من الله ، وأما قوله تعالى : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) (١) فمتأول أى هم أحقاً بأن يقول فيهم غير الله : (٢) (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ).

قوله : (ويتوصل فى الممتنع) [بمثل] (٣) يعنى فى اللون والعيب ، والرباعى والخماسى والمزيد (بأشد) و (أقبح) و (أكثر) و (أحسن) ونحوها مضافه إلى مصادر تلك الأفعال ، وقد يكون ب- (أن) و (ما) المصدريتين تقول :

(ما أشد استخراجه) [واشدد باستخراجه] (٤) و (أكثر دحرجه) و (أقبح عوره) وأحسن انطلاقه ، وما أشد ما استخراج وما أكثر أن يتدحرج ، وأما ما هو غير متصرف نحو : (نعم وبئس وعسى) فلا يتعجب منها لأنها لا مصادر تتوصل به ، ولا يصح أن يكون صله ل- (ما) ولا (أن) ، وزاد بعضهم الأفعال الناقصة لأنها لا مصدر لها.

قوله : (ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير) يعنى لا تقول : (زيدا ما أحسن) ولا (ما زيذا أحسن) ولا (بزيد أحسن) (٥) وإنما لم يتصرف بالتقديم لتضمنها معنى الإنشاء الذى له الصدر ، فالتقديم والتأخير معناهما واحد.

قوله : (ولا فصل) فإن كان الفصل بين (ما) وأفعل جاز بكان وفى

ص : ١٠٤٨

-
- ١- البقره ٢ / ١٧٥ وتمامها : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَهَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَهَ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ).
 - ٢- ينظر البحر المحيط ١ / ٦٦٩.
 - ٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٤- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٥- ينظر شرح المصنف ١١٦ ، والعباره منقوله عنه دون إسناد له.

مضارعها خلاف ، وزاد الكسائي (١) (أصبح) و (أمسى) نحو (ما أمسى أدفأها) و (ما أصبح أبردها) (٢) ، وبعضهم أجاز الفصل بكل فعل لا- يناقض التعجب ، مما لا يتعدى نحو : (ما أحسن زيدا) وأما الفصل بين أحسن ومعموله فمنعه الجمهور ، لأنه جار مجرى المثل فلا- يغير ، وأجازه بعضهم فى مسائل معينه ، الأولى الفصل بالظرف والجار والمجرور ، نحو : (ما أحسن عندك زيدا) و (ما أحسن بالرجل أن يتصدق) وأجازها المازنى (٣) والجرمى (٤).

الثالث : الفصل بالمنادى ، نحو : (ما أحسن يا عمرو وزيدا) أجازها بعضهم الثالث : الفصل بالحال نحو : (ما أحسن قائما زيدا) أجازها الجرمى (٥) وهشام (٦) حملا- على الظرف. الرابعه الفصل بالمصدر نحو : (ما أحسن حسنا زيدا) أجازها الجرمى (٧) أيضا. الخامسه : بحمل الاعتراض ، نحو : (ما أحسن لو لا كلفه زيدا) أجازها ابن كيسان (٨).

قوله : (وما ابتداء نكره عند سيويه وما بعدها الخبر) شرع فى تفصيل إعراب الصيغتين ، وحكى الخلاف فيهما ، فبدأ بما (أفعله) ف- (ما)

ص : ١٠٤٩

- ١- ينظر رأى الكسائي فى شرح الرضى ٣٠٩ / ٢.
- ٢- ينظر المفصل ٢٧٧ ، وشرحه لابن يعيش ١٥١ / ٧ ، وينظر شرح الرضى ٣٠٩ / ٢.
- ٣- ينظر رأى المازنى فى شرح الرضى ٣٠٩ / ٢.
- ٤- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٢٢٩ ، وينظر شرح الرضى ٣٠٩ / ٢.
- ٥- ينظر رأى الجرمى فى المفصل ٢٧٧.
- ٦- ينظر الهمع ٥ / ٦١.
- ٧- ينظر رأى الجرمى فى الهمع ٥ / ٦١.
- ٨- ينظر رأى ابن كيسان فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٣١ ، وشرح الرضى ٣٠٩ / ٢.

ففيها ثلاثه مذاهب ، الأول لسيويه (١) أنها نكره تامه بمعنى شىء وهى مبتدأ ، ما بعدها الخبر تقديره : (شىء حسن زيدا) وجاز الابتداء بها لأن [١٢٨] الكلام فى معنى الحصر ، كأنك قلت : (ما حسن زيد إلا شىء).

الثانى قوله : (وموصوله عند الأَخفش ، والخبر محذوف) ويعنى أن الأَخفش (٢) وطائفه من الكوفيين جعلوا (ما) موصوله ، وأفعل صلتها ، والخبر محذوف لازم الحذف وتقديره : الذى حسن زيدا شىء ، الثالث للفراء (٣) وطائفه من الكوفيين (٤) أنها استفهاميه مبتدأه وما بعدها تقديره (أى زيد أحسن) ومذهب سيويه حسن من حيث جعل أنه لم يقدر شيئا ، ولا نقل صيغه إلى صيغه ، وضعيف من حيث جعل (ما) بمعنى شىء وهو قليل ، ومذهب الأَخفش حسن من حيث جعل (ما) بمعنى الذى وهو كثير وضعيف من حيث جعل الخبر محذوف ومذهب الفراء حسن من حيث جعل (ما) استفهاميه وهو كثير وضعيف من حيث نقله من الاستفهاميه إلى التعجب ، ونقل صيغه إلى صيغه ضعيف (٥) وأما (ما أحسن زيدا) فعند البصريين أن أفعل ماضى مبنى على الفتح والهمزه للتعديه وزيدا مفعول به وعند الكوفيين (٦) أن (أحسن) اسم وهو أفعل

ص: ١٠٥٠

١- ينظر الكتاب ١ / ٧٢ - ٧٣ ، وينظر المفصل ٢٧٧.

٢- ينظر المفصل ٢٧٧ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٤٩ ، وشرح المصنف ١١٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٥٠.

٣- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ١٠٣.

٤- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١٠.

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣١٠.

٦- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣١٠ ، والإنصاف ١ / ١٢٦ وما بعدها.

التفضيل ، وانتصب زيدا على حد زيد (حسن الوجه) ، وفتح أحسن فتحه بناء لتضمنه معنى حرف التعجب عندهم ، وقيل : فتحه إعراب ، لأنه خير مخالف للمبتدأ وهو (ما) وانتصب على الخلاف وهذه الاعتبارات (١) كلها فى الأصل ، وأما معناها فقد صارت للإشياء كما فى (بعت) و (شريت).

قوله : (وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى أفعل) لما فرغ من صيغته (أفعل به) وقد اختلف ، فذكر المصنف (٢) قولين : أحدهما قول سيبويه : (٣) إن أصل (أحسن بزید ، حسن زيد) أى صار ذا حسن ، وأحسن فعل أمر بمعنى حسن الماضى وزيد فاعل والباء زائده نحو : (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) (٤) ولا ضمير فى أفعل والهمزة للصيرورة كـ (أعدّ البعير) وضعف بأن النقل من صيغته إلى صيغته ضعيف ، لأنه استعمل الأمر بمعنى الماضى ، وبأن زياده الباء مع الفاعل قليل .

قوله : (ومفعول عند الأخفش والباء للتعدية أو زائده ففیه ضمير) يعنى الأخفش (٥) والفرّاء (٦) والزمخشري (٧) قالوا : إن أحسن فعل أمر ،

ص : ١٠٥١

١- ينظر شرح المصنف ١١٦ ، والاعتبارات هذه منقوله عن شرح المصنف ١١٦ دون إسناد.

٢- ينظر شرح المصنف ١١٦.

٣- ينظر الكتاب ٩٩ / ٤ ، وشرح المفصل ١٤٧ / ٧.

٤- النساء ١٦٦ / ٤ ، وقد تكررت عدة مرات فى القرآن الكريم.

٥- ينظر معانى القرآن للأخفش ٦١٨ / ٢ ، والتوطئة ٢٤٧.

٦- ينظر الهمع ٥٩ / ٥ - ٦٠.

٧- ينظر المفصل ٢٧٦ - ٢٧٧.

وهو أصله ، وزيدا مفعول به ، والهمزه يحتمل أن تكون للتعديه ، والباء فى زيد زائده فى المفعول نحو : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (١) ويحتمل أن تكون للصوره فتكون الباء للتعديه ، وقوله (ففيه ضمير) ويعنى أن الفاعل ضمير فى (أحسن) عند الأخفش (٢) ، ومن قال بقوله ضمير فاعل مخاطب غير معين لا يظهر فى تشيه ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث ، لذلك ، أو لجريه مجرى المثل ، والمعنى فيه أن أمر الكل حدّ بأنه يجعل زيدا كريما ، وقال ابن كيسان : (٣) الفاعل ضمير للمصدر تقديره : (أحسن ما حسن بزيدا).

ص: ١٠٥٢

-
- ١- البقره ٢ / ١٩٥ ، وتامها : (... أَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ...).
 - ٢- ينظر رأى الأخفش فى الهمع ٥ / ٥٩.
 - ٣- ينظر رأى ابن كيسان فى الهمع ٥ / ٥٨.

قوله : (أفعال المدح والذم : ما وضع لإنشاء مدح أو ذم) ، يحترز من الخبر نحو : (أنا أمدح) و (أنا أذم) ، وفي الحدّ تسامح ، لأنه حد أفعال المدح بالمدح وجوابه ما ذكر من أسماء الإشاره ، وأيضا يفهم من كلامهم أن نعم وبئس وفعل التعجب إنشائيه وهو ضعيف لأنها تحتمل الصدق والكذب.

قوله : (فمنها نعم وبئس) أى من الأفعال ، وفي فعليتها خلاف ؛ فالبصريون قالوا بفعليتها (١) ، واحتجوا بالإضمار ولحوق تاء التأنيث وبنائهما على الفتح ، والفراء (٢) وأكثر الكوفيين (٣) قالوا باسميتهما ، واحتجوا بعدم تصرفهما ودخول خواص الاسم فيها نحو الإخبار فى قول العرب : (فيك نعم الخصله) (٤) والإضافه نحو :

ص: ١٠٥٣

-
- ١- ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١ / ٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١٢.
 - ٢- ينظر معانى الفراء ٢ / ١٤١ ، والهمع ٥ / ٢٦.
 - ٣- ينظر مصادر الهامش (١).
 - ٤- ينسب للرؤاسى ، ينظر الهمع ٥ / ٢٧.

بنعم طير وشباب فاخر (١)

ودخول حرف الجر نحو قولهم : (والله ما هي بنعمت المولوده ، نصرتها بكاء وبرها سرقة) (٢) ، وقولهم : (نعم السير على بئس العير) (٣) [١٢٩] ورده البصريون (٤) أما عدم التصرف فليس دليلا لاتفاق الأكثر على فعلية (عسى) وأما عنهما ودخول حرف الجر ، فهو على حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، أى (فيك خصله نعم الخصله) ، و (ما هي مولوده نعم المولوده) ، ونعم المسمى على (غير بئس العير) وأما الإضافه فهما معها اسمان نحو : (لا) فى قوله :

[٧٠٤] بئين الزمى لا إنه إن لزمته

على كثره الواشين أى معون (٥)

ص: ١٠٥٤

١- الرجز بلا نسبه فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٦٨ ، والدرر ٥ / ١٩٥ ، واللسان ماده (نعم) ٦ / ٤٤٨٠ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٦ . ويروى باكر بدل عاجل والشاهد فيه قوله : (بنعم) حيث أدخل حرف الجر على نعم وذلك لا- يدل على اسميه نعم ، لأن تأويله أنه نزل منزله (خير) أى بخير طائر فجعل نعم اسمال- (للخير) وأضافها ل- (طير) ولو كانت نعم هنا على أصلها لجاها بعدها اسم منصوب. ينظر المقاصد ٤ / ٣ .

٢- ينظر الإنصاف ١ / ٩٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ١٤٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٦٨ .

٣- ينظر أمالى ابن الشجرى ٢ / ١٤٧ ، والإنصاف ١ / ٩٩ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٦ . ويروى على بئس ، وعلى بئست .

٤- ينظر الإنصاف ١ / ١٠٤ .

٥- البيت من الطويل ، وهو لجميل بئنه فى ديوانه ٢٠٨ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٥٢ ، والخصائص ٣ / ٢١٢ ، والممتع فى التصريف ١ / ٧٩ ، وإصلاح المنطق ٢٢٣ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ١٦٩ ، واللسان ماده (عون) ٤ / ٣١٧٩ . والشاهد فيه قوله : (الزمى (لا) إن (لا) أى أنه إذا سألك الواشون عنى أو عن شىء يرتبط بى فلا تذكرى شيئا سوى كلمه (لا) فاستعملها جميل على أنها اسم وليست حرفا .

ونحو: (نعم) و (لا) فى قوله :

[٧٠٥] أبى جوده لا البخل واستعجلت

نعم من فتى لا يمنع البرّ قاتله (١)

وفيهما لغات (٢) (نعم) و (بئس) على وزن (كتف) وهو الأصل ، قال :

[٧٠٦] ما أقلت قدم راكبها

نعم الساعون فى الأمر المبر (٣)

ونعم وبئس ك- (فلس) قرىء (فَنِعَمَ عُقْبَى الدَّارِ) (٤) بفتح النون وسكون العين ، ونعم وبئس بكسرهما ، كما قرىء (إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ) (٥) ،

ص: ١٠٥٥

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى الخصائص ٢ / ٣٥ ، وينظر معنى اللبيب ٣٢٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٣٤ ، واللسان مادة (نعم) ٦ / ٤٤٨٥ ، والبحر المحيط ١ / ١٥٠. ويروى فى المحكم لابن سيده : الجوس بدل الجوع وهما بمعنى واحد. ويرويه الفارسى كما نقل عنه السيوطى فى شرح شواهد المغنى بنصب البخل بقوله : وزعم أنه مفعول أبى. والشاهد فيه قوله : (لا البخل استعجلت به نعم) حيث سبقت (نعم) (لا) وذلك على سبيل المديح باعتبار أنهما اسمان.

٢- ينظر اللسان مادة (نعم) ٦ / ٤٤٨٣.

٣- البيت من الرمل ، وهو لطفه بن العبد فى ديوانه ٥٨ ، وينظر المقتضب ٢ / ١٤٠ ، والخصائص ٢ / ٢٢٨ ، والمحتسب ١ / ٣٤٢ - ٣٥٧ ، والإنصاف ١ / ١٢٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٨ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣٧٩ - ٣٧٧. واللسان مادة (نعم) ٦ / ٤٤٨٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٧٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١٢. والشاهد فيه قوله : (نعم) بكسر العين مما يدل على أن الأصل فى نعم وبئس كسر العين فى (فعل).

٤- الرعد ١٣ / ٢٤ وتمامها : (سَيَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعَمَ عُقْبَى الدَّارِ) قرأ يعمر (فنعمة) بفتح النون وكسر العين ، وقرأ ابن وثاب فنعمة بفتح النون وسكون العين وتخفيف فعل لغه تميميه ، والجمهور بكسر النون وسكون العين. ينظر البحر المحيط ٥ / ٣٧٧ - ٣٧٨.

٥- النساء ٤ / ٥٨ وتمامها : (... وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا). قرأ الجمهور بكسر العين اتباعا لحركة العين ، وقرأ بعض القراء نعمة بفتح النون على الأصل إذ الأصل نعم على وزن شهد ، ونسب إلى أبى عمرو سكون العين فىكون جمعا بين ساكنين) ينظر البحر المحيط ٣ / ٢٩٠.

و (نعم) و (بئس) ك- (خير) وهى فرعها ، وأكثرهن استعمالا و (نعم) لازمه للمدح العام ، و (بئس) لازمه للذم العام ، وقد يراد ب- (نعم) التفرد فى الشئ ، وإن كان ذما ، وبئس عدم التفرد فيما كان التفرد فيه مدحا ، نحو قول الخطيب : فنعم الشيخ أنت لدى المخازى ، وبئس الشيخ أنت لدى المعالى .

قوله : (وشرطهما أن لا- يكون الفاعل معرفا باللام أو مضافا إلى المَعْرِف بها أو مضمرا إلى آخره) يعنى أن فاعلها لا يخلو من أربعة :

الأولى : أن يكون معرفا باللام نحو (نعم الرجل زيد) ، و (بئس الرجل زيد) قال تعالى : (فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ)(١).

الثانى : أن يكون فاعلها مضافا إلى المَعْرِف باللام والألف نحو : (غلام الرجل زيد) وقال تعالى : (وَلِنِعْمِ دَارُ الْمُتَّقِينَ)(٢) (فَبئسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)(٣) وهو جائز وإن كثرت الوسائط نحو : (غلام نعم فرس ابن عم الرجل) وهذه اللام عند الفارسى (٤) وظاهر (٥) وأكثر النحويين لام الجنس ، واحتجوا بأنها لو كانت للعهد لم يشترط فى الفاعل بل عمت فى كل شئ وكان يجب التأنيث ، فى نحو : (نعم المرأة هند) ولم يشترطون فى الجملة عائد

ص: ١٠٥٦

- ١- الحج ٢٢ / ٧٨ ، وتمامها : (... فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ).
- ٢- النحل ١٦ / ٣٠ ، وتمامها : (... لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ).
- ٣- الزمر ٣٩ / ٧٢ ، وتمامها : (قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبئسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ).
- ٤- ينظر الإيضاح العضدى ٨٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١٢.
- ٥- ينظر شرح المقدمة المحسبه ٣٧٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١٢.

إلى المخصوص حين يجعل مبتدأ ، وعند المصنف وجماعه من النحاء أنها للعهد ، ثم اختلفوا ، فقال المصنف : (١) إنها للعهد الذهني كأنك تريد المعهود في الأذهان ، وهو الكامل كل الكمال (٢) ، والخسيس غايه الخساسة ، وقال بعضهم : هي للعهد اللفظي كأنك قلت : زيد نعم هو ، ورد بأن شرط العهد اللفظي التقدم لفظا نحو : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) (٣) واستدلوا جميعا على العهديه بوجود المطابقيه تشبيه وجمعا ولو كانت للجنس لم تكن ولا تجمع لأنه يدخل فيه القليل والكثير وبأنها إن كانت للجنس أفادت الاستغراق ، وكان يصح وصفه بالجمع .

فنقول : (نعم الرجل الكرام زيد) وردّ بأن الجنس قد لا يستغرق نحو : (وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّبُّ) (٤) و (فاشتر اللحم السمين والبر النظيف).

الحاله الثالثه قوله : (أو [مضمرا] (٥) مميذا بنكره منصوبه) يعنى أن يكون الفاعل مضمرا (٦) مستترا فيجب تمييزه بنكره منصوبه مطابقه للمخصوص أفرادا وتشبيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا نحو : (نعم رجلا زيد) ،

ص: ١٠٥٧

١- ينظر شرح المصنف ١١٦ ، وشرح الرضى ٣١٢ / ٢ .

٢- ومن أمثلتها حديث : (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) ، ينظر شرح الحديث فى فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ١ / ٦٩ .

٣- المزمّل ١٥ / ٧٣ ، وتمامها : (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا ...).

٤- يوسف ١٣ / ١٢ ، وتمامها : (قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّبُّ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ).

٥- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

٦- قال الرضى فى شرحه ٣١٥ / ٢ : (اعلم أن الضمير المبهم فى نعم وبئس على الأظهر الأغلب لا يشنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين أصل المضميرين لعلتين ، إحداهما : عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعمًا رجلين ونعموا رجالا- ، ... والعله الثانيه : أن الضمير المفرد المذكور أشد إبهاما من غيره لأنك لا- تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلا- معنى شىء وجمعته وأنثته لتخصص بسبب إفاده معنى التشبيه والجمع والتأنيث ... والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أوغل فيه كان أولى .

(نعم رجلين الزيدان) ، و (نعم رجالا- الزيدون) ، (نعم امرأه هند) ، وهذا الفاعل واجب الاستتار عند الجمهور ، أفرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، لجريه مجرى المثل ، وقال بعضهم : لا فاعل لأنه لو كان لبرز في التثنيه والجمع ، وأجاز الكوفيون (١) مطابقته للتمييز إفرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وهذا المضمرة مبهم لا يعود إلى متقدم ، قيل بل يعود إلى المخصوص .

الحاله الرابعه قوله : (أو بما) يعنى أن تمييز الفاعل ب- (ما) نحو : (فَنِعَمًا هِيَ) (٢) و (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) (٣) ف- (ما) تامه ، بمعنى شىء ، تقديره : نعم شيئا هي ، والفاعل ضمير مستتر ، وروى عن سيبويه (٤) والمحققين أنها فاعل ، وهى تامه ، والتقدير (نعم الشىء هو) ، وقيل هى كافه ، ورد بأن الأفعال لا تكف ، والتمييز لا يكون إلا مع الفاعل المضمرة وقد يأتى مع [ظ ١٢٩] مع الظاهر على وجه التأكيد قال جرير :

[٧٠٧] تزود مثل زاد أبيك فينا

فنعمة الزاد زاد أبيك زادا (٥)

ص: ١٠٥٨

١- ينظر رأى الكوفيين فى شرح الرضى ٣١٥ / ٢ .

٢- البقره ٢٧١ / ٢ ، وتامام المعنى : (إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعَمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ...) .

٣- البقره ٩٠ / ٢ ، وتامامها : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ...) .

٤- ينظر الكتاب ٧٣ / ١ .

٥- البيت من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ١٣٥ ، والمقتضب ١٤٨ / ٢ ، والخصائص ٨٣ / ١ ، وشرح المفصل ١٣٢ / ٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٨٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١٦ ، والمغنى ٦٠٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٤ ، واللسان ماده (زود) ٣ / ١٨٨٦ ، والخزانة ٩ / ٣٦٤ . والشاهد فيه قوله : (فنعمة الزاد زاد أبيك فينا) حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو قوله : (الزاد) والتمييز وهو قوله : (زادا) وهذا غير جائز عند بعضهم .

وتأول بأن زادا مفعول التزود لا تمييز.

قوله : (وبعد ذلك المخصوص) يعنى بعد الفاعل وهو المقصود بالمدح أو الذم.

قوله : (وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبر محذوف المبتدأ) [نعم الرجل زيد] (١) يعنى أنه اختلف فى إعرابه ، فقال الجمهور : إنه مبتدأ والجملة (٢) خبره تقدمت عليه وأصله (نعم زيد الرجل) واستغنى عن العائد إلى المبتدأ كما ذكر ظاهرا ، وقال بعضهم : إنه خبر محذوف المبتدأ وجوبا ، وتقديره : (نعم الرجل زيد الممدوح) (٣).

قوله : (وشرطه مطابقه الفاعل) ، يعنى وشرط المخصوص أن يطابق الفاعل الظاهر ، إفرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا نحو : (نعم الرجل زيد) (نعم الرجلان زيدان) (نعم الرجال الزيدون) (نعم المرأه هند) و (نعمت المرأه هند) و (نعم المرأتان الهندان) (نعم النساء الهندات) ، أما الفاعل المضممر فتمييزه كاف فى مطابقته لأنه لازم للإفراد ويجوز تأنيث الفعل وتذكيره مع المؤنث.

ص: ١٠٥٩

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣١٨ : (قال ابن خروف لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الأندلسى مثله عن سيبويه وهذا الذى نصرناه قبل) وهذا ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٨٨ .
٣- وأجاز ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٦٠٥ : (أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر) ورد ابن مالك فى الصفحه نفسها من المصدر السابق شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٨٨ بقوله : (وهذا غير صحيح لأن هذا الحذف ملتزم ، ولم نجد خبرا يلتزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده كخبر المبتدأ بعد لولا).

قوله : (و **بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا**) (١) وشبهه متأول) يعنى أن ما جاء ظاهره خلاف المطابقه تأول نحو (**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا**) فالذين هو المخصوص وهو جمع ، والفاعل مفرد ، وهو (مثل) وله تأويلان أحدهما : أنه على حذف مضاف مفرد تقديره : بئس مثل القوم الذى كذبوا. الثانى : أن الذين صفه للقوم والمخصوص محذوف تقديره : منهم وأراد بشبهه نحو قوله تعالى : (ساء مثلاً القوم) (٢) فإن المخصوص جمع ، وهو القوم ، والفاعل ضمير مفرد ، وتأويله على حذف مضاف تقديره : (ساء مثلاً مثل القوم).

قوله : (وقد يحذف المخصوص إذا علم) حذفه على ضربين أحدهما أن يحذف كله.

كقوله : (نَعَمْ الْعَبْدُ) (٣) أى أيوب. ونعم (المَاهِدُونَ) (٤) أى نحن والثانى أن يحذف ويبقى متعلق نحو : (**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ**) على الوجه الأول.

قوله : ((ساء) مثل (بئس) يعنى أنها تفيد الذم العام ، وأن عاملها كفاعل بئس فى أقسامه ، نحو : (ساء الرجل زيذا) و (ساء رجلا زيد) قال

ص : ١٠٦٠

١- الجمعه ٦٢ / ٥ وتمامها : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً...) (وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ). قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣١٦ فى تعليق على هذه الآيه : (إن التمييز محذوف أى بئس مثلاً مثل القوم والأولى حذف المضاف من الذين على أنه المخصوص ، أى بئس مثل القوم مثل الذين ، أو حذف المخصوص أى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم ، وقد يجىء عند المبرد وأبى على بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد ...).

٢- الأعراف ٧ / ١٧٧ : ((ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون)).

٣- ص ٣٨ / ٤٤ وتمامها : (وَأَخَذَ بِيَدِكْ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ).

٤- الذاريات ٥١ / ٤٨ وتمامها : (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ).

تعالى : (وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) (١) و (ساء غلام الرجل زيد) و ظاهر كلامه اختصاص (ساء) بهذا الحكم وليس كقولك : بل جاز في كل فعل ثلاثي تفيد مدحا أو ذما مما يكون على فعل نحو : (حسن الرجل زيد) و (عظم الرجل زيد) ومضى أشباه ذلك.

قوله : (ومنها حبذا) أى من أفعال المدح والذم قيل إذا أردت المدح أثبتها قال :

[٧٠٨] يا حبذا أنت يا صنعاء من بلد (٢)

...

وإذا أردت الذم نفيتها قال : (لا حبذا أت صنعاء من بلد) وقيل : ليست لمدح ولا ذم ، وإنما تفيد المبالغة في الحب ، والحب قريب من المدح ، لأن المحبوب ممدوح غالبا وأصلها حبب ذا ، أى صار محبوبا فادع على قياسه ولا يكون في (حب) مع (ذا) إلا فتح الفاء وإن كان قياسه جواز الضم ، ومع غيرها يجوز الوجهان نحو :

[٧٠٩] ...

وحب بها مقتوله حين تقتل (٣)

ص : ١٠٦١

-
- ١- الكهف ١٨ / ٢٩ وتمامها : (... وَإِنْ يَشْتَعِبُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا).
- ٢- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : ولا- شعوب هوى منى ولا نغم وهو للمرار العدوى ويقال ل- زياد بن منقذ كما فى خزانه الأدب ٥ / ٢٥٠ ، وينظر شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ١٣٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٣٤ ، وهمع الهوامع ٥ / ٥٠ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٥٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٠٣ ، ويروى ألا حبذا ، ولا حبذا والشاهد فيه قوله : (حبذا) تدخل عليها (لا) فتساوى بئس فى العمل والمعنى.
- ٣- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : فقلت : اقتلوها عنكم بمزاجها وهو للأخطل فى ديوانه ٢٦٣ ، وسر صناعه الإعراب ١٤٣ ، وينظر إصلاح المنطق ٣٥ ، والأصول ١ / ١١٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٩٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢٩ - ١٤١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ٤٣ - ٧٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣١٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٧٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ٥٢ ، وخزانه الأدب ٩ / ٤٢٧ . والشاهد فيه قوله : (حب) أو (حب) حيث جاء فاعل (حب) و (حب) غير (ذا) كلا الوجهين جائز ، ولكن إذا كان الفاعل (ذا) تعين فتح الحاء فى (حب).

وهى فعل عند الجمهور قبل التركيب وبعده ، وقال المبرد (١) والسيرافى وابن السراج (٢) باسميتها بعد التركيب لأنه قد غيرها كما غير إذما ، بدليل إلزامها الفتح وإلزام أن يكون فاعلها (ذا) لا يتغير فى تشبيهه ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث ، وبأنه قد جعل مخصوصها ذا فى قوله :

[٧١٠] ...

فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل (٣)

[و ١٣٠] وهو لا يجوز تساوى الفاعل والمخصوص.

قوله : (وفاعله ذا) يعنى فاعل حبذا وقال بعضهم : (إن حبّ وذا) برمته ، وروى عن الأخفش (٤).

قوله : (ولا يتغير) فى تشبيهه ولا جمع ولا تأنيث تقول : (حبذا زيد) ، و (حبذا هند) و (حبذا الزيدان) و (حبذا الهندان) و (حبذا الزيدون) و (حبذا

ص: ١٠٦٢

-
- ١- المقتضب ١٤٣ / ٢ ، وشرح الرضى ٣١٨ / ٢ ، وينظر شرح ابن عقيل ١٧٠ / ٢ ، وهمع الهوامع ٤٦ - ٤٧ / ٥ ، ٤٧ - ٤٦ / ٥ .
 - ٢- ينظر الأصول لابن السراج ١١٥ / ١ ، وشرح الرضى ٣١٨ / ٢ ، وينظر شرح ابن عقيل ١٧٠ / ٢ ، والهمع ٤٦ / ٥ .
 - ٣- عجز بيت من الطويل ، وصدوره : لقد بسملت ليلى غداه لقيتها وهو بلا نسبه فى سمط اللالى ٩٠٩ / ٢ ، وينظر تذكره النحاه ٢٤ ، واللسان ماده (بسمل) ٢٨٦ / ١ ، وهمع الهوامع ٨٩ / ٢ ، والدرر ٢٢٤ / ٥ . وروى : فيا بأبى ذاك الغزال المبسمل والشاهد فيه قوله : (ألا حبذا ذاك) حيث جاء المخصوص بالمدح اسم إشارة .
 - ٤- ينظر شرح المفصل ١٤٠ / ٧ - ١٤١ ، وشرح الرضى ٣١٨ / ٢ .

الهندات) ، ووجه إفراده أنه قد خرج مخرج المثل ، وقال ابن كيسان : (١) الإشارة إلى شيء مفرد تقديره : (حبذا أمر زيد) أو (شأنه أو حسنه).

قوله : (وبعده المخصوص) أى بعد الفاعل وهذا المخصوص ، وهو قولك : (زيد) فى (حبذا زيد) يفارق مخصص نعم من وجهين ، أنها لا تدخل عليه النواسخ وأنه لا يقدم ، لا نقول (زيد حبذا) (٢) ويجوز ذلك فى (نعم).

قوله : (وإعرابه كإعراب مخصص نعم) أى إعراب مخصص (حبذا) فيجوز أن يكون (زيد) مبتدأ و (حبذا) خبر والعائد اسم الإشارة ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هو زيد ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، وأما من حكم باسميه (حبذا) فقال المبرد : (٣) (حبذا) مبتدأ و (زيد) خبر ، وقال السيرافى : (٤) بل زيد مبتدأ وحبذا خبره ، ومن حكم بفعليه حبذا كله ، ف- (زيد) فاعله عنده (٥) ورد بأنه يجوز حذفه ، والفاعل لا يحذف.

قوله : (ويجوز أن يأتى قبل المخصوص أو بعده تمييز أو حال) نحو : (حبذا رجلا زيد) و (حبذا زيد رجلا) و (حبذا قائما زيد) و (حبذا زيد قائما) فإن كان جامدا فتمييز وإن كان مشتقا فحال ، وإن أردت إطلاق

ص : ١٠٦٣

- ١- ينظر همع الهوامع ٥ / ٤٥ - ٤٦.
- ٢- ينظر شرح المصنف ١١٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٤١.
- ٣- ينظر المقتضب ٢ / ١٤٥ ، وينظر الأصول لابن السراج ١ / ١١٤ - ١١٥ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٣١٨.
- ٤- ينظر رأى السيرافى فى همع الهوامع ٢ / ٨٩.
- ٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣١٨.

المدح جئت بالتمييز ، وإن أردت تقييده جئت بالحال (١) ، وقال الأخفش : (٢) والفارسي : (٣) يكون تمييزا لا غير سواء كان مشتقا أو جامدا ، والمفهوم من الشيخ جواز الإتيان بالتمييز أو الحال قبل المخصوص وبعده ، والفارسي قال : الأجود وقوعه قبل المخصوص لأنه متعلق بحبذا والفصل بالمخصوص خلاف الأصل .

قوله : (على وفق مخصوصه) (٤) يعنى إن كان المخصوص مفردا أفرد ، وإن كان مثنى ثنى ، وإن كان مجموعا جمع ، وإن كان مؤنثا أنث نحو : (حبذا زيد قائما) و (حبذا الزيدان قائمين) و (حبذا الزيدون قائمين) و (حبذا هند قائمه وقائمتين وقائمتات).

ص: ١٠٦٤

-
- ١- ينظر شرح الرضى فالعبارة منقوله عن الرضى بتصريف ٢ / ٣١٩ .
 - ٢- ينظر رأى الأخفش فى همع الهوامع ٥ / ٤٩ .
 - ٣- ينظر رأى أبى على فى الهمع ٥ / ٤٩ .
 - ٤- ينظر شرح المصنف ١١٨ .

قوله : (الحرف ما دل على معنى فى غيره) قوله : (الحرف) يستعمل فى اللغه بمعنى (طرف الشىء) قال تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنُ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ) (١) وعلى الناقة الصلبه ، كأنها من حرف الجبل وعلى الناقة الضامر (٢) قال :

[٧١١] وحرف كألواح الأراك سالها (٣)

...

ويصح أن يوجد الحرف الاصطلاحى من جميع هذه المعانى ، فإن أخذ من طرف الشىء فلأنه طرف الكلمه ، وإن أخذ من الناقة الصلبه فلكثره معانيه ، وإن أخذ من الضامر فلضعفه عن الفعل والاسم.

قوله : (ما دل على معنى فى غيره) خرج الاسم والفعل ، فإنهما يدلان على معنى فى أنفسهما ، هذا حدّه الاصطلاحى فقوله : (ما دل على معنى) جنس ، وخرجت المهملات ، وقوله : (فى غيره) خرج الاسم والفعل ،

ص: ١٠٦٥

- ١- الحجج ٢٢ / ١١ وتمامها : (وَمِنَ النَّاسِ مَنُ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ ...).
- ٢- ينظر ماده (حرف) فى اللسان ٢ / ٨٣٨.
- ٣- لم أقف على مصدر له أو قائل.

فإنهما يدلان على معنى فى أنفسهما ، نحو : (جئت من البصره) ، فإن جئت تدل على معنى ، وهو المجرى ، والبصره تدل على معنى البلد المعروف وهو مسماها ، وأمّا (من) فتدل على معنى وهو ابتداء المجرى وهو غير (من) وقد أورد على هذا الحد اعتراضات.

الأول : إذا كانت (من) الابتداء إلى الانتهاء وفى الشىء يعنى وسطه ونحو ذلك لزم أن يكون الابتداء والانتهاء حروفا فىدخل فى الحد ما ليس منه أو يكون (من) و (إلى) و (حتى) ونحوهما ، أسماء فىخرج من الحد ما هو منه بل كله لأنه لا شىء من الحروف إلا [ظ ١٣٠] ومعناه اسم ، فحروف النفى معناها النفى ، وحروف العطف معناها العطف ، وحرفا الاستفهام معناهما الاستفهام ، وهذه أسماء وأجيب بأن هذه الحروف تفيد ابتداء وانتهاء ووسطا مقيدا ، وإطلاقها من غير تقييد تسامح ، وأما الابتداء والانتهاء والوسط ، فهذه الألفاظ تقيدها من غير نظر إلى تقييد غيرها ، ولا مانع من أن تضع العرب (من) لابتداء مفيد ، والابتداء يفيد الابتدائيه مطلقا ، وكذلك سائر الحروف ، نحو (كاف التشبيه) فإنها بمعنى (مثل) وهو اسم وبمعنى (فوق) وهو اسم ، وأيضا قد يكونان اسمين وحرفين ، فإن (مثل) تفيد مشابهه مطلقه ، والكاف مشابهه مقيده ، و (فوق) فوقيه مطلقه ، و (على) فوقيه مقيده ، والمراد بالمطلق أنها صالحه للتقييد والإطلاق ، وأما الحروف فلا- تقيّد معانيها إلا بالتقييد الثانى أسماء الاستفهام والشرط والمعانى ، كالقيام والقعود والصفات ، كالقائم والقاعد ، وهى داله على معنى فى غيرها ، لأن يستفهم عن فعل وشرط

فعل ، والقيام لا يكون إلا لموصوف ، والقائم لذات ، فيدخل في الحد ما ليس منه ، وأجيب بأنه داله على معاني في أنفسها وهو الأصل ، وداله على معاني في غيرها فقط بخلاف الاسم والفعل ، فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما ، فإن (من) لمن يعقل و (ما) لما لا يعقل و (متى) للزمان و (أين) للمكان ، والصفات والمعاني داله على معنى في نفسها ، والحرف لا يدل إلا على معنى في غيره فقط بخلاف الاسم والفعل فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما ، وقد ينضم إلى ذلك دلالتهما في غيرهما ولا يقدر ، لأنهما لم يخرجوا عما وضعوا له .

الثالث : أورده المصنف في المنتهى (1) ، الذى وسائر الموصولات الاسميه ، إنها تدل على معنى في غيرها ، لأنها لا تفيده إلا بصله ، وكذلك (ذو) و (فوق) و (تحت) لأنها تفتقر إلى ما تضاف إليه ، والجواب أنها وضعت لمعاني في أنفسها ولكن عند انضمام غيرها ، فمعنى (ذى) صاحب ومعنى (الذى قام) (القائم) وهذا لا يرد على حقيقه الحرف لأنه ما دل على معنى في غيره ، وإنما يرد ، لو قال ما دل بغيره على معنى .

الرابع قولك (من) حرف جر ، فإنها تدل على معنى في نفسها فيخرج من الحد ما هو منه لأنك إن جعلتها حرفا لزم السؤال وإن جعلتها اسما لم يصدق المقال ، وأجيب بأنها في هذا المثال اسم لا حرف ، ويراد بها اللفظ

ص : ١٠٦٧

١- ينظر مختصر المنتهى ١ / ١٨٦ وما بعدها. والمنتهى من كتب ابن الحاجب في علم الأصول وعنوانه : منتهى الوصول والأمل في علمى الأصول والجدل) وهو من الكتب المعتره فى هذا العلم ، طبع فى استانبول ١٣٢٦ هـ وأعيد صبعه فى بيروت ١٩٨٥ (عن الكافيه المحققه) ٢٤.

المخصوص كما تقول : ضرب فعل ماض أى هذا اللفظ.

قوله : (ومن ثم احتيج (١) [فى جزئته إلى اسم وفعل] (٢) إلى كلام) لأنه طرف أى من أجل كون معنى من غيره لم يكن له بد فى كونه جزءا من جملة ، اسم أو فعل فالمحتاج إليه الاسم ، وحروف التعريف وحروف الجر وسائر خواص الاسم ، والذى يحتاج إلى الفعل (قد) و (سوف) وسائر خواص الفعل والحرف ، وقد يحتاج إلى مفرد كما ذكرنا وإلى جملة كحروف النفى والاستفهام ، وقد يتقدم الحرف كالمعروف ، وقد يتأخر كياء النسب ونونى التأكيد ، وقد يتوسط فى المفرد كياء التصغير. وفى الجملة والمفرد كحروف العطف وحروف الجر ، وقد يحذف المحتاج إليه نحو : (فكاد) و (قد) و (خرجت) و (لما).

ص: ١٠٦٨

١- فى الكافيه المحققه (ثمت احتاج).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ٢١٥.

قوله : (حروف الجر) سميت بذلك نظرا إلى عملها ، وتسمى حروف الإضافة نظرا إلى معناها.

قوله : (ما وضع للإفشاء بفعل أو معناه إلى ما يليه) يعنى بالإفشاء ، الاتصال بفعل نحو : (سرت من البصره) ومعنى الفعل يعم المشتقات والمصادر وأسماء الظروف ، والحروف ، واتصال الفعل أو معناه إلى الاسم تعديته إليه (١) ، وفى بعض النسخ ما وضع للإفشاء بفعل أو شبهه (٢) أو معناه إلى ما يليه ، فيكون شبهه المشتقات والمصادر ، وأسماء الأفعال نحو :

أنا سائر من البصره ، ومسيرى من البصره ومعناه من الظرف نحو : زيد عندك لإكرامك ، والحروف نحو : زيد فى الدار لإكرامك فاللام متعلقه بالظرف ، أو الحرف معد به لهما إلى إكرامك ، والتحقيق أنها متعلقه بالفعل المقدر الذى يتعلقان به.

قوله : (وهى من وإلى) شرع فى تعدادها وهى [وحتى ، وفى والباء

ص : ١٠٦٩

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣١٩ : الإفشاء الوصول ، والباء بعده للتعديه ، أى لإيصال فعل ، والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ، فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى : ((وَأَرْجُلُكُمْ.))

٢- خلت الكافيه المحققه من الإشاره إلى هذه الزيادة.

واللام ، ورب وواوها ، وواو القسم وياؤه وتاءه ، وعن وعلى الكاف ومد منذ وحاشا وعدا وخلا(١) و [هو كان كمن حدها] لأن كل معدود لا يحتاج إلى حد ، وقد ذكر ثمانيه عشر ، وزاد البصريون (كى) (٢) الداخلة على الاسم نحو (كيمه) وزاد سيبويه (٣) (لولا-) فى نحو (لولاك) وزاد بعضهم (لعل) فى بعض اللغات (٤) ، وقد قسم التى ذكر ثلاثه أقسام ، منها حروف فقط ، وهى العشره الأول (من) (إلى) (عن) ومنها حروف وأسماء وهى خمسه (من) (عن) (إلى) (حاشا) ، ومنها حروف وأفعال وهم ثلاثه (حاشى) و (عدا) و (خلا) فإن قيل : فقد عد قوم (على) اسما وفعلا وحرفا نحو : (زيد من علا) (من على الأرض) (على فرسه) فجوابه أن الشيخ (٥) قصد بالتقسيم اعتبار اللفظ والمعنى الأصلي ، فلو لم يقصده للزم أيضا عدّ اللام حرفا وفعلا وعدّ (إلى) اسما وحرفا ، وغير ذلك من الحروف ، ولا ينتقض ب- (حاشا) و (عدا) و (خلا) فإنها إنما عدت باعتبار وقوعها فى الاستثناء ، لأنها لا تشبه تصرف الأفعال ، فلا يكن لألفها أصل ، وإنما قدم حروف الجر على سائر الحروف لأنها لا تنفك عن العمل ، ولأن عملها لأجل الاختصاص ، وعمل غيرها لأجل المشابهه ، والاختصاص أدخل فى المشابهه.

قوله : (ف- من) للابتداء ذكر لها معان أربعة :

ص: ١٠٧٠

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر الإنصاف ٢ / ٥٧٠ مسأله رقم ٧٨.

٣- ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٣.

٤- وهى لغه عقيل حيث يخفضون بها المبتدأ كقوله : لعل أبى المغوار منك قريب ينظر المغنى ٣٧٧.

٥- ينظر شرح المصنف ١١٨.

الأول : ابتداء الغايه ، وزعم المبرد (١) والأخفش (٢) الصغير والسهيلي (٣) أن معانيها كلها راجعه إليه ، وهل يدخل ما بعدها في ما قبلها ، فيه قولان : إذا كانت لابتداء الغايه ، فقد صح تقدير إلى نحو : سرت من البصره ، وقد لا يصح نحو زيد أفضل من عمرو ، و (أعوذ بالله من الشيطان) وهي تكون في المكان ومع الفاعل اتفاقا ، وأما في الزمان فمنعه البصريون (٤) اتفاقا ب- (مذ) و (مذ) كما لم يستعملوها في المكان اتفاقا ب- (من) وأجازه الكوفيون (٥) محتجين بقوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) (٦) و (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (٧) وقوله :

[٧١٢]

أقوين من حجج ومن دهر (٨)

وهو كثير لا يحتمل التأويل ، وتأوله البصريون (٩) على حذف مضاف أى من تأسيس أول يوم ، ومن حجج ، وقال بعضهم : إن أردت الابتداء

ص: ١٠٧١

١- ينظر المقتضب ٤ / ١٣٦ ، وينظر شرح المفصل ٨ / ١٠ ، والمغنى ٤١٩.

٢- ينظر شرح المفصل ٨ / ١٠ ، والمغنى ٤١٩.

٣- ينظر المغنى ٤٢٠.

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٢٠ ، والجنى الدانى ٣٠٨.

٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٢١ ، والجنى الدانى ٣٠٨.

٦- التوبه ٩ / ١٠٨ وتمامها : (لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ...).

٧- الروم ٣٠ / ٤ وتمامها : (فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ).

٨- عجز بيت من الكامل ، وصدرة : لمن الديار بقته الحجر وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ٨٦ ، ينظر الأغاني ٦ / ٨٦ ،

والإنصاف ١ / ٣٧١ ، وشرح المفصل ٨ / ١١ ، والسعر والشعراء ١ / ١٤٥ ، ومغنى اللبيب ٤٤١ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٥٠ ،

وأوضح المسالك ٣ / ٤٨ ، ووصف المباني ٣٢٠ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٢٦ ، وخزانه الأدب ٩ / ٤٣٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢١ ،

ويروى مذ حجج ومذ دهر والروايه عند الكوفيين ما أثبتته الشارح. والشاهد فيه قوله : (من حجج ومن دهر) حيث جاء من لابتداء

الغايه الزمانيه.

٩- ينظر المغنى ٤٢٠.

أو الانتهاء فى الزمان ، حيث (من) و (إلى) لتعذر (منذ) نحو : (ما رأيتَه من يوم كذا إلى يوم كذا) لأنك إذا جئت بـ (منذ) نحو : (ما رأيتَه منذ يوم الجمعة إلى يوم السبت) فهم أن انقطاع الرؤيه متصل به من الإخبار ، فإذا أردت انقطاعه قبل ذلك لم يصح (إلى) مع (من) و (إلى) لأن من لا تفيد اتصال الانقطاع ، بخلاف (منذ) و (مد) ، وقد تفيد (من) ابتداء الغايه فى غير الزمان والمكان نحو : (أعطيتك من درهم إلى دينار) وقول الكاتب : (من فلان إلا فلان) وزاد سيويوه (١) وابن السراج (٢) أنها تكون لانتهاء الغايه مع المفعول نحو : (نظرت من دارى الهلال من خلل السحاب) و (شممت من دارى الريحان من الطريق) ، وزاد بعضهم بمعنى (عن) نحو : (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) (٣).

الثانى قوله : (للتبيين) يعنى لتبيين الجنس فى الصفات ويحسن مكانها نحو : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) (٤) أى الذى هو الوثن.

الثالث قوله : (والتبعيض) (٥) يعرف بصلاحيته (بعض) مكانها نحو : (أكلت من الرغيف) وقوله : (بغالب) (٦) (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ

ص: ١٠٧٢

١- ينظر الكتاب ٤ / ٢٢٥.

٢- ينظر الأصول ١ / ٤١١.

٣- الزمر ٣٩ / ٢٢ وتمامها : (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صِدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ).

٤- الحج ٢٢ / ٣٠ وتمامها : ((ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْكُمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ...)) (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ)) وعلامه التبيين صحه وضع الموصول فى موضعه ، قالوا : لو قيل : فاجتنبوا الرجس الذى هو الأوثان استقام المعنى (نقلا عن الكافيه المحققه ٢١٥).

٥- ينظر الكتاب ٤ / ٢٢٥ ، والمغنى ٤٢٠ ، والجنى الدانى ٣٠٩ ، وشرح المفصل ٨ / ١٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢١.

٦- خلت الكافيه المحققه من (بغالب).

مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ (١) والفرق في الجنسيه والبعضيه ، أن يقال : إن كان قبل ما دخلت عليه من شيء يصلح أن يكون أعم ، نحو : (فاجتنبوا الرجس من الوثن) ، أو مساويا نحو : (أخذت عشرين من الدراهم) ، فإذا كانت الدراهم عشرين فهي جنسيه وإن كان أخص فتبعيضيه ، وقيل : يفصل ، فإن كان نوعا نحو : (أخت نوعا من الحب) فجنسيه ، وإن كان بعضنا غير نوع نحو : (أكلت جزءا من الرغيف) أولم يتقدمها شيء مما يصلح للعموم والخصوص نحو : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ) (٢)

و (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي) وأخذت من الدراهم ، فهي تبعيضيه ، فإن قيل : هي لبيان الجنس في : شحما زيد من الشحم و (ترى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) (٣) ولم يتقدمها شيء قيل : لا بد فيه من أمر مجازي مقدر ، وهو أن يجعل زيد شحما والعين دما ، دليله أن التمييز من جنس المميز وقد جاءت المعانى [ظ ١٣١] الثلاثه في قوله تعالى : (يُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) (٤) الأولى ابتدائية والثانيه تبعيضيه ، والثالثه جنسيه.

الرابع قوله : (وزائده) وتعرف بأن إسقاطها لا يغير المعنى ، ولزيادتها شرطان ، الأول : أن تدخل على نكره فلا يجوز : ما جاءني من زيد.

الثاني قوله : (أن تكون في غير الموجب) (٥) وغير الموجب إما نفي

ص: ١٠٧٣

١- النور ٢٤ / ٤٥.

٢- الحج ٢٢ / ٨ وتمامها : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ).

٣- التوبه ٩ / ٩٢ وتمامها : (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ).

٤- النور ٢٤ / ٤٣ وتمامها : (... فَيَصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنَ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ).

٥- قال في رصف المبانى ٣٢٥ : (وقد تكون (من) زائده عند الكوفيين في الواجب ، وحكوا : قد كان من مطر ، وهو عند البصريين غير الأ-خفش مؤول : أى جاءت من مطر ، أو كائن من مطر ، وبعد فهو قليل لا- يقاس عليه ، ينظر المفصل ٢٨٣ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ١٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والمغنى ٤٢٥ وما بعدها. قال ابن هشام في المعنى ٤٢٥ : (وشرطه زيادتها في النوعين - أى في التنصيص وتوكيد العموم - ثلاثه أمور : أحدها : تقدم نفي أو نهى أو استفهام نحو : (وما تسقط من ورقه إلا يعلمها) وزاد الفارسي. الشرط الثاني : تنكر مجرورها. الثالث : كونه فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ.

أو نهى أو استفهام ، أو تعليل ، يراد به النفي ، نحو : (ما جاءني من رجل) احتمل أن يريد بل رجلا ، فإذا أردت (من) تعين أنك تريد الجنس .

قوله : (خلافًا للكوفيين (١) والأخفش (٢)) واحتجوا بقوله تعالى ، يعنى أنهم لم يشرطوا هذين الشرطين ، وأجازوا الزيادة فى الموجب ، وأما مع المعرفة فبعضهم أجاز وبعضهم منع .

قوله : (وقد كان من مطر ونحوه متأول) ، هذا من حجج الكوفيين (٣) والأخفش واحتجوا بقوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ) (٤) لأنها إن لم تزد لزم حذف فاعل جاءك ونحو : (يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (٥) (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) (٦) لأن الله يغفر الذنوب جميعا ، ويقوله : «إن من أشد الناس

ص : ١٠٧٤

١- ينظر شرح المفصل ٨ / ١٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٣ ، ووصف المباني ٣٢٥ .

٢- ينظر معانى القرآن للأخفش ٢٧٢ - ٢٧٣ ، وينظر شرح المفصل ٨ / ١٤ ، وشرح المصنف ١١٩ وشرح الرضى ٢ / ٣٢٣ ، والجنى الدانى ٣١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٧ .

٣- ينظر المراجع السابقة .

٤- الأنعام ٦ / ٣٤ ، وتامها : (وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ) .

٥- الأحقاف : ٣١ .

٦- البقره ٢ / ٢٧١ .

عذابا يوم القيامة المصورون» (١) برفع المصورون ، وقول العرب : (٢) (قد كان من مطر) ، وكان تامه ومطر فاعل ، وقوله :

[٧١٣] وينمى لها حبها عندنا

فما قال من كاشح لم يضر (٣)

وتأوله البصريون (٤) بأن من المرسلين فى موضع الحال ، ومن للتبعيض ، والفاعل ضمير النبأ ، وهى فى (من سيئاتكم) و (من ذنوبكم) للتبعيض ، واختلف فى المراد ، فقيل يغفر ما بين العبد وربّه ، وليس فيه تبعه لآدمى ، لأن ذلك لا يغفر حتى يتخلص من غريمه ، وقيل قوله : (يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً) (٥) خطاب لأمه محمد ، و (يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (٦) خطاب لأمه محمد ونوح ، فلا تناف بين الآيتين والحديث ، فاسم إن ضمير الشأن حذف كما فى :

[٧١٤] إن من يدخل الكنيسة يوما (٧)

....

ص: ١٠٧٥

١- أخرجه مسلم فى باب تحريم تصوير صوره الحيوان ، من كتاب اللباس والزينة ٣ / ٦٧٠ ، وفيه روايه بنصب المصورين ، ينظر جامع الأصول ٥ / ٤٥٢.

٢- ينظر المغنى ٤٢٨ ، و رصف المبانى ٣٩١ ، و شرح الرضى ٢ / ٣٢٣.

٣- البيت من المتقارب ، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ١٧٥ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٩٤ ، والجنى الدانى ٣١٨ ، والمغنى ٤٢٨ ، و شرح شواهد المغنى ٢ / ٧٣٨ . والشاهد فيه قوله : (من كاشح) حيث جاءت من زائده فى الإيجاب.

٤- ينظر الجنى الدانى ٣١٨ - ٣١٩ ، والمغنى ٤٢٩ ، و شرح ابن عقيل ٢ / ١٦.

٥- الزمر ٣٩ / ٥٣ ، وتمامها : (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ).

٦- نوح ٧١ / ٤ ، وتمامها : ((يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرُكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)).

٧- صدر بيت من الخفيف ، وعجزه : يلق فيها جاذرا وظيفاء وهو للأخطل وليس فى ديوانه ، ينظر شرح المفصل ٣ / ١١٥ ،

وأمالى ابن الحاجب ١ / ١٥٨ ، ومغنى اللبيب ٥٦ ، و شرح شواهد المغنى ٢ / ٩١٨ ، و رصف المبانى ١١٩ ، وهمع الهوامع ٢ /

١٦٤ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٥٧ . والشاهد فيه قوله : (إن من يدخل الكنيسة) حيث حذف اسم إن وهو ضمير الشأن ، ولا يجوز

اعتبار من اسمها لأنها شرطيه بدليل جزمها لفعلين ، والشرط له الصدر فى جملة فلا يعمل فيما قبله ، وضمير الشأن يحذف فى

الشعر كثيرا.

وأما (قد كان من مطر) فهي تبعيزيه أو جنسيه ، وكان ناقصه والفاعل محذوف تقديره : (قد كان شيء من مطر) ، وأما البيت فشاذ ، ودخول من الزائده يكون في المبتدأ نحو : (ما من أحد في الدار) ومع الفاعل نحو : (ما جاء من أحد) ، ومع المفعول به نحو : (هَيْلٌ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) (١) وهذه أربعة معان ل- (من) ذكرها الشيخ (٢) وذكرنا في ضمنها أنها تكون للانتهاء ، وبمعنى (عن) وزاد بعضهم السببيه نحو : (مَنْ أَجِيلٍ ذَلِكْ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) (٣) ومعنى البدل نحو : (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً) (٤) أى بدلکم ، والأخفش (٥) ومعنى (على) نحو : (وَنَصَرْنَا مِنَ الْقَوْمِ) (٦) والكوفيون (٧) معنى الباء نحو : (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) (٨) وضعف لانتهاه الغايه مقابله ل- (من) ومعنى الانتهاه أى بظرف ، وبمعنى (في) نحو قوله : (أَرُونِي مَا ذَا خَلَقُوا مِنْ الْأَرْضِ) (٩) أى فى الأرض.

ص: ١٠٧٦

- ١- مريم ١٩ / ٩٨ ، وتامها : (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَوْمٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا).
- ٢- ينظر شرح المصنف ١١٩.
- ٣- المائدة ٥ / ٣٢.
- ٤- الزخرف ٤٣ / ٦٠.
- ٥- ينظر الجنى الدانى ٣١٣.
- ٦- الأنبياء ٢١ / ٧٧.
- ٧- ينظر الجنى الدانى ٣١٤.
- ٨- الشورى ٤٢ / ٤٥.
- ٩- فاطر ٣٥ / ٤٠.

قوله : (و (إلى) للانتهاء) وضعف لانتهاه الغايه مقابله ل- (من) ، ومعنى الانتهاه أنها لا تكون إلا فى منتهى الفعل ، وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها ، الأ-كثُر منع ، وثعلب جوز الأمرين ، وبعضهم قال : (١) إن كان من الجنس جاز أن تدخل نحو : (إلى المرافق) ، وإلا لم تدخل ، نحو : (نمت البارحه إلى الصباح) ، (ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) (٢).

قوله : (وبمعنى مع) قليلا) نحو : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) (٣) (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) (٤) وقول العرب : (الذود إلى الذود إبل) (٥) وقوله :

[٧١٥] وإن امرءا قد عاش تسعين حجه

إلى مائه لم يسأم العيش جاهل (٦)

وقال الزمخشري (٧) هي على بابها فى الاثنين جميعا ، وما ورد تأويله على قدر فعل يصل ب- (إلى) تقديره منضمين إلى الله (٨) ، ولا تأكلوا أموالهم منضمه إلى أموالكم ، والذود منضمه إلى الذود ، وتسعين منضمه إلى مئه ، وزاد بعضهم معنى (عند) نحو : (جلست إليه) أى عنده ، وزاد ابن قتيبه

ص : ١٠٧٧

- ١- ينظر رصف المباني ١٦٧.
- ٢- البقره ٢ / ١٨٧.
- ٣- آل عمران ٣ / ٥٢.
- ٤- النساء ٢ / ٤.
- ٥- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٣٩٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٤ ، والجنى الدانى ٣٨٦ ، واللسان ماده (ذود) ٣ / ١٥٢٥ ، ومجمع الأمثال ١ / ٢٧٧ ، والهمع ٢ / ١٥٤ وما بعدها.
- ٦- البيت من الطويل ، وينسب إلى أكثم بن صفيى وهو فى حماسه البحترى ١٠١ ، والاشتقاق ٢٠٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٠٠. والشاهد فيه قوله : (تسعين حجه إلى مئه) حيث جاءت إلى بمعنى (مع) أى مضمومه التسعين إلى المئه.
- ٧- ينظر المفصل ٢٨٣.
- ٨- وهذا يعود إلى الآيه فى سوره الصف.

معنى (فى) (١) نحو: [و ١٣٢] (هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى) (٢).

قوله: (وحتى (٣) كذلك) يعنى للانتهاء، واتفقوا فى العاطفه أن ما بعدها داخل، واختلف فى الجاره، فقال الجمهور: يدخل ولا- يخرج إلا مجازا، وثلعب (٤) جوز الأمرين، ولم يفرق بين (حتى) و (إلى) وبعضهم قال: إن كان من الجنس دخل نحو: (أكلت السمكه حتى رأسها)، وإلا لم يدخل، نحو: (نمت البارحه حتى الصباح) (٥).

قوله: (وبمعنى (مع) كثيرا) يعنى أنه يدخل ما بعدها فيما قبلها نحو: (أكلت السمكه حتى رأسها) كمذهب ثعلب وهو خلاف مذهب الجمهور.

قوله: (وتختص بالظاهر) هذا مذهب سيويه (٦) والخليل، فلا- تقول: حتاى ولا حتاك إستغناء ب- (إلى) كما استغنى ب- (مثل) عن كاف التشبيه، وبمعنى (حتى) الجاره، وأما العاطفه فلا تختص نحو: (جاء القوم حتى أنت) و (رأيتهم حتى إياك)، و (مررت بهم حتى بك).

ص: ١٠٧٨

١- ينظر المغنى ١٠٥، والجنى الدانى ٣٨٧ - ٣٨٨.

٢- النازعات ١٨ / ٧٩، وتمامها: (فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى).

٣- للتفصيل ينظر الكتاب ٣ / ٢٠ وما بعدها، والمفصل ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥ وما بعدها، وشرح المصنف

١١٩، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٥، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٣٥ وما بعدها، ومغنى اللبيب ١٦٦، وما بعدها، والجنى الدانى

٥٤٢ وما بعدها، ووصف المبانى ٢٥٧ وما بعدها

٤- ينظر مجالس ثعلب ١ / ٢٢٦.

٥- ينظر شرح المصنف ١١٩، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٥.

٦- ينظر الكتاب ٢ / ٣٨٣.

قوله : (خلافًا للمبرد) (١) فإنه أجاز دخولها على المضمّر محتجًا بقوله :

[٧١٦] ...

فتى حتّاك يا ابن أبي يزيد (٢)

ولا حجه فيه لشذوذه ، ولأنه لو جاز دخولها على المضمّر لجاز قلب ألفها ياء كـ - (إلى) و (على).

قوله : (و «فى» للظرفيه) (٣) حقيقه نحو : (زيد فى الدار) ومجازا نحو : (نظرت فى العلم).

قوله : (وبمعنى على) هذا مذهب الكوفيين (٤) نحو : (وَأَصْبَحَ لَبَنَكُمُ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) (٥) وحكى يونس : (٦) (نزلت فى أيبك) أى على أيبك ، وتأول البصريون الآية بأن الجدوع لسعتها ظرف للمصلوب ، وروايه

ص : ١٠٧٩

١- ينظر المقتضب ٧ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦ / ٨ ، وشرح المصنف ١١٩ ، وشرح الرضى ٣٢٦ / ٢ ، والجنى ٥٤٣ ، والمغنى ١٦٦ ، والهمع ١٦٤ / ٤ .

٢- عجز بيت من الوافر ، وصدرة : فلا- والله لا يلقى أناس وهو بلا نسبه فى المقرب ١ / ١٩٤ ، وشرح الرضى ٣٢٦ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ١١ / ٢ ، والجنى الدانى ٥٤٤ ، ورفض المباني ١٨٥ ، وهمع الهوامع ١٦٦ / ٤ ، وخزانه الأدب ٩ / ٤٧٤ ، ويروى : يا ابن أبى زياد بدل يزيد. والشاهد فيه قوله : (حتّاك) حيث جرّت (حتى) الضمير وهذا لا يكون إلا فى ضروره الشعر.

٣- قال الرضى فى شرحه ٣٢٧ / ٢ : (إما تحقيقا نحو : (زيد فى الدار) أو تقديرا نحو : (نظرت فى الكتاب) ، و (تفكر فى الكتاب) ، و (أنا فى حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجه شاغله للنظر والتفكير والمتكلم ، مشتمله عليها اشتمال الظرف على المظروف). ينظر المفصل ٢٨٤ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٢٠ ، وشرح الرضى ٣٢٧ / ٢ ، ورفض المباني ٤٥١ ، والجنى الدانى ٢٥٠ ، والمغنى ٢٢٣ ، وهمع الهوامع ١٩٢ / ٤ .

٤- ينظر رأى الكوفيين فى الجنى الدانى ٢٥١ .

٥- طه ٧١ / ٢٠ .

٦- ينظر معانى القرآن للأخفش حيث نقل رأى يونس فى ١ / ٢٠٥ .

يونس على حذف مضاف ، أى فى كنف أبيك ، وزاد الكوفيون وابن قتيبه (1) معنى الباء ، حكى يونس : (2) (ضربته فى السيف) أى به ، وقوله :

[717] ويركب يوم الروع منا فوارس

يصيرون فى طعن الكلى والأباهر (3)

وزاد معنى (مع) نحو : (اذْخُلُوا فِي أُمَّمٍ) (4) أى مع أُمَّم.

قوله : (والباء للإلصاق) (5) ذكر لها سبعة معان.

الأول الإلصاق ، ولم يذكر سيبويه (6) غيره ، وأدخل سائرهما فيه وهو حقيقه نحو : (مسحت بالمنديل) ومجاز نحو : (مررت بزيد).

الثانى قوله : (والاستعانه) وهى الداخلة على آله الفعل نحو : (كتبت بالقلم).

الثالث قوله : (والمصاحبه) وهو ما يصلح مكانها (مع) نحو : (قدم بثياب سفره).

ص : ١٠٨٠

١- ينظر رأى الكوفيين وابن قتيبه فى الهمع ٤ / ١٦٠.

٢- ينظر رأى يونس فى معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٠٥.

٣- البيت من الطويل ، وهو لزيد الخيل فى ديوانه ٦٧ ، وينظر نوادر أبى زيد ٨٠ ، وأدب الكاتب ٥١٠ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٢٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٧ ، والجنى الدانى ٢٥١ ، والبحر المحيط ٢ / ٥١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٦٨ ، والمغنى ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٨٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٠ ، وخزانه الأدب ٩ / ٤٩٣ ، وفى غير الرضى تقديم الأباهر وتأخير الكلى فالقافيه تصيح لاميه. والشاهد فيه قوله : (فى طعن) حيث جاءت (فى) بمعنى (الباء).

٤- الأعراف ٧ / ٣٨ ، وتمامها : (قَالَ اذْخُلُوا فِي أُمَّمٍ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَتِيلِكُمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ ...).

٥- ينظر المفصل ٢٨٥ ، والجنى الدانى ٣٦ وما بعدها ، والمغنى ١٣٧ وما بعدها ، ووصف المبانى ٢٢٠ وما بعدها ، وشرح المفصل ٨ / ٢٢ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٧ وما بعدها.

٦- ينظر الكتاب ٢ / ٢١٧.

الرابع قوله : (والمقابله) (١) وهى الداخلة على الأثمان والأعواض نحو :

(شريت الفرس بألف) و (كافأت الإحسان بضعف) ، و (شريت هذا بهذا).

الخامس قوله : (والتعديه) (٢) وهى التى تدخل على الفاعل فتصيره مفعولا نحو : (ذهبت بزيد) ، وقال المبرد : (٣) فيها معنى المصاحبه.

السادس قوله : (والظرفيه) (٤) وهو ما صلح تقدير (فى) مكانها نحو : (صليت بالمسجد).

السابع قوله : (وزائده) (٥) وهى حيث لا يتغير المعنى بسقوطها.

قوله : (فى الاستفهام والنفى قياسا (٦) ، وفى غيره سماعا) يعنى زيادتها سماعى وقياسى ، فالقياس فى خبر المبتدأ غير الموجب نحو : (هل زيد بقائم) و (أزيد بقائم) و (ليس زيد بقائم) و (ما زيد بقائم) وفى دخولها فى خبر (ما) التميميه خلاف ، والأكثر على جوازه لأنها تدخل فيما ليس بموجب ،

ص: ١٠٨١

١- ينظر معنى اللبيب ١٤١ ، والجنى الدانى ٤١ ، ووصف المباني ٢٢٣ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤١٣.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٢٧ ، والمراجع السابقه.

٣- ينظر المقتضب ٤ / ١٤٢.

٤- وقد مثل لها الرضى فى ٢ / ٣٢٨ بقول الشاعر : ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالى ما يرد سؤالى

٥- ينظر المفصل ٢٨٥ ، والمغنى ١٣٠ ، ووصف المباني ٢٢٥ وما بعدها ، والجنى الدانى ٢٨ وما بعدها.

٦- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٢٨ : ب- (هل) لا فى مطلق الاستفهام فلا يقال أزيد بقائم؟ كما يقال : هل زيد بقائم؟ وقوله :

(النفى) بليس نحو : ليس زيد براكب ، وب (ما) نحو : ما زيد براكب ، وب (لا) التبرئه أيضا نحو : لا- خير بخير بعده النار ،

والأولى أنها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى يان ، فما كان للمصنف أن يطلق النفى والاستفهام.

ومنع الزمخشري (١) لأنها لا تدخل في (ما) إلا لأجل التشبيه بليس ، وأما في خبر لا فأجازه ابن مالك (٢) ، ومنعه غيره ، وأما السماعي فمع المبتدأ نحو : (بحسبك زيد) ، ومع الفاعل نحو : (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) (٣) ، ومع المفعول نحو : (ألقى بيده) (ولا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ) (٤) وهو أكثر من الفاعل والمبتدأ ، وقد زيد من معاني الباء السببية وهي الداخلة على فعل وسببه نحو : (فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) (٥) (فَبُظِّلِم مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا) (٦) وبعضهم يدخله في الاستعانه والبدل نحو :

[٧١٨] فليت لى بهم قوما إذا ركبوا (٧)

- ...

وقيل هي من المقابلة وبمعنى (عن) نحو : [ظ ١٣٢] (فَسئَلُ بِهِ خَيْراً) (٨) و (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ) (٩) فبعضهم قيده بالسؤال ، وبعضهم لم يقيده

ص: ١٠٨٢

١- ينظر رأيه في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٢٣ وما بعدها ، ورد ابن مالك عليه.

٢- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٢٣ وما بعدها.

٣- النساء ٤ / ٧٩ ، وتمامها : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا....).

٤- البقره ٢ / ١٩٥ ، وتمامها : (وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا...).

٥- النساء ٤ / ١٥٥.

٦- النساء ٤ / ١٦٠.

٧- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : شنوا الإغاره فرسانا وركبانا وهو لقريط بن أنيف في شرح شواهد المغنى ١ / ٦٩ ، وينظر الجنى الدانى ٤٠ ، ومغنى اللبيب ١٤١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٧٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٥٩ ، وخزانه الأدب ٦ / ٢٣٥ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٧٢. والشاهد فيه قوله : (فليت لى بهم) أى بدلهم فاستعمل الباء بمعنى بدل.

٨- الفرقان ٢٥ / ٥٩ ، وتمامها : (الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسئَلُ بِهِ خَيْراً).

٩- المعارج ١ / ٧٠.

وجعل منه (يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) (١) أى من أيمانهم ، ومعنى (على) نحو : (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ) (٢) ومعنى (من) نحو : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) (٣) أى منها.

قوله : (واللام للاختصاص) ذكر لها خمسة معانى ، الأول : الاختصاص وهو أصل معانيها ويدخل فيه الملك نحو : (الملك لزيد) والتمليك نحو : (وهبت لزيد) وشبه الملك نحو : (لزيد عم) و (لزيد خال) وشبهه التملك نحو : (السراج للدابه) و (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا) (٤) والمعديه : (قلت لزيد) ، ولام الاستغاثه ، (للمسلمين لزيد) ولام التعجب فى غير القسم نحو : (يا للماء) و (يا للدواهي).

الثانى قوله : (للتعليل) ، وهى حقيقى نحو : (جئت للسمن) و (أسلمت لدخول الجنة) ، ومجاز نحو : (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ) (٥) وهى المسماه لام العاقبه.

الثالث قوله : (وزائده) (٦) لم يذكرها سيويه وذكرها المبرد (٧) وزيادتها

ص: ١٠٨٣

- ١- الحديد ٥٧ / ١٢ ، وتمامها : (يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ ...).
- ٢- آل عمران ٣ / ٧٥ ، وتمامها : (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بدينارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ...).
- ٣- الإنسان ٧٦ / ٦ ، وتمامها : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا).
- ٤- النحل ١٦ / ٧٢ ، وتمامها : (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفَدَةٍ).
- ٥- الأعراف ٧ / ١٧٩ ، وتمامها : (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ...).
- ٦- ينظر لمعانيها شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٤٠٣ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٣٢٨ ، والمغنى ٣٠٠ وما بعدها.
- ٧- ينظر المقتضب ٤ / ٤٢١.

قياس وسماع ، فالقياس مع مفعول الاسم نحو : (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) (١) ومع مفعول الفعل شرط تَعَدِيهِ إِلَى واحد وتقدم مفعوله نحو : (لِلرَّيِّاءِ تَعَبُّونَ) (٢) والسماع نحو : (رمى لكم) و (يا بؤس لزيد) و (لا أبا لك) في قول سيويه (٣).

قوله : (وبمعنى عن) مع القول) نحو : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا) (٤) ولم يذكرها المحققون بمعنى (عن) وقال الزمخشري : (٥) إنها في هذا للتعليل ، وفي كل غائب نحو : (وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ) (٦).

الخامس قوله : (وبمعنى الواو في القسم للتعجب) (٧) نحو : (لله لا يؤخر الأجل) ، ولا يوجد في القسم إلا بمعنى التعجب نحو :

[٧١٩] لله يبقى على الأيام ذوحيد

بمشمخر به الظيان والآس (٨)

ص: ١٠٨٤

- ١- البروج ١٦ / ٨٥.
- ٢- يوسف ٤٣ / ١٢.
- ٣- ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٦.
- ٤- الأحقاف ١١ / ٤٦ ، وتمامها : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ...).
- ٥- ينظر الكشاف ٣ / ٤٤٤ - ٤٤٥ ، والمغنى ٢٨٣.
- ٦- آل عمران ٣ / ١٥٦ ، وتمامها : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا ...).
- ٧- ينظر شرح المصنف ١٢٠.
- ٨- البيت من البسيط ، ونسبه سيويه في الكتاب إلى أمية بن أبي عائذ ٣ / ٤٩٧ ، ولغيره في اللسان مادة (ظين) ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٧٤ ، ولمالك بن خالد الخناعي في شرح أبيات سيويه ١ / ٤٩٩ ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٤٣٩ ، ولأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٧٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٣ ، والأصول ١ / ٤٣٠ ، وشرح المفصل ٩ / ٩٨ - ٩٩ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١ / ٣٩٨ ، والمغنى ٢٨٣ ، وورصف المباني ٢٨٤ ، والجنى الداني ٩٨ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٠١ ، وخزانه الأدب ٥ / ١٧٦ . - والحيد : جمع حيده وهي العقده في قرن الوعل ، المشمخر : الجبل العالى ، الظيان : اسمين البر. والشاهد فيه قوله : (لله) حيث دخلت اللام على لفظ الجلاله في القسم فأفادت التعجب.

وزاد الكوفيون (١) بمعنى (فى) نحو : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَسِيطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (٢) و (إلى) نحو : سقناه (إلى بَلَدٍ مَيِّتٍ) (٣) و (كَلَّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) (٤) و (على) نحو : (وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ) (٥) وقوله :

[٧٢٠] هتكت له بالرمح حيث قميصه

فخر صريعا لليدين وللحم (٦)

و (من) نحو :

[٧٢١] ... -

ونحن لكم يوم القيامة أفضل (٧)

أى منكم و (عند) نحو : (بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ) (٨) أى عند مجيئه

ص: ١٠٨٥

-
- ١- ينظر البحر المحيط ٦ / ٢٩٤ ، والمغنى ٢٨٠ .
 - ٢- الأنبياء ٢١ / ٤٧ ، وتمامها : (... فَلَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا ...).
 - ٣- الأعراف ٧ / ٥٧ ، وتمامها : (... حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ ...).
 - ٤- الرعد ١٣ / ٢ ، وتمامها : (وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلًّا يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ...).
 - ٥- الصافات ٣٧ / ١٠٣ ، وتمامها : (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ).
 - ٦- البيت من الطويل وهو لجابر بن حنّى فى شرح اختيارات المفضل ٩٥٥ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٠٨ ، ولربيعه ابن مكرم فى الأغانى ١٦ / ١ ، والرواية فيه : هتكت بالرمح الطويل إهابه ، وينظر أدب الكاتب ٥١١ ، ورفض المبانى ٢٩٧ ، والجنى الدانى ١٠١ ، ومغنى اللبيب ٢٨٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٦٢ ، ويروى صدره فى المغنى : تناوله بالرمح ثم اتثنى له. والشاهد فيه قوله : (لليدين وللحم) يريد على اليدين وعلى الفم فجاءت اللام بمعنى (من).
 - ٧- عجز بيت من الطويل ، وصدره : لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم وهو لجرير فى ديوانه ١٤٣ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٠٨ ، والجنى الدانى ١٠٢ ، ومغنى اللبيب ٢٨١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٧٧ ، واللسان مادة (حتت) ٢ / ٧٤٨ ، وخزانه الأدب ٩ / ٤٨٠ . والشاهد فيه قوله : (لكم) يريد منكم فجاءت اللام بمعنى (من).
 - ٨- ق ٥٠ / ٥ ، وتمامها : (بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيحٍ).

و (بعد) نحو : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) (١).

قوله : (وَرَبِّ) فيها عشر لغات (٢) (رَبِّ) و (رَبِّتْ) و (رَبِّ) و (رَبِّتِ) بضم الراء وفتحها ، و (رَبِّ) و (رَبِّ) بضم وإثبات الباء و حذفها مع تشديد الباء وبضمها وفتحها وإثبات الباء وحذفها مع تخفيف الباء ، وهذه ثمان ، و (رَبِّ) و (رَبِّ) بضم الراء وفتحها وسكون الباء فيهما وقد جمعت في قوله :

[٧٢٢] و رَبِّ و رَبِّ رَبِّ رَبِّ رَبِّ

مع تخفيف إلا مع تعليل به حصلا

قوله : (وهي حرف عند البصريين) (٣) لامتناع خواص الأسماء منها ، واسم

عند الكوفيين والأخفش (٤) معربه (كم) لأنها نظيرتها ونقيضها ودليل سميتها إضافتها نحو : (رب رجل) والإخبار عنها نحو :

[٧٢٣] ... -

ورب قتل عار (٥)

ونداؤها نحو :

ص: ١٠٨٦

١- الإسراء ١٧ / ٧٨ وتمامها : (... إلى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا).

٢- ينظر لغات رَبِّ في الجنى الدانى ٤٤٥ - ٤٤٦ قال : في لغات رَبِّ وهي سبعة عشر لغه (رب) بضم الراء وفتحها كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحه فهذه أربع ، و (رَبِّتِ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنه ، و (رَبِّتِ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركه. ورب بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء ، ورب بضم الراء والباء معا مشدده ومخففه و (رَبِّتَا) وينظر المغنى ١٧٩ وما بعدها وذكر ابن هشام أنها ست عشره لغه ، وينظر رصف المباني ٢٦٩.

٣- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٤٩ ، وينظر الجنى الدانى ٤٣٨.

٤- ينظر الجنى الدانى ٤٣٩ ، ومغنى اللبيب ١٧٩ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٤٩ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٣١.

٥- سبق تخريجه.

وتأول ذلك البصريون ، أما جر رجل فبالجر فيه ، لا الإضافه ، وأما حجه الإخبار عنها ، فالروايه ويعنى (قتل عار) وإن صحت وعار خير مبتدأ محذوف تقديره هو عار ، أو يكون عار مبتدأ ، ورد قبل خبره عند من لا يوجب وصف مجرور (رب) وأما حجه النداء فهو من باب (أَلَّا يَسْجُدُوا) (٢).

قوله : (للتقليل) وهو اختيار جمهور البصريه والكوفيه ، كما إنّ (كم) للتكثير وقد تكون تقليلا مخففا نحو : [و ١٣٣]

[٧٢٥] ألا ربّ مولود وليس له أب

وذى ولد لم يلد له أبوان (٣)

وذى شامه غراء فى حرّ وجهه

مجلله لا تنقضى لأوان

ص: ١٠٨٧

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وطاعنت عنه الخيل حتى تنفسا وهو لامرئ القيس فى ديوانه ١٠٦ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٢٠٢. والشاهد فيه قوله : (فيا ربّ مكروب) نداء رب وهو دليل على اسميتها عند من قال به لأن الذى ينادى هو الاسم.

٢- سبق تخريجها.

٣- هذا البيتان من الطويل ، وهما لرجل من أزد السراه فى الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، ٤ / ١١٥ ، وينظر الخصائص ٢ / ٣٣٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٥٤ ، ورفض المبانى ٢٦٦ ، والجنى الدانى ٤٤١ ، ومغنى اللبيب ١٨١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٩٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٥١ والبحر المحيط ٢ / ٤٨٤. والشاهد فيه قوله : (ربّ مولود) حيث استعمل الشاعر (رب) للتقليل حيث قصد بها عيسى عليه الصلاة والسلام. أما البيت الثانى فأراد به العمر والشاهد فيه (لم يلد) والأصل لم يلد فسكن اللام للضرورة الشعرية فالتقى ساكنان فحرك الثانى بالفتح لأنه أخف.

أراد عيسى وآدم والقمر و (تقليل) نظير بمعنى إنه وإن كثر منه فهو قليل من غيره كقول المفتخر :

[٧٢٦] ... رب غاره شعواء (١)

...

و (رب ناقه كوماه نحزوب) واختار عده من النحاء صلاحيتها للتقليل والتكثير ، وجعلها ابن درستويه (٢) للتكثير ، واحتج لورودها في الافتخار وبعضهم قال : هذه حروف إثبات لا تفيد تقييلا ولا تكثيرا ، وإنما يستفاد من القرينه واختاره أبو حيان (٣).

قوله : (ولها صدر الكلام) يعنى على ما يتعلق به ولا يصح (لقيت رب رجل) لا أنها تكون أول الكلام فإنه تقع خبرا لمبتدأ نحو : (زيد ربّه رجلا-) وإنما لزم الصدر على متعلقها لأنها للتقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفسه ، والنفي له الصدر ، وحمل على (كم) حمل نقيض ، وحمل نظير عند من جعلها للتكثير.

ص: ١٠٨٨

١- البيت من السريع ، وهو لضمه بن ضميره فى لسان العرب ماده (هيه) ٦ / ٤٧٤٢ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٣٢٣ ، ونوادر أبى زيد ٥٥ ، والإنصاف ١ / ١٠٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٣١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٣١ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣٨٤ ، والدرر ٤ / ٢٠٨ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٣٣٠ ، وتمام البيت : ماوى يا ربتما غاره شعواء كالذعه بالميسم والشاهد فيه قوله : (ربتما غاره) حيث دخلت ما الزائده التى من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر على رب فلم تكفها عن العمل فى لفظ ما بعدها.

٢- ينظر الجنى الدانى ٤٤٠. قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٤٨ : (بل هى حروف تكثير وفاقا لسيبويه والتقليل بها نادرا) وينظر رأى درستويه فى همع الهوامع ٤ / ١٧٥.

٣- ينظر الهمع ٤ / ١٧٥.

قوله : (مختصه بنكره) (١) نحو (رب رجل) ولا يجوز (رب الرجل) وإذا دخلت على (من) أو (ما) فهما نكرتان نحو :

[٧٢٧] رب من أنضجت غيظا صدره (٢)

- ...

[٧٢٨] وربما تكره النفوس من الأمر (٣)

- ...

وإنما لزمّت النكره ، لأنّ التقليل حاصل في التنكير فلا- فائده بالتعريف ، أو لأنّ التعريف بالجنسيه يدل على الكثره فيناقض حكمها ، وحمل عليه سائر المعارف وأما دخولها على الضمير في (ربه رجلا) مخالف للقياس ، ووجهه أنه شبه النكره لوقوعه مبهما.

ص: ١٠٨٩

١- نصّ سيوييه على عدم جواز وقوع النكره بعدها حيث قال في الكتاب ١٠٨ / ٢ : ورب لا يكون ما بعدها إلا نكره ونص أبو بكر بن السراج على أنه لا بد للنكره التي تعمل فيها رب من صفه إما اسم وإما فعل ، لا يجوز أن تقول : رب رجل وتسكت.
٢- هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه : قد تمنى لي موتا لم يطع وهو للأسود بن أبي كاهل اليشكري كما في الأغاني ٩٨ / ١٣ ، وينظر معاني القرآن للأخفش ٩٠ / ١ ، وشرح اختيارات المفضل ٩٠١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٦٩ / ٢ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١ / ٤ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٤٥١ ، ومغنى اللبيب ٣٦٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٤٠ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٧٧ ، وخزانه الأدب ٦ / ١٢٣. والشاهد فيه قوله : (رب من) ورب لا تدخل إلا على نكره فدل على أن من موصوفه بجمله أنضجت.

٣- صدر بيت من الخفيف ، وعجزه : ... له فرحه كحل العقال وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠ ، ينظر الكتاب ١٠٩ / ٢ ، وحماسه البحتري ٢٢٣ ، وشرح أبيات سيوييه ٢ / ٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ١٩١ ، ونسب لحنيف بن عمير أو نهار بن أخت مسيلمه الكذاب ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٠٧ - ٧٠٨ ، وبلا نسبه في أساس البلاغه ٢٣٧ وجمهره اللغه ٤٦٣ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٠ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٤٥١ ، والمقتضب ١ / ١٨٠ ، والأصول ٢ / ٣٤٢ ، والهمع ١ / ٨ ، والخزانه ٦ / ١٠٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٣٣. والشاهد فيه قوله : (ربما) حيث دخلت (رب) على (ما) مما يدل على أن (ما) قابله للتنكير ، وذلك لأن (رب) لا تدخل إلا على نكره ، وجمله تكره النفوس صفه ل- (ما).

قوله : (موصوفه (١) على الأصح) قد تكون الصفه بمفرد ، نحو (رب رجل كريم لقيته) وجمله اسميه ، نحو : (رب رجل أبوه قائم) ، وفعليه نحو :

(رب رجل قام أبوه) وإنما وصفت لا إنه نوع من جنس ، فإذا وصفته فقد خصصته ، وإنما قال على (الأصح) (٢) ، لأن مذهب الفراء والأخفش (٣) ، والظاهر من مذهب سيويه (٤) أنه لا يجب نظرا إلى عدم وجوبها في غير هذا الموضع ، ولأن في ذلك : (رب رجل لقيت) كلام تام فلو كان (لقيت) صفه لكان ناقصا مفتقرا إلى متعلق كما في : (رب رجل قائم أبوه) واحتجوا بقوله :

[٧٢٩] ألا رب مولود وليس له أب (٥)

- ...

وقوله :

[٧٣٠] - ...

ورب قتل عار (٦)

ص: ١٠٩٠

١- قال المرادى فى الجنى الدانى ٤٥٠ : ذهب المبرد وابن السراج والفارسى وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر إما بمفرد نحو : (رب رجل صالح) وإما بجمله نحو : (رب رجل لقيته).

٢- ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى أن بعضهم قال : لا يجوز إظهاره إلا فى ضروره الشعر ، وإنما حذف الفعل العامل فيها كثيرا لأنها جواب لمن قال لك : ما لقيت رجلا عالما فتقول فى جوابه : رب رجل عالم أى لقد لقيت فساغ حذف العامل إذ قد علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره. (ينظر ابن يعيش ٨ / ٢٨ - ٢٩).

٣- ينظر الجنى الدانى ٤٥٠ وقال : وذهب الأَخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها ، وهو ظاهر مذهب سيويه ، واختار ابن عصفور ونقله ابن هشام عن المبرد. قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٥٧ : وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح.

٤- ينظر الكتاب ٢ / ١٦١.

٥- سبق تخريجه

٦- سبق تخريجه

وأجيب بأن الموصوف محذوف أو الصفه ، تقديره : شخص موجود ، وقيل : صنع .

قوله : (وفعلها ماض) يعنى الفعل الذى يتعلق به ، وإنما اشترط مضيه ، لأن الماضى يحقق التقليل ، ويزيده ثبوتا ، وأجاز ابن السراج (١) أن يكون حالا نحو : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٢) وبعض المتأخرين أن يكون مستقبلا (٣) نحو :

[٧٣١] فَإِنْ أَهْلَكَ فَرَبِّ فَتَى سِيكَى

على مذهب رخص البنان (٤)

١ - وتأولت الآيه على إرادته المضممر ، والبيت بأنه صفه لمجرور (رب) أو فإنه يراد به المضى نحو : (لم أهنت زيدا وكان سيعطيك).

قوله : (محذوف) يعنى فعلها الذى يتعلق به ، ودلاله حذفه أنها من حروف الجر ، والجر لا بد له من متعلق ويقدر متأخرا للزوم رب القيد به ، وإنما حذف لنيابه الصفه منابه ، واختلف فى مجرورها ، فجعله الزجاج (٥) فى

ص : ١٠٩١

١- ينظر الأصول ١ / ٢٢٠ ، والجنى الدانى ٤٥٢ .

٢- الحجر ١٥ / ٢ ، وتامها : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ).

٣- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٦٣ : والصحيح جوازهما - أى الحال والاستقبال - وجواز المضى إلا أن المضى أكثر ، وينظر الجنى الدانى ٤٥٢ .

٤- البيت من الوافر ، وهو لجحدر بن مالك فى ديوانه ١٨٦ ، وأمالي القالى ١ / ٢٨٢ ، والجنى الدانى ٤٥٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٥٥ ، والمغنى ١٨٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٠٧ ، وخزانه الأدب ١١ / ٢٠٩ . والشاهد فيه قوله : (فرب فتى سيبكى) حيث دخلت رب على فعل دال على المستقبل ، وهذا جائز عند بعضهم ممتنع عند بعضهم الآخر ، وقد تأوله المانعون على أنه من حكاية المستقبل بالنظر إلى المضى .

٥- ينظر رأى الزجاج فى مغنى اللبيب ١٨٢ .

موضع نصب أبداً ، بالفعل المتعلق والأخفش (١) قال : يعرب على حسب العوامل التي تعددت ، وهي زائده عنده في الإعراب المحلى لا في المعنى فيعمل متعلق (رب) في مجرورها عمله شريطه التفسير كمجرور (كم) قال الرماني : (٢) لا يتعلق بشيء ولا محل لمجرورها سوى الجر الظاهر لأنها لو تعلقت بفعل لعمل في مجرورها كسائر الحروف ، ولزم في تعدى المتعدى بنفسه [ظ ١٣٣] تعديه بواسطة حرف نحو : (رب رجل لقيت).

قوله : (غالبا) إشارة إلى جواز ظهوره قليلا نحو : (رب رجل عالم لقيت) ، والأكثر حذفه ، وهو مذهب الفارسي (٣) والمصنف (٤) والخليل (٥) والأكثر أنه لا يحذف ، وخلافهم يبنى على صفة مجرور (رب) ، فمن أوجبها كان المتعلق محذوفا في الأكثر ، لأنه أكثر كلامهم ، و (رب رجل لقيت) ، وقليلا ما يقولون : (رب عالم لقيت) ، ومن لم يوجب الصفة جعل الموجود متعلقا لرب ، والفعل الذي بعد (رب) قد يكون الغالب فيه الوصفية نحو : (رب رجل كريم لقيته) ، و (رب رقد هرقته) لأنك لو جعلته متعلقا عاد الضمير إلى غير المذكور ، لأنه في نيه التقديم ، وقد يكون الغالب فيه التعليق ، وذلك حيث يذكر الموصوف يعني بعد رب رجل ، وقد يحتمل الأمرين نحو : (رب رجل بقيت).

ص: ١٠٩٢

-
- ١- ينظر رأى الأخفش في معاني القرآن ٢ / ٦٠٢.
 - ٢- ينظر رأى الرماني في الجنى الداني ٤٥٣ ، وتذكره النحاه ٧.
 - ٣- ينظر الإيضاح العضدي ٢٥٠.
 - ٤- ينظر شرح المصنف ١٢٠.
 - ٥- ينظر الكتاب ٣ / ١١٥.

قوله : (وقد تدخل على مضمير مبهم) [مميز بنكره منصوبه] (١) يعني ربّ نحو (ربه رجلا) وإنما قلنا به لأنه خلاف القياس ، لأنها لازمه للدخول على النكره ، وإنما كان مبهما لأنه لا يعود إلى شيء متقدم ، كضمير (نعم) وقد اختلف في هذا الضمير ، فجعله الفارسي (٢) معرفه ، ودخول (رب) عليه خلاف القياس ، والزمخشري (٣) وابن عصفور (٤) جعلوه نكره ، وأجروا (رب) على قاعدتها المعرفه في لزوم النكره ، وأجازوا كلهم العطف على مجرور (ربّ) النكره بالمضاف إلى ضميرها نحو : (ربّ رجل وأخيه) فمن جعل ضمير النكره نكره فيّين ، ومن لم يجعل فعلية البعد عن (رب) ، لكنه يلزمهم ، جواز عطف كل معرفه نحو : (رب رجل وزيد) و (ربّ رجل وأخيك).

قوله : (والضمير مفرد مذكر) تقول : (ربه رجلا-) ، (ربه رجلين) ، (ربه رجلا-) ، (ربه امرأه) ، (ربه امرأتين) ، (ربه نساء) (٥) هكذا سمع عن العرب لأنه عند البصريين لمضمّر في الذهن فلا يكون إلا لمفرد.

قوله : (خلافًا للكوفيين (٦) في مطابقه التمييز) يعني أن الكوفيين يطابقون بالضمير التمييز أفرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، وحكوه عن العرب ، وجهه عندهم أنه يعود إلى شيء تقدم ذكره.

ص: ١٠٩٣

-
- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٢- ينظر رأى الفارسي في الإيضاح ٢٥١ ، وفي الجنى الداني ٤٥٠.
 - ٣- ينظر المفصل ٢٨٦ ، وشرحه لابن يعيش ٢٨ / ٨.
 - ٤- ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٤ ، والجنى الداني ٤٥٠.
 - ٥- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١ / ٤٦٤ ، والجنى الداني ٤٤٩.
 - ٦- ينظر الأصول ١ / ٤٢٢ ، والجنى الداني ٤٤٩ ، وتذكره النحاه ٦.

قوله : (وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل) (١) إن كانت (ما) الداخلة على (رب) زائده نحو : (رب ما رجل لقيت) فحكم (رب) معناها حكمها لو لم تدخل ، وإن كانت كافه فالمبرد (٢) والزمخشري (٣) والمصنف (٤) وجماعه من النحاه أجازوا دخولها على الجملة الاسميه والفعلية ك- (إن) إذا كفت ، وذلك لأنهم أرادوا تقليل الجملة كما أرادوا تقليل المفرد ، فتقول : (ربما زيد قائم) ، قال :

[٧٣٢] ربما الجامل المؤبّل فيهم (٥)

... -

قال أبو حيان : (٦) وهو مذهب الجمهور ، وتأولوا الوارد : إن (ما) نكره موصوفه ، والعائد محذوف تقديره : (ربما هو الجامل) واختلفوا في الفعلية ،

ص: ١٠٩٤

- ١- قال سيبويه في الكتاب ٣ / ١١٥ : (ومن تلك الحروف التي لا- يليها إلا الفعل (ربما) و (قلما) وأشباههما جعلوا رب مع ما بمنزله كلمه واحده وهيؤها ليذكر بعدها الفعل) وينظر الأصول ١ / ٤١٩.
- ٢- ينظر رأى المبرد في المقتضب ٢ / ٥٤ ، ومغنى اللبيب ١٨٣ ، والجنى الدانى ٤٥٦.
- ٣- ينظر المفصل ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٨ ، والجنى الدانى ٤٥٦.
- ٤- ينظر شرح المصنف ١٢٠ ، وينظر الجنى ٤٥٦ - ٤٥٧.
- ٥- صدر بيت من الخفيف ، وعجزه : عناجيح بينهن المهار وهو لأبى دؤاد الإيادى فى ديوانه ٣١٦ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٣ / ٢٢١ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٣٦ ، والمفصل ٢٨٧ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٢٩ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٤٦ ، وشرر الكافيه الشافيه ٣ / ١١٨٨ ، ومغنى اللبيب ١٨٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٠٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٣ ، والجنى الدانى ٤٥٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٣٢ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٧٧ ، وخزانه الأدب ٩ / ٥٨٦ - ٥٨٨. وعناجيح : مفردا عنجوج وهو من الخيل طويل العنق ، والمهار جمع مهر وهو ولد الفرس. والشاهد فيه قوله : (ربما الجامل) حيث اتصلت (ما) الزائده الكافه ب- (رب) فكفتها عن العمل وهو الجر.
- ٦- ينظر رأى أبى حيان فى البحر المحيط ٥ / ٤٣٢ ، والجنى الدانى ٤٥٦.

فنسب إلى سيويه (١) دخولها عليها مطلقا واحتج ب- (ما يود) ومنهم من قصرها على الماضي ك- (ما) كانت لو لم تدخلها ،
والفارسي (٢) منع دخولها على الجملة الاسمية كقوله :

[٧٣٣] ربما تكره النفوس من الأمر (٣)

- ...

وتؤول الآيه بأن (ما) نكره موصوفه ، أو وقع الحال موقع الماضي.

قوله : (وواوها) يعنى (وواو رب) وهى التى يبتدأ بها فى أول الكلام ، الجر قد جاء بتقدير (رب) مضمرة بعد الواو والفاعل
ومجردا عنها ، قالوا :

[٧٣٤] وبلده ليس بها أنيس (٤)

- ...

أى و (رَبِّ) وهى عامله بواسطة (رَبِّ) عند الجمهور ، وقال المبرد (٥) والكسائى (٦) والفراء (٧) هى العامله بنفسها لأن حرف
الجر لا يعمل مضمرا و (الفاء) نحو :

[٧٣٥] فحور قد لهوت بهنّ عين (٨)

- ...

ص: ١٠٩٥

١- ينظر الكتاب ٤ / ٢٢٤.

٢- ينظر رأى الفارسي فى الإيضاح العضدى ٢٥١ ، والإنصاف ٢ / ٥٨٥ ، والمعنى ٢٣٥ ، وشرح الجمل ١ / ٥٠٥.

٣- سبق تخريجه فى صفحه ٨٩٢.

٤- سبق تخريجه.

٥- ينظر المقتضب ٢ / ٣٤٦ وما بعدها ، والإنصاف ١ / ٣٧٦ مسأله رقم ٥٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٣٣ وما بعدها.

٦- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٣٣.

٧- ينظر رأى الفراء فى الهمع ٤ / ٢٢٥.

٨- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : نواعم فى المروط وفى الرياط وهو للمتخل الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٦٧ ،
وينظر أمالى ابن الشجرى ١ / ١٤٣ - ٣٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٤٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٥٣ ،
والإنصاف ١ / ٣٨٠ ، والجنى الدانى ٧٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٩. وقبله : فإما تعرضين أميم عنى وتزعك الوشاه أولو النياط
وغالبا ما يذكر البيتان معا. والمروط : مفردها مرط وهو إزار له علم ، والرياط جمع ريطه وهى الملحفه. والشاهد فيه قوله :

(فحور) حيث جر (حور) بـ (رب) المضمرة بعد الفاء.

وقوله :

[٧٣٦] فممتلك حبلى قد طرقت ومرضع (١)

...

[و ١٣٤] و (بل) نحو :

[٧٣٧] ...

بل جوز تيهاء كظهر الجحفت (٢)

والمبرد (٣) نحو :

[٧٣٨] رسم دار وقفت فى طلله

كدت أقضى الحياه من جلله (٤)

ص: ١٠٩٦

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : فألهيتها عن ذى تمام مغيل وهو لامرئ القيس فى ديوانه ١٢ ، وهو فى الكتاب ٢ / ١٦٣ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٥٠ ، ومغنى اللبيب ٢١٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٠٢ - ٤٦٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦ ، والجنى الدانى ٧٥ ، ورفض المباني ٤٥٠ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٢٢ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٣٤ . والشاهد فيه قوله : (فممتلك حبلى) حيث جر مثل ب- (رب) المقدره بعد الفاء .

٢- الرجز لسؤر الذئب فى اللسان ماده (بلل) ١ / ٣٥٢ ، والبيت فى معانى القرآن للأخفش ٢ / ٢٧١ والخصائص ١ / ٣٠٤ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٥٩ ، ٢ / ٥٦٣ - ٥٦٧ ، والمفصل ٣٤١ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠٥ ، والإنصاف ١ / ٣٧٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثانى ١ / ٤٧٣ ، وشرح شواهد الشافيه ٢ / ٢٧٧ ، ورفض المباني ٢٣٢ ، والبحر المحيط ٢ / ١٢٨ . وتمامه : دارا لسلمى بعد حول عفت والشاهد فيه قوله : (بل جوز) حيث جر (جوز) ب- (رب) المقدره بعد (بل) .

٣- ورأى المبرد أن الجر بعد الواو بالواو نفسها ينظر رأيه فى المقتضب ٢ / ٣١٨ - ٣٤٦ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٧٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٣٣ .

٤- البيت من الخفيف ، وهو لجميل بينه فى ديوانه ٢٨٩ ، وأمالى القالى ١ / ٢٤٦ ، وسمط اللالى ٥٥٧ ، - والأغانى ٨ / ٩٤ ، والخصائص ١ / ٢٨٥ ، ٣ / ١٥٠ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٣٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٧٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٣٣ ، ومغنى اللبيب ١٦٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٩٥ ، والإنصاف ١ / ٣٧٨ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٠ . والشاهد فيه قوله : (رسم دار) حيث جر (رسم) ب- (رب) المحذوفه وهذا شاذ فى الشعر .

[واو القسم]

قوله : (واو القسم) له قسمان ، الأولى : صريح وغير صريح ، فالصريح ما لا يحتمل غيره نحو : (بالله) و (تالله) و (والله) ، وغير الصريح ما يحتمل غيره نحو : (أقسم بالله) و (أحلف) و (أشهد) فإن هذه تحتمل الإخبار ، وتحتمل الإنشاء ، الثانيه : قد تكون بأداه وهى الحروف الأربعة (الواو) و (التاء) و (الباء) و (اللام) وبغير أداه نحو : (على عهد الله) و (لعمرك الله) و (يمين الله) و (أيمن الله) و (أيم الله) و (أم الله) و (من الله) بالحركات و (م الله) بالحركات أيضا ، أما أيمن فهو اسم مفرد عند البصريين (١) بمعنى (بركه الله) وهم بها للوصل ، وجمع يمين عند الكوفيين (٢) ، وهمزتها قطع وهى مرفوعه على الابتداء ، بدليل دخول لام الابتداء عليها ، ولا- تضاف إلا- إلى لفظ اسم الله ، وحكى الفارسي (٣) إضافتها إلى الكعبه ، وقد شدّ إضافتها إلى المضمرة نحو : (أيمنك) ولا تدخل عليها واو القسم للزومها الابتداء ، وأما (أيم الله) ، و (أم الله) فمحذوفتان من (أيمن) وهمزتها وصل (٤) ، ولا

ص: ١٠٩٧

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٣٥.

٢- ينظر المصدر السابق.

٣- ينظر رأى الفارسي فى المقتصد ٢ / ٨٣٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٣٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٥ - ٣٦.

٤- قال سيويوه فى الكتاب ٣ / ٥٠٣ : (وزعم سيويوه أن ألف أيم موصوله). قال السيرافى فى هامش الصفحه نفسها : (ومن النحويين من يقول : إنه جمع يمينى ، وألفه قطع فى الأصل وإنما حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وقد كان الزجاج يذهب إلى هذا وهو مذهب الكوفيين).

تدخل عليهما لام الابتداء ، ولا- تضاف إلا إلى لفظ اسم الله ، ويدخل عليهما واو القسم فتجران وبعضهم يجيز الرفع ، لأنهما مقطوعتان من أيمن فتغيب ضمه الميم ، وأما (من ربي) فإن أضيف إلى الله كسرت نونها وكان فوق ميمها الحركات الثلاث ، وإن أضيف إلى ربي سكنت نونها ، وأجاز في ميمها الضم والكسر (١) ، وإضافتها إلى لفظ (الله) أقل من (ربي) ، واختلف فيها ، فقال سيبويه (٢) والميرد (٣) والزمخشري (٤) إنها الحرفيه وضمت ميمها إيذانا أنها قد خرجت ، وقال غيرهم : هي اسم محذوفه من (أيمن) وكسرت ميمها إتباعا ، كحركه نونها من الله ، وقيل إن كسرت فهي من (يمين) ، وإن ضمت فمن (أيمن) وقيل إن كسرت فجارّه ، وإن ضمت فمن (أيمن) ، وحجه من قال بحرفيتها دخولها على ربي و (أيمن) لا تدخل عليه ، وبنائها ولو كانت من (أيمن) كانت معربه لأن ما حذف من المعرب معرب ، وقد حكى ابن مالك (٥) في (إم) بثلاث الحرفين ، وأما (م الله) فهي مثله الميم ولا تدخل إلا على الله ، وشذ دخولها على

ص: ١٠٩٨

١- ينظر شرح المفصل ٨ / ٣٥ - ٣٦.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ٥٠٣ - ٥٠٤.

٣- ينظر المقتضب ١ / ٢٢٨.

٤- ينظر المفصل ٢٨٧ - ٣٤٦.

٥- ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٤٩٧ وقال فيها : (وفيه حين يليه (الله) اثنتا عشره لغه ، ثلاث مع ثبوت الهمزه والنون ، وثلاث مع حذف النون دون الهمزه ، وثلاث مع حذف الهمزه والياء و ثبوت النون ، وثلاث مع الاقتصار على الميم ، فيقال : (أيمن الله) ، و (ايمن الله) ، و (أيمن الله) و (أيم الله) ، و (إيم الله) و (ام الله) و (من الله) و (من الله) و (من الله) و (م الله) و (م الله) و (م الله) ، وينظر المساعد ٢ / ٣١١.

ربى وهى عند سيويه (١) محذوفه من (من الله) فإن ضمت ف- (من) المضمومه وإن كسرت ف- (من) المكسوره وعند ابن مالك (٢) من (أيمن) ، وعند الزمخشري (٣) من (من) الجارّه ، وهذه الجملة الاسميه المقسم بها ، إن تعينت للابتداء ، وذلك حيث تكون (أيمن) أو تدخل عليها لام الابتداء نحو : (أيمن الله ولعمرك لأفعلن) وجب رفعها بالابتداء وحذف خبرها لسدّ الجواب مسدّه ، وإن لم تعين نحو : (يمين الله) و (عهد الله) جاز إثبات الخبر ولزومها الرفع على الابتداء ، أو حذفه ، ويجوز فيها الرفع بالابتداء والنصب بفعل القسم المقدر ، وهو أقواها والجر بتقدير الحرف.

قوله : (وواو القسم) شرع فى تبين القسم الذى بأداه ، أما (اللام) فلم يذكرها هنا نحو :

[٧٣٩] الله يبقى على الأيام ذو حيد (٤)

... -

استغناء بذكرها فى لام الجر.

قوله : (إنما تكون عند حذف الفعل) نحو : (والله لأفعلن) ولا يجوز أقسم والله ، كأنهم جعلوها عوضا عن الباء والفعل معا ، وبهذا أجيب من قال فى (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ) (٥) إنه عطف على عاملين مختلفين.

قوله : (مختصه بالظاهر لغير السؤال) [يعنى أنها لا تدخل فى

ص : ١٠٩٩

١- ينظر الكتاب ٣ / ٥٠٣ وما بعدها.

٢- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٩٨.

٣- ينظر شرح المفصل ٢٨٧ - ٣٤٦.

٤- سبق تخريجه.

٥- الليل ٩٢ / ١.

السؤال ، لا تقول : والله أخبرني يا زيد[من الهامش. نحو والله لأفعلن ، ولا يصح أن تقول وك لأفعلن ، وهذه الواو غير العاطفه بدليل دخول العاطفه عليها ، وقال السهيلي : وهى العاطفه والعطف بها على منوى مقدر كواورب بدليل عدم دخولها على المضمر لأن واو العطف ، تدخل على مضمر مجرور.

قوله : (والتاء مثلها) يعنى فى أنها لا تكون إلا مع حذف الفعل وبغير السؤال وهى مع [ظ ١٣٤] ذلك (مختصه باسم الله تعالى) تقول : (تالله) ، ولا يجوز : (تربى) ولا الرحمن كما تقول : فى الواو ، وروى الأخفش (ترب الكعبه) (١).

قوله : (والباء أعم منهما) (٢) يعنى من الواو والتاء فى أنها تستعمل مع الفعل نحو : (أقسم بالله) ومع السؤال نحو : (بالله أخبرني) ومع الظاهر والمضمر نحو : (بالله وبك لا تنتقم ممن عصاك) ، وذلك لأنها أصل ، وهما فرعان عليها (٣) ، وليس يلزم فى الفرع ما فى الأصل ، إلا أن استعمال الواو وهى الفرع أكبر من استعمال الباء التى هى الأصل ، ولا مانع من ذلك ، وقد يجوز حذف حروف القسم ، وإذا حذفت كان الأولى تعويضها ، لأنه ليس لحروف الجر من القوه ما يتعين بعد حذفها ، والعوض أحد ثلاثة أشياء بهمزه الاستفهام نحو : (آله لأفعلن) وبهمزه القطع نحو : (أالله

ص: ١١٠٠

١- ينظر شرح المصنف ١٢١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٣٤.

٢- ينظر شرح المصنف ١٢١.

٣- العبارة منقوله عن شرح المصنف ١٢١ بتصرف دون إسناد.

لأفعلن) وبهاء التنبيه نحو: (ها الله لأفعلن) (١) ويجوز حذف ألفها، وإثباتها نحو: (لا ها الله ذا) وفي معنى (لا ها الله ذا)، قولان أحدهما للخليل: (٢) أن ذا مقسم عليه وتقديره للأمر ذا فحذفت للأمر لكثرة استعماله، والثاني للأخفش أن ذا من جمله القسم توكيد له كأنه قال: ذا قسمي، بدليل إتيانهم بالمقسم عليه، نحو: (لا ها الله ذا) لقد كان كذا، وبأن المقسم به قد يكون منفيًا فتجب مطابقه المقسم عليه له، وقد تحذف حروف المقسم ولا- يعوض عنها بشيء، فيجوز في المقسم به ثلاثة أوجه: (٣) النصب وهو أقواها، إما بتقدير الفعل المقسم به أو على نزع الجار، والرفع على الابتداء، أو هو بعده قال:

[٧٤٠] فقلت يمين الله أبرح قاعدا (٤)

...

وقال:

ص: ١١٠١

- ١- ينظر المصدر السابق.
- ٢- ينظر شرح المصنف ١٢١.
- ٣- ينظر المصدر السابق.
- ٤- صدر بيت من الطويل، وعجزه: ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٣، وهو في الكتاب ٣ / ٥٠٤، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٤، والمقتضب ٢ / ٣٦٢، والخصائص ٢ / ٢٨٤، وشرح المفصل ٨ / ٣٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٤٩٢، ومغنى اللبيب ٨٣٤، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٦٩، والجمل للزجاجي ٧٣، والبحر المحيط ٢ / ٤٢، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤١، وهمع الهوامع ٤ / ٢٣٣، وخزانه الأدب ٩ ٢٣٨ - ٢٣٩ والشاهد فيه قوله: (يمين الله) حيث رفعه على الابتداء مع إضمار الخبر أى لازمني، والنصب فى كلام أكثر النحاه على إضمار فعل.

فذاك أمانه الله الثريد (١)

وروى فيهما بالرفع والنصب ويجوز الجر وهو أضعفها على تقدير المحذوف. قوله: (ويتلقى القسم) (٢)، يعنى القسم الذى لغير السؤال، وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب (٣)، نحو: (بالله أخبرنى)، (بالله هل قام زيد).

قوله: (باللام وإنّ وحروف (٤) النفي)، حاصله أن الجواب إن كان جملة اسميه مثبتة وتلقى ب- (اللام) وب (إنّ) وبهما للتأكيد وب (إن) المخففه نحو: (والله لزيد قائم)، و (إن زيد قائم)، و (إنّ زيدا لقائم)، وإن كانت منفيه تلقيت ب- (ما) كثيرا نحو: (والله ما زيد قائم)، وب (إن) النافية قياسا، نحو: (والله إن زيد قائم) وفى (إلما) خلاف، وإن كانت فعلية، فإن كانت مثبتة ماضيه متصرفه تلقيت باللام و (قد) نحو: (والله لقد قام زيد) وقد قلّ الاكتفاء بأحدهما، كقوله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (٥) فى

ص: ١١٠٢

١- عجز بيت من الوافر، وصدرة: إذا ما الخبز تأدّمه بلحم وهو بلا نسبه فى الكتاب ٣ / ٦١، وينظر شرح المفصل ٩ / ٩٢ - ١٠٢ - ١٠٤، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٩٢، واللسان ماده (أدم) ١ / ٤٤. والشاهد فيه قوله: (أمانه) حيث حذف حرف الجر فنصب على نزع الخافض. قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٩٢: ومذهب البصريين أن المقسم به إذا حذف جازّه بلا عوض ولم ينو المحذوف جاز نضبه كائنا ما كان ثم أورد الشاهد.

٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٣٨، يتلقى أى يستقبل، والمعنى يجاب القسم ثم قال: اعلم أن جواب القسم. إما اسميه أو فعلية. والاسميه إما مثبتة أو منفيه، فالمثبتة تصدّر بيانّ مشدده أو مخففه أو باللام، وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا فرق بينها وبين إنّ إلا من حيث العمل).

٣- ينظر شرح المصنف ١٢١، والعبارة منقوله عنه دون إسناد.

٤- فى الكافية المحققه (حرف) بدل حروف.

٥- الشمس ٩١ / ٩.

الجواب (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) (١). وقوله في الاكتفاء باللام كقوله :

[٧٤٢] حلفت لها بالله حلفه فاجر (٢)

لناموا - ...

وإن كانت غير متصرفه تليقت (باللام) فقط نحو :

[٧٤٣] يمينا لنعم السيدان وجدتما (٣)

- ...

وفيه إشكال ، من حيث إن جواب القسم لا يكون إنشاء وإن كانت منفيه فاللام ونون التوكيد نحو : (والله ليقومن زيد) ، وشذذ الاكتفاء بأحدهما عند البصريين ، وأجازوه الكوفيون في السعة (٤) ، وإن كان منفيًا قبلًا نحو : (والله لا يقومن زيد) فإثبات نون التأكيد وحذفها ، وقد يجوز حذف حرف النفي في المضارع لدلاله الحال عليه ، نحو : (تالله تفتنوا

ص: ١١٠٣

١- الشمس ٩١ / ١.

٢- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : لناموا فما إن من حديث ولا صالى وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٣٢ ، وينظر الأصول ١ / ٢٤٢ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٧٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٥١٦ ، وشرح المفصل ٩ / ٢٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٠ ، والمغنى ١١٨ - ٧٠٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤١ - ٤٩٤ ، ورفض المبانى ١١٠ ، والجنى الدانى ١٣٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٤ ، ٢ / ٤٢ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٧١ - ٧٣ - ٧٤. والشاهد فيه قوله (لناموا) حيث وقعت اللام جواب قسم حيث سبقها فعل ماضٍ منصرف وهو حلفت.

٣- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : على كل حال من سحيل مبرم وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ١٤ وينظر جمهره اللغة ٥٣٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ١٨٧ - ٤٨٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٣٩ ، وشرح القصائد السبع ٢٦٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٢ ، والخزانه ٩ / ٣٨٧. والشاهد فيه : أن جواب القسم لا يقترن ب- (قد) إذا كان جامداً واستشهد به الرضى على أن (نعم) إذا وقعت جواب القسم لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدها (...).

٤- ينظر رأى الكوفيين والبصريين فى شرح الرضى ٢ / ٣٣٩.

تَذَكَّرُ يُوسُفَ (١) وإن كان منغياً ، وإن كانت مستقبله بالسین وسوف اكتفى باللام نحو : (والله ليقوم زيد) و (لسوف يقوم زيد) ، خلافاً للكوفيين (٢) ، فإنهم منعوا من دخول اللام عليهما ، لأنها عندهم للحال.

قوله : (وقد (٣) يحذف جوابه إذا اعترض) ، يعنى جواب القسم إذا اعترض القسم أى توسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : (زيد والله قائم) وبين الشرط والجزاء ، نحو : (إن تعطينى والله أشكرك) أو بين الصلته [و ١٣٥] الموصول ، نحو : (الذى والله يقوم) أو بين الفعل والفاعل ، نحو : (قام والله زيد) ، أو (يقوم والله زيد).

قوله : (أو تقدمه ما يدل عليه) (٤) ، نحو : (زيد قائم والله) ، وإنما حذفت جوابه فى هذه الجمل فى المعنى هى المقسم عليها ، لكن منع من كونها جواباً مانع لفظى ، وهو عدم تلقيها بما يتلقى به جواب القسم لما تأخر ، وقد جاء جواب القسم محذوفاً ، ومن غير ما يقوم مقامه نحو : (وَالْفَجْرِ ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ) (٥) (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا). وتقديره : ليعاقبن وليدمدنّ عليهم ربهم ، وقيل : جوابه مذکور وهو (إِنَّ رَبَّكَ بِالْمِرْصَادِ) (٦) و (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (٧).

ص: ١١٠٤

-
- ١- يوسف ١٢ / ٨٥ تمامها : (قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتُوۡا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتّٰى تَكُوۡنَ حَرَضًا اَوْ تَكُوۡنَ مِنَ الْهَالِكِيۡنَ).
 - ٢- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٥٠٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٣٨.
 - ٣- فى الكافيه المحققه لا يوجد (قد).
 - ٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٤٠ وما بعدها.
 - ٥- الفجر ١ / ٨٩ - ٢.
 - ٦- الفجر ١٤ / ٨٩.
 - ٧- الشمس ٩ / ٩١.

قوله : (وعن) هذا أول الحروف المشتركة.

قوله : (للمجاوزه) (١)، يعنى إذا كانت حرفا حقيقه ، نحو : (رमित عن القوس) ، ومجازا (أطعمته عن الجوع وكسوته عن العرى) وزاد الكوفيون (٢) التعليل ، نحو : (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ) (٣). ومعنى (بعد) (لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) (٤). أى بعد طبق ومعنى (على) نحو :

[٧٤٤] لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب

عنى ولا أنت ديانى فتخزونى (٥)

قوله : (و (على) للاستعلاء) حقيقه ، نحو : (ركبت على الفرس) ومجازا ، نحو : (إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) (٦). وزاد الكوفيون (٧) معنى (مع) ، نحو : (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ) (٨). وهو كثير ، ومعنى (عن) (٩) المجاوزه كالواقعه بعد (خفى) و (تعذر) و (بعد) و (استحال) ، ومعنى التعليل نحو : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا

ص: ١١٠٥

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٤١ : أى لبعء شىء عن المجرور بها لسبب إيجاد مصدر المعدى بها نحو : (رमित عن القوس) أى بعد السهم عن القوس بسبب الرمى.

٢- ينظر المغنى ١٩٧ ، و رصف المبانى ٤٣١ ، والجنى ٢٤٧.

٣- هود ١١ / ٥٣ وتمامها : (قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ).

٤- الانشاق ٨٤ / ١٩.

٥- البيت من البسيط ، وهو لذى الإصبع العدوانى فى المفضليات ١٦٠ ، وأمالى القالى ١ / ٩٣ ، والسمط ١ / ٢٨٩ ، وجمهره اللغه

٥٩٦ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ١ / ٤٢٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٣ ، ومعنى اللبيب ١٩٦ ، وشرح

شواهد المغنى ١ / ٤٣٠ ، والجنى الدانى ٢٤٦ ، و رصف المبانى ٤٣١ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ٥٣. والشاهد فيه

قوله : (عنى) حيث وردت (عن) بمعنى (على) دل على ذلك قوله أفضلت الذى يتعدى ب- (على).

٦- الغاشيه ٨٨ / ٢٦.

٧- ينظر الجنى الدانى ٤٧٦.

٨- البقره ٢ / ١٧٧.

٩- ينظر المغنى ١٩١ ، والجنى الدانى ٤٧٧.

هَذَاكُمْ (١) ومعنى (فى) نحو : (وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ) (٢) ومعنى الاستعانه نحو : (اركب على اسم الله). ومعنى (من) نحو : (إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) (٣).

قوله : (وقد يكونان اسمين بدخول (من) ، يعنى (عن) و (على) وذلك لأن (من) حرف جر ، وهى تختص بالأسماء ، فإذا دخلت على شىء حكم باسميته ، فإذا دخلت (عن) بالجانب نحو :

[٧٤٥] ... -

من عن يمينى مره وأمامى (٤)

وإذا دخلت على (على) توؤلت بمعنى (فوق) نحو :

[٧٤٦] غدت من عليه من بعد ما تم ضمؤها (٥)

... -

ص: ١١٠٦

١- البقره ٢ / ١٨٥.

٢- البقره ٢ / ١٠٢.

٣- المطففين ٨٣ / ٢ ، وينظر الجنى الدانى ٤٧٨.

٤- عجز بيت من الكامل ، وصدرة : ولقد أرانى للرماح دريئه وهو لقطرى بن الفجاءه فى ديوانه ١٧١ ، وينظر شرح الحماسه للمرزوقى ١٣٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٧١ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٩ ، ومعنى اللبيب ١٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٣٨ ، وهمع الهوامع ١ / ١٥٦ ، وخزانه الأدب ١٠ / ١٥٨ - ١٦٠. والشاهد فيه قوله : (من عن يمينى) حيث وردت (عن) اسما مجرورا على المحل بمعنى صاحب.

٥- عجز بيت من الطويل ، وعجزه : تصّل وعن قيض بيضاء مجهل ويرى بزياء بدل بيضاء. وخمسها بدل ضمؤها. وهو لمزاحم العقيلى ، وهو فى الكتاب ٤ / ٢٣١ ، والمقتضب ٣ / ٥٣ ، ومجالس ثعلب ٣٠٤ ، وجمهره اللغة ١٣١٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٨ ، وشرح الرضى ٣٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٨ ، ومعنى اللبيب ١٩٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٢٥ ، وورصف المبانى ٤٣٣ ، والجنى الدانى ٤٧٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٦ ، وخزانه الأدب ١٠ / ١٤٧ - ١٥٠. والشاهد فيه قوله : (من عليه) حيث ورد (عن) اسما بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر عليه.

وقال الفراء: (١) هما باقيتان على الحرفيه بعد دخول (من) عليهما ، وادعى أنه يجوز دخولها على سائر حروف الجر خلا (من) و (الباء) و (اللام) في.

قوله : (والكاف للتشبيه) ، نحو : (زيد كالأسد) أى مثله.

قوله : (وزائده) ، نحو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) لأنها لو لم تزد لزم نفي مثل المثل ، وقوله :

[٧٤٧] وصاليات ككما يؤثفين (٣)

... -

وقال القزويني (٤) في الآيه : ليست الكاف زائده بل من باب الكنايه ، لأنه إذا اتقى مثل المثل كان نفيًا للمثل نفسه ، وقال أبو حيان : (٥) المثل يراد به الصفه ، والمعنى : ليس كصفته شيء ، وقال الرازي : (مثل) هي الزائده (مثل مثلك لا يبخل) أى أنت. قال الوالد : وليس بشيء لأنه فر من زياده

ص: ١١٠٧

١- ينظر معانى القرآن للفراء ٣ / ٢٤٦ ، والجنى الداني ٤٧٢.

٢- الشورى ٤٢ / ١١ وتمامها : (فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ).

٣- صدر بيت من مشطور السريع وهو لخطام المجاشعي في الكتاب ١ / ٣٢ - ٤٠٨ ، ٤ / ٢٧٩ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٣٨ ، وينظر المقتضب ٢ / ٩٥ ، وجمهره اللغة ١٠٣٦ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ٤٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٣ ، ومغنى اللبيب ٢٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٥٠٤ ، ووصف المباني ٢٧٨ ، والجنى الداني ٨٠ - ٨١ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣١٣ - ٣١٥. والشاهد فيه قوله : (ككما) حيث استعمل الكاف الثانيه اسما بمعنى مثل فأدخل عليها الكاف لأنها في معناها.

٤- القزويني هو محمد بن عبد الرحمن أبو المعالى قاضى القضاة ولد سنة ٦٦٦ هـ وتوفى سنة ٧٣٩ هـ. من تصانيفه تلخيص المفتاح فى المعانى والبيان ، وله إيضاح التلخيص. ينظر ترجمته فى بغيه الوعاة ١ / ١٥٦ - ١٥٧ ، والدرر الكامنه فى أعيان المئه الثامنه لابن حجر ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٠.

٥- ينظر البحر المحيط ٧ / ٤٨٨ - ٤٨٩.

الحرف إلى زياده الاسم ، ولا يجيز البصرى زياده الاسم ، وأما (مثلك لا ييخل) فمن الكنايه وليست زائده.

قوله : (وقد تكون اسما) وذلك بدلاله دخول حرف الجر عليها ، نحو :

[٧٤٨] يضحكن عن كالبرد المنهم (١)

... -

وتأول بعضهم على حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، وبعضهم على أن كاف التشبيه اسم وليس بحرف ، وزاد بعضهم من معانيها ، التعليل نحو : (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) (٢).

قوله : (منذ ومذ) (٣) ، ذهب الجمهور إلى حرفيتهما ، لأن الحرفيه أكثر ، وبعضهم إلى اسميتهما ، لأنهما قد ثبت لهما فلا يخرجان عنها إلا بدليل ، وكونهما بمعنى (فى) أو (من) لا يضر.

قوله : (للزمان) ، يعنى أن استعمالهما فى الابتداء للزمان ، كاستعمال (من) فى الابتداء فى المكان.

قوله : (للابتداء فى الماضى والظرفيه فى الحاضر) [نحو : ما رأيت

ص: ١١٠٨

١- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢ / ٣٢٨ ، وينظر شرح المفصل ٨ / ٤٢ ، وشرح المصنف ١٢٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٣ ، ومغنى اللبيب ٢٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٠٣ ، والجنى الدانى ٧٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ٥٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣١ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٢٩٤ ، وخزانه الأدب ١٠ / ١٦٦ - ١٦٨ . وتمامه : بيض ثلاث كنعاج جَمّ والشاهد فيه قوله : (عن كالبرد) حيث جاءت الكاف اسما بمعنى مثل بدليل دخول حرف الجر عليها.

٢- البقره ٢ / ١٩٨ وتمامها : (... فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ).

٣- ينظر الجنى الدانى ٣٠٤ و ٥٠٠ وما بعدها. ومغنى اللبيب ٤٤١ وما بعدها ...

منذ شهرنا ومنذ يومنا] (١) [ظ ١٣٥] يعنى أن لهما معنيين أحدهما: الابتداء فى الزمن الذى مضى نحو: (ما رأيتَه مذ يوم الجمعة) فهما هنا لا ابتداء الغايه بمعنى (من) ولا- يكونان بمعناها حتى يكون الزمن مفردا معرفه ماضيه. الثانى: بمعنى (فى) وذلك فى الزمن الحاضر المعرفه كالיום والشهر والليله والحين والساعه والآن ، أو ما أضفته إلى نفسك ، وأشرت إليه بالقرب ، نحو: (ما رأيتَه مذ اليوم) ، أو (مذ الشهر) ، أو (مذ يومنا) ، أو (مذ هذا اليوم) ، هذا إذا كان بمعنى أول المده ، فإن كانا بمعنى جميعها ، نحو: (ما رأيتَه منذ أربعة أيام) ، (ومذ الحرم) ، والجر أيضا ولم يذكره الشيخ ، وقال عبد القاهر: (٢) لا يجران (٣) إلا إذا كانا بمعنى أول المده ، وبعضهم يجوّز الجر والرفع فى هذه المواضع كلها ، فالجر على أنهما حرفان ، والجر على الإضافه ، قالوا: والخفض ب- (منذ) أكثر من الرفع بها وعكسها (مذ).

قوله: (وحاشا وعدا وخلا للاستثناء (٤) ، أما حاشا) فقال سيويه: (٥) (لا- يكون إلا حرفا جاريا) ، وقال الفراء: (٦) (لا يكون إلا فعلا ماضيا فإن جر بلام محذوفه ، وقال المبرد: (٧) (تكون فعلا ماضيا وحرفا جاريا) ، وأما (عدا) و (خلا) فعلان عند سيويه (٨) ، ولم يعرف الجر بهما ، وقد رواه الأخفش (٩) ،

ص: ١١٠٩

-
- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
 - ٢- ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨٥٤.
 - ٣- فى الأصل لا يجر ولا تستقيم.
 - ٤- ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٨ وبعدها ، واللمع ١٥٣ ، والمفصل ٢٩٠ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٤٧ ، والرصف ٢٥٥ ، ٤٢٨ ، ٢٦٢ ، والمغنى ١٦٤ - ١٨٩ - ١٧٨ ، والجنى ٤٣٦ - ٤٦١ - ٥٥٨.
 - ٥- ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٩.
 - ٦- ينظر الجنى الدانى ٥٦٠.
 - ٧- ينظر المقتضب ٤ / ٣٩١.
 - ٨- ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، وينظر الجنى الدانى ٥٦٢. ينظر الجنى ٥٦٢.

وأما (كى) الداخلة على الاسم ، نحو : (كيمه) بمعنى (لمه)؟ فلم يذكرها المصنف (١) ، وهى حرف جر عند البصريين (٢) ، وحجتهم على حرفيتها ، حذف ألف (ما) وتعويض هاء السكت ، وهى لا تحذف إلا مع حروف الجر ، وأصل الكلام عندهم ، كيماذا تفعل؟ فحذفت الجمله وألف (ما) وعوضت عنها هاء السكت ، والكوفيون (٣) يقولون : هى الناصبه للفعل ، وأصل الكلام كى تفعل ما ذا ، وحروف الجر يجوز حذفها وتتعدى إلى الفعل بنفسه نحو : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) (٤) و

[٧٤٩] أمرتك الخير (٥)

...

- ...

و (دخلت الدار) ، وهى مع (أن) و (أنّ) المصدريتين أكثر ، وأما حذفه وإبقاء عمله فهو قليل ، وقد جاء إضمار (رب) والباء فى القسم وفى قوله :

ص: ١١١٠

١- لم يذكرها المصنف بعد أن انتهى من ذكر حروف الجر. وإنما ذكرها فى النواصب وقد مضت فى بابها.

٢- ينظر الجنى الدانى ٢٦٢.

٣- ينظر الجنى ٢٦٤.

٤- الأعراف ٧ / ١٥٥ وتمامها : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا).

٥- قطعه من صدر بيت من البسيط ، وهو لعمر بن معد يكرب فى ديوانه ٦٣ وله ولغيره ، وينظر الكتاب ١ / ٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٦ - ٨٦ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٢٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٠ ، والأشباه والنظائر ٤ / ١٦ ، ٨ / ٢٥١ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٣٩ - ٣٤٢. وتمامه : أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب والشاهد فيه قوله : (أمرتك الخير) و (ما أمرت به) فالجمله الأولى قد تعدى الفعل (أمر) إلى مفعولين بنفسه ، والجمله الثانية تعدى إلى المفعول الأول بنفسه وهو نائب الفاعل والى المفعول الثانى بحرف الجر فالخبر منصوب بنزع الخافض وهذا ما ذهب إليه سيبويه والأعلم ينظر حاشيه ٣٨٠ - ٣٨١ من شرح شذور الذهب.

(رؤيه خير) ، إذا قيل : كيف أصبحت؟ وقوله : (كيف أنت؟) فقلت خيرا ، أى بخير ، واللام فى (لاه أبوك) ، أى (لله أبوك) ، وأما بيان ما تتعلق به الحروف ، فهى تتعلق بوجود ، أو ما فى حكم الموجود ، أو بمحذوف فى الموجود ، نحو : (مررت بزيدا) ، والذى فى حكم الموجود فنحو : التهانى والتعازى والأقسام والبسملة ، وفى (ربّ) إذا استغنى بصفاتهما عن التعليق ، كقولهم : (بالرفاه والبنين) (١) ، و (بأبى وأمى) ، و (بالله وو الله وتالله).

[٧٥٠] لله يبقى على الأيام ذوحيد (٢)

...

ولله ، (وربّ رجل لقيته) ، والمحذوف حيث يكون خبر المبتدأ نحو : (زيد من الكرام) ، أو صفه لموصوف ، نحو : (هذا رجل من الكرام) ، أو صله لموصول نحو : (هذا الذى من الكرام) ، أو حالا لذى حال نحو : (هذا زيد من الكرام) ، أى استقر أو مستقر ، حذف المتعلّق وأقيم الجار والمجرور مقامه ، ونقل الضمير الذى فى المتعلق إليه أو حذف على الخلاف.

قوله : (الحروف المشبهه) (٣) لو قال (الأحرف) كان أولى ، لأنها جمع قله ، وأجيب بأنه نظر إلى لغات (لعل) وإليها إذا خفضت ، كقّت ب- (ما) وإنما سميت مشبهه ، لأنها عملت عمل الفعل ، ووجوه الشبهه أنها على أحرف فصاعدا ، وإن آخرها مفتوح ، ودخول نون الوقايه ، واتصال ضمائر

ص: ١١١١

١- ينظر اللسان ماده (رفا) ٣ / ١٦٩٨ - ١٦٩٩.

٢- سبق تخريجه برقم ٧١٩.

٣- قال المصنف فى شرحه ١٢٢ : ووجه شبهها بالفعل المتعدى أنها تقتضى أمرين كما أن الفعل المتعدى يقتضى فاعلا ومفعولا ، فأعلمت فى متعلقها كإعمال الفعل المتعدى فى متعلقه وينظر الرصف ١٩٩.

النصب بها ، وإن معانيها أفعال نحو : (أكدت وشبّهت وترجيت وتمنيت واستدركت) (١) ، وأنها تقتضى اسمين ، فأشبّهت (كان) وأخواتها ، وعملت عملها معكوسا للفرق ، أو لأنه لما كان عملها فرعا على الفعل جعلت كعمل الفعل الفرعى من تقديم المنصوب على المرفوع ، نحو : (ضرب عمرا زيدا).

قوله : (وهى إنّ وأنّ [وكأن لكن ليت لعل] (٢)) ، ذكر سته ، ولم يذكر سيويه (٣) والمبرد (٤) وابن السراج (٥) (أنّ) المفتوحه ، بل اكتفوا عنها بالمكسوره ، وفيها ثلاثه مذاهب : أنها أصل بكل حال ، وأنها فرع المكسوره بكل حال ، والتفصيل ، وهو أنها تعد باب علمت المكسوره وفي غيره أصل ، واختاره المصنف (٦).

وهذه الحروف الستة تنصب الاسم [و ١٣٦] وترفع الخبر عند البصريين ، وعند الكوفيين (٧) تنصب الاسم ، والخبر مرتفع بما يرفع به خبر المبتدأ.

ص: ١١١٢

- ١- ينظر شرح المصنف فإلعباره منقوله عنه بتصريف ١٢٢.
- ٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٣- ينظر الكتاب ٣ / ١٤٢ وما بعدها. قال فى الكتاب ٣ / ١٢٠ : وأما إنّ فإنما هى بمنزله الفعل لا يعمل فيها ما يعمل فى أنّ ... وتقول : بلغنى أنك منطلق ، فأنك فى موضع اسم مرفوع كأنك قلت : بلغنى ذاك.
- ٤- ينظر المقتضب ٤ / ١٠٧ ، وينظر الجنى ٤٠٣.
- ٥- ينظر الأصول ١ / ١٦٢ وما بعدها.
- ٦- ينظر شرح المصنف ١٢٢.
- ٧- ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٥٥٥ ، ومغنى اللبيب ٥٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨.

قوله : (ولها صدر الكلام) (١)، يعنى على جملتها نحو : (إن زيدا قائم) ولا يصح (قائم إن زيدا) ، وأما على غير جملتها فجائز ، نحو : (متى تقول إن زيدا قائم) ، وإنما لزم الصدر على جملتها ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر ، هل أريد به التأكيد ، أو التشبيه ، أو التمنى ، أو الاستدراك ، أو الترجى ، لأن القائل إذا قال : (زيد قائم) ولم يأت بشئ منها بقى السامع يتردد ، أى هذه المعانى أراد المتكلم.

قوله : (سوى (أن) (٢)) فلا صدرية لها ، بل يجب تقديم جملتها عليها ، نحو : (أعجبني أنك قائم) ، وبعضهم ، نحو : (عندي أنك قائم).

قوله : (وهى (٣) بعكسها) ، يعنى فى (أنه) يجب تقديم جملتها عليها ، وسائر الحروف لا يجوز تقديم جملتها ولا بعضها عليها ، وإنما يجب فى المفتوحة تقديم جملتها ، لأنها لم تأت إلا معموله.

قوله : (وتلحقها (ما) فتلغى) ، يعنى تلحق هذه الحروف الستة (ما) الكافه فتمنعها من العمل ، وحاصله (أن) (ما) ، إن كانت مصدرية أو موصولة لم

يغير العمل نحو : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا) (٤) (إِنَّمَا حَرَّمَ

ص: ١١١٣

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٤٧ : (كل ما يغير معنى الكلام ، ويؤثر فى مضمونه وكان حرفا فمرتبه الصدر كحرف النفى والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك).

٢- قال المصنف فى شرحه ١٢٢ : (يعنى سوى أن المفتوحة فهى بعكسها أى لا يكون لها صدر الكلام ، وإنما كان لما عداها صدر الكلام لأن كلاً منها يدل على قسم من أقسام الكلام...).

٣- فى الكافيه المحققه فهى.

٤- طه ٢٠ / ٦٩ وتامها : (أَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ مَا صَيَّنَعُوا إِنَّمَا صَيَّنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى). وقرأ مجاهد وحميد وزيد بن على (كيد سحر) بالنصب مفعولا ل- (صنعوا) و (ما) مهينه ، وقرأ الجمهور (كيد) بالرفع على أن (ما) موصولة بمعنى الذى والعائد محذوف ، ينظر البحر المحيط ٦ / ٢٤١ ، وتفسير القرطبي ٥ / ٤٢٦٤ ، وحججه القراءات بن زنجله ٤٥٨.

عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ (١) فيمن رفع (كيد) و (الميته) على جعل (ما) وصلتها اسم (إن)، وكيد ساحر خيرين، وإما نصبهما فهو على جعل (ما) كافه، وكيد ساحر معمولان (لصنعوا وحرم)، وإن كانت (ما) غيرهما ألغيت (إن) عن العمل لزوال الاختصاص، ووجب رفع ما بعدها على الابتداء والخبر، و (ما) كافه نحو: (إنما زيد قائم)، قال تعالى: (إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ) (٢) وقال ابن درستويه: (٣) (ما) اسمها بمنزلة ضمير الشأن والجملة بعدها هي الخبر، ولا تفتقر إلى عائد كما في ضمير الشأن.

قوله: (على الأصح (٤)) إشارة إلى جواز الإعمال مع (ما)، وهو مذهب الزمخشري (٥) والمصنف (٦) وجماعه قياسا على وروده في (ليتما)، نحو:

[٧٥١] قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا (٧)

...

وروى برفع الحمام ونصبه. وسيبويه (٨) والفراء (٩) قصره على (ليتما)

ص: ١١١٤

١- البقره ٢ / ١٧٣ وتمامها: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ). وقرأ ابن أبي عبلة برفع (الميته) و (ما) بعدها فتكون ما موصوله اسم العائد عليها محذوف. ينظر البحر المحيط ١ / ٦٦٠.

٢- فصلت ٤١ / ٦، وتمامها: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ).

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٤٨.

٤- فى الكافيه المحققه (الأفصح).

٥- ينظر المفصل ٢٩٢.

٦- ينظر شرح المصنف ١٢٢.

٧- سبق تخريجه ص ٤٧٩.

٨- ينظر الكتاب ٢ / ١٣٧ - ١٣٨.

٩- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٤٨.

وبعضهم أجازاه في (كأنما) و (لعلما) مع (ليتما) لاتفاقها في الإنشاء.

قوله : (وتدخل حينئذ على الأفعال) ، أما (إِنَّ) و (أَنَّ) و (كَأَنَّ) و (لَكِنَّ) فاتفق نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا صَيَّرْنَاكُمْ أَفْحَسَ بَيْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ) (١) (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) (٢) وقوله :

[٧٥٢] ولكنما أسعى لمجد مؤثّل (٣)

...

وقوله :

[٧٥٣]

ولكنّ ما يقضى فسوف يكون (٤)

وأما (لعلما) فأجازاه الجمهور نحو :

[٧٥٤] ... لعلما

أضاءت لك النار الحمار المقيدا (٥)

ص: ١١١٥

١- المؤمنون ٢٣ / ١١٥ ، وتمامها : (أَفْحَسَ بَيْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ).

٢- الأنفال ٨ / ٦ ، وتمامها : (يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ).

٣- سبق تخريجه ص ١١٧.

٤- البيت من الطويل ، وصدرة : فوا الله ما فارقتكم قاليا لكم وهو للأفوه الأودى وهو فى الدرر ٢ / ٤٠ وينظر أمالى القالى ١ / ٩٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٨ ، وشرح قطر الندى ١٤٩ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٣١٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١١٠. والشاهد فيه قوله : (ولكنّ ما) حيث دخلت لكنّ على ما الموصوله فلم تكفها عن العمل بل عملت (لكنّ) فى ما وهى اسمها وخبر (لكن) جملة فسوف يكون.

٥- عجز البيت من الطويل ، وصدرة : أعد نظرا يا عبد قيس لعلما وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ١٨٠ ، وينظر شرح المفصل ٨ / ٥٤ ، ووصف المباني ٣١٩ ، ومغنى اللبيب ٣٧٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٩٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤٣. والشاهد فيه قوله : (لعلما أضاءت لك النار) حيث دخلت ما على (لعل) فكفتها عن العمل ...

ومنعه الفراء (١)، وتأول البيت بأن (ما) موصولة ، وخبر (لعل) محذوف أو على لغة من ينصب الجزأين ، وأما (ليتما) فالجمهور قالوا: لم يسمع ، وأجازه بعضهم ، واختاره المصنف (٢)، ووجه (أن ما) الكافه يسوغ ذلك كما سوغته (ربما).

قوله : (فإنّ لا- تغير معنى الجملة) ، شرع في تبيين الفرق بين المفتوحة والمكسورة ، ويعنى بالجملة التي لا- يضاد معناها ، ليعلم بذلك أنها لا- تدخل على جملة إنشائية من استفهام ولا نفى ، لأن لكل منها صدر الكلام ، وإذا قلت : (أنّ زيدا قائما) ، فإنّ للتأكيد والجملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها.

قوله : (و (أنّ) مع جملتها في حكم المفرد) ، وذلك لأنها مصدرية ، فإذا قلت : (أعجبنى أنك قائم) فالمعنى (أعجبنى قيامك) ، ومنع السهيلي (٣) ذلك المفرد ، لأنه قد يكون خبرها جامدا نحو : (أعجبنى أنك أسد) ، وضعف بأنه يتأول ب- (الكون والتشبه) فتقول : (علمت كونك أو أسديتك).

قوله : (ومن ثمّ (٤) وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد) ، أى من أجل (إن) المكسورة لا يغير معنى الجملة ، بل يزيدا تأكيدا ، وجب الكسر لفظا وحكما ، ومن أجل (أن) المفتوحة تغير

ص: ١١١٦

١- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢.

٢- ينظر شرح المصنف ١٢٢.

٣- ينظر أمالى السهيلي ١٢٦.

٤- فى الكافية المحققة ثمه بدل من ثم ، وينظر شرح المصنف ١٢٣.

معنى الجملة وتجعلها فى حكم المفرد وجب الفتح ، وقد اختلف فى الفرق بين المكسوره والمفتحه ، فقال الفارسى (١) : كل موضع صلح [ظ ١٣٦] للجملة الفعلية والاسميه ، ف- (إن) فيه مكسوره كالتى فى ابتداء الكلام ، لأن المتكلم بالخيار ، وإن شاء جاء بفعلية أو اسميه ، وكل موضع لم يصلح إلا لأحدهما ف- (إن) فيه مفتوحه نحو : (بلغنى أنك ذاهب) لا يكون هنا إلا اسم ، ولو أنك ذاهب لا يكون هنا إلا الفعل ، ونقض بنحو : (من يكرمنى (فإنى) أكرمه).

... [٧٥٥]

إذا أنه عبد القفا واللهازم (٢)

فهى مكسوره صالحه للفعلية ، فإن قال : (هو صالح لهما معا) ، نقول : (من يكرمنى فأنا أكرمه) ، وإن شئت قيل : يلزمك الكسر ، وهو جائز فيه الأمران ، وقال سيبويه : (٣) كل موضع صلح للجملة ف- (إن) مكسوره ، وكل موضع صلح للمفرد ف- (إن) مفتوحه ، وكل ما صلح لهما جاز الأمران ، واختاره المصنف (٤).

ص: ١١١٧

١- ينظر الإيضاح العضدى ١٣٠.

٢- عجز بيت من الطويل ، وصدوره : وكنت أرى زيدا كما قيل سيديا وهو بلا نسبه فى الكتاب ٣ / ١٤٤ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٥٧٣ ، والخصائص ٢ / ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٨ / ٦١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٨ ، والجنى الدانى ٣٧٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٥٦ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٢٢٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٨ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٦٥ . والشاهد فيه جواز فتح همزه (إن) وكسرها بعد إذا الفجائية .

٣- ينظر الكتاب ٣ / ١٢٢ .

٤- ينظر شرح المصنف ١٢٣ .

قوله : (وكسرت (١) ابتداء) (٢) ، يعنى فى أول كل جملة سواء كانت من أول الكلام نحو : (إن زيدا قائم) ، أو من وسطه نحو : (أكرم زيدا إنه أهل لذلك).

قوله : (وبعد القول) : وذلك لأنه تحكى به الجمل ، نحو : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ) (٣) سواء كان القول اسم فاعل ، أم مفعول ، أم فعلا- ماضيا ، أم مستقبلا ، أم أمرا ، أم نهيا ، فهى مكسوره غالبا ، لأنها داخله فى صله القول ، ومنهم من احترز عن القول المجرى ومن المحكى الذى فيه لفظ المفتوحه فإنها تفتح فى هذه المواضع (٤).

قوله : (وبعد الموصول) ، وذلك أن الصله لا تكون إلا جملة ، كقوله : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ) (٥) وهذه الأمثلة التى ذكر أراد بها التمثيل لا الحصر ، اكتفاء بما تقدم من الضابط ، وتكون مكسوره فى جواب القسم نحو : (والله إن زيدا قائم) ، لأنه جملة ، وبعد النداء ، (يا زيد إن عمرا قائم) ، وبعد حرف التنبيه ، نحو : (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ) (٦) لأنه ذكر معها الجملة غالبا ومع لام التأكيد ، نحو : (علمت أن زيدا لقائم) ، لأن لام الابتداء موضوعه

ص: ١١١٨

- ١- فى الكافيه المحققه فكسرت.
- ٢- قال المصنف فى شرحه ١٢٣ : (لأنه لا يقع هذه المواقع إلا الجملة ، ولأن المفتوحه لا يبتدأ بها). ينظر الهمع ٢ / ١٦٥ - ١٦٧ وما بعدها.
- ٣- سبأ ٣٤ / ٤٨ وتمامها : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافُ الْغُيُوبِ).
- ٤- ينظر مواضع فتح همزه إن وكسرهما فى الجنى الدانى ٤٠٤ وما بعدها ، ووصف المبانى ٢٠٥ وما بعدها ، والأصول ١ / ٢٦٢ وما بعدها.
- ٥- القصص ٢٨ / ٧٦ وتمامها : (إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ...).
- ٦- يونس ١٠ / ٦٢ وتمامها : (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ).

لتأكيد لام الجمله ، والتي تقع خبراً عن الجثه ، نحو : (زيد إنه قائم) والتي في موضع الحال نحو : (لقيتك وإنك راكب) ، وقوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا) (١).

قوله : [وفتحت فاعله ومفعوله] (٢) ومبتدأه (٣) ، نحو : (عندى أنك قائم).

قوله : (ومضافاً إليها) ، نحو : (فعلت هذا كراهه أنك قائم) بعد حرف ظاهر ، وبحرف نحو : (عجبت من أنك قائم) ، ومع (مذ) و (منذ) نحو : (ما رأيتك منذ أن الله خلقه) ، وإنما فتحت في هذه المواضع ، لأنها من مواضع المفرد ، وذكر الشيخ (٤) لها على وجه التمثيل لا الحصر.

قوله : (وقالوا : لولا أنك لأنه مبتدأ) (٥) ، هذا جواب على سؤال من يقول : إن ما بعد لولا واجب فيه المبتدأ ، وهي تكسر في موضع المبتدأ ، وأما على الكسائي (٦) فلا سؤال ، لأنه يجعل ما بعد لولا فاعل فعل محذوف وفتح (أن) حجه له.

ص: ١١١٩

١- الأنفال ٨ / ٥ وتمامها : (... وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٣- قال الرضى فى شرحه ٣٤٩ / ٢ ، وتكسر إذا دخلت فى مبتدأ فى خبره لام الابتداء فإنها لا تجامع إلا المكسوره لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجمله كان المكسوره (...).

٤- ينظر شرح المصنف ١٢٣.

٥- قال المصنف فى شرحه ١٢٣ : (يريد أن ما بعد لولا من (أن) واسمها وخبرها ، إنما هو فى موضع المبتدأ ولا يقدر جمله مستقلة فتكسر لأن لو كان كذلك لكان يجب عند حذفها أن تقع : (لولا زيد قائم لأكرمتهك) وهو غير جائز ، وإذا ثبت أن خبر المبتدأ لا بد من حذفه ، فإذا وقعت وإنما تقع فى موضع المبتدأ خاصه ، فلذلك وجب الفتح.

٦- ينظر شرح الرضى ٣٥٠ / ٢.

قوله : (ولو أنك لأنه فاعل) (١)، وهذا أيضا جواب عن سؤال وهو أن الواقع بعد (لو) جمله ، فوجب الكسر وأجاب بأنه فاعل فعل محذوف ، تقديره : (لو ثبت أنك قمت) ، وبه قال المبرد (٢) والزجاج (٣) والزمخشري (٤) ، وقال بعضهم : العله ، أنه مبتدأ محذوف الخبر ك- (لولا) ، وبعضهم قال : مبتدأ مطول الكلام سد مسد خبره .

قوله : (فإن جاز التقديران) ، يعني تقدير الجملة والمفرد .

قوله : (جاز الأمران) ، يعني فتح إن وكسرها وذلك في مواضع :

الأول : نحو : قوله : (مثل من يكرمنى فإنى أكرمه) . إن قدرت فأنا أكرمه كسرت لأنه جمله ، وإن قدرته خبرا لمبتدأ محذوف فتحت لأنه مفرد ، وتقديره : (فجزاؤه الإكرام) ، أو (فجزاؤه أنى أكرمه) ، وحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء كثيرا لكن الكسر أولى لعدم احتياجه إلى تقديره .

الثاني : بعد إذا الفجائية نحو قوله :

ص : ١١٢٠

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٥٠ : (يعنى أن (لو) حرف شرط فلا- بد من دخولها على الفعل ، فلو كسرنا لكانت داخله على الاسميه ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما فى خبرها فاعل فعل مقدر وهو (ثبت) .

٢- ينظر المقتضب ٣ / ٧٧ .

٣- قال المرادى فى الجنى ٤١٠ : (وزاد بعضهم فى مواضع وجوب فتحها : أن تقع بعد (لولا) و (لو) و (ما) التوقيته ، نحو : (فلولا أنه كان من المسبحين) ، (ولو أنهم صبروا) وحكى ابن السكيت : (لا- أكلمك ما أن فى السماء نجما) وهذه المواضع الثلاثه راجعه إلى ما تقدم ، لأنها بعد (لولا) فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف على الصحيح ، وبعد (لو) فى موضع رفع على الفاعليه بفعل مقدر ، أى ولو ثبت أن ، وهو مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري ، أو على الابتداء والخبر محذوف وهو مذهب سيويه .

٤- ينظر المفصل ٢٩٣ وشرحه لابن يعيش ٨ / ٦٠ - ٦١ .

إذا أنه عبد القفا واللهازم (١)

فإن كسرت [و ١٣٧] فالجمله فى موضع ابتداء ، وكان المراد وهو عبد القفا كأنه شاهده على غير صفه العمل ، فقال : هو عبد بئس العبد ، وإن نصبت فهو مبتدأ وخبره إذا قيل : محذوف وتقديره ، فإذا عبوديه قفاه حاصله ، أو المعنى إثارتته وفعله فعل العبد وليس بعبد.

والثالث : حيث يتبدأ باسم الإشاره ، ويحذف خبره ثم يعطف ب- (أن) نحو قوله تعالى : (ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُيَوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ) (٢). فإن كسرت فتعطف إن مع جزئها على الجمله المتقدمه المحذوف أحد جزئها ، وكان من عطف الجمله على الجمله ، وإن فتحت فعلى ثلاثه أوجه ، إما عطف على الخبر المقدر أو على المبتدأ المذكور ويكون الخبر المقدر خبرا عنهما ، أو على أنها مبتدأه وخبرها محذوف.

والرابع : إذا وليت أول نحو : (أول ما أقول أنى أحمد الله) فالفتح على أن (ما) مصدرية ، وقول مصدر لا بمعنى مقول تقديره : (أول قولى حمد الله) ، والمراد أقوالى ، لكن المصدر لا يجمع إلا بقصد الاختلاف ، والكسر على أن قولى بمعنى مقولى ، وما يحتمل الصله والمصدرية والموصوفه ، وتقديره : أول الذى أقول أو مقولتى أنى أحمد الله ، ولا تحتاج إلى عائد ، لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، وكسرت إن لوقوعها صدر الجمله.

الخامس : بعد (أما) نحو : (أما أنك قائم) ، فالفتح على أنها فاعله و (أما)

ص : ١١٢١

١- سبق تخريجه

٢- الأنفال ٨ / ١٨.

بمعنى (حقا)، والكسر على أن (أما) حرف استفتاح. كما لا نقول: (أما أنك) كما نقول: (ألا إنك قائم) قال تعالى: (ألا إن عاداً كَفَرُوا) (١) وإن في موضع الجملة.

السادس: بعد (حتى) فالفتح حيث [تكون] (٢) جاره أو عاطفه على مفرد، نحو: (عجبت من إمرئك حتى أنك بها حزين)، (وعرفت أحوالك حتى أنك عالم)، والكسر حيث تكون ابتداء أو عاطفه على جملة، نحو: (ما قام القوم حتى إن زيدا قائم)، و (زيد مريض حتى إن الأطباء حوله).

السابع: بعد (لا- جرم) نحو قوله تعالى: (لا جرمَ أنَّ لَهُمُ النَّارَ) (٣) فمن كسر وهو الأقل، فلما في معنى (جرم) من القسم لأنه يجاب بما يجاب به، والذين فتحوا اختلفوا في معنى (جرم)، فذهب سيبويه (٤) والخليل: أن (لا) إما ردّ للكلام السابق أو زائد، فكما في (لا أقسم)، و (جرم) حقا، وأن فاعله، وقال الفراء (٥)، لا جرم في الأصل بمعنى (لا بد) (لا محاله)، والفعل والفعل يشتركان في المصادر ال (بخل) والبخل وال (رشد) والرشد ومعناها القطع كمعنى (لا بد) فلما كثرت صارت بمعنى القسم وفتحت

ص: ١١٢٢

١- هود ١١ / ٦٠ وتامها: (وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ عَاداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ).

٢- زياده يقتضيها السياق.

٣- النحل ١٦ / ٦٢ وتامها: (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لا- جرمَ أنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ).

٤- ينظر الكتاب ٣ / ١٣٧ - ١٣٨، والجنى ٤١٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٥٧٦.

٥- ينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨، وشرح الرضى ٢ / ٣٥١، وعبارة الفراء منقوله عن الرضى.

أن معها كما فتحت في لا بد إما على الفاعليه نحو : (لا بد أنك كذا) ، أو المفعوليه نحو : (لا بد من أنك تفعل) ، وهذه الوجوه من التي أشار إليها الشيخ بقوله : (شبهه).

قوله : (ولذلك جاز العطف على اسم المكسوره لفظا أو حكما بالرفع دون المفتوحه) [مثل إن زيدا قائم وعمرو] (١) أى ولأن المكسوره لا- تغير معنى الجملة بل زادتھا تأكيدا ، جاز العطف على اسمها بالرفع ، حيث تكون مكسوره لفظا (٢) ، نحو : (إن زيدا قائم وعمرو) حيث تكون مكسوره حكما في باب العلم ، لأنها سدت مسد مفعولى علمت نحو : (علمت أن زيدا قائم وعمرو) ، وعليه قوله تعالى : (وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (٣).

فعطف ورسوله على محل اسم إن ، والآذان بمعنى الإعلام وقوله :

[٧٥٧] وإلا فاعلموا أنا وأنتم

بغاه ما بقينا في شقاق (٤)

ولك أن يكون قوله (لفظا أو حكما) راجعا إلى العطف ، فاللفظ

ص: ١١٢٣

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر شرح المصنف ١٢٤.

٣- التوبه ٩ / ٣.

٤- البيت من الوافر ، وهو لبشر بن أبي حازم في ديوانه ١٦٥ ، وهو في الكتاب ١٥٦ / ٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤ / ٢ ، ومعاني القرآ ، للقرآء ٣١١ / ٢ ، والمفصل ٢٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩ / ٨ ، وشرح الرضى ٣٥٣ / ٢ ، والإنصاف ١ / ١٩٠ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٢٩٣. والشاهد فيه قوله : (أنا وأنتم) حيث وقع الضمير المنفصل الذى محله الرفع وهو أنتم بين اسم (إن) وخبرها مسبوqa بواو العطف فهو في تقدير جملة. أى وأنتم بغاه ، عطفوا على جملة أنا بغاه.

العطف بالنصب ، والحكم العطف بالرفع ، لكنّ المصنّف فسر بالأول والمبتدأ في التوابع كالنعت والتأكيد والبدل وعطف البيان ، فاتباعها على اللفظ جائز ، وأما المحل فمنعه أكثر البصريه (١) ، وأجازه الكوفيون ، وبعض البصريه بشرط مضي الخبر كالعطف ، واحتجوا بقوله تعالى : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَمْحُذِفُ بِالْحَقِّ عَلامَ الْغُيُوبِ) (٢) فعلام صفة لربي على المحل ، وقول العرب : (إنهم أجمعون ذاهبون) (٣) ، ومثال البدل (إن الزيدين أعجبانى أخواك) ، أو شمائلها أو وجههما ، والمانعون يجعلون ما ورد جملة مستقله محذوفه الخبر والمبتدأ لدلاله معمول أن عليه .

قوله : (دون المفتوحه) يعنى فإنه يجوز العطف على لفظها دون محلها ، لأنها [ظ ١٣٧] مقدره بالمفرد ، معموله لما قبلها وليست فى موضع الجملة ، وأجاز ابن جنى (٤) العطف على محلها ، ولا- حجه له إلا- فى الواقع موقع الجملة التى هى فرع المكسوره كالآيه والبيت .

قوله : (ويشترط مضي الخبر لفظا أو تقديرا) ، أى يشترط فى العطف على المحل مضي الخبر أى تقدمه لفظا ، نحو : (إن زيدا قائم وعمرو) وتقديرا نحو : (إن زيدا وعمرو قائم) قال :

[٧٥٨]

فإنى وقيار بها لغريب (٥)

ص: ١١٢٤

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٥٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٦٩ .

٢- سبأ ٣٤ / ٤٨ .

٣- ينظر المفصل ٢٩٦ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٦٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٥٥ .

٤- ينظر رأى ابن جنى فى المحتسب ١ / ٤٣ .

٥- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : فمن يك أمسى بالمدينه رحله وهو لضابىء بن الحارث البرجمى كما فى الكتاب ١ / ٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٩ ، ومعانى القرآن للقرآء ٢ / ٣١١ ، وسر صناعه الإعراب ٣ ، ونوادى أبى زيد ٢٠ ، ومجالس ثعلب ٣١٦ ، ٥٩٨ ، والإنصاف ١ / ٩٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٦٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٥٥ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٩٠ ، وخزانه الأدب ٩ / ٣٢٦ . والشاهد فيه قوله : (وقيار) حيث عطف بالرفع على اسم إن المنسوب قبل استكمال الخبر .

وإنما كان تقدمه هنا مقدر، لأنه لا يصح أن يكون (قائم) خبر للمعطوف والمعطوف عليه، لأنه لا يخبر بالمفرد عن المثني وإن كان خبراً لأحدهما، فإن كان للمعطوف عليه فرتبته التقديم، والمعطوف يقدر له خبر بعده، وإن كان للمعطوف قَدْر للمعطوف عليه خبر قبل المعطوف، لأن خبر المبتدأ بعده، وهذه مسألة خلاف في الخبر الموجود لأيهما هو، فقبل للأول، وخبر الثاني محذوف، بدليل دخول اللام نحو:

[٧٥٩] ...

فإنى وقيار بها لغريب

وهي لا تدخل إلا في خبر إن، وقيل: للثاني وخبر الأول محذوف واحتجوا بقوله:

[٧٦٠] نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأى مختلف (١)

فلو كان (راض) خبر للأول لقبل راضون، لأنه خبر (نحن).

ص: ١١٢٥

١- البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٣٣٩، وينظر الكتاب ١ / ٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٣٤، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في شرح أبيات سيويه ١ / ٢٧٩، وينظر المقتضب ٣ / ١١٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦١٢، وأمالى بن الحاجب ٢ / ٧٢٦، والإنصاف ١ / ٩٥، وهمع الهوامع ٥ / ١٣٩، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٩٥ - ٤٧٦. والشاهد فيه قوله: (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر جوازا لدلاله ما بعده عليه.

قوله: (خلافاً للكوفيين) (١)، يعنى فإنهم أجازوا العطف على المحل مع تأخر الخبر لفظاً وتقديراً، نحو: (إن زيدا وعمرو ذاهبان)، واحتجوا بقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٢). ورووا بالرفع فى (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) (٣). وقال البصريون: (٤) (الصائبون والنصارى) مبتدأ محذوف الخبر لسد خبر (إن) مسده، والواو اعتراضيه لا عاطفه، وأما رفع الملائكه فهى قراءه محمد بن سليمان الهاشمى (٥)، وقد روى أن الأخفش (٦) سار إليه، وقال: هذا لحن فأعطاه وحباه، وهذا يحتمل أن يكون رجوعاً واعترافاً، وأما ما رووه عن العرب فشاذ (٧)، ووجه المنع عند البصريين أنه يؤدى إلى معمول بين عاملين، لأن ذاهبان خبر عن زيد، وهو معمول ل- (أن) وعن عمرو وهو معمول للابتداء، فيلزم عملاً والابتداء فى ذاهبان، ومعمول بين عاملين لا يصح وهذا لا

ص: ١١٢٦

- ١- ينظر الإنصاف مسأله رقم ٢٣، ١ / ١٨٥، وشرح المصنف ١٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٩، وشرح الرضى ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥.
- ٢- المائده ٥ / ٦٩.
- ٣- الأحزاب ٣٣ / ٥٦ قرأ الجمهور (ملائكته) نصبا، وابن عباس وعبد الوارث عن أبى عمرو رفعا. فعند الكوفيين - غير الفراء - هو عطف على موضع اسم إن، والفراء يشترط خفاء اعراب اسم إن ينظر البحر المحيط ٣ / ٥٤١، وفتح القدير ٤ / ٣٠٠.
- ٤- ينظر البحر المحيط ٣ / ٥٤١.
- ٥- لم أجد ترجمه له فيما اطلعت عليه من كتب التراجم.
- ٦- ينظر شرح المفصل ٨ / ٦٩.
- ٧- وهو قولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون). قال ابن يعيش فى ٨ / ٦٩ (كأنه أخذ فى الجواب عن شبه تعلق بها الخصم، فأما قولهم أنهم أجمعون ذاهبون، فشاهد للزجاج فى جواز حمل النعت على موضع إن، لأن التأكيد والنعت مجراهما واحد، وقولهم: إنك وزيد ذاهبان، فشاهد لمذهب الكوفيين فى جواز حمل العطف على موضع إن قبل الخبر وكذلك الآيه فحمل سيبويه قولهم إنهم أجمعون ذاهبون على أنه غلط من العرب ...) وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٦١٣ - ٦١٤.

يلزم الكوفيين (١) لأنهم يجعلون (أن) عامله في الخبر.

قوله : (ولا- أثر لكونه مبنيًا خلافا للمبرد والكسائي) (٢)، أشار إلى بطلان قولهما ، لأنهما ذهبا إلى جواز العطف على محل اسم إن ، إذا كان مبنيًا قبل تقدم الخبر لفظا أو حكما ، نحو : (إنك وزيد ذاهبان) حملا على باب الاسم لأن اسمها مبني ، وقد جاز العطف عليه لفظا ومحلا ، نحو : (لا أب وابنا وأبى) ، واحتجا بالآية وبقولهم : (إنهم أجمعون ذاهبون) ، و (إنك وزيد ذاهبان) ، وحقى ابن مالك (٣) إنهما نظرا لظهور الإعراب وعدم ظهوره ، فيدخل مع المبني في الجواز ما لا يظهر فيه إعراب ، نحو : (إن الجبلى وهند ذاهبان) ، ونسب هذا المذهب إلى الفراء (٤) ، والجواز مطلقا إلى الكسائي (٥).

قوله : (ولكن كذلك) (٦) ، أى مثل المكسوره لا تغير معنى الجملة ، لأن الاستدراك لا ينافى التأكيد والابتداء ، فلذلك جاز العطف على محلها كالمكسوره والشرط كالشرط والخلاف واحد ، نقول : (ما خرج زيد لكن بكرة وعمرو خارج) ، قال :

ص: ١١٢٧

- ١- ينظر شرح المفصل ٨ / ٦٨ وما بعدها.
- ٢- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٥٥ : (الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور فى كتب النحو). ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، والإنصاف ١ / ١٨٦ ، وشرح المصنف ١٢٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦١٣ وما بعدهما ، وشرح المفصل ٨ / ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥١١ ، والمساعد ١ / ٣٣٥ ، والأشمونى ١ / ٢٨٥ - ٢٨٧.
- ٣- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٠٩.
- ٤- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٥٥ : (الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور فى كتب النحو). ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، والإنصاف ١ / ١٨٦ ، وشرح المصنف ١٢٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦١٣ وما بعدهما ، وشرح المفصل ٨ / ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥١١ ، والمساعد ١ / ٣٣٥ ، والأشمونى ١ / ٢٨٥ - ٢٨٧.
- ٥- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٥٥ : (الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور فى كتب النحو). ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، والإنصاف ١ / ١٨٦ ، وشرح المصنف ١٢٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦١٣ وما بعدهما ، وشرح المفصل ٨ / ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥١١ ، والمساعد ١ / ٣٣٥ ، والأشمونى ١ / ٢٨٥ - ٢٨٧.
- ٦- ينظر الكتاب ٢ / ١٤٥ والمصادر فى الهامش (٢).

ولكنَّ عَمَى الطيب الأصل والنخال (١)

[و ١٣٨] وأما (ليت) و (لعل) و (كأن) ، فلا يجوز العطف على محلها لأنها قد غيرت معنى الجملة ، وأخرجتها عن الابتداء.

وقوله : (ولذلك دخلت اللام مع المكسورة) ، أى ول (إنّ) المكسورة لم تغير معنى الابتداء ، دخلت اللام عليها كما دخلت على الابتداء.

قوله : (دونها) (٢) ، يحتمل أنه يريد المفتوحه ، لأن الكلام فيها خصوصا أو يحتمل أن يريد كلّ منهما.

قوله : (على الخبر) ، فواقع اللام مع (أن) ثلاثه :

الأول : على الخبر نحو : (إن زيدا لقائم) ، فإن كان جملة اسميه دخلت على مبتدئه ، نحو : (إن زيدا لأبوه قائم) ، وبعضهم جوزه على الخبر ، فتقول : (إن زيدا أبوه لقائم) ، وأصل هذه اللام الدخول على المبتدأ ، ولا تدخل على الخبر إلا مع (إنّ) ، وإنما لم تدخل على المبتدأ مع (أنّ) لأنهام للتأكيد معا ، فكره جمعهما لمعنى واحد ، وكانت اللام أحق بالدخول لقوه (إنّ) بالعمل ،

ص: ١١٢٨

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦١٠ ، وشرح الكافية الشافيه ٥١١ ، وأوضح المالك ١ / ٣٥٥ ، وشرح الأشمونى ١ / ١٤٤ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٩١ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٣١٦ . والشاهد فيه قوله : (والنخال) حيث عطف بالرفع على محل اسم لكنّ بعد استكمال الخبر.

٢- جزم الرضى بأنها المفتوحه بقوله فى ٢ / ٣٥٥ : أى دون المفتوحه ثم قال فى الصفحه نفسها : اعلم أن هذه اللام لام الابتداء المذكوره فى جواب القسم ، وكان حقها أن تدخل فى أول الكلام ، ولكن لما كان معناها هو معنى أنّ سواء عنى التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء كرها اجتماعهما فأخروا اللام وصدروا أن لكونها عامله والعامل حرّى بالتقديم على معموله وخاصة إذا كان حرفا.

ودخول اللام على الخبر أطلقه الشيخ بغير شروط (١)، وله تأخر الخبر على (أن)، وأن لا- تفرق، ولا تكون شرطا ولا جواب شرط، ولا- جمله قسميه، ولا- جواب قسم فيه لام، فإن أريد دخولها فصل بينهما ب- (ما) الزائده، نحو: (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَ) (٢) ولا- يكون فعلا- ماضيا بغير (قد)، ولا محذوفا سدت مسدّه الحال (إن) أو (مع) وزاد الكوفيون (٣) أن لا- تكون السين ولا سوف.

قوله: (أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها)، يعنى بين المبتدأ و (أن)، والفصل يكون فى الخبر نحو: (إن فى الدار لزيدا)، وبمعموله نحو: (إنّ فيك لزيدا راغب)، وبمعمول الاسم نحو: (إن فى الدار لساكنيه) ومنهم من منع المسألتين الأخيرتين، لأن اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

الثالث قوله: (أو على ما بينهما)، يعنى بين الخبر والاسم، وذلك فى معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مفعولا به نحو: (إن زيدا لفى الدار قائم)، و (إن زيدا لطعامك آكل)، لوقوعه موقع الخبر، وأما إذا تقدم الخبر عليه لم يدخله اللام، لا يصح (إن زيدا آكل لطعامك)، وأما سائر المفعولات كالحال والمفعول لأجله، إذا تقدمت على عاملها لم تدخل عليها اللام، لا تقول: (إنّ زيدا لصاحكا فى الدار)، ثم اللام أيضا إذا دخلت على الفضله لم يجر دخولها بعد ذلك على الخبر، لا يصح، (إن زيدا لفى الدار قائم) وهذه اللام لام الابتداء عند الأكثر بدليل أنها تتعلق، نحو: (علمت

ص: ١١٢٩

١- بنظر شرح المصنف ١٢٤.

٢- هود ١١ / ١١١ وتمامها: (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ).

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٥٦.

إن زيدا لقائم) ، بكسر (إن) ، ولام القسم لا تعلق على الصحيح ، وقال هشام والفراء : (١) هي لام القسم وهو مضمر قبل (إن).

قوله : (وفى لكنّ ضعيف) ، يعنى دخول اللام لأنها للاستدراك ولا تأكيد فيها ك- (إن) ، وأجاز الكوفيون (٢) لأنها لم تخرج الجملة عن الخبرية واحتجوا بقوله :

... [٧٦٢]

ولكننى من حبها لعميد (٣)

وضعفه البصريون بأنه شاذ لم يعرف صدره ولا قائله ، ثم تأولوه بأن أصله لكن إننى فحذفت مع (أن) بعد أن نقلت حركتها إلى ما قبلها ، وحذفت النون الأولى كراهه اجتماع النونات ثم أدغمت النونان الباقيتان فصار (لكننى).

ص : ١١٣٠

١- ينظر رأى الفراء وهشام فى همع الهوامع ٢ / ١٧٦ - ١٧٧.

٢- ينظر الإنصاف ١ / ٢٠٨ مسأله رقم ٢٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٦٣ - ٦٤ ، وشرح الكافيه الشافيه ١ / ٤٩٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٥٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٧٥ - ١٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٥٨٢ - ٥٨٣.

٣- عجز بيت من الطويل ، وصدره : يلوموننى فى حب ليلى عواذلى وهو بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ١ / ٣٨٠ ، والإنصاف ١ / ٢٠٩ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٨٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٢ - ٦٤ ، والجنى الدانى ١٣٢ - ٦١٨ ، ومغنى اللبيب ٢٥٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٠٥ ، ورفض المبانى ٣٤٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٧٦ ، وخزانه الأدب ١ / ١٦ ، ١٠ / ٣٦١. والشاهد فيه قوله (لعميد) حيث دخلت اللام على خبر لكنّ وذلك على رأى الكوفيين. قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٨٣ فلا حجه فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تتمه ولا قائل ولا راوى عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته ، والاستدلال بما هو هكذا فى غايه من الضعيف ولو صحّ إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه. ينظر كذلك هامش شرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ورفض المبانى ٣٤٩.

قوله : (وتخفف المكسوره) زعم الكوفيون (١) أنها لا تخفف ، و (إن) المخففه حرف يتأتى للنفي ، حجه للبصريين (٢) عملها مع التخفيف نحو : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَهِمْ).

قوله : (فيلزمها اللام) [ويجوز إلغائها ، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ خلافا للكوفيين فى التعميم] (٣) يعنى إذا خففت سواء دخلت على اسم أو فعل للفرق بينها وبين النافيه ، وهى لام الابتداء الداخلة على المشدده عند سيبويه (٤) والأخفش (٥) وقال الفارسى : (٦) إنها لام أخرى مختلفه الفرق وبالغ فى ذلك حتى قال : (كنت أظن أن فلانا يحسن النحو حتى سمعته يقول اللام التى تصحب (إن) الخفيفه لام الابتداء ، ودليله على أنها لام أخرى دخولها على ما ليس بمبتدأ ولا خبر فى الأصل ، نحو : (إن يزينك لنفسك وإن [ظ ١٣٨] يشينك لهيه) (٧) ، وقوله :

[٧٦٣] بالله ربك إن قتلت لمسلما

وجبت عليك عقوبه المتعمد (٨)

ص: ١١٣١

١- ينظر الإنصاف مسأله ٢٤ / ١ ١٩٥ وما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٧٢ / ٨ ، وشرح الرضى ٣٥٨ / ٢ .

٢- ينظر المصادر السابقه فى هامش (٢).

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه ٢٢٣ .

٤- ينظر الكتاب ١٣٩ / ٢ - ١٤٠ ، وشرح المفصل ٧٢ / ٨ ، وشرح الرضى ٣٥٨ / ٢ ، والهمع ١٨٢ / ٢ وما بعدها .

٥- ينظر معانى القرآن للأخفش ١١٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٩١ .

٦- ينظر البغداديات ١٧٨ ، وشرح الرضى ٣٥٩ / ٢ .

٧- ينظر الهمع ١٨٣ / ٢ .

٨- البيت من الكامل ، وهو لعاتكه بنت زيد فى الأغاني ١٨ ظ ١١ وينظر المحتسب ٢ / ٢٥٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٤٨ ،

ومجالس ثعلب ٣٦٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٩٢ ، وشرح المفصل ٧١ / ٨ ، والجنى الدانى ٢٠٨ ، والمغنى ٢١ ، وشرح

شواهد المغنى ١ / ٧١ ، والإنصاف ٢ / ٦٤١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٥٩ ، ووصف المباني ١٩١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٨٣ ، وخزانة

الأدب ١٠ / ٣٧٣ ، ويروى بعده روايات هبلكك وشلت وثكلتكك ، وحلت . ويروى شلت يمينك ، ويروى حلت بدل وجبت .

والشاهد فيه قوله : (إن قتلت لمسلما) حيث ولى (إن) المخففه من الثقيله فعل ماض غير ناسخ ، وهو (قتلت) وهذا شاذ لا يقاس

عليه إلا عند الاخفش .

قوله : (وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر) ، وهذا مذهب البصريين (١) ، وأراد سيبويه (٢) إلغائها ، وإنما التزم عملها في ضمير شأن مقدر لوجهين :

أحدهما : إعمالهم المكسوره المخففه في الظاهر من غير شذوذ دون المفتوحه ، وهو أقوى منها شبيها من حيث أولها مفتوح وسببها الجمله مصدرا.

الثاني : إدخالها على الأفعال التي لا تقتضى اسمين بخلاف المكسوره ، فلولا التزام إعمالها في الضمير الشأن المقدر ، وإلا لكان للأضعف مزيه على الأقوى.

قوله : (وتدخل على الجمل مطلقا) ، يعنى الاسميه والفعليه سواء كانت من أفعال المبتدأ أم لا ، لأن فائده معناها حاصل في الجمل كلها.

قوله : (وشذ إعمالها في غيره) ، أى إعمال المفتوحه في غير ضمير الشأن شذوذ استعمال لا قياس ، وذلك نحو قوله :

[٧٦٤] فلولا أنك في يوم الرخاء سألتني

فراقك لم أبخل وأنت صديق (٣)

ص: ١١٣٢

١- ينظر الشرح الكافيه الشافيه ١ / ٤٩٦ ، والجنى الدانى ٢١٨.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ١٦٣ ، وينظر الجنى ٢١٨.

٣- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه في الإنصاف ١ / ١٠٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٧١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٥٩ ، والمغنى ٤٧ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٠٥ ، ورفض المباني ١٩٦ ، والجنى الدانى ٢١٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٨٤ ، همع الهوامع ١ / ١٤٣ ، وخزانه الآدب ٥ / ٤٢٦ - ٤٢٧. والشاهد فيه قوله : (فلو أنك) حيث أبرز اسم (إن) المخففه من الثقيله وهو لا- يبرز إلا- في الضروره.

قيل : لم يسمع إعمالها ظاهراً إلّا فى الضمير.

قوله : (ويلزمها مع الفعل السين أو سوف أو (قد) أو حرف النفى) ، أى ويلزم المفتوحه المخففه مع الفعل أحد هذه الحروف ، للفرق بينها وبين المصدريه ، وحاصله أن المخففه إذا دخلت على جملة اسميه لم يشترط لزوم شئ من هذه الحروف نحو :

[٧٦٥] ...

أن هالك كل من يحفى ويتعل (١)

وإن دخلت على فعليه ، فإن كانت شرطيه أو دعاء نحو : (أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا) (٢). و (أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ) (٣). (وَالْخَامِسَهُ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ) (٤). (وَالْخَامِسَهُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (٥) فهى المخففه لأن المصدريه لا تقع فى الإنشاء ، وإن

ص: ١١٣٣

١- عجز بيت من البسيط ، صدره : فى فتيه كسيوف الهند قد علموا وهو للأعشى فى ديوانه ١٠٥ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٣٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٧٦ ، والمغضب ٣ / ٩ ، والمصنف ٣ / ١٢٩ ، وشرح المفصل ٨ / ٧١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٥٩ ، ومغنى اللبيب ، وهمع الهوامع ١ / ١٤٢ ، والقاصد النحويه ٢ / ٢٨٧ ، وخزانه الأديب ٥ / ٤٢٦ . والشاهد فيه قوله : (أن هالك كل من يخفى) حيث أضم اسم (أن) المخففه والتقدير أنه هالك ، وخبر أن المخففه جملة (كل من يحفى يتعل هالك) وهى فى محل رفع فهالك خبر مقدم ل- (كل).

٢- الجن ٧٢ / ١٦ وتمامها : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا).

٣- النساء ٤ / ١٤٠ وتمامها : (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ...).

٤- النور ٢٤ / ٧ وتمامها : (وَالْخَامِسَهُ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ).

٥- النور ٢٤ / ٩ وتمامها : (وَالْخَامِسَهُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ). وقرأ نافع (أن لعنه) بتخفيف أن ورفع لعنه ، و (أن غضب) بتخفيف أن وغضب فعل ماض والجلاله بعده مرفوعه ، وهى (أن) المخففه من الثقيله لما خفت حذف اسمها وهو ضمير الشأن ، وقرأ أبو رجاء وقتاده ، وعيسى وسلام ، وعمرو بن ميمون والاعرج ويعقوب بخلاف عنهما ، والحسن كقراءه نافع ... ، وقرأ باقى السبعه بتشديد أن ، ينظر البحر المحيط ٦ / ٣٩٩ ، وحجه القراءات لابن زنجله ٤٩٥ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ / ١٣٤ ، والسبعه ٤٥٣ ، والنشر ٢ / ٣٣٠.

كانت غيرها ، فإن كانت غير متصرفه نحو : (عَسَى أَنْ يَكُونَ) (١) ، (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ) (٢) ، فهي المخففة لأنه لا مصدر لها. وإن كانت متصرفه فلا بد من الحروف التي ذكر الشيخ ، للفرق بينها وبين المصدرية ، لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من هذه الحروف إلا (لا) ، وأنت تقول : إن دخلت (إن) على العلم واليقين أو ما في معناه ، فهي المخففة بكل حال ، ولزم أحد الحروف المذكورة ، نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِي) (٣) ، وإن دخلت على الطمع والإشفاق أو ما معناه ، أو على ما ليس بعلم و يقين ولا- ظن وحسبان فهي المصدرية ، ولا- يجوز معها شيء من الحروف ، نحو : (أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) (٤) ، وإن دخلت على الظن والحسبان ، فإن أردت المخففة جئت بأحد الحروف ، و (أن) المصدرية لم تدخل شيئاً منها ، وإلا فهي تدخل عليهما معا ، ولهذا احتملت (أن) معها المصدرية والمخففة نحو : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَهُ) (٥) قرئ بالرفع. وتفصيل

ص: ١١٣٤

١- النمل ٢٧ / ٧٢ وتمامها : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ).

٢- النجم ٥٣ / ٣٩ وتمامها : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى).

٣- المزمل ٧٣ / ٢٠.

٤- الشعراء ٢٦ / ٨٢ وتمامها : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ).

٥- المائدة ٥ / ٧١ وتمامها : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَهُ فَعَمُوا وَصَمُوا...). قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر بنصب نون (تكون) (بأن) الناصبه للمضارع ، وهو على الأصل إذ (حسب) من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن ، وقرأ النحويان وحمزه برفع النون ، وأن المخففة في موضع الخبر ، نزل الحسبان في صدرهم منزله العلم ... (وتكون) هنا تامه. ينظر البحر المحيط ٣ / ٥٤٢ ، والكشف ١ / ٤١٦ ، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٤٧ ، والحججه في القراءات السبع لابن خالويه ١٣٣ - ١٣٤ ، وحججه القراءات لابن زنجله ٢٣٣.

الحروف الداخلة على المخففه ، أنّ الفعل إن كان ماضيا مبنيًا فلا بد من (قد) لتقريب زمن الماضى من الحال ، نحو : (وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا) (١) ، وإن كان منفيًا فى نحو : (علمت أن ما خرج زيد) ، وإن كان مستقبلا مثبتا بالسين وسوف نحو : (علم أن سيكُون). و (علمت أن سوف تقوم) ، وإن كان منفيًا فبحروف النفي نحو : (أفلا- يزونَ أَلَّا يَرْجِعُ) (٢) ، و (أَيْحَسِبُ أَنَّ لَعْمَ يَرَهُ أَحَدٌ) (٣) و (علمت أن لم يخرج) ، ولم يرد من حروف النفي إلا- هذه ، وأما (ما) و (إن) فقليل ، ومثال (لو) : (فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتْ الْجِنُّ أَنَّ لَوْ كَانُوا) (٤) فهذه الحروف إنما جئ بها للفرق وللعوض [و ١٣٩] من تخفيف (أن).

قوله : (وكأن) ، اختلف فيها ، فجعلها بعضهم بسيطه ، لأن التركيب لا دليل عليه ، وجعلها الخليل وسيبويه (٥) مركبه من كاف التشبيه ، وإن المشدده المكسوره ، وأصله (إنّ زيدا كالأسد) ، وأرادوا الاهتمام فقدموا الكاف فانفتحت (أن) لدخول حرف الجر عليها.

قوله : (للتشبيه) ، هذا مذهب البصريين (٦) ولا يجوز غيره ، وقال الكوفيون قد (٧) تكون للتحقيق نحو : (كأنك بالشتاء مقبل).

قوله : (وتخفف فتلغى على الأفصح) ، يعنى لا تعمل فى ظاهر ، ولا

ص: ١١٣٥

- ١- المائده ٥ / ١١٣ وتمامها : (قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ ...).
- ٢- طه ٢٠ / ٨٩ وتمامها : (أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا).
- ٣- البلد ٩٠ / ٧.
- ٤- سبأ ٣٤ / ١٤ وتمامها : (... لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ).
- ٥- ينظر الكتاب ٣ / ١٥١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٠ ، والجنى الدانى ٥٦٨ ، ...
- ٦- ينظر الجنى الدانى ٥٧٠ ، ومغنى اللبيب ٢٥٣.
- ٧- ينظر الجنى الدانى ٥٧١ ، ومغنى اللبيب ٢٥٣.

ضمير شأن ، وأجاز بعضهم عملها في ضمير الشأن إذا خفت ، كما في (أنّ) لأنها أقوى من المكسوره والمخففه ، وقد جاء عملها في الظاهر (١) نحو :

[٧٦٦] وكان وريديه رشاء آ خلب (٢)

....

وقوله :

[٧٦٧] ...

كأن ثدييه حقان (٣)

وقوله :

[٧٦٨] ...

كأن ظيبه تعطو إلى وارق السلم (٤)

ص: ١١٣٦

١- ينظر همع الهوامع ١٨٧ / ٢ وما بعدها.

٢- الرجز لرؤيه في ملحق ديوانه ١٦٩ ، وينظر الكتاب ١٦٤ / ٣ - ١٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٥ / ٢ ، والمفصل ٣٠١ ، وابن يعيش ٨٣ / ٨ ، والإنصاف ١٩٨ / ١ ، وشرح الرضى ٣٦٠ / ٢ ، ووصف المباني ٢٦٨ ، والجنى الدانى ٥٧٦ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٢٩٩ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٣٩١. ويروى برفع رشاء كما في الكتاب والرصف ويروى في غيرهما بالألف للتثنيه رشاء آ. والوريدان : عرقان يكتنفان جانبي العنق ، والرشاء الحبل ، وخب : الليف. والشاهد فيه قوله : (كان وريديه) حيث إعمال (أن) مخففه كإعمالها مشدده تشبيها لها بالفعل الذى يخفف ولا يتغير عمله.

٣- عجز بيت من الهزج ، وصدرة : ووجه مشرق النحر وهو بلا نسبه فى الكتاب ١٣٥ / ٢ - ١٤٠ ، والمنصف ١٢٨ / ٣ ، والمفصل ٣٠١ ، وشرحه لابن يعيش ٨٢ / ٨ ، والإنصاف ١٩٧ / ١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٠٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٠ ، والجنى الدانى ٥٧٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٩١ ، واللسان ماده (أنن) ١ / ١٥٦ ، وهمع الهوامع ١٨٧ / ٢ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٣٩٢ - ٣٩٤ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ ، ويروى وصدرة مشرق اللون ويروى ثدياه بدل ثدييه ، والحقان مثنى (حق) والحقّ والحقّه وهى المنحوتة من الخشب والعاج. والشاهد فيه قوله : (كأن ثدياه حقان) حيث خفت كان وبطل عملها ، ويروى (كأنّ ثدييه حقان) على الإعمال.

٤- عجز البيت من الطويل ، وصدرة : ويوما توافينا بوجه مقسم وهو ل- باعث أو باغت بن صريم اليشكرى كما فى الكتاب ٢ / ١٢٤ ، ٣ / ١٦٥ ، والمنصف ٣ / ١٢٨ ، والمفصل ٣٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٣ ، والإنصاف ١ / ٢٠٢ ، وشرح

التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٠٦، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٠، والجنى الدانى ٥٧٦، ووصف المبانى ٢٨٦، ومغنى اللبيب ٥١، واللسان
ماده (أنن) ١ / ١٥٧، وهمع الهوامع ٢ / ١٨٨، ويروى ظييه بالرفع والنصب والجر. والشاهد فيه على الجر (كأن ظييه) الكاف
حرف جر وأن زائده أما الرفع كما فى روايه الكتاب فتكون ظييه خير لكان المخففه واسمها ضمير الشأن المنوى والتقدير كأنها
ظييه، أما النصب فقد خفت وأعملت ورويت هذه الروايه فى اللسان.

روى هذا البيت بالحركات الثلاث ، فالرفع على الإلغاء ، والنصب على الأعمال ، والجر على أنها كاف التشبيه و (أن) زائده.

[فى (لكن)]

قوله : (لكن) ، ذهب الجمهور (١) إلى أنها بسيطة وقال بعضهم : مركبه ، لكثرة حروفها ثم اختلفوا ، مم ركبت؟ فقيل : من (لكن) و (إن) ، حذف نون (لكن) وهمزة (إن) ، ونسب إلى الفراء (٢) ، وقيل : من (لا) و (إن) والكاف زائده ، وقيل : من (لا) و (كأن) وحذفت الهمزة وكسرت الكاف.

قوله : (للاستدراك) ، معنى الاستدراك إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها ، وإن لم يكن ، يجب دخوله وهو شبيه بالاستثناء المنقطع ، ولذلك قدرّوه به.

قوله : (توسط بين كلامين متغايرين معنى) (٣) يحتز من تغاير اللفظ ، فإنه لا- يكفى ، وحاصله أن الكلامين إما أن يكونا متماثلين لفظا ومعنى ، أو لفظا أو معنى ، أو متماثلين أو مختلفين ، إن كانا متماثلين لفظا

ص: ١١٣٧

١- ينظر شرح المفصل ٧٩ / ٨ ، وشرح الرضى ٣٦٠ / ٢ ، ومعنى اللبيب ٣٨٤.

٢- ينظر معانى القرآن للفراء ١٤٤ / ٢ ، ومعنى اللبيب ٣٨٤.

٣- قال المصنف فى شرحه ١٢٦ : يعنى أن المعتبر التغير المعنوى لا- اللفظى ، وافق التغير اللفظى أو لم يوافق تقول : (ما جاء زيد لكنّ عمرا قد جاء ، فالتغير هنا حاصل لفظا ومعنى).

ومعنى ، أو معنى ولم يكن أحدهما منفياً لم يدخل ، مثال ذلك : (قام زيد لكنَّ عمراً قام) ، و (علم زيد لكنَّ عمراً عرف) ، وإن كان أحدهما منفياً لم يدخل ، مثال ذلك : (قام زيد لكنَّ عمراً قام) ، لو كانا متماثلين لفظاً لا معنى جاز إذا فصل المعنى نحو : (ما قام زيد لكنَّ عمراً قام) ، و (ما علم زيد لكنَّ عمراً عرف) ، و (القاضى حجر لكنَّ قلبه حجر) ، وإن كانا متنافيين دخلت باتفاق ولحصول الفائدة سواء كان التنافى بالتضاد (أو) (١) بالنفى نحو : (قام زيد لكنَّ عمراً فعل) ، و (قام زيد لكن عمراً لم يقيم) ، وأما المختلفان نحو : (قام زيد لكنَّ عمراً كل) ، فقيل : لا تدخل لأن الاستدراك كاستثناء ، فإذا لم تدخل لم يصح الاستدراك ، وقيل : يجوز لأن فيه فائدة زائده ، ولوروده قال تعالى : (وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَسَّدْتُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَاللَّهُ سَلَّمَ) (٢) وأجيب بأن المعنى ولكنَّ الله لم يركههم فتفشلوا وتنازعوا ، فحذف وأقيم فسلم مقامه .

قوله : (وتخفف فتلغى) (٣) ، وذلك لزوال الاختصاص ، ولم يسمع عملها مخففة ، وأجاز يونس (٤) والأخفش (٥) قياساً على (أَنَّ) و (إِنَّ) و (كَأَنَّ).

ص: ١١٣٨

- ١- الأولى (أم) من (أو) وإن كان يصح ذلك على الرأى الضعيف وهذا كثير فى هذه الرساله. والأقوى استعمال (أم) ينظر همع الهوامع ٥ / ٢٣٧ وما بعدها.
- ٢- الأنفال ٨ / ٤٣ وتمامها : (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَسَّدْتُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَاللَّهُ سَلَّمَ).
- ٣- ينظر المفصل ٣٠٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، ووصف المباني ٣٤٧ ، والجنى الدانى ٥٨٦.
- ٤- ينظر شرح المفصل ٨ / ٨١ ، والجنى الدانى ٥٨٩.
- ٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٦٠.

قوله : (ويجوز معها الواو) (١) ، يعنى سواء خفت أو شددت وهى العاطفه ، ودخلت لتعطف جملة (لكن) على ما قبلها.

قوله : (وليت للتمنى) ، التمنى يصح فى الجائر ، نحو : (ليت لى مالا أنفق منه) ، وفى المستحيل نحو : (يا لَيْتِنَا نُرُدُّ) (٢).

[٧٦٩] ليت الشباب يعود (٣)

...

ولا يصح فى الواجب ، لا تقول : (ليت غدا يجئ) إلا أن تريد سرعه مجيئه فى غير وقته كان من المستحيل وصح.

قوله : (وأجاز الفراء (٤) ليت زيدا قائما) ، يعنى أجاز النصب ب- (ليت) للجزأين جميعا ، لأنها بمعنى (أتمنى) وهو متعد إلى اثنين ، واحتج بقوله :

ص : ١١٣٩

١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٦١ : ويجوز دخول الواو عليها مشدده ومخففة ويجوز كون الواو عاطفه للجملة على الجملة ، وجعلها اعتراضيه أظهر من حيث المعنى ، وجاء فى الشعر حذف النون المخففة للساكين قال : فلست بآتية ولا استطيعه ولكن اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

٢- الأنعام ٦ / ٢٧ وتامها : (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ).

٣- قطعه بيت من الوافر ، وهو لأبى العتاهيه فى ديوانه ٣٢ وبلا نسبه فى شرح قطر الندى ١٤٨ ، ومغنى اللبيب ٣٧٦. والبيت هو :
ألا- ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب ويروى فى ليا ليت. والتمثيل به (يا ليت الشباب يعود) حيث جاءت (ليت) حرفا مشبها بالفعل يفيد التمنى ، وهو طلب ما لا طمع فيه إما لأنه مستحيل ، وإما لأنه متعسر.

٤- ينظر المفصل ٣٠٢ ، وشرح المفصل ٨ / ٨٤ ، والجنى الدانى ٤٩٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٦ ، ومغنى اللبيب ٣٧٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٦.

[٧٧٠] يا ليت أيام الصبا رواجعا (١)

...

وروى الكسائي: (٢) ليت الدجاج مديحا. وأوله بحماها، وعلى أن رواجعا حال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف، تقديره: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أي حاصله لنا في حال رجوعها، وقال الكسائي: (٣) بتقدير كان، وبعضهم أجاز نصب الجزأين معا في الحروف المشبهة واحتج في (إن) بقوله:

[٧٧١] إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن

خطاك خفافا وإن حراسنا أسدا (٤)

ظ [١٣٩] وقوله:

[٧٧٢] إن العجوز خبه جروزا

تأكل كل ليله قفيزا (٥)

وفي (كأن) بقوله:

ص: ١١٤٠

١- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢ / ٣٠٦، وهو في الكتاب ٢ / ١٤٢، وشرح المفصل ٨ / ٨٤، وشرح المفصل ٢ / ٣٤٧، ومغنى اللبيب ٣٧٦، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٩٠، ورفض المباني ٣٦٦، والجنى الدانى ٤٩٢، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٧، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٣٤ - ٢٣٥. والشاهد فيه نصب ليت للمبتدأ أو الخبر على لغة بعض العرب كما ذكرها الفراء والكوفيون ...

٢- ينظر شرح المفصل ٨٤، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٧.

٣- البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٥٥، ومغنى اللبيب ٥٥، وشرح شواهد الغنى ١ / ١٢٢، وشرح الأشموني ١ / ١٣٥، والهمع ٢ / ١٥٦، وخزانه الأدب ٤ / ١٦٧، ١٠ / ٢٤٢. والشاهد فيه قوله: (إن حراسنا أسدا) حيث نصبت (إن) المبتدأ والخبر، وهذا جائز عند الفراء وبعض النحاه، وخرّج على حذف الخبر، ونصب أسدا على الحالية.

٤- البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٥٥، ومغنى اللبيب ٥٥، وشرح شواهد الغنى ١ / ١٢٢، وشرح الأشموني ١ / ١٣٥، والهمع ٢ / ١٥٦، وخزانه الأدب ٤ / ١٦٧، ١٠ / ٢٤٢. والشاهد فيه قوله: (إن حراسنا أسدا) حيث نصبت (إن) المبتدأ والخبر، وهذا جائز عند الفراء وبعض النحاه، وخرّج على حذف الخبر، ونصب أسدا على الحالية.

٥- الرجز ورد بدون نسبة في النوادر ١٧٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٥٥، والمساعد ١ / ٣٠٨، والهمع ٢ / ١٥٦. والشاهد

فيه قوله : (إن العجوز خبه) حيث نصبت إن المبتدأ والخبر على لغة بعض العرب.

قادمه أو قلما محرّفاً (١)

قوله : (لعل) فيها عشر لغات (٢) (لعل) وهى الفصحى المشهوره ، وقد حكاها سيبويه (٣) ، و (لَعَنَ) ، حكاها الفراء ، و (رَعَنَ) حكاها الكسائى (٤) ول (أَنَّ) قال امرؤ القيس :

[٧٧٤] عوجا على الطلل المحيل لأننا

نبكى الديار كما بكى ابن خدام (٥)

و (أَنَّ) حكاها الخليل (٦) وهشام ، وعليه : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٧).

و (لَعَنَ) بعين معجمه وروى (رَعَنَ) و (رَعَنَ) و (لَعَاءَ) بالمد ، وقد تلحقها تاء التانيث تقول : (لَعَلَّتْ) كر (رَبَّتْ) (٨).

ص: ١١٤١

١- الرجز للعماني محمد بن ذؤيب كما فى سمط اللآلىء ٢ / ٨٧٦ ، وينظر الكامل ٣ / ١٤١ ، والخصائص ٢ / ٤٣٠ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٥٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٤٧ ، ومغنى اللبيب ٢٥٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥١٥ ن وهمع الهوامع ٢ / ١٥٦ ، وخزانه الأدب ١٠ م ٢٣٧ - ٢٤٠ . والشاهد فيه قوله : (كأنّ أذنيه قادمه) حيث نصب ب- (كأن) الاسم والخبر على لغه بعض العرب.

٢- وقد ذكرها الرضى وقال : (فيها إحدى عشره لغه أشهرها لعلّ وعلّ وجاء لعنّ). ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٦١ ، وينظر شرح المفصل ٨ / ٧٨ ، وعددها المرادى فى الجنى اثنتى عشره لغه ٥٨٢.

٣- ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٢.

٤- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٧ وما بعدها.

٥- البيت من الكامل ، وهو لامرؤ القيس فى ديوانه ١١٤ ، وجمهره اللغه ٥٨٠ ، والحيوان ٢ / ١٤٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٧٩ ، وتذكره النحاه ١٩ ، ورصف المباني ٢٠٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٤ ، وخزانه الأدب ٤ / ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٠٤ . ويروى فى الحيوان حمام مكان خدام كما هو فى المؤتلف والمختلف ١١ ويروى القديم بدل المحيل . والشاهد فيه قوله : (لأننا) يريد (لعلنا) فجاءت (أن) بمعنى (لعل).

٦- ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٢ ، ومعانى الأخفش ١ / ٢٨٥ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٧١.

٧- الأنعام ٦ / ١٠٩.

٨- ينظر همع الهوامع ٢ / ١٥٣ - ١٥٤.

قوله : (للترجي) ، تقول : (لعل الله يغفر لي) ، والفرق بينه وبين التمني ، أنه لا- يكون ألا- في الممكن ، والتمنى في الممكن والمستحيل ، وقد تكون لتوقع المخوف نحو : لعلك (باخِغْ نَفْسَكَ) (١). (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) (٢) ، وزاد بعضهم التعليل نحو : (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٣) وزاد الكوفيون (٤) الاستفهام نحو : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) (٥) وقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه وقد خرج مستعجلاً : «لعلنا أعجلناك» (٦) ، والبصريه (٧) ترد ذلك إلى الترجي.

قوله : (وشذ الجر بها) ، يعنى ب- (لعل) وروى الأخفش (٨) الجر ب- (لعل) مفتوحه اللام الأخيره ومكسورته ، وهى لغه بنى عقيل وأنشد :

[٧٧٥] ...

لعل أبى المغوار منك قريب (٩)

ص: ١١٤٢

١- الكهف ١٨ / ٦ وتمامها : (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا).

٢- الشورى ١٧ / ٤٢ وتمامها : (الله الذى أنزل الكتاب بالحق والميزان وما يدريك لعل الساعه قريب).

٣- طه ٢٠ / ٤٤ وتمامها : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى).

٤- ينظر الجنى الدانى ٥٨٠ ، والهمع ١٥٣ / ٢.

٥- عبس ٣ / ٨٠.

٦- أخرجه مسلم فى صحيحه فى باب : إنما الماء من الماء من كتاب الحيض ١ / ٢٧٠.

٧- ينظر الجنى الدانى ٥٨٠ ، وهمع الهوامع ١٥٣ / ٢.

٨- ينظر شرح الرضى ٣٦١ / ٢ ، والجنى الدانى ٥٨٢ - ٥٨٣ ، والهمع ٢٠٧ / ٤.

٩- عجز بيت من الطويل ، وصدرة : فقلت ادع أخرى وارفع الصوت داعيا وهو لكعب بن سعد الغنوى كما فى الأصمعيات ٩٦ ،

وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٦٩ ، وسر صناعه الأعراب ٤٠٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٦١ ، ومغنى اللبيب ٣٧٧ ، ووصف المباني ٤٣٦ ،

وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٩١ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٤٢٦ - ٤٢٨. وهمع الهوامع ٤ / ٢٠٧. والشاهد فيه قوله : (لعل أبى المغوار)

حيث جر ب- (لعل) على لغه عقيل ، ويروى (لعل أبا المغوار) ولا شاهد على هذه الروايه.

فقال المصنف : (١) هو وهم أو قصدوا والحكاية ، وقال بعضهم : نبه به على أن قياس عمل هذه الأحر الجر ، وقال الفارسي : (٢) إن لعل خفت أو اتصل بها لام الجر ، و (لعل) عامله في ضمير الشأن مقدر ، وضعف بأن اللام قد جاءت مفتوحة ولام الجر مكسوره ، وحذف ضمير الشأن المنصوب ضعيف ، وأيضا يلزم أن يخبر عنه بجمله ، وقال بعضهم : هو على حذف مضاف تقديره : (لعل جواب أبي المغوار) (٣) ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه وعلى القول : بأن (لعل) جاره لا تتعلق بشيء لأنها لم تستدع شيئا.

ص: ١١٤٣

-
- ١- ينظر شرح المصنف ١٢٦.
 - ٢- ينظر المسائل البصريات لأبي علي ١ / ٥٥٢ - ٥٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك الفر الأول ٦٠٨ ، والجنى الداني ٥٨٥ ، وهمع الهوامع ٢٠٧ / ٤.
 - ٣- ينظر همع الهوامع ٢٠٧ / ٤ - ٢٠٨.

قوله : (الحروف العاطفه) [وهى الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وأما ، وأم ، ولا- ، وبل ، ولكن] (١) ذكر عشرا ومنهم من نقص ومنهم من زاد (٢) ، فزاد الأخفش (٣) والفراء (٤) (إلا) وزعما أنها بمعنى الواو ، وجعلا من ذلك قوله تعالى : (لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٥) . (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك) (٦).

وقوله :

[٧٧٦] وكل أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلا الفرقدان (٧)

ص: ١١٤٤

- ١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.
- ٢- للتفصيل ينظر الكتاب ١ / ٤٣٥ وما بعدها ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧١٩ وما بعدها.
- ٣- ينظر معانى القرآن للأخفش ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، وينظر تهذيب اللغه ١٥ / ٤٢٤ - ٤٢٥ ماده (ألا) وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧١٩.
- ٤- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٨٧ ، وينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧١٩ ، وقال فى الجنى ٥١٨ . و (إلا) التى بمعنى الواو ، وهذا قسم نفاه الجمهور ، وأثبتته الفراء والأخفش وأبو عبيد معمر بن المثنى ، وفى الإنصاف هو مذهب الكوفيين ١ / ٢٦٦ .
- ٥- البقره ٢ / ١٥٠ .
- ٦- هود ١١ / ١٠٨ .
- ٧- البيت من البحر الوافر ، وهو لعمر بن معد يكرب فى ديوانه ١٧٨ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، ومعانى القرآن للأخفش ، وحماسه البحرى ١٥١ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٤٦ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٩ ، والحماسه البصريه ٢ / ٤١٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٩ ، والانصاف ١ / ١٦٨ ، ورفض المبانى ١٧٧ ، والجنى الدانى ٥١٩ ، وتذكره النحاه ٩٠ ، والمغنى ٧٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٩ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٢١ . والشاهد فيه (إلا الفرقدان) أى الفرقدان على رأى الأخفش والفراء .

وزاد الكوفيون والكسائي (١) (أى) نحو: (هذا غضنفر أى أسد)، (ورأيت غضنفرا أى أسدا)، وضعف بأن شرط العطف المغايره، والذين نقصوا لم يعدوا (حتى)، و (أما) و (لكن)، وهذه الحروف التي ذكر اشتركت في أنّ ما بعدها ياعراب ما قبلها، واختلف. (فالأربعه الأول للجمع)، مطلقا (٢)، و (أو) و (أما) و (أم) لأحد الأمرين لا بعينه، و (بل) و (لا) و (لكن) لأحدهما بعينه.

قوله: (فالواو لجمع مطلق (٣) لا ترتيب فيها) (٤)، يعنى إذا قلت: (جاء زيد وعمرو)، احتمال مجيئهما في وقت، وتقدّم أحدهما على الآخر، ولا دليل في الواو على أحد هذه الاحتمالات الثلاثه، هذا مذهب المحققين من النحويين والأصوليين (٥) واحتجوا بوجوده، أحدهما: قولهم: (المال بين زيد وعمرو)، (ونجا زيد وعمرو)، و (اقتتل زيد وعمرو)، فهذه لا يصح فيها

ص: ١١٤٥

١- ينظر مفتاح العلوم للكسائي ١١٨، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٣، والجنى الدانى ٢٣٤، ومغنى اللبيب ١٠٦.

٢- أى (الواو والفاء ثم وحتى).

٣- معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولا، وأن يكون حصل من عمرو أولا من قولنا: (جاءنى زيد وعمرو) أى حصل الفعل من كليهما لا من واحد منهما) من شرح الرضى ٢ / ٣٦٣.

٤- هذا مذهب البصريين ونقل عن الكوفيين والفراء والكسائي وثعلب والربعى وابن درستويه وغيرهم أنها للترتيب وبه قال الفقهاء أنها للترتيب (من شرح الرضى ٢ / ٣٦٤، وقال المرادى فى الجنى نقلا عن الإمام الجوينى إمام الحرمين فى البرهان: من مذهب أصحاب الشافعى أنها للترتيب، وعند بعض الحنفيه للمعيه، وقد زل الفريقان). وقد نص سيبويه على إفادتها للجمع) ينظر الجنى الدانى ١٥٨ وما بعدها.

٥- ينظر التفاصيل فى الكتاب ٤ / ٢١٦، والمقتضب ١ / ١٤٨، والمفصل ٣٠٤، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٩٠، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧١٦ وما بعدها وشرح الرضى ٢ / ٣٦٤، والرصف ٤٧٣ وما بعدها، والجنى الدانى ١٥٨ وما بعدها، والمغنى ٤٦٣ - ٤٦٤.

(ثم) ، الثاني : أن التشبيه فرع العطف بالواو وهي تحتمل الاجتماع وتقدم أحدهما على الآخر ، والدليل عليه أن أصل التشبيه العطف ، أن الشاعر إذا اضطر رجع إليه كقوله :

[٧٧٧] كَأَنَّ بَيْنَ فَكِيهَا وَالْفَكِّ (١)

...

الثالث : قوله تعالى : (ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً) (٢) وفي آية أخرى : (وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا) (٣) والقصة واحده ، وقوله تعالى : (وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ) (٤) . وقرأ عقيل بن علقمه وكان فصيحاً بمحضر عمر بن عبد العزيز ، (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) (٥) .

فقال له عمر : [و ١٤٠] قدمت وأخرت ، فأنشد :

[٧٧٨] خذا بطن هرشى أوقفها فإنه

كلا جانبي هرشى لهن طريق (٤)

ص: ١١٤٦

١- الرجز المنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧ / ٤٦٢ - ٤٦٨ ، وبلا نسبة في جمره اللغة ١٣٥ ، وأسرار العربية ٤٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٧٥ ، وأمالى ابن السجري ١ / ١٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٩١ ، واللسان مادة (فكك) ٥ / ٣٤٥٢ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٢١٠ . وعجزه : فاره مسك ذبحت في سكك والشاهد قوله : (بين فكها والفك) يريد بين فكها ، لكنه أفرد المتعاطفين ضروره .

٢- البقره ٢ / ٥٨ .

٣- الأعراف ٧ / ١٦١ .

٤- آل عمران ٣ / ٤٣ ، وتمامها : (يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ واسْجُدِي وَاذْكُرِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) .

٥- الزلزله ٧ / ٩٩ - ٨ ، والقصة مثبتة في معجم البلدان ٥ / ٤٥٦ .

٦- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في اللسان مادة (هرش) ٦ / ٤٦٥٢ ، ويروى فيه خذا جنب هرشى أو قفاها فانه ومعجم البلدان مادة (هرش) ٥ / ٤٥٧ ، وينظر الخزانة ٤ / ٤٨٣ . ويروى فيه خذا أنف هرشى . وهرشى : موضع ، وفي الصحاح : خذى أنف هرشى أوقفها وهي ثنيه في طريق مكة قريبه من الجحفة يرى منها البحر ولها طريقان فكل من سلكها كان مصيباً للوصول الى هرشى . والشاهد فيه قوله : (كلا- جانبي هرشى لهن طريق) وهو الشاهد على صحة التقديم والتأخير وكلاهما صواب لأن من يسلك أى الطريقين يصل الى هرشى .

وقال كثير من الفقهاء ، وقطرب وثعلب وابن درستويه وحكى عن الكسائي والفراء إنها تفيد الترتيب (١) واحتجوا بآيه الوضوء ، ورد بأن الترتيب أخذ من السِّينِ ، ويقول ابن عباس لما سئل فى قوله : (إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) (٢) أيهما نقدم؟ فقال قدموا ما قدم الله (٣) ، ورد بأن الواو أفادت لما سألوا أيهما نقدم ، وهم عرب. والواو لها معان ثمانية : (٤) عاطفه وهى هذه ، وجامعه واو المفعول معه ، وللتقسيم ، نحو : الكلمه اسم وفعل وحرف ، وواو قسم ، وواو (رب) ، واو الحال ، وهى واو الابتداء ، وناصبه للفعل ، وزائده وهى واو الثمانية نحو : (وَأَمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) (٥).

قوله : (والفاء للترتيب) ، يعنى بغير مهمله ، وهو مذهب الجمهور (٦) ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ) (٧). إلا أن المهمله تختلف بحسب الإضافات ، فقد يقرب الشىء وإن كان بعيدا بالنسبه إلى عظم الأمر ، وقدرته على إيجاد بغير مهمله ، أو بالنسبه إلى ما هو أبعد منه ، ويبعد

ص: ١١٤٧

١- وقد ذكر هؤلاء المرادى صاحب الجنى الدانى ١٥٨ - ١٥٩ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٢٤.

٢- البقره ٢ / ١٥٨.

٣- ينظر شرح المفصل ٨ / ٩٣.

٤- ينظر معانى الواو فى المصادر التاليه : المفصل ٣٠٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٤ وما بعدها ، والرصف ٤٧٣ وما بعدها ، والجنى الدانى ١٥٨ وما بعدها ، والمغنى ٤٦٣ وما بعدها. ومعانى الحروف للرماني ٥٩.

٥- الكهف ١٨ / ٢٢ وتامها : (وَيَقُولُونَ سَبْعَهُ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ...).

٦- للتفصيل ينظر الكتاب ٤ / ٢١٧ والمقتضب ١ / ١٤٨ ، والمفصل ٣٠٤ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٩٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٥ ، ورصف المباني ٤٤٠ ، والجنى الدانى ٦١ ، والمغنى ٢١٤ ، وحروف المعانى ٤٨.

٧- عبس ٨٠ / ٢١.

بالنسبه إلى ما هو أقرب منه ، نحو قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصَيَّبَحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (١). فجئى بالفاء إما لقدره الله جل سلطانه على إيجاده دفعه واحده ، أو بالنظر إلى ابتداء الاخضرار بعد نزول المطر ، فإنه واقع بغير مهمله بالنظر إلى انتهائه ، وقوله تعالى : (ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ) (٢) وقد قيل : بين الخلقين أربعون يوماً ، فجئى بالفاء لما ذكرناه ، إما لقدره الله على إيجاده دفعه واحده ، فهذا لا مهله فيه ، أو بالنظر إلى ابتداء الخلق ، ولأن يتم فى آخره بالنظر إلى انتهاء تمام الخلق ، وقال بعضهم : إنها تفيد الترتيب بمهله ، واحتج بظاهر ما ورد ، وقال الفراء : (٣) قد يكون ما بعدها أسبق إذا ذكرت قرينه نحو قوله تعالى : (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) (٤). (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) (٥) ، (وَكَم مِّن قَوْمٍ أَهْلَكْنَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا) (٦) وهو متأول ، وقال الجرمى : (٧) هى للترتيب إلا فى الأمكنه نحو :

[٧٧٩] ...

... بين الدخول فحومل (٨)

ص: ١١٤٨

- ١- الحج ٢٢ / ٦٣.
- ٢- المؤمنون ٢٣ / ١٤ ، وتامها : (.. فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ...).
- ٣- ينظر معانى القرآن للفراء ٣ / ٩٥ ، والجنى الدانى ٦٢.
- ٤- النجم ٥٣ / ٨.
- ٥- النحل ١٦ / ٩٨ وتامها : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ).
- ٦- الأعراف ٧ / ٤ وتامها : (وَكَم مِّن قَوْمٍ أَهْلَكْنَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا نِيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ).
- ٧- ينظر المغنى ٢١٤ ، والجنى الدانى ٦٣.
- ٨- قطعه من عجز بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٨ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٠٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٠١ ، وجمهره اللغة ٥٨٠ ، ومجالس ثعلب ١٢٧ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٣١٦ ، والإنصاف ٢ / ٦٥٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٦ ، وورصف المباني ٤١٦ ، والجنى الدانى ٦٣ ، ومغنى اللبيب ٢١٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٦٣ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٣٢ ، والبيت هو : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل والشاهد فيه قوله : (فحومل) حيث جاءت الفاء بمعنى الواو غير مفيدة للترتيب. ومثل هى على أصلها والمعنى : بين أماكن الدخول فأماكن حومل فالبيت يؤول على حذف المضاف.

وأجيب بأنها هنا بمعنى (إلى) نحو قولهم: (١) (مطرنا ما بين زباله الثعلبيه)، وللفاء ثلاثه معان. عاطفه كهذه، وسببيه وذلك في الشرط والخير أو ما في معناهما، وزائده في خبر المبتدأ عند الأخفش (٢) نحو: (زيد فمنطلق) وقوله:

[٧٨٠] وقائله خولان فانكح فتاتهم (٣)

...

قوله: (و (ثم) مثلها بمهله)، يعني مثل الفاء، إلا أنها تفيد المهله، وفيها أربع لغات فتح الميم وسكونها، وثمرت وإبدال الثاء فاء (٤)، وإفادتها الترتيب بمهله، خلافاً لمذهب الجمهور أنها تفيد بمهله، والمهله تكون في الخبر نحو: (جاء زيد ثم عمرو)، وفي الرتبة والحسن معاً، نحو: (عَمِلَ

ص: ١١٤٩

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٦٥.

٢- ينظر معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٥١، شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٩، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٨.

٣- صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأكرومه الحيين خلو كما هيا وهو بلا- نسبه في الكتاب ١ / ١٣٩ - ١٤٣، وينظر معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٥١، شرح أبيات سيويه ١ / ٤١٣، وشرح المفصل ٨ / ٩٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٩، وشرح الرضى ٢ / ٣٦٨، ورفض المباني ٤٤٩، والجنى الدانى ٧١، ومغنى اللبيب ١٧٩، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٦٨، وهمع الهوامع ٢ / ٥٩، وخزانه الأدب ١ / ٣١٥. والشاهد فيه قوله: (خولان فانكح فتاتهم) حيث رفع خولان على تقدير مبتدأ محذوف والتقديره هذه خولان، وذلك لأنه لا- يصح أن يكون خولان مبتدأ دخلت الفاء على خبره على مذهب سيويه، وأجازته الأخفش.

٤- ويقال فى ثمّ فمّ) و (ثمّت) و (ثمّت) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٢٨، واللسان ماده (ثمم) ١ / ٥٠٧.

صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى) (١). (قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا) (٢). وقد تكون للتراخي لاستبعاد الشيء عقلاً نحو: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٣). (وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا) (٤). وقد يكون الترتيب فى درجات المدح من غير نظر إلى زمان ، نحو :

[٧٨١] إِنَّ من ساد ثم ساد أبوه

ثم قد ساد قبل ذلك جدّه (٥)

وترتيب هذه الزيادة فى الزمان على العكس ، لكنه بدأ بأفضلها ، وهى سياده نفسه ، ثم سياده أبيه لأنه أخص به ، وقال الفراء (٦) : افادتها للترتيب جوازاً لا - وجوباً ، واستدل بقوله : (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) (٧) ومعلوم أنه جعل حواء قبل خلقنا وقوله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) (٨) أمر الملائكة بالسجود قبل خلقنا ، وأجيب عن الأول بأن المراد ثم جعل من جنس بنى آدم أزواجاً لهم من جنسهم لا من جنس آخر لأن الجنس إلى جنسه أميل ، وليس المراد بزوجه حواء ، وقوله : (ثم جعلنا منها) أى من جنسها ،

ص: ١١٥٠

١- طه ٢٠ / ٨٢ ، وتمامها : (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى).

٢- فصلت ٤١ / ٣٠ وتمامها : (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ ...).

٣- الأنعام ٦ / ١ وتمامها : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ).

٤- النور ٢٤ / ٤ وتمامها : (وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ...).

٥- البيت من الخفيف ، وهو لأبى نواس فى ديوانه ١ / ٣٥٥ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٣٦٧ ، ورصف المبانى ٢٥٠ ، والجنى الدانى ٤٢٨ ، ومغنى اللبيب ١٥٩ ، وخزانه الأدب ١١ / ٣٧ - ٤٠ - ٤١ ، والدرر ٦ / ٩٣. والتمثيل به فى مجيء (ثم) لا - تفيد الترتيب.

٦- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٣٩٦.

٧- الأعراف ٦ / ١٨٩.

٨- الأعراف ٧ / ١١ وتمامها : (اسْجُدُوا لِلَّهِ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ).

فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وعن الأخرى أنها حذف مضاف أى خلقنا أباكم غير مصور ثم صورنا أباكم بعد اتخاذه غير مصور ثم قلنا للملائكة ، والمراد ثم إنا نخبركم بعد ذلك و (ثم) تفييد ترتيب [ظ ١٤٠] الإخبار لا ترتيب القول للملائكة على خلق أولاد آدم وتصويرهم.

قوله : (وحتى مثلها) يعنى مثل (ثم) فى إفاده الترتيب بمهله ، وقال ركن الدين : هو بين (الفاء وثم) فى المهله ، ومنهم من جعلها كالواو فى غايه الترتيب ، نحو : (قدم الحاج حتى المشاه) ، و (مات الناس حتى الأنبياء) ، وقال نجم الدين (١) : معنى الترتيب فيها ، أن الذى بعدها يجب أن يكون آخر الذى قبلها فى القوه أو آخرها فى الضعف ، فإذا ابتدأت من الجانب الأضعف كان الآخر وهو الذى بعدها أقواها نحو : (مات الناس حتى الأنبياء) ، وإذا ابتدأت من الجانب الأقوى كان الذى بعدها أضعفها ، نحو :

(قدم الحاج حتى المشاه) ، وأما الزمان فلا ترتيب فيه ، بل يجوز قدوم المشاه قبل الركبان أو معهم.

قوله : (ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوه أو ضعفا) ، ل- (حتى) العاطفه شروط :

أحدها : أن يكون معطوفها كجزء من متبوعه نحو : (ضربت القوم حتى زيدا) فإن لم تلفظ به لم تكن عاطفه نحو : (نمت البارحه حتى الصباح).

الثانى قوله : أن يكون معطوفها جزءا من متبوعه ، نحو : (أكلت السمكه

ص : ١١٥١

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٦٩ ، والعبارة منقوله بتصرف.

حتى رأسها) أو فى معنى الجزء نحو: (قتل الجند حتى دوابهم).

الثالث قوله: (ليفيد قوه أو ضعفا) (١)، ويدخل فى القوه الأعظم والأكثر، وفى الضعف الأحق والأقل عددا أو قدره، فالأعظم مات الناس حتى الأنبياء)، والأكثر (قدم الحاج حتى المشاه)، والأقل قدره (استنت الفصال حتى القرعى) (٢)، وإنما شرط هذا لأن ما بعد (حتى) العاطفه داخل، فلا معنى لذكره إلا أن يفيد بخلاف الواو، فإن ما بعدها لا ينطبق على ما قبلها إلا فى مواضع التعظيم نحو: (وَمَلَأْنِيهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ) (٣).

الرابع: أن لا يكون المعطوف بها إلا مفردا لأنها بمعنى (إلى) فى الأصل فلا تدخل إلا ما تدخل عليه (إلى).

الخامس: أن يكون مختصا، لأنه فى الأصل غايه، والغايه لا تكون إلا مخصصه، فتقول: (ضربت القوم حتى زيدا القوى أو الضعيف) ولا تقول: (حتى زيد) وتسكت، إلا أن يكون مفيدا.

السادس: إنه إذا عطف بها على مجرور أعيد الجار لكى لا يتوهم أنها

ص: ١١٥٢

١- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٣٧: (لا يعطف ب- حتى) إلا- بعض أو كـ بعض، وغايه للمعطوف عليه فى زياده أو نقص فيدخل فى الزيادة الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل فى النقص الأضعف والأحق والأقل نحو: (فاق على - رضى الله تعالى عنه - الأبطال حتى عنتره، وعجز فى العلم الأذكىاء حتى الحكماء، وقصر عن جوده الغيوث حتى الـديم).

٢- ينظر المثل فى المستقصى ١ / ١٥٨، ومجمع الأمثال ١ / ٣٣٣، واللسان مادة - (قرع) ٥ / ٣٥٩٤، و (سنن) ٣ / ٢١٢٧، يضرب مثلا- للرجل يدخل نفسه فى قوم ليس منهم، والقرعى من الفصال التى أصابها قرع - وهو بثر، فإذا استنتت الفصال الصحاح مرحا نزت القرعى نزوها، تشبه بها وقد أضعفها القرع عن النزوان، والاستنتان النشاط (ينظر اللسان مادة (سنن) واستنتت: أى سمت ونشطت.

٣- البقره ٢ / ٩٨ وتامها: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ).

الجاره نحو: (مررت بالقوم حتى يزيد)، وحتى الجاره تشارك العاطفه فى الرابع والخامس، وكل موضع جاء فيه العطف فالجر جائز ولا عكس، وقد تصح جاره وعاطفه وابتدائه نحو:

[٧٨٢] ألقى الصحفيه كى يخفف رحله

والزاد حتى نعله ألقاها (١)

فالحركات فى (نعله)، وأقسام (حتى) ثلاثه، (عاطفه) و (جاره) وهى الناصبه للفعل و (ابتدائه).

قوله: (و (أو) و (إمّا) (٢) و (أم)) [وهى لأحد الأمرين مبهما] (٣)، هذا القسم الثانى الذى يفيد أحد الأمرين لا بعينه، أمّا (أو) فهى فى الخبر للشك أو الإبهام والتفصيل، وفى الأمر للإباحه والتخير، فالشك فى الإخبار نحو: (جاء زيد أو عمرو)، والإبهام لمل فيه ضرب من المصلحه أو غيرها نحو: (أتاها أمرنا لئلا أو نهاراً) (٤)، و (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (٥). و (جاءنى زيد أو عمرو) إذا كنت عالما بمن جاء قال لييد:

ص: ١١٥٣

١- البيت من الكامل، وهو للمتمس فى ملحق ديوانه ٣٢٧، وينظر الكتاب ١ / ٩٧، وشرح أبيات سيويه ١ / ٤١١، وشرح المفصل ٨ / ١٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٣٨، والجنى الدانى ٥٤٧ - ٥٥٣، ومغنى اللبيب ١٦٧، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٧٠، وهمع الهوامع ٤ / ١٧١، وخزانه الأدب ٣ / ٢١ - ٢٤. والشاهد فيه قوله: (حتى نعله ألقاها) حيث يجوز فى (حتى) ثلاثه أوجه الرفع على الابتداء، وألقاها خبرهن والجر على أن (حتى) حرف جر بمعنى إلى، والنصب على العطف ب- (حتى).
٢- قال ابن هشام فى المغنى ٨٤: و (إمّا) عاطفه عند أكثرهم أعنى إمّا الثانيه فى نحو قولك: (جاءنى إمّا زيد أو عمرو) وزعم يونس والفارسى وابن كيسان أنها غير عاطفه كالأولى، ووافقهم فى ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفه (...). وينظر الجنى ٥٢٩.

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٤- يونس ١٠ / ٢٤: وتمامها: (... حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا ...).

٥- الصافات ٣٧ / ١٤٧.

وهل أنا إلا من ربيعه أو مضر (١)

والتفصيل حيث لا شك ولا قصد إبهام نحو: (الاسم: معرفه أو نكره)، و (المحدث جسم أو عرض)، وأما الأمر فالإباحه فيما أصله الحصر، نحو:

(خذ ديناراً أو درهماً) و (اضرب زيدا أو عمرا) ومنهم من عكس وظاهر كلام المبرد (٢) أنه المختار، وقال نجم الدين: (٣) إن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيله فهي الإباحه، وفي الجمع بينهما وفي التخيير يتحتم أحدهما، وفي التخيير قال: والفرق بينهما: أن الإباحه يجوز الاقتصار بها على أحد الفعلين، والجمع بينهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا يجوز الجمع.

وأقسام (أو) أربعة: عاطفه كهذه، وبمعنى (بل) عند بعضهم، نحو: (فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) (٤) وبمعنى (الواو) عند الأخص (٥)، والجرمى (٦) والفراء (٧)، نحو قول النابغه:

ص: ١١٥٤

١- عجز بيت من الطويل، وصدرة: تمنى ابتأى أن يعيش أبوهما وهو للبيد بن ربيعه العامرى فى ديوانه ٢١٣، وينظر الأغانى ١٥ / ٣٠٥، وأمالى المرتضى ١ / ١٧١، ٢ / ٥٥، وشرح الرضى ٢ / ٣٧٠، وشرح شذور الذهب ١٩٨، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٠٢، وشرح القصائد الشعر ٥١٣، وخزانه الأبد ٤ / ٣٤٠، ١١ / ٦٨ - ٦٩. والشاهد فيه قوله: (من ربيعه أو مضر). حيث استعمل (أو) وإنما استعمال للابهام مع علمه من أيهما هو وهو من مضر وليس من ربيعه.

٢- ينظر المقتضب ١ / ١٤٨ - ١٤٩.

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٠٧، والنقل بتصرف وليس بالنص.

٤- البقره ٢ / ٧٤ وتمامها: (ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجاره أو أشد قسوه...).

٥- ينظر الجنى ٢٣٠، ومغنى اللبيب ٩١.

٦- ينظر المصدر السابق.

٧- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٩٣.

[٧٨٤] قالت ألا ليت هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فقد (١)

أى ونصفه ، لأنه حال لكلامها ب- (إلى) وقالت :

[٧٨٥] ليت الحمام ليه

إلى حمامتيه

ونصفه قدّيه

تمّ الحمام ميه (٢)

وبمعنى (إلا) أو (إلى) نحو: (هو قاتلى أو أفتدى منه) ، (ولأرمينك أو تعطينى حقى [و ١٤١] وأما (إمّا) فمعناها بمعنى (أو) فى الخير للشك ، والإبهام ، أو التفصيل وفى الأمر للإباحه ، أو التخيير ، فالشك : (جاء إما زيد وإما عمرو) إذا كنت غير عالم ، والإبهام (وَأَخْرَوْنَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ) (٣). والتفصيل : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٤).

والإباحه : (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين) والتخيير (اضرب إمّا زيدا وإما عمرا) ، إلا أنها أضعف فى المعنى من (أو) ، لأن الكلام معها مبنى من أول وهله على الشك ، أو الإبهام أو التفصيل أو الإباحه ، والتخيير بخلاف

ص: ١١٥٥

١- البيت من البسيط ، وهو للنباغه المذيابى فى ديوانه ٢٤ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٣٧ ، والخصائص ٢ / ٤٦٠ ، والأغانى ١١ / ٣١ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٨ ، ووصف المبانى ٣٦٧ - ٣٣٨ ، وتذكره النحاه ٣٥٣ ، ومعنى اللبيب ٨٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٧٥ - ٢٠٠ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٩ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٥ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٢٥١ - ٢٥٣. والشاهد فيه قوله : (إلى حمامتنا أو نصفه فقد) حيث جاءت (أو) بمعنى الواو كما ذكر الشارح وهو عند الأخفش والجرمى والفراء وروى البيت كما ذكر ابن هشام بالواو (ونصفه) مما يقوى ذلك.

٢- الرجز بلا نسبه فى شرح شواهد المغنى ١ / ٧٧. والشاهد فيه قوله : (إلى حمامتيه) حيث استعمل (إلى) بمعنى (أو).

٣- التوبه ٩ / ١٠٦.

٤- الإنسان ٧٦ / ٣.

(أو) فلك أن تبنى على الشك من أول الكلام ، أو التحقيق نحو : (جاء إما زيد أو عمرو) و (جاء زيد أو عمرو) ولأنه لا يعطف بها إلا- مكروه ، لأن الواو لازمه للأخيره غالبا ، ولهذا زعم بعض المحققين أنها غير عاطفه ، وأن العطف بالواو التي معها ، لأنها لو كانت عاطفه لم يجمع بين حرفى عطف فى حاله واحده ، ولأن الأولى غير عاطفه ، فما خص هذه بالعطف دونها والمعنى واحد ، وضَعَف كلامه بأنه قد تحذف الواو نحو قوله :

[٧٨٦] ياليتما أمنا شالت نعماتها

إما إلى جنّه إما إلى نار (١)

فليس العطف فى هذه الحاله إلا ب- (إما) وإذا بنيت ل- (إما) على (إما) وإما العاطفه للاسم على الاسم.

قوله : (وأم) (٢) ، هى حرف عطف بسيط ، قال ابن كيسان : (٣) أصلها (أو) فأبدلت الواو ميما ، ورد بأن من شرط البدل والمبدل منه عدم الاختلاف : نحو (عنان) و (أنان) ، وأما (أو) و (أم) المتصله بمعنى (أى) والمنقطعه مقدره بعد الهمزه ، ولكل منهما معان تختص به ، أما ما تختص به

ص: ١١٥٦

١- البيت من البسيط ، وهو للأحوص فى ملحق ديوانه ٢٢١ وسعد بن قرط العبدى الحذب ، الملقب بالتحيف فى المحتسب ١ / ٢٨٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧١٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٧٢ ، وتذكره النحاه ١٢٠ ، وورصف المبانى ١٨٥ ، والجنى الدانى ٥٣٣ ، ومغنى اللبيب ٨٥ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٨٦ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٥٤ ، وخزانه الأدب ١١ / ٨٦. ويروى فى بعض المصادر : إما إلى جنّه وإما إلى نار ، مثل تذكره النحاه ، وورصف المبانى ، ومغنى اللبيب ، وهمع الهوامع. والشاهد فيه قوله : (إيما) حيث حذف الواو لكى لا يجمع بين حرفى عطف.

٢- فى الكافيه المحققه ف- أم بدل وأم.

٣- ينظر الجنى الدانى ٢٠٥.

(أم) تعين فيه المنقطعه نحو: (الم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا- رَبِّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءً) (١). وحيث يكون العطف بين جملتين في باب التسويه في لفظ (سواء) ، و (ما أبالي) فقط نحو: (سواء عليّ أقيمت أم قعدت) ، (ولا أبالي أقيمت أم قعدت) فإن كان بين مفردين تعينت الواو نحو: (سواء عليّ الخير والشر) ، وجوز الخليل (٢) في غير (سواء) وما (أبالي) أن تجرى مجراهما فتذكر بعده نحو: (لأضربنه قام أم قعد) ومنه.

[٧٨٧] ...

أطال فأملى أم تناهى فأقصرا (٣)

روى (أم) و (أو) ، فإن جئت ب- (أو) فأطال رباعى وإن جئت ب- (أم) فأطال من الطول دخلت عليه الهمزة لأنها لا تكون قبل (أو) ، وأما الذى تختص به فحيث تكون موضع حال ، نحو: (لا- أبالي أنك قمت أو قعدت) إذا قصدت الحال ، وكان قبل المتعاطفين كلام تامّ ومنه :

[٧٨٨] إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده

أطال فأملى أو تناهى فأقصرا

وأما الذى تختص به (أو) وسائر المواضع تحتمل (أو) و (أم) هذا مذهب

ص: ١١٥٧

١- السجده ٣٢ / ١ - ٢.

٢- ينظر الكتاب ٣ / ١٧٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٧٧.

٣- عجز بيت من الطويل ، وصدده: إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده وهو لزياده بن زيد العذرى فى الكتاب ٣ / ١٨٥ ، وينظر شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٤٨ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٢ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٧٤٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٧٧ ، واللسان ماده (نهى) ٦ / ٤٥٦٤ ، والأشباه والنظائر ٤ / ١٠٢ ، وخزانه الأدب ١١ / ١٧٠ - ١٧٣. والشاهد فيه دخول (أو) لأحد الأمرين ، وروايه (أم) لا شاهد فيها لوقوع (أم) بعد همزه التسويه ، والشاهد فيه جواز الإتيان ب- (أو) مجردة عن الهمزة بعد لا أبالي ، ولا يجوز الإتيان ب- (أم).

الفارسي (١) والمصنف (٢) ، قال نجم الدين : (٣) وقوع (أم) فى التسويه (٤) غالب لا واجب ، والفرق بين (أو) و (أم) أنّ (أو) للسؤال عن أحدهما ، فجوابه ب- (نعم) أو (لا) و (أم) المتصله لطلب التعيين ، فجوابه : زيد أو عمرو ، فالسؤال عما قد علم.

قوله : (المتصله) ، هى على ضربين ، متصله ومنقطعه ، ومعنى الاتصال افتقار ما بعدها إلى ما قبلها ، ومعنى الانقطاع أن الذى بعدها مستقل بنفسه ومنقطع مما قبله ك- (بل) وهى عاطفه جمله على جمله ، وقد تعطف على مفرد عند ابن مالك (٥) نحو : إنها لأبل أم شاء (٦) ، وقال أبو حيان : (٧) إنها غير عاطفه ، لأن ما بعدها مستقل مستأنف ، لذلك سميت منقطعه ومنفصله ، والفرق بينهما : أن المنقطعه تلزم بعدها الجمله لفظا أو [ظ ١٤١] تقديرًا ، وقال الزمخشري : (٨) إن كان بعد الهمزه لم يجز حذف إحدى جزئى الجمله خشيه اللبس بالمتصله ، وإن كانت فى الخبر أو بعد

ص: ١١٥٨

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٧٦ ، والجنى الدانى ٢٠٦.

٢- ينظر شرح المصنف ١٢٧.

٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٧٧.

٤- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٧٥ : (وأما همزه التسويه ، وأم التسويه فهما اللتان تليان قولهم : سواء ، وقولهم : لا- أبالى ومتصرفاته ، نحو قولك : سواء على أقمت أم قعدت ، ولا أبالى أقام زيد أم قعد؟ فعند النحاه قولك : أقمت أم قعدت؟ جملتان فى تقدير مفردين ، معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف. أى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك معطوف عليه وسواء خبر مقدم.

٥- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٤٣ ، والهمع ٥ / ٢٤٦.

٦- القول فى سيبويه ٣ / ١٧٢ ، والأصول ٢ / ٢١٣ ، والجنى الدانى ٢٠٦ ، والمغنى ٦٦ ، والهمع ٥ / ٢٤٦.

٧- ينظر رأى أبى حيان فى الهمع ٥ / ٢٤٦.

٨- والعباره فى المفصل ٣٠٥ هى التاليه : و (أم) لا تقع إلا فى الاستفهام إذا كانت متصله ، والمنقطعه تقع فى الخبر أيضا ، تقول فى للاستفهام أزيد عندك أم عمرو؟ وفى الخبر إنها لأبل أم شاء.

(هل) جاز الحذف ، نحو : (إنها لإبل أم شاء) ، وهل ضربت زيدا أم عمرا؟ قوله : (لازمه لهمزه الاستفهام) ، يعنى أن المتصله لها شروط :الأول : لزوم الاستفهام لفظا نحو : (أزيد عندك أم عمرو) ، أو تقديرا نحو قوله :

[٧٨٩] لعمر ك ما أدرى وإن كنت داريا

بسبع رمين الجمر أم بثمانيا (١)

تقديره : أسبع.

قوله : (على الأفصح) ، إشاره إلى البيت وقيل : إنه قد جاءت (أم) متصله بعد هل شاذا ، نحو : (هل زيد عندك أم عمرو؟)

الثانى قوله : (يليهما أحد المستويين والآخر بعد الهمزه) ، يعنى إنه يقع بعد (أم) مثل ما يقع بعد الهمزه من اسم وفعل وظرف وجمله ، نحو : (أزيد عندك أم عمرو) و (أزيد قام أم عمرو قاعد) فيجوز عند المصنف (٢) ، وإشاره إلى خلاف سيبويه (٣) وجماعته ، فإنهم قالوا : لا يلزم الاستواء فى

ص : ١١٥٩

١- البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعه فى ديوانه ٢٦٦ وينظر الكتاب ٣ / ١٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٥١ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٦٦ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ١٥٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٤٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٧٣ ، ووصف المبانى ٤٥ ، والجنى الدانى ٣٥ ، ومغنى اللبيب ٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٣٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٤٠ ، والخزانة ١١ / ١٢٢ - ١٢٤ ، والروايه فى ما اطلعت عليه من مصادر بثمان و ليس بثمانيا. والشاهد فيه قوله : (بسبع رمين الجمر أم بثمان) يريد أسبع فحذف همزه الاستفهام ، قال المرادى فى الجنى ٣٥ : والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها (أم) المتصله لكثرتة نظما ونثرا.

٢- ينظر شرح المصنف ١٢٧.

٣- ينظر الكتاب ٣ / ١٧٠ - ١٧١ ، ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٧٥.

الاسميتين والفعليتين ، واحتجوا بقوله تعالى : (أَدْعَوْتُهُمْ أُمَّنَّكُمْ صَامِتُونَ) (١). والممانع يجعل (أم) هنا منقطعه.

الثالث : قوله : (بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ومن ثمت) ، يريد أنك في المتصله قد علمت أن أحدهما عنده ، ولكن طلبت تعيينه ، فهي مقدره ، أى فى جوابها (زيد وعمرو) بخلاف المنقطعه ، فإن ما بعدها جمله مستقله مقدره ب- (بل).

قوله : (ضعف) (أرأيت زيدا أم عمرا) أى من حيث اشتراط أن يليها أحد المستويين ، ضعف هذه المسأله وذلك إشاره إلى قول سيويه (٢) ، وزاد السيد شرف الدين وقد ذكره الشيخ (٣) فى شرح المفصل أنه إذا عودل بين اسمين خبرهما واحد ولم يذكر بعد أم المتصله نحو : أزيد عندك أم عمرو ، فإن اختلف الخبران احتملت الاتصال والانقطاع نحو : أزيد عندك أم عمرو فى الدار.

قوله : (ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون (نعم) أو (لا)). يعنى من حيث إنهما لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين ، لأن الجواب يطابق السؤال ، لأنه لو أجيب ب- (نعم) لم يردّ على ما قد عرفه السائل ، أما (لا) فلا يجاب بها المتصله.

ص: ١١٦٠

١- الأعراف ٧ / ٩٣ وتمامها : (وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ). قال الرضى بعد هذه الآيه فلتقدم الفعلية وإلا لم يجز (ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٧٥).

٢- سبق تخريج قول سيويه.

٣- ينظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٢٠٩ وأماله ٢ / ٧٤٩.

قوله : (والمنقطعه ك- (بل) و (الهمزة) يعنى أن معناهما يخالف المتصله لأنها فى تقدير استفهام آخر ، وإضراب عن الأول ، ولهذا أجيب ب- (نعم) أو (لا-) فإن أجيب بالتعيين فزياده بيان ، وهى تدخل حيث الاستفهام نحو قوله تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) (١) ، وقولك لشيح رأيته : (إنها لأبل) ثم حصل بعد ذلك شك فقلت : (أم شاء) (٢) ، مستأنفا مضربا عن الأول ، وفى الاستفهام ب- (هل) سواء وليها أحد المستويين على كلام المصنف (٣) نحو : (ضربت أزيذا أم عمرا) وحيث يقع بعدها مبتدأ أو خبر ، أم مذكور مثل خبره ، نحو : (أزيد عندك أم عمرو عندك) ، وبغير كان ثلاثه مواضع ، حيث يقع بعدها جملتان فعليتان نحو : (أقام زيد أم قعد عمرو) واسميتان والخير متقدم فيهما ، نحو : (أعندك زيد أم عندك عمرو) ، أو اسميتان والخير مختلف ، نحو : (أزيد عندك أم عمرو فى الدار) فلا تتميز المتصله من المنقطعه فى هذه المواضع إلا بالمعنى والقرينه.

قوله : (مثل : إنها لأبل أم شاء) هذا مثال للخبر تقديره : بل أهى شاء ب- (بل) والهمزه ، وهو مذهب البصريين (٤) أعنى تقديره (بل) والهمزه فى الاستفهام والخبر ، والكسائى (٥) لا يقدر إلا (بل) فقط ، وبعض الكوفيين (٦) . قال : يقدر فى الاستفهام (بل) فقط . وفى الخبر (بل) وقد تجوز

ص : ١١٦١

- ١- السجده ٣٢ / ٣ .
- ٢- ينظر الكتاب ٣ / ١٧٢ ، والمفصل ٣٠٥ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٩٨ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٤٣ ، والجنى الدانى ٢٠٦ ، والمغنى ٦٦ .
- ٣- ينظر شرح المصنف ١٢٧ .
- ٤- ينظر الجنى الدانى ٢٠٥ ، ومغنى اللبيب ٦٦ .
- ٥- ينظر المغنى ٦٧ .
- ٦- ينظر الجنى ٢٣٧ ، والمغنى ٦٦ .

الهمزة. وأقسام (أم) متصله ومنقطعه واستفهاميه عند أبي عبيده (١) نحو :

[٧٩٠] أم هل كبير بكى لم يقض حاجته (٢)

...

وزائده عند أبي زيد (٣) ، وجعل منه (أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا) (٤).

قوله : (و (إمّا) قبل المعطوف عليه) ، مكسوره الهمزة وروى قطرب (٥) فتحها ، وروى (إيما) بإبدال أحد اليمين ياء وهى مركبه عند سيويه من (إن) الشرطيه و (ما) (٦).

(وأما قبل المعطوف عليه لانزومه مع (إمّا)) يعنى إذا أردت الإتيان ب- (إمّا) العاطفه ، وجب الإتيان ب- (إمّا) أخرى قبل المعطوف عليه نحو :

ص: ١١٦٢

١- ينظر الجنى ٢٠٥ ، والمغنى ٧٠ ، والهمع ٥ / ٢٣٤.

٢- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : إثر الأ-حبه يوم السبن مشكوم وهو لعلقمه الفحل فى ديوانه ٥٠ ، ينظر الكتاب ٣ / ١٧٨ ، والمفضليات ٣٩٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٠ ، واللمع ١٨٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٢٧ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٩ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٧١ ، ورفض المبانى ٤٧٠ ، واللسان ماده أمم ١ / ١٤٠ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٤٤ ، وخزانة الأدب ٤ / ٢٨٦ ، والمشكوم المجازى ، والشكم العطاء وقيل الجزاء ينظر اللسان ماده (شكم) ٤ / ٢٣١٢ ، ويروى عبرته بدل حاجته ، وقبله حيث يوردهما أكثر النحاه معا : هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم قبلها إذ نأتك اليوم مصروم والشاهد فيه قوله : (أم هل) حيث دخلت (أم) منقطعه بعد هل.

٣- ينظر الجنى الدانى ٢٠٦ - ١٠٧.

٤- الزخرف ٤٣ / ٥١ - ٥٢ وتماهما : (... الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ).

٥- ينظر رأيه فى شرح الرضى ٢ / ٣٧٢. قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٥٠ : وبنو تميم يقولون : قام أمّا زيد وأمّا عمرو) وتبدل الميم التى تليها - أى التى تلى الهمزة - ياء ، ثم قال فى الصفحه ٢ / ٧٥٢ : وأصل إمّا (إن) فزيدت عليها (ما).

٦- ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٢ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٣٧٢.

(جاء إما زيد وإما عمرو) ، لأن (إمّا) [و ١٤٢] العاطفه موضوعه للشك من أول الأمر ، وأجاز الكوفيون (١) عدم الإتيان بها نحو قوله :

[٧٩١] ألم بدار قد تقادم عهدها

وإما بأموات ألم خيالها (٢)

أى إما بدار وإما بأموات ، وهو شاذ عند البصريين.

قوله : (جائزه مع (أو) إشاره منه إلى الفرق بين (أو) و (إما) يعنى إذا جئت ب- (أو) العاطفه جاز الإتيان ب- (إمّا) قبلها ، ولكن إذا أردت به الشك من أول الأمر ، وحذفها إن لم ترد نحو : (إمّا زيد أو عمرو) ، (وجاء زيد أو عمرو).

وقوله : (و (لا-) و (بل) ، وإلى هذا القسم الذى لأحد الأمرين بعينه أما (لا) فهى لإثبات الحكم للأول دون الثانى ، وشرطها أن يكون ما قبلها موجبا صالحا لتناول المعطوف ، نحو : (جاء زيد لا عمرو) ، أو أمر نحو : (اضرب زيدا لا عمرا) ، وقد يأتى فى النداء نحو : (يا زيد لا- عمرو) ولا- يجىء بعد النفى والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ، ولا- تعطف بها الجملة الاسميه ، ولا جملة الفعل الماضى ولا يصح : (جاء زيد لا

ص: ١١٦٣

١- ينظر رأى الكوفيين والبصريين فى الهمع ٥ / ٢٥٤.

٢- البيت من الطويل ، وهو لذى الرمه فى ملحق ديوانه ٣ / ١٩٠١ ، وينسب للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٧ وينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٣٩٠ ، والمنصف ٣ / ١١٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٤٥ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ٧٥٠ ، وشرح الكافيه الشافيه ٣ / ١٢٢٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٧٢ ، ورفض المبانى ١٨٥ ، والجنى الدانى ٥٣٣ ، والمغنى ٨٧ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٩٣ ، وهمع الهوامع ٥ / ٢٥٤ ، وخزانه الأدب ١١ / ٧٦ - ٧٨. وتروى : وتهاض بدار كما فى معانى الفراء ، ويروى تلم بدل ألم وتهاض من هاض العظم كسره بعد الجبر. والشاهد فيه قوله : (وإما بأموات) يريد تلم إما بدار وإما بأموات فحذف إمّا الأولى مستغنيا عنها بالثانيه والبصريون يعدون هذا شذوذا ولا يجيزون إلا التكرير.

عمرو قام) ، ولا (جاء زيد لا قعد) ، وقد يعطف بها المضارع نحو : (أقوم لا أقعد) ، وإذا كررت لزمت الواو وكانت العاطفه (١) ، ولا- زائده نحو : (جاء زيد لا بكر ولا عمرو) ، وأما (بل) فهي عكس (لا) للإضراب عن الأول ، موجبا كان أو منفيا نحو : (جاء زيد بل عمرو) ، (وما جاء زيد بل عمرو) ، والإضراب عن الأول إما لغلظ نحو : (جاء زيد بل حمار) أو لعرض نحو : (الدار لزيد بل لعمرو) ، أو لإبطال نحو : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَ اللَّهِ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) (٢) . (أَتَوَصَّوْا بِهِ بِبِلِّ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ) (٣) . أو لكون الثانى مغنيا نحو : (بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ) (٤) . أو أهمّ نحو : (زيد قادم بل الأمير قادم) ، (سَيُيْهِزُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ، بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ) (٥) وقد يراد لا قبل (بل) فى الإثبات والنفى ، ومعناها راجع إلى ما قبلها نحو : (قام زيد لا بل عمرو) ، فلا نفى لقولك : (قام زيد لا لما يعد بل) ، ولو لم تجئ كانت الجملة الأولى مسكوتا عنها تحتل الصدق والكذب ، وإذا دخلت على النفى كانت مؤكده نحو : (ما جاء زيد لا بل عمرو).

قوله : (و) [لكن] لأحدهما معينا [٦] و (لكن) لازمه للنفى) ، يعنى لا

ص: ١١٦٤

- ١- هذه العبارة من بدايه شرح قوله (لا بل) إلى قوله العاطفه منقوله عن شرح الرضى دون عزو مع تصرف يسير ٢ / ٣٧٢.
- ٢- الأنبياء ٢١ / ٢٦.
- ٣- الذاريات ٥١ / ٥٣.
- ٤- النمل ٢٧ / ٦٦ وتمامها : (بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ).
- ٥- القمر ٥٤ / ٤٥ - ٤٦ وتمامها : (... وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ).
- ٦- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

تفارقه ، لأنها للاستدراك وأجازها الكوفيون (١) في الموجب ولا- حجه لهم ، والعطف بها إن كان في المفردات لم تعطف بها إلا بعد نفي ما قبلها لفظاً ، سواء كان ب- (ما) أو ب- (لا) أو ب- (ليس) وإنما لزم ما قبلها ، لأنها موضوعه للمغايره ، و (شرط) مغايره ما قبلها لما بعدها نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ (٢) فقط فهي واقعه في جميع أنواع الكلام ، حتى حصلت المغايره خلا الاستفهام والترجي والنهي والعرض والتخصيص (٣) ، والمغايره لا- تكون إلا- بنفي الجملة الأولى ، لأن النفي للأحداث لا- للجث ، نحو : (ما جاءني زيد لكن عمرو) ، وتقديره : جاء ، وإن كان في الجملة فلا بد من اللفظ المنفي لفظاً أو معنى ، لكن يجوز أن يكون المنفي لفظاً قبلها نحو : (لم يقيم زيد لكن قام عمرو) ، وبعدها نحو : (قام زيد لكن لم يقيم عمرو) ، ومثال نفي المعنى : (قام زيد لكن عمرا قعد) ، وقال الجزولي : (٤) هي في الجمل مخففه من الثقيله وليست عاطفه ، وقال يونس : (٥) هي المخففه مطلقاً وعامل ما بعدها فعل مقدر حذف لدلاله الأول عليه لجواز دخول الواو عليها ، وتشكل عليه حيث يليها المجرور نحو : (ما مررت بزيد لكن عمرو) وأما إذا دخلت عليها الواو فالعطف بها لا- يذكر ودخول لكن معها للاستدراك فقط.

ص: ١١٦٥

١- ينظر شرح الرضى ٣٧٨ / ٢.

٢- هذه العبارة منقوله عن شرح الرضى ٣٧٩ / ٢ دون عزو.

٣- ينظر شرح الرضى ، والعبارة منقوله عنه في ٣٧٩ / ٢.

٤- ينظر شرح الرضى ٣٨٠ / ٢.

٥- ينظر شرح الرضى ٣٧٩ / ٢.

قوله : (حروف التنبيه) كان الأولى أحرف التنبيه ، لأنها جمع قله ، وإنما سميت حروف تنبيه لأنها وضعت لإيقاظ المخاطب ، ولهذا قيل في حدها هي الأحرف الداخلة على المفرد ، والجمله لإيقاظ المخاطب.

قوله : ((ألا-) و (أما) و (ها)) يعنى أنها بلا حدّ ، وزاد ابن مالك (١) [يا] (٢) وأكثر ما يليها عنده منادى أو فعل أمر أو تمن أو تقليل ، نحو : (يا زيد) و (أَلَا يَسْجُدُوا) (٣) و (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) (٤).

[٧٩٢] يا رب مكروب (٥)

...

...

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ، وغيره يجعله للنداء والمنادى محذوف نحو : (هما والله) و (يا والله) و (أم) و (أما) و (ألا) لا تدخلان إلا على جملة ، ولها الصدر لثلاث يفوت الغرض وهو إيقاظ المخاطب من أول الأمر ، وكثرت (ألا) مع النداء ، و (أما) مع القسم (أَلَا يَسْجُدُوا) وقوله :

ص: ١١٦٦

١- ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٢٠٠ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨١.

٢- زياده يقتضيها السياق.

٣- النمل ٢٧ / ٢٥ ، ولتخريج القراءه ينظر السبعه ٤٨٠ ، والكشف ٢ / ١٥٦ وما بعدها ، وحججه القراءات ٥٢٦ ، وما بعدها.

٤- النساء ٧٣ / ٤ ، وتمامها : (... فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا).

٥- جزء من بيت سبق تخريجه

[٧٩٣] أما والذي أبكى وأضحك والذي

أمات وأحيا والذي أمره الأمر (١)

[ظ ١٤٢] وقد جاءت (أما) بمعنى (حقا) ففتح (أن) بعدها نحو: (أما أن زيدا قائم)، وأما (ها) فلازمه للإشارة، فإن دخلت على جملة فلها الصدر، نحو: (هذا زيد قائم)، وكذا يقع فضلا نحو:

[٧٩٤] ها إن عذره إن لم تكن نفعت

فإن صاحبها قد تاه في البلد (٢)

وإن دخلت على اسم الإشارة مفردة صارت كجزء منها، نحو: (هاتا) و (هذا) ولا- يجب لها الصدر، وقد يفصل بينها وبين الإشارة بالمضمر، نحو: (ها أنتم أولاء) (٣) وبالقسم نحو: (ها الله ذا) وب (إن) نحو: (ها إن عذره)، و (بالواو) نحو:

[٧٩٥] ... فقلت لهم:

هذا لهاها وذا ليا (٤)

ص: ١١٦٧

١- البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٣ / ٢٨١، وينظر المفصل ٣٠٩، وشرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧، وشرح المصنف ١٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٣٠، وشرح المفصل ٨ / ١١٤، ووصف المباني ١٨١، ومغنى اللبيب ٧٨، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٠، وهمع الهوامع ٤ / ٣٦٨. والشاهد فيه قوله: (أما) حيث جاءت (أما) للاستفتاح والتنبيه قبل القسم.

٢- البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٨، وينظر المفصل ٣٠٧، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٨٠، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٣٦، وشرح المفصل ٨ / ١١٣، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٠، والجنى الداني ٣٤٩، واللسان مادة (عذر) ٥ / ٢٨٥٤، وخزانه الأدب ٥ / ٤٥٩. ويروى: إلا تكن نفعت، ويروى: إن لم تكن قبلت، ويروى: فإن صاحبها مشارك النكد بدل قد تاه في البلد. والشاهد فيه قوله: (ها إن) حيث جاءت (ها) للتنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل، وهذا قليل.

٣- آل عمران ٣ / ١١٩، وتمامها: (تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ...).

٤- عجز بيت من الطويل، وصدوره: ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا وهو للبيد بن ربيعه في ملحق ديوانه ٣٦٠، وينظر الكتاب ٢ / ٣٤٥، والمقتضب ٢ / ٣٢٣، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٤٤، والمفصل ٣٠٨، وشرح المفصل ٨ / ١١٤، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٣٦، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٠، والهمع ١ / ٢٦٤، وخزانه الأدب ٥ / ٤٦١. والشاهد فيه قوله: (ها وذا ليا) يريد وهذا لى فصل بين (ها) و (ذا) بالواو.

ولا يجوز دخولها في جملة ليس فيها اسم الإشارة عند الخليل (١) وجوز الزمخشري (٢) وغيره دخولها على غير اسم الاستفهام ، نحو : (ها أنتم هؤلاء) ولو كان أنتم فصلا لم تعد بعد (أنتم) ، وهذه الأحرف دخولها عام في الأسماء والأفعال والحروف ، وأقسام (ألا) ثلاثة : للتنبيه كهذه ، ومركبه من (لا) النافية بعد همزه الاستفهام ، وقد تقدمت في باب (لا) وللتحضيض .

[٧٩٦] ألا رجلا جزاه الله خيرا (٣)

...

ص: ١١٦٨

١- ينظر الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٠ .

٢- ينظر المفصل ٣٠٩ ، وقال فيها : (وأكثر ما تدخل (ها) على أسماء الإشارة والضمائر ...) وينظر شرح المفصل ٨ / ١١٤ وما بعدها ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨١ .

٣- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : يدل على محضِّله تبيت وهو لعمر بن قعاس أو قنعاس المرادى ، ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٨ ، ونوادر أبي زيد ٥٦ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ١٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٦٤٢ ، وتذكره النحاه ٤٣ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦٢ ، ورصف المباني ١٦٦ ، والجنى الدانى ٣٢٨ ، ومغنى اللبيب ٢٣٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، واللسان مادة (حصل) ٢ / ٩٠١ ، والخزانه ٤ / ٨٩ - ١٨٣ . والشاهد فيه قوله : (ألا رجلا) حيث وقعت (ألا) للعرض والتحضيض ، ومعناها طلب الشيء ، لكن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث ، ويروى (ألا رجل).

قوله : (حروف النداء) ، كان الأولى أحرف النداء ، وزعم بعضهم أنها أسماء أفعال لتمام الكلام بها مع المنادى ، وضعف بأن التمام لنيابتها مناب الفعل .

قوله : ((يا) و (أيا) و (هيا) و (أى) و (الهمزة)) هذا [وذكر] (١) الشيخ خمسة (٢) وهو مذهب الأكثر ، وزاد الزمخشري (٣) و (وا) ، وبهمزه للندبه ، والكسائي والفراء (٤) بهمزه وألف .

قوله : ((يا) أعمها) يعنى يستعمل فى القريب والبعيد والندبه ، لأنها أم حروف النداء ، وقال الزمخشري : (٥) هى للبعيد ونودى بها للقريب نحو : (يا الله ويا رب) لاستقصار الداعى لنفسه ، واستبعاده (٦) لمظان القبول .

قوله : ((أيا) و (هيا) للبعيد) يعنى لا ينادى بهما القريب قال :

ص : ١١٦٩

١- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق .

٢- ينظر شرح المصنف ١٢٨ .

٣- ينظر المفصل ٣٠٩ .

٤- ينظر رأى الفراء معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٩٧ ، والكسائي فى الجنى الدانى ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٥- ينظر المفصل ٣٠٩ .

٦- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٨١ ، والجملتان منقولتان عنه بدون إسناد ، والمغنى نفسه فى المفصل ٣٠٩ .

وقال :

[٧٩٨] هيا أمّ عمرو هل لى اليوم عندكم

بغيبه أبصار الوشاه سبيل (٢)

قوله : (وأى والهمزه للقريب) عكس (أيا) و (هيا) لا ينادى بهما البعيد قال :

[٧٩٩] ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضحى

بكاء حمامات لهنّ هديل (٣)

وقوله :

[٨٠٠] أعبدا حل فى شعبى غربيا

ألّوما لا أبا لك واغترابا (٤)

ص: ١١٧٠

١- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وبين النقا أنت أمّ سالم وهو لذى الرمه فى ديوانه ٧٥٠ ، وينظر الكتاب ٣ / ٥٥١ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٥٧ ، والمقتضب ١ / ١٦٣ ، والخصائص ٢ / ٤٥٨ ، والأغانى ١٧ / ٣٠٩ ، والإنصاف ٢ / ٤٨٢ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤٥٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١١٩ ، ورفص المبانى ١١٩ - ٢١٥ ، والجنى الدانى ١٧٨ ، واللسان ماده (أ) ١ / ٣ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٥ ، وخزانه الأدب ٥ / ٢٤٧. والشاهد فيه قوله : (أنت) حيث أدخل الألف بين الهمزتين كراهيه لاجتماعهما. ٢- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى تذكره النجاه ٦٨٤ ، وينظر الجنى الدانى ٥٠٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٦. والشاهد فيه قوله : (هيا أمّ عمرو) حيث جاء (هيا) حرف نداء للبعيد.

٣- البيت من الطويل ، وهو لكثيره عزّه فى ديوانه ٤٧٤ ، وينظر رصف المبانى ٢١٤ ، ومغنى اللبيب ٨٠ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٣٤ ، واللسان ماده (رنق) ٣ / ١٧٤٥ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٦ ، والدرر ٣ / ١٦. ويروى : هدير بدل هديل. والشاهد فيه قوله : (أى عبد) حيث جاءت (أى) حرف نداء للقريب.

٤- البيت من الوافر ، وهو لجريير فى ديوانه ٦٥٠ ، وينظر الكتاب ١ / ٣٣٩ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٢٩٧ ، - وشرح أبيات سيويه ١ / ٩٨ ، والأغانى ٨ / ٢١ ، وجمهره اللغة ١١٨١ ، ورفص المبانى ٦٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢١ ، وشرح التصريح ١ / ٣٣١. والشاهد فيه قوله : (أعبدا) حيث جاءت الهمزه حرف نداء للقريب.

وأما (وا) فهي مختصه بالندبه ، نحو : (وا زيدا) وألحقها الزمخشري (١) بحرف النداء لاختصاصها ببعض أحكامه ، وأجاز بعضهم دخولها في النداء نحو :

[٨٠١] وافقعسا وأين منى فقعس

أبلى يأخذها كرؤس (٢)

وهذا التقسيم للمبرد (٣) اختاره الشيخ (٤) ، وأما سيويه (٥) فجعل الهمزة للقريب وحدها ، و (أى) و (أيا) و (هيا) كلهن للبعيد ، وابن برهان جعلها ثلاث مراتب : الهمزة للقريب ، وأى للمتوسط ، وأيا وهيا للبعيد ، واتفق النحاه على جواز نداء القريب بما هو للبعيد على وجه التأكيد ، ومنعوا العكس ، لأنه خلاف وضعه.

ص: ١١٧١

١- ينظر المفصل ٣٠٩.

٢- الرجز لرجل من بنى أسد فى المقاصد النحويه ٢٧٢ / ٤ ، ومجالس ثعلب ٥٤٢ / ٢ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٦ . والشاهد فيه قوله : (وافقسعا) حيث جاءت (وا) التى للنداء للندبه.

٣- ينظر المقتضب ٢٦٨ / ٤ وما بعدها.

٤- ينظر شرح المصنف ١٢٨.

٥- ينظر الكتاب ٢ / ٢٣٠.

قوله : (حروف الإيجاب) إنما سميت حروف إيجاب نظرا إلى (بلى) و (إى) ، لأنهما يوجبان النفي ، وتسمى حروف التصديق نظرا إلى (نعم) و (أجل) و (إنّ).

قوله : (نعم) (١) فيها لغات أفصحها (نعم) كوزن (فرس) وبعدها كوزن (كتف) وبعدها (نعم) كوزن إبل ، وبعدها (نعم) بقلب العين حاء مفتوحه.

قوله : (مقرّره لما سبقها) أى تثبته كما هو ، نفيًا كان أو إثباتًا ، استفهامًا كان أو خبرًا ، جمله فعلية أو اسمية ، يقول القائل : (أجاء زيد) فتقول : (نعم ما جاء زيد) فتقول : (نعم ، أقام زيد) فتقول : (نعم ، ألم يقيم زيد) فتقول : (نعم) لكنها لا تكون إلا فى جواب الاستفهام بالأسماء ، لا تصح نعم فى جواب من قام؟ (٢) وإنما تختص فى جواب الاستفهام بالحروف [و ١٤٣] وهى (الهمزه) و (هل) و (أم).

ص: ١١٧٢

١- ينظر لغات نعم فى اللسان ماده نعم ٤٤٨٣ / ٦ ، وشرح الرضى ٣٨٢ / ٢.

٢- قال الرضى فى شرحه ٣٨١ / ٢ - ٣٨٢ : ف- (نعم) بعد الاستفهام ليست للتصديق ، لأن التصديق إنما يكون للخبر ، والأولى أن يقال : هى بعد الاستفهام لإثبات ما بعده أداه الاستفهام نفيًا كان أو إثباتًا ومن ثم قال ابن عباس رضى الله عنهما : لو قالوا فى جواب (ألست بربكم) نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار أن يقال لها حرف الإيجاب أى إثبات ما بعد حرف الاستفهام).

قوله : (بلى) فيها لغتان التفخيم والإيمانه (١).

قوله : (مختصه بإيجاب النفي) يعنى أنها تنقض النفي الذى قبلها إلى الإيجاب ، وهى تدخل فى الخبر والاستفهام المنفيين فقط نحو : (ما قام زيد) فتقول : (بلى قد قام) أو (لم يقم) فتقول : (بلى أى قد قام) ومنه (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى) (٢) أنت ربنا ، قال ابن عباس : فلو قالوا : (نعم) لكان كفرا ، هذا فى اللغه ، وأما العرف يقتضى بخلاف ذلك ، ألا ترى إذا قال قائل :

أليس لى عندك درهم؟ (٣) فقلت : (نعم) لزمك الإقرار عرفا ، لا لغه ، وجوز بعضهم إيقاع (نعم) موقع (بلى) فيجوز أن تقول : نعم فى جواب أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ تقديره : نعم أنت ربنا و (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (٤) نقول : نعم أنت شرحت صدرى ، وعليه قوله :

[٨٠٢] أليس الليل يجمع أم عمرو

وإيانا فذاك بنا تدانى

نعم وترى الهلال كما أراه

ويعلوها النهار كما علانى (٥)

ص: ١١٧٣

١- ينظر اللسان ماده (بلا) ١ / ٣٥٨.

٢- الأعراف ٧ / ١٧٢.

٣- ينظر شرح المصنف ١٢٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٢ ، ورفض المباني ٤٢٦ ، والمغنى ١٥٤.

٤- الشرح ٩٤ / ١.

٥- البيتان من الوافر ، وهما لجحدر بن مالك فى أمالى القالى ١ / ٢٨٢ ، وينظر سمط اللالى ء ٦١٧ - ٩٦١ ، ومعجم البلدان ٢ / ٢٢٣ ، ماده (حجر) ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٣ ، ورفض المباني ٤٢٧ ، والجنى الدانى ٤٢٢ - ٤٢٣ ، ومغنى اللبيب ٤٥٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٠٨ . والشاهد فيهما أنّ : (نعم) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي فكأنه قال : إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم.

ووجهه أن الهمزة للإنكار ، وقد دخلت على النفي ، فصار معنى الإيجاب مبنى على تقرير مدلول الهمزة مع حرف النفي ، وابن عباس بنى على كون (نعم) تقرر لفظ ما بعد الهمزة ، فلا تناقض بين القولين ، وبعضهم أجاز استعمال (بلى) بعد الإيجاب ك- (نعم) واحتجوا بقوله :

[٨٠٣] وقد بعدت بالوصل بيني وبينها

بلى إن من زار القبور ليعبدا (١)

وقال الفرّاء : (٢) أصلها (بل) زيد عليها قبل الوقف ، ولهذا كانت للرجوع عن النفي ك- (بلى).

قوله : (و (إى) إثبات بعد الاستفهام) يعنى لا تستعمل على المختار إلا بعد الاستفهام فى المثبت ، نحو : (هل زيد قائم) فتقول : (إى والله) قال ابن مالك : (٣) هى بمعنى (نعم) ، فتدخل على ما تدخل عليه نعم.

قوله : (وفى (٤) القسم) يعنى لا تكون إلا فى القسم الموجب نحو : (أزيد قائم) ، فتقول : (إى والله) ، قال تعالى : (وَيَسِّرْ لَنَا ذُرُوبَنَا) أحقُّ هو قُلْ إِي وَرَبِّي (٥) ولا يصح دخولها على فعل القسم ، لا تقول : (إى أقسمت بربى) ، ولا يكون المقسم بعدها إلا لفظ الجلالة أو الرب ولعمري ، وإذا دخلت على

ص : ١١٧٤

- ١- البيت من الطويل ، وهو بلا- نسبه فى أمالى المرتضى ٢ / ١٩٤ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٣٨٢ ، وخزانه الأدب ١١ / ٢١٠ . والشاهد فيه قوله : (بلى) حيث استعمل بلى لتصديق الإيجاب وذلك شاذ ، والقياس استخدام (نعم).
- ٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٨٢ ، والعبارة نفسها عند الرضى .
- ٣- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٨٣ .
- ٤- فى الكافية المحققه (ويلزمها) بدل (فى).
- ٥- يونس ١٠ / ٥٣ ، وتامها : (... إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ).

لفظ الله فلها ثلاثه أحوال ، مع واو القسم ، ومع ها التنبيه ، ومتصله بلفظ الله ، فإذا دخلت على واو القسم فإنها ساكنه ، ولفظ الله مجرورا بالواو ، وإن دخلت على ها التنبيه فهي ساكنه ، وفي ياء (أى) للتنبيه أربعة أوجه ، الأول : إثبات ألف ها وحذف همزه الله ، [والثانى] (١) الجمع بين ساكنين ، وفتحها للمبالغه فى حذف الهاء للساكنين ، كما فى (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ) (٢) ، الثالث : إثبات ألفها وقطع همزه الله (٣) ، الرابع : حكاها أبو على ، قلبت ألفها همزه مفتوحه ، وهى مرتبه فى القوه على ترتيب الأوجه (٤) ، ولفظ الله مجروره لنيابه حرف التنبيه مناب حرف القسم ، وإن دخلت على لفظ الله مجردا عنهما فهو منصوب بفعل القسم المقدر فى (يا) أى ثلاثه أوجه : حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الإيجاب ، وإثباتها مع المده والجمع بين ساكنين أجرى لهما مجرى كلمه واحده.

قوله : (و (أجل) و (جير) و (إنّ) تصديق للمخبر) ، يعنى أنها تستعمل فى الإخبار خاصه منفيها ومثبتها ، استعمال (نعم) ولا يصح استعمالها فى الطلب ، كالأستفهام والأمر والنهى (٥) وقال الأخفش : (٦) (نعم) أحسن من (أجل) فى الاستفهام ، و (أجل) أحسن من (نعم) فى

ص: ١١٧٥

- ١- ما بين الحاصرتين زياده يقتضيها السياق.
- ٢- البقره ٧٤ / ٢ ، وتمامها : (... وإن منها لما يهبط من خشيه الله وما الله بغافل عما تعملون).
- ٣- هذه الأوجه الأربع ذكرها الرضى فى شرحه ٢ / ٣٨٣ ، ولم يعزها الشارح إليه.
- ٤- قال المرادى فى الجنى الدانى ٣٥٠ : (وإذا وليها واو القسم تعين إثبات يائها ، وإذا حذف الخافض فليل إى الله جاز فيها ثلاثه أوجه ، الأول : حذف الياء ، الثانى : فتحها ، الثالث : إثباتها ساكنه ويفتقر الجمع بين الساكنين) ، وعبارته الشارح مأخوذه عن الجنى بتصرف دون عزو ، والنص ما أثبتته.
- ٥- ينظر شرح الرضى فالعباره منقوله عنه دون إسناد ٢٠ / ٣٨٣.
- ٦- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٣.

الخير ، فجوز مجيئها فى الاستفهام ، وفى جبر كسر الزاء وفتحها ، فالكسر على الأصل والفتح للتخفيف ، وعليه :

[٨٠٤] أجل جبر إن كانت أبيت دعاثره (١)

....

روى يفتح الراء وقد ينوب مناب القسم نحو : (جبر لأفعلن) وهى حرف عند المصنف (٢) وجماعه ، وعند سيويه (٣) اسم يعنى حقا ، وقال عبد القاهر : اسم فعل بمعنى أعترف ، وبنيت على الكسر ك- (هيهات) وقيل : ظرف وبنى لعله تمكنه ، والمعنى : لا أفعله أبدا ، و (إن) بمعنى (نعم) هو قول سيويه (٤) والأخفش (٥) واستدلوا بقول ابن الزبير (إنّ [ظ ١٤٣] وراكبها) (٦) وقول الشاعر :

ص: ١١٧٦

١- عجز بيت من الطويل ، وعجزه : فقلن على الفردوس أول مشرب وهو لمضرس بن ربيعى فى ديوانه ٧٦ ، وينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٢٢ ، وينظر المفصل ٣١٠ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ١٢٢ - ١٢٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٣ ، والجنى الدانى ٣٦٠ ، ومغنى اللبيب ١٦٢ ، وشرح شواهدة للسيوطى ١ / ٣٦٢ ، ولسان العرب مادة جبر ١ / ٧٣٧ ، وخزانه الأدب ١٠ / ١٠٣ - ١٠٦ . ودعاثره : مفردا دعثور ودعثره وهو الحوض المتلثم ، والفردوس : موضع . والشاهد فيه قوله : (أجل جبر) حيث استعملها حرف تصديق بمعنى نعم فى غير القسم وكذلك أجل توكيذا لفظيا.

٢- ينظر شرح المصنف ١٢٨ ، ووصف المبانى ٢٥٢ .

٣- ينظر الكتاب ٣ / ٢٨٦ . قال ابن مالك فيما نقله عنه المرادى فى الجنى الدانى ٤٣٣ : (جبر) حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى حقا ، لأن كل موضع وقعت فيه جبر يصلح أن تقع فيه نعم ، وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقا ، فإلحاقها ب- (نعم) أولى ...

٤- ينظر الكتاب ٣ / ١٥١ .

٥- ينظر الهمع ٢ / ١٨٨ .

٦- ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٨٧ ، وشرح المصنف ١٢٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٣ ، والمغنى ٥٧ .

وقد كبرت فقلت إنّه (١)

وجعل بعضهم منه (إنّ هذان لَسَاحِرَانِ) (٢) وأنكر أبو عبيده (٣) وجماعه من النحاه كونها بمعنى (نعم) لأنه قد ثبت لها نصب الاسم ورفع الخبر فلا تخرج عنه إلا بدليل قاطع ، وتأولوا ما ورد ، أما (إنّ وراكبها) فهي للتأكيد ، وحذف اسمها وخبرها ، وهو جائز كما حذف الفعل والفاعل مع (قد) في قوله : (وكان قد) أي (وكان قد زالت) وكما حذف الشرط والجواب في قوله :

[٨٠٦] قالت بنات العم : يا سلمى وإن

كان فقيرا معدما قالت : وإن (٤)

وأما فقلت إنه : فالهاء اسم (إنّ) لا هاء السكت والخبر محذوف.

ص: ١١٧٧

١- البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٦٦ ، وينظر الكتاب ٣ / ١٥١ - ٤ / ١٦٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٧٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٤٩٢ - ٥١٦ ، وجمهره اللغه ٦١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٨٧ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٥٤ ، ووصف المباني ٢٠٠ - ٢٠٤ ، والجنى الداني ١١٩ - ١٢٤ ، ومغنى اللبيب ٥٧ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٢٦ ، والخزانه ١١ / ٢١٣ - ٢١٦ . والشاهد فيه قوله : (فقلت إنه) حيث جاءت (إنه) بمعنى أجل .

٢- طه ٢٠ / ٦٣ ، وتمامها : (قالوا إنّ هذان لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ ..) وممن جعل (إنّ) بمعنى (نعم) في الآيه المبرد ، ينظر البحر المحيط ٦ / ٢٣٨ ، ومغنى اللبيب ٥٧ .

٣- ينظر مغنى اللبيب ٥٦ .

٤- الرجز ، لرؤبه في ملحق ديوانه ١٨٦ ، وينظر رصف المباني ١٨٩ ، ومغنى اللبيب ٨٥٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٣٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦٢ - ٨٠ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٤ - ١٦ ، والمقاصد النحويه ١ / ١٠٤ . والشاهد فيه قوله : (قالت : وإن) حيث حذف الشرط والجواب بعد إن ، والتقدير : وإن كان كذلك رضيته أو تزوجته .

قوله : (حروف الزيادة) سميت بذلك لأنها قد تأتي زائده (١) أبدا ، والكوفيون (٢) يسمونها حروف الحشو والصله (٣) ، واختلف ما معنى كونها زائده؟ ف قيل : ليس تحتها معنى مستجد سوى التأكيد ، وهى لا تخرج عنه ، وإلا لزم الحشو أو اللغو فى كلام الله والكلام الفصيح ، وقيل : ليس تحتها معنى أصلا ، وإنما أتى بها لتحسين الكلام كتنوين الترتم ، أو لإقامه النظم ، أو لإزاله لبس نحو : (لَيْلًا يَغْلَمُ) (٤) لو لم ترد (لا) لاجتمع لامان.

قوله : (فإن) لها أربعة معان : مخففه وشرطيه ونافيه وزائده ، فالزائده فى مواضع ثلاثه :

الأول قوله : (مع ما النافيه) لتأكيد النفي نحو : (ما إن زيد قائم) قال :

ص : ١١٧٨

- ١- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٨٤ : (قيل إنما سميت زائده لأنه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا ، لما لم تعابر فائدها العارضه الفائده الحاصله قبلها) ، وينظر شرح المصنف ١٢٨ - ١٢٩ .
- ٢- ينظر شرح المفصل ٨ / ١٢٨ .
- ٣- قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٨ / ١٢٨ : (يريد بالصله أنها زائده ، ويعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى).
- ٤- الحديد ٥٧ / ٢٩ ، وتمامها : (لَيْلًا يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ...).

وقال الفراء: (٢) هي النافية دخلت على ما النافية تؤكد لها لا للنفي.

قوله: (وقلت مع المصدرية) أي وقلت زياده (إن) المكسوره مع (ما) المصدرية ، نحو: (انتظرنى ما إن جلس القاضى) (٣) أى مدته جلوسه.

الثالث قوله: (ولمّا) أى وقلت زيادتها مع لما ، نحو: (لما إن جلست جلست). قوله: (وأن) لها معان أربعة ، مخففه ومصدرية ومفسره وزائده ، وزاد الكوفيون (٤) شرطيه ، فالزائده فى مواضع :

الأول قوله: (مع لما) نحو: (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) (٥) وهو كثير.

الثانى قوله: (وبين لو والقسم) (٦) نحو: (والله أن لو قمت لقت) ، هذا مذهب سيويه (٧) وجمهور النحاه ، وجعلها السيرافى موطئه للقسم كاللام فى: (والله لو قمت لأقومن) لا زائده ، وقال أبو حيان: (٨) هي مخففه من

ص: ١١٧٩

١- البيت من الوافر ، وهو لفروه بن مسيكة فى شرح أبيات سيويه ٢ / ١٠٢ ، وينظر الكتاب ٣ / ١٥٣ ، والمقتضب ١ / ٥١ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، وشرح المفصل ٨ / ١٢٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٤ ، ورفض المبانى ١٩٢ ، والجنى الدانى ٣٢٧ ، والمغنى ٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٨١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١١ ، وخزانه الأدب ٤ / ١١٢ - ١١٥ . والشاهد فيه قوله: (ما إن طبنا جين) حيث زيدت (إن) بعد (ما) تؤكد فكفتها عن العمل.

٢- ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٣٧٤ ، والمفصل ٣١٢ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ١٢٨ .

٣- ينظر المصدر السابق.

٤- ينظر الجنى ٢٢٣ .

٥- يوسف ١٢ / ٩٦ وتمامها: (... أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ...).

٦- ينظر المغنى ٥٠ .

٧- ينظر الكتاب ٤ / ٢٢٢ .

٨- ينظر البحر المحيط ٨ / ٣٤٤ .

الثقله مثلها في (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) (١) والتقدير : (والله أن لو قمت لقلت).

الثالث قوله : (وقلت مع الكاف) أي وقلت زياده (أن) مع كاف التشبيه ، نحو :

[٨٠٨]

كأن ظيبه تعطو إلى وارق السلم (٢)

في روايه جر ظيبه.

قوله : (و (ما) مع (إذا) و (متى) و (أى) و (أين) و (إن شرطاً) تزداد (ما) في هذه المواضع نحو : (إذا ما قمت قمت) و (متى ما سرن سرت) و (أيًا ما تدعوا) (٣) و (أيما تكن أكن) وإما (تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) (٤) واحترز بقوله : (شرطاً) من أن تكون (متى) و (أى) و (أين) استفهاماً ، وإن غير شرطيه فإنها لا تزداد (ما) معهن ، وتزداد أيضاً مع (كيف) و (حيث) و (إذ) و (غدوه) في تركيبهن أنهن يفدن الشرط مع زيادتها ، ولم تفده قبل مكانها ، وقد تركب معهن إذ أفادت الشرطيه فهى غير زائده ، ولم تعد (ما) الكافه من الزوائد ، لأن لها تأثيراً لفظياً ، وهو منع العمل وتهيئه الحرف للدخول على الجمل.

قوله : (وبعض حروف الجر) [و ١٤٤] أى وتزداد (٥) (ما) مع بعض

ص : ١١٨٠

١- الجن ٧٢ / ١٦ وتمامها : (... لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا).

٢- سبق تخريجه

٣- الإسراء ١٧ / ١١٠ وتمامها : (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ...).

٤- مريم ١٩ / ٢٦ وتمامها : (فَكُلِّبِي وَأَشْرِبِي وَقَرِّبِي عَيْنًا فَإِنَّمَا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنُ أَكَلَّمُ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا).

٥- ينظر شرح ابن عقيل ٣١ / ٢.

حروف الجر وهى (من) و (عن) و (الياء) نحو : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) (١) و (عَمَّا قَلِيلٍ) (٢) (فِيمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَاقَهُمْ) (٣).

قوله : (وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ) أى وَقَلَّتْ زِيَادَهُ (ما) مع المضاف نحو : (غَضِبْتَ مِنْ غَيْرِ مَا جَرَمَ) (٤) قال :

[٨٠٩] إِنْ كُنْتَ أَزْمَعْتَ عَلَى هَجْرِنَا

مِنْ غَيْرِ مَا جَزَمَ فَصَبِرْ جَمِيلٌ (٥)

وقال :

[٨١٠] مِنْ بَعْدِ مَا فَوَّهَ أَشْرِيهَا (٦)

...

ومنه (لا سيما زيد) فى من جر (زيد) و (مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) (٧) و (أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) (٨).

قوله : (و (لا) مع الواو بعد النفى) أى ولا تزداد (لا) فى مواضع أربعة ، أحدها مع الواو وبعد النفى نحو : (ما قام زيد ولا عمرو) لأن النفى قد يحصل بالعطف ، و (لا) زائده مؤكده للنفى فقط ، وقال اليمنى : ليست زائده لأنها أفادت معنى جديدا وهو نفى الاجتماع والانفراد ، وإذا قدرت زائده احتمال الكلام نفى الاجتماع ، وأجاب صاحب البرود بأن (لا) تفد النفى

ص: ١١٨١

١- نوح ٧١ / ٢٥ وتمامها : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا).

٢- المؤمنون ٢٣ / ٤٠ وتمامها : (قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضْهِنَّ نَادِمِينَ).

٣- النساء ٤ / ١٥٥ وتمامها : (فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق ...).

٤- ينظر المفصل ٣١٢.

٥- لم أقف له على قائل أو مصدر.

٦- لم أقف له على قائل أو مصدر.

٧- الذاريات ٥١ / ٢٣ وتمامها : (فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ).

٨- القصص ٢٨ / ٢٨ وتمامها : (قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ).

عن كل أحد بل المفيد له النفي الأول لا قرينه على عدم الاجتماع فقط.

الثانى قوله : (وبعد أن المصدريه) أى وتزاد (لا) بعد (أن) المصدريه نحو : (لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ).

الثالث قوله : (وقلت قبل القسم) أى وقت زياده (لا) قبل القسم لفظا أو تقديرا ، فاللفظ نحو : (لا أُقسِمُ بهذا البَلَدِ) (١) فى أحد الوجوه والتقدير نحو قوله :

[٨١١] فلا والله لا يلقى أناس (٢)

...

الرابع قوله : (وشدت مع المضاف) أى وشدت زياده (لا) مع المضاف نحو قوله :

[٨١٢] فى بئر لا حور سرى وما شعر (٣)

...

ص: ١١٨٢

١- البلد ٩٠ / ١.

- ٢- صدر بيت من الوافر ، وعجزه : فتى حتاك يا ابن أبى يزيد وهو بلا- نسبه فى رصف المباني ٢٦١ ، والجنى الدانى ٥٤٤ ، وشرح ابن عقيل ١١ / ٢ والمقاصد النحويه ٢٦٥ / ٣ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٢٨٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٣ ، وخزانة الأدب ٩ / ٤٧٤ - ٤٧٥. ويروى زياد بدل يزيد ويلقى بدل يلغى. والشاهد فيه قوله : (فلا والله) حيث جاء ب- (لا) قبل القسم زائده.
- ٣- الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٢٠ ، وينظر الخصائص ٢ / ٤٧٧ ، وجمهره اللغه ٥٢٥ ، والمفصل ٣١٣ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٦ ، وشرح المصنف ١٢٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٥ ، واللسان ماده (حور) ٢ / ١٠٤٥ ، وخزانة الأدب ٤ / ٥١ - ٥٢ - ٥٣. وعجزه : كما أورده المصنف فى شرحه وكذلك أورده الشريف الجرجانى فى هامش الرضى ٢ / ٣٨٥ : بأفكه حتى إذا الصبح جسر ويروى حتى ترى الصبح. والشاهد فيه قوله : (لا حور) حيث جاءت لا زائده حكاة أبو عبيده فى اللسان ماده (حور).

أى فى بئر حور والهور الهلاك ، والفرق بين القليل والشاذ ، أن القليل يقاس عليه ، والشاذ لا يقاس عليه.

قوله : (و (من) و (الباء) و (اللام) تقدم ذكرها) يعنى أنها قد تزداد من نحو : (ما جاءنى من أحد) نحو : (ليس زيد بقائم) واللام نحو : (رَدِفَ لَكُمْ) (١) وقد تقدم ذكرها فى حروف الجر ، وكان القياس أن يذكر الكاف ، نحو :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) لأنه قد تقدم ذكرها ، وقد زاد بعضهم من الحروف الزوائد (الواو) حكاها الزجاج (٢) عن المازنى (وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) (٣) (فَتَبَحَّتْ أَبْوَابُهَا) (٤) «سبحانك الله وبحمدك» (٥) والفاء حكاها الأخفش نحو :

[٨١٣] وقائله خولان فانكح فئاتهم (٦)

...

و ثم نحو : (وَوَطَّنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ) (٧) وأجيب بأنها

ص: ١١٨٣

١- النمل ٢٧ / ٧٢ وتمامها : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ).

٢- ينظر الإنصاف مسأله ٦٤ ، ٢ / ٤٥٦ وما بعدها.

٣- الكهف ١٨ / ٢٢ وتمامها : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ...).

٤- الزمر ٣٩ / ٧٣ وتمامها : (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ...).

٥- جزء من حديث متفق عليه ، وهو عن عائشه رضى الله عنها قالت : ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه إذا جاء نصر الله والفتح إلا يقول فيها (سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفرلى) ينظر صحيح البخارى ومسلم.

٦- سبق تخريجه

٧- التوبه ٩ / ١١٨ وتمامها : (... لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ).

ليست بزوائد ، أما (ثم) فعاطفه جاءت لمعناها ، وهو تراخي الرتبة لموقع التوبه بعد ما تقدمها من تلك الأوصاف ، وأما (الفاء) فقد تؤول بمعنى هذه خولان ، وقوله (فانكح) مستأنف ، وأما الواو فجمله حاله أو على تقدير معطوف عليه محذوف تقديره حتى إذا جاؤها وفتحت ، وسبحانك بفضلك وبحمدك .

ص: ١١٨٤

قوله : (حرفا التفسير) إنما سَمَّيتَ بذلك لوقوعها تفسيراً لما تقدمهما من جملة ، أو مفرد ، ومعنى التفسير أن ما بعد (أن) مفعول مقدر للفظ دال على معنى القول موجود (١) معناه ، نحو : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ) (٢) فقوله (يا إبراهيم) تفسير لمفعول (ناديناه) المقدر أي ناديناه بشيء هو قولنا يا إبراهيم.

قوله : (أي) و (أن) وبعضهم جعل (أي) اسم فعل بمعنى (عوا) و (افهموا) (٣) و (أي) عامه يفسر بها المفرد نحو : (هذا غضنفر أي أسد) [ظ ١٤٤] والجملة نحو : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) (٤) أي أدوها ، قال :

[٨١٤] وترميني بالطرف أي أنت مذنب (٥)

...

ص: ١١٨٥

١- ينظر شرح الرضى والعبارة منقوله عنه بتصرف ودون إسناد ٢ / ٣٨٥.

٢- الصافات ٣٧ / ١٠٤.

٣- ينظر الجنى الدانى ٢٢٣.

٤- البقره ٢ / ٤٣ وتمامها : ((وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ)).

٥- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وتقليننى لكن إياك لا أقلى وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ٨ / ١٤١ ، وشرح الرضى ٢ /

٣٨٥ ، وتذكره النحاه ٢٣ ، والجنى الدانى ٢٢٣ ، ومغنى اللبيب ٥٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٣٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ٥٦ ،

وخزانة الأدب ١١ / ٢٢٩. والشاهد فيه قوله : (أي) جاءت لتفسر الجملة كما تفسر المفرد.

سواء أتت في صريح القول أو معناه أو لم تكن.

قوله : (فأن مختصه بما في معنى القول) يعنى جمله فعلية نحو : (ناديته أن قم) أو اسميه نحو : (ونادينا أن يا إبراهيم) وبعضهم خص المفسر بالفعل الأمرية أو النهيية.

الثانى : أن تكون الجملة المفسر فى معنى القول نحو (أمرته أن قم) لأن الأمر فى معنى القول ، وإن كانت فى صريح القول نحو : (قلت له أن قم) أو كان القول منويا أو تقدم فعل تؤول به نحو : (كتبت إليه أن قم) أو لم يكن فى معنى القول نحو : (كرهت أن خرجت) فهى مصدرية ، والذى فى معنى القول (أمر) و (أوحى) و (نادى) و (نزل) وأجاز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ، واحتج بقوله تعالى : (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) (١) قال : تقديره قائلا بعضهم لبعض : أن امشوا (٢).

الثالث : أن تكون الجملة المفسره تامه غير مفتقره إلى المفسره إلا فى تفسير الإبهام ، ولا متعلق بها ، بأن يكون معمول لها ، نحو : (أعجبنى أن قمت) ، فإن كانت كذلك فهى مصدرية ، وأن المفسره قد تفسر مذكورا ، نحو : و (أوحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه) (٣) و (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) (٤) فالمأمور به مذكور لكنه مبهم ، وقد يفسر غير مذكور

ص: ١١٨٦

١- ص ٣٨ / ٦ وتامها : (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ).

٢- العباره منقوله عن الرضى ٢ / ٣٨٦ دون إسناد.

٣- طه ٢٠ / ٣٨ - ٣٩ وتامها : (إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِيفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ ...).

٤- المائده ٥ / ١١٧.

نحو: (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) أى بشيء هو يا إبراهيم ، أو فعل غير متصرف احتملت المخففه المفسره ، وإن وليها متصرف بغير حرف عوض احتملت المصدريه المفسره ، وإن وليها متصرف مصدر ب- (لا) احتملت المخففه والمفسره والمصدريه ، نحو: (أمرته ألا- تفعل) فحصل من هذا أن المفسر لا يميز إلا حيث تكون الجملة المتقدمه عليها مفتقره إلى تفسير إبهام فيها ، وأما الكوفيون (1) فمنعوا من المفسره ، قالوا: وحيث يحتمل ذلك فهي مصدرية أو مخففه.

ص: ١١٨٧

١- ينظر الجنى ٢٢١ ، والمغنى ٤٧ إلى ذلك ذهب ابن هشام فى المغنى ٤٧.

قوله : (حروف المصدر) إنما سميت بذلك لأن المصدر منسبك منها.

قوله : (ما) و (أن) و (أنّ) ذكر الشيخ ثلاثه وزاد الكوفيون (١) (كى) نحو : (جئت كى تكرمى) ، أى لإكرامك ، وفيها ثلاثه مذاهب جعلها الكوفيون مصدرية مطلقا (٢) ، وبعضهم أجازها مطلقا ونسب إلى الخليل وسيبويه (٣) وفضل بعضهم بأنها إن دخلها حرف جر فمصدرية ، لعدم دخول الحرف ، وإن لم ، فإن دخلت على اسم فجاره نحو : كيمه (٤) ، وإن دخلت على فعل احتملت الجاره والمصدرية ، وحرف الجر مقدر مع المصدرية ونسب إلى سيبويه (٥) والجمهور (٦) ، وزاد الفراء (٧) والفارسي (٨) (لو) التى للتمنى

ص: ١١٨٨

- ١- ينظر شرح شذور الذهب ٣٠٧.
- ٢- ينظر الجنى الدانى ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والمغنى ٤٢.
- ٣- ينظر الكتاب ٣ / ٥ - ٧.
- ٤- ينظر الرصف ٢٩٠ ، والجنى ٢٦٢ ، والمغنى ٤٢.
- ٥- ينظر الكتاب ٣ / ٥.
- ٦- ينظر البحر المحيط ٨ / ٣٠٣.
- ٧- ينظر الجنى الدانى ٢٨٨ ، والمغنى ٣٥٠.
- ٨- قال ابن مالك فى شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣١٤ : وأكثر النحويين لا- يذكرون (لو) فى الحروف المصدرية ، وممن ذكرها الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء وقال أبو على فى التذكرة : (وقد حكى قراءه بعض القراء : (ودوا لو تدهن فيدهنوا) بنصب (فيدهنوا) وينظر البحر المحيط ١ / ٤٨٢ - ٨ / ٣٠٤.

نحو : (وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيُدْهِنُونَ) (١) وفي غير التمني قليل ، نحو قوله :

[٨١٥] ما كان ضربك لو منت وربما (٢)

...

وبعض الكوفيين (٣) (الذي) في نحو : (وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) (٤).

قوله : (فالأولان للفعليه) يعنى (ما) و (أن) المخففه تختصان بالجمله الفعلية المتصرفه فى سبكها مصدرا ، فإن دخلت على الجمله الاسميه أو الفعلية التى لا- تتصرف فهى مخففه من الثقيله لا المصدريه ، ودخول (أن) على المضارع أكثر من الماضى ، نحو : (أعجبنى أن تضرب) و (أن ضربت) وأما الأمر والنهى ، نحو : (قلت له أنقم) و(قلت له : ألا يقيم) وأجاز سيوييه (٥) والفارسي (٦) دخولها عليهما ، ومنعه غيرهما ، وأما المصدريه فلا تدخل على فعل غير متصرف ، ولا على أمر ولا نهى ولا جمله اسميه ، ودخولها على الماضى أفصح من المضارع (٧) ، عكس (أن) وأجاز

ص : ١١٨٩

١- القلم ٦٨ / ٩.

٢- صدر بيت من الكامل ، وعجزه : منّ الفتى وهو المغيظ المحقق وهو لقتيله بنت النضر فى حماسه البحترى ٢٧٦ ، وينظر الأغانى ١ / ٣٠ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٩٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١ / ٣١٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٧ ، والجنى الدانى ٢٨٨ ، ومغنى اللبيب ٣٥٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٤٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٨١ ، وخزانه الأدب ١١ / ٢٣٩. والشاهد فيه قوله : (لو منت) فإنه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل ب- (ضرب) أى ما كان ضربك منك.

٣- ينظر البحر المحيط ٥ / ٧٠.

٤- التوبه ٩ / ٦٩.

٥- ينظر الكتاب ٣ / ١٥٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٦.

٦- ينظر رأى الفارسي فى الهمع ١ / ٢٨٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٦.

٧- ينظر شرح الرضى والعباره منه فى ٢ / ٣٨٦ - ٣٨٧ بتصرف.

الأعلم (١) [و ١٤٥] صلتها بالجمه الاسميه نحو قوله :

[٨١٦] أحلامكم لسقام الجهل شافيه

كما دماؤكم تشفى من الكلب (٢)

والصحيح أنها كافه لكاف التشبيه.

قوله : (و (أن) للاسميه) يعنى أن المشدده تختص بالجمله الاسميه لأنها من خواص المبتدأ والخبر ، فإن كان خبرها مشتقا سبكتها مصدرا نحو : (أعجبنى أنك قائم) ، وإن كان جامدا قدر بالكون أو النسبه نحو : (أعجبنى أنك أسدى) (أى كونك أسدا) أو (أسديتك) ، قال تعالى : (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) (٣) أى لو ثبت كونه أقلاما أو ملؤه أشجار الأرض.

ص: ١١٩٠

١- ينظر رأى الأعلم فى همع الهوامع ١ / ٢٨١.

٢- البيت من البسيط ، وهو للكميت بن زيد فى ديوانه ١ / ٨١ ، وينظر شرح الكافيه الشافيه ١ / ٣٠٦ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣١٢ ، ولسان العرب ماده (كلب) ٥ / ٣٩١١ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٨١. ويروى فى اللسان. والشاهد فيه قوله : (كما دماؤكم تشفى) حيث دخلت (ما) المصدريه على الجمله الاسميه وهى وصلتها فى محل جر بالكاف وهذا أولى من جعلها كافه (هذا ما ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل).

٣- لقمان ٣١ / ٢٧ وتمامها : (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ).

قوله : (حروف التحضيض) إنما سميت بذلك لدلالاتها على طلب حصول الفعل والحث عليه ، ووقوعه للتحضيض عند سيبويه (١) مطلقا ، وهو مذهب الزمخشري (٢) ، وعند الفراء (٣) والمصنف (٤) أنها إذا وليها المستقبل فهي للتخصيص ، وإن وليها الماضى فهي للتوبيخ والتنديد (٥) على ما فات ، وسميت حروف تحضيض تغليبا ، لكثرة دخولها على المضارع.

قوله : ((هلا-) و (ألا) و (لولا) و (لو ما)) (٦) الصحيح أنها بسائط وجعلها الكسائي مركبه من (هل) و (لو) المفيدتين للتمنى (٧) نحو : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ) ، (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) لتجاوز معنى التمنى ، والتحضيض زيد عليها (لا) ، ثم إنهم فى (ألا) و (لو ما) قلبوا الهاء من هل همزه ، وألزموا ما

ص: ١١٩١

-
- ١- ينظر الكتاب ٣ / ١١٥ ، ١ / ٩٨.
 - ٢- ينظر المفصل ٣١٥.
 - ٣- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، والجنى الدانى ٦٠٢.
 - ٤- ينظر شرح المصنف ١٣٠.
 - ٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٨٧.
 - ٦- ينظر حروف المعانى والصفات ٢٠ ، والمفصل ٣١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٤ ، وورصف المبانى ٤٧١ - ١٦٥ - ٣٦١ - ٣٦٥ ، والجنى الدانى ٥٠٩ - ٥٩٧ - ٦٠٨ - ٦١٣ ، والمغنى ٩٥ - ٣٥٩ - ٣٦٤.
 - ٧- ينظر شرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٨٢.

ولا المزيدتين بينها على أنهما قد لزما معنى آخر وهو التحضيض.

قوله : (لها صدر الكلام) ، وذلك لأن معناها التحضيض ومن شأنه الاهتمام به من أول الأمر.

قوله : (ويلزمها (١) الفعل) وإنما لزم الفعل لأن التحضيض والتوبيخ لا- يكون إلا فى الأحداث ، ولأن التحضيض يخص المستقبل والتوبيخ يخص الماضى وهما فعلاّن.

قوله : (لفظا أو تقديرا) اللفظ ظاهر نحو : (لَوْ لَا جَاءُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعِهِ) (٢) (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ) (٣) والتقدير يكون منصوبا نحو قولك : (لن نضرب القوم هلا زيدا) أى هلا ضربت زيدا ، قال :

[٨١٧] تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

بنى ضوطرى لو لا الكمى المقنعا (٤)

أى لو لا تعدون ، ومرفوعا نحو قولك لمن قدم من سفره (ألا زيد لما قدم زيد) قال :

[٨١٨] ونبتت ليلى أرسلت بشفاعة

إلى فهلا نفس ليلى شفيعتها (٥)

ص: ١١٩٢

١- فى الكافيه المحققه : ويلزم بدل ويلزمها.

٢- النور ٢٤ / ١٣ ، وتمامها : (... فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ).

٣- الحجر ١٥ / ٧ ، وتمامها : (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ).

٤- سبق تخريجه ص ٨١٩.

٥- البيت من الطويل ، وهو للمجنون فى ديوانه ١٥٤ ، ولإبراهيم الصولى فى ديوانه ١٨٥ ، ولابن الدمينه فى - ملحق ديوانه ٢٠٦ ،

وينظر الأغانى ١١ / ٣١٤ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٨٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٧ ، ورفض المبانى ٤٧٢ ، والجنى

الدانى ٥٠٩ - ٦١٣ ، ومغنى اللبيب ١٠٣ - ٣٥٤ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٢٩ ، وهمع الهوامع ٤ /

٣٥٣ ، وخزانه الأدب ٣ / ٦٠. والشاهد فيه قوله : (فهلا نفس ليلى شفيعتها) حيث أدخل هلا على الجملة الفعلية حيث أنه حذف

كان بعدها ، واسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية (نفس ليلى شفيعتها).

أى فهلا- حصل نفس ليلي شفيعتها ، وبعضهم أجاز دخولها على الاسميه ضروره كهذا البيت ، وإذا دخلت على الظروف فهو منتصب بالفعل الذي بعدها نحو : (هلا يوم الجمعه سرت) ، لا تساعهم ، بخلاف (هلا زيدا ضربت) فعامل زيد المقدر كقولك : (إن زيدا ضربت).

ص: ١١٩٣

قوله : (حرف التوقيع) (١) إنما سمي (توقع) لأنه لا بد يخبر به عمّن يتوقع الإخبار ، فإذا دخل على الماضي قرّبه من الحال نحو : (جاء زيد وقد ضحك) لأن الماضي ينافي الحال ، فأثواب- (قد) ليؤذن بأن المراد من الماضي ما قرب من زمن الحال ، وقد يكون في الماضي التوقيع نحو : (قد قامت الصلاة لمن يتوقعها) ، وقد يسمى حرف تقريب لهذا الاعتبار (٢).

قوله : (وهو في المضارع للتقليل) نحو قولهم : (إن الكذوب قد يصدق) وقد تكون للتحقيق مخبرا عن معنى التقليل ، نحو : (قد يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ) (٣) و (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ) (٤) وقد تكون للتكثير مع التحقيق نحو :

[٨١٩] قد أترك القرن مصفرا أنامله

كأن أثوابه مجت بفرصاد (٥)

ص: ١١٩٤

١- في المحققه التوقع بدل التوقيع وهو الصواب من حيث الاشتقاق والمعنى.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٨٨.

٣- الأحزاب ٣٣ / ١٨ ، وتمامها : (قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا).

٤- الأنعام ٦ / ٣٣ ، وتمامها : (... لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ...).

٥- البيت من البسيط ، وهو لعبيد بن أبي الأبرص في ديوانه ٤٩ ، ونسبه سيبويه في الكتاب للهدلى ٤ / ٢٢٤ ، وشرح أبيات

سبويه ٢ / ٣٦٨ ، والمقتضب ١ / ٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٠ ، وشرح الرضى

٢ / ، ووصف المباني ٤٥٦ ، وتذكرة النحاه ٧٦ ، ومغنى اللبيب ٢٣١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٩٤ - ٤٩٥ ، والهمع ٤ / ٣٧٩

والخزانة ١١ / ٢٥٣ - ٢٥٧ ، والفرصاد : دماء التوت وقيل التوت نفسه. والشاهد فيه مجيء قد للتكثير والدليل عليها ، كأن أثوابه

مجت بفرصاد.

قال نجم الدين : (١) لا بد فيها من معنى التحقيق فى الماضى والمضارع كقول القائل : (قد قامت [ظ ١٤٥] الصلاة) لمن ينتظرها ، فيه التحقيق والتوقيع والتقريب ، ومن حكم (قد) ألا- تدخل على غير المتصرف ك- (نعم) و (بئس) ولا على المضارع الذى معه (السين وسوف) أو النواصب والجوازم ، ولا يفصل بينه وبين الفعل إلا بالقسم ، نحو : (قد لعمرى فعلت) ، وقد يجوز حذف الفعل نحو :

[٨٢٠] ... وكأن قد (٢)

...

ص: ١١٩٥

١- ينظر شرح الرضى ٣٨٧ / ٢

٢- البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني فى ديوانه ٨٩ ، وينظر المقتضب ١ / ٤٢ ، وسر صناعه الإعراب ٣٣٤ ، والأغانى ١١ / ٨ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤٥٥ ، وشرح المفصل ٨ / ١٤٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٨ ، ورصف المبانى ١٥٩ - ٢٠٤ ، والجنى الدانى ١٤٦ - ٢٦٠ ، ومعنى اللبيب ٢٢٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣١٥ ، وخزانه الأدب ٧ / ١٩٧ - ١٩٨ . وتمام البيت : أزف الترحل غير أن ركابنا لَمَّا نزل برحالنا وكأن قد والشاهد فيه قوله : (و كأن قد) حيث حذف الفعل بعد قد لأنها تدخل على الأفعال ، والتقدير : (و كأن قد زالت).

قوله : (حرفا الاستفهام (الهمزة) و (هل)) لم يذكر سيبويه (١) إلا الهمزة وحدها قوله وأما (هل) عنده فهي بمعنى (قد) (٢) ، وزاد طاهر (٣) والأنباري وأبو عبيده (٤) (أم) نحو : (أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءً) (٥) ورد بأنها لو كانت للاستفهام لم يجمعوا بين حرفي استفهام في نحو قوله :

[٨٢١] أم هل كبير بكى لم يقض عبرته (٦)

...

قوله : (ولهما صدر الكلام) وذلك لأن الاستفهام طريق إلى الإفهام والإعلام والطريق قبل المتطرق إليه.

قوله : (تقول : (أزيد قائم؟) و (أقام زيد؟)) يعني أن الهمزة تدخل على الجملة الاسمية والفعلية كهذين المثالين.

ص: ١١٩٦

١- ينظر الكتاب ١ / ٩٩ وما بعدها ، ٢١٧ / ٤.

٢- ينظر شرح المصنف ١٣٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٨ ،

٣- سبق ترجمته وينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبه ١ / ٢٦٩.

٤- ينظر الجنى ٢٠٥.

٥- السجده ٣ / ٣٢ ، وتمامها : (... بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ).

٦- سبق تخريجه

قوله : (وكذلك هل) يعنى تدخل على الجملتين معا ، تقول : (هل قام زيد؟) و (هل زيد قائم) ، ما خلا (هل زيد قام؟).

قوله : (والهمزة أعمّ) إنما عمت لأنها أخف ، أو لأنها الأصل فى أدوات الاستفهام بخلاف (هل) ، فإنها بمعنى (قد) لكنها لا تستعمل إلا فى موضع الاستفهام ، فأغنت عن الهمزة ، وقد جاء دخول الهمزة عليها منها على الأصل ، فى قوله :

... [٨٢٢]

أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم (١)

وقد جاءت فى الإخبار نحو : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) (٢) لأن الاستفهام لا يصح على الله تعالى ، وقال الزمخشري (٣) هى على بابها والاستفهام للتوبيخ والمراد بالإنسان (بنى آدم) لا آدم.

ص: ١١٩٧

١- عجز بيت من البسيط ، وصدرة : سائل فوارس يربوع بشدتنا وهو لزيد الخيل فى ديوانه ١٥٥ ، وينظر المقتضب ٣ / ٢٩١ ، والخصائص ٢ / ٤٦٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٠٨ ، والمفصل ٣١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥٢ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢ / ١٠٨٢ ، ووصف المباني ٤٧٠ ، والجنى الدانى ٣٤٤ ، وتذكرة النحاه ٧٨ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٧٠ ، ٨ / ٣٨٥ ، والمغنى ٤٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٧٢ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٩٤ ، وخزانه الأدب ١١ / ٢٦١ - ٢٦٣ ، ويروى : بقاع القف بدل سفح القاع. والشاهد فيه قوله : (أهل) حيث جاء الهمزة مقرونة بهمزة الاستفهام ، مما يعنى أنها ليست للاستفهام لأنه لا يجوز اجتماع حرفى استفهام ، قال ابن الناظم فى تكمله شرح التسهيل ١٠٨٢ : (وقد تدخل الهمزة على (هل) فيتعين أن تكون المرادفه ل- (قد) ...).

٢- الإنسان ١ / ٧٦ ، وتمامها : (... لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكَوراً).

٣- ينظر المفصل ٣١٩.

قوله : (تقول : أزيذا ضربت) يعنى لما كانت الهمزه أعم من (هل) اختصت بمواضع :

الأول : دخولها على ما قدمّ مفعوله نحو : (أزيذا ضربت) أو أضمّر عامله نحو : (أزيذا ضربته) دون (هل) لأنها بمعنى (قد) ولا يجوز الفصل بين (قد) والفعل بمفعوله ، كذلك ما كان بمعناه ، وقيل الوجه : إنّ هل لا يستفهم بها إلا عن جمله ، فإذا قدم المفعول صار الاستفهام عن مفرد بخلاف الهمزه فإنه يستفهم بها عنها.

والثانى : أنها تدخل على اسميه الصدر فعليه العجز نحو : (أزيد قام) دون (هل) ، فلا يصح (هل زيد قام؟) لأنك إن جعلت زيدا فاعلا لقام ، والفاعل لا يتقدم على فعله ، وإن جعلته فاعلا لفعل محذوف وقام مفسر ، فمن أصولهم [أى البصريين] (١) أنّ مالا يعمل لا يفسّر ، خلافا للكوفيين (٢) ، فإنهم يجيزون (هل زيد قام؟) لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على فعله ، وقيل وجه المنع من دخولها على الاسميه (هل زيد خارج) كالمنع من (قد زيد خارج) أجيب بأنها المحصوره الاسميه دخلت عليها حملا لها على الهمزه نحو : (فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ) (٣) وتناسب ألفه الجملة الفعلية ، فإذا وجد الفعل ، قال نجم الدين : (٤) ثمّ تطلّفت على الهمزه ، فإن رأّت

ص: ١١٩٨

١- زياده يقتضيها السياق.

٢- ينظر الإنصاف ١ / ١٧٤ وما بعدها.

٣- الأنبياء ٢١ / ٨٠ ، وتمامها : (وعلمناه صنعه لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون).

٤- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٨٨.

فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالحمى ، وحت إلى الإلف المألوف وعانقته ، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهله ، ويعترض بنحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (١) فَإِنَّ (إِنْ) من خواص الأفعال وقد دخلت على الاسم مع إمكان الفعل.

الثالث قوله : (أتضرب زيدا وهو أخوك) يعنى أنها تختص باستفهام الإنكار والتقرير ، فالإنكار حيث يدخل على الإثبات نحو : (أتضرب زيدا وهو أخوك) قال :

[٨٢٣] أطربا وأنت قنسرى (٢)

...

والتقرير حيث تدخل على المنفى نحو : (ألم يقم زيدا؟) قال تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (٣) هذا مذهب المصنف (٤) والجمهور ، وقال القزوينى : (٥) إن دخلت على الإثبات فهي للتقرير وإن دخلت على النفي فالإنكار ، وبالعكس ، وإنما اختصت بهما الهمزة على (هل) ، لأن (هل) مختصه

ص : ١١٩٩

-
- ١- التوبه ٩ / ٦ ، وتمامها : (... فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلغَهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ).
 - ٢- الرجز ، للعجاج فى ديوانه ١ / ٤٨٠ ، وينظر الكتاب ١ / ٣٣٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٥٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٨ - ٢٦٤ ، والمنصف ٢ / ١٧٩ ، والخصائص ٣ / ١٠٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٨٨ ، والمغنى ٢٦ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤١ ، ٢ / ٧٢٢ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٢٢ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥٤٠ ، وتمامه : والدهر بالإنسان دوارى والشاهد فيه قوله : (أطربا وأنت قنسرى) حيث جاء بالاستفهام التوبيخى للمخاطب.
 - ٣- الشرح ٩٤ / ١.
 - ٤- ينظر شرح المصنف ١٣٠.
 - ٥- ينظر رأى القزوينى فى الهمع ٥ / ٢٣٠.

بالأفعال ، والإنكار والتقرير جمل حاله ، والهمزة صالحه للحال والاستقبال [و ١٤٦].

الرابع قوله : (أزيد عندك أم عمرو؟) يعنى أن استفهام التعيين مما يختص الهمزة لأن (هل) وضعت للمرتبة الأولى من السؤال ، وهى التى تجاب ب- (نعم) أو (لا) وكذلك باب التسويه مختص بالهمزة نحو : (سواء لأقمت أم قعدت) و (لا أبالى أقمت أم قعدت).

الخامس قوله : (و (أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ) (١) و (أَفَمَنْ كَانَ) (٢) و (أَوْ مَنْ كَانَ) (٣)) يعنى أن الهمزة تختص ب- (الواو) و (الفاء) و (ثم) كما ذكر ، قياس هذه الحروف التقدم على الهمزة كما تقدمت على هل ، نحو : (فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٤) ، (مُتَّهُونَ) (٥) وغيرها مما له الصدر ، ووجه أن الهمزة أصل فى الاستفهام ، فكان أصلا فى الصدر من (هل) ، فقدمت على حروف العطف ، وقال الزمخشري : (٦) المستفهم عنه المحذوف وليس هو المذكور بعد حرف العطف ، وتقديره : أتكفرون به ثم إذا ما وقع أمنتهم

ص: ١٢٠٠

- ١- يونس ١٠ / ٥١ ، وتمامها : (... آمَنْتُمْ بِهِ آلَانَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ).
- ٢- هود ١١ / ١٧ ، وتمامها : (أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْنِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً ...).
- ٣- الأنعام ٦ / ١٢٢ ، وتمامها : (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشَى بِهِ فِي النَّاسِ ...).
- ٤- هود ١١ / ١٤ ، وتمامها : (فَالِمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّما أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ).
- ٥- المائدة ٥ / ٩١ ، وتمامها : (... وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَّهُونَ).
- ٦- ينظر الكشاف ٢ / ٣٥١.

أيها الجاهلون ، فتجعلون من كان على بينه من ربه كمن زين له سوء عمله ، أجابوا عهدك (أَوْ كَلَّمَا عَاهِدُوا عَهْدًا نَبِيَّهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ) (١) ومما يختص بالهمزة دون (هل) جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق في كلام متكلم آخر ، نحو قولك : منكرا أو مستفهما ، (أزيد) في جواب من قال : (أجاءني زيد) و (رأيت زيدا) و (مررت بزيد).

ص: ١٢٠١

١- البقره ١٠٠ / ٢ ، وتمامها : (... بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ).

قوله : (حروف الشرط ، (إن) و (لو) و (أما)) ولم يعد الزمخشري (١) (أما) من حروف الشرط.

قوله : (ولها صدر الكلام) يعنى أنه يجب أن تقدم أداه الشرط على الشرط والجزاء ، أو على معمولها على الأصح ، لأنها تدل على قسم من أقسام الكلام ، وهو الإنشاء كالأستفهام ، وأجاز الكوفيون (٢) تقدم الجزاء على أداه الشرط ، نحو : (أقم إن تقم) وقولهم : (أنت طالق إن دخلت الدار) لأنه لو لم يكن ، إنما يتقدم جزاء الطلب فى الحال ، كقوله : (أنت طالق أن دخلت) ، بفتح أن ، قالوا : وتقدمه هو الأصل فإذا تأخر جزم جوازا ، والدليل أن أصله التقدم ، قوله :

[٨٢٤] ...

إنك إن يصرع أخوك تصرع (٣)

ص: ١٢٠٢

١- ينظر المفصل ٣٢٠.

٢- ينظر همع الهوامع ٤ / ٣٣٢ وما بعدها حيث ذكر الآراء الواردة فيها.

٣- الرجز لجرير بن عبد الله البجلي يخاطب ابن الأقرع المجاشعي ، أو لعمر بن خثارم العجلي ، والبيت فى الكتاب ٢ / ٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٢١ ، والمقتضب ٢ / ٧٢ ، والإنصاف ٢ / ٦٢٣ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٧٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٤١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩٢ ، ورفض المباني ١٨٧ ، ومغنى اللبيب ٧١٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٩٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٣١. وصدرة : يا أقرع بن حابس يا أقرع والشاهد فيه قوله : (إنك إن يصرع أخوك تصرع) حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضروره فإن جملة (تصرع) الثانيه خبر (إن) والجملة دليل جزاء الشرط وجملة الشرط معترضه بين المبتدأ والخبر

فرغ الجواب مراعاة لأصله وهو التقديم ، وأجاب البصريون بأن هذا المتقدم جملة مستقلة دلت على الجزاء وليس بجزاء ، إذا لزم جزمه حيث يكون مضارعا نحو : (أكرمك إن تكرمني) ، جوازا دخول الفاء في (أنت طالق إن دخلت الدار) ، وجواز تقدم معموله نحو : (زيد إن تضرب أضرب) ، وأجاب الكوفيون (١) بأن الجزم لا يكون إلا في الجزاء المتأخر ، فأما إذا تقدم بطل العمل ، لأن عامله إن كان الحرف بطل عمله مع التقدم ، وإن كان المجاوره فشرطها التبعية ، وأما الفاء عوض عن الجزم وإن كان غير مقدر ، ولأنها عاطفه في المعنى ، وإذا تقدم الجزاء لم يمكن العطف ، وأما جواز تقدم معموله فنحن نلتزمه .

قوله : (ف إن) للاستقبال [وإن دخل على الماضي] (٢) يعني أن يجعل الفعل الذي تدخل عليه مستقبلا سواء كان الفعل ماضيا نحو : (إن قمت قمت) أو مضارعا مثبتا نحو : (إن تقم أقم) أو منفيا نحو : (إن لم تقم لم أقم) ، وأجاز المبرد بقاءها على المعنى إذا دخلت على (كان) في بعض المواضع ، نحو : (إن كنت قُلتَه فَقَدْ عَلِمْتَهُ) (٣) . وبعضهم أجازها في غير (كان) نحو :

[٨٢٥] أتجزع إن أذنا قتيبه حزتا (٤)

...

ص: ١٢٠٣

- ١- ينظر الجنى الدانى ٢٢٣.
- ٢- ما بين الحاصرتين زياده فى الكافيه المحققه.
- ٣- المائده ٥ / ١١٦.
- ٤- صدر بيت من الطويل ، وعجزه : جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ٣١١ ، وينظر الكتاب ٣ / ١٦١ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٢١٨ ، وشرح المصنف ١٣١ ، والجنى الدانى ٢٢٥ ، ومغنى اللبيب ٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٨٦ ، وهمع الهوامع ٤ / ١٤٨ ، وخزانه الأدب ٤ / ٢٠ ، ويروى ابن مالك بدل ابن خازم . والشاهد فيه قوله : (أتغضب أن إذنا قتيبه) حيث جاءت (أن) بمعنى (إذ) وقيل : هى مصدرية . وقال المبرد : هى مخففه من (أن) لأن الكسر يوجب أن أذنى قتيبه لم تجزا بعد ، والشاعر الفرزدق لم يقل هذا إلا بعد قتله وحز أذنيه .

وأجاز اختلاف الجزاء والشرط فى الماضى والاستقبال نحو: (إن تكرمنى اليوم فقد أكرمتك أمس) وعليه: (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) (١) و (إن آمنت فستدخل الجنة) وتأوله الجمهور على أن المعنى: (إن تعد يا كرام اليوم أعد يا كرامك أمس) أو أن يكون إكرامك اليوم سبباً بالإخبار يا كرامى لك أمس ، وإن يسرق فلا تستبعدوا ذلك منه ، فقد سرق أخ له من قبل ، وإن آمنت فأنت مستحق لدخول الجنة أو قيل : وعدك الله دخول الجنة ، وأما البيت فقال ميرمان (٢) الروايه فتح (أن) وهى مخففه من الثقيله ، والجمهور تأولوه بحرف الشرط تقديره : إن افتخر مفتخراً بحز أذنا قتيبه الواقع فيما مضى غضبت ، وإن علمت بذلك غضبت.

قوله : (ولو [عكسه] (٣) أصلها الشرطيه ، وقد تأتى للتمنى ، وذلك حيث لا يكون معناها [ظ ١٤٦] الماضى ولا جزاء لها ، أو مجاب بالفاء

ص: ١٢٠٤

-
- ١- يوسف ١٢ / ٧٧ وتمامها : (... فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ).
 - ٢- ميرمان هو : محمد بن على ابن إسماعيل أبو بكر العسكرى مات سنه ٣٤٥ هـ وله من التصانيف شرح كتاب سيبويه ، وشرح كتاب الألفش والنحو المجموع على العلل وغيرها. ينظر ترجمته فى بغيه الوعاة ١ / ١٧٥ - ١٧٧ ، ومعجم الأدباء ١٨ / ٢٥٤ - ٢٥٧ ، وإنباه الرواه ٣ / ١٥٤.
 - ٣- زياده فى الكافيه المحققه.

الناصبه ، نحو : (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ) (١) وقد تأتي بمعنى (إن) الشرطيه نحو : (وَلَمَّا مَهْ مُؤْمِنَهُ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكِهِ وَلَوْ أَعَجَبْتُمْكُمْ) (٢) أى : وإن أعجبتكم ، وبمعنى الناصب نحو : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) (٣) و (وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ) (٤) وإن دخلت عليها (لا) كانت حرف ابتداء نحو : (لو لا زيد قائم) وقد تكون للتحضيض فتختص بالجملة الفعلية ، وأما إذا كانت على أصلها للشرط فهي تفيد النفي ، فإن دخلت على منفي صار مثبتا ، لأن نفي النفي إثبات ، ولا بد لها من جزء لفظا أو تقديرا ، فالتقدير فى مواضع التفضيم والتعظيم نحو : (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ) (٥) تقديره : لرأيت أمرا هائلا ، واللفظ نحو : (لو قمت قمت) ، ومعناها امتناع الشيء الذى هو الجزء لامتناع غيره الذى هو الشرط إن كانا مثبتين نحو : (لو قمت قمت) ، ولو جزء لوجود الشرط إن كانا منفيين نحو : (لو لم تقم لم أقم) ، ولا امتناع الجزء لوجود الشرط ولو جزء لامتناع الشرط حيث يختلفان نفيًا وإثباتًا ، فجوابها تابع لشرطها على كلام الجمهور ، والمصنف (٦) عكس ، وجعل شرطها تابعا لجوابها ، وقال : الشرط والجزء سبب ، والجواب مسبب ، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب ، خلاف انتفاء السبب فلا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون مسبب

ص : ١٢٠٥

١- البقره ٢ / ١٦٧ وتمامها : (قَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأْنَا مِنْ...).

٢- البقره ٢ / ٢٢١ وتمامها : (وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ...).

٣- القلم ٦٨ / ٩.

٤- الممتحنه ٦٠ / ٢ وتمامها : (إِنْ يَتَّقُواكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ).

٥- الأنعام ٦ / ٢٧ وتمامها : (... فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ).

٦- ينظر شرح المصنف ١٣١.

ناب منابه ، نحو : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (١) فانتفاء الفساد دليل على انتفاء الآلهة لا العكس. لأن المراد بالفساد اختلال نظامها ، وجائز أن يفعله الله وإن كان واحدا واعترضه صاحب البرود بوجهين :

أحدهما : أن السبب قد يكون له حكمان متعاقبان ، فإذا انتفى أحدهما لم يلزم انتفاء السبب ، كالزنا فإنه يكون سببا في الرجم والجلد على قول من لا يجمع بينهما ، فإذا انتفى الرجم لعدم شرطه لم يلزم انتفاء الزنا ، فإن قال : أردت انتفاء كل ذا مسبب لهذا السبب انتفاء السبب ، قلنا وهم أرادوا إذا انتفى كل سبب لهذا المسبب انتفى المسبب.

الثاني : أن المسبب تابع للسبب في الثبوت فينبغي أن انتفاء الأصل على لانتفاء الفرع أولى من أن يكون انتفاء الفرع عله في انتفاء الأصل هذا في الثبوت ، وأما العلم فإنه يستدل لكل واحد منهما على الآخر انتهى. وما ذكره المصنف (٢) والنحاه من أن (لو) موضوعه لانتفاء جوابها لأجل امتناع شرطها أو العكس على كلام المصنف غير مطرد في نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَشِيعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) (٣) فالتولي حاصل منهم مع الإسماع ومع عدمه ، وشرط (لو) مثبت ، وقوله : (وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ) (٤) فلا استجابته منتفیه وشرطها مثبت وقولك في صهيبي : «نعم العبد صهيبي ، لو لم يحب الله لم

ص : ١٢٠٦

١- الأنبياء ٢١ / ٢٢ وتامها : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ).

٢- ينظر شرح المصنف ١٣١.

٣- الأنفال ٨ / ٢٣ وتامها : (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ).

٤- فاطر ٣٥ / ١٤ وتامها : (إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ) (وَلَا يَتَّبِعُكَ مِثْلُ خَيْرٍ).

يعصه» (١)، العصيان مثبت وشرطها مركب ، والجواب أن ل- (لو) دلالتين ، مفهومية ومنطوقيه ، فالمفهومية أن يفهم منها ومن سائر الشرطيات أنه إذا انتفى الشرط انتفى المشروط بكل حال ، لأن ما علق على شيء فالأصل أن لا يعلق على غيره ، والمنطوقيه أنها تدل على انتفاء شرطها ، وأما التلازم بين الشرط والجزاء ، فهي في ذلك لغيرها من الشرطيات ، متى حصل الشرط حصل المشروط ، ومتى انتفى الشرط جاز أن ينتفى المشروط ، وأن يحصل إن كان له شرط آخر ، وقد حصلت لأن الشرط ملزوم ولا ينفك عن الجزاء والجزاء لازم يحصل لحصول الشرط ، ولا يجب أن ينتفى بانتفائه ولا يجب من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم إلا إذا ساواه نحو : (إذا طلعت الشمس فالنهار موجود) وإذا لم تطلع لم يوجد النهار ، فحصل من الجواب أنه إن أريد بامتناع جوابها لامتناع الشرط والعكس المفهوم فالسؤال وارد على (لو) وعلى جميع الشرطيات ، وإن أريد المنطوق لم يلزم ما ذكره.

قوله : (للمضى) يعنى أن لو عكس أن يجعل الفعل بمعنى الماضى سواء دخلت على ماضى أو مضارع مثبت أو منفى وأجاز الفراء (٢) استعمالها فى المستقبل ك- (إن) نحو : (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا * لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً

ص: ١٢٠٧

١- وهو قول لعمر رضى الله عنه فى صهيب رضى الله عنه ، والقول فى شرح التسهيل السفر الثانى التكملة لابن الناظم ١٠٥٧ ، وشرح المصنف ١٣١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩٠ ، والجنى الدانى ٢٧٣ ، ومغنى اللبيب ٣٩٣. قال المصنف فى شرحه ١٣١ : (ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن يخبره أن هذا المشروط حاصل على كل تقدير لأنه إذا لزم الشيء ونقيضه كان ثابتا على كل حال لحصول الحصر).

٢- ينظر المفصل ٣٢٠ ، وشرح المصنف ١٣١ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩٠.

ضِعَافًا خَافُوا(١) والخوف مستقبل ، قوله :

[٨٢٦] قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم

عن النساء ولو باتت بأطهار (٢)

وبعضهم جزم بها في الشعر :

[٨٢٧] لو يشأ طار به ذو ميعه (٣)

...

[و ١٤٧] قوله : (ويلزمان الفعل) يعنى (إن) و (لو) لأنهما للشرط والشرط لا يكون إلا في الأحداث.

قوله : (لفظاً أو تقديراً) اللفظ (إن قمت قمت) ، و (لو قمت قمت) والتقدير نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (٤) و (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) (٥)

ص: ١٢٠٨

١- النساء ٩ / ٤ وتمامها : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا).
٢- البيت من البسيط ، وهو للأخطل في ديوانه ٨٤ ، وينظر حماسه البحترى ٣٤ ، ونوادر أبي زيد ١٥٠ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٦٩٩ ، ووصف المباني ٣٦٠ ، والجنى الداني ٢٨٥ ، ومغنى اللبيب ٣٤٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٤٦. والشاهد فيه قوله : (ولو باتت بأطهار) حيث جاءت لو شرطيه بمعنى إن صارفه الماضى إلى الاستقبال.
٣- صدر بيت من الرمل ، وعجزه : لا حق الآطال نهد ذو خصل وهو لعلقمه الفحل في ديوانه ١٣٤ ، ولامرأه من بنى الحارث فى الحماسه البصريه ١ / ٢٤٣ ، وينظر شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٢ / ١١٠٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٨٧ ، وشرح التسهيل السفر الثانى تكمله ٢ / ١٠٣٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩٠ ، وتذكره النحاه ٣٩ ، والجنى الدانى ٢٨٧ ، ومغنى اللبيب ٣٥٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٦٤ ، والهمع ٤ / ٣٤٣ ، والخزانه ١١ / ٢٩٨ - ٣٠٠. والشاهد فيه قوله : (لو يشأ) حيث جزم ب- (لو) ضروره لأن لو موضوعه للشرط فى الماضى ...

٤- التوبه ١٠ / ٦ وتمامها : (فَأَجِزْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ).

٥- الإسراء ١٧ / ١٠٠ وتمامها : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا).

و (لو ذات سوار لطمنتي) (١)، وإنما لزم الحذف لدلاله مفسره عليه لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر.

قوله : (ومن ثم قيل : لو أنك) بالفتح لأنه فاعل) أى من أجل أن يلزم الفعل لفظاً أو تقديراً فتحت (أن) بعدها ، لأنه يصير بتقدير الفعل لفاعله عند المبرد (٢) والزمخشري (٣) والمصنف (٤) ، وعند سيويه (٥) أنها فى موضع الابتداء ولا تفتقر إلى خبر لسد طول الكلام مسد الخبر ، كما فى (ظننت أنك منطلق) ، وقال السيرافى : (٦) لا حاجه إلى تقدير فعل بعد (لو) لأن (أن) قد نابت منابه ، وخبر (أن) الذى هو فعل لفظه نائب مناب الفعل الذى يقع بعد (لو) ، فإذا قلت : (لو أن زيدا انطلق) ، فكأنك قلت : (لو انطلق زيد).

قوله : (وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض) يعنى أنّ (إن) الواقعه بعد (لو) المقدر فعله إذا كان خبرها مشتقاً أو مضارعاً ، وجب أن يأتى فى موضعه بفعل ماضٍ مفسّر للفعل المقدر بعد (لو) فتقول : (لو أنك انطلقت) ولا تقول : (لو أنك منطلق) و (لا ينطلق) لأن الاسم لا

ص: ١٢٠٩

- ١- ينظر لهذا المثل كتاب الأمثال ٢٦٨ ، ومجمع الأمثال ١٧٤ / ٢ ، والمقتضب ٧٧ / ٣ ، وشرح التسهيل السفر الثانى ٩١٧ / ٢ ، وشرح الرضى ٣٩٠ / ٢ ، والمغنى ٣٥٣ - ٨٢٧.
- ٢- ينظر المقتضب ٧٧ / ٣ ، وينظر شرح الرضى ٣٩٠ / ٢.
- ٣- ينظر المفصل ٢٣ / ٣ ، والجنى الدانى ٢٨١.
- ٤- ينظر شرح المصنف ١٣١.
- ٥- ينظر الكتاب ٢٣٤ / ٤.
- ٦- ينظر شرح الرضى ٣٩٠ / ٢.

يفسّر الفعل (١).

قوله : (فإن كان جامداً جاز لتعذره) يعنى فإن كان خبر (أنّ) جامداً غير مشتق جاز الإتيان به لتقدير الإتيان بالفعل ، لأنه لا رائحه للفعل فيه مثال الجامد قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) (٢) وقوله :

[٨٢٨] ما أحسن العيش لو أن الفتى حجر (٣)

...

وقد جاء قليلا خبر (أنّ) بعد (لو) مشتقا أو مضارعا مثال المشتق قول كعب :

[٨٢٩] أكرم بها خله لو أنها صدقت

موعودها ولو أن النصح مقبول (٤)

وقوله :

ص : ١٢١٠

١- ينظر شرح الرضى ٢ / ٣٩١ والعبارة منقوله عنه بتصرف دون عزو.

٢- لقمان ٣١ / ٢٧.

٣- صدر بيت من البسيط ، وعجزه : تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وهو لابن مقبل فى ديوانه ٢٧٣ ، وينظر الخصائص ١ / ٣١٨ ، وشرح المفصل ١ / ٨٧ ، ومغنى اللبيب ٣٥٦ ، والبحر المحيط ٧ / ١٨٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٦١ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٦٠٢ ، واللسان مادة (لغم) ٦ / ٤٤٧٩ ، ويروى ما أطيب. والشاهد فيه قوله : (لو أن الفتى حجر) حيث جاء خبر (أن) اسما جامدا وذلك على سبيل الجواز.

٤- البيت من البسيط ، وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ٦١ ، وينظر شرح الرضى ٢ / ٣٩١ ، واللسان مادة (حلل) ٢ / ١٢٥٢ ، وخزانه الأدب ١١ / ٣٠٨. والشاهد فيه قوله : (لو أنّ النصح مقبول) حيث جاء خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وصفا مشتقا فعلا ، فى حين جاءت فى (لو أنها صدقت) الخبر جملة صدقت وبذلك لا تكون (لو) شرطيه بل يجوز أن تكون فى الموضعين للتمنى فلا جواب لها وإذا كانت شرطيه فالجواب محذوف يدل عليه أول الكلام والتقدير لو صدقت أو قبلت النصح لكرمت ...

[٨٣٠] ولو أن ما أبقيت منى

بعود ثمام ما تأوّد عودها (١)

وقوله مثال المضارع قوله :

[٨٣١] تمدّ بالأعناق أو تلويها

وتشتكى لو أننا نشكيها (٢)

قوله : (وإذا تقدم القسم) شرع في تبين حد جواب الشرط ، أنه قد يحذف الشرط ، وقد يحذف الجواب ، وقد يحذفان معا ، أما حذف الشرط فهو قليل ولا يجوز إلا مع (أن) شرط التفسير أو النفي ب- (لا) أو يكون (كان) ويبقى معموله نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) وقوله :

[٨٣٢] ...

وإلا يعل مفرقك الحسام (٣)

ص: ١٢١١

١- البيت من الطويل ، ونسب إلى أبي العوام بن كعب بن زهير ، وإلى الحسين بن مطير وإلى كثير عزه ، وإلى ابن الدمينه. ينظر أمالي القالي ١ / ٤٣ ، والحماسه البصريه ٢ / ١٩٣ ، وسمط اللالي ١ / ١٨١ ، وشرح الكافيه الشافيه ٣ / ١٦٣٨ ، وشرح التسهيل السفر الثاني تكمله ابنه بدر الدين ٢ / ١٠٦٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩١ ، ورفض المباني ٣٥٩ ، واللسان ماده (شمم) ١ / ٥٠٨ ، وخزانه الأدب ١١ / ٣٦٩. ويروى صدره فى الرصف بغير روايه الشارح وهى : ولو أننى علقت يا أم مالك والثمام من أضعف النبت وادقه والشاهد فيه مجى (لو) حرف امتناع لوجوب.

٢- الرجز بلا نسبه فى الخصائص ٣ / ١٧٧ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٨ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩١ ، واللسان ماده (جفا) ١ / ٦٤٦ ، وخزانه الأدب ١١ / ٣١٦. والشاهد فيه مجىء خبر (أن) فعل مضارع.

٣- البيت من الوافر ، وهو للأحوص فى ديوانه ١٩٠ ، وينظر الأغانى ١٥ / ٢٣٤ ، وشرح التسهيل تكمله ٢ / ١٠٣٥ ، والإنصاف ١ / ٧٢ ، ورفض المباني ١٨٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٨٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٧ ، ومغنى اللبيب ٨٤٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٦٧ - ٩٣٦ ، وهمع الهوامع ٤ / ٣٣٦ والخزانه ٢ / ١٥١. والشاهد فيه قوله : و (إلا يعل) حيث حذف فعل الشرط لدلاله ما قبله عليه والتقدير : (وإلا تطلقها يعل مفرقك).

وقوله : (إن خيرا فخير) (١) وأجاز الزمخشري (٢) حذفه في غير ذلك نحو : (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) (٣) قال تقديره : (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم) ، وقال الإمام المؤيد برب العزه يحيى بن حمزه : (٤) في الزانية والزاني فاجلدوا تقديره : (إن زنيا) وأما حذفهما معا فهو أقل من الشرط وأكثر ما يأتي مع (لا) نحو : (اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا) وقد تأتي في غيرها قوله :

[٨٣٣] قالت بنات العم يا سلمى وإن

كان فقيرا معلما قالت وإن (٥)

قيل : هو ضروره ، وأما حذف الجواب فهو كثير ولا يختص ب- (إن) لكنه يلزم أن يكون الشرط ماضيا أو منفيا وقيل : ليس بلازم وعليه :

[٨٣٤] لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربي أن بيتي أوسع (٦)

ولا- بد في حذفه من قرينه معنويه أو لفظيه فالمعنويه نحو : (فَإِنِ اسْتِطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَيْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ) (٧) أى فافعل ، واللفظيه

ص: ١٢١٢

١- سبق تخريجه.

٢- ينظر الكشاف ٢ / ٢٠٧.

٣- الأنفال ٨ / ١٧ وتمامها : (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ...).

٤- ينظر رأى يحيى بن حمزه في الأزهار الصافية السفر الأول ٣٤٦.

٥- سبق تخريجه.

٦- البيت من الطويل ، وهو للكميته بن معروف ، وينظر في معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٣٧ ، ٣ /

١١٠٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩٤ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٦٨ - ٧٠ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٢٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٩٦ . ويروى

واسع بدل أوسع . والشاهد فيه قوله : (لئن) حذف جواب الشرط مع أن الشرط ليس ماضيا ولا منفيا .

٧- الأنعام ٦ / ٣٥ .

مع الشرط والقسم والمبتدأ أو ما في حكمه ، وهو الفاعل ، أما الشرط فإذا اجتمع شرطان فصاعداً ، فإن كان على وجه التبعيه كان الجزاء للجميع في العطف نحو : (إن تأتني وإن تكرم ولدى أكرمك) وفي البديل للثاني نحو : (إن تأتني إن [ظ ١٤٧] تلمم بي أكرمك) وفي التأكيد للأول نحو : (إن تأتني إن تأتني أكرمك) وإن لم يكن فإن صلح جعل الثاني جزاء للأول ، وقصد جعل الشرط الثاني جواباً للأول والثاني والثالث ، ودخلت الفاء على الجواب نحو : (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (١) وإن لم يصلح ولم يقصد أن يكون جزاء له ، كان الجزاء للأول وحذف جزاء الثاني ، وقدر مثل جزاء الأول ، وما حذف جزاءه لزمه المضى لفظاً أو معنى ، ولم تدخل الفاء على الشروط بالمتوسطه نحو : (إن أعطيتك إن سألتك إن وعدتك تعيدني حراً وهذه الشروط المتوسطه إن كانت مرتبه على الأول فبودلت واقعه في محل إن ، هذه الشروط المتوسطه إن كانت مرتبه على الأول الحال لم يقع العتق إلا بمجموعها وإن لم يترتب عتق بكل واحده منها.

وأما الشرط مع القسم أو مع المبتدأ أو القسم مع المبتدأ فحاصل الكلام فيها أن الشرط لا يلغى متقدماً ولا متوسطاً ، ويجب إلغائه متأخراً ، والقسم لا يلغى متقدماً ويجوز إلغائه متوسطاً ويجب والمبتدأ لا يلغى متقدماً ولا متوسطاً ولا متأخراً ، ومعنى الإلغاء لا يكون للقسم والشرط جواب ملفوظ ، وأما التقدير فلا بد منه فيما أن يجتمع الثلاثة ، أو اثنان

ص: ١٢١٣

١- البقره ٢ / ٣٨ وتامها : (قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي ...).

منها الشرط لتأخره ، وإن تقدم الشرط وجوابه نحو : (إن تأتني إنك والله) ألغى فيها القسم لتأخره ، وإن توسط القسم بين الشرط وجوابه ، فاعتبار الشرط واجب لتقدمه ، ولكن في القسم وجهان ، إلغاؤه لتوسطه وجعل الجواب للشرط واعتباره بأن يجعله وما بعده جزاء للشرط ، وتدخل الفاعليه وما بعده جواب له نحو : (إن أتيتني فوالله لآتينك) وإن توسط الشرط بين القسم وجوابه ، نحو : (والله إن أتيتني لآتينك) وهي التي ذكر المصنف (١).

قوله : (وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه المضى (٢) لفظاً أو معنى) يعني إذا تقدم القسم على الشرط حذف جواب الشرط ، وكان الشرط ماضياً لفظاً نحو : (والله إن أتيتني لآتينك) أو معنى ، وهو حيث ينفي ب- (لم) ، نحو : (والله إن لم تأتني لآتينك) وإنما التزم فيه المضى لفظاً أو معنى ، لأنه لو كان مضارعاً عملت فيه (إن) وإذا عملت في الشرط لزم أن تعمل في الجزاء ، ولا تحذف لأن عملها في الشرط يقتضى قوتها ، ومنهم من لم يوجب مضى الشرط بل جعله مختاراً.

قوله : (وكان الجواب للقسم (٣) [لفظاً أو معنى مثل : (والله إن

ص: ١٢١٤

١- ينظر شرح المصنف ١٣٢.

٢- في الكافية المحققه الماضى بدل المضى.

٣- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٣٩٢ : (وتعليل هذه الأحكام مبنى على مقدمه : وهى أن أداتى القسم والشرط وأصلهما التصدر كالاستفهام لتأثيرهما فى الكلام معنى ، ثم إن كلا منهما لكثرة استعمالهم له - وبعده عن جوابه - وبعدهما عما يؤثر أن فيه أى جوابهما قد يسقط عن درجه تصدرة على جوابه فيلغى باعتباره أى لا يكون فى الجوابين علامتهما ... أما الشرط فنحو : (آتيك إن أتيتني) ، وأما القسم فنحو : (زيد والله قائم) ، و (زيد قائم والله) فيضعف أمرهما - ويصيران بحيث لا جواب لهما - فلا يكون لهما جواب لفظاً ثم قال ... فالذى يتقدم على الشرط جوابه ... لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط لأنه أكثر دوراناً فى الكلام).

أتيتنى) ، و (إن لم تأتني لأكرمتك) ، وإن توسط بتقديم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر ، وأن يلغى كقولك : (أنا والله إن تأتني آتتك) و (إن أتيتني والله لآتيئك) [١] وذلك لأن الجواب ، يتعذر أن يكون لفظه للقسم والشرط معا لأن جواب القسم مؤكدا وجواب الشرط مجزوما ، فلما قدم القسم دل على العناية به ، فجعل الجواب له لفظا ومعنى والشرط معنى ، فقط لتعذر اللفظ ، والدليل على اعتبار الشرط معنى ، أن اليمين عليه وهو شرط للإتيان في قوله : (والله إن تأتيني لآتيئك) ولعدمه في قوله : (والله إن لم تأتني فإني لآتيئك) ومثل بمثاليين الأول للماضى لفظا ، والثاني للماضى معنى ، والفراء (٢) أجاز اعتبار الشرط وإلغاء القسم لأن الشرط مؤسس والقسم مؤكد ، وحذف جوابه أكثر من حذف جواب الشرط ، واحتج بقوله :

[٨٣٥] لئن منيت بناعن غبّ معركه

لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل (٣)

ص: ١٢١٥

-
- ١- زياده في نسخه الشارح عن الكافيه المحققه.
 - ٢- ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٣١ ، والبحر المحيط ٦ / ٧٥.
 - ٣- البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣ ، وينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٦٨ ، وشرح الكافيه الشافيه ٢ / ٨٠٩ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٤٢٨ - ٥١٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٣٩٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٧٥ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٥٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٨٣ ، وخزانه الأدب ١١ / ٣٢٧ ، ومنتفل أى نتملص ونتخلص. والشاهد فيه قوله : (لئن منيت ... لا- تلفنا) حيث اجتمع الشرط والقسم ، الشرط في قوله (إن منيت) ، والقسم في دلالة اللام عليه فهى موطنه له ، وكل منهما يستدعى جوابا فترجح جواب الشرط ولذلك جزم تلفنا لأن أصلها تلفينا.

يجزم (لا تلفنا) وإن كان المجتمع الشرط والمبتدأ أو ما فى حكمه وهو الفاعل ، فإن لم يتقدم الشرط وجزاؤه على المبتدأ نحو : (إن يأتنى عمرو أكرمه زيد) وجب فيه اعتبارهما باعتبار الشرط ، بأن يجعل ما بعده جزاؤه ، واعتبار المبتدأ بأن يجعل الشرط وجزاؤه مخبرا عنه وهو متقدم رتبه ، والضمير عائد إليه تقديره : (زيد إن يأتنى عمرو أكرمه) ، وإن تقدم المبتدأ وخبره وجب إلغاء الشرط واعتبار المبتدأ ، لأن جزاءه لا يتقدم ، نحو : (زيد يأتىك إن تأته) وإن توسط الشرط بين المبتدأ وخبره وجب إلغاء الشرط واعتبار المبتدأ ، فإن كان خبر المبتدأ يصلح جوابا للشرط اعتبرا معا ، نحو : (زيد إن تأته يأتك) ، فالشرط وجوابه خبر للمبتدأ ، وجواب الشرط ما بعده ، وقد [و ١٤٨] أجاز إلغاء الشرط وجعل ما بعده خبرا للمبتدأ ، ولا يجزم ، وإن لم يصلح ، وذلك حيث يكون مفردا نحو : (زيد إن أتته جواد) ألغى الشرط وكان فعله ماضيا كما تقدم ، وإن توسط بين المبتدأ والشرط وجوابه ، وجب اعتبارهما ولزمت الفاء فى المبتدأ ، نحو : (إن أتيتنى فزيد يكرمك) فالفاء وما دخلت عليه جواب للشرط وما بعد المبتدأ خبر له ، وإن كان المبتدأ والقسم ، فإن تقدم المبتدأ وخبره ، نحو : (زيد قائم والله) وجب إلغاء القسم ، لأن جوابه لا يتقدمه ، وإن تقدم القسم وجوابه ، نحو : (والله لأضربنه زيد) اعتبرا معا ، فما بعد القسم جواب له ، والقسم وجوابه خبر للمبتدأ متقدم عليه تقديره : (زيد والله لأضربنه) ، وإن توسط القسم بين المبتدأ وخبره ، نحو : (زيد والله يقوم) وجب اعتبار المبتدأ.

ولك في القسم وجهان فصيحان ، إلغاؤه وجعل ما بعده خبراً للمبتدأ ، أو اعتباره بأن يجعل هو وما بعده خبراً للمبتدأ ، وقد يدخل على ما بعده فتلغى به ، وتجعل جواباً له بخلاف الشرط ، فإلغاؤه ضعيف ، ومنهم من منع من جعل القسم متوسطاً خبراً للمبتدأ لأنه إنشاء ، وإن توسط المبتدأ بين القسم وجوابه دخلت اللام على المبتدأ ، وكان جواباً للقسم ، وما بعده خبراً عنه ، نحو : (والله لزيد قائم) ، وكذا في الفاعل نحو : (والله لقد قام زيد) ، وأما إذا اجتمع المبتدأ والقسم والشرط فإن تقدم المبتدأ ففيه ست صور :

الأولى : تقدم المبتدأ أو خبره ثم القسم ثم الشرط ، نحو : (زيد يقوم والله إن تطعه) وجب اعتبار المبتدأ وما بعده خبره ، وإلغاء الشرط لتأخره ، وجاز في القسم الوجهان لتوسطه فإن اعتبر دخلت اللام على الشرط ، وإن لم يعتبر لم تدخل .

الثانية : توسط الخبر بين القسم والشرط ، نحو : (زيد يقوم والله إن تطعه) اعتبر المبتدأ وألغى الشرط لتأخره ، وجاز في القسم الوجهان ، فإن اعتبر دخلت اللام على خبر المبتدأ ، وكانت الجملة القسمية خبراً للمبتدأ ، وإن ألغى جعل ما بعد القسم خبراً عن المبتدأ .

الثالثة : تأخر الخبر بعد الشرط ، نحو : (زيد والله إن تطعه يشكرك) جاء إلغاء القسم والشرط لتوسطهما ، ويكون الجواب خبراً للمبتدأ ، وجاز اعتبار القسم لتقدمه على الشرط بشرط دخول اللام على الشرط

والجواب ، نحو : (زيد والله لئن أعطيته ليشكرنك) وجاز اعتبار الشرط فيجزم الجواب على القسم ، وجاز اعتبارهما معا ، وتدخل اللام في الشرط ويجزم الجواب وتكون الجملة خبرا عن المبتدأ.

الرابعه : تقدم الشرط على القسم ، نحو : (زيد إن تعطه والله يشكرك) فإن قدمت خبر المبتدأ عليهما ألغى القسم لتأخره ، وجاز في الشرط الاعتباران دخلت الفاء على القسم وهو الفصيح ، والإلغاء إن لم تدخل ، وإن توسط الخبر بين الشرط والقسم ألغى القسم لتأخره ، واعتبر الشرط إن دخلت الفاء ، وألغى إن لم تدخل ، وإن تأخر الخبر جاز إلغاء القسم والشرط لتوسطهما ، وكان الجواب خبرا عن المبتدأ ، واعتبارهما معا حيث يجتمع القسم والشرط لتوسطهما وكان الجواب خبرا عن المبتدأ واعتبارهما معا حيث يجتمع الفاء واللام ، واعتبار الشرط وحده ، إن دخلت الفاء على القسم واعتبار القسم وحده إن دخلت اللام ، ونون التوكيد على الجزاء ، وإذا اعتبرا أو أحدهما كانت الجملة خبرا عن المبتدأ ، وإن تقدم القسم ثم المبتدأ ثم الشرط ، فإن تقدم جوابه عليهما ، نحو :

(والله ليشكرنك زيد إن تعطه) كان الجواب للقسم ، ووجب دخول أداه القسم على الجواب ، وألغى الشرط لتأخره ، وكان القسم وجوابه خبرا عن المبتدأ ، لأنه لا يجوز إلغاؤه ، وهو في حكم المتقدم ، تقديره : (زيد والله ليشكرنك إن تعطه) كان الجواب للقسم ووجب دخول أداه القسم على الجواب وألغى الشرط لتأخره ، وكان القسم وجوابه خبرا عن المبتدأ ، لأنه لا يجوز إلغاؤه وهو في حكم المتقدم ، تقديره : (زيد والله ليشكرنك إن

تعطه) وإن توسطّ الجواب دخلت اللام على المبتدأ ، وكانت الجملة جوابا للقسم وخبر المبتدأ (إن تعطه يشكرك) وألغى الشرط ، وإن تأخرّ عليهما اعتبرت كلّها وكانت الجملة كلها جوابا للقسم وما بعد ذلك خبر عنه ، ويشكرك تجزم جوابا للشرط ، وإن تقدم القسم بعد الشرط على المبتدأ ، فإن تقدم جواب [ظ ١٤٨] القسم عليهما كانت الجملة كلها جوابا للقسم ، والقسم وجوابه والشرط خيرا عن المبتدأ متقدم عليه ، وألغى الشرط لتأخره في التقدير ، وإن توسطّ الجواب بينهما لزمّت اللام الشرط ، وكان الشرط والجواب جوابا للقسم ، ويجوز اعتبار الشرط والجواب الذي بعده ، ويجوز إلغاؤه ، ويجب اعتبار المبتدأ وما قبله خيره ، وإن تأخر الجواب وجب اعتبار القسم والمبتدأ ، وجاز اعتبار الشرط وإلغاؤه ، فمع اعتبار الجميع تدخل اللام على الشرط ويجزم الجواب الشرط ، وتكون الجملة خيرا عن المبتدأ ، وإن تقدّم الشرط ثم المبتدأ ثم القسم ، فإن تقدم الشرط عليهما ، نحو : (إن تعطه يشكرك زيد والله) كان الجواب للشرط ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، وألغى القسم لتأخره ، وإن توسطّ بينهما وجب إلغاء في المبتدأ وكان جواب الشرط والجزاء خيرا للمبتدأ وألغى القسم لتأخره ، وإن تأخر عنهما جاز اعتبارهما معا ويكون المبتدأ وخبره جوابا للشرط ، وتلزم الفاء ، وما بعد القسم وجوابه وتلزم اللام والقسم وجوابه خيرا للمبتدأ ، ويجوز إلغاء القسم لتوسطه وإن ولي الشرط القسم ، فإن تقدم جزاؤه على القسم والمبتدأ نحو : (إن تعطه يشكرك والله زيد) كان الجواب للشرط والجملة خبر عن المبتدأ ، ويجوز في القسم وجهان ، فإن اعتبرته أدخلت اللام على المبتدأ ، وإن

توسط الجزاء جاز اعتبار الجميع ، ويكون القسم وجوابه جزاء للشرط ، ويلزم القسم الفاء واللام فى الجواب ، والجمله كلها خبر عن المبتدأ ، ويجوز إلغاء لتوسطه ، فلا تدخل الفاء ويجزم الجواب للشرط ، وإن تأخر الجواب جاز اعتبار الجميع أيضا ، وتكون الجملة التى بعد الشرط كلها جزاء له ، ويلزم القسم الفاء ، وما بعد القسم جوابه ، وتلزمه اللام وما بعد المبتدأ خبره ...

فصح لك من المسائل مع اجتماع الثلاثة ثمانى عشره مسأله ، ومع اجتماع الاثنين اثنتا عشره مسأله ، لأنها ثلاثه أقسام ، وفى كل قسم أربع مسائل ، وثلاث فى أربع اثنتا عشره .

قوله : (وتقدير القسم كاللفظ) يعنى أنه قد يحذف القسم ويقدر ويثبت له ما يثبت للملفوظ به من الاعتبار والإلغاء بشرط أن يمنع مانع من إجراء اللفظ على ظاهره ، وأن يكون ثم ما يصلح جوابا للقسم ، نحو قوله تعالى : (لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ) (١) فثم دليلان على تقدير القسم : دخول اللام الموطئه ، وسقوط الفاء مع عدم الجزم فى (لا يخرجون) وفى قوله : (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) (٢) دليل وهو عدم دخول الفاء على إنكم .

ص : ١٢٢٠

١- الحشر ٥٩ / ١٢ ، وتمامها : (لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُولُنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصُرُونَ).

٢- الأنعام ٦ / ١٢١ ، وتمامها : (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ).

قوله : (وَأَمَّا) إنما عدّها من حروف الشرط ، لأنّ فيها معناه بدليل لزوم الفاء في خبرها ، ولا يجوز حذفها إلا إذا كان جوابها محكياً بالقول نحو : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ) (١) أو في ضروره شعر ، نحو :

[٨٣٦] فأما القتال فلا قتال لديكم (٢)

...

قوله : (للتفصيل) يعنى تفصيل ما أجمله المخاطب ، نحو قولك : (أما زيد فقائم وأما عمرو فقاعد) ، وليس التفصيل فيها لازم على الأصح ، بل لا- مانع من أن نقول : (أما زيد فقائم) وتسكت ، قال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) (٣) تقديره : (وأما الراسخون في العلم فيقولون : فحذفت الفاء من (يقولون) لأنّ حذفها جائز عندهم في السعه.

قوله : (والترزم حذف فعلها) يعنى شرطها لأن الأصل عند سيبويه (٤) في قولك : (أما زيد فقائم) ، (مهما يكن من شيء فزيد قائم) (٥) فلما كثر استعمالها في الكلام ، ودورها لأنها موضوعه للتفصيل وهو يستدعى تكرارها ، أرادوا تخفيفها ، فالترموا حذف شرطها وهو : (يكن من شيء) ثم حذفوا (مهما) وعوضوا عنها (أما) لأنها أخف فصار الكلام ، (أما فزيد

ص: ١٢٢١

١- آل عمران ٣ / ١٠٦ ، وتمامها : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ).

٢- سبق تخريجه ص ١٧٥.

٣- آل عمران ٣ / ٧ ، وتمامها : (... فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ...).

٤- ينظر الكتاب ٤ / ٢٣٥.

٥- ينظر الجنى الدانى ٥٢٢.

قائم) فعوضوا مكان الشرط جزاء ، مما بعد الفاء وهو (زيد) واتصلت الفاء بقائم ، فصار : (أما زيد فقائم) وهذا التفسير الذى ذكر سيوييه (١) تفسير الإعراب لا تفسير معنى ، لأن (مهما) اسم للمجازاه و (أما) حرف للتفصيل (٢) وقال [و ١٤٩] بعضهم : الأصل (أما إن يكن شيء فزيد قائم) أى إن يقع شيء أى شيء كان فهو يقتضى قيام زيد بكل حال ، وقال الكوفيون : أصل (أما) أن ما فأدغمت النون فى الميم كما فى : (أما أنت منطلقا) لأنهم يجيزون فى أن المفتوحه أن تكون شرطيه.

قوله : (وعوضٌ بينها وبين فائها جزء مما فى حيزها) [مطلقا وقيل] (٣) يعنى أنهم لما حذفوا شرط (أما) أرادوا أن يأتوا بشيء فى موضعه ليسد مسده ، ولأنه يلى أداء الشرط وهى (أما) أداءه الجزاء وهى (الفاء) فعوضوا مكانه زيدا الذى بعد الفاء ونقلوه إلى ما قبلها واتصلت الفاء بقائم ، وهو جزء مما فى حيزها ، أى مما بعد الفاء ، والذى بعدها إن كان اسم فالمتقدم وهو الجزء الأول ، وإن كان فعلا فالمتقدم هو الجزء الثانى وهو : إما مفعول أو فاعل مقدم ، ولا يتقدم على الفاء إلا جزء واحد مما فى حيزها ولا يصح تقدم جملة ولا جزءين لأننا نقول : (أما زيد طعامك آكل).

قوله : (وهو معمول لما فى حيزها مطلقا) [أما يوم الجمعة فزيد

ص : ١٢٢٢

١- ينظر الكتاب ٣ / ٥٩ ، وينظر المفصل ٣٢٣ ، وشرحه لابن يعيش ٩ / ١١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٩٠ .

٢- ينظر الكتاب ١ / ٢٤٧ .

٣- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

منطلق[١] اختلف فى الواقع بعد (أما) على ثلاثة مذاهب، الأول: للمبرد (٢) أنه جزء مما فى الفاء معمول به ، وإنما قدم للعوض والتنبيه على أنه جنسه المراد بالتفصيل واختاره المصنف (٣) ، وقوله: (مطلقا) يعنى سواء كان بعد الفاء ما يمنع التقديم نحو: (أما زيد فإنى أكرمه) أو لم يكن نحو: (أما زيد فقائم).

الثانى قوله: (معموله المحذوف مطلقا) يعنى أنه جملة مستقلة عاملها محذوف ، وما بعد الفاء جملة أخرى ، تقدّر لكل جملة ما يليق بها من العوامل ، إن كان المعوض معمولا قدّر له فعل متعد ، وإن كان مرفوعا قدّر له رافع والجملة الأخرى يقدر لها مبتدأ وإن كان بعد الفاء اسما أو مفعولا ، إن كان بعدها فعلا.

الثالث للمازنى (٤) التفصيل وهو قوله: (وقيل إن كان جائز التقديم فمن الأول وإلا فمن الثانى) يعنى إن كان [ما] بعد الفاء [ما] (٥) يمنع من العمل فيما قبلها ، وذلك حيث لا يتقدم معموله عليه ، أو يكون له

ص: ١٢٢٣

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر المقتضب ٢ / ٦٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠٠.

٣- ينظر شرح المصنف ١٣٢.

٤- قال الرضى فى شرحه ٢ / ٤٠٠ : ذهب المازنى إلى أنه إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر ك- (إن) و (ما) أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفه ومعموله قبل موصوفه نحو: (أما زيدا فأنا رجل ضارب) ، أو كون المعمول تميزا وعامله اسم تام نحو: (أما درهما فعندى عشرون) أو كون العامل مع نون التوكيد نحو: (أما زيد فلأضربن) أو صلته نحو: (أما القميص فإن تلبس خير لك).

٥- زياده يقتضيها السياق.

الصدر نحو : (أما زيد فإنه قائم) لم يجرّ التقديم لأن (إن) لها الصدر ، ولا يتقدم معمولها عليها فيكون ما بعد الفاء جملة مستقلة كالقول الثاني ، وإن كان لا يمنع ما بعد الفاء من العمل فيما قبلها فالكلمة واحدة كالقول الأول نحو : (أما زيد فقائم).

(وأما يوم الجمعة فزيد منطلق) قال ابن الحاجب : (١) ولو نظر المفضّي لمون كلّ النظر لعلموا أنّ الباب كله من هذا القبيل ، لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ولا بدّ منها ، ولا فرق بين (أما يوم الجمعة فزيد منطلق) وبين (أما يوم الجمعة فإنّ زيدا منطلق) فإن زعموا أنّه خولف هذا الأصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود منهما فلا- بعد أن يخالف في غيرها [مما ذكره] (٢) لغرض ، ويعنى بالغرض : الاهتمام بتقديم الاسم.

ص: ١٢٢٤

١- ينظر شرح المفصل ١٣٢.

٢- زياده مذكوره في شرح المصنف ويقتضيهما السياق.

قوله : (حرف الردع (كَلَّا) (١) وبمعنى حقًا) (٢) يعنى أن ل- (كَلَّا) معنيين ، أحدهما الردع والزجر ، وذلك حيث يكون ما قبلها منكرا ، قال تعالى : (رَبِّىْ أَهَانَنِ ، كَلَّا) (٣) أى ليس الأمر على ما ذكرت ، وكذلك إذا قيل : فلانا شتمك ؛ كلا أى ارتدع ، وقد تكون لنفى الإجابة نحو : (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّيْ أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا) (٤) أى لا تجاب ، وهل يوقف عليها إذا كانت للردع أولا؟ حكى عن ثعلب (٥) أنه لا يوقف عليها فى جميع القرآن لأنها جواب ، والفائدة فيما بعدها ، وحكى عن ابن برهان (٦) أنه يوقف عليها فى جميع القرآن لأنها بمعنى انتبه ، إلا فى قوله تعالى : (كَلَّا وَالْقَمَرِ) (٧) فإنه لا يوقف عليها [ظ ١٤٩] دون القسم ، وحكى عن

ص: ١٢٢٥

- ١- ينظر الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، والمفصل ٣٢٥ ، وشرح المصنف ١٣٣ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠٠ ، ورصف المبانى ٢٨٧ ، والجنى الدانى ٥٧٧ وما بعدها ، والمغنى ٢٤٩ وما بعدها.
- ٢- فى الكافية المحققه زياده وهى (وقد جاء).
- ٣- الفجر ٨٩ / ١٦ - ١٧ ، وتمامها : (وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّىْ أَهَانَنِ كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْبَتِّيمَ).
- ٤- المؤمنون ٢٣ / ٩٩ - ١٠٠ ، وتمامها : (... كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ).
- ٥- ينظر شرح المفصل ١٦ / ٩.
- ٦- ينظر رأى ابن برهان فى شرح المفصل ١٦ / ٩ ، وهو موافق لرأى ابن برهان دون أن ينسبه إليه.
- ٧- المدثر ٧٤ / ٣٢.

الإمام المؤيد برب العزه يحيى بن حمزه (١) أنها إذا انقطعت عما بعدها وقف عليها ، وإن اتصلت لم يوقف ، المعنى الثانى بمعنى (حقا) وتكون اسما وبنيت حملا على التى للردع ، ويجوز أن يجاب بما يجاب به القسم نحو: (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا) (٢) ومنهم من قال بحرفيتها على كلا المعنيين ، وأنكر الزمخشري (٣) أن تكون بمعنى (حقا) ، وقال هى للردع أينما وردت.

ص: ١٢٢٦

١- ينظر رأى يحيى بن حمزه فى الأزهار الصافية السفر الثانى ورقه ٢٥٢.

٢- العلق ٩٦ / ٦.

٣- ينظر الكشاف ٤ / ٧٣٨ ، واستعرضت كل الآيات التى فيها كلا عند الزمخشري وكلها تؤكد ما ذهب إليه الشارح من أنها للردع والزجر.

قوله : (تاء التأنيث الساكنه) (١) يحترز من المتصله بالأسماء جامدها كـ (طلحه) و (فاطمه) ، ومشتقا كـ (قائمه) فإنها متحركه ، وإنما حرّكت ، لأنها لما اتصلت بالأسم المعرّف صارت كالجاء منه ، فجعل إعرابه عليها ، فإن قيل : نزلت من الفعل منزله الجزء منه فجعلت فتحته عليها ، أجيب بأن دخولها على الاسم أقوى ، لأنها تدخل على مؤنث ، ودخولها على الفعل لتأنيث فاعلها فقط ، وأما الأفعال فهي مذكوره وكان الأولى ألا يحترز عن متحركه لأنه فى تعداد الحروف وهما حرفان معا ، أجيب بأن المتحركه قد صارت كالاسم لتنزلها منزله الجزء من الكلمه فلم يذكرها ، وقيل : خصّ الساكنه بالذكر لما كان سيرد فيها بحكم لها خاص ، وهو قوله : (كان ظاهرا غير حقيقى فمميز) وقال الإمام المؤيد برب العزه يحيى بن حمزه : لأن كلامه فيما يختص بالأفعال.

ص: ١٢٢٧

١- قال المرادى فى الجنى ٥٧ : وأما تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل ، دلالة على تأنيث فاعله لزوما فى مواضع وجواز فى مواضع ... وتتصل به متصرفا وغير متصرف ما لم يلزم تذكير فاعله كـ (أفعل) فى التعجب ، و (خلا) و (عدا) و (حاشا) فى الاستثناء ، وحكم هذه التاء السكون (...). للتفصيل : ينظر رصف المباني ٢٣٦ ، والجنى الدانى ٥٧ ، والمغنى ١٥٧ ، وشرح الرضى ٤٠١ ، وشرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٧٥ وما بعدها.

قوله : (وتلحق الماضي لتأنيث المسند إليه) (١) إنما ألحقت به للتنبية من أول الأمر على تأنيث الفاعل نحو : (قامت هند) ولأن تأنيث الفاعل غير موثوق به ، إذ قد يشارك المذكر المؤنث ، نحو (علّامه) ويسمى المذكر بمؤنث ، وإنما اختصت بالماضي دون المضارع ، لأن حروف المضارعه كافيها في الدلالة على تأنيث الفاعل.

قوله : (فإن كان ظاهرا) يعنى الفاعل يحترز من المضمّر نحو (الشمس طلعت) فإنه يجب مطابقتها لفاعله.

قوله : (غير حقيقى) يحترز من الحقيقى فإنه تجب فيه المطابقة نحو : (قامت هند).

قوله : (فمميز) (٢) يعنى أنه يجوز لك التذكير والتأنيث فى الفاعل غير الحقيقى ، نحو : (طلعت الشمس) و (طلع الشمس) وقد تقدم تفصيل ذلك.

ص: ١٢٢٨

١- أى لتأنيث الفاعل أو نائبه.

٢- قال ابن مالك فى ألفيته : وتاء تأنيث تلى الماضى ، إذا كان لأنثى ك- (أبت هند وإنما تلزم فعل مضمّر متّصل أو مفهّم ذات حر قال ابن عقيل فى ١ / ٤٧٦ : إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنث لحقته تاء ساكنه تدل على كون الفاعل مؤنثا ، ولا فرق فى ذلك بين الحقيقى والمجازى ... ثم قال : لكن لها حالتان : حاله لزوم ، وحاله جواز ، وتلزم فى موضعين : ١ - أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ولا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازى نتقول : هند قامت والشمس طلعت. ٢ - أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقى التأنيث نحو : قامت هند ...

قوله : (وأما إلحاق علامه التثنيه والجمعين فضعيف) (١) يعنى إذا كان الفعل مسندا إلى ظاهره فإلحاق علامه التثنيه وجمع المذكر والمؤنث ، قيل الظاهر ضعيف نحو : (قاما الزيدان) و (قاموا الزيدون) و (قمن الهندات) كعود الضمير إلى غير مذكور متقدم من غير فائده ، وللزوم أن يكون للفعل فاعلان ، وإنما ألحقت علامه التأنيث قبل الفاعل بخلاف علامه التثنيه والجمعين ، لأنك تعرف التثنيه والجمعين من لفظ المشى والمجموع ، وقد لا يعلم التأنيث من لفظ المؤنث نحو : (جاءنى علامه نسابه) وأجاز بعضهم إلحاق العلامه فى التثنيه والجمعين ورواها سيبويه (٢) والبصريون لغه قوم من العرب واحتجوا بقوله تعالى : (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٣) وقوله : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (٤) وقولهم : (أكلونى البراغيث) (٥) ، وقوله :

ص : ١٢٢٩

١- ينظر شرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٧٦ وما بعدها.

٢- ينظر الكتاب ٢ / ٤٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٨٣.

٣- الأنبياء ٣ / ٢١ وتمامها : (لَاهِيَهُ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ).

٤- المائدة ٧١ وتمامها : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَهُ فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصَيْرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ).

٥- ينظر هذا القول فى : الكتاب ٣ / ٢٠٩ ، والأصول ١ / ١٣٦ ٧١ - ١٧٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٤ ، ٢ / ٧٠١. قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٧٠١ : (إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغه المشهوره أن لا تلحقه علامه تثنيه ولا جمع بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحد كلفظه قبلها ، ومن العرب من يوليه قبل الاثنى ألفا ، وقبل المذكرين واوا ، وقبل الإناث نونا على أنها حرف مدلول بها على حال الفاعل الآتى قبل أن يأتى ومنها قول بعض العرب : أكلونى البراغيث ، وقد تكلم بها النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يتعاقبون فيكم ملائكه بالليل وملائكه بالنهار...).

فأعرضن عنى بالخدود النواضر (١)

وتأول الجمهور ما ورد من ذلك ، واختلفوا فى تأويله ، فقال بعضهم :هى ضمائر وما بعدها بدل منها بدل ظاهر من مضمير ، وضعف بعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبه ، وقال بعضهم :الظاهر مبتدأ ، والضمير وفعله خبر عنه متقدم ، وضعف بأن الخبر لا يتقدم على المبتدأ إذا كان فعلا له ، خلافا للكسائى والكوفيين ، وقال بعضهم :هى حروف وليست بضمائر أتى بها للدلالة على أحوال الفاعلين ، كما أتى بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث الفاعل ، وضعف بأن فيه دعوى الاشتراك.

ص: ١٢٣٠

١- البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن عبد الله العتبي فى الأغانى ١٤ / ١٩١ ، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٤ ، ٢ / ٧٠٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٠٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٧١ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٤٧٣ ، وشرح الأشمونى ١ / ١٧١ . والشاهد فيه قوله : (رأين الغوانى) حيث اتصل بفعل (رأين) ضمير الفاعل وهو نون النسوه مع ذكر الفاعل الظاهر (الغوانى) على لغه أكلونى البراغيث (...).

قوله : (التنوين نون ساكنه تتبع حركه الآخر [و ١٥٠] لا لتأكيد الفعل) فقوله : (نون) (١) جنس يعم جميع النونات أصليه كانت أو زائده ، متحركه أو ساكنه ، أولى أو وسطى أو أخرى ، وقوله : (ساكنه) خرجت المتحركه سواء كانت أصليه كـ (حسن) من الحسن ، أو زائده كـ (ضيغن) و (رعشن) أولى ويعنى بقوله : (ساكنه) فى الأصل ، وإلا فقد تحرك لالتقاء الساكنين ، وقوله : (تتبع حركه الآخر) أنها تأتي بعد حركته ، خرج ما كان أولى أو وسطى مطلقا ، وما كان آخره لا يتبع حركه الآخر كنون (لدى) و (لم يكن) ومعنى تبعته حركه الآخر ، أنها تأتي بعد حركته إذا حرك ، ولا تأتي فى الوقف ، قوله (لا لتأكيد الفعل) يحترز من نونى التأكيد ، فإنهما زائدتان تتبعان حركه الآخر نحو : (ضربن يا زيد اضربن يا هند واضربن يا رجال لكنها للتأكيد).

قوله : (وهو للتمكين والتنكير والعوض والمقابله والترنم) يعنى أن أقسام التنوين خمس ، فتنوين التمكين ما دلّ على أمكنيه الاسم ،

ص: ١٢٣١

وهو يكون في الأسماء المنصرفه كـ (زيد) و (رجل) ، وغير المنصرفه إذا نكرت نحو (ربّ إبراهيم لقيت) على الأصح ، وزعم بعضهم : أن تنوين رجل للتكثير ، وأما تنوين التنكير فهو اللاحق بآخر الأسماء المبنية ، فرقا بين معرفتها ونكرتها ، كالأصوات وأسماء الأفعال ، نحو : (غاق) و (يا) و (صه) و (سيويه) آخر ، وأما تنوين العوض فقد يكون عن حرفك (جوار) و (قاص) على مذهب سيويه (١) ، وأما المبرد (٢) فقال : هو عوض عن الإعلال وقد يكون عن كلمة (كل) و (بعض) قال تعالى : (كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ) (٣) أى كل ونحو : (قبل) و (بعد) إذ لم يبق المضاف ، وقد يكون عن جملة نحو : (يومئذ) و (ساعه إذ) و (حينئذ) ، لأن (إذ) لا تضاف إلا إلى الجمل ، وأما تنوين المقابلة فهو الداخلة في جمع المؤنث السالم علما كان أو غير علم ، كـ (مسلمات) و (عرفات) ، لأنهم قابلوا به نون جمع المذكر السالم ، وجعل الزمخشري (٤) والربعي (٥) تنوين المؤنث السالم علما كان أو غير علم تنوين تمكين ، كـ (زيد) و (عمرو) ، ورد بأنه غير منصرف إذا سُمي به للعلمية والتأنيث ، فيلزم زوال التنوين إذا كان للتمكين ، وأجيب بأن التأنيث غير معتبر ، لأن التاء فيه للجمع ، وتاء التأنيث قد سقطت ، وهي لا تعتبر وقال الزمخشري : و (عرفات) في قوله تعالى : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ

ص: ١٢٣٢

١- ينظر الكتاب ٢٠٦ / ٤.

٢- ينظر همع الهوامع ٤٠٦ / ٤.

٣- البقره ٢٨٥ / ٢.

٤- ينظر المفصل ٣٢٨ ، وشرحه لابن يعيش ٢٩ / ٩.

٥- ينظر الهمع ٤٠٦ / ٤.

مِنْ عَرَافَاتٍ (١) علم للموقف مسمّى بجمع ك- (أذرعَات) ، وصرّف لعدم اجتماع علتين ، لأن التاء والألف علامه لجمع المؤنث ، وهما مانعتان من تقدير التاء ، كما أن التاء هي عوض عن الواو في (بنت) و (أخت) مانعه من تقدير تاء التأنيث ، واعتراض بأنها بدل عن تاء التأنيث نائبه منابها ، بدليل انفتاح الكلمه لها بخلاف (بنت) و (أخت) فما قبل التاء فيهما ساكن ، وأجيب بأن انفتاح الآخر للألف لا للتاء ، وقال الإمام المؤيد برب العزه يحيى بن حمزه : (٢) ما كان علما من هذا الجمع فتنوينه للمقابل ، وما كان نكره فتنوينه للتمكين . وأما تنوين الترّم (٣) فهو اللاحق بالقوافي الشعريه ، وهو يخالف التنوينات بأمرين أحدهما : أنه عكسها ، لا- يكون إلا- في الوقف ، وهي لا- تكون إلا- في الوصل ، الثاني : أنه يدخل الأسماء معربها ومبنيها ومعرفها ومنكرها ، والأفعال والحروف وسائر ما تختص به الأسماء ، وهو ضربان أحدهما : يلحق القوافي المطلقه ، وهي التي آخرها ألفا وواو وياء فالألف نحو :

[٨٣٨] يا صاح إن هاج الدموع الذرفن (٤)

...

[٨٣٩] ...

من طلل كالأنحى أنهجن (٥)

ص: ١٢٣٣

-
- ١- البقره ٢ / ١٩٨ ، وينظر المغنى ٤٤٥.
 - ٢- ينظر الأزهار الصافيه شرح المقدمه الكافيه ٦٥.
 - ٣- ينظر المغنى ٤٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٩ وما بعدها ، والكتاب ٤ / ٢٠٧ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠٢.
 - ٤- الرجز للعجاج كما في ديوانه ٧ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٠٧ ، ويروى فيه ما هاج بدل إن هاج. والخصائص ١ / ١٧١ ، والمقاصد النحويه ١ / ٢٦. والشاهد فيه : وصل القافيه بالنون للترّم كما وصلت بحروف المد واللين للترّم أيضا.
 - ٥- الرجز للعجاج وينظر المصادر فى الشاهد السابق.

[٨٤٠] يا أبتا علك أو عساكا (١)

...

ففى (الذرفن) دخل على المعرف ، وفى أنهجا على الفعل ، وفى عساكا على المضممر المبني ، ولم يسمع دخوله فى الحروف إلا فى (كأن) و (قد) لكنه يقاس ب- (لا) وكلا فى التى آخرها (واو) نحو :

[٨٤١] متى كان الخيام بذى طلوح

سقيت الغيث أيتها الخيامو (٢)

[ظ ١٥٠]

والتى الياء نحو :

[٨٤٢] أزف الترحل غير أن ركابنا

لما تزل برحالنا وكان قدن (٣)

وقال بعضهم ليس هو تنوين ، لكن هذا نون أبدل من حرف الإطلاق.

الضرب الثانى اللاحق للقوافى المقيدة نحو :

[٨٤٣] وقاتم الأعماق خاوى المخترق

مشبه الأعلام لماع الخفق (٤)

ص: ١٢٣٤

١- الرجز للعجاج وينظر المصادر السابقة.

٢- البيت من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ٢٧٨. وينظر الكتاب ٤ / ٢٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٤٩ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ٦١٧ ، وشرح المفصل ٩ / ٧٨٣ ، والجنى الدانى ١٧٤ ، ومغنى اللبيب ٤٨٢ وشرح شواهد المغنى ١ / ٣١١ ، وخزانه الأدب ٩ / ١٢١. والشاهد فيه قوله (الخيامو) حيث وصل الكافيه المقرونه ب- (أل) فى حال الرفع بالواو كوصل غير المقرونه بها والواو هذه تسمى واو الإطلاق وهى فى الحقيقه واو الإشباع لكنها قياسيه.

٣- البيت من الكامل ، وهو للنابعه الذبيانى فى ديوانه ٤٩ ، وينظر المقتضب ١ / ٤٢ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٣٤ ، وشرح المفصل ٩ / ١٨ - ٥٢ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٤٥٥ ، والجنى الدانى ١٤٦ / ٢٦٠ ، ومغنى اللبيب ٢٢٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٦٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٨٨ ، وخزانه الأدب ٧ / ١٩٧ - ١٩٨ ، ويروى بلىء قدى. والشاهد فيه قوله : (قدن) حيث أدخل تنوين

الترنم على الحرف قد.

٤- الرجز لرؤبه فى ديوانه ١٠٤ ، وينظر الكتاب ١١٠ / ٤ ، وشرح أبيات سيويه ٣٥٣ / ٢ ، والخصائص ٢ / ٢٢٨ ، - وشرح
المفصل ٢ / ١١٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٦٤ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٢٢ ، وخزانه الأدب ١٠ /
٢٥ ، ويروى فى المفصل بإثبات النون فى المخترق - المخترق. والشاهد فيه قوله : (وقاتم) حيث حذف رب بعد الواو وأعملها
قامم والشاهد الثانى (المخترقن) حيث يروى بإثبات النون ، وهو التنوين الغالى الذى يلحق القوافى الساكنه.

روى بفتح القاف وكسرهما ، فالكسر إما بحركته قبل الوقف ، لأنه مضاف إليه ، أو على أصل التقاء الساكنين ، والفتح حملاً له على نون التوكيد نحو : (اضربن) واختاره المصنف (١) على الكسر ، ويجمع هذين الضربين اسم الترجم ، مأخوذ من ترجم الوتر ، وهو صوته ، وقيل اسم الترجم خاص بالضرب الأول وهذا الثاني سمي الغالي (٢) ، مأخوذ من الغلو ، وهو تجاوز الحد ، وقيل من غلاء السعر وهو قلته ، وأصل التنوينات السكون وإنما تحرك لالتقاء الساكنين نحو (وَعَذَابٌ أَرْكَضٌ) (٣) و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ) (٤) وقد يحذف لالتقاء الساكنين نحو :

[١٤٤] ...

ولا ذاكر الله إلا قليلاً (٥)

ص: ١٢٣٥

- ١- ينظر شرح المصنف ١٣٣.
- ٢- ينظر اللسان ماده (غلا) ٥ / ٣٢٩١.
- ٣- ص ٣٨ / ٤١ - ٤٢ وتامها : (وَأَذْكُرْ عِبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ أَرْكَضٍ بَرِّجِلِكَ هَذَا مُعْتَسِلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ) وقرئ بالضم ينظر المفصل ٣٢٩.
- ٤- الإخلاص ١١٢ / ١ - ٢ ، وقرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وغيرهم بحذف التنوين وضم لفظ (أحد) لالتقائه مع لام التعريف. ينظر البحر المحيط ٨ / ٥٣٠ ، والسبعة في القراءات ٧٠١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ٣٠٨ - ٣٠٩.
- ٥- صدر بيت من المتقارب ، وعجزه : فألفيته غير مستعتب وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤ ، وينظر الكتاب ١ / ١٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٩٠ ، والمقتضب ٢ / ٣١٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٤ ، والإنصاف ٢ / ٦٥٩ ، والمفصل ٣٢٩ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٦ ، - ٩ / ٣٤ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠٢ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٣٠. والشاهد فيه : حذف النون من (ذاكر) ضروره.

وتبدل ألفا في حال النصب نحو : (رأيت زيدا).

وله : (ويحذف من العلم الموصوف بـ ابن مضافا إلى علم [آخر] (١)) يعنى أن التنوين إذا لاقى ساكنا فى علم مكبر موصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم مكبر نحو : (زيد بن عمرو) وجب حذف التنوين ، وما ثبت فضروره نحو (جاريه بن قيس بن ثعلبه) وألحق به الكوفيون الموصوف بـ ابن مضافا إلى مثله نحو : (شريف بن شريف) و (سيد بن سيد) و (ضل بن ضل) ويعنى بالعلم الصريح نحو (زيد بن عمرو) والكنايه نحو (فلان بن فلان) (٢) واحترز بالمكبر عن المصغّر فإنه ينون بالوصف بـ (ابن) عن أن يكون موصوفا بغيره ، نحو (زيد صاحب عمرو) ويكون (ابن) بدلا أو خبرا ، فإنه ينون ، أحيانا نحو : (عزير ابن الله) (٣) وبالمضاف إلى علم من الإضافة إلى غيره نحو (زيد بن أهدنا) ، فإنه ينون ، وزاد بعضهم أن يكون العلم الثانى مذكرا لقله النسبه إلى الأم فيما كثر نحو : (عمرو بن هند لملك) ، فإن نسبته إلى أمه أكثر ، وإنما حذف مع اجتماع هذه الشروط لكثرتة فخففوه بحذف تنوينه لفظا والثانى خطأ والموصوف بـ (ابنه) جار مجرى الوصف بـ (ابن) بخلاف بنت ، لأنه لم يلتق فيه ساكنا ، وأما ابن

ص: ١٢٣٦

١- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

٢- ينظر شرح الرضى ٢ / ٢٠٢.

٣- التوبه ٩ / ٣٠ وتامها : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ...).

مالك (١) فأجرى بنت في حذف التنوين مجرى ابن وإن لاقى التنوين غير ما اجتمعت فيه هذه الشروط ، بقى التنوين فى أكثر الكلام ، وحرك بالكسره وبالضم للاتباع إن كان بهد الساكن الملقى له مضموم ، ويجوز حذفه قليلا تشبيها له بحرف العله نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ) فى الشاذ (٢) قوله :

... [٨٤٥]

ولا ذاكر الله إلا قليلا (٣)

وقوله :

[٨٤٦] عمرو الذى هشم الثريد لقومه (٤)

...

ص: ١٢٣٧

-
- ١- ينظر رأى ابن مالك فى الهمع ٤ / ٤٠٨.
 - ٢- ينظر الرضى ٢ / ٤٠٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ٣٠٩ وفيه : وقرأ نصر بن عاصم وعبد الله بن إسحاق أحد الله بغير تنوين وكذا يروى عن أبان بن عثمان حذفوا التنوين لالتقاء الساكنين. فحذف التنوين قبيح وقراءه الجماعه أولى.
 - ٣- سبق تخريجه برقم ٨٤٤.
 - ٤- البيت من الكامل ، وهو لمطروود بن كعب الخزاعى فى الاشتقاق ١٣ ، ولعبد الله بن الزبيرى فى أمال المرتضى ٢ / ٢٦٩ ، وينظر نوادر أبى زيد ١٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٣١٢ - ٣١٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٦٣ ، وشرح المفصل ٩ / ٣٦ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٣٠ ، وخزانه الأدب ١١ / ٣٦٧. وعجزه : ورجال مكه مستنون عجاف والشاهد فيه قوله : (حذف التنوين من (عمرو) للضرورة الشعريه.

قوله : (نون التوكيد (١) خفيفه ساكنه ومشدده مفتوحه) (٢) يعنى أن نون التوكيد نوعان ، أحدهما : خفيفه ساكنه وكونها على الأصل ، لأن أصل البناء السكون. والثانى : مشدده مفتوحه وحركت كراهه للجمع بين ساكنين ، وخصت بالفتح للتخفيف ، وقال الكوفيون : (٣) هى نون واحده مشدده والخفيفه فرعها ، والتأکید بالشديده أكد الخفيفه ، لأن تكرير النون بمنزله تأكيدين قوله [و ١٥١] (مع غير الألف) يعنى أنها مفتوحه مع غير الألف وأما مع الألف فإنها تكسر ، وذلك فى المثنى وجمع المؤنث تشبيها لها بنون التثنيه.

قوله : (تختص بالفعل) يحترز من الاسم ، فإنها لا تدخله لأن وضعها لتأكيد الأفعال كوضع أن لتأكيد الأسماء وقد شد قوله :

[٨٤٧] أقاتلن أحضروا الشهودا (٤)

...

ص: ١٢٣٨

١- فى الكافيه المحققه نون (التأکید) بدل التوكيد.

٢- ينظر شرح المفصل ٣٧ / ٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠٣.

٣- ينظر شرح المفصل ٣٨ / ٩ ، وهمع الهوامع ٣٩٧ / ٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٧.

٤- الرجز لرؤبه فى ملحق ديوانه ١٧٣ ، وله أو لرجل من هذيل ينظر الخصائص ١ / ١٣٦ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠٤ ، والجنى ١٤١ ، والمغنى ٤٤٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٥٨ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠٢ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥. وتمامه : رأيت إن جئت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا أقاتلن أحضر الشهودا فظلت فى شر من اللد كيدا كاللذ تربي صائدا فاصطتدا والشاهد فيه وقوله : (أقاتلن) حيث أكد اسم الفاعل بنون التوكيد وهذا على سبيل الشذوذ.

قوله : (المستقبل) يحترز من الماضى والحال فلا تدخلهما لأن التأكيد لا يكون إلا فيه طلب ، ولا طلب فيهما ، لأن الماضى قد وقع ، والحال على وقوع ، وقد جاز دخولها فى الماضى نحو :

[٨٤٨] دامنّ سعدك إن رحمت متيما

لولاك لم يك للصبابه جانحا (١)

وتوؤل بأنه معنى الدعاء ، فإذا دخلت على المستقبل أثرت فى لفظه ومعناه ، فاللفظ إخراجها من الإعراب إلى البناء ، والمعنى خلاصه من الاستقبال بعد صلاحيته للحال معا ، ولهذا لا يدخل على ما فيه السين وسوف ، لأنهم لا يجمعون بين علامتى معنى واحد.

قوله : (فى الأمر والنهى) دخولها فى الأفعال على ثلاثه أقسام ، ممتنع وواجب وجائز ، فالممتنع فى الماضى والحال ، والجائز فى أقسام عشره : الأمر والنهى والاستفهام والتمنى ، والعرض والتخصيص ، والترجى والشرط المؤكد ، والنفى والتعليل ، وهى على ثلاثه أضرب ، مختار دخولها ومختار حذفها ، ومستوى الأمرين ، فالمختار دخولها مع أنّ المؤكده ب- (ما) نحو (فَأَمَّا تَرِينَ مِنْ الْبُشْرِ أَحَدًا) (٢) وإنما اختير دخولها لأنهم كما أكدوا الحرف ب- (ما) أو تأكيد الفعل أولى ، لأنه المقصود والمستوى الأمران ، فى مواضع

ص : ١٢٣٩

-
- ١- البيت من الكامل ، وهو بلا نسبه فى الجنى الدانى ١٤٣ ، ومغنى اللبيب ٤٤٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٦٠ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠١ . ويروى فى المصادر لو بدل إن . والشاهد فيه قوله : (دامنّ) حيث أكد الفعل الماضى بنون التوكيد الثقيله.
 - ٢- مريم ١٩ / ٢٦ وتمامها : (فَكُلِّى وَأَشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبُشْرِ أَحَدًا فَقُولِى إِنِّى نَدَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ...).

الطلب وهي :

قوله : (فى الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتخصيص والترجى والشرط) بغير إن المؤكده ب- (ما) فالأمر (أضربن) سواء كان أمراً أو دعاءً أو سؤالاً بفعل متصرف أو غير متصرف ، والنهى : (لا تقومن) والاستفهام نحو : (هل تقومن) سواء كان متى وهل والهمزة نحو (أتضربن ، وأزيدا تضربن) و (هل زيد يقومن؟) على من أجاز أن يكون خبر هل فعلاً ، والتمنى نحو : (ليتكن تقومن) والعرض نحو : (ألا- تنزلن) والتحضيض نحو : (ألا- تنزلن) ، ولم يذكره المصنف (1) ، نحو : (هلا- تقومن) والترجى نحو : (لعلك تقومن) ، والشرط المؤكد ب- (ما) إذا كان غير (إن) نحو : (أينما تكونن أكن) و (مهما تضربن أضرب) والمختار حذفها فى مواضع :

الأول قوله : (وقلت فى النفى) سواء كان ب- (لا) أو ب- (ما) أو ب- (لم) أو ب- (قلما) وإنما (قلت فيه) لعزوه عن الطلب ، وجاز دخولها فيه تشبيهاً له بالنهى .

الثانى : مع ما الزائده ، نحو (بعين ما رأيتك).

الثالث : الشرط الذى لم يرد فيه (ما) نحو : (من تضربن أضرب) وكذلك جوابه نحو : (من تضرب أضربته) وأما الواجب دخولها .

فقوله : (ولزمت فى مثبت القسم) [وكثرت فى مثل [إمياً تفعلن] (2) شرط أن لا- يتقدمه الفعل ، ولا تدخله (قد) ولا (حرف تنفيس) نحو :

ص : ١٢٤٠

١- ينظر شرح المصنف ١٣٤ .

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه .

(والله لأقولن) واحترز من منفى القسم ، فإنها لا تدخله نحو : (والله لا يقوم زيد) خلافا لابن مالك.

قوله : وما قبلها مع ضمير المذكورين مضموم) يعنى ما قبل نون التأكيد ، وهو آخر الفعل مضموم مع جماعه الرجال سواء كان صحيحا ، نحو : (اضربن يا رجال) أو مضاعفا نحو (شدنّ يا رجال) أو معتلا بالواو نحو (اغزّنّ يا رجال) أو بالياء نحو : (ارمن يا رجال) لأن فيه ضمير الجمع ، وهو واو مضموم ما قبلها ، فلما لاقت نون التأكيد حذفت لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمه دليلا عليها ، وكان القياس عدم الحذف لحصول شرطى الجمع بين ساكنين مع النون الثقيله ، لكنهم لما حذفوا مع الخفيفه لعدم اجتماع الشرطين ، طردوا ذلك فى الثقيله ، أو لأن النون كلمه ثانيه ، واعتبار الشرطين فى الكلمه الواحده كـ (خويصه) ولم يفعلوا ذلك فى المثنى وجمع المؤنث خوف اللبس بالمفرد ، واجتماع النونات مع فتحه الألف فيهما. وأما إذا كان معتلا بالألف نحو : (هل تخشون يا رجال) ضمت واو الضمير وفتح ما قبلها لتدل الفتحه على الألف المحذوفه [ظ ١٥١] وإنما وجب الكسر مع المخاطبه المؤنثه دليلا- على المحذوف ، واختلف فى حركه الضم مع الجماعه ، والكسره مع المخاطبه ، فمنهم من يقول : هى حركه بناء ، ومنهم من يقول حركه إعراب.

قوله : (وفيما عدا (١) [ذلك] (٢) مفتوح) يعنى أن ما قبل نون التأكيد ، فيما عدا جمع المذكورين والمخاطبه وذلك فى فعل الواحد المذكور ، والمثنى

ص : ١٢٤١

١- فى الكافيه المحققه (عدا بدل عداه).

٢- ما بين الحاصرتين زياده من الكافيه المحققه.

فيهما وجماعه النساء مفتوح من غير حذف صحيحا كان أو معتلا نحو: (اضربنّ واغزونّ واخشينّ وارمينّ يا رجل) و (اضربانّ واغزوانّ ، واخشينانّ وارمينانّ يا زيدان) و (اضربانّ واغزونانّ واخشينانّ وارميان يا نساء) ، ووجه الفتح أما في المثني وجماعه النساء فلا بد من الألف قبلهما ، وهي تستدعي فتح ما قبلها أما في المفرد فلأنك لو كسرتة التيس بالمؤنثه ، وإن ضمته التيس بالجماعه ، وقيل فتح لالتقاء الساكنين ، لا يبنى لأجل نون التأكيد ، ومن حق البناء أن يكون على السكون ، ثم على الفتح لخفته ، وقيل : لأنه مركب مع النون ، فتفتح كما يفتح وسط المركب نحو (حضر موت)

قوله : (وتقول في التثنيه وجمع المؤنث (اضربان) و (اضربنان) يعني أنك تأتي بألف التثنيه في المثني نحو (اضربانّ يا زيدان) لأنك لو لم تأت بها التيس بالمفرد ، وكذلك تأتي بألف الفصل في جمع المؤنث نحو : (اضربنان يا نساء) كراهه الجمع بين ثلاث نونات ، وجماعه النساء ونونى التأكيد.

قوله : (ولا تدخلهما الخفيفه) يعني أن المثني وجمع المؤنث يلزمان في التأكيد النون الشديده ، ولا تدخلهما الخفيفه لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير شرط ، فإن بقيت النون ساكنه ، وإن حركت خرجت عن وضعها بخلاف الشديده فقد حصل فيها شرط الجمع بين ساكنين وهو المد واللين والإدغام كـ - (الضَّالِّينَ) (١) و (تمود الثوب) و (جئت بك).

ص: ١٢٤٢

قوله : (خلافاً ليونس) (١) يعنى فإنه يجير دخول النون الخفيفه عليهما لأنه يجير التقاء الساكنين على غير حدّه ويلتقى بحصول المد ، وهو مذهب الكسائي والفراء (٢) واحتجوا بقراءه نافع محياى (٣) ياسكان الياء وقولهم (حلقتا البطان) (٤) وبعضهم أجاز فيها الكسر على التقاء الساكنين ، وبقاؤها ساكنه كمذهب يونس ، هذا الخلاف فى المثنى وجمع المؤنث وما عداهما وهو المفرد من المذكور والمؤنث وجماعه المذكرين ، فدخول نون التوكيد الشديده والخفيفه فيهما على سواء بلا خلاف ، إلا أنّ الشديده آكد.

قوله : (وهما فى غيرهما) (٥) يعنى نونى التأكيد الشديده والخفيفه فى غير فعل الاثنين والجمع المؤنث.

قوله : (مع الضمير البارز كالمفصل فإن أمكن فكالم متصل) (٦) شرع فى تبين آخر الفعل المعتل معهما ، وأما الصحيح فقد فرغ منه ، ومعنى الكلام أن نونى التأكيد مع غير المثنى وجمع المؤنث إما أن تكون مع ضمير بارز أو مستتر ، فإن كانا مع ضمير بارز كان حكمها حكم الكلمه المنفصله

ص: ١٢٤٣

- ١- ينظر شرح المصنف ١٣٤ ، وشرح المفصل ٣٧ / ٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠٥ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠٣ .
- ٢- ينظر شرح المفصل ٩ / ٣٩ ولم يشر إلى الكسائي والفراء وإنما أشار صراحه إلى الكوفيين ، وهما استاذا مدرسه الكوفه .
- ٣- الأنعام ٦ / ١٦٢ وتماها : (قُلْ إِنَّ صِيَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وقرأ نافع بسكون ياء المتكلم فى (محياى) وقرأ عيسى بن عمر (محياى) بفتح الياء وروى ذلك عن عاصم من سكون ياء المتكلم . ينظر السبعه فى القراءات ٢٧٤ ، وحجه القراءات بن زنجله ٢٧٩ ، والكشف ١ / ٤٥٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١١١ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٦٢ - ٢٦٣ .
- ٤- يروى هذا القول هكذا (التقت حلقتا البطان) ينظر هذا القول فى شرح الرضى ٢ / ٤٠٥ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٦٢ ، وهمع الهوامع ٦ / ١٧٨ .
- ٥- ينظر شرح الرضى ٢ / ٤٠٦ .
- ٦- فى الكافيه المحققه (لم يكن) بدل (أمكن).

عما قبلها ، وذلك فى فعل الواحده وجماعه المذكورين فتقول فى (اغزى) و (ارمى) ، و (اغزوا) و (ارموا) و (اغزَن) و (ارمَن) فى المفرده بحذف حرف العله ، وكسر ما قبله ، و (اغزَن) و (ارمَن) فى الجمع بحذف الواو وضم ما قبلها ، كما تقول فى الكلمه المنفصله : (اغزى وارمى القوم يا هند) و (اغزوا وارموا القوم يا رجال) بحذف حرف العله لالتقاء الساكنين وكذلك فى نون التأكيد.

قوله : (فإن لم يكن فكالمتصل) يعنى فإن لم يكن ضمير بارز ، بل كان مستترا كان حكمها مع الفعل حكم الضمير المتصل يعنى كالجزم منه ، فأثبت له ما ثبت لها وذلك فى فعل الواحد المذكور سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا فإنك تفتح ما قبل نون التوكيد.

إلى هنا نهايه المخطوط . وقد نقص منه الفقره التاليه وشرحها وهى :ومن ثم قيل (هل ترين) وترون وترين واغزون واغزن . والمخففه تحذف للساكن ، وفى الوقف فيرد ما حذف ، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفا.

ملحوظه :

ويقدر هذا الشرح فى شرح المصنف بنصف صفحه فى حين يقدر فى شرح الرضى بما يقارب الصفحه ونصف ينظر شرح المصنف آخر ١٣٤ - ١٣٥ ، وشرح الرضى ٢ / ٤٠٦ - ٤٠٧.

ص : ١٢٤٤

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - أخبار النحويين البصريين ، السيرافي.
- ٣ - أدب الكاتب ، ابن قتيبه ، مؤسسه الرساله - بيروت ، ١٩٨٢ م.
- ٤ - إرشاد الفحول إلى علم الأصول ، الشوكاني ، مؤسسه الكتب.
- ٥ - الأزهار الصافيه في شرح المقدمه الكافيه ، يحيى بن حمزه ، مخطوط.
- ٦ - الأزهيه في علم الحروف ، للهروي ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، ط ١ ، ١٩٨١ م.
- ٧ - أساس البلاغه ، للزمخشري ، مطبوعات المجمع العلمى بدمشق ، ١٩٥٧ م.
- ٨ - الأشباه والنظائر ، السيوطى ، مؤسسه الرساله ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٥ م ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم.
- ٩ - إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون.
- ١٠ - الأصمعيات ، الأصمعي ، دار المعارف - مصر ، تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون.

١١ - أصول التفسير والمفسرون ، خالد عبد الرحمن العكّ.

١٢ - أصول الفقه ، عبد الوهاب خلاف ، دار النفائس.

١٣ - الأصول فى النحو ، أبو بكر بن السراج ، مؤسسه الرساله ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلى.

١٤ - الأعلام ، للزركلى ، دار العلم للملايين.

١٥ - إعراب القرآن للنحاس ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق : د. زهير غازى زاهد ، مكتبه النهضه العربيه.

١٦ - الأغانى ، أبو الفرج الأصفهانى ، تحقيق وإشراف لجنه من الأدباء ، بيروت ، ١٩٨٣ م ، الدار التونسيه للنشر ودار الثقافه.

١٧ - أمالى ابن الحاجب (الأمالى النحويه) ، دراسه وتحقيق : فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل - بيروت ، دار عمان ، ط ١ ، ١٩٨٩.

١٨ - أمالى ابن الشجرى ، هبه الله بن على الشجرى ، دار المعرفه للطباعه.

١٩ - الأمالى ، لأبى على القالى ، دار الحديث للطباعه والنشر ١٩٨٤ م.

٢٠ - أمالى المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد ، الشريف المرتضى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربى ط ٢ ، ١٩٦٧ م.

٢١ - الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنبارى ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر.

٢٢ - إنباه الرواه على أنباء النحاه ، القفطى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربى - القايره.

ص: ١٢٤٦

٢٣ - الأنموذج ، الزمخشري ، مخطوط ، دار بيروت ١٩٧٩ م.

٢٤ - أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، ابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٥ - الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق : موسى بنى العليلى ، منشورات وزاره الثقافه - العراق.

٢٦ - الإيضاح العضدى ، لأبى على الفارسى ، تحقيق : حسن شاذلى فرهود ، دار التأليف - القاهره ، ١٣٨٩ هـ.

٢٧ - بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه ، السيوطى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبه العصريه - بيروت.

٢٨ - البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل - بيروت.

٢٩ - البيان فى شرح اللمع ، لابن جنى ، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى ، رساله لنيل درجه الماجستير من جامعه أم القرى ، دراسه وتحقيق : د. علاء الدين حمويه. مخطوط.

٣٠ - تذكره النحاه ، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطى ، تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسه الرساله.

٣١ - تفسير أحكام القرآن ، القرطبي ، كتاب الشعب.

٣٢ - تفسير البحر المحيط ، أبو حيان ، دار الكتب العلميه - بيروت.

٣٣ - تفسير فتح القدير ، للشوكانى ، دار إحياء التراث العربى.

ص: ١٢٤٧

٣٤ - تفسير الكشاف ، الزمخشري ، تصوير دار الفكر - بيروت.

٣٥ - جمهره الأمثال ، أبو هلال العسكري ، دار الجيل - بيروت ، ١٩٨٨ م.

٣٦ - جمهره اللغه ، ابن دريد ، حققه وقدم له : رمزي البعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ١٩٨٧ م.

٣٧ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، الحسين بن قاسم المرادى ، تحقيق :

فخر الدين قباوه.

٣٨ - حجه القراءات ، لابن زنجله ، تحقيق : سعيد الأفغانى ، مؤسسه الرساله.

٣٩ - الحديث النبوى الشريف ، د. محمود فجال ، الناشر : نادى أبها الأدبى.

٤٠ - حماسه البحرى ، البحرى ، ضبطه : لويس شيخو ، بيروت.

٤١ - الحماسه البصريه ، على بن الحسن البصرى ، تحقيق : مختار الدين أحمد ، عالم الكتب ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٨٣ م.

٤٢ - أمالى ابن الشجرى ، هبه الله بن على ، تحقيق : عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصى ، منشورات وزاره الثقافه فى سوريا ، ١٩٧٠ م.

٤٣ - الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ودار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ م.

٤٤ - الحجه فى القراءات السبع ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسه الرساله.

٤٥ - خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادى ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبه الخانجى - القاهره.

ص: ١٢٤٨

- ٤٦ - الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق : محمد على النجار ، دار الكتاب العربى - بيروت.
- ٤٧ - دره الغواص فى أوهام الخواص ، الحريرى (القاسم بن على) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر.
- ٤٨ - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربيه ، الشنقيطى ، دار البحوث العلميه الكويتيه ، ١٩٨١ م.
- ٤٩ - ديوان الأحوص الأنصارى.
- ٥٠ - ديوان الأخطل ، شرح ديوان الأخطل.
- ٥١ - ديوان أبى الأسود الدؤلئى ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، ط ١ ، ١٩٨٢ م.
- ٥٢ - ديوان الأعشى ، شروح وتعليق : محمد محمد حسين ، مؤسسه الرساله - بيروت ، ط ٧ ، ١٩٨٣ م.
- ٥٣ - ديوان الأفوه الأودى.
- ٥٤ - ديوان الأقيشر الأسدى ، جمع وتحقيق : خليل الدويهى ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٩١ م.
- ٥٥ - ديوان أميه بن أبى الصلت ، جمعه : بشير يموت ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٣٤ م.
- ٥٦ - ديوان أوس بن حجر ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعه والنشر - بيروت.
- ٥٧ - ديوان البحترى ، دار صادر - بيروت ، ١٩٨٦ م.
- ٥٨ - ديوان بشر بن أبى خازم الأسدى ، تحقيق : عزه حسن ، منشورات دار الثقافه - دمشق ، ١٩٧٢ م.

- ٥٩ - ديوان تأبط شرا ، جمع وتحقيق : على ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامى ، ١٩٨٤ م .
- ٦٠ - ديوان أبى تمام ، شرح ديوان أبى تمام .
- ٦١ - ديوان تميم بن مقبل ، تحقيق : عزه حسن .
- ٦٢ - ديوان جرير بن عطيه ، تحقيق : نعمان أمين طه ، دار المعارف - مصر ، ط ٣ .
- ٦٣ - ديوان جميل بثينه ، جمع وتحقيق : إميل يعقوب ، دار الكتاب العربى - بيروت ، ١٩٩٢ م .
- ٦٤ - ديوان حاتم الطائى ، دراسه وتحقيق : عادل سليمان جمال ، مكتبه الخانجى - القاهره .
- ٦٥ - ديوان الحارث بن حلزه ، جمع وتحقيق : إميل يعقوب ، دار الكتاب العربى ، ط ٢ ، ١٩٩٠ م .
- ٦٦ - ديوان حسان بن ثابت الأنصارى ، تحقيق : سيد حنفى حسنين ، دار المعارف ، ١٩٧٧ م .
- ٦٧ - ديوان الحطيئه ، دار صادر - بيروت ، ١٩٨١ م .
- ٦٨ - ديوان حميد بن ثور الهلالى ، صنفه : عبد العزيز الميمنى ، الدار القوميه للطباعه والنشر ، القاهره ، ١٩٥٠ م .
- ٦٩ - ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان ، تحقيق : يسرى عبد الغنى عبد الله ، دار الكتب - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- ٧٠ - ديوان الخنساء ، تحقيق : أنور أبو سويلم ، دار عمار ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

- ٧١- ديوان دريد بن الصمه ، جمع وتحقيق : محمد خير البقاعى ، قدم له شاكر الفحام ، دار قتيبه - دمشق ، ١٩٨١ م.
- ٧٢- ديوان ذى الأصبع العدوانى ، جمعه وحققه : عبد الوهاب محمد على ومحمد نايف الدليمى ، الموصل ، ١٩٧٣ م.
- ٧٣- ديوان ذى الرمه ، شرح أحمد بن حاتم الباهلى ، تحقيق : عبد القدوس أبى صالح ، مؤسسه الإيمان ، ط ١ ، ١٩٨٢ م.
- ٧٤- ديوان رؤبه بن العجاج ، تحقيق : وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديده - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م.
- ٧٥- ديوان الراعى النميرى ، جمعه وحققه : رانيهت فاييرت - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م.
- ٧٦- ديوان زهير بن أبى سلمى ، شرح ديوان زهير بن أبى سلمى.
- ٧٧- ديوان زيد الخيل الطائى.
- ٧٨- ديوان الشافعى.
- ٧٩- ديوان الشماخ بن ضرار ، تحقيق : صلاح الدين الهادى ، دار المعارف - مصر ، ط ١ ، ١٩٦٨ م.
- ٨٠- ديوان طرفه بن العبد ، دار صادر - بيروت ١٩٨٠ م.
- ٨١- ديوان الصرماع ، تحقيق : عزه حسن - دمشق ١٩٦٨.
- ٨٢- ديوان عباس بن مرداس ، جمع وتحقيق : يحيى الجبورى ، وزاره الثقافه والأعلام - العراق بغداد ١٩٦٨ م.

- ٨٣ - ديوان عبد الله بن الزبيرى ، شعر عبد الله الزبيرى.
- ٨٤ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح : محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة ١٩٨٦ م.
- ٨٥ - ديوان أبى العتاهيه ، تحقيق : شكرى فيصل ، مطبعه جامعه دمشق ١٩٦٥ م.
- ٨٦ - ديوان عدى بن زيد الرقاع ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٩٩٠ م.
- ٨٧ - ديوان عدى بن زيد العبادى ، تحقيق : محمد جبار المعبيد ، وزاره الثقافه والإرشاد فى العراق بغداد.
- ٨٨ - ديوان عروه بن الورد ، تحقيق : عبد المعين الملوحي - سوريا ١٩٦٦ م.
- ٨٩ - ديوان الإمام على بن أبى طالب ، جمع : نعيم زرزور ، دار الكتب العلميه - بيروت.
- ٩٠ - ديوان عمر بن أبى ربيعه ، شرح ديوان عمر بن أبى ربيعه.
- ٩١ - ديوان عنتره بن شداد ، تحقيق : محمد سعيد مولوى ، المكتب الإسلامى - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م.
- ٩٢ - ديوان الفرزدق ، دار صادر - بيروت.
- ٩٣ - ديوان كثير عزه ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الثقافه - بيروت ١٩٧١ م.
- ٩٤ - ديوان كعب بن زهير ، تحقيق وشرح : على فاعور ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٩٨٧ م.
- ٩٥ - ديوان الكميت بن زيد ، شعر الكميت بن زيد الأسدى.

- ٩٤ - ديوان الكميٲ بن معروف الأسدى (ضمن شعراء مقلّون)
- ٩٧ - ديوان ليبد بن ربيعه العامرى ، تحقيق : إحسان عباس ، وزارة الإعلام - الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م.
- ٩٨ - ديوان لىلى الأخيلىه ، جمع وتحقيق : خليل إبراهيم العطيّه.
- ٩٩ - ديوان أبو الطيب المتنبى ، شرح البرقوقى.
- ١٠٠ - ديوان مجنون لىلى ، جمع وتحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبه مصر.
- ١٠١ - ديوان ابن مقبل.
- ١٠٢ - ديوان النابغه الذبيانى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.
- ١٠٣ - ديوان أبى نواس ، شرح ديوان أبى نواس.
- ١٠٤ - ديوان ابن هرمة ، شعر إبراهيم بن هرمة.
- ١٠٥ - رصف المبانى ، الإمام الملقى ، تحقيق : د. أحمد الخراط ، دار القلم.
- ١٠٦ - السبعه فى القراءات لابن مجاهد ، دار المعارف.
- ١٠٧ - سر صناعه الإعراب أبو الفتح بن جنى ، دراسه وتحقيق : حسن هنداوى دار القلم - دمشق ط ١ ، ١٩٨٥ م.
- ١٠٨ - سمط اللالى فى شرح أمالى القالى وذيل اللالى ، تحقيق : عبد العزيز الميمنى ، دار الحديث - بيروت.

- ١٠٩ - سنن الترمذى ، تحقيق الأستاذ : عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر.
- ١١٠ - سنن الدار قطنى ، تصحيح الأستاذ : عبد الله هاشم يمانى المدنى ، دار المحاسن للطباعة - القاهرة.
- ١١١ - سنن أبى داوود ، تحقيق الأستاذ : محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى البابى الحلبي ١٩٥٢.
- ١١٢ - شرح أبيات المغنى للبغدادى ، مطبه محمد هاشم الكتيبى - دمشق ١٩٧٨ م.
- ١١٣ - شرح أبيات سيويه ، ابن السيرافى ، دار المأمون للتراث.
- ١١٤ - شرح التسهيل لابن مالك ، دراسه وتحقيق : علاء حمويه وعدنان جرى أبو خلف.
- ١١٥ - شرح أشعار الهذليين أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى.
- ١١٦ - شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربى.
- ١١٧ - شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، مكتبه النهضه.
- ١١٨ - شرح التصريح على التوضيح خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربيه - القاهرة. وبهامشه حاشيه يس بن زين الدين.
- ١١٩ - شرح شافيه ابن الحاجب رضى الدين الاستربادى ، حققها : محمد نور الحسن ، محمد الزفراف ، محمد محى الدين عبد الحميد.

- ١٢٠ - شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ، تحقيق : شعيب أرنؤوط ، مؤسسه الرساله.
- ١٢١ - شرح مختصر المنتهى ، لابن الحاجب ، مراجعه وتصحيح : شعبان محمد إسماعيل ، الناشر مكتبه الكليات الأزهرية.
- ١٢٢ - شرح شذور الذهب ابن هشام ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبه العصريه.
- ١٢٣ - شرح شواهد الإيضاح لابی على الفارسی - عبد الله بن برى - ، مطبوعات مجمع اللغة العربيه بالقاهره ط ١٩٨٥.
- ١٢٤ - شرح شواهد المغنى للسيوطى ، منشورات در مكتبه الحياه - بيروت.
- ١٢٥ - شرح عمدہ الحافظ وعده اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك - عبد الرحمن العبيدى - العراق ١٩٧٧ م.
- ١٢٦ - شرح القوائد السبع الطوال أبو بكر بن الأنبارى ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠ م.
- ١٢٧ - شرح القوائد العشر الخطيب التبريزى ، تحقيق : فخر الدين قباوه ، دار الآفاق الجديده - بيروت ١٩٧٩ م.
- ١٢٨ - شرح قطر الندى وبل الصدى ابن هشام ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد.
- ١٢٩ - شرح المقدمه المحسبه ابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم - الكويت.
- ١٣٠ - شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب.

- ١٣١ - شرح كافيہ ابن الحاجب رضى الدين الاسترآبادى ، دار الكتب العلميه.
- ١٣٢ - شرح كافيہ ابن الحاجب ابن الحاجب ، دار الطباعه العامره.
- ١٣٣ - صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ، دار الفكر.
- ١٣٤ - صحيح مسلم بشرح النووى المطبعه المصريه بالقاهره ١٣٤٩.
- ١٣٥ - الكتاب سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب.
- ١٣٦ - الكافيہ فى النحو ، دراسه وتحقيق : الدكتور : طارق نجم عبد الله ، مكتبه دار الوفاء والنشر والتوزيع جده ١٩٨٦ م.
- ١٣٧ - كتاب الجمل فى النحو ابن إسحاق الزجاجى ، مؤسسہ الرسالہ.
- ١٣٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع مكى بن أبى طالب مؤسسہ الرسالہ.
- ١٣٩ - كشف الخفاء للعجلونى.
- ١٤٠ - الكامل للمبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضه بمصر.
- ١٤١ - لسان العرب ، ابن منظور المصرى ، دار المعارف بمصر.
- ١٤٢ - اللمع فى العربيه ابن جنى ، تحقيق : حسين محمد حسن ، محمد شرف عالم الكتب - القاهره ١٩٧٩ م.
- ١٤٣ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجى ، تحقيق : هدى حمود قراعه ، لجنه إحياء التراث الإسلامى ١٩٧١ م.
- ١٤٤ - مجالس ثعلب شرح وتحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٨٧ م.

- ١٤٥ - المحتسب فى تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها ابن جنى ، تحقيق : على النجدى ناصف ، وعبد الحلیم النجار ، وعبد الفتاح إسماعیل شلبى ، لجنه إحياء التراث العربى - القاهرة ١٣٨٦.
- ١٤٦ - المساعد على تسهيل الفوائد ابن عقيل ، طبع جامعه أم القرى.
- ١٤٧ - المستقصى من أمثال العرب للزمخشري ط ٢ ، دار الكتب العلميه ١٣٩٧.
- ١٤٨ - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص عبد الرحيم بن أحمد العباسى ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد عالم الكتب - بيروت ١٩٤٧.
- ١٤٩ - معانى القرآن للأخفش ، دراسه وتحقيق : عبد الأمير الورد ، عالم الكتب.
- ١٥٠ - معانى القرآن للفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار.
- ١٥١ - معانى القرآن للزجاج ، شرح وتحقيق : عبد الجليل عبده شلبى ، المكتبه العصريه - بيروت صيدا.
- ١٥٢ - معجم الأدباء ياقوت الحموى ، دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٩٤٧.
- ١٥٣ - معجم البلدان ياقوت الحموى ، دار صادر - بيروت.
- ١٥٤ - المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعريه د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلميه.
- ١٥٥ - معجم الأمثال الميدانى ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، دار القلم.
- ١٥٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١٥٧ - مغنى اللبيب ابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك وأحمد الحمد لله ، دار الفكر - دمشق.

١٥٨ - المفصل فى العربيه الزمخشري ، دار الجيل - بيروت.

١٥٩ - المقاصد النحويه فى شرح شواهد الألفيه محمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانه الأدب - دار صادر.

١٦٠ - المقتصد فى شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجانى.

١٦١ - المقتضب المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمه ، عالم الكتب - بيروت.

١٦٢ - الملل والنحل الشهرستانى ، تحقيق : سيد كيلانى ، مطبعة الحلبي - قطر.

١٦٣ - المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مكتبه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٩٥٤ م.

١٦٤ - النشر فى القراءات العشر الحافظ ابن الجزرى ، دار الكتب.

١٦٥ - النوادر فى اللغة لأبى زيد دار الكتاب العربى ط ٢ ، ١٩٦٧ م.

١٦٦ - نيل الأوطار فى شرح منتقى الأخبار الشوكانى ، دار الفكر.

١٦٧ - النهايه فى غريب الحديث والأثر مجد الدين ابن الأثير ، تحقيق : محمود الطناحى ، طبع عيسى الحلبي.

١٦٨ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربيه السيوطى ، تحقيق وشرح : د.

عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلميه - الكويت.

١٦٩ - الوافيه شرح الكافيه ركن الدين الأسترابادى ، تحقيق : عبد الحفيظ شلبى منشوات سلطنه عمان.

ص: ١٢٥٨

اشاره

الآيه / رقمها / رقم الصفحه

الفاتحه

الحمد لله رب العالمين / ١ / ١٠٠٠

الحمد لله / ١ / ٦٠٨

مالك يوم الدين / ٤ / ٥٣٣

إياك نعبد / ٤ / ٦٢٦

غير المغضوب عليهم / ٧ / ٥٣٠

اهدنا الصراط المستقيم / ٥ ، ٦ / ٥٩٢

البقره

ذلك الكتاب / ٢ / ٢٥٦ ، ٦٦٤

الم ، ذلك الكتاب / ١ ، ٢ / ٢٤١

وسواء عليهم أنذرتهم / ٦ / ٢٢٩

وسواء عليهم / ٦ / ٤٨٨

كل آمن بالله / ٢٨ / ١٢٣٣

وإذ قلنا للملائكة اسجدوا / ٣٤ / ٦٠٩ ؛ ٧٣٩

اهبطوا بعضكم لبعض عدو / ٣٦ / ٤٣٥ ؛ ٤٧٢

إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما / ٣٦ / ٤٨٨

فإما يأتينكم مني هدى / ٣٨ / ١٢١٤

ولا تكونوا أول كافر به / ٤١ / ٨٨٨

وأقيموا الصلاه / ٤٣ / ١١٨٦

الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم / ٤٦ / ١٠٠٣

وإذ واعدنا / ٥١ / ٧٤٣

فأخذتكم الصاعقه / ٥٥ / ٧٩٩

ادخلوا الباب سجدا وقلوا حطه / ٥٨ / ١١٤٦

أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير / ٦١ / ٨٩٥

وما كادوا يفعلون / ٧١ / ١٠٤٢ ؛ ١٠٤٣

فهى كالحجاره أو أشد قسوه / ٧٤ / ١١٥٤

وما الله بغافل / ٧٤ / ١١٧٦

بئسما اشتروا به أنفسهم / ٩٠ / ١٠٥٨

وهو الحق مصدقا / ٩١ / ٤٤٠

ولن يتمنوه أبدا / ٩٥ / ٩٢٨

وملائكته ورسله وجبريل وميكال / ٩٨ / ١١٥٢

أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم / ١٠٠ / ١٢٠٢

واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان / ١٠٢ / ١١٠٦

ألم تعلم أن الله / ١٠٦ / ٦٠٩

ما ننسخ من آيه أو ننسها / ١٠٦ / ٦٨٦

لنَّا يكون / ١٥٠ / ٥٩٣

لنَّا يكون للنَّاس عليكم حجّه / ١٥٠ / ٩٥٣ ؛ ١١٤٤

ص: ١٢٦٠

لو أن لنا كزّه فنتبرأ منهم / ١٦٧ / ١٢٠٦

إنما حرم عليكم الميتة / ١٧٣ / ١١١٤

فما أصبرهم على النار / ١٧٥ / ١٠٤٨

وأتى المال على حبه / ١٧٦ / ١١٠٦

فمن عفى له من أخيه شيء / ١٧٨ / ٦١٢

صبغه الله / ١٨٣ / ٢٩٨

فعدّه من أيام آخر / ١٨٤ / ١٢٨

وأن تصوموا خير لكم / ١٨٤ / ٩٢٣

وأن تصوموا / ١٨٤ / ٩٢٣ ؛ ٩٢٥ ؛ ٩٢٧

ولتكبروا الله على ما هداكم / ١٨٥ / ١١٠٦

ثم أتموا الصيام إلى الليل / ١٨٧ / ١٠٧٧

يسألونك عن الأهلّة قل هي مواقيت / ١٨٩ / ٧٥٨

ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة / ١٩٥ / ١٠٥٢

ولا تلقوا بأيديكم / ١٩٥ / ١٠٨٢

الحجّ أشهر معلومات / ١٩٧ / ٢٤٥

لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحجّ / ١٩٧ / ٥٠٢

أشهر معلومات / ١٩٧ / ٨٢٩

فإذا أفضتم من عرفات / ١٩٨ / ١٢٣٤

واذكروه كما هداكم / ١٩٨ / ١١٠٨

كذكركم آباءكم / ٢٠٠ / ٨٤٧

أَيَّام مَعْدُودَات / ٢٠٢ / ٨٢٩

جَاء تَكْم الْبَيِّنَات / ٢٠٩ / ٧٩٩

وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ / ٢١٤ / ٩٣٦

ص: ١٢٤١

وعسى أن تكرهوا شيئا / ٢١٦ / ١٠٤٠

يسألونك ما ذا ينفقون قل العفو / ٢١٩ / ٦٩٣

ولعبد مؤمن خير من مشرك / ٢٢١ / ٢٣٤

ولا مه مؤمنه خير من مشركه ولو أعجبتكم / ٢٢١ / ١٢٠٦

فأتوا حرثكم أنى شئتم / ٢٢٣ / ٧٤٥

تربص أربعة أشهر / ٢٢٦ / ٨٤٨

ثلاثة قروء / ٢٢٨ / ٨٣٧

والمطلقات يتربصن / ٢٢٨ / ٨٠٣

ذلك يوعظ به / ٢٣٢ / ٦٦١

لمن أراد أن يتم الرضاغه / ٢٣٣ / ٩٢٧

والوالدات يرضعن أولادهنّ / ٢٣٣ / ٩٧٩ ؛ ٩٨٠

إلا أن يعفون أو يعفو الذى / ٢٣٧ / ٩١٨

يقبض ويبسط / ٢٤٥ / ٣٠٨

من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه / ٢٤٥ / ٩٤٣

وما لنا ألا نقاتل / ٢٤٦ / ٩٢٤

ولولا دفع الله الناس / ٢٥١ / ٨٤٨

من ذا الذى يشفع عنده / ٢٥٥ / ٦٧٥

قول معروف ومغفره خير من صدقه / ٢٦٣ / ٢٣٩

فنعما هي / ٢٧١ / ١٠٥٨

فمن جاءه موعظه من ربه / ٢٧٥ / ٧٩٩

أن تَضَلَّ / ٢٨٢ / ٤٩٤

واللّٰه بکلّٰ شیء علیم / ٢٨٢ / ٣٧٩

آثم قلبه / ٢٨٣ / ٨٧١

ص: ١٢٤٢

إن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه / ٢٨٤ / ٩٤٥

ولله ما فى السماوات وما فى الأرض / ٢٨٤ / ٦٨٦

ربنا لا تؤاخذنا / ٢٨٦ / ٣٦٢

كتب عليكم الصيام / ١٨٣ ، ١٨٤ / ٨٤٥

آل عمران

فأما الذين فى قلوبهم زيغ / ٧ / ١٢٢٢

قد كان لكم آية فى فتنتى الثقتا / ١٣ / ٥٩٩

شهد الله أنه لا إله إلا هو / ١٨ / ٤٤٠

سميتها مريم / ٣٦ / ٩٩٤

واسجدى واركعى / ٤٣ / ١١٤٦

من أنصارى إلى الله / ٥٢ / ١٠٧٧

ما من إله إلا الله / ٦٢ / ٢٢٩

لم تلبسون الحقّ بالباطل / ٧١ / ٩٤٧

من إن تأمنه بقنطار / ٧٥ / ١٠٨٣

ملء الأرض ذهباً / ٩١ / ٤٤٥

فيه آيات بينات مقام إبراهيم / ٩٧ / ٥٩٨ ؛ ٦٠١

ولله على الناس حج البيت / ٩٧ / ٤٥٩

فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتهم / ١٠٦ / ٢٥٩

فأما الذين اسودّت وجوههم / ١٠٦ / ٢٤٠

وإن يقاتلوكم يولّوكم الأدبار / ١١١ / ٩٦٧

وما تخفى صدورهم أكبر / ١١٨ / ٨٩٥

ها أنتم أولاء تحبونهم / ١١٩ / ٣٦٣

ها أنتم هؤلاء / ١١٩ / ١١٦٨

ص: ١٢٦٣

ومن يغفر الذنوب إلا الله / ١٣٥ / ٤٧٣

ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصّابرين / ١٤٢ / ٩٤٧

وما محمّد إلا رسول / ١٤٤ / ٥١٨

أفأين مات أو قتل انقلبتم / ١٤٤ / ٩٦٨

وكأين من نبى / ١٤٦ / ٧٢١

وطائفه قد أهتمهم أنفسهم / ١٥٤ / ٢٣٩

والله يحيى ويميت / ١٥٦ / ٣٠٨

وقالوا لإخوانهم / ١٥٦ / ١٠٨٤

هم درجات / ١٦٣ / ٨٣٦

ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله / ١٨٠ / ٢١٠

النساء

واتّقوا الله الذى تساءلون به والأرحام / ١ / ٥٧٠

خلقكم من نفس واحدة / ١ / ٧٨٦؛ ١١٥٠

ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم / ٢ / ١٠٧٧

فإن طبن لكم عن شىء منه نفسا فكلوه / ٤ / ٤٥٣

فإن طبن لكم عن شىء منه نفسا / ٤ / ٤٤٧

لو تركوا من خلفهم ذرّيّه ضعافا خافوا / ٩ / ١٢٠٩

وإن كانت واحدة / ١١ / ٢١٤

وورثه أبواه / ١١ / ٦١٢

كتاب الله / ٢٤ / ٢٩٨

وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ / ٢٥ / ٢٥٣

وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا / ٣٢ / ١٠٢٣

إِنَّ اللَّهَ نَعَمًا يُعِظُكُمْ بِهِ / ٥٨ / ١٠٥٥

ص: ١٢٦٤

إِلَّا قَلِيلًا / ٦٦ / ٤٧٣

وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا / ٦٩ / ٤٥٣

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا / ٧٣ / ٩٤٣

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ / ٧٣ / ١١٦٧

كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا / ٧٩ / ٤٥٦

وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا / ٧٩ / ١٠٨٢

أَوْ جَاءَ وَكَمْ حَصْرَتْ صُدُورَهُمْ / ٩٠ / ٤٣٧

وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى / ٩٥ / ٢٤٢

مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ / ١٢٢ / ٦٨٨

أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ / ١٤٠ / ٩٢٦

أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ / ١٤٠ / ١١٣٤

فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ / ١٥٥ / ١٠٨٢ ؛ ١١٨٢

مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ / ١٥٧ / ٤٦٩ ؛ ٤٧٠

فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا / ١٦٠ / ٤٠٣

فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا / ١٦٠ / ١٠٨٢

وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ / ١٦٢ / ٢٦٤

وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا / ١٦٦ / ١٠٥١

انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ / ١٧١ / ٣٠٦

وَكَلَّمْتَهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ / ١٧١ / ٦٤

يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ / ١٧٦ / ١٩٩

اعدلوا هو أقرب للتقوى / ٨ / ٦١٢

سواء السبيل / ١٢ / ٤٨٨

ص: ١٢٦٥

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم / ١٩ / ٥٢٦

فأصبح من التّاديين / ٣١ / ١٠٢٨

من أجل ذلك كتبنا / ٣٢ / ٤٠٣

من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل / ٣٢ / ١٠٧٦

والسّارق والسّارقه فاقطعوا / ٣٨ / ٢٦٠ ؛ ٣٨٦

فاقطعوا أيديهما / ٣٨ / ٨١٢

عسى الله أن يأتي بالفتح / ٥٢ / ١٠٤٠

إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصّابئين / ٦٩ / ١١٢٦

ثمّ عموا وصمّوا كثير منهم / ٧١ / ١٢٣٠

وحسبوا ألا تكون فتنة / ٧١ / ٩٢٦ ؛ ١١٣٥

ثالث ثلاثة / ٧٣ / ٧٩١

ومن عاد فينتقم الله منه / ٩٥ / ٩٧٢

ونعلم أن قد صدقتنا / ١١٣ / ١١٣٥

إن كنت قلته فقد علمته / ١١٦ / ١٢٠٤

وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم / ١١٦ / ٧٣٨

كنت أنت الرّقيب عليهم / ١١٧ / ٦٤٨

ما قلت لهم إلّا ما أمرتني به أن اعبدوا الله / ١١٧ / ١١٨٧

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم / ١١٩ / ٧٥٦

الأنعام

وجعل الظّلمات والنور ثمّ الذين كفروا / ١ / ١١٥٠

ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه / ١٢ / ٥٩٧

فأى الفريقين أحقّ بالأمن / ٢١ / ٦٩٠

ص: ١٢٦٦

ولو ترى إذ وقفوا على النار / ٢٧ / ١٢٠٦

يا ليتنا نردّ ولا نكذب بآيات ربنا / ٢٧ / ٩٤٧

يا ليتنا نردّ / ٢٧ / ١١٣٩

قد نعلم إنه ليحزنك / ٣٣ / ١١٩٥

ولقد جاءك من نبي المرسلين / ٣٤ / ١٩١

فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض / ٣٥ / ١٢١٣

ولا طائر يطير بجناحيه / ٣٨ / ٥٥٦ ؛ ٥٧٧

من يشأ الله يضلله / ٣٩ / ٦٠٩

فلما رأى الشمس بازغه / ٧٨ / ٧٩٤

ذرههم في خوضهم يلعبون / ٩١ / ٩٧٦

وجعل الليل سكنا / ٩٦ / ٨٥٥

وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون / ١٠٩ / ١١٤٢

وإن أطعموهم إنكم لمشركون / ١٢١ / ١٢٢١

وإن أطعموهم / ١٢١ / ٧٣٧

ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا / ١٣٩ / ٤٢٦

قل لا أجد في ما أوحى إليّ / ١٤٥ / ٢٨١

تماما على الذي أحسن / ١٥٤ / ٦٧٦

الأعراف

وكم من قرية أهلكناها / ٤ / ٧٢٤ ؛ ١١٤٨

ولقد خلقناكم ثم صورناكم / ١١ / ١١٥٠

ما منعك أَلَّا تسجد / ١٢ / ٢٨٠

ما منعك أَلَّا تسجد / ١٢ / ٩٢٤ ؛ ٩٧٨

ص: ١٢٦٧

اسكن أنت وزوجك الجنّة / ١٩ / ٥٦٩

ولباس التّقوى ذلك خير / ٢٦ / ٢٤١

ولا تسرفوا / ٣١ / ٩٦٤

ادخلوا فى أمم / ٣٨ / ١٠٨٠

ومن فوقهم غواش / ٤١ / ٧٨٠

فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا / ٥٣ / ٩٤٣

سقناه إلى بلد ميّت / ٥٧ / ١٠٨٥

هذه ناقه الله لكم آيه / ٧٣ / ٤٣١

بعد إذ نجانا الله / ٨٩ / ٧٣٩

أدعوتموهم أم أنتم صامتون / ٩٣ / ١١٦٠

مهما تأتنا به من آيه / ١٣٢ / ٩٥٦

فتّم ميقات ربّه أربعين ليلة / ١٤٢ / ٣٩٤

اثنتى عشره أسباطا / ١٦٠ / ٧٧٨؛ ٧٨٤

وقولوا حطّه وادخلوا الباب سجدا / ١٦١ / ١١٤٦

ألست برّبكم قالوا بلى / ١٧٢ / ١١٧٤

ساء مثلا القوم / ١٧٧ / ١٠٦٠

ولقد ذرأنا لجهنّم / ١٧٩ / ١٠٨٣

وأن عسى أن يكون / ١٨٥ / ٩٢٦

الأفعال

كما أخرجك ربك من بيتك بالحقّ / ٥ / ١١١٩

كأنما يساقون إلى الموت / ١١١٥ / ٦

فلم تقتلوهم / ١٢١٣ / ١٧

ص: ١٢٤٨

ذلكم وأنّ الله موهن كيد الكافرين / ١٨ / ١١٢١

ولو أسمعهم لتولّوا / ٢٣ / ١٢٠٧

واذكروا إذ أنتم قليل / ٢٦ / ٧٣٩

وما كان الله ليعذبهم / ٣٣ / ٩٣٩

واعلموا أنّما غنمتم من شيء فإنّ لله خمسه / ٤١ / ٢٦٢

ولو أراكم كثيرا لفشلتم / ٤٣ / ١١٣٨

فانبذ إليهم على سواء / ٥٨ / ٤٨٨

فإنّ حسبك الله / ٦٢ / ٧٣١

التوبه

غير معجزى الله / ٢ / ٨٦٢

وأذان من الله ورسوله إلى الناس / ٣ / ١١٢٣

ثمّ وليتمّ مدبرين / ٢٥ / ٤٤٠

عزیز ابن الله / ٣٠ / ١٤٥

ويأبى الله إلّا أن يتمّ نوره / ٣٢ / ٤٧٦

إنّ الذين يكتزون الذهب والفضّه ولا ينفقونها / ٣٤ / ٦١٣

إنّ الذين يكتزون الذهب والفضّه ولا ينفقونها / ٣٤ / ٦١٣

اثنا عشر شهرا / ٣٦ / ٧٧٧

اثنا عشر شهرا / ٣٦ / ٧٧٧

وما كان هذا القرآن أن يفترى / ٣٧ / ٩٥٤

ثانى اثنين / ٤٠ / ٧٩١

ثاني اثنين / ٤٠ / ٧٩١

ومنهم من يستمعون إليك / ٤٢ / ٢١٤

أثم إذا ما وقع / ٥١ / ١٢٠١

ص: ١٢٦٩

ويستنبئونك أحقّ هو قل إى وربى / ٥٣ / ١١٧٥

فبذلك فليفرحوا / ٥٨ / ٩٦٢

ألا إن أولياء الله / ٦٣ / ١١١٩

وخضتم كالذى خاضوا / ٦٩ / ٦٧٢ ؛ ١١٨٩

وخضتم كالذى خاضوا / ٦٩ / ٦٧٢ ؛ ١١٩٠

أجمعوا أمركم وشركاءكم / ٧١ / ٤١٢ ؛ ٤١٥

ربنا اطمس على أموالهم / ٨٨ / ٩٧٨

ترى أعينهم تفيض من الدمع / ٩٢ / ١٠٧٣

ترى أعينهم تفيض من الدمع / ٩٢ / ٧٣٥

ولا على الذين إذا ما أتوك / ٩٢ / ٧٣٥

وآخرون مرجون لأمر الله / ١٠٦ / ١١٥٥

وآخرون مرجون لأمر الله / ١٠٦ / ١١٥٥

من أول يوم / ١٠٨ / ١٠٧١

من أول يوم / ١٠٨ / ١٠٧١

من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم / ١١٧ / ٦٥٤

من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم / ١١٧ / ٦٥٤

وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه / ١٨٨ / ١١٨٣

وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه / ١٨٨ / ١١٨٤

هود

ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم / ٨ / ١٠٣٤ ؛ ١٠٣٧

فهل أنتم مسلمون / ١٤ / ١٢٠١

من كان يريد الحياه الدّنيا وزينتها نوّف / ١٥ / ٩٦٩

أو من كان / ١٧ / ١٢٠١

ص: ١٢٧٠

أنزل مكموها / ٢٨ / ٦٢٣

لا عاصم اليوم من أمر الله إلّا من رحم / ٤٣ / ٤٧٠

أحكم الحاكمين / ٤٥ / ٨٢٢

وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك / ٥٣ / ١١٠٥

ألا إن عادا كفروا / ٦٠ / ١١٢٢

ومن خزى يومئذ / ٦٦ / ٧٥٦

هذا بعلى شيخا / ٧٢ / ٤١٧؛ ٤١٨

هؤلاء بناتى هنّ أطهر لكم / ٧٨ / ٦٤٦

فأسر بأهلك بقطع من الليل / ٨١ / ٤٧٤

ما دامت السّماوات والأرض / ١٠٧ / ١٠٣٣

خالدين فيها ما دامت السّماوات والأرض / ١٠٨ / ١١٤٤

وإن كلّا ليوفيّنهم / ١١١ / ٦٥٧؛ ١١٢٩؛ ١١٣١

يوسف

أحد عشر كو كبا / ٤ / ٧٧٧

رأيتهم لى ساجدين / ٤ / ٨٢٣

أخاف أن يأكله الذّئب / ١٣ / ٩٢٦

وأخاف أن يأكله الذّئب / ١٣ / ٧٦٧؛ ١٠٥٧

لئن أكله الذّئب / ١٤ / ٦٦

ولمّا بلغ أشده / ٢٢ / ٩٦٠

إن كان قميصه قد من دبر / ٢٧ / ٤٩

وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت / ٢٧ / ٩٧١

يوسف أعرض عن هذا / ٢٩ / ٣٠٩

ما هذا بشرا / ٣١ / ٥١٦

ص: ١٢٧١

فذلكن الذى لمتنى فيه / ٣٢ / ٦٦٤

قال رب السجن أحب إلى / ٣٣ / ٣٣٨

ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه / ٣٥ / ١٧٩

إنى أرانى أعصر خمرا / ٣٦ / ١٠٠٥؛ ١٠١٤

سبع بقرات سمان / ٤٣ / ٧٨١

للزؤيا تعبرون / ٤٣ / ٩٩٧؛ ١٠٨٤

لعلهم يعلمون / ٤٦ / ٣٠٨

إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل / ٧٧ / ١٢٠٥

لن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى / ٨٠ / ٩٢٨

يا أسفى على يوسف / ٨٤ / ٣٣٨

تالله تفتأ تذكر يوسف / ٨٥ / ١٠٣١؛ ١١٠٤

من يتق ويصبر / ٩٠ / ٩٢٠

فارتد بصيرا / ٩٦ / ١٠٢٢

فلما أن جاء البشير / ٩٦ / ١١٨٠

لما أن جاء البشير / ٩٦ / ٩٢

رب قد آتيتنى من الملك وعلمتنى من تأويل الأحاديث / ١٠١ / ٣٦٢

الرعد

كل يجرى إلى أجل مسمى / ٢ / ١٠٨٥

الكبير المتعال / ٩ / ١٥٥

يريكم البرق خوفا وطمعا / ١٢ / ٤٠٦

ينشئ السحاب الثقال / ١٢ / ٨١٧

أفمن يعلم أنّما أنزل / ١٩ / ٩٩٣ ؛ ١٠٠٧

ص: ١٢٧٢

فنعن عقبى الدار / ٢٤ / ١٠٥٥

إبراهيم

ولا يكاد يسيغه / ١٧ / ١٠٤٣

ما أنتم بمصرخى / ٢٢ / ٥٤٤

الحجر

ربما يؤدّ الذين كفروا / ٢ / ١٠٩١

لو ما تأتينا بالملائكة / ٧ / ١١٩٣

فسجد الملائكة كلهم أجمعون / ٣٠ / ٤٧٠

إنّ عبادى ليس لك عليهم سلطان / ٤٢ / ٤٤٤

النحل

أفمن يخلق كمن لا يخلق / ١٧ / ٤٨٩

أَيان يبعثون / ٢١ / ٧٤٥

ماذا أنزل ربكم / ٢٤ / ٤٩٤

فخر عليهم السقف من فوقهم / ٢٤ / ٥٥٤ ؛ ٥٧٧

ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا / ٣٠ / ٤٩٣

ولنعن دار المتقين / ٣٠ / ١٠٥٤

وما بكم من نعمه فمن الله / ٥٣ / ٢٤٠

ظلّ وجهه مسودّا / ٥٨ / ١٠٢٩

ما ترك على ظهرها من دابة / ٤١ / ٤١٤

لا جرم أنّ لهم النار / ٤٢ / ١١٢٢

جعل لكم من أنفسكم أزواجا / ٧٢ / ١٠٨٣

لا تعلمون شيئا / ٧٨ / ١٠١٧

كألتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا / ٩٢ / ٤٤١

ص: ١٢٧٣

أن تكون أمّه هي أربي من أمّه / ٩٢ / ٦٤٩

ما عندكم ينفد وما عند الله باق / ٩٦ / ٦٨٦

فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله / ٩٨ / ١١٤٨

واتّبع ملّه إبراهيم حنيفا / ١٢٣ / ٤٢٧

ثمّ أوحينا إليك أن اتّبع ملّه إبراهيم / ١٢٣ / ٩٢٤

الإسراء

ونخرج له يوم القيامة كتابا / ١٣ / ٢٢٤

تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهنّ / ١٤ / ٦٨٩

فتقعد ملوما محسورا / ٢٩ / ١٠٢٢

أسجد لمن خلقت طينا / ٦١ / ٤٣٠

فهو في الآخرة أعمى وأضلّ سبيلا / ٧٢ / ٨٨٤

وإذا لا يلبثون / ٧٦ / ٩٣٢

أقم الصّلاه لدلوك الشمس / ٧٨ / ١٠٨٦

لو أنتم تملكون / ١٠٠ / ١٩٠

لو أنتم تملكون / ١٠٠ / ٦٢٨؛ ١٢٠٩

أيّا ما تدعوا / ١١٠ / ٢٢٧

أيّا ما تدعوا / ١١٠ / ١١٨١

الكهف

لعلّك باخع نفسك / ٦ / ١١٤٢

لنعلم أيّ الحزبين أحصى / ١٢ / ١٠١٢

فلينظر أيتها أركى طعاما / ١٩ / ١٠١١

وكلبهم باسط ذراعيه / ١٩ / ٨٥٥

وثامنهم كلبهم / ٢٢ / ١١٤٧ ؛ ١١٨٤

ص: ١٢٧٤

ثلاث مائه / ٢٥ / ٧٨٢ ؛ ٧٨٦

وساءت مرتفقا / ٢٩ / ١٠٦١

إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملا / ٣٠ / ٢٤٣

كلتا الجنتين آتت أكلها / ٣٣ / ١٠١

كلتا الجنتين / ٣٣ / ٥٨١

أنا أكثر منك مالا وأعزّ نفرا / ٣٤ / ٤٥١

إن ترنى أنا أقلّ / ٣٩ / ٦٥٠ : ٦٥١

فظنّوا أنّهم مواقعوها / ٥٣ / ١٠٠٣

وما أنسانيه إلّا الشيطان أن أذكره / ٦٣ / ٥٩٤

بالأخسرين أعمالا / ١٠٣ / ٤٤٦

مريم

شتعل الرأس شيبا / ٤ / ٤٥٠

واشتعل الرأس شيبا / ٤ / ٤٥٦

فهب لي من لدنك وليّ / ٥ ، ٦ / ٩٧٦

وحنانا من لدنا / ١٣ / ٣٠٠

فتمثّل لها بشرا سويا / ١٧ / ٤٢٩

فتمثّل لها بشرا سويا / ١٧ / ١٠٢٢

إمّا ترين من البشر أحدا / ٢٦ / ١١٨١

فإمّا ترين من البشر أحدا / ٢٦ / ١٢٤٠

ويوم أبعث حيا / ٣٣ / ٤٤٠

له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك / ٦٤ / ٩٠٥

ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد / ٦٩ / ٦٩٠ ؛ ١٠١١

لنزعن من كل شيعة أيهم / ٦٩ / ٦٩١

ص: ١٢٧٥

أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدْيًا / ٧٣ / ٨٩٥

هَلْ تَحَسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ / ٩٨ / ١٠٧٦

طه

الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى / ٥ / ٣٧٨

يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى / ٧ / ٨٩٥

إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا / ١٥ / ١٠٤٢

وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى / ١٧ / ٦٨٦

لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى / ٤٤ / ١١٤٢

مَكَانًا سَوِيًّا / ٥٨ / ٤٨٧ ؛ ٤٨٨

إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ / ٦٣ / ١٠٣

إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرٍ / ٦٩ / ١١١٤

وَلَا صَلْبِنَكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ / ٧١ / ١٠٧٩

فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ / ٧٢ / ٦٧٧

لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي / ٨١ / ٩٤٢

وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ / ٨١ / ٩٤٤

عَمَلٌ صَالِحًا تَمَّ اهْتَدَى / ٨٢ / ١١٥٠

أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ / ٨٩ / ١١٣٥

وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ / ١٣٢ / ٩٨٢

الأنبياء

وَأَسْرَوْا التَّجْوَى / ٣ / ٥٦٣

وأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا / ٣ / ١٢٣٠

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا / ٢٢ / ٤٧٣ : ٤٨٥

ص: ١٢٧٦

هذا ذكر من معى / ٢٤ / ٧٦٠

وقالوا اتّخذ الرّحمان ولدا / ٢٦ / ١١٦٤

وجعلنا من الماء كلّ شىء حيّ / ٣٠ / ٤٨٧

ونضع الموازين القسط ليوم القيامة / ٤٧ / ١٠٨٥

ونصرناه من القوم / ٧٧ / ١٠٧٦

فهل أنتم شاكرون / ٨٠ / ١١٩٩

فاستجبنا له ووهبنا له يحيى / ٩٠ / ٩٧٧

قال ربّ احكم / ١١٢ / ٣٣٨

الحج

وترى النّاس / ٢ / ١١٥

ومن النّاس من يجادل / ٨ / ١٠٧٣

ومن النّاس من يعبد الله على حرف / ١١ / ١٠٦٥

فاجتنبوا الرّجس من الأوثان / ٣٠ / ١٠٧٢

فإنّها لا تعمى الأبصار / ٤٦ / ٢٠٣

ثمّ خلقنا النّطفه علقه / ٦٣ / ١١٤٨

فتصبح الأرض مخضرة / ٦٣ / ٧٤٠؛ ١١٤٨

فنعم المولى ونعم النصير / ٧٨ / ١٠٥٦

المؤمنون

طور سيناء / ٢٠ / ٥٤٠

يأكل ممّا تاكلون منه / ٣٣ / ٦٧٨

عَمَّا قَلِيلٍ / ٤٠ / ١١٨٢

رَبِّ ارْجِعُونِ / ٩٩ / ٢٥٦

أَفْحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ / ١١٥ / ١١٥

ص: ١٢٧٧

النور

سوره أنزلناها / ١ / ٣٧١

الزَّانِيهِ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا / ٢ / ٢٦٠ ؛ ٣٨٥

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا / ٤ / ١١٥٠

وَالْخَامِسَهُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ / ٧ / ١١٣٤

وَالْخَامِسَهُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا / ٩ / ١١٣٤

لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ / ١٣ / ١١٩٣

إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا / ٤٠ / ١٠٤٣

يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ / ٤٣ / ١٠٧٣

فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ / ٤٥ / ١٠٧٢

وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ / ٤٥ / ٦٨٩

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ / ٦٣ / ٩٩٣

يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ / ٣٦ ، ٣٧ / ١٨٨

الفرقان

لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا / ١٤ / ٣٥٦

خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا / ٢٤ / ٤٥١

لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ جَمْلَةً وَاحِدَةً / ٣٢ / ٩٩٦

أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا / ٤١ / ٢٤٤

أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا / ٤١ / ٦٧٧

فاسأل به خبيراً / ٥٩ / ١٠٨٢

ومن يفعل ذلك يلق أثاماً / ٦٨ ، ٦٩ / ٥٩٧

ص: ١٢٧٨

الشعراء

فظلت أعناقهم لها خاضعين / ٨٢٢ / ٤

قال فعلتها إذا وأنا من الضَّالِّين / ٩٣٠ / ٢٠

أطمع أن يغفر لي / ٩٢٦ / ٨٢

يوم لا ينفع مال ولا بنون / ٨٨ ، ٨٩ / ٤٧٠

أو لم يكن لهم آية أن يعلمه / ١٩٧ / ٩٢٧

النمل

إنَّ في ذلك لآية / ١١ / ٢٧٦

علَّمنا منطق الطَّير / ١٦ / ٧١٠

قالت نمله / ١٨ / ٧٩٨

فتبسّم ضاحكا / ١٩ / ٤٤٠

لا يخاف لدى المرسلون / ١٠ ، ١١ / ٤٧٠

وأوتيت من كلِّ شيء / ٢٣ / ٣٧٨

ألا يسجدوا / ٢٥ / ١١٦٧

فلما رآه مستقرا عنده / ٤٠ / ٢٤٦

فتلك بيوتهم خاويه / ٥٢ / ٤١٩

بل هم في شكّ منها بل هم منها عمين / ٦٦ / ١١٦٤

ردف لكم / ٧٢ / ١١٨٤

عسى أن يكون / ٧٢ / ١١٣٤

صنع الله / ٨٨ / ٢٩٨

القصاص

ولمّا ورد ماء مدين / ٢٣ / ٧٦٠ ؛ ٩٦٠

على أن تأجرني ثمانيه حجج / ٢٧ / ٧٨٠

ص: ١٢٧٩

أَيُّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ / ٢٨ / ١١٨٢

أَرْسَلَهُ مَعِيَ رَدءَا يَصْدَقْنِي / ٣٤ / ٩٧٧

وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ / ٤٤ / ٥٣٨

لَوْلَا أَنْ تَصِيْبُهُمْ مَصِيْبِهِ / ٤٧ / ٩٢٧

سِحْرَانِ تَظَاهَرَا / ٤٨ / ٩١٦

مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ / ٧١ / ٦٨٨

وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرُ / ٧٢ / ٦٧٨

وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ / ٧٦ / ١١١٨

وَيَكُنُ اللَّهُ / ٨٢ / ٧٠١

العنكبوت

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ / ٩ / ٢٤٠

وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ / ١٢ / ٩٦١

فَلْبِثْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا / ١٤ / ٤٦٠

وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا / ٦٩ / ٢٤٠

الروم

لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ / ٤ / ٧٢٩ ؛ ٧٣٠ ؛ ١٠٧١

وَعَدَ اللَّهُ / ٦ / ٢٩٨

فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ / ١٧ / ١٠٢٨

وَمِنْ آيَاتِهِ يَرْيَكُمُ الْبَرْقَ / ٢٤ / ٩٥٢

وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ / ٢٧ / ٨٨٥

وإن تصبهم سيئه بما قدمت أيديهم إذا هم / ٣٦ / ٩٧٥

فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم / ٤٨ / ٧٤٤

ص: ١٢٨٠

لقمان

ولو أنما فى الأرض من شجره أقلام / ٢٧ / ١١٩١ ؛ ١٢١١

السجده

أم ، تنزيل الكتاب لا ريب فيه / ١ ، ٢ / ١١٥٧

أم يقولون افتراه / ٣ / ١١٦١ ؛ ١١٩٧

الأحزاب

هنالك ابتلى المؤمنون / ١١ / ٦٦٤

ولقد كانوا عاهدوا الله / ١٥ / ٤٩٠

قد يعلم الله المعوقين منكم / ١٨ / ١١٩٥

والحافظين فروجهم / ٣٥ / ٨٦١

إن الله وملائكته يصلون على النبي / ٥٦ / ١١٢٦

سبا

هل ندلكم على رجل يتبتئكم إذا مزقتم كل / ٧ / ١٠٠٢

يا جبال أوبى معه والطير / ١٠ / ٣٢٠ ؛ ٣٢١

فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا / ١٤ / ١١٣٥

جنتان عن يمين وشمال / ١٥ / ٨٠٨

وهل نجازى إلا الكفور / ١٧ / ٤٧٣

وما أرسلناك إلا كافة للناس / ٢٨ / ٤٢٧

مكر الليل / ٣٣ / ٥٢٨

بل مكر الليل والنهار / ٣٣ / ٨٤٨

وهم فى الغرفات / ٣٧ / ٨٣٦

قل إن ربى يقذف بالحقّ علام الغيوب / ٤٨ / ٥٦٤

ص: ١٢٨١

قل إنّ ربّي يقذف بالحقّ علّام الغيوب / ٤٨ / ١١٢٤

قل إنّ ربّي يقذف بالحقّ / ٤٨ / ١١١٨

فاطر

أولى أجنحه مثني وثلاث ورباع / ١ / ١٢٧

الحمد لله فاطر السماوات / ١ / ٥٣٣

ما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره / ١١ / ٦١١

ولو سمعوا ما استجابوا لكم / ١٤ / ١٢٠٧

لا يقضى عليهم فيموتوا / ٣٦ / ٩٤٢

أروني ما ذا خلقوا من الأرض / ٤٠ / ١٠٧٦

يس

أغلا لا فهي إلى الأذقان / ٨ / ٦١٢

إنّا نحن نحى الموتى / ١٢ / ٩١٠

إن كانت إلّا صيحه واحده / ٢٩ / ٥١٦

وما عملته أيديهم / ٣٥ / ٣٠٧

وما عملته أيديهم / ٣٥ / ٦٧٧

وآيه لهم الليل نسلخ / ٣٧ / ٥٥٩

وآيه لهم الليل نسلخ / ٣٧ / ٧٧٢

والقمر قدرناه منازل / ٣٩ / ٣٧١

إنّما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون / ٨٢ / ٩٤٥

الصفات

لا فيها غول / ٤٧ / ٤٩٨ ؛ ٥٠٠

سواء الجحيم / ٥٥ / ٤٨٨

وتلّه للجبين / ١٠٣ / ١٠٨٥

وناديتاه أن يا إبراهيم / ١٠٤ / ١١٨٦ ؛ ١١٨٧ ؛ ١١٨٨

وأرسلناه إلى مائه ألف أو يزيدون / ١٤٧ / ١١٥٤

وتركنا عليه في الآخرين / ٧٨ ، ٧٩ / ١٠٠١

ص

وانطلق الملا منهم أن امشوا / ٦ / ١١٨٧

فحقّ عقاب / ١٤ / ٥٤٢

حتّى توارث بالحجاب / ٣٢ / ٦١٤

نعم العبد / ٤٤ / ١٠٦٠

الزمر

فويل للقاسيه قلوبهم من ذكر الله / ٢٢ / ١٠٧٢

يغفر الذنوب جميعا / ٥٣ / ١٠٧٥

يا حسرتا على ما فرطت / ٥٦ / ٣٣٨

ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسوّدّه / ٦٠ / ٤٣٥

أفغير الله تأمروني أعبد / ٦٤ / ٩٥٢

تأمروني أعبد / ٦٤ / ٩٥٢

والسّمّاءات مطويّات يمينه / ٦٧ / ٤٢٦

حتى إذا جاءوها / ٧١ / ٧٣٤

فبئس مثوى المتكبرين / ٧٢ / ١٠٥٦

ص: ١٢٨٣

غافر

حم ، تنزيل الكتاب / ١ - ٣ / ٥٣٣

وجاءكم بالبينات / ٢٨ / ٧٩٨

يوم لا ينفع الظالمين / ٥٢ / ٧٥٦

فسوف يعلمون / ٧٠ - ٧١ / ٧٣٨

فصلت

إنما إلهكم الله / ٦ / ١١١٤

أتينا طائعين / ١١ / ٨٢٣

قالوا ربنا الله ثم استقاموا / ٣٠ / ١١٥٠

ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم / ٣١ / ٦٧٧

الشورى

ليس كمثله شيء / ١١ / ١١٠٧

لعل الساعة قريب / ١٧ / ١١٤٢

من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه / ٢٠ / ٩٦٩

وإذا ما غضبوا هم يغفرون / ٣٧ / ٩٧٣

والَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ / ٣٩ / ٧٣٧ ؛ ٩٧٣

إنّ ذلك لمن عزم الأمور / ٤٣ / ٢٤٣

ينظرون من طرف خفيّ / ٤٥ / ١٠٧٦

إلّا وحيا أو من وراء حجاب / ٥١ / ٩٥١

وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم / ٥٢، ٥٣ / ٥٩٢

ص: ١٢٨٤

الزخرف

قرآنا عربيا / ٣ / ٤٢٩

على رجل من القريتين عظيم / ٣١ / ٦٣٠

لجعلنا لمن يكفر بالرحمان لبيوتهم / ٣٣ / ٥٥٤

ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم / ٣٩ / ٧٣٩

لجعلنا منكم ملائكة / ٦٠ / ١٠٧٦

ما تشتهيهِ الأنفس / ٧١ / ٣٠٧

ولكن كانوا هم الظالمين / ٧٦ / ٦٥١

أفلا تبصرون / ٥١ ، ٥٢ / ١١٦٢

الدخان

وزوجناهم بحور عين / ٥٤ / ٩٩٤

لا يذوقون فيها الموت إلّا الموته الأولى / ٥٦ / ٤٦٩

الجاثية

إنّ في السماوات والأرض لايات للمؤمنين / ٣ / ٥٧٤

وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون / ٥ / ٥٧٤

ليجزى قوما بما كانوا يكسبون / ١٤ / ٢٢٣

وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم / ٢٥ / ٧٣٧ ؛ ٩٧٣

إن نظنّ إلّا ظنّا وما نحن بمستيقنين / ٣٢ / ١٠٠٣

الأحقاف

ومن أضلّ ممّن يدعو من دون الله / ٥ / ٦٨٩

وقال الذين كفروا للذين آمنوا / ١١ / ١٠٨٤

لسانا عربيا / ١٢ / ٤٢٩

ص: ١٢٨٥

وأصلح لي في ذريتي / ١٥ / ٣٠٧

وأصلح لي في ذريتي / ١٥ / ٩٩٣

واذكر أبا عاد إذ أنذر قومه / ٢١ / ٧٣٩

هذا عارض ممطرنا / ٢٤ / ٥٣٣

محمد

فشدوا الوثاق فإمّا منّا بعد وإمّا فداء / ٤ / ٢٩٤

فضرب الرقاب / ٤ / ٢٨٨

وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم / ٣٨ / ٩٦٧

الفتح

تقاتلونهم أو يسلمون / ١٦ / ٩٥٠

الحجرات

إن بعض الظنّ إثم / ١٢ / ١٠٠٣

قالت الأعراب / ١٤ / ٦٠٩

ق

بل كذبوا بالحقّ لما جاءهم / ٥ / ١٠٨٥

فحقّ وعيد / ١٤ / ٥٤٢

لمن كان له قلب / ٣٧ / ١٠٢٧

الذاريات

أيان يوم الدين / ١٢ / ٧٤٥

مثل ما أنكم تنطقون / ٢٣ / ٦٠٨ ؛ ١١٨٢

فنعمة الماهدون / ٤٨ / ٨٢٢

نعمة الماهدون / ٤٨ / ١٠٦٠

ص: ١٢٨٦

أتواصوا به بل هم قوم طاغون / ٥٣ / ١١٦٤

الطور

اصبروا أو لا تصبروا / ١٦ / ٩٧٩

النجم

ثمّ دنا فتدلى / ٨ / ١١٤٨

هو أعلم بكم / ٣٢ / ٨٨٥

وأن ليس للإنسان إلّا ما سعى / ٣٩ / ٩٢٦

وأن ليس للإنسان / ٣٩ / ١١٣٤

القمر

اقتربت الساعة / ١ / ١٤١

خشعا أبصارهم / ٧ / ٥٦٤

فجّرنا الأرض عيوننا / ١٢ / ٤٥٦

سيعلمون غدا من الكذّاب الأشر / ٢٦ / ٨٧٩

إنّا مرسلو النّاقه / ٢٧ / ٨٦٢

إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر / ٤٩ / ٣٧٧

وكلّ شيء فعلوه فى الزّبر / ٥٢ / ٣٨٥

سيهزم الجمع ويولّون الدّبر / ٤٥ ، ٤٦ / ١١٦٤

الرحمن

وله الجوار / ٢٤ / ٧٨٠

كلّ من عليها فان / ٢٦ / ٦٨٨

كلّ يوم هو في شأن / ٢٩ / ٤٢٥

الواقع

إذا وقعت الواقعة / ١ / ٧٣٤

ص: ١٢٨٧

فكانت هباءً منبثًا / ٦ / ١٠٢٤

وكنتم أزواجًا ثلاثة / ٧ / ١٠٢٤

عربًا أترابًا / ٣٧ / ٨٣

الحديد

وما لكم أَلَّا تنفقوا / ١٠ / ٩٢٤

يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم / ١٢ / ١٠٨٣

إنَّ المصدِّقين والمصدِّقات / ١٨ / ٦٦٩

لنَّا يعلم / ٢٩ / ١١٧٩

المجادله

ما هنَّ أمهاتهم / ٢ / ٥١٦

ما يكون من نجوى ثلاثة / ٧ / ٧٨٨

الحشر

لئن أخرجوا لا يخرجون / ١٢ / ١٢٢١

المتحنه

ودّوا لو تكفروا / ٢ / ١٢٠٦

فإن علمتموهنَّ مؤمنات / ١٠ / ١٠٠٤

الجمعه

بئس مثل القوم الذين كذبوا / ٥ / ١٠٦٠

وإذا رأوا تجاره أو لهوا / ١١ / ٧٣٥

المنافقون

تعالوا يستغفر لكم رسول الله / ٥ / ١٩٩

لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق / ١٠ / ٩٤٤

التغابن

زعم الذين كفروا / ٧ / ١٠٠٤

والذين كفروا وكذبوا بآياتنا / ١٠ / ١٩٩

الطلاق

إن الله بالغ أمره / ٣ / ٨٧٢

بالغ أمره / ٣ / ٨٧١

لينفق ذو سعه من سعته / ٧ / ٩٦١

التحریم

فقد صغت قلوبكما / ٤ / ٨١٢

وكانت من القانتين / ١٢ / ٨٢٢

القلم

سلهم أيهم بذلك زعيم / ٤٠ / ١٠١١

الملك

ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر / ٤ / ٣٠١

ثم ارجع البصر كرتين / ٤ / ٣٠١

فكيف كان نكير / ١٨ / ٥٤٢

صافات و يقبضن / ١٩ / ١٠٣٢

الحاقه

الحاقه ، ما الحاقه / ١ ، ٢ / ٢٤١

ص: ١٢٨٩

نفضه واحده / ١٣ / ٥٥٦

هاؤم اقرءوا كتابيه / ١٩ / ١٩٢ ؛ ١٩٩

عيشه راضيه / ٢١ / ٨٦٥

فما منكم من أحد عنه / ٤٧ / ٥٢٠

القلم

ودّوا لو تدهن فيدهنون / ٩ / ١١٩٠ ؛ ١٢٠٦

خاشعه أبصارهم / ٤٣ / ٨٧١

المعارج

سأل سائل بعذاب واقع / ١ / ١٠٨٢

من عذاب يومئذ / ١١ / ٧٥٦

إنّهم يرونه بعيدا / ٦ ، ٧ / ١٠٠٤

نوح

يغفر لكم من ذنوبكم / ٤ / ١٠٧٥

أنبتكم من الأرض نباتا / ١٧ / ٢٩٠

مما خطيئاتهم / ٢٥ / ١١٨٢

الجن

قل أوحى إليّ / ١ / ١٤١

فمن يؤمن برّبّه فلا يخاف بخسا ولا رهقا / ١٣ / ٩٧٢

والّو استقاموا على الطّريقه / ١٦ / ١١٨١

والّو استقاموا / ١٦ / ١١٣٤

وأنه لما قام عبد الله يدعوه / ١٩ / ٦٥٤

المزمل

وتبتل إليه تبتيلا / ٨ / ٢٩٠

ص: ١٢٩٠

إن لدينا أنكالا / ١٢ / ٢٧٦

علم أن سيكون منكم مرضى / ٢٠ / ٢٥٣

أرسلنا إلى فرعون رسولا / ١٥ ، ١٦ / ٧٦٦ ؛ ١٠٥٧

المدثر

كلًا والقمر / ٣٢ / ١٢٢٦

القيامة

بلى قادرين على أن نسوي بنانه / ٤ / ٤٣٨

وجمع الشمس والقمر / ٩ / ٧٩٧

الإنسان

هل أتى على الإنسان حين من الدهر / ١ / ١١٩٨

ودانيه عليهم ظلالها / ١٤ / ٨٥٦

قوارير ، قوارير من فضّه / ١٥ ، ١٦ / ١٢٤

سلاسلا وأغلالا وسعيرا / ٣ / ١٢٣

إنّا هديناه السبيل إمّا شاكرا وإمّا كفورا / ٣ / ١١٥٥

أوحينا إلى أمّك ما يوحى / ٣٨ ، ٣٩ / ١١٨٧

عينا يشرب بها عباد الله / ٦ / ١٠٨٣

المرسلات

وإذا الرّسل وقّنت / ١١ / ٨٠٢

النبأ

إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا / ٣٢، ٣٣ / ٥٩٢

ص: ١٢٩١

النازعات

هل لك إلى أن تزكى / ١٨ / ١٠٧٨

عبس

وما يدريك لعله يزكى / ٣ / ١٠١٣ ؛ ١١٤٢

وما يدريك لعله يزكى / ٣ ، ٤ / ٩٤٤

ثم أماته فأقبره / ٢١ / ١١٤٧

التكوير

وإذا النجوم انكدرت / ٢ / ٨٠٣

وما هو على الغيب بضنين / ٢٤ / ١٠١٧

الانفطار

إذا السماء انفطرت / ١ / ٧٣٥

المطففين

إذا اکتالوا على الناس يستوفون / ٢ / ١١٠٦

الانشقاق

إذا السماء انشقت / ١ / ١٩٠ ؛ ٣٧٦

لتركبن طبقا عن طبق / ١٩ / ٤٤٤

لتركبن طبقا عن طبق / ١٩ / ١١٠٥

البروج

إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات / ١١ / ٢٦٢

وهو الغفور الودود / ١٤ ، ١٥ / ٢٥٥

فعال لما يريد / ١٦ / ١٠٨٤

الطارق

إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ / ٤ / ٤٥٩

ص: ١٢٩٢

الأعلى

سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى / ١ / ٧١٠

سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى / ٦ / ٩٢٠

الغاشية

إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ / ٢٦ / ١١٠٥

إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ / ٢٥ ، ٢٦ / ٢٧٦

الفجر

كَلَّمَا إِذَا دَسَّتْ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا / ٢١ / ٢٩٤

إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ / ١٤ / ١١٠٥

رَبِّي أَهَانَن / ١٦ ، ١٧ / ١٢٢٦

وَالْفَجْرِ / ١ ، ٢ / ١١٠٤

البلد

لَا أَقْسَمُ بِهِذَا الْبَلَدِ / ١ / ١١٨٣

أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ / ١٤ ، ١٥ / ٨٤٨

وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى / ١٩ ، ٢٠ / ٢١٩

فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى / ٥ / ٣٠٨

أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ / ٧ / ١١٣٥

الشمس

والشّمس وضحاها / ١ / ١١٠٣ ؛ ١١٠٤

قد أفلح من زكّاهها / ٩ / ١١٠٣ ؛ ١١٠٥

الليل

والليل إذا يغشى / ١ / ٧٣٦ ؛ ٩٧٤ ؛ ١٠٩٩

ص: ١٢٩٣

الضحى

فأما اليتيم فلا تقهر / ٩ / ٣٠٤

الشرح

ألم نشرح لك صدرك / ١ / ١١٧٤ ؛ ١٢٠٠

التين

ثم رددناه أسفل سافلين / ٥ / ٨٨٨

العلق

بالتأصيه ، ناصيه كاذبه / ١٥ ، ١٦ / ٥٩٣

لنسفا بالتأصيه / ١٥ ، ١٦ / ٥٩٢

كلأ إن الإنسان ليطغى / ٦ / ١٢٢٧

القدر

سلام هى حتى مطلع الفجر / ٥ / ٩٣٤

الزلزله

فمن يعمل مثقال ذره خيرا يره / ٧ ، ٨ / ١١٤٦

القارعه

القارعه ، ما القارعه / ١ ، ٢ / ٢٤١

العصر

والعصر / ١ - ٤ / ٦٦ ؛ ٤٥٩

والعصر / ١ ، ٢ / ٦٦ ؛ ٤٥٩

قریش

لایلاف قریش / ۱ / ۴۰۵

ص: ۱۲۹۴

لايلاف قريش / ١ ، ٢ / ٨٤٧

الماعون

الذّين هم يراءون / ٦ / ٦٧٦

الكافرون

لا أعبد ما تعبدون / ٢ ، ٣ / ٦٨٦

المسد

وامرأته حماله الحطب / ٤ / ٥٦١

الإخلاص

قل هو الله أحد / ١ / ٢٠٣

هو الله أحد / ١ / ٢٤٨

ص: ١٢٩٥

حرف الألف

إن العبد لصلى الصلاه ٤٢٤

اجتنبوا السبع الموبقات ٤٣١

اشتدى أزمه تنفرجى ٤٠٠

الثيب تعرب عن نفسها ٨٣

أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأأت ٤٩٩

أعور عينه اليمنى ٨٧٢

الأيدى ثلاث : يد الله ويد المعطى ويد السائل ٨٠٤

إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر ٤٩٩

إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ١٠٧٥

حرف الباء

بيننا رسول الله جالس إذ رأيناه ضحك ٧٤٣

حرف السين

سبحانك الله وبحمدك ١١٨٤

حرف الشين

شثن القدمين والكفين طويل أصابعهما ٨٧٢

حرف القاف

قوموا فلاصل لكم ٩٤١

حرف الكاف

كصاحبات يوسف ١٤٧

الكلمه الطيبه صدقه ٦٤

ص: ١٢٩٦

حرف اللام

لا ترجعون بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ٩٧٨

لا تشرف يصبك سهم ٩٧٨

لتأخذوا مضافكم ٩٤٢

لعلنا أعجلناك ١١٤٢

ليس فى الخضراوات صدقه ٨٣٣

حرف الميم

والمرء مقتول بما قتل ٥٢٨

مثل المنافق كالشاه العابره بين الغنمين ٨٠٩

حرف النون

الناس مجزون بأعمالهم ٥٢٨

نعم العبد صهيب ١٢٠٧

ص: ١٢٩٧

فهرس الأبيات الشعريه

الكلمه الأولى / الكلمه الأخيره / البحر / رقم الصفحه

وجبريل / كفاء / الوافر / ١٢٢

لا أقعد / الأعداء / الرجز / ٤٠٤

إذا كان / الشتاء / الوافر / ١٠٢٥

ما إن / الصحراء / الكامل / ١١٢

إنما / الفناء // / ٢٥٥

ولولا / جزاء / الوافر / ٧١٦

إنّ من / ظباء / الخفيف / ٦٥٦

إذا عاش / والفتاء / الوافر / ٧٨٥

وإنى لراج / أزورها / الطويل / ٦٦٨

وخبّرت / أعودها / الطويل / ٩٩٩

ألقي الصحيفه / ألقاها / الكامل / ١١٥٣

فلا مزته / يقالها / المتقارب / ٧٩٩

الواهب / أطفالها / الكامل / ٥٣٤

وأشرف / بصيرها / الكامل / ٦٤٤

حبلى / بعلها // / ١٢٢

فإن لا / بلبانها / الطويل / ٤٨٩

فإن لا / بلبانها / الطويل / ٦٣٤

ألا ربّ / بهداهما / الطويل / ١٠٢

بتيهاء قفر / بيوضها / الطويل / ١٠٢٤

أما الرحيل / تجمعنا / الكامل / ١٠١٨

ومن فعلاتي / جليدها / الطويل / ١٠٢٨

ص: ١٢٩٨

- ألم بدار / خيالها / الطويل / ١١٦٣
- ولقد / سهامها / الكامل / ١٠١٣
- ونبت / شفيعها / الطويل / ١١٩٣
- أمن دمتين / طلالهما / الطويل / ٨٧٢
- ولو أن / عودها / الطويل / ١٢١٢
- قضى كل / غريمها / الطويل / ١٩٢
- علّ صروف / لماتها / الرجز / ٩٤٤
- أحجاج / مناها / الطويل / ٩٩٧
- وقد جعلت / نابها / الطويل / ٦٣٢
- تمدّ / نشكيها / الرجز / ١٢١٢
- فلما جلاها / واكتأبها / الطويل / ٩٢
- قلت لبواب / وجارها / الرجز / ٩٦٣
- يوشك من / يوافقها / المنسرح / ١٠٤٤
- جزاه / العلا / الطويل / ٧٣٨
- أيها العالم / العنا / الوافر / ٦٨٢
- وما حل / أب / الطويل / ٩٤٣
- هذا / أب / الكامل / ٥٠٣
- فأضحى / أقربا / الطويل / ٦٥٠
- إنّ من / الخطوب / الخفيف / ٦٥٥
- كأن صغرى / الذهب / البسيط / ٨٩٤

منا الذي / الشيب / البسيط / ٨٢٥

رجال / العراب / الوافر / ١٠٢٦

لم تلتفع / العلب / المنسرح / ١٣٨

إذا كوكب / القرائب / الطويل / ٥٢٧

ولو / الكلابا / الوافر / ٢٢٤

ص: ١٢٩٩

أحلامكم / الكلب / البسيط / ١١٩١

كلينى لهم / الكواكب / الطويل / ١٢٣

وكائن / المصاها / الوافر / ٦٤٧

فأما / المواكب / الطويل / ٢٥٩

وما ظفرت / المواهب / الطويل / ٨٩٦

كأنه وجه / تذيب / البسيط / ٨١٢

أعبدا / تراها / الوافر / ١١٧١

إياك / جالب / الطويل / ٣٩٢ ، ٥٧٩

يسر / ذهابا / الوافر / ١٧٨

ليت هذا / رقبيا / مجزوء الرمل / ٦٣٣

وإذا قصرت / فنضارب / الطويل / ٩٥٧

أبا عرو / فيجيب / الطويل / ٣٤٦

عسى الكرب / قريب / الوافر / ١٠٤٠

لئن كان / خيب / الطويل / ٤٢٨

إنّ الشباب / للشيب / البسيط / ٤٩٩

يبكين / للعجب / البسيط / ٣١٤

يسمو / مخضوب / البسيط / ٥٨٦

وكمتا / مذهب / الطويل / ٢٠٨

فلما دخلناه / مشطب / الطويل / ٥٢٤

ومالى / مشعب / الطويل / ٤٦٧

وما الدهر / معذبا / الطويل / ٥١٩

ولولا دفاعي / مغرب / الطويل / ٧٥٦

أردد حمارك / مكروب / البسيط / ٩٣٠

إذا ما / نحطب / الطويل / ٩٢٧

وأنت الذي / ندوب / الطويل / ٦٨٢

ص: ١٣٠٠

أعبدا / واغترابا / الوافر / ٣١٧

ما أنت / والنسب / البسيط / ٦٦٩

هل / يصيبا // ٤٧٧

ما تابع / الثبت / مجزوء البسيط / ٤٨٠

لن يخب / الحلقة / المنسرح / ٩٢٩

رحم الله / الطلحات / الخفيف / ٥٩٠

فساغ / الفرات / الوافر / ٧٣٠

ليت شعري / باتوا / المديد / ١٠٢٩

فى كلت / بزائده / الرجز / ١٠١

ألا رجلا / تبيت / الوافر / ٥٠٦

وكأنّ فى / فانهلت / الكامل / ١٠١

وكأنّ / فانهلت / الكامل / ٦١٣

وكنت / فشلت / الطويل / ٥٩٩

أفى الولايم / لعلات / البسيط / ٤٣٩

خبير / مرت / الطويل / ٨٥٦

من يك / مشتى / الرجز / ٢٥٥

حتى كأنى / ويافث / الطويل / ٥٩٩

فقالوا / حاج / الوافر / ٩٩٦

يا لعطافنا / النفاح / الخفيف / ٣١٩

يا لعطاف / النفاح / الخفيف / ٣١٤

من صد / براح / مجزوء الكامل / ٢٨١

أبحث / بمستباح / الوافر / ٢٤٣

دامنّ / جانحا / الكامل / ١٢٤٠

قد كاد / سحاح / البسيط / ١١٢

أخاك / سلاح / الطويل / ٣٩٣

سأترك / فاستريحا / الوافر / ٩٤٥

ص: ١٣٠١

- يا ناق / فنستريحا / الرجز / ٩٤٢
- إذا اللقاح / مصبوح / البسيط / ٢٧٨
- إذا غير / يبرح / الطويل / ١٠٤٢ ؛ ١٠٤٤
- إذا أسود / أسدا / الطويل / ١١٤٠
- ها إنَّ / البلد / البسيط / ١١٦٨
- معاوى / الحديداء / الوافر / ٣٥١
- قد أترك / بفرصاد / البسيط / ١١٩٥
- إن الذي / خالد / الطويل / ٦٧٢
- تزود مثل / زادا / الوافر / ١٠٥٨
- وقد بعدت / لبيعدا / الطويل / ١١٧٥
- دعاني / مرداء / الطويل / ١٠٧
- بنونا / الأبعاد / الطويل / ٢٤٩
- والمؤمن / السند / البسيط / ٥٣٩
- بالله ربك / المتعمد / الكامل / ١١٣٢
- مقدوفه / المسد / البسيط / ١١٦
- ها بينا / رشد / البسيط / ٤١٩
- ألم يأتيك / زياد / الوافر / ٩٢٠
- إذا المرء / شديد / الطويل / ٤٢٨
- يا ابن / شديد / الخفيف / ٣٤٠
- يا ابني / عضد / الكامل / ٤٨٠

قالت أيا / فقد / البسيط / ١١٥٥

قالت / فقد / البسيط / ٦١١

ولولا / لببء / الوافر / ٢٦٨

فقلت أعبرونى / ماجء / الطويل / ٦٤٤

بءاك / معءء / الطويل / ٨٠٦

ص: ١٣٠٢

من القوم / معد / الوافر / ٦٧٠
كأنه خارجا / مفتأد / البسيط / ٤١٩
ومن يتق / وغاد / الوافر / ٩٢٠
ألا إن / يتنشد / الطويل / ١٤٦
يبدو / يغمد / الكال / ٦١٠
خل / القدر / البسيط / ٣٨٩
أرى أمّ عمرو / أصبرا / الطويل / ٤٠٦
أما والذي / الأمر / الطويل / ١١٦٨
إذا كلمتني / البوادر / الطويل / ٧٠
ليت شعري / المصيرا / الخفيف / ٨٤٥
متى ما / تستطارا / الوافر / ٨١٤
كم عمه / عشاري / الكامل / ٧٢٧
ولو أن / عقرا / الطويل / ٨٠٣
إني ضمننت / غدور / الكامل / ٢١٠
إذا ما انتهى / فأقصرا / الطويل / ١١٥٨
وإنني حيثما / فأنظور / البسيط / ٩٩
فسر / فتعذرا / الطويل / ٩٤٩
بينما الناس / فغاروا / الوافر / ٧٤٠
والذ لو / مشمخرا / الرجز / ٦٧٠
أكل / نارا / المتقارب / ٥٧٥

لها بشر / نزر / الطويل / ٣٤٢

فلا أب / وتأزرا / الطويل / ٥٠٩

متى ما / وتستطارا / الوافر / ٤١٦

أقسم بالله / ولا دبر / الرجز / ٦٠١

نجا سالم / ومثرا / الطويل / ٤٧٦

ص: ١٣٠٣

- كساک / وناصر / الطویل / ۱۹۳
- لها فتيه / أحمر / الطویل / ۸۲۳
- أتبکی / أقدر / الطویل / ۶۵۲
- لا أعرفن / أكوار / البسيط / ۹۶۴
- نبثت زرعہ / الأشعار / الكامل / ۹۹۸
- فيینما المرء / الأعاصير / البسيط / ۷۳۴
- ألا طعان / التناير / البسيط / ۵۰۵
- حار بن / الجماخير / البسيط / ۳۵۳
- ثم أضحوا / الدبور / الخفيف / ۱۰۲۸
- ولأنت / الذعر / الكامل / ۷۰۵
- أماوی / الصدر / الطویل / ۶۱۳
- أبحنا / الصغير / الوافر / ۴۷۱
- يا لبكر / والفرار / المديد / ۳۱۳
- وإنی / القطر / الطویل / ۴۰۶ ؛ ۴۳۷
- ما أقلت / المبر / الرمل / ۱۰۵۵
- یركب / المجبور / الرجز / ۴۰۵
- فلو كنت / المسافر / الطویل / ۲۷۶
- حذر / المقذور / الكامل / ۸۶۰
- رأین الغوانی / النواصر / الطویل / ۱۲۳۱
- قوم إذا / بأطهار / البسيط / ۱۲۰۹

لولا فوارس / بالجار / البسيط / ٩٥٨

فأصبحوا / بشر / البسيط / ٧٣٩

وما راعني / بكير / الطويل / ١٧٩

ما المستفز / بلا كدر / البسيط / ٦٧٦

إما أقمت / تذر / البسيط / ٤٩٥

ص: ١٣٠٤

دست / توغير / البسيط / ٩٧٠

يا / جار / البسيط / ٣٦٦

أنفسا / جهارا / المتقارب / ٤٥٧

فيا / شرا / الرجز / ٣٢٧

أيقنت / صائر / مجزوء الكامل / ١٠٢٧

أنا ابن / عار / البسيط / ٤٤٠

إن يقتلوك / عار / الكامل / ٢٤٢

لقد / عارا / الوافر / ٧٩٨

حضر / عاشر / الطويل / ١٤٩

صبحك الله / فاخر / الرجز / ١٠٥٤

إنا وجدنا / قصر / البسيط / ٥٩٣

ولست / للكائر / السريع / ٨٩٤

دعوت / مسور / المتقارب / ٣٠١

يا ليتما / نار / البسيط / ١١٥٦

فيوم / نسر / المتقارب / ٢٣٥

ترتع / وإدبار / البسيط / ٢٩٢

ويركب يوم / والأباهر / الطويل / ١٠٨٠

تعلم شفاء / والمكر / الطويل / ١٠٠٥

ومرّ / وبار / مخلع البسيط / ٧٠٦

وينمى لها / يضر / المتقارب / ١٠٧٥

فأوفضن / ينظر / الطويل / ١٦٢

إنّ العجوز / قفيزا / الرجز / ١١٤١

يا صاح / الحلس / الكامل / ٣٢٤

أزمعت / كالياس / البسيط / ٨٤٣

واققعسا / كروس / الرجز / ١١٧٢

ص: ١٣٠٥

إذا شقّ / لابس / الطويل / ٣٠٠

لله يبقى / والآس / البسيط / ١٠٨٤

أتانى وعيد / الأحاوصا / الطويل / ١٧٣ ؛ ١٧٤

فهل يسلبن / نحوص / الكامل / ٨٧٤

وممن / العرض / الهزج / ١١٨

أبا منذر / بعض / الطويل / ٣٠٠

داينت / بعضا / الرجز / ٤٧٢

أفى كلّ عام / وما رضا / الطويل / ٩٨٩

وما أنا / الضابط / المتقارب / ٤١٣

حتى الظلام / قط / الرجز / ٥٦٠

عوى / أربعا / الطويل / ٧٣

إذا مت / أصنع / الطويل / ٦٥٥

خليلى / أقطع / الطويل / ٢٣١

ترى الثور / أكتع / الطويل / ٥٨٧

يقول الخنا / ليجدع / الدويل / ٦٦٩

لئن تكّ / أوسع / الطويل / ١٢١٣

إذا قيل / الأصابع / الطويل / ٩٩٥

لا نسب / الراقع / السريع / ٥٠٣

أبا خراشه / الضيع / البسيط / ٤٩٣

ومساميح / الطمع / الرمل / ٨٦٢

إذا الأمور / المفزع / الكامل / ٦٦٥

تعدون / المقنعا / الطويل / ١١٩٣

تباركت / باخع / الطويل / ٨٧٧

يا أقرع / تصرع / رجز / ٩٦٧

يا ابنه / تطمعى / الرجز / ٣٤١

ص: ١٣٠٦

- أيا شاعرا / تواضع / الطويل / ٣١٦
- ولها / جمعا / المديد / ١٠٨
- فإذا هم / جياع / الكامل / ٨٨٨
- بيننا تعنقه / سلفع / الكامل / ٧٤٢
- ابن الكرام / سمعا / البسيط / ٩٤٤
- أيان / فرعا / البسيط / ٧٤٦
- فما كان / مجمع / المتقارب / ١١٧
- علمت / نافع / الطويل / ٢٦٢
- كم فى / نفاع / الكامل / ٧٢٣
- ولقد شربت / وأربعا / الكامل / ٧٨١
- أنا ابن / وقوعا / الوافر / ٦٠٢
- أعد / يتضوع / الطويل / ١٢٣
- فلا تطمع / يستطاع / الوافر / ٦٣٢
- ومن قبل / العواطف / الطويل / ٧٣١
- وما برح / صوارف / الطويل / ٢٣٤
- عليه / لمستعطف / المتقارب / ١٥١
- كأن أذنيه / محرفا / الرجز / ١١٤١
- نحن بما / مختلف / المنسرح / ١١٢٦
- فبيننا نسوس / تنتصف / الطويل / ٧٤١
- وقاتم / الخفق / الرجز / ١٢٣٦

وإلا / شقاق / الوافر / ١١٢٤

فلو أنك / صديق / الطويل / ١١٣٣ ، ٦٥٧

خذنا بطن / طريق / الطويل / ١١٤٦

كم عالم / مرزوقا / البسيط / ٥٧٨

أولالك / أولالكا / الطويل / ٦٦٤

ص: ١٣٠٧

أنتك / إياك / الرجز / ٦٣١

أفى السلم / العوارك / الطويل / ٤٣٨

أهدموا / الكا / الرجز / ٥١١

لييك / سعديك / البسيط / ٢٩٩

فلما / مالكا / المتقارب / ٤٣٥

تعيرنا / ملوكا / المتقارب / ٤٣٣

إذا ما / أفضل / المتقارب / ٦٩١

ولكنما / أمثالى / الطويل / ٢١٦

لعمرك / أول / الطويل / ٦٩٢

أبنى كليب / الأغلال / الكامل / ٦٧١

وإننا لنرجو / الأفاضل / الطويل / ٥٥٢

وكل أناس / الأنامل / الطويل / ٩٠٩

كأن / البالى / الطويل / ٤١٩

ما أنت / الجدل / البسيط / ٧٧

وما قصرت / الخال / الطويل / ١١٢٨

ألا عم / الخالى / الطويل / ٦٨٩

أرسلها / الدخال / الوافر / ٤٢١

ربما تكره / العقال / الخفيف / ٦٨٧

ولو أنما / المال / الطويل / ٢١٥

دعيني / بأخيلا / الطويل / ١٣٦

ما عاب / بطلا / البسيط / ١٨٦

فيوما يجارين / تغول / الطويل / ١١٣

صعده / تمل / الرمل / ٣٨٣

وإن امرءا / جهال / الطويل / ١٠٧٧

لميه / خلل / مجزوء الوافر / ٤٢٤

ص: ١٣٠٨

وإنّ / خليل / الطويل / ٣٤٣

إن الكلام / دليلا / الكامل / ٧٠

قلت / رملا / الخفيف / ٥٦٩

ألا كلّ / زائل / الطويل / ٦٣

هيا أمّ / سبيل / الطويل / ١١٧١

وإننا لقوم / سلول / الطويل / ١٠٠٧

مطرقا / صل / المديد / ١٣٥

تنورتها / عالي / الطويل / ٩٢

بدت قمرا / غزالا / الوافر / ٤٣٠

يا زيد / فانزل / الكامل / ٣٣٥

قد قيل / قيلا / البسيط / ٤٩١

إنى / لأميل / الكامل / ٢٩٨

شارو / متفضل // ٥٥

وأكيذا / مثال / الكامل / ٣٥٧

اشرب هنيئا / محلالا / البسيط / ٤٢٩

دعيني / محمل / الطويل / ٦٤٤

أكرم بها / مقبول / البسيط / ١٢١١

ممن حملن / مهبل / الكامل / ٨٦١

إنّ / مهلا / المنسرح / ٢٧٦

لئن منيت / ننتفل / البسيط / ١٢١٦

ألم تسمعى / هدىل / الطوىل / ١١٧١

إن الذى / وأطول / الكامل / ٨٩٥

ألا تسألان / وباطل / الطوىل / ٦٩٣

والمرء يسعى / وتأمىل / البسىط / ١٠٣٤

فى فته / وىنتعل / البسىط / ٦٥٦

ص: ١٣٠٩

لئن كان / يتحول / الطويل / ٦٣٣

و كنت / تستقيما / الوافر / ٩٤٨

ألا أضحت / أماما / الوافر / ٣٤٤

ولقد / أمامى / الكامل / ١٠١٤

ثلاث / الأهاثم / الطويل / ٧٨٣

متى كان / الخيام / الوافر / ١٢٣٥

ألا يانخله / السلام / الوافر / ٣١٧

سلام الله / السلام / الوافر / ٣١١

أنا سيف / السناما / الوافر / ٥٩٦

أقام / القدم / المتقارب / ١٥٦

أقام / القدم / المتقارب / ٧١٨

و كنت أرى / اللهازم / الطويل / ٩٧٥ ؛ ١١٢١

وما / اللهما / الرجز / ٣٣٤

وما الحرب / المرجم / الطويل / ٨٤٣

أوعدنى / المناسم / الرجز / ٥٩٥

قد بتّ / الهام / البسيط / ١٠١٦

فقل للّ / بالتميم / الوافر / ٦٧٠

وأغفر / تكرما / الطويل / ٤٠٥

أبى الإسلام / تميم / الوافر / ٥١٠

عوجا على / خذام / الكامل / ١١٤١

فعودضنى / دراهم / الطويل / ٩١٨

لنا الجففات / دما / الطويل / ٨٣٦

هما اللتا / صميم / الرجز / ٦٧١

يرى الناس / ضيغم / البسيط / ١٣٤

فلو لا رجال / علقما / الطويل / ٩٥٠

ص: ١٣١٠

وأعلم / عمى / الطويل / ٩٠٥

أزيد / فخاصم / الطويل / ٣٢٣

فأصبحت / قلما / المنسرح / ٥٩٠

يا رب شيخ / كاد ولم / الرجز / ٩٦٠

وإن أتاه / لا حرم / البسيط / ٩٧٠

حتى شأها / لم ينم / البسيط / ٨٦٠

كلا يومى / لماما / الوافر / ١٠١

تداعين / مبعوم / الطويل / ٧١٠

هم الأمرون / معظما / الطويل / ٥٣٦

فلا لغو / مقيم / الوافر / ٥٠٤

وكائن / منعم / الطويل / ٧٢١

ولسنا / نسالم / الطويل / ٨٢٦

ولكنّ / هاشم / الطويل / ٢٠٠

هتكت له / وللفم / الطويل / ١٠٨٥

يغضى / بيتسم / البسيط / ٢٢١

ألا يا / الهطلان / الطويل / ١٠٤ ؛ ٣٦٠

عرفنا / آخرين / الوافر / ٨١٩

فما إن / آخريننا / الوافر / ٥١٧

فما إن / آخريننا / الوافر / ١١٨٠

ألا ربّ / أبوان / الطويل / ١٠٨٧

فما ولدت / أحمرينا / الوافر / ٨٢٣

أظل أرعى / أهون / الوافر / ١٠٢٩

قالت له / أو اثنين / الرجز / ٩٦٠

وما ذا / الأربعيني / الوافر / ١٠٧

ص: ١٣١١

وما ضر / البحران / الكامل / ١٧٩

فإن أهلك / البنان / الوافر / ١٠٩١

ألا لا / الجاهلينا / الوافر / ٣٦٦

ألا عمر / الحدثان / الطويل / ٥٠٦

ألا إن / الحزينا / المتقارب / ٦٧٥

وكل أخ / الفرقدان / الوافر / ٤٨٦

وكل أخ / الفرقدان / الوافر / ١١٤٤

طال ليلي / الماطرون / الخفيف / ١٠٧

إذا فاقد / المباين / الطويل / ٨٥٤

إن هو / المجانين / المنسرح / ٦٢٨

فلما / بالأينا / المتقارب / ٥٤٧

وكان لنا / بنين / الوافر / ١٠٦ ؛ ٥٤٨

أبالموت / تخوفيني / الوافر / ٥١١

لها ثنانيا / ثمان / الرجز / ٧٨٠

ولم يبق / دانوا / الهزج / ٤٨٨

وإن دعوت / فادعينا / البسيط / ٨٨٧

أزف الترحل / قدن / الكامل / ١٢٣٥

عسى / كانوا / الهزج / ٦٧٨

لولا / للظعن / البسيط / ٢٣٩

أجهالا / متجاهلينا / الوافر / ١٠١٨

بشبن الزمى / معون / الطويل / ١٠٥٤

فان / هوان / الوافر / ١٤٥

قالت بنات / وإن / الرجز / ١١٧٨؛ ١٢١٣

ص: ١٣١٢

غير / والحزن / المديد / ٢٢٩

حاشا قريشا / والدين / البسيط / ٤٨٢

حاشا / والدين / البسيط / ٤٨٢

إلى كم / والهوانا / الوافر / ٥٤٣

أجر / وسخنانا // / ١٦٠

اعدل / وفعلان // / ١٢٠

تعشّ / يصطحبان / الطويل / ٢١٥

فو الله / يكون / الطويل / ٢٦٣

ولقد / أصباه / الكامل / ٢٠٠

ويقلنّ / إنه / مجزوء الكامل / ١١٧٨

أسير إلى / بحسامه / الطويل / ٩٩٧

تنفكّ / تكونه / مجزوء الكامل / ٦٣٤

إنّ من / جده / الخفيف / ١١٥٠

رسم دار / جلله / الخفيف / ١٠٩٦

فو الله / جوانبه / الوافر / ٢٦٨

ليت / حمامتيه / الرجز / ١١٥٥

إنما يصطنع / ذووه / مجزوء الرمل / ٥٥٢

مالك / رمله / الرجز / ٤٧٧

فجئت قبورهم / فلم يجبنه / الوافر / ٩٥٩

أبي جوده / قاتله / الطويل / ١٠٥٥

تجاوزت / ناره / الطويل / ١٤٠

ولا / وإياه / الهزج / ٣٩٠

بنت ثمانى / وشقوته / الرجز / ٧١٤

ص: ١٣١٣

وهمّ رجال / يعادله / الطويل / ٩٥٢

جمعت / بمرعوى / الطويل / ٤١١

إن يسمعوا / دفنوا / البسيط / ٩٦٩

وكم موطن / منهوى / الطويل / ٦٣٦

وليس المال / الذى / الوافر / ٦٧١

فمتى / الساقى / الخفيف / ٣٨٣

وما هند / الصواديا / الطويل / ٧١١

فأشفي نفسى / الما بيا / الطويل / ٧٠

فلو أن / اهتدى ليا / الطويل / ١١٢

كأن / بازيا / الطويل / ١٣٦

قال لها / بالمرضى / الخفيف / ٥٤٦

لعمرك / بثمانيا / الطويل / ١١٥٩

أغض / بذى / الخفيف / ٦٧١

جارى / بعيرى / الرجز / ٣٤٨

أليس / تدانى / الوافر / ١١٧٤

أنا ابن / تعرفونى / الوافر / ١٦٥

ماذا عليك / تعودينى / البسيط / ٩٩٨

فيا راكبا / تلاقيا / الطويل / ٣١٨

يطالبنى / ثمانيا / الطويل / ٤٧٧

هم اللاؤن / جناحى / الوافر / ٦٧٣

أقلّ به / ساريا / الطويل / ٩٠١

لى نفس / عساني / الوافر / ٦٣٧ ، ١٠٤٠

من أجلك / عنى / الوافر / ٣٢٨

ثلاثه / عيالى / الوافر / ٧٨٧

ص: ١٣١٤

إذا اکتحلت / فؤاديا / الطویل / ١٩١

لاه ابن / فتخزونی / البسيط / ١١٠٥

تراه کالثغام / فلینی / الوافر / ٦٣٩

فحلت / متراخيا / الطویل / ٢٨٢

أنا البطل / مثلی / الطویل / ٦٢٧

أيها السائل / منی / المديد / ٦٤٣

دعی / نبئنی / الوافر / ٦٩٤

ولول / وأوصالی / الهزج / ٧٥٥

فيسقی / وضلوعی / الطویل / ٦١٢

ألخير / يبتغینی / الوافر / ٦١٣

دأبی / يبرینی / البسيط / ٢٥٣

وما أدري / يلینی / الوافر / ٦١٣

ص: ١٣١٥

- أصبح ليل ٣٦٤
- ادفع الشر عنى ولو اصبعاً ٤٩١
- الكلاب على البقر ٣٠٦
- تسمع بالمعبدى خير من أن تراه ٢٢٩
- كل شىء ولا شتيمه حر ٣٠٥
- وأطرق كرا ٣٦٤
- وافتد مخنوق ٣٦٤
- أفلس من ابن المدنق ٨٨٢
- استتت الفصال حتى القرعى ١١٥٢
- تركته بملاحس البقر أولادها ٨٤٤
- عسى الغوير أبؤسا ٩٢٢
- لو ذات سوار لظمتنى ١٢١٠
- مواعيد عرقوب ٨٤٤

المقدمه.....	٥
القسم الأول الدرسة.....	١١
عصر صلاح بن على بن محمد بن على بن أبى القاسم الهادى وسيرته.....	١٣
الحياه السياسيه إخطأ الإشاره المرجعيه غير معرفه. الحياه الاجتماعيه.....	٢٥
الحياه العلميه.....	٢٩
مدارس تعز :.....	٣٠
علوم القرآن الكريم.....	٣٤
علوم الحديث.....	٣٥
علم الفقه.....	٣٥
علم التاريخ.....	٣٦
علوم اللغه والنحو.....	٣٦
ابن الحاجب.....	٤٢
حياته.....	٤٢
المؤلف.....	٤٥
كتاب النجم الثاقب شرح كافيه ابن الحاجب.....	٤٦

منهجه فى الشرح.....	٤٤
وصف النسخ.....	٥٥
منهج التحقيق.....	٥٦
الكلمه والكلام.....	٦٢
الإعراب.....	٨٣
الأسماء الستة.....	٩٥
الممنوع من الصرف.....	١١٦
المرفوعات.....	١٧٧
التنازع.....	١٩٢
نائب الفاعل.....	٢١٨
المبتدأ والخبر.....	٢٢٧
مسوغات الابتداء بالنكره.....	٢٣٢
الخبر يكون جمله.....	٢٣٩
وجوب تقديم المبتدأ.....	٢٤٧
وجوب تقديم الخبر.....	٢٥١
تعدد الخبر.....	٢٥٤
دخول الفاء فى خبر المبتدأ.....	٢٥٨
حذف المبتدأ.....	٢٦٤
حذف الخبر.....	٢٦٦
خبر إن وأخواتها.....	٢٧٤

خير (لا) النافيه للجنس..... ٢٧٧

اسم ما ، ولا المشبهتين ب- (ليس)..... ٢٨٠

المنصوبات..... ٢٨٤

ص: ١٣١٨

المفعول المطلق.....	٢٨٦
المفعول به.....	٣٠٣
المنادى.....	٣٠٩
توابع المنادى.....	٣١٩
ترخيم المنادى.....	٣٤٢
الندبه.....	٣٥٥
حذف حرف النداء.....	٣٦١
الاشتغال.....	٣٦٧
التحذير.....	٣٨٨
المفعول فيه.....	٣٩٤
المفعول له.....	٤٠٢
المفعول معه.....	٤٠٨
الحال.....	٤١٦
التمييز.....	٤٤٢
المستثنى.....	٤٥٨
خير كان وأخواتها.....	٤٨٩
اسم إنّ وأخواتها.....	٤٩٦
المنصوب ب- (لا) التي لنفى الجنس.....	٤٩٧
خير ما ولا المشبهتين بليس.....	٥١٦
المجرورات.....	٥٢٤

التوايح ٥٥٣

النعث ٥٥٥

العطف ٥٦٧

ص: ١٣١٩

التوكيد.....	٥٧٧
البدل.....	٥٨٨
عطف البيان.....	٦٠٠
المبنى.....	٦٠٧
نون الوقايه.....	٦٣٩
ضمير الفصل.....	٦٤٦
ضمير الشأن والقصه.....	٦٥٣
أسماء الإشاره.....	٦٥٨
الموصول.....	٦٦٦
أسماء الأفعال.....	٦٩٥
أسماء الأصوات.....	٧٠٩
المركبات.....	٧١٣
الكنائيات.....	٧١٩
الظروف.....	٧٢٩
المعرفه والنكره.....	٧٦٢
العدد.....	٧٧٣
المذكر والمؤنث.....	٧٩٤
المثنى.....	٨٠٤
الجموع.....	٨١٥
جمع المذكر السالم.....	٨١٩

٨٢٨ جمع المؤنث السالم.

٨٣٥ جمع التكسير.

٨٣٨ المصدر.

ص: ١٣٢٠

اسم الفاعل.....	٨٥٢
اسم المفعول.....	٨٦٤
الصفة المشبهة.....	٨٦٧
اسم التفضيل.....	٨٧٩
الفعل.....	٩٠٣
الفعل الماضي.....	٩٠٥
الفعل المضارع.....	٩٠٨
نواصب الفعل المضارع.....	٩٢٣
جوازم الفعل المضارع.....	٩٥٥
فعل الأمر.....	٩٧٩
فعل ما لم يسم فاعله.....	٩٨٥
المتعدى وغير المتعدى.....	٩٩٢
أفعال القلوب.....	١٠٠٣
الأفعال الناقصة.....	١٠٢٠
أفعال المقاربة.....	١٠٣٨
التعجب.....	١٠٤٦
أفعال المدح والذم.....	١٠٥٣
الحروف.....	١٠٦٥
حروف الجر.....	١٠٦٩
الحروف العاطفه.....	١١٤٤

حروف التنبيه ١١٦٦

حروف النداء ١١٦٩

حروف الإيجاب ١١٧٢

ص: ١٣٢١

١١٧٨	حروف الزيادة.....
١١٨٥	حرفا التفسير.....
١١٨٨	حروف المصدر.....
١١٩١	حروف التحضيض.....
١١٩٤	حرف التوقيع.....
١١٩٦	حرفا الاستفهام.....
١٢٠٢	حروف الشرط.....
١٢٢٥	حرف الردع.....
١٢٢٧	تاء التأنيث الساكنه.....
١٢٣١	التنوين.....
١٢٣٨	نون التوكيد.....
١٢٤٥	المصادر والمراجع.....
١٢٥٩	الفهارس.....
١٢٥٩	فهرس الآيات.....
١٢٨٩	فهرس الأحاديث.....
١٢٩٠	فهرس الأشعار.....
١٢٩٩	فهرس الأمثال.....

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع :: www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

